

مَسْنَد

أبي يعلى الموصلي

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن الحسين التميمي

٢١٠ - ٣٠٧ هـ

ومعه

رحمات الملائكة الأعلیٰ

بتخریج مسند أبي يعلىٰ

تتميم وتعليق

سعيد بن محمد السناري

الجزء الثامن

دار الحديث

القاهرة



مسند
أبي علي الموصلي

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتاب : مسند أبي يعلى الموصلي
اسم المؤلف : الإمام أحمد بن علي بن الحثني
اسم المحقق : سعيد بن محمد السناري
القطع : ١٧×٢٤ سم
عدد الصفحات : ٦٩٦ صفحة
عدد المجلدات : ج ٨ من ١٠ مجلدات
سنة الطبع : ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

رقم الإيداع : ٢٠١٣/٥٤٩٤

التسجيل الدولي : ٧-٤٤٧-٢٠٠-٩٧٧-٩٧٨



6 222007 704185

طبع . نشر . توزيع



١٤٠ شارع جوهر القائد أمام جامعة الأزهر تليفون : ٢٥٨٩٩٤٠٩ / ٢٥٩١٨٧١٩ / ٢٥٩١٩٦٩٧ فاكس : ٢٥٩١٩٦٩٧

www.darehadith.com

E-mail: info@darehadith.com

تابع: مسند عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما -

٥٧٠٨ - حَدَّثَنَا ابن نمير، حَدَّثَنَا عبدة، عن أبي رجاء الجزرى، عن فرات بن سلمان، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا صَبَرَ أَهْلُ بَيْتِ ثَلَاثَةَ عَلَى جَهْدٍ، إِلَّا أَتَاهُمُ اللَّهُ بِرِزْقٍ».

٥٧٠٨ - منكر: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ١٠٠٥٣]، وابن حبان فى «المجروحين» [٣/ ١٥٨]، وابن شاهين فى «الفضائل» [رقم ٥٣٤]، وغيرهم من طرق عن عبدة بن سليمان عن أبي رجاء الجزرى عن فرات بن سلمان عن ميمون بن مهران عن ابن عمر به نحوه. قال البيهقى: «إسناده ضعيف؛ وروى من وجه آخر ضعيف».

قلتُ: وأفته: إنما هى من عنعنة أبي رجاء الجزرى، واسمه (محرز بن عبد الله مولى هشام بن عبد الملك) وقد وثقه أبو حاتم وجماعة؛ وهو من رجال ابن ماجه؛ ولكن وصفه ابن حبان بالتدليس فقال فى «الثقات» [٧/ ٥٠٤]: «كان يدلّس عن مكحول؛ يعتبر بحديثه ما بين السماع فيه عن مكحول وغيره».

قلتُ: وقوله: (وغيره) مما يفيد عدم حصر تدليسه عن مكحول وحده، كما يفهم ذلك من صدر عبارة ابن حبان: (كان يدلّس عن مكحول) كأنه يرمى إلى أنه كان مكثراً من التدليس عن مكحول خاصة، فلا ينفى ذلك أن يكون ربما دلّس عن غيره؛ كما يدل على ذلك عجز عبارة ابن حبان الماضية؛ إذ لو كان تدليسه خاصة بروايته عن مكحول وحده؛ ما كان ابن حبان يشترط لاعتبار حديثه أن يصرح بالسماع عن مكحول وغيره.

ثم إن ابن حبان قد تناكد وعاد وأورد أبا رجاء فى «المجروحين» [٣/ ١٥٨]، وقال: «شيخ يروى عن فرات بن السائب وأهل الجزيرة المناكير الكثيرة التى لا يتابع عليها، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، لغلبة المناكير على أخباره، . . .» ثم ساق له هذا الحديث من مناكيره، وتبعه على ذلك الذهبى فى «الميزان» [٤/ ٥٢٤]، ونسى أنه ذكره فى «الكاشف» [٢/ ٢٤٤]، وقال: «ثقة»، فإما أن يكون الرجلان قد تناقضا، أو تغير اجتهادهما، والثانى فى حق ابن حبان أقرب، =

= فإن من عادة ابن حبان أنه إذا شك في أمر الراوى؛ ولم يتبين له ضعفه، أوردته في «الثقات» ثم غمزه بأدنى مغمز، كما نبه على ذلك الإمام المعلمى اليمانى فى تعليقه له على «الفوائد المجموعة» فإن وقف له بعد ذلك على ما يقتضى ضعفه؛ أوردته فى «المجروحين» وطعن فيه بحسب ما يليق به؛ وأرى (أبا رجاء الجزرى) من هذا الضرب إن شاء الله؛ وربما كان ابن حبان يفرق بين (محرز بن عبد الله أبى رجاء) وبين (أبى رجاء الجزرى)، فوثق الأول المسمى؛ وضعف الثانى المكنى، وهذا ما جزم به الإمام فى «الضعيفة» [رقم ٤٤٥٢]، مفسراً به صنيع ابن حبان، وفيه نظر عندى، وما ذكرته أولاً أصح؛ لأنه لا يلزم من عدم تسمية ابن حبان لأبى رجاء الجزرى فى «المجروحين» واكتفائه بكنيته ونسبته؛ أن يكون يراه رجلاً آخر غير: (محرز بن عبد الله أبى رجاء الجزرى) إذ أنه ترجم (لمحرز بن عبد الله) فى «الثقات» وذكره بكنيته ونسبته أيضاً، فكانه اكتفى بذكر الكنية والنسبة فقط فى «المجروحين» لكون الرجل مشهوراً بذلك بين النقلة.

فالظاهر كما قلنا: أنه تراجع عن توثيق أبى رجاء الجزرى أخيراً، ويؤيد ذلك: أن رجال الإسناد - سوى أبى رجاء - كلهم موثقون عند ابن حبان، فكانه نظر إسناده: فاستنكره واستنكره منته، فنظر رجاله، فلم ير فيهم من يحمل عليه؛ أو من تكون الآفة من قبله؛ إلا أن يكون (أبا رجاء الجزرى) لأنه قد سبق له أن وصفه بالتدليس فى «الثقات» وقد عنعنه هنا ولم يذكر فيه سماعاً، ثم إن عبارة ابن حبان فى ترجمة أبى رجاء من «المجروحين» تفيد بكونه وقف له على أخبار مناكير من روايته عن الجزريين أمثال (فرات بن سلمان) والتي منها هذا الحديث هنا.

فإن قيل: كيف لا يكون فى الإسناد ما يعل به سوى (أبى رجاء) وحده، مع كونه يرويه عند ابن حبان (عن الفرّات بن السائب) وفرّات ساقط الحديث معهم، قد تناولوه شديداً، وهو من رجال «اللسان» [٤/٤٣٠]، بل قال ابن حبان نفسه فى ترجمته من «المجروحين» [٢/٢٠٧]: بعد أن ذكر روايته عن (ميمون بن ميمون) قال: «كان ممن يروى الموضوعات عن الأنبات، ويأتى بالمعضلات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاختبار) فهذا أولى أن يعل به الحديث من (أبى رجاء الجزرى) فكان حق ابن حبان أن يعله يشيخ (أبى رجاء) كما وقع عنده (فرّات بن سلمان) كما يقول الإمام فى «الضعيفة» [رقم ٤٤٥٢]، متعباً أبا حاتم البستي!؟

= قلتُ: لا ريب عندى فى كون ما وقع فى مطبوعة «المجروحين» من تسمية شيخ أبى رجاء بكونه (فرات بن السائب)، ما هو إلا خطأ محض، إما من الطابع، وإما من الناسخ، وربما كان ذلك سبق قلم من ابن حبان نفسه، والصواب أن شيخ (أبى رجاء الجزرى) فى هذا الحديث هو (فرات ابن سلمان الرقى الجزرى) الشيخ الصدوق الصالح؛ كما وقع عند جميع من روى الحديث عن ذكرناهم قبل؛ ولو كان شيخ أبى رجاء فيه هو (فرات بن سلمان)، لما سكت عنه ابن حبان وأعله بمن دونه فى الضعف بدرجات.

نعم: هذا غير منكر على ابن حبان فى نفس الأمر، إلا أن شواهد الأحوال لا تؤيده أصلاً، بل تنفيه رأساً، وتجعلنا نجزم بكون ما وقع فى مطبوعة «المجروحين» خطأ ظاهراً، وصوابه ما ذكرنا آنفاً.

■ فالحاصل: أن علة الحديث إنما هى فى عدم تصريح أبى رجاء الجزرى بالسماع من شيخه (فرات بن سلمان) كما جزم بذلك الإمام فى «الضعيفة» نعم: أبو رجاء الجزرى وإن وثقه أبو حاتم وأبو داود وغيرهما؛ إلا أن ابن حبان قد وصفه برواية المناكير بعد أن ذكره فى «الثقات»، فالظاهر عندى: أن أبى رجاء (صدوق يخطئ) وربما كان (ثقة له أو هام) توفيقاً بين كلام النقاد فيه، ومثله جائز عليه الخطأ فى حديثه مما لا يحتمل لمثله، فإما أن تكون الآفة من عنعته، أو منه نفسه، فيجتنب ما أخطأ فيه خاصة مما نص عليه النقاد؛ ويبقى سائر حديثه على السلامة ما لم يظهر فيه خلل من وجه آخر، فهذا هو التحقيق بشأنه؛ فلا ينبغى إهدار كلام ابن حبان عنه بـ«المجروحين» بدعوى كونه قد تناقض بشأنه.

وقد رأيت ابن أبى حاتم قد ذكر هذا الحديث فى سياق أتم نحوه فى «العلل» [رقم ١٩١١]، من طريق أبى رجاء الجزرى عن فرات بن سلمان بإسناده به . . .

ثم سأل عنه أباه فال له: «هذا حديث منكر»، ولم يذكر علته، ومضى أن البيهقى ضعف سنده أيضاً، ولم يذكر سبب ضعفه، وهو ما ذكرناه سابقاً إن شاء الله.

والحديث ذكره الهيثمى فى «المجمع» [١٠ / ٤١٠]، وقال: (رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات) وهذا لا يفيد تصحيحه، كما ظن المناوى ذلك فى «الفيض» [٥ / ٤٥١]، ووقع له فى ذلك غفلة باردة، تعقبه فيها الإمام فى «الضعيفة» [رقم ٤٤٥٢]، والله المستعان.

٥٧٠٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَمِيرِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَفْطَرًا فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ.

٥٧٠٩ - حسن: أخرج أبو أحمد الغطريفى فى «جزئته» [رقم ٣٨]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «التحقيق» [١٠٦/٢]، ومسدد فى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ١١٤٩]، وأبو أمية الطرسوسى فى «مسند عبد الله بن عمر» [رقم ٣٠]، وابن أبى شيبه [٩٢٦٠]، وابن عدى فى «الكامل» [١٥٢/٢]، وابن الجوزى أيضاً فى «المتناهية» [رقم ٩٠٤]، وابن الشجرى فى «أماليه» [٣٢٢ / ١]، وغيرهم من طرق عن حفص بن غياث عن لىث بن أبى سليم عن عمير ابن أبى عمير عن ابن عمر به .

قلت: هكذا رواه ابن المدينى وابن نمير وابن أبى شيبه ومسدد وغيرهم كلهم عن حفص به . . . وخالفهم جعفر بن نصر، فرواه عن حفص فقال: عن عبيد الله بن عمر العمرى عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر به

هكذا أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [١٥٢/٢]، وابن حبان فى «المجروحين» [٢١٤/١]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [٥٥٠/٢].

وهذا باطل من حديث حفص بن غياث، والمحفوظ عنه هو الوجه الأول؛ وجعفر بن نصر أورده الذهبى فى «الميزان» وقال: «متهم بالكذب» وأورده ابن حبان فى «المجروحين» [٢١٤/١]، وقال: «كان يدور بالشام يروى عن الثقات ما لم يحدثوا به» ثم أنكر عليه هذا الحديث، وقال: «هذا متن موضوع» يعنى من هذا الطريق، أو من رواية ابن عمر خاصة، وإلا فقد صح الحديث كما يأتى تقريره؛ وجعفر هذا ذكره ابن عدى فى «الكامل» أيضاً، وقال: «حدّث عن الثقات بالبواطيل، وليس بالمعروف» ثم ساق له هذا الحديث مع جملة أخرى من مناكيره، ثم قال فى ختام ترجمته: ولجعفر بن نصر غير ما ذكرت من الأحاديث موضوعات على الثقات وقبل ذلك قال عقب روايته هذا الحديث: «وأبطل - يعنى أفحش - أبو ميمون - يعنى جعفر بن نصر - هذا فى روايته عن حفص، حيث قال: عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وإنما يروى هذا الحديث حفص ابن غياث عن لىث بن أبى سليم عن عمير بن أبى عمير عن ابن عمر . . .» .

قلت: وهكذا رواه الثقات الحفاظ من أصحاب حفص عنه؛ ومدار هذا الطريق على (اللىث بن أبى سليم عن عمير بن أبى عمير) واللىث ضعيف مختلط، وبه أعله ابن حزم فى «المحلى» [٢١/٧]، وابن الجوزى فى «المتناهية» وفى «التحقيق» .

٥٧١٠ - حَدَّثَنَا ابن نمير، حَدَّثَنَا أبي، حَدَّثَنَا فضيل بن غزوان، حَدَّثَنَا أبو دهقانة، قال: كنت جالساً عند ابن عمر، قال: أتى رسول الله ﷺ ضيفاً، فقال لبلال: «أَتَيْنَا بِطَعَامٍ»، فذهب بلالٌ فأبدل صاعين من تمر بصاع من تمر خبير، وكان تمرهم رديئاً، فأعجب النبي ﷺ، فقال: «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟» فأخبره أنه أبدل صاعين بصاع، فقال النبي ﷺ: «رُدُّ عَلَيْنَا تَمْرَنَا».

= وشيخه (عمير بن أبي عمير) انفرد عنه الليث بالرواية، وقال عنه ابن معين: «لا أعرفه» كما في «الجرح والتعديل» [٣٧٧/٦]، وذكره ابن حبان في «الثقات» [٢٧٤/٧]، على قاعدته في توثيق هذا الضرب من أعمار النقلة.

نعم: للحديث طريق آخر عن ابن عمر به... عند البزار [١/ رقم ١٠٧١ / كشف الأستار]، وسنده منكر جداً، وتكلمنا عليه في «غرس الأشجار» مع شواهد الحديث عن جماعة من الصحابة به نحوه...

■ وأصحها: حديث ابن مسعود قال: (ما رأيت رسول الله ﷺ مفطراً يوم الجمعة) أخرجه الطيالسي [٣٥٩]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٨٢٢٢]، وجماعة من طريق شيبان النحوي عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش عن ابن مسعود به.

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ وهو عند النسائي وابن ماجه وأحمد وجماعة كثيرة بلفظ: (قلما رأيت رسول الله ﷺ يفطر يوم الجمعة) ومضى بهذا اللفظ عند المؤلف [رقم ٥٣٠٥]، فراجع تخريجه هناك... والله يتولاك.

● تنبيه: قد سهونا وعزونا الحديث إلى أبي أمية الطرسوسي في «مسند ابن عمر» من طريق حفص بن غياث عن ليث بإسناده به...

وهذه غفلة مكشوفة، لأن الحديث عنده من طريق عبد السلام بن حرب عن ليث به... نسأل الله العفو.

٥٧١٠ - حسن: أخرجه أحمد [٢/ ٢١، ١٤٤]، وابن أبي شيبه [٢٢٤٩٠]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٨٢٥]، وغيرهم من طرق عن فضيل بن غزوان عن أبي دهقانة عن ابن عمر به.

قلتُ: هكذا رواه ابن نمير ويعلى بن عبيد وغيرهما عن فضيل بن غزوان به... وخالفهم الوليد بن قاسم بن الوليد، فرواه عن فضيل فقال: عن أبي دهقانة عن ابن عمر عن بلال به نحوه... وجعله من (مسند بلال)..

٥٧١١- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمِيرِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَبْلُغُ الْعَرَقُ

= هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [١/ رقم ١٠٢٨]، بإسناد صحيح إليه، لكن الوليد مختلف فيه، وهو من رجال «التهذيب» ولم ينفرد بهذا اللون عن فضيل، بل تابعه عليه يزيد بن عبد العزيز بن سياه عند أبي نعيم في «المعرفة» [رقم ١٠٦١]، بإسناد صحيح إليه؛ ويزيد ثقة مأمون من رجال الصحيح.

وهذا الوجه أصح مما قبله؛ كأن ابن عمر كان يسنده أولاً؛ ثم صار يرسله، وهو خلاف غير ضار إن شاء الله؛ ومدار الإسناد على (أبي دهقانة) وهو شيخ مغمور لا يعرف حاله، ولا عبرة بذكر ابن حبان له في «الثقات» [٥/ ٥٨٠]، فإنما ذلك على قاعدته، وزعم بعضهم: أن فضيل بن غزوان قد انفرد عنه بالرواية، فليس كذلك، بل روى عنه صدقة بن صالح أيضاً، كما ذكره ابن حبان في ترجمته؛ وقد سئل عنه أبو زرعة الرازي كما في «الجرح والتعديل» [٩/ ٣٨٦]، فقال: «كوفي لا أعرف اسمه» فزعم حسين الأسد في تعليقه على مسند المؤلف [١٠/ ٧٢]، أن عبارة أبي زرعة تفيد توثيق الرجل، وهذا منه فهم عجيب، بل هي إلى تجهيله أقرب.

أما قول الهيثمي في «المجمع» [٤/ ٢٠٣]، بعد أن عزاه لأحمد والمؤلف والطبراني: «ورجال أحمد ثقات» فمسايرة منه لابن حبان في توثيق أبي دهقانة، والهيثمي مما يتبع أبا حاتم البستي حذو القذة بالقذة في توثيق هذا الطراز من مجاهيل النقلة، فلا تغتر بذلك، فليس الرجل هناك. وللحديث طرق أخرى عن بلال رضي الله عنه - به نحوه . . . يتقوى الحديث بها دون ريب، منها ما رواه إسرائيل عن جده أبي إسحاق السبيعي عن مسروق عن بلال به نحوه . . . عند الدارمي [٢٥٧٦]، والطبراني في «الكبير» [١/ رقم ١٠٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٦٨]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٥/ ١٣٤]، ورجاله رجال الشيخين؛ ومسروق لا ينكر سماعه من بلال أصلاً، وقد أدرك كبار الصحابة وروى عنهم؛ بل عاصر النبي ﷺ أيضاً، لكن يبقى اختلاط أبي إسحاق مع عدم تصريحه بالسماع، وثم طرق أخرى عن بلال به . . . قد ذكرناها في «غرس الأشجار».

٥٧١١- حسن: أخرجه أحمد [٣/ ٩٠]، والحاكم [٤/ ٦١٥، ٦٥٠]، وابن حبان في «الثقات» [٤/ ٢٨٧]، وأبو أمية الطرسوسي في «مسند عبد الله بن عمر» [رقم ٣١]، =

يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ النَّاسِ» - فقال - يعنى أحدهما - : «إِلَى شَحْمَةِ أُذُنِهِ»، وقال الآخر: «إِلَى أَنْ يَلْجُمَهُ»، فقال ابن عمر: هكذا، ووصف أبو عاصمٍ فأمرٌ إصبعه من شحمة أذنه إلى فيه، هذا وذاك سواءٌ.

٥٧١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عبيدة بن فضيل بن عياضٍ، حَدَّثَنَا مؤمل بن إسماعيل، حَدَّثَنَا

= وغيرهم من طريق أبي عاصم النبيل عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه [وسقط «عن أبيه» في رواية الحاكم] عن سعيد بن عمير الأنصارى [وسقط (سعيد بن عمير من سند الطرسوسى، وتصحف اسم أبيه في رواية للحاكم إلى: «جبير» بدل «عمير»، وهو خطأ ظاهر] عن ابن عمر به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلتُ: إنما هو حسن فقط، فعبد الحميد بن جعفر مختلف فيه، وهو حسن الحديث كما يقول الذهبى فى «سير النبلاء» [٢٢/٧]، وأبوه ثقة مشهور من رجال الجماعة سوى البخارى وحده، وهو (جعفر بن عبد الله بن الحكم) وسعيد بن عمير الأنصارى: روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان فى «الثقات» وقال عنه الفسوى فى «المعرفة» [١٠١/٣]: «لا بأس به كوفى»، فلا يضره بعد ذلك عدم معرفة ابن معين له، ومن عرف حجة على من جهل، وكذا لا التفات إلى قول الحافظ فى «التقريب»: «مقبول»، بل هو صدوق إن شاء الله؛ وهو (سعيد بن عمير بن نيار) وقد فرق جماعة بينه وبين (سعيد بن عمير بن عقبة)، والأشبه كونهما واحداً، كما قاله الحافظ فى «التهذيب» [٧٠/٤].

والحديث: ذكره الهيثمى فى «المجمع» [٦٠٦/١٠]، وعزاه للمؤلف وأحمد، ثم قال: «ورجالهما رجال «الصحيح»؛ غير سعيد بن عمير؛ وهو ثقة» كذا تابع ابن حبان على توثيقه سعيداً، والصواب أنه دون ذلك كما مضى . . . والله المستعان.

٥٧١٢ - منكر: أخرجه الترمذى [٢٥٥٣، ٣٣٣٠]، وأحمد [٦٤/٢]، وعبد بن حميد [٨١٩]، والذهبي فى «الدينار» [رقم ٤٤]، والبلغوى فى «تفسيره» [٢٨٥/١]، وفى «شرح السنة» [٤٩٦/٧]، والدارقطنى فى «رؤية الله» [رقم ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩١]، والبيهقى فى «البعث والنشور» [رقم ٤١٨]، وعبد الله بن أحمد فى «السنة» [٢٥١-٢٥٢]، والخطيب فى «موضح الأوهام» [٥١٦/١]، والكلاباذى فى «بحر الفوائد» [رقم ٢٤٣]، =

إسرائيل، حدثنا ثويرٌ، قال: سمعت عبد الله بن عمر، رفع الحديث، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى خِبَائِهِ، وَخَدَمِهِ، وَنَعِيمِهِ، وَسُرُّرِهِ مَسِيرَةً أَلْفَ سَنَةٍ، وَأَكْرَمَهُمْ إِلَى اللَّهِ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى اللَّهِ بُكْرَةً وَعَشِيًّا»، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

= وأبو عبد الله القطان في «حديثه عن الحسن بن عرفة» [ق ١٤٤ / ١ - ٢]، وابن الأعرابي في الرؤية [٢٥٤ / ١]، وأبو بكر بن سلمان الفقيه في «الفوائد المتتقا» [١٦ / ٢ / ١٨ / ١]، كما في «الضعيفة» [٤ / ٤٥٠]، وغيرهم من طرق عن إسرائيل بن يونس عن ثوير بن أبي فاختة عن ابن عمر به نحوه . . .

وزاد عبد بن حميد وعنه الترمذى وجماعة قوله: (وأزواجه . . .) قبل قوله: (وخدمه) وفي رواية للدارقطنى: (إن أدنى أهل الجنة منزلة: لمن ينظر فى ملكه ألفى سنة؛ وإن أفضلهم منزلة؛ لمن ينظر فى وجه الله - عز وجل فى كل يوم مرتين، قال: ثم تلا: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ قال: البياض والصفاء، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ قال: ينظر كل يوم إلى وجه الله - عز وجل - وهذا لفظ الطبرى فى «تفسيره» [١٢ / ٣٤٢].

قال الترمذى: «هذا حديث غريب، قد رواه غير واحد عن إسرائيل مثل هذا مرفوعاً، وروى عبد الله بن أبجر عن ثوير عن ابن عمر قوله، ولم يرفعه، . . .».

قلت: لم أجده من رواية ابن أبجر عن ثوير موقوفاً، إنما رأيت مرفوعاً، فأخرجه الإمام أحمد [١٣ / ٢] وعنه ابنه فى «السنة» [١ / ٢٥١]، والحاكم [٢ / ٥٥٣]، والمؤلف [برقم ٥٧٢٩]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٣ / ٤٨٤، ٤٩٩]، وابن منده فى الرد على الجهمية [١ / ٥٤]، وأبو الشيخ فى العظمة [٣ / ١١١٠ - ١١١١]، والدارقطنى فى رؤية الله [ص ١٤٥ / رقم ١٩٠]، وابن بطة فى «الإبانة» [٣ / ١٥ - ١٦]، وابن أبى شيبه [٣٤٠٠]، ومن طريقه البيهقى فى «البعث والنشور» [عقب رقم ٤١٨]، والنحاس فى رؤية الله [رقم ١٠]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٥ / ٨٧]، وغيرهم من طرق عن عبد الملك بن سعيد بن أبجر عن ثوير بن أبى فاختة عن ابن عمر مرفوعاً: «إن أدنى أهل الجنة منزلة: لينظر فى ملك ألفى سنة يرى أقصاه، كما يرى أدناه، ينظر فى أزواجه وخدمه؛ وإن أفضلهم منزلة لينظر فى وجه الله - تعالى - كل يوم مرتين» هذا لفظ أحمد.

= قلتُ: وعبد الملك ثقة مشهور؛ فالظاهر أن ثويراً قد اضطرب في رفعه ووقفه كما يأتي بيان ذلك؛ وقال الحاكم عقب روايته من طريق إسرائيل عن ثوير: «هذا حديث مفسر في الرد على مبتدعة؛ وثوير بن أبي فاختة وإن لم يخرجاه؛ فلم يُنقَم عليه غير التشيع» كذا يجازف، كأنه ما وقف على أقوال أئمته في ثوير، إلا ما وصفوه به من التشيع وحسب، وقد تعقبه الحافظ في «الفتح» [٤١٩/١٣]، قائلاً: «قلتُ: لا أعلم أحداً صرح بتوثيقه، بل أطبقوا على تضعيفه، وقال ابن عدى: الضعف على أحاديثه بيّن، وأقوى ما رأيت فيه قول أحمد بن حنبل فيه وهو: ليث بن أبي سليم ويزيد بن أبي زياد: ما أقرب بعضهم من بعض».

وقد ضعفوه عن بكرة أبيهم، حتى تركه الدارقطني وغيره، وقال عنه ابن حبان في «المجروحين» [٢٠٥/١]: (كان يقلب الأسانيد حتى يجيء في رواياته أشياء كأنها موضوعة) ثم أسند إلى الثوري أنه قال: (كان ثوير ابن أبي فاختة من أركان الكذب).

قلتُ: ولم يكن تشيعه محموداً أيضاً، بل وصفه غير إمام بالرّفُض، وهو إلى الترك أقرب منه إلى مطلق الضعْف، وقد اضطرب في هذا الحديث على ألوان.

١- فرواه عن ابن عمر به كما مضى مرفوعاً.

٢- ثم عاد ورواه عنه به موقوفاً، كما مضى في كلام الترمذی، فهذان لوانان من تلوّثه في سنده، ولون ثالث.

٣- فرواه عنه الثوري فقال: عن ثوير عن مجاهد عن ابن عمر به... موقوفاً، فزاد فيه واسطة بينه وبين ابن عمر، هكذا أخرجه الترمذی [عقب رقم ٢٥٥٣، وعقب رقم ٣٣٣٠]، بإسناد صحيح إليه، فهذه ثلاثة ألوان، ولون رابع.

٤- فرواه عنه عبد الغفار بن القاسم فقال: عن ثوير أن رجلاً حدثه عن ابن عمر به مرفوعاً نحوه في سياق أتم في أوله، هكذا أخرجه أبو نعيم في «صفة الجنة» [رقم ٤٨٢]، لكن عبد الغفار هذا ساقط جداً، والطريق إليه واه أيضاً.

■ فالحاصل: أن الحديث منكر مرفوعاً وموقوفاً، وقد أعله جماعة بـ (ثوير بن أبي فاختة) منهم: ابن رجب في «فتح الباري» [٤/٦٥]، والمناوي في «الفيض» [٢/٤٢١]، وأشار إلى ضعفه: المنذرى في «الترغيب» [٤/٢٧٨-٢٧٩] و[٤/٣١٢-٣١٣]، وقبله قال الترمذی: «هذا حديث غريب» يعني ضعيف، كما هي عادته -في الغالب- حينما يطلق تلك العبارة، واللّه المستعان.

٥٧١٣- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ بَكَّارٍ ، حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ صَهِيْبٍ ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُحِبُّ أَنْ تُسْتَجَابَ دَعْوَتُهُ ، وَتُكْشَفَ كُرْبُهُ ، فَلْيَيْسِرْ عَلَيَّ مُعْسِرٍ» .

٥٧١٤- حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ

٥٧١٣- ضعيف: أخرجه أحمد [٢٣/٢]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٨٢٦]، وابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» [١٠١]، وابن شاهين في «الترغيب» [٤٦٩]، وابن حبان في «المجروحين» [٣٠٩/١]، وغيرهم من طرق عن يوسف بن صهيب عن زيد بن الحواري عن ابن عمر به . قلت: هذا إسناد منكر، وزيد العمى ضعيف عندهم، وكان صاحب مناكير وعجائب، وقد مشاه من لم يخبر حاله، وقد تناوله ابن حبان شديداً، وساق له هذا الحديث من مناكيره في «المجروحين» من طريق المؤلف به . . . إلا أنه وقع عنده: (عن زيد العمى عن أنس بن مالك)، كذا، كأن ابن حبان قد كتبه من حفظه فوهم، وإلا فإن زيدياً يرويه عن (ابن عمر) عند المؤلف ومن أخرجه، وزيد لا يصح له سماع من أحد من الصحابة على التحقيق، فالحديث منقطع مع ضعفه ووهائه .

والحديث: ذكره ابن طاهر في «معرفة التذكرة» [٢٢٩/١]، وقال: «فيه زيد العمى ضعيف جداً» وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١١٤/٣]: «مدار حديث ابن عمر هذا على زيد العمى وهو ضعيف . . .» وغامر صاحبه الهيثمي في «المجمع» [٢٣٩/٤]، وقال: «رواه أحمد وأبو يعلى . . . ورجال أحمد ثقات» وأقره المناوي عليه في «الفيض» [٥٠ / ٦]، وهي وهلة منه بلا ريب، ولا يوافق على توثيق زيد العمى أصلاً، نعم وثقه ومشاه من لم يحط بحاله خيراً، وجمهور نقاد الصنعة على تضعيفه، وهو الصواب بلا جدال، وعادة الهيثمي في الرواة المختلف فيهم: هو الأخذ بالتوثيق ومغادرة الجرح، هكذا بلا ميزان، وهذا من الشواهد الكثيرة الدالة على أنه -يرحمه الله- لم يكن -على جلالته- من أحلاس هذا العلم، ومثله صاحبه الشهاب البوصيري، مع كونه أبصر منه بقواعد هذا الفن .

وللحديث شواهد نحو لفظه هنا: وكلها معلولة لا تثبت، وقد رأيت المنذرى: قد أشار إلى ضعف الحديث في «ترغيبه» .

٥٧١٤- ضعيف بهذا السياق: أخرجه حمد [٩٦/٢]، من طريق زكريا بن عدى عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عمر به .

ابن عقيل، عن ابن عمر، قال: كسانى رسول الله ﷺ حلةً من حرير من حلل السيراء مما أهدي إليه فيروز، فلبست الإزار فأغرقتني عرضاً وطولاً، فسحبت ولبست الرداء، فتفتحت فيه، ثم قال: «يا عبد الله، ارفع الإزار، فإن ما مس التراب إلى أسفل الكعبين في النار»، قال عبد الله بن محمد: فلم أر أحداً أشد تشميراً للإزار من عبد الله بن عمر.

٥٧١٥ - حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رِيعَةَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

= قال الهيثمى فى «المجمع» [٢١٥/٥]: «رواه أحمد وأبو يعلى . . . وفى إسناد أحمد: عبد الله ابن محمد بن على؛ وحديثه حسن، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات».

قلت: قد وهم الرجل؛ لأن ابن عقيل فى سند المؤلف أيضاً، فما دعوى اختصاص أحمد به؟! ثم إن ابن عقيل مختلف فيه كما أشار الهيثمى، إلا أن التحقيق: أنه ضعيف؛ لسوء حفظه، واضطراب حديثه جداً، بحيث كان ربما روى الحديث الواحد على ألوان دون العشرة، ومن مارس حديثه علم صدق ما نقول، وهو من رجال «التهذيب» وقد بسطنا أقوال النقاد بشأنه؛ مع شرح حاله فيما علقناه على «ذم الهوى» لابن الجوزى [١/ رقم ٤٥٦ / مسودة بخطى]، وللحديث طرق أخرى عن ابن عمر دون هذا السياق جميعاً، يأتى بعضها [برقم ٥٧٢٢]، والمحفوظ عن ابن عمر: هو ما رواه ابن وهب عن عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله العمري عن عبد الله بن واقد العمري عن ابن عمر قال: (مررت على رسول الله ﷺ وفى إزارى استرخاء؛ فقال: يا عبد الله: ارفع إزارك؛ فرفعت، ثم قال: زد؛ فزدت؛ فما زلت أتحراها بعد؛ فقال بعض القوم: إلى أين؟! فقال: أنصاف الساقين).

أخرجه مسلم [٢٠٨٦]، وجماعة . . . وللمرفوع فى آخره عند المؤلف: (ما كان أسفل من الكعبين فى النار) شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة به . . . مضى منها حديث أبى سعيد [برقم ٩٨٠]، ويأتى حديث أبى هريرة [برقم ٦٦٤٨].

٥٧١٥ - صحيح: أخرجه الترمذى [٥٣٨]، وأحمد [٥٧/٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٧٨٢٧]، وابن أبى شيبه [٥٧٣٥، ٥٧٣٧]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١٠/٢٦]، والحاكم [١/٤٣٥]، والبيهقى فى «سننه» [٦٠٢١]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٨٣٨]، وغيرهم من طرق عن أبان بن عبد الله البجلي عن أبى بكر ابن حفص بن عمر بن سعد عن ابن عمر به نحوه . . . ولفظ الترمذى: (عن أبى بكر ابن حفص عن ابن عمر أنه خرج فى يوم عيد؛ =

البجلي، عن أبي بكر ابن حفص، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ لم يصل قبل العيد ولا بعدها.

٥٧١٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحِجَاجِ السَّامِيُّ، حَدَّثَنَا سَكِينٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُؤْمِنِ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، كَيْلًا بِكَيْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى».

= فلم يصل قبلها ولا بعدها؛ وذكر أن النبي ﷺ فعله) ومثله عند أحمد والحاكم وابن أبي شيبة وغيرهم. وهو عند البيهقي وعبد بن حميد في سياق أتم.

قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن أبي بكر إلا أبان، ولا عن أبان إلا الفضل) يعنى: (الفضل بن موسى السيناني)، وليس كما قال، بل توبع عليه الفضل: تابعه وكيع ومحمد بن ربيعة الكلابي وأبو نعيم الملائني وغيرهم؛ وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» أما الحاكم فقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذا اللفظ . . .».

قلت: بل إسناده قريب من الحسن، فإن أبان بن عبد الله البجلي مختلف فيه، ضعفه جماعة، ومشاه آخرون، وهو أشبه بقول الحافظ عنه ب«التقريب»: «صدوق في حفظه لين» وقد ساق له ابن عدى هذا الحديث في ترجمته من «الكامل» [٣٨٧/١]، لكن حكى الترمذي في «علله» عن البخاري أنه قال: «هو حديث صحيح؛ وأبان البجلي صدوق» نقله عنه ابن رجب في شرح البخاري [١٨٣/٦].

ومع هذا: فأخشى أن يكون أبان قد وهم في رفعه، فإن الحديث مشهور من رواية ابن عمر موقوفاً عليه، هكذا رواه عبد الله بن دينار ونافع مولى ابن عمر وغيرهما من الحفاظ الأثبات عن ابن عمر به . . . ، وأراه الأشبه، وقد شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» لكن الحديث صحيح محفوظ من رواية غير ابن عمر به مرفوعاً . . . منهم ابن عباس: (أن النبي ﷺ صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها، ولا بعدها . . .) أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن وجماعة، وهو مخرج في (غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار) ولله الحمد.

٥٧١٦ - صحيح: قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٩٠/٣]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف: (هذا إسناد رجاله ثقات).

٥٧١٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، حَدَّثَنَا ابْنُ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ جَبْرِ بْنِ نَفِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرَغِرْ».

٥٧١٨- حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ: مِنْ أَيْنَ يَجُوزُ لِي أَنْ أَعْتَمِرَ؟ قَالَ: فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ مِنَ الْجَحْفَةِ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ.

٥٧١٩- حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ، عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُو صِلَاحُهَا.

٥٧٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ أَخُو الْحِجَاجِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ- يَعْنِي: ابْنَ زِيَادٍ-

= قلتُ: وهو كما قال، أما صاحبه الهيثمي فإنه قال في «المجمع» [٤/٢٠٥]: «رواه أبو يعلى من رواية عبد المؤمن عن ابن عمر، ولم أعرف عبد المؤمن هذا! وبقيت رجاله ثقات».

وما ضر عبد المؤمن أن لم يعرفه أبو الحسن؟! فقد عرفه ابن معين ووثقه، كما في «الجرح والتعديل» [٦/٦٥]، وذكره ابن حبان في «الثقات» [٥/١٣٠]، وقال يحيى القطان: «لم يكن بعبد المؤمن بأس إذا جاءك بشيء تعرفه . . .».

قلتُ: وحديثه هنا نعرفه والناس، وقد سموه: (عبد المؤمن بن أبي شراة الجلاب الأزدي . . .) ونصوا على سماعه من ابن عمر؛ وقد تابعه غير واحد عن ابن عمر به . . . كما مضى [برقم ١٠١٦]، وقد صحت رواية ابن عمر له عن أبي سعيد الخدري به . . . كما مضى [برقم ١٣٦٩]، وفي الباب عن جماعة من الصحابة به مثله ونحوه . . . مضى منها جملة [برقم ٥٥]، [١٤٩، ١٣٢٥، ٢٢٠٧].

٥٧١٧- حسن: مضى الكلام عليه [برقم ٥٦٠٩].

٥٧١٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٤٢٣].

٥٧١٩- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٤١٥].

٥٧٢٠- ضعيف بهذا السياق والتمام: أخرجه مسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٢/١١٠]، ومن طريقه ابن الضريس في «فضائل القرآن» [رقم ٣٩٣]، من طريق عبد الواحد بن زياد عن ليث عن أبي محمد عن ابن عمر به . . . نحوه .

عن ليث، قال: حدثني أبو محمد، قال: رمقت ابن عمر شهراً فسمعت في الركعتين، قبل صلاة الصبح يقرأ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، قال: فذكرت له ذلك، فقال: رأيت رسول الله ﷺ شهراً أو خمسة وعشرين يوماً يقرأ في الركعتين قبل صلاة الصبح: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وقال: إِنَّ إِحْدَاهُمَا تُعَدَلُ بِثُلْثِ الْقُرْآنِ، وَالْأُخْرَى بِرُبْعِ الْقُرْآنِ، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تُعَدَلُ بِثُلْثِ الْقُرْآنِ، و﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ تُعَدَلُ بِرُبْعِ الْقُرْآنِ.

= قلت: هذا إسناد منكر، والليث: هو ابن سليم، ولم يكن في الحديث بالليث، والكلام فيه طويل الذيل، وحديثه يدور بين الهجران والترك، وكان شديد الاضطراب في الأسانيد والمتون جميعاً، وسوء حفظه مما سارت به الركبان، مع الاختلاط أيضاً، وشيخه (أبو محمد!) لعله عطاء بن أبي رباح، وإلا فهو مجهول لا يعرف، ونكرة لا تُتعرَّف، وقد اضطرب فيه ليث، فرواه عنه عبيد الله بن زحر فقال: عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عمر به نحوه بلفظ: (قال رسول الله ﷺ قل هو الله أحد: تعدل ثلث القرآن، وقل يا أيها الكافرون: تعدل ربع القرآن، وكان يقرأ بهما في ركعتي الفجر، وقال: هاتان الركعتان فيهما رغب الدهر). هكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» [١٢/ رقم ١٣٤٩٣]، وفي «الأوسط» [١/ رقم ١٨٦]، من طريق عن يحيى بن أيوب عن ابن زحر به . . .

قال الطبراني: «لم يرو أول هذا الحديث في «قل هو الله أحد» و«قل يا أيها الكافرون» عن ليث إلا عبيد الله بن زحر؛ تفرد به يحيى بن أيوب» وقال الهيثمي في «المجمع» [٣٠٩/٧]: «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه عبيد الله بن زحر، وثقه جماعة، وفيه ضعف».

قلت: والتحقيق بشأنه: أنه ضعيف ذو مناكير، وقد شرحنا حاله في مواضع؛ وقد تكون الآفة منه هنا، فإن كان قد ضبطه! فقد اضطرب فيه الليث كما مضى؛ وليس هو ممن يقبل منه تعدد الأسانيد للخبر الواحد، هذا شأن الزهري والأعمش وشعبة وتلك البابة؛ وقد رأيت الهيثمي قد أشار إلى طريق المؤلف الماضي [٤٦٢/٢]، ثم قال: «ورجال أبي يعلى ثقاة» هكذا على مذهبه في توثيق (الليث بن أبي سليم) وهو من تساهله الفاحش، وكأنه عرف شيخه: (أبا محمد!) وللحديث - بفقرتيه الثانية والثالثة - طرق أخرى عن ابن عمر بن نحوه . . . =

۵۷۲۱- حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو الضَّبِّي، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عَرُوةَ بْنِ مَسْعُودِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنِ الصَّلَاةِ هَا هُنَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ عَمْرِو رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ عُثْمَانَ صَدْرًا مِنْ خَلْفَتِهِ رَكَعَتَيْنِ، إِذَا صَلَّيْنَا مَعَهُمْ صَلَّيْنَا كَمَا يَصِلُونَ، وَإِذَا صَلَّيْنَا وَحَدْنَا صَلَّيْنَا.

= وكلها مناكير على التحقيق، وكذا لقوله: (و«قل يا أيها الكافرون» تعدل بربع القرآن) شواهد تالفة عن جماعة من الصحابة، وقد تساهل من حسن تلك الفقرة من المتأخرين، نعم قد ثبت عنه ﷺ قراءته في الركعتين قبل الفجر بـ (قل هو الله أحد) و(قل يا أيها الكافرون) كما ثبت ذلك في حديث أبي هريرة عند مسلم [٧٢٦]، وأبي داود والنسائي وجماعة كثيرة؛ وكذا ثبت عنه ﷺ كون (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن... كما ورد ذلك في أحاديث جماعة من الصحابة... مضى منها: حديث أبي سعيد الخدري (برقم ١٠١٧، ١٠١٨، ١١٠٧)، وحديث أنس بن مالك [برقم ٤١١٨]، ويأتي حديث أبي هريرة [برقم ٦١٨٠].

۵۷۲۱- صحيح: دون قوا بن عمر في آخره: هذا إسناد ضعيف، ويزيد بن أبي زياد: هو القرشي الهاشمي الشيخ الضعيف المشهور، وقد تغير بأخرة أيضاً حتى صار يتلقن، وقد روى له مسلم مقروناً بغيره، وعلق له البخاري؛ وهو من رجال «السنن».

وشيخه: (داود بن عاصم) هو الذي يقال له: (داود بن أبي عاصم) الثقة المشهور، وهو من رجال أبي داود والنسائي؛ وقد صح سماعه من ابن عمر كما أثبت له البخاري في ترجمته من «تاريخه» [٢٣٠/٣]، وللحديث طرق أخرى عن ابن عمر به... دون قوله في آخره: (إذا صلينا معهم صلينا كما يصلون؛ وإذا صلينا وحدنا صلينا) منها: ما رواه يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع مولى ابن عمر قال: (صليت مع النبي ﷺ بمبنى ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، ومع عثمان ركعتين صدرًا من إمارته، ثم أمتها عثمان - رضی اللہ عنہ).

أخرجه بن الجارود [٤٩١]، واللفظ له - وأحمد [١٦/٢، ٥٥]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ٤٨٩، ٤٨٨]، والبخاري [١٠٣٢]، ومسلم [٦٩٤]، والنسائي وأحمد وجماعة، وتوبع عليه القطان: تابعه جماعة عن عبيد الله بن عمر به نحوه... وتماز تخريجه في «غرس الأشجار»... والله المستعان.

٥٧٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ الْوَلِيدُ بْنُ شِجَاعِ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ بَشْرِ السَّكُونِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدِ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ رِيَّاحِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَخِي عَبْدِ الْحَمِيدِ وَهُوَ ابْنُ سُودَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: لَبَسْتُ ثَوْبًا حَرِيرًا، فَأَتَيْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عِنْدَ حِجْرَةِ حَفْصَةَ فِي لَيْلَةٍ مَظْلَمَةٍ فَسَمِعَ

٥٧٢٢- حسن: أخرجه الخطيب في «المتفق والمفتروق» [رقم ٢٥٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٥٩/١٨]، من طريقين عن داود بن أبي هند عن رياح بن عبدة الباهلي عن أسيد بن عبد الرحمن [وعند ابن عساكر: (ابن أبي عبد الرحمن) وزيادة: (أبي) لاعمى لها]، ابن زيد بن الخطاب أخى عبد الحميد العدوى القرشى عن ابن عمر به . . . وليس عند الخطيب: قول ابن عمر فى آخره .

قلتُ: وهذا إسناد حسن إن شاء الله؛ رجاله كلهم ثقات من رجال «التهذيب» سوى (أسيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) فقد انفرد ابن حبان بذكره فى «الثقات» [٤١-٤٢]، لكن روى عنه جماعة من «الثقات»؛ ولم يغمزه أحد أعلمه، وما رأيت له شيئاً منكراً. وحديثه هنا: قد توبع على المرفوع منه: تابعه جماعة عن ابن عمر به . . . كما يأتى [برقم ٥٧٩٤، ٥٨٢٥]، وأسيد عندى: فى رتبة الصدوق إن شاء الله: وقد جزم البخارى بسماعه ابن عمر فى ترجمته من «تاريخه» [١٢/٢] . . . والله المستعان .

● تنبيه: وقع عند المؤلف: (عن أسيد بن عبد الرحمن ابن أخى عبد المجيد) وفى الاسم الأخير تصحيف، وصوابه: (عبد الحميد) وليس هو بابن أخى عبد الحميد؛ إنما هو أخوه كما ترى ذلك فى ترجمته عند البخارى وابن أبى حاتم وابن حبان؛ ووقع عند ابن عساكر: (عن أسيد بن أبى عبد الرحمن بن أخى عبد الحميد . . .)، كذا، وصوابه (أسيد بن عبد الرحمن أخو عبد الحميد . . .) وهو فى رواية لابن عساكر على الصواب، وأشار ابن عساكر إلى ذلك الغلط الذى فى قوله: (ابن أخى عبد الحميد) وقال: (هو أخو عبد الحميد) .

وقوله عند المؤلف وابن عساكر: (وهو ابن سودة بنت عبد الرحمن) قد صوّب ابن عساكر أنها: (سودة بنت عبد الله) وهو كما قال، وترى مصداق ذلك عند ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٣١٦/٢] ترجمة أسيد]، وعند مسلم فى المنفردات والوحدان [ص ١٢٦ / رقم ٣٠٥]، وعند ابن سعد فى «الطبقات» [٥٠ / ٥] ترجمة عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب] و[١٧٨ / ٥] ترجمة عروة بن الزبير]، وهى: (سودة بنت عبد الله بن عمر بن الخطاب) . . . ولله الحمد .

قعقة الثوب، فقال: من هذا؟ فقلت: عبد الله بن عمر، قال: «ارفع ثوبك، إن الذي يجر ثوبه خيلاء لا ينظر الله إليه»، قال: وكان إزارى تلك الليلة إلى نصف ساقى.

٥٧٢٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَادٍ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، عن الأعمش، عن عبد الله بن ذكوان، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَقَدْ سُرَّ فِي ظِلِّ سَرْحَةٍ سَبْعُونَ نَبِيًّا، لَا تُسْرَفُ وَلَا تُجْرَدُ، وَلَا تُعْبَلُ».

٥٧٢٣ - ضعيف: أخرجه ابن معين في «جزء من حديثه» [رقم ٢١]، والفاكهى في «أخبار مكة» [رقم ٢٢٦١]، من طريق أبي معاوية الضريير عن الأعمش عن عبد الله بن ذكوان. قلت: ومن هذا الطريق أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٤/١٣٠]، وقال البوصيرى في «إتحاف الخيرة» [٧/٥٤]: «هذا إسناد رواه ثقات؛ إن كان عبد الله بن ذكوان: أبا الزناد [بالأصل: (أبو الزناد)]، وإلا فهو مجهول لا يعرف».

أما صاحبه الهيثمى فإنه قال في «المجمع» [٨/٣٨٦]: «رواه أبو يعلى من رواية الأعمش عن عبد الله بن ذكوان؛ ولم أعرفه، وبقيّة رجاله ثقات» كذا قال، والصواب أن ابن ذكوان هنا هو (أبو الزناد المدني) الشيخ الإمام الثقة الفقيه المشهور؛ إلا أنه لم ير ابن عمر ولم يدركه أصلاً، كما قاله أبو حاتم الرازى في «المراسيل» [ص ١١١]، وفي عدم الإدراك نظر ظاهر، فالإسناد معل بالانقطاع، وبهذا أعله الإمام في «الضعيفة» [رقم ٢٧٠١]، إلا أنه زعم أن ابن ذكوان هنا: هو الذى ترجمه ابن حبان فى «من روى عن التابعين» من كتابه «الثقات» [٧/١٤]، وقال: (وليس بأبى الزناد) ووصفه بالخطأ فى حديثه، ثم قال الإمام: وكذلك فرق بينهما ابن عدى فى «الكامل» [٤/١٣٠]، وقال: «قال البخارى: منكر الحديث، . . .».

قلت: وغفل الإمام عما قاله ابن عدى فى آخر ترجمة هذا الرجل: (عبد الله بن ذكوان) قال: (وعبد الله بن ذكوان الذى يحدث عنه الأعمش: أكبر ظنى أنه ليس بابن ذكوان الذى ذكره البخارى . . .) ثم قال: (ولعل الذى ذكره البخارى غير الذى يروى عنه الأعمش هذا).

قلت: وهذا هو الذى نجزم به هنا؛ ويكون ابن عدى قد غلط فى إدراجه هذا الحديث فى ترجمة (عبد الله بن ذكوان)؛ ذلك الشيخ المنكر الحديث عند البخارى، وهو الذى ترجمه ابن حبان آنفاً وقال عنه ما قال، والمشهور من (بنى ذكوان) ثلاثة نفر:

أولاً: أعرفهم وأشهرهم: عبد الله بن ذكوان أبو الزناد المدني.

٥٧٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ نَاعِمِ مَوْلَى أُمِّ سَلْمَةَ، قَالَ: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو حَاجًّا، حَتَّى إِذَا كَانَ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ أَتَى شَجْرَةً عَرَفَهَا فَجَلَسَ تَحْتَهَا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ هَذِهِ الشَّجْرَةِ، إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ شَابٌّ مِنْ هَذِهِ الشَّعْبَةِ، حَتَّى وَقَفَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي جِئْتُ لِأَجَاهِدَ مَعَكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ،

= وثانيهم: عبد الله بن ذكوان السمان المدني، وهو من رجال «التهديب».

والثالث: عبد الله بن ذكوان، شيخ لا يعرف! ونكرة لا تتعرف، روى عن ابن المنكدر، وعنه عبد الصمد بن عبد الوارث؛ وهو الذي قال عنه البخاري: «منكر الحديث» وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يخطئ».

وصاحب هذا الحديث من هؤلاء: هو أبو الزناد المدني الفقيه؛ فهو المشهور برواية الأعمش عنه؛ ومما يؤيد كونه هو المراد هنا: أنى وجدت القاسم بن سلام أبا عبيد الهروي الحافظ: قد ساق حديث ابن عمر هذا بنحوه في «غريب الحديث» [٢٥٧/٤]، ثم قال: «يروى هذا الأعمش عن أبي الزناد عن ابن عمر . . .» هذا زيادة على كون أبي الزناد له رواية عن ابن عمر، مع كونه لا يصح له منه سماع، أما ما ذكره الحافظ في «اللسان» [٢٨٤/٣]، من كون خليفة بن خياط وغيره قد ذكروا أن أبا الزناد: (قد لقي ابن عمر - رضى الله عنهما-) فهذا وإن تعقب به نفى أبي حاتم الرازي لرؤية وإدراك أبي الزناد لابن عمر؛ فإنه لا يدل على السماع كما هو معلوم.

■ والحاصل: أن علة هذا الإسناد: هي عدم ثبوت سماع أبي الزناد من ابن عمر؛ كما يدل عليه قول أبي حاتم الرازي الماضي. أما عن (عننة الأعمش)، فهي مجبورة بإكثاره من الرواية عن أبي الزناد؛ نعم: للحديث طريق آخر عن ابن عمر به نحوه في سياق أتم عند مالك [٩٤٩]، ومن طريقه النسائي [٢٩٩٥]، وأحمد [١٣٨/٢]، وابن حبان [٦٢٤٤]، وجماعة، وسنده لا يثبت، كما شرح ذلك الإمام في «الضعيفة» [٢٢٤/٦].

وقد روى الحديث عن ابن عمر به نحوه موقوفاً عليه، عند الفاكهي في «أخبار مكة» [عقب رقم ٢٢٦٠]، وهو الأشبه مع كونه لا يصح أيضاً.

٥٧٢٤- ضعيف بهذا السياق: قال الهيثمي في «المجمع» [٢٥٦/٨]: «رواه أبو يعلى، وفيه ابن إسحاق، وهو مدلس ثقة، وبقية رجاله رجال «الصحيح» إن كان مولى أم سلمة: ناعماً، وهو الصحيح؛ وإن كان نعيماً فلم أعرفه».

قال: «أَبَوَاكَ حَيَّانٍ كِلَاهُمَا؟» قال: نعم، قال: «فَارْجِعْ بَرَّهُمَا»، قال: انفتل راجعاً من حيث جاء .

٥٧٢٥- حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ زَنْجَلَةَ الرَّازِي، حَدَّثَنَا الصَّبَّاحُ بْنُ مَحَارِبٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ

= قلتُ: بل هو ناعم بن أجيل أبو عبد الله المصري مولى أم سلمة: ذلك الشيخ الثقة المعروف؛ وهو من رجال مسلم والنسائي؛ وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٥/ ١٧٥]: «رواه أبو يعلى بسند ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق» كذا يقول هذا الرجل، وليس في يديه شيء على تدليس ابن إسحاق في هذا الحديث أصلاً، وهلا قال: سنده ضعيف؛ لعدم تصريح ابن إسحاق بالسماع؛ لكونه كان عريق التدليس، يدلس عن الضعفاء والمجاهيل وعن شر منهم، كما وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما؛ فيما حكاه عنهم الحافظ في «طبقات المدلسين»؟! وهذا هو علة هذا الطريق، لكن للفقرة الأخيرة: شواهد عن جماعة من الصحابة بعضها ثابت صحيح؛ مضى منها حديث أبي سعيد الخدري [برقم ١٤٠٢]، وقد استوفينا تخريج أحاديث الباب في «غرس الأشجار» ولله الحمد.

٥٧٢٥- ضعيف: بهذا التمام في أوله: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٨/ ٨١٨٤]، من طريق الصباح بن محارب عن هارون بن عنترة عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر به . . . نحوه . قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن حبيب إلا هارون؛ تفرد [به] الصباح بن محارب» قال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٣٩١]: «رواه أبو يعلى والطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، ورجاله ثقات» ونحوه قال صاحبه البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٣/ ٣٣]، وهو كما قالنا في الجملة؛ وآفة الحديث: هي من قبيل عدم تصريح حبيب بن أبي ثابت بالسماع، وقد كان مشهور التدليس، وصفه به جماعة من النقاد؛ إنما الشأن في إكثاره من ذلك أو عدمه، وقد وردت عنه حكاية تدل على عدم تصونه من التدليس أصلاً، وأنه كان لا يرى به بأساً في حديثه، كما ترى ذلك في ترجمته من «تهذيب الحافظ» [٢/ ١٧٩]، و«طبقات المدلسين» [ص ٣٧/ رقم ٦٩]، ومن خص تدليسه بروايته عن الأعمش وحده، فقد تكلف وجانب حقيقة الحال، كما أوضحناه في مواضع من «غرس الأشجار» والحديث صحيح محفوظ عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . دون الفقرة الأولى منه حتى قوله: (بئس ما صنعت) ولتلك الفقرة شواهد تالفة، كما بينا ذلك في المصدر المشار إليه آنفاً؛ وراجع حديث عائشة الماضي [برقم ٤٦٦٣، ٤٨٠٩]، وحديث أبي هريرة الآتي [برقم ٦٣٦٨] . . . والله المستعان .

عنترة عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: إني أفطرت يوماً في رمضان، قال: «مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ وَلَا سَفَرٍ؟» قال: نعم، قال: «بِئْسَ مَا صَنَعْتَ!»، قال: أجل، فما تأمرني؟ قال: «أَعْتَقُ رَقَبَةً»، قال: والذي بعثك بالحق ما ملكت رقبةً قط، قال: «فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»، قال: فلا أستطيع ذلك، قال: «فَأَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا»، قال: والذي بعثك بالحق ما أشبع أهلي، قال: فأتى النبي ﷺ بمكتل فيه تمر، فقال: «تَصَدَّقْ بِهَذَا عَلَى سِتِّينَ مِسْكِينًا»، قال: إلی من أدفعه؟ قال: «إِلَى أَفْقَرِ مَنْ تَعَلَّمَ»، قال: والذي بعثك بالحق ما بين قترها أهل بيتٍ أحوج منا، قال: «فَتَصَدَّقْ بِهِ عَلَى عِيَالِكَ».

٥٧٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا أُسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعْدِ مَوْلَى طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا لَوْ لَمْ أَسْمِعْهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ حَتَّى عَدَّ سَبْعَ مَرَارٍ، وَإِنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «كَانَ الْكِفْلُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا يَتَوَرَّعُ مِنْ ذَنْبِ عَمَلِهِ، فَأَتَتْ امْرَأَةٌ، فَأَعْطَاهَا

= • تنبيه: زعم حسين الأسد في تعليقه على مسند المؤلف [٩٠/١٠]، أن حبيب بن أبي ثابت لم يدرك ابن عمر، وغفل عن كون البخاري والعجلي وابن خزيمة وغيرهم قد جزموا بسماع حبيب من ابن عمر، وكيف فاته الوقوف على ترجمة حبيب من تهذيب الحافظ [١٧٩/٢]؟! نسأل الله الصون.

٥٧٢٦- ضعيف: أخرجه الترمذى [٢٤٩٦]، وأحمد [٢٣/٢]، والحاكم [٢٨٣/٤]، والبيهقى في «الشعب» [٥/رقم ٧١٠٩] و[رقم ٧١٠٨]، والخطيب في «تاريخه» [٥٢/٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٧/٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١]، ومحمد بن فضيل في «الدعاء» [رقم ١٥٢]، والخرائطي في «اعتلال القلوب» [رقم ١٠١]، ومن طريقه ابن قدامة في «التوايين» [رقم ٢٤]، والإسماعيلي [رقم ٤٣]، وابن الأعرابي [رقم ٢٢٣٦]، كلاهما في «المعجم» وابن الجوزى في «ذم الهوى» [١/رقم ٥٦١/بتعليقنا]، والمزى في «تهذيبه» [٣١٩/١٠]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن عبد الله بن عبد الله الرازى القاضى مولى بنى هاشم عن سعد مولى طلحة عن ابن عمر به نحوه.

سَتَيْنَ دِينَارًا عَلَى أَنْ يَطَّأَهَا، فَلَمَّا أَنْ قَعَدَ مِنْهَا مَقْعَدَ الرَّجُلِ ارْتَعَدَتْ وَبَكَتْ، فَقَالَ: مَا يُبْكِيكَ؟ أَكْرَهْتِكَ؟ قَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ هَذَا عَمَلٌ لَمْ أَعْمَلْهُ قَطُّ، وَإِنَّمَا حَمَلْتَنِي عَلَيْهِ الْحَاجَةُ، قَالَ: فَتَفْعَلِينَ هَذَا وَلَمْ تَعْمَلِيهِ قَطُّ؟! قَالَ: ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالَ: اذْهَبِي وَالِدَنَا نِيرُ لَكَ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لَا يَعْصِي اللَّهَ الْكِفْلُ أَبَدًا، قَالَ: فَمَاتَ مِنْ لَيْلَتِهِ، فَأَصْبَحَ مَكْتُوبًا عَلَى بَابِهِ: قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لِلْكَفْلِ.

= قال الترمذى: «هذا حديث حسن» وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». قلتُ: بل هو حديث ضعيف معلول لا يثبت، ومداره على (سعد مولى طلحة)، وهو مجهول لا يُعْرَفُ، ونكرة لا تُعْرَفُ، لم يرو عنه سوى (عبد الله بن عبد الله) وحده، وقال عنه أبو حاتم: «لا يعرف هذا الرجل إلا بحديث واحد» كما في ترجمته من «الجرح والتعديل» [٩٨/٤]، وذكره ابن حبان في «الثقات» على قاعدته في ذلك، وما ينفعه هذا؟! وباقى رجال الإسناد ثقات. والحديث ذكره ابن كثير في «تفسيره» [٣٦٥/٥ / طبعة دارطبية]، من طريق أحمد؛ ثم قال: (وإسناده غريب) وقيل ذلك قال: «وهذا الحديث لم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة» كذا وهم الشيخ، والحديث عند الترمذى كما مضى؛ ثم رأيتُه عزاه للترمذى في «البداية والنهاية» [٢٢٦/١]، ثم قال: «هو حديث غريب جداً، وفي إسناده نظر» ثم أعله بجهالة (سعد مولى طلحة).

وسعد هذا مع كونه مغموراً؛ فقد اختلف في اسمه أيضاً على أقوال، تراها في ترجمته من «التهذيب» وقد جهله الحافظ في «التقريب» وقد اختلف في سند هذا الحديث على الأعمش، وكذا في وقفه ورفع، فقال الترمذى عقب روايته: «قد رواه شيبان وغير واحد عن الأعمش نحو هذا ورفعوه؛ وروى بعضهم عن الأعمش فلم يرفعه، وروى أبو بكر ابن عياش هذا الحديث عن الأعمش فأخطأ فيه، وقال: عن عبد الله بن عبد الله عن سعيد بن جبير عن ابن عمر، وهو غير محفوظ» وقال في «علله الكبير» [رقم ٣٩٦]: «سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: بعض أصحاب الأعمش رووا هذا الحديث فأوقفوه، وأكثرهم رفعوه، والصحيح أنه مرفوع» ثم قال الترمذى: «قلت له: روى أبو بكر ابن عياش عن الأعمش عن عبد الله بن عبد الله عن سعيد بن جبير عن ابن عمر، فقال: أبو بكر ابن عياش يهمل فيه» يعنى غلط في روايته هذه، وهى عند ابن حبان [٣٨٧]، وأبى نعيم في «الحلية» [٢٩٧-٢٩٨]، =

٥٧٢٧- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ أَبِي جَمِيلَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ كَانَ قَاضِيًا

= وهى رواية غير محفوظة كما أشار البخارى ، وجزم بذلك الترمذى فيما مضى ؛ وتابعهما الدارقطنى أيضاً ، فقال عن رواية ابن عياش تلك فى كتابه «العلل» [٧٣/٤/أ] : (ووهم فى قوله : «سعيد بن جبير» ، والصواب : عن سعد مولى طلحة» نقله عنه صاحب «تخريج الأحاديث المعلولة فى الحلية» .

والوجه الموقوف عن الأعمش : رواه عنه يحيى بن عيسى عند ابن أبى شيبة [٣٤٢٠٩] ، وتابعه عليه : الفضل بن موسى عند البخارى فى «تاريخه» [٦٥/٤] . فهذه ثلاثة ألوان من الاختلاف على الأعمش فى سنده ، ولون رابع ، فرواه عنه أبو أسامة فقال : (عن عبد الله بن عبد الله عن رجل لم يسمه عن ابن عمر به . . .) هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ورقة ٧٤] ، كما نقله عنه المعلق على «مسند أحمد» [٨/ ٣٧٠ / طبعة الرسالة] ، والوجه الأول هو الصحيح كما قاله البخارى .

فإن قيل : قد توبع أبو بكر ابن عياش على روايته عن الأعمش عن عبد الله بن عبد الله عن سعيد ابن جبير عن ابن عمر به . . . ، تابعه أسباط بن محمد مقروناً معه عند أبى نعيم فى «الحلية» [٤/ ٢٩٧-٢٩٨] ، بإسناد صحيح إليهما به . . . !؟ .

قلنا : قد اختلف عليه فيه على أسباط ، فرواه عنه جماعة على الوجه الأول عن الأعمش ، وأراه اضطرب فيه ، وكان أسباط ربما يهم فى الشيء ، كما يقول العقيلي ، نعم : ربما كان إقران (أسباط) مع (ابن عياش) فى سنده عند أبى نعيم ؛ ما هو إلا وهم من بعضهم هناك ، هذا قريب إن شاء الله ؛ وإلا فلو لم يروه أسباط أصلاً إلا مثل رواية ابن عياش عن الأعمش ، لما ترددنا فى إلحاقه بابن عياش فى غلظه بسنده .

والحديث ضعيف على كل حال ، وحتى لو كان طريق ابن عياش -ومن تابعه عن الأعمش- هو المحفوظ فى هذا الباب ؛ لما صح الحديث أيضاً ، وكيف يصح وأنت ترى أبا سليمان الأسدى لم يذكر فيه سماعاً قط ، وهو إمام فى التدليس مع إمامته فى كل شيء .

٥٧٢٧- ضعيف: أخرجه الترمذى [١٣٢٢] ، وفى «العلل» [رقم ٢١٩] ، وابن حبان [٥٠٥٦] ، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٣٣١٩] ، وفى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٧٢٩] ، والضياء فى «المختارة» [رقم ٣٣٩] ، ووکیع القاضى فى «أخبار القضاة» [١٧/١-١٨] ، وابن عساكر فى =

فَقَضَى بِجَوْرِ كَانٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَمَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِجَهْلٍ كَانٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ،
وَمَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بَعْدَ فِإِخْرِيٍّ أَنْ يَنْفَلِتَ كَفَافًا».

= «تاريخه» [١٨٠/٣١]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٩٦/١٨]، وغيرهم من طرق عن معتمر بن سليمان عن عبد الملك بن أبى جميلة عن عبد الله بن موهب [وقيل: ابن وهب، كما يأتى بيانه]، عن ابن عمر به نحوه . . . وهو عند الترمذى ومن طريقه ابن عساكر: مختصراً بالفقرة الأخيرة منه فقط، وهو عند الطبرانى والمزى بنحو الفقرة الثانية والثالثة فقط، وزاد الجميع - سوى المزى - فى أوله قصة، ولفظ الترمذى ومن طريقه ابن عساكر: (عن عبد الله بن موهب: أن عثمان قال لابن عمر: اذهب فاقض بين الناس، قال: أو تعافينى يا أمير المؤمنين؟! قال: فما تكره من ذلك وقد كان أبوك يقضى؟! قال: إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول . . .) وذكره . . . ونحو سياق هذه القصة: عند الطبرانى فى «الأوسط» وسياق ابن حبان والباقيين لهذه القصة أتم، ولفظ ابن حبان: (عن عبد الله بن وهب: أن عثمان بن عفان قال لابن عمر: اذهب فكن قاضياً، قال: أو تعافينى يا أمير المؤمنين، قال: اذهب فاقض بين الناس، قال: تعافينى يا أمير المؤمنين، قال: عزمت عليك ألا ذهبت فقضيت، قال: لا تعجل، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من عاذ بالله فقد عاذ معاذاً»؟! قال: نعم، قال: فإنى أعوذ بالله أن أكون قاضياً؟! قال: وما يمنعك وقد كان أبوك يقضى؟! قال: لأنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: . . .) وذكره، وهذا السياق رواية للمؤلف أيضاً فى «مسنده الكبير» كما فى «المطالب» [رقم ٢٢٢٦]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» وقد زاد الجميع أيضاً - سوى المزى - فى آخره من قول ابن عمر: (فما أرجو بعد ذلك؟! لفظ الترمذى . . .)

قال الترمذى: «حديث ابن عمر حديث غريب؛ وليس إسناده عندى بمتصل، . . .»، ونقل تلك العبارة: المنذرى فى «الترغيب» [١١٢/٣]، ثم قال: «وهو كما قال؛ فإن عبد الله بن موهب لم يسمع من عثمان - رضى الله عنه - وقال الترمذى أيضاً عقب روايته فى «علله»: «سألت محمداً - يعنى البخارى - عن هذا الحديث وقلت له: من عبد الملك هذا؟! فقال: هو عبد الملك بن أبى جميلة، وعبد الله بن موهب عن عثمان مرسل» ونقل ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ١٤٠٦]، عن أبيه أنه قال: «عبد الملك بن أبى جميلة مجهول، وعبد الله هو ابن موهب الرملى على ما أرى؛ وهو عن عثمان مرسل».

= قلتُ: يعنى لم يسمع منه؛ وقد تعقب حسين الأسد فى تعليقه على مسند المؤلف [١٠ / ٩٤]، كلام أبى حاتم الماضى فقال: «هذا صحيح؛ عبد الملك لم يدرك عثمان، ولكنه روى المرفوع عن ابن عمر - يعنى كما وقع عند المؤلف - وقد أدركه وسمع عنه، وأما ما جرى بين عثمان وبين ابن عمر من حوار بشأن توليه القضاء؛ فليس غريباً أن يكون ابن عمر حدث عبد الملك به أيضاً».

قلتُ: هذا محتمل، لكن الكلام فى رواية (عبد الله بن موهب عن ابن عمر به) وليس فى رواية (عبد الملك)، كما اشتبه ذلك على الأسد؛ لأن عبد الملك إنما يرويه عن عبد الله بن موهب عن ابن عمر به . . . كما مضى . . . فما شأن عبد الملك وعثمان وابن عمر؟!

■ فالحاصل: أن أفة الحديث كامنة فى جهالة (عبد الملك بن أبى جميلة) فلم يذكرها رايياً عنه سوى معتمر بن سليمان وحده، وقد جهله أبو حاتم الرازى كما مضى، وتبعه عليه الحافظ فى «التقريب» فلا عبرة بذكر ابن حبان له فى «ثقافته» [٧ / ١٠٣]، [٨ / ٣٨٥]، ولا باحتجاجه بحديثه هذا فى (صحيحه)، فإنه ما عرفه أصلاً، وإنما جرى فى ذلك على قاعدته التى شد بها من بين نقاد الصنعة.

وشيخ عبد الملك: (عبد الله بن موهب) هو أبو خالد الرملى الشامى الثقة المعروف؛ وقد وهم أمية بن بسطام البصرى، ورواه عن معتمر عن عبد الملك فقال: (عن عبد الله بن وهب) هكذا قال: «وهب» بدل: «موهب»، ولم يفتن ابن حبان إلى هذا، فزعم أن ابن وهب هذا: (هو عبد الله بن وهب بن الأسود القرشى من المدينة، روى عنه الزهرى) هكذا قال فى «صحيحه» ومثله قال الطبرانى عقب روايته فى «الكبير»، وكلاهما رويهما من طريق أمية بن بسطام به . . . وقد خولف أمية فى هذا، خالفه جماعة من أصحاب معتمر، كلهم روه عنه فقالوا: (عن عبد الملك عن عبد الله بن موهب به . . .) وهذا هو الصواب.

ثم نظرت: فإذا المؤلف قد رواه فى «مسنده الكبير» ومن طريقه الضياء فى «المختارة» من طريق أمية بن بسطام به . . . وعندهما: (عن عبد الله بن موهب) على الصواب، فإما أن يكون أمية قد غلط فيه أولاً، ثم عاد إلى الجادة فى روايته، وإما أن يكون عبد الملك بن أبى جميلة كان لا يضبط اسم شيخه، وعبد الملك مجهول كما سبق؛ فلعله اضطرب فى ذلك، وهذا هو الأقرب إن شاء الله.

وقد رأيت الحافظ فى «التلخيص» [٤ / ١٨٥]، قد جزم بوهم من زعم أن شيخ عبد الملك فيه هو: (عبد الله بن وهب بن زمة . . .) ثم قال: «إنما هو عبد الله بن موهب» .

٥٧٢٨- حَدَّثَنَا خَلِيفَةُ بْنُ خِيَاطٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا حِجَابٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ عُونَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْتَةَ، حَدَّثَهُمْ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بَكْرَةً وَأَصِيلًا، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ، قَالَ: «أَيُّكُمْ صَاحِبُ الْكَلِمَاتِ؟» فَسَكَتَ الْقَوْمُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا قَلْتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا أُرَدْتُ بِهَا إِلَّا الْخَيْرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «فُتِحَتْ لَهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ»، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَمَا تَرَكْتَهَا مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُهَا.

= وللحديث طريق آخر نحوه في سياق أطول: عند عبد بن حميد في «المنتخب» [٤٨]، وابن سعد في «الطبقات» [١٤٦/٤]، وغيرهما، وهو عند أحمد [٦٦/١]، ببعض هذا السياق مختصراً، وليس عنده موضع الشاهد أيضاً، وهو طريق ضعيف مع انقطاع فيه أيضاً، مع كون موضع الشاهد فيه غير صريح في الرفع، فلا يتقوى الحديث بطريقه هنا على التحقيق، والله المستعان.

٥٧٢٨- صحيح: أخرجه مسلم [٦٠١]، والترمذي [٣٥٩٢]، والنسائي [٨٨٦]، وأحمد [٢/١٤، ١٤٩٧]، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» [٤/٢٦٤-٢٦٥]، وأبو عوانة [١/٤٣١]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ٥١٦]، وأبو الشيخ في «ما رواه أبو الزبير عن غير جابر» [٣٩]، وابن حبان في «الثقات» [٩/١٣٤]، والسراج في «مسنده» [١/٣٢٨]، والبيهقي في «سننه» [٢١٠٠]، وغيرهم من طريقين عن أبي الزبير محمد بن مسلم المكي عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن عمر به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . . وزاد الجميع - سوى الطبراني - من قول النبي ﷺ: (عجبت لها . . .) قبل قوله: (فتحت لها أبواب السماء . . .) وليس عند الطبراني: قول ابن عمر في آخره .

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وقال أبو نعيم: «غريب من حديث عون؛ لم يروه عنه إلا أبو الزبير، وهو محمد بن مسلم بن تدرس تابعي من أهل مكة؛ تفرد به عنه: الحجاج، وهو الصواف البصري».

قلت: كلا، ما تفرد به أبو الزبير ولا الحجاج، أما الحجاج: فقد تابعه ابن لهيعة على مثله عن أبي الزبير عند أحمد في الرواية الثانية [١٤/٢].

٥٧٢٩- حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، عن عبد الملك بن أبجر، عن ثوير بن أبي فاختة، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً لِمَنْ يَنْظُرُ فِي مُلْكِهِ أَلْفَى سَنَةٍ يَرَى أَقْصَاهَا، يَنْظُرُ إِلَى أَزْوَاجِهِ وَسُرُرِهِ؛ وَإِنْ أَفْضَلَهُمْ مَنْزِلَةً لِمَنْ يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ».

٥٧٣٠- حَدَّثَنَا مجاهد بن موسى، حَدَّثَنَا إسحاق بن يوسف، أخبرنا سفيان، عن محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، قال: كتب عبد العزيز بن مروان، إلى ابن عمر: أن ارفع إليَّ حاجتك، قال: فكتب ابن عمر، أن رسول الله ﷺ، قال: «الْيَدُ الْعُلْيَا، خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ»، وَكَسْتُ أَسْأَلُكَ شَيْئًا وَلَا أَرُدُّ رِزْقًا رَزَقْنِيهِ اللَّهُ مِنْكَ.

= وأما أبو الزبير: فقد تابعه عمرو بن مرة على نحوه باختصار به . . . دون الجملة المرفوعة في آخره، وقال مكانها: (لقد ابتدرها اثنا عشر ملكاً) أخرجه النسائي [٨٨٥]، بإسناد صحيح إليه . . . وكذا هو عند أبي عوانة أيضاً: [برقم ١٦٠٥]، وللحديث شواهد: مخرجة في «غرس الأشجار».

٥٧٢٩- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٥٧١٢].

٥٧٣٠- صحيح: أخرجه أحمد [٤/٢] و[١٥٢/٢]، والبيهقي في «الشعب» [٣/٣٥٤٩]، وابن سعد في «الطبقات» [٤/١٥٠]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣١/١٥٢] و[٣٦/٣٥٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٥/٢٤٩]، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» [رقم ٥٣٨]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن ابن عمر به . . . وعند بعضهم نحوه . . . وزاد ابن سعد وابن عبد البر من قول ابن عمر: (وإني لا أحسب اليد العليا إلا المعطية؛ ولا السفلى إلا السائلة . . .) وليس عند البيهقي قوله: (وأبدأ: من تعول) والزيادة الماضية: رواية لأحمد أيضاً.

قلت: وسنده قوى مستقيم؛ رجاله رجال «الصحيح»؛ والقعقاع له رواية عن ابن عمر وإدراك؛ لكن اختلف في سنده على ابن عجلان على ألوان، غير أن هذا الوجه صحيح محفوظ عنه؛ وللمرفوع منه: طرق أخرى عن ابن عمر به . . . قد خرجناها في «غرس الأشجار».

۵۷۳۱- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِينَةَ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِي حَرِيْزٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ».

۵۷۳۱- قوی: هكذا رواه ابن أبي سمينه عن معتمر، وهو ثقة مشهور؛ ومن طريقه: أخرجه العباس الدوري في «تاريخه عن ابن معين وغيره» [٤/١٥٦]، وخالفه ابن معين، فرواه عن معتمر فقال: عن إسحاق [دون «أبو»] عن ابن عمر به . . . وزاد في أوله: (أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله: والدي أكل مالي، . . .) فجعله عن (إسحاق) مبهماً، بدلاً من (أبي إسحاق) .

هكذا أخرجه ابن معين في «تاريخه» [٤/١٥٦ / رواية العباس الدوري]، وقد ذكر له العباس الدوري: (أن ابن أبي سمينه قد حدثه به فقال: (عن أبي إسحاق) ولم يقل عن: (إسحاق) فأخرج له ابن معين كتاب معتمر؛ فإذا فيه: أن إسحاق حدثه) .

قلتُ: وهذا أولى بلا شك؛ لأنه هكذا هو في (كتاب معتمر) والكتاب عندهم مقدم على الحفظ؛ إذ قد تخون الذاكرة صاحبها، وقد توبع ابن معين على تلك الرواية عن معتمر: تابعه محمد بن مهران الجمال الحافظ عند البخاري في «تاريخه» [١/٤٠٦]، وقال فيه: (أن إسحاق حدثه . . .) (دون: (عن أبي إسحاق) .

وهو الصواب كما مضى؛ إلا أنني رأيت الإمام أحمد قد تابع ابن أبي سمينه عن معتمر في قوله (عن أبي إسحاق) هكذا رواه في الورع [ص ١١١ / رواية المروزي / الطبعة العلمية]، ومع الإقرار بأن ليس في القوم أحفظ من الإمام أحمد وأضبط لحديثه؛ إلا أن رواية ابن معين وغيره عن معتمر: هي المقدمة عندي؛ لأنها كذلك في (كتاب معتمر) كما مضى عن أبي زكريا الغطفاني الحافظ!

ويغلب على ظني أن يكون أحمد قد رواه عن معتمر مثلما رواه ابن معين وقال فيه: (عن إسحاق) مجرداً، ويكون ما وقع في كتاب (الورع) من زيادة (أبي) قبل (إسحاق) هو من إقحام الناسخ أو الطابع، ومطبوعة (الورع) / طبعة دار الكتب العلمية) ليست بجيدة قط، وفيها الكثير من الأغاليط المتلوثة .

■ والحاصل: أن المحفوظ عن معتمر في هذا الطريق: هو ما رواه عنه ابن معين وغيره: عن فضيل عن أبي حريز عن إسحاق عن ابن عمر به .

= وهذا إسناد لئین، فضیل: هو ابن ميسرة الشيخ الثقة الصالح؛ إلا أن روايته عن أبي حريز مغموزة، لأن كتابه عنه قد ضاع منه دهرًا؛ ثم وجدته بعد عن إنسان لم يُسمَّه، فأخذه منه وجعل يحدث به، هذا حاصل قصة أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٤٤٤/٣] ترجمة أبي حريز، وهذا الإنسان الذي وجد فضيل كتابه عنده؛ ما ندرى من يكون؟! والظاهر أنه مجهول العين والصفة؛ ومثله لا يؤمن أن يكون قد زاد في ذلك الكتاب أو نقص، ولهذا: وجب عندي التوقف في حديث فضيل عن أبي حريز خاصة، ثم إن أبا حريز واسمه: (عبد الله بن الحسين) شيخ مختلف فيه، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٢٧٣/٤]، فقال: «رواه أبو يعلى، وفيه أبو حريز، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم وابن حبان، وضعفه أحمد وغيره، وبقيه رجاله ثقات».

قلت: وهو إلى الضعف أقرب، وما وثقه أبو حاتم طرفة عين، إنما قال: «هو حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث؛ يكتب حديثه» وما أفهم من تلك العبارة إلا ضعف الرجل عند أبي حاتم، وكان الإمام أحمد أعرفهم بهذا الشيخ، وكان يقول عنه: «حديثه حديث منكر» ومرة أخرى يقول: «منكر الحديث» ورأيته قال في «العلل» [٣٧٢/٢] رواية ابنه عبد الله، وعنه ابن عدى في «الكامل» [١٥٨/٤]: «روى معتمر عن فضيل عن أبي حريز أحاديث مناكير».

قلت: وكان تلك المناكير ظهرت في حديث فضيل بعد أن ضاع منه كتابه عن أبي حريز إلى أن وجدته عند إنسان! وما إنسان! ومن يكون هذا الإنسان؟! وذلك يؤيد ضعف رواية فضيل عن أبي حريز خاصة، ولعل تلك المناكير إنما هي من قبل أبي حريز نفسه، وقد روى عنه الإيمان بالرجعة، فإن صح ذلك - وهو لا يصح إن شاء الله - فهو ساقط العدالة أبدًا، فالحديث منكر من هذا الطريق، وله طريقان آخران عن ابن عمر به نحوه . . .

وهما منكران أيضًا، لكن في الباب عن جماعة من الصحابة مثله وبمعناه؛ وأصح ما في الباب بهذا اللفظ: هو حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو مرفوعًا: (أنت ومالك لأبيك) عند ابن ماجه وأحمد وابن أبي شيبة والبيهقي والطحاوي والطبراني في «مسند الشاميين» [١/٣٧٩]، والخطيب في «تاريخه» وابن المقرئ في «المعجم» [رقم ٥٠١]، وجماعة من طرق عن عمرو بن شعيب به .

قلت: وسنده صالح؛ وتام تخريجه مع أحاديث الباب: في كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» وسنذكر هناك: تصحيح جماعة من المتقدمين والمتأخرين لهذا الحديث، مع تعقب من تعنت، وضعفه من جميع طرقه، والله المستعان .

۵۷۳۲- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُنْذِرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرِو ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ، عَنْ
عُونَ بْنِ أَبِي جَحِيْفَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمْرَةَ ، أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَأَى نَاسًا ، فَقَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيْعَجِزُ أَحَدُكُمْ إِذَا جَاءَهُ رَجُلٌ يُرِيدُ قَتْلَهُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ ابْنِ آدَمَ :
الْقَاتِلُ فِي النَّارِ ، وَالْمَقْتُولُ فِي الْجَنَّةِ » .

= • تنبيهه : قد أغفلنا الكلام على (إسحاق) في سنده، وهو شيخ مغمور على كل حال، وفي ترجمته : ساق له البخارى هذا الحديث في «تاريخه» [٤٠٦/١] ورأيت الحافظ قد قال في «المطالب» [رقم ١٥٤٧]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف : (هذا إسناد حسن) ولم يفعل شيئاً، لأنه منكر من هذا الوجه كما مضى بيانه ولله الحمد .

۵۷۳۲- ضعيف بهذا التمام: أخرجه أحمد [١٠٠/٢]، وأبو نعيم في «الحلية» [٢٥٠/٨]، وفي «المعرفة» [رقم ٤١٠٦]، والبخارى في «تاريخه» [٢٩١/٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٧/٦٤]، والمزى في «تهذيبه» [١٦١/١٧]، والخطيب في «تالى تلخيص المتشابه» [رقم ٣٣٠]، وغيرهم من طريق الثورى عن عون بن أبى جحيفة عن عبد الرحمن بن سميرة [وعند بعضهم: «سمرة» مثل ما عند المؤلف، وفي رواية للخطيب: «سميرة أو سمير» هكذا عنده]، عن ابن عمر به - نحوه وزاد أبو نعيم في «الحلية»: «يقول: لا تبوأ يائى وإثمك!» بعد قوله عند المؤلف «يريد قتله» .

قال أبو نعيم: «غريب من حديث الثورى، وعون، لم نكتبه إلا من حديث يوسف بن أسباط». قلت: رواه غير واحد عن سفيان: منهم ابن أسباط وإسماعيل بن عمر وقبيصة بن عقبة وغيرهم؛ لكن اختلف فيه على قبيصة، فرواه عنه حفص بن عمر الرقى ومحمد بن إسحاق الصغانى وغيرهما؛ كلهم على الوجه الماضى، وخالفهم السرى ابن يحيى المحملى، فرواه عن قبيصة فقال: عن الثورى عن عون عن عبد الرحمن بن سميرة أو سمير عن النبى ﷺ به نحوه مرسلًا، ولم يذكر فيه ابن عمر .

هكذا أخرجه ابن منده في «المعرفة» كما في «الإصابة» [٢٣٤/٥]، والوجه الأول هو الأصح عن قبيصة، وعيله توبع؛ والسرى بن يحيى وإن كان ثبتًا متقنًا؛ إلا أنه ليس بمعصوم من الخطأ، ودعك من قول الأزدي عنه «منكر الحديث» فإنما ذلك من قبيل تعنته السافر، وقد رد عليه ابن عبد البر واشتفى، وقد توبع الثورى عليه عن عون :

٥٧٣٣- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا وكيعٌ، أَخْبَرَنِي عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ أتى بجر فضيخ بسرٍ، وهو في مسجد الفضيف، فشربه، فلذلك سمي: مسجد الفضيف.

= ١- تابعه رقة بن مصقلة عن عون عن عبد الرحمن عن ابن عمر مرفوعاً: (من مشى إلى رجل من أمتي ليقتله؛ فليقل هكذا: فالقاتل في النار، والمقتول في الجنة) وفي أوله قصة: أخرجه أبو داود [٤٢٦٠]، وأحمد [٩٦/٢]، والطبراني في «الأوسط» [٢/١٩٩٤]، والبخاري في «تاريخه» [٢٩١/٥]، واللفظ لأبي داود؛ والقصة عند أحمد أيضاً.

٢- وليث بن سعد على نحو سياق المؤلف: عند البخاري في «تاريخه» [٢٩١/٥]، بإسناد صحيح إليه.

وقال أبو داود عقب روايته الطريق قبل الماضي: «رواه الثوري عن عون عن عبد الرحمن بن سمرة أو سميرة، ورواه الليث بن سعد عن عون عن عبد الرحمن بن سميرة».

قلت: مداره على عبد الرحمن هذا، وقد اختلف في اسم أبيه على ألوان، فقييل (ابن سمير) وقييل: (ابن سميرة) وقييل: (ابن سمرة) وقييل: (ابن سميرة) وقييل: (ابن سميرة) ولم يذكروا رويًا عنه سوى (عون) وحده، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٨٨-٨٩]، فالرجل غائب مغمور.

وقد وقع اسمه عند الطبراني هكذا: (عن عبد الرحمن بن سمرة) فظنه الهيثمي: (عبد الرحمن ابن سمرة بن حبيب) الصحابي المعروف، فقال في «المجمع» [٥٨١/٧]: «رواه الطبراني في «الأوسط»، ورجاله رجال الصحيح» وهذا من أوهامه الكثيرة، وليس الحديث على شرطه أيضاً، كأنه سها عن كونه في أبي داود، وللحديث شواهد دون هذا السياق جميعاً، وصحح سنده حسين الأسد في تعليقه على مسند المؤلف [١٠٠/١٠]، كأنه تابع الهيثمي في غفلته وعدم التثبت، فالله المستعان.

٥٧٣٣- ضعيف: أخرجه أحمد [١٠٦/٢]، من طريق وكيع عن عبد الله بن نافع مولى ابن عمر عن أبيه نافع عن ابن عمر به نحوه.

قال الهيثمي في «المجمع» [١٣٣/٢]: «رواه أحمد وأبو يعلى؛ وفيه عبد الله بن نافع ضعفه البخاري وأبو حاتم والنسائي، وقال ابن معين: يكتب حديثه».

٥٧٣٤ - حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا وكيعٌ، حَدَّثَنَا نافع بن عمر الجمحي، عن سعيد بن حسان، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ كان ينزل بعرفة في وادي نمرة.

= قلتُ: وضعفه ابن معين في رواية أخرى، وتركه النسائي وغيره، وهو منكر الحديث كما قاله أبو أحمد الحاكم وغيره؛ وبه أعله ابن رجب في «شرح البخاري» [٢/٣٧٠]، فقال بعد أن ساقه من طريق أحمد: «عبد الله بن نافع ضعفوه».

قلتُ: لكن لم ينفرد به عبد الله عن أبيه، بل تابعه عليه جابر الجعفي عن نافع عن ابن عمر قال: (شرب رسول الله ﷺ الفضيخ عند مسجد الفضيخ) أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٢/٣١٣/ترجمة الحسن بن صالح]، من طرق الحسن بن صالح عن جابر به.

قلتُ: وهذه متابعة كأن لم تجيء، وجابر لم يستطع جبر نفسه أصلاً، وهو الساقط أبداً، أقل ما يقال فيه: (متروك رافضى خبيث) وما أحسن ابن عدى بإيراده هذا الحديث في ترجمة (الحسن ابن صالح بن حي)، الإمام القدوة الرباني الفقيه؛ وحقه أن يساق في عداد مناكير شيخه الهالك، والله المستعان.

٥٧٣٤ - حسن: أخرجه ابن ماجه [٣٠٠٩]، وأحمد [٢/٢٥]، ومن طريقه المزي في «تهذيبه» [١٠/٣٨٣]، والبخاري في «تاريخه» [٣/٤٦٤] - وعنده معلقاً - والفاكهي في «أخبار مكة» [رقم ٢٦٦٣]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ١٢٧٨]، وغيرهم من طريق وكيع عن نافع بن عمر الجمحي عن سعيد بن حسان الحجازي عن ابن عمر به . . .

وزاد ابن ماجه وأحمد ومن طريقه المزي: (فلما قتل الحجاج ابن الزبير أرسل إلى ابن عمر: أية ساعة كان رسول الله ﷺ يروح في هذا اليوم؟! فقال: إذا كان ذاك رحنا؛ فأرسل الحجاج رجلاً ينظر أي ساعة يروح فلما أراد ابن عمر أن يروح قال: أزاحت الشمس؟! قالوا: لم تزغ الشمس، قال: زاحت الشمس، قالوا: لم تزغ، فلما قالوا: قد زاحت؛ ارتحل . . .) لفظ أحمد، ونحو هذا السياق وحده عند أبي داود [١٩١٤]، دون موضع الشاهد.

قلتُ: عزاه البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٣/٥٩]، إلى ابن أبي شيبة وحده، ثم قال: «ورجاله ثقات» وليس كما قال، فإن سعيد بن حسان لم يوثقه سوى ابن حبان وحده، ولم يذكروا من الرواة عنه سوى رجلين، وقال عنه الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعني إذا توبع؛ وإلا فلين، وهذا هو الظاهر من حاله.

٥٧٣٥- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي عَاصِمِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ الصَّلَاةِ بِنَمِيٍّ، قَالَ: فَهَلْ سَمِعْتَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، وَأَمَنْتَ بِهِ، قَالَ: فَإِنَّهُ كَانَ يَصَلِي بِنَمِيٍّ رَكَعَتَيْنِ.

٥٧٣٦- حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سَحِيمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقُرْآنِ، حَتَّى تَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَكَ.

٥٧٣٧- حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَبَّلَ يَدَ النَّبِيِّ ﷺ.

٥٧٣٨- حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سَفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ

= نعم: للحديث طريق آخر يرويه ابن إسحاق المطلبي قال: حدثني نافع عن ابن عمر قال: (غدا رسول الله ﷺ من منى حين صلى الصبح صبيحة يوم عرفة، حتى أتى عرفة، فنزل بنمرة... إلخ)، وأخرجه أبو داود [١٩١٣]، وأحمد [١٢٩/٢]، وغيرهما من طريق إبراهيم ابن سعد عن ابن إسحاق به.

قلت: وسنده صالح؛ وابن إسحاق حسن الحديث؛ إلا أنه مشهور التدليس، غير أنه صرح بالسماع كما رأيت... والله الحمد.

٥٧٣٥- صحيح: مضى الكلام عليه آنفاً [برقم ٥٧٢١].

٥٧٣٦- صحيح: أخرجه أبو داود [٣٨٣٤]، وأحمد [٧/٢]، وابن أبي شيبة [٢٤٤٩٢]، وغيرهم من طريق محمد بن فضيل عن أبي إسحاق الشيباني عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر به نحوه.

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» [رقم ٥٧٧]، وسنده صحيح على شرط مسلم، وأبو إسحاق: هو سليمان بن أبي سليمان الإمام الحجّة، ولم ينفرد به عن جبلة: بل تابعه عليه شعبة والثوري ومسعر - إلا أنه أوقفه - وزيد بن أبي أنيسة وغيرهم، ورواياتهم مخرجة في «غرس الأشجار» وحديث شعبة والثوري في «الصحيحين»... والله المستعان.

٥٧٣٧- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٥٥٩٧].

٥٧٣٨- صحيح: أخرجه أحمد [٥٢/٢]، والنسائي [٥٠٤٦، ٥٠٤٥]، والبخاري في «تاريخه» [٣٢٢٣/٥] - وعنده معلقاً - وغيرهم من طرق عن الثوري عن عبد الرحمن بن علقمة عن ابن

عبد الرحمن بن علقمة يقول : سمعت ابن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ : «أَعْفُوا اللَّحْيَ وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ» .

٥٧٣٩ - حدثنا زهير ، حدثنا عبد الرحمن ، حدثنا مهدي بن ميمون ، عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب ، عن ابن أبي نعم ، أن رجلاً سأل ابن عمر عن دم البعوض فقال :

= قلتُ : وسنده صحيح مستقيم ؛ أما الثوري : فلا يُسأل عنه ، وأما شيخه عبد الرحمن بن علقمة : ويقال : (ابن أبي علقمة) ويقال : (ابن علقم) فهو المكي الثقة ، المشهور برواية الثوري عنه ، وروايته عن ابن عباس وابن عمر ، وقد وثقه النسائي والعجلي ، وذكره ابن حبان وابن شاهين في «الثقات» ونقل الثاني [ص ١٤٨ / رقم ٨١٦] ، عن ابن مهدي أنه قال عنه : «كان من الأثبات الثقات» وليس هو ر (عبد الرحمن بن علقمة) الثقفى ، ذلك مختلف في صحبته ، ويروى عن ابن مسعود أيضاً ، وهو من رجال أبي داود والنسائي ، وللحديث طرق أخرى عن ابن عمر به . . . منها : ما يأتي عند المؤلف [برقم ٦٥٨٨] ، من طريق أبي معشر السندی عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر به .

قلتُ : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف أبي معشر ، واسمه : (نجيح بن عبد الرحمن) وفي ترجمته ساق ابن عدى له هذا الحديث في «الكامل» [٧ / ٥٤-٥٥] ، لكنه لم ينفرد به عن نافع : بل تابعه عليه الثقات الأثبات من أصحاب نافع عنه عن ابن عمر به . . .

منهم : عبيد الله بن عمر العمري ، وعمر بن محمد بن زيد ، وأبو بكر ابن نافع ومالك وغيرهم ؛ ورواية أبي بكر ابن نافع : عند مالك في الموطأ [١٦٩٦] ، ومن طريقه مسلم [٢٥٩] ، وأبو داود [٤١٩٩] ، والترمذى [٢٧٦٤] ، وابن حبان [٥٤٧٥] ، والطحاوى في «شرح المعاني» [٤ / ٢٣٠] ، وأبو عوانة [رقم ٣٥٢] ، والبخاري في «شرح السنة» [١٢ / ١٠٧] ، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٤٥] ، وجماعة من طرق عن مالك به .

قال الترمذى : (هذا حديث حسن صحيح ، وأبو بكر ابن نافع هو مولى ابن عمير : ثقة . . .) . قلتُ : وقد مضى أن مالكا يرويه أيضاً عن نافع بلا واسطة ؛ فهو من الزيد ؛ ورواية عبيد الله العمري عند البخاري ومسلم والترمذى والنسائي وخلق كثير .

٥٧٣٩ - صحيح : أخرجه البخاري [٥٦٤٨] ، والترمذى [٣٧٧٠] ، وأحمد [٩٣ / ٢] ، [١١٤] ، والنسائي في «الكبرى» [٨٥٣٠] ، وابن أبي شيبة [٣٢١٩٠] ، والطبراني في «الكبير» [٣ / رقم ٢٨٨٤] ، وابن أبي الدنيا في «العيال» [رقم ٢٢٢] ، والقطيعى في زوائده على =

من أنت؟ قال من أهل العراق قال انظروا إلى هذا! يسألني عن دم البعوض وقد قتلوا بن رسول الله! وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هُمَا رِيحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا» .

٥٧٤٠ - حدثنا زهير، حدثنا معاذ بن معاذ، حدثنا ابن عون، عن مسلم - مولى لعبد القيس - قال: قال رجل لابن عمر: رأيت الوتر أسنةً هو؟! قال ما أسنةٌ؟! أوتر رسول الله ﷺ والمسلمون، قال: أسنةٌ هو؟ قال له: أتعقل؟! أوتر رسول الله ﷺ والمسلمون .

= «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٣٩٠]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٤/ ١٢٩، ١٣٠]، وابن الأثير في أسد الغابة [١/ ٢٦٤]، والآجري في «الشریعة» [رقم ١٥٩٥، ١٥٩٦]، وابن الشجري في «الأمالی» [١/ ١٣٤]، وابن العديم في «بغية الطلب» [٣/ ١٠]، وغيرهم من طرق عن محمد ابن عبد الله بن أبي يعقوب عن عبد الرحمن بن أبي نعم عن ابن عمر به . . . وهو عند بعضهم بنحوه .

قال الترمذی: «هذا حديث صحيح . . .» .

قلتُ: وقد زاد هو ومن طريقه ابن الأثير والنسائي ورواية لابن عساكر بعد قوله: (سأل ابن عمر عن دم البعوض؟! قال: (يصب الثوب)، لفظ الترمذی ومن طريقه ابن الأثير، وعند الباقيين: (يكون في ثوبه يصلى به؟!)).

٥٧٤٠ - صحيح: أخرجه أحمد [٢/ ٢٩]، وابن أبي شيبة [٦٨٥٠]، وابن نصر في «كتاب الوتر» كما في «مختصره» [ص ٣٧/ للمقریزی]، والخطيب في «الأسماء المبهمة» [ص ٢٠]، وغيرهم من طرق عن معاذ بن معاذ العنبري عن عبد الله بن عون بن أرتبان عن مسلم بن مخراق عن ابن عمر به .

قلتُ: وسنده قوى؛ رجاله رجال «الصحيح» سوى مسلم؛ فهو من رجال «السنن» سوى ابن ماجه؛ وقد وثقه جماعة، ومشاه أحمد، وقال أبو خاتم: «شيخ»، وللحديث طريق آخر يرويه الثوري والوليد بن مسلم وغيرهما عن عمر بن محمد بن زيد العمرى عن نافع مولى ابن عمر قال: (سأل رجل ابن عمر عن الوتر: أوجب هو؟! فقال: أو تر رسول الله ﷺ والمسلمون).

أخرجه أحمد [٢/ ٥٨] - واللفظ له - وابن عدی في «الكامل» [٥/ ٢٠]، وسنده صحيح ثابت، رجاله رجال الشيخين؛ وعمر بن محمد ثقة نبيل؛ أساء ابن عدی بذكره في «الكامل»، ارتكائاً إلى رواية طائشة عن ابن معين، ولا قيمة لها في جرح عمر أصلاً، والمشهور عن ابن معين توثيقه، وهو الذى عليه سائر النقاد، راجع ترجمة الرجل من «التهذيب وذيلوه»؛ =

٥٧٤١ - حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا يزيد بن هارون، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، أن عمه واسع بن حبان، أخبره، أنه كان قائماً يصلى في المسجد وابن عمر مستقبلاً مسنداً ظهره إلى قبلة المسجد، فلما انصرف واسع أنصرف عن يساره إلى ابن عمر، فجلس إليه، فقال له ابن عمر: ما يمنعك أن تنصرف عن يمينك؟ قال: لا، إلا أنى رأيتك فانصرفت إليك، قال: فقال ابن عمر: فإنك قد أحسنت، إن ناساً يقولون: إذا

= على أنه لم ينفرد به عن نافع، بل تابعه عليه يحيى الأنصارى على مثله فى سياق أتم عند الطبرانى فى «مسند الشاميين» [٣/ رقم ٢٠٨٠]، من طريق شيخه أحمد بن محمد بن نافع الطحان عن أحمد بن صالح المصرى عن معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد عن نافع به . . .

وهذا إسناد قوى أيضاً رجاله كلهم رجال «الصحیح» سوى شيخ الطبرانى: (أحمد بن محمد بن نافع الطحان) وهو أبو بكر الأطروش المصرى، حدث عن جماعة من الكبار، وروى عنه الحفاظ: الطبرانى وحمزة الكنانى وأبو سعيد ابن الأعرابى وأبو جعفر النحاس وخلق من المصريين وغيرهم؛ وهو عندى صدوق صالح وإن لم أقف على من وثقه أو زكاه، ويبدو من حديثه أنه كان شيخاً محدثاً صاحب رحلة . . . وترجمته فى و«فيات العلماء» لابن زبر [٢/ ٦٢٤]، وتاريخ الذهبى.

والحديث من بلاغات الإمام مالك فى الموطأ [٧٢١]، وقد وصله عنه بعض الضعفاء من الرواة، فقال: عن مالك عن نافع عن ابن عمر به . . .

أخرجه الدارقطنى فى (غرائب مالك) كما فى «اللسان» [٢/ ٣٦٢] ترجمة حميد بن أبى الجون، ولا يصح هذا عن مالك إلا بلاغاً، والله المستعان لا رب سواه.

٥٧٤١ - صحيح: أخرجه مالك [٤٥٦]، ومن طريقه البخارى [١٤٥] و[١٤٨]، وأبو داود [١٢]، والنسائى [٢٣]، وابن ماجه [٣٢٢]، والدارمى [٦٦٧]، والشافعى [٨٨٧]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ٦١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٣٣]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١/ ٣٠٥] و[١/ ٣٠٦]، والبيهقى فى «سننه» [٤٤٠] و[٤٤٢]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٢٥]، والبخارى فى «شرح السنة» [١/ ٣٦٠]، وأبو نعيم فى «المستخرج» على مسلم [رقم ٦١١]، وأبو عوانة [رقم ٥١٤]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن ابن عمر بنحو شطر الثانى المتعلق باستقبال القبلة وقت قضاء الحاجة فقط.

كنت تصلى فانصرفت ، فانصرف عن يمينك ، قال ابن عمر : إذا كنت تصلى فانصرفت ، فانصرف إن شئت عن يمينك ، وإن شئت عن يسارك ، قال ابن عمر : ويقول ناسٌ آخرون : إذا جلس للغائط فلا يستقبل القبلة ، ولا بيت المقدس ، ولقد سعدت يوماً على بيتنا ، فرأيت رسول الله ﷺ على حاجته ، شك أبو يعلى ، مستقبل بيت المقدس .

٥٧٤٢ - حَدَّثَنَا زهيرٌ ، حَدَّثَنَا يزيد بن هارون ، أخبرنا هشامٌ الدستوائي ، عن يحيى

ابن أبي كثيرٍ ، عن أبي سلامٍ ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عمر ، وابن عباسٍ ، أنهما شهدا

= وهو من هذا الطريق : عند مالك أيضاً [٤٠٧] ، وابن أبي شيبة [٣١٦] ، ولكن بنحو شطره الأول فقط .

قلتُ : ولفظ الدارقطني : (ظهرت على إجار على بيت حفصة في ساعة لم أظن أحداً يخرج في تلك الساعة ؛ فاطلعت فإذا أنا برسول الله ﷺ على لبنتين مستقبل بيت المقدس) وهذا اللفظ رواية لابن عبد البر في « التمهيد » وقريب منه عند أبي نعيم وأبي عوانة ، وعند الثاني : طرفٌ من شرط الحديث الأول ، وقد توبع يحيى الأنصارى عليه . . كما بينا ذلك في « غرس الأشجار » .

٥٧٤٢ - صحيح : أخرجه أحمد [٢٣٩ / ١] ، [٣٣٥] و [٨٤ / ٢] ، وابن حبان [٢٧٨٥] ، والطيالسي

[١٩٥٢] ، [٢٧٣٥] ، وابن أبي شيبة [٥٥٣٤] ، وابن عساكر في « تاريخه » [٦٥ / ١٥] ، وغيرهم من طرق عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلام ممتطور الحبشى عن الحكم بن ميناء عن ابن عمر وابن عباس كلاهما به .

قلتُ : هذا حديث صحيح ثابت ؛ إلا أن سنده هنا معلول جداً ، فرجاله كلهم رجال الصحيح ؛ إلا أن يحيى بن أبي كثير قد شهد على نفسه : أن كل ما رواه عن أبي سلام ممتطور الحبشى لم يسمعه منه ، إنما هو كتاب ، وقد صح ذلك عنه ، وبهذا أعل بعضهم هذا الإسناد بالانقطاع ، وليس كذلك بخصوص عدم السماع ؛ لأن هذا وجادة صحيحة ؛ لعل يحيى أخذ صحيفة أبي سلام من زيد بن سلام حفيد أبي سلام ، كما أخذ كتاب زيد من أخيه معاوية بن سلام ، إلا أنه صح له السماع من زيد في الجملة .

أما جده أبو سلام ؛ فلم يثبت سماعه منه بشهادته نفسه ، وواقفه على ذلك : الإمام أحمد وابن معين والعجلي وغيرهم ، بل جزم ابن معين بكونه لم يلق أباً سلام أصلاً ، كما في « تاريخه » [٢٠٧ / ٤] رواية عباس الدوري .

على رسول الله ﷺ، أنه قال وهو على المنبر: «لَيَنْتَهِيَنَّ قَوْمٌ عَنْ وُدِّهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتَمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ».

= وعليه: فإن وجدت رواية صرح فيها يحيى بالسماع من أبي سلام، كان ذلك وهماً من دون يحيى، وقد حدث ذلك في الحديث هنا، فقد صرح ابن أبي كثير بسماعه أبا سلام في رواية لابن عساكر، إلا أن إسنادها لا يثبت إلى هشام الدستوائي، ولو ثبتت، فهي من طريق معاذ ابن هشام عن أبيه به . . .

ومعاذ كانت له أوهام معروفة؛ فلعله غلط في سنده، وقلب العنونة سماعاً، والحاصل: أن يحيى لم يسمع من أبي سلام قط؛ إلا أن روايته عنه مستقيمة؛ لكونها وجادة ثابتة، وهي معمول بها عند جمهور المحدثين بشروطها.

وعليه: يكون سند الحديث ظاهره الصحة، وهو كذلك؛ لولا أن هشام الدستوائي قد اختلف عليه فيه، فرواه عنه ابنه معاذ وأبو داود الطيالسي ويزيد بن هارون وعبد الصمد بن عبد الوارث وغيرهم على الوجه الماضي؛ وخالفهم أبو أسامة حماد بن أسامة، فرواه عن هشام فقال: عن يحيى بن أبي كثير عن الحكم بن مينا عن ابن عباس وابن عمر به نحوه . . . ، وأسقط منه (أبا سلام).

هكذا أخرجه ابن ماجه [٧٩٤]، والوجه الأول أصح عن هشام؛ وحماد وإن كان إماماً متقناً حجة؛ إلا أن جماعة من النقاد قد حكوا أنه كان قد دفن كتبه، وكان يستعير كتب الناس يحدث منها، ولم يكن بالمعصوم من الغلط، فالظاهر أنه وهم فيه ولم يجوده، ومن حفظ من الثقات الأثبات حجة على من لم يحفظ.

نعم: قد اختلف في سنده على بن أبي كثير على ألوان كثيرة يطول لها العجب، يأتي بعضها [برقم ٥٧٦٥، ٥٧٦٦]، وقد استوفينا تخريجها في «غرس الأشجار» وحاولنا هناك الترجيح بينها بما لا يخلو من بعض تكلف، إلا أنه أهون من دعوى الاضطراب التي جزم بها الإمام في «الصحيحة» [رقم ٢٩٦٧].

والحديث صحيح على كل حال: فقد توبع ابن أبي كثير على الوجه الماضي عن أبي سلام به . . . تابعه زيد بن سلام الثقة المشهور، إلا أنه قال: (عن الحكم عن ابن عمر وأبي هريرة به . . .) فذكر (أبا هريرة) بدل: (ابن عباس)، هكذا أخرجه مسلم [٨٦٥]، والدارمي [١٥٧٠]، والطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٤٠٦]، وفي «مسند الشاميين» [٤/ ٢٨٦٥]، والبيهقي في =

٥٧٤٣- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا يزيد، أخبرنا سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ سجد في الركعة الأولى من صلاة الظهر، فرأى أصحابه أنه قرأ: ﴿تَنْزِيلٌ﴾ [السَّجْدَةُ: ٢]، قال: ولم أسمعه من أبي مجلزٍ.

= «سننه» [٥٣٦٠]، وفي «الشعب» [٣/ رقم ٣٠٠٨]، وفي فضائل الأوقات [رقم ٢٥٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٥/ ٦٣-٦٤]، والبغوي في «تفسيره» [٨/ ١١٩ / طبعة دار طيبة]، وفي «شرح السنة» [٤/ ٢١٤-٢١٥]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ١٩٤٨]، والطحاوي في «مشكل الآثار» [٨/ ٤٥]، وغيرهم من طرق عن معاوية بن سلام عن أخيه زيد به . . .
قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

قلتُ: وقد استوفينا الكلام على هذا الحديث وشواهدة في كتابنا «غرس الأشجار» ولله الحمد.
٥٧٤٣- ضعيف: أخرجه أبو داود [٨٠٧]، وأحمد [٢/ ٨٣]، والحاكم [١/ ٣٤٣]، والبيهقي في «سننه» [٣٥٧٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٢٠٧]، وغيرهم من طرق عن سليمان بن طرخان التيمي عن أبي مجلز لاحق بن حميد عن ابن عمر به . . . وهو عند بعضهم بنحوه.
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وهو سنة ضحيحة غريبة، أن الإمام يسجد فيما يسر بالقراءة، مثل سجوده فيما يعلن».

قلتُ: ظاهر سنده الصحة كما زعم هذا الإمام، إلا أنه لا يكون إلا على شرط مسلم وحده، إذ لم يحتج البخاري برواية أبي مجلز عن ابن عمر، ثم بدا لي أنه ليس على شرط أحد الشيخين أصلاً، ولم أرهما قد أخرجاً حديثاً بهذه الترجمة قط، وظاهره الصحة كما مضى؛ إلا أنه معلول، فقد قال سليمان التيمي عقب روايته عند الجميع -سوى أبي داود والحاكم-: «ولم أسمعه من أبي مجلز» يعنى سمعه بواسطة عنه، وقد بين معتمر بن سليمان هذه الوساطة، فرواه عن أبيه سليمان التيمي فقال: عن أمية عن أبي مجلز عن ابن عمر به . . .

هكذا أخرجه أبو داود [٨٠٧]، والبيهقي في «سننه» [٣٥٧٩]، ورواه معتمر مرة أخرى عن أبيه فقال: (عن مية) بدل: (أمية) هكذا أخرجه البيهقي أيضاً في «سننه» [٣٥٧٨].

ولم يذكر هذا الرجل (مئة أو أمية) بين سليمان التيمي وأبي مجلز: إلا معتمر بن سليمان، كما قاله أبو داود عقب روايته في «سننه» [رواية أبي عيسى الرملی عنه/ كما ذكره ابن القطان في «بيان الوهم» [٣/ ٨٩]، والحافظ في «التلخيص» . . . =

= وهكذا قاله محمد بن عيسى ابن الطباع الحافظ فيما نقله عنه أبو داود أيضاً، ورواه بعضهم عن معتمر فقال: عن سليمان التيمي عن أبي أمية عن أبي مجلز، هكذا قاله الدارقطني فيما نقله عنه ابن رجب في «شرح البخارى» [٤/٤٤٤]، والحافظ في «التهذيب» [١/٣٧٣ / ترجمة أمية]، ثم قال الدارقطني: «ويشبه أن يكون: عبد الكريم أبو أمية».

يعنى يشبه أن يكون (أبو أمية) المبهم في تلك الرواية، هو (عبد الكريم) يعنى ابن أبى المخارق الضعيف المشهور، فإنه يكنى أبا أمية، قال ابن رجب عقب كلام الدارقطني: (وكذا قاله إبراهيم ابن عرعة) يعنى قاله عن معتمر عن أبيه أيضاً، فتحصل من هذا: أن المعتمر قد رواه عن أبيه على ألوان من الاختلاف فى اسم الواسطة بينه وبين أبى مجلز، فتارة قال: (عن أمية) ومرة قال: (عن مية) وأخرى قال: (عن أبى أمية).

ولم يلتفت الذهبى إلى كل هذا، وزعم أن الصواب هو الوجه الأول من رواية الجماعة عن سليمان التيمي عن أبى مجلز به . . . دون واسطة، هكذا قال فى ترجمة (أمية) من «الميزان» [١/٢٧٦]، ولا يتابع عليه، بل الصواب ما جاء به معتمر عن أبيه؛ إذ حفظ لنا ما لم يحفظه غيره، ويؤيده: أن أباه سليمان قد شهد على نفسه أنه لم يسمع هذا الحديث من أبى مجلز، فلا بد وأن يكون قد سمعه بواسطة عنه؛ وجاءنا ابنه المعتمر بهذه الواسطة - مع الاختلاف عليه فيها، - جزاه الله خيراً، ومعتمر كأبيه فى الحفظ والإتقان، وهو قد أتى بزيادة لا مندوحة لنا عن قبولها، فكيف لنا: تقديم رواية من لم يحفظ على من حفظ؟!

■ فالحاصل: أن آفة الحديث: هى تلك الواسطة بين سليمان وأبى مجلز، فلو صح أنها (أبو أمية عبد الكريم بن أبى المخارق)، فعبد الكريم هذا ضعيف عندهم، ولو صح أنها (أمية) فذا لا يُدرى مَنْ يكون؟! كما يقول عنه الذهبى فى «الميزان» وقد روى أبو عيسى الرملى عن أبى داود أنه قال عقب رواية هذا الحديث: «أمية هذا لا يعرف»، كما نقله عنه ابن القطان فى «بيان الوهم» [٣/٨٩]، وكذا جهله الدارقطني فيما نقله عنه ابن رجب فى «فتح البارى» [٤/٤٤٤]، وكذا الحافظ فى «التقريب» قال: «مجهول».

وبه أعلمه ابن القطان فى «بيان الوهم» [٣/٨٩]، فقال: «وليس ينبغى أن يظن بهذا الحديث الصحة على ما به من الجهل بحال أمية راويه، ولا أعلم أحداً من صنف فى الرجال ذكره» ثم قال: «فالحديث إذاً ضعيف».

٥٧٤٤- حَدَّثَنَا صلت بن مسعود الجحدري، حَدَّثَنَا عكرمة بن خالد بن سلمة المخزومي، قال: سمعت أبي، يقول: سمعت ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَضْرِبُوا الرِّقِيقَ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ مَا تُؤَافِقُونَ».

= قلتُ: ولو كانت تلك الوساطة هي (مِيَّة) فيكون الكلام فيها مثل الكلام عن أختها: (أمية) فكلاهما مجهول لا يعرف، ونكرة لا تتعرف، وفي الإسناد علة أخرى، ذكرها الإمام أحمد، كما في «مسائل أبي داود» [ص ٤٤٧ / رقم ٢٠٣٧]، و[ص ٥٧ / رقم ٢٦٧٥]، وعنه ابن رجب في شرح البخاري [٤ / ٤٤٤]، وقد شرحناها في «غرس الأشجار» مع ذكر ما للحديث من شواهد لا يثبت منها شيء قط، مضى منها حديث البراء بن عازب [برقم ١٦٧١]، فراجع الكلام عليه ثمة . . والله الحمد.

٥٧٤٤- منكر: أخرجه البيهقي في شعب الإيمان [٦ / رقم ٨٥٨٥]، وابن عدى في «الكامل» [٥ / ٢٧٧]، والعقيلي [٣ / ٣٧٢]، والبخاري في «تاريخه» كما في «تهذيب ابن حجر» [٧ / ٢٣١]، والخطيب في «المتفق والمفترق» [رقم ٤٩٥، ١٢٨٢]، وغيرهم من طرق عن عكرمة بن خالد بن سلمة المخزومي عن أبيه عن ابن عمر به.

قال البيهقي: «تفرد به عكرمة بن خالد هذا» وقبلة قال ابن عدى: «وهذا الحديث لا يرويه غير عكرمة».

قلتُ: وعكرمة هذا شيخ منكر الحديث كما قاله البخاري، وقال ابن معين: «ليس بشيء» وضعفه النسائي وجماعة، وشذ ابن حبان وذكره في «الثقات» [٢٩٤ /]، والجرح مقدم بلا ريب، وبه أعلى الهيثمي في «المجمع» [٤ / ٤٣٦]، وأقره المناوي في «الفيض» [٦ / ٤٠٩]، وضَعَّفَ سنده في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢ / ٩٥٦ / طبعة مكتبة الشافعي]، والحديث: ذكره العقيلي وابن عدى والذهبي من مناكير (عكرمة) في ترجمته من كتبهم في «الضعفاء» وليس هو بـ (عكرمة بن خالد بن العاص) الثقة المشهور، هذا من رجال الشيخين، وذاك: مترجم في «التهذيب وذيوله» (تمييزاً).

وفي الحديث علة أخرى، وهي أن خالد بن سلمة لم يسمع من ابن عمر، كما نقله الخطيب عقب روايته عن البخاري، وتصريحه هنا بالسماع من ابن عمر، فشبّه لا شيء، لأنه من رواية ابنه عنه؛ وابنُه ضعيف كما مضى، وقد اضطرب فيه عكرمة أيضاً، فإنه عاد ورواه عن أبيه عن ابن عمر به موقوفاً، ولم يرفعه، هكذا أخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» [رقم ١٢٨٢]، =

٥٧٤٥- حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عبيد الله بن زحر، عن محمد بن أبي أيوب، عن أبي علقمة مولى بنى هاشم، عن عبد الله بن عمر، أنه رأى مولى له يقال له: يسارٌ، يصلى بعد الفجر، فنهاه، فقال: إنما بقى من حزبي! فقال له عبد الله: أفلا أخرته حتى يكون ذلك من النهار؟ ثم قال عبد الله: خرج علينا رسول الله ﷺ، والناس يصلون بعد طلوع الفجر، فقال: «إِنَّهُ لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ».

٥٧٤٦- حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا أَصْبَغُ بْنُ زَيْدِ الْجُهَنِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَشْرِ، عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مَرَّةٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

= وعلقه عنه الحافظ في «تهذيبه» [٢٣١/٧]، وقال العقيلي عقب روايته: «وقد روى عن النبي ﷺ في النهي عن ضرب المملوكين أحاديث من وجوه، ثبتت بألفاظ مختلفة».

قلت: وهو كما قال. والحديث هنا: منكر المتن والإسناد.

٥٧٤٥- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٥٦٠٨].

٥٧٤٦- منكر: أخرجه أحمد [٣٣/٢]، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» [٢/٢٤٢]، والطبراني في «الأوسط» [٨/ رقم ٨٤٢٦]، وابن أبي شيبة [٢٠٣٩٦]، والضياء في «المختارة» كما في «النكت» الحافظ [١/٤٥٣]، والبزار في «مسنده» [٢/ رقم ١٣١١/ كشف الأستار]، والفاكهى في «أخبار مكة» [٣/٤٩]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٨٤٢١]، والدارقطنى في «غرائب مالك» كما في «نصب الراية» [٤/٢٦٢]، وابن منده في «فتح الباب» [ص ١٦٠]، وأبو نعيم في «الحلية» [٦/١٠٠-١٠١]، وابن عدى في «الكامل» [١/٤٠٩]، وأبو أحمد الحاكم في «الكنى» [رقم ٨٤٧]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن هارون عن أصبغ بن زيد عن أبي بشر عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر به... وهو عند ابن عدى وابن الأعرابي: بالفقرة الأولى منه المتعلقة بالاحتكار فقط، ولم يسق ابن منده متنه أصلاً.

قال البزار: «لا نعلمه ﷺ إلا من هذا الوجه» وقال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد؛ تفرد به أبو الزاهرية» وقال أبو حاتم الرازى كما في «العلل» [رقم ١١٧٤]: «هذا حديث منكر، وأبو بشر لا أعرفه» وقال الهيثمى في «المجمع» [٤/١٨٠]، بعد أن عزاه لأحمد والمؤلف وغيرهما: «فيه أبو بشر الأملوكى، وضعفه ابن معين».

«مَنْ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَقَدْ بَرِيَ مِنَ اللَّهِ وَبَرِيَ اللَّهُ مِنْهُ، وَأَيَّمَا أَهْلِ عَرَصَةِ أَصْبَحَ فِيهِمْ أَمْرٌ جَائِعٌ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللَّهِ».

٥٧٤٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ نَهْيِكَ بْنِ يَرِيمَ، عَنْ مَغِيثِ بْنِ سَمَى، قَالَ: صَلَّى بِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بَغْلَسَ، وَابْنِ عَمْرِو بْنِ جَنْبِي، فَلَمَّا سَلِمَ، قُلْتُ: مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: هَذِهِ كَانَتْ صَلَاتِنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٍو، فَلَمَّا قَتَلَ عَمْرٌو أَسْفَرَ بِهَا عَثْمَانَ.

= قلتُ: القولُ في هذا الحديث ما قاله أبو حاتم، وأفته هي (أبو بشر) وهو المعروف بالأملوكي صاحب القرى؛ لم يعرفه أبو حاتم كما مضى؛ وسئل عنه ابن معين فقال: «لا شيء» وضعفه الحافظ في «التقريب» [١/ ٦٢١] وهو مترجم فيه تمييزاً] وليس هو بأبي بشر المؤذن الشامي الذي يروى عن مكحول وجماعة؛ فقد فرَّقَ بينهما غير واحد؛ وقد غلط أيضاً من ظنه: (أبا بشر جعفر بن إياس) الحافظ المعروف.

والأملوكي هذا من رجال «الميزان» وهو علة الحديث كما مضى، وباقي رجاله الإسناد مقبولون؛ وقد غلط من أعله بـ (أصبغ بن زيد) أو: (أبي الزاهرية) أو (كثير بن مرة) كما وقع ذلك لجماعة، وقد ناقشناهم في «غرس الأشجار» ورددنا هناك على مَنْ قَوَّى إسناده، أو جوده، وكذا على من حسنه بشواهد.

وأبو الزاهرية: اسمه: حدير بن كريب، وهو وشيخه من رجال «التهذيب» ومثلهما: (أصبغ بن زيد) وللحديث شواهد: قد غربلنا أسانيدنا في المصدر المشار إليه آنفاً؛ والحديث منكر كما قاله أبو حاتم الحنظلي. وراجع «غاية المرام» [رقم ٣٢٤]، للإمام الألباني.

٥٧٤٧- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٦٧١]، وابن حبان [١٤٩٦]، والبيهقي في «سننه» [١٩٨٢]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ١٧٦]، والمزي في «تهذيبه» [٣٠/ ٣٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥٩٢/ ٤٥٣] و[٦٢٦/ ٣٢٧]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٠٢٦]، ويعقوب الفسوي في «المعرفة» [٢/ ٢٥٤] الطبعة العلمية]، وغيرهم من طرق عن الأوزاعي عن نهيك بن يريم عن مغيث بن سمي الأوزاعي عن ابن عمر به . . .

وهو عند بعضهم نحوه . . . وزاد البيهقي والمزي وابن عساكر في رواية قوله: (وكان يسفر بها . . .) بعد قوله: (بغلس . . .) .

٥٧٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّكْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَهْرَانَ الْقُرَشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي أَبُو الْمُثَنَّى، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا».

= قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [١٠٦/١]: «هذا إسناد صحيح» وقبلة قال الحافظ مغلطاي في «شرح ابن ماجه» [٩٦٢/١]: «هذا حديث إسناده صحيح».

قلتُ: وهو كما قالوا؛ ورجاله كلهم ثقات مشاهير، شاميون معروفون بالعدالة والأمانة، ونقل البيهقي، وابن رجب في «شرح البخارى» [٢٢٨/٣]، عن الترمذى أنه ذكر في «علله» عن البخارى أنه قال: (حديث الأوزاعى عن نهيك بن يريم فى التفليس بالفجر: حديث حسن) . . والله المستعان.

٥٧٤٨- ضعيف: أخرجه أبو داود [١٢٧١]، والترمذى [٤٣٠]، وأحمد [١١٧/٢]، وابن خزيمة [١١٩٣]، وابن حبان [٢٤٥٣]، والبيهقى فى «سننه» [عقب رقم ٤٢٦٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٢٤٣/٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٤٧٠/٣]، والمزى فى «تهذيبه» [٣٣٣/٢٤] وغيرهم من طرق عن أبى داود الطيالسى عن محمد بن مهران عن جده عن ابن عمر به . قال الترمذى: «هذا حديث غريب حسن» .

قلتُ: هو عند الطيالسى فى «مسنده» [رقم ٢٠٤٨ / طبعة دار هجر]، لكن بزيادة فى إسناده، وهى قوله: (عن أبيه) قبل قوله: (عن جده) وهذا رواية للبيهقى فى «سننه» [٤٢٦٧]، من طريق الطيالسى به . . .

وكأن تلك الزيادة خطأ قديم ممن دون أبى داود، كما نبه عليه البيهقى عقب روايته؛ وقد ذكرنا نص كلامه فى «غرس الأشجار» والحديث حسنه الترمذى كما مضى؛ وكذا صححه ابن خزيمة وابن حبان والنووى فى «المجموع» [٨/٤]، وغيرهم؛ وكذا حسنه ابن الملقن فى البدر المنير [٢٨٧/٤]، والإمام فى «صحيح أبى داود» [رقم ١١٥٤]، وصححه سنده المناوى أيضاً فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/٦٠ / طبعة مكتبة الشافعى].

والحق: أنه حديث معلول سنداً وامتناً، وإعلال سنده أقوى من إعلال متنه .

١- أما إعلال متنه: فهو ما ذهب إليه أبو الوليد الطيالسى كما نقله عنه ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٣٢٢]، لكن ناقشه ابن القيم وغيره فى ذلك، وقد ذكرنا نصوص كلامهم فى «غرس الأشجار» .

= ٢- أما إعلال سنده : فإن مداره على (محمد بن مهران) ويقال له أيضاً : (محمد بن مسلم بن مهران) ويقال أيضاً : (محمد ابن إبراهيم بن مسلم بن مهران) ، ويقال : (محمد بن المثني) ، وقد يقال : (محمد بن أبي المثني) ذكر ذلك المزى في ترجمته من «تهذيبه» وكما اختلف في اسمه ؛ فقد اختلف في كنيته أيضاً ، بل لم يسلم هو نفسه من الاختلاف فيه جرحاً وتعديلاً ، فذكره ابن حبان في «الثقات» إلا أنه قال : «كان يخطئ» واحتج بحديثه في «صحيحه» وكذا صحح له جماعة ؛ وقد وثقه ابن معين نصاً ، ومشاه الدارقطني وغيره .

أما أبو زرعة الرزاي فإنه قال : (هو واهي الحديث) ، وقال عنه أبو حفص الفلاس : (روى عنه أبو داود الطيالسي أحاديث منكورة في السواك وغيره) وقال أبو حاتم : «يكتب حديثه» يشير لضعفه ، نقل ذلك عن هؤلاء : ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٧٨ / ٨] ، وأغفل ذلك كله : المزى وابن حجر في ترجمة الشيخ ، وذكره العقيلي وغيره في «الضعفاء» وتوقف ابن عدى بشأنه في «الكامل» وقول الذهبي عنه في «الكاشف» : «لم يضعف» غفلة منه مكشوفة ، لعله قد استيقظ منها لما ذكره في «الميزان» [٣٣٢ / ٦] ، وحكى قول أبي زرعة وغيره فيه .

■ والحاصل : أن الرجل : أشبه بقول الحافظ عنه في «التقريب» : «صدوق يخطئ» وقد روى عنه الأكابر : أمثال شعبة والقطان والطيالسيان وجماعة من هذه البابة ؛ وهو عندي مقبول الرواية إن شاء الله ؛ إلا حيث يخالف أو يأت بما ينكر عليه ، وهذا الحديث خاصة قد أنكر عليه ، فساقه له ابن عدى والذهبي في ترجمته من «الضعفاء» ، وقال ابن أبي حاتم في ترجمته من «الجرح» : (سئل أبو زرعة عن محمد بن مسلم بن المثني الذي يروى عن جده عن ابن عمر عن النبي ﷺ : «من صلى قبل العصر أربعاً»! فقال : «واهي الحديث» فكأن أبا زرعة ربما جزم بوهائه لما لم يحتمل له تفرد بهذا الخبر الذي لا يعرف ولم يأت إلا من طريقه ، وقد مضى قول الفلاس عنه : «روى عنه أبو داود الطيالسي أحاديث منكورة في السواك وغيره» .

قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» [٤١٠ / ٢] ، عقب مقالة الفلاس تلك : «وهذا الحديث : هو من رواية أبي داود الطيالسي عنه ، وقد ذكره أبو أحمد -يعني الجرجاني- في جملة ما أورد مما أنكر عليه . . .» .

قلت : ثم جزم ابن القطان بضعفه في أواخر كتابه [٤٢ / ٤] ، وهذا هو الصواب : كما زدته بياناً وإيضاحاً في «غرس الأشجار» مع مناقشة جماعة في تصحيحه وتحسينه ؛ ومع شرح أغلاط وقعت لجماعة ممن تكلموا عليه ، والله المستعان لا رب سواه .

٥٧٤٩- حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ الدُّورِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَهْرَانَ الْقُرَشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ لَا يَنَامُ، إِلَّا وَالسَّوَاكَ عِنْدَهُ، إِذَا اسْتَيْقَظَ بَدَأَ بِالسَّوَاكِ.

٥٧٥٠- حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامِ الْبَزَارِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مَصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: دَخَلَ ابْنُ عُمَرَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ يَعُودُهُ، فَقَالَ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَدْعُو لِي؟! قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ».

٥٧٥١- حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

= • تنبيه مهم : وقع متن الحديث عند المؤلف في الطبعين هكذا: (عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ صلى قبل العصر أربعاً)، وهذا فيه سقط وتحريف، وصوابه كما أثبتناه أعلاه؛ فهكذا رواه أبو داود والترمذي وغيرهما من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي أبي عبد الله النكري عن أبي داود الطيالسي بسنده به . . . وهذا نفسه طريق المؤلف هنا.

٥٧٤٩- ضعيف: قد مضى الكلام عليه [برقم ٥٦٦١]، وكنا قد حسناَّ سنده هناك، ونحن نتراجع عن ذلك هنا بلا ريب، ونقول في سنده: ما قلناه في الحديث السابق؛ وقد أنكر على محمد بن مهران هذا الحديث، فقال عمرو الفلاس: «روى عنه أبو داود الطيالسي أحاديث منكورة في السواك وغيره» نقله عنه ابن أبي حاتم في ترجمته من «الجرح والتعديل» [٧٨/٨]، وساقه له ابن عدي في ترجمته من «الكامل».

فالحديث معلول كما ترى، وابن مهران وإن كان مقبول الحديث في الجملة؛ إلا أننا لا نقبل من روايته ما أنكر عليه منها، كهذا الحديث والذي قبله؛ وجده هو: مسلم بن المثني أبو المثني؛ ويقال له: (مسلم بن مهران بن المثني) وهو شيخ ثقة معروف؛ هو وحفيده من رجال «التهذيب». وللحديث طرق أخرى نحوه وقريب من معناه: مضى الكلام على بعضها فيما علقناه على الماضي [برقم ٥٦٦١]، وقد صحح الحديث دون هذا اللفظ جميعاً، كما بينا ذلك في «غرس الأشجار» وجمعنا هنا مفترق أحاديث الباب.

٥٧٥٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٦١٤].

٥٧٥١- صحيح: أخرجه البخاري [٢٣٠٩، ٤٤٠٨، ٥٧٢٢، ٧٠٧٦]، ومسلم [٢٧٦٨]، وابن ماجه [١٨٣]، وأحمد [٧٤/٢، ١٠٥]، والنسائي في «الكبرى» [١١٢٤٢]، وابن أبي شيبة =

محرز، أن رجلاً سأل ابن عمر، كيف سمعت رسول الله ﷺ في النجوى؟ قال: كان يقول: يدنو العبد من ربه، فيضع عليه كنفه فيقرره، فيقول: عملت كذا، وعملت كذا، قال: يقول: نعم يا رب، قال: فيقول: فإني قد سترت عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم، قال: فيعطى صحيفة حسناته، فيقول: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُ وَأَكْتَسِبَةَ﴾ [الحاقة: ١٩]، قال: وأما المنافقون فينادون: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَيَّ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

٥٧٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ الْأَشْهَلِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَجْلَانَ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمَّرِ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَيَّ صَلَاةِ الْفَذِّ سَبْعَةً وَعِشْرِينَ جُزْءًا».

= [٣٤٢٢١]، وأبو نعيم في «الحلية» [٢/٢١٦]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٨٤٦]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١/٦٠٤، ٦٠٥ / ظلال]، والبعغوي في «شرح السنة» [١٥/١٣٢ - ١٣٣]، وجماعة من طرق عن قتادة عن صفوان بن محرز عن ابن عمر به . . . قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته» وقال أبو نعيم: «هذا حديث صحيح متفق عليه من حديث قتادة، رواه عنه عامة أصحابه: منهم أبو عوانة وهمام وأبان وغيرهم». قلت: وقتادة وإن كان إماماً في التدليس، إلا أنه صرح بالسماع في رواية شيبان عنه عند البخاري [عقب رقم ٤٤٠٨]، تعليقاً، ووصله ابن مردويه كما في فتح الباري [٨/٣٥٣]، وراجع «التعليق» [٥/٣٥٩].

٥٧٥٢ - صحيح: أخرجه الطبراني في «الصغير» [٢/ رقم ٨٣٤]، من طريق أحمد بن عبد الصمد الأنصاري عن أبي سعد [وتصحف عنده إلى: «سعيد»] الأشهلي عن محمد بن عجلان عن نعيم بن عبد الله المجرم عن ابن عمر به . . . إلا أنه قال: (درجة) بدل: (جزءاً). قال الطبراني: «لم يروه عن ابن عجلان إلا أبو سعد الأشهلي».

قلت: والأشهلي هو محمد بن سعد الأنصاري الثقة الصدوق، وثقة جماعة؛ ولم يعرفه أبو حاتم الرازي فقال: «ليس بمشهور»، ومن فوقه ثقات مشاهير من رجال «التهذيب»، سوى أحمد بن عبد الصمد الأنصاري، وهو ثقة معروف؛ وقد تابعه المخرمي الحافظ عند المؤلف؛ =

٥٧٥٣- حَدَّثَنَا أُمِيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَصَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرٍو، يَقُولُ: أَنْبَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنَّ فِي ثَقِيفٍ مَبِيرًا وَكَذَّابًا.

= فالإسناد قوى ثابت؛ ولابن عجلان فيه إسناد آخر: يرويه عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة مرفوعاً: (صلاة الجمع تفضل ذات الفذ خمساً وعشرين درجة).
أخرجه أحمد [٥٢٠ / ٢] - واللفظ له - وابن عدى في «الكامل» [٣٣٣ / ٢]، وابن شاهين في الترغيب [رقم ٦٣]، والسراج في «مسنده» [٢٤٩ / ١]، وغيرهم من طرق عن ابن عجلان به .
قلتُ: وسنده قوى أيضاً؛ وابن عجلان إمام ثقة فقيه؛ وللحديث طريق آخر عن ابن عمر به . .
مثله . . . يرويه مالك عن نافع عن ابن عمر . . . إلا أنه قال: (درجة) بدل: (جزءاً) أخرجه البخارى ومسلم وجماعة كثيرة، وهو مخرج في «غرس الأشجار» .
٥٧٥٣- صحيح: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [١٢٢ / ١٢]، من طريق المؤلف به .

قلتُ: وسنده صالح إن شاء الله؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير، من رجال الشيخين؛ سوى عبد الله بن عصمة، ويقال له (ابن عصم) هكذا سماه شريك لما روى عنه هذا الحديث كما يأتي؛ وقول شريك: هو الذى صوبه الإمام أحمد وغيره .

وابن عاصم هذا: شيخ حنفى يمامى وثقه ابن معين كما نقله عنه المزي فى (تهذيبه) وقال أبو زرعة: «لا بأس به» وقال أبو حاتم: «شيخ» كما فى ترجمته من «الجرح والتعديل» [١٢٦ / ٥]، وذكره ابن خلفون فى «الثقات» كما نقله عنه مغلطاي فى ترجمته من «الإكمال» [٦٩ / ٨]، ونقل أيضاً توثيقه عن أحمد بن صالح المصرى، وكذا ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٥٧ / ٥]، إلا أنه قال: «يخطئ كثيراً» ثم تناكد وأورده فى «المجروحين» [٥ / ٢]، وقال: «منكر الحديث جداً على قلة روايته، يروى عن الأثبات ما لا يشبه أحاديثهم، حتى يسبق إلى القلب أنها موهومة أو موضوعة» هكذا بالغ فى شأن الرجل، ولم يستطع أن يذكر له شيئاً سوى حديث واحد ظاهر النكارة جداً، إلا أن الحمل فيه على الراوى عنه .

والتحقيق بشأن هذا الرجل: أنه صدوق له أوهام، أو هو: «صدوق يخطئ» كما يقول الحافظ فى «التقريب» وقد توبع إسرائيل فى روايته هنا عن عبد الله: تابعه شريك القاضى عن عبد الله ابن عصم عن ابن عمر به . . .

أخرجه الترمذى [٢٢٢٠، ٣٩٤٤]، وأحمد [٢٦ / ٢، ٧٨، ٩١، ٩٢]، والطيالسى [١٩٢٥]، =

٥٧٥٤- حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُوقَرِيُّ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ أَبِي هَرَمٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، قَالَ: رَغِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجِهَادِ ذَاتَ يَوْمٍ، فَاجْتَمَعُوا عَلَيْهِ، حَتَّى غَمَّوهُ، وَفِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَرِيدَةٌ، قَدْ نَزَعَ سَلَاوَهَا، وَبَقِيَتْ سَلَاءَةٌ لَمْ يَفْطَنَ بِهَا، فَقَالَ: «أُخْرُوا عَنِّي، هَكَذَا، فَقَدْ غَمَّمْتُمُونِي»، فَأَصَابَ النَّبِيَّ ﷺ بَطْنُ رَجُلٍ، فَأَدْمَى الرَّجُلَ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ، وَهُوَ يَقُولُ: هَذَا فَعَلُ نَبِيِّكَ، فَكَيْفَ بِالنَّاسِ؟! فَسَمِعَهُ عَمْرٌو، فَقَالَ: انْطَلِقْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ كَانَ هُوَ أَصَابَكَ فَسَوْفَ يُعْطِيكَ الْحَقَّ مِنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ كُنْتَ كَذِبْتَ لِأَذْعَنَتِكَ بِعَمَامَتِكَ حَتَّى تَحْدُثَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: انْطَلِقْ بِسَلَامٍ فَلَسْتُ أُرِيدُ أَنْ أَنْطَلِقَ مَعَكَ، قَالَ: مَا أَنَا بِوَادِعِكَ، فَاَنْطَلِقْ بِهِ عَمْرٌو حَتَّى أَتَى بِهِ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنْ هَذَا يَزْعَمُ أَنَّكَ أَصَبْتَهُ وَدَمَيْتَ بَطْنَهُ، فَمَا تَرَى؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَحَقُّ أَنَا أَصَبْتُهُ؟» قَالَ الرَّجُلُ: نَعَمْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَالَ: «هَلْ رَأَى ذَلِكَ أَحَدٌ؟» قَالَ: كَانَ هَاهُنَا نَاسٌ

= والبغوى فى «شرح السنة» [٣٠٨/١٣]، وفى «الأنوار» [رقم ٩٨]، والدولابى فى «الكنى» [رقم ١٣٠٤]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٢٨٢٨]، وجماعة من طرق عن شريك به .

قال الترمذى: (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك) .

قلتُ بلى: تابعه إسرائيل عند المؤلف كما رأيت . . . وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . أصحابها حديث أسماء بنت أبى بكر عند مسلم [٢٥٤٥]، وأحمد [٣٥١/٦]، والحاكم [٦٣٧/٣] و[٥٧١/٤]، والطيالسى [١٦٤١]، وجماعة .

٥٧٥٤- باطل: أخرجه ابن حبان فى «المجروحين» [٧٨-٧٧/٣]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [١١٦-١١٧/١]، من طريق المؤلف به . . .

قال ابن الجوزى: «هذا حديث لا يصح؛ قال يحيى -يعنى ابن معين- : الوليد -يعنى الموقرى: ليس بشيء، وقال النسائى: متروك» وقال الهيثمى فى «المجمع» [٤٥١/٦]: «رواه أبو يعلى، وفيه الوليد بن محمد الموقرى، وهو متروك» وقال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٢٤/٥]: «هذا إسناد ضعيف، أبو هرم ما علمته بعد، والوليد بن محمد الموقرى متروك» .

قلتُ: وهو كما قالوا، والوليد هذا تالف عندهم، وكان كثير المناكير عن الثقات والمشاهير، وهو من رجال ابن ماجه والترمذى، فراجع ترجمته من «التهذيب وذيوله» وشيخه (ثور بن يزيد) هو الكلاعى الثقة الحافظ المأمون .

من المسلمین، قال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ رَأَى ذَلِكَ إِلَّا أَخْبَرَنِي»، فقال ناسٌ من المسلمین: يا رسول الله، أنت دميتہ ولم تُردِّه، فقال النبي ﷺ: «خُذْ لِمَا أَصَبَتْكَ مَالًا وَأَنْطَلِقْ»، قال الرجل: لا، قال: «فَهَبْ لِي ذَلِكَ»، قال: لا أفعل، قال: «فَتُرِيدُ مَاذَا؟» قال: أريد أن أستفيد منك يا نبي الله، قال النبي ﷺ: «نَعَمْ»، فقال له الرجل: اخرج من وسط هؤلاء، فخرج من وسطهم، وأمكن الرجل من الجريدة يستفيد منه، فكشف عنه بطنه، وجاء عمر ليمسك النبي ﷺ من خلفه، فقال: أرحنا عشرت بنعلك وانكسرت أسنانك، فلما دنا الرجل ليطعن النبي ﷺ ألقى الجريدة وقبَّل سُرَّتَهُ، وقال: يا نبي الله، هذا الذي أردت لكيما نقمع الجبارين من بعدك، فقال عمر: لأنت أوثق عملاً مني.

۵۷۵۵- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الصَّدِيقِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَضَعْتُمْ مَوْتَاكُمْ فِي اللَّحْدِ، فَقُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ».

= أما أبو هرم! فلم يعرفه البوصيري كما مضى، والذي وجدته بتلك الكنية: رجل مترجم في «تعجيل المنفعة» [ص ۵۲۴]، وهو مع كونه متأخراً عن تلك الطبقة؛ فقد نقل الحافظ عن ابن عساكر أن صواب كنيته: (أبو هريرة) أيضاً، وهو شيخ شامي مجهول، وربما كان في كنيته هنا تصحيف، وصوابه: (أبو هرمز) بالزاي، ويكون هو نافع بن هرمز المترجم في «اللسان» [۱۴۶/۶]، فهو قريب من تلك الطبقة؛ فإن يكنه؛ فهو هالك لا خير فيه، والحديث ذكره ابن حبان من منكرات الوليد الموقري في ترجمته من «المجروحين» وأيضاً: فشيخ المؤلف: (سويد ابن سعيد) كان مستقيم الأمر، حتى عمى وتغير حتى صار يتلقن ما ليس من حديثه، فأقذع ابن معين فيه القول، فالإسناد باطل مكشوف الحال جداً.

۵۷۵۵- قوی: أخرجه أبو داود [۳۲۱۳]، وأحمد [۲۷/۲]، ۴۰، ۵۹، ۶۹، ۱۲۷]، وابن حبان [۳۱۱۰]، وابن أبي شيبه [۱۱۶۹۴]، والبيهقي في «سننه» [۶۸۵۰، ۶۸۵۱]، والنسائي في «الكبرى» [۱۰۹۲۷]، وأبو نعيم في «الحلية» [۱۰۲/۳]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [۸۱۵]، وابن الجارود [۵۴۸]، والطبراني في «الدعاء» [۱۲۰۷]، وابن المنذر في «الأوسط» [۳۱۳۳]، وغيرهم من طرق عن همام بن يحيى [وتصحف عند ابن أبي شيبه إلى: (هشام) وليس بشيء] عن قتادة عن أبي الصديق بكر بن عمر أو قيس الناجي عن ابن عمر به . . . =

٥٧٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْوَتْرِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ».

= ولفظ أبي داود ومن طريقه البيهقي في رواية له: (عن ابن عمر: أن النبي ﷺ كان إذا وضع الميت في القبر قال: بسم الله وعلى سنة رسول الله ﷺ) وهذا اللفظ وهم من بعضهم، والمحفوظ هو اللفظ الأول كما بيناه في «غرس الأشجار».

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه الحاكم [١/٥٢٠]، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وهمام بن يحيى ثبت مأمون إذا أسند مثل هذا الحديث، لا يعلل بأحد إذا أوقفه شعبة».

قلت: بل يُعَلَّلُ بذلك، وشعبة أحفظ وأثبت من همام مطلقاً، بل وفي قتادة خاصة أيضاً، فكيف وقد تويع على وقفه عن قتادة، تابعه هشام الدستوائي عن قتادة بإسناده به موقوفاً، وهشام أثبت القوم في قتادة، وروايته وشعبة عند البيهقي وجماعة.

نعم: قد اختلف على شعبة في رفعه ووقفه، والثابت عنه هو الوجه الموقوف؛ وهو الذي رواه الأثبات من أصحابه عنه؛ وكذا هو المحفوظ عن قتادة في هذا الحديث: كما جزم به النسائي والدارقطني، ومال إليه شيخ الإسلام التقي القشيري وغيره؛ وهو الناهض عندي.

نعم: للحديث طرق أخرى عن ابن عمر به نحوه وكلها غير محفوظة على التحقيق، كما أوضحنا ذلك في «غرس الأشجار» والثابت في هذا الباب: هو ما أخرجه الحاكم [١/٥٢١]، من طريق الليث بن سعد عن يزيد ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي حازم مولى الغفاريين عن البياضي عن رسول الله ﷺ أنه قال: (إذا وضع الميت في قبره، فليقل الذين يضعونه حين يوضع في اللحد: بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله ﷺ).

قلت: وسنده قوى تقوم به الحجة، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» وفي الباب شواهد أخرى لا يثبت منها شيء.

٥٧٥٦- صحيح: أخرجه مسلم [٧٥٣]، وأحمد [١/٣١١، ٣٦١] و[٢/٥١]، والطيالسي [١٩٢٦، ٢٧٦٤]، والطبراني في «الكبير» [١٢/١٢٩٠٥]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٤٥٤٦، ٤٥٤٧]، والنسائي [١٦٩٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/٢٧٧]، والخطيب في «تاريخه» [١٢/٣٧٤]، وابن عدى في «الكامل» [٢/٢١٢]، وأبي عوانة =

٥٧٥٧- قَالَ: وسألت ابن عمر، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ».

٥٧٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَقُولُ إِذَا ثَوَى مُضْجِعَهُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَانِي وَأَوَانِي وَأَطْعَمَنِي وَسَقَانِي، وَالَّذِي مَنَّ عَلَيَّ وَأَفْضَلَ، وَالَّذِي أَعْطَانِي وَأَجْزَلَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ كُلِّ شَيْءٍ، وَمَلِكِ كُلِّ شَيْءٍ، وَإِلَهِ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَكَ كُلُّ شَيْءٍ، أَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ».

= [رقم ٢٣٢٩، ٢٣٣٠]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن أبي مجلز لاحق بن حميد عن ابن عمر وابن عباس به . . . وهو عند الطيالسي والبيهقي والطحاوي بالروايتين مُفْرَقًا؛ وعند النسائي برواية ابن عمر وحده، وهو عند الخطيب والطبراني: برواية ابن عباس وحده.

قلت: قد صرح قتادة بالسمع في رواية لأحمد، وقد توبع عليه قتادة عن أبي مجلز، تابعه أبو التياح على رواية ابن عمر وحده عند مسلم [٧٥٢]، والنسائي [١٦٨٩]، وابن الجعد [١٤٢١]، ومن طريقه ابن حبان [٢٦٢٥]، أبي عوانة [رقم ٢٣٢٨]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٢٥٦٨]، وجماعة . . . والله المستعان.

٥٧٥٧- صحيح: هذا جزء متصل بالذي قبله؛ ولست أدري لماذا أو لأي شيء أعطاه حسين الأسد ترقيمًا خاصًا؟! ولو استقبلت من أمري ما استدبرت؛ لما تقيدت به، ولا مشيت خلفه في ترقيم أحاديث هذا الكتاب، فاللهم غفرًا.

٥٧٥٨- ضعيف: أخرجه أبو داود [٥٠٥٨]، وأحمد [١١٧/٢]، وابن حبان [٥٥٣٨]، والنسائي في «الكبرى» [٧٦٩٤، ١٠٦٣٤]، والبغوي في «شرح السنة» [١٠٤/٥-١٠٥]، وابن منده في «التوحيد» [رقم ١٩٧]، وابن السنن في «اليوم والليلة» [رقم ٧٢١]، والبيهقي في «الدعوات» [رقم ٣٢٩، ٣٣٠]، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٥١٩]، وغيرهم من طرق عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عن حسين عن عبد الله بن بريدة عن ابن عمر به . . . وهو عند بعضهم باختلاف يسير في بعض ألفاظه.

قلت: هذا إسناد ظاهره الصحة، إلا أنه معلول، رجاله كلهم رجال الشيخين، وحسين في سنده: هو ابن ذكوان المعلم، كما وقع منسوبًا بلقبه (المعلم) عند أحمد وابن حبان، وابن منده =

= وابن السنن ورواية للبيهقي؛ ووقع عند أبي الشيخ ومن طريقه البغوي: (عن حسين ابن واقد) هكذا عندهما من طريق إسحاق بن أحمد الفارسي عن سليمان بن داود بن صالح عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن حسين به . . .

وهذا عندي غلط من سليمان أو الراوي عنه، أما الروي عنه فهو: (إسحاق بن أحمد بن زيدك أبو يعقوب الفارسي) روى عن جماعة من الكبار، وعنه خلق من النقلة؛ وترجمه الذهبي في «تاريخه» [وفيات ٣٠٩]، إلا أنه لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأما شيخه (سليمان بن صالح) فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» [٢٨٠/٨]، وتوثيقه لهذه الطبقة مقبول على التحقيق؛ وما علمت أحداً تكلم في سليمان؛ إلا أنه خولف في سنده، خالفه الإمام أحمد ومحمود بن غيلان وعلي بن مسلم الطوسي وأبو قلابة الرقاشي وغيرهم من الكبار الحفاظ، كلهم رواه عن عبد الصمد عن أبيه فقالوا: (عن حسين المعلم) وهذا هو الصواب بلا ريب عندي .

وقد خولف فيه عبد الصمد، خالفه أبو معمر عبد الله بن عمرو المنقري، فرواه عن عبد الوارث ابن سعيد فقال: عن حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن ابن عمران عن النبي ﷺ به نحوه . . . ، فجعله (عن ابن عمران) بدل: (ابن عمر) .

هكذا أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٩١٢]، والخطيب في «الكفاية» [ص ٢٢٥]، من طريقين صحيحين عن أبي معمر به . . .

وتصحف (ابن عمران) عند الخطيب إلى (أبو عمران) و(ابن عمر) إلى: (أبو عمر) وليس ذلك بشيء .

قلت: وهذا الوجه هو الأصح إن شاء الله، والقول قول أبي معمر، فهو الثقة الثبت المأمون، وقد قدمه أبو دود وغيره على عبد الصمد بن عبد الوارث في أبيه عبد الوارث، وكان أبو معمر راويه عبد الوارث ومن أعرف الناس بحديثه، حتى اشتهر بين الناس بـ (صاحب عبد الوارث) وهو من رجال الجماعة؛ وعبد الصمد وإن كان غير مدفوع عن الصدق فقد كان شيخاً ثقة من رجال الجماعة أيضاً، إلا أنه دون أبي معمر في الحفظ والاتقان ومعرفة حديث أبيه عبد الوارث، بل نقل الحفاظ في ترجمة عبد الصمد من «تهذيبه» [٣٢٧/٦]، عن ابن قانع الحفاظ أنه قال عنه: «ثقة يخطئ» فلعل هذا من ذاك .

وقد سئل أبو حاتم الرازي عن هذين الوجهين، كما في «العلل» [رقم ٢٠٤٩]، فقال: =

٥٧٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرَّرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجُبَّارِ الْأَيْلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي سَمِيَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ أُمَّ سَلِيمٍ

= «حديث أبي معمر أشبه» وهو كما قال؛ وابن عمران في رواية أبي معمر؟! ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٣٢٤/٩]، فقال: «ابن عمران: روى عن علي، عن النبي ﷺ أنه: «كان يقول: إذا أخذ مضجعه» روى عنه عبد الله بن بريدة، سمعت أبي يقول ذلك» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم أجد سواه ترجم له، وقوله في ترجمته: (روى عن علي عن النبي ﷺ) فيه شيء؛ لأنه يروى هذا الحديث عن النبي ﷺ مباشرة دون واسطة، هكذا وقع عندا الخطيب والخرائطي، وابن أبي حاتم نفسه في «العلل».

فالظاهر أن قوله: (عن علي) زيادة مقحمة سهوياً أو غلطاً من الناسخ، ورأيت ابن أبي حاتم قد قال لأبيه في «العلل» [رقم ٢٠٤٩]: «قلت لأبي: ابن عمران من هو؟! قال: لا أدري» ثم قال له: «فابن بريدة أدرك ابن عمر؟! قال: أدركه؛ ولم بين سماعه منه».

قلت: فتحصل من هذا: أن ابن عمران هذا لا يُدري من يكون؟! وهو آفة الحديث هنا.

نعم: للحديث شاهد من رواية أنس بن مالك به نحوه مرفوعاً يزيد على سياقه هنا وينقص قليلاً، عند الحاكم وابن السني في «اليوم والليلة» [٧١٨]، والضياء في «المختارة» [رقم ١٥٧٤، ١٥٧٥]، والبيهقي في «الشعب» [٤/رقم ٤٣٨٢]، وغيرهم.

وسنده قريب من الحسن إن شاء الله؛ وهو لا يصح شاهداً يقوى حديث ابن عمر هنا، لأن لفظه في أوله: (عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ من قال إذا أوى إلى فراشه... إلخ) فهو كما ترى من قول النبي ﷺ وحديث ابن عمر: من فعله ﷺ، فلا يثبت الاستشهاد به للتقوية أصلاً، اللهم إلا القدر المشترك بين القول والفعل في كلتا الروايتين، فافهم يا رعاك الله.

■ فالحاصل: أن أصل الحديث ثابت عن النبي ﷺ ولكن من قوله دون فعله؛ كما ورد ذلك في حديث أنس المشار إليه آنفاً؛ أما حديث ابن عمر؛ فهو معلول الإسناد كما مضى؛ وقد خفيت علته على جماعة من المحدثين، فمشوا على ظاهر إسناده وصححوه، كما فعل النووي في «الأذكار» [رقم ٢٣٣]، وجماعة ممن جاؤا بعقبه،... فله الحمد على ما أوقفنا عليه مما أغفله غيرنا، وهو المستعان على كل حال.

٥٧٥٩ - صحيح: أخرجه أحمد [٩٠/٢]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٦٥/٢١٣]-

[٢١٤]، وغيرهما من طريق عبد الجبار بن عمر الأيلي عن يزيد بن أبي سمية عن ابن عمر به.

رسول الله ﷺ، عن المرأة ترى فى المنام ما يرى الرجل، فقال لها رسول الله ﷺ: «إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ وَأَنْزَلَتْ فَلْتَعْتَسِلْ».

٥٧٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هَانِيءٍ، عَنْ عَبَّاسِ الْحَجْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنْ خَادِمِي يَسِءُ وَيُظْلِمُ، أَفَأُضْرِبُهُ؟» قَالَ: «تَعْفُو عَنْهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعِينَ مَرَّةً».

= قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١/١٠٣]: «هذا إسناد ضعيف، لضعف عبد الجبار بن عمر الأيلى، وضعفه ابن معين وابن سعد والبخارى وأبو داود والترمذى والنسائى والدارقطنى وغيرهم». قلت: هو كما قال؛ إلا أن عزو تضعيفه إلى ابن سعد، ليس بجيد، إنما ذكره فى «الطبقات» [٧/٥٢٠]، وقال: «كان ثقة» وهكذا نقله عنه الهيثمى فى «المجمع» [١/٦٠٠].

وشيخه (يزيد ابن أبى سميئة) وثقه أبو زرعة وابن معين وابن حبان؛ وقال ابن سعد: (كان صالح الحديث) ورورى عنه جماعة، وما علمت أحداً ضعفه، فأيش قول الحافظ عنه فى «التقريب»: «مقبول»؟! والحق أنه مقبول، ولكن ليس على مراد الحافظ المذكور فى «مقدمة تقريبه».

والحديث صحيح على كل حال؛ لشواهده الكثيرة عن جماعة من الصحابة به نحوه... مضى منها حديث أنس [برقم ٢٩٢٠، ٣١١٦، ٣١٦٤]، وحديث عائشة الماضى [برقم ٤٦٩٤]، وحديث أم سلمة الآتى [٦٨٩٥، ٧٠٠٤]، وباقى شواهد مخرجة فى «غرس الأشجار».

٥٧٦٠- صحيح: أخرجه أحمد [٢/٩٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٥٥٧٦]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٨٢١]، والمزى فى «تهذيبه» [١٤/٢٠٦]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٣٥١]، وغيرهم من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبى أيوب عن أبى هانئ حميد ابن هانئ الخولانى عن عباس بن جليلد الحجرى عن ابن عمر به.

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه البخارى فى «تاريخه» [٧/٢]، ورجاله ثقات كما قاله الهيثمى فى «المجمع» [٤/٤٣٠]، وقد توبع عليه سعيد بن أبى أيوب عن أبى هانئ:

١- تابعه رشدين بن سعد عن أبى هانئ عن العباس الحجرى عن ابن عمر قال: (جاء رجل إلى النبى ﷺ فقال: يا رسول الله كم أعفو عن الخادم؟! فصمت رسول الله ﷺ ثم قال: يا رسول الله: كم أعفو عن الخادم؟! فقال: كل يوم سبعين مرة).

= أخرجه الترمذی [۱۹۴۹] - واللفظ له - ومن طريقه الكلاباذی فی بحر «الفوائد الفوائد» [ص ۳۴۹]، وقال الترمذی: «هذا حديث غريب . . .» .

۲- وتابعه ابن لهيعة على نحو اللفظ الماضي عن أبي هانئ: عند أحمد [۱۱۱/۲] .
وابن لهيعة حاله معلومة! إلا أنه متابع كما علمت .

۳- وكذا تابعهم عبد الله بن وهب، إلا أنه قد اختلف عليه في سنده، فرواه عنه قتيبة بن سعيد وأحمد بن عمرو بن السرح وأحمد بن سعيد الهمداني، وأحمد بن صالح المصري وغيرهم على نحو رواية رشدين وابن لهيعة: أخرجه أبو داود [۵۱۹۴]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [۵۵۷۷]، والترمذی [عقب رقم ۱۹۴۹] - ولم يسق لفظه - والدارقطني في المؤلف والمختلف [۱۲۲/۲]، وغيرهم .

وخالفهم جميعاً: أصبغ بن الفرج، فرواه عن ابن وهب بإسناده به . . . إلا أنه جعله من (مسند عبد الله بن عمرو بن العاص) هكذا أخرجه البخاري في «تاريخه» [۳/۷]، وعلقه البيهقي في «سننه» [۱۰/۸]، ثم قال: «وابن عمر أصح» يعني الحديث من (مسند ابن عمر) دون (عبد الله بن عمرو بن العاص) لكن ابن وهب قد توبع على هذا الوجه الثاني، تابعه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان الشامي، فرواه عن أبي هانئ عن عباس الحجري عن عبد الله بن عمرو بن العاص: (أن النبي ﷺ سئل عن الخادم يذنب، فقال: يعفى عنه كل يوم سبعين مرة) أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» [۱/ رقم ۲۴۷]، وفي «الأوسط» [۲/ رقم ۱۷۶۵] .

لكن ابن ثوبان هذا فيه كلام، فالظاهر هو ما قاله البيهقي؛ وهو الراجح؛ لاتفاق جماعة من أصحاب ابن هانئ عليه؛ وبقي النظر في سماع (عباس الحجري) من (ابن عمر) فأبو حاتم يقول: «لا أعلم سمع عباس بن جليد من عبد الله بن عمر» نقله عنه الحافظ في ترجمة عباس من «تهذيبه» [۱۱۶/۵]، فنفي أبو حاتم معرفته بذلك؛ وخيراً فعل؛ فلا ينافي ذلك معرفة غيره بذلك، فكيف وقد صرح عباس بسماعه ابن عمر عند أبي داود والدارقطني ورواية البيهقي؟! .

فالإسناد ثابت إن شاء الله؛ وقد جود المنذرى سند المؤلف وحده في الترغيب [۱۵۲/۳]، لكن أبي البخاري إلا الغمز في الحديث، فقال في ترجمة عباس الحجري من «تاريخه» [۳/۷]: (وهو حديث فيه نظر) ولم أفطن إلى هذا النظر بعد، وهناك احتمالات ذكرناها في «غرس الأشجار» وأجبنا عنها هناك بما لا مزيد عليه . ولله الحمد .

٥٧٦١ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا رُوحُ بْنُ عَبَادَةَ ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدَةَ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو ، قَالَ : طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ ، يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ بِمِجْحَنٍ مَعَهُ .

= • تنبيهه : رأيت ابن حجر المكي قد عزا هذا الحديث في كتابه الزواج (٢/٤٣٨) ، إلى أحمد قائلًا : (بسند صحيح ، احتج برواته البخارى ، فقول الترمذى : «إنه غريب» ممنوع» . قلت : هذه مجازفة منه ، فإن البخارى ما احتج بأبى هانئ الخولانى ولا شيخه قط ، وإن كانا ثقتين ، وقول الترمذى الماضى : لا يحسن التعقب عليه إلا إذا أفاد تضعيفه الحديث ، وهذا هنا فيه نظر ؛ على أن المزى فى «تحفة الأشراف» وفى [تهذيبه / ترجمة عباس الحجرى] ، وقبله المنذرى فى «ترغيبه» قد ذكرا أن الترمذى قال : «حديث حسن غريب» بل قال المنذرى : «وفى بعض النسخ : حسن صحيح» والحديث صحيح على كل حال . . والله المستعان .

٥٧٦١ - ضعيف : بهذا اللفظ : قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» (٣/٥٦) : «رواه أبو يعلى ، وفى سنده موسى بن عبيدة» يعنى وهو ضعيف منكر الحديث ، راجع كلام النقاد بشأنه فى (كتب الضعفاء) وهو من رجال الترمذى وابن ماجه ؛ وشيخه (عبد الله بن عبيدة) هو أخوه الربذى ، مختلف فيه ، ولم يتبين سماعه من ابن عمر أيضًا ، وقال الهيثمى فى «المجمع» (٣/٥٤٥) : «رواه أبو يعلى ، وفيه موسى بن عبيدة ، وهو ضعيف ، وقد وثق ، فيما رواه عن غير عبد الله بن دينار ، وهذا منها» .

قلت : بل التحقيق : أنه ضعيف مطلقًا فى كل شيوخه بلا مشنوية ، وقد اضطرب فى سنده أيضًا ، فرواه عنه أبو عاصم النبيل ويحيى بن أبى زائدة كلاهما قالا : عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به نحوه فى سياق أتم ، فصار شيخه فيه : (عبد الله بن دينار) هكذا أخرجه الطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ١٧٨٣] ، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٧٩٥] ، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [١٣/١٢٣] ، وفى «تفسيره» [٣٤٨/٧] ، والفاكهى فى «أخبار مكة» [رقم ٤٣٧] ، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ١٨٦٢٢] وغيرهم .

وموسى الربذى وإن كان ضعيفًا فى الجملة ؛ إلا أنه أشد ضعفًا فى روايته عن عبد الله بن دينار خاصة ، وكان يروى عنه أحاديث مناكير كما قاله ابن معين وغيره ؛ وقد خولف فى بعض لفظه ، خالفه موسى بن عقبة الإمام الحافظ الثقة المأمون ، فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : =

٥٧٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الزَّمَانِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَيْلِمَانِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَيَّ يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا - يَعْنِي خَيْرًا مِنْهَا - فَكَفَّارَتُهَا تَرْكُهَا».

٥٧٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

= (طاف رسول الله ﷺ على راحلته القصواء يوم «الفتح» واستلم الركن بمحجته . . .) وذكر سياقاً، أخرجه ابن حبان [٢٨٢٨]، والثعلبي في «تفسيره» [٨٨/٩] طبعة دار إحياء التراث العربي، من طريقين عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ عن عبد الله ابن رجاء المكي عن موسى به .

قلتُ: وسنده صحيح مستقيم؛ وهذا هو المحفوظ في لفظه عن ابن عمر؛ وله شواهد نحو هذا اللفظ عن جماعة من الصحابة أيضاً، وهي مخرجة في «غرس الأشجار» أما استلامه ﷺ لجميع الأركان يوم الفتح؛ فلم يصح عنه البتة، إنما الثابت عنه: هو استلامه الركن اليماني وحسب . . . والله المستعان .

٥٧٦٢ - منكر بهذا اللفظ: قال البوصيري في «تحاف الخيرة» [١٣٠/٥]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن عبد الرحمن، والراوى عنه» .

قلتُ: وكذا والد محمد بن عبد الرحمن ضعيف أيضاً، فالإسناد منكر جداً، واكتفى الهيثمي في «المجمع» [٣٣٠/٤]، بإعلاله بمحمد بن عبد الرحمن وحده، وهو قصور منه بلا ريب، وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو وكلها مناكير على التحقيق، وهي مخرجة في «غرس الأشجار» و«السلسلة الضعيفة» [رقم ١٣٦٥] للإمام .

وإنما المحفوظ في هذا الباب بلفظ: (من حلف على يمين؛ فرأى ما هو خير منها؛ فليأت الذي هو خير، وليكفر عن يمينه) هذا لفظ حديث أبي موسى الأشعري الآتي [برقم ٧٢٥٨]، وله شواهد نحو لفظه صحيحة ثابتة عن جماعة من الصحابة، سنذكر بعضها عند حديث أبي موسى إن شاء الله . . . والله المستعان .

٥٧٦٣ - ضعيف: قال الهيثمي في «المجمع» [٢٣٦/٩]: «رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، وهو ضعيف» .

عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَرَأَيْتُمْ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدَّهُمْ فِي الْإِسْلَامِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَأَقْضَاهُمْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَقْرَبُهُمْ أَبِي بَنُ كَعْبٍ، وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ».

= قلت: بل هو منكر الحديث وأبوه والراوى عنه ثلاثتهم، والحديث من طريق المؤلف: أخرجه ابن عساکر في «تاريخه» [٣١١/١٩]، وللحديث طريقان أخران عن ابن عمر به .

الأول: يرويه أبو فروة يزيد بن محمد بن يزيد الرهاوى عن أبيه عن كوثر بن حكيم عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر به نحوه . . . وزاد: (وإن أصدقها لهجة؛ لأبوزر، . . .).

أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٧٧/٦]، والحاكم [٦١٦/٣]، من طريقين عن أبي فروة به . . . وزاد الحاكم وحده: «وإن حبر هذه الأمة لعبد الله بن عباس».

قلت: وهذا إسناد ساقط، وأبو فروة وأبوه ليسا بشيء، وهما من رجال «التهذيب» والابن أحسن حالاً من الأب، لكن قد تويعا عليه: فرواه غير واحد عن كوثر بن حكيم عن نافع عن ابن عمر به نحوه . . . وبعضهم مختصراً ببعض فقراته فقط .

ومداره على كوثر بن حكيم، وهو ساقط كما يقول الذهبي في «تلخيص المستدرک» وقد تركه جماعة من النقاد؛ حتى قال أحمد: «أحاديثه بواطيل» وحديثه هذا ساقه له ابن عدى من مناكيره في ترجمته من «الكامل».

والثاني: يرويه خلف بن محمد بن عيسى عن معلى بن عبد الرحمن عن الثورى عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن ابن عمر به نحوه . . . دون قوله: (وأقضاهم: على بن أبي طالب) أخرجه الدارقطنى في الجزء الثالث والثمانون من «الفوائد الأفراد» [رقم ٦٤ / ضمن مجموع أجزاء حديثية]، ومن طريقه الخطيب في «الفصل للموصل» [٦٨٢/٢].

قال الدارقطنى: (تفرد به معلى عن الثورى عن خالد عن أبي قلابة عن ابن عمر، وخالفه قبيصة، فرواه عن الثورى عن خالد وعاصم عن أبي قلابة عن أنس) ثم أسنده إلى قبيصة به .

قلت: وهذا الطريق وهم من المعلى كما جزم به الخطيب في موضعين من «الفصل للموصل» [٦٧٧/٢، ٦٨٢]، والمحفوظ عن الثورى هو ما رواه عنه قبيصة كما مضى؛ وقد رواه وكيع والأشجعي وقطبة بن العلاء كلهم عن الثورى عن خالد الحذاء - وحده - عن أبي قلابة عن أنس به . . . كما أخرج ذلك الخطيب عنهم في «الفصل للموصل».

= وهو الصواب؛ فالحديث من (مسند أنس) دون (ابن عمر) وللفقرة الأخيرة منه طريق آخر: عن ابن عمر به . . . مضى عند المؤلف [برقم ٢٢٨]، وهى فقرة ثابتة، وللحديث كله شواهد عن جماعة من الصحابة به . . . هكذا مجموعاً، وأنظفها حديث أنس بن مالك . . . وله عنه طريقان:

الأول: طريق أبي قلابة عنه به . . . عند الترمذى، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم، وأحمد، والنسائى فى «الكبرى» وجماعة كثيرة.

وظاهره الصحة جزماً! إلا أنه معلول، فقد جزم غير واحد من الحفاظ بكون الحديث كله من مرسل أبى قلابة، ليس فيه أنس، اللهم إلا الفقرة الأخيرة منه فقط، وهى التى أخرجها البخارى فى «صحيحه» [٣٥٣٤]، من طريق أبى قلابة حدثنى أنس بن مالك به . . . وما عداها، فلم يسمعه أبو قلابة من أنس أصلاً، وقد بين ذلك الخطيب البغدادى بياناً شافياً فى كتابه الفذ: «الفصل للوصل المدرج فى النقل» [٦٨٧-٦٧٦/٢]، وقال فى ختام كلامه: «فأما حديث أبى قلابة: فالصحيح منه المسند المتصل: ذكر أبى عبيدة -يعنى الفقرة الأخيرة- حسب، وما سوى ذلك مرسل غير متصل . . .» وقد سبقه إلى ذلك الحاكم والدارقطنى وغيرهما . . . واستغرب ذلك الإمام فى «الصحيححة» [رقم ١٢٢٤]، ومشى هو وغيره على ظاهر الإسناد الموصول، وصححووا الحديث من هذا الطريق، ولم يفعلوا شيئاً، كما بينا ذلك فى غير هذا المكان.

والثانى: طريق معمر عن قتادة عن أنس به . . . عند الترمذى وجماعة؛ وسنده لا يثبت عن معمر أصلاً، والمحفوظ عنه: أنه يرويه عن قتادة به مرسلًا، ليس فيه أنس، كما بين ذلك الخطيب فى «الفصل للوصل» [٦٨٧-٦٨٦/٢]، فراجعه ثمة.

■ فالحاصل: أن أنظف طرق هذا الحديث: المحفوظ فيها هو الإرسال للحديث كله عدا الفقرة الأخيرة منه وحسب؛ أما باقى طرق الحديث وشواهد: فكلها معلولة لا يثبت منها شىء، وَصَعْفُهَا غير مُنْجِبٍ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَمَنْ صَحَّحَهُ أَوْ حَسَّنَهُ كَلَهُ أَوْ أَكْثَرَهُ بِشَوَاهِدِهِ وَطَرِيقِهِ؛ فَقَدْ تَسَاهَلَ الْبِتَّةَ، وَالْمُرْسَلُ فِيهِ أَقْوَى مِنَ الْمَوْصُولِ، وَهُوَ الْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ أَصْلَ الْحَدِيثِ، ثُمَّ وَهَمَ الْوَاهِمُونَ وَرَفَعُوهُ إِلَى هَذَا وَذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

٥٧٦٤- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا رُوحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيحٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو ابْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَانَ، أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، كَلِمًا رَفَعَ، وَكَلِمًا وَضَعَ، ثُمَّ يَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ»، عَنْ يَمِينِهِ، «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ»، عَنْ يَسَارِهِ.

٥٧٦٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُمَا قَالَا: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى أَعْوَادِ مَنْبِرِهِ: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدَعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتَمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ».

٥٧٦٤- صحيح: أخرجه النسائي [١٣٢٠]، وأحمد [١٥٢/٢]، وابن خزيمة [٥٧٦]، والبيهقي في «سننه» [٢٨٠٧]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٩/ ١٨٠-١٨١]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٣٢٤]، وأبو جعفر ابن البخاري في «الجزء المنتقى من السادس عشر من حديثه» [رقم / ٥٢ ضمن مجموع مؤلفاته]، وأبو علي ابن شاذان البزار في «مشيخته الصغرى» [رقم ١٤]، وغيرهم من طريقتين عن ابن جريح عن عمرو بن يحيى المازني عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن ابن عمر به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح عندهم، رجاله كلهم ثقات «رجال الصحيح»؛ وابن جريح وإن كان قبيح التدليس، إلا أنه قد صرح بالسماع كما ترى؛ والحديث: ذكره ابن رجب في «الفتح» [٢٠٦-٢٠٧/٥]، ثم قال: «هذا إسناد جيد» ثم نقل عن ابن عبد البر أنه قال: «هو إسناد مدني صحيح . . .» وذكر البيهقي عقب روايته: أنه اختلف على ابن جريح وغيره ممن رواه عن عمرو بن يحيى، ثم قال: «ومن أقامه حجة، فلا يضره خلاف من خالفه . . .» وكذا ذكر ابن خزيمة: أنه قد اختلف في سنده على عمرو بن يحيى، إلا أنه اختلف غير مؤثر على صحته إن شاء الله، والقول لمن وصله وجوده كما سبق عن البيهقي، وتمام تخريجه في «غرس الأشجار».

٥٧٦٥- صحيح: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٦٦-٦٧/١٥]، من طريق المؤلف به.

قال ابن عساكر: «هكذا رواه أيوب عن يحيى بن أبي كثير، عمن حدثه عن ابن عباس وابن عمر، ولم يفسر إسناده، لعله لم يقم بإسناده».

٥٧٦٦ - حَدَّثَنَا عمرو بن محمد الناقد، حَدَّثَنَا عفان بن مسلم، حَدَّثَنَا أبان بن يزيد العطار، حَدَّثَنَا يحيى بن أبي كثير، عن زيد، عن أبي سلام، عن الحكم بن ميناء، عن ابن عمر، وابن عباس، عن رسول الله ﷺ، نَحْوًا من حديث إسماعيل بن إبراهيم .

= قلتُ: نقل ابن عساكر هذا الكلام عن علي بن المديني؛ وهو كما قال؛ والحديث قد اختلف فيه على يحيى بن أبي كثير على ألوان كثيرة، إلا أنه حديث صحيح ثابت، كما مضى بيان ذلك في الماضي [برقم ٥٧٤٢]، فراجع كلامنا هناك، والله يتولاك .

● تنبيه مهم: وقع في سند المؤلف من الطبعتين: (عن يحيى بن أبي كثير عن محمد؟! عن ابن عمرو وابن عباس . . .)، هكذا: (عن محمد) وما محمد؟! ومن يكون هذا المحمد؟! يقول حسين الأسد في تعليقه على مسند المؤلف [١٠/١٤٣]: «رجالہ ثقات؛ إلا أنه منقطع، سواء كان محمد: محمد بن سيرين، أم محمد بن عباد أبا جعفر، فكلاهما لم يسمع من ابن عمر». قلتُ: وما درى هذا القائل: أن قوله في إسناده: (عن محمد . . .) مصحفة من قوله: (عن حدثه) هكذا هو عند ابن عساكر من طريق المؤلف به . . . فانتبه يا رعاك الله .

٥٧٦٦ - صحيح: أخرجه أحمد [١/٢٥٤]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [١٥/٦٥-٦٦]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٦٨٥]، والطحاوي في «مشكل الآثار» [٨/٤٥]، وغيرهم من طرق عن أبان بن يزيد العطار عن زيد - وهو ابن سلام - عن أبي سلام [وقد سقط «عن أبي سلام» من سند ابن عساكر]، عن الحكم بن ميناء عن ابن عباس وابن عمر به .

قلتُ: هذا إسناده ظاهره الصحة، إلا أنه معلول، فهكذا رواه عبيد الله بن موسى وعفان كلاهما عن أبان العطار على الوجه الماضي، وخالفهم هذبة بن خالد، فرواه عن أبان، وأسقط من سنده: (زيد بن سلام) بين يحيى وأبي سلام، هكذا أخرجه المزني في «تهذيبه» [٧/١٤٥] .

ثم جاء موسى التبوذكي وخالف الكل، وقال: عن أبان عن يحيى عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن الحضرمي بن لاحق عن الحكم بن ميناء عن ابن عباس وابن عمر به . . .

فزاد فيه واسطة بين أبي سلام والحكم ابن ميناء . . . هكذا أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٦٨٥]، والطحاوي في «المشكل» [٨/٤٥] .

وهذا الوجه الأخير قد سئل عنه أبو حاتم الرازي كما في «العلل» [رقم ٥٩٦]، فقال: «رواه معاوية بن سلام عن أخيه زيد عن أبي سلام، ولم يذكر فيه الحضرمي، عن الحكم بن ميناء عن ابن عمر وابن عباس» .

٥٧٦٧- حدثنا محمد بن عباد، حدثنا سفيان، حدثنا يحيى بن سعيد، عنه، فسألته -يعنى مسلماً- فحدثني مسلم بن أبي مريم، أنه سمع علي بن عبد الرحمن الأنصارى- وقال أيضاً: حدثني علي بن عبد الرحمن المعاوى- قال: صليت إلى جنب ابن عمر، فجعلت أقلب الحصى، فقال: لا تقلب الحصى، فإن تقلب الحصى من الشيطان، وافعل كما رأيت رسول الله ﷺ يفعل، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، وكيف رأيتك يفعل؟ قال: هكذا، ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى، ويده اليمنى على فخذه اليمنى، وأشار بالتي تلى الإبهام، قال مسلم: فبلغنا أنها مذبة الشيطان، وأنه لا يشهد الإنسان وهو قائل بيده هكذا.

= ثم قال أبو حاتم: «والحضرى بن لاحق: رجل من أهل المدينة، وليس لرواية أبي سلام عنه معنى، وإنما يشبه أن يكون يحيى لم يسمعه من زيد، فرواه عن الحضرمى عن زيد، فوهم الذى حدث به».

قلت: فى الأشبه عند أبى حاتم نظر، ذكرنا فى «غرس الأشجار» مع استيفاء سائر الاختلافات فى سنده على ابن أبى كثير؛ والحديث صحيح على كل حال؛ كما مضى بيان ذلك فى الماضى [برقم ٥٧٤٢]، فراجع ما علقناه عليه هناك . . . والله المستعان.

● تنبيه: وقع فى سند المؤلف من الطبعتين: (عن زيد أبى سلام عن الحكم . . . إلخ) وهذا خطأ لا شك فيه؛ لان زيدا - وهو ابن سلام - لا يعرف بهذه الكنية: «أبى سلام»، وإنما هى كنية جده مطور . . .) هكذا قاله الإمام فى «الصحيححة» [رقم ٢٩٦٧]، ولا غبار عليه أصلاً، ووقع عند ابن عساكر من طريق المؤلف: (عن زيد بن سلام عن الحكم) هكذا عنده، والصواب فى سنده هو: (عن زيد عن أبى سلام عن الحكم . . .) كما وقع عند أحمد من طريق عفان عن أبان عن يحيى عن زيد به . . .

ومثله رواه المؤلف من طريق عفان أيضاً . . . فأخلق أن يكون إسنادهما واحداً، ومطبوعة [تاريخ ابن عساكر / طبعة دار الفكر]، فيها الكثير من التصحيف والتحريف فى الأسانيد والمتون، مع ما بذله المعلق عليه من جهد مشكور عليه.

٥٧٦٧- صحيح: أخرجه مسلم [٥٨٠]، والنسائى [١٢٦٦]، والحميدى [٦٤٨]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٩٦/١٣]، وأبو نعيم فى «مستخرجه على مسلم» [رقم ١٢٨٨]، وأبو عوانة [٢٠١٠]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن مسلم بن أبى مريم المدنى عن علي بن عبد الرحمن المعاوى عن ابن عمر به . . . وهو عند بعضهم نحوه . =

٥٧٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصَلِي مِنَ اللَّيْلِ مِثْنِي مِثْنِي، وَيُوتِرُ بِرُكْعَةٍ، وَيَصَلِي رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ.

٥٧٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، قُلْتُ: الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ أَطِيلُ فِيهِمَا الْقِرَاءَةَ؟ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِي مِنَ اللَّيْلِ مِثْنِي مِثْنِي، وَيُوتِرُ بِرُكْعَةٍ، قُلْتُ: إِنِّي لَسْتُ عَنْ هَذَا أَسْأَلُكَ، قَالَ: إِنَّكَ لَضَخْمٌ! أَلَا تَدْعُنِي أَسْتَقْرِي لَكَ الْحَدِيثَ؟! كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِي مِنَ اللَّيْلِ مِثْنِي مِثْنِي، وَيُوتِرُ بِرُكْعَةٍ، ثُمَّ يَصَلِي رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ كَأَنَّ الْأَذَانَ بِأُذُنِهِ.

= قُلْتُ: وَقَدْ تَوَبَّعَ عَلَيْهِ يَحْيَى: تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ وَابْنُ عَيْنَةَ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيُّ وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمْ عَلَى نَحْوِهِ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ . . . وَرَوَايَاتُهُمْ مَخْرُجَةٌ فِي «غُرَسِ الْأَشْجَارِ».

٥٧٦٨ - صحيح: أخرجه مسلم [٧٤٩]، والبخارى [٩٥٠]، والترمذى [٤٦١]، وابن ماجه [١١٧٤، ١٣١٨]، وابن خزيمة [١٠٧٣]، والطيالسى [١٩١٨]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٧٥ / ٤]، وأبو نعيم فى «المستخرج على مسلم» [رقم ١٧١١]، وغيرهم من طرق عن حماد بن زيد عن أنس بن سيرين عن ابن عمر به . . . وهو عند ابن ماجه - فى رواية له - وابن خزيمة: مختصراً بالفقرة الأولى والثانية فقط، وفى رواية أخرى لابن ماجه: بالفقرة الأولى منه فقط، ولفظ الفقرة الأخيرة عند الترمذى والبخارى والجميع: هكذا: (وكان يصلى الركعتين والأذان فى أذنه) زاد البخارى ومسلم والبعغوى: (قبل الغداة . . .) قبل قوله: «والأذان فى أذنه».

قُلْتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٤٣٧]، مثل سياق البخارى والترمذى؛ وفى أوله عند الترمذى والبخارى والنسائى والبعغوى من قول أنس بن سيرين: (قُلْتُ: لابن عمر: أُرِيتَ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ، أَطِيلُ فِيهَا الْقِرَاءَةَ؟!) هذا لفظ البخارى، وهذه الزيادة عند مسلم وأبى نعيم والطيالسى أيضاً، ولكن سياقهم أتم مثل السياق الآتى بعد هذا.

قال الترمذى: «حديث ابن عمر: حديث حسن صحيح».

قُلْتُ: تَوَبَّعَ عَلَيْهِ حَمَادٌ: تَابَعَهُ حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ وَشُعْبَةُ وَغَيْرُهُمَا عَلَى نَحْوِهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ؛ وَهُوَ طَرِيقٌ أُخْرَى نَحْوَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِهِ.

٥٧٦٩ - صحيح: انظر قبله.

٥٧٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو الرِّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، وَبَدِيلٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، كَيْفَ صَلَاةَ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ فَصَلِّ رُكْعَةً وَاجْعَلْ آخِرَ صَلَاتِكَ وَتَرًّا»، ثُمَّ سَأَلَهُ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ، وَأَنَا بِذَلِكَ الْمَكَانِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، فَلَا أَدْرِي هُوَ ذَاكَ الرَّجُلُ أَوْ رَجُلٌ آخَرَ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ

٥٧٧١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، وَسَلْمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، أَنَّهُ صَلَّاهُمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَالَ: هَكَذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَكَانِ.

٥٧٧٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ

٥٧٧٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٤٣١].

٥٧٧١- صحيح: أخرجه مسلم [١٢٨٨]، وأبو داود [١٩٣٢]، والنسائي [٤٨١]، [٤٨٤]، [٤٨٣]، [٦٥٨]، وأحمد [٥٩/٢، ٦٢، ٧٩]، والدارمي [١٥١٨]، والطيالسي [١٨٧٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/٢١٢]، وأبو عوانة [رقم ٣٤٩٧، ٣٤٩٨، ٣٤٩٩، ٣٥٠٠]، وابن حزم في «حجة الوداع» [رقم ٢٧٢]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل [وهو عند أبي داود والطيالسي ورواية لأحمد وأبي عوانة والنسائي]: «عن سلمة» وحده دون الحكم، وفي رواية للنسائي وأبي عوانة: «عن الحكم» وحده دون سلمة، عن سعيد بن جبيرة: (أنه صلى المغرب بجمع، والعشاء بإقامة، ثم حدث عن ابن عمر أنه صلى مثل ذلك، وحدث ابن عمر: أن النبي ﷺ صنع مثل ذلك) هذا لفظ أبي داود، ونحوه عند الجميع.

قلت: وقد توبع عليه شعبة على نحوه عن ابن كهيل: تابعه سفيان الثوري، وكذا توبع عليه ابن كهيل والحكم عن سعيد: تابعهما أبو إسحاق السبيعي على نحوه . . . وتمام تخريجه في «غرس الأشجار».

٥٧٧٢- صحيح: هذان طريقان اثنان عن ابن عمر به.

الأول: يرويه عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر به . . . وهذا الطريق مضى في سياق طويل عند المؤلف سابقاً [برقم ٥٦٥٦].

والثاني: يرويه عبيد الله بن عمر العمرى عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر به . . . =

ابن عمر، عن النبي ﷺ، مثل حديث عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ لا عن بين امرأة وزوجها وفرق بينهما.

٥٧٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الشَّاعِرِ الْأَعْمَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: حَاصِرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ فَلَمْ يَنْلِ مِنْهُمْ شَيْئًا، فَقَالَ: «إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: نَرْجِعُ وَلَمْ نَفْتَحْ؟ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ: «اغْدُوا عَلَيَّ الْقِتَالَ»، فَغَدُوا عَلَيْهِ، فَأَصَابَهُمْ جِرَاحٌ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا»، فَأَعْجَبَهُمْ ذَلِكَ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

= أخرجه البخارى [٤٤٧١، ٥٠٠٧، ٥٠٠٨]، ومسلم [١٤٩٤]، وأحمد [٥٧/٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٥٣٤]، وابن أبى شيبه [٣٦١٣١]، والبيهقى فى «سننه» [١٥١١٨]، وأبو عوانة [رقم ٤٧٠٠]، وغيرهم من طرق عن عبيد الله العمرى به . . وهو عند البيهقى والطبرانى ورواية البخارى فى سياق أتم.

قلتُ: وتوبع عليه عبيد الله عن نافع، وللحديث طرق أخرى عن ابن عمر به نحوه . . . وهى مخرجة فى «غرس الأشجار».

٥٧٧٣- صحيح: أخرجه البخارى [٤٠٧٠، ٥٧٣٦، ٧٠٤٢]، ومسلم [١٧٧٨]، وأحمد [٢/ ١١]، وابن حبان [٤٧٧٩]، وسعيد بن منصور [٢٨٦٣]، وابن أبى شيبه [٣٦٩٥٢]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٨٧٢]، والحميدى [٧٠٦]، والبيهقى فى «سننه» [١٧٦٩٣]، وأبو عوانة [رقم ٦٧٦٥، ٦٧٦٦]، وجماعة من طرق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبى العباس الشاعر عن ابن عمر [وهو عند مسلم وغيره: (عبد الله بن عمر)]، به نحوه .

قلتُ: أبو العباس الشاعر: هو السائب بن فروخ الثقة الثبت، وقد اختلف على ابن عيينة فى اسم صحابى هذا الحديث، فرواه عنه جماعة فقالوا: (عن عبد الله بن عمر) ورواه آخرون عنه فقالوا: (عن عبد الله بن عمرو) والأول أصح كما صوبه الدارقطنى وجماعة؛ ويؤيده ما وقع عند أحمد فى بداية الحديث: (قيل لسفيان: «عن ابن عمرو» قال: لا «ابن عمر» . .) وهذا يرد على من زعم أن ابن عيينة قد اضطرب فيه على الوجهين .

فالظاهر: أن من رواه عن ابن عيينة وقال فيه: (عن ابن عمرو) قد غلط عليه، وهذا جزم به بعضهم، وهو الصواب عندى .

٥٧٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ زِيَادِ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ صَبِيحِ الْحَنْفِيِّ، قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا أَصَلِي إِلَى الْبَيْتِ، وَشَيْخٌ إِلَى جَنْبِي، فَأَطَلْتُ الصَّلَاةَ، فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى خَصْرِي، فَضَرَبَ الشَّيْخُ صَدْرِي بِيَدِهِ ضَرْبَةً لَا يَأْلُو، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: مَا رَابَهُ مِنِّي؟! فَأَسْرَعْتُ الْإِنْصِرَافَ، فَإِذَا غَلَامٌ خَلْفَهُ قَاعِدٌ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا الشَّيْخِ؟ فَقَالَ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ، فَجَلَسْتُ حَتَّى انْصَرَفَ، فَقُلْتُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا رَابَكَ مِنِّي؟ قَالَ: أَنْتَ هُوَ؟! قَالَ: قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: ذَاكَ الصَّلْبُ فِي الصَّلَاةِ، وَكَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهُ.

٥٧٧٥- حَدَّثَنَا زَهْرٌ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ،

٥٧٧٤- جيد: أخرجه أبو داود [٩٠٣]، والنسائي [٨٩١]، وأحمد [٣٠/٢] و[١٠٦/٢]، وابن أبي شيبة [٤٥٩٠]، والبيهقي في «سننه» [٣٣٨٣]، والخطابي في «غريب الحديث» [٢٧٧/١]، وغيرهم من من طرق عن سعيد بن زياد المكي عن زياد بن صبيح الحنفى عن ابن عمر به نحوه... وهو عند أبي داود وجماعة باختصار في سياقه.

قلتُ: وسنده جيد؛ وقد صححه العراقي في «المغنى» [١١٢/١]، وسعيد بن زياد وثقه ابن معين وابن حبان والعجلي، ومشاه النسائي وغيره، أما الدارقطني فقال: «يعتبر به، ولا يحتاج به، لا أعرف له إلا حديث التصليب» نقله عنه البرقاني في «سؤالاته» [ص ٣٣/ رقم ١٨٨].

وأقل أحوال الرجل أن يكون صدوقًا؛ وقد مشاه الذهبى في «الكاشف» وقال في «الميزان» [١٣٨/٢] عقب كلام الدارقطني: «قلتُ: هو مكى صالح الحديث» وهو كما قال؛ فقول الحافظ عنه في «التقريب»: «مقبول»، لا يوافق عليه، وفي الباب عن أبي هريرة في النهى عن الاختصار في الصلاة: عند الشيخين وجماعة كثيرة، وهو مخرج في «غرس الأشجار» واللّه المستعان.

٥٧٧٥- صحيح: أخرجه ابن حبان [٦١٧٨] وابن أبي عاصم في «السنة» [١/ رقم ١٨٢]، والمزى في «تهذيبه» [٤٧٢/١٧]، وابن وهب في «القدر» [رقم ٣٠]، ومن طريقه ابن بطه في «الإبانة» [٢/ رقم ١٤١٠، ١٤١١]، والفرىابى في «القدر» [رقم ١٤١، ١٤٢]، وأبو سعيد الدارمى في «الرد على الجهمية» [رقم ٢٦٨]، واللالكائى في «شرح الاعتقاد» [رقم ١٠٥٠، ١٠٥١]، والآجرى في كتابه «الشريعة» [رقم ٣٧٧]، والطحاوى في «المشكل» [١٦١/٩]، وغيرهم من طريقين عن الزهرى عن عبد الرحمن بن هنيذة أو ابن أبي هنيذة عن ابن عمر به.

يحدث، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن هنيذة، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ نَسَمَةً، قَالَ مَلِكُ الْأَرْحَامِ مُعْرِضًا: أَيُّ رَبٍّ، أذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقُولُ، فَيَقْضِي اللَّهُ أَمْرَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبٍّ، أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَيَقْضِي اللَّهُ أَمْرَهُ، ثُمَّ يَكْتُبُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَا هُوَ لَاقٍ، حَتَّى النَّكْبَةَ يُنْكِبُهَا».

= قلت: ومن هذا الطريق أخرجه: أبو داود في «كتاب القدر» كما في «تهذيب المزي» [٤٧٢ / ١٧]، وسنده ظاهر الصحة، وعبد الرحمن بن هنيذة وثقه أبو داود وأبو زرعة وابن حبان وغيرهم؛ واختلف في سنده على الزهري على ألوان، فعَوَّدَه عنه يونس الأيلي وعمر بن سعيد صاحب الزهري؛ وخالفهما عقيل بن خالد، فرواه عن الزهري فأوقفه على ابن عمر، ولم يرفعه.

هكذا علقه عنه البخاري في «تاريخه» [٣٦٠ / ٥] ترجمة ابن هنيذة، ووصله الفريابي في «القدر» [رقم ١٣٩]، بإسناد مغموز إلى عقيل به، وتوبع عقيل على هذا اللون، تابعه عمرو بن دينار عند ابن أبي عاصم في «السنة» [١ / رقم ١٨٤]، وتابعهما معمر بن راشد، واختلف عليه فيه، فرواه عنه عبد الرزاق به موقوفاً: أخرجه في «المصنف» [٢٠٠٦٦]، ومن طريقه ابن أبي عاصم في «السنة» [١ / رقم ١٨٥]، والفريابي في «القدر» [رقم ١٣٨]، وتوبع عبد الرزاق عليه موقوفاً عن معمر:

١- تابعه ابن عيينة عند ابن أبي عاصم في «السنة» [١ / رقم ١٨٤]، من طريق ابن أبي عمر العدني عن عمرو بن دينار ومعمر عن الزهري به.

قلت: وسقط من سنده (ابن عيينة) هناك، ولا بد منه، لأن ابن أبي عمر لم يلق معمرًا ولا عمرًا أصلاً، بل لا أراه أدركهما، وخفى ذلك على الإمام الألباني في «ظلال الجنة» [١ / ٦٩]، ومشى على ظاهر إسناده وقال: «إسناده صحيح» ولا يتم له ذلك إلا إذا كان ثمة واسطة مقبولة بين ابن أبي عمر ومعمر وعمرو، ولا تكون إلا ابن عيينة، لأن ابن أبي عمر لا يكاد يروى عن معمر أو عمرو بن دينار إلا بواسطة أبي محمد الهلالي؟! فانتبه يا رعاك الله.

وجاء عبيد الله بن معاذ ورواه عن معمر فقَصَّرَ به جداً، وجعله من قول الزهري، ليس فيه ابن عمر ولا ابن هنيذة، ولا رفعه أصلاً، هكذا أخرجه ابن أبي عاصم [١ / رقم ١٨٣]، أما هشام ابن يوسف الصنعاني، فقد جَوَّدَه جداً، فرواه عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن هنيذة عن ابن عمر به مرفوعاً مثله . . .

٥٧٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ سَلْمَانَ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ: رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرَبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ.

= هكذا أخرجه ابن بطة في «الإبانة» [٢/ رقم ١٤١١]، بإسناد صحيح إليه إن سلم من ابن بطة، ويبدو لي أن معمرًا قد اضطرب فيه، والوجه الأخير عنه أولى أن يكون أصح؛ لكونه قد توبع عليه من قبل يونس الأيلي وعمر بن سعيد صاحب الزهري كما مضى.

ثم جاء الأوزاعي ورواه عن الزهري فقال: عمن سمع ابن عمر يقول . . . وذكره موقوفًا، هكذا أخرجه الفريابي في «القدر» [رقم ١٣٧]، بإسناد صحيح إليه.

أما صالح بن أبي الأخضر، فهو في واد آخر، فتراه يرويه عن الزهري فيقول: عن سالم عن ابن عمر به مرفوعًا، فأسقط منه (عبد الرحمن بن هنيذة) وأبدله بـ (سالم بن عبد الله بن عمر) هكذا أخرجه البزار في «مسنده» [٣/ رقم ٢١٤٩ / كشف الأستار]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١/ ١٨٦ / ظلال]، والطحاوي في «المشكل» [٩/ ١٦٠]، وغيرهم من طرق عن صالح ابن أبي الأخضر به.

قال البزار: «لا نعلم رواه عن الزهري عن سالم عن أبيه إلا صالح».

قلت: وهو كما قال؛ لكن استغرب البوصيري في «الإتحاف» [١/ ٣٨]، مقولة البزار الماضية، وقال: «كذا قال» وكذا تعقب الإمام في «ظلال الجنة» [١/ ٧٠]، البزار؛ بكون صالح قد تابعه جمع من الثقات، وهذه غفلة باردة، وكلام البزار لا غبار عليه، ولم يتابع أحد: صالحًا على تلك الرواية عن الزهري أصلاً، بل خولف كما مضى بيانه؛ وصالح نفسه شيخ ضعيف؛ ولم يكن بشيء في الزهري، كما نص عليه البخاري وغيره، وله عنه مناكير لا تطاق.

والمحفوظ من تلك الوجوه عن الزهري: هو الوجه الأول: الذي رواه يونس الأيلي ومن تابعه، وهو الذي صححه البخاري في «تاريخه» [٥/ ٣٦٠ / ترجمة عبد الرحمن بن هنيذة]، وسنده صحيح كما سبق، وله شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً.

والحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» [٧/ ٣٩٧]، وقال: «رجال أبي يعلى رجال الصحيح».

٥٧٧٦- صحيح: أخرجه أحمد [٢/ ٩٩، ١١٧]، والنسائي في «الكبرى» [٣٩٠]، والمزى في «تهذيبه» [٢٨/ ٣٦٦]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٤/ ١٨٣-١٨٤]، وغيرهم من طريق =

= عبد الله بن عون بن أرتبان عن محمد بن سيرين عن المغيرة بن سليمان ويقال: سلمان، عن ابن عمر به نحوه .

قلتُ: هكذا رواه روح بن عباد وجماعة عن ابن عون به . . . وخالفهم هشيم، فرواه عن منصور وابن عون كلاهما عن ابن سيرين عن ابن عمر به وأسقط منه (المغيرة) .

هكذا أخرجه أحمد [١٤١/٢]، وغيره، والأول أصح؛ ولم يسمعه ابن سيرين من ابن عمر أصلاً، إنما سمعه من المغيرة بن سليمان عن ابن عمر به . . . فقد رواه أيوب السختياني فقال: (سمعت المغيرة بن سليمان يحدث في بيت محمد بن سيرين أن ابن عمر قال . . .) وساق الحديث، هكذا أخرجه أحمد [١٠٠/٢]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٤/١٨٤] .

وقال الإمام في «الإرواء» [١٨٦/٢]، بعد أن ساقه من طريق أحمد بسنده الصحيح عن أيوب به . . . قال: (فالحديث حديث المغيرة، حدث به في بيت ابن سيرين، فحدث هو به - يعني ابن سيرين - عن المغيرة؛ فتوهم بعض الرواة أن الحديث من رواية ابن سيرين عن ابن عمر؛ فحدث به على الوهم، وإنما هو من حديث المغيرة عن ابن عمر، . . .) .

قلتُ: هو كما قال، وذكر ابن عبد البر في «التمهيد» [١٨٥/١٤]، أن بعضهم روى هذا الحديث عن ابن سيرين فقال: عن أبي هريرة به . . . ، ونقله إلى (مسند أبي هريرة) وأسقط منه (المغيرة) ثم قال ابن عبد البر: «وهو عندي خطأ؛ فلذلك لم أذكره - يعني إسناده - لأنه لو كان عند ابن سيرين فيه شيء عن أبي هريرة، ما حدثت به عن المغيرة بن سلمان عن ابن عمر» .

وهو كما قال أيضاً؛ وليته ذكر لنا من رواه هكذا عن ابن سيرين، والحديث رواه قتادة أيضاً عن المغيرة بن سليمان عن ابن عمر به نحوه عند أحمد [٥١/٢، ٧٤]، بإسناد صحيح إليه . . . وصرح فيه قتادة بالسماع؛ ورأيت يزيد بن إبراهيم البصرى قد رواه عن ابن سيرين عن المغيرة عن ابن عمر به . . . أخرجه الطيالسي [١٨٦٦]، وهذا هو الصحيح عن ابن سيرين؛ ومن رواه عنه على غير هذا الوجه، فقد غلط عليه، ومدار الحديث على (المغيرة بن سليمان) ويقال: (بن سلمان) وعنه يقول الإمام في «الإرواء» [٢/١٨٦]: «لم يوثقه أحد، فهو يُعلُّ الإسناد ويضعفه» .

قلتُ: كلا، بل ذكره ابن حبان في «الثقات» [٣٠٩/٥]، وروى عنه أربعة من الحفاظ الأثبات؛ وسئل عنه الإمام أحمد، فقال: «معروف» كما في «العلل» له [٥٠٩/٢] رواية ابنه عبد الله، =

٥٧٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا رُوحُ بْنُ عَبَادَةَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ يَتُوضَأُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَتُوضَأُ مَرَّةً مَرَّةً، يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

٥٧٧٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ حَفْصٍ،

= وَوَقَّعَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» أَيْضًا؛ فَمِثْلُهُ فِي رَتْبَةِ الصَّدُوقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ فَالْإِسْنَادُ صَالِحٌ؛ وَلِلْحَدِيثِ طَرُقٌ أُخْرَى ثَابِتَةٌ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ . . .

مِنْهَا طَرِيقٌ عَفَانٌ عَنْ أَبَانَ الْعَطَّارِ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ مِثْلِهِ . . . عِنْدَ أَحْمَدَ [٢/٧٣]، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ حِجَّةٌ؛ وَصَحَّحَهُ الْإِمَامُ فِي «الْإِرْوَاءِ» [٢/١٨٧]، عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، فَوَهُمُ جَدًّا، وَلَمْ يَخْرُجَا بِهِذِهِ التَّرْجُمَةَ حَدِيثًا قَطُّ، وَبَاقِي طَرَفِهِ قَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ فِي «غَرَسِ الْأَشْجَارِ» وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

٥٧٧٧- صَحِيحٌ: أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ [٨١]، وَابْنُ مَاجَةَ [٤١٤]، وَأَحْمَدُ [٨/٢] وَ[٣٨/٢]، [١٣٢] وَ[١/٢١٩، ٣٧٢]، وَالطَّيَالِسِيُّ [٢٧٦٠]، وَابْنُ حِبَّانَ [١٠٩٢]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرُقٍ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ . . . وَهُوَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَابْنِ عَمْرِو بْنِ حِبَّانَ بِرِوَايَةِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ وَهُوَ عِنْدَ الطَّيَالِسِيِّ بِرِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحْدَهُ، وَهُوَ رِوَايَةٌ لِأَحْمَدَ، وَهُوَ رِوَايَةٌ لِأَحْمَدَ أَيْضًا.

قُلْتُ: وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ؛ إِلَّا أَنَّ الْمُطَّلِبَ قَدْ غَمَزَ أَبُو حَاتِمٍ فِي سَمَاعِهِ مِنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ، كَمَا فِي «الْمَرَايِلِ» [ص ٢٠٩]، لَكِنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ ثَابِتٌ، فَلَهُ طَرُقٌ أُخْرَى عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ بِالْفَقْرَةِ الْأُولَى: مَضَى بَعْضُهَا [بِرَقْم ٥٥٩٨].

وَلَتِلْكَ الْفَقْرَةُ شَوَاهِدٌ عَنِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بِهِ . . . مَضَى مِنْهَا حَدِيثٌ عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ [بِرَقْم ٢٨٣، ٣٦٥] وَكَذَا لِلْفَقْرَةِ الثَّانِيَةِ: طَرُقٌ أُخْرَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ . . . مِنْهَا طَرِيقُ الثَّوْرِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَّارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ . . . عِنْدَ الْبُخَارِيِّ [١٥٦]، وَالتَّرْمِذِيُّ [٤٢]، وَالنَّسَائِيُّ [٨٠]، وَأَحْمَدُ [١/٢٣٣]، وَالدَّارِمِيُّ [٦٩٦، ٧١١]، وَابْنُ حِبَّانَ [١٠٩٥]، وَجَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ، وَتَوْجِعٌ عَلَيْهِ الثَّوْرِيُّ؛ وَبَاقِي طَرَفِهِ قَدْ خَرَّجْنَا فِي «غَرَسِ الْأَشْجَارِ» بِتَخْرِيجِ مَنْتَقَى الْأَخْبَارِ» وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

٥٧٧٨- صَحِيحٌ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [٦٨٩]، وَأَبُو دَاوُدَ [١٢٢٣]، وَابْنُ مَاجَةَ [١٠٧١]، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ =

أخبرني أبي، أنه كان مع ابن عمر بطريق مكة فصلى بهم، ثم انصرف إلى رحله وانصرفنا معه، فالتفت فرأى ناساً يصلون، فقال: ما يصنع هؤلاء؟ قلت: يسبحون، قال: لو كنت مسبحاً لأتممت صلاتي، يا ابن أخي، صحبت رسول الله ﷺ، فلم يزد في السفر على ركعتين، حتى قبضه الله، ثم صحبت أبا بكر فلم يزد على ركعتين، ثم صحبت عمر فلم يزد على ركعتين، ثم صحبت عثمان فلم يزد على ركعتين، حتى قبضه الله، وقال الله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

٥٧٧٩- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَمَرَّ بِبِرْكَةٍ مِنْ مَاءٍ فَكَّرَعُوا فِيهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَكْرَعُوا، وَلَكِنْ اغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ وَأَشْرَبُوا، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْآيَةِ شَيْءٌ أَنْظَفَ مِنَ الْيَدِ».

٥٧٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي عَاصِمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَهُوَ بِمَنَى: كَمْ تَصَلِّي هَاهُنَا؟ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

= [٤٤٤٣]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٨٢٧]، والبيهقي في «سننه» [٥٢٩٥]، وابن خزيمة [١٢٥٧]، والبغوي في «شرح السنة» [٤/ ١٨٤-١٨٥]، وأبو عوانة [رقم ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨]، والسراج في «مسنده» [١/ ٤٧٩]، وغيرهم من طرق عن عيسى بن حفص عن أبيه حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن ابن عمر به نحوه . . . وليست الآية في آخره عند ابن خزيمة .

قلت: وهو من هذا الطريق: عند البخاري [١٠٥١]، ولكن مختصراً، ولفظه: (صحبت رسول الله ﷺ فكان لا يزيد في السفر على ركعتين، وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك رضى الله عنهم) .

وقد توبع عليه عيسى بن حفص عن أبيه؛ وله طرق أخرى عن ابن عمر به نحوه وبعضها مختصراً . . . وتام الكلام عليه في «غرس الأشجار» . . . والله المستعان .

٥٧٧٩- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٥٧٠١].

٥٧٨٠- صحيح: دون قول ابن عمر في آخره: مضى الكلام عليه [برقم ٥٧٢١].

ركعتين، وأبو بكر ركعتين، وعمر ركعتين، وصلاتها عثمان ست سنين ركعتين، ثم صلوها أربعاً، فكنا إذا صلينا معهم صلينا أربعاً، وإذا صلينا على حدة صلينا ركعتين.

٥٧٨١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَمْرٍو: كُنَّا فِي جَيْشٍ بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَاصَ النَّاسَ حَيْصَةً، فَانْهَزْنَا مِنْهَا وَكُنَّا نَفْرًا، فَقُلْنَا: نَهَرَبُ فِي الْأَرْضِ، وَلَا نَأْتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - حَيَاءً مِمَّا صَنَعْنَا - ثُمَّ قَالَ بَعْضُنَا: لَوْ أَتَيْنَا الْمَدِينَةَ فَمَتْرِينَا مِنْهَا وَتَجَهَّزْنَا! فَلَمَّا دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ، قُلْنَا: لَوْ عَرَضْنَا أَنْفُسَنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: فَنَظَرْنَا عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَلَمَّا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَحْنُ الْفَرَارُونَ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَلْ أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ، أَنَا فِئَةُ الْمُسْلِمِينَ».

٥٧٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ زَادَانَ، أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو، لَطَمَ غُلَامًا لَهُ، ثُمَّ أَعْتَقَهُ، فَقَالَ: مَا لِي مِنْ أَجْرِهِ هَذِهِ - وَأَخَذَ شَيْئًا

٥٧٨١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٥٩٦].

٥٧٨٢- صحيح: أخرجه مسلم [١٦٥٧]، وأبو داود [٥١٦٨]، وأحمد [٢/٢٥] و[٢/٤٥]، [٦١]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ١٨٠]، وعبد الرزاق [١٧٩٣٦]، وابن أبى شيبه [١٢٦١٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٥٥٧٤]، وفى «الشعب» [٦/٨٥٧٢]، وأبو نعيم فى مسانيد فراس المكتب [٥٧]، وأبو عوانة [رقم ٦٠٥٠، ٦٠٥١، ٦٠٥٢، ٦٠٥٣، ٦٠٥٤]، [٦٠٥٥]، وابن الجارود [٨٤٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٣٦/٣١]، والطحاوى فى «المشكلى» [١٣/١٩٨-١٩٩]، وابن حزم فى «المحلى» [٩/٢٠٩]، وغيرهم من طرق عن فراس بن يحيى المكتب عن ذكوان أبى صالح السمان عن زاذان أبى عمر عن ابن عمر به . . . وهو عند جماعة بنحوه . . . ولفظ أبى داود وغيره: (من لطم مملوكه أو ضربه؛ فكفارته أن يعتقه) وهو رواية لمسلم وأحمد؛ ولفظ ابن الجارود: (من ضرب عبداً له حداً لم يأت، أو لطمه؛ فإن كفارته أن يعتقه) وهو رواية لمسلم وابن عساكر وأحمد وأبى عوانة، ونحو هذا اللفظ عند البخارى والطحاوى وابن حزم، وهو لفظ البيهقى وعبد الرزاق وأبى نعيم. ولفظ ابن أبى شيبه: (من لطم خادماً له، فكفارته عتقه) وهو رواية لأحمد قريب منه.

قلت: وله طرق أخرى عن ابن عمر به نحوه.

من الأرض - سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ ضَرَبَ عَبْدَهُ ظَالِمًا، لَمْ يَكُنْ لَهُ كَفَّارَةٌ دُونَ عَتِقِهِ».

٥٧٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ النَّجْرَانِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ -يَعْنِي: بِسُكْرَانَ- فَضْرِبَهُ الْحَدَّ، ثُمَّ قَالَ: «مَا شَرَابُكَ؟» قَالَ: زَيْبٌ وَتَمْرٌ، قَالَ: «تَخْلِطُونَهَا؟ بَلِّغْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ صَاحِبِهِ».

٥٧٨٣- ضعيف بهذا التمام: أخرجه أحمد [٢/ ٢٥، ٥٨]، والنسائي في «الكبرى» [٥٢٩٤]، وابن عدى في «الكامل» [٧/ ٣٠١]، وغيرهم من طرق عن الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن النجرائي عن ابن عمر به .
قلتُ: وتوبع عليه الثوري :

١- تابعه شعبة عن أبي إسحاق قال: سمعت رجلاً من أهل نجران يقول: قلت لابن عمر: . . . وذكر الحديث نحوه دون قوله: (بلغ كل واحد من صاحبه) أخرجه الطيالسي [١٩٤٠]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٧٣٠٢] و[١٧٣٠٣]، وأحمد [٢/ ٤٦]، وابن حبان في «المجروحين» [٣/ ٦٩] ترجمة أبي حنيفة، وغيرهم .

٢- وأبو الأحوص في سياق أتم نحوه دون الجملة الأخيرة: عند ابن أبي شيبة [٢٤٠١٥]، وتصحف عنده (النجرائي) إلى (الجراني)، .

٣- وابن جريج قال: أَخْبَرْتُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: (أَجْمَعُ التَّمْرَ وَالزَّيْبَ؟! قَالَ: لَا، قَالَ: فَلَمْ؟! قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: لَمْ؟! قَالَ: سَكَّرَ رَجُلٌ . . . إلخ) وساقه نحو سياق المؤلف هنا أخرجه عبد الرزاق [١٦٩٧٦]، ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» [٧/ ٥١٠] .

قلتُ: وليس في إسناده ما يُعَلِّقُ بِهِ سِوَى شَيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ، ذَلِكَ الرَّجُلُ النَّجْرَانِيُّ! وَهُوَ غَائِبٌ لَا يُعْرَفُ، وَنَكْرَةٌ لَا تُتَعْرَفُ، وَقَدْ جَهَلَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ عَدَى، وَتَبِعَهُمَا الذَّهَبِيُّ وَالْحَافِظُ؛ وَهُوَ مِنْ رِجَالِ «التَّهْذِيبِ» .

وللحديث شاهد صحيح من رواية أبي سعيد الخدري به نحوه . . . دون قوله في آخره: (بلغ كل واحد من صاحبه) فالحديث هنا ضعيف بهذا التمام .
=

٥٧٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ ، حَدَّثَنَا سَهِيلٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو ، قَالَ : كُنَّا نَعُدُّ وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَيًّا ، وَأَصْحَابَهُ مَتَوَافِرُونَ ، أَبُو بَكْرٍ ، وَعَمْرٌ ، وَعُثْمَانُ ، ثُمَّ نَسَكْتُ .

= • تنبيه : الحديث : أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١٠٠/٣] ، بذلك الشيخ النجراني ، فقال : «هذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة التابعي» وقال صاحبه الهيثمي في «المجمع» [٤٣١/٦] : (رواه أحمد من رواية النجراني عن ابن عمر ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح) ثم قال : «ورواه أبو يعلى وزاد : «ثم قال : ما شرابك؟! قال : زبيب وتمر» .

قلتُ : ولم يتفرد أبو يعلى بهذه الزيادة ، بل هي عند أحمد أيضاً ، ثم إن الحديث ليس على شرطه ولا صاحبه ، لأنه في «سنن أبي عبد الرحمن الكبرى» إلا إن كانا يقصدان الزوائد مما ليس في «السنن الصغرى» المسمى بـ «المجتبى» وأراه كذلك إن شاء الله ؛ ففي «المجمع» و«إتحاف الخيرة» جملة من الأخبار تراها بعينها في «كبرى النسائي» مع كون الرجلين - أعني الهيثمي والبوصيري - لم ينصا على ذلك في مقدمة (كتائيهما) فالظاهر أنهما عتياً بتجريد الزوائد عن سنن النسائي الصغرى دون الكبرى ، مع سائر الكتب الستة ، ولولا أن هذا الأمر كان منقداً في نفسى منذ زمن غير بعيد ؛ ما كنت أنشط لتعقبهما في كثير مما أدرجاه وهو في «السنن الكبرى» . وما وقع لى من بعض ذلك فى أوائل هذا الكتاب أو غيره ؛ فأنا مترجع عنه إن شاء الله . . . والحديث عزاه الزيلعي فى «نصب الراية» [٣٥١/٣] .

٥٧٨٤- صحيح : أخرجه أحمد [١٤/٢] ، وفى «فضائل الصحابة» [١/ رقم ٥٨] ، وعنه ابنه عبد الله فى «السنن» [٥٧٤/٢] ، والخلال فى «السنن» [٣٨٤/٢] ، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٣٣٠١] ، وابن عدى فى «الكامل» [٤٤٩/٣] ، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٤٦/٣] و[١٦٧-١٦٨/٣٩] ، وابن شاهين فى «شرح مذاهب أهل السنة» [رقم ١٩٤] ، وأبو نعيم فى «فضائل الخلفاء الراشدين» [رقم ١٦٠] ، وابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٢٥٧٤] ، وغيرهم من طريق أبى معاوية الضرير عن سهيل بن أبى صالح عن أبىه أبى صالح السمان عن ابن عمر به . قلتُ : وظاهر سنده الصحة على شرط مسلم ، إلا أنه أنكر على أبى معاوية ، فقال ابن عدى عقب روايته : «لا أعلم يرويه عن سهيل غير أبى معاوية» وقال ابن معين فى «تاريخه» [٣/ ٣٩٥] ، رواية عباس الدورى : «وروى أبو معاوية عن سهيل حديثاً لم يروه غيره» ثم أشار إلى هذا الحديث ، وأبو معاوية واسمه (محمد بن خازم) كان أثبت الناس فى حديث الأعمش ؛ =

= وكان يضطرب في حديث غيره، كما نص عليه غير واحد من النقاد، وهذا الحديث من غير روايته عن الأعمش، نعم: قد تعقب ابن عساكر على ابن معين قوله الماضي في «تاريخه» وقال في «تاريخه» [٣٠/٣٤٧]: «وفي قول يحيى نظر، فقد رواه علي بن عاصم عن سهيل» ثم أسنده إلى علي بن عاصم عن سهيل بإسناد به نحوه . . . ،

وهذا لا يلزم ابن معين، لاحتمال أن يكون مراده بقوله: (لم يروه غيره) يعني غير أبي معاوية من الثقات؛ فلا يحسن التعقب عليه برواية علي بن عاصم الواسطي الذي ضعفه ابن معين من غير وجه عنه، وهو الراجح في حاله، على أن الطريق إليه مغموز أيضاً.

■ فالحاصل: أن مقولة ابن معين إن خلت من معنى الإنكار على أبي معاوية هذا الحديث؛ بتفرده به عن سهيل، فالإسناد صحيح كما مضى؛ وإلا يكون معلولاً كما مضى؛ وقد رواه بعضهم فوهم على أبي معاوية في سنده، كما ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» [٢٥٧٤]، والمحموظ عنه هو روايته على الوجه الماضي؛ وله فيه إسناد آخر، يرويه عن عمر بن نافع مولى ابن عمر عن أبيه عن ابن عمر به . . . مثله . . . أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» [عقب رقم ٢٥٧٤]، وابن عدى في «الكامل» [٣/٤٤٩]، عقب روايته الطريق الأول، وسنده صحيح أيضاً.

وقد خولف أبو معاوية في الطريق الأول، خالفه بعض الضعفاء، فرواه عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه . . . ، ونقله إلى: (مسند أبي هريرة)، هكذا أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٥/٦٣]، وعبد الله بن أحمد في «السنة» [٢/٥٧٦]، وهو منكر من حديث سهيل من هذا الوجه، وإنما يرويه سهيل عن أبيه عن ابن عمر به . . . كما قال ابن عدى عقب روايته . . .

وهذا هو المحفوظ عن سهيل . . . ؛ وللحديث طرق أخرى كثيرة عن ابن عمر به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٥٦٠٢، ٥٦٠٣، ٥٦٠٤]، وأقربها إلى لفظ المؤلف هنا: ما أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٩/٤٥٦]، بإسناده الصحيح إلى إسماعيل بن محمد الصفار عن سعدان بن نصر عن شبابة بن سوار عن عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر العمري عن أبيه عن ابن عمر: (أنه دخل على عثمان وهو محصور . . .) وذكر كلاماً ثم قال: (والله لقد رأيتنا وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، نقول: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان) وسنده قوى . . . وطرقه كثيرة كما ذكرنا.

٥٧٨٥- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، حَدَّثَنَا حِجَّاجٌ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، أَنَّهُ كَانَ يَهْلُ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَيَهْلُ دَبْرَ الصَّلَاةِ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

٥٧٨٥- صحيح: المرفوع منه: هذا إسناد ضعيف؛ والحجاج: هو ابن أروطة الفقيه المعروف؛ إلا أنه سيء الحفظ، مضطرب الحديث، ولكنه توبع على شطره الأول عن عطاء - وهو ابن أبي رباح - تابعه حبيب بن أبي ثابت عند الطبراني في «الكبير» [١٢/ رقم ١٣٥٧٩]، وأبي نعيم في «الخليّة» [٣/ ٣١٨]، بإسناد صحيح إلى مصعب بن المقدام عن مسعر عن حبيب به. قال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث مسعر؛ تفرد به مصعب».

قلت: وهو شيخ مختلف فيه، والتحقيق بشأنه أنه (صدوق له أوهام) كما يقول الحافظ عنه في «التقريب» وقد احتج به مسلم في «صحيحه» فالإسناد ثابت إلى مسعر، وإنما الشأن في شيخه (حبيب) فهو وإن كان ثقة فقيهاً إماماً حافظاً؛ إلا أن روايته عن عطاء قد تُكَلِّمُ فيها، حتى قال يحيى القطان: «غير محفوظة» يعنى رواياته عنه، وقال أيضاً: «وله عن عطاء غير حديث لا يتابع عليه» نقله عنه العقيلي في ترجمة حبيب من «الضعفاء» [١/ ٢٦٣].

والمحفوظ في هذا الباب عن عطاء: هو ما رواه عنه الأوزاعي فقال: عن عطاء عن جابر بن عبد الله: (أن إهلال رسول الله ﷺ من ذي الخليفة حين استوت به راحلته) أخرجه البخاري [١٤٤٤]، وابن خزيمة [٢٦١٢]، والبيهقي في «سننه» [٨٧٦٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ١٢١] وغيرهم.

ولتلك الفقرة: طرق أخرى عن ابن عمر به... وكذا شواهد عن جماعة من الصحابة به... وهي كلها مخرجة في «غرس الأشجار» وبعض طرقه عن ابن عمر: ثابتة في «الصحيحين» من طريق نافع وغيره عنه به.

أما شطر الحديث الثاني: (ويهلّ دبر الصلاة) فهذا له شواهد أيضاً عن جماعة من الصحابة به مثله ونحوه... مضى منها: حديث ابن عباس [برقم ٢٥١٢].

وأصح ما في الباب بهذا اللفظ: هو ما رواه النضر بن شميل عن أشعث بن عبد الملك عن الحسن بن أبي الحسن البصري عن أنس بن مالك: (أن النبي ﷺ أحرم وأهلّ في دبر الصلاة) أخرجه الدارمي [١٨٠٧]، وسنده صحيح لا غبار عليه.

۵۷۸۶- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْد الرَّحْمَنِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أوتر على البعير.

۵۷۸۷- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيْمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ».

= وله طريق آخر عن أنس به . . . عند البزار في «مسنده» [۲/ رقم ۱۰۸۸ / كشف الأستار]، ورجاله رجال «الصحيح» خلا شيخ البزار، كما يقول الهيثمي في «المجمع» [۳/ ۵۰۳]، وشيخ البزار: صدوق صالح؛ فالإسناد ظاهره الصحة، إلا أنه معلول، كما أشار البزار إلى هذا عقب روايته، وقد استوفينا الكلام عليه مع أحاديث الباب في كتابنا: «غرس الأشجار» ولله الحمد.

۵۷۸۶- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۵۴۵۹] و[رقم ۵۶۶۴].

۵۷۸۷- صحيح: أخرجه أحمد [۲/ ۲۹، ۱۵۵]، والفاكهي في «أخبار مكة» [رقم ۱۱۵۴]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ۴۷۲]، وابن عبد البر في «التمهيد» [۶/ ۲۸]، وغيرهم من طرق عن عبد الملك بن أبي سليمان [ووقع عند ابن الأعرابي: «عبد الملك بن عمير»، وهو وهم عندي، أراه من شيخ ابن الأعرابي «محمد بن الحجاج بن جعفر بن إياس» وقد غمزه ابن المنادي وابن عقدة كما في «اللسان» [۵/ ۱۱۸]، وذكره ابن حبان في «الثقات» [۹/ ۱۲۶]، وقال «يغرب» وشيخه فيه «محمد بن فضيل» وهو معروف بالرواية عن «عبد الملك بن أبي سليمان» دون «عبد الملك بن عمير»، وهذا يؤيد وهم ابن الحجاج على شيخه] عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر به . . .

وزادوا جميعاً في آخره: (فهو أفضل) سوى رواية لأحمد؛ فهي دون تلك الزيادة، وكذا دون قوله: (من ألف صلاة).

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه البيهقي في «سننه» [۱۰۰۶۰]، وظاهر سننه الصحة، إن كان عطاء سمعه من ابن عمر، فقد جزم الإمام أحمد وابن المديني وغيرهما أنه لم يسمع من ابن عمر، كما في ترجمته من «تهذيب الحافظ» [۷/ ۲۰۲]، ثم إنه اختلف على عطاء في هذا الحديث على ما يزيد على خمسة ألوان، وبعضها صحيح محفوظ.

٥٧٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ».

٥٧٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، عَنْ وَهْبِ بْنِ قَطَنِ، أَنَّ مَوْلَاهُ لَابْنَ عَمْرٍو أَتَتْهُ لَتَسْلَمَ عَلَيْهِ لَتَخْرُجَ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَقَالَتْ: أَخْرَجَ إِلَى

= وللحديث طرق أخرى عن ابن عمر به . . . منها طريق نافع مولاة عنه به مرفوعاً . . . عند مسلم [١٣٩٥]، والنسائي [٢٨٩٧]، وابن ماجه [١٤٠٥]، وأحمد [٥٣/٢]، [١٠١]، والدارمي [١٤١٩]، والطيالسي [١٨٢٦]، وابن أبي شيبة [٧٥١٤]، والبيهقي في «سننه» [١٠٠٥٧]، وجماعة كثيرة.

وله شواهد كثيرة أيضاً عند جماعة من الصحابة به . . . مضى منها حديث سعد بن أبي وقاص [برقم ٧٧٤]، وحديث عائشة [برقم ٤٦٩١]، ويأتي حديث أبي هريرة [برقم ٥٨٥٧]، [٥٨٧٥]، [٦١٦٥]، [٦١٦٧]، [٦٥٢٥].

٥٧٨٨- صحيح: أخرجه مسلم [١٦]، وأحمد [١٢٠/٢]، وابن خزيمة [٣٠٩]، والبيهقي في «سننه» [٧٠١٣]، [٧٠١٤]، وفي «الشعب» [٣/ رقم ٣٩٧٢]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [١/ رقم ٤١١]، [٤١٥]، وابن منده في «الإيمان» [١/ رقم ٤١]، [١٤٩]، والآجزي في «الشرعية» [رقم ٢٠٣]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ١٠٠]، [١٠١]، وجماعة من طرق عن عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن ابن عمر به . قلت: وله طرق أخرى عن ابن عمر به . . . قد خرجناها في «غرس الأشجار» وراجع «الإرواء» [٣/ ٢٤٨-٢٤٩] للإمام.

٥٧٨٩- صحيح: هكذا رواه عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي - وهو ثقة له أو هام - عن عبيد الله بن عمر العمري، وهم عليه مرتين، :

الأول: أنه سَمِيَ شيخه: (وهب بن قطن) والصواب أنه: (قطن بن وهب) وهو ابن عويمر الليثي الشيخ الثقة الصالح؛ فكأن اسمه انقلب على عبيد الله الحنفي.

والثاني: أنه رواه عن عبيد الله العمري هكذا، وتابعه عليه أنس بن عياض، فرواه عن عبيد الله العمري بإسناده به . . . وسمى شيخ شيخه ب(قطن بن وهب) وهو الصواب. =

الريف فقد اشتد علينا الزمان، فقال ابن عمر: اجلسى لكاع، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صبر على لأوائها وشدتها، كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا - أَوْ شَهِيدًا - يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

= أخرج ابن عساكر في «تاريخه» [١/ ١٨٠-١٨١]، لكن الإسناد إليه مغموز، فالمتابعة لا تثبت، وقد خالفهما معتمر بن سليمان، فرواه عن عبيد الله العمري فقال: عن نافع مولى بن عمر عن ابن عمر به . . .

هكذا أخرج الترمذى [٣٩١٨]، وأبو عوانة [رقم ٣٧٤١]، وابن عساكر في «تاريخه» [١/ ١٨٠]، وغيرهم من طرق عن معتمر به .

قال الترمذى: «هذا حديث صحيح حسن غريب من حديث عبيد الله».

قلتُ: وتوبع عليه معتمر على هذا اللون عن عبيد الله، تابعه سالم بن نوح العطار عند ابن عدى في «الكامل» [٣/ ٣٤٧]، وقال عقبه: «لا أعلم يرويه عن عبيد الله: غير سالم بن نوح، ومعتمر بن سليمان».

قلتُ: وسالم مختلف فيه، ومعتمر له أوهام أيضاً، وأخشى أن يكونا قد لزما الطريق في روايته عن العمري، وعلى كل حال: فقد توبع عبيد الله العمري على الطريقين جميعاً:

١- فتابعه على اللون الثانى: عيسى بن حفص بن عاصم: فرواه عن نافع عن ابن عمر بالمرفوع منه فقط: أخرج مسلم [١٣٧٧]، وأحمد [٢/ ١٥٥]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ٣١٨٧]، وغيرهم .

٢- وتابعه على الوجه الأول: مالك بن أنس: فرواه عن قطن بن وهب إلا أنه زاد واسطة بين قطن وابن عمر، فقال: عن قطن عن يحيى مولى الزبير عن ابن عمر به نحو سياق المؤلف هنا

أخرج مالك في «الموطأ» [١٥٦٩]، ومن طريقه مسلم [١٣٧٧]، والنسائي في «الكبرى» [٤٢٨١]، والمؤلف فى الآتى [رقم ٥٧٩٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٣٣٠٧]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٣/ ٦٢٢]، والبخارى فى «تاريخه» [٧/ رقم ١٩٠] وابن عبد البر فى «المتهيد» [٢١/ ٢٣] و[٢٥/ ٢١]، وأحمد [٢/ رقم ١١٣، ١١٩، ١٣٣]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١١٠٨]، وأبو نعيم فى «مستخرجه على مسلم» [رقم ٣١٨٨]، وجماعة من طرق عن مالك به .

٥٧٩٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرِو، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ قَطَنِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ يُحْنَسٍ، أَنَّ مَوْلَاةَ لَابْنِ عَمْرِو أُمَّتِهِ، فَقَالَتْ: عَلَيْكَ السَّلَامُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ؟! فَقَالَتْ: أُرِدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى الرَّيْفِ، وَذَكَرْتُ السَّعْرَ، فَقَالَ لَهَا: اقْعُدِي لِكَاعٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَصْبِرُ عَلَيَّ لِأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا- أَوْ شَهِيدًا- يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٥٧٩١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوْسُفَ، عَنْ سَفِيَانَ، عَنْ سَلْمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو، أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِجَمْعٍ، بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ.

٥٧٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا سَفِيَانَ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ ابْنِ عَمْرِو الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمَزْدَلِفَةِ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا، وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ، بِإِقَامَةٍ، فَلَمَّا فَرَغَ، قَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: صَلَّيْتُهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٥٧٩٠- صحيح: انظر قبله.

٥٧٩١- صحيح: أخرجه مسلم [١٢٨٨]، وأحمد [٣٣/٢]، والنسائي في «الكبرى» [٤٠٢٧]، والبيهقي في «سننه» [٩٢٧٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢١٢/٢]، وأبو عوانة [٣٤٩٦]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٢٩٧٥]، وغيرهم من طرق عن الثوري بإسناده به. قلت: وقد توابع عليه الثوري: تابعه شعبة كما مضى [برقم ٥٧٧١].

٥٧٩٢- صحيح: أخرجه أبو داود [١٩٢٩]، [١٩٣٠]، والترمذي [٨٨٧]، وأحمد [١٨/٢]، [٣٣]، [٧٨]، [١٥٢]، والطيالسي [١٨٩٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢١٢/٢]، والبخاري في «تاريخه» [٢٠٣/٥]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٢٩٧٥]، وابن حزم في «حجة الوداع» [رقم ٢٧٥]، وجماعة من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الله بن مالك الهمداني عن ابن عمر به . . . وهو عند بعضهم بنحوه، وفي سياق الترمذي اختصار.

قال الترمذي: «حديث صحيح حسن».

قلت: وهو كما قال، فللحديث طرق أخرى عن ابن عمر به . . . منها الماضي قبله. =

۵۷۹۳- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَيْسَى، قَالَ: حَدَّثَنِي لَيْثٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى الْمَنْبَرِ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَلْيَغْتَسِلْ».

۵۷۹۴- حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزَّبِيرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، كُلُّهُمْ يَخْبِرُونَهُ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ خِيَلًا».

۵۷۹۵- حَدَّثَنَا مُصْعَبٌ، أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّغَارِ.

= وهذا الطريق السابق: سنده صحيح في المتابعات؛ وليس فيه ما يُعَلُّ به: سوى عبد الله بن مالك الهمداني، فلم يذكروا من الرواة عنه سوى رجلين، ولم يؤثر توثيقه عن أحد سوى ابن حبان وحده، نعم: قد تابعه أخوه خالد بن مالك الهمداني مقروناً معه في رواية إسرائيل عن جده أبي إسحاق كما ذكره الترمذي في «جامعه» [عقب رقم ۸۸۸].

ورواية خالد وحده من طريق إسرائيل عند البخاري في «تاريخه» [۳/ ۱۷۵]، وحال خالد دون حال أخيه عبد الله، وقد اختلف على أبي إسحاق في سنده؛ إلا أن المحفوظ عنه هو الوجه الماضي، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

۵۷۹۳- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۵۴۸۰].

۵۷۹۴- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۵۶۴۴].

۵۷۹۵- صحيح: أخرجه مالك [۱۱۱۲]، ومن طريقه البخاري [۴۸۲۲]، ومسلم [۱۴۱۵]، وأبو داود [۲۰۷۴]، والترمذي [۱۱۲۴]، والنسائي [۳۳۳۷]، وابن ماجه [۱۸۸۳]، وأحمد [۲/ ۶۲، ۷۵]، والدارمي [۲۱۸۰]، وابن حبان [۴۱۵۲]، والشافعي [۱۲۳۶]، والبيهقي في «سننه» [۱۳۹۱۲]، وفي «المعرفة» [رقم ۴۴۵۸، ۴۴۶۰]، وابن الجارود [۷۱۹، ۷۲۰]، والبغوي في «شرح السنة» [۹/ ۹۷]، وأبو عوانة [رقم ۴۰۴۳]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ۳۲۹۶]، وجماعة من طرق عن مالك عن نافع عن ابن عمر به . . . وزادوا جميعاً سوى ابن حبان وأبي نعيم: (والشغار: أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق).

٥٧٩٦- حَدَّثَنَا مِصْعَبٌ، وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ مِصْعَبٌ: حَدَّثَنِي، وَقَالَ سُوَيْدٌ: مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجْشِ.

٥٧٩٧- حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ فَنَمَرَتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

٥٧٩٨- وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ، حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».

= وهذا التفسير من قول مالك كما وقع مصرحاً به عقب روايته عند الدارمي ورواية لأحمد، وكذا المؤلف كما يأتي [٥٨١٩]، وأخذه مالك عن نافع، كما وقع في رواية عبيد الله العمري عن نافع عند البخاري ومسلم وجماعة.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وتوبع عليه مالك عن نافع به . . . تابعه عبيد الله العمري ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن السراج وغيرهم . . . ورواياتهم مخرجة في «غرس الأشجار».

٥٧٩٦- صحيح: أخرجه مالك [١٣٦٧]، ومن طريقه البخاري [٢٠٣٥، ٦٥٦٢]، ومسلم [١٥١٦]، والنسائي [٤٥٠٥]، وابن ماجه [٢١٧٣]، وأحمد [٧/٢، ٦٣، ١٠٨، ١٥٦]، وابن حبان [٤٩٦٨]، والشافعي [٨٣٠]، والبيهقي في «سننه» [١٠٦٦٣]، وفي «المعرفة» [رقم ٣٥٨٥]، وأبو نعيم في «الحلية» [١٥٨/٩]، والبغوي في «شرح السنة» [١٢١/٨]، وأبو عوانة [رقم ٤٩٣٩]، وغيرهم من طرق عن مالك عن نافع عن ابن عمر به.

٥٧٩٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٤٢٧].

٥٧٩٨- صحيح: أخرجه مالك [١٣١٠]، ومن طريقه البخاري [٢٠١٩، ٢٠٢٩]، ومسلم [١٥٢٦]، وأبو داود [٣٤٩٢]، والنسائي [٤٥٩٥]، وابن ماجه [٢٢٢٦]، وأحمد [١/٥٦، ٦٣]، والشافعي [٩٢٠]، والبيهقي في «سننه» [١٠٤٥٣]، وفي «المعرفة» [رقم ٣٥١٥]، والدارمي [٢٥٥٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣٧/٤]، وفي «المشكل» [٣٣/٨]، والبغوي في «شرح السنة» [١٠٦/٨]، وأبو عوانة [رقم ٤٩٧٥]، جماعة من طرق عن مالك عن نافع عن ابن عمر به.

قلت: وقد توبع عليه مالك: تابعه جماعة عن نافع به.

٥٧٩٨-م وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صِلَاحَهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمَشْتَرَى.

٥٧٩٩- حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

٥٨٠٠- حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامِ، فَيَبِيعُثُ إِلَيْنَا مِنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلُ أَنْ نَبِيعَهُ.

٥٨٠١- حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ».

٥٧٩٩- صحيح: أخرجه مالك [١٢٨٠]، ومن طريقه البخارى [٢٠٨٢]، ومسلم [١٥٣٤]، وأبو داود [٣٣٦٧]، وابن ماجه [٢٢١٤]، وأحمد [٦٢، ٧/٢]، والدارمى [٢٥٥٥]، وابن حبان [٤٩٩١]، وعبد الرزاق [١٤٣١٥]، والشافعى [٥٠٦/ ترتيب محمد عابد السندى]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٣٦٧]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٤٥٨]، والبخارى فى «شرح السنة» [٩٢/٨]، وأبو عوانة [رقم ٥٠٠٣]، وجماعة من طرق عن مالك عن نافع عن ابن عمر به. قلت: ورواه جماعة عن نافع به أيضاً.

٥٨٠٠- صحيح: أخرجه مالك [١٣١٢]، ومن طريقه مسلم [١٥٢٧]، وأبو داود [٣٤٩٣]، والنسائى [٤٦٠٥]، وأحمد [١١٢/٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٤٧٠]، والشافعى فى «مسنده» [١٢٥٠]، وفى «سننه» [رقم ٢٢٢/ رواية الطحاوى]، والبخارى فى «شرح السنة» [١٠٦/٨]، وأبو عوانة [رقم ٤٩٩٤، ٤٩٩٥]، والطحاوى فى «المشکل» [٣٣/٨]، وجماعة من طرق عن مالك عن نافع عن ابن عمر به.

قلت: وتوبع مالك على نحوه عن نافع: تابعه عبيد الله العمري ويحيى بن سعيد وموسى بن عقبة وغيرهم.

٥٨٠١- صحيح: أخرجه مالك [١٣٦٥]، ومن طريقه البخارى [٢٠٣٢، ٢٠٥٧]، ومسلم [١٤١٢]، وأبو داود [رقم ٣٤٣٦]، والنسائى [رقم ٤٥٠٢]، وابن ماجه [٢١٧١]، وأحمد =

٥٨٠٢- حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمٍ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَأَعْتَقَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

٥٨٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ النَّرْسِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُيْهَلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ»، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَبَلَّغْنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَيُيْهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَمٍ».

٥٨٠٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ تَلْبِيَةَ

= [٧/٢، ٦٣، ١٠٨]، والدارمي [٢٥٦٧]، وابن حبان [٤٩٦٥]، والشافعي [٨٣٤]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٠٦٧٠]، وفي «المعرفة» [رقم ٣٥٨٨]، وأبو عوانة [رقم ٤٨٨٨]، وجماعة من طرق عن مالك عن نافع عن ابن عمر به .

قلتُ: وقد رواه جماعة عن نافع أيضاً . . . منهم صخر بن جويرية وروايته تأتي عند المؤلف [برقم ٥٨٠٧]، قريباً.

٥٨٠٢- صحيح: أخرجه مالك [١٤٦٢]، ومن طريقه البخاري [٢٣٨٦] ومسلم [١٥٠١]، وأبو داود [٣٩٤٠]، وابن ماجه [٢٥٢٨]، وأحمد [٥٦/١] و[١١٢/٢، ١٥٦]، وابن حبان [٤٣١٦]، والشافعي [٩٤٢]، والنسائي في «الكبرى» [٤٩٥٧]، والبيهقي في «سننه» [٢١١١١، ٢١١٤١]، وفي «المعرفة» [رقم ٦٢٢١]، وأبو نعيم في «الحلية» [١٦٠/٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١٠٦/٣]، وفي «المشكل» [١/١٤]، والبغوي في «شرح السنة» [٣٥٦/٩]، وأبو عوانة [رقم ٤٧٤٧]، وجماعة من طرق عن مالك عن نافع عن ابن عمر به . . وهو عند بعضهم بنحوه .

قلتُ: وتابع مالكاً جمع عليه عن نافع به نحوه .

٥٨٠٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٤٢٣] .

٥٨٠٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٦٩٢] .

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ»، قال: فكان عبد الله يزيد فيها: لبيك لبيك لبيك، وسعديك، والخير في يديك، والرغبة إليك والعمل.

٥٨٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا السَّرَاوِيلاتِ، وَلَا الْخِفافِ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَيَلْبَسُ خُفَيْنِ، وَلَيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا يَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ مَا مَسَّهُ الرَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرْسُ».

٥٨٠٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنِي صَخْرُ بْنُ جَوَيْرِيَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الَّذِي تَفَوَّتَهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ».

٥٨٠٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنِي صَخْرُ بْنُ جَوَيْرِيَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ»، وَقَالَ: «لَا تَلْقُوا الْبُيُوعَ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، حَتَّى يَتْرَكَ الْخَاطِبُ الْأَوَّلُ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ فَيَخْطُبُ».

٥٨٠٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٤٢٥].

٥٨٠٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٤٤٧].

٥٨٠٧- صحيح: أخرجه أحمد [١٥٣/٢]، وابن حبان [٤٩٦٢]، وابن الجعد [٣٠١٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٧/٤]، وغيرهم من طريقين عن صخر بن جويرية عن نافع مولى بن عمر عن ابن عمر به . . . وهو عند الطحاوى مختصراً بالفقرة الثانية منه فقط، ومثله ابن حبان إلا أن أنه زاد معها الفقرة الأولى، وهو بالفقرة الأولى وحدها عند ابن الجعد، والفقرة الأخيرة وحده عند ابن حبان فى مكان آخر [٤٠٥١]، ومثله الطحاوى [٣/٣]، وابن الجعد [٣٠٤١].

قلتُ: وسنده صحيح على شرطهما؛ وله طرق أخرى ثابتة عن ابن عمر به نحوه مفراً.

٥٨٠٨- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوخٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي عَبْدٍ، وَكَانَ لَهُ مِنْ الْمَالِ قَدْرٌ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٍ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

٥٨٠٩- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا نَادَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا- بِأَصْبَعِهِ يَصِفُهَا- مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ فَصَلِّ رُكْعَةً تَوَاتُرُ لَكَ صَلَاتِكَ».

٥٨١٠- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَقْتُلُ الْمُحْرَمَ مِنَ الدَّوَابِّ؟ قَالَ: «الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ»، قَالَ جَرِيرٌ: وَقَالَ لِي أَيُّوبُ: قُلْتَ لِنَافِعٍ: فَالْحِيَةَ؟ قَالَ: تِلْكَ لَا يَخْتَلِفُ فِيهَا اثْنَانِ.

٥٨١١- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ

٥٨٠٨- صحيح: أخرجه البخارى [٢٤١٥]، ومسلم [١٥٠١]، وأحمد [١٠٥/٢]، والبيهقى فى «سننه» [٢١١٥١]، وأبو عوانة [رقم ٤٧٤٨]، وغيرهم من طرق عن جرير بن حازم عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر به .

قلت: وله طرق أخرى عن نافع به نحوه . . مضى بعضها [برقم ٥٨٠٢].

٥٨٠٩- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٤٣١].

٥٨١٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٤٢٨].

٥٨١١- صحيح: هذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وقد توبع جرير على نحوه عن نافع: تابعه عبيد الله العمري وعبد العزيز بن أبي رواد وأيوب بن كيسان وغيرهم، ورواياتهم مخرجة فى «غرس الأشجار» ولا بأس إن تكلمنا هنا على رواية عبيد الله وحده فنقول: أخرجه البخارى [١٥٢٩]، ومسلم [١٢٦٨]، والنسائى [٢٩٤٨]، وأحمد [٥٧/٢]، [١١٤، ٥٩، ٣، ١٠٨]، وابن خزيمة [٢٧١٥]، وابن حبان [٣٨٢٤]، وابن أبى شيبعة [١٤٥٥٤]، وابن الجارود [٤٥٣]، والدارمى [١٨٣٨]، وجماعة من طرق عن عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر =

اللَّهُ ﷺ يستلم الحجر، فما مررت به منذ رأيتَه إلا استلمته، قال نافع: كان ابن عمر يزاحم عليه، فإذا رأوه وسَّعوا له، فلقد وقعت يوماً في زحام الناس، فوضع رجلٌ مرفقه من خلفي، ووقع الرجل من أمامه، ووقعت من خلفي، فما ظننت أن أنفلت حتى يقتلوني، وأبى هو إلا أن يتقدم.

٥٨١٢- حدثنا شيبان، حدثنا جرير، حدثنا نافع، عن ابن عمر، قال: قال رجلٌ ورسول الله ﷺ على المنبر: ما يلبس المحرم؟ قال: «لا يلبس القميص، ولا العمامة، ولا السراويل، ولا البرنس، ولا الخفين، إلا لأحدٍ لا يجد نعلين، فما أسفل من الكعبين، ولا شيء من الثياب مسه ورأس ولا زعفران».

٥٨١٣- حدثنا شيبان، حدثنا حرب بن سريج المنقري، حدثنا أيوب السختياني، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كنا نمسك عن الاستغفار، لأهل الكباير، حتى سمعنا رسول الله ﷺ يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، قال: «إني أذخرت دعوتي شفاعة لأهل الكباير من أمتي»، قال: فأمسكنا عن كثير مما كان في أنفسنا، ثم نطقنا بعد ورجونا.

= قال: (ما تركت استلام هذين الركنتين في شدة ولا رخاء منذ رأيت النبي ﷺ يستلمهما . . .) لفظ البخاري.

٥٨١٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٤٢٥] . .

٥٨١٣- صحيح: المرفوع منه فقط، : أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٥٩٤٢]، وابن أبي عاصم في «السنة» [رقم ٨٣٠ / ظلال]، وابن عدى في «الكامل» [٢/ ٤١٩]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٩/ ٦٨، ٦٩]، والبيهقي في «الاعتقاد» [ص ١٨٩]، والبخاري في «مسنده» كما في «تفسير ابن كثير» [٢/ ٣٣١ / طبعة دار طيبة]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [رقم ١٦٢٣]، والمؤلف في «المعجم» [رقم ١٩٥]، وغيرهم من طرق عن شيبان بن فروخ عن حرب ابن سريج عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر به . . . وليس عند البخاري وابن عدى وابن عبد البر واللالكائي قوله في آخره: (قال: فأمسكنا عن كثير مما كان في . . . إلخ) وكذا ليس عند ابن أبي عاصم قوله: (ثم نطقنا بعد ذلك ورجونا).

قال الطبرني: «لم يرو هذا الحديث عن أيوب السختياني إلا حرب بن سريج؛ تفرد به شيبان» . =

= قلتُ: وشيبان ثقة محدث، وليس الآفة منه كما يأتى؛ وقال ابن عدى: (وهذا لا يرويه عن أيوب بهذا الإسناد غير حرب بن سريج).

قلتُ: وهو شيخ مختلف فيه، وثقه ابن معين وحده، ومشاه أحمد وأبو الوليد الطيالسي والدارقطنى؛ لكن قال البخارى: «فيه نظر» وقال أبو حاتم: «ليس بقوى؛ ينكر عن الثقات» وقال ابن حبان: «يخطئ كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد».

قلتُ: فمثله وإن جاز حديثه فى الجملة؛ فلا يحتمل منه التفرد عن مشاهير الثقات؛ بما لا يتابعه عليه الأثبات، لاسيما وقد كان حرب: «ينكر عن الثقات» كما قال أبو حاتم؛ وأيوب السخيتانى حافظ إمام كبير؛ مكثر حديثاً وأصحاباً؛ فلا يقبل من حرب ما يتفرد به عن مثل هذا الإمام أصلاً.

وحديثه هذا: أنكره عليه ابن عدى، وساقه فى ترجمته من «الكامل» ثم قال فى ختامها: «ولحرب بن سريج أحاديث غير ما ذكرت، وليس هو بكثير الحديث، وكأن حديثه غرائب وإفرادات، وأرجو أنه لا بأس به . . .» فحديثه هذا من غرائبه ولا بد، وغرائب مثله مردودة عندهم، فتصحيح السيوطى لسنده فى «الدر المنثور» [٥٥٧/٢]، فمن قبيل تساهله المعروف، ومثله تجويد الهيثمى لسنده فى «المجمع» [٣٥٢/١٠]، بعد أن عزاه للبزار وحده، وقال فى موضع آخر [٦٠/٧]: (رواه أبو يعلى، ورجاله رجال «الصحيح» غير حرب بن سريج، وهو ثقة»، كذا أطلق توثيقه، على عاداته فى الرواة المختلف فىهم، فيقدم التعديل على التجريح أبداً، دون ميزان أصلاً، نعم: رأيت قال فى موضع آخر [٦٨٧/١٠]: «رواه الطبرانى فى «الأوسط»، وفيه حرب بن سريج، وقد وثقه غير واحد، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح» وهذا أقرب إلى الصواب مع ما فيه من النظر أيضاً، وأغلاط الهيثمى فى «المجمع» ربما ضاق بها الصدر.

فإن قيل: قد توبع عليه حرب عن أيوب، تابعه صالح بن بشير المرى عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: (كنا لا نشك فىمن أوجب الله له النار فى كتاب الله حتى نزلت علينا هذه الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فلما سمعناها كففنا عن الشهادة، وأرجينا الأمور إلى الله) أخرجه ابن أبى حاتم فى «تفسيره» [٣/ رقم ٥٤٢١/ طبعة المكتبة العصرية] بإسناد صحيح إليه به .

٥٨١٤- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَطَّارِدَ التَّمِيمِيِّ يَقِيمُ فِي السُّوقِ حَلَّةً سِيرَاءَ، وَكَانَ رِجَالًا يَغْشَى الْمُلُوكَ وَيَصِيبُ مِنْهُمْ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَأَيْتُ عَطَّارِدَ يَقِيمُ فِي السُّوقِ حَلَّةً سِيرَاءَ فَلَوْ اشْتَرَيْتَهَا، فَلَبَسْتَهَا لَوْفُودِ الْعَرَبِ، إِذَا قَدَمُوا عَلَيْكَ، وَأَظْنَهُ قَالَ: وَتَلَبَسَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ! فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ»، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِحُلِّ سِيرَاءَ، فَبَعَثَ إِلَى عُمَرَ بِحَلَّةٍ، وَبَعَثَ إِلَى أَسَامَةَ بِحَلَّةٍ، وَأَعْطَى عَلِيًّا حَلَّةً، وَقَالَ: «شَقَّقْهَا خُمْرًا بَيْنَ نِسَائِكَ»، فَجَاءَ عُمَرَ بِحَلَّتِهِ، فَقَالَ:

= قلنا: هذه متابعة كأن لم تجيء أصلاً، وصالح منكر الحديث على زهده وصلاحه، وهو من رجال الترمذى وحده، ولا يقبل تفرده عن أيوب إلا من لا يدري من هذا الأمر شيئاً البتة، فروايته منكرة مثل رواية حرب بن سريج السابقة، فمتى كان المنكر يُقَوَّى مثله؟! وحرب من رجال (التهذيب) أيضاً.

ولقول ابن عمر: طريق آخر عنه به نحوه دون المرفوع فيه: عند ابن جرير في «تفسيره» [٨/٤٥٠]، وسنده تالف أيضاً، وإنما صح المرفوع من هذا الحديث فقط، وهو قوله ﷺ: (إِنَّمَا ادْخَرْتُ دَعْوَتِي؛ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي) فله طريق آخر عن نافع عن ابن عمر به... عند الخطيب في «تاريخه» [٨/١١]، وسنده موضوع، راجع «الميزان» [٣/١٨٩] ترجمة صديق بن سعيد.

لكن للحديث شواهد عن الصحابة به نحوه... ويعرضها صحيح ثابت، مضى منها حديث أنس [برقم ٣٢٨٤، ٤١٠٥، ٤١١٥، ٤٣٠٤]، فراجع ما علقناه عليه في الموضع الأول... والله المستعان.

٥٨١٤- صحيح: أخرجه مسلم [٢٠٦٨]، والبيهقي في «سننه» [٥٩٠٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/٢٥٢]، وابن عساکر في «تاريخه» [٤٠/٣٥٦، ٣٥٧]، وابن حزم في «الإحكام» [٨/٥٠٥]، وأبو عوانة [رقم ٨٤٨٨]، وغيرهم من طريق جرير بن حازم عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر به.

قلت: وتوبع عليه جرير: تابعه مالك وعبيد الله العمري وموسى بن عقبة وجويرية بن أسماء كلهم عن نافع به نحوه... وهي مخرجة في «غرس الأشجار» وله طرق أخرى عن ابن عمر به نحوه.

يا رسول الله، بعثت إليّ بهذه وقد قلت أمس في حلة عطارد- ما قلت؟! فقال: «إني لم أبعث بها إليك لتلبسها، ولكن بعثت بها إليك لتصيب منها»، وأما أسامة فراح في حلته، فنظر إليه رسول الله ﷺ نظراً، عرف أن رسول الله ﷺ قد أنكر ما صنع، فقال: يا رسول الله، ما تنظر إليّ، فأنت بعثت بها إليّ؟ قال: «إني لم أبعث إليك لتلبسها، ولكنني بعثت بها إليك لتشققها خُمراً بين نسائك».

٥٨١٥- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَتْ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلِكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ».

٥٨١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

٥٨١٧- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّةَ بْنُ يَعْلَى الثَّقَفِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصَلِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ فِي أَهْلِهِ، وَالرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فِي أَهْلِهِ.

٥٨١٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٢].

٥٨١٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٤٦٦].

٥٨١٧- صحيح: هذا إسناد تالف، وأبو أمية هو إسماعيل بن يعلى الثقفي ذلك الشيخ المطروح، وقد أسقطه جمهرة النقاد. راجع ترجمته في «لسان الميزان»، لكنه توبع عليه، تابعه موسى بن عقبة على نحو لفظه عند البخاري [٣٩٣/١] معلقاً.

وقد رواه عبيد الله العمري وأيوب السختياني وكثير بن فرقد وغيرهم عن نافع، عن ابن عمر به نحوه في سياق أتم.

ورواية عبيد الله العمري: عند البخاري [رقم / ١١١٩] وجماعة. وهو مخرج في «غرس الأشجار».

٥٨١٨ - حَدَّثَنَا زكريا بن يحيى زحمويه ، حَدَّثَنَا إبراهيم بن سعيد المدني أبو إسحاق ، قال : سمعت نافعاً ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تَنْتَقِبُ الْمُحْرَمَةُ » .

٨٥١٨ - صحيح: أخرجه أبو داود [١٨٢٦] ، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٨٨٢٨] ، وابن عدى في «الكامل» [٢٥٨/١] ، من طريقين عن إبراهيم بن سعيد المدني أبي إسحاق عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر به . . . وزاد أبو داود ومن طريقه البيهقي : (ولا تلبس القفازين) . قال أبو داود : (إبراهيم بن سعيد المدني شيخ من أهل المدينة ، ليس له كبير حديث) وقال ابن عدى : (ليس بمعروف) .

قلتُ : وهذا الشيخ أورده الذهبي في «الميزان» [٣٥/١] ، وقال : (منكر الحديث ، غير معروف) ثم أشار إلى حديثه هذا ، وقال عنه الحافظ في «التقريب» : «مجهول الحال» وحديثه هذا أنكره عليه ابن عدى في ترجمته من «الكامل» وقال عقب روايته : «وهذا الحديث لا يتابع إبراهيم بن سعيد هذا على رفعه ، ورواه جماعة عن نافع من قول ابن عمر» .

قلتُ : لكن تعقب ابن عدى في تلك الدعوى ، تعقبه الحافظ العراقي في (شرح الترمذى) كما نقله عنه ابنه الولي في «طرح الثريب» [٢٩٢/٥] ، بكون إبراهيم قد توبع عليه عن نافع . تابعه موسى بن عقبة من رواية فضيل بن سليمان عنه عند البيهقي في «سننه» [٨٨٢٤] ، وتابعه أيضاً : جويرية بن أسماء عن نافع به . . . عند البيهقي أيضاً [٨٨٢٦] ، وقال : (إسنادهما صحيح ، ففيه ترجيح لرواية إبراهيم بن سعيد ، ورد لقول ابن عدى : إنه تفرد به) .

قلتُ : لكن يرد على هذا التعقيب : أنه قد اختلف على موسى بن عقبة وجويرية في منته ، كما شرحناه في «غرس الأشجار» لكن الحديث رواه جماعة من أصحاب نافع عنه عن ابن عمر به في سياق أطول لقصة رجل سأل النبي ﷺ : (ما يلبس المحرم؟!) كما ثبت ذلك عند البخارى وجماعة كثيرة ، وأشار البخارى إلى الاختلاف في تلك الجملة المتعلقة بالنهي عن الانتقاب والقفازين للمحرمة ، على نافع ، وذكر أن جماعة كمالك وعبيد الله العمرى وغيرهما قد رووه عن نافع عن ابن عمر به موقوفاً عليه ، وصنع البخارى يقتضى أنه كان يصحح الوجهين معاً ، واختار ذلك جماعة أيضاً ، وذهب آخرون إلى أن الصواب المحفوظ في تلك الجملة هو الوقف ، والناهض عندي : هو صحة اللونين جميعاً ، فلا مانع أن يرويه ابن عمر مرفوعاً ؛ ثم يفتى به الناس بعد ذلك من قوله ، وهذا أولى من توهيم الكبار بمجرد مطلق المخالفة ، وقد بسطنا الكلام على هذا جداً في كتابنا : «غرس الأشجار» واللّه المستعان .

٥٨١٩- حَدَّثَنَا محرز بن عون أبو الفضل، حدَّثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ نهى عن الشُّغار، قال مالك: الشُّغار: أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته .

٥٨٢٠- حَدَّثَنَا أبو عامر العدوى-يعنى حوثره بن أشرس- قال: أخبرني عقبه بن أبي الصهباء، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ نهى عن الدباء والمقير .

٥٨٢١- حَدَّثَنَا سويد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ نهى عن حَبَلِ الحَبَلَةِ، قال: وكان يبتاعه أهل الجاهلية، وكان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة، ثم تنتج التي في بطنها .

٥٨٢٢- وَعَنْ ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ بِالْخِيَارِ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بِبَيْعِ الْخِيَارِ»، قال مالك: وليس لهذا عندنا حدٌ معروفٌ، ولا أمرٌ معمولٌ به فيه .

٥٨١٩- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٧٩٥].

٥٨٢٠- صحيح: أخرجه أحمد [٢/٩٣]، من طريق أبي النضر- هاشم بن القاسم- عن عقبه بن أبي الصهباء عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر به في سياق طويل . . . وعنده: (النقير) بدل: (المقير) . قلت: وهذا إسناد صحيح؛ وعقبه: وثقه ابن معين وابن حبان وغيرهما، ومشاه الإمام أحمد وغيره؛ وترجمته في «تاريخ بغداد» [١٢/٢٦٤]، وتعجيل المنفعة [ص ٢٨٨]، وقد تابعه جماعة عن نافع به نحوه

وللحديث طرق أخرى عن ابن عمر به . . . وكذاله شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة، وقد مضى من ذلك جملة ولله الحمد .

٥٨٢١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٦٥٣].

٥٨٢٢- صحيح: أخرجه مالك [١٣٤٩]، ومن طريقه البخاري [٢٠٠٥]، ومسلم [١٥٣١]، وأبو داود [٣٤٥٤]، والنسائي [٤٤٦٥]، وأحمد [٥٦/١]، وابن حبان [٤٩١٦]، والشافعي [٦٥١، ١٠٦٩]، والبيهقي في «سننه» [١٠٢١٠]، وفي «المعرفة» [رقم ٣٣٧٧]، والخطيب في «تفسيره» [١٠٤-١٠٥/٣].

٥٨٢٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُمِيَّةَ بْنُ يَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، الْمَسِيحُ الدَّجَالُ أَعْوَرٌ، عَيْنُهُ الْيُمْنَى كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ».

٥٨٢٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ مَخْرَاقٍ، عَنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ».

٥٨٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنِ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الَّذِي يَجْرُ ثَوْبُهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

= وابن عساكر في «تاريخه» [٢٤٥/٥٤]، والبغوي في «شرح السنة» [٣٩/٨]، وأبو عوانة [رقم ٤٩٢٢]، وغيرهم من طرق عن مالك عن نافع عن ابن عمر به . . . وهو عند جماعة بنحوه. قلت: وتوبع مالك عليه: تابعه يحيى بن سعيد وأيوب والليث وغيرهم، ورواياتهم مخرجة في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٥٨٢٣- صحيح: هذا إسناد واه، وأبو أمية: هو إسماعيل بن يعلى الثقفي البصري، ذلك الساقط المعروف، تركه النسائي والدارقطني وجماعة، وضعفه سائر النقاد، وهو من رجال «اللسان» [٤٤٥/١]، لكنه لم يتفرد بالحديث عن نافع، بل تابعه عبيد الله العمري وموسى بن عقبة وأسامة بن زيد المدني وصالح بن كيسان ومحمد بن إسحاق وغيرهم، كلهم عن نافع عن ابن عمر به نحوه . . .

وبعضهم في سياق أطول، ورواية موسى بن عقبة -وسياقه طويل- عند البخاري [٣٢٥٦]، ومسلم [١٦٩]، وأبي عوانة [رقم ٣٨٧]، وجماعة كثيرة . . .

ورواية عبيد الله العمري: عند مسلم والترمذي [٢٢٤١]، وأحمد [٣٧/٢]، وابن أبي شيبة [٣٧٤٥٦] وجماعة . . . وهو حديث غاية في الصحة.

٥٨٢٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٤٤٧].

٥٨٢٥- صحيح: أخرجه أبو عوانة [رقم ٨٥٧٧]، من طريق عبد الله بن محمد بن أسماء عن جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر به.

٥٨٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا جَوَيْرِيَّةُ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً إِلَى نَجْدٍ فِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ، فَغَنَمُوا غَنَائِمَ كَثِيرَةً، وَكَانَتْ سَهْمَانِهِمْ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، وَنَقَلَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ.

٥٨٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا جَوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا».

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح حجة، وقد توبع عليه جويرية: تابعه مالك وعبيد الله العمري وأيوب وعمر بن محمد بن زيد وغيرهم، ورواية مالك عند في «الموطأ» [رقم ١٦٣٠]، ومن طريقه البخاري [٥٤٤٦]، ومسلم [٢٠٨٥]، وجماعة، وقد مضت عند المؤلف [برقم ٥٧٩٤].

٥٨٢٦- صحيح: هذا إسناد صحيح على شرطهما؛ وقد توبع عليه جويرية على نحوه عن نافع: تابعه مالك وأيوب وعبيد الله العمري وأسامة بن زيد وشعيب بن أبي حمزة وغيرهم، ورواياتهم كلها مخرجة في «غرس الأشجار».

ونكتفي هنا بتخريج رواية مالك وحده: وهي عنده في «الموطأ» [٩٧٠]، ومن طريقه البخاري [٢٩٦٥]، ومسلم [١٧٤٩]، وأبي داود [٢٧٤٤]، وأحمد [٦٢/٢، ١١٢، ١٥٦]، والدارمي [٢٤٨١]، وابن حبان [٤٨٣٣]، والشافعي [١٥٠٦]، والبيهقي في «سننه» [١٢٥٧٢]، وفي «المعرفة» [رقم ٤١١٤]، والبغوي في «شرح السنة» [١١١/١١]، وأبي عوانة [رقم ٦٦١٤، ٦٦١٥]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٣١٦٥]، وجماعة من طرق عن مالك عن نافع عن ابن عمر: (أن رسول الله ﷺ بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجد، فغنموا إبلاً كثيرة؛ فكان سهمانهم اثني عشر بعيراً، أو أحد عشر بعيراً) لفظ مالك في «موطئه»... والله المستعان.

٥٨٢٧- صحيح: أخرجه البخاري [٦٤٨٠]، والخطيب في «تاريخه» [٢٣٥/٧]، والذهبي في «التذكرة» [٤٨٩-٤٩٠/٢]، من طريقين عن جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر به.

قلتُ: قال الذهبي: «هذا حديث صحيح من العوالي» وقد توبع عليه جويرية: تابعه مالك وعبيد الله العمري وأيوب ويونس الأيلي، وأسامة بن زيد وغيرهم.

ورواية مالك: عند البخاري [٦٦٥٩]، ومسلم [٩٨]، والنسائي [٤١٠٠]، وأحمد [٥٣/٢]، =

٥٨٢٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا جَوَيْرِيَّةُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا حَقُّ أَمْرِي مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ ، بَيْتٌ فَوْقَ لَيْلَتَيْنِ ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ » .

٥٨٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا جَوَيْرِيَّةُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْهَانَا ، إِذَا كَانَ نَفَرٌ ثَلَاثَةً ، أَنْ يَتَنَاجَى اثْنَانِ مِنْهُمْ دُونَ الثَّلَاثِ .

٥٨٣٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عَرَضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ ، حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

= ابن حبان [٤٥٩٠] ، وتمام في «فوائده» [٢/ رقم ١٣٧٦] ، وابن منده في «الإيمان» [٢/ رقم ٥٤٤ ، ٥٤٥] ، والطحاوي في «المشکل» [٣/ ٢٠٦] وغيرهم .

٥٨٢٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٥١٢] .

٥٨٢٩- صحيح: هذا إسناد صحيح على شرطهما ؛ وقد توبع عليه جويرية بن أسماء : تابعه : مالك وعبيد الله العمري وأيوب بن كيسان والليث وأيوب بن موسى وغيرهم ، ورواية مالك : عنده في «الموطأ» [١٧٩٠] ، ومن طريقه البخاري [٥٩٣٠] ، ومسلم [٢١٨٣] ، والبخاري في «شرح السنة» [١٣/ ٨٨-٨٩] ، والطحاوي في «المشکل» [٥/ ٣، ٤] ، وغيرهم . . . والله المستعان .

٥٨٣٠- صحيح: أخرجه الطيالسي [١٨٣٢] ، من طريق جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : (إن أحدكم إذا مات ، عرض عليه مقعده من الجنة ، ومقعده من النار بالغداة والعشى إن كان من أهل الجنة ، فمن أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار ، فمن أهل النار) .

قلتُ : وسنده على شرط الشيخين ؛ وقد توبع عليه جويرية : تابعه مالك وعبيد الله العمري والليث بن سعد وغيرهم ؛ ورواية مالك عنده في «الموطأ» [٥٦٦] ، ومن طريقه البخاري [١٣١٣] ، ومسلم [٢٨٦٦] ، وأحمد [٢/ ١١٣] ، والنسائي [٢٠٧٢] ، وابن حبان [٣١٣٠] ، والبخاري في «شرح السنة» [٥/ ٤٢١-٤٢٢] ، والبيهقي في «الاعتقاد» [ص ٢١٢] ، وفي «البعث والنشور» [رقم ١٥٥] ، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١٤٧٣] ، وغيرهم من طرق =

٥٨٣١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا جَوِيرِيَّةُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «أَلَا كَلُّكُمْ رَاعٍ ، وَكَلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، أَلَا فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ عَلَيْهِمْ ، وَمَسْئُولٌ عَنْهُمْ ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ ، وَمَسْئُولٌ عَنْهُمْ ، وَامْرَأَةُ الرَّجُلِ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ ، وَمَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ ، وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ ، وَمَسْئُولٌ عَنْهُ ، أَلَا فَكَلُّكُمْ رَاعٍ وَكَلُّكُمْ مَسْئُولٌ» .

٥٨٣٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمْرًا وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ ، وَهُوَ فِي رَكْبٍ يَسِيرُ مَعَهُمْ ، فَنَادَاهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا ، فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ» .

٥٨٣٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، سَارِقًا ، فِي مَجْنِ قِيَمَتِهِ ثَلَاثَةَ دِرَاهِمٍ .

= عن مالك عن نافع عن ابن عمر به مثل لفظ المؤلف إلا أنه قال في آخره : (يقال له : هذا مقعدك حتى يبعثك الله إلى يوم القيامة) والله المستعان .

٥٨٣١- صحيح: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين؛ وقد توبع عليه جويرية: تابعه عبيد الله العمري وأيوب وموسى بن عقبة والليث بن سعد وأسامة بن زيد المدني وغيرهم .
ورواية الليث عند مسلم [١٨٢٩] ، والترمذي [١٧٠٥] ، والبيهقي في «سننه» [١٦٤١٤] ، وفي «الشعب» [٤/ رقم ٥٢٦١] ، وأبي الجهم الباهلي في «جزئته» [رقم ٣٥] ، ومن طريقه الحافظ قطلوبغا في «عوالي الليث» [رقم ١٢] ، وغيره .
وقال الترمذي : «حديث ابن عمر حديث حسن صحيح» .

ورواية عبيد الله : عند البخاري [٢٤١٦] ، ومسلم [١٨٢٩] ، وأحمد [٥٤/٢] ، وابن الجارود [١٠٩٤] ، وأبي عوانة [رقم ٧٠٣٠] ، وغيرهم . . . والله المستعان .

٥٨٣٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٤٣٠] .

٥٨٣٣- صحيح: أخرجه البخاري [٦٤١٢] ، من طريق موسى التبوذكي عن جويرية بن أسماء عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر به .

٥٨٣٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ: جَعَلَ النَّاسَ عَدْلَهُ مُدَّيْنٍ مِنْ حَنْطَةٍ.

٥٨٣٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، صَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، وَكَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ فِي بَطْنِ كَفِّهِ، إِذَا لَبَسَهُ فِي يَدِهِ الْيَمَنِ، فَصَنَعَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَنَزَعَهُ وَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَلْبَسُ هَذَا الْخَاتَمَ وَأَجْعَلُ فَصَّهُ فِي بَطْنِ كَفِّي» فَرَمَى بِهِ، وَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا»، فَبَذَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخَاتَمَ، فَبَذَرَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ.

= قلتُ: ورواه جماعة كثيرة عن نافع به . . . منهم مالك في «الموطأ» [١٥١٧]، ومن طريقه البخاري [٦٤١١]، ومسلم [١٦٨٦]، وأبو داود [٤٣٨٥]، والنسائي [٤٩٠٨]، وأحمد [٦٤/٢]، وابن حبان [٤٤٦٣]، والشافعي [١٥٤١]، والدارقطني في «سننه» [١٩٠/٣]، والطيالسي [١٨٤٧]، والبيهقي في «سننه» [١٦٩٤٥]، وفي «المعرفة» [رقم ٥٣٨٣]، والبخاري في «شرح السنة» [٣١٣/١٠]، وأبو عوانة [رقم ٦٢٢٢].

٥٨٣٤- صحيح: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وقد توبع عليه جويرية عن نافع: تابعه مالك وأيوب وعبيد الله العمري والليث وجماعة، ورواياتهم مخرجة في «غرس الأشجار» وأقربهم إلى لفظ المؤلف هنا: هي رواية لليث عند البخاري [١٤٣٦]، ومسلم [٩٨٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤٤/٢]، وفي «المشكل» [١٥٩/٨]، وأبي نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٢٢١١]، وابن حزم في «المحلى» [١١٨/٦]، وغيرهم.

٥٨٣٥- صحيح: أخرجه البخاري [٥٥٣٨]، وابن سعد في «الطبقات» [٤٧٠/١]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٨١/٤]، والإسماعيلي في «المستخرج» كما في «الفتح» [٣٢٦/١٠]، وأبو عوانة [٨٦٤١]، وغيرهم من طرق عن جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر به . . . وهو عند البخاري نحوه . . .

ولفظ المرفوع القولي عنده: (إني كنت اصطنعته، وإني لا ألبسه).

قلتُ: وتوبع على نحوه جويرية: تابعه جماعة كثيرة عن نافع؛ وقد خرجنا رواياتهم مع اختلاف ألفاظها في كتابنا الذي جمعناه في «أحكام الخاتم» . . . والله الحمد.

٥٨٣٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا، إِلَّا كَلْبًا صَارِيًّا، أَوْ كَلَبَ مَاشِيَةً، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قَيْرَاطَانٍ»، فَقِيلَ لَهُ: إِنْ أَبَا هَرِيرَةَ، يَقُولُ: أَوْ كَلَبَ زَرَعَ! قَالَ: إِنْ أَبَا هَرِيرَةَ رَجُلٌ زَرَّاعٌ.

٥٨٣٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا جَوِيرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَحْرَقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَلَهَا يَقُولُ حَسَانُ:

وهان على سراة بني لؤي حريقاً بالبويرة مستطير

٥٨٣٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَجَلُكُمْ فِي أَجَلٍ مِنْ خَلَا مِنَ الْأُمَّمِ، كَمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، وَإِنَّمَا مِثْلُكُمْ وَمِثْلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، كَمِثْلِ رَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَلًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قَيْرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قَيْرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى الْعَصْرِ عَلَى قَيْرَاطٍ قَيْرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قَيْرَاطَيْنِ قَيْرَاطَيْنِ؟ أَلَا فَأَنْتُمْ الَّذِينَ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قَيْرَاطَيْنِ قَيْرَاطَيْنِ، أَلَا فَلَكُمْ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ، فَعَضِبَ الْيَهُودُ

٥٨٣٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٤١٨].

٥٨٣٧- صحيح: أخرجه البخاري [٢٢٠١]، والطيبالسي [١٨٣٣]، والبيهقي في «سننه» [١٧٨٩٣]، وفي «الدلائل» [رقم ١٢٥١]، والبغوي في «شرح السنة» [٣٨٧/١٣]، وأبو عوانة [رقم ٦٦٠٢]، والطحاوي في «المشکل» [١٠٥/٣]، وزاد البيهقي في «سننه»: (قال: فأجابه أبو سفيان بن الحارث: أدام الله ذلك من صنيع وحرقت في نواحيها السعير) وهو رواية للبخاري [٣٨٠٨]، بزيادة بيت آخر وهو: (ستعلم أينا منها بنزة وتعلم أي أرضينا تضير) ومثله أبو عوانة؛ وليست هذه الزيادات عند البيهقي في «الدلائل» وكذا الطحاوي والبغوي.

قلت: وقد رواه جماعة عن نافع نحوه دون قول حسان.

٥٨٣٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٤٥٤].

وَالنَّصَارَى، وَقَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقْلُ عَطَاءً! قَالَ: هَلْ ظَلَمْتُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا؟
قَالُوا: لَا، قَالَ: فَإِنَّهُ فَضَّلِي أُعْطِيَهُ مَنْ شِئْتُ.»

٥٨٣٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابِقَ بَيْنَ الْخَيْلِ فَيُرْسَلُ مِنَ الْخَفِيَاءِ الْخَيْلِ
الَّتِي أَضْمَرَتْ، وَكَانَ أَمْدُهَا مِنْ ثَنِيَةِ الْوُدَاعِ، وَسَابِقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تَضْمُرْ وَكَانَ أَمْدُهَا
مِنْ ثَنِيَةِ الْوُدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ يَسَابِقُ بِهَا.

٥٨٤٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، جَعَلَ فِرْسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَحَمَلَ

٥٨٣٩- صحيح: أخرجه البخارى [٦٩٠٥]، من طريق موسى التبوذكى عن جويرية بن أسماء عن
نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر به .

قلت: وتوبع جويرية عليه: تابعه جماعة عن نافع به . . . منهم: مالك فى «الموطأ» [١٠٠٠]،
ومن طريقه البخارى [٤١٠]، ومسلم [١٨٧٠]، وأبو داود [٢٥٧٥]، والنسائى [٣٥٨٤]،
وابن حبان [٤٦٨٦، ٤٦٩٢]، والدارقطنى فى «سننه» [٣٠٠/٤]، والبيهقى فى «سننه»
[١٩٥٣٧]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٩٧٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣٩١-٣٩٠ / ١٠]،
وأبو عوانة [رقم ٧٢٤٦]، والطحاوى فى «المشكلى» [٦٥/٥]، وغيرهم جماعة . . . وبالله
التوفيق .

٥٨٤٠- صحيح: أخرجه أبو عوانة [رقم ٥٦٥٦]، من طريق إبراهيم بن أبى سويد عن جويرية بن
أسماء عن نافع عن ابن عمر به . . . نحوه .

قلت: هذا إسناد صحيح؛ وابن أبى سويد هو الذارع البصرى الثقة الرضى كما يقول أبو حاتم
الرازى؛ مترجم فى «الجرح والتعديل» و«ثقات ابن حبان» [٦٩/٨]، وهو مذكور فى
«التهذيب» تمييزاً، وقال عنه الحافظ فى «التقريب»: «مقبول» كذا، كأنه ما وقف على قول أبى
حاتم فيه!

وقد توبع جويرية بن أسماء عليه عن نافع عن ابن عمر به نحوه . . . تابعه جماعة، منهم: مالك
فى «الموطأ» [رقم ٦٢٤]، ومن طريقه البخارى [٢٨٠٩، ٢٨٤٠]، ومسلم [١٦٢١]، وأبو
داود [١٥٩٣]، وابن حبان [٥١٢٤]، والشافعى فى «سننه» [٣٦٤/٣] رواية الطحاوى، ومن
طريقه البيهقى فى «المعرفة» [رقم ٤٢٦٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٠٨/٦]، وأبو عوانة
[رقم ٥٦٥٨، ٥٦٥٩]، والطحاوى فى «المشكلى» [١٩/١٣]، وغيرهم .

رسول الله ﷺ على ذلك الفرس رجلاً، فوجده عمر يبيعه، فقال عمر لرسول الله ﷺ: إن الذي حملته على الفرس وجدته يبيعه، فأشتريه يا رسول الله؟ قال: «لا تشتريه ولا تعد في صدقتك».

= وقد وقع في سنده اختلاف غير ضار؛ وقد شرحناه في «غرس الأشجار» ونظمتنا هناك طرقه وشواهد . . . ولله الحمد.

مسند أبي هريرة - رضي الله عنه - (*)

٥٨٤١- أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ أَخُو حِجَاجِ الْأَنْطَاطِيِّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، عَنْ فَأْرَةَ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ ، قَالَ : فَقَالَ : «إِنْ كَانَ يَابِسًا أَخَذْتَهَا وَمَا حَوْلَهَا ، وَإِنْ كَانَ ذَائِبًا أَوْ مَائِعًا لَا يُؤْكَلُ» .

(*) هو : حافظ الصحابة ، بل حافظ الدنيا ، الإمام الفقيه الزاهد الورع الصاحب الجليل ؛ اختلف في اسمه اختلاف طويل ، والذي صححه جماعة أنه : (عبد الرحمن بن صخر) ومناقبه وفضائله كثيرة منشورة ؛ يأتيك بعضها إن شاء الله ؛ فقبح الله من يتكلم في هذا الصاحب بما يجلب لصاحبه الخسارة ، وقد ألف جماعة في الذب عنه مؤلفات ؛ وكفاه شرف الصحبة البتة ، ومثله قد قفز القنطرة منذ القدم ، إنما البائس من يحاول النيل من عظيم منزلته عند الله والمؤمنين ، فرضى الله عنه .

٥٨٤١- منكر بهذا التمام : أخرجه عبد الرزاق [٢٧٨] ، ومن طريقه أبو داود [٣٨٤٢] ، وابن حبان [١٣٩٣ ، ١٣٩٤] ، والبيهقي في «سننه» [١٩٤٠٥ ، ١٩٤٠٦] ، وأبو نعيم في «الحلية» [٣ / ٣٨٠] ، وابن الجارود [٨٧١] ، وابن الجوزي في «التحقيق» [١٨٨ / ٢] ، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣٧ / ٩-٣٨] ، والبغوي في «شرح السنة» [١١ / ٢٥٧-٢٥٨] ، وابن المنذر في «الأوسط» [٣ / رقم ٨٤١] ، والطحاوي في «المشكل» [١٣ / ٢١١ ، ٢١٢] ، وأحمد [٢٣٢ / ٢ ، ٤٩٠ ، ٢٦٥] ، وغيرهم من طرق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به . وهو عند بعضهم بنحوه .

قلتُ : وهذا إسناد ظاهره على شرط الشيخين أيضاً ، إلا أنه معلول المتن والإسناد ، قد أخطأ فيه معمر مرتين .

الأولى : أنه رواه عن الزهري هكذا ، وخطَّته فيه البخاري وأبو حاتم الرازي والترمذي وجماعة ، وجزموا بكون المحفوظ عن الزهري : هو ما رواه مالك وابن عيينة وغيرهما عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن خالته ميمونة بنت الحارث -رضى الله عنها- : (أن فأرة : وقعت في سمن ، فماتت ، فسئل النبي ﷺ عنها ، فقال : ألقوها وما حولها ، وكلوه) هذا لفظ رواية ابن عيينة عند البخاري [٥٢١٨] ، وهي أيضاً عند أبي داود [٣٨٤١] ، والترمذي [١٧٩٨] ، والنسائي [٤٢٥٨] ، والدارمي [٧٣٨] ، [٢٠٨٣] ، وأحمد [٣٢٩ / ٦] ، وابن حبان =

= [١٣٩٢]، والمؤلف [برقم ٧٠٧٨]، والطيالسى [٢٧١٦]، الحميدى [٣١٢]، وابن الجارود [٨٧٢]، وعنه ابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٨٣٩]، وجماعة كثيرة.

وقال الترمذى: (هذا حديث حسن صحيح) ثم ذكر رواية معمر فقال: (هو حديث غير محفوظ) ونقل عن البخارى أنه قال: «هذا خطأ، خطأ فيه معمر، والصحيح حديث الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة» ونقل عنه فى «العلل» [ص ١٨٤]، أنه قال أيضاً: «وحديث معمر عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبى هريرة، وهم فيه معمر، ليس له أصل» يعنى من حديث أبى هريرة، إنما هو من حديث ابن عباس عن ميمونة كما مضى.

وهذا الذى جزم أبو حاتم فى «العلل» [رقم ١٥٠٧]، والترمذى وجماعة كما سبق؛ وخالف فيه بعض الأئمة، فجزموا بكون الوجهين محفوظين عن الزهرى، تارة كان يرويه عن (عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة) وتارة كان يرويه عن (سعيد عن أبى هريرة) جزم بذلك: الحافظ الذهلى فى (الزهريات) وابن حبان فى «صحيحه» وقبلهما الإمام أحمد أيضاً، كما حكاه عنه ابن رجب فى «شرح العلل»، واختار ذلك بعض المتأخرين ونصروه، والصواب الأظهر: هو الأول الذى جزم به البخارى ومن تبعه كما شرحنا ذلك مع دلائله فى «غرس الأشجار».

والثانى: أن معمرأ خولف فى متنه، من حيث التفريق بين الجامد اليباس والذائب المائع من السمن، خالفه فى ذلك مالك وابن عيينة وغيرهما من الكبار، فكلهم رووه عن الزهرى فلم يذكرُوا هذا التفريق أصلاً.

نعم: قد توبع معمر عن الزهرى على هذا التفريق، إلا أن القول قول مالك ومن تابعه، ومالك وحده: أثبت أهل الدنيا فى ابن شهاب على التحقيق، فكيف وقد تابعه على ذلك أبو محمد الهلالى وغيره؟! بل ثبت عن الزهرى نفسه من فتياه وقوله؛ ما يبعد معه جداً، أن يكون قد روى مثل هذا التفريق فى رواية معمر وغيره عنه.

وقد تجلّد جماعة فى تصحيح رواية التفريق عن الزهرى، وتعلقوا بأشياء لا متعلق لهم فيها إن شاء الله، وقد نقضنا غزلهم فى «غرس الأشجار» مع استيفاء تخريج هذا الحديث وطرقه وألفاظه؛ واختلاف أصحاب الزهرى عليه متناً وإسناداً، ومع مناقشة وغريلة كلام جماعة ممن صححوا الحديث هنا مثل لفظ المؤلف وسنده، وخلصنا من كل هذا: إلى أن المحفوظ فى هذا الحديث سنداً وامتناً: هو ما رواه مالك وابن عيينة وعامة أصحاب الزهرى عنه... فانظر رواية ابن عيينة الآتية [برقم ٧٠٧٨].

۵۸۴۲ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى الْمِصْرِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْحَبَّةِ السُّودَاءِ، فَإِنَّ فِيهَا شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا السَّامَ».

۵۸۴۳ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ أَبِي

۵۸۴۲ - صحيح: أخرجه البخارى [۵۳۶۶]، ومسلم [۲۲۱۵]، وابن ماجه [۳۴۴۷]، والنسائى فى «الكبرى» [۷۵۷۹]، وأحمد [۵۱۰/۲]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [۲۲۰/۱]، وغيرهم من طرق عن الزهرى عن سعيد بن المسيب [وَقُرِنَ مَعَهُ أَبُو سَلَمَةَ: عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ وَرِوَايَةٌ لِمُسْلِمٍ]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ .

قلتُ: وللزهرى فيه شيخ آخر؟! فرواه عنه جماعة عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة به . . . عند الترمذى [۲۰۴۱]، وأحمد [۲/۲، ۲۴۱، ۲۶۸]، ومسلم [۲۲۱۵]، وابن حبان [۶۰۷۱]، والطبرانى فى «الأوسط» [۵/رقم ۵۲۸۳]، وعبد الرزاق [۲۰۱۶۹]، والحميدى [۱۱۰۷]، والنسائى فى «الكبرى» [۷۵۷۸]، والبيهقى فى «سننه» [۱۹۳۵۱]، والبعغوى فى «شرح السنة» [۱۲/ ۱۴۱-۱۴۲]، والمؤلف [۵۹۶۳]، وجماعة من طرق عن الزهرى به . قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وقد توبع عليه الزهرى: تابعه محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة عن أبى هريرة به . . . وزاد: (قالوا: يا رسول الله: وما السام؟! قال: الموت) أخرجه أحمد [۲/۲، ۲۶۱، ۴۲۹، ۵۰۴]، والمؤلف [برقم ۵۹۱۸]، وغيرهما .

وقد توبع عليه أبو سلمة وابن المسيب عن أبى هريرة، تابعهما عبد الرحمن بن يعقوب الجهنى من رواية ابنه العلاء عنه: عند مسلم [۲۲۱۵]، وأحمد [۲/۳۸۹] و[۲/۲۸۴]، والمؤلف [برقم ۶۵۱۲]، والبعغوى فى «شرح السنة» [۱۲/ ۱۴۱]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ۲۷۷]، وغيرهم . . . والله المستعان .

۵۸۴۳ - صحيح: أخرجه ابن حبان [۲۲۲۸]، والطبرانى فى «الأوسط» [۸/ رقم ۸۸۲۴]، وأبو نعيم فى «الحلية» [۳/ ۱۶۳]، وتمام فى «الفوائد» [۲/ رقم ۱۰۴۷]، وأبو يعلى فى «المعجم» [رقم ۲۴۰]، وابن النجار فى «ذيل تاريخ بغداد» [۵/ ۱۷۱]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحيم ابن سليمان [ووقع فى اسمه تصحيف وسقط عند ابن النجار]، عن أبى أيوب الإفريقى عن صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة به .

أيوب الإفريقي، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «سَيَأْتِي أَقْوَامٌ - أَوْ يَكُونُ أَقْوَامٌ - يُصَلُّونَ لَكُمْ الصَّلَاةَ، فَإِنْ أْتَمَّوْا فَلَهُمْ وَلَكُمْ، وَإِنْ نَقَصُوا فَعَلَيْهِمْ وَلَكُمْ».

٥٨٤٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الرِّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

= قال ابن حبان: «أبو أيوب الإفريقي اسمه: عبد الله بن عليّ من ثقات أهل الكوفة».

قلتُ: وقال أبو نعيم: «حديث ثابت مشهور من حديث صفوان، لم يروه عنه إلا أبو أيوب عبد الله بن عليّ الإفريقي» وهذا الإفريقي: قد مشاه ابن معين أيضاً، وقال: «ليس به بأس» كما نقله عنه عباس الدوري في «تاريخه» [٣٢٠ / ٢]، وزاد: (قلت ليحيى: فهو ثقة؟! قال: نعم) وذكره ابن خلفون في «الثقات» كما نقله عنه مغلطاي في «الإكمال» [٧٤ / ٨]، لكن تكلم فيه أبو زرعة، فقال: (لين، في حديثه إنكار، ليس بالمتين) ولم يعرفه أبو حاتم، فقال: «مجهول» كما في «العلل» [رقم ١٠٥٩].

ولخص الحافظ كلامهم فيه فقال: (صدوق يخطئ) وأراه كما قال إن شاء الله؛ فالحديث سنده قريب من الحسن، وقد رأيت ابن رجب قد ضَعَفَهُ في «شرح البخارى» [١٧٨ / ٤]، فقال: (إسناده لا يصح) لكن للحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . منها ما رواه عبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً: (يصلون لكم؛ فإن أصابوا فلکم، وإن أخطؤوا فلکم وعليهم) أخرجه البخارى [٦٦٢] - واللفظ له - وأحمد [٣٥٥ / ٢]، والبيهقى في «سننه» [٣٨٦٨، ٥١١٣]، وفي «المعرفة» [رقم ١٦١١]، والبعغوى في «شرح السنة» [٤٠٥ / ٣]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [٢١٠ / ١]، وغيرهم . وقد ذكرنا سائر طرقه وشواهد في «غرس الأشجار» والله المستعان .

٥٨٤٤ - صحيح: أخرجه البخارى [٤٢٦]، ومسلم [٥٣٠]، وأبو داود [٢٢٢٧]، والنسائى [٢٠٤٧]، وأحمد [٢٨٤ / ٢]، ٢٨٥، ٣٦٦، ٣٩٦، ٤٥٣، ٥١٨]، وابن حبان [٢٣٢٦]، والبيهقى في «سننه» [٧٠١٠]، وفي «المعرفة» [رقم ٢٣٧٠]، وأبو عوانة [رقم ١١٨٤]، ١١٨٥، [١١٨٦]، والسراج في «مسنده» [٢٠٢ / ١]، وجماعة من طرق عن الزهرى =

٥٨٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ،
عَنِ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ : «إِنَّ مَثَلَ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ ، كَمَثَلِ
الصَّائِمِ ، الْقَانِتِ ، الْخَاشِعِ ، الرَّكَعِ ، السَّاجِدِ» .

= عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة به . . . ولفظ النسائي في أوله : (لعن الله اليهود والنصارى . . .) وهو رواية لأحمد والسراج ، إلا أن الثاني قال : (قاتل) بدل : (لعن) وفي رواية أخرى للسراج قال في أوله : (لعن الله قوماً . . .) وفي رواية لأحمد : (لعن الله اليهود) . قلتُ : قد اختلف على الزهري في رفعه ووقفه وإرساله ، إلا أن المحفوظ عنه هو الوجه الماضي ؛ وله طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . منها : ما رواه ابن عيينة عن حمزة بن المغيرة المخزومي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه أبي صالح السمان عن أبي هريرة مرفوعاً : (اللهم لا تجعل قبري وثناً ، لعن الله قوماً اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) .

أخرجه أحمد [٢/٢٤٦] ، والحميدي [١٠٢٥] ، والمؤلف [برقم ٦٦٨١] ، وأبو نعيم في «الحلية» [٧/٣١٧] ، وابن سعد في «الطبقات» [٢/٢٤١] ، والمفضل الجندی في «فضائل المدينة» [رقم ٥١] ، وابن عبد البر في «التمهيد» [٥/٤٤] ، والشافعي في «كتاب حرمة» كما ذكره البيهقي في «المعرفة» [رقم ٢٣٧١] ، وغيرهم من طرق عن سفيان به .

قال أبو نعيم : «غريب من حديث حمزة ؛ تفرد به عنه سفيان» .

قلتُ : وسفيان إمام لا يستل عنه ، وشيخه حمزة : ذكره ابن حبان في : «الثقات» [٨/٢٠٩] ، وقال ابن معين : «ليس به بأس» وهو مترجم في «التهذيب» تمييزاً ، فالإسناد جيد ؛ وسهيل وأبوه من رجال : «الصحيح» والحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» [٣/٦٦٧] ، وعزاه للمؤلف وحده ، ثم أعله بشيخه (إسحاق بن أبي إسرائيل) ، وقال : «فيه كلام لوقفه في القرآن ، وبقية رجال ثقات» وهذا إعلال مكشوف ، قد ردنا عليه في «غرس الأشجار» .

وإسحاق هذا : إمام ثقة حافظ لم يتكلم فيه أحد بحجة ، كما بينا ذلك في غير هذا المكان . . . على أنه قد توبع من قبل جماعة من سفيان به .

٥٨٤٥ - صحيح : أخرجه النسائي [٣١٢٧] ، وابن المبارك في الجهاد [رقم ١١] ، ومن طريقه ابن أبي عاصم في «الجهاد» [رقم ٢٩] ، وغيرهم من طريق معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به .

٥٨٤٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَارِظٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتَ».

= قلتُ: وسنده صحيح على شرط الشيخين، وقد توبع عليه معمر عن الزهري به نحوه . . . تابعه جماعة: منهم شعيب بن أبي حمزة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً: (مثل المجاهد في سبيل الله- والله أعلم بمن يجاهد في سبيله- كمثل الصائم القائم، وتوكل الله للمجاهد في سبيله: بأن يتوفاه: أن يدخله الجنة، أو يرجعه سالماً مع أجر أو غنيمة) .
أخرجه البخاري [٢٦٣٥]- واللفظ له- والنسائي [٣١٢٤]، والبيهقي في «الشعب» [٤/ رقم ٤٢١٥]، والخطيب في المتفق والمفترق [رقم ٤٧٧]، وغيرهم . وقد استوفينا تخريجه في «غرس الأشجار» .

٥٨٤٦- صحيح: أخرجه مسلم [٨٥١]، والنسائي [١٤٠٢]، وأحمد [٢/ ٢٧٢]، وابن خزيمة [١٨٠٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٣٦٧]، والمزي في «تهذيبه» [١٤/ ٢٧٦]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٩/ ٣٠-٣١]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ١٩١٢]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٧٥٩]، والباغندي في «مسنده عمر بن عبد العزيز» عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ (ويقال له أيضاً: عبد الله بن إبراهيم بن قارظ) وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به .

قلتُ: ورواه جماعة آخرون عن الزهري عن سعيد وحده عن أبي هريرة به . . . كما عند البخاري [٨٩٢]، ومسلم والنسائي وابن ماجه [١١١٠]، وأحمد وأبي دود [١١١٢]، والترمذي [٥١٢]، والدارمي [١٥٤٩]، والشافعي [٢٩٠]، وابن خزيمة وابن حبان [٢٧٩٣]، وعبد الرزاق [٥٤١٤، ٥٤١٦]، والبيهقي في «سننه» [٥٦١٥، ٥٦١٦]، وفي «المعرفة» [رقم ١٧٧٧]، وجماعة .

وقد اختلف في سنده على الزهري على ألوان، ذكرها الدارقطني في «العلل» [٧/ ٢٦٨]، وصحح منها الوجهين الماضيين من رواية الزهري عن ابن المسيب وابن قارظ كليهما عن أبي هريرة به . . . إلا أنه زعم أن المحفوظ في رواية ابن قارظ غير مرفوع، ولا يتابع عليه، وقد ناقشناه في «غرس الأشجار» بما لا مزيد عليه . . . ولله الحمد .

٥٨٤٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَمِيلٍ الْمُرُوزِيُّ، عَنْ مِرْوَانَ بْنِ مَعَاوِيَةَ، عَنْ يَاسِينَ بْنِ مَعَاذِ الزِّيَّاتِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَسْلَمَ عَلَيَّ شَيْءٍ فَهُوَ لَهُ».

٥٨٤٧- منكر: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [١٨٤ / ٧]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٨٠٣٨]، من طريق مروان بن معاوية الفزاري عن ياسين بن معاذ الزيات عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به .
قال البيهقي: «ياسين بن معاذ كوفي ضعيف، جرحه يحيى ابن معين والبخاري وغيرهما من الحفاظ».

قلت: وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٦٠٤ / ٥]، وقال: «وهو متروك» ومثله صاحبه ابن حجر في «التلخيص» [١٢٠ / ٤]، فقال: «فيه ياسين الزيات، وهو منكر الحديث متروك» وقبلهما: أعله به ابن الملقن في «البدر المنير» [١٧١-١٧٢ / ٩]، وخلاصته [٣٥٦ / ٢]، وقال في الأول: «في إسناده ياسين بن معاذ أبو خلف الزيات الكوفي، وهو ضعيف بمرة، قال يحيى: ليس حديثه بشيء، وقال مرة: ضعيف، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: كان رجلاً صالحاً لا يعقل ما يحدث، منكر الحديث، وقال النسائي وغيره: متروك الحديث، وقال ابن حبان: يروى الموضوعات عن «الثقات»، وينفرد بالمعضلات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به . .».

قلت: وهو من رجال «اللسان» [٢٣٨ / ٦]، وحديثه هذا أنكره عليه أبو أحمد الجرجاني! وساقه له مع غيره من مناكيره في ترجمته من «الكامل» ثم قال في ختامها: «ولياسين غير ما ذكرت عن الزهري وعن غيره، وكل رواياته أو عامتها غير محفوظة».

وقد سئل أبو حاتم الرازي عن هذا الحديث من طريق ياسين هذا، فقال كما في «العلل» [رقم ٥٨٤]: «هذا حديث لا أصل له، يعني من حديث الزهري وسعيد وأبي هريرة»، وهو كما قال .
نعم: للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، إلا أنها كلها مناكير على التحقيق، والمحفوظ في هذا الباب: إنما هو من رواية عروة بن الزبير به مرسلًا، وورد عن ابن أبي مليكة به مرسلًا أيضاً، إلا أنه لا يصح إليه أصلاً، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث وشواهد في «غرس الأشجار» واللّه المستعان .

٥٨٤٨- حدثنا محمد بن إسحاق المسيبي، قال: حدثني أنس بن عياض، عن يونس، عن ابن شهاب، أنه قال: أخبرني سعيد بن المسيب، وأبو سلمة، أن أبا هريرة، سمع رسول الله ﷺ، يقول: «قَرَصَتْ نَمْلَةٌ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَأَمَرَ بِقَرْيَةِ النَّمْلِ فَأَحْرَقَتْ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: فِي أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أَهْلَكَتْ أُمَّةً مِنَ الْأُمَّمِ تُسَبِّحُ؟!». »

٥٨٤٨- صحيح: أخرجه البخارى [٢٨٥٦]، ومسلم [٢٢٤١]، وأبو دود [٥٢٦٦]، والنسائي [٤٣٥٨]، وابن ماجه [٣٢٢٥]، وأحمد [٤٠٢/٢]، وابن حبان [٥٦١٤]، والطبراني فى «مسند الشاميين» [١/ رقم ٨٣]، وابن عساکر فى «تاريخه» [٤٠/ ٣٣٥] و[٦٤/ ١٥١]، والبيهقى فى «سننه» [٩٨٤٨]، وفى الآداب [رقم ٣٦٦]، والدارقطنى فى «العلل» [٩/ ٤٠١-٤٠٢]، وغيرهم من طرق عن الزهرى عن سعيد بن المسيب وأبى سلمة بن عبد الرحمن [وهو عند الطبرانى ورواية لابن عساکر وأبى الحسن والدارقطنى: (عن الزهرى عن سعيد وحده عن أبى هريرة به . . .)]، كلاهما عن أبى هريرة به . قلت: وله طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه .

١- منها: طريق أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة مرفوعاً: (نزل نبي من الأنبياء تحت شجرة؛ فلدغته نملة؛ فأمر بجهازه فأخرج من تحتها، ثم أمر بيبتها فأحرق النار؛ فأوحى الله إليه: فهلا نملة واحدة؟!) أخرجه البخارى [٣١٤١] - واللفظ له - ومسلم [٢٢٤١]، وأبو داود [٨٦١٥]، وأحمد [٢/ ٤٤٩]، والمؤلف [برقم ٦٣٠٤]، والنسائي فى «الكبرى» [٥٦١٥]، وتمام فى «فوائده» [٢/ رقم ١١١٤]، وابن عساکر فى «تاريخه» [٤٠/ ٣٣٥]، والطحاوى فى «المشكل» [٢/ ٢٠٦]، وغيرهم .

٢- ومنها: طريق النضر بن شميل عن أشعث بن عبد الملك الحمرانى عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة به مرفوعاً نحو الرواية الماضية وزاد: (فإنهن يسبحن) . أخرجه النسائي [٤٣٥٩]، وابن حبان [٥٦٤٧]، وابن عساکر فى «تاريخه» [١٢٨/ ١٢٨]- وليس عنده الزيادة- وابن المقرئ فى «المعجم» [١٨٧]- وليس عنده الزيادة- وغيرهم من طرق عن النضر بن شميل به .

قلت: وسنده صحيح، لكن اختلف على ابن سيرين فى رفعه ووقفه، فرواه عنه أشعث مرفوعاً كما مضى، وخالفه يوسف ابن عطية الصفار، فرواه عنه عن أبى هريرة به موقوفاً عليه قوله، هكذا أخرجه المؤلف [برقم ٦٠٦٤]، ويوسف وإن كان ساقط الحديث عندهم، إلا أن سلمة =

۵۸۴۹ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا مِثْنَى بْنُ الصَّبَّاحِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمُسْتَحَجِمُ».

= ابن لقمة وحبیب بن الشہید - وهما ثقتان - كلاهما قد تابعاه عن ابن سيرين عن أبي هريرة به موقوفاً، عند أبي الشيخ في «العظمة» [۱۷۲۴/۵]، وأبى الحسن ابن المقيبر في «جزء فيه أحاديث وفوائد» [رقم ۵۸ / ضمن مجموع أجزاء حديثية]، كلاهما من طريق ابن عليّة عن سلمة وحبیب به .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح موقوف؛ وأرى الوجهين محفوظين عن ابن سيرين إن شاء الله . . وإن كان الموقوف أصح .

۵۸۴۹ - صحيح: أخرجه البخارى في «تاريخه» [۱۷۹/۲]، من طريق المثنى بن الصباح عن عمرو ابن شعيب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً، وعن عروة بن الزبير عن عائشة به مرفوعاً . . . ولم يسق لفظه، إنما أحال على الرواية قبله بلفظ: (أفطر الحاجم والمحجوم) . قلتُ: وهذا إسناد منكر، والمثنى بن الصباح قد ضعفوه، وكان قد اختلط أيضاً؛ وقد حدث بمناكير تكلم فيه النقاد لأجلها، حتى تركه بعضهم، وهو من رجال «التهديب» ولم ينفرد به عن عمرو، بل توبع على الإسنادين معاً .

۱- فتابعه على الإسناد الثانى: ابن لهيعة، فرواه عن عمرو عن عروة عن عائشة به . . .

أخرجه الطحاوى في «شرح المعانى» [۹۸/۲]، لكن ابن لهيعة حاله معلومة، وهو ضعيف مطلقاً دون تفصيل أصلاً، كما شرحنا ذلك في غير هذا المكان، غير أنه تابعه الأوزاعى عن عمرو بن شعيب بسنده به مثله . . . عند أبي الشيخ في «الطبقات» [۱۰۵/۴]، وعنه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» [۲۲۳/۱]، من طريق هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعى به .

قلتُ: ولا يثبت هذا عن الأوزاعى إن شاء الله، وهشام بن عمار قد قد تغير حتى صار يتلقن، وشيخه الوليد كان يدلّس عن شيخه ويُسوّى، ولم يذكر فيه سماعاً، وللحديث طرق أخرى عن عائشة به . . . ولا يثبت منها شيء قط .

۲- وتابعه على الإسناد الأول: ابن لهيعة أيضاً، فرواه عن عمرو بن شعيب عن سعيد عن أبي هريرة به . . . عند الطحاوى في «شرح المعانى» [۹۳/۲]، وابن لهيعة حديثه على مراتب، =

= أصلحها: أن يكون غير حجة فيما ينقل من أخبار، والكلام فيه طويل الذيل، لكن للحديث طرق أخرى كثيرة عن أبي هريرة به.

١- منها: ما رواه يونس بن عبيد عن الحسن البصرى عن أبي هريرة مرفوعاً: (أفطر الحاجم والمحجوم) أخرجه أحمد [٣٦٤/٢]، وابن أبي شيبة [٩٣٠٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٣١٧٢]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٩٢/٢]، والبخارى فى «تاريخه» [١٧٩/٢]، والشافعى فى «سننه» [رقم ٣٣٥ / رواية الطحاوى]، ومن طريقه البيهقى فى «المعرفة» [رقم ٢٦٦٧]، وغيرهم من طرق عن يونس بن عبيد به.

قلت: قد اختلف فى سنده على يونس على أربعة ألوان، والحسن نفسه لا يصح له سماع من أبى هريرة أصلاً، نص على ذلك يونس بن عبيد وابن المدينى وجماعة؛ وللحسن فيه أسانيد أخرى، ذكرناها فى «غرس الأشجار».

٢- ومنها ما رواه جماعة عن عطاء بن أبى رباح عن أبى هريرة به . . . مثل اللفظ الماضى: أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٣١٨٠، ٣١٨١، ٣١٨٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٦٧١]، والمؤلف [برقم ٦٣٦٥]، وابن أبى شيبة [٩٣٠٤]، والبيهقى فى «سننه» [٨٠٧٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٩٩/٢]، وابن عدى فى «الكامل» [١٧١/٣]، والعقيلى [٢/ ٦٢، ٣٤٢]، وغيرهم.

قال البيهقى فى «سننه» [٤/ ٢٦٧]: «بلغنى عن أبى عيسى الترمذى قال: سألت أبا زرعة عن حديث عطاء عن أبى هريرة مرفوعاً! فقال: هو حديث حسن».

قلت: بل صحيح إن شاء الله لطرقة وشواهد كما يأتى؛ إلا أن حديث عطاء هنا معلول جداً، وقد اختلف عليه فى عدة ألوان كثيرة، والمحفوظ فى روايته عن أبى هريرة: أنه يرويه عنه بواسطة رجل لم يسمه، به موقوفاً، وقد صرح عطاء نفسه بكونه لم يسمعه من أبى هريرة أصلاً، وكذا جزم ابن جريج وغير واحد من الأئمة كالنسائى: بكون عطاء لم يسمعه من أبى هريرة، ومن رواه عنه وصرح فيه بسماعه من أبى هريرة، فقد غلط عليه فى ولا بد، وقد صحح وقفه النسائى والعقيلى والدارقطنى وغيرهم؛ وهو كما قالوا، مع كونه موقوفاً، فالإستاد ضعيف أيضاً، لجهالة ذلك الوسطة بين عطاء وأبى هريرة، وقد شرحنا الاختلاف على عطاء فيه بـ «غرس الأشجار».

۵۸۵۰- حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ سَرِيحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ فَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ! أَيْنَ الْمُلُوكُ؟!».

۵۸۵۱- حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ سَرِيحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيْبِ، وَأَبِي سَلْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:
«فَرَسَتْ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَمْلَةً، فَأَمَرَ بِقَرْيَةِ النَّمْلِ فَأَحْرَقَتْ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَفِي أَنْ
قَرَسَتْكَ نَمْلَةٌ أَحْرَقَتْ أُمَّةً مِنَ الْأُمَّمِ تُسَبِّحُ اللَّهَ؟!».

= نعم: للحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به مرفوعاً، وهي يقوى بعضها بعضاً إن شاء الله؛
وفى الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً، وهو حديث صحيح ثابت، وقد صححه الإمام
أحمد وابن المديني والبخاري وأبو زرعة وأبو سعيد الدارمي وابن راهويه والعقيلي وغيرهم من
نجوم أهل الحديث، وقد توسعنا في تخريجه جداً (كتابنا): «غرس الأشجار بتخريج منتقى
الأخبار» . . . والله المستعان.

۵۸۵۰- صحيح: أخرجه البخاري [٦١٥٤، ٦٩٤٧]، وابن ماجه [١٩٢]، وأحمد [٣٧٤/٢]،
والنسائي في «الكبرى» [٧٦٩٢، ١١٤٥٥]، وابن المبارك في «مسنده» [رقم ٩٢]، والطبراني
في «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٣٠٢٠]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [٢/ رقم ٣٦٤]،
والدارمي في «الرد على الجهمية» [رقم ٣٠١]، وابن منده في «الرد على الجهمية» [رقم ٤٧]،
وابن خزيمة في «التوحيد» [١/ رقم ٩٣]، والآجري في «الشریعة» [رقم ٧٣٥]، والبغوي في
«شرح السنة» [١١٠-١١١/ ١٥]، والبيهقي في «الأسماء والصفات» [رقم ٧٠٤/ طبعة
الحاشدي]، وغيرهم من طريقين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به مثله . . .
إلا أن لفظه في آخره: (أين ملوك الأرض؟!).

قلت: وللزهري فيه شيخ آخر: فرواه عنه جماعة فقالوا: عن الزهري عن أبي سلمة ابن عبد
الرحمن عن أبي هريرة به . . .

أخرجه البخاري والدارمي وجماعة كثيرة . . . والله المستعان.

۵۸۵۱- صحيح: مضى آنفاً [برقم ٥٨٤٨].

٥٨٥٢- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْقَزِيُّ، أَخْبَرَنَا قَيْسُ ابْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَمَلْتُمْ فَأَخْرُوا، فَإِنَّ الرَّجُلَ مُوثِقَةٌ، وَالْيَدُ مُغْلَقَةٌ».

٥٨٥٢- ضعيف: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٤/ ٤٥٠٨]، والبيهقي في «سننه» [١١٤٤٣]، والخطيب في «تاريخه» [١٣/ ٤٥]، والترمذي في «عله» [٤٧]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١٩٥٩]، والبزار في «مسنده» [٢/ ١٠٨١ / كشف الأستار]، وغيرهم من طرق عن قيس بن الربيع عن بكر بن واثل عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به. قال الترمذي: «سألت محمداً عن هذا الحديث! فلم يعرفه، وقال: أنا لا أكتب حديث قيس بن الربيع، ولا أروى عنه».

قلت: وقيس هذا ليس بحجة كما أشار البخاري، وقد أفسده ولده، حيث كان يدخل في أصول أبيه ما ليس منه، والأب لا يدري كل هذا، فسقط حديثه عند جمهرة المحققين، وقد شرحنا حاله في «المحارب الكفيل».

وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٤٩٢] و[٨/ ٤٩٢]، والمناوي في «الفيض» [١/ ٢١٣]، وقد ضعف البيهقي سنده في «سننه» [٦/ ١٢٢]، وهو كما قال؛ إلا أن قيساً قد توبع عليه عن بكر بن واثل: تابعه واثل بن داود عن ابنه بكر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به... أخرجه ابن صاعد في جزء من حديثه [٢/ ٩]، كما في «الصحيحة» [٣/ ١٢٢]، وعنه أبو القاسم بن الجراح الوزير في المجلس السابع من «الأمالي» [٢/ ١]، كما في «الصحيحة» ومن طريقه ابن عساكر في «المعجم» [١٣٣٧]، والمخلص في الثاني من السادس من «الفوائد المنتقاة» [١/ ١٨٨٨]، كما في «الصحيحة» وغيرهم من طريق ابن عيينة عن واثل بن داود عن بكر به...

قال الإمام في «الصحيحة»: «هذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات، رجال مسلم، غير واثل ابن داود، وهو ثقة كما قال الحافظ».

قلت: هو كما قال، لولا أنه معلول، فقد اختلف في سنده على ابن عيينة، فرواه عنه عبد الله ابن عمران العابدی على الوجه الماضي عند الجميع سوى المخلص والمخلدي، فلم يذكر الإمام الألباني سندهما إلى ابن عيينة حتى ننظر فيهما، وإن كان يغلب على الظن: أنه عندهما من طريق هذا العابدی عن ابن عيينة، كما عند الجماعة أيضاً. =

= والإمام الألبانی وإن لم يذكر أن أبا القاسم ابن الجراح وابن صاعد والمخدي وغيرهم : قد روه من طريق العابدی عن ابن عيينة ، إلا أن هذا ما يغلب على ظني إن شاء الله ، بل وأكاد أجزم به ، لاسيما في حق ابن صاعد والوزير أبي القاسم ، فإن ابن عساكر قد رواه في «معجمه» من طريق أبي القاسم عيسى بن علي بن عيسى - وهو ابن الجراح - عن أبي محمد ابن صاعد عن عبد الله ابن عمران العابدی عن ابن عيينة به . . .

وهذا العابدی وإن قال عنه أبو حاتم : «صدوق» ووافقه عليه الحافظ في «التقريب» وصحح له الحاكم والترمذی وغيرهما ؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» [۳۶۳/۸] ، لكن قال عنه : «يخطئ ويخالف» ونقل مغلطای في «الإكمال» [۱۰۰/۸] ، عن ابن فآخر أنه قال عنه : «ثقة إلا أنه يخالف» فمثله الأقرب أن يقال عنه «صدوق له أو هام» ولم يكن من مشاهير أصحاب ابن عينة . وقد خولف في وصله ، خالفه أحمد بن عبدة الضبي الثقة المأمون ، فرواه عن ابن عيينة فقال : عن وائل أو بكر بن وائل - بالشك ، - عن الزهري به مرسلًا ، ليس فيه سعيد ولا أبو هريرة ، هكذا أخرجه أبو داود في «المراسيل» [رقم ۲۹۴] ، وهذا هو المحفوظ عن ابن عيينة . . . فإن قيل : قد توبع العابدی عليه عن ابن عيينة به موصولًا ، تابعه ابن المبارك كما ذكره الدارقطني في «العلل» [۱۸۵/۹] ، .

قلنا : هذا من طريق بقية بن الوليد عن ابن المبارك به ، وبقيه صدوق عالم ، إلا أنه يدلرس ويُسوّى ، ولم يذكر فيه سماعًا من ابن المبارك أصلًا ، ولا ذكر سماع ابن المبارك من ابن عيينة ، فالمتابعة لا تثبت إن شاء الله .

والحديث ذكره السخاوی في فتح المغيث [۱۸۷/۳] ، وعزاه الخطيب البغدادي؟! ثم نقل عنه أنه قال : «لا يروى عن النبي ﷺ فيما نعلم إلا من جهة بكر وأبيه» وتعقبه السخاوی قائلًا : «قلت : قد أخرجه أبو يعلى في «مسنده» من حديث قيس بن الربيع عن بكر ، لا ذكر لوائل فيه» وقد رأيت السيوطی قد رمز لحسنه في «الجامع الصغير» [رقم ۲۹۲] ، قال المناوی في «الفيض» [۲۱۳/۱] : «ولعله بالنظر إلى تعدد طرقه» .

قلت : ما تم له إلا طريقان ، وقد عرفت ما فيهما ، وكأن المناوی قد اغتر بهذا ، فحسن الحديث في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [۹۸/۱] طبعة مكتبة الشافعي] ، والإمام الألبانی وإن كان قد صححه في «الصحيححة» [۱۲۲/۳] ، إلا أنه رجح عن ذلك - إن شاء الله - وأورده «الضعيفة» [رقم ۶۴۵۵] . . . والله المستعان لارب سواه .

٥٨٥٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنِ عَسْكَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ الْفَرِيَابِيِّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيْبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَفَعَهُ، قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجْرَةً يَسِيرُ الرَّأْكَبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لَا يَقْطَعُهَا، وَأَقْرَأُوا إِنَّ شَيْئًا: ﴿وَزَلَّ مَمْدُودٌ﴾ [الواقعة: ٣٠]».

٥٨٥٣- صحيح: أخرجه الدارقطني في «العلل» [٣٠٥ / ٧]، من طريقين عن محمد بن يوسف الفريابي عن ابن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة به . قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة، إلا أنه معلول، فقد خولف فيه الفريابي، خالفه الحميدى - وهو أثبت منه في ابن عيينة - فرواه عن سفيان فقال: عن الزهري عن سمع أبا هريرة به . . . ، وأبهم الوسطة بين الزهري وأبي هريرة، هكذا أخرجه الحميدى في «مسنده» [١١٨٠]، وتوبع على هذا الوجه عن سفيان: تابعه سعيد بن منصور وغيره، كما قاله الدارقطني في «العلل» [٣٠٥ / ٧]، وزاد: «ولا يصح عن سعيد بن المسيب» .

يعنى أن المحفوظ عن ابن عيينة هو ما رواه عنه الحميدى وغيره؛ وهو الصواب؛ ثم ذكر الدارقطني أن يونس الأيلي رواه عن الزهري فقال: عن طارق عن [بالأصل: (بن) وهو تصحيف] سعد عن أبي هريرة به . . . ، وهذا الوجه: أخرجه الخطيب في «تاريخه» [٩ / ٣٤٧]، بإسناد فيه نظر إلى يونس به . . . ، فهذان لونا من الاختلاف على الزهري في سنده، ولون ثالث، فرواه إسماعيل بن أبي خالد عن زياد مولى بنى مخزوم - وهو شيخ مغمور مختلف فيه، - عن الزهري عن أبي هريرة به، هكذا أخرجه وكيع كما ذكره ابن القيم في «حادي الأرواح» [ص ١١٣] .

والمحفوظ عن الزهري ما رواه ابن عيينة من رواية الحميدى وغيره عنه؛ لكن للحديث طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به .

منها: ما رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به مثله . . . أخرجه البخارى [٤٥٩٩]، والحميدى [١١٣١]، ومن طريقه البيهقى في «البعث والنشور» [رقم ٢٥٧]، وابن حبان [٧٤١١]، وغيرهم؛ وهو عند مسلم [٢٨٢٦]، وأحمد [٢٥٧ / ٢]، والخطيب في «المتفق والمفترق» [رقم ١٦١٥]، وغيرهم من هذا الطريق أيضاً، لكن دون قراءة الآية في آخره، والله المستعان .

۵۸۵۴- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، أَخُو كَرْخُوِيَه، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا زَمْعَةُ، عَنْ بَدِيلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُولُنَّ أَحَدُكُمْ: خَبِثْتُ نَفْسِي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: لَقِسْتُ نَفْسِي».

۵۸۵۵- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ أَخُو حِجَاجٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ

۵۸۵۴- صحيح: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [۳/ ۲۳۱]، من طريق المؤلف به .

قال ابن عدى: «لا أعرفه عن بديل عن سعيد بن المسيب إلا من هذا الوجه» .

قلت: قد خولف محمد بن يزيد أخو كرخويه - وهو ثقة معروف - فى سنده عن أبى عامر - واسمه عبد الملك بن عمرو - العقدي، خالفه بندار، فرواه عن أبى عامر عن زمعة عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبى هريرة به . . . ، فجعل شيخ زمعة فيه هو (الزهرى) بدلاً من (بديل)، هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [۹/ ۲۱۰]، ثم قال: «وهو أشبه بالصواب» .

قلت: ورواه بعضهم عن زمعة فقال: عن الزهرى عن عروة عن عائشة به . . . ، هكذا ذكره ابن عدى فى «الكامل» [۳/ ۲۳۱]، ومدار هذه الألوان على زمعة، وهو ابن صالح اليمانى الشيخ الضعيف المشهور، كان صاحب مناكير وعجائب، لا سيما عن «الثقات» والمشاهير، راجع كلام النقاد بشأنه فى «التهذيب» وذيوله» وكأنه المضطرب فى هذا الحديث على الألوان الماضية كلها، وقد عهدت منه ذلك غير مرة .

لكن الحديث صحيح ثابت؛ فيشهد له حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به مثله . . . عند البخارى [۵۸۲۵]، ومسلم [۲۲۵۰]، وأبى داود [۴۹۷۹]، وأحمد [۶/ ۵۱، ۲۰۹، ۲۳۰، ۲۸۱]، وابن حبان [۵۷۲۴]، وابن أبى شيبه [۲۶۵۰۴]، والنسائى فى «الكبرى» [۱۰۸۸۸]، وابن راهويه [۸۰۰]، والبعغوى فى «شرح السنة» [۱۲/ ۳۵۹]، وجماعة .

لكن اختلف فى سنده على هشام، وفى الباب عن أبى أمامة به مثله عند البخارى ومسلم وجماعة كثيرة أيضاً .

۵۸۵۵- صحيح: أخرجه ابن ماجه [۲۲۰]، والطبرانى فى «الأوسط» [۵/ رقم ۵۴۲۴]، وفى «الصغير» [۲/ رقم ۸۱۰]، والدارقطنى فى «العلل» [۹/ ۲۶۶]، والطحاوى فى «المشكلى» [۴/ ۱۸۳]، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» [رقم ۵۹]، طبعة دار ابن حزم، والآجرى فى «الأربعين» [رقم ۱]، وفى «أخلاق العلماء» [رقم ۱۲]، والخطيب فى «الفتية والمتفقه» =

الزهرى، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا، فَقَهَّهُ فِي الدِّينِ»، وَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ، وَاللَّهُ يُعْطِي».

= [١ / رقم ٢، ٣ / طبعة ابن الجوزى]، وابن بطة فى «إبطال الحيل» [ص ٥٩ / رقم ٤ / طبعة الرسالة]، وغيرهم من طريق معمر عن الزهرى عن سعيد بن مسيب عن أبى هريرة به . . . وقوله: (إنما أنا قاسم، والله يعطى) ليس عند الجميع سوى أحمد والدارقطنى والطحاوى، ولفظ أحمد وابن ماجه والجميع فى أوله: (من يرد له به خيراً . . .).

قال الإمام فى «الصحيحة» [رقم ١١٩٤]: «هذاسند صحيح على شرط الشيخين»، كذا قال، وغفل عن كونه معلولاً جداً من هذا الوجه، وهلا قال مثلما قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجاة» [٣٢ / ١]: «هذا إسناد ظاهره الصحة، ولكن اختلف فيه على الزهرى، فرواه النسائى من حديث شعيب عن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة، وقال: الصواب رواية الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن عن معاوية» ثم قال البوصيرى: «كما فى الصحيحين» يعنى الوجه الأخير، وهو كما قال على ما يأتى؛ وقبل أن يُخْتَلَفَ فى هذا الحديث على الزهرى؛ قد اختلف على تلميذه معمر، فرواه عنه عبد الواحد بن زياد البصرى عند الجميع سوى ابن ماجه وأحمد، وقال الطبرانى عقب روايته من هذا الطريق: «لم يروه عن الزهرى عن سعيد بن المسيب إلا معمر، تفرد به عبد الواحد بن زياد».

قلت: ما تفرد به عبد الواحد، بل تابعه عليه عبد الأعلى السامى عند أحمد وابن ماجه، وخالفهما عبد الرزاق، فرواه عن معمر فقال: عن الزهرى عن رجل عن أبى هريرة بالفقرة الأولى مع سياق فى أوله: فأبهم فيه الوسطة بين الزهرى وأبى هريرة، هكذا أخرجه عبد الرزاق فى «مصنفه» [٢٠٨٥١]، وهذا هو المحفوظ عن معمر، وعبد الرزاق أثبت أهل الدنيا فى الرواية عنه، لاسيما وهو من أهل اليمن الذين سمعوا معمرًا قبل أن ينزل البصرة ويخلط فى حديثه - حيث كان يحدث من حفظه دون كتبه - ويأتى بتلك الأوهام والأغاليط التى حملها عنه عبد الواحد بن زياد وعبد الأعلى السامى وغيرهما من أهل البصرة.

ومع كون المحفوظ عن معمر هو ما رواه عنه عبد الرزاق على اللون الماضى؛ إلا أن ذلك غير محفوظ عن الزهرى، فقد خولف فيه معمر، خالفه شعيب بن أبى حمزة، فرواه عن الزهرى قال: قال أبو سلمة بن عبد الرحمن: قال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ . . . وذكره مثل سياق المؤلف إلا أنه قال فى أوله: (من يرد الله به خيراً . . .) هكذا أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٥٨٣٩]. =

۵۸۵۶- حَدَّثَنَا الهذيل بن إبراهيم الجماني، حَدَّثَنَا عثمان بن عبد الرحمن الزهري، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تَعْمَلُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بَرُّهَةً بَكْتَابِ اللَّهِ، ثُمَّ تَعْمَلُ بَرُّهَةً بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، ثُمَّ تَعْمَلُ بِالرَّأْيِ، فَإِذَا عَمَلُوا بِالرَّأْيِ، فَقَدْ ضَلُّوا وَأَضَلُّوا».

= فهذان لوان من الاختلاف فيه على الزهري، ولون ثالث، فقال النسائي عقب رواية شعيب: «خالفه يونس - يعنى ابن يزيد الأيلي - رواه عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن معاوية» . قلتُ: وهذا الوجه: أخرجه البخارى [٧١، ٦٨٨٢]، ومسلم [١٠٣٧] وابن حبان [٨٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢٨٤]؛ وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٨٣٢]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [رقم ٢٣١٦]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ٣٠٩ / طبعة الحاشدى]، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» [١/ رقم ٦١، ٦٢ / طبعة دار ابن حزم]، والطحاوى فى «المشكلى» [٤/ ١٨١]، وغيرهم من طرق عن ابن وهب عن يونس الأيلي عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن معاوية بن أبى سفيان مرفوعاً: (من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين، وإنما أنا قاسم والله يعطى . . .) لفظ البخارى، وليس عند ابن حبان قوله: (وإنما أنا قاسم، والله يعطى).

قلتُ: وتوبع يونس على هذا الوجه: تابعه عبد الوهاب بن أبى بكر المدنى الثقة المشهور عليه عن ابن شهاب بإسناد به . . . دون الفقرة الثانية: عند أحمد [٤/ ١٠١]، والدارمى [٢٢٤]، من طريقين عن الليث بن سعد عن يزيد بن الهاد عن عبد الوهاب به .

قلتُ: وهذا إسناد مستقيم؛ ومن هذا الطريق: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٧٦٦]، نحو سياق المؤلف وزيادة.

وهذا اللون الأخير: هو المحفوظ عن الزهري: كما جزم به الدارقطنى فى «العلل» [٩/ ٢٦٦]، وقبله أبو عبد الرحمن النسوى كما حكاه عنه البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» . . . والله المستعان .

٥٨٥٦- منكر: أخرجه أبو إسماعيل الهروى فى «ذم الكلام» [٢/ رقم ٢٥٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ١٦٠]، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» [٢/ رقم ١٠٣١]، وعنه ابن حزم فى «الإحكام» [٦/ ٢١٩-٢٢٠]، والخطيب فى «الفتاوى والمتفقته» [١/ رقم ٤٦٦]، والذهبى فى «الميزان» [٥/ ٥٧]، وغيرهم من طريقين عن عثمان بن عبد الرحمن الوقاص الزهري عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة به .

= قال الهيثمي في «المجمع» [٤٣١/١]: «رواه أبو يعلى، وفيه عثمان بن عبد الرحمن الزهري، متفق على ضعفه» ووافقه عليه المناوي في «الفيض» [٢٥٦/٣]، ولام السيوطي على سكوته عليه في «الجامع الصغير» وقد رأيتُه ضعفَ سنده في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٩١٧/١] طبعة مكتبة الشافعي]، وسبقه إلى إعلاله بالوقاص: ابن الملقن في «تذكرة المحتاج» [٧١/١]، وقبله ساقه الذهبي في «الميزان» في عداد مناكير ذلك الوقاصي، كأنه تبع ابن عدى في هذا، فإنه قال في ختام ترجمته من «الكامل» بعد أن ساق جملة من مناكيره: «وسائر الأحاديث عن الزهري التي أملتيتها لا يروها عن الزهري غير عثمان هذا- يعني الوقاص- ولعثمان غير ما ذكرت من الحديث، وعمامة أحاديثه مناكير، إما إسناده أو متنه منكرًا».

وعثمان الوقاصي قد تركوه، بل كذبه ابن معين، وهو من رجال الترمذي وحده، لكنه لم ينفرد به: بل تابعه عليه حماد بن يحيى الأبح عن الزهري بإسناده به نحوه . . . عند ابن عدى في «الكامل» [٢٤٦/٢]، وأبى إسماعيل الهروري في «ذم الكلام» [٢/رقم ٢٥٢]، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» [٢/رقم ١٠٣٢]، وعنه ابن حزم في «الإحكام» [٦/٢٢٠]. والخطيب في «الفتاوى والمتفق» [١/رقم ٤٦٥]، وغيرهم من طرق عن جبارة بن المغلس عن حماد به .

قلت: وهذا إسناد ساقط جداً، وجبارة يحتاج جبارة، وهو ضعيف عندهم، إلا من شذ، وكان يروي مناكيره، وبواطيل وأحاديث كذب وكل شيء، حتى ورد عن ابن معين أنه كذبه، إلا أن التحقيق أنه لم يكن كذاباً أصلاً، إنما أتى من سوء حفظه وغفلة كانت فيه، وهو من رجال ابن ماجه وحده، وهذا الحديث قد أنكره عليه الإمام أحمد جداً، كما نقله عنه ابن قدامة في منتخب علل الخلال [ق ٢٠٠/١]، كما في «الضعيفة» [رقم ٣٤٠٩]، وقال عبد الله بن أحمد في «العلل» [١/٤٧٠]: (عرضت على أبي أحاديث سمعتها من جبارة الكوفي، فقال: في بعضها: هي موضوعة، أو هي كذب) ثم ساق منها هذا الحديث، فالحديث من منكرات جبارة، وبه أعله ابن الملقن في «تذكرة المحتاج» [٧١/١]، وشيخه (حماد بن يحيى الأبح) مختلف فيه، ولا أراه يحتمل مثل هذا .

وقد أغرب أبو أحمد الجرجاني! وساق الحديث في ترجمة يحيى هذا من «الكامل» وكان الأولى به أن يورده في ترجمة (جبارة بن المغلس) ويحيى برىء منه كما قد علمت سابقاً . .

والحديث ضَعَّفَه غير واحد من المتأخرين، حتى نقل المناوي في «الفيض» [٢٥٦/٣]، عن الولي ابن العراقي أنه قال: «لا ينبغي الجزم بهذا الحديث؛ فإنه ضعيف»

٥٨٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَرْزِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءِ الْخِفَّافِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ».

٥٨٥٧- صحيح: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٤٨٣٦]، وابن جميع في معجمه [رقم ٨٩]، ومن طريقه الذهبي في «التذكرة» [١/ ٣٣٩]، من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به .
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد بن أبي عروبة، ولا رواه عن سعيد إلا عبد الوهاب بن عطاء».

قلت: وعبد الوهاب محدث صاهوق، وسعيد إمام حافظ؛ إلا أنه اختلط بأخرة، لكن رواية عطاء عنه قديمة كما أشار الإمام أحمد وغيره؛ وليس في الإسناد ما يعل به سوى عنقنة قتادة، فهو إمام في التدليس، وهو الذي كان ربما أدخل بينه وبين ابن المسيب: عشر رجال، كما يقول الإمام أحمد، وعنه العلائي في «جامع التحصيل» [ص ٢٥٥/ ترجمة قتادة].

لكنه لم ينفرد به عن سعيد: بل تابعه عليه الزهري عند مسلم [١٣٩٤]، وابن ماجه [١٤٠٤]، وأحمد [٢/ ٢٣٩]، والدارمي [١٤٢٠]، والبيهقي في «الشعب» [٣/ رقم ٤١٣٨]، والحميدي [٩٤٠]، والمؤلف [برقم ٥٨٧٥]، والخطيب في «تاريخه» [٩/ ٢٢١]، وأبي نعيم في «المستخرج» [رقم ٣٢١٦، ٣٢١٧]، وأبي القاسم المهرواني في «الفوائد المنتخبة» [رقم ٩٤]، والطحاوي في «المشكل» [٢/ ٧٣]، وجماعة.

وقد اختلف في سنده على الزهري على ألوان، ذكرها الدارقطني في «العلل» [٩/ ٣٩٥-٣٩٦]، [٣٩٧]، ثم رجح منها لونيْن فقط، منهما الوجه الماضي، ولله الحمد . . .

وقد توبع الزهري عليه عن سعيد: تابعه أبو معشر نجيح بن عبد الرحمن السندي: عند المؤلف [برقم ٦٥٥٤]، وأبو معشر وإن كان ضعيفاً؛ إلا أنه متابع عليه كما مضى؛ وكذا توبع عليه سعيد بن المسيب:

١- تابعه: إبراهيم بن عبد الله بن قارظ - ويقال له: عبد الله بن إبراهيم بن قارظ - عن أبي هريرة به . . . عند أحمد [٢/ ٤٧٣]، والسراج في «مسنده» [١/ ٢٥٠]، والطحاوي في «المشكل» [٢/ ٧٥]، والمؤلف [برقم ٦١٦٥]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن إبراهيم بن عبد الله عن أبي هريرة به .

= قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ وقد توبع عليه محمد بن عمرو: تابعه غير واحد عن إبراهيم به.

٢- وتابعه أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو عبد الله الأغر - وقرن معهم إبراهيم بن عبد الله بن قارظ - كلاهما عن أبي هريرة . . . به عند مسلم [١٣٩٤]، والنسائي [٦٩٤]، وابن حبان [١٦٢١]، والدارقطنى فى «العلل» [٣٩٩/٩]، وغيرهم من طريق محمد بن الوليد الزبيدى عن ابن شهاب عن أبي سلمة والأغر به.

قلتُ: وهذا محفوظ عن الزهرى؛ وإن كان قد اختلف عليه فى سنده على ألوان كثيرة، ذكرها الدارقطنى فى «علله» [٣٩٥-٣٩٦/٩]، وقد توبع الزهرى عليه عن أبي سلمة والأغر جميعاً.

١- فتابعه عن أبي سلمة: عطاء بن أبي رباح ومحمد بن عمرو بن علقمة والمسور بن رفاعه وغيرهم؛ وهو صحيح عن أبي سلمة: كأنه سمعه من أبي هريرة بوسائط عنه أمثال أبي عبد الله الأغر وإبراهيم بن عبد الله بن قارظ وغيرهما؛ ثم قابل أبا هريرة فحدثه به بلا واسطة، فهو من المزيد فى متصل الأسانيد.

٢- وتابعه عن أبي عبد الله - واسمه سلمان - الأغر زيد بن رباح وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وأبو بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم، وغيرهم.

٣- ورواه العلاء بن عبد الرحمن أيضاً عن أبيه عن أبي هريرة به . . . عند المؤلف [برقم ٦٥٢٥]، وتمام فى «فوائده» [رقم ٨٤٨]، وغيرهما من طريقين عن العلاء به.

قلتُ: وسنده مستقيم على شرط مسلم، لكن اختلف فيه على العلاء، فرواه عنه روح بن القاسم وعبد الرحمن بن إبراهيم القاص على الوجه الماضى؛ وخالفهما عبد العزيز بن أبي حازم المدنى - وهو شيخ صدوق - فرواه عن العلاء عن أبيه عن عبد الملك بن نوفل بن الحارث عن أبي هريرة به . . .

فأدخل فيه واسطة بين والد العلاء وأبي هريرة، هكذا أخرجه ابن أبي خيثمة فى «تاريخه» [رقم ١٣٨٢/ طبعة دار الفاروق]، والسراج فى «مسنده» [٢٤٨/١]، والوجهان عندى محفوظان إن شاء الله؛ ولا مانع أن يكون عبد الرحمن بن يعقوب المدنى - والد العلاء - قد سمعه من أبي هريرة بواسطة، ثم قابله فشافهه به، فيكوه من المزيد.

= والحديث من طريق عبد العزيز بن أبي حازم: رأيتُه عند البخارى فى «تاريخه»

۵۸۵۸ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَادٍ سَجَادَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى، عَنْ يَزِيدَ بْنِ سَنَانَ أَبِي فُرُوهَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَيَّ جَنَازَةً فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى.

= [۸/ ۲۵۴] ترجمة هبار بن عبد الرحمن، وسنده مغموز من هذا الوجه، و(عبد الملك بن نوفل ابن الحارث) لم أميزه بعد، بل ما وقفت له على ترجمة أصلاً، ذكره المزى في ترجمة (عبد الرحمن ابن يعقوب المدني) من «تهذيبه» [۱۸/ ۱۸]، وليس هو به (عبد الملك بن نوفل بن مساحق) ذلك المتأخر المترجم في «التهذيب».

نعم: قد يترجح عندي: أن يكون هو: (عبد الله بن الحارث بن نوفل القرشي) الإمام الفقيه الحجة أحد كبار التابعين، بل جزم غير واحد بأن له (رؤية) وهو من رجال الجماعة... ويكون (عبد الله) قد تصحف إلى (عبد الملك) وربما كان له اسمان ينادى بهما، وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به... وشواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة أيضاً... مضى بيانها [برقم ۷۷۴، ۴۶۹۱، ۵۷۸۷]، ويأتي المزيد.

۵۸۵۸ - منكر: أخرجه الدارقطني في «سننه» [۲/ ۷۴]، وابن عدى في «الكامل» [۷/ ۲۷۱]، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» [رقم ۶۵۶]، وغيرهم من طرق عن الحسن بن حماد سجادة عن يحيى بن يعلى الأسلمي عن يزيد بن سنان أبي فروة الرهاوي عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة به... وليس عند الدارقطني وأبي الفضل قوله: (فكبر). قال ابن عدى: «وهذا الحديث عن الزهري بهذا الإسناد: يرويه يزيد بن سنان عنه» وعلقه البيهقي من هذا الطريق في «سننه» [۴/ ۳۸]، ثم قال: «فإن كان حفظه - يعني سجادة - فهو بما تفرد به يزيد ابن سنان».

قلت: وي زيد هذا شيخ منكر الحديث، وكان مغرماً برواية المناكير عن الثقات والمشاهير، حتى قال الحاكم: «روى عن الزهري ويحيى بن أبي كثير وهشام بن عروة المناكير الكثيرة». قلت: وهذا الحديث منها بلا ريب، وتكاد كلمة النقاد تكون متفقة على ضعفه، فراجع ترجمته في «التهذيب وذيلوله»، وقد أنكره عليه ابن عدى، وساقه في ترجمته من «الكامل» وبه أعله ابن عبد البر وابن القطان الفاسي والنووي وابن الملقن وجماعة، والراوى عنه (يحيى بن يعلى الأسلمي) هو القطواني الضعيف أيضاً، ضعفه أبو حاتم وابن معين وجماعة، وقال البخاري: «مضطرب الحديث» وهو من رجال «التهذيب».

٥٨٥٩- حَدَّثَنَا زكريا بن يحيى الواسطى، حَدَّثَنَا روح بن عباد، حَدَّثَنَا ابن جريج، قال: حَدَّثَنِي ابن شهاب، عن عمر بن عبد العزيز، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، وعن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَعَوْتَ».

٥٨٦٠- حَدَّثَنَا أحمد بن إبراهيم الدورقى، حَدَّثَنَا مبشر، عن الأوزاعى، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، وأبى سلمة، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ، سلم فى الركعتين، فقال له ذو الشمالين بن عبد عمرو بن نضلة، وهو رجل من خزاعة حليف لبني زهرة: أقصرت الصلاة، أم نسيت يا رسول الله؟

= وقد ساق له الذهبى هذا الحديث من مناكيره: فى ترجمته من «الميزان» وأعله به جماعة أيضاً، وقد اضطرب - هو أو شيخه - فى هذا الحديث على ثلاثة ألوان، ذكر الدارقطنى منها اثنين فى «العلل» [١٥٠/٩]، ثم قال: «وليس ذلك بمحفوظ، والحديث غير ثابت».

قلت: وهو كما قال، وقد شرحنا هذا، مع استيفاء تخريجه؛ وشواهدة التالفة نحو لفظه، والرد على قوَاهُ بها، كل ذلك فى كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» وفقنا الله لإتمامه وإنجازه بخير.

٥٨٥٩- صحيح: مضى قريباً [برقم ٥٨٤٦].

٥٨٦٠- صحيح: دون قوله: (ولم يسجد السجدين . . . إلخ) أخرجه أبو داود [١٠١٢]، وابن خزيمة [١٠٤٠، ١٠٤٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٠٢/١١-٢٠٣]، من طريقين عن الأوزاعى عن الزهرى عن سعيد بن المسيب وأبى سلمة بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة ثلاثتهم عن أبى هريرة به . . . ولفظ أبى داود فى آخره: (ولم يسجد سجدي السهو حتى يقنه الله ذلك) ومثله عند ابن خزيمة إلا أنه قال: (حتى يقنه الناس) وعند ابن عبد البر: (ثم سجد سجدي السهو).

قلت: هذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، لكن اختلف فيه على الأوزاعى، فرواه عنه محمد بن كثير المصيصى والوليد بن مسلم كلاهما على الوجه الماضى، وخالفهما محمد بن يوسف الفريابى، فرواه عنه عن الزهرى بإسناده به مرسلًا، لم يذكر فيه أباه هريرة، هكذا أخرجه ابن خزيمة [١٠٤١]، من طريق الذهلى عن الفريابى عن يوسف عن الأوزاعى به . . . =

قال: «لَمْ تُقْصِرْ، وَلَمْ أَنْسَ»، قال ذو الشمالين: قد كان بعض ذلك يا رسول الله، فأقبل رسول الله ﷺ على من صلى معه، فقال: «أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» قالوا: نعم، فقام رسول الله ﷺ، فأتم الصلاة، ولم يسجد السجدة التي تسجدان في وهَم الصلاة حين لقنه الناس.

= هكذا عنده، وقوله (عن يوسف) زيادة مقحمة لا معنى لها أصلاً، إنما يرويه الفريابي عن الأوزاعي به دون واسطة، وهكذا قاله الدارقطني في «العلل» [٣٧٥/٩]، وقد توبع عليه الفريابي مرسلًا، تابعه عبد الحميد بن أبي العشرين عن الأوزاعي عند ابن عبد البر في «التمهيد» [٢٠٣/١١]، وهكذا رواه عمر بن عبد الواحد الشامي عن الأوزاعي عن الزهري عن مشايخه الثلاثة به مرسلًا، كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٣٧٥/٩].

وقد توبع الأوزاعي على الوجهين جميعاً عن الزهري، لكن اختلف في سنده على ابن شهاب على ألوان كثيرة، ذكرها الدارقطني في «علله» [٣٧٩-٣٧٥/٩]، وقد شرحناها وخرجناها في «غرس الأشجار» وكما اختلف عليه في سنده، فقد اختلف عليه في متنه أيضاً، حتى وصفه بعض الحفاظ بالاضطراب فيه سنداً وممتناً، وأنه لم يُتَقَنَّ حفظه، هكذا قاله الصلاح العلائي الحافظ في كتابه «نظم الفوائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد» ثم نقل عن ابن عبد البر أنه قال في «التمهيد» [٣٦٦/١]: (لا أعلم أحداً من أهل الحديث المنصفين فيه: عوّل على حديث ابن شهاب في قصة ذي اليدين، لاضطرابه فيه، وأنه لم يتم له إسناداً ولا ممتناً، وإن كان إماماً عظيماً في هذا الشأن؛ فالغلط لا يسلم منه أحد، والكمال ليس لمخلوق، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ).

قلت: وإنما عول من عوّل على صحة قصة ذي اليدين: بما للحديث من طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه... وهي صحيحة ثابتة...

منها ما رواه مالك عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة: (أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين، فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟! فقال رسول الله ﷺ: أصدق ذو اليدين؟! فقال الناس: نعم، فقام رسول الله ﷺ فصلّى ركعتين أخريين، ثم سلم، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع ثم كبر، فسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع).

أخرجه مالك [٢١٠]- واللفظ له- ومن طريقه البخاري [٦٨٢] و[١١٧٠، ٦٨٢٣]، والترمذي [٣٩٩]، والنسائي [١٢٢٥]، وأبو داود [١٠٠٩]، وابن حبان [٢٢٤٩، ٢٦٨٦]، والشافعي [٨٩١]، وجماعة كثيرة.

٥٨٦١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا مَبْشَرٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيْبِ أَنَّهُ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَرَأَ نَاسٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ جَهْرٍ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: «هَلْ قَرَأَ مَعِيَ أَحَدٌ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «إِنِّي أَقُولُ: مَا بَالِي أَنْزَعُ الْقُرْآنَ؟!» قَالَ الزَّهْرِيُّ: فَاتَعَطَّ النَّاسُ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَكُونُوا يَقْرَءُونَ فِيهَا جَهْرًا.

= ثم اعلم أيها المسترشد: أن قوله في آخره عند المؤلف وغيره: (ولم يسجد السجدين . . . إلخ) إنما هو مدرج من قول ابن شهاب البتة، كما بين ذلك ابن خزيمة بياناً شافياً في «صحيحه» [١٢٧/٢]، وزدناه وضوحاً في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٥٨٦١- صحيح: أخرجه ابن حبان [١٨٥٠]، والبيهقي في «سننه» [٢٧١٩]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣٢٠/٩]، والبخاري في «تاريخه الأوسط» - المسمى بـ «الصغير» مطبوعاً - [ص / ١٧٧ رقم ٨٢٦]، وفي القراءة خلف الإمام [عقب رقم ٦٨]، والخطيب في الفصل للوصل [٢٩٨-٣٠١]، وغيرهم من طرق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به . . . وهو عند البخاري بقول الزهري في آخره فقط، وليس كلام الزهري عند أبي نعيم، .

قلتُ: هكذا رواه أكثر أصحاب الأوزاعي عنه، وخالفهم الوليد بن مسلم، فرواه عنه فقال: عن الزهري عن سمع أبا هريرة، وأبهم الوسطة بين الزهري وأبي هريرة، هكذا أخرجه ابن حبان [١٨٥١]، وقال ابن حبان عقب روايته: «هذا خبر مشهور للزهري من رواية أصحابه عن ابن أكيمة عن أبي هريرة، ووهم فيه الأوزاعي، إذ الجواد يعثر، فقال: عن الزهري عن سعيد بن المسيب، فعلم الوليد بن مسلم أنه وهم، فقال: عن سمع أبا هريرة، ولم يذكر سعيداً».

قلتُ: وربما كان الأوزاعي يضطرب فيه، وقد جزم غير واحد من الحفاظ بكونه وهم في سنده على الزهري، وخالفه الأئمة الكبار من أصحاب الزهري، كلهم رووه عنه فقالوا: عن ابن أكيمة عن أبي هريرة به . . .

وهذا هو المحفوظ بلا ريب، ومن رواه عن ابن شهاب على غير هذا الوجه؛ فقد غلط عليه، كالأوزاعي والنعمان بن راشد وابن أخي الزهري وعمر بن محمد بن صهبان وغيرهم، وقد ذكرنا رواياتهم المنكرة في «غرس الأشجار» .

والرواية المشار إليها أنفأ: هي الصواب عن الزهري، رواها عنه مالك ومعمروا بن عيينة وأسامة =

= ابن زيد المدنى ويونس الأيلى وعبد الرحمن ابن إسحاق بن عبد الله العامرى المدنى والليث وغيرهم ، وقد خرجنا رواياتهم فى «غرس الأشجار» وكتفى هنا بتخريج رواية مالك وحده . فنقول : أخرج مالك فى موطنه [١٩٣] ، ومن طريقه أبو داود [٨٢٦] ، والترمذى [٣١٢] ، والنسائى [٩١٩] ، وأحمد [٣٠١/٢] ، وابن حبان [١٨٤٩] ، والبيهقى فى «سننه» [٢٧١٦] ، وفى «المعرفة» [٩٤٧] ، والشافعى فى «سننه» [رقم ٣٠ / رواية الطحاوى] ، والبغوى فى «شرح السنة» [٨٣/٣] ، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢١٧/١] ، وغيرهم من طرق عن مالك عن ابن شهاب عن ابن أكيمة الليثى عن أبى هريرة : (أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة ، فقال : هل قرأ معى منكم أحد أنفأ؟! فقال رجل : نعم أنا يا رسول الله ، قال : فقال رسول الله ﷺ : إني أقول : ما لى أنازع القرآن؟! فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه رسول الله ﷺ بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ) هذا لفظ مالك . قال الترمذى : «هذا حديث حسن» .

قلتُ : وسنده صحيح مستقيم ؛ وابن أكيمة : قد اختلف فى اسمه على أقوال ، وانفرد عنه الزهرى بالرواية ، كما جزم به جماعة من الكبار ؛ ونازع بعضهم فى ذلك ؛ وقد وثقه ابن معين وابن حبان وغيرهما ؛ وقال أبو حاتم الرازى : «صحيح الحديث ، حديثه مقبول» وقال الفسوى : «هو من مشاهير التابعين بالمدينة» وزكاه غير واحد من النقلة ، وصحح جمع من الأئمة حديثه هذا ، وبعضهم حسنه ، وكل هذا يرد على قول من جهله أو لم يعرفه ، أو أعل حديثه به ! كما فعل أبو محمد الفارسى والبيهقى وجماعة ، وقد تعقبنا الجميع فى «غرس الأشجار» بما لا مزيد عليه . . .

ثم أعلم أن قول الزهرى فى آخر الحديث عند المؤلف وغيره : قد أدرجه مالك وجماعة وجعلوه من قول أبى هريرة ، كما مضى فى رواية مالك سابقاً ، وكل ذلك وهم إن شاء الله . . . والصحيح : أن قوله فى رواية مالك وغيره : (فانتهى الناس عن القراءة . . . إلخ) مدرج من قول الزهرى ، كما جزم بذلك البخارى وأبو داود والفسوى والذهلى والبيهقى والخطابى والخطيب وابن حزم وأبو على الطوسى وغيرهم ؛ ويئنه الخطيب فى «الفصل للوصل» [١ / ٢٩٠ - ٣٠١] ، بياناً شافياً ؛ ونازع فى هذا جماعة من المتأخرين ، وحاكموا هؤلاء الكبار بما لا يثبت عند النقد أصلاً! وقد ناقشناهم طويلاً فى «غرس الأشجار» والله المستعان لا رب سواه .

٥٨٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَكِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ أَبِي سَعِيدِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ هَرَمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو هَرِيرَةَ، يَقُولُ: سَافَرْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٍو، كُلُّهُمْ صَلَّى حِينَ خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهَا، رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَسِيرِ، وَالْمَقَامِ بِمَكَّةَ.

٥٨٦٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ الْجَوْهَرِيِّ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ، عَنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ، عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، أَخْبَرَنِي جَابِرٌ، أَنَّ أَبَا هَرِيرَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ، فَلْيُفْرِغْ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهُمَا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِيمَ بَاتَتْ يَدُهُ».

٥٨٦٢- حسن: أخرجه الطيالسي [٢٥٧٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٤٠٠/٢]، [٤٠١]، من طرق عن حبيب بن أبى حبيب عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد عن أبى هريرة به . قال الهيثمى فى «المجمع» [٢/٢٦٠]: (رواه الطبرانى فى «الأوسط» وأبو يعلى، ورجال أبى يعلى رجال الصحيح).

قلت: وهذا متعقب بكون (حبيب بن أبى حبيب) وهو الجرمى البصرى الأنطاقى: قد جزم ابن خلفون فى ترجمته من «الثقات» بكون مسلم قد أخرج له متابعة، كما نقله عنه الحافظ فى «التهذيب» [٢/١٨٠]، ثم إن حبيباً مختلف فيه .

والتحقيق: أنه حسن الحديث ما لم يخالف أو يأت بما ينكر عليه، فالإسناد صالح إن شاء الله؛ لكن أعله حسين الأسد فى تعليقه على مسند المؤلف [١٠/٢٥٦]، بالانقطاع، فقال: «جابر بن زيد اليمحمدى: ما عرفنا له رواية عن أبى هريرة» كذا، وعدم معرفته ليست دليلاً على العدم، والرجل قد أدرك أباً هريرة وعاصره، ولم ينف أحد سماعه منه أصلاً، فهو على الاتصال ما لم يظهر خلافه، وهذا ما عندى . . . والله المستعان .

● تنبيه: رأيت الحديث فى «أوسط الطبرانى» [٥/ رقم ٤٥٦٢]، من الطريق الماضى، وقال: «لا يُروى هذا الحديث عن جابر ابن زيد إلا بهذا الإسناد . . .» .

٥٨٦٣- صحيح: أخرجه أحمد [٢/٤٠٣]، من طريق موسى بن داود عن عبد الله بن لهيعة عن أبى الزبير محمد بن مسلم المكى عن جابر بن عبد الله عن أبى هريرة به وزاد: (فى الإناء) بعد قوله: (يدخلهما) .

= قلتُ: هذا إسناد صحيح في المتابعات؛ وابن لهيعة حاله معلومة! مع كونه مدلساً أيضاً، وقد عنعنه، وباقي رجاله ثقات من رجال مسلم، ولم ينفرد به ابن لهيعة، بل تابعه عليه: معقل بن عبد الله الجزري عن أبي الزبير عن جابر عن أبي هريرة به... عند مسلم [٢٧٨]، والبيهقي في «سننه» [٢١٣]، وأبي وعوانة [رقم ٧٢٩]، وأبي نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٦٤١]، وغيرهم من طريق الحسن بن أعين عن معقل به.

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ ومعقل وشيخه: شيخان صدوقان، ولم يخف علينا: أن الإمام أحمد كان يُضعف حديث معقل عن أبي الزبير خاصة، ويقول: (يشبه حديثه ابن لهيعة) كما نقله عنه ابن رجب في «شرح العلل» [٢/٦٣٨ / طبعة عثر]، لكن هذا معارض باحتجاج الإمام مسلم به في «صحيحه» من روايته عن أبي الزبير، فالأشبه: هو ردُّ ما أنكر على معقل من روايته عن أبي الزبير، أو ما خالفه فيه من هو أثبت وأتقن؛ وما عدا ذلك من روايته: فهو مقبول على الاستقامة. على أن ابن رجب لم يذكر لنا تلك العبارة التي فهم منها تضعيف أحمد لرواية معقل عن أبي الزبير، فإن كانت هي تلك العبارة التي فهم منها تضعيف أحمد لرواية معقل عن أبي الزبير، فإن كانت هي تلك التي حكاها: (يشبه حديثه ابن لهيعة) فما أراه كما فهم، إلا إن كان ابن رجب قد ظفر برواية عن الإمام أحمد: يردُّ فيها كل ما رواه ابن لهيعة عن أبي الزبير، وإلا فالعبارة التي ذكرها لا تحتل ما فهمه أصلاً، بل للنظر فيها متسع، لعلنا نأتى عليه في «غرس الأشجار» إن شاء الله.

فإن قيل: نراكم قد غفلتم عن كونكم قد سَمَّتم أبا الزبير بالتدليس البتة، وذكرتم في بحث لكم مضى عقب كلامكم على الحديث [رقم ١٧٦٩]، أن أبا الزبير لا تُقبَل عنعنته عن جابر بن عبد الله خاصة، اللهم إلا إذا كان الليث بن سعد يروى عنه عن جابر، والحديث هنا: رواه غير الليث عن جابر، ولم يذكر فيه أبو الزبير سماعاً أصلاً، فكيف يصح لكم قولكم: (هذا إسناد صالح) فأى صلاح تعنون؟! .

قلنا: لسنا نرد على هذا: بكون أبي الزبير قد صرح بالسماع عند أحمد [٢/٤٠٣]، كما أجاب بذلك الإمام في «صحيح أبي دود» [١/١٧٥]، وخفي عليه: أن أحمد رواه من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير، فالطريق إليه لا يثبت، وابن لهيعة كان مخلطاً جداً، ومثله لا يمتنع عليه أنى قلب العننة سماعاً.

= وإنما نجيب عن قبول عنعنة أبي الزبير هنا: بجواب آخر! وهو أننا كنا قد أغفلنا هناك [عقب رقم ١٧٦٩]، قيداً مهماً لقبول عنعنة أبي الزبير عن جابر، وهذا القيد: هو أن يُصحَّح أخذ الأئمة النقاد من حذاق هذا الفن المتقدمين رواية يرويها أبو الزبير عن جابر بالنعنة، مع كونها من غير رواية الليث عنه أيضاً، وهذا القيد لعلنا نشرح برهانه في مكان آخر إن شاء الله؛ ولإغفالي هذا القيد المهم جداً؛ جرنى ذلك إلى ما أكره وأندم عليه الآن، فقد كنت تجرأت وتسرعت وتهجمت على تضعيف حديث رواه غير الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر وهو في «صحيح مسلم» كما مضى ذلك [برقم ٢٣٢٤]، وكنت قد زعمت هناك إعلاله بعنعة أبي الزبير، متابعة منى - عن برهان - لبعض النقاد من المتأخرين الجلَّة؛ وضربت بتصحيح مسلم له عرض الحائط، مشياً على تلك القواعد التي قعدناها دون إمعان نظر؛ لتصرف أئمة القوم من متقدمي الحفاظ والمحدثين في الإعلال والقبول والرد، ونحن نتراجع هنا عن تضعيف الحديث المشار إليه دون حياء منا أو مكابرة، بل وسنرد على أنفسنا بأنفسنا وبطريقتنا إن تيسر لنا ذلك في مكان آخر بعون الله وحوله.

■ والحاصل: أن سند الحديث هنا حسن مقبول؛ لكن قد اختلف على أبي الزبير في سنده، كما ذكرناه في «غرس الأشجار» .

● وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه :

١- منها ما رواه الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : (أن النبي ﷺ قال : إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً؛ فإنه لا يدرى أين باتت يده) أخرجه الحميدى [٩٥١]- واللفظ له- ومسلم [٢٧٨]، والنسائي [١]، وأحمد [٢/٢٤١]، وابن خزيمة [٩٩]، وابن حبان [١٠٦٢]، والشافعي [٢٤]، وابن الجارود [٩]، والبيهقي في «سننه» [٢٠٣]، وفي «المعرفة» [رقم ١٥٣]، والبغوي في «شرح السنة» [١] / [٤٠٧]، وأبو عوانة [رقم ٧٢٦، ٧٢٧]، وجماعة من طرق عن ابن عيينة عن الزهري به .

قلتُ: وقد توبع ابن عيينة عليه: تابعه معمر والأوزاعي وغيرهما . وقد توبع الزهري عليه عن أبي سلمة: تابعه محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة به نحو سياق المؤلف: عند أحمد [٢/٣٨٢]، والمؤلف [٥٩٧٣]، وابن أبي شيبة [١٠٤٨، ٣٦٢٣٩]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ١٨١]، وعنه أبو عبيد في «الطهور» [رقم ٢٥١]، والطحاوي في =

۵۸۶۴ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي سَمِينَةَ، حَدَّثَنَا عِبَادُ بْنُ الْعَوَامِ، عَنْ سَفِيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ يُؤَمِّلُ أَنْ يَسْبِقَ، فَلَا خَيْرَ فِيهِ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا يُؤَمِّلُ أَنْ يَسْبِقَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ».

= «المشکل» [۵۹/۱۳]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بإسناده به وزدوا جميعاً - سوى ابن أبي شيبة- : (فقال قين الأشجعي : يا أبا هريرة : فكيف إذا جاء مهراسكم؟! قال : أعوذ بالله من شرك يا قين) لفظ أحمد؛ وتصحف عنده : (قين) إلى (قيس) راجع ترجمة قين الأشجعي من «الإصابة» [۵/۵۶۷]، وزاد الطحاوي وحده : (فلا يغمس يده في الإناء) بعد قوله : (إذا استيقظ أحدكم من منامه . . .).

قلتُ : وسنده صالح؛ ومحمد بن عمرو محدث صدوق . . . وقد استوفينا سائر طرقه مع اختلاف ألفاظه في «غرس الأشجار» وراجع «بذل الإحسان» [۱/ ۱۸ - ۳۰]، للمحدث الحويني .

۵۸۶۴ - منكر: أخرجه أبو داود [۲۵۷۹]، وابن ماجه [۲۸۷۶]، وأحمد [۲/ ۵۰۵]، والحاكم [۲/ ۱۲۵]، والدارقطني في «سننه» [۴/ ۱۱۱، ۴۰۵]، وابن أبي شيبة [۳۳۵۵۲]، والبيهقي في «سننه» [۱۹۵۵۵]، وأبو نعيم في «الحلية» [۲/ ۱۷۵]، وابن عبد البر في «التمهيد» [۱۴/ ۸۷]، والبعغوي في «شرح السنة» [۱۰/ ۳۹۵-۳۹۶]، والطحاوي في «المشکل» [۵/ ۶۳]، وغيرهم من طرق عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به نحوه .

قال أبو حاتم كما في «العلل» [رقم ۲۲۴۹]: «هذا خطأ، لم يعمل سفيان بن حسين بشيء، لا يشبه أن يكون عن النبي ﷺ وأحسن أحواله أن يكون عن سعيد بن المسيب قوله، وقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد قوله» .

قلتُ : وهو كما قال؛ والحديث باطل من رواية أبي هريرة، كما جزم به ابن معين، ونقله عنه الحافظ في «التلخيص» [۴/ ۱۶۳]، والواهم فيه : هو سفيان بن حسين ذلك الثقة في كل المشايخ إلا الزهري، فقد ضعفوه فيه قولاً واحداً، وكان مغرماً برواية المناكير والأخلاق عنه، مثل هذا الحديث، وماذا تجديه متابعه سعيد بن بشير له عن الزهري، وهو المكشوف الأمر جداً، مع اختلاف عليه فيه أيضاً، وحفاظ أصحاب الزهري يروونه عنه عن رجال من أهل العلم به =

٥٨٦٥- حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، عن أبي رجاء الجزرى، عن يزيد بن سنان، أو برد، عن وائلة بن الأسقع، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، كُنْ وَرِعًا تَكُنْ عَابِدًا، وَاجْتَنِبِ الْمُحَارِمَ تَكُنْ زَاهِدًا، وَأَحْسِنِ جِوَارَ مَنْ جَاوَرَكَ تَكُنْ مُسْلِمًا، وَأَحِبِّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ تَكُنْ مُؤْمِنًا».

= موقوفًا عليه، ذكره أبو داود في «سننه» [٣٥/٢]، وقال: «وهذا أصح عندنا» وهو كما قال، وقد استوفينا الكلام على هذا الحديث في «غرس الأشجار» وراجع «الفروسية» [ص ٢٢٩-٢٤٦]، لابن القيم.

٥٨٦٥- ضعيف: أخرجه ابن ماجه [٤٢١٧]، والبيهقى في «الشعب» [٥/ رقم ٥٧٥٠]، وأبو نعيم في «الخليّة» [٣٦٥/١٠]، والطبرانى في «مسند الشاميين» [١/ رقم ٣٨٥] و[٤/ رقم ٣٤٠٨]، والقضاعى في «الشهاب» [١/ ٦٣٩، ٦٤٠]، والمزى في «تهذيبه» [٢٨/٢٧٨]، وأبو عبد الرحمن السلمى فى الأربعين فى التصوف [رقم ٢٤]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٢٢٣]، وغيرهم من طرق عن أبى رجاء محرز بن عبد الله الجزرى عن برد بن سنان [وعند أبى نعيم: (عن يزيد بن سنان) ومثله عند المؤلف ولكن بالشك: (عن يزيد بن سنان أو برد) وهذا وهم ممن دون أبى رجاء فى سنده] عن مكحول عن وائلة بن الأسقع عن أبى هريرة به . . . وعند بعضهم بنحوه . . . وليس عند الجميع قوله: (واجتنب المحارم تكن زاهدًا) وزادوا - إلا الخرائطى - : (وأقل الضحك، فإن كثرة الضحك تميم القلب) وهذه الزيادة وحدها عند البخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٢٥٢]، وغيرهم من هذا الطريق وزادوا أيضاً جميعاً: (وكن قنعاً تكن أشكر الناس).

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [٣٢٥/٢]: «هذا إسناد حسن».

قلت: كلا، بل هو إسناد ضعيف معلول، ومكحول لم يثبت سماعه من وائلة بن الأسقع، كما جزم به أبو زرعة وصاحبه وغيرهما، وخالفه ابن معين فى هذا، راجع «جامع التحصيل» [ص ٢٨٥].

وبرد بن سنان صدوق وسط؛ وقد اختلف فى سنده على أبى رجاء على ألوان كثيرة، ذكر بعضها أو أكثرها الدارقطنى فى «العلل» [٧/ ٢٦٣-٢٦٥]، ثم قال: «والحديث غير ثابت» وهذه العبارة: نقلها عنه العراقى فى «المغنى» [٢/ ١٣٧]، لكن سقط منها حرف (غير) فصار الجملة هكذا: (والحديث ثابت) ولم يفطن الإمام لهذا فى «الصحيححة» [رقم ٩٣٠]، وظن أن =

= الدرقتنى يقول بثبوت الحديث، وليس من ذلك شيء، وقد خولف برد بن سنان في وصله، خالفه سليمان بن موسى الشامي الصدوق الفقيه، فرواه عن مكحول به مرسلًا بالفقرة الأولى منه فقط، هكذا أخرجه ابن أبي الدنيا في الورع [رقم ١٦]، بإسناد حسن إليه به . . . ولعل هذا هو الأشبه إن شاء الله . . . ولفقرات الحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . ، وأكثرها لا يصح أصلاً، والثابت منها: إنما هو لبعض الفقرات الزائدة مما ليس عند المؤلف، أعنى فقرة: (وأقل الضحك؛ فإن كثرة الضحك تميم القلب) ولا يثبت غيرها عن أبي هريرة مرفوعاً.

نعم: لبعض فقراته عند المؤلف: شواهد بعضها ثابت؛ والحديث ضعيف بهذا التمام جميعاً، ولعلنا نبسط الكلام عليه في مكان آخر إن شاء الله

نعم: يأتي للحديث طريق آخر عن أبي هريرة: يرويه جعفر بن سليمان الضبعي عن أبي طارق السعدي عن الحسن البصري عن أبي هريرة قال: (قال رسول الله ﷺ: من يأخذ عنى هؤلاء الكلمات فيعمل بهن، أو يعلم من يعمل بهن؟! فقال أبو هريرة: فقلت: أنا رسول؛ فأخذ بيدي؛ فعد خمساً، وقال: اتق المحارم تكن أعبد الناس، وارض بما قسم الله لك تكن أغنى الناس، وأحسن إلى جارك تكن مؤمناً، وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مسلماً، ولا تكثر من الضحك؛ فإن كثرة الضحك تميم القلب).

أخرجه الترمذى [٢٣٠٥] - واللفظ له - وأحمد [٣١٠ / ٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [٧ / رقم ٧٠٥٤]، والمؤلف [برقم ٦٢٤٠]، والبيهقى فى «الشعب» [٧ / رقم ٩٥٤٣]، وأبو نعيم فى «الخليصة» [٦ / ٢٩٥]، وتمام فى «فوائده» [١ / رقم ٣٠]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٩٩١]، وفى «تاريخه» [٢٩ / ٣٢٠-٣٢١]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٢٣٣]، وابن النجار فى «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [٥ / ١٢٥-١٢٦]، وابن الشجرى فى «الأمالى» [١ / ٤١٢]، وغيرهم من طرق عن جعفر بن سليمان به.

قال الترمذى: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث بن جعفر بن سليمان، والحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً، هكذا روى عن أيوب ويونس بن عبيد وعلى بن زيد قالوا: لم يسمع الحسن من أبي هريرة، وروى أبو عبيدة الناجى عن الحسن هذا الحديث قوله، ولم يذكر فيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ» .

قلتُ: ففيه علتان:

٥٨٦٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرْعَرَةَ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذئبٍ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وُلِّيَ الْقَضَاءَ، فَكَأَنَّمَا ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِّينٍ».

= الأولى: عدم سماع الحسن من أبي هريرة، وهذا هو الصحيح الذي عليه المعول، وإن خالف في ذلك بعضهم.

والثانية: الاختلاف في سنده، والمحفوظ: أن الحديث من قول الحسن موقوفاً عليه، هكذا أخرجه عنه عبد بن حميد في «تفسيره» ما في «الدر المنثور» [٢٧٣/٦]، وهكذا رواه حميد الطويل عن الحسن بالفقرة الأخيرة منه قوله موقوفاً عليه، كما عند ابن أبي شيبة [٢٦٦٧٣]، وأبي نعيم في «الحلية» [١٥٢/٢]، وابن سعد في «الطبقات» [١٧١/٧].

والحديث الموصول: تفرد به (جعفر بن سليمان الضبيعي) كما قاله أبو نعيم والطبراني عقب روايته، وجعفر قد تكلّم فيه، وبه أعله المناوي في «الفيض» [١٢٤/١]، وليس ذلك بجيد منه على الإطلاق، والأولى إعلاله بما مضى؛ ثم إن في سنده علة ثالثة، وهي جهالة أبي طارق السعدي، شيخ جعفر بن سليمان، فالحديث: منكر جداً من هذا الطريق، ولبعض فقراته شواهد ثابتة كما مضى، بل للفقرة الأخيرة منه: طريق آخر عن أبي هريرة به... عند البخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٢٥٣]، وسنده حسن إن شاء الله... والله المستعان لا رب سواه.

٥٨٦٦- صحيح بطرقه: أخرجه وكيع القاضي في «أخبار القضاة» [٩/١/٩ طبعة المكتبة التجارية]، من طريق معن بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن محمد الأحنسي عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به.

قلت: هذا إسناد منكر، وعثمان بن محمد مختلف فيه، وهو متماسك إن شاء الله؛ لكن روى بتلك الترجمة أحاديث مناكير، كما قال ابن المديني، واختلف عليه في سنده أيضاً، فرواه عنه ابن أبي ذئب واختلف عليه هو الآخر، فرواه عنه معن بن عيسى على الوجه الماضي؛ وتابعه حماد بن خالد الخياط كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٤٠/١٠]، وخالفهما القعنبي، فرواه عن ابن أبي ذئب عن عثمان الأحنسي عن سعيد [غير منسوب]، عن أبي هريرة به.

هكذا أخرجه وكيع القاضي في «أخبار القضاة» [٩/١]، والبيهقي في «سننه» [٢٠٠٥]، والذهبي في «الدينار» [رقم ٨]، وغيرهم، وقد وقع عند الذهبي (عن سعيد وهو المقبري) =

= وهذا التفسير لعله من الذهبي ، وليس هو من قول القعنبي أصلاً ، إنما رواه عن شيخه عن عثمان عن سعيد غير منسوب .

فهذان لوانان من الاختلاف على ابن أبي ذئب فيه ، ولون ثالث ، فرواه عنه أبو علي الحنفى الثقة المعروف فقال : عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن محمد الأحنسى عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة مرفوعاً : (من استعمل على القضاء فكأنما ذبح بالسكين) فنسب سعيداً مقبرياً ، وهو سعيد بن أبي سعيد المقبرى الثقة صاحب أبي هريرة ، هكذا أخرجه النسائي فى «الكبرى» [٥٩٢٤] ، وقال : «عثمان بن محمد الأحنسى ليس بذاك القوى ؛ وإنما ذكرناه لثلاثا يخرج عثمان من الوسط ، وليس ابن أبي ذئب عن سعيد» .

قلتُ : يعنى : «لثلاثا يدللس فيسقط عثمان ، فإذا أسقطه أحد فليعلم أنه بالطريق» هكذا قاله ابن القيم فى تهذيب السنن (٣٥٢/٩) .

وبيان ذلك : أن ابن أبي ذئب من المشهورين بالرواية عن سعيد المقبرى ، بل هو أحد الأثبات فيه كما قاله ابن المدينى وعنه ابن رجب فى «شرح العلل» فلو أنه سمع من المقبرى بواسطة ؛ ثم دلسها وروى عن المقبرى مباشرة ، ما فطن لذلك إلا القليل ، فلعل النسائي خشى أن يرويه بعضهم عن ابن أبي ذئب عن المقبرى عن أبي هريرة ، بإسقاط (عثمان الأحنسى) من الوسط ، فلا يُهتدى إليه ، ويكون ظاهر الإسناد الجوده ، فأراد النسائي التنبيه على أن ابن أبي ذئب ما سمع هذا الحديث من المقبرى إلا بواسطة (عثمان الأحنسى) .

وربما خشى النسائي : أن يهيم بعضهم فيه على ابن أبي ذئب ، ويرويه عنه بإسقاط (عثمان الأحنسى) من سنده ، وعثمان ضعيف عنده ؛ فلذلك أخرج الحديث فى كتابه ، وإن لم يكن على شرطه ؛ لينبه على هذا الأمر الدقيق الذى لا يتنبه له إلا النابهون ، فقد يغتر البعض إن هو وقع على طريق يرويه بعضهم عن ابن أبي ذئب عن المقبرى عن أبي هريرة بالحديث ، مع إسقاط (عثمان الأحنسى) من سنده ، فينخدع بجوده هذا الطريق ، مع علمه بأن بعضهم قد رواه عن ابن أبي ذئب عن المقبرى وأدخل بينهما (عثمان الأحنسى) فرجما زعم أن الوجهين كلاهما محفوظان ، وأن ابن أبي ذئب ربما سمعه من المقبرى بواسطة ؛ ثم قابله فحدثه به مباشرة دونها ، فيكون الإسناد من المزيد عندهم ، ويصح من الوجهين جميعاً على القول بكون عثمان الأحنسى صدوقاً مقبولاً ، فقطع النسائي هذا السبيل البتة ، فلله دره من حافظ حاذق !

= وعود على بدء فنقول: قد توبع أبو علي الحنفى على الوجه الماضى عن ابن أبي ذئب: تابعه بشار ابن عيسى عند وكيع القاضى فى «أخبار القضاة» [٩/١]، وتابعهما يحيى بن سعيد القطان عند الحاكم [٤/ ١٠٣]، فهذه ثلاثة ألوان من الاختلاف على ابن أبي ذئب فى سنده.

● تنبيه مهم: قوله فى لفظ النسائى الماضى: «فكأنما ذبح بالسكين»، وهم ممن دون ابن أبي ذئب فى سنده، هذا لارىب فيه عندى، والمشهور من لفظه: «فكأنما ذبح بغير سكين» وقد رأيت السخاوى قد جزم بشذوذ هذا اللفظ عند النسائى، فى «المقاصد» [ص ٦٤٢]، فراجعه.

ولون رابع: فرواه روح بن عباد عن ابن أبي ذئب فقال: عن عثمان بن محمد الأحنسى عن ابن المسيب به مرسلًا، هكذا أخرجه وكيع القاضى فى «أخبار القضاة» [١٠/١]، بإسناد صحيح إليه، ولون خامس، ورواه عبد الله بن نافع الصائغ عن ابن أبي ذئب فقال: عن عثمان الأحنسى عن سعيد بن المسيب به موقوفًا عليه، هكذا أخرجه وكيع أيضًا [١٠/١].

وهذا اختلاف شديد على ابن أبي ذئب فى سنده، وقد نظر أهل العلم فيه، فقال وكيع القاضى بعدما روى أكثر تلك الألوان: «لعل الأحنسى -يعنى عثمان- سمعه من المقبرى عن أبى هريرة، وسمعه من سعيد بن المسيب من قوله، فاختلف على بعض من حملة عنه؛ على أن روح بن عباد قال: -يعنى فى روايته الماضىة عن ابن أبي ذئب- عن ابن المسيب عن النبى ﷺ يعنى مرسلًا- فهذا يدل على أن ابن أبي ذئب أوهم فى قوله: «ابن المسيب»، إن كان على ما قال روح بن عباد، ولا أعلم أن أحداً روى هذا الكلام عن سعيد بن المسيب -يعنى من طريق آخر غير ما مضى- وله عن المقبرى -يعنى سعيداً- أصل من غير رواية الأحنسى؛ فالقول قول من قال: عن المقبرى عن أبى هريرة».

قلت: وهذا الوجه الأخير عن عثمان الأحنسى: هو الذى جزم به الدارقطنى فى رواية ابن أبي ذئب، كما فى «علله» [١٠/ ٤٠٠-٤٠١]، فكل من رواه عنه دون هذا؛ فقد غلط عليه، أو قَصَرَ فى سنده ولم يجوده، وهذا هو الظاهر عندى إن شاء الله؛ فالحديث حديث ابن أبي ذئب عن عثمان بن محمد الأحنسى عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به.

وهذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ وعثمان وإن ضعفه بعضهم؛ إلا أنه توبع عليه كما يأتى، وكذا توبع عليه ابن أبي ذئب عن عثمان على هذا الوجه: تابعه عبد الله بن سعيد بن أبى هند وعبد الله بن جعفر المخرمى وغيرهما . . .

= ورواية عبد الله بن سعيد: قد أخرجها المؤلف [برقم ٦٦١٣]، والدارقطني في «سننه» [٤ / ٢٠٣]، ووكيع القاضي في «أخبار القضاة» [١ / ٨-٩]، وعبد الله ثقة مشهور ربما أخطأ، وقد اختلف عليه في سنده، فرواه عنه عبد العزيز الدراوردي عند ابن حبان في «الثقات» [٧ / ٢٠٣-٢٠٤]، والدارقطني، والمغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي القرشي حميد بن الأسود عند وكيع القاضي؛ كلهم رووه عنه على الوجه الماضي؛ وتابعهم صفوان بن عيسى القرشي عند أحمد [٢ / ٢٣٠]، والمؤلف، وأبي داود في مسائله عن أحمد [رقم ٢٠٤٥]، وغيرهم؛ إلا أن صفوان قد وهم وقلب اسم شيخ شيخه، فقال: (عن محمد بن عثمان الأحنسي) كذا قال.

■ والصواب: (عن عثمان بن محمد الأحنسي) وهم فيه صفوان، كما نقله أبو دود عن الإمام أحمد في «مسائله» وأشار إليه الدارقطني في «علله» [١٠ / ٤٠٠]، وقد سقط (محمد بن عثمان الأحنسي) من سند أحمد، من (طبعة مؤسسة قرطبة) وكذا من (طبعة دار الرسالة [١٢ / ٥٢]) والصواب إثباته بلا ريب.

ثم نظرت: فإذا أبو داود قد قال عن هذا الحديث في «مسائله عن أحمد» [رقم ٢٠٤٥]: «وكان عند أبي عبد الله - يعني الإمام أحمد - عن صفوان عن عبد الله بن سعيد عن المقبري عن أبي هريرة، وهو حدثنا به».

قلت: فربما كان صفوان قد اضطرب فيه، والأقرب عندي: أن يكون ذكر (محمد بن عثمان الأحنسي) قد سقط من كتاب الإمام أحمد الذي دَوَّن فيه مسموعاته من صفوان بن عيسى، ولعل هذا يؤيده: أن الإمام أحمد قد نزل درجة، وروى هذا الحديث عن محمد بن عمر المقدمي عن صفوان بن عيسى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن محمد بن عثمان عن المقبري عن أبي هريرة به . . .

كما سمعه منه أبو داود في «مسائله عنه» وهذا هو الذي رواه الجماعة عن صفوان، كأحمد بن إبراهيم الدورقي ومحمد بن أبي بكر المقدمي وابن عمه: محمد بن عمر المقدمي وغيرهم؛ وأنا أستبعد أن يكون الصواب مع الإمام أحمد في إسقاطه (محمد بن عثمان) من سنده! بل الظاهر هو ما ذكرناه آنفاً.

■ فالخاصل: أن صفوان بن عيسى والدراوردي والمغيرة بن عبد الرحمن وحميد بن الأسود كلهم رووه عن عبد الله بن سعيد ابن أبي هند عن عثمان بن محمد الأحنسي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به . . .

= وخالفهم جميعاً: خارجة بن مصعب، فرواه عن عبد الله بن سعيد عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة به، وأسقط منه (عثمان بن محمد) هكذا أخرجه السهمى فى «تاريخه» [ص ١٠١]، وخارجة هذا قد أخرجه ابن معين من دائرة أهل الصدق، ورماه بالكذب، وأسقطه أكثر النقاد فسقط، وهو من رجال الترمذى وابن ماجه، فمخالفته كحاله، لا يعبأ بها، وقد اختلف فى سنده على عثمان الأحنسى أيضاً، كما شرحناه فى «غرس الأشجار» إلا أن المحفوظ عنه: هو ما رواه عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة به . . . وقد تويع على هذا الوجه عن المقبرى . . .

تابعه عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب: عند أبى داود [٣٥٧١]، والترمذى [١٣٢٥]، والدارقطنى فى «سننه» [٢٠٤/٤]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٠٠٧]، والقضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ٣٩٦]، وابن عدى فى «الكامل» [١٦١/٧]، وابن عبد البر فى «الاستذكار» [٧/ ٢٩٧]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٨٢١]، والخطيب فى المتفق والمفترق [رقم ١٠٠٥]، وغيرهم من طرق عن عمرو بن أبى عمرو به .

قلتُ: وسنده صحيح فى المتابعات أيضاً .

وكذا تابعه داود بن خالد المكى عن المقبرى عن أبى هريرة به . . . عند ابن حبان فى «الثقات» [٢٨٥-٢٨٦]، والدولابى فى «الكنى» [رقم ١٠٨٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٩٤/٣]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «المتناهى» [٧٥٦/٢]، والمزى فى «تهذيبه» [٣٨٤/٨]، وغيرهم من طريقين عن داود بن خالد به .

قال ابن الجوزى: «داود مجهول، قال يحيى: لا أعرفه» .

قلتُ: وقال عنه يعقوب بن شيبه: «مجهول لا نعرفه؛ ولعله ثقة» لكن وثقه العجلى وابن حبان، ومشاه الحافظ فى «التقريب» وقال ابن عدى عقب رواية حديثه: (وهذا يعرف من حديث عثمان بن محمد الأحنسى عن سعيد المقبرى، يرويه ابن أبى ذئب، وهذا داود بن خالد قد روى أيضاً عن سعيد» .

ثم قال فى ختام ترجمته: «وداود بن خالد هذا: له غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير؛ وكان أحاديثه إفرادات، وأرجو أنه لا بأس به . . .» .

قلتُ: وهو متابع على كل حال، ورواه جماعة آخرون عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به . . . =

٥٨٦٧- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَرْدَاسٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ عِبَادِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ابْتُلِيَ أَحَدُكُمْ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَقْضِ وَهُوَ غَضَبَانٌ، فَلَيْسَ وَبَيْنَهُمْ بِالنَّظَرِ وَالْمَجْلِسِ وَالْإِشَارَةِ، وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ عَلَى أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ».

٥٨٦٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، وَذَكَرَ الْمَدِينَةَ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ فُتُوحٌ، وَسَيَكُونُ قَوْمٌ يَهَيِّمُونَ بِعَشَائِرِهِمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ».

= وله طرق أخرى وشواهد عن جماعة من الصحابة، وهو حديث ثابت، قد صححه غير واحد، وحسنه الترمذى وجماعة . . . وقد بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار».

٥٨٦٧- منكر: هذا يأتى الكلام عليه فى مسند أم سلمة [برقم ٦٩٢٤].

٥٨٦٨- صحيح: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٦/٤٠٠]، من طريق المؤلف به .

قلت: وهذا إسناد واه جداً، ومعاوية بن يحيى هو الصدقى الشامى الذى ضعفه بخت عريض، بل قال ابن معين: «هالك ليس بشيء» وقال الجوزجاني: «ذاهب الحديث» وقد تكلموا فى روايته عن الزهرى، وفى رواية إسحاق بن سليمان عنه .

١- أما الزهرى: فقال الساجى: «كان قد اشترى كتاباً للزهرى من السوق؛ فروى عن الزهرى» وقال ابن حبان فى ترجمته من «المجروحين» [٣/٣]: «كان يحدث بالوهم فيما سمع من الزهرى وغيره، فجاء رواية الراوين عنه: إسحاق بن سلمان وذويه كأنها مقلوبة» وقد نقل المزي عن البخارى أنه قال عنه: «أحاديثه عن الزهرى مستقيمة، كأنها من كتاب» كذا، وفى هذا النقل نظر، والثابت عن البخارى أنه قال: (روى عن هقل بن زياد أحاديث مستقيمة) كذا قاله فى ترجمة يحيى من «تاريخه» [٧/٣٣٦]، وفى «الضعفاء الصغير» [ص ١٠٨]، وعنه العقيلى فى «الضعفاء» [٤/١٨٢]، فكان العبارة قد اضطربت على المزي .

٢- وأما رواية إسحاق بن سليمان عنه: فقد ذكر البخارى وأبو حاتم وابن خراش وابن حبان والدارقطنى: أن فى رواية إسحاق عن يحيى: مناكير ومقلوبات، وهذا الحديث من روايته عنه كما ترى .

= لكن الحديث صحيح ثابت : فله طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . نذكر هنا بعضها :
فمنها :

١- رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه هريرة مرفوعاً : (يأتى على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه : هلم إلى الرخاء، هلم إلى الرخاء، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون) أخرجه مسلم [١٣٨١]، وابن حبان [٣٧٣٤] و[٦٧٧٥]، وأبو نعيم فى «مستخرجه على مسلم» [٣١٩٥]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ١٣١٧ / طبعة دار الفاروق] . وغيرهم .

٢- ومنها : ما رواه أبو صالح مولى السعيديين عن أبى هريرة مرفوعاً : (إن رجلاً يستنفرون عشائرتهم، يقولون : الخير الخير، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون . . .) أخرجه أحمد [٤٣٩ / ٢]، والبيهقى فى «الشعب» [٣ / رقم ٤١٧٩]، من طريقين عن هاشم بن هاشم الزهرى المدنى عن أبى صالح به .

قلتُ : وهذا إسناد صالح ؛ وأبو صالح شيخ صالح، روى عنه جماعة؛ وقال أبو زرعة : لا بأس به «كما فى «الجرح والتعديل» [٣٩٢ / ٩]، ونقل المعلق على «مسند أحمد» [٤١٨ / ١٥ / طبعة الرسالة] ، عن ابن حبان أنه ذكره فى «الثقات» [٥٩٠ / ٥] .

٣- ومنها : ما رواه حماد بن سلمة عن عمار بن أبى عمار عن أبى هريرة مرفوعاً : (ليخرجن من المدينة رجال رغبة عنها، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون) أخرجه أحمد [٤٦٤ / ٢]، [٤٦٥]، والطيالسى [٢٤٧٧]، وابن راهويه [٣٦٤]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة به .
قلتُ : وسنده جيد، رجاله رجال مسلم .

٤- ومنها : ما رواه فليح بن سليمان عن سعيد بن عبيد بن السباق عن أبى هريرة مرفوعاً : (تفتح البلاد والأمصاير؛ فيقول الرجال لإخوانهم : هلموا إلى الريف، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون) أخرجه أحمد [٣٣٨ / ٢]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ١٣٣١ / طبعة دار الفاروق]، كلاهما من طريقين عن فليح به .

قلتُ : وسنده صحيح فى المتابعات؛ وفليح متكلم فيه بما يوجب رد حديثه على التحقيق .

٥- ومنها : ما رواه ابن لهيعة عن ابن الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن يحيى بن النضر الأنصارى المدنى عن أبى هريرة مرفوعاً : (تفتح الأرياف، فيأتى ناس إلى معارفهم؛ فيذهبون معهم، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون) أخرجه أحمد [٣٤٩ / ٢]، من طريق حسن بن موسى الأشيب عن ابن لهيعة به .

٥٨٦٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، سَمِعَ سَعِيدَ ابْنِ الْمُسَيْبِ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ صَبِيًّا أَسْوَدًا، فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا أَلْوَانُهَا؟» قَالَ: حَمْرٌ، قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟» قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرُقًا، قَالَ: «وَأَنَّى لَهَا ذَلِكَ؟» قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ، قَالَ: «وَهَذَا لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ».

٥٨٧٠- حَدَّثَنَا كَامِلُ بْنُ طَلْحَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ شَعِيبٍ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: إِنَّا أَنَاسٌ نَكُونُ

= قلتُ: وسنده صحيح في المتابعات أيضاً، ورجاله ثقات سوى ابن لهيعة، فحاله معلومة . وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه بمعناه . . . وكذال له شواهد عن جماعة من الصحابة بمعناه أيضاً . . . منها حديث سفيان بن أبي زهير عند البخاري [١٧٧٦]، ومسلم [١٣٨٨]، وجماعة كثيرة .

٥٨٦٩- صحيح: أخرجه مسلم [١٥٠٠]، وأبو داود [٢٢٦٠]، والترمذي [٢١٢٨]، والنسائي [٣٤٧٨]، ابن ماجه [٢٠٠٢]، وأحمد [٢٣٩/٢]، وابن حبان [٤١٠٦، ٤١٠٧]، والشافعي [١٢٩٥]، والحميدي [١٠٨٤]، وابن الجارود [٨٤٨]، وأبو عوانة [٤٤٥٦، ٤٧٢٦]، وابن عساکر في «المعجم» [١٢٦]، والبيهقي في «سننه» [١٥١٤٠، ١٦٩١٩]، وفي «المعرفة» [رقم ٤٨٢٠]، وجماعة من طرق عن ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به . قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» .

قلتُ: وقد توبع عليه ابن عيينة، تابعه مالك ويونس الأيلي ومعمرو وسعيد وابن أبي ذئب وغيرهم، وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» .

٥٨٧٠- ضعيف: هذا إسناد ضعيف؛ رجاله ثقات سوى ابن لهيعة، وهو ضعيف الحديث مطلقاً، من قبل ومن بعد، لا تفصيل في ذلك أصلاً، كما فصلنا ذلك في «فيض السماء» لكنه لم ينفرد به: تابعه المثني بن الصباح - واختلف عليه - والمثنى ضعيف مختلط، وله طرق أخرى عن عمرو بن شعيب به . . .

ولا يصح منها شيء كما قال الدارقطني في «العلل» [٨/٩٤]، وقد استوفينا الكلام على هذا الحديث في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» .

بالرمل فتصيينا الجنابة، وفينا الحائض، والنفساء، ولا نجد الماء أربعة أشهر، أو خمسة أشهر؟ فقال النبي ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَرْضِ».

٥٨٧١- حَدَّثَنَا عمرو الناقد، حَدَّثَنَا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، وَاشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتْ: رَبُّ أَكَلْ بَعْضِي بَعْضًا! فَأَذِنَ لَهَا أَنْ تَتَنَفَّسَ نَفْسَيْنِ: نَفْسًا فِي الشِّتَاءِ، وَنَفْسًا فِي الصَّيْفِ، فَهُوَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ».

٥٨٧١- صحيح: أخرجه البخارى [٥١٢]، وأحمد [٢/٢٣٨]، وابن خزيمة [٣٢٩]، والشافعى [١٠٢]، والحميدى [٩٤٢]، وابن الجارود [١٥٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/٢٠٤]، وأبو عوانة [رقم ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦]، والنسائى فى «الكبرى» [١٤٨٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٨٩٧] و[١٨٩٨]، وغيرهم من طريق ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به . . . وهو عند النسائى وابن خزيمة ورواية لأبى عوانة: بالفقرة الأولى منه فقط . قلتُ: وهذه الفقرة الأخيرة ليست عند أحمد؛ وقد اختلف فى سنده على الزهري على ألوان كلها محفوظة، كما شرحنا فى ذلك فى «غرس الأشجار» وراجع «علل الدارقطنى» [٩/٣٩٠-٣٩٤]، وللفقرة الأولى من الحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به . . . منها:

١- طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به . . . أخرجه المؤلف [برقم ٦٠٧٤]، وأحمد [٢/٢٢٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/١٨٧]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٦/٢٧٤]، وغيرهم من طرق عن هشام بن حسان به . قلتُ: وسنده على شرط الشيخين . . . وتوبع عليه هشام .

٢- ومنها طريق أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة به . . . أخرجه المؤلف [برقم ٦٣١٤]، ومالك [٢٩]، ومن طريقه ابن ماجه [٦٧٧]، وأحمد [٢/٤٦٢]، والشافعى [١٠٣/١٠٦]، وأبو سعيد النقاش فى «فوائد العراقيين» [رقم ٤٩]، وابن الغطريف فى «جزئته» [رقم ٧٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٨/٤٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٨/٢٩٤]، وأبو عوانة [رقم ١٠٢٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/٢٠٥]، والسراج فى «مسنده» [١/٣٦٤]، [٣٧٠]، وغيرهم من طريقين عن أبى الزناد به .

٥٨٧٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ سَعِيدٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: الْخِتَانُ، وَالْأَسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَتَنْفُ الْآبَاتِ».

= قلتُ: وسنده صحيح على شرط الشيخين؛ وقد توبع عليه أبو الزناد: تابعه صالح بن كيسان عند البخارى [٥١٠]، وله طرق أخرى قد نظمناها فى «غرس الأشجار» . . . واللّهُ المستعان .

٥٨٧٢ - صحيح: أخرجه البخارى [٥٥٥٠]، ومسلم [٢٥٧]، وأبو داود [٤١٩٨]، والنسائى [١١]، وابن ماجه [٢٩٢]، وأحمد [٢٣٩/٢]، وابن حبان [٥٤٨٢]، وابن أبى شيبه [٢٠٤٧]، [٢٦٤٦٩]، والحميدى [٩٣٦]، والبيهقى فى «سننه» [٦٦٩]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٤٣]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٥٦/٢١]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٠٩/١٢]، وأبو عوانة [رقم ٤٧١]، وجماعة من طرق عن ابن عيينة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة .

قلتُ: وتوبع عليه ابن عيينة: تابعه جمهور أصحاب الزهرى، وخالفهم محمد بن أبى حفصة، فرواه عن الزهرى فقال: عن سعيد وأبى سلمة عن أبى هريرة به، هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٢٨٢/٧]، ثم قال: «ولم يتابع عليه» .

قلتُ: وابن أبى حفصة: مختلف فيه، وليس فى الزهرى بشىء إزاء سفيان ومعمرو ويونس وإبراهيم بن سعد وغيرهم ممن رواه عن الزهرى على الوجه الأول، وقد خرجنا رواياتهم فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» . . . واللّهُ المستعان .

وللحديث طريق أخرى عن أبى هريرة به

منها: ما رواه عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله العامرى المدنى عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به نحوه . . . أخرجه النسائى [٥٠٤٣]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ١٢٩٣]، وابن الجوزى فى التحقيق [٣٤١/٢]، والمؤلف [برقم ٦٥٩٥]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن بن إسحاق به .

قلتُ: وهذا إسناده جيد، وعبد الرحمن صدوق متماسك؛ لكنه خولفه فى رفعه وسنده، خالفه شيخ الحفاظ مالك بن أنس، فرواه عن سعيد المقبرى فقال: عن أبيه عن أبى هريرة به موقوفاً عليه، لم يرفعه، وزاد فيه واسطة بين سعيد وأبى هريرة، هكذا أخرجه مالك فى «الموطأ» =

= [١٦٤١]، ومن طريقه النسائي [٥٠٤٤]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [١٢٩٤]، وأبو القاسم الجوهري فى مسند «الموطأ» [رقم ٣٨٠]، وغيرهم، لكن اختلف على مالك فيه أيضاً، راجع علل الدارقطنى [١٤٢/٨]، و«التمهيد» [٥٧، ٥٦/٢١].

وقد صوب الدارقطنى عن مالك: ما رواه أصحاب «الموطأ» عنه على الوجه الماضى . . . وهو كما قال . . . وهذا الوجه هو المحفوظ عن سعيد المقبرى أيضاً . . . والله المستعان .

● تنبيهان :

الأول: وقع فى رواية عبد الرحمن بن إسحاق الماضية، عن سعيد المقبرى، عن أبى هريرة مرفوعاً قال: (وتنف الضبع) بدل: (وتنف الإبط) وهذا اللفظ: جزم الإمام بشذوذه فى «الضعيفة» [٦٣٥٠]، وأيد ذلك بكون عبد الرحمن: قد خالفه مالك ابن أنس كما مضى؛ ورواه عن المقبرى بإسناده به موقوفاً وفيه: (وتنف الإبط) وقال: «وهو المحفوظ، ويؤيده: أن الحديث رواه الإمام الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة مرفوعاً باللفظ المحفوظ، وسائر مثله».

قلت: وهو كما قال، إلا أنه ذكر فى آخر بحثه نقلاً عن ابن الأثير فى «النهاية» [١٥٦/٣]، أنه قال فى تفسير كلمة «الضبع»: بكونها: «وسط العضد، وقيل: هو ما تحت الإبط» وسبقه إلى ذلك ابن سيده فى «المخصص» [٩٨/١]، وفى «المحيط الأعظم» [١٤٧/١]، ونقله صاحب «اللسان» [٢١٦/٨]، عن الجوهري فى (صحاحه) لكن تعقبه الزبيدى فى «شرح القاموس» [٣٨٥/٢١] بكونه لم يجده فى «الصحاح»، وهو كما قال .

■ والحاصل: أن إطلاق لفظ (الضبع) على (الإبط) له أصل فى اللغة كما رأيت؛ فدعوى الشذوذ فيه ممنوعة؛ لأن الظاهر أن عبد الرحمن بن إسحاق أو غيره: قد روى اللفظ المشار إليه بالمعنى فى روايته، وهذا لا تثريب عليه وإن اختلف اللفظان، طالما أن معنهما واحد، ويؤيد الرواية بالمعنى: أنه وقع فى نفس رواية عبد الرحمن بن إسحاق عند المؤلف باللفظ المشهور: (وتنف الإبط) وهذا واضح فى كون الراوى: كان يرى: (الضبع) و(الإبط) متفقين فى المعنى؛ فروى الحديث بهذا اللفظ تارة؛ وبالأخر تارة، والكل صحيح .

والتنبيه الثانى: وقع فى رواية محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ عن ابن عيينة فى الطريق الأول عند النسائي فى «الكبرى» [٩]، قال: (وحلق الشارب) وهذا لفظ أخطأ فيه المقرئ على ابن =

٥٨٧٣- وبه عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ، لما رفع رأسه من الركعة الآخرة في صلاة الفجر، قال: «اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، وَسَلْمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رِبِيعَةَ، وَالْمُسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنَى يُوسُفَ»، ثم خر ساجداً.

= عيينة، والمحفوظ عن ابن عيينة فيه هو قوله: (وقص الشارب) دون حلقه، هكذا رواه الكبار المقدمون في سفيان عنه؛ وقد نبه إلى ذلك قبلى وبينه الإمام الألبانى فى «الضعيفة» [رقم ٦٣٥٠] يرحمه الله.

٥٨٧٣- صحيح: أخرجه البخارى [٥٨٤٧]، ومسلم [٦٧٥]، والنسائى [١٠٧٣]، وابن ماجه [١٢٤٤]، وأحمد [٢٣٩/٢]، وابن خزيمة [٦١٥]، والشافعى [١٧٧١]، وابن أبى شيبة [٧٠٤٦]، والحميدى [٩٣٩]، وابن الجارود [١٩٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [١٣٠/٤]، وابن عساکر فى «تاريخه» [١٣٥/٢٢]، والبيهقى فى «سننه» [٣١٣٩]، وفى «المعرفة» [رقم ١٠٧٧]، وأبو عوانة [رقم ٢١٧٧]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة به . . .

وليس عند الجميع قوله: (ثم خر ساجداً) وهو عند الشافعى دون قوله: (اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ . . . إلخ).

قلتُ: وقد توابع عليه ابن عيينة، تابعه جماعة عن الزهرى كما ذكرناه فى «غرس الأشجار» وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به .

منها: ما رواه يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة به نحوه . . . عند البخارى [٦٠٣٠]، ومسلم [٦٧٥]، وأبى داود [١٤٤٢]، وأحمد [٤٧٠/٢]، [٥٢١]، وابن خزيمة [٦١٧]، [٦٢١]، وابن حبان [١٩٨٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢٤١/١]، والمؤلف [برقم ٥٩٩٥]، والبيهقى فى «سننه» [٢٩٠٨، ٢٩٠٩]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٢٥٩٢، ٢٥٩٧]، وأبو عوانة [رقم ٢١٨٠]، والسراج فى «مسنده» [٤٤٤/١]، [٤٤٥]، وغيرهم من طرق عن يحيى به . . .

وزاد مسلم وجماعة فى آخره: (قال أبو هريرة: ثم رأيت رسول الله ﷺ ترك الدعاء بعد . . .).

٥٨٧٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فَأَمَّنَ الْإِمَامُ، فَأَمَّنُوا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُوْمِنُ عَلَى دُعَائِهِ، فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

٥٨٧٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي مَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ».

٥٨٧٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ، فَصُبَّ عَلَى بُولِهِ سَجْلٌ مِنْ مَاءٍ - أَوْ دَلْوٌ مِنْ مَاءٍ - وَقَالَ: «إِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ».

٥٨٧٤- صحيح: أخرجه البخارى [٦٠٣٩]، والنسائى [٩٢٦]، وابن ماجه [٨٥١]، وأحمد [٢٣٨/٢]، وابن خزيمة [٥٦٩]، وابن أبى شيبة [٣٦٣٩٢]، والحميدى [٩٣٣]، وابن الجارود [١٩٠]، والبيهقى فى «سننه» [٢٢٦٣]، وفى «المعرفة» [عقب رقم ٧٩٥]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٩٦٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/٦٠-٦١]، وأبو عوانة [رقم ١٦٨٨]، والشافعى فى «سننه» [رقم ١٦٠/رواية الطحاوى]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة به... دون ذكر الآية فيه.

قلت: وقد رواه غير واحد عن الزهرى به... وقرن بعضهم (أبا سلمة بن عبد الرحمن) مع (ابن المسيب) فى سنده، وبعضهم رواه عنه عن أبى سلمة وحده عن أبى هريرة به... وكل ذلك صحيح محفوظ عن الزهرى... راجع «علل الدارقطنى» [٨/٨٤-٩٢].

٥٨٧٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٥٧].

٥٨٧٦- صحيح: أخرجه أبو داود [٣٨٠]، والترمذى [١٤٧]، وأحمد [٢٣٩/٢]، والبيهقى فى «سننه» [٤٠٣٩]، والحميدى [٩٣٨]، وابن الجارود [١٤١]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة به فى سياق أتم. قلت: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وقال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح»....

وله طرق أخرى عن أبى هريرة به.

٥٨٧٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَنْزِلَ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَادِلًا، وَإِمَامًا مُقْسَطًا، يَقْتُلُ الْخَنْزِيرَ، وَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَتُوضَعُ الْجِزْيَةُ، وَيَفِيضُ الْمَالُ، حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ».

٥٨٧٧- صحيح: أخرجه البخارى [٢٣٤٤]، ومسلم [١٥٥]، وابن ماجه [٤٠٧٨]، وأحمد [٢/٢٤٠]، وابن أبى شيبه [٣٧٤٩٥]، والبيهقى فى «سننه» [١١٣٢٩]، والحميدى [١٠٩٧]، وابن عساکر فى «تاريخه» [٤٧/٤٩٠]، وفى «المعجم» [رقم ٦١٦]، وابن منده فى «الإيمان» [١/ رقم ٤٠٨]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ٨٧٩]، وأبو عوانة [رقم ٣١٠]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [رقم ٣٩٠]، وأبو القاسم المهروانى فى «الفوائد المنتخبة» [رقم ٨٦]، وأبو عبد الله على بن عمر المعسلى فى «معجم شيوخه» كما فى ت «اريخ قزوين» [١/٤٣٧]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة به وهو عند جماعة بنحوه .

قلتُ: وتوبع عليه ابن عيينة: تابعه جماعة عن الزهرى به وزاد بعضهم (أبا سلمة بن عبد الرحمن) مقروناً فى سنده مع (ابن المسيب) ورواه آخرون عن الزهرى عن أبى سلمة وحده عن أبى هريرة به وكل هذا محفوظ عن الزهرى كما جزم به الدارقطنى فى «العلل» [٩/١٨٩-١٩٠]، وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه . . . منها:

ما رواه أحمد بن عيسى المصرى عن ابن وهب عن حميد بن صخر أبى صخر الخراط عن سعيد المقبرى عن أبيه عن أبى هريرة به به نحوه وزاد: (وليصلحن ذات البين، وليذهبن الشحناء، وليعرضن عليه المال فلا يقبله؛ ثم لئن قام على قبرى فقال: يا محمد لأجيته) أخرجه المؤلف [برقم ٦٥٨٤]، ومن طريقه ابن عساکر فى «تاريخه» [٤٧/٤٩٣-٤٩٤]، قال: حدثنا أحمد بن عيسى به .

قال الهيثمى فى «المجمع» [٨/٣٨٧]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» وقال الإمام فى «الصحيحه» [٦/٥٢٤]: «هذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير أبى صخر - وهو حميد بن زياد الخراط - فمن رجال مسلم وحده؛ وقد تكلم فيه بعضهم، وصح له ابن حبان والحاكم والبوصيرى، ومشاه المنذرى».

قلتُ: والصواب أن الحديث منكر بهذا التمام، وفى الحديث علل =

= الأولى: أحمد بن عيسى المصرى: قد تكلم فيه بكلام شديد للغاية، حتى كان ابن معين يقسم بالله الذى لا إله غيره (إنه كذاب) وكذا كذبه أهل مصر أيضاً، كما حكاه عنهم أبو زرعة الرازى، ولام مسلماً جداً على إخراج حديثه فى «صحيحه» والقصة مشهورة، وكذا أنكر عليه أبو حاتم الرازى ادعاء سماع ما لم يسمع، وهذا كله جرح مُفسَّر كما ترى، وقد مشاه النسائى وغيره؛ فالحاصل: أنا نقبل روايته فى «الصحيحين» وحسب، لما علما من شدة تحرز الشيخين فى الرواية عن مثل هذا الطراز، ولا سيما مسلم، فإنه بيَّن عذره فى الرواية عن هذا الشيخ المصرى، وكم أوقع محبة العلو جماعة من المحدثين فى ميزات أقدام، وقد تحمس جماعة من النقاد لهذا الشيخ جداً، وذلك لرواية الشيخين عنه، منهم الخطيب والذهبى وابن حجر وسائر المتأخرين، ويزعمون أنه لم يتكلم فيه أحد، وهذا منهم شطط، حتى قال الذهبى فى ترجمته من «سير النبلاء» [١٢ / ٧١]، عقب نقله طعون الفحول فيه، قال: «قلت: العمل على الاحتجاج به، فأين ما انفرد به حتى نُكِّبته به؟!» .

كذا، كأن ضعف الرجل لن يتأتى حتى ينفرد بما لا يتابع عليه، ونعترف للذهبى بكونه من أهل الاستقراء التام فى هذا الباب؛ كأنه اطلع على كل حديث فى الدنيا قد حدث به أحمد بن عيسى، فوجده لم ينفرد به متناً وإسناداً، ربما نسلم له بهذا مع ما فيه، لكن لا نسلم له أول غيره برد تلك التجاريج القاتلة فى أحمد دون برهان سوى أنها ليست بحجة، كما يقول الذهبى فى «الكاشف»: «تكلم فيه بلا حجة» وقبله قول ابن ثابت الحافظ: «ما رأيت لمن تكلم فى أحمد بن عيسى حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه» ثم ذكر أن النسائى قد ذكره فى جملة شيوخه وقال: «ليس به بأس» فصح عنده أن يهدر تكذيب ابن معين مع قسمه، بل وتكذيب أهل مصر له مع إقرار أبى زرعة، بل واتهام أبى حاتم له بكونه كان يزعم السماع ممن لا يثبت سماعه منه ولا يجىء، مع قول الدارقطنى عنه فى «سؤالات السلمى»: (ليس بالقوى)، بل ومع اعتراف مسلم بضعفه أيضاً، حيث بين الباعث على الرواية عن أمثاله فى تلك القصة المشهورة! كل هذا يسقط بقول النسائى عنه «ليس به بأس» مع كون البخارى (ما أخرج له شيئاً تفرد به) كما يقول الحافظ فى مقدمة فى «الفتح» [ص ٤٠٦]، أما توثيق ابن حبان وأبى جعفر النحاس ومن سايرهما من المتأخرين، فأنت تعرف قيمته إزاء جرح السادة المتقدمين!

نعم: ربما كان فى تخريج الشيخين لأحمد بن عيسى، مع توثيق ابن حبان وغيره، وتمشية النسائى =

= له ، ما يدفع عنه تهمة الكذب إن شاء الله ، أما مطلق الضعف ؛ فلا وكلا ، وأقوى الطعون فيه : هو ما ذكره أبو حاتم الرازي ؛ مع كونه ربما خرج من ذلك الطعن بتأويل ، إلا أنه يدل على عدم تصوُّته في الرواية مع السداجة في التحمُّل أيضاً ، وكأن هذا الأمر هو ما حمل الدارقطني على قوله عنه «ليس بالقوى» إذ لو صح عنه ما رمى به ؛ لأقسم على كذبه ، كما فعل أبو زكريا الغطفاني الحافظ ! فالذي أراه : هو رد ما ينفرد به هذا الشيخ في غير (الصحيح) . . . والكلام فيه طويل الذيل ، ويكفي ما ذكرناه إن شاء الله .

والعلة الثانية : هي أن حميد بن صخر : وإن كان صدوقاً في الجملة ؛ إلا أن غيره أثبت منه ، وقد خولف في سنده ومنتنه كما يأتي ، بل واختلف عليه في سنده أيضاً ، فرواه عنه ابن وهب - والطريق إليه مغموز - كما مضى ، وخالفه سعد بن الصلت ، فرواه عن حميد فقال : عن سعيد [بالأصل «شبيه» وهو تصحيف] المدني عن أبي هريرة به نحوه فلم يذكر فيه واسطة بين سعيد وأبي هريرة ، هكذا أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٤٧/٤٩٦] ، من طريق إسحاق ابن إبراهيم شاذان عن سعد بن الصلت به .

قلتُ : وسعد بن الصلت شيخ صدوق صالح ؛ وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» [٦/٣٧٨] ، إلا أنه قال : (ربما أغرب) والراوى عنه : هو ابن بنته ، شيخ مشهور ، ذكره ابن حبان أيضاً في «الثقات» وقال عنه أبو حاتم : (صدوق) لكن وسَمَه الحافظ برواية المناكير والغرائب ، كما في ترجمته من «اللسان» [١/٣٤٧] .

ويبدو لى أن حميد بن صخر قد اضطرب في سنده ، وهو وإن كان صدوقاً في الجملة ؛ إلا أن في حفظه شيئاً ، فقد ضعفه جماعة ، فلعل هذا من ذلك ، وقد خالفه ابن إسحاق المطلبى ، فرواه عن سعيد المقبرى فقال : (عن عطاء مولى أم حبيبة عن أبي هريرة مرفوعاً : ليهبطن عيسى ابن مريم حكماً عدلاً ، وإماماً مقسطاً ، وليسلكن فجاً حاجاً أو معتمراً أو بينهما ، وليأتين قبرى حتى يسلم على ، ولأردن عليه . . .) هكذا أخرجه الحاكم [٢/٦٩٩-٧٠٠ / طبعة دار الحرمين] من طريق يعلى بن عبيد عن ابن إسحاق به .

قال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه بهذه السياقة» .

قلتُ : لم يخرجاه لكونه منكرأ بهذا التمام ، ونقل المناوى في «الفيض» [٥/٣٩٩] ، عن الذهبي أنه قال : «إسناده صالح ، وهو غريب» .

= قلتُ: ما لصلاح إسناده من سبيل، وفيه علل شتى:

١- منها: كون ابن إسحاق (مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطنى وغيرهما) قاله الحافظ فى «طبقات المدلسين» [ص ٥١ / رقم ١٢٥]، ولم يذكر فيه هنا سماعاً أصلاً.

٢- عطاء بن أبى حبيبة! هكذا هو فى الطبعة التى عندنا من (مستدرک الحاكم / طبعة دار الحرمين)، وكما صوب اسمه المعلق عليه بالهامش، لكن فى الطبعة التى عند الإمام الألبانى، ونقل منها هذا الحديث فى «الضعيفة» [٢/٦٤٧]: (عطاء مولى أم صبيبة) بمهملة وموحدة مصغراً، كما ضبطه الحافظ فى «التقريب» وهذا هو الصواب، وبهذا ترجمه البخارى وابن أبى حاتم وابن حبان وغيرهم، ووقع فى عدة كتب (مولى أم حبيبة) وهو تصحيف، مثل الذى عند الحاكم فى (طبعة دار الحرمين) وعطاء هذا من رجال النسائى فى «الكبرى» وهو شيخ لا يعرف، كما قاله الذهبى فى «الميزان» وقال عنه الحافظ «مقبول» يعنى إذا توبع، وإلا فلين، ولم يرو عنه سوى سعيد المقبرى وحده، كما ذكروا فى ترجمته؛ وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٥/٢٠١]، على قاعدته فى توثيق من لا يدرى.

٣- وقد اختلف فى سنده على ابن إسحاق أيضاً، فرواه عنه يعلى بن عبيد على الوجه الماضى؛ وتابعه عليه يونس بن بكير ومحمد بن سلمة الحرانى كما ذكره ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٢٧٤٧].

لكن اختلف فيه على محمد بن سلمة، فرواه عنه أبو الأصبع عبد العزيز بن يحيى الحرانى - وهو صدوق يخطئ - على الوجه الماضى أخرج ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٢٧٤٧]، وخالفه أحمد بن أبى شعيب الحرانى - وهو ثقة مأمون -، فرواه عن محمد بن سلمة فقال: عن ابن إسحاق عن سعيد عن أبيه عن أبى هريرة به . . .

هكذا أخرج ابن أبى حاتم فى «العلل» [٢٧٤٧]، وأحمد هذا: هو أحمد بن عبد الله بن مسلم الحرانى، من رجال البخارى، وتابعه عليه عن محمد بن سلمة: ابنه الحسن بن أحمد بن أبى شعيب عند ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٧/٤٩٣].

وقد صحح أبو زرعة: الوجه الأول عن محمد بن سلمة وابن إسحاق، كما نقله عنه ابن أبى حاتم فى «العلل»، والظاهر: أن ابن إسحاق أو الراوى عنه - الوجه الثانى - قد اضطرب فيه =

۵۸۷۸- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ، حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا نَعَالُهُمُ الشَّعْرُ».

= أحدهما، فالإسناد أعوج جداً كما رأيت، فأين الصلاح الذي زعمه له الذهبي، فضلاً عن الصحة التي جازف به الحاكم؟

ثم جاء الليث الهصور، والأسد الجسور، والبرق المحرق، والبحر المغرق: الليث بن سعد أبو الحارث المصري الإمام الجبل الراسخ، وروى هذا الحديث عن سعيد المقبري وخالف فيه حميد بن صخر وابن إسحاق معاً، فقال: عن سعيد بن أبي سعيد عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة مرفوعاً: (والله لينزلن ابن مريم حكماً عادلاً؛ فليكسرن الصليب، وليقتلن الخنزير؛ وليضعن الجزية، ولتتركن القلاص فلا يسعى عليها، ولتذهبن الشحاء والتباغض والتحاسد؛ وليدعون إلى المال فلا يقبله أحد).

هكذا أخرجه مسلم [١٥٥]، وأحمد [٤٩٣/٢]، وابن حبان [٦٨١٦ خ و [٦٨١٨]، وابن بشران في «أماليه» [رقم ٤١٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٧/٤٩٢-٤٩٣، ٤٩٤]، والبغوي في «شرح السنة» [رقم ٨٢/١٥]، وأبو عوانة [رقم ٣١٣]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ٣٩٢]، والطحاوي في «المشکل» [رقم ٦٠/١]، وابن منده في «الإيمان» [١/رقم ٤١٢]، والآجری في «الشريعة» [رقم ٨٧٧]، وغيرهم من طرق عن الليث بن سعد عن سعيد المقبري بإسناده به... واللفظ لمسلم.

قلت: وهذا إسناد صحيح قد استوى على سؤقه واستقام، وهو المحفوظ عن سعيد المقبري سنداً وممتناً، وما عداه فخطأ وأوهام، والليث من أثبت الناس في المقبري، كما قاله ابن المديني، ونقله عنه ابن رجب في «شرح العلل» والله المستعان.

۵۸۷۸- صحيح: أخرجه البخاري [٢٧٧١]، ومسلم [٢٩١٢]، وأبو داود [٤٣٠٤]، والترمذي [٢٢١٥]، وابن ماجه [٤٠٩٦]، وأحمد [٢٣٩/٢]، وابن أبي شيبة [٣٧٣٥٢]، والحميدي [١١٠٠]، ونعيم بن حماد في «الفتن» [رقم ١٩٣٣]، والبيهقي في «سننه» [١٨٣٧٣]، والدارقطني في «العلل» [١٨٢/٩]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة به في سياق أتم.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

٥٨٧٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا فَرْعَ، وَلَا عَتِيرَةَ فِي الْإِسْلَامِ».

٥٨٨٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَشُدُّوا الرَّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ

مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى».

= قلتُ: وقد توبع عليه ابن عيينة: تابعه يونس وعقيل ومعمر وشعيب وغيرهم كلهم عن الزهري به . . . وخالفهم من لا يعتد بخلافه، كما تراه في «علل الدارقطني» [١٨٢/٩]، وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به.

٥٨٧٩- صحيح: أخرجه البخارى [٥١٥٧]، ومسلم [١٩٧٦]، وأبو داود [٢٨٣١]، والنسائي [٤٢٢٣، ٤٢٢٢]، وابن ماجه [٣١٦٨]، وأحمد [٢/٢٣٩]، والدارمي [١٩٦٤]، وابن أبي شيبة [٢٤٢٩٧]، والحميدى [١٠٩٥]، وابن الجارود [٩١٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٩١٢٩]، وفى «المعرفة» [٥٩٠٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣٥٠/٤]، وأبو عوانة [رقم ٧٨٩٠]، والطحاوى فى «المشكل» [٣/٧٥]، وغيرهم من طريق ابن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة به . . . وليس عند الجميع - سوى أبي عوانة - قوله: (فى الإسلام).

قلتُ: قد اختلف فيه على ابن عيينة على ثلاثة ألوان، وكذا الزهري أيضاً، كما شرحنا ذلك فى «غرس الأشجار» وقال الدارقطني فى «العلل» [١١٢-١١٥]، بعد أن ساق الاختلاف فيه على الزهري، قال: «والصحيح: عن سعيد عن أبي هريرة» يعنى الوجه الماضى، ومثله جزم به أبو حاتم الرازى كما فى «العلل» [رقم ١٦١٥]، والله المستعان.

٥٨٨٠- صحيح: أخرجه البخارى [عقب رقم ١١٣٢]، ومسلم [١٣٩٧]، وأبو داود [٢٠٣٣]، والنسائي [٧٠٠]، وأحمد [٢/٢٣٨]، والحميدى [٩٤٣]، وابن الجارود [٥١٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٩٢٠]، وفى «المعرفة» [رقم ٦٠٢٥]، والخطيب فى «تاريخه» [٢٢١/٩]، وأبو نعيم فى «المستخرج على مسلم» [رقم ٣٢٢٣]، والطحاوى فى «المشكل» [٧٣/٢]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به.

قلتُ: ورواه غير واحد عن الزهري مثل رواية سفيان؛ وخالفهم آخرون، فرووه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به، وجاء آخروون ورووه عن الزهري عن سعيد وأبى سلمة كلاهما عن أبي هريرة به . . . وكل هذه الوجوه محفوظة عن الزهري كما جزم به الدارقطني فى «العلل» [٤٠٢-٤٠٣]، والله الحمد، وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به . . . منها: =

۵۸۸۱- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كَسْرَى، فَلَا كَسْرَى، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ، فَلَا قَيْصَرَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَنْفِقَنَّ كُنُوزَهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

۵۸۸۲- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَمُوتُ مُسْلِمٌ ثَلَاثَةَ مِائَاتٍ مِنَ الْوَلَدِ فَيَلِجُ النَّارَ، إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ».

= ما رواه روح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن سعيد المقبري أن أبا بصرة جميل بن بصرة لقي أبا هريرة وهو مقبل من الطور، فقال: لو لقيتك قبل أن تأتيه، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنما تضرب أكباد المطى إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، مسجدي، والمسجد الأقصى) أخرجه الطبراني في «الكبير» [۲/ رقم ۲۱۵۹]- واللفظ له- وفي «الأوسط» [۳/ رقم ۲۷۹۰]، والمؤلف [برقم ۶۵۵۸]، والبخاري في «تاريخه» [۳/ ۱۲۳]- معلقاً إشارة، وغيرهم من طريق روح بن القاسم به.

قلتُ: وسنده صحيح مستقيم؛ وقد توبع عليه روح: تابعه محمد بن جعفر بن أبي كثير ومحمد ابن عبد الرحمن بن مجبر وعبد العزيز الدراوردي وعبد الله بن جعفر بن أبي نجیح ومحمد بن طريف كلهم عن زيد بن أسلم به . . .

وقد خرجنا رواياتهم في غير هذا المكان؛ وظاهر الحديث أنه من (مسند أبي بصرة) وهو كذلك، وقد جاء من طرق أخرى عن أبي هريرة عن أبي بصرة به.

۵۸۸۱- صحيح: أخرجه مسلم [۲۹۱۸]، والترمذي [۲۲۱۶]، وأحمد [۲/ ۲۴۰]، وابن حبان [۶۶۸۹]، والشافعي [۱۰۰۲]، والبيهقي في «سننه» [۱۸۳۸۳]، وفي «المعرفة» [رقم ۵۷۲۱]، والحميدي [۱۰۹۴]، والبخاري في «شرح السنة» [۱۳/ ۳۰۸-۳۰۹]، وغيرهم من طريق ابن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة به . قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: ورواه شعيب ومعمرو ويونس وغيرهم عن الزهري به . . . ورواية شعيب عند البخاري [۶۲۵۵]، والطبراني في «مسند الشاميين» [۴/ رقم ۳۰۰۹]، ورواية يونس عند البخاري ومسلم، ورواية معمر: عند مسلم وأحمد [۲/ ۲۳۳]، وغيرهما.

۵۸۸۲- صحيح: أخرجه مسلم [۲۶۳۲]، وابن ماجه [۱۶۰۳]، والحميدي [۱۰۲۰]، والبخاري [۱۱۹۳]، وابن أبي عاصم في «السنة» [۲/ رقم ۸۶۲]، والذهبي في «التذكرة» [۳/ ۸۲۴]، =

٥٨٨٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّصَلِي الرَّجُلَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: «أَوْ كُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ؟!»، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ لِلرَّجُلِ الَّذِي سَأَلَهُ: أَتَعْرِفُ أَبَا هُرَيْرَةَ؟ فَإِنَّهُ كَانَ يَصَلِي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَثِيَابُهُ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْمَشْجَبِ.

= والبغوى فى «شرح السنة» [٤٥١/٥]، والثعلبى فى «تفسيره» [٢٢٦/٦]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة به.

قلتُ: وهكذا رواه أصحاب الزهرى عنه، وخالفهم من لا تقبل مخالفته لهم أصلاً، ولا يثبت هذا إلا عن سعيد عن أبى هريرة به... كما يقول الدراقطنى فى «العلل» [١٤٣/٩]، وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه... منها: ما رواه عوف الأعرابى عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة مرفوعاً: (ما من مسلمين يموت بينهما ثلاثة أولاد لم يبلغوا الخنث إلا أدخلهما الله بفضل رحمته إياهم الجنة، قال: يقول لهم: ادخلوا الجنة؛ فيقولون: حتى يدخل أبائونا، فيقال: ادخلوا الجنة أنتم وأباؤكم).

أخرجه النسائى [١٨٧٦] - واللفظ له - وأحمد [٥١٠/٢]، والمؤلف [برقم ٦٠٧٩]، والبيهقى فى «سننه» [٦٩٣٦]، وفى «الشعب» [٧/ رقم ٩٧٤٧]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٨/ ١١٣]، وغيرهم من طرق عن عوف الأعرابى به. قلتُ: وسنده كالشمس، لا شك فيه ولا لبس، ولله الحمد.

٥٨٨٣- صحيح: أخرجه ابن ماجه [١٠٤٧]، وأحمد [٢٣٨/٢]، وابن خزيمة [٧٥٨]، وابن حبان [٢٢٩٦]، وابن أبى شيبة [٣١٦٠]، والحميدى [٩٣٧]، وابن الجارود [١٧٠]، والسراج فى «مسنده» [١٧٤/١]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبى هريرة به..

وليس عند ابن ماجه: قول أبى هريرة فى آخره، ومثله ابن الجارود.

قلتُ: قد توبع عليه ابن عيينة: تابعه يونس وأبو أويس المدنى ومالك وعبيد الله بن عمر العمرى وسفيان بن حسين والأوزاعى محمد بن بى حفصة وجماعة كلهم عن الزهرى بإسناده به... ورواية أبى أويس - واسمه عبد الله بن عبد الله - المدنى: تأتى عند المؤلف [برقم ٥٨٨٨]، وهو عند الخطيب أيضاً فى موضح الأوهام [٤٧١/٢].

ورواية مالك: عنده فى «الموطأ» [رقم ٣١٨]، ومن طريقه البخارى [٣٥١]، ومسلم [٥١٥]، وأبو داود [٦٢٥]، والنسائى [٧٦٣]، وابن حبان [٢٢٩٥]، والبيهقى فى «سننه» [٣٠٩٤]، =

٥٨٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ».

٥٨٨٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ عُمَرَ، مَرَّ بِحَسَّانَ وَهُوَ يَنْشُدُ الشَّعْرَ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَنْشُدُ فِيهِ، وَفِيهِ خَيْرٌ مِنْكَ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: أَنْشُدْكَ

= وفي «المعرفة» [رقم ١٠٦٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٤١٩/٢]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٣٢٧]، وغيرهم.

وقد رواه بعضهم عن الزهرى؛ فقرن (أبا سلمة بن عبد الرحمن) مع ابن المسيب فى سنده! وبعضهم رواه عن الزهرى عن أبى سلمة وحده عن أبى هريرة، وكل ذلك محفوظ عن الزهرى كما شرحناه فى «غرس الأشجار» وراجع علل الدارقطنى [٣٧١/٩-٣٧٣]، واللّه المستعان..

٥٨٨٤- صحيح: أخرجه البخارى [٢٠٣٣]، ومسلم [١٤١٣]، والترمذى [١٢٢٢]، وابن ماجه [٢١٧٥]، والنسائى [٣٢٣٩]، وأحمد [٢/٢٣٨]، وابن أبى شيبه [٢٠٨٩٢]، الحميدى [١٠٢٦]، وابن الجارود [٥٦٣، ٥٧٣، ٦٧٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٦٧٢، ١٠٦٨٢]، وأبو عوانة [رقم ٤١٢٠، ٤٩٣٧]، وجماعة من طرق عن ابن عيينة عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبى هريرة به... وزادوا جميعاً - سوى الترمذى وابن ماجه وابن أبى شيبه ورواية وابن الجارود: (ولا تناجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، وتساءل المرأة طلاق أختها؛ لتكفأ ما فى إنائها) هذا لفظ البخارى، وهذه الزيادة رواية للمؤلف تأتى [برقم ٥٨٨٧]، وزاد هناك: (ولا يسم الرجل على سوم أخيه) وفى آخره: (ولتنكح؛ فإن رزقها على اللّه).

قال الترمذى: «حديث حسن صحيح».

قلت: وهكذا رواه جماعة من أصحاب الزهرى عنه... ورواه آخرون - وهى رواية عن ابن عيينة - عنه وقرنوا (أبا سلمة بن عبد الرحمن) فى سنده مع ابن المسيب، والقولان محفوظان عن الزهرى كما جزم الدارقطنى فى «العلل» [١٣٥/٩]، وللحديث طرق كثيرة عن أبى هريرة به... يأتى بعضها [برقم ٦١٨٧، ٦٣٤٥].

٥٨٨٥- صحيح: أخرجه البخارى [٣٠٤٠]، ومسلم [٢٤٨٥]، وأبو داود [٥٠١٣]، والنسائى [٧١٦]، وأحمد [٥/٢٢٢]، وابن خزيمة [١٣٠٧]، وابن حبان [١٦٥٣] و[٧١٤٨]، والحميدى [١١٠٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٢/٣٨٤-٣٨٥]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٥٣٢]، والثعلبى فى «تفسيره» [٧/١٨٦]، وابن المنذر فى «الأوسط» [٢٤٦٤]، =

بالله، أسمعت رسول الله ﷺ، يقول: «أَجِبْ عَنِّي، اللَّهُمَّ أَيَّدْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ؟» فقال: اللهم نعم .

٥٨٨٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي فِزَارَةَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنْ أَمْرَاتِي وَلَدَتْ غَلَامًا أَسْوَدًا؟ فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا أَلْوَانُهَا؟» قَالَ: أَحْمَرٌ، قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، إِنْ فِيهَا لَوْرَقًا، قَالَ: «فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ؟» قَالَ: عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعُهُ عِرْقٌ؟ قَالَ: «وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ نَزَعَهُ عِرْقٌ» .

٥٨٨٧- وَيَأْسِنَادُهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِعْ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَتِهِ، وَلَا يَسُمُّ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَا يَبِعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِيَ مَا فِي صَحْفَتِهَا وَلِتُنْكَحَ، فَإِنَّ رِزْقَهَا عَلَى اللَّهِ» .

= وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وانتهى سياق أبي داود عند قوله: (وفيه من هو خير منك) .

قلت: قد اختلف في سنده على الزهري، والمحفوظ عنه: هو هذا الوجه؛ وقول من رواه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . .

هكذا رواه عنه شعيب بن أبي حمزة: عند البخاري [٥٨٠٠]، ومسلم [٢٤٨٥]، والمؤلف [برقم ٦٠١٧]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٠٠٠]، والبيهقي في «سننه» [٢٠٨٩٢]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٣٠٥٣]، وابن سعد في «الطبقات» [١٥٦/٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٨٤/١٢]، وأبو القاسم المهرواني في «الفوائد المنتخبة» [رقم ٢٧]، وغيرهم من طريق شعيب بإسناده به نحوه .

قلت: وهكذا رواه غير واحد عن الزهري . . . ومن رواه عنه على غير هذين الوجهين، فقد وهم عليه فيه، كما أشار أبو الحسن الدارقطني إلى هذا في «العلل» [١١١/١١٣-١١٣]، والله المستعان .

٥٨٨٦- صحيح: مضى قريباً [برقم ٥٨٦٩] .

٥٨٨٧- صحيح: مضى أنفاً [برقم ٥٨٨٤] .

٥٨٨٨ - حَدَّثَنَا منصور بن أبي مزاحم، حدثنا أبو أويس، عن محمد بن مسلم الزهري، أخبرني سعيد بن المسيب، أن أبا هريرة، كان يقول: سأل سائل رسول الله ﷺ، هل يصلى الرجل فى الثوب الواحد؟ قال رسول الله: «وَلِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ؟!». .

٥٨٨٩ - حَدَّثَنَا منصور، حدثنا أبو أويس، عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة كان يأتيه الرجل يستفتيه فى الصلاة فى الثوب الواحد فيقول: أتعرف أبا هريرة؟ فيقول: هو أنت! فيقول: أنا أصلى فى الثوب الواحد وإن ثوبى لموضوع على المشجب .

٥٨٩٠ - حَدَّثَنَا منصور بن أبي مزاحم، حدثنا يحيى بن حمزة، عن الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي، أنه سمع القاسم بن محمد، عن عائشة، أنها سمعت أبا هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ: «الضِيَّافَةُ ثَلَاثَةٌ، فَمَا زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ».

٥٨٨٨ - صحيح: مضى سابقاً [برقم ٥٨٨٣].

٥٨٨٩ - صحيح: هذا إسناد صحيح فى المتابعات موقوفاً، وأبو أويس: مختلف فيه، وهو عبد الله ابن عبد الله بن أويس الأصبهى المدنى، وقد تابعه عليه ابن عيينة كما مضى آنفاً [برقم ٥٨٨٣]، وكذا تابعه عليه: مالك فى «الموطأ» [رقم ٣١٩]، ومن طريقه الطحاوى فى «شرح المعانى» [١ / ٣٧٩]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٣٢٧]، وغيرهم؛ وهكذا رواه معمر وابن جريج ومحمد بن أبى حفصة وغيرهم عن الزهري به . . . وأكثر هؤلاء ذكر فى أوله حديثاً مرفوعاً . كما فى رواية ابن عيينة السالفة [رقم ٥٨٨٣].

٥٨٩٠ - صحيح: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٢٠٣]، من طريق المؤلف به .

قلتُ: وسنده مظلم، والحكم الأيلي ساقط الحديث البتة، كذبه أبو حام والجوزجاني وغيرهما، وتركه النسائي والدارقطنى وجماعة، وقال ابن المدينى: «ليس بشيء» وقال أحمد: «أحاديثه كلها موضوعة» وهو من رجال «الميزان» و«لسانه» [٢/ ٣٣٢-٣٣٣]، وباقى رجال الإسناد ثقات مشاهير؛ وقد أنكر ابن عدى هذا الحديث على الحكم، وساقه مع غيره فى ترجمته من «الكامل» لكن فى الباب طرق أخرى عن أبى هريرة به مثله ونحوه . . . وبعضها صحيح ثابت، يأتى بعضها [برقم ٦١٣٤، ٦٢١٨]، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً به مثله ونحوه . . . مضى منها حديث أبى سعيد [برقم ١٢٤٤، ١٢٨٧] . .

٥٨٩١- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّفَاوِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامَ الْبَوْلِيمَةِ، يُدْعَى الْأَغْنِيَاءَ، وَيُتْرَكُ الْفُقَرَاءَ، فَمَنْ لَمْ يَجِبِ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= ومن طريقه الثابتة عن أبي هريرة: ما رواه محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به مثله . . . عند أحمد [٤٣١/٢]، وابن أبي شيبة [٣٣٤٧٢]، والبيهقي في «سننه» [١٨٤٧٢]، وأبي إسحاق الحربي في «إكرام الضيف» [رقم ١١١]، وغيرهم. وسنده صالح، وقد توبع عليه محمد بن عمرو: تابعه يحيى بن أبي كثير عند أحمد [٢٨٨/٢]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٧٤٢]، والحربي في «إكرام الضيف» [رقم ١٠٩، ١١١]، وسنده ظاهره الصحة! لولا أنه اختلف على يحيى في رفعه ووقفه.

ومن طريقه: ما رواه روح بن عبادة عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به نحوه . . . عند أحمد [٥١٠/٢]، وسنده حجة، وباقي طريقه وشواهد مخرجة في كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٥٨٩١- صحيح: أخرجه الخطيب في الفصل للموصل [٧٣٣/٢]، وأحمد [٤٩٤/٢]، وابن حبان [٥٣٠٥]، والدارقطني في «العلل» [١١٩/٩]، وهلال الحفار في «جزئه» [ص ٢]، ومن طريقه الذهبي في «سير النبلاء» [٢٩٤/١٧]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن أيوب بن كيسان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به. قلت: هذا إسناد فيه نظر، والطفاوي مختلف فيه، والصواب بشأنه ما قاله أبو زرعة الرازي: «الطفاوي صدوق إلا أنه يهيم أحياناً» وهو من رجال الجماعة سوى مسلم وابن ماجه؛ ولا أراه عن يحمّل تفرد عن مثل أيوب السخيتاني، لاسيما وقد كان يغرب على أيوب كثيراً، وروى عنه ما لم يتابع عليه أصلاً، وحديثه هذا: أنكره عليه ابن عدي، وساقه في ترجمته من «الكامل» [١٩٤/٦]، ثم قال في ختامها: «وللطفاوي غير ما ذكرت من الحديث، ورواياته عامتها عن من روى: أفرادات وغرائب، كلها مما يحمّل، ويكتب حديثه، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وأخرجته أنا في جملة من سُمّي محمد بن عبد الرحمن؛ لأجل أحاديث أيوب التي ذكرتها التي ينفرد بها؛ وكل ذلك فمحتمل لا بأس به . . .».

قلت: وقبل ذلك قال عقب روايته الحديث: «وهذا عن أيوب عن الزهري عن سعيد: لا يرويه غير الطفاوي عن أيوب، وقوله: عن سعيد بن المسيب، هو خطأ، وإنما رواه الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة».

= قلتُ: هكذا رواه مالك عن الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة به نحوه . . . عنده في «الموطأ» [١١٣٨]، ومن طريقه البخارى [٤٨٨٢]، ومسلم [١٤٣٢]، وأبو داود [٣٧٤٢]، والبيهقى في «سننه» [١٤٢٩٧]، والبغوى في «شرح السنة» [١٣٩/٩]، وأبو عوانة [رقم ٤٢٠٣]، وجماعة كثيرة.

لكن اختلف في سنده ووقفه ورفعته على مالك، غير أن ابن عيينة تابعه على الوجه الماضى: عند مسلم [١٤٣٢]، وابن ماجه [١٩١٣]، وأحمد [٢/٢٤٠]، والبيهقى في «سننه» [١٤٢٩٩]، والنسائى في «الكبرى» [٦٦١٣]، والحميدى [١١٧١]، ومن طريقه أبو عوانة [رقم ٤٢٠١]، والمؤلف [٦٢٥٠]، وغيرهم؛ واختلف عليه في سنده، وفي رفعه ووقفه أيضاً، ورواه معمر عن الزهري من رواية عبد الرزاق عنه فقال: عن سعيد بن المسيب والأعرج كلاهما عن أبي هريرة به . . .

هكذا أخرجه عبد الرزاق [١٩٦٦٢]، ومن طريقه مسلم [١٤٣٢]، وأحمد [٢/٢٦٧]، والبيهقى وأبو عوانة وغيرهم؛ واختلف فيه على معمر أيضاً، وللحديث ألوان أخرى من الاختلاف على الزهري فيه، وصحح الدارقطنى في «العلل» [١١٩/٩]، رواية الزهري عن سعيد والأعرج معاً عن أبي هريرة به موقوفاً، ويعنى بالوقف: هو أول الحديث فقط؛ أما قوله في آخره: (فمن لم يجب الدعوة فقد عصى أبا القاسم) فهذا له حكم الرفع عند جمهور المحققين.

وقد ورد الحديث من طريق آخر مرفوعاً كله، وهو ما رواه زياد بن سعد عن ثابت الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: (شر الطعام طعام الوليمة، يُمنعها من يأتيها، ويدعى إليها من يابأها، ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله) أخرجه مسلم [١٤٣٢] - واللفظ له - وأبو عوانة [رقم ٤٢٠٧]، والحميدى [١١٧٠]، ومن طريقه البيهقى في «سننه» [١٤٣٠١]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٣٣٥٢]، وغيرهم.

وسنده صحيح؛ وثابت الأعرج ثقة معروف، وهو غير (عبد الرحمن بن هرمز الأعرج) كما نبه عليه البيهقى عقب روايته، وللحديث طرق أخرى موقوفاً ومرفوعاً. وكذا شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً، وقد استوفينا كل هذا في «غرس الأشجار».

٥٨٩٢- حَدَّثَنَا زَحْمُوِيهٗ ، حَدَّثَنَا هَشِيْمٌ ، عَنِ الزُّهْرِي ، عَنِ أَبِي سَلْمَةَ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : جَاءَ عَيْنِيَةَ بِنِ حَصْنِ الْفَزَارِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَرَأَاهُ يَقْبَلُ حَسَنًا وَحَسِينًا ، قَالَ : تَقَبَّلْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ لَقَدْ وُلِدَ لِي عَشْرَةٌ مَا قَبِلْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ ! قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ لَا يُرَحِّمُ لَا يُرَحَّمُ » .

٥٨٩٢- صحيح: أخرجه أحمد [٢/٢٢٨]، والخطيب في «تاريخه» [١٠/١٧٧]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١٤٣٠]، وابن شيبه في أخبار المدينة [١/٣٦٣]، والليث بن سعد بن محمد الهمداني الصوفي في «مسموعاته من أبي القاسم عبد الملك ابن المعافى» كما في تاريخ قزوين [٢/١٤]، وغيرهم من طرق عن هشيم بن بشير عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به نحوه . . . ووقع في «تاريخ قزوين»: (دخل الأقرع بن حابس . . . بدل: (عينه بن حصن) ولعله الأولى، فهكذا رواه أصحاب الزهري عنه كما يأتي .

قلت: وسنده صحيح مستقيم؛ وهشيم قد صرح بالسماع عند الخطيب في «تاريخه» والإسناد إليه صحيح؛ وقد تكلم جماعة في رواية هشيم عن الزهري، لكنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه: شعيب بن أبي حمزة ومعمّر - واختلف عليه - وابن عيينة - واختلف عليه ومحمد بن أبي حفصة وغيرهم من أصحاب الزهري؛ لكن كلهم قالوا فيه: (الأقرع بن حابس) بدل: (عينه بن حصن) وهو الأصح:

١- ورواية شعيب عند البخاري [٥٦٥١]، والبيهقي في «الشعب» [٧/رقم ١١٠١٢]، وتام في «فوائده» [١/رقم ٥٥٦]، والبغوي في «شرح السنة» [١٣/٣٤]، وفي «الأنوار» [رقم ٢٥٢]، وغيرهم .

٢- ورواية ابن عيينة: عند مسلم [٢٣١٨]، وأبي داود [٥٢١٨]، والترمذي [١٩١١]، وأحمد [٢/٢٤١]، وابن حبان [٤٥٧، ٤٦٣]، والحميدي [١١٠٦]، وابن أبي الدنيا في العيال [رقم ١٧٨، ٢٢٣، ٢٥٠]، والآجري في «الشرعية» [رقم ١٦٠٨]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهري بإسناده به نحوه . . . قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» .

قلت: هكذا رواه أصحاب ابن عيينة عنه؛ وخالفهم عباس بن يزيد البحراني - وهو ثقة يخطئ - فقال: عن سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به . . . فجعل شيخ الزهري (سعيد بن المسيب) بدل: (أبي سلمة بن عبد الرحمن) .

٥٨٩٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ التَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ مَعْمَرًا يَحْدُثُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ

= هَذَا ذَكَرَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعُلَلِ» [٧/ ٢٧٠]، وَالْأَوَّلُ: هُوَ الْمَحْفُوظُ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ.

٣- وَرَوَايَةُ مَعْمَرٍ: عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ [٢٠٥٨٩]، وَمِنْ طَرِيقِهِ مُسْلِمٌ [٢٣١٨]، وَأَحْمَدُ [٢/ ٢٦٩]، وَابْنُ حِبَّانَ [٥٠٩٤]، وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ [١٣٣٥٤]، وَفِي «الْأَدَابِ» [رَقْمٌ ١٣]، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْمَهْرَوَانِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ الْمُنْتَخَبَةِ» [رَقْمٌ ٦٦]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ بِإِسْنَادِهِ بِهِ.

قُلْتُ: هَكَذَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَخَالَفَهُ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ الْبَصْرِيُّ، فَرواهُ عَنْ مَعْمَرٍ فَقَالَ: عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِالْمَرْفُوعِ مِنْهُ فَقَطْ، فَأَبْدَلَ: (أَبَا سَلْمَةَ) بـ: (سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ) هَكَذَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» [٨/ رَقْمٌ ٧٩٧٤]، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ إِلَّا مَعْمَرٌ، تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ).

قُلْتُ: قَدْ مَضَى أَنَّ عَبَّاسًا الْبَحْرَانِيَّ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ، مِثْلَ رَوَايَةِ عَبْدِ الْوَاحِدِ عَنْ مَعْمَرٍ هُنَا، وَكِلْتَا الرِّوَايَتَيْنِ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ، أَمَّا رَوَايَةُ ابْنِ عَيْنَةَ فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهَا؛ وَأَمَّا رَوَايَةُ عَبْدِ الْوَاحِدِ عَنْ مَعْمَرٍ؛ فَغَيْرُ مَحْفُوظَةٍ أَيْضًا، وَالْقَوْلُ قَوْلُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، وَكَانَ مَعْمَرٌ أَحَدَ الْحِفَاطِ الْأَثْبَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ الْبَصْرَةَ جَعَلَ يَحْدُثُ مِنْ حِفْظِهِ دُونَ كِتَابِهِ، فَوَقَعَتْ لَهُ أَغْلَاطٌ وَأَوْهَامٌ، حَمَلَهَا عَنْهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَمِنْهُمْ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ.

أَمَّا رَوَايَةُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: فَقَدْ كَانَتْ بِالْيَمَنِ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ مَعْمَرٌ أَرْضَ الْعِرَاقِ، .

٤- وَرَوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ: عِنْدَ أَحْمَدَ [٢/ ٥١٤]، وَابْنِ بَشْرَانَ فِي «الْأَمَالِي» [رَقْمٌ ٧٥٢].

٥٨٩٣- صَحِيحٌ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [٦٠٨]، وَأَبُو دَاوُدَ [٤١٢]، وَالنَّسَائِيُّ [٥١٤]، وَأَحْمَدُ [٢/ ٢٨٢]، وَابْنُ خَزِيمَةَ [٩٨٤]، وَابْنُ حِبَّانَ [١٥٨٢، ١٥٨٥]، وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ فِي «سُنَنِهِ» [١٥٩٦]، وَالْحَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» [٨/ ٤٥٥]، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «مُسْتَخْرَجِهِ عَلَى مُسْلِمٍ» [رَقْمٌ ١٣٥٨]، وَأَبُو عَوَانَةَ [رَقْمٌ ١١٠١]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ.

النبي ﷺ، أنه قال: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَرُكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَقَدْ أَدْرَكَ».

= قلت: ومن هذا الطريق أخرجه عبد الرزاق [٢٢٢٧]، لكن سقط من عنده ذكر (أبي هريرة) مع وقفه على ابن عباس أيضاً، ولا أدري ما هذا، والظاهر أن إسحاق بن إبراهيم الدبري - راوى (المصنف) عن عبد الرزاق - قد غلط عليه فيه، فقد رواه ابن راهويه ومحمد بن عبد الله الصنعاني على الوجه الماضى: (عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن أبي هريرة به مرفوعاً) هكذا على الصواب؛ وعليه توبع عبد الرزاق:

تابعه ابن المبارك ومعتمر ورباح بن يزيد الصنعاني وغيرهم عن معمر بإسناده به . . . ولعمر فيه إسناد آخر: يرويه عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به مثله . . . عند النسائي [٥١٥]، وابن ماجه [٧٠٠]، وأحمد [٢/٢٥٤، ٢٦٠]، وابن خزيمة [٩٨٥]، وعبد الرزاق [٢٢٢٤]، وابن الجارود [١٥٢]، وأبي عوانة [١١٠٥]، وأبي نعيم فى «المستخرج» [رقم ١٣٥٧]، والسراج فى «مسنده» [٣٤٠/١]، كلهم من طرق عن معمر بإسناده به . . . وبعضهم بنحوه .

وهو عند مسلم [٦٠٧]، أيضاً والبيهقى فى «سننه» [٥٥٢٢، ٥٥٢٥]، ورواية لأحمد [٢/٢٧٠]، وعبد الرزاق [٣٣٦٩]، وغيرهم مختصراً، ولفظ مسلم: (من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة) ومثله عند الباقرين لكن دون لفظ (الإمام) وهو رواية للمؤلف [برقم ٥٩٨٨]، وقد توبع معمر على هذا الإسناد عن الزهري: تابعه مالك والأوزاعي ويونس الأيلي وابن عيينة وعبيد الله العمري كلهم عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة) وروايات هؤلاء كلها مجموعة عند مسلم [٦٠٧]، ومثله المؤلف كما يأتى [برقم ٥٩٨٨]، لكن ليس معهم ابن عيينة والعمري عنده:

١- ورواية مالك وحدها: عنده فى «الموطأ» [١٥]، ومن طريقه البخارى [٥٥٥]، ومسلم أيضاً [٦٠٧]، وأبو داود [١١٢١]، والنسائي [٥٥٣]، وابن حبان [١٤٨٣، ١٤٨٧]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٧/٦٤، ٧١]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٨٤، ٥٥٢٢]، وفى «المعرفة» [عقب رقم ١٧٥٥]، والشافعى فى «سننه» [رقم ١٠٥/رواية الطحاوى]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/٢٤٨-٢٤٩]، وأبو عوانة [رقم ١٥٢٩، ١٢٣٠]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [رقم ١٣٤٩]، والسراج فى «مسنده» [٣٤١/١]، والطحاوى فى «المشكل» [٢٤/٦]، وغيرهم، وقد اختلف على مالك فى متنه، كما شرحناه فى «غرس الأشجار».

= ٢- ورواية ابن عيينة وحدها: عند الترمذى [٥٢٤]، والنسائى [١٤٢٥]، وابن ماجه [١١٢٢]، وأحمد [٢٤١/٢]، وابن خزيمة [١٨٤٨]، والشافعى [٣٠٢]، والمؤلف [برقم ٥٩٦٢]، والحميدى [٩٤٦]، وابن الجارود [٣٣٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/٢٤٩]، وأبى عوانة [رقم ١٥٣٤]، والسراج فى «مسنده» [١/٣٣٩]، والطحاوى فى «المشکل» [٦/٢٤]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهرى بإسناده به .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» .

٣- ورواية عبيد الله العمري وحدها: عند النسائى [٥٥٤]، وأحمد [٣٧٥/٢]، وابن حبان [١٤٨٥]، والمؤلف [برقم ٥٩٦٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٤٩]، وأبى على الصورى فى «الفوائد» المنتقاة [رقم ١٠]، وأبى عوانة [برقم ١١٠٤، ١٥٣٢]، وأبى نعيم فى «المستخرج» [رقم ١٣٥٤]، والسراج فى «مسنده» [١/٣٤٠]، وغيرهم .

٤- ورواية الأوزاعى وحدها: عند النسائى [٥٥٥]، والدارمى [١٢٢٠]، وابن خزيمة [١٨٤٩]، وأبى عوانة وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٩٩١]، والسراج فى «مسنده» [١/٢٤٠]، وغيرهم .

وقد اختلف على الأوزاعى فى سنده ومتمنه، كما شرحناه فى «غرس الأشجار» وراجع «علل الدارقطنى» [٩/٢١٥-٢١٦] .

ورواه أيضاً عن الزهرى: يحيى بن سعيد الأنصارى وشعيب والوليد بن كثير وسعيد بن عبدالعزيز وعباد بن إسحاق المدنى وغيرهم؛ ورواية الأخير: تأتى عند المؤلف [برقم ٥٩٦٦] .

وقد اختلف فى متمنه وسنده على الزهرى على ألوان، قد بسطنا الكلام عليها فى «غرس الأشجار» ورجح بل صحح الدارقطنى قول من رواه عن الزهرى على الوجه الأول إسناداً ومتمناً، يعنى رواية مالك ومن تابعه كما مضى . وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به .

منها: ما رواه مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج كلهم عن أبى هريرة مرفوعاً به نحو لفظ المؤلف هنا مع تقديم وتأخير: أخرجه مالك فى «الموطأ» [٥]، ومن طريقه البخارى [٥٥٤]، ومسلم [٦٠٨]، والترمذى [١٨٦]، والنسائى [٥١٧]، وأحمد [٢/٤٦٢]، والدارمى [١٢٢٢]، وابن خزيمة [٩٨٥]، وابن حبان [١٥٥٧، ١٥٨٣] =

٥٨٩٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُ فِيمَا يُرَى سَوَارِينَ مِنْ ذَهَبٍ، فَهَمَمْتُ شَأْنَهُمَا، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ، فَأَوْحِيَ إِلَيَّ: أَنْ أَنْفُخَهُمَا، فَنَفَخْتُهُمَا، فَطَارَا، فَأَوَّلْتُهُمَا كَذَّابَيْنِ يَخْرُجَانِ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا الْعَنْسِيُّ صَاحِبَ صَنْعَاءَ، وَالْآخَرُ مُسَيْلِمَةَ».

= والشافعي [١٠٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١٥١/١]، والبغوي في «شرح السنة» [٢٤٨/٢]، وأبو عوانة [رقم ١٠٥٤]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٩٤٥]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ١٣٥٥]، وغيرهم.

وقد تويع عليه مالك عن زيد بن أسلم؛ وكذا تويع عليه زيد بن أسلم عن الأعرج وحده: تابعه أبو الزناد عبد الله بن ذكوان عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن أبي هريرة به نحوه . . . عند أبي الحسن الدارقطني في «سننه» [٨٤/٢]، والمؤلف [برقم ٦٢٨٤، ٦٣٠٢، ٦٣٣٢]، والسراج في «مسنده» [٣٤٣/١، ٣٤٤]، وغيرهم؛ وهكذا رواه عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن الأعرج: عند النسائي [٥٥٠]، وأحمد [٤٧٤/٢]، وابن خزيمة [٩٨٥]، والسراج في «مسنده» [٣٤٣/١]، وغيرهم.

٥٨٩٤- صحيح: أخرجه البخاري [٤١١٥]، ومسلم [٢٢٧٤]، والترمذي [٢٢٩٢]، والحاكم [٤/٤٤٠]، والنسائي في «الكبرى» [٧٦٤٩]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٤/٤]، والبيهقي [٢٩٤٢]، والطحاوي في «المشكّل» [٣١/١٥]، وغيرهم من طريق أبي اليمان الحكم بن نافع عن شعيب بن أبي حمزة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي عن نافع بن جبير بن مطعم المدني عن ابن عباس عن أبي هريرة به . . . وهو عند البخاري ومسلم الطحاوي في سياق طويل.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب» وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» . . .

قلت: بل أخرجاه كما رأيت، اللهم إن كان يعني أنهما لم يخرجاه بهذه السياقة المختصرة، والله المستعان.

٥٨٩٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَرْعَرَةَ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ، عَنْ عَتَبَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ».

٥٨٩٦- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي النُّضْرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو النُّضْرِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَقْوَامٌ أَفْعَدْتُهُمْ مِثْلُ أَفْعِدَةِ الطَّيْرِ».

٥٨٩٥- صحيح: أخرجه البخارى فى «تاريخه» [٥٢٣/٦] - إشارة - وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٠٦٦]، والخطيب فى «تلخيص المشابه» [٧٧٩/٢]، وغيرهم من طرق عن ابن أبى ذئب عن عتبة بن عمرو عن أبى هريرة به.

قلت: هذا إسناد يقول عنه الهيثمى فى «المجمع» [١٠٥/٣]: «فيه من لم أجد من ذكره» كذا، كأنه يعنى: (عتبة بن عمرو) وعتبة هذا هو ابن عمرو بن عياش بن عمرو بن علقمة المدنى: شيخ من أهل المدينة، ترجمه البخارى فى «تاريخه» [٥٢٣/٦]، وابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٣٧٢/٦]، وغيرهما: ولم يذكره راوياً عنه سوى (ابن أبى ذئب) وحده، وذكره ابن حبان على عادته فى «الثقات» [٢٥٠/٥]، وقد وقع فى الطبعة العلمية من مسند المؤلف [٢٤٤/٥]: (عن عتبة بن عمرو عن ابن عباس) كذا، ومثله عند ابن الأعرابى، وفيه تصحيف ظاهر، وصوابه: (عن عتبة بن عمرو بن عياش) كما نبه عليه حسين الأسد فى طبعته من مسند المؤلف [٣٠١/١٠].

لكن الحديث صحيح ثابت على كل حال: فله شواهد عن جماعة من الصحابة به مثله . . . مضى منها حديث عائشة [بقم ٤٤٩٩، ٥٦٨١].

٥٨٩٦- صحيح: أخرجه مسلم [٢٨٤٠]، وأحمد [٣٣١/٢]، والطيالسى [٢٣٩١]، وأبو الشيخ فى «الطبقات» [٥٢١/٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٢٤٨/١]، والبيهقى فى «البعث والنشور» [رقم ٤٠٦]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٧٠٢]، والدينورى فى «المجالسة» [رقم ٣٥١٨]، وغيرهم من طريق إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبى سلمة عبد الرحمن [وعند الطيالسى: (عن عمر بن أبى سلمة أو أبى سلمة) شك فيه أبو داود] عن أبى هريرة به.

٥٨٩٧- حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حَدَّثَنَا يحيى بن يعلى التيمي، حَدَّثَنَا منصور،

عن سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «جِدَالٌ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ».

= قلتُ: هكذا رواه هاشم بن القاسم وأبى داود الطيالسي كلاهما عن إبراهيم بن سعد به . . . وتابعهما: إبراهيم بن أبي الليث- وهو ساقط الحديث- كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٣١٢/٩]، وخالفهم يعقوب بن إبراهيم بن سعد، فرواه عن أبيه فقال: عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة مرسلًا، ولم يذكر فيه أبا هريرة، هكذا أخرجه أحمد [٣٣١/٢]، وهذا الوجه المرسل: هو الذي صوبه الدارقطني في «العلل» [٣١٢/٩]، وفي «الإلزامات والتتبع» [ص١٢٨]، ومثله جزم به عبد الله بن أحمد الإمام بن الإمام: عقب روايته عن أبيه في «المسند»، واعترض هذا النووي في «شرح على مسلم» [١٧٧/١٧]، وقال يرد على الدارقطني تصويبه الوجه المرسل: «والصحيح أن هذا الذي ذكره - يعني الدارقطني - لا يقدر في صحة الحديث! فقد سبق في أول هذا الكتاب: أن الحديث إذا روي متصلًا ومرسلًا كان محكومًا بوصله على المذهب الصحيح، لأن مع الواصل زيادة علم حفظها، ولم يحفظها من أرسله».

قلتُ: وهذا على إطلاقه غير مقبول أصلاً، وإنما يدندن به عامة الفقهاء؛ مع أن التحقيق في الأمر: أنه قائم على القرائن المحتفة بكل حديث بخصوصه؛ وليس لذلك قاعدة عامة كما يشير أبو زكريا النووي، والحديث هنا: ما أراه إلا محفوظًا موصولًا ومرسلًا إن شاء الله؛ ويحمل ذلك على حال النشاط والكسل، ما يمنع أبو سلمة أن يكون ينشط في الحديث فيجوده موصولًا؛ ثم ربما أرسله في المذاكرة وعدم النشاط؟! وهذا أولى من تخطئة من رواه على أحد الوجهين، لأن الكل ثقات مشاهير؛ وتصويب الدارقطني وغيره الوجه المرسل، معارض بتصحيح الإمام مسلم للوجه الموصول، فسييل الاقتصاد: هو ما قلناه آنفًا، من صحة الوجهين معاً.

٥٨٩٧- صحيح: أخرجه أحمد [٢٥٨/٢]، وابن أبي شيبة [٣٠١٦٩]، والخطيب في «تاريخه» [٨١/٤]، وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» [٢/ رقم ١٦١]، والآجري في «الشرعية» [رقم ١٣٨]، وأبو الحسن بن حذلم في «جزء من حديثه» [رقم ٣/ ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية]، والثعلبي في «تفسيره» [٢٦٥/٨]، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» [رقم ٦٣٤]، وغيرهم من طرق عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . وهو عند بعضهم بلفظ: (المراء في القرآن كفر). =

= قلتُ: هذا إسناد ظاهره الصحة، لكن اختلف على سعد بن إبراهيم في سنده، فرواه عنه جماعة على الوجه الماضي؛ وخالفهم آخرون، فقالوا: عن سعد بن إبراهيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة به . . . ، وأدخلوا واسطة بين سعد وأبي سلمة .

هكذا أخرجه أحمد [٢ / ٤٧٨ ، ٤٩٤] ، والحاكم [٢ / ٢٤٣] ، والبيهقي في «الشعب» [٢ / رقم ٢٢٥٦] ، وابن عدى في «الكامل» [٥ / ٤١] ، وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» [٢ / ٧٢٥] ، والدينوري في «المجالسة» [رقم ٣٤٩٧] ، وجماعة كلهم من طرق عن سعد عن عمر ابن أبي سلمة به .

قال الحاكم: (أما عمر بن أبي سلمة: فإنهما لم يحتجا به) .

قلتُ: مع كونه مختلفاً فيه أيضاً، وبعضهم يُمسَى حديثه، ويجعله في رتبة الحسن، وهذا الوجه: هو الذي صححه الدررطنى عن سعد بن إبراهيم، كما في «العلل» [٩ / ٣١٦] ، وهو كما قال؛ وقد توبع عليه عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة به . . . تابعه جماعة: منهم:

١- محمد بن عمرو بن علقمة: بلفظ (المراء في القرآن كفر) عند أبي داود [٤٦٠٣] وأحمد [٢ / ٢٨٦ ، ٤٢٤ ، ٤٧٥ ، ٥٠٣ ، ٥٢٨] ، وابن حبان [١٤٦٤] ، والحاكم [٢ / ٢٤٣] ، والطبرنى في «الأوسط» [٣ / رقم ٢٤٧٨] ، والبيهقي في «الشعب» [٢ / رقم ٢٢٥٥] ، وأبي نعيم في «الحلية» [٦ / ١٣٤ ، ٢١٥] ، والقطيعى في «الألف دينار» [رقم ٢١٢] ، وابن بشران في «الأمالي» [رقم ٩٦٧] ، والآجرى في «الشريعة» [رقم ١٣٧] ، والفخر ابن البخارى في «مشيخته» [رقم ٣٨٧ ، ٣٨٨] ، وجماعة من طرق عن محمد بن عمرو به .

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» .

قلتُ: حديث محمد بن عمرو عند مسلم في «المتابعات»، كما جزم به المزى في ترجمته من «تهذيبه» [٢٦ / ٢١٧] ، فالإسناد صالح وحسب .

٢- وأبو حازم سلمة بن دينار عن أبي سلمة به مثل اللفظ الماضي: عند أحمد [٢ / ٣٠٠] ، وابن حبان [٧٤] ، والمؤلف [برقم ٦٠١٦] ، والنسائى في «الكبرى» [٨٠٩٣] ، والخطيب في «تاريخه» [١١ / ٢٦] ، وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» [٢ / ١٦٤ ، ١٦٥] ، والطبرى في «تفسيره» [١ / رقم ٧ / طبعة الرسالة] ، وغيرهم من طرق عن أنس بن عياض عن أبي حازم عن أبي سلمة عن أبي هريرة به في سياق أتم .

٥٨٩٨ - حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «دَيْنُ الْمَرْءِ، إِذَا مَاتَ مُعَلَّقٌ بِهِ، حَتَّى يَقْضَى عَنْهُ».

= قلتُ: وصححه سنده ابن كثير في «تفسيره» [١٣/٢] / طبعة دار طيبة، إلا أنه قال: «ولكن فيه علة بسبب قول الراوي: لا أعلمه إلا عن أبي هريرة».

قلتُ: هكذا الشك في سنده عند أحمد والخطيب والطبري ورواية للهرابي، وهو عند الآخرين مجزوماً به دون شك، وهذا الشك: على افتراض وجوده عند الجميع في سنده، فلا أراه بعله أصلاً، لأن قول القائل: (لا أعلمه إلا عن أبي هريرة) لا يلزم منه الإعلال؛ بل هو قائم على غلبة ظنه البتة، طالما لم يتردد بين وصله وإرساله مثلاً، ثم إن قائل تلك العبارة الماضية - وأراه أنس بن عياض - قد رواه مرة فلم يشك فيه، فكأنه استقر أخيراً على أنه (عن أبي حازم عن أبي سلمة عن أبي هريرة) دون تردد، فالإسناد صحيح على التحقيق؛ ولا علة له قاذحة، وقد صححه الإمام في «الصحيححة» [١٥٢٢]، على شرط الشيخين فوهم جداً، وليس عند الشيخين حديث بتلك الترجمة قط.

والحديث أعلاه بعض النقاد: بالاضطراب في سنده، كأبي حاتم الرازي، كما في «العلل» [رقم ١٧١٤]، ونحوه أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» [٣/٤-٤]، وليس كما قالوا، ولعلنا نبسط الكلام عليه في مكان آخر إن شاء الله... والحديث صححه غير واحد من المتقدمين والمتأخرين. وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً.

٥٨٩٨ - صحيح: أخرجه الترمذي [١٠٧٨]، وأحمد [٢/٥٠٨]، والحاكم [٢/٣٢]، والبيهقي في «سننه» [٦٨٩١، ١١١٩٣]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣/١٧٢]، والقضاعي في «الشهاب» [٢/٩١٥]، والسلفي في «معجم السفر» [ص ٥٥ / رقم ١٤٥]، وغيرهم من طرق عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً: (نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه) لفظ الترمذي، ونحوه عند الباقيين. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين».

قلتُ: وهو كما قال؛ لولا أنه اختلف في سنده على سعد بن إبراهيم، فرواه عنه جماعة على الوجه الماضي؛ وخالفهم جماعة آخرون، فرووه عنه عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه أبي سلمة عن أبي هريرة، وأدخلوا فيه واسطة بين سعد وأبي سلمة.

۵۸۹۹- حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاک، حَدَّثَنَا أَبِي، أَخْبَرَنَا ابن جریج، أَخْبَرَنِي نعمان، عن ابن شهاب، أنه أخبره، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، وَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ».

= هكذا أخرجه الترمذی [۱۰۷۹]، وابن ماجه [۲۴۱۳]، وأحمد [۲/ ۴۴۰، ۴۷۵]، والدارمی [۲۵۹۱]، والشافعی [۱۶۶۳]، والطیالسی [۲۳۹۰]، والطبرانی فی «الصغیر» [۲/ رقم ۱۱۴۴]، والمؤلف [برقم ۶۰۲۶]، والبيهقی فی «الشعب» [۴/ رقم ۵۵۴۳، ۵۵۴۴]، وفی «سننه» [۶۸۹۲، ۱۱۰۴۸، ۱۱۱۹۴]، وفی «المعرفة» [رقم ۳۷۳۶]، والبعغوی فی «شرح السنة» [۸/ ۲۰۲]، وابن بشران فی «الأمالی» [رقم ۵۲۱]، وابن أبي خيثمة فی «تاريخه» [رقم ۴۰۰۶ / طبعة دار الفاروق]، وغيرهم من طرق عن سعد بن إبراهيم عن عمر بن أبي سلمة به مثل اللفظ الماضي.

قال الترمذی: «هذا حديث حسن، وهو أصح من الأول».

قلت: وهذا الوجه هو الذى صححه الدارقطنى أيضاً فى «العلل» [۹/ ۳۰۴]، وأشار إليه الحاكم فى «مستدرکه» [۲/ ۳۲]، وهو كما قالوا؛ وسنده قابل للتحسين، وعمر بن أبي سلمة مختلف فيه، وهناك من يُحَسِّنُ حديثه، لاسيما عن أبيه، ولم ينفرد به عن أبيه، بل تابعه عليه الزهرى: بلفظ: (نَقَسَ الْمُؤْمِنُ مَعْلَقَةَ مَا كَانَ عَلَيْهِ دِينَ) أخرجه ابن حبان [۳۰۶۱]، وابن بشران فى «الأمالی» [رقم ۶۴۱]، من طريقين عن الزهرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة به . . . واللفظ لابن حبان .

قلت: وسند ابن حبان صحيح مستقيم . . . والله المستعان.

۵۸۹۹- صحيح: أخرجه أحمد [۲/ ۳۲۵، ۳۴۹]، والنسائى فى «الكبرى» [۶۷۴۵]، وابن راهويه [۴۷۶]، وأبو محمد الفاكهى فى «حديثه» [رقم ۲۴۴]، وغيرهم من طرق عن ابن جريج عن النعمان عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به.

قلت: هذا إسناد صحيح فى الشواهد، والنعمان فى سنده: هو ابن راشد الجزرى كما وقع منسوباً عند ابن راهويه والنسائى ورواية لأحمد، وفى رواية أخرى لأحمد: (نعمان بن أبي شهاب) كذا، وعند الفاكهى: (نعيمان) هكذا مصغراً، وكلاهما وهم، والصواب الأول؛ =

٥٩٠٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ الشَّامِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيْبِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ يَلْقَاهُ، مَكْتُوبٌ عَلَى جَبْهَتِهِ: آيسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ».

= والنعمان بن راشد: شيخ ضعيف مضطرب الحديث، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه.

ورواه بعضهم عن ابن جريج فأسقط منه النعمان، هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [٩ / ١٩٤]: ثم قال: «وابن جريج إنما سمع هذا الحديث من النعمان بن راشد، لم يسمعه من الزهري» وهو كما قال، ثم قال الدارقطني: «ووهم فيه النعمان عن الزهري، وإنما رواه الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ وقيل: عن عبدة، عن عبيد الله عن الزهري، عن سالم، عن أبيه عن عمر، وهو وهم، والمحفوظ عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر عن النبي ﷺ . . .».

قلت: والقول ما قاله أبو الحسن! فراجع ما علقناه على الحديث الماضي [برقم ٢٠٧، ٥٥٨٤، ٥٧٠٤، ٥٧٠٥]، وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به . . . وكلها غير محفوظة، والحديث صحيح على كل حال، فله شواهد عن جماعة من الصحابة به . . . مضى منها حديث ابن عمر كما في الأرقام المشار إليها آنفاً؛ وكذا حديث أنس الماضي [رقم ٤٢٧٢].

٥٩٠٠ - منكر: أخرجه ابن ماجه [٢٦٢٠]، والبيهقي في «سننه» [٥٦٤٣، ١٥٦٤٤]، وابن عدى في «الكامل» [٢٥٩ / ٧]، والعقيلي في «الضعفاء» [٣٨١ / ٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٩٣ / ٦٥]، وابن أبي عاصم في «الدييات» [رقم ٦]، وابن الجوزي في «الموضوعات» [١٠٤ / ٣]، وغيرهم من طرق عن مروان بن معاوية الفزاري عن يزيد بن زياد الشامي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به . . . وليس عند الجميع - سوى رواية للبيهقي - قوله: (يوم يلقاه).

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٧٤ / ٢]: «هذا إسناد ضعيف، يزيد بن أبي زياد الدمشقي، قال فيه البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، زاد أبو حاتم: ذاهب الحديث، كأن حديثه موضوع، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الترمذي: ضعيف الحديث».

= قلت: وقال ابن نمير أيضاً: «ليس بشيء» وقال الذهبي في «الكاشف»: (واه) وقال الحافظ في «التقريب»: «متروك» ومثله ساقط الحديث جداً، وإن صح عن وكيع أنه قال عنه: «كان هذا ربيعاً في أهل الشام في الفقه والصلاح» فهذا لا يستلزم التوثيق كما هو معلوم؛ وقد كان يوسف السمطي وخالد الزنجي والحسن اللؤلؤي ومحمد بن الحسن الشيباني وأبو مطيع البلخي وابن شجاع الثلجي وجماعة من أضرابهم: غاية في الفقه وظهور الصلاح؛ وأنت تعلم كلام النقاد بشأنهم؟! وما مقدار يزيد بن زياد إزاء هؤلاء الأعلام!؟ .

وبه أعل الناس هذا الحديث، فقال ابن عدى عقب أن ساق له هذا مع آخر من روايته عن الزهري: «وهذان الحديثان يرويهما يزيد بن أبي زياد الشامي عن الزهري بأسانيدهما، . . . وجميعاً ليسا بمحفوظين؛ وليزيد غير هذين الحديثين، وكل رواياته مما لا يتابع عليه في مقدار ما يرويه» وقال العقيلي عقب روايته: «ولا يتابعه إلا من هو نحوه» يعني يزيداً، وساقه له الذهبي في مناقيره من ترجمته في «الميزان» وأعله به الحافظ في «التلخيص» [١٤/٤]، إلا أنه تساهل بشأن يزيد! أما شيخه ابن الملقن، فإنه ظن يزيداً هذا: هو ابن أبي زياد القرشي الهاشمي أبو عبد الله، الشيخ الضعيف الملقن، أحد رجال مسلم، وشرع ابن الملقن يذكر كلام النقاد فيه، وسبقه إلى هذا الوهم: ابن الجوزي في «الموضوعات» وغفلا عن كون صاحب الحديث هنا: شيخاً مشهوراً أيضاً من أهل الشام، اشترك مع الماضي في اسمه واسم الأب - على خلاف - دون النسبة، فذا قرشي هاشمي، وصاحبنا شامي متأخر قليلاً عن ذلك.

وقد فطن البوصيري لهذا في «مصباح الزجاجة» فقال بعد أن أعل الحديث بـ «يزيد بن زياد - ويقال: ابن أبي زياد - الشامي» قال: «وفي طبقتة رجل يسمى يزيد بن أبي زياد أبو عبد الله القرشي» وهذه يقظة من البوصيري يغبط عليها.

وللحديث شواهد تالفة الأسانيد جداً، قد ذكرناها وتكلمنا على وهائها: في «غرس الأشجار» وقد جزم غير واحد من الأئمة بضعف وسقوط هذا الحديث، فنقل الذهبي في «الميزان» [٧/٢٤٣]، عن أبي حاتم أنه قال: «باطل موضوع» ونقل أبو الفرج البغدادي في «الموضوعات» [٣/١٠٥]، عن الإمام أحمد أنه قال: «ليس هذا الحديث بصحيح» وعن ابن حبان أنه قال: «هذا حديث موضوع لا أصل له من حديث الثقات ونحوه في «المجروحين» [٢/٧٥] ترجمة عمرو بن محمد بن الأعشم» .

٥٩٠١- حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ سَرِيحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ وَالٍ - أَوْ قَالَ: نَبِيٍّ - إِلَّا وَلَّهُ بَطَانَتَانِ: بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَبَطَانَةٌ لَا تَأْلُوهُ خَبَالًا، فَمَنْ وُقِيَ شَرَّهَا فَقَدْ وُقِيَ».

= وقال الزيلعي في «نصب الراية» [٤/ رقم ٣٨٩]: «هو حديث ضعيف» ونقل المناوي في «الفيض» [٦ / ٧٢]، عن المنذرى وابن حجر أنهما قال: «حديث ضعيف جداً» وتابعهما على ذلك في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٧٦٦ / طبعة مكتبة الشافعي] . . . واللّه المستعان .

٥٩٠١- صحيح: أخرجه أحمد [٢/ ٢٣٧]، وابن حبان [٦١٩١]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٧٤٠٣]، وفي «سننه» [٢٠١٠٤]، وابن المبارك في «مسنده» [رقم ٢٧٢]، والخطيب في «تاريخه» [٧/ ٤٢٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٣/ ٢٩٩-٣٠٠] و[٦٥/ ٣٦٩-٣٦٨]، والإسماعيلي في «مستخرجه» كما في «الفتح» [١٣/ ١٩١]، والطحاوي في «المشکل» [٥/ ١٥٧]، والحاكم كما في «التغليق» [٥/ ٣١١]، وغيرهم من طرق عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به نحوه . . . وزاد الجميع - سوى ابن حبان - في آخره: (وهو مع التي تغلب عليه منهما) هذا لفظ أحمد .

قلت: وظاهر سنده الصحة على شرط الشيخين، إلا أنه قد اختلف في سنده على الأوزاعي وابن شهاب معاً .

١- أما الأوزاعي: فقد رواه عنه أكثر أصحابه على الوجه الماضي؛ وخالفهم جميعاً: المفضل بن يونس الجعفي، فرواه عنه فقال: عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به مثل سياق المؤلف، إلا أنه لم يشك في أوله، فأبدل (أبا سلمة) بـ(حميد بن عبد الرحمن) .

هكذا أخرجه ابن راهويه في (مسنده) كما في «الفتح» [١٣/ ١٩١-١٩٢]، ومن طريقه الطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٢٩٦٧]، من طريق موسى بن عيسى القارئ عن مفضل بن يونس به .

قال الطبراني: «لم يروه عن الأوزاعي إلا المفضل، ولا رواه عن المفضل إلا موسى، وهو حديث إسحاق» يعني ابن راهويه، وكلهم ثقات مشاهير؛ إلا أن المفضل وإن وثقه الجماعة، فقد قال عنه ابن حبان في «الثقات» [٩/ ١٨٤]: «ربما أخطأ» فلعل هذا من ذلك، كما يقول الحافظ =

= في «الفتح» [١٩٢/١٣]، والمحفوظ عن الأوزاعي هو الوجه الأول: وللأوزاعي فيه شيخ آخر كما يأتي .

٢- وأما الزهري: فقد اختلف عليه في سند هذا الحديث على ألوان، مضى بعضها [برقم ١٢٢٨]، والمحفوظ: أن له في هذا الحديث طريقين:

الأول: يرويه عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري به موقوفاً ومرفوعاً، والمرفوع مضى [برقم ١٢٢٨]، وهذا الوجه: هو ظاهر اختيار البخاري في «صحيحه» كما أشار الحافظ في «الفتح» [١٩٢/١٣].

والثاني: يرويه عن أبي سلمة أيضاً عن أبي هريرة به كما هنا: وهذا الوجه هو الذي اختاره أبو حاتم الرازي كما في «العلل» [٢٧٩٠]، والوجهان عندي محفوظان إن شاء الله . . . وقد توبع الزهري على الوجه الثاني: تابعه:

١- يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة به نحوه مع الزيادة: عند المؤلف [رقم ٦٠٠٠]، والإسماعيلي في «المستخرج» كما في «الفتح» [١٩١/١٣]، من طريقين عن الأوزاعي عن أبي سلمة به .

قلت: وسنده صحيح مستقيم؛ وقد قرُنَ (الزهري) مع (يحيى) في سنده عند الإسماعيلي .

٢- وعبد الملك بن عمير: عن أبي سلمة به نحوه دون الزيادة، مع سياق طويل في أوله: عند الترمذي [٢٣٦٩]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٢٥٦]، والحاكم [٤/١٤٥]، وحماد ابن إسحاق في تركة النبي ﷺ [رقم ٣٣]، والبيهقي في «الشعب» [٤/رقم ٤٦٠٤]، والطحاوي في «المشکل» [١/١٩٥-١٩٦]، كما في «الصحيححة» [٤/١٩٣]، وغيرهم من طرق عن عبد الملك بن عمير به .

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب». وصححه الحاكم على شرط الشيخين فوهم، إنما هو على شرط مسلم وحده .

٣- ومحمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة به نحوه مع الزيادة: عند الطبراني في «مسند الشاميين» [١/رقم ٣٦٧]، وفي «المعجم» «الصغير» [١/رقم ١٨٨] - وليس عنده الزيادة - من طريقين عن محمد بن عمرو به .

قلت: وهذا إسناد صالح . وإسناده إلى محمد مغموز في «مسند الشاميين» . =

٥٩٠٢ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ زَنْجَوِيهِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمَغِيرَةِ عَبْدِ الْقُدُوسِ بْنِ الْحِجَّاجِ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيَكُونُ بَعْدِي خُلَفَاءُ يَعْمَلُونَ بِمَا يَعْلَمُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، وَسَيَكُونُ بَعْدِي خُلَفَاءُ يَعْمَلُونَ بِمَا لَا يَعْلَمُونَ، وَيَفْعَلُونَ بِمَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ بَرِيءٌ، وَمَنْ أَمْسَكَ يَدَهُ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ!!».

= ٤ - وعمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن: عن أبيه به نحوه دون الزيادة: عند المؤلف [برقم ٦٠٢٣]، من طريق هشيم بن بشير عن عمر به . قلتُ: وسنده صحيح في المتابعات . . . والله المستعان لا رب سواه .

٥٩٠٢ - صحيح: أخرجه ابن حبان [٦٦٥٨، ٦٦٦٠]، والبيهقي في «سننه» [١٦٣٩٥]، [١٩٣٩٦]، وابن عساکر في «تاريخه» [٢١٤/٣٦] و[٢٦٨/٦٣]، والبخاري في «تاريخه» [٣٢٩/١] - وعنده معلقاً - وغيرهم من طرق عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به .

قال الهيثمي في «المجمع» [٥٣٢/٧]: «رواه أبو يعلى؛ ورجاله رجال الصحيح غير أبي بكر محمد بن عبد الملك بن زنجويه، وهو ثقة» .

قلتُ: وهو كما قال؛ وسنده حجة لولا أنه اختلف على الأوزاعي في سنده، فرواه عنه الوليد ابن مسلم وعبد القدوس بن الحجاج والوليد بن يزيد وإسماعيل بن عبد الله بن سماعة وابن أبي العشرين وغيرهم على الوجه الماضي .

وخالفهم عمر بن عبد الواحد السلمى والحارث بن عطية وخيران بن العلاء وبشر بن بكر، كلهم رووه عن الأوزاعي فقال: عن إبراهيم بن مرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به . . . ، فزادوا فيه واسطة بين الأوزاعي وابن شهاب، هكذا أخرجه ابن حبان [٦٦٥٩]، والطبراني في «مسند الشاميين» [١/رقم ٦٤٣]، والبخاري في «تاريخه» [٣٢٩/١]، وابن عساکر في «تاريخه» [٢٣٣/٧]، وتابعهم المعافى بن عمران: كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٢٤٤/٩]، ثم قال: «والصحيح قول من قال: عن الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة» وسبقه إلى هذا البخاري في «تاريخه» [٣٢٩/١]، وخالفهما أبو حاتم البستي، فصحح الوجهين جميعاً عن الأوزاعي، فقال في «صحيحه» [٤٢/١٥] / إحصان: «سمع هذا الخبر: الأوزاعي من الزهري، وسمعه عن إبراهيم بن مرة الزهري، فالطريقان جميعاً محفوظان» . =

۵۹۰۳ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الثَّوْرِيِّ،
عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي
هَرِيرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا
حَكَمَ فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ».

= قلتُ: ويؤيده: تصريح الأوزاعي بالسماع من الزهري في الطريق الأول، وإبراهيم بن مرة:
شيخ صالح من رجال «التهذيب» فالإسناد ثابت من الطريقتين، ثم جاء شعيب بن إسحاق
الشامي وخالف أصحاب الأوزاعي فيه، ورواه عنه: فقال: عن إبراهيم بن مرة عن الزهري عن
أبي سلمة به مرسلًا، ليس فيه أبا هريرة، هكذا علقه البخاري في «تاريخه» [۱/ ۲۳۹] ترجمة
إبراهيم بن مرة.

وهذا قصرٌ فيه شعيب، والصواب عن الأوزاعي ما مضى. وقد توبع الأوزاعي عليه عن
الزهري: تابعه:

۱- عقيل بن خالد من رواية سلامة بن روح: ذكره البخاري في «تاريخه» [۱/ ۳۲۹].

۲- وخالد - هو ابن يزيد المصري -: ذكره الدارقطني في «العلل» [۹/ ۲۴۴].

۵۹۰۳ - صحيح: أخرجه الترمذي [۱۳۲۶]، والنسائي [۵۳۸۱]، وابن حبان [۵۰۶۰]،
والدارقطني في «سننه» [۲۰۴۴]، والبيهقي في «سننه» [۲۰۱۵۵]، وتمام في «فوائده» [۲/ رقم
۱۵۳۵]، وابن حزم في «الإحكام» [۵/ ۷۳-۷۴]، وأبو عوانة [رقم ۶۳۹۷]، وابن الجارود
[۹۹۶]، والطحاوي في «المشكل» [۱/ ۲۴]، والدينوري في «المجالسة» [رقم ۳۴۹۲]،
وغيرهم من طرق عن عبد الرزاق عن معمر عن الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي
بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبي سلمة عن أبي هريرة به... ولفظ ابن الجارود في
أوله: (إذا اجتهد الحاكم...) وهو رواية لأبي عوانة.

قال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث
سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد إلا من حديث عبد الرزاق عن معمر عن سفيان الثوري» وقال
ابن الجارود: «لا نعلم أحدًا روى هذا الحديث عن الثوري غير معمر» وقال البيهقي: «لم يروه
عن سفيان إلا معمر، تفرد به عنه عبد الرزاق».

وقال الإمام أحمد: (ما حدث به غير معمر) نقله عنه الدينوري عقب روايته، ونقل ابن عبد البر
في «جامع بيان العلم» [۲/ ۱۴۷] طبعة دار ابن حزم، عن البخاري أنه قال: =

٥٩٠٤- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَمْرِ بْنِ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «ثَلَاثَةٌ كُلُّهُمْ حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِ: عِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَشُهُودُ الْجَنَائِزِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ إِذَا حَمِدَ اللَّهَ».

= «لم يرو هذا الحديث عن معمر غير عبد الرزاق، وأخشى أن يكون وهم فيه» قال ابن عبد البر: «يعنى فى إسناده».

قلت: وعبارة البخارى كما نقلها عنه الترمذى فى «علله» [رقم ٢٢٠]: (لا أعرف أحداً روى هذا الحديث عن معمر غير عبد الرزاق، وعبد الرزاق يهتم فى بعض ما يحدث به).

قلت: إن كان حفظه عبد الرزاق: فالإسناد مستقيم؛ وقد تويع عليه يحيى بن سعيد: تابعه يزيد ابن عبد الله بن الهاد عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبى سلمة عن أبى هريرة به . . . عند البخارى [٦٩١٩]، ومسلم [١٧١٦]، وأبى داود [٣٥٧٤]، وابن ماجه [٢٢١٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٥٩١٨]، والشافعى [١٦٢٣]، والدارقطنى فى «سننه» [٢١٠/٤]، [٢١١]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٣١٩٠]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠١٥٣]، [٢٠١٥٤]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٣، ٦٠٤١]، والبغوى فى «شرح السنة» [١١٥/١٠]، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» [١٤٦/٢] / طبعة در ابن حزم]، وابن بطة فى «الإبانة» [رقم ٧٠٣]، وأبى عوانة [رقم ٦٣٩٥، ٦٣٩٦]، وابن زنجويه فى «الأموال» [رقم ١٢]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٢١٩٢]، والطحاوى فى «المشكىل» [٢٤/١] و[١٥٨/٢]، وجماعة غيرهم . . . ولله الحمد.

٥٩٠٤- صحيح: أخرجه أحمد [٣٥٦/٢، ٣٥٧، ٣٨٨]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٥١٩]، والحارث [٢/ رقم ٩٠٩/ زوائد الهيثمى]، وابن عدى فى «الكامل» [٤٠/٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٧١/٤٥]، وابن حبان [٢٣٩]، والطيالسى [٢٣٤٢]، وغيرهم من طرق عن أبى عوانة عن عمر بن أبى سلمة عن أبىه عن أبى هريرة به.

قلت: هذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ وعمر بن أبى سلمة: شيخ مختلف فيه، ولم ينفرد به: بل تابعه عليه محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة مرفوعاً: (خمس من حق المسلم على المسلم: رد التحية، وإجابة الدعوة، وشهود الجنائز، وعيادة المريض، وتشميت العاطس إذا حمد الله).

= أخرجه ابن ماجه [١٤٣٥] - واللفظ له - وابن أبي شيبة [١٠٨٤٥]، وهناد في «الزهد» [٢/ رقم ١٠٢٣]، والمؤلف [برقم ٥٩٣٤]، وأحمد [٢/ ٣٣٢]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو به .

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [١/ ٢١٩]: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات». قلتُ: إنما هو حسن فقط؛ للكلام المعروف فى محمد بن عمرو، وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه فى سياق أتم: منها: رواية الزهرى عن ابن المسيب عن أبى هريرة مرفوعاً: (حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعبادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس).

أخرجه البخارى [١١٨٣] - واللفظ له - ومسلم [٢١٦٢]، وأبو داود [٥٠٣٠]، وابن حبان [٢٤١]، وابن الجارود [٥٢٥]، والنسائى فى «اليوم واللييلة» [رقم ٢٢١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٧/ ٣٣٦]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٩٠٩١] و[٧/ رقم ٩٢٤٣]، وفى «سننه» [٥٦٣٨، ٦٤٠٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٢٠٩]، وأبو الشيخ فى «التوبيخ والتنبيه» [رقم ٢٩]، وابن السنى فى «اليوم واللييلة» [رقم ٢٠٩، ٢٤٥]، والطحاوى فى «المشكل» [٢/ ٤٤]، وجماعة.

ومنها: ما رواه العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدنى عن أبيه عن أبى هريرة مرفوعاً: (حق المسلم على المسلم ست، قيل: ما هن؟! يا رسول الله؟! قال: إذا لقيته فسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا استنصحك فانصح له؛ وإذا عطس فحمد الله؛ فسمته؛ وإذا مرض فعده، وإذا مات فاتبعه).

أخرجه مسلم [٢١٦٢] - واللفظ له - وأحمد [٢/ ٣٧٢-٤١٢]، وابن حبان [٢٤٤٢]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٩٢٥، ٩٩١]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٩١٦٧]، وفى «سننه» [١٠٦٩١، ٢٠٠٨٢]، وفى «الآداب» [رقم ١٨٣]، وتمام فى «فوائده» [رقم ٨٦٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥/ ٢٠٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٢١٠]، وأبو الشيخ فى «التوبيخ والتنبيه» [رقم ٢٣]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٢٧٢]، والحافظ فى «التغليق» [٣/ ٢٥٤]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن به .

قلتُ: وله طرق أخرى . . . والله المستعان.

٥٩٠٥- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَجَمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُوتِرْ».

٥٩٠٥- صحيح: أخرجه أحمد [٣٨٧/٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٤٠/٥]، من طريق أبى عوانة عن عمر بن أبى سلمة عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة به . قلت: هذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ وعمر بن أبى سلمة: شيخ مختلف فيه، لكن تابعه ابن شهاب عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعاً: (من توضأ فليستثر، ومن استجمر فليوتر، أخرجه الدارقطنى ومن طريقه ابن عبد البر فى «التمهيد» [١١/١٢-١٣]، من طريق عثمان بن عبد الرحمن الطرائفى عن مالك عن الزهرى به .

قال الدارقطنى: (هذا وهم، ولا يصح فيه عن مالك ولا عن الزهرى غير حديث أبى إدريس الخولانى) نقله عنه ابن عبد البر، وقبل ذلك قال أبو عمر النمرى: (وقد وهم فيه عثمان الطرائفى عن مالك) .

ومراده هو وأبو الحسن البغدادى؟! أن المحفوظ فيه عن مالك: هو ما رواه عنه أصحابه عن الزهرى عن أبى إدريس الخولانى عن أبى هريرة باللفظ الماضى مرفوعاً، هكذا أخرجه مالك فى «الموطأ» [٣٤]، ومن طريقه البخارى [١٥٩]، ومسلم [٢٣٧]، والنسائى [٨٨]، وابن ماجه [٤٠٩]، وأحمد [٢/٢٣٦، ٢٧٧]، وابن خزيمة [٧٥]، وابن أبى شيبه [٢٧٩]، وابن راهويه [٣٢٥]، والبيهقى فى «سننه» [٥٠٦]، وفى «المعرفة» [رقم ١٥٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/٤١٣]، وأبو عوانة [رقم ٦٧٣]، وجماعة كثيرة .

ومالك فيه إسناد آخر: يرويه عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة مرفوعاً: (إذا توضأ أحدكم فليجعل فى أنفه ماء، ثم ليثر، ومن استجمر فليوتر) أخرجه فى «موطئه» [٣٣] واللفظ له - ومن طريقه البخارى [١٦٠]، وأحمد [٢/٢٧٨]، وابن حبان [١٤٣٩]، وابن الجارود [٣٩]، والبيهقى فى «سننه» [٢٢٤]، وفى «المعرفة» [رقم ١٥٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/٤١٢]، وأبو عوانة [رقم ٦٧١]، وجماعة كثيرة، وهو عند أبى داود [١٤٠]، والنسائى [٨٦]، وجماعة من هذا الطريق به . . .

● لكن دون موضع الشاهد، وقد تويع مالك عليه :

١- تابعه عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبىه عن الأعرج عن أبى هريرة به مثل لفظ المؤلف: عند أحمد [٢/٢٥٤]، والمؤلف [برقم ٦٣٢٨]، من طريقين عن عبد الرحمن به . =

۵۹۰۶ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا سَرَقَ الْعَبْدُ ، فَبِعَهُ وَلَوْ بِأَوْقِيَّةٍ » ، وَالْأَوْقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا .

= قلتُ : وسنده جيد قوى ، وعبد الرحمن صدوق فقيه .

۲ - وتابعه الثورى على مثل اللفظ الماضى : عند أحمد [۲ / ۴۶۳] .

۳ - وكذا عبد الله بن على الأزرق الإفريقى : على مثل اللفظ الماضى عن أبى الزناد : عند أبى الشيخ فى « الطبقات » [۴ / ۲۴۱] ، وابن المقرئ فى « المعجم » [رقم ۱۲۴۱] ، وسنده صحيح فى المتابعات .

وكذا تابعه جماعة آخرون . . . ولكن دون محل الشاهد هنا ، كما يأتى عند المؤلف [برقم ۶۲۵۵] ، والله المستعان .

۵۹۰۶ - ضعيف : أخرجه أبو داود [۴۴۱۲] ، والنسائى [۴۹۸۰] ، وابن ماجه [۲۰۸۹] ، وأحمد [۲ / ۳۳۶ ، ۳۳۷ ، ۳۵۶ ، ۳۸۷] ، والبخارى فى « الأدب المفرد » [رقم ۱۶۵] ، والطيالسى [۲۳۴۳] ، وابن عدى فى « الكامل » [۵ / ۴۰] ، وأبو أحمد العسكرى فى « تصحيقات المحدثين » [ص ۷۵] ، وغيره من طرق عن أبى عوانة عن عمر بن أبى سلمة عن أبيه أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة به . . . وعند الجميع - سوى ابن عدى - : (فبعه ولو بنش) .

قلتُ : وهذا إسناد منكر ، وعمر بن أبى سلمة : شيخ مختلف فيه كما مضى مراراً! والأكثر على توهينه من غير إسقاط ، وكان له مناكير عن أبيه ، كما قاله الذهبى فى ترجمته من « الميزان » [۳ / ۲۰۲] ، وساق له هذا الحديث بسنده إليه ، وبه أعله ابن القطان الفاسى فى بيان الوهم والإيهام [۳ / ۱۳۳] ، فقال : (عمر هذا ضعيف ، وإن كان صدوقاً) ، يعنى لا يكذب ، ثم ضعف الحديث فى مكان آخر [۴ / ۹۱] ، وكذا أعله المناوى بعمر فى « الفيض » [۱ / ۳۷۴] ، ونقل عن صاحب المنار أنه قال : « سنده ضعيف » وهناك من النقاد من يمشى حديث عمر بن أبى سلمة ، ويجعله فى رتبة الحسن ، وهذا فيه نظر عندى ، وعلى التسليم به على إطلاقه ؛ فينبغى تقييد ذلك بما أنكر عليه ، أو ما خولف فيه ؛ فهذا يرد عليه ، وكذا ما رواه منفرداً به عمن لا يحتمل منه التفرد عنه ، كأبيه أبى سلمة بن عبد الرحمن الإمام الكبير المكثّر حديثاً وأصحاباً ؛ وله عن أبيه روايات لم يتابع عليه أصلاً ، وقد مضى عن الذهبى قوله : (ولعمر عن أبيه مناكير) وذكر هذا الحديث منها ، وكذا ساقه له ابن عدى فى ترجمته من « الكامل » مع أحاديث غيره من روايته عن أبيه . . . =

٥٩٠٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِيَنْظُرَ أَحَدُكُمْ مَا يَتَمَنَّى، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا الَّذِي يُكْتَبُ عَلَيْهِ فِي أُمَّنِيَّتِهِ».

= ثم قال في ختام ترجمته [٥/٤١]: (كل هذه الأحاديث لا بأس بها، وعمر بن أبي سلمة متماسك الحديث لا بأس به) وعبارة ابن عدى هذه: لا يفهم منها توثيق عمر، فضلاً عن تصحيح كل ما ساقه ابن عدى له من أخبار، وقد شرحنا ذلك في «غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار» . . . والله المستعان.

٥٩٠٧- ضعيف: أخرجه أحمد [٢/٣٥٧] و[٢/٣٨٧]، والبخارى في «الأدب المفرد» [رقم ٧٩٤]، والطيلالسي [٢٣٤١]، والبيهقي في «الشعب» [٥/رقم ٧٢٧٤، ٧٢٧٥]، والقضاعي في «الشهاب» [١/رقم ٧٦٨]، ومسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٦/١٤٨]، وغيرهم من طريق أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة به . . . نحوه . . . ولفظ البخارى في آخره: (فإنه لا يدري ما يعطى).

قلت: وإسناده مثل الذى قبله، وعمر بن أبي سلمة فيه ضعف، ولا يحتمل له التفرد عن أبي سلمة أصلاً، وإن كان أباه، ونقل حسين الأسد في تعليقه [١٠/٣١٣]، عن الهيثمي أنه قال في «المجمع» [١٠/١٥١]: «رواه أحمد وأبو يعلى، وإسناد أحمد رجاله رجال الصحيح» . كذا، وليس عمر بن أبي سلمة من رجال أحد الشيخين أصلاً، والحديث أشار ابن القطان الفاسى إلى إعلاله بـ (عمر بن أبي سلمة) فى «بيان الوهم والإيهام» [٢/٣٢٢]، أما السيوطى، فقد حسنه فى «الجامع الصغير» [١/رقم ٥٣١/مع الفيض]، وتابعه المناوى على تحسين سنده فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/١٧١/طبعة مكتبة الشافعى]، وهذا تساهل منهما قد عهدناه كثيراً، والحديث قد أخرجه ابن أبى الدنيا فى «المتمنين» [رقم ١٥١]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/٣٩]، من الطريق الماضى به . . . والله المستعان.

● تنبيه مهم: عزا الإمام فى «الضعيفة» [٥/٢٨٢]، وحسين الأسد فى تعليقه على مسند المؤلف [١٠/٣١٣]، هذا الحديث إلى الترمذى، وأنه حسنه أيضاً، وكنت قد ذهلت عن ذلك، ثم وجدته فى كتاب (الدعوات) من «جامع أبى عيسى» [رقم ٣٩٦٠]، فلله الحمد.

● تنبيه آخر: زعم المناوى فى «الفيض» [١/٣١٩]، أن فى سند البيهقى لهذا الحديث ضعفاء، وهذا منه مجازفة، والبيهقى يرويه من طريق ابن عدى عن أبى القاسم البغوى عن عبید الله =

۵۹۰۸- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ».

= ابن محمد العيشي [وتصحف عنده إلى: (العيسى) وهو في (كامل ابن عدى) على الصواب]، عن أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة به .

قلت: وهؤلاء كلهم ثقات مشاهير، سوى عمر بن أبي سلمة وحده، ففيه كلام، وهو آفة الحديث كما مضى . . . وبالله التوفيق .

۵۹۰۸- ضعيف: أخرجه الترمذى [۱۰۵۶]، وابن ماجه [۱۵۷۶]، وأحمد [۳۳۷-۳۵۶/۲]، وابن حبان [۳۱۷۸]، والطيالسى [۲۳۵۸]، والبيهقى فى «سننه» [۶۹۹۶]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ۹۱۰]، وابن عدى فى «الكامل» [۴۰/۵]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [۲۳۴-۲۳۵]، وابن شاهين فى «ناسخ الحديث ومنسوخه» [رقم ۳۰۶]، وغيرهم من طرق عن أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به .
وعند الترمذى وأحمد وابن ماجه وابن عبد البر: (لعن رسول الله ﷺ) بدل (لعن الله).

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وناقشه عبد الحق الإشبلى فى (أحكامه) وأعله بعمر بن أبي سلمة، فقال: «عمر ضعيف عندهم» نقله عنه الذهبى فى «الميزان» [۳/۲۰۱] ترجمة عمر بن أبي سلمة، واعترضه بقوله: «أسرف عبد الحق» يعنى فى قول الماضى: «ضعيف عندهم، فهذا يوهم الاتفاق على ضعفه الرجل عندهم، وليس كذلك؛ لأن عمر قد مشاه جماعة أيضاً، وإن كان التحقيق بشأنه: أنه ليس بهذا القوى؛ ولا يحتج بما ينفرد به أصلاً، لاسيما عن الثقات من الأكابر، كأبيه وهذا الطراز .

وقد جزم الذهبى فى ترجمته من «الميزان» بكونه كان يروى مناكير عن أبيه، وهذا الحديث منها إن شاء الله، فأبو سلمة أحد الأئمة الأكثرين حديثاً وأصحاباً؛ فلا يحتمل من عمر - وإن كان ابنه - التفرد عن أبيه بما لا يتابع عليه البتة، نعم: ثم من النقاد من يمشى حديثه، ويراه مقبولاً، إلا أن تحرير حال الرجل: هو ما ذكرته لك، فراجع كلام النقاد بشأنه من «التهذيب وذيوله» وكون ابن معين وغيره قد صحح أو حسن له بعض حديثه عن أبيه، لا يلزم منه قبول كل ما ينفرد به عنه .

وحديثه هنا: قد حسنه جماعة لذاته، وناقشناهم فى «غرس الأشجار» .

٥٩٠٩- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ مَاهَانَ، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ».

٥٩١٠- حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ سَرِيحٍ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو،

= نعم: للحديث شاهد من حديث بن عباس، وآخر من حديث حسان بن ثابت، أما حديث ابن عباس: فهو منكر الإسناد البتة، ضعفه الإمام أحمد ومسلم وغيرهما من الكبار الحفظَة؛ فأيش قول الصغار إزاء هؤلاء؟! وأما حديث حسان: فهو أحسن شيء في هذا الباب، إلا أنه معلول أيضًا، فيه من يقول عنه ابن المديني: «لا يعرف» ولم يوثقه إلا من تساهل، وقد بسطنا الكلام على هذه الشواهد في «غرس الأشجار»... والله المستعان لارب سواه.

٥٩٠٩- صحيح: أخرجه ابن ماجه [١٢٣٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٤١/٥]، والطحاوى فى «المشكل» [١٤٢/١٤]، وغيرهم من طريق هشيم بن بشير عن عمر بن أبى سلمة عن أبىه عن أبى هريرة به.

قلت: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ وعمر بن أبى سلمة فيه كلام كما مضى، لكنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة عن أبى هريرة به... عند أحمد [٢٣٠/٢، ٤١١]، والدارمى [١٣١١]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢١٤/٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢٣٨/١]، وفى «المشكل» [١٤٢/١٤]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ١٨٩]، وهشام بن عمار فى حديثه [رقم ٩٦]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة به.

قلت: وهذا إسناد صالح؛ وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه... يأتى بعضها [برقم ٦٣٢٦، ٦٥٧٢]... والله الحمد.

٥٩١٠- صحيح: أخرجه أبو داود [٤٥٩٦]، والترمذى [٢٦٤٠]، وابن ماجه [٣٩٩١]، وأحمد [٣٣٢/٢]، وابن حبان [٦٢٤٧]، والحاكم [٤٧/١، ٢١٧]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٦٩٠]، وفى «الاعتقاد» [رقم ٢١٦]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [١/رقم ٦٦، ٦٧/ «ظلال الجنة»]، وابن نصر فى «السنة» [رقم ٥٨]، والآجرى فى «الشرية» [رقم ٢٢]، =

عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقةً، وافتترقت النصارى على إحدى - أو اثنتين - وسبعين فرقةً، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقةً».

٥٩١١ - حدثنا عبد الأعلى بن حماد النرسي، حدثنا حماد، عن محمد بن عمرو،

= وابن الجوزي في «التلبيس» [ص ٢٧]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به.
قال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح».

قلت: وهو كما قال؛ وسنده حسن صالح؛ وقد صححه الحاكم على شرط مسلم، فوهم، لأن مسلماً لم يخرج لمحمد بن عمرو إلا في المتابعات، كما جزم به المزني في ترجمته من «التهذيب» [٢٦٦/٢١٧]، وقد أعل بعض المتعصبين هذا الحديث بتفرد محمد بن عمرو به عن أبي سلمة، ورددنا عليه في كتابنا «براءة الذمة حول حديث افتراق الأمة» وذكرنا هناك شواهد الحديث عن جماعة من الصحابة، مضى منهم حديث أنس [برقم ٣٦٦٨]، والله المستعان.

٥٩١١ - صحيح: بشرطه الثاني فقط: أخرجه أبو داود [٢١٠٢]، وابن حبان [٦٠٧٨]، والحاكم [٤/٤٥٤]، والبيهقي في «سننه» [١٩٣٠٩]، وابن عدي في «الكامل» [٢/٢٦٣]، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» [رقم ٦٤٣٠]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٢٠٩٢]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة به... وليس عند البيهقي والحاكم وأبي نعيم قوله: (يا معشر الأنصار: أنكحوا أبا هند وانكحوا إليه) ولفظ هذه الجملة في أولها عند أبي داود وابن الأعرابي هكذا: (يا بني بياضة... .) بدل: (يا معشر الأنصار) وزاد البيهقي والحاكم وأبو نعيم قوله: (من وجع كان به... .) بعد قوله: (في اليافوخ... .) وهذا القول الثاني وما قبله: ليس عند ابن الأعرابي.

قلت: وشطره الأول فقط: عند الدارقطني في «سننه» [٣/٣٠٠]، والطبراني في «الكبير» [٢٢/٨٠٨]، والبيهقي أيضاً في «سننه» [١٣٥٠٦]، وغيرهم، وكذا شطره الثاني فقط: عند أبي دود [٣٨٥٧]، وابن ماجه [٣٤٧٦]، وأحمد [٢/٣٤٢، ٤٢٣]، وابن أبي شيبة [٢٣٦٨١]، وابن عدي في «الكامل» [٢/٢٦٤]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٤/٣٤٧]، وغيرهم كلهم من طريق حماد الماضي عن محمد بن عمرو بن علقمة به.

عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن أبا هند، حجج النبي ﷺ في اليافوخ، فقال النبي ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أَنْكِحُوا أَبَا هِنْدٍ، وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِ»، وَقَالَ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَدَاوُونَ خَيْرٌ، فَالْحِجَامَةُ».

= قلتُ: وظاهر سنده الجودة، وقد حسنه الحافظ في «التلخيص» [١٦٤/٣]، وجوده في «بلوغ المرام» [رقم ١٠٠٥]، وكذا حسنه الإمام في «الصحيححة» [٢٤٤٦]، وفي صحيح أبي داود [٣٣٤/٦]، بل صححه الحاكم على شرط مسلم، وهذه غفلة من الجميع؛ عن كون محمد بن عمرو قد اختلف عليه في وصله وإرساله.

فرواه حماد بن سلمة عنه على الوجه الماضي موصولاً؛ وتابعه محمد بن يعلى السلمى على نحو شطره الأول فقط عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة على أبي هريرة به . . . وعند البخارى في «تاريخه» [٢٦٨/١]، معلقاً - ومن طريقه ابن عدى في «الكامل» [٦٧/٦]، ومحمد بن يعلى هذا: شيخ تالف جداً، قال عنه البخارى: «ذاهب الحديث» وقال أبو حاتم: «متروك الحديث» وقال النسائي: «ليس بثقة» وهو من رجال الترمذى وابن ماجه؛ فالعمدة على طريق حماد السالف، وقد خولف حماد فى وصله، فغيره يرويه عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة به مرسلأ، هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٢٨٩/٩]، ثم قال: (والمرسل أشبه).

قلتُ: فكأن حماداً سلك الجادة فى روايته، وذكر الحافظ فى «الإصابة» [٤٤٦/٧] ترجمة أبى هند البياضى]، أن عبد العزيز الدراوردى قد رواه عن محمد بن عمرو فقال: عن أبى سلمة عن أبى هند البياضى به نحو سياق المؤلف، فجعله من (مسند أبى هند) قال الحافظ: (أخرجه ابن جريج والحاكم أبو أحمد عنه) كذا وقوله: (ابن جريج) أراه تصحيفاً، فإن صح هذا إلى الدراوردى: فهو لون ثالث من الاختلاف على محمد بن عمرو فى سنده، والأشبه هو الوجه المرسل كما قاله الدارقطنى؛ ولعل قول الدراوردى فى روايته: (عن أبى سلمة عن أبى هند . . .) يعنى عن قصة أبى هند، فلا يلزم منه الاتصال؛ ويكون موافقاً لقول مَنْ أرسله عن محمد ابن عمرو.

وهذا الشطر الأول من الحديث: قد ضعفه الإمام أحمد، وأنكره إنكاراً شديداً، كما نقله عنه ابن قدامة فى «المغنى» [٩/٣٨٩]، ولهذا الشطر شاهد تالف من حديث عائشة به نحوه عند ابن عدى فى «الكامل» [١/٢٩٥، ٢٩٦]، والمحفوظ فيه مرسل من قول الزهرى، كما أخرجه البيهقى فى «سننه» [رقم ١٣٥٥٨]، وأبو داود فى «المراسيل» [رقم ٢٣٠]، وراجع =

۵۹۱۲ - حَدَّثَنَا محمود بن خدّاش، حَدَّثَنَا عباد بن العوام، أَخْبَرَنَا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بِالْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنَةُ فِي جَسَدِهِ، وَمَالِهِ، وَوَلَدِهِ، حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ، وَمَا عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ».

= «علل ابن أبي حاتم» [رقم ۱۲۲۹]، وقد جزم أبو حاتم ببطلانه مرفوعاً، وتمام تخريجه في «غرس الأشجار».

أما شطر الحديث الثاني: المتعلق بالحجامة: فله شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة به نحوه... مضى منها حديث أنس ابن مالك [برقم ۳۷۴۶، ۳۷۵۸، ۳۸۵۰]، وفي الباب عن ابن عباس وسمرة بن جندب وغيرهما... وهو حديث صحيح.

۵۹۱۲ - صحيح: أخرجه الترمذی [۲۳۹۹]، وأحمد [۲/۲۸۷]، وابن حبان [۲۹۱۳، ۲۹۲۴]، والحاكم [۱/۴۹۷] و[۴/۳۵۰]، وابن أبي شيبة [۱۰۸۱۱]، والبيهقي في «الشعب» [۷/رقم ۹۸۳۷]، وفي «سننه» [۶۳۳۵]، وفي «الأدب» [رقم ۷۳۶]، وأبو نعيم في «الحلية» [۷/۹۱] و[۸/۲۱۲]، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» [رقم ۴۰]، وهنادي في «الزهد» [۱/رقم ۴۰۲]، والسهمي في «تاريخ السهمي» [ص ۲۰۷]، وابن عبد البر في «التمهيد» [۲۴/۱۸۲]، وفي «الاستذكار» [۳/۷۹]، والبعثي في «شرح السنة» [۵/۲۴۶]، وفي «تفسيره» [۱/۱۷۱] طبعة دار طيبة [، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ۴۹۴]، وابن أبي الدنيا أيضاً في الصبر والثواب عليه [رقم ۱۱۳]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به... وليس عند بن أبي شيبة قوله: (في جسده وماله وولده) ومثله ابن عبد البر في رواية له، وليس قوله: (وماله) عند البيهقي في «الشعب»، وعند بعضهم: (في نفسه) بدل: (في جسده)، وكذا عند جماعة: (وأهله) بدل: (وولده).

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن شاهين في «فضائل الأعمال» [رقم ۴۶۱]، والبخاري في «مسنده» [۱/رقم ۷۶۱/كشف الأستار]، وليس عند البخاري قوله: (في جسده وماله وولده) مثل ابن أبي شيبة... .

قال الترمذی: «هذا حديث حسن صحيح» وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

قلت: إنما هو صالح الإسناد وحسب، ولم يخرج مسلم لمحمد بن عمرو إلا في المتابعات، كما =

= نص عليه المزى وغيره؛ ومحمد: محدث صدوق صاحب حديث؛ وقد جرى المتأخرون على تحسين حديثه؛ وهو كذلك إلا في مواطن معلومة! وقد تعنت من رد حديثه عن أبي سلمة خاصة استناداً إلى رواية عن ابن معين قد يفهم منها بعض ذلك، وقد ناقشناها في غير هذا المكان؛ والرجل مكث عن أبي سلمة، معدود من مشاهير أصحابه . . .

ولم ينفرد به محمد عن أبي سلمة، بل تابعه عليه: عدى بن عدى بن عميرة الكندي على مثله عن أبي سلمة: عند البخارى في «الأدب المفرد» [٤٩٤]، وعدى ثقة سيد متمسك من رجال «التهذيب» والإسناد إليه مستقيم . . .

وللحديث طريق آخر: يرويه معن بن عيسى القزاز عن مالك بن أنس عن ربيعة الرأى عن أبي الحباب سعيد بن يسار المدني عن أبي هريرة مرفعاً به نحوه . . . عند البيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ٩٨٣٦]، وأبي نعيم في «الحلية» [٣/ ٢٦٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٤/ ١٨٠]، من طريق عبد الله بن جعفر البرمكى عن معن عن مالك به .

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة جداً، ومعن إمام حافظ، لكن قال أبو نعيم عقب روايته: «هذا حديث صحيح ثابت من حديث أبي هريرة، قد رواه أصحاب مالك عنه في «الموطأ» أنه بلغه عن أبي الحباب، ولم يسموا ربيعة، وانفرد به معن بتسمية ربيعة» .

قلتُ: وكذا أخرجه ابن النجار في «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [٥/ ١٢٩/ الطبعة العلمية]، من طريق معن به مثله . . . وخولف فيه معن، خالفه رواة «الموطأ» عن مالك، كلهم يرويه عنه أنه بلغه عن الحباب عن أبي هريرة به . . . ليس فيه (ربيعة) هكذا هو في «الموطأ» [٥٥٨/ رواية الليثي]، ورجح الدارقطني قول رواة «الموطأ» عن مالك، كما في «العلل» [٧-٨/ ١٠١]، فقال: (والصحيح أنه بلغه) يعنى ليس فيه ربيعة، وقد يقال: معن من أثبت الناس في مالك؛ وقد جود سنده وأقامه؛ وحفظ فيه ما لم يحفظه غيره، فلعل مالكاً كان قد سمعه من ربيعة عن أبي الحباب؛ وحدث به معن بن عيسى هكذا؛ ثم كأنه نسي ممن سمعه عن أبي الحباب، فصار يحدث به عنه بلاغاً، فإن صح هذا، اندفع إعلال ما انفرد به معن، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً: مها حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً: (وما يزال البلاء بالعبد حتى يمشى على ظهر الأرض ليس عليه خطيئة) أخرجه أحمد [١/ ١٧٢]، وجماعة كثيرة، وسنده حسن صالح وقد مضى [٨٣٠]، والله المستعان لا رب سواه .

٥٩١٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّامٌ مِنِّي أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ».

٥٩١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو،

٥٩١٣ - صحيح: أخرجه ابن ماجه [١٧١٩]، وابن حبان [٣٦٠١]، وابن أبي شيبة [١٥٢٦٨]، من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . وعند ابن أبي شيبة: (أيام التشريق) بدل: (أيام منى). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٢٦٨/١]: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات».

قلتُ: بل هو حسن وحسب، ومحمد بن عمرو صدوق مشهور في حفظه كلام ينزله عن مرتبة الثقات، وقد توبع عليه عن أبي سلمة: تابعه عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: (أيام التشريق أيام طعم وذكر الله، قال مرة: أيام أكل وشرب) أخرجه أحمد [٢٢٩/٢] - واللفظ له - والمؤلف [بم ٦٠٢٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/٢٤٥]، وابن عدى في «الكامل» [٤٠/٥]، والكلاباذي في بحر «الفوائد» [ص ١٨٤/ الطبعة العلمية]، وغيرهم من طرق عن هشيم عن عمر به .

قلتُ: وسنده صحيح في المتابعات؛ وله طريق آخر: يرويه الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة به نحوه . . . عند أحمد [٥١٣/٢، ٥٣٥]، وجماعة كثيرة، وقد اختلف فيه على الزهري، والمحفوظ: أنه قوله به مرسلًا، ليس فيه ابن المسيب ولا أبو هريرة، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» وفي الباب شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة به . . . وهي مخرجة في «غرس الأشجار» وفي «الإرواء» [٤/١٢٨-١٢٩، ١٣٠، ١٣١]، وقد مضى منها حديث مسعود بن الحكم عن أمه به . . . عند المؤلف [برقم ٤٦١]، فانظره ثمة .

● تنبيه: وقع في سند المؤلف من الطبعتين: (حدثنا عبد الرحمن عن محمد بن عمرو . . .) كذا، وفيه تحريف، وصوابه: (عبد الرحيم) وهو ابن سليمان الكنانى الحافظ الثقة المأمون .

٥٩١٤ - صحيح: أخرجه أحمد [٤٤١/٢]، وابن حبان [١٤٥]، والبحارى في «الأدب المفرد» [رقم ١٢٨٤]، وهنادي في «الزهد» [٢/٩٤٩]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ رقم ٧٧٦]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١/ رقم ٣٦٢ / ظلال]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . وعند بعضهم بنحوه . =

عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رجلٌ: يا رسول الله، إنا لنجد في أنفسنا أشياء ما نحب أن نتكلم بها، وإن لنا ما طلعت عليه الشمس، قال: «قَدْ وَجَدْتُمْ ذَلِكَ؟» قالوا: نعم، فقال: «ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ».

٥٩١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُهَالِ، حَدَّثَنَا

= قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ وهكذا رواه جماعة من الثقات عن محمد بن عمرو به كما مضى؛ وخالفه الفضل بن موسى - وهو ثقة ثبت - فرواه عن محمد بن عمرو فلم يجوده، فقال: عن أبي سلمة به مرسلًا، هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [١٩/٨]، ثم قال: «المسند أصح، ولا نحكم للفضل بن موسى على هؤلاء» يعني أولئك الأثبات الذين رووه عن محمد بن موصولاً... وهو كما قال، وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه...

منها: ما رواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: (جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به، قال: وقد وجدتموه؟! قالوا: نعم، قال: ذاك صريح الإيمان) أخرجه مسلم [١٣٢] - واللفظ له - وأبو داود [٥١١١]، وابن حبان [١٤٨]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٥٠٠]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [٢/٢]، [٧٧٥]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١/٦٥٤ / ظلال]، والخطابي في «غريب الحديث» [٦٤٦/١]، والبيهقي في «الشعب» [١/٣٣٨]، وابن منده في «الإيمان» [١/٣٤٣]، وأبو عوانة [٢٢٧]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [٣٤٠]، وغيرهم... والله المستعان.

٥٩١٥ - صحيح: أخرجه أبوداود [٥٦٥]، وأحمد [٢/٤٣٨، ٤٧٥، ٥٢٨]، والدارمي [١٢٧٩]، وابن خزيمة [١٦٧٩]، وابن حبان [٢٢١٤]، والشافعي في «مسنده» [٨١٩]، وفي «سننه» [رقم ١٧٨] -رواية الطحاوي- وعبد الرزاق [٥١٢١]، وابن أبي شيبة [٧٦٠٩]، والحميدي [٩٧٨]، وابن الجارود [٣٣٢]، والخطيب في «تاريخه» [١٨/٦]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٤/١٧٤]، والبيهقي في «سننه» [٥١٦٠]، وفي «المعرفة» [رقم ١٦٢٥، ٣٣٣٦]، والبعغوي في «شرح السنة» [٣/٤٣٨]، والسراج في «مسنده» [١/٢٨٨]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

قلتُ: وهو كما قال؛ فله شواهد كما يأتي بلفظه؛ وسنده هنا صالح مستقيم؛ وقد صححه =

يزيد بن زريع، قالاً: حدثنا محمد بن عمرو، قال: حدثني أبو سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، وليخرجن تفلات».

= أبو زكريا النواوى على شرط الشيخين، فى المجموع [١٩٩/٤] والخلاصة [٦٧٩/٢]، وهم بلا شك؛ لأن محمد بن عمرو لم يرو له البخارى إلا مقروناً بغيره، وما أخرج له مسلم إلا فى المتابعات، كما جزم به المزى فى ترجمته من «تهذيبه» [٢١٧/٢٦]، والحافظ فى «هدى السارى» [ص ٤٤١]، فالإسناد حسن وحسب كما ذكرنا؛ والحديث صححه ابن الملقن أيضاً فى «البدر المنير» [٤٦/٥]، وفى خلاصته [٢٣١/١]، وتبعه جماعة، وسبقهم إليه: ابن خزيمة وابن حبان؛ وقد توبع محمد بن عمرو عليه عن أبي سلمة:

١- تابعه سلمة بن صفوان بن سلمة: عند البخارى فى «تاريخه» [٧٩/٤] ترجمة سلمة، والسراج فى «مسنده» [٢٨٨/١]، وسلمة ثقة مشهور من رجال ابن ماجه وحده، لكن الإسناد إليه لا يثبت، كما بيناه فى «غرس الأشجار».

٢- وتابعه المغيرة بن قيس البصرى: عند الطبرانى فى «الأوسط» [١/ رقم ٥٦٨]، والمغيرة شيخ منكر الحديث، كما قال أبو حاتم الرازى، نقله عنه ابنه فى «الجرح والتعديل» [٢٢٧/٨]، وهذا الجرح مقدم على ذكر ابن حبان له فى «الثقات» [١٦٨/٩]، وترجمته عنده: كأنها منسوخة من ترجمة البخارى له فى «تاريخه» [٣٢٥/٧]، والرجل من رجال «اللسان» [٦/ ٧٩]، والطريق إليه ضعيف أيضاً.

والحديث صحيح على كل حال: فله شواهد بلفظه عن جماعة من الصحابة به . . . وهى مخرجة فى «غرس الأشجار» وأصحها: حديث عائشة: عند أحمد [٦٩/٦]، والسراج فى «مسنده» [٢٩٤/١]، وسنده جيد؛ وقد أعله بعضهم بما لا يقدر، كما أوضحته فى المصدر المشار إليه . . . والحديث فى الصحيحين من رواية ابن عمر به مثله . . . دون قوله: (وليخرجن تفلات) وقد مضى الكلام عليه [برقم ١٥٤]، وقد رواه ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر به مثل سياق المؤلف، وغلط فيه، والمحفوظ عن نافع: إنما هو عن ابن عمر به دون الجملة المشار إليها . . . والله المستعان.

● تنبيه: عزاء العراقى - وابنه - هذا الحديث لمسلم، فى كتابه «طرح التثريب» [٣١٤/١] و[٣١٦]، وتعقبه الإمام فى «صحيح أبي داود» [١٠١/٣]، وفى «الثمر المستطاب» [١/ ٧٣٢] . . . والله الحمد.

٥٩١٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: وَجَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رِيحَ ثَوْمٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا».

٥٩١٦- صحيح: أخرجه أحمد [٢/٤٢٩]، من طريق يحيى القطان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به... وزاد واصفاً الشجرة بـ (الخبثية).

قلتُ: وسنده حسن صالح؛ وقد توبع عليه محمد عن أبي سلمة:

١- تابعه يحيى بن أبي كثير مختصراً بلفظ: (من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنا مسجدنا) أخرجه تمام في «فوائده» [٣/ رقم ٩٤٩/ مع الروض البسام]، من طرق عن أبي زرعة الشامي عن الحسن بن بشر الجلي عن المعافى بن عمران عن الأوزاعي عن يحيى به.

قلتُ: ورجاله ثقات مشاهير سوى ابن بشر، فهو مختلف فيه، وقد احتج به البخاري، وهذا يقويه؛ فالإسناد حسن إن شاء الله؛ وقد أعله المعلق على «فوائد تمام» بـ «باب بشر هذا، وبعلة أخرى، فقال: «الحسن بن بشر متكلم فيه، ويحيى -يعني ابن أبي كثير- مدلس، ولم يصرح بالسماع».

قلتُ: يحيى وإن وصف بالتدليس؛ إلا أنه مقل منه؛ بحيث لا يليق الإعلال بعننته على التحقيق، لا سيما وهو أكثر عن أبي سلمة خاصة؛ والمدلس -الذي يتوقف في عننته- إذا أكثر من السماع والملازمة لشيخ له، ثم روى عنه بما لم يذكر فيه سماعاً منه؛ حُمل ذلك على الاتصال أبدأ، ما لم يتبين جزمًا أنه دلس عن شيخه، كما نص عليه الحميدي -شيخ البخاري- وغيره... فلو سلمنا أن الإمام يحيى ممن يُعلُّ بعننته، لكان ذلك غير مقبول هنا؛ لما قد عرفته قبل... والله الحمد.

٢- وتابعه أيضاً: ابن شهاب الزهري على نحو المرفوع القولي من سياق المؤلف عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب كلاهما عن أبي هريرة به... عند أبي عوانة [رقم ١٢٢٦]، من طريق إبراهيم بن سعد الزهري عن ابن شهاب به.

قلتُ: وهذا إسناد حجة إن كان إبراهيم قد حفظه، فإن جماعة يروونه عن الزهري عن ابن المسيب وحده عن أبي هريرة به... منهم معمر ويونس وصالح بن أبي الأخضر وغيرهم، بل معهم إبراهيم بن سعد أيضاً في رواية أخرى عنه، فالظاهر أن القولين محفوظان عن الزهري... =

۵۹۱۷- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ: غُرَّةٌ: عَبْدٌ، أَوْ أُمَّةٌ، قَالَ: فَقَالَ الَّذِي قَضَى عَلَيْهِ: أَيْعْقَلُ مِنْ لَا أَكُلُ، وَلَا شَرِبَ، وَلَا صَاحَ فَاسْتَهَلَ، فَمَثَلُ ذَلِكَ يُطَلُّ! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا يَقُولُ بِقَوْلِ شَاعِرٍ! فِيهِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أُمَّةٌ».

= ورواية معمر بلفظ: (من أكل من هذه الشجرة - يعنى الثوم - فلا يؤذينا في مسجدنا) أخرجه عبد الرزاق [١٧٣٨]، ومن طريقه مسلم [٥٦٢]، وأحمد [٢/٢٦٦]، والبيهقي في «سننه» [٤٨٣١]، وفي «المعرفة» [رقم ١٥٢٤]، والبعثي في «شرح السنة» [٢/٣٨٦]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٨٧١]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ١٢٢٩]، وغيرهم . . . وقد رواه مالك وبعضهم عن الزهري عن ابن المسيب به رسلاً، ليس فيه (أبو هريرة) ولعل هذا من ابن المسيب، كان ينشط فيوصله؛ وربما فتر فأرسله، وإلا فالمرفوع صحيح كما جزم به الدارقطني في «العلل» [٩/١٩٣]، وقد فصلنا هذا في «غرس الأشجار» .

وفى الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . مضى منها حديث جابر [رقم ٢٢٢٦]، [٢٣٢٢، ١٨٨٩، ٢٣٢١]، وحديث أنس [برقم ٤٢٩١]، والحدري [برقم ١١٩٥] .

٥٩١٧- صحيح: أخرجه الترمذى [١٤١٠]، وأبو داود [٤٥٧٩]، وابن ماجه [٢٦٣٩]، وابن حبان [٦٠٢٢]، وأحمد [٢/٤٩٨، ٤٣٨]، والدارقطني في «سننه» [٣/١١٤]، والطبراني في «الأوسط» [٣/رقم ٢٩٤٦] و[٨/رقم ٨١٠١]، وابن أبي شيبه [٢٧٢٦٨] و[٢٩٠٦٣]، والبيهقي في «سننه» [١٦١٩٤]، والطحاوى في «شرح المعاني» [٣/٢٠٥]، وابن أبي عاصم في «الدييات» [رقم ١٢٩] و[رقم ١٣٥]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٥٩٩]، وابن جميع في «معجمه» [٢٤٩]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . . ولفظ أبي داود: (قضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل) ومثله عند البيهقي وابن الأعرابي وابن جميع ورواية للطبراني وابن أبي عاصم، وليس عند الجميع قوله: (أو فرس أو بغل) وهى زيادة منكرة، كما شرحناه فى «غرس الأشجار» .

قال الترمذى: «حديث أبي هريرة حسن صحيح» .

قلت: هو كما قال؛ وقد توبع عليه محمد بن عمرو عن أبي سلمة: تابعه ابن شهاب الزهري به نحوه . . . فى سياق أتم قليلاً: عند البخارى ومسلم وجماعة كثيرة، وقد استوعبنا تخريج =

٥٩١٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَبَّةُ السَّوْدَاءُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا السَّامَ»، قَالُوا: وَمَا السَّامُ؟ قَالَ: «الْمَوْتُ».

٥٩١٩- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي (ص).

= هذا الطريق، والاختلاف على الزهري في سنده، في كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٥٩١٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٤٢].

٥٩١٩- صحيح: أخرجه الدارقطني [٤٠٦/١]، والطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٥١٩٤]، وغيرهما من طريق حفص بن غياث عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به.

قال أبو بكر ابن أبي داود: «لم يروه إلا حفص» نقله عنه الدارقطني عقب روايته؛ وقال في «العلل» [١١/٨]: «انفرد حفص بن غياث بذلك، وخالفه إسماعيل بن حفص وغيره، عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبيه هريرة أن النبي ﷺ سجد في: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق]... وهو الصواب».

قلت: وهو كما قال: وهكذا أخرجه أحمد [٤٤٩/٢]، والدارمي [١٤٦٨]، والمؤلف [برقم ٥٥٩٠]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ١٥٠]، والطحاوي في «المشكل» [٣٥/٩]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة به نحو اللفظ الذي ذكره الدارقطني.

وهكذا توبع عليه محمد بن عمرو: تابعه جماعة عن أبي سلمة به...

وله طرق أخرى كثيرة عن أبي هريرة به... أيضاً، فانظر الآتى [برقم ٥٩٩٦، ٦٠٤٧، ٦٣٨١، ٦٣٨٢، ٦٤١٣]، لكن اللفظ الأول: وهو سجوده ﷺ في سورة (ص) شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث أبي سعيد الخدري [برقم ١٠٦٩]، ومنها حديث ابن عباس: عند البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي وأحمد وجماعة كثيرة... والله المستعان.

۵۹۲۰- حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةِ الْوَاسِطِيِّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ قَطَعَتْ لَهُ مِنْ مَالِ أَخِيهِ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

۵۹۲۱- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَعَةٌ أَنْهَارٌ فُجِّرَتْ مِنَ الْجَنَّةِ: الْفُرَاتُ، وَالنَّيْلُ: نَيْلُ مِصْرَ، وَسَيْحَانُ، وَجِيحَانُ».

۵۹۲۰- صحيح: أخرجه ابن ماجه [۲۳۱۸]، وأحمد [۳۳۲/۲]، وابن حبان [۵۰۷۱]، وابن أبي شيبة [۲۲۹۷۵، ۳۶۴۹۰]، والطحاوي في «شرح المعاني» [۱۵۴/۴]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به. قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [۲/۲۶]: «هذا إسناد صحيح، وله شاهد من حديث أم سلمة رواه الستة».

قلت: إنما سنده حسن وحسب، للكلام المعروف في محمد بن عمرو، وهو صدوق متماسك، وشاهد أم سلمة: يأتي عند المؤلف [برقم ۶۸۸۰] . . . والله المستعان.

۵۹۲۱- صحيح: أخرجه أحمد [۲/۲۶۰]، والحميدي [رقم ۱۱۶۳]، والخطيب في «تاريخه» [۸/۱۸۵]، وأبو نعيم في «صفة الجنة» [۳۲۴]، وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» [۷۸]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به.

قلت: وسنده صالح؛ وله طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . .

أصحها: طريق خبيب بن عبد الرحمن عن، حفص بن عاصم عن أبي هريرة مرفوعاً: (سيحان وجيحان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة).

أخرجه مسلم [۲۸۳۹]- واللفظ له- وأحمد [۲/۲۸۹، ۴۴۰]، والبيهقي في «البعث والنشور» [رقم ۲۵۲]، وابن منده في «التوحيد» [رقم ۶۵]، وابن عبد الحكم في «فتوح مصر» [ص ۱۶۵]، وابن عساكر في «تاريخه» [۴۳/۲۷۲]، وجماعة . . . وسنده صحيح مليح.

٥٩٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ الْهَذَلِيُّ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَعَدَ الْمَنْبَرِ ، فَقَالَ : « آمِينَ ، آمِينَ ، آمِينَ » ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّكَ حِينَ صَعَدْتَ الْمَنْبَرِ ، قُلْتَ : « آمِينَ ، آمِينَ ، آمِينَ » ؟ قَالَ : « إِنَّ جَبْرِيلَ أَتَانِي ، فَقَالَ : مَنْ أَدْرَكَ شَهْرَ رَمَضَانَ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ فَدَخَلَ النَّارَ ، فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ ، قُلْ : آمِينَ ، فَقُلْتُ : آمِينَ ، وَمَنْ أَدْرَكَ أَبُوَيْهِ ، أَوْ أَحَدَهُمَا ، فَلَمْ يَبْرَهُمَا ، فَمَاتَ ، فَدَخَلَ النَّارَ ، فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ ، قُلْ : آمِينَ ، فَقُلْتُ : آمِينَ ، وَمَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْكَ ، فَمَاتَ فَدَخَلَ النَّارَ ، فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ ، قُلْ : آمِينَ ، فَقُلْتُ : آمِينَ » .

٥٩٢٢- صحيح: أخرجه ابن حبان [٩٠٧] ، والطبراني في «الأوسط» [٨ / رقم ٨١٣١] ، من طريقين عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . وليس عند الطبراني قوله : (فدخل النار) .

قال الطبراني : «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن عمرو إلا حفص بن غياث ، تفرد به سهل بن عثمان» .

قلتُ : ما تفرد به سهل ، بل تابعه عليه أبو معمر الهذلي عند المؤلف وعنه ابن حبان ؛ وحفص بن غياث : ثقة مشهور ؛ وشيخه (محمد بن عمرو) صدوق متمسك ؛ ومن فوّه لا يُسأل عنهم ! فالإسناد حسن صالح ؛ وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه .

منها : ما رواه كثير بن زيد الأسلمي عن الوليد بن رباح المدني عن أبي هريرة به نحو سياق المؤلف ، إلا أنه لم يقل : (فدخل النار) وزاد في أول كل فقرة من الفقرات الثلاث : (رغم أنف عبد أو بعد) أخرجه ابن خزيمة [١٨٨٨] ، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٦٤٦] ، والطبراني في «الأوسط» [٩ / رقم ٨٩٩٤] ، والبيهقي في «سننه» [٨٢٨٧] ، والقاضي إسماعيل في فضل الصلاة على النبي ﷺ [رقم ١٨] ، وغيرهم من طريقين عن كثير بن زيد به .

قلتُ : ومن هذا الطريق : أخرجه البزار في «مسنده» [٤ / رقم ٣١٦٩ / كشف الأستار] ، وقال الهيثمي في «المجمع» [١٠ / ٢٦٠] : «رواه البزار ، وفيه كثير بن زيد الأسلمي ، وقد وثقه جماعة ، وفيه ضعف ، وبقية رجاله ثقات» .

قلتُ : وكثير مختلف فيه كما أشار الهيثمي ، وحديثه جيد في الشواهد والمتابعات ؛ وكنت أراه حسن الحديث ، وقد تراجع عن ذلك ، غفر الله لي .

۵۹۲۳- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ، حَدَّثَنَا عَبْد الرَّحِيمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا شَيْئًا مَا نَحِبُ أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهِ، وَإِنْ لَنَا مَا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: «قَدْ وَجَدْتُمْ ذَلِكَ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ».

۵۹۲۴- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُكُمْ، خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي مِنْ بَعْدِي»، قَالَ أَبُو خَيْثَمَةَ: النَّاسُ يَقُولُونَ: «لِأَهْلِهِ»، وَقَالَ هَذَا: «لِأَهْلِي».

= ومنها: ما رواه عبد الرحمن بن إسحاق المدني المشهور بـ (عباد) عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: (رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل عليّ، ورغم أنف رجل دخل عليه رمضان، ثم انسلخ قبل أن يغفر له، ورغم أنف رجل أدرك عنده أبواه الكبير، فلم يدخله الجنة).

أخرجه الترمذی [۳۵۴۵]- واللفظ له - وأحمد [۲/۲۵۴]، وابن حبان [۹۰۸]، والقاضي إسماعيل في فضل الصلاة على النبي ﷺ [رقم ۱۶]، والمزي في «تهذيبه» [۹/۵۳]، والبعثي في «شرح السنة» [۳/۱۹۸، ۱۹۹]، والبيهقي في «الدعوات» [رقم ۱۴۳]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ۱۲۸۹]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن به.

قال الترمذی: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

قلت: وسنده صالح، وعباد بن إسحاق صدوق متمسك؛ وللحديث طرق أخرى وشواهد عن جماعة من الصحابة به نحو سياق المؤلف، وبعضها باختصار، وهو حديث صحيح ثابت.

۵۹۲۳- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۵۹۱۴].

۵۹۲۴- ضعيف: بهذا اللفظ: أخرجه الحاكم [۳/۳۵۲]، وابن أبي عاصم في «السنة» [۲/رقم ۱۴۱۴]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [۲/۲۹۴] وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ۷۰۲]، وأبو جعفر ابن البختری في «المجلس الخامس من حديثه» [رقم ۹۵/ضمن مجموع مؤلفاته]، وغيرهم من طرق عن قريش بن أنس عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

= قلتُ: ما هو صحيحاً بهذا اللفظ، وليس على شرط مسلم أصلاً، ومحمد بن عمرو، لم يخرج له مسلم إلا في المتابعات وحسب، كما جزم به المزى وابن حجر وغيرهما؛ وهو صدوق متماسك، وحديثه على شرط الحسن كما قال الذهبي؛ أما البوصيري فقد قال في «إتحاف الخيرة» [١٨٠/٥]: «رواه أبو يعلى بسند صحيح» كذا، والتحقيق أن إسناده حسن فقط، ومع ذلك فهو معلول المتن، فقد تفرد به قريش بن أنس عن محمد بن عمرو بهذا اللفظ، وقريش وإن وثقه جماعة؛ واحتج به البخاري ومسلم والباقي دون ابن ماجه؛ إلا أنه قد اختلط ست سنين قبل موته، كما نص عليه بعض الأئمة؛ فذكره لذلك ابن حبان في «المجروحين» [٢٢٠/٢]، وقال: «كان سخياً صدوقاً؛ إلا أنه اختلط في آخر عمره حتى كانت لا يدري ما يحدث به، بقي ست سنين في اختلاطه، فظهر في روايته أشياء مناكير لا تشبه حديثه القديم...».

قلتُ: فالعمدة في رواية القدماء عنه؛ أمثال أبي بكر عبد الله بن أبي الأسود - وروايته عنه عند البخاري - وابن المديني وابن معين وبندار وأبو موسى الزمن وأضرابهم، نص على الأول والثاني: الحافظ في «الفتح» [٥٩٣/٩]، وأشار إلى الآخرين بقوله: «فسماع على بن المديني وأقرانه من قريش كان قبل اختلاطه) والمذكورين كلهم من أقران علي؛ وليس واحد منهم قد روى عنه هذا الحديث، بهذا اللفظ، إنما رواه عنه المتأخرون ممن سمع منه حديثاً، وخالفهم: محمد بن أحمد ابن أبي العوام الرياحي في لفظه، فرواه عن قريش بإسناده به قال: (خيركم خيركم لأهله)، هكذا أخرجه تمام في «فوائده» [٧٨٩/٢] الروض البسام، وهذا اللفظ هو المحفوظ كما يأتي:

فإن قيل: ابن أبي العوام هذا: قد سمع من قريش بأخرة، كما نص عليه الحافظ في ترجمة قريش من «التهذيب» [٣٧٥/٨].

قلنا: لم ينفرد به ابن أبي العوام عن قريش بهذا اللفظ، بل تابعه عليه ابن معين - وهو سمع منه قديماً - وزاد: (وأنا خيركم لأهلي من بعدى).

أخرجه تمام في «فوائده» [٢/٧٩٠] الروض البسام، من طريق أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي عن أبي زكريا العطفاني به.

قلتُ: وسنده صحيح إلى ابن معين، لكنه من هذا الطريق عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» والخطيب في «تاريخه» [٢٧٦/٧]، باللفظ الأول، فإما أن يكون الراوي عن ابن معين قد =

= اضطرب في متنته، أو هذا من قريش بن أنس، وهذا الثاني أقرب عندي، كأن قريشاً ما كان يضبطه، وقد أشار أبو خيثمة إلى هذا عقب روايته عند المؤلف، فقال: «الناس يقولون: «لأهله» وقال هذا: «لأهلي»...» وهو كما قال زهير بن حرب؟! فهكذا رواه جماعة عن محمد بن عمرو، وخالفوا قريشاً في لفظه، منهم:

١- يزيد بن هارون: بلفظ: (خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي) أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» [رقم ١٠٦٦]، لكن الإسناد إليه غير ثابت.

٢- ويزيد بن زريع: بالفقرة الأولى من اللفظ الماضي: عند البزار في «مسنده» [٢/ رقم ١٤٨٢ / كشف]، بإسناد صحيح إليه.

٣- وبعضهم على نحو اللفظ قبل الماضي: عند القضاعي في «الشهاب» [٢/ رقم ١٢٤٤]، وفي سنده سقط وتصحيف، لم أهد إلى وجه الصواب فيه.

٤- وشجاع بن الوليد: مثل اللفظ الماضي: عند الخطيب في «تاريخه» [٧/ ١٣]، لكن الطريق إليه لا يصح.

وزعم الإمام في «الصحيحة» [١٨٤٥]، أن الحديث منكر من هذا الوجه، يعنى بهذا اللفظ من طريق محمد بن عمرو، وأن الصواب عنه هو اللفظ الأول مثل المؤلف، كذا، والحق: أن الحديث منكر بهذا اللفظ الأول الذي انفرد به قريش عن محمد بن عمرو، وقد خالفه جماعة كما مضى، يكفينا منهم: يزيد بن زريع عند البزار؛ ويزيد إمام حافظ أتقن من قريش وأثبت؛ ولم يختلط قط، وروايته هي المحفوظة عن محمد بن عمرو بلا ريب عندي، ويؤيدها: أن جماعة من «الثقات» الأثبات قد رووا معنى رواية يزيد بن زريع عن محمد بن عمرو بن علقمة، ولفظهم: (خياركم خياركم لنسائهم) كما يأتي الكلام عليه [برقم ٥٩٢٦].

وقد توبع محمد بن عمرو على اللفظ المحفوظ: (خيركم خيركم لأهله) تابعه حصين بن عبد الرحمن السلمى عن أبي سلمة عن أبي هريرة به... مع زيادة في أوله: عند الطبراني في «الأوسط» [٤/ رقم ٤٤٢٠]، من طريق عبد الله بن العباس الطيالسى عن عبد الرحيم بن محمد بن زياد السكوني، عن عباد بن العوام عن حصين به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن حصين إلا عباد بن العوام، تفرد به عبد الرحيم بن محمد السكوني».

٥٩٢٥- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُهْبِطَ مِنْهَا».

= قلتُ: وكل هؤلاء ثقات مشاهير؛ فعباد وحصين من رجال الجماعة؛ و(عبد الرحيم بن محمد ابن زياد السكوني) كذا في مطبوعة «أوسط الطبراني» والصواب أنه (عبد الرحيم بن محمد بن زيد السكري) ترجمه الخطيب في «تاريخه» [١١/٨٦]، ونقل عن الدارقطني في توثيقه؛ والراوى عنه: (عبد الله بن العباس الطيالسي) ترجمه الخطيب أيضاً [١٠/٣٦]، وقال: «وكان ثقة» ونقل عن الدارقطني أنه قال: «لا بأس به» فالإسناد ظاهره الصحة، وليس لدى ما يعل به، وللحديث بهذا اللفظ المحفوظ طرق أخرى عن أبي هريرة به مثله . . ولا يثبت منها شيء، اللهم إلا ما رواه محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن نافع بن أبي نعيم المقرئ عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: (خيركم خيركم لنسائه) أخرجه أبو بكر ابن القارئ في جزء فيه (أحاديث نافع بن أبي نعيم) [ص ٤٦ / رقم ١٥]، بإسناد صحيح إلى ابن أبي فديك به . . . وهو طريق حسن الإسناد؛ ونافع القارئ شيخ صدوق، ومن فوقه ثقات حفاظ مشاهير؛ وفي الباب عن جماعة من الصحابة مثل هذا اللفظ المشار إليه (خيركم خيركم لأهله) ونحوه.

٥٩٢٥- صحيح: أخرجه أحمد [٢/٥٠٤]، والحاكم [٢/٥٩٣]، والطيالسي [٢٣٦٢]، ومحمد ابن أحمد بن مفلح اللخمي في «مشيخة بن أبي الصقر» [رقم ٩٣]، والبغوي في «شرح السنة» [٤/٢٠٣]، والطبري في «تاريخه» [١/٧٧]، وابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» [٥/٣٤٢-٣٤٣]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٦٦٩]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . وليس عند الحاكم قوله: (وفيه أدخل الجنة) وزاد الجميع - سوى الحاكم - : (وفيه تقوم الساعة، وفيه ساعة لا يوافقها مؤمن يصلى - وقبض أصابعه يقللها - يسأل الله - عز وجل - خيراً إلا أعطاه إياه) لفظ أحمد.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

قلتُ: ما هو على شرط مسلم أصلاً، ومحمد بن عمرو لم يخرج له مسلم إلا في المتابعات، كما جزم به المزى والحافظ؛ فالإسناد حسن فقط، وقد توبع عليه محمد عن أبي سلمة: تابعه جماعة، منهم: محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عن أبي هريرة به نحوه في سياق =

٥٩٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنَهُمْ خُلُقًا، وَخَيْرًاكُمْ خَيْرًاكُمْ لِنِسَائِهِمْ».

= أتم . . . أخرجه مالك [٢٤١]، ومن طريقه أبو داود [١٠٤٦]، والترمذى [٤٩١]، والنسائى [١٤٣٠]، وأحمد [٤٨٦/٢]، وابن حبان [٢٧٧٢]، والحاكم [٤١٣/١]، والشافعى [٣١٢]، والبيهقى فى «سننه» [٥٧٩٨]، وفى «الشعب» [٣/ رقم ٢٩٧٥]، وفى «المعرفة» [رقم ١٨٣٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [٤/ ٢٠٦]، وأبو عوانة [رقم ٢٥٤٥]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٩٥]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٣٩٥، ٣٩٦]، وجماعة من طريقين عن محمد بن إبراهيم التيمى بإسناده به .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وسنده مستقيم؛ وللحديث طرق أخرى به نحوه . . . منها: ما رواه الزهرى عن الأعرج عن أبى هريرة به مثل سياق المؤلف: عند مسلم [٨٥٤]، والنسائى [١٣٧٣]، وأحمد [٢/ ٤٠١، ٥١٢]، والبيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٣٩٧٠]، وأبى نعيم فى «المستخرج» [رقم ١٩٢٢]، وابن طهمان فى «مشيخته» [رقم ١١٧]، والطبرى فى «تاريخه» [١/ ٧٥].

● وسنده على شرط الشيخين، وقد توبع عليه الزهرى عن الأعرج:

١ - تابعه عبد الله بن ذكوان أبو الزناد: عند المؤلف [برقم ٦٢٨٦]، ومسلم [٨٥٤]، والترمذى [٤٨٨]، والبيهقى فى «سننه» [٥٨٠٠]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٥٣٦]، وأبى نعيم فى «المستخرج على مسلم» [رقم ١٩٢٣]، وأبى عوانة [رقم ٢٥٤٢، ٢٥٤٣]، وغيرهم من طرق عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة به . . . وزادوا جميعاً: (ولا تقوم الساعة إلا فى يوم الجمعة).

قال الترمذى: «حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح».

٥٩٢٦ - صحيح: أخرجه أبو داود [٤٦٨٢]، والترمذى [١١٦٢]، وأحمد [٢/ ٢٥٠، ٤٧٢]، وابن حبان [٤٧٩، ٤١٧٦]، والحاكم [٤٣/١]، وابن أبى شيبعة [٢٥٣١٨، ٣٠٣٦٩]، والبيهقى فى «الشعب» [١/ رقم ٢٧] و [٦/ رقم ٧٩٨١، ٧٩٨٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٢٤٨/٩]، والحارث [٢/ رقم ٨٤٨/ زوائد الهيثمى]، وابن أبى الدنيا فى «العيال» [رقم ٤٧١، ٤٧٩]، وهناد فى «الزهد» [٢/ رقم ١٢٥٢]، وابن نصر فى تعظيم «قدر الصلاة» =

= [١ / رقم ٤٥٢]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٩ / ٢٣٧]، والآجري في «الشريعة» [رقم ٢٣٣]، والبعثي في «شرح السنة» [٩ / ١٨٠] و[١٣ / ٧٨]، وابن بطة في «الإبانة» [رقم ٨٤٢]، ٨٤٣، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ١٧]، والطحاوي في «المشكل» [١١ / ٥٣]، وجماعة من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . وليس عند أبي داود والحاكم وأبي نعيم وابن عبد البر والخرائطي والآجري ورواية لابن أبي الدنيا وابن أبي شيبه وابن حبان قوله: (وخياركم خياركم لنسائهم) وفي رواية لابن أبي الدنيا مكان تلك الجملة: (وأطفهم بأهله).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح؛ لم يخرج في الصحيحين، وهو صحيح على شرط مسلم بن الحجاج».

قلت: ابن الحجاج لم يحتج بمحمد بن عمرو، وإنما أخرج له في المتابعات وحسب، كما جزم به المزني في ترجمته من «التهذيب» وكذا الحافظ في «هدى الساري» ومحمد صدوق متماسك؛ فالإسناد ظاهره الصلاح، إلا أنه معلول، اختلف في سنده على محمد بن عمرو، إلا أن المحفوظ هو الماضي؛ لكنه خولف فيه، خالفه الحارث بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذباب، فرواه عن أبي سلمة عن عائشة به بالفقرة الأولى مه فقط، ونقله إلى (مسند عائشة) هكذا أخرجه البيهقي في «الشعب» [٦ / رقم ٧٩٨٣]، بإسناد جيد إلى محمد بن سلمة الحراني عن محمد بن إسحاق بن يسار عن الحارث بن عبد الرحمن به.

قلت: هذه مخالفة ضعيفة، والحارث مختلف فيه، وهو من رجال الجماعة سوى البخاري، وابن إسحاق قبيح التدليس، ولم يذكر فيه سماعاً، ومع هذا، فقد قدم أبو حاتم الرازي هذا الطريق على رواية محمد بن عمرو، فقال كما في «العلل» [رقم ٢٢٩٦]: «حديث الحارث أشبه، ومحمد بن عمرو لزم الطريق».

قلت: وخالفه محمد بن يحيى الذهلي، فصحح الوجهين جميعاً عن أبي سلمة، وقال فيما نقله عنه البيهقي عقب روايته: «أرجو أن يكونا -يعني الوجهين عن أبي سلمة- محفوظين عن أبي هريرة وعائشة» كذا، والوجه الأول عند أولى وأصح، لكون محمد بن عمرو قد توبع عليه عن أبي سلمة عن أبي هريرة به مثل سياق المؤلف إلا أن الفقرة الثانية بلفظ: (وخياركم خيركم لأهله).

۵۹۲۷- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، بِنَحْوِهِ .

۵۹۲۸- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ: «انْتَقِلِي إِلَيَّ أُمَّ شَرِيكِ، وَلَا تَفُوتِيْنَا بِنَفْسِكَ»، قَالَ أَبُو خَيْثَمَةَ: يَعْنِي فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ .

= هكذا: رواه حصين بن عبد الرحمن السلمى عن أبي سلمة به . . عند الطبرانى فى «الأوسط» [٤ / رقم ٤٤٢٠]، بإسناد مستقيم إليه . . . وقد تكلمنا على رجاله عقب الحديث قبل الماضى [رقم ٥٩٢٤]، فراجعهُم؛ وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة بالفقتين جميعاً: فللفقرة الأولى: طريق آخر: يرويه محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة به . . عند الدرهمى [٢٧٩٢]، وأحمد [٥٢٧/٢]، والحاكم [٤٣/١]، وابن أبي شيبة [٢٥٣٢١، ٣٠٣٧١]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٥٧٢]، وفى «الشعب» [١ / رقم ٢٦] و[٦ / رقم ٧٩٧٦، ٧٩٧٧]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٧٩]، وجماعة كثيرة، وسنده صحيح، ولتلك الفقرة شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً .

والفقرة الثانية: شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً بلفظها: منها حديث عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه [١٩٧٨]، وصححه فى «الزوائد على شرط الشيخين»؛ وهو عند الشيخين وجماعة كثيرة أيضاً، لكن بلفظ: (إن خياركم أحسنكم أخلاقاً) . . . ولله الحمد .

۵۹۲۷- صحيح: انظر قبله .

۵۹۲۸- صحيح: أخرجه ابن حبان [٤٠٤٥]، والبزار فى «مسنده» [٢ / رقم ١٥١٧ / كشف الأستار]، كلاهما من طريق عبد الله بن إدريس عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . .

قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٤ / ٥٥]: (هذا إسناد رجاله ثقات) وقال صاحبه الهيثمى فى «المجمع» [٤ / ٦٣٣]: (فيه محمد بن عمرو، وحديثه حسن).

قلت: وهو كما قال، إلا أن الإسناد هنا معلول، فقد قال البزار عقب روايته: «لا نعلم رواه هكذا إلا ابن إدريس، ورواه غيره عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس» .

قلت: وهكذا رواه جماعة عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس: منهم عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة عن فاطمة به نحوه فى سياق طويل . . . دون قوله: (ولا تفوتينا بنفسك) .

٥٩٢٩- حَدَّثَنَا بشر بن الوليد الكندي، حَدَّثَنَا يحيى بن العلاء الرازى، عن محمد ابن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُسْمُوا الْعَنْبَ الْكَرَمَ، فَإِنَّ الْكَرَمَ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ».

= أخرجه مالك [١٢١٠]، ومن طريقه مسلم [١٤٨٠]، وأبو داود [٢٢٨٤]، والنسائى [٣٢٤٥]، وأحمد [٤١٢/٦]، وابن حبان [٤٠٤٩، ٤٢٩٠]، والشافعى [١٤٣٤]، وابن الجارود [٧٦٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٧٩٣، ١٥٢٦٣، ١٥٤٩٠]، وفى «المعرفة» [رقم ٤٨٨٩، ٤٩٨٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٩٦/٩-٢٩٧]، أبو عوانة [رقم ٤١٣٨، ٤١٣٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٦٥/٣]، وجماعة، وهكذا رواه محمد بن جعفر ويزيد بن هارون وجماعة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن فاطمة به فى سياق طويل، وفيه الجملة المشار إليها: عند أحمد [٤١٣/٦]، والدارمى [٢١٧٧]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٤/٢٤ رقم ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٧٩٤، ١٥٤٩٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٦٦/٣]، وابن راهويه [٢٣٧٠]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/٢٧٤-٢٧٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٧٩/٣٨-١٨٠]، وفى «المعجم» [رقم ١٥٠٣]، وإسماعيل بن جعفر فى حديثه [رقم ١٩٨]، وجماعة.

وهذا الوجه هو المحفوظ عن أبي سلمة . . . وله طرق أخرى عن أبي سلمة به . . . كما ذكرنا . . . والله المستعان .

● تنبيه: وجدت الحديث من الطريق الأول: عند ابن أبي شيبه [١٦٨٤٣]، لكن سقط من سنده (أبو هريرة) فصار وكأنه مرسل، فانتبه يا رعاك الله .

٥٩٢٩- صحيح: أخرجه ابن المظفر فى «غرائب مالك» [رقم ١٥٤]، من طريق بشر بن الوليد عن يحيى بن العلاء الرازى عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به .

قلت: وهذا إسناد ساقط جداً، ويحيى بن العلاء رماه الإمام أحمد بالوضع، وأسقطه سائر النقاد فسقط أبداً، لكن الحديث صحيح ثابت؛ فقد توبع عليه محمد بن عمرو عن أبي سلمة:

١- تابعه الزهرى: عند البخارى [٥٨٢٨]، وأحمد [٢/٢٥٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١١٨/٥٥]، وأبى جعفر ابن البختري فى «الجزء الحادى عشر من حديثه» [رقم ١٦/ضمن مجموع مؤلفاته]، وغيرهم من طريقين عن الزهرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة به . . . =

= وليس عند البخارى وأحمد قوله: (فإن الكرم قلب المؤمن)، وعند أبي جعفر: (فإن المؤمن هو الكرم).

قلتُ: هكذا رواه معمر والأوزاعى عن الزهرى، أما معمر فقد رواه عنه «عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامى» وهو من أئمة البصرة؛ وفي رواية البصريين عن معمر شىء، لكون معمر لما نزل البصرة لم يكن معه كتبه؛ فجعل يحدث من حفظه؛ فحمل عنه أهل البصرة أغلاطاً وأوهاماً، وهذا منها، فإن عبد الأعلى قد خولف فيه، خالفه عبدالرزاق الصنعانى، فرواه عن معمر فقال: عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً: (. . . لا يقولن أحدكم للعنب الكرم؛ فإن الكرم الرجل المسلم). . . ، هكذا أخرجه مسلم [٢٢٤٧]، وأحمد [٢ / ٢٧٢]، ومن طريقه ابن بشران فى «أماليه» [رقم ٨٤٩]، وعبد الغنى المقدسى فى التوحيد [رقم ٢٥]، والبغوى فى «تفسيره» [٢٤٥ / ١]، وفى «شرح السنة» [٣٥٨ / ١٢]، وغيرهم.

وهذا الوجه هو المحفوظ عن معمر؛ وعبد الرزاق ممن سمع من معمر قديماً، لكن اختلف فيه على أيوب، كما شرحناه فى غير هذا المكان، وأما رواية الأوزاعى الماضية: فقد رواها عنه محمد بن كثير المصيصى، ومحمد وصفوه بكثرة الغلط، فأخشى أن يكون وهم فيه على الأوزاعى، فقد رواه سفيان بن عيينة عن الزهرى فقال: عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً: (يقولون كرم، وإنما الكرم قلب المؤمن) وجعل شيخ الزهرى فيه (ابن المسيب) بدل: (أبى سلمة)

هكذا أخرجه الحميدى [١٠٩٩]، والبخارى [٥٨٢٩]، ومسلم [٢٢٤٧]، وأحمد [٢ / ٢٣٩]، وابن حبان [٥٨٣٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣٥٥ / ١٢]، وغيرهم؛ وتويع عليه ابن عيينة على هذا الوجه عن الزهرى تابعه:

١- يحيى بن سعيد الأنصارى بلفظ: (لا يقولن أحدكم: الكرم، فإن الكرم قلب المؤمن) أخرجه ابن حبان [٥٨٣٤].

٢- وكذا رأيت الأوزاعى نفسه قد رواه عن الزهرى مثل رواية ابن عيينة، وروايته عند ابن عساكر فى تاريخ [٣٤ / ٣٠٥-٣٠٦]، من طريقين عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعى بإسناده به بلفظ: (لا تقولوا الكرم، فإن الكرم الرجل المسلم، ولكن قولوا: الأعناب).

وهذا هو المحفوظ عن الأوزاعى بلا ريب عندى، ومن رواه عنه على غير هذا الوجه فقد غلط =

٥٩٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا، وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

= عليه، كما فعل محمد بن كثير المصيصى فى روايته السالفة، وكما فعل محمد بن جابر الحلبي فى ترجمته عند العقيلي فى «الضعفاء» [٤٣/٤]، وقد عجبت لأبى الحسن ابن مهدي البغدادي الحافظ! حيث قدم رواية الأوزاعي - من الوجه المرجوح عنه - عن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة، على رواية من رواه عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبى هريرة، كما فى «العلل» له [٤٥/٨]، كأنه غاب عنه ما وقفنا عليه هنا، وأنا أكاد أجزم؛ بأنه لو وقف على ما ذكرناه؛ لرجع عن كلامه، ولاح له ترجيح قول من رواه عن الزهرى على الوجه الثانى، كابن عيينة ومن تابعه، وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به.

منها: ما رواه الثورى عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة مرفوعاً: (لا تسموا العنب الكرم؛ فإنما الكرم الرجل المسلم) أخرجه أحمد [٤٧٦/٢]، وابن أبى الدنيا فى «الصمت» [رقم ٣٦٣]، من طريق وكيع عن الثورى به.

قلت: وهذا إسناد كالشمس، وقد توبع عليه الثورى:

١- تابعه عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه بإسناده به . . . مثل اللفظ الماضى: عند المؤلف [برقم ٦٣١٥، ٦٣٣٦].

٢- وورقاء بن عمر: عن أبى الزناد بلفظ (لا يقولن أحدكم: الكرم، فإنما الكرم قلب المؤمن) أخرجه مسلم [٢٢٤٧]، وغيره.

٥٩٣٠- صحيح: أخرجه البخارى [٣٨]، والنسائى [٢٢٠٥]، وابن ماجه [١٦٤١]، وأحمد [٢٣٢/٢]، وابن حبان [٣٤٣٢]، وابن أبى شيبه [٨٨٧٥]، وابن منده فى «الإيمان» [١/ رقم ٢٢٦]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ١٨٣]، وابن أبى الدنيا فى «فضائل رمضان» [رقم ١٤]، وابن النجار فى «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [٨٦/٥]، وابن الشجرى فى «أماليه» [١/ ٢٢٦، ٢٦٩، ٢٨٠]، والسلفى فى «معجم السفر» [ص ٣٥٢/ رقم ١١٨٣]، وغيرهم من طرق عن محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة به.

قلت: وقد توبع عليه يحيى الأنصارى:

۵۹۳۱- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اَشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ هَشَمُوا الْبَيْضَةَ عَلَى رَأْسِ نَبِيِّهِمْ، وَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ».

= ۱- تابعه الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة به مثله وزاد: (ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً، غرله ما تقدم من ذنبه) أخرجه البخارى [١٩١٠]، وأبو داود [١٣٧٢]، والنسائى [٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤]، وأحمد [٢/٢٤١]، وابن خزيمة [١٨٩٤، ٢١٩٩]، والحميدى [٩٥٠، ١٠٠٧]، وابن الجارود [٤٠٤]، والمؤلف [برقم ٥٩٦٠]، والبيهقى فى «سننه» [٨٢٨٩]، وفى «الشعب» [٣/٣٦٠٩، ٣٦١٠، ٣٦١١]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٧٤١]، والشافعى فى «سننه» [رقم ١٥٥ / رواية الطحاوى]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٦/٢١٧]، والآجرى فى «الأربعين» [رقم ٢٨]، وجماعة كثيرة من طرق عن ابن عيينة به . . . وهو عند الشافعى ومن طريقه البيهقى: دون الزيادة المشار إليها، وهو رواية للنسائى وابن خزيمة، وفى رواية للنسائى: (من قام شهر رمضان . . . بدل: (من صام).

قلت: قد اختلف فى سنده ومتنه على ابن عيينة، مثلما اختلف فيه على ابن شهاب أيضاً، وقد بسطنا هذا فى «غرس الأشجار».

٢- وتابعه أيضاً: يحيى بن أبى كثير على مثل رواية الزهرى الماضى من أبى سلمة: عند البخارى [١٨٠٢]، ومسلم [٧٦٠]، وأحمد [٢/٤٧٣]، والطيالسى [٢٣٦٠]، والطبرانى فى «الأوسط» [٨/٨٨٢١]، والبيهقى فى «الشعب» [٣/٣٦١٢]، وفى «سننه» [٨٣٠٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٣٤١٤، ٣٤١٥]، وابن منده فى «الإيمان» [١/رقم ٢٢٥]، وابن نصر فى «قيام رمضان» [رقم ٦]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٢٠٠٤]، وجماعة من طرق عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة به . . . وزاد الطيالسى قوله: (وما تأخر) عقب الفقرة الأولى، وهى زيادة ير محفوظة فى حديث ابن أبى كثير.

٣- وكذا تابعه محمد بن عمر بن علقمة وغيره عن أبى سلمة عن أبى هريرة به . . . وخالفهم من لا يعتد بخلافه، كما تراه عند المؤلف فى الماضى [برقم ٨٦٣]، واللّه المستعان رب سواه.

٥٩٣١- حسن بهذا اللفظ: أخرجه البزار فى «مسنده» [٢/رقم ١٧٩٣ / كشف الأستار]، من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة به.

٥٩٣٢- حَدَّثَنَا هُدَيْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: أَنَا ابْنُ أَشْيَاحِ الْكِرَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْكُرَيْمَ ابْنَ الْكُرَيْمِ ابْنَ الْكُرَيْمِ يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ ابْنَ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ».

= قال البزار: «لا نعلم رواه بهذا الإسناد إلا حماد».

قلتُ: بل تابعه عليه خالد بن عبد الله الواسطي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ: (اشتد غضب الله على قوم دموا وجه رسول الله ﷺ - وكانوا دموا وجهه يومئذ - وهشموا عليه البيضة، وكسروا رباعيته).

أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» [١/٥٠٢]، وفي «المشكل» [١٢/١٧٥]، بإسناد صحيح إليه؛ وقال الهيثمي في «المجمع» [٦/١٧٠]: «رواه البزار، وإسناده حسن».

قلتُ: وهو كما قال. وللحديث طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة، لكن دون هذا اللفظ.

٥٩٣٢- صحيح: أخرجه الترمذى [٣١١٦]، وأحمد [٢/٣٣٢، ٤١٦]، وابن حبان [٥٧٧٦]، و الحاكم [٢/٣٧٧، ٦٣٣]، والبخارى في «الأدب المفرد» [رقم ٦٠٥، ٨٩٦]، والنسائي في «الكبرى» [١١٢٥٤]، وتمام في «فوائده» [رقم ٥٤٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦/٢٢١]، وابن أبي حاتم في «تفسيره» [رقم ١١٦١١ / طبعة المكتبة العصرية]، وهشام بن عمار في حديثه [رقم ٩٧]، وأبو جعفر ابن البيهقي في الجزء الرابع من حديثه [رقم ٣ / ضمن مجموع مؤلفاته]، والطحاوي في «المشكل» [٥/١٣٤]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . في سياق طويل، وبعضهم في سياق أتم قليلاً، وهو عند ابن عساكر ورواية للحاكم والبخارى مثل سياق المؤلف؛ إلا أنه ليس عند الجميع: قول أبي هريرة في أوله.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن».

قلتُ: وسنده حسن؛ وله طرق أخرى عن أبي هريرة بنحوه دون لفظه؛ وفي الباب عن ابن عمر به مثل لفظ المرفوع عند المؤلف: عند البخارى [٣٢١٠، ٤٤١١]، وأحمد [٢/٩٦]، وجماعة كثيرة . . . والله المستعان.

● تنبيه: قال الحاكم عقب روايته: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

٥٩٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَلْيَخْرُجَنَّ تَفِلَاتٍ».

٥٩٣٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ: شُهُودُ الْجَنَازَةِ، وَرَدُّ التَّحِيَّةِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ إِذَا حَمِدَ اللَّهَ، وَإِجَابُ دَعْوَةٍ».

٥٩٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطْتَهَا، فَلَمْ تَطْعَمْهَا، وَلَمْ تَدْعُهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ».

= قلتُ: وليس كما قال، لأن محمد بن عمرو حديثه عند مسلم في «المتابعات» كما نص عليه المزني وابن حجر . . . والله المستعان.

٥٩٣٣- صحيح: مضى سابقاً [رقم ٥٩١٥].

٥٩٣٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٠٤].

٥٩٣٥- صحيح: أخرجه أحمد [٢/ ٢٦١]، وإسماعيل بن جعفر في حديثه [رقم ١٨٣]، من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ ومحمد بن عمرو صدوق متناسك؛ وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به.

منها: ما رواه محمد بن إسحاق بن يسار عن المغيرة بن أبي ليبيد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به نحوه . . .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٥٣١]، وهناد في «الزهد» [٢/ رقم ١٣٤١]، وابن معين في «جزء من حديثه» [رقم ١٩٦]، والمؤلف [برقم ٦٠٤٤]، وغيرهم من طريق عبدة بن سليمان عن محمد بن إسحاق به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح في المتابعات؛ وفيه عنعنات ابن إسحاق، وشيخه المغيرة لا يُحفظ فيه توثيق من معتبر، لكنه لم ينفرد به عن ابن سيرين، بل تابعه عليه هشام بن حسان عند أحمد =

٥٩٣٦- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ - أَوْ ثُلُثُ اللَّيْلِ - أَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى: هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيُسْتَجَابُ لَهُ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَيُعْطَى سَوْلُهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأُغْفَرَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَيُتَابَ عَلَيْهِ؟».

٥٩٣٧- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ، وَزَادَ فِيهِ: حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ.

= [٥٠٧/٢]، من طريق يزيد بن هارون عن هشام عن محمد ابن سيرين عن أبي هريرة به نحوه . . . وزاد: (حتى ماتت).

قلت: وهذا إسناد حجة.

ومنها: ما رواه هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة به . . . عند مسلم [٢٢٤٣]، وهناد في «الزهد» [٢/ رقم ١٣٤٢]، والبغوي في «شرح السنة» [٦/ ١٧١]، وأحمد [٢/ ٢٨٦]، [٤٢٤]، والمؤلف [برقم ٦١٥٢]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه بإسناده به نحوه . . .

وله طرق أخرى كما ذكرنا . . . والله الحمد.

٥٩٣٦- صحيح: دون قوله: (أمر منادياً فنادى): مضى الكلام عليه [برقم ١١٨٠]، وقوله: (أمر منادياً فنادى) جملة منكورة، تفرد بها حفص بن غياث عن الأعمش، وهي من أغلاطه إن شاء الله. راجع كلامنا هناك، والسلسلة «الضعيفة» [٣٨٩٧]، للإمام.

● تنبيه: كنت قبل أصحح تلك الجملة المنكرة الماضية، وأتكلف تأويلها بما يتفق مع عقيدة أهل السنة، ثم بدالى التنكب عن كل هذا، والجزم بنكارة تلك الجملة، وأنها من أغلاط حفص بن غياث الكوفي الإمام العالم، والله المستعان لا رب سواه.

٥٩٣٧- صحيح: أخرجه أحمد [٢/ ٥٠٤]، والدارمي [١٤٧٨]، وهناد في «الزهد» [٢/ رقم ٨٨٤]، وعبد الله بن أحمد في «السنة» [٢/ رقم ١١٩٨، ١٢٠٠]، وابن خزيمة في «التوحيد» [١/ رقم ١٩٤]، والدارقطني في «النزول» [رقم ١١، ١٢، ١٣]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ١٧٧]، والذهبي في «سير النبلاء» [٧/ ٤٢٧]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة بنحوه مع الزيادة.

۵۹۳۸- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سلمة، عن أبي هريرة، قال: صلى رسول الله ﷺ صلاة الفجر فغسل بها، ثم صلى الغد فأسفر بها قليلا، ثم قال: «أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟ الْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَاتَيْنِ: أَمْسٍ، وَصَلَاتِي الْيَوْمِ».

= قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ ولم ينفرد به محمد بن عمرو، بل تابعه عليه الزهري ويحيى بن أبي كثير وغيرهما، ورواه عن الزهري جماعة من أصحابه: منهم:

١- مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الله الأغر وعن أبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة مرفوعاً: (ينزل ربنا - تبارك وتعالى - كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر؛ فيقول: من يدعوني؛ فأستجيب له؟! من يسألني فأعطيه؟! من يستغفرني فأغفر له).

أخرجه مالك في «الموطأ» [٤٩٨] - واللفظ له - ومن طريقه البخاري [١٠٩٤]، ومسلم [٧٥٨]، وأبوداود [١٣١٥، ٤٧٣٣]، وابن حبان [٩٢٠]، والنسائي في «الكبرى» [٧٧٦٨]، والخطابي في «الغنية عن الكلام وأهله» [ص ٢٥]، والبيهقي في «سننه» [٤٤٢٧]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١/ رقم ٤٩٢]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [٣/ رقم ٧٤٣، ٧٤٤]، وابن خزيمة في التوحيد [١/ رقم ١٩٢]، والآجري في «الشرعية» [رقم ٦٩٧]، وأبو عوانة [رقم ٣٧٦]، وجماعة كثيرة، وقد اختلف على مالك في سنده على ألوان غير محفوظة، والصواب عنه هو الوجه الماضي. راجع «التمهيد» [٧/ ١٢٨-١٢٩].

٢- وفليح بن سليمان: عند المؤلف [برقم ٦١٥٥]، والآجري في «الشرعية» [رقم ٧٠٠]، من طريق أبي الربيع الزهراني عن فليح عن الزهري بإسناده به نحوه... وزاد في آخره: (فلذلك كانوا يفضلون صلاة آخر الليل على أوله) وهذا من قول الزهري كما يظهر لى. وقلتُ: وسنده صحيح في المتابعات، وفليح فيه كلام معروف.

٣- وهكذا رواه معمر ويونس وإبراهيم بن سعد وصالح بن أبي الأخضر وشعيب وغيرهم، كلهم عن الزهري عن أبي عبد الله الأغر وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة به نحوه.

٥٩٣٨- حسن: بهذا اللفظ: أخرجه ابن حبان [١٤٩٣، ١٤٩٥]، والسراج في «مسنده» [١/ ٣٥٤]، وغيرهم من طريق سعيد ابن يحيى بن سعيد بن أبان الأموي عن أبيه عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة به.

٥٩٣٩- حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةِ الْوَاسِطِيِّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ مَنْ يَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ، فَيَقُولُ: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، إِلَّا أَنَّهُ عِنْدَمَا يُقَالُ لَهُ: لَكَ كَذَا وَكَذَا، يَقُولُ: أَلِي كُلُّ ذَلِكَ؟! قَالَ: وَمِثْلُهُ مَعَهُ».

٥٩٤٠- حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةِ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ

= قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ ورجاله كلهم من رجال «التهذيب» وللحديث شواهد ثابتة بمعناه وبعض لفظه عن جماعة من الصحابة، وقد خرجناها في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٥٩٣٩- صحيح: أخرجه الدارمي [٢٨٢٩]، وابن أبي شيبة [٣٣٩٩٩]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ١٣٦]، وعنه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» [رقم ٣١]، وأحمد [٤٥٠/٢]، والدينوري في «المجالسة» [رقم ٧٩] وأبو نعيم في «صفة الجنة» [رقم ٤٧٨]، وغيرهم من طريقين عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . وعند بعضهم بنحوه .

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . منها ما رواه معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة مرفوعاً: (إن أدنى مقعد أحدكم من الجنة أن يقول له: تمنن؟ فيتمنى ويتمنى، فيقول: نعم، فيقول له: فإن لك ما تمنيت ومثله معه).

أخرجه مسلم [١٨٢]- واللفظ له- وأحمد [٣١٥/٢]، وابن منده في «الإيمان» [٢/ رقم ٨٠٨]، والبغوي في «شرح السنة» [٢٠٨/١٥]، وأبو عوانة [رقم ٤٣٦]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ٤٥٧]، والبيهقي في «البعث والنشور» [رقم ٤١٦]، وغيرهم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه - وهذا في صحيفته [رقم ٥٥]- عن أبي هريرة به . . .

وللحديث شواهد أيضاً . . . والله المستعان .

٥٩٤٠- حسن: أخرجه أبو داود [٤٧٤٤]، والترمذي [٢٥٦٠]، والنسائي [٣٧٦٣]، وأحمد [٣٣٢/٢]، [٣٧٣]، [٣٥٤]، وابن حبان [٧٣٩٤]، والحاكم [٧٩/١]، والبيهقي في «الشعب» [٣٨٤/١]، وفي «الأسماء والصفات» [رقم ٢٦٢/ طبعة الحاشدي]، وفي «البعث والنشور» =

أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لما خلق الله الجنة والنار أرسل جبريل إلى الجنة، فقال: اذهب فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها، قال: فذهب، فنظر إليها، ثم رجع، فقال: وعزتك، لقد خشيت أن لا يدخلها أحد! ثم أرسله إلى النار، فقال: اذهب، فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها، قال: فذهب، فإذا هي يركب بعضها بعضاً، قال: وعزتك لا يدخلها أحد سمع بها! قال: فأمر بها، فحُفَّت بالشهوات، ثم قال: عد، فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها، قال: فنظر إليها، فقال: وعزتك، لقد خشيت أن لا ينجو أحدٌ إلا دخلها».

٥٩٤١- حَدَّثَنَا وهب بن بقية، حدثنا خالد بن عبد الله، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، مَنْ قَطَعَتْ لَهُ مِنْ مَالِ أَخِيهِ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

= [رقم ١٥٦، ١٥٧]، وإسماعيل بن جعفر في حديثه [رقم ١٣٥]، وهشام بن عمار في «حديثه» [رقم ٩١]، وهناد في «الزهد» [١/ رقم ٢٤٢]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٥/ ٩-١٠] و[١٩/ ١١٣-١١٤]، وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» [رقم ٢٣٣]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

قلت: بل هو حسن الإسناد فقط، ومحمد بن عمرو لم يرو له مسلم إلا في المتابعات وحسب، كما نص عليه المزى في «تهذيبه» والحافظ في «هدى السارى» والحديث: عزاه ابن القيم في حادى الأرواح [ص ١٧]، إلى مسلم، فوهم، نعم هو عند مسلم والبخارى وجماعة كثيرة من طريق آخر عن أبي هريرة مختصراً بلفظ: (حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ؛ وَحُجِبَتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ) فاعلم ذلك يارعاك الله.

٥٩٤١- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٥٩٢٠].

٥٩٤٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَّطَتْهَا، فَلَمْ تُطْعَمِهَا، وَلَمْ تَسْقِهَا، وَلَمْ تُرْسِلْهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ».

٥٩٤٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأْوَائِهَا وَجَهْدِهَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا- أَوْ شَهِيدًا- يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا، إِلَّا أَبَدَلَهَا اللَّهُ مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ».

٥٩٤٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٣٥].

٥٩٤٣- صحيح: أخرجه ابن حبان [٣٧٣٣]، وأبو نعيم في «ذكر من اسمه شعبة» [رقم ٢٧]، وغيرهما من طريقين عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . وهو عند ابن حبان بشطره الثاني فقط، وعند أبي نعيم: بشطره الأول فقط.

قلت: وسنده حسن صالح؛ وللحديث طرق - بشطريه - عن أبي هريرة به .

فلشطره الثاني: طرق كثيرة، منها:

١- رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه . . . : عند مسلم [١٣٨١]، وابن حبان [٣٧٣٤، ٦٧٧٥]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٣١٩٥]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ١٣١٧ / طبعة دار الفاروق]، وغيرهم .

٢- ومنها: ما رواه حماد بن سلمة عن محمد بن زياد القرشي المدني عن أبي هريرة به نحوه . . . عند أحمد [٤٠٣ / ٢، ٣٠٢]، وابن الجعد [٣٣١٤].

وسنده صحيح؛ ولحماد فيه شيخ آخر: فرواه عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة به . . . عند الطيالسي [٢٤٧٧]، وسنده قوى؛ ورواه مرة أخرى عن محمد بن زياد وعمار كلاهما عن أبي هريرة به . . . كما عند أحمد [٤٦٤ / ٢]، وله طرق أخرى كما ذكرنا .

وكذا لشطره الأول: طرق أخرى عن أبي هريرة به .

١- منها: ما رواه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه . . . عند مسلم [١٣٧٨]، وأحمد [٣٩٧ / ٢]، وابن حبان [٣٧٣٩]، والمؤلف [برقم ٦٤٨٧]، والبخاري في «شرح السنة» [٣٢٤ / ٧]، وأبو عوانة [رقم ٣٧٤٣]، وإسماعيل بن جعفر في حديثه [رقم

[٢٤٥]، وغيرهم .

۵۹۴۴- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَّبِعَ فِي الْمَرْفَتِ، وَالِدْبَاءِ، وَالْحَتْمَةِ، وَالنَّقِيرِ، وَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

= فلشطره الثاني : طرق كثيرة، منها:

۱- رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه . . . : عند مسلم [۱۳۸۱]، وابن حبان [۳۷۳۴، ۶۷۷۵]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ۳۱۹۵]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ۱۳۱۷ / طبعة دار الفاروق]، وغيرهم .

۲- ومنها: ما رواه حماد بن سلمة عن محمد بن زياد القرشي المدني عن أبي هريرة به نحوه . . . عند أحمد [۲/ ۴۰۳، ۳۰۲]، وابن الجعد [۳۳۱۴].

وسنده صحيح؛ ولحماد فيه شيخ آخر: فرواه عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة به . . . عند الطيالسي [۲۴۷۷]، وسنده قوى؛ ورواه مرة أخرى عن محمد بن زياد وعمار كلاهما عن أبي هريرة به . . . كما عند أحمد [۲/ ۴۶۴]، وله طرق أخرى كما ذكرنا . وكذا لشطره الأول : طرق أخرى عن أبي هريرة به .

۱- منها: ما رواه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه . . . عند مسلم [۱۳۷۸]، وأحمد [۲/ ۳۹۷]، وابن حبان [۳۷۳۹]، والمؤلف [برقم ۶۴۸۷]، والبخاري في «شرح السنة» [۷/ ۳۲۴]، وأبو عوانة [رقم ۳۷۴۳]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ۲۴۵]، وغيرهم .

۲- ومنها: ما رواه هشام بن عروة عن صالح بن أبي صالح السمان عن أبيه عن أبي هريرة به . . . نحوه . . . أخرجه مسلم [۱۳۷۸]، والترمذي [۳۹۲۴]، وأحمد [۲/ ۲۸۷، ۳۴۳]، وابن حبان [۳۷۴۰]، والمفضل الجندی في «فضائل المدينة» [رقم ۳۳]، والبخاري في «تاريخه» [۴/ ۲۸۳]، والمزي في «تهذيبه» [۱۳/ ۵۷]، وجماعة من طرق عن هشام بن عروة به . . . قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه» . . . وله طرق أخرى ثابتة كما ذكرنا . . . والله المستعان .

۵۹۴۴- صحيح: أخرجه النسائي [۵۵۸۸، ۵۵۸۹]، وابن ماجه [۳۴۰۱]، وأحمد [۲/ ۴۲۹، ۵۰۱]، وابن حبان [۵۴۰۸]، وابن أبي شيبه [۲۳۷۴۴]، وابن الجارود [۸۵۸] والبخاري في «شرح السنة» [۱۱/ ۳۶۵]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ۱۵۵]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . وهو عند ابن أبي شيبه ورواية للنسائي وأحمد: بالفقرة الأخيرة منه فقط .

= قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [١٨٢/٢]: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، رواه الشيخان بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة خلال قوله: وكل مسكر حرام».

قلت: في هذا الكلام نظر من وجوه.

الأول: أن الحديث ليس على شرط البوصيري؛ لأنه عند النسائي كما مضى، مثل سياق ابن ماجه تماماً.

والثاني: أن الحديث سنده حسن وحسب؛ لأن محمد بن عمرو فيه كلام معروف، وحديثه دون الصحيح على التحقيق.

والثالث: أن الجزء الذي عزاه «للصحيحين» من رواية أبي هريرة، ليس إلا عند ابن الحجاج وحده، أخرجه من طريق ابن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (لا تتبذوا في الدباء ولا في المزفت) هكذا عند مسلم [١٩٩٣]، وكذا هو عند النسائي [٥٦٣٠]، وأحمد [٢/٢٤١]، والشافعي [١٣٥٢]، والحميدي [١٠٨١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/٢٢٦]، والبيهقي في «سننه» [١٧٢٥٠]، وفي «المعرفة» [رقم ٥٤٨٣]، وأبو عوانة [رقم ٨١٠٥]، وجماعة من طرق عن ابن عيينة به.

قلت: وتوبع عليه ابن عيينة؛ لكن اختلف فيه على الزهري ومحمد بن عمرو معاً، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» وراجع «علل الدارقطني» [٢٨٩/٩-٢٩٠/٩] و[٣٧٤/٩]، لكن الحديث صحيح ثابت؛ فله طرق أخرى وشواهد عن جماعة من الصحابة به... وسيأتي للشطر الأول: طرق أخرى عن أبي هريرة به.

١- منها: ما رواه نوح بن قيس عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال لو فد عبد القيس: (أنهاكم عن الدباء والحتمم والتقير والمقير، والمزادة المجبوبة، ولكن اشرب في سقائك وأوكه).

أخرجه مسلم [١٩٩٣]- واللفظ- وأبو داود [٣٦٩٣]، وابن حبان [٥٤٠٥] والبيهقي في «سننه» [١٧٢٥١]، والمؤلف [برقم ٦٠٧٧]، وأبو عوانة [رقم ٨٠٩٧]، وغيرهم؛ وقد توبع عليه نوح بن قيس: تابعه بكار بن محمد عن ابن عون به... عند أبي عوانة [رقم ٨٠٩٨]، وتوبع عليه ابن عون: تابعه هشام بن حسان وأيوب بن كيسان وغيرهما؛ وقد خرجنا ذلك في «غرس الأشجار».

٥٩٤٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ، حَتَّى يَخْرُجَ ثَلَاثُونَ كَذَّابًا دَجَالًا، كُلُّهُمْ يَكْذِبُ عَلَيَّ اللَّهُ، وَعَلَى رَسُولِهِ».

= ٢- ومنها ما رواه: أبو إسحاق السبيعي عن مجاهد عن أبي هريرة قال: (نهى رسول الله ﷺ عن النبيذ والمزفت والدباء) أخرجه المؤلف [٦١٢٨]- واللفظ- والطحاوي في «شرح المعاني» [٢٢٧/٤]، والخطيب في «تاريخه» [٨٣/٣]، وغيرهما من طريقين عن أبي إسحاق به .
قلت: وسنده صحيح في المتابعات؛ وأبو إسحاق وإن كان إماماً في التدليس، إلا أنه صرح بالسماع عند الطحاوي والخطيب . . . لكنه كان قد اختلط أخيراً، ولم يروه عنه أحد ممن سمع منه قديماً، وقد اختلف عليه فيه أيضاً، راجع «علل الدارقطني» [٧٤/١٠]، وللحديث طرق أخرى وشواهد كثيرة ثابتة .

وكذا للفقرة الأخيرة (كل مسكر حرام) شواهد ثابتة أيضاً، وقد مضى منها جملة صالحة . . .
[برقم ٢٤٨، ١٤٣٦، ٢٧٢٩، ٣٥٨٩، ٣٩٥٤].

٥٩٤٥- صحيح: أخرجه أبو داود [٤٣٣٤]، وأحمد [٥٢٧/٢]، وابن أبي شيبة [٣٧٥٦٧]، والبغوي في «شرح السنة» [٤٠-٣٩/١٥]، وأبو نعيم في «مقدمة مستخرجه على مسلم» [رقم ٢٠]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ١٥٦]، ومن طريقه أبو عمرو الداني في الفتن [٤/رقم ٤٤٣]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به .

قلت: وهذا إسناد صالح؛ وللحديث طرق كثيرة عن أبي هريرة به:

١- منها: ما رواه العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: (لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون دجالون كلهم يزعم أنه رسول الله) أخرجه أبو داود [٤٣٣٣]- واللفظ له- وأحمد [٤٥٧/٢]، وابن حبان [٦٦٥١]، والطبراني في «الصغير» [٢/رقم ٩٩٣]، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» [١/رقم ٥٤٢ / طبعة الريان]، والمؤلف [برقم ٦٥١١]، وغيرهم من طرق عن العلاء بإسناده به . . . وزادوا سوى أبي داود والطبراني: (ويفيض المال؛ فيكثر وتظهر الفتن، ويكثر الهرج، قال: قيل: وأيما الهرج؟! قال: القتل، القتل، ثلاثاً) لفظ أحمد .

قلت: وسنده حسن على شرط ابن الحجاج، وله طرق أخرى ثابتة، وكذا شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً .

٥٩٤٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَلْبُ الْكَبِيرِ شَابَ عَلَيَّ حُبًّا اثْنَتَيْنِ: حُبُّ الْحَيَاةِ، وَحُبُّ الْمَالِ».

٥٩٤٦- صحيح: أخرجه أحمد [٥٠١/٢]، وابن حبان [٣٢٣٠]، وعلى بن محمد الحميدى فى «جزء من حديثه» [رقم ١]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٢٨٣/١٤]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ١٦٥]، وهشام بن عمار فى «جزء من حديثه» [رقم ١١١]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به.

قلتُ: وهذا إسناد حسن مستو؛ وقد توبع عليه محمد بن عمرو: تابعه الزهرى عن سعيد بن المسيب وأبى سلمة كلاهما عن أبى هريرة مرفوعاً: (لا يزال قلب الكبير شاباً فى اثنتين: فى حب الدنيا وطول الأمل) أخرجه البخارى [عقب ٦٠٥٧] - معلقاً - ووصله النسائى فى «الكبرى» كما فى «تحفة الأشراف» [١٣٣٢٤]، وابن أبى الدنيا فى «قصر الأمل» [٤٧]، وتمام فى «فوائده» [١٤٥١/٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٠٠/١١]، والدارقطنى فى «العلل» [٣٦٧/٩]، والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [٢٤٠/١١]، ومن طريقه الحافظ فى «التعليق» [١٦٢/٥]، وغيرهم من طريقين عن الزهرى به . . . واللفظ الماضى للبخارى .

قلتُ: ورواه بعضهم عن الزهرى عن سعيد وحده عن أبى هريرة به نحوه هكذا أخرجه البخارى [٦٠٥٧]، ومسلم [١٠٤٦]، وجماعة، ولفظ مسلم: (قلب الشيخ شاب على حب اثنتين: طول الحياة وحب المال) والوجهان محفوظان عن الزهرى: كما جزم به الدارقطنى فى «العلل» [٣٦٧/٩]، وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به.

منها ما رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة مرفوعاً: (قلب الشيخ على شاب على حب اثنتين: حب العيش والمال) .

وفى رواية: (طول الحياة وكثرة المال) أخرجه مسلم [١٠٤٦]، وأحمد [٣٥٨/٢]، ٣٩٤، ٤٤٣، ٤٤٧، [٤٤٧]، والحاكم [٣٦٣/٤]، والحميدى [١٠٦٩]، والبيهقى فى «سننه» [٦٢٩٩]، وفى «الشعب» [٧/ رقم ١٠٢٦٢]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٢٥٨، ٧٤٦]، والمؤلف [برقم ٦٢٥٨]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [رقم ٢٣٣٣]، ووكيع فى «الزهد» [رقم ١٨٣]، وغيرهم من طرق عن أبى الزناد به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين» ثم قال: «ولم يخرجاه».

قلتُ: مَهْ مَهْ، بل أخرجه مسلم كما ترى، واللَّه المستعان.

- ٥٩٤٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ: الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، إِلَّا الصَّوْمَ فَهُوَ لِي، وَأَنَا أَجْزَى بِهِ، يَتْرُكُ الطَّعَامَ، وَالشَّهْوَةَ، وَيَتْرُكُ الشَّرَابَ لِشَهْوَتِهِ مِنْ أَجْلِي، هُوَ لِي، وَأَنَا أَجْزَى بِهِ».
- ٥٩٤٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَأَهْلَهُ، وَمَنْ تَرَكَ ضَيَاعًا فَإِلَى».

٥٩٤٧- صحيح: أخرجه أحمد [٥٠٣/٢]، والدارمي [١٧٧٠]، والدولابي في «الكنى» [قم ١٠٦٢]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٥٩/١٩]، وهشام بن عمار في «حديثه» [رقم ١٠٨]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي هريرة به .
قلت: هذا إسناد صالح؛ وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به . . . نحوه منها: ما رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به . . .
أخرجه ابن أنس في «الموطأ» [٦٨٣]، ومن طريقه البخاري [١٧٩٥]، وأحمد [٥١٦/٢]، والبيهقي في «سننه» [٨٢٩١]، والبغوي في «شرح السنة» [٢٢٥/٦]، وغيرهم من طرق مالك بإسناده به . . .

وزادوا في أوله: (والذى نفسى بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك).

٥٩٤٨- صحيح: أخرجه الترمذى [٢٠٩٠]، وأحمد [٢٨٧/٢]، وابن حبان [٥٠٥٤]، وابن زنجويه في «الأموال» [رقم ٥٩٣]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ١٤٢]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به .
قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وسنده صالح، وقد توبع عليه محمد بن عمرو: تابعه الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به نحوه في سياق أطول: عند البخاري ومسلم وجماعة كثيرة، وهو مخرج في «غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار» والله الحمد.

وليس في هذا الطريق قوله: «ومن ترك ضياعاً فإلى» وثبتت هذه الجملة في طريق آخر عن أبي هريرة عند أحمد [٣٥٦/٢]، وسنده مستقيم، وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً . . . والله المستعان.

٥٩٤٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّي بِهِمْ فَيَكْبِرُ كَلِمًا وَضَعُ رَأْسَهُ وَرَفَعَ، فِإِذَا انصَرَفَ، قَالَ: أَنَا أَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٥٩٥٠- وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَسْجُدُ فِي ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ ﴿١﴾ [الانشقاق]، فَلَمَّا انصَرَفَ، قُلْتُ لَهُ: سَجَدْتَ فِي سُورَةِ مَا يُسْجَدُ فِيهَا! فَقَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَجَدَ فِيهَا.

٥٩٥١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «اعْتَرَضَ لِي الشَّيْطَانُ فِي مُصَلَايَ هَذَا فَأَخَذْتُهُ فَخَنَقْتُهُ، حَتَّى إِنِّي لِأَجِدُ بَرْدَ لِسَانِهِ عَلَيَّ ظَهَرَ كَفِّي، وَلَوْ لَا دَعْوَةُ أَخِي سُلَيْمَانَ لَأَصْبَحَ مَرْبُوطًا تَنْظُرُونَ إِلَيْهِ».

٥٩٤٩- صحيح: أخرجه أحمد [٥٠٢/٢]، من طريق يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

قلتُ: وهذا إسناد صالح خالص، ومحمد بن عمرو صدوق متماسك أحد العلماء المحدثين؛ وقد وهم عليه بعضهم في متنه، كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٢٨٣/٩]، وشرحناه في «غرس الأشجار» وقد توبع محمد بن عمرو: تابعه مالك عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أنه: (كان يصلي لهم؛ فيكبر كلما خفض ورفع؛ فإذا انصرف قال: والله إنني لأشبهكم بصلاة رسول الله ﷺ).

أخرجه مالك في «الموطأ» [١٦٦]- واللفظ له- ومن طريقه البخاري [٧٥٢]، ومسلم [٣٩٢]، والنسائي [١١٥٥]، وأحمد [٢٣٦/٢]، وابن حبان [١٧٦٦]، والشافعي [١٥٢]، وابن الجارود [١٩١] والطحاوي في «شرح المعاني» [٢٢١/١]، والبيهقي في «سننه» [٢٣٢١]، وفي «المعرفة» [برقم ٨١٢]، والبعغوي في «شرح السنة» [٨٩/٣-٩٠]، وغيرهم من طرق عن مالك به.

قلتُ: وتوبع عليه مالك: تابعه جماعة عن الزهري به نحوه.

٥٩٥٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩١٩].

٥٩٥١- صحيح: أخرجه النسائي في «الكبرى» [٥٥١]، وابن حبان [٢٣٤٩]، [٦٤١٨]، والبيهقي في «سننه» [٣٢٣٩]، وفي «المعرفة» [رقم ١٠٤٢]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به.

۵۹۵۲- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ،
وَالْمَجْثَمَةِ، وَالْحِمَارِ الْإِنْسِي.

= قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ وللحديث طريق آخر يرويه شعبة عن محمد بن زياد القرشي المدني عن أبي هريرة مرفوعاً: (إن عفريتاً من الجن تفلّت على البارحة ليقطع على الصلاة؛ فأمكنني الله منه؛ فدعوته وأردت أن أربطه إلى جنب سارية من سوارى المسجد حتى تصبحوا على فتنظروا إليه كلكم أجمعون، قال: فذكرت دعوة أخى سليمان ﴿وَهَبْ لِي مُنْكَأً لَا يُبَغَى لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾ [ص: ۳۵]، قال: فرده خاسئاً).

أخرجه أحمد [۲/۲۹۸] - واللفظ له - والبخارى [۴۴۹، ۱۱۵۲، ۳۲۴۱، ۴۵۳۰]، ومسلم [۵۴۱]، وابن حبان [۶۴۱۹]، والدارقطنى فى «سننه» [۱/۳۶۵]، والنسائى فى «الكبرى» [۱۱۴۴۰]، وابن راهويه [۸۸]، وابن عساکر فى «تاريخه» [۲۲/۲۶۲]، والبغوى فى «شرح السنة» [۳/۲۶۹]، وأبو عوانة [برقم ۱۷۲۹]، والبيهقى فى «سننه» [۳۰۰۱]، وفى «الدلائل» [رقم ۳۰۲۱]، وغيرهم . . . والله المستعان.

۵۹۵۲- صحيح: أخرجه الترمذى [۱۴۷۹، ۱۷۹۵]، وأحمد [۲/۳۶۶، ۴۱۸]، وابن أبى شيبة [۱۹۸۹۷]، والبيهقى فى «سننه» [۱۹۲۵۱]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [۴/۱۹۰]، وفى «المشکل» [۸/۱۹۷]، وابن الجوزى فى التحقيق [۲/۳۶۶، ۳۶۷]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [۱/۱۴۰-۱۴۱]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ۸۷۱]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة به . . . وهو عند الطحاوى وابن المنذر وابن أبى شيبة ومن طريقه ابن عبد البر ورواية للترمذى وأحمد: بالفقرة الأولى منه فقط.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح، وروى عبدالعزیز بن محمد وغيره عن محمد بن عمرو هذا الحديث؛ وإنما ذكروا حرفاً واحداً: نهى النبى ﷺ عن كل ذى ناب من السباع».

قلتُ: كأنه يشير إلى كون زائدة بن قدامة - راويه عن محمد بن عمرو عنده - قد تفرد به بهذا السياق والتمام عن محمد بن عمرو، وهذا مردود بكون خالد الطحان قد تابع زائدة على هذا السياق عن محمد بن عمرو عند المؤلف، وعلى كل حال: فإسناد الحديث حسن صالح، وهو صحيح فى المتابعات بلا ريب، فإن للحديث طرفاً أخرى عن أبى هريرة به مَقْطَعاً، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً . . . وقد استوفينا كل ذلك فى «غرس الأشجار» . . . والله الحمد.

٥٩٥٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: أَنَا الرَّحْمَنُ، وَهِيَ الرَّحِيمُ، شَقَقْتُ لَهَا مِنْ اسْمِي، فَمَنْ وَصَلَهَا أَصْلَهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا أَقْطَعَهُ فَأَبَتْهُ».

٥٩٥٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَقَفَ عَلَى الْحُجَّوْنَ عَامَ الْفَتْحِ،

٥٩٥٣- صحيح: أخرجه أحمد [٤٩٨/٢]، والحاكم [١٧٣/٤]، والخرائطي في مساوي الأخلاق [رقم ٢٦٩]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . وليس عند الحاكم قوله: (شقت لها من اسمي). قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

قلت: كلا، فإن محمد بن عمرو لم يرو له مسلم إلا في المتابعات وحسب، كما نص عليه المزى وابن حجر، نعم: الحديث ظاهر سنده الصلاح؛ إلا أنه معلول جداً، فقد اختلف فيه على محمد بن عمرو، فرواه عنه يزيد بن هارون وخالد الطحان وغيرهما على الوجه الماضي؛ وخالفهم إسماعيل بن جعفر، فرواه عن محمد بن عمرو: فقال: عن أبي سلمة به مرسلًا، لم يذكر فيه أبا هريرة، هكذا أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٠٨].

فهذان لونا من الاختلاف في سنده، ولون ثالث، فرواه حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو فقال: عن أبي سلمة عن عبد الرحمن بن عوف هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [٩/٢٩١]، ومن طريق حماد: أخرجه أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى البرتي في مسند عبد الرحمن بن عوف [رقم ١٥]، إلا أن ظاهره عنده الإرسال أيضاً، وقد خولف فيه محمد بن عمرو، خالفه ابن شهاب الزهري - وهو أتقن منه عشرات المرات - فرواه عن أبي سلمة عن أبي الرداد الليثي عن عبد الرحمن بن عوف به نحوه

وقد اختلف على الزهري في سنده، إلا أن هذا الوجه: هو الذى صوبه الدارقطني في «العلل» [٤/٢٦٤]، وهو طريق ضعيف الإسناد كما شرحنا فى الماضى [برقم ٨٤٠]، وانظر أيضاً [رقم ٨٤١]، لكن فى الباب طرق أخرى عن أبى هريرة، وشواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً؛ وأرائى قد ذكرت بعض ذلك هناك. فلينظر ثمة.

٥٩٥٤- صحيح: أخرجه الفاكهى فى «أخبار مكة» [عقب رقم ١٣٩٥]، والطحاوى فى «المشکل» [٢٣-٢٤]، وفى «شرح المعانى» [٢/٢٦١] و[٣/٣٢٨]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٢٨٦، ٢٨٧ / طبعة دار الفاروق]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة به نحوه . . . وانتهى سياق الطحاوى فى «شرح المعانى» =

فقال: «وَاللَّهِ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَلَوْ لَمْ أُخْرَجْ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ، وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أَحَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ هِيَ مِنْ سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ، لَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُحْتَشُّ خَلَاهَا وَلَا يُلْتَقَطُ إِلَّا لِمُنْشِدٍ»، فقال رجلٌ يقال له: شاه، وزعم الناس أنه العباس: فقال: يا رسول الله، إلا الإذخر، فإنه لبيوتنا وقبورنا، فقال رسول الله ﷺ: «إِلَّا الإِذْخِرَ».

= إلى قوله: (حرام) وزاد: (إلى يوم القيامة) وهو رواية له في «المشکل» [٩٧/١٢]، وليس عند ابن أبي خيثمة قوله: (فقال رجل يقال له: شاه . . . إلخ) ولم يسق الفاكهي لفظه . قلت: وسنده صالح؛ إلا أن جماعة قد رووه عن محمد بن عمرو فأرسلوه، ولم يذكروا فيه (أبا هريرة) منهم:

١- عثمان بن ساج وفيه ضعف- عند الأزرقى في «أخبار مكة» [١٤٩/٢] / طبعة المكتبة الثقافية الدينية].

٢- يزيد بن هارون: عند ابن أبي شيبة [٣٦٩٠٠].

٣- وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٠٤].

٤- وإبراهيم بن محمد الأسلمى - وهو ساقط- عند الأزرقى في «أخبار مكة» [١١٧/٢] / طبعة المكتبة الثقافية الدينية].

والموصول أصح، وعليه توابع محمد بن عمرو: تابعه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة به نحوه في سياق أتم، ولم يقل فيه: (والله إنك لخير أرض الله، ولو لم أخرج منك ما خرجت . . .) وكذا ما قبله.

وأخرجه البخارى [١١٢]، ومسلم [١٣٥٥]، والدارقطنى في «سننه» [٩٧/٣]، والبيهقى في «سننه» [١٥٨١٨]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٣١٥٥]، وأبو عوانة [٣٧٣٣]، [٣٧٣٤]، وغيرهم من طرق عن شيبان النحوى عن يحيى به.

قلت: وتوابع عليه شيبان: تابعه الأوزاعى وحرث بن شداد وغيرهم عن يحيى، ورواياتهم مخرجة في «غرس الأشجار» .

وقد خولف محمد بن عمرو بن علقمة فى الفقرة التى فى أول حديثه، خالفه ابن شهاب الزهرى، فرواه عن أبى سلمة فقال: عن عبد الله بن عدى بن الحمراء قال: =

= (رأيت رسول الله ﷺ واقفاً على الحزورة، فقال: واللّه إنك لخير أرض الله إلى الله، ولولا أنى خرجت منك ما خرجت)، فأسقط منه (أبا هريرة) وجعله من (مسند عبد الله بن عدى).

هكذا أخرجه الترمذى [٣٩٢٥] - واللفظ له - وابن ماجه [٣١٠٨]، والنسائى فى «الكبرى» [٤٢٥٢، ٤٢٥٣]، وأحمد [٣٠٥/٤]، والدارمى [٢٥١٠]، وابن حبان [٣٧٠٨]، والحاكم [٨/٣، ٤٨٩]، والطبرانى فى «مسند الشاميين» [٤/رقم ٣٠٣٤]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٤٩١]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [١/رقم ٦٢١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢/٢٨٩] و[٦/٣٢-٣٣]، وفى «الاستذكار» [٨/٢٢١]، والمزى فى «تهذيبه» [٥/٢٩١، ٢٩٢]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/٦٥١]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٣٩٠٦]، والفاكهى فى «أخبار مكة» [رقم ٢٤٤٤]، وأبو هلال العسكري فى تصحيفات المحدثين [ص ٨٧، ٢٥٠-٢٥١]، وابن قانع فى «المعجم» [رقم ٨٥٦، ١٠٢٤]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ١١٩٨/١ ورقم ٤٣٤، ٤٣٥/ طبعة دار الفاروق]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٧٧١، ١٨٦٥]، والطبرى فى «ذيل المذيل» [ص ٥٦/ منتخبه]، والفسوى فى «المعرفة» [١/٩٥/ الطبعة العلمية]، وجماعة غيرهم من طرق عن ابن شهاب عن أبى سلمة به . قلتُ: قد اختلف فيه على الزهرى، إلا أن هذا الوجه هو المحفوظ عنه؛ وهو الصواب عن أبى سلمة أيضاً؛ فإن الزهرى أحفظ وأتقن من محمد بن عمرو عدد ما شاء الله، وهذا الذى جزم به جماعة كما يأتى؛ وقد قال الحاكم عقب روايته: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

قلتُ: وغفل الشيخ عن كون (عبد الله بن عدى بن الحمراء) ليس له ذكر فى «الصحيحين» أصلاً، فضلاً عن أن يكون أحد الشيخين قد أخرج له، وهو صحابى معروف؛ فالحديث صحيح الإسناد وحسب؛ وقال ابن عبد البر فى «الاستذكار»: «هو حديث حسن صحيح ثابت عند جماعة من أهل العلم بالحديث . . .» وقال أيضاً فى موضع آخر: «هو حديث لا يختلف أهل العلم بالحديث فى صحته» وقبله قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب صحيح . . .» ثم قال: «ورواه محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ، وحديث الزهرى عن أبى سلمة عن عبد الله بن عدى بن حمراء: عندى أصح».

قلتُ: وسبقه إلى هذا: أبو زرعة وصاحبه! فجزم ما يكون محمد بن عمرو قد أخطأ فيه؛ وأن =

۵۹۵۵- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيحُ

لِلنِّسَاءِ».

= الصحيح ما رواه الزهري، كما في «العلل» [رقم ۸۳۰]، وتابعهما البيهقي على هذا في «الدلائل» ونحوه ابن عبد البر في «الاستذكار» ثم جاء أبو الحسن ابن مهدي البغدادي الحافظ وأغرب جداً، وجزم بكون الصحيح ما رواه بعضهم عن الزهري عن أبي هريرة، كما في «علله» [۲۵۵ / ۹]، ولم يتابع عليه، وتوسط أبو عبد الله الذهلي الحافظ، وقال: «يمكن أن يكون الحديث لأبي سلمة عن أبي هريرة وابن عدى بن الحمراء معاً» .

يعني محفوظاً من الوجهين، نقله عنه ابن عبد البر في «الاستذكار» [۲ / ۴۶۴]، والصواب هو ما جزم به الترمذي وأبو زرعة وصاحبه وغيرهم؛ وهو المحفوظ كما يقول الحافظ في «الإصابة» [۴ / ۱۷۷]، ومثله في «النكت» على ابن الصلاح له [۲ / ۶۱۱]، وجزم في الثاني: بكون محمد بن عمرو قد سلك الجادة في روايته عن أبي سلمة، وهو كما قال، مع كونه اختلف عليه في وصله وإرساله كما مضى . . . والحديث صحيح على كل حال .

۵۹۵۵- صحيح: أخرجه الترمذي في «علله» [رقم ۸۱]، والسراج في «مسنده» [۱ / ۲۶۰]، من طريق المغيرة بن مسلم القسلمي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به مثله . . . مع سياق قصة في أوله .

قال الترمذي: «سألت محمداً- يعني البخاري - عن هذا الحديث؟! فلم يعرف هذا الحديث، وجعل يستحسنه» .

قلت: وسنده حسن صالح؛ وقد توبع عليه محمد بن عمرو: تابعه الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به مثله . . . عند البخاري [۱۱۴۵]، ومسلم [۴۲۲]، وأبي داود [۹۳۹]، والنسائي [۱۲۰۷]، وابن ماجه [۱۰۳۴]، وأحمد [۲ / ۲۴۱]، الدارمي [۱۳۶۳]، وابن خزيمة [۸۹۴]، والشافعي [۲۰۱]، وابن أبي شيبة [۷۲۵۳، ۳۶۲۷۳]، والطحاوي في «شرح المعاني» [۱ / ۴۴۷]، وفي «المشكل» [۴ / ۲۱۲]، وابن الجارود [۲۱۰]، وابن عبد البر في «التمهيد» [۲۱ / ۱۰۷]، والبيهقي في «سننه» [۳۱۴۹]، وفي «المعرفة» [رقم ۱۰۸۷]، والبغوي في «شرح السنة» [۳ / ۲۷۱]، وأبو عوانة [رقم ۱۹۷۳]، والسراج في «مسنده» [۱ / ۲۲۴]، وجماعة كثيرة من طرق عن ابن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به .

قلت: وهكذا رواه جماعة عن الزهري، وخالفهم آخرون، فرووه عن الزهري فقالوا: =

٥٩٥٦- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، لما مات النجاشي، أخبرهم أنه مات، فاستغفروا له .

= عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، ورواه آخرون فقالوا: عن سعيد وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة به، وكل تلك الوجوه محفوظة عن الزهري؛ كما شرحنا ذلك في: «غرس الأشجار» وراجع «علل الدارقطني» [٨/ ٥٩-٦٢]، وللحديث طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به . . . منها: ما رواه محمد بن سيرين عن أبي هريرة به

وأخرجه النسائي [١٢١٠]، وأحمد [٤٣٢/٢، ٤٧٣]، وابن حبان [٢٢٦٢]، والطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ١٢٥٥]، والمؤلف [برقم ٦٠٤٢]، والدارقطني في «العلل» [٨/ ١٠٨]، والسراج في «مسنده» [١/ ٢٣٦، ٢٣٧]، والباغندي في «أماليه» [رقم ٥٤]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٣٣٨]، وجماعة من طرق عن ابن سيرين به . قلتُ: وسنده حجة . . . وتمام تخريجه في «غرس الأشجار» .

٥٩٥٦- صحيح: أخرجه النسائي [٢٠٤١]، وأحمد [٢/ ٢٤١]، والحميدي [١٠٢٣]، والبغوي في «شرح السنة» [٥/ ٣٣٩-٣٤٠]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٣١١٨]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: (لما مات النجاشي، قال النبي ﷺ استغفروا له) لفظ الجميع سوى أحمد، فعنده مثل المؤلف .

قلتُ: وسنده صحيح على شرطهما؛ وتوبع عليه ابن عيينة: تابعه عقيل وصالح بن كيسان ومحمد بن أبي حفصة ويونس وأبو أويس المدني وغيرهم: كلهم عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب كلاهما عن أبي هريرة به نحو اللفظ الماضي:

١- ورواية عقيل: عند البخاري [١٢٦٣]، ومسلم [٩٥١]، والبيهقي في «سننه» [٦٧٢٣]، وأبي نعيم في «المستخرج» [رقم ٢١٣٠]، والطحاوي في «المشكّل» [١/ ١٨٦]، وجماعة .

٢- ورواية صالح: عند البخاري ومسلم والنسائي [١٨٧٩، ٢٠٤٢]، والبيهقي في «سننه» [٦٨١٧]، والدارقطني في «العلل» [٩/ ٣٦٠] . . . وغيرهم .

٣- ورواية يونس: عند ابن حبان [٣١٠١] .

٤- ورواية ابن أبي حفصة: عند أحمد [٢/ ٥٢٩] .

٥- ورواية أبي أويس: عند المؤلف [برقم ٥٩٦٨]، والدارقطني في «العلل» [٩/ ٣٦١] . =

۵۹۵۷- حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَسَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ فَخَالَفُوهُمْ».

= وأبو أويس: هو عبد الله بن عبد الله المدني . . . ورواه جماعة عن الزهري عن ابن المسيب وحده عن أبي سلمة به نحوه ، وكل هذا محفوظ ثابت عن الزهري . . . والله المستعان .

۵۹۵۷- صحيح: أخرجه البخاري [۵۵۵۹]، ومسلم [۲۱۰۳]، وأبو داود [۴۲۰۳]، والنسائي [۵۲۴۱]، وابن ماجه [۳۶۲۱]، وأحمد [۲/۲۴۰]، وابن أبي شيبة [۲۴۹۹۹]، والبيهقي في «الشعب» [۵/رقم ۶۳۹۳]، وفي «سننه» [۱۴۵۸۸]، وفي «المعرفة» [رقم ۳۴۵]، والحميدي [۱۱۰۸]، وابن سعد في «الطبقات» [۱/۴۳۹]، وأبو عوانة [رقم ۸۷۱۵]، والطحاوي في «المشكل» [۵۹/۹]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار كلاهما عن أبي هريرة به .

قلت: وقد توبع عليه ابن عيينة: تابعه الأوزاعي عن الزهري بسنده به . . . عند النسائي [۵۰۷۲]، والمؤلف [برقم ۶۰۰۱]، وابن عساكر في «تاريخه» [۱۳/۱۵۴]، وأبي عوانة [رقم ۸۷۱۲، ۸۷۱۳]، والطحاوي في «المشكل» [۵۹/۹]، وغيرهم .

وروى بعضهم هذا الحديث عن الفريابي عن الأوزاعي عن الزهري به . . . وقرن (سعيد بن المسيب) في سنده مع (أبي سلمة وسليمان) وقد غلط فيه على الفريابي! كما جزم به الدارقطني والخطيب، وبيننا ذلك في «غرس الأشجار» .

والمحفوظ عن الزهري عن أبي سلمة وسليمان به عن أبي هريرة . . . وليس فيه (ابن المسيب) راجع «علل الدارقطني» [۹/۲۶۵]، والحديث رواه آخرون عن الزهري فقالوا: عن أبي سلمة وحده عن أبي هريرة به . . . وهذا محفوظ أيضاً عن الزهري . . . وقد توبع عليه الزهري على هذا الوجه الثاني: تابعه محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: (غيروا الشيب، ولا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى) أخرجه أحمد [۲/۲۶۱، ۴۹۹]، وابن حبان [۵۴۳]، والمؤلف [برقم ۵۹۷۷]، والبغوي في «شرح السنة» [۱۲/۸۹]، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ۸۹۱]، وابن سعد في «الطبقات» [۱/۴۳۹]، وغيرهم من طرق عن

٥٩٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، وَالْمَقْدُمِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ، قَالَ: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ، فَيَلْبَسُ عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

= قلتُ: وسنده صالح مستو؛ وهكذا رواه أصحاب محمد بن عمرو عنه؛ وخالفهم سهل أبو حريز مولى المغيرة، فرواه عن محمد فقال: عن أبي سلمة عن أبيه به . . . ، ونقله إلى «مسند عبدالرحمن بن عوف» .

هكذا أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٤٤٤/٣]، ثم قال: (هذا غريب من حديث أبي سلمة عن أبيه عن النبي ﷺ غير محفوظ، وإنما يروى عن أبي سلمة عن أبي هريرة).

قلتُ: وهو كما قال أبو أحمد؟! وأبو حريز هذا: كان يروى عن الثقات ما لا أصل له من حديث الأثبات، كما يقول ابن حبان فى ترجمته من «المجروحين» [٣٤٨/١]، وقال ابن عدى فى ختام ترجمته فى «الكامل» [٤٤٤/٣]: و«عامّة ما يرويه لا يتابع عليه، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق»، وقد ساق له فى ترجمته من أكبر لم يتابع على أسانيدها، منها هذا الحديث، والمحمفوظ عن محمد بن عمرو: هو الأول: وعليه توبع أيضاً: تابعه عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة به مثل اللفظ الماضى دون ذكر (النصارى)، أخرجه الترمذى [١٧٥٢]، والمؤلف [برقم ٦٠٢١]، وابن عدى فى «الكامل» [٤٠/٥]، من طريق أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة به .

قال الترمذى: «حديث أبي هريرة: حديث حسن صحيح، وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ» .

قلتُ: وهو كما قال، والطريق الماضى سنده صحيح فى المتابعات، وعمر حديثه جيد فى الشواهد . . وهو ضعيف الحديث على التحقيق .

٥٩٥٨ - صحيح: أخرجه أحمد [٢٤١/٢]، والحميدى [٩٤٧]، ومسلم [٣٨٩]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٦٦٨]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [رقم ١٢٤٥]، والفخر ابن البخارى فى «مشيخته» [رقم ١٠٥٨]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة به .

- ٥٩٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَّا أَذِنَ لِنَبِيِّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ».
- ٥٩٦٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَاهُ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».
- ٥٩٦١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَاهُ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي إِنَائِهِ، حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي حَيْثُ بَاتَتْ يَدُ أَحَدِكُمْ».
- ٥٩٦٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَاهُ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صَلَاةِ رَكْعَةٍ، فَقَدْ أَدْرَكَ».

= قلتُ: ورواه جماعة كثيرة عن الزهري به نحوه . . . تأتي منهم رواية يونس الأيلي [برقم ٥٩٦٤]، وخالفهم آخرون، فرووه عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة به، وصوب الدارقطني قول من رواه عن الزهري عن أبي سلمة . . . كما في «العلل» [١٤ / ٨]، وقد توبع الزهري على هذا الوجه المحفوظ: تابعه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة به نحوه في سياق أتم في أوله . . . ويأتي تخريجه [برقم ٥٩٩٣] . . . والله المستعان.

٥٩٥٩ - صحيح: أخرجه البخاري [٤٧٣٥، ٤٧٣٦، ٧٠٤٤]، ومسلم [٧٩٢]، والنسائي [١٠١٨]، وأحمد [٢٧١ / ٢، ٢٨٥]، والدارمي [١٤٩١، ٣٤٩٠]، وابن حبان [٧٥١]، والحميدي [٩٤٩]، والبيهقي في «الشعب» [٢ / ٢١٤٢]، وفي «سننه» [٢٢٥٦، ٢٠٨٣٠، ٢٠٨٣١]، وأبو عوانة [رقم ٣٨٦٥، ٣٨٦٦، ٣٨٦٧]، وابن نصر في «قيام الليل» [رقم / ١٥٥ مختصره]، وجماعة كثيرة من طرق عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به . . . وهو عند بعضهم نحوه .

قلتُ: ورواه غير واحد عن أبي سلمة بنحوه أيضًا، وقد وقع في سنده اختلاف غير مؤثر، راجع «علل الدارقطني» [٣٧٨ / ٤]، و[٢٣٨-٢٤٣]، ولعلنا نبسط الكلام عليه في مكان آخر بعون الله .

- ٥٩٦٠ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٣٠].
- ٥٩٦١ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٦٣].
- ٥٩٦٢ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٩٣].

٥٩٦٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْحَبَّةِ السُّودَاءِ، فَإِنَّ فِيهَا شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ»، إِلَّا السَّامَ، وَالسَّامَ: الْمَوْتُ.

٥٩٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَسِيبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي عَلَى أَحَدِكُمْ، حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَيَذَا فَعَلَ ذَلِكَ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

٥٩٦٥- حَدَّثَنَا وَهْبٌ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَتَكُونُ فِتْنٌ كَرِيحٍ

٥٩٦٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٤٢].

٥٩٦٤- صحيح: مضى الكلام قريباً [برقم ٥٩٥٨].

٥٩٦٥- صحيح: أخرجه ابن حبان [٥٩٠٩]، والآجزي في «الشریعة» [رقم ٧٥]، والمزى في «تهذيبه» [٤٠٨/١٧]، وغيرهم من طريق خالد الطحان عن عبد الرحمن بن إسحاق المدني المعروف بـ (عباد) عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا إسناد جيد؛ وعبد الرحمن فيه كلام، إلا أنه لا يزال متماسكاً؛ وقد احتج به مسلم؛ وتابعه جماعة عليه أيضاً؛ إلا أنهم لم يذكروا فيه قوله: (كريح الصيف) منهم:

١- شعيب بن أبي حمزة عن الزهري بسنده به وزاد: (فمن وجد ملجأ أو معاداً فليعذبه) أخرجه البخاري [٦٦٧١]، ومن طريقه البغوي في «تفسيره» [٣/٣٤٦] طبعة دار طيبة، وفي «شرح السنة» [٢٢/١٥]، وأبو عمرو الداني في الفتن [١/ رقم ٣٨] وغيرهم.

٢- ومعمّر عن الزهري به مع الزيادة: عند أحمد [٢/٢٨٢].

٣، ٤، ٥، ٦- ويونس الأيلي وابن أبي عتيق وعبيد الله بن أبي زياد وإسحاق بن يحيى كلهم عن الزهري به: ذكره الدارقطني في «العلل» [٩/٣٣٥].

قلت: ورواه صالح بن كيسان عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب كلاهما عن أبي هريرة به مع الزيادة المشار إليها: أخرجه البخاري [٣٤٠٦]، ومسلم [٢٨٨٦]، والدارقطني في «العلل» [٩/٣٣٦]، وقد توبع عليه الزهري على الوجه الأول . . . والله المستعان.

الصَّيْفِ، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، مَنْ اسْتَشْرَفَ لَهَا اسْتَشْرَفَتْهُ» .

۵۹۶۶- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ» .

۵۹۶۷- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ الْأَوْدِي، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً، فَقَدْ أَدْرَكَهَا كُلَّهَا» .

۵۹۶۸- حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مَزَاحِمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُوَيْسٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ، وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَاهُ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، نَعَى لَهُمُ النَّجَاشِي فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ» .

۵۹۶۹- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنِ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرْعَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عَزِيمَةٍ .

۵۹۶۶- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۵۸۹۳] .

۵۹۶۷- انظر السابق .

۵۹۶۸- صحيح: مضى الكلام عليه قريباً [برقم ۵۹۵۶] .

۵۹۶۹- صحيح: أخرجه مسلم [۷۵۹]، وأبو داود [۱۳۷۱]، والترمذی [۸۰۸]، والنسائي [۲۱۰۴، ۲۱۹۸]، وأحمد [۲/۲۸۱]، وعبد الرزاق [۷۷۱۹]، وابن أبي شيبة [۷۶۹۸] و[۸۸۶۹]، والبيهقي في «سننه» [۴۳۷۶]، وابن عساکر في «تاريخه» [۳۲۸/۱۳]، والفاكهي في «أخبار مكة» [رقم ۱۲۹۲]، وأبو عوانة [رقم ۳۰۴۴، ۳۰۴۵]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ۱۷۳۱]، وغيرهم من طرق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به .
قال الترمذی: «هذا حديث حسن صحيح» .

قلت: قد اختلف على معمر والزهري في وصله وإرساله، وكلاهما محفوظان كما شرحناه في «غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار» . . . والله الحمد .

٥٩٧٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنَاجَشُوا».

٥٩٧١- حَدَّثَنَا الْأَشْج، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ-يَعْنَى الرَّازِي- حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،

عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ إِلَّا مَسَّهُ الشَّيْطَانُ، فَيَسْتَهْلُ صَارِخًا مِنْ مَسِّ الشَّيْطَانِ إِيَّاهُ، إِلَّا عَيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿أُعِيدْهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾» [آل عمران: ٣٦].

٥٩٧٠- صحيح: هكذا رواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامى عن معمر، وخالفه عبد الرزاق وابن عليه ويزيد بن زريع وغيرهم، كلهم روه عن معمر فقالوا: عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به فى سياق أتم، وجعلوا شيخ الزهرى فيه: (ابن مسيب) بدل: (أبى سلمة).

هكذا أخرجه البخارى [٢٥٧٤]، ومسلم [١٤١٣] والنسائى [٤٥٠٢، ٤٥٠٧]، وأحمد [٢٧٤ / ٢، ٤٨٧]، وعبد الرزاق [١٤٨٦٧]، وابن أبى شيبه [٢٢٠٣٥] - وسياقه مثل المؤلف - والبغوى فى «شرح السنة» [٨ / ١٢٢]، وأبو عوانة [رقم ٤١٢١]، وغيرهم . . وهذا هو المحفوظ عن معمر؛ نعم: رواه غير واحد عن الزهرى عن سعد وأبى سلمة كلاهما عن أبى هريرة به . . . ورواه أكثر أصحاب الزهرى عنه مثل رواية معمر الماضية؛ والوجهان محفوظان عن الزهرى، كما جزم به الدارقطنى فى «العلل» [٩ / ١٣٥]، وقد مضى الحديث من رواية ابن عيينة عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبى هريرة به فى سياق أتم: [برقم ٥٨٨٧]، فانظر ثمة . . . والله الحمد .

٥٩٧١- صحيح: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٦ / ٤٠٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٧ /

٣٥٥]، من طريق إسحاق بن سليمان الرازى عن معاوية بن يحيى الصدفى عن الزهرى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة به .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ ومعاوية الصدفى وإن كان تالف الحديث، إلا أنه توبع عليه .

١- تابعه محمد بن الوليد الزبيدى: عن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة به مختصراً بلفظ: (ما من ابن آدم مولود إلا ويمسه الشيطان حين يولد؛ فيستهل صارخاً) أخرجه الطبرانى فى «مسند الشاميين» [٣ / ١٧٤٢]، والطبرى فى «تفسيره» [٦ / ٦٨٩٩ / طبعة الرسالة]، وابن =

۵۹۷۲- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَقَالَ: «أُرِيْتُهَا، ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَهُمْ، وَلَكِنْ اطْلُبُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ».

= عساكر في «تاريخه» [۲۱۳/۳۸]، من طرق عن الزبيدي به . . . وسياق ابن عساكر نحو سياق المؤلف .

قلتُ: وسند الطبراني إليه مستقيم . . . وتابعه أيضاً:

۲- الأوزاعي على نحو سياق المؤلف: عند ابن عساكر في «تاريخه» [۲۱۳/۳۸]، إلا أن الإسناد إليه لا يصح .

وقد خولف الزبيدي ومن تابعه في سنده، خالفهم معمر وشعيب ويحيى بن سعيد الأنصاري وشعيب بن خالد وغيرهم من أصحاب الزهري، كلهم رووه عنه فقالوا: عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به نحو سياق المؤلف، وجعلوا شيخ الزهري فيه هو: (سعيد بن المسيب) بدل: (أبي سلمة) .

هكذا أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» [۱۱۹/۱]، والبخاري [۳۲۴۸، ۴۲۷۴]، ومسلم [۲۳۶۶]، وأحمد [۲/۲۳۳، ۷۶۹۴]، وابن حبان [۶۲۳۵]، والطبراني في «الأوسط» [۷/رقم ۶۷۸۴]، وفي «مسند الشاميين» [۴/رقم ۳۰۱۸]، وابن أبي شيبعة [۳۱۴۹۶]، وابن عساكر في «تاريخه» [۲۶/۴۳۷] و[۴۷/۳۵۴] و[۷۰/۷۹]، والطبري في «تفسيره» [۶/رقم ۶۸۸۷، ۶۸۹۱/ طبعة الرسالة]، والبغوي في «شرح السنة» [۱۴/۴۰۶]، وفي «تفسيره» [۲/۳۰/ طبعة دار طيبة]، وابن أبي حاتم في «تفسيره» [۲/رقم ۳۴۳۲/ طبعة المكتبة العصرية]، وأبو الحسين بن بشران في الجزء الأول من «فوائده» [رقم ۹۳/ ضمن مجموع أجزاء حديثية]، والخطيب في «الفصل للوصل» [۱/۱۷۲-۱۷۳، ۱۷۴، ۱۷۵، ۱۷۶]، وابن الذهبى في «سير النبلاء» [۹/۴۶۷-۴۶۸]، وغيرهم، وكلهم ذكروا قراءة الآية في آخره من قول أبي هريرة موقوفاً، وهو مدرج عند المؤلف وبعضهم، وبين ذلك الخطيب في «الفصل للوصل المدرج في النقل» [۱/۱۷۳-۱۷۶] . . . والله المستعان .

۵۹۷۲- صحيح: أخرجه مسلم [۱۱۶۶]، والدارمي [۱۷۸۲]، والنسائي في «الكبرى» [۳۳۹۲]، [۳۳۹۳]، والطحاوي في «شرح المعاني» [۳/۹۰]، وابن عدى في «الكامل» [۶/۴۰۰]، والثعلبي في «تفسيره» [۱۰/۲۵۰/ طبعة إحياء التراث العربى]، وأبو نعيم في «المستخرج على =

٥٩٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو
الليثي، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا
قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلْيُفْرِغْ عَلَى يَدِهِ مِنْ إِيَّانِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»، فَقَالَ
قَيْنُ الْأَشْجَعِيِّ: كَيْفَ إِذَا جِئْنَا مَهْرَاسِكُمْ هَذَا؟ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرْكَ يَاقَيْنِ!.

٥٩٧٤- حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ زَنْجَلَةَ الرَّازِي، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ،
قَالَ: حَدَّثَنِي قُرَّةٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو
هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «مَنْ أَحَبَّ عِبَادِي إِلَيَّ، أَعْجَلْتُهُمْ فِطْرًا».

= مسلم [رقم ٢٦٦١]، وغيرهم من طرق عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً:
(أريت ليلة القدر؛ ثم أيقظني بعض أهلي؛ فالتمسوها في العشر الغوابر) لفظ مسلم؛ ومثله
ونحوه عند الجميع، ولم يذكرها جميعاً قوله: (وعسى أن يكون خيراً لهم) سوى ابن عدي
وحده.

قلت: والجملة المشار إليها ثابتة في حديث عبادة بن الصامت عند البخاري [٤٩، ١٩١٩،
٥٧٠٢]، وجماعة كثيرة... ولله الحمد.

٥٩٧٣- حسن بهذا التمام: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٦٣].

٥٩٧٤- منكر: أخرجه الترمذي [٧٠٠، ٧٠١]، وأحمد [٢٣٧/٢، ٣٢٩]، وابن خزيمة
[٢٠٦٢]، وابن حبان [٣٥٠٧، ٣٥٠٨]، والبيهقي في «سننه» [٧٩٠٩]، والعقيلي [٣/
٤٨٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٠/٢٣]، وابن عساكر في «معجمه» [رقم ٢٤٢]،
والبغوي في «شرح السنة» [٦/٢٥٥-٢٥٦]، وأبو عمرو السمرقندي في «الفوائد المنتقاة» [رقم
٧٠]، وابن الشجري في «الأمالي» [١/٢٤٤]، وغيرهم من طرق عن الأوزاعي عن قررة بن
عبد الرحمن المعافري عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به... وهو
عند بعضهم بنحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

قلت: هكذا رواه الجماعة من الأوزاعي؛ وخالفهم محمد بن كثير المصيبي، فرواه عن
الأوزاعي فقال: عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به...، وأسقط منه (قررة بن عبد
الرحمن).
=

۵۹۷۵- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَامِعِ الْعَطَّارِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ ابْنُ أَبِي الْجَنْوِبِ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ قَرَأَ سِتَّ رَكَعَاتٍ يَلْتَفِتُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَظَنْنَا أَنَّهُ لِكُلِّ سَبْعِ رَكَعَتَيْنِ وَلَمْ يَسْلَمْ.

= هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [۲۵۶/۹]، والأول هو المحفوظ عن الأوزاعي، وهو ما صوبه الدارقطني؛ ومحمد بن كثير المصيبي: مختلف فيه، وكان قد اختلط بأخرة أيضاً، فكان هذا من ذلك، والحديث صححه ابن خزيمة وابن حبان، وحسنه الترمذي كما مضى؛ ومداره على (قرة بن عبد الرحمن) وهو شيخ منكر الحديث جداً، كما قاله الإمام أحمد، وقال أبو زرعة: «الأحاديث التي يروها مناكير» وقال أبو داود: «في حديثه نكارة» وضعفه الجماعة؛ ووثقه مَنْ لَمْ يَخْبُرْ حاله جيداً، كابن حبان الحافظ، وكذا الفسوي، وجرحه أولى، وليس هو من يحتمل عن الزهري أصلاً، وإن كان عالماً بحاله، وقد أنكر عليه العقيلي هذا الحديث، وساقه في ترجمته من «الضعفاء» ثم قال: «ولا يتابع عليه، وهذا يروى من غير هذا الوجه بإسناد أصح من هذا» يعني بعضاً من مطلق الأخبار الواردة في استحباب تعجيل الإفطار وحسب، ولا يعني كونه يرويه بإسناد مقبول بهذا اللفظ هنا.

نعم: قد روى مسلمة بن علي الخشني هذا الحديث عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به...، فأوهم هذا عدم تفرد قرة به عن الزهري، لكن ما قيمة تلك المتابعة الهابطة؟! ومسلمة ساقط الحديث متروك عندهم، وهو من رجال ابن ماجه وحده، وروايته عند الطبراني في «الأوسط» [۱/ رقم ۱۴۹]، وفي «مسند الشاميين» [۳/ رقم ۱۷۳۶]، وتام في «فوائده» [۲/ رقم ۱۱۰۵]، وابن عدى في «الكامل» [۶/ ۳۱۴]، وقد استوفينا الكلام على هذا الحديث في «غرس الأشجار».

۵۹۷۵- منكر: أخرجه العقيلي [۳/ ۶۶]، والبيهقي في «سننه» [۹۲۱۷]، من طريق عيسى بن يونس عن عبد السلام بن أبي الجنوب عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: (طاف النبي ﷺ بالبيت ثلاثة أسباع جميعاً، ثم أتى المقام فصلى خلفه ست ركعات يسلم في كل ركعتين يميناً وشمالاً) قال أبو هريرة: (أراد أن يعلمنا).

قال الهيثمي في «المجمع» [۳/ ۵۵۰]: «رواه أبو يعلى، وفيه عبد السلام بن أبي الجنوب، وهو متروك» وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [۳/ ۵۶]: «رواه أبو يعلى الموصلي بسند ضعيف؛ =

٥٩٧٦- حَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ مَكْرَمٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «يَهْبِطُ الدَّجَالُ خُوزَ، وَكُرْمَانَ فِي ثَمَانِينَ أَلْفًا يَنْتَعِلُونَ الشَّعْرَ، وَيَلْبَسُونَ الطِّيَالِسَةَ، كَأَنَّ وُجُوهُهُمْ الْمَجَانُ الْمَطْرَقَةُ».

= لضعف عبد السلام بن أبي الجنوب» وضَعَّفَ سنده الحافظ في «المطالب» [رقم ١٢٦٣]، وقبله قال النووي في «المجموع» [٦٣/٨]: «هذا الحديث إسناده ضعيف لا يصلح الاحتجاج به». قلتُ: أفته ابن أبي الجنوب هذا، فهو منكر الحديث كما قاله ابن المديني، والدارقطني، وتركه أبو حاتم الرازي وجماعة، وهو من رجال ابن ماجه وحده، وقد تلون في سنده أيضاً، فعاد ورواه عن الزهري فقال: (عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال: طففت مع عمر بن الخطاب بالبيت، فلما أتممتنا دخلنا في الثاني، فقلنا له: إنا قد أتممتنا، قال: إني لم أؤهم، ولكني رأيت رسول الله ﷺ يقرن؛ فأنا أحب أن أقرن).

هكذا أخرجه البيهقي في «سننه» [٣٢١٨]، ثم قال: «ليس هذا بالقوي» وقد نقل العقيلي في ترجمته من «الضعفاء» [٦٦/٣]، عن علي بن المديني أنه سئل عن رواية ابن أبي الجنوب للحديثين الماضيين عن الزهري، فقال: (ليس بشيء) وقال العقيلي نفسه عقب روايته الحديث الأول، وإشارته للثاني: «جميعاً غير محفوظين» والله المستعان.

٥٩٧٦- ضعيف: بهذا اللفظ: هكذا رواه يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق، وخالفه جرير بن حازم وجعفر بن الحارث ومحمد بن سلمة الحراني ثلاثهم، كلهم روه عن ابن إسحاق فقالوا: عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به نحوه . . . ، فصار شيخ ابن إسحاق فيه (محمد بن إبراهيم) بدل: (محمد بن عمرو).

هكذا أخرجه أحمد [٣٣٧/٢]، ومن طريقه الخلال في «العلل» [ورقم ١٩٢/ متخبط ابن قدامة]، ونعيم بن حماد في «الفتن» [٢/ رقم ١٩١٣/ طبعة مكتبة التوحيد]، والبزار في «مسنده» [٤/ رقم ٣٣٩٠/ كشف الأستار]

وهذا هو المحفوظ عن ابن إسحاق إن شاء الله؛ ولعل شيخه (محمد بن إبراهيم) وقع باسمه غير منسوب عند المؤلف، فظنه يونس بن بكير أو من دونه: (محمد بن عمرو) فنسبه توهمًا، وقال البزار عقب روايته: «لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا من حديث ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة» وسقط قوله: (عن أبي سلمة) من مطبوعة «كشف الأستار». =

٥٩٧٧- حَدَّثَنَا وَهْبٌ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَيْرُوا الشَّيْبَ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ، وَلَا بِالنَّصَارَى».

٥٩٧٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى-أَوْ ثِنْتَيْنِ-وَسَبْعِينَ فِرْقَةً - قَالَ: إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ: إِحْدَى وَسَبْعِينَ، وَالْأُخْرَى: ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ- وَتَفَتَّرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»، مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو يَشْكُ.

٥٩٧٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا فِي

= ومدار الحديث على ابن إسحاق، وهو إمام فى التدليس، ولم يذكر فيه سماعاً، (وقد كان يدلس عن الضعفاء والمجهولين، وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطنى أو غيرهما) قاله الحافظ فى ترجمته من طبقات المدلسين [ص ٥١ / رقم ١٢٥]، وبهذا أعله الهيثمى فى «المجمع» [٦٦٢ / ٧]، فقال: «رواه أحمد وأبو يعلى، ورجالهما ثقات، إلا ابن إسحاق مدلس» يعنى ولم يذكر فيه سماعاً، أما صاحبه البوصيرى فإنه قال فى «إتحاف الخيرة» [٨ / ٤٢]، بعد أن عزاه لأحمد والمؤلف وزاد: (أبو بكر ابن أبى شيبة) قال: «بسنده ضعيف، لتدليس محمد بن إسحاق» كذا يقول هذا الرجل! وما أدراه أن أباً عبد الله المطلبى قد دلس فيه؟! ولا تكفى عنعنته، لإثبات تدليسه أصلاً، وقد أكثر البوصيرى من الإعلال بتدليس ابن إسحاق فى أخبار لم يذكر فيها سماعه، وكان دليل تدليسه دعواه، فهل رأيت كاليوم عجيباً؟! وليس يصح الحديث بهذا السياق أصلاً، وإنما الثابت فى هذا الباب: ما رواه معمر عن همام بن منبه عن أبيه هريرة مرفوعاً: (لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوزاً وكرمان من الأعاجم؛ حمر الوجوه، فطس الأنوف، صغار الأعين، وجوههم المجان المطرقة، نعالهم الشعر) أخرجه البخارى [٣٣٩٥]، وجماعة كثيرة... والله المستعان.

٥٩٧٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٥٧].

٥٩٧٨- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٥٩١٠].

٥٩٧٩- صحيح: أخرجه ابن ماجه [١٤٩٢]، وأحمد [٤٩٨ / ٢، ٥٢٨]، وابن أبى شيبة [١١٩٩٥]، وهنادى فى «الزهد» [١ / رقم ٣٦٧]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة عن أبى هريرة به.

مناقب الخير، قال: فقال: «وَجَبَتْ»، ثم مرت به أخرى، فأثنوا عليها شراً فى مناقب الشر، فقال: «وَجَبَتْ»، ثم قال: «أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ».

٥٩٨٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «غَفَّارٌ، وَأَسْلَمٌ، وَمُزَيْنَةٌ، وَمَنْ كَانَ

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [١/٢٢٩]: «هذا إسناد صحيح، رجاله محتج بهم فى الصحيحين».

قلت: كلا، فإن محمد بن عمرو لم يخرج له البخارى إلا مقروناً، ولا مسلم إلا فى المتابعات، كما جزم به المزى فى ترجمته من «تهذيبه» والحافظ فى «هدى السارى» وهو شيخ صدوق عالم محدث، فالإسناد حسن وحسب، لكن الحديث صحيح ثابت؛ فله طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه.

١- منها: ما رواه عبد الله بن عمر العمرى عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به نحوه . . . إلا أنه لم يقل: (فى مناقب الخير) ولا (فى مناقب الشر) وزاد: (إن شتتم خيراً وإن شتتم شراً) أخرجه المؤلف [برقم ٦٥٦٩]- وليس عنده الزيادة- والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٥١٣]، من طريقين عن عبد الله العمرى به.

قال الطبرانى: (لم يرو هذا الحديث عن عبد الله إلا القعنبي) يعنى عبد الله بن مسلمة، وليس كما قال، فقد توبع عليه القعنبي، تابعه عبد الله بن نافع الصائغ عند المؤلف، اللهم إلا إن كان الطبرانى يريد تفرد القعنبي بتمام الحديث مع الزيادة، فلا يرد عليه رواية الصائغ، لأنها دون الزيادة، ومدار هذا الطريق على عبد الله بن عمر العمرى؛ وهو شيخ ضعيف زاهد.

٢- ومنها: ما رواه شعبة والثورى ومسعر وغيرهم عن إبراهيم بن عامر بن مسعود الكوفى عن عامر بن سعد البجلي عن أبى هريرة به نحوه . . . دون جملة مناقب الخير والشر.

أخرجه أبو داود [٣٢٢٣٣]، والنسائى [١٩٣٣]، وأحمد [٤٦٦/٢]، والطيالسى [٢٣٨٨]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١٠٦/٧]، وابن المقرئ فى «المعجم» [رقم ١٢١٨]، وغيرهم، وسنده جيد؛ وفى الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه.

٥٩٨٠- صحيح: أخرجه أحمد [٤٥٠/٢]، وابن حبان [٧٢٩١]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ١٦٤، ٢٤١]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة عن أبى هريرة به.

مِنْ جُهَيْنَةَ، خَيْرٌ مِنَ الْحَلِيفِينَ: غَطْفَانَ، وَأَسَدٍ؛ وَهَوَازِنُ، وَتَمِيمٌ وَدُونُهُمْ، فَإِنَّهُمْ أَهْلُ الْحَيْلِ وَالْوَبْرِ».

۵۹۸۱- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ عَلَى رَأْسِ ثَمَانِينَ سَنَةً، وَاخْتَتَنَ بِالْقُدُومِ».

= قلتُ: وهذا إسناد صالح، وهو صحيح في المتابعات؛ فللحديث طرق أخرى نحوه عن أبي هريرة به منها:

۱- ما رواه أيوب بن كيسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً: (أسلم وغفار وشيء من مزينة وجهينة- أو قال: شيء من جهينة أو مزينة -خير عند الله- أو قال يوم القيامة- من أسد وتميم وهوازن وغطفان) أخرجه البخاري [۳۳۲۶]- واللفظ له- ومسلم [۲۵۲۱]، وأحمد [۲/ ۲۳۰، ۴۲۰، ۴۲۲]، والمؤلف [برقم ۶۰۵۴]، وعبد الرزاق [۱۹۸۷۷]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [۶۵ / ۱۴]، وغيرهم.

۲- ومنها: ما رواه سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: (أسلم وغفار ومزينة، ومن كان من جهينة أو جهينة: خير من بنى تميم وبنى عامر، والحليفين: أسد وغطفان).

أخرجه مسلم [۲۵۲۱]- واللفظ له- وأحمد [۲/ ۴۶۸]، وابن أبي شيبة [۳۲۴۸۰]، وغيرهم من طريق شعبة عن سعد بن إبراهيم به.

قلتُ: وسنده حجة؛ لكن اختلف في سنده على سعد بن إبراهيم على ألوان، راجع «علل الدارقطني» [۴/ ۲۸۶]، وله طرق أخرى عن إبراهيم عن أبي هريرة به نحوه.

۵۹۸۱- صحيح: أخرجه الطبراني في «الأوائل» [رقم ۱۱]، وابن عساكر في «تاريخه» [۶/ ۱۹۷]، [۲۰۱]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به . . . منها ما رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (اختتن إبراهيم عليه اسلام - وهو ابن ثمانين سنة بالقدم).

أخرجه البخاري [۳۱۷۸، ۵۹۴۰]، ومسلم [۲۳۷۰]، وأحمد [۲/ ۳۲۲، ۴۱۷]، والبيهقي في «سننه» [۱۷۳۴۹]، وفي «الشعب» [۶/ ۸۶۳۹]، وابن عدي في «الكامل» [۶/ ۳۵۵]، =

٥٩٨٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَامِعِ الْعَطَارِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ ابْنُ أَبِي الْجَنُوبِ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَقُّ الْجَوَارِ أَرْبَعُونَ دَارًا هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا، يَمِينًا وَشِمَالًا، وَقُدَامًا وَخَلْفًا».

٥٩٨٣- حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ حَاتِمٍ، بِغَدَادِيٍّ، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: دَخَلَ عَيْنَةَ بْنَ حِصْنٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَأَاهُ يَقْبَلُ الْحَسَنَ، وَالْحُسَيْنَ، فَقَالَ: أَتَقْبَلُهُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! قَالَ عَيْنَةُ: وَإِنْ لِي عَشْرَةٌ فَمَا قَبِلْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يَرْحَمُ».

٥٩٨٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ

= وابن عساكر في «تاريخه» [١٩٦/٦]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٣٨/٢٣]، وجماعة من طرق عن أبي الزناد به . . . واللفظ للبخاري

٥٩٨٢- منكر: أخرجه ابن حبان في «المجروحين» [١٥٠/٢]، من طريق المؤلف به .

قال الهيثمي في «المجمع» [٣٠٧/٨]: (رواه أبو يعلى عن شيخه محمد بن جامع العطار، وهو ضعيف).

قلت: نعم ضعفه جماعة، وهو من رجال «اللسان» [٩٩/٥]، وغفل الهيثمي عن (عبد السلام ابن أبي الجنوب)، وهو شيخ منكر الحديث كما قاله ابن الدارقطني، وتركه جماعة أيضاً، وهو من رجال ابن ماجه وحده؛ وقد أنكر عليه ابن حبان هذا الحديث، وساقه في ترجمته من «المجروحين»، وبه أعله الحافظ في «التلخيص» [٩٣/٣]، وفي الدراية [٢٩٢/٢].

والحديث ضعفه العراقي في «المغني» [١٨٩/٢]، والزركشي كما نقله عنه المناوي في «الفيض» [٣٧٦/٣]، ووافقه عليه؛ وفي الحديث علة ثالثة، وهي ضعف: (محمد بن عثمان) وهو ابن صفوان الجمحي الذي يقول عنه أبو حاتم: «منكر الحديث، ضعيف الحديث» وكذا ضعفه غير واحد، وهو من رجال ابن ماجه وحده، والله المستعان لا رب سواه.

٥٩٨٣- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٥٨٩٢].

٥٩٨٤- صحيح: أخرجه البخاري [٦٣٩٥]، وأبو داود [٤٤٧٧]، وأحمد [٢٩٩/٢]، وابن حبان [٥٧٣٠]، والنسائي في «الكبرى» [٥٢٨٧]، والبيهقي في «سننه» [١٧٢٧١]، والبخاري في «شرح السنة» [٣٢٧-٣٢٨/١٠]، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٨٢]، وغيرهم =

عبد اللہ بن الہاد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: أتى رسول الله ﷺ بشارب، فقال: «اضربوه»، فمنا الضارب بثوبه، ومنا الضارب بنعله، فقال بعض القوم: أخزك الله! فقال رسول الله ﷺ: «لا تقولوا هكذا، ولا تعينوا الشيطان عليه».

۵۹۸۵- حَدَّثَنَا عبد الغفار بن عبد الله بن الزبير، حدثنا علي بن مسهر، عن محمد ابن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: رأى رسول الله ﷺ، رجلاً يصلى والمؤذن يقيم، فقال له رسول الله ﷺ: «أصلتان معاً؟!». .

= من طرق عن أنس بن عياض عن يزيد بن عبد الله بن الہاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . وزاد أحمد وأبو الشيخ والبيهقي والنسائي في آخره: (ولكن قولوا: رحمك الله) وهو رواية للبخاري .

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه ابن حزم في «المحلى» [۱۱/۳۶۴]، وليس عنده الزيادة، وقد رواه غير واحد عن يزيد بن عبد الله بن الہاد بإسناده به نحوه . . . وتما تم تخريجه في «غرس الأشجار» .

۵۹۸۵- قوى بشواهد: هذا إسناد ظاهره الصلاح، إلا أنه معلول، فقد خولف فيه علي بن مسهر، خالفة معتمر بن سليمان، فرواه عن محمد بن عمرو فقال: عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ، هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [۹/۲۹۷]، فهذان لوانان من الاختلاف على محمد بن عمرو في سنده، ولون ثالث، فرواه يحيى القطان عن محمد بن عمرو فقال: عن أبي سلمة به مراسلاً، ذكره الدارقطني أيضاً، والوجه الثالث: هو المحفوظ عن أبي سلمة؛ وهكذا توبع عليه محمد بن عمرو؛ فرواه مالك وإسماعيل بن جعفر والثوري، والدراوردي كلهم عن شريك بن عبد الله بن أبي ثمر عن أبي سلمة به مراسلاً.

نعم: قد اختلف في سنده على شريك على ألوان، إلا أن الصحيح هنا مرسل، كما نص عليه البخاري وأبي حاتم والدارقطني وغيرهم؛ وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة نحو لفظه هنا، وكذا في الباب مراسيل أيضاً، والمرفوع منه لا يصح، لكن تلك الشواهد يقوى بعضها بعضاً، لا سيما وقد ثبت في معناها حديث سعد بن إبراهيم عن حفص بن عاصم عن عبد الله ابن بحينة قال: (أقيمت صلاة الصبح، فرأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلى والمؤذن يقيم، فقال: =

٥٩٨٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَشَلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَتِفًا مِنْ قَدْرِ الْعَبَّاسِ، فَأَكَلَهَا، وَقَامَ يَصَلِّي وَلَمْ يَتَوَضَّأَ.

٥٩٨٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَقَعَ عَلَيَّ بِهَيْمَةٍ، فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوهَا مَعَهُ»، قَالَ أَبُو يَعْلَى: ثُمَّ بَلَّغْنِي أَنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ.

= أتصلى الصبح أربعاً) أخرجه النسائي [٨٦٧]- واللفظ له- وجماعة كثيرة، وهو في «الصحيحين» بنحوه من هذا الطريق، وقد مضى تخريجه عند المؤلف [٩١٤]، وانظر أيضاً [٩١٥]، وقد استوفينا تخريج هذا الحديث وطرقه وشواهد في «غرس الأشجار» ولله الحمد.

٥٩٨٦- حسن: قال الهيثمي في «المجمع» [١/٥٧٠]: «رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن عمرو عن أبي سلمة، وهو حديث حسن».

قلتُ: وهو كما قال؛ يعني بهذا اللفظ؛ وإلا فمعنى الحديث ثبت من طرق عن أبي هريرة، وكذا شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة أيضاً، وقد بالغ البوصيري، وصحح سند الحديث هنا في «تحف الخيرة» [١/٩٧]، وإنما هو حسن فقط؛ للكلام المعروف في محمد بن عمرو!.

٥٩٨٧- منكر: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [١/٣٢] المقدمة، والبيهقي في (الخلافات) كما في «البدر المنير» [٨/٦١٠]، كلاهما من طريق المؤلف به... ولفظ ابن عدى: (من أتى البهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة).

قال الهيثمي في «المجمع» [٦/٤٢١]: «رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن عمرو بن علقمة، وحديثه حسن، وبقية رجاله ثقات».

قلتُ: هو كما قال؛ إلا أن الإسناد هنا معلول، فقد قال أبو يعلى عقب روايته: (ثم بلغني أنه رجع عنه) يعني شيخه عبد الغفار بن عبد الله، فإذا كان عبد الغفار قد رجع عن روايته؛ فإنه قد غلط فيه، وكأنه دخل له حديث في حديث، بل نقل الحافظ في «التلخيص» [٤/١٦٠] الطبعة العلمية، عن ابن عدى أنه قال عقب روايته وحكاية كلام أبي يعلى الماضي، قال: «إنهم كانوا لَقَنَّوه» يعني عبد الغفار، وهذا إن صح؛ فالإسناد ليس له أصل جزماً، وإلا فتكفى عبارة أبي يعلى على كون عبد الغفار قد رجع عن روايته، والحديث مشهور من رواية ابن عباس مرفوعاً، وهو منكر الإسناد والمتن، كما شرحنا ذلك شرحاً وافياً في «غرس الأشجار» ولخصنا ذلك فيما مضى [برقم ٢٤٦٢]، فراجع ثمه، ولا يثبت حديث في هذا الباب البتة.

۵۹۸۸- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مِرْدَاسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، وَيُونُسَ، وَمَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً، فَقَدْ أَدْرَكَهَا»، قَالَ مَعْمَرٌ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَفَرَى أَنْ الْجُمُعَةَ مِنَ الصَّلَاةِ.

۵۹۸۹- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَلْبُ الْكَبِيرِ شَابٌّ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ: حُبِّ الْحَيَاةِ، وَحُبِّ الْمَالِ»، قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: فَأَنَا وَوَاحِدٌ مِنْهُمُ.

۵۹۹۰- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ

۵۹۸۸- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۵۸۹۳].

۵۹۸۹- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۵۹۴۶].

۵۹۹۰- جيد: أخرجه الترمذى [۳۵۵۰]، وابن ماجه [۴۲۳۶]، وابن حبان [۲۹۸۰]، والحاكم [۲/ ۴۶۳]، والبيهقى فى «سننه» [۶۳۱۴]، والقضاعى فى «الشهاب» [۱/ ۱۷۲]، وأبو الشيخ فى «الطبقات» [۴/ ۳۰۴]، والمزى فى «تهذيبه» [۶/ ۲۱۰]، والثعلبى فى «تفسيره» [۸/ ۱۱۴] / طبعة دار إحياء التراث العربى]، وعنه البغوى فى «تفسيره» [۶/ ۴۲۵] / طبعة دار طيبة]، وأبو إسحاق الهاشمى فى «أمالیه» [رقم ۱۶]، وابن منده فى «التوحيد» [رقم ۱۰۷]، والمؤلف [برقم ۱۳۵]، وأبو بكر الإسماعيلى [رقم ۱۵۹]، كلاهما فى «المعجم» .

وأبو الحسن بن المقير فى «جزء من حديثه وفوائده» عن شيوخه [رقم ۵۷] ضمن مجموع أجزاء حديثية]، والفخر ابن البخارى فى «مشيخته» [رقم ۳۲۹، ۳۳۱]، والخطيب فى «تاريخه» [۶/ ۳۹۷] و[۱۲/ ۴۱]، وابن الشجرى فى «أمالیه» [۱/ ۴۴۵]، والذهبى فى «سير النبلاء» [۱۵/ ۷۴]، وغيرهم من طريقين عن عبد الرحمن بن محمد المحاربى عن محمد ابن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به .

قال ابن منده: «هذا إسناد حسن مشهور عن المحاربى» وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على

ابن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَعْمَارُ أُمَّتِي مَا بَيْنَ السَّتِينِ إِلَى السَّبْعِينَ، وَأَقْلُهُمْ مَنْ يَجُوزُ ذَلِكَ»، قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: وَأَنَا مِنَ الْأَقْلِّ.

= قلت: ما هو على شرط مسلم، ومحمد بن عمرو حديثه عند مسلم في المتابعات، كما جزم به المزى في ترجمته من «التهذيب» والحافظ في «هدى السارى» فالإسناد صالح وحسب؛ وقد حسنه النووي في «فتاويه» والحافظ في «الفتح» [١١/ ٢٤٠]، وفي فتاويه الحديثية [رقم ٢٦/ طبعة در الصحابة]، وقبلهما صححه ابن حبان، وقبله قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وقد تعجب ابن كثير في «تفسيره» [٦/ ٥٥٥ / طبعة دار طيبة] من قول الترمذى الماضى، ومثله تعجب الزيلعى أيضاً فى «تخريج أحاديث الكشاف» [٣/ ١٥٥ / طبعة دار ابن خزيمة]، وذكر أن الحديث قد روى من وجه آخر عن أبي هريرة، قد أخرجه أبو عيسى الترمذى نفسه كما يأتى، هكذا زعمنا، والعجب من عجبهما؛ لأن الظاهر من عبارة الترمذى، أنه لا يعرف الحديث يروى عن محمد بن عمرو بإسناده به . . . إلا من هذا الوجه الذى ساقه إليه وحسب، ولا ينفى ورود الحديث من طريق آخر، وربما أراد: أنه لا يعرف الحديث بهذا اللفظ إلا من ذلك الوجه المذكور، فلا يرد عليه: كونه قد أخرجه من وجه آخر عن أبي هريرة - كما يأتى - به . . . ، لأنه دون لفظه هنا، وإن كان بمعناه، وما ذكرناه أولاً: أقرب إلى مراد الترمذى إن شاء الله .

فإن قيل: فى سند الحديث (عبد الرحمن بن محمد المحاربى)، وقد وصفه الإمام أحمد وغيره بالتدليس، ولم يذكر فى هذا الحديث سماعاً، فما بالكم قد أغفتم الكلام عليه مع كونه قد تكلم فيه أيضاً؟!

قلنا: عبد الرحمن المحاربى وإن وصفه الإمام أحمد بالتدليس، إلا أنه ليس مكثراً منه، بل الظاهر من عبارة الإمام أحمد فى وصفه المحاربى بالتدليس، يعنى به الإرسال الخفى، كما حققنا ذلك فى مكان آخر، ورددنا على من استروح بوصف المحاربى بذلك، وجعل يعل الأخبار بعننته، وعبد الرحمن وإن لئنه بعضهم، إلا أن العمدة على توثيقه عند جمهور النقلة؛ إنما عيب عليه روايته مناكير عن أعمار ومجاهيل، ولا عهدة عليه فى ذلك إن شاء الله؛ إنما السبيل على من فوقه فى تلك الأخبار . . . وقد كان عبد الرحمن من الحفاظ المشاهير، وهو من رجال الجماعة.

= ■ وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . منها :

١- ما رواه محمد بن ربيعة الكلابي عن كامل أبي العلاء عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: (عمر أمتي من ستين سنة إلى سبعين سنة) أخرجه الترمذي [٢٣٣١] - واللفظ له - والمؤلف [برقم ٦٦٥٦]، وابن عدي في «الكامل» [٨١/٦]، والطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٥٨٧٢]، وغيرهم من طرق عن محمد ربيعة به . . . ولفظ الطبراني في أوله: (أعمار أمتي) وزاد: (وأقل أمتي أبناء السبعين).

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن كامل بن العلاء إلا محمد بن ربيعة الكلابي» وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من حديث أبي صالح عن أبي هريرة، وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة».

قلتُ: وسنده هنا: يقول عنه الإمام في «الصحيحة» [رقم ٧٥٧]: هذا إسناد حسن أيضاً، رجاله موثقون رجال مسلم، غير محمد بن ربيعة، وهو الكلابي، وهو صدوق كما في «التقريب».

قلتُ: وهذه غفلة شديدة، فما الإسناد بحسن قط، ولا رجاله رجال مسلم أصلاً، وكامل بن العلاء أبو العلاء من رجال «السنن» وحسب، ثم هو مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، وقد ساق له ابن عدي هذا الحديث في ترجمته من «الكامل» كأنه ينكره عليه، وتبعه عليه الذهبي في «الميزان».

وشيخه (أبو صالح) لعل الإمام ظنه (أبا صالح السمان) الإمام الثقة المأمون، وليس بشيء، بل أبو صالح في هذا الحديث هو (مولى ضباعة) المسمى (ميناء) وهو شيخ مغمور، لم يرو عنه سوى أبي العلاء وحده، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٤٥٥/٥]، وتابعه الذهبي في «الميزان» [٤/ ٥٣٩] عقب ترجمة أبي صالح الحارثي من «الكنى»، أما الحافظ فإنه قال في «التقريب»: «لين الحديث» ولم يذكر في «التهذيب» من لينه! والأشبه عندي: أنه شيخ مجهول الحال.

فالإسناد منكر من هذا الوجه؛ وقد عزاه ابن كثير من هذا الطريق في «تفسيره» [٦/ ٥٥٥] طبعة دار طيبة]، إلى ابن أبي الدنيا أيضاً . . . واللّه المستعان.

٢- ومنها: ما رواه ابن أبي فديك عن براهيم بن الفضل المخزومي عن سعيد المقبري، عن أبي =

٥٩٩١- حَدَّثَنَا هناد بن السرى، حَدَّثَنَا عبدة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِشَرٍّ أَذَابَهُ اللَّهُ، كَمَا يَذُوبُ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ».

= هريرة مرفوعاً: (معترك المنيا ما بين الستين إلى السبعين) أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ١٠٢٥٣]، وفى «الآداب» [رقم ٨٠٠]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/١٥]، كما فى «الصحيححة» [رقم ١٥١٧]، ومن طريقه ابن العديم فى «بغية الطلب» [٢/٤٠٠]، والمؤلف [برقم ٦٥٤٣، ٦٥٤٤]، والرامهرمزى فى «أمثال الحديث» [رقم ٢٦]، والخطيب فى «تاريخه» [٥/ ٤٧٦]، وغيرهم من طرق عن ابن أبى فديك به . . . وزاد البيهقى والمؤلف: (وأقل أمتى أبناء سبعين سنة).

قلت: وهذا إسناد منقطع، آفته إبراهيم بن الفضل، وهو شيخ ساقط الحديث، تركه جماعة، وهو من رجال «التهذيب» وبه أعله الحافظ فى «الفتح» [١١/٢٣٩]، وفى «الأربعين المتباينة السماع» [ص ١٢٥]، وفى فتاويه الحديثية [٢٥/ طبعة دار الصحابة]، إلا أنه قد تسامح بشأنه وقال: (ضعيف) مع أنه قال فى «التقريب»: «متروك» وللزيادة المذكورة: (أقل أمتى أبناء سبعين سنة) طرق أخرى عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به، وكلها تالفة البتة، والمحفوظ عن المقبرى فى هذا الحديث: هو ما رواه الثقات عنه عن أبى هريرة مرفوعاً: (أعذر الله إلى امرئ أخر أجله حتى بلغه ستين سنة) أخرجه البخارى [٦٠٥٦]، وجماعة كثيرة . . .

وللزيادة الماضية: شاهد تالف من حديث أنس عند ابن عدى [٢/٥٣] ترجمة بحر بن كنيذ، والحديث عزاه السيوطى - بالزيادة وحدها - فى «الجامع الصغير» [رقم ١٣٥٥]، إلى الحكيم الترمذى أيضاً، واضطرب المناوى فى الكلام عليه جداً، فراجع «الفيض» [٢/٧١]، وأغرب السخاوى للغاية فى «المقاصد» [ص ١٢٦]، وعزا الحديث بلفظ المؤلف - إلى الترمذى وأحمد أيضاً، وهذه غفلة باردة، والله المستعان.

٥٩٩١- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٣١١٤]، من طريق عبدة بن سليمان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة عن أبى هريرة .

قلت: وسنده صالح؛ وقد توبع عليه أبو سلمة بن عبد الرحمن: تابعه أبو عبد الله القراظ عند مسلم وجماعة كثيرة، كما مضى عند المؤلف [برقم ٨٠٤].

٥٩٩٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا مَبْشَرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَلَبِيُّ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: رَأَيْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَكْبِرُ هَذَا التَّكْبِيرَ الَّذِي تَرَى فَقُلْتَ لَهُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا هَذَا التَّكْبِيرُ؟! فَقَالَ إِنَّهَا لَصَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

٥٩٩٣ - وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا نَادَى الْمُنَادِي أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ، فَإِذَا قَضَى أَقْبَلَ، فَإِذَا تَوَبَّ أَدْبَرَ، وَإِذَا قَضَى أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ نَفْسِهِ، فَيَقُولُ: اذْكَرُ كَذَا وَكَذَا مَا لَمْ يَذْكَرْ، حَتَّى لَا

= وفى الباب عن جماعة من الصحابة، مضى منها: حديث سعد بن أبي وقاص [برقم ٦٩٩]، والله المستعان .

٥٩٩٢ - صحيح: أخرجه مسلم [٣٩٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢٢٢ / ١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٨٢ / ٧]، وأبو نعيم فى «مستخرجه على مسلم» [رقم ٨٦٨]، وغيرهم من طرق عن الأوزاعى، عن يحيى بن أبى كثير، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن: (أن أبأ هريرة كان يكبر فى الصلاة كلما رفع وخفض، فقلنا: يا أبأ هريرة: ما هذا التكبير؟! قال: إنها لصلاة رسول الله ﷺ) لفظ مسلم، ومثله عند أبى نعيم والطحاوى، وعند ابن عبد البر: (رأيت أبأ هريرة يكبر هذا التكبير الذى ترك الناس . . . إلخ).

قلتُ: وللحديث طرق عن أبى هريرة به . . . مضى بعضها [برقم ٥٩٤٩].

٥٩٩٣ - صحيح: أخرجه البخارى [١١٧٤، ٣١١١]، ومسلم [٣٨٩]، والنسائى [١٢٥٣]، وأحمد [٥٢٢ / ٢]، والدارمى [١٢٠٤] و[١٤٩٤]، وابن حبان [١٦، ١٦٦٢]، وعبد الرزاق [٣٤٦٢]، وابن أبى شيبه [٢٣٧٤]، والبيهقى فى «سننه» [٣٦١٨]، وأبو عوانة [١٩٠٢]، [١٩٠٣]، وأبو نعيم فى «مستخرجه على مسلم» [رقم ١٢٤٧]، والسراج فى «مسنده» [٥٩ / ١] - ٦٠، وغيرهم من طرق عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة به نحوه . . . وقد انتهى سياق ابن أبى شيبه عند قوله: (فإذا توب أدبر) ليس قوله: (وهو جالس) عند النسائى، وفى رواية للبخارى فى آخره: (فإذا لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً، سجد سجدة السهو).

قلتُ: وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه . . . =

يَدْرِي أَثَلَاثًا صَلَّى أُمُّ أَرْبَعًا، فَإِذَا لَمْ يَدْرِ أَحَدُكُمْ أَثَلَاثًا صَلَّى أُمُّ أَرْبَعًا، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

٥٩٩٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَعْجَلُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَالْمَهْدِي بَدَنَةً، وَالَّذِي يَلِيهِ كَالْمَهْدِي شَاةً، وَالَّذِي يَلِيهِ كَالْمَهْدِي طَيْرًا».

٥٩٩٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَنَتَ فِي صَلَاةِ الْعَتَمَةِ بَعْدَمَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» شَهْرًا فِي قُنُوتِهِ: اللَّهُمَّ نَحِّ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ سَلْمَةَ ابْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ أَنْجِ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُوْسُفَ».

٥٩٩٤- صحيح: أخرجه الدارمي [١٥٤٣]، وابن خزيمة [١٧٦٨]، والبخاري في «تاريخه» [٦ / ٢٧٦ / ترجمة علي بن سلمة] - [إشارة- وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٢٦ / ٢٢٦]، وغيرهم من طرق عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به نحوه . . . وزاد الجميع سوى البخاري - قوله: (والذي يليه كالمهدي بقرة . . .) بعد قوله: (كالمهدي بدنة) وفي آخره زيادة عند الدارمي وابن عبد البر .

قلتُ: وظاهر سنده الصحة على شرط الشيخين، إلا أنه معلول بالوقف، فقد خولف فيه الأوزاعي، خالفه هشام الدستوائي - وهو أثبت منه في ابن أبي كثير، فرواه عن يحيى عن علي بن سلمة عن هريرة به مرفوعًا، ولم يرفعه، هكذا أخرجه البخاري في «تاريخه» [٢٧٦ / ٦]، وتويع هشام على هذا الوجه عن ابن أبي كثير: تابعه شيبان النحوي وعكرمة بن عمار: كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٤٨ / ٨]، ثم قال: «ويشبه أن يكون هذا أصح».

قلتُ: وهو كما قال؛ وهذا الموقف سنده ليين، وعلي بن سلمة: هو شيخ قرشي مدني مجهول، كما يقول أبو حاتم الرازي، ومثله قاله ابن المديني، وهو من رجال «اللسان» [٤ / ٢٣٣]، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات»، ولا يلتفت له، لكن الحديث صحيح ثابت مرفوعًا، فله طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به نحوه في سياق أتم . . . يأتي بعضها [برقم ٦١٥٨، ٦٤٦٨] . . . والله المستعان .

٥٩٩٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٧٣] .

٥٩٩٦- وَعَنْ أَبِي سلمة ، قال : رأيت أبا هريرة يسجد في ﴿ إِذَا السَّمَاءُ
 أَنْشَقَّتْ ﴾ ، فقلت : يا أبا هريرة ، أراك تسجد في ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾ [١]
 [الإنشقاق : ١] ، قال : لو لم أر رسول الله ﷺ يسجد فيها ما سجدت .

٥٩٩٦- صحيح : أخرجه البخارى [١٠٢٤] ، ومسلم [٥٧٨] ، وأحمد [٤١٣/٢] ، [٤٣٤ ، ٤٦٦] ،
 والدارمى [١٤٦٩] ، والطيالسى [٢٣٤٠] ، والبيهقى فى «سننه» [٣٥٣٥] ، والطحاوى فى
 «شرح المعانى» [٣٥٨/١] ، وفى «المشكل» [٣٥/٩] ، وأبو عوانة [رقم ٢٠٣١] ، وجماعة من
 طرق عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة به نحوه .
 قلتُ : ورواه جماعة عن أبى سلمة عن أبى هريرة به نحوه ، وللحديث طرق أخرى عن
 أبى هريرة به . . . منها :

١- ما رواه قرة بن خالد عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة عن النبى ﷺ (أنه سجد فى ﴿ إِذَا
 السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾) وأبو بكر وعمر ، ومن هو خير منهما ، وسجد فى : ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ ﴾
 وأبو بكر وعمر ومن هو خير منهما) أخرجه المؤلف [برقم ٦٠٤٧] - واللفظ له - والنسائى
 [٩٦٥ ، ٩٦٦] ، والطيالسى [٢٤٩٩] ، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٣٥٤٣] ، وأبو نعيم فى
 «الحلية» [٤٧/٩] ، وابن عساکر فى «تاريخه» [٩٠/٥٦] ، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٢٢/
 ١٩] ، وأبو الفضل الزهرى فى «حديثه» [رقم ٢٢٨ ، ٢٢٩] ، وابن المقرئ فى «المعجم»
 [رقم ١٣] ، وابن حزم فى «المحلى» [١١١/٥] ، وغيرهم من طرق عن قرة بن خالد به .

قلتُ : وسنده صحيح مليح . . . وتوبع عليه قرة : تابعه أيوب بن كيسان عن ابن سيرين عن أبى
 هريرة (أنه كان يسجد فيه ، قال أبو هريرة : ورأيت رسول الله ﷺ يسجد فيها ، يعنى : ﴿ إِذَا
 السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾)

أخرجه عبد الرزاق [٥٨٨٦] ، وعنه أحمد [٢/٢٨١] ، من طريق معمر عن أيوب به . . . وهذا
 إسناد حجة .

٢- ومنها : ما رواه أيوب بن موسى عن عطاء بن ميناء أبى هريرة قال : (سجدنا مع النبى ﷺ
 فى ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾) و﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ ﴾ . . .) أخرجه مسلم [٥٧٨] - واللفظ له -
 وأبو داود [١٤٠٧] ، والترمذى [٥٧٣] ، والنسائى [٩٦٧] ، وابن ماجه [١٠٥٨] ، وأحمد
 [٢/٢٤٩ ، ٤٦١] ، والدارمى [١٤٧١] ، وابن خزيمة [٥٥٤ ، ٥٥٥] ، وابن حبان [٢٧٦٧] ، =

= والطبرانى فى «الأوسط» [٥ / رقم ٥٠٠٦]، والمؤلف [رقم ٦٣٨١]، وعبد الرزاق [٥٨٨٧]، وابن أبى شيبه [٤٢٣٤]، والبيهقى فى «سننه» [٣٥٤٠]، وفى «المعرفة» [رقم ١١٧٧]، والحميدى [٩٩١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧ / ١١٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٩ / ١٢١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١ / ٣٥٧]، وفى «المشكل» [٩ / ٣٤]، وابن حزم فى «المحلى» [٥ / ١١٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [رقم ٣ / ٣٠١]، وأبو عوانة [رقم ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٧٦٥]، وغيرهم من طرق عن أيوب بن موسى به .

قال الترمذى : «حديث أبى هريرة حيث حسن صحيح» .

قلتُ : وهو كما قال .

وقد توبع عليه أيوب بن موسى : تابعه إسماعيل بن أمية من رواية محمد بن عمرو بن علقمة عنه ، واختلف فيه على محمد ، فرواه عنه يزيد بن هارن - واختلف عليه - فقال : عن إسماعيل ابن أمية عن عطاء بن يسار عن أبى هريرة به هكذا أخرجه المؤلف [برقم ٦٣٨٢] ، وتوبع عليه يزيد على هذا الوجه : تابعه زياد بن عبد الله البكائى وأنس بن عياض : كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٨ / ٣٤٢] ، وخالفهم عبدة بن سليمان والمحاربى وغيرهما ، فرووه عن محمد فقالوا : عن إسماعيل عن عطاء بن مينا عن أبى هريرة به

هكذا ذكره الدارقطنى أيضاً [٨ / ٣٤١] ، فهذان لوانان من الاختلاف على محمد فى سنده ، ولون ثالث ، فرواه عنه زائدة بن قدامة وجماعة فقالوا : عن أبى سلمة عن أبى هريرة به . . . هكذا أخرجه جماعة ، كما ذكرناه فى الماضى [برقم ٥٩١٩] والأشبه : أن يكون محمد بن عمرو قد اضطرب فيه ، وقد تابعه جماعة على اللون الأخير ، وقد خولف فى روايته عن إسماعيل بن أمية أيضاً ، كما شرحه الدارقطنى فى «العلل» [٨ / ٣٤٢] . . . فراجع كلامه ثمة .

٣- ومنها : ما رواه الليث بن أبى سليم عن كعب أبى عامر المدنى عن أبى هريرة قال : (رأيت النبى ﷺ يسجد فى ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾ . . .) أخرجه المؤلف [برقم ٦٤١٣] ، من طريق جرير بن عبد الحميد عن الليث به .

قلتُ : وهذا إسناد صحيح فى المتابعات ، والليث ضعيف مختلط ، وشيخه (كعب المدنى) مغمور مجهول ، كما جزم به جماعة ، وهو من رجال الترمذى وابن ماجه ، والحديث من طريق الليث : أخرجه أيضاً : ابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ١٨٨١ / طبعة دار الفاروق] . =

٥٩٩٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

٥٩٩٨- وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ، وَالْمُؤْمِنُ يَغَارُ، وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْعَبْدُ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ».

= ٤- ومنها: ما رواه هشيم بن بشير عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي رافع الصائغ المدني قال: (صليت خلف أبي هريرة: العشاء الآخرة، فسجدنا في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾) فلما فرغ من صلاته، قلت: أتسجد في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾؟! قال: صلى بنا رسول الله ﷺ فسجد فيها؛ فلا أزال أسجد فيها) أخرجه المؤلف [برقم ٦٤٣٤]- واللفظ له- وابن أبي شيبة [٤٢٣٦]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣٥٧/١]، من طرق عن هشيم به.

قلت: وسنده صحيح في المتابعات أيضاً؛ وابن جدعان فقيه ضعيف صاحب مناكير، لكن تابعه بكر بن عبد الله المزني عن أبي رافع عن أبي هريرة به نحو السياق الماضي: عند البخاري [٧٣٢]، [٧٣٤]، [١٠٢٨]، [٥٧٨]، وأبي داود [١٤٠٨]، والنسائي [٩٦٨]، وأحمد [٢٢٩/٢]، وابن خزيمة [٥٦١]، والمؤلف [برقم ٦٤٧٦]، والبيهقي في سنده [٣٥٣٦]، [٣٥٧٦]، وابن راهويه [١٤]، والبخاري في «شرح السنة» [٣/٣٠٨]، وأبي عوانة [رقم ١٩٥٣]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٢٧٩٣]، وجماعة كثيرة من طريقين عن بكر المزني عن أبي رافع قال: (صليت خلف أبي هريرة العتمة؛ فقرأ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فسجد فيها، فقلت: يا أبا هريرة: ما هذه السجدة؟! فقال: سجدت بها خلف أبي القاسم، فلا أزال أسجد بها حتى ألقاه) لفظ ابن راهويه.

قلت: وله طرق أخرى عن أبي هريرة كما ذكرنا . . . والله المستعان.

٥٩٩٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٣٠].

٥٩٩٨- صحيح: هكذا رواه مبشر بن إسماعيل عن الأوزاعي، وخالفه الوليد بن مسلم، فرواه عن الأوزاعي فقال: عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . ، هكذا أخرجه ابن حبان [٢٩٣]، وهذا أصح عن أبي عمرو! وعليه توبع: تابعه حرب بن شداد وأبان العطار وحجاج الصواف وشيبان النحوي وغيرهم كلهم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي =

٥٩٩٩- وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ رَمَضَانَ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صِيَامًا فَلْيَصُمْهُ».

= سلمة عن أبي هريرة به نحو لفظ المؤلف: أخرجه البخارى [٤٩٢٥]، ومسلم [٢٧٦١]، والترمذى [١١٦٨]، وأحمد [٣٤٣/٢، ٥١٩، ٥٣٦، ٥٣٩]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٨١١]، وفى «الشعب» [٧/ رقم ١٠٧٩٦]، وفى «الأسماء والصفات» [٢/ رقم ١٠١٠]، وابن بشران فى «أماليه» [رقم ١٩٥، ٤١٦]، والسلفى فى «المجاز والمجيز» [ص ١٠٤-١٠٥]، والخرائطى فى «اعتلال القلوب» [رقم ٧١٥]، وعلى بن عمر الحربى فى «الفوائد المنتقاة» [رقم ٦٢]، وأبو القاسم القشيرى فى «الرسالة» [ص ١١٥]، وعبد الله بن أحمد فى «السنن» [٢/ رقم ١١٣٤، ١١٧٣]، وجماعة غيرهم من طرق عن يحيى بن أبى كثير بإسناده . . .

وليس عند البخارى قوله: (والمؤمن يغار).

قال الترمذى: «حديث أبى هريرة حديث حسن غريب، وقد روى عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن عروة عن أسماء بنت أبى بكر عن النبى ﷺ هذا الحديث، وكلا الحديثين صحيح».

قلت: هو كما قال إسناداً؛ أما متن حديث أسماء فإنما هو بلفظ: (ليس شىء أغير من الله) وفى رواية (لا شىء أغير من الله) أخرجه الشيخان وأحمد وجماعة كثيرة . والله المستعان .

٥٩٩٩- صحيح: أخرجه البخارى [١٨١٥]، ومسلم [١٠٨٢]، والترمذى [٦٨٥]، وابن ماجه [١٦٥٠]، وأبو داود [٢٣٣٥]، والنسائى [٢١٧٢]، وأحمد [٢٣٤/٢، ٣٤٧، ٤٠٨، ٤٧٧]، [٥١٣، ٥٢١]، والدارمى [١٦٨٩]، وابن حبان [٣٥٨٦، ٣٥٩٢]، والشافعى [٩٠٩]، والطيالسى [٢٣٦١]، وابن أبى شيبه [٩٠٣٦]، وابن الجارود [٣٧٨]، والطبرانى فى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٨٢٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ٨٤]، والبغوى فى «شرح السنن» [٦/ ٢٣٦]، وأبو عوانة [رقم ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦]، وأبو نعيم فى «مستخرجه على مسلم» [رقم ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥]، والبيهقى فى «سننه» [٧٧٣١، ٧٧٣٢]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٥٨٦]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة به نحوه . . .

٦٠٠٠- وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ، وَلَا وَائِلٍ، إِلَّا وَلَهُ بِيَّطَانَتَانِ: بِيَّطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَبِيَّطَانَةٌ لَا تَأْلُوهُ خَبَالًا، فَمَنْ وَقِيَ شَرَّهَا، فَقَدْ وَقِيَ، وَهُوَ مِنَ الَّتِي تَغْلِبُ عَلَيْهِ مِنْهُمَا».

٦٠٠١- وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا تَصْبِغُ فُخَالَفُوهُمْ».

٦٠٠٢- وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو كَثِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحُمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ، وَالْعِنَبَةِ».

= وفي رواية لأبي نعيم وأبي عوانة والمؤلف [برقم ٦٠٣٠]، وأحمد [٢/ ٢٨١]، في أوله بلفظ: (نهى رسول الله ﷺ أن يتعجل شهر رمضان بصوم يوم أو يومين . . .). قال الترمذى: (هذا حديث حسن صحيح). قلت: وهو كما قال.

٦٠٠٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٠١].

٦٠٠١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٥٧].

٦٠٠٢- صحيح: أخرجه مسلم [١٩٨٥]، والترمذى [١٨٧٥]، والنسائى [٥٥٧٢]، وأحمد [٢/ ٤٠٩، ٤٧٤، ٤٩٦، ٥١٧]، والدارمى [٢٠٩٦]، والبيهقى فى «سننه» [١٧١٢٧]، [١٧١٢٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢١١]، وتام فى «فوائده» [١/ رقم ٨٣٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٠/ ٢١٤]، والنحاس فى «الناسخ والمنسوخ» [ص ١٦٢]، وأبو عوانة [رقم ٧٩١٧، ٧٩١٩، ٧٩٢٠]، وابن أخى ميمى فى «فوائده» [ص ١٦]، وجماعة من طرق عن الأوزاعى عن أبى كثير عن أبى هريرة به.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح، وأبو كثير السحمى هو العبرى، واسمه يزيد بن عبدالرحمن بن غفيلة».

قلت: وقد رواه غير واحد عن أبى كثير السحمى به . . . وتام تخريجه فى «غرس الأشجار».

٦٠٠٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ، فَخَالَفُوهُمْ».

٦٠٠٤- حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلِيمِ الرَّقِيِّ، حَدَّثَنَا رَشْدِينَ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قِيَامَةً، وَقِيَامَةُ الْمَسْجِدِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ».

٦٠٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو إِبْرَاهِيمَ التَّرْجَمَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبِيسُ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَيُّمَا نَائِحَةٍ مَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَتُوبَ، أَلْبَسَهَا اللَّهُ سَرْبَالًا مِنْ قَطْرَانٍ، وَأَقَامَهَا لِلنَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٦٠٠٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٥٧].

٦٠٠٤- منكر: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٨٢٣]، وابن عدى في «الكامل» [٣/ ١٥١]، من طريق عبد الله بن سليم [وتصحف عند ابن عدى إلى: (سليمان)] الرقى عن رشدين بن سعد عن عقيل بن خالد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به. قال الهيثمي في «المجمع» [٢/ ١٣٨]: (رواه الطبرني في «الأوسط» وأبو يعلى، وفيه رشدين ابن سعد، وفيه كلام، ووثقه بعضهم).

قلت: ما علمت أحداً قد وثق رشدين نصاً، نعم: هناك من مشاه، والتحقيق بشأنه: أنه ضعيف صاحب مناكير، وهو من رجال ابن ماجه والترمذى، وبه أعله البوصيرى في «إتحاف الخيرة» [٢/ ١٢]، وقد أنكره عليه ابن عدى، وساقه في ترجمته من «الكامل» ومثله الذهبي في ترجمته من «الميزان» [٢/ ٤٩]، وأقره المناوى في «الفيض» [٢/ ٥١٣]، وقال في «التيسير في شرح الجامع الصغير» [١/ ٦٩٢]: «ضعيف؛ لضعف رشدين وغيره» كذا قال: (وغيره) وليس في الإسناد من يُعلُّ به سوى رشدين، والراوى عنه شيخ صدوق، ومن فوق رشدين: كلهم ثقات مشاهير، والجميع من رجال «التهذيب»... والله الحمد.

٦٠٠٥- صحيح: أخرجه ابن حبان في «المجروحين» [٢/ ١٨٦]، وابن عدى في «الكامل» [٥/ ٣٧٣]، من طريق عبيس بن ميمون التيمي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به.

٦٠٠٦ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو بْنِ شَقِيقِ بْنِ أَسْمَاءَ، حَدَّثَنَا عُبَيْسُ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ

= قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه العقيلي في «الضعفاء» [٤١٨/٣]، وعنده: (ألبسها الله سربالاً من نار) بدل: (من قطران).

قلتُ: وهذا إسناد منكر، وعبيس بن ميمون: شيخ منكر الحديث كما قاله البخاري وغيره؛ وتركه جماعة، وهو من رجال ابن ماجه وحده، وقد أنكر عليه هذا الحديث: الإمام أحمد - نقله عنه العقيلي - وابن حبان والعقيلي وابن عدى، وساقه الثلاثة الآخرون في ترجمته من كتبهم في «الضعفاء».

وأغرب الهيثمي جداً، وقال في «المجمع» [١٠٠/٣]: «رواه أبو يعلى، وإسناده حسن» كذا، كأنه لا يدري ما يقول، وأين هو من يقظة صاحبه البوصيري، حيث قال في «إتحاف الخيرة» [١٥٢/٢]: «رواه أبو يعلى، وفي سنده عبيس بن ميمون، وهو ضعيف» وقد وجدت الدارقطني قد ساق الحديث من طريق عبيس في «العلل» [٢٧١/٩]، ثم قال: «ووهم فيه، والصحيح عن يحيى عن أبي راشد عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي ﷺ».

قلتُ: قد اختلّف في سنده على يحيى بن أبي كثير على ألوان، أرجحها: ما رواه عنه أبان العطار وموسى بن خلف العمى وعلي بن المبارك وغيرهم عن زيد بن سلام من أبي سلام ممطور الحبشي عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً: (النائحة إذا لم تتب قبل موتها، يقام يوم القيامة عليها سربال من قطران، ودرع من جرب) هكذا أخرجه مسلم وجماعة كثيرة في سياق أتم في أوله، وقد مضى الكلام على هذا الطريق [برقم ١٥٧٧].

«وهذا اللفظ الماضي: قريب من لفظ الحديث هنا كما ترى، فكأن من أنكر الحديث على عبيس ابن ميمون؛ إنما أنكر عليه تفرد به عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد، لأن المحفوظ عن يحيى خلفه»، وفي الباب شواهد أيضاً. . . وهي مستوفاة في «غرس الأشجار».

وهذا اللفظ الماضي: قريب من لفظ الحديث هنا كما ترى، فكأن من أنكر الحديث على عبيس ابن ميمون؛ إنما أنكر عليه تفرد به عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد، لأن المحفوظ عن يحيى خلفه، وفي الباب شواهد أيضاً. . . وهو مستوفاة في «غرس الأشجار».

٦٠٠٦ - منكر: أخرجه الحاكم [٣٣١/٤]، وابن حبان في «المجروحين» [١٨٦/٢]، من طريقين عن عبيس بن ميمون عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن أبي هريرة به . . . =

اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَهُوَ كَمَا قَالَ، إِنْ قَالَ: إِنِّي يَهُودِيٌّ، فَهُوَ يَهُودِيٌّ، وَإِنْ قَالَ: إِنِّي نَصْرَانِيٌّ، فَهُوَ نَصْرَانِيٌّ، وَإِنْ قَالَ: إِنِّي مَجُوسِيٌّ، فَهُوَ مَجُوسِيٌّ».

٦٠٠٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ زَنْجُوِيَه، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا بَشْرُ بْنُ رَافِعِ الْحَارِثِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ غَرٌّ كَرِيمٌ، وَالْفَاجِرُ خَبٌّ لَيْمٌ».

= وزاد الحاكم: (وإن قال: هو برىء من الإسلام، فهو برىء من الإسلام، ومن ادعى دعوى الجاهلية، فإنه من جثا جهنم، قالوا: يا رسول الله: وإن صام وصلّى؟! قال: وإن صام وصلّى). قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

قلتُ: كذا يجازف الرجل، وقد تعقبه الذهبي بقوله: «عبيس: ضعفه، والخبر منكر» وكذا أنكر عليه المنذرى تصحيحه لسنده، فقال عقب حكاية تصحيحه في «الترغيب» [٣/٣٧٣]: (كذا قال، وكيف يكون صحيح الإسناد؛ وعبيس هذا: تركه جماعة من النقاد، وجزم آخرون بكونه منكر الحديث؟! وهو من رجال ابن ماجه وحده، وحديثه هذا أنكره عليه ابن حبان، وساقه في ترجمته من «المجروحين».

ولأصل الحديث شواهد ثابتة . . . وهو منكر بهذا السياق والتمام؛ وقد قال الهيثمي في «المجمع» [٤/٣١٧]: (رواه أبو يعلى، وفيه عبيس بن ميمون، وهو متروك) ونحوه قال صاحبه البوصيري في «إنحاف الخيرة» [٥/١٢٩]، والله المستعان.

٦٠٠٧- ضعيف: أخرجه أبو داود [٤٧٩٠]، والترمذى [١٩٦٤]، والحاكم [١/١٠٤]، والبخارى في «الأدب المفرد» [٤١٨]، والبيهقى في «الشعب» [٦/رقم ٨١١٧]، وفي «الأدب» [رقم ١٥٨]، وابن بشران في «الأمالي» [رقم ٣٧٤، ٨٠٨]، وابن حبان في «المجروحين» [١/١٨٨]، والعقيلي [١/١٤٠]، وابن الجوزى في «العلل» المتناهية [٢/٥٩٩]، وغيرهم من طرق عن بشر بن رافع أبي الأسباط الحارثي النجراني عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به.

قال الترمذى: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه).

قلتُ: بل له وجه آخر أحسن من هذا عن يحيى بن أبي كثير كما يأتي؛ وسنده هنا منكر جداً، وبشر بن رافع شيخ منكر الحديث كما قاله أبو حاتم والدارقطنى وجماعة، وقال أحمد: =

= «ليس بشيء، ضعيف الحديث» وقال البخارى: «لا يتابع فى حديثه» وضعفه أكثر النقاد؛ وقد مشاه بعضهم كابن معين، إلا أنه قال: «يحدث بمنكير» وقال ابن عبد البر: «اتفقوا على إنكار حديثه، وطرح ما رواه، وترك الاحتجاج به، لا يختلف علماء الحديث فى ذلك» وقال ابن حبان: (يروى عن يحيى بن أبى كثير أشياء موضوعة، يعرفها من لم يكن الحديث صناعته؛ كأنه المتعمد لها) ثم ساق له هذا الحديث.

وكذا أنكره عليه العقيلي فى «الضعفاء» وقال عقب روايته هذا الحديث مع غيره: «وكلها لا يتابع عليها بشر بن رافع إلا من هو قريب منه فى الضعف» وبه أعله جماعة، فقال ابن طاهر المقدسى فى «معرفة التذكرة» [١/ ٨٥]، بعد أن ساق الحديث: «فيه بشر بن رافع النجرانى، يضع الحديث» كذا بالغ فى حق الرجل على عادته، كأنه فهم ذلك من قول ابن حبان الماضى، وكذا أعله به ابن الجوزى فى «العلل» وعنه المناوى فى «الفيض» [٦/ ٢٥٤]، وقبله ابن مفلح فى «الآداب الشرعية» [١/ ٣٧٩]، وبعده جماعة، وقال المنذرى فى «الترغيب» [٣/ ٢٥٩]: «لم يضعفه أبو داود، ورواهما - يعنى الترمذى وأبا داود - ثقات سوى بشر بن رافع، وقد وثق».

قلتُ: والعمدة على وهاء بشر كما قدمته لك آنفاً، لا سيما وقد أنكروا عليه هذا الحديث كما رأيت، وقد اضطرب فى سنده أيضاً، فرواه أسامة بن زيد المدنى فقال: عن رجل من بلحارث ابن عقبة عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن به مرسلًا، هكذا أخرجه ابن المبارك فى «الزهد» [٦٧٩/ الطبعة العلمية]، وابن وهب فى «الجامع» [٢٤٦]، كلاهما عن أسامة به.

قلتُ: وهذا الرجل المبهم من (بلحارث بن عقبة) جزم المعلق على «زهد ابن المبارك» بكونه هو (بشر بن رافع الحارثى) راوى الوجه الأول الموصول عن يحيى بن أبى كثير، ويؤيده: أنه وقع عند ابن وهب (عن رجل من أهل نجران) وبشر بن رافع نجرانى معروف؛ وقد رأيت اضطرابه فى وصله وإرساله، واللّه المستعان.

نعم: قد توبع عليه بشر مرفوعًا، ولم ينفرد به عن يحيى، فرواه الثورى عن حجاج بن الفرافصة عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة به مثله . . . أخرجه الحاكم فى مستدركه [١/ ١٠٣]، وفى «معرفة علوم الحديث» [ص ١٧٤]، والمؤلف [برقم ٦٠٠٨]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٨١١٥، ٨١١٦]، وفى «الآداب» [رقم ١٥٨]، وفى «سننه» [٢٠٥٩٨]، =

= وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ١١٠]، والقضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ١٣٣]، وابن أبى الدنيا فى «مكارم الأخلاق» [رقم ١١]، والخطيب فى «تاريخه» [٣٨/ ٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٣/ ٨٦-٨٧]، وابن الأعرابى فى «معجمه» [رقم ٦٩٦، ١٧٣٥] والطحاوى فى «المشكل» [١٣/ ٨]، و[٨/ ١٤]، وغيرهم عن طرق عن الثورى بإسناده به .

قال البغوى: «هذا حديث غريب» كأنه يشير لضعفه كما يأتى، وقد اختلف فى سنده على الثورى، فرواه عنه أبو شهاب الحناط وعيسى بن يونس ويحى بن الضريس وقبيصة بن عقبة وعلى بن قادم وغيرهم كلهم على الوجه الماضى؛ إلا أن بعضهم قد رواه عن قبيصة بن عقبة عن الثورى عن حجاج فقال: (عن يحيى بن أبى كثير أو غيره عن أبى سلمة عن أبى هريرة به . . .).

هكذا بالشك، وهذه الرواية عند الطحاوى فى «المشكل» ثم جاء أبو أحمد الزبيرى وخالف الجماعة فى سنده عن الثورى، فرواه عنه فقال: عن الحجاج بن الفرافصة عن رجل عن أبى سلمة عن أبى هريرة به . . . ، فأبهم فيه شيخ الحجاج، هكذا أخرجه أبو داود [٤٧٩٠]، وأحمد [٢/ ٣٩٤]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٨١١٥]، وأبو الشيخ فى «أمثال الحديث» [رقم ١٥٩] وغيرهم، وتوبع أبو أحمد على هذا الوجه عن الثورى، تابعه محمد بن كثير العبدى عليه مثله به سواء . . . عند الحاكم فى «معرفة علوم الحديث» [ص ١٧٤].

وهذا الاختلاف فى سنده: هو عندى من حجاج بن فرافصة، فهو وإن كان شيخاً زاهداً متعبداً؛ إلا أنه مختلف فيه، فقد مشاه ابن معين، وذكره ابن خلفون وابن شاهين وابن حبان فى «الثقات» لكن قال أبو زرعة: «ليس بالقوى» وقال أبو حاتم: «شيخ صالح متعبد» كأنه يضعفه بذلك! مع التسليم بكون الحجاج ممن يحسن حديثه فى الجملة؛ فإنه لا يحتمل منه التفرد عن مثل يحيى بن أبى كثير أصلاً، وأين كان هشام الدستوائى والأوزاعى وعلى بن المبارك وأبان العطار وحرب بن شداد وغيرهم من الثقات المشاهير من أصحاب ابن أبى كثير عن مثل هذا الحديث الفائدة؟ حتى ينفرد به ابن فرافصة - مع اضطرابه فيه - دونهم؟! ومتابعة بشر بن رافع له عن يحيى، قل عنها: شبه لا شىء، فَمَنْ قَوَّى قَوَى أحد الطريقتين - عن يحيى - بالآخر؛ فقد تساهل فى النقد ولا بد، كالسيوطى فيما حكاه عنه صاحب «عون المعبود» [١٣/ ١٠٢]، والإمام فى «الصحيححة» [رقم ٩٣٥]، ومن تبعهما من المتأخرين، وجازف المناوى كعادته، وقال فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٨٧٥] طبعة مكتبة الشافعى: «إسناده جيد» . =

٦٠٠٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَنَابٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنِ الْحَجَّاجِ ابْنِ فَرَاصَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ غَرٌّ كَرِيمٌ، وَالْفَاجِرُ خَبٌّ لَيْمٌ».

= فليت شعري: أي الطريقين الماضيين يريد هذا الرجل؟! ولو أنه أنصف لقال: (إسناده منكر) فإنه كذلك على التحقيق؛ أعنى طريقه عن يحيى ابن أبي كثير، فليس هذا الحديث محفوظاً عن يحيى ولا أبي سلمة ولا أبي هريرة، وله شاهد باطل من حديث كعب بن مالك عند ابن عدى فى «الكامل» [١٦٣/٧]، والطبرانى فى «الكبير» [١٩٦/١٩]، وفيه يوسف بن السفر ذلك الساقط المعروف، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٢٥٦/١]، فقال: «فيه يوسف بن السفر، وهو كذاب».

ثم جاء أبو الفرج البغدادي الحافظ، وقال فى (المتناهية) عقب روايته الطريق الأول: «وقد روى من طريق أصح من هذا، لا بأس بها، قد ذكرتها فى شرح «الشهاب».

قلتُ: كأنه يريد بهذا الطريق الصالح عنده: طريق ابن فرافصة عن ابن أبي كثير الماضى، وقد عرفت أنه طريق منكر، وكان هذا هو الذى دعا المناوى إلى تجويد سنده سابقاً، وقد نقل غير واحد عن القزوينى والصغانى أنهما جزما بوضع هذا الحديث، وهما معذوران إن كانا قد وقفوا عليه من الطريق الأول، لكن اعترض الحافظ على دعوى وضع الحديث، وقال فى رسالته «الأجوبة عن أحاديث وقعت فى المصابيح» [٣١٢]: بعد أن ذكر الحديث من طريقه: «قلتُ: وحجاج ضعفوه، وبشر بن رافع أضعف منه، ومع ذلك لا يتجه الحكم عليه بالوضع؛ لفقد شرط الحكم فى ذلك».

فكأنه يسلم بضعف الحديث، لكن نقل عنه المناوى فى «الفيض» [٢٥٤/٦]، أنه قال: «هو لا ينزل عن درجة الحسن» فإن كان المناوى قد ضبط ما نقله عنه؛ فهو من تساهلات الحافظ المعروفة، وله منها أشكال فى «أماليه» و«أربعيناته» و«أجزاءه الحديثية»، يعلم ذلك المطلع الناقد، فإن كان قد حسن الحديث لطريق آخر لم نقف عليه، أو لشاهد نظيف السند قد وقع إليه؛ فلا يلزمنا ذلك حتى نرى ما رآه؛ ليوافق هوأنا هوأه، وإلا فالأقرب أنه حسن الحديث بطريقه المذكورين، وقد مضى أنهما بين منكر وباطل، وأحلاهما مُرٌّ، واللَّه المستعان لا رب سواه.

٦٠٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ، وَسَعِيدُ بْنُ يَوْسُفَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا، وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا، وَصَغِيرِنَا، وَكَبِيرِنَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّْا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ».

٦٠٠٩- ضعيف: أخرجه أبو داود [٣٢٠١]، والترمذى [١٠٢٤]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٩١٩]، وأحمد [٣٦٨/٢]، وابن حبان [٣٠٧٠]، والبيهقى فى «سننه» [٦٧٦٢]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨]، والطحاوى فى «المشكلى» [٣٣/٣]، وابن حزم فى «المحلى» [١٣٢/٥]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة به . . . وليس عند الجميع -سوى أبى داود والنسائى وابن حزم ورواية للطبرانى - قوله فى آخره: (اللهم لا تحرمنا أجره . . . إلخ)، وزاد الجميع قوله: (وغائبنا) بعد قوله: (وشاهدنا) وزاد الجميع أيضاً: (وذكرنا وأثنانا . . .).

قلتُ: هذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، وقد صححه جماعة، إلا أنه معلول جداً، قد اختلف فيه على يحيى بن أبى كثير على ستة ألوان، المحفوظ منها لوان: الأول: روايته عن أبى سلمة به رسلاً، ليس فيه أبو هريرة، وهذا اللون: صححه البخارى وأبو حاتم والدارقطنى وغيرهم، كلهم جزموا بكونه هو المحفوظ عن أبى سلمة فى هذا الحديث، وقد رواه عنه جماعة فجدوا إسناده ووصلوه، وابن أبى كثير أحفظ وأتقن منهم جميعاً، وقد رواه عنه رسلاً، فالقول قوله .

والثانى: روايته عن أبى إبراهيم الأشهلئ عن أبية به نحوه . . . مرفوعاً . . . عند الترمذئ وابن ماجه وخلق كثير .

قلتُ: وهذا الطريق آفته (أبو إبراهيم الأشهلئ)، فهو شيخ مجهول كما جزم به جماعة؛ وانفرد عنه يحيى بالرواية، وقد غلط البخارى وابن أبى حاتم من سماه (عبد الله بن أبى قتادة) كما وقع ذلك لبعضهم، مثل همام بن يحيى، حيث رواه عن يحيى بن أبى كثير فقال: عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبية به . . . أخرجه أحمد [١٧/٤] و [٢٩٩/٥] و [٣٠٨/٥]، والبيهقى والطبرانى وجماعة .

٦٠١٠- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوحٍ، حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ - يَعْنِي أَبَا حَاتِمٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي صَاحِبٌ لِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا، وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا، وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا، وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا، وَأُنْثَانَا، مَنْ أَبْقَيْتَهُ مِنَّا فَأَبْقِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ».

٦٠١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ النَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَامِرٍ، يَحْدُثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ تَقُولُ: إِنَّ الْعِزْلَ هُوَ الْمُؤْوَدَةُ الصَّغْرَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبَتْ يَهُودُ! كَذَبَتْ يَهُودُ! لَوْ أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَهَا لَمْ يَسْتَطِعْ عِزْلَهَا».

= وهذا من أغلاط همام بلا ريب، لم ينتبه لذلك جماعة من المتأخرين، ومشوا على ظاهر إسناده وصححوه، ولم يفعلوا شيئاً، وللحديث شواهد نحو لفظه هنا: وكلها مناكير على التحقيق، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث وطرقه وشواهد في «غرس الأشجار» ورددنا هناك على من عاند الأئمة الكبار في إعلاله، وزعم أنه قد أعل بما لا يقدر، أو صححه لطرقه وشواهد، والله المستعان.

٦٠١٠- ضعيف: انظر قبله، وسويد أبو حاتم: هو ابن إبراهيم البصرى ذلك المعروف بسوء حفظه، واختلال ضبطه، مع مناكير له لا تطاق، وهو صاحب حديث البرغوث المشهور، راجع كلامنا حول الحديث الماضى [برقم ٢٩٥٩]، وشيخه فيه: مغمور لم يسم، وقد مضى أن المحفوظ في هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة إنما هو مرسل أبداً، هكذا جزم به نقاد الصنعة؛ فليروه سويد عن عشرين صاحباً له ما شاء.

٦٠١١- قوى لغيره: أخرجه النسائي في «الكبرى» [٩٠٨٣]، والبزار في «مسنده» [٢] / رقم / ١٤٥٢ كشف الأستار] وابن أبي عاصم في «السنة» [١] / رقم [٣٥٩]، من طريق معتمر بن سليمان عن أبي عامر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . ولفظ البزار في آخره: (إذا أراد الله أن يخلق خلقاً، لم يمنعه شيء).

=

قال البزار: «لا نعلم رواه عن يحيى إلا أبو عامر».

= قلتُ: وهو صالح بن رستم المزني البصري؛ شيخ مختلف فيه، وقد خولف في سنده، خالفه الحفاظ من أصحاب يحيى بن أبي كثير، فرووه عنه فقالوا: عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن رفاعة عن أبي سعيد الخدري به نحوه . . .
هكذا أخرجه أبو داود [٢١٧١]، والنسائي في «الكبرى» وأحمد وجماعة كثيرة من طرق عن يحيى به .

قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن يحيى؛ وفيه جهالة (رفاعة) وقيل: (أبو رفاعة) وقيل: (أبو مطيع ابن رفاعة) وقيل غير ذلك، وقد اختلف على يحيى في سنده أيضاً، إلا أن المحفوظ عنه هو ذا؛ وقد روى الحديث من طريق آخر عن أبي سلمة: رواه محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: (سئل رسول الله ﷺ عن العزل، فقيل: يا رسول الله: إن اليهود تزعم أنها الموودة الصغرى، فقال: كذبت يهود).

أخرجه النسائي في «الكبرى» [٩٠٩١] - واللفظ له - والبيهقي في «سننه» [١٤٠٩٣]، والبزار في «مسنده» [٢/ رقم ١٤٥١ / كشف]، وهشام بن عمار في حديثه [رقم ١١٠]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو به .

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصلاح، إلا أنه معلول أيضاً، فقد خولف فيه محمد بن عمرو، خالفه أبو الزبير المكي، فرواه عن أبي سلمة به مراسلاً نحوه باختصار دون قوله: (لو أراد الله . . . إلخ) هكذا أخرجه ابن الجعد [٢٦١٧].

وهذا أصح عن أبي سلمة، ثم جاء عمرو بن دينار ورواه عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري به . . . نحوه . . . دون القول المشار إليه آنفاً، هكذا أخرجه عبد الرزاق [١٢٥٤٩]، والنسائي في «الكبرى» [٩٠٨٤]، من طريقين عن ابن جريج [وسقط ابن جريج عند عبد الرزاق]، عن سليمان الأحول عن عمرو بن دينار به . . .

وفي آخره قال عمرو: (فسألت أبا سلمة: أسمعته من أبي سعيد؟! قال: لا، ولكن أخبرني عنه رجل).

قلتُ: وهذا محفوظ عن أبي سلمة أيضاً؛ وسنده ضعيف؛ لجهالة الواسطة بين أبي سلمة وأبي سعيد، وروى ابن إسحاق هذا الحديث عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة وأبي أمامة ابن سهل كلاهما عن أبي سعيد به في سياق أطول في أوله به نحوه . . . دون قوله: (لو أراد الله خلقها لم يستطع عزلها).

= أخرجه ابن أبي شيبة [١٦٦٠٨]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/٣٢]، وفي «المشکل» [٥/٧٠]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١/٣٦٠ / ظلال]، من طريقين عن ابن إسحاق به . قلتُ: مضى أن أبا سلمة لم يسمعه من أبي سعيد، إنما سمعه بواسطة عنه، وأبو أمامة بن سهل: تابعي كبير؛ فالعمدة على طريقه، لكن يبقى أن ابن إسحاق لم يذكر فيه سماعاً، وهو مشهور بالتدليس، فهذا علة الإسناد، لكن قد يقال: إن ابن إسحاق ممن لازم محمد بن إبراهيم التيمي وحمل عنه كثيراً؛ وقد نص الحميدي - شيخ البخاري - وغيره على أن المدلس إذا روى عن شيخ له حديثاً لم يذكر فيه سماعاً منه؛ وكان هذا الشيخ ممن لازم هذا المدلس وأكثر من الرواية عنه؛ حُملَ حديثه عنه على السماع وإن لم يذكر سماعه منه، ما لم يتيقن أنه لم يسمع منه حديثاً بخصوصه، فعلى هذا: يكون سند الرواية الماضية حسناً مقبولاً، ولابن إسحاق فيه طريق آخر عن أبي سعيد، فرواه مرة أخرى فقال: عن محمد بن يحيى بن حبان عن عبد الله بن محيريز وأبي صرمة المازني كلاهما عن أبي سعيد به نحو السياق الماضي به نحوه . . . وزاد في آخره: (وما عليكم أن لا تغفلوا، وقد قدر الله ما هو خالق من خلقه إلى يوم القيامة).

أخرجه ابن أبي شيبة [١٦٦٠٩]، وعنه ابن أبي عاصم في «السنة» [١/ رقم ٣٦١ / ظلال]، ولم يذكر ابن إسحاق فيه سماعاً أيضاً، ورجاله كلهم ثقات رجال «التهذيب» وللحديث طريق آخر عن أبي سعيد: يرويه عياش بن عقبة عن موسى بن وردان عن أبي سعيد قال: بلغ النبي ﷺ أن اليهود يقولون: إن العزل هو المؤودة الصغرى، فقال رسول الله ﷺ: كذبت يهود وقال رسول الله ﷺ لو أفضيت لم يكن إلا بقدر) أخرجه الطحاوي في «المشکل» [٥/٧٠] - واللفظ له - وفي «شرح المعاني» [٣/٣١]، والبخاري في «مسنده» [٢/ رقم ١٤٥٣ / كشف]، من طريقين عن عياش بن عقبة به . . . وليس عند البزار قوله: (لو أفضيت . . . إلخ).

قال البزار: «لا نعلم روى موسى عن أبي سعيد إلا هذا، وهو صالح الحديث، روى عن أبي هريرة وأبي سعيد، ولا بأس به . . .» وقال الهيثمي في «المجمع» [٤/٥٤٦]: «رواه البزار، وفيه موسى بن وردان، وهو ثقة، وقد ضعف، وبقية رجاله ثقات» .

قلتُ: والتحقيق بشأنه أنه (صدوق له أوهام) وهو متمسك إن شاء الله؛ ومن دونه ثقات؛ فالإسناد صالح إن كان موسى قد سمعه من أبي سعيد، وللحديث طرق أخرى وشواهد قد أتينا عليها في كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» والله المستعان .

٦٠١٢- حَدَّثَنَا محمود بن خدّاش، حَدَّثَنَا عباد بن العوام، حَدَّثَنَا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بِالْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنَةِ: فِي جَسَدِهِ، وَمَالِهِ، وَوَلَدِهِ، حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ خَطِيئَةٍ».

٦٠١٣- حَدَّثَنَا داود بن رشيد، حَدَّثَنَا إسماعيل بن عياش، قال: حدثني عبد الرحمن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «لَا تُنْكَحُ الثَّيْبُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَإِذْنُهَا السُّكُوتُ».

٦٠١٢- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٥٩١٢].

٦٠١٣- صحيح: أخرجه البخارى [٤٨٤٣، ٦٥٦٧، ٦٥٦٩]، ومسلم [١٤١٩]، والترمذى [١١٠٧]، وأبو داود [٢٠٩٢]، والنسائى [٣٢٦٥، ٣٢٦٧]، وابن ماجه [١٨٧١]، وأحمد [٤٣٤/٢]، [٤٢٥، ٢٥٠، ٢٧٩]، والدارمى [٢١٨٦].

والدارقطنى فى «سننه» [٢٣٨/٣]، وابن الجارود [٧٠٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٤٦٠]، [١٣٤٧٧، ١٣٤٧٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣٦٧/٤]، وفى «المشکل» [١٤/١٩٣]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٦٧]، وأبو عوانة [رقم ٤٢٣٨، ٤٢٣٩، ٤٢٤٠، ٤٢٤١]، [٣٢٤٤، ٣٢٤٣، ٤٢٤٢]، وجماعة من طرق عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة به . . . وهو عند جماعة بنحوه .

قال الترمذى: «حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح».

قلت: وقد توبع عليه يحيى: تابعه:

١- محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعاً: (تستأمر اليتيمة فى نفسها؛ فإن سكتت فهو إذنها؛ وإن زبت فلا جواز عليها) أخرجه أبو داود [٢٠٩٣]- واللفظ له- والترمذى [١١٠٩]، والنسائى [٣٢٧٠]، وأحمد [٢/٢٠٩]، وابن حبان [٤٠٧٩، ٤٠٨٦]، والمؤلف [برقم ٦٠١٩] وعبد الرزاق [١٠٢٩٧]، وابن أبى شيبه [١٥٩٨٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٤٦٨، ١٣٤٧٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣٦٤/٤]، وفى «المشکل» [١٨٦/١٤]، وتام فى «فوائده» [٢/رقم ١٧٠٣]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٩/٩٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٤/١٥٦-١٥٧]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو به.

قال الترمذى: «حديث أبى هريرة حديث حسن».

٦٠١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّومِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَيْرُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَثَلُ الْمُنْفِقِ عَلَيْهَا كَالْمَتَكْفِفِ بِالصَّدَقَةِ».

= قلتُ: وسندهُ صالح.

٢- وتابعه عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: (البكر تستأمر، والثيب تشاور، قيل: يا رسول الله: إن البكر تستحي، قال: سكوتها رضاها) أخرجه أحمد [٢/٢٢٩]، وسعيد بن منصور [٥٥٤]، وغيرهما من طريق هشيم عن عمر بن أبي سلمة به .
قلتُ: وسنده صحيح في المتابعات . . . والله المستعان .

٦٠١٤- ضعيف: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٣/٣٠٨٨]، وابن المقرئ في «المعجم» [رقم ١١٢١]، وابن حبان [٤٦٧٥]، والبيهقي في «سننه» [١٢٦٧٢]، وأبو عوانة [رقم ٧٢٧٦]، وغيرهم من طرق عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به . . . ولفظ أبي عوانة: (الخيال معقود في نواصيها خير: الأجر والغنيمة، والمنفق عليها كالمتعفف يده بالصدقة في سبيل الله) ولفظ الطبراني في آخره: (والمتفق على الخيل كالباسط كفه بالنفقة لا يقبضها) وهو عند ابن حبان بالفقرة الثانية منه فقط .

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، إلا أنه معلول، فقد خولف فيه معمر، خالفه إبراهيم بن سعد الزهري، فرواه عن الزهري فقال: عن سهل ابن الحنظلية به مرسلًا، هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [٩/٢٥٣]، ثم قال: «والمرسل أصح» .

قلتُ: والحديث صحيح على كل حال؛ فللفقرة الأولى منه: طرق أخرى عن أبي هريرة به . . . مضى منها طريقان [برقم ٢٦٤٠، ٢٦٤١]، ولها شواهد كثيرة ثابتة، أما الفقرة الثانية: (ومثل المنفق عليها كالمتكفئ بالصدقة) فلها شواهد أيضاً عن جماعة من الصحابة، أصحابها: ما رواه ابن وهب عن معاوية بن صالح عن نعيم بن أبي أبي طلحة عن أبي كبشة الأنماري مرفوعاً: (الخيال معقود في نواصيها الخير، وأهلها معانون عليها، والمنفق عليها كالباسط يده بالصدقة) أخرجه ابن حبان [٤٦٧٤]- واللفظ له- والحاكم [٢/١٠٠]، والطبراني في «الكبير» [٢٢/٨٤٩]، وفي «مسند الشاميين» [٣/٢٠٦٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» =

٦٠١٥- حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدثنا شريك، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: أصدق كلمة تكلمت بها العرب قول لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل.

= [٣ / ٢٧٤]، وابن عدى فى «الكامل» [٦ / ٤٠٥]، وأبو عوانة [رقم ٧٢٩٤]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن وهب به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه الزيادة».

قلتُ: وهو كما قال؛ وقد رواه عبد الله بن صالح كاتب الليث عن معاوية فأوقفه على أبي كبشة، ولم يرفعه، كما أخرجه البخارى فى «تاريخه» [٨ / ٩٥]، وكاتب الليث فيه ضَعْفٌ؛ والموصول أصح.

٦٠١٥- صحيح: أخرجه البخارى [٣٦٢٨، ٥٧٩٥، ٦١٢٤]، ومسلم [٢٢٥٦]، والترمذى [٢٨٤٩]، وابن ماجه [٣٧٥٧]، وأحمد [٢ / ٢٤٨، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٤٤، ٤٥٨، ٤٧٠، ٤٨٠]، وابن حبان [٥٧٨٤]، وابن أبى شيبه [٢٦٠١٦]، وابن راهويه [٣٧٠]، والحميدى [١٠٥٣]، والبيهقى فى «الشعب» [٥ / ٦٨١١]، وفى «سننه» [٢٠٧٥٣، ٢٠٨٩٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٢ / ٢٦٩-٢٧٠]، والطحاوى فى «المشكلى» [٨ / ١١٦]، وجماعة كثيرة من طرق عن عبد الملك بن عمير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . .

وزاد الجميع -سوى الترمذى والبغوى والبيهقى - وفى آخره: (وكاد أمية بن أبى الصلت أن يسلم) ولفظ الترمذى وابن حبان فى أوله: (أشعر كلمة . . .) هذه عبارة الترمذى، وعبارة ابن حبان: (أشعر بيت) والعبارتان روايتان للإمام أحمد، والأولى رواية لمسلم، وهذا اللفظ ثابت من رواية إسرائيل والثورى عن عبد الملك بن عمير، ولم يتفرد به شريك القاضى عن عبد الملك، كما زعم بعض المتأخرين.

قلتُ: قد اختلف فى سنده على عبد الملك، إلا أن هذا هو المحفوظ عنه كما جزم به الدارقطنى فى «العلل» [٩ / ٣١٧-٣١٨]، والله المستعان.

● تنبيه: سقط من سند المؤلف فى طبعة حسين الأسد [٨٠ / ٤٠٩]، ذكر النبى ﷺ، فأوهم كونه موقوفاً، وهو ثابت فى الطبعة العلمية [٥ / ٣٠٤]، فانتبه يا رعاك الله.

٦٠١٦- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حَدَّثَنَا أنس بن عياض، عن أبي حازم، عن أبي سلمة، قال: لا أعلمه إلا عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، وَالرَّاءُ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ- ثَلَاثًا- مَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَارُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ».

٦٠١٧- حَدَّثَنَا إبراهيم بن سعيد، حَدَّثَنَا أبو اليمان، أَخْبَرَنَا شعيبٌ، عن الزهري، أَخْبَرَنِي أبو سلمة بن عبد الرحمن، أَنَّهُ سَمِعَ حسان بن ثابت الأنصاري، يستشهد أبا هريرة: أَنَشِدَكَ اللَّهُ، سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَا حَسَّانُ، أَجِبْ عَن رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ»، قال أبو هريرة: نعم.

٦٠١٨- حَدَّثَنَا أبو يوسف الجيزي، حَدَّثَنَا مؤمل بن إسماعيل، حَدَّثَنَا سفيان الثوري، حَدَّثَنَا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَدْخُلُ فُقَرَاءُ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيائِهِمْ بِخَمْسِمِئَةِ سَنَةٍ».

٦٠١٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٩٧].

٦٠١٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٨٥].

٦٠١٨- صحيح: أَخْرَجَهُ الترمذی [٢٣٥٣، ٢٣٥٤]، وأحمد [٢/٢٩٦، ٣٤٣]، وابن حبان [٦٧٦]، وابن ماجه [٤١٢٢]، وابن أبي شيبه [٣٤٣٩٢]، والنسائي في «الكبرى» [١١٣٤٨]، والبيهقي في «الشعب» [٧/١٠٣٨٢]، وفي «البعث والنشور» [رقم ٣٩٧]، وأبو نعيم في «الحلية» [٧/٩١]، وابن بشران في «الأمالى» [رقم ٨٤]، وهناد في «الزهد» [رقم ٥٨٩]، والخطيب في «تاريخه» [٣٣/٥] و[٧/٢٢٥]، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» [٢/٧٠٠] / طبعة الريان، وابن المقرئ في «المعجم» [رقم ٢٢٥]، وأبو القاسم القشيري في «الرسالة» [ص ١٢٢]، وجماعة من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . .

وعند الترمذی وجماعة: (يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل أغنيائهم بنصف يوم، وهو خمسمائة عام).

قال الترمذی: «هذا حديث حسن صحيح».

٦٠١٩- حَدَّثَنَا أَبُو يُوْسُفَ الْجِيزِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُسْتَأْمَرُ الْيَتِيمَةُ فِي نَفْسِهَا، فَإِذَا أَمْسَكَتْ فَهُوَ رِضَاهَا».

٦٠٢٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ وَثَابِتٌ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ: فَرْحَةٌ فِي الدُّنْيَا عِنْدَ إِفْطَارِهِ، وَفَرْحَةٌ فِي الْآخِرَةِ».

٦٠٢١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ، أَخُو حِجَاجٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَيَّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ».

= قلتُ: قد اختلف على محمد بن عمرو في متنه، لكن هذا هو المحفوظ عنه؛ وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به . . .

منها: ما رواه أبو بكر ابن عياش عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به مثل سياق الترمذي الماضي: أخرجه أحمد [٥١٢/٢]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣٠٧/٨]، وجماعة، وسنده قوى، وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً.

٦٠١٩- صحيح: مضى الكلام عليه قريباً [برقم ٦٠١٣].

٦٠٢٠- صحيح: أخرجه أحمد [٣٤٥/٢، ٥١٠]، من طريقين عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة به . . . وعن حماد عن ثابت - هو الباني - عن أبي رافع عن أبي هريرة به.

قلتُ: هذان إسنادان:

أما الأول: فهو حسن صالح. وهو عند الدارمي أيضاً [١٧٦٩].

وأما الثاني: فهو صحيح مستقيم، وللحديث طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به . . . مضى بعضها [برقم ١٠٠٥].

٦٠٢١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٥٧].

٦٠٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَدْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي خَثْعَمِ الْيَمَامِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرَبِ سِتًّا رَكَعَاتٍ، لَمْ يَتَكَلَّمْ بَيْنَهُنَّ بِسُوءٍ، عُدِلَتْ لَهُ بِعِبَادَةِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً».

٦٠٢٢ - باطل: أخرجه الترمذى [٤٣٥]، وابن ماجه [١١٦٧، ١٣٧٤]، والطبرانى فى «الأوسط» [١ / رقم ٨١٩]، وابن خزيمة [١١٩٥]، وابن الجوزى فى «المتناهى» [١ / ٤٥٢]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٣ / ٤٧٣]، وابن شاهين فى «الترغيب» [رقم ٧٨]، وابن نصر فى «قيام الليل» [رقم ٦٥ / مختصره]، وابن سمعون فى «أماليه» [رقم ١١٨]، والفخر ابن البخارى فى «مشيخته» [رقم ٥٨٩]، والدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٥٥٨٨ / أطرافه / الطبعة العلمية]، والآجرى فى «فضل قيام الليل» [رقم ٤٧]، وابن حبان فى «المجروحين» [٢ / ٨٣-٨٤]، والمخلص فى «الفوائد المتقاة» [٨ / ٣٤ / ١]، والعسكرى فى «مسند أبى هريرة» [١ / ٧١]، وكما فى «الضعيفة» [١ / ٦٨١]، وعبد الملك بن غازى الصراف القارى فى «مسموعه من ناصر ابن أحمد الفارسى» كما فى «تاريخ قزوين» [١ / ٤٢٠]، وغيرهم من طرق عن زيد بن الحباب عن عمر بن أبى خثعم عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة به.

قال الدارقطنى: «تفرد به عمر بن أبى خثعم عن يحيى» وقال: الترمذى: «حديث أبى هريرة: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد بن الحباب عن عمر بن خثعم، وسمعت محمد بن إسماعيل - يعنى البخارى - يقول: عمر بن عبد الله بن أبى خثعم منكر الحديث، وضعفه جداً». قلتُ: وقال عنه أبو زرعة: «واهى الحديث؛ حدث عن يحيى بن أبى كثير ثلاثة أحاديث؛ لو كانت فى خمس مئة حديث لأفسدتها» وقال ابن عدى: «منكر الحديث» وقال ابن حبان: «كان ممن يروى الموضوعات عن ثقات الأئمة، لا يحل ذكره فى الكتب إلا على سبيل القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب»، ثم أنكر عليه هذا الحديث، وكذا أنكره عليه الذهبى فى ترجمته من «الميزان» وكذا ابن القيم فى «المنار المنيف» [ص ٤٧-٤٨]، وغيره.

والحديث ظاهر بطلانه سنداً ومتناً، أفته (عمر بن أبى خثعم) ويقال: (عمر بن خثعم) وهو: (عمر بن عبد الله بن أبى خثعم) نُسب لجدّه عند المؤلف وجماعة؛ وقد خلط ابن حبان بينه وبين (عمر بن راشد اليمامى) وتعبقه تلميذه الدارقطنى فى هذا، كما نقله عنه المزى فى ترجمة عمر =

٦٠٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو معمر، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَمَا كَانَ بَعْدَهُ مِنْ خَلِيفَةٍ - أَرَاهُ قَالَ: إِلَّا كَانَتْ لَهُ بَطَانَتَانِ: بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنِ الشَّرِّ، وَبَطَانَةٌ لَا تَأْلُوهُ خَبَالًا، فَمَنْ وَقِيَ الشَّرَّ فَقَدْ وَقِيَ».

٦٠٢٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّامٌ مِنْى أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشَرْبٍ».

٦٠٢٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ مِقْدَارَ نِصْفِ يَوْمٍ مِنْ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، فَيَهُونُ ذَلِكَ الْيَوْمُ عَلَى الْمُؤْمِنِ كَتَدَلَّى الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ».

= ابن راشد من «تهذيبه» [٣٤٢/٢١]، وكذا في ترجمة (عمر بن أبي خثعم) وفي الباب: عن عمار ابن ياسر وابن عمر وغيرهما، وكلها بواطيل.

٦٠٢٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٠١].

٦٠٢٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩١٣].

٦٠٢٥- صحيح: أخرجه ابن حبان [٧٣٣٣]، وابن عساكر في تاريخ [٤١٦/٨]، من طريقين عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا إسناد صحيح ظاهره الاستقامة، وفي القلب منه شيء، وقد صحَّح سنده المنذرى في «الترغيب» [٢١١/٤]، وقال الهيثمي في «المجمع» [٦١٠/١٠]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال «الصحيح»؛ غير إسماعيل بن عبد الله بن خالد - يعنى شيخ المؤلف - وهو ثقة».

قلت: والوليد بن مسلم وإن كان يدلّس التسوية، إلا أنه صرح بسماعه وسماعه شيخه عند ابن حبان؛ وهذا يكفى، والله المستعان.

وقد وجدت الحافظ العراقي قد عزا الحديث في «المغنى» [٢٢٩/٤]، إلى المؤلف، ثم جود سنده؛ والحديث أيضاً: أخرجه تمام في «فوائده» [١/ رقم ٩٣٠]، ومن طريقه ابن عساكر [١٩٩/٥١]، من هذا الطريق به.

٦٠٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ، حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ».

٦٠٢٧- حَدَّثَنَا عِبَادُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عِبَادُ بْنُ عَبَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيَعِجْزُ أَحَدُكُمْ؟ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ حَبْلًا فَيَحْتَطِبُ وَيَأْكُلُ مِنْهُ وَيَتَّصِدَّقُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ».

٦٠٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَسِيْبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ

٦٠٢٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٩٨].

٦٠٢٧- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ١٦٠]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [١١١/٦-١١٢]، من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به... نحوه... دون قوله في أوله: (أيعجز أحدكم). قلت: هذا إسناد صالح؛ وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به... نحوه... منها:

١- ما رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: (والذي نفسى بيده؛ لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً أعطاه الله من فضله؛ فيسأله أعطاه أو منعه).

أخرجه مالك (١٨١٥)- واللفظ له- ومن طريقه البخاري [١٤٠١]، والنسائي [٢٥٨٩]، والبيهقي في «الشعب» [٣/٣٥٠٨]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣٢٠/١٨]، وغيرهم، وتوبع عليه مالك على نحوه: تابعه ابن عيينة عند الحميدى [١٠٥٧]، وأحمد [٢/٢٤٣]، وغيرهما.

٢- ومنها: ما رواه ابن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة به نحو اللفظ الماضي في سياق أتم: عند الحميدى [١٠٥٦]، والمؤلف [برقم ٦٦٧٤]، وأحمد [٢/٣٠٠]، وغيرهم من طريق ابن عيينة بإسناده به... وهو عند المؤلف دون السياقة الأتم.

قلت: وسنده صحيح حجة... وله طرق كثيرة كما ذكرنا.

٦٠٢٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٤٨].

شهاب، أنه قال: أخبرني سعيد بن المسيب، وأبو سلمة، أن أبا هريرة، سمع رسول الله ﷺ، يقول: «قَرَصَتْ نَمْلَةٌ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَأَمَرَ بِقَرِيَةِ النَّمْلِ فَأَحْرَقَتْ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَفِي أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أَهْلَكَتْ أُمَّةً مِنَ الْأُمَّمِ تُسَبِّحُ؟!». .

٦٠٢٩- حَدَّثَنَا كَامِلُ بْنُ طَلْحَةَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ كَبَّرَ، ثُمَّ يَسْجُدُ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الْقَعْدَةِ كَبَّرَ، ثُمَّ قَامَ.

٦٠٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى أَنْ يَتَعَجَّلَ قَبْلَ رَمَضَانَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ.

٦٠٣١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادِ النَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فُقِدَتْ أُمَّةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يُدْرَمَ مَا فَعَلَتْ، وَلَا أُرَاهَا إِلَّا الْفَأْرَ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا إِذَا قُرِبَ إِلَيْهَا أَلْبَانُ الْإِبِلِ لَمْ تَشْرَبْ، وَإِذَا قُرِبَ إِلَيْهَا أَلْبَانُ الشَّاةِ شَرِبَتْهُ؟!» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ

٦٠٢٩- حسن: هذا إسناد حسن صالح، رجاله كلهم ثقات من رجال «التهذيب» سوى محمد بن عمرو، وهو صدوق متماسك، وكامل بن طلحة: ثقة مشهور؛ لم يتكلم فيه بحجة، والله المستعان.

٦٠٣٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٩٩].

٦٠٣١- صحيح: أخرجه البخارى [٣١٢٩]، ومسلم [٢٩٩٧]، وأحمد [٢٣٤/٢]، وابن حبان [٦٢٥٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٠٠/١٢]، والطحاوى فى «المشکل» [٩٣/٨]، وغيرهم من طرق عن خالد الحذاء عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به . . . وليس عند الطحاوى وابن حبان: قول أبي هريرة فى آخره.
قلتُ: وقد توبع عليه خالد الحذاء، تابعه جماعة: منهم:

١- أشعث بن عبد الله بن جابر على نحوه باختصار دون قول أبي هريرة فى آخره: أخرجه

أحمد [٤٩٧/٢]، وسنده صحيح.

كعباً، فقال: أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟! فقال له مراراً، فقال أبو هريرة: فنزلت على التوراة؟!!

٦٠٣٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَعْدُونَ الرَّقُوبَ فِيكُمْ؟» قَالُوا: الَّذِي لَا وَكَدَلَهُ، قَالَ: «لَا، بَلِ الَّذِي لَا فَرَطَ لَهُ».

= ٢- وهشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً: (الفأرة مسخ، وآية ذلك أنه يوضع بين يديها لبن الغنم؛ فتشربه، ويوضع بين يديها لبن الإبل فلا تذوقه، فقال له كعب - يعني لأبي هريرة-: أسمعت هذا من رسول الله ﷺ؟! قال: أفأنزلت على التوراة).

أخرجه مسلم [٢٩٩٧]- واللفظ له- وعبد الرزاق [٨٣٩٩]، وعنه أحمد [٢٧٩/٢] و[٤١١/٢، ٥٠٧]، والمؤلف [برقم ٦٠٦١]، وغيرهم من طرق عن هشام بن حسان به... وليس عند المؤلف: قول كعب لأبي هريرة. قلت: وسنده صحيح على شرط الشيخين.

٣- وأيوب بن كيسان على نحو السياق الماضي إلا أنه قال في أوله: (فقد سبط من بني إسرائيل، وذكر الفأرة..). أخرجه أحمد [٢٨٩/٢]، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عن أيوب به.

قلت: وهذا إسناد حجة؛ وقد توبع عليه عبد الوارث عن أيوب: تابعه حماد بن سلمة، لكن اختلف عليه في رفعه ووقفه، فرواه عنه عبد الأعلى السامي فقال: عن حماد عن حبيب بن الشهيد وهشام بن حسان وأيوب ثلاثهم عن ابن سيرين عن أبي هريرة أحسبه قال: عن النبي ﷺ: (الفأرة يهودية، وإنها لا تشرب ألبان الأبل) أخرجه المؤلف [برقم ٦٠٦٠].

وخالفه الحسن بن موسى الأشيب، فرواه عن حماد بإسناده موقوفاً، ولم يرفعه، هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [٣٧/١٠]، ويبدو لي: أن حماداً قد اضطرب فيه، ولم يحفظ متنه أيضاً، كأنه رواه بالمعنى، وإلا فالمحفوظ عن ابن سيرين: هو مثل تلك الألفاظ الماضية عنه ونحوها؛ أما لفظ حماد الماضي: (الفأرة يهودية) غير محفوظ عندي، وحماد كان قد تغير حفظه بأخرة، فلعل هذا من ذلك.

٦٠٣٢- صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في (مسنده) كما في «المطالب» [رقم ٨٣٠]، ومن طريقه المؤلف به.

٦٠٣٣- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَبْصَرَ رَجُلًا يَدْعُو بِأَصْبَعِيهِ جَمِيعًا فَهَنَاهُ، وَقَالَ: «بِإِحْدَاهُمَا بِالْيَمِينِ».

= قلتُ: وهذا إسناد صالح، وأبو خالد الأحمر: هو سليمان بن حيان الأزدي الشيخ الصدوق المحدث، وفيه كلام معروف؛ إلا أنه متماسك، واحتجاج الشيخين به يقويه؛ وقد قال الهيثمي في «المجمع» [٩٦/٣]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١٢٦/٢]: «رواه أبو بكر بن أبي شيبة وعنه أبو يعلى الموصلي بسند رجاله ثقات». قلتُ: وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة به منها حديث أنس [برقم ٣٦٠٨]، وابن مسعود [برقم ٥١٦٢].

٦٠٣٣- صحيح: أخرجه ابن حبان [٨٨٤]، والطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٧١٣]، من طريق عبد الله بن عمر بن أبان عن حفص بن غياث عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا حفص».

قلتُ: وحفص ثقة إمام حافظ قد تغير حفظه بأخرة، وباقي رجال الإسناد ثقات مشاهير؛ وليس في الحديث علة، سوى أنه قد اختلف على حفص في رفعه ووقفه، فرواه عنه عبد الله بن عمر بن أبان المعروف بـ (مشكدانة) على الوجه الماضي مرفوعاً، وتابعه أبو همام شجاع بن الوليد عند المؤلف هنا، وخالفهما أبو بكر بن أبي شيبة، فرواه عن حفص بإسناده به نحوه موقوفاً على أبي هريرة، ولم يرفعه، هكذا أخرجه في «المصنف» [٢٩٦٨٧].

وأخشى أن يكون ذكر النبي ﷺ قد سقط من سند ابن أبي شيبة، فإن لم يكن؛ فالأقرب أن حفصاً قد اضطرب فيه ولم يضبطه، وقد مضى أنه تغير بأخرة، وتكلم جماعة في حفظه أيضاً، وربما يمكن القول بكون الوجهين جميعاً محفوظين، إلا أن هذا بعيد عندي، وكذا تغليب ابن أبي شيبة بعيداً أيضاً، لكن للحديث طريق آخر عن أبي هريرة به نحوه . . . يرويه الأعمش والقعقاع بن حكيم كلاهما عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة به . . . لكن اختلف فيه على الأعمش والقعقاع معاً، كما مضى الكلام عليه في «مسند سعد» [برقم ٧٩٣]، فينظر هناك: فإن كنا قد صححناه؛ فقد صح الحديث هنا، وإلا فهو ضعيف، وقد تراجعنا عنه، وليس الجزء الذي حققته من (مسند سعد) في يدي الآن، واللّه المستعان.

٦٠٣٤ - حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الصَّرْفِ، الدَّرْهَمُ بِالْأَدْرَهْمِينَ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ.

٦٠٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ امْرَأَةً بَغِيًّا رَأَتْ كَلْبًا فِي يَوْمٍ حَارٍّ يَطِيفُ بِبَيْتِهِ، قَدْ أَدْلَعَ لِسَانَهُ مِنَ الْعَطَشِ، فَتَزَعَتْ لَهُ مَوْقَهَا، فَغَفَّرَ لَهَا.

٦٠٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي

٦٠٣٤ - صحيح: المرفوع منه فقط: هذا إسناد ضعيف معلول، ويحيى بن اليمان معروف بكثرة غلطه وخطئه في الأسانيد والمتون، وقد خولف فيه أيضاً، خالفه يحيى بن سعيد القطان، - وهو أثبت منه عشرين مرة، - فرواه هشام بن حسان عن ابن سيرين به مراسلاً، ليس فيه ذكر (عثمان) ولا أبي هريرة، هكذا أخرجه مسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٨٧/٣].

وهذا هو المحفوظ عن هشام بلا ريب، نعم، للنهي عن الصرف: طريق آخر رواه جماعة عن ابن سيرين عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة وأبي سعيد وجابر كلهم به . . . واثان منهم رفعاه إلى النبي ﷺ وهذا الطريق مضى الكلام عليه [برقم ١٢٨٥]، فراجعه، وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً . . . والله المستعان.

٦٠٣٥ - صحيح: أخرجه البخاري [٣١٤٣، ٣٢٨٠]، ومسلم [٢٢٤٥]، وأحمد [٢/٥١٠، ٥٠٧]، وابن حبان [٣٨٦]، والبيهقي في «سننه» [١٥٥٩٧]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٣٢/١٤] وفي «الاستذكار» [٤٩٨/٨]، وغيرهم من طرق عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه. قلت: وله طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه.

٦٠٣٦ - صحيح: أخرجه مسلم [١٤٣١]، وأبو داود [٢٤٦٠]، والترمذي [٧٨٠]، وأحمد [٢/٤٨٩، ٥٠٧]، وابن حبان [٥٣٠٦]، والنسائي في «الكبرى» [٦٦١١]، والبيهقي في «سننه» [١٤٣٠٩]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١١٣/١٤-١١٤]، والخطيب في «تاريخه» [٧/١١١]، والبغوي في «شرح السنة» [٣٧٤/٦]، وأبو عوانة [رقم ٤١٨٧]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ٣٣٤٨]، وابن الأعرابي في «المعجم» [١٣٩٥]، =

هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ، وَإِنْ كَانَ مُمْطَرًا فَلْيَطْعَمْ».

٦٠٣٧ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ اتَّبَعَنِي وَأَمَّنَ بِي عَشْرَةَ مِنَ الْيَهُودِ، لَأَسْلَمَ كُلُّ يَهُودِيٍّ»، قَالَ: قَالَ كَعْبٌ: اثْنَا عَشَرَ، تَصْدِيقَ ذَلِكَ فِي الْمَائِدَةِ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢].

= والكلاباذى فى «بحر الفوائد» [١٦٩/١]، وغيرهم من طرق عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به . . وليس عند الترمذى قوله: (وإن كان مُمْطَرًا فليطعم) وهو رواية لأحمد، وزاد ابن الأعرابى: (والصلاة «الدعاء» وهى زيادة مدرجة من قول هشام بن حسان، كما بين ذلك رواية أبى داود، ومن طريقه ابن حزم فى «المحلى» [٣٢/٧]، وكذا الطحاوى فى «المشكلى» [١٨٠/٧]، وعند الترمذى: (فليصل) يعنى «الدعاء» ومثله رواية لأحمد والكلاباذى، وهى لفظ البيهقى أيضاً. قال الترمذى: «حيث حسن صحيح».

قلتُ: وله طريق آخر يرويه أبو الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة مرفوعاً بشطره الأول فقط، دون (وإن كان مُمْطَرًا فليطعم) أخرجه مسلم [١١٥٠]، وأبو داود [٢٤٦١]، والترمذى [٧٨١]، وابن ماجه [١٧٥٠]، وأحمد [٢٤٢/٢]، والدارمى [١٧٣٧]، والمؤلف [برقم ٦٢٨٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٣٢٦٩]، والحميدى [١٠١٢]، والجصاص فى أحكام القرآن [٢٩٧/١]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٣٧٤/٦]، والشافعى فى «سننه» [رقم ٢٨١/٢]، ورواية الطحاوى]، ومن طريقه البيهقى فى «المعرفة» [رقم ٢٦٧٩]، وأبو عوانة [رقم ٢٦٨٢]، [٤٢١١]، وأبو نعيم فى «مستخرجه على مسلم» [رقم ٢٦٠٩]، [٢٦١٠]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن أبى الزناد به.

قلتُ: وسنده كالشمس، لا شك فيه ولا لبس، واللّه المستعان.

٦٠٣٧ - صحيح: هذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ وأشعث: هو ابن سوار الضعيف المعروف، إلا أنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه:

١- قره بن خالد عن ابن سيرين عن أبى هريرة مرفوعاً: (لو تابعنى - وفى رواية: لو آمن - =

٦٠٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ حِجَّاجٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا، فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ رَزَقَهُ اللَّهُ».

= عشرة من اليهود، لم يبق على ظهرها يهودى إلا أسلم) أخرجه مسلم [٢٧٩٣]، والبخارى [٣٧٢٥]، والشاموخى فى «أحاديثه» [٩]، وتام فى «فوائده» [٢/ ١٣٦٥]، والذهبى فى «التذكرة» [١/ ١٩٨]، وابن عساکر فى «تاريخه» [٥٣/ ١٧٣]، والخطيب فى «موضح الأوهام» [٢/ ٣٦٧]، وابن الضريس فى «أحاديث مسلم بن إبراهيم الأزدي» [٤/ ٢]، كما فى «الصحيحة» [٥/ ١٩٤]، وغيرهم من طرق عن مسلم بن إبراهيم عن قرّة به . . . ولفظ البخارى فيه اختصار، وهو قوله: (لآمن بى اليهود) وليس عند الجميع - سوى تمام والخطيب - قول كعب فى آخره. قلت: قال الإمام فى «الصحيحة»: «والحديث عزاه المناوى لمسلم، ولم أره عنده» كذا، وقد رأيت أنه فى صلب مسلم، .

٢- وتابعه أبو هلال الراسبى محمد بن مسلم على مثله عن ابن سيرين إلا أنه قال فى آخره: (لآمن بى كل يهودى على وجه الأرض) أخرجه أحمد [٢/ ٣٤٦، ٣٦٣، ٤١٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٢١٥]، والذهبى فى «سير النبلاء» [٢/ ٦٢١-٦٢٢]، وغيرهم من طرق عن أبى هلال به . . . وفى رواية لأحمد بلفظ: (لو آمن عشرة من أحرار اليهود، آمنوا بى كلهم) وقول كعب فى آخره: رواية لأحمد أيضاً وحده فقط.

قلت: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات أيضاً، وأبو هلال الراسبى: مختلف فيه! لكنه متابع كما مضى . . . والله المستعان.

● تنبيه: طريق أشعث عن ابن سيرين: وجدته عند بحشل فى «تاريخ واسط» [ص ٢٥٠/ طبعة عالم الكتب]، بإسناد واه إليه.

٦٠٣٨ - صحيح: أخرجه الترمذى [٧٢١]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ١٨٠]، وأبو بكر ابن المقرئ فى «أحاديث الأربعين» [رقم ٥٨/ ضمن جمهرة الأجزاء]، وغيرهم من طريق أبى خالد الأحمر عن الحجاج بن أرطاة عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة به نحوه . . . زاد الترمذى والدارقطنى قوله: (فلا يفطر) بعد قوله: (شرب ناسياً . . .) ولفظ ابن المقرئ: (من أكل أو شرب فى رمضان وهو ناسٍ فليتم صومه؛ فإنما أطعمه الله وسقاه).

قال الترمذى: «حديث أبى هريرة: حسن صحيح».

= قلتُ: وهو كما قال؛ لكن سنده هنا معلول، فالحجاج ضعيف مضطرب الحديث، لكنه لم ينفرد به: بل تابعه عليه:

١- سعيد بن بشير على نحو لفظ ابن المقرئ: عند الطبراني في «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٦٧٧]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٢٢٣]، من طريقين عن محمد بن عثمان أبي الجماهر عن سعيد به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح إلى سعيد، لكنه نفسه ضعيف على التحقيق، وقد رواه عنه عمار بن مطر - وهو متكلم فيه - فقال: عن سعيد عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة به نحو لفظ ابن المقرئ الماضي . . . وزاد: (فلا قضاء عليه).

هكذا أخرجه الدررقي في «سننه» [١٧٨/٢]، وهذا الوجه هو المحفوظ عن قتادة كما يأتي.

٢- وتابعه حماد بن سلمة أيضاً بلفظ: (أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله: إني كنت صائماً فأكلت وشربت ناسياً، فقال رسول الله ﷺ أطعمك الله وسقاك، أتم صومك) أخرجه ابن حبان [٣٥٢٢]، والمؤلف [برقم ٦٠٥٨]، وغيرهما.

٣، ٤- وتابعهم: يزيد بن إبراهيم التستري والحسن بن دينار كلاهما عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة به نحو لفظ ابن المقرئ، أخرجه أبو الشيخ في «الطبقات» [٤/ ١٧٢]، بإسناد ضعيف إلى يزيد والحسن به.

قلتُ: يزيد ثقة مشهور؛ إلا أنهم تكلموا في روايته عن قتادة خاصة، والحسن: قد تركه جماعة، والإسناد إليهما لا يثبت أيضاً، وقد خولف هؤلاء جميعاً في قتادة، خالفهم سعيد بن أبي عروبة، - وهو أثبت منهم جميعاً في قتادة، - فرواه عن قتادة فقال: عن أبي رافع - وهو نفيع الصائغ المدني - عن أبي هريرة مرفوعاً: (من أكل أو شرب في صومه ناسياً، فليتم صومه؛ فإن الله عز وجل - أطعمه وسقاه).

أخرجه أحمد [٤٨٩/٢] - واللفظ له - وابن الجارود [٣٩٠]، وابن راهويه [١٨]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٧/ ١٨٠]، وغيرهم من طرق عن سعيد به.

قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن قتادة بلا ريب، وهو الذي صوبه أبو حاتم الرازي كما في «العلل» [رقم ٧٤٧]، وقال: (وسعيد ابن أبي عروبة أحفظ) يعني ممن رواه عن قتادة على غير هذا اللون، وسنده صحيح إن كان قتادة سمعه من أبي رافع الصائغ، لكن للحديث طرق أخرى عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به.

= منها: ما رواه حماد بن سلمة - عن أيوب بن كيسان - واختلف عليه فيه - وحبيب بن الشهيد وهشام بن حسان ثلاثتهم عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: (جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: إني كنت صائماً؛ فأكلت وشربت ناسياً، فقال رسول الله ﷺ: اللّٰهُ أطعمك وسقاك، أتم صومك).

أخرجه المؤلف [برقم ۶۰۵۸]، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» [۱۸۰/۷]، من طريق عبد الأعلى السامى عن حماد به .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح؛ وهو عند ابن حبان [۳۵۲۲]، من طريق آخر عن حماد بإسناده به . . . دون (هشام بن حسان) في سنده، وقد توبع حماد في روايته عن هشام وحده عن ابن سيرين:

تابعه يزيد بن زريع وابن عليّة وغندر وروح بن عبادة غيرهم كلهم عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً: (من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه؛ فإنما أطعمه الله وسقاه) أخرجه مسلم [۱۱۵۵] - واللفظ له - والبخارى [۱۸۳۱]، وأحمد [۲/ ۴۲۵، ۴۹۱، ۵۱۳]، والدارمى [۱۷۲۶]، وابن خزيمة [۱۹۸۹]، وابن حبان [۳۵۱۹]، والبيهقى في «سننه» [۷۸۶۰]، وفي «المعرفة» [رقم ۲۶۱۶]، والبغوى في «شرح السنة» [۶/ ۲۹۱]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ۲۶۱۹]، وجماعة غيرهم .

قلتُ: وقد توبع عليه هشام: تابعه غير واحد: منهم:

۱- عوف الأعرابى عن خلاص بن عمرو وابن سيرين كلاهما عن أبي هريرة به نحو اللفظ الماضى: أخرجه البخارى [۶۲۹۲]، والترمذى [۷۲۲]، وابن ماجه [۱۶۷۳]، وأحمد [۲/ ۳۹۵]، وابن راهويه [۱۱۷]، وأبو نعيم في «الحلية» [۲/ ۲۷۹]، والبيهقى في «سننه» [۷۸۶۱]، وابن الجارود [۳۸۹] - وليس عنده ابن سيرين في سنده - والذهبى في «التذكرة» [۲/ ۶۱۲]، وجماعة غيرهم من طرق عن عوف الأعرابى به .

قال الترمذى: «حديث حسن صحيح» .

قلتُ: وتابعه أيضاً .

۲- عمران بن خالد الخزاعى عن ابن سيرين عن أبي هريرة به نحو اللفظ الماضى . . . عند المؤلف [برقم ۶۰۷۱] .

وعمران قد ضعفوه، وهو من رجال «اللسان» [۴/ ۳۴۵]، لكنه متابع عليه كما مضى . =

٦٠٣٩- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ الْجَرْمِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ، كُلُّهُنَّ فِي اللَّهِ: قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]، وَقَوْلُهُ: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: خَرَجَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، يَسِيرُ فِي أَرْضِ جَبَّارٍ مِنَ الْجَبَابِرَةِ وَمَعَهُ سَارَةٌ، وَكَانَتْ مِنْ أَجْمَلِ

= ٣، ٤- وحبیب بن الشہید وأیوب السختیانی: كما مضى فى رواية حماد بن سلمة عند المؤلف وابن حبان وابن عبد البر؛ وفاتنا: أنها أيضاً: عند أبي دود [٢٣٩٨]، وأبى عوانة [رقم ٢٨٣٦]، وغيرهما.

وقد خولف حماد فى سنده عن أيوب خاصة، كما شرحنا ذلك فى «غرس الأشجار» مع سائر طرق الحديث عن أبى هريرة، وكذا شواهدة عن جماعة من الصحابة أيضاً... واللّه المستعان.

٦٠٣٩- صحيح: أخرجه داود [٢٢١٢]، وابن حبان [٥٧٣٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٣٧٤]، وأبو الشيخ فى «الطبقات» [١٠٠/٢]، وابن عساكر فى تاريخ [١٨٠/٦] و[١٨٤/٦٩]، والطبرى فى «تفسيره» [٦٤/٢١] / طبعة الرسالة]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ١٥٧٠٢ / طبعة المكتبة العصرية]، والخرائطى فى «اعتلال القلوب» [رقم ٣٣١]، والكلاباذى فى «بحر الفوائد» [ص ٣٣٧ / الطبعة العلمية]، وغيرهم من طرق عن هشام بن حسان [وقرن معه خالد الحذاء عند الخرائطى]، عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة به نحوه... وهو عند الطبرى مختصراً بذكر الثلاث كذبات فقط، دون سياق قصة الكذبة الثالثة، وانتهى سياق أبى داود عند قوله: (وأنت أختى فى الإسلام...) وعنده مكانها: (إنك أختى فى كتاب الله) وزاد: (فلا تكذبنى عنده...).

أما سياق ابن أبى حاتم فقد انتهى عند قوله: (ومعه سارة...) وأما سياق أبى الشيخ وأبى نعيم والكلاباذى: فقد انتهى عند قول إبراهيم - عليه السلام - : (قال: أختى...) وقول ابن سيرين فى آخره: ليس عند الجميع سوى ابن حبان وحده، وهو عنده من قول أبى هريرة، فكأن ابن سيرين أخذه منه! وزاد هو والنسائى والخرائطى فى آخره من قول إبراهيم - عليه السلام - : (فقال: مهيم؟! فقالت: قد كفى الله كيد الكافر، وأخدمنى هاجر) لفظ النسائى . =

النساء، فَبَلَغَ ذَلِكَ الْجَبَّارَ أَنَّ فِي عَمَلِكَ رَجُلًا مَعَهُ امْرَأَةٌ مَا رَأَى الرَّأُوْنَ أَجْمَلَ مِنْهَا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَأَتَاهُ، فَسَأَلَهُ عَنِ الْمَرْأَةِ؛ مِنَ الْمَرْأَةِ الَّتِي مَعَكَ؟ قَالَ: أُخْتِي، قَالَ: فَابْعَثْ بِهَا إِلَيَّ، فَبَعَثَ مَعَهُ رَسُولًا، فَأَتَاهَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْجَبَّارَ سَأَلَنِي عَنْكَ، فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّكَ أُخْتِي، وَأَنْتِ أُخْتِي فِي الْإِسْلَامِ، وَسَأَلَنِي أَنْ أُرْسِلَكَ إِلَيْهِ، فَادْهَبِي إِلَيْهِ، فَإِنَّ اللَّهَ سَيَمْنَعُهُ مِنْكَ، قَالَ: فَذَهَبَتْ إِلَيْهِ مَعَ رَسُولِهِ، وَلَمَّا أَدْخَلَهَا عَلَيْهِ وَثَبَ إِلَيْهَا، فَحَبَسَ عَنْهَا، فَقَالَ لَهَا: ادْعِي إِلَيْكَ الْهَكَ الَّذِي تَعْبُدِينَ أَنْ يُطَلِّقَنِي، وَلَا أَعُودُ فِيمَا تَكْرَهِينَ،

= قلتُ: وسنده صحيح على شرط الشيخين؛ وقد وهم ابن كثير في «تفسيره» [٣٤٩/٥] طبعة دار طيبة، وعزاه للشيخين من هذا الطريق، وهي غفلة مكشوفة، بل أخرجاه من طريق آخر عن ابن سيرين: فرواه جرير بن حازم عن أيوب السختياني عن ابن سيرين عن أبي هريرة به نحو سياق المؤلف إلا أنه زاد في آخره: (فأنته وهو يصلي، فأومأ بيده: مهيا، قالت: رد الله كيد الكافر - أو الفاجر - في نحره، وأخدم هاجر) قال أبو هريرة: (تلك أمكم يا بني ماء السماء).
أخرجه البخاري [٣١٧٩] - ولفظ الزيادة له - [ورقم ٤٧٩٦]، ومسلم [٢٢٧١]، والبيهقي في «سننه» [١٤٩٢١]، وفي «الأسماء والصفات» [رقم ٦١٦]، واللالكائي في «كرامات الأولياء» [رقم ٣٥ / طبعة دار طيبة]، والكلاباذي في «بحر الفوائد» [ص ٣٣٧] - وعنده إشارة - وغيرهم من طريق جرير به.

قلتُ: قد اختلف في سنده على أيوب على ثلاثة ألوان، فرواه عنه جرير كما مضى؛ ورواه عنه حماد بن زيد فأوقفه على أبي هريرة، ورواه عنه ابن عليّة فأرسله، وكل ذلك محفوظ على التحقيق، ورفعه صحيح عن أبي هريرة كما يقول الدارقطني في «العلل» [١٠٦/٨]، فله عنه طريق آخر صحيح أيضاً . . . والله المستعان لا رب سواه.

● تنبيه مهم: روى هذا الحديث جماعة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة فقالوا في أوله: (إن إبراهيم لم يكذب إلا في ثلاث: ثنتين في ذات الله . . .) كما وقع عند أبي داود والنسائي وابن حبان وجماعة كما مضى تخريج هذا الطريق؛ ثم جاء مخلد بن الحسين المهلبى وخالف الجماعة في هذا الحرف، فرواه عن هشام عن ابن سيرين عن أبيه هريرة مرفوعاً: (لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات، كلهن في الله . . .).

فَدَعَتِ اللَّهَ فَأَطْلَقَهُ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ لِلَّذِي جَاءَ بِهَا: أَخْرِجْهَا عَنِّي فَإِنَّكَ لَمْ تَأْتِنِي بِإِنْسِيَّةٍ، إِنَّمَا أَتَيْتَنِي بِشَيْطَانَةٍ، فَأَخْدَمَهَا هَاجِرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ، فَاسْتَوْهَبَهَا مِنْهَا، فَوَهَبَتْهَا لَهُ، قال محمد: فهي أمكم يا بني ماء السماء، يعنى العرب .

= كذا قال: (كلهن في الله)، ومخلد هذا ثقة عاقل شريف، وكانت أمه تحت هشام بن حسان؛ لكن رواه عنه (مسلم بن أبي مسلم الجرمي) عند المؤلف؛ فجاء بعض محدثي عصرنا من الأفاضل: وحمل تبعة الوهم في ذلك الحرف على أكتاف مسلم هذا، وأنه قد غلط فيه على مخلد بن الحسين، وأيد ذلك بكون مسلم هذا قد اختلف فيه! وهو من رجال «اللسان» [٦ / ٣٢٢]، فتعصيب الوهم برقبته أولى من تعصيبه برقبته شيخه الثقة المأمون .

كذا قال هذا المحدث الفاضل! وهو كما قال، لكن يعكر عليه، أن عمرو بن علي الفلاس قد روى هذا الحديث عن عبد الوهاب الثقفي عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً: (إن إبراهيم لم يكذب قط، إلا ثلاث كذبات، كل ذلك في ذات الله) هكذا أخرجه البزار في «مسنده» كما في «البداية» لابن كثير [١ / ١٥٠-١٥١ طبعة مكتبة المعارف].

وهذا اللفظ هو قريب من رواية مسلم عن مخلد التي عند المؤلف، فبرئت بذلك ذمة مسلم من تبعة الوهم في ذلك الحرف، وصححت الروایتين جميعاً، أعنى رواية من قال: (ثنتين في ذات الله . . .) والرواية الماضية، اللهم إلا أن يقال: قد تكون تلك الرواية التي عند البزار قد وهم فيها من دون عبد الوهاب الثقفي عليه، فإن أبا داود قد رواه عن أبي موسى الزمن عن عبد الوهاب الثقفي عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة بلفظ (إن إبراهيم لم يكذب قط؛ إلا ثلاثاً: ثنتان في ذات الله . . .) مثل رواية الجماعة عن هشام .

وأخشى أن يكون الحافظ البزار هو الواهم في روايته على من فوقه من الثقات، فقد وصفه الدارقطني بكثرة الخطأ، كما في ترجمته من «تاريخ مدينة السلام» [٤ / ٣٣٤]، نعم: يؤيد ثبوت تلك الرواية: (كلهن في الله): أن ابن إسحاق قد روى الحديث فقال: حدثنا هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: (إن إبراهيم لم يكذب إلا ثلاثاً في ذات الله) أخرجه أبو الشيخ في «الطبقات» وعنه صاحبه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» بإسناد مستقيم إلى ابن إسحاق به .

قلت: وهذا إسناد صحيح، حدث به ابن إسحاق في كتابه «المغازي» كما أشار أبو الشيخ =

٦٠٤٠ - حَدَّثَنَا بشر بن سيجان، حَدَّثَنَا حرب بن ميمون، حَدَّثَنَا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: عاد رسول الله ﷺ بلالاً، فأخرج إليه صبراً من تمر، فقال: «مَا هَذَا يَا بِلَالُ؟!» قال: تمرٌ أدخرته يا رسول الله، قال: «أَمَا خِفْتَ أَنْ تَسْمَعَ لَهُ بُخَارًا فِي جَهَنَّمَ؟» أَنْفَقَ بِلَالٌ، وَلَا تَخَافَنَّ مِنْ ذِي الْعَرْشِ إِقْلَالًا.

= الحافظ؛ ورواية ابن إسحاق في «المغازي» فوق روايته في غيرها على التحقيق، وقد نص عليه جماعة من النقاد؛ فالحاصل: أن الأقرب عندي: ثبوت الروایتين جميعاً عن هشام بن حسان، يعنى قوله: (كلهم في الله) وقوله: (ثنتان في ذات الله)، ويُنظر في الجمع بينهما على وجه سائغ غير مستكره، ولا أنشط له الآن، وإن كانت الرواية الثانية أصح؛ لثبوتها أيضاً في رواية جرير عن أيوب عن ابن سيرين . . . الماضي تخريجها قريباً . . . والحمد لله على كل حال .

٦٠٤٠ - ضعيف: أخرجه الطبراني في «الكبير» [١/ رقم ١٠٢٥]، وأبو نعيم في «الحلية» [٢/ ٢٨٠] و[٦/ ٢٧٤]، والقطيعي في «الألف دينار» [رقم ٣٣٢]، وغيرهم من طريق بشر بن سيجان عن حرب بن ميمون عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به . . . نحوه . . . وهو عند القطيعي ورواية لأبي نعيم: بالجملة الأخيرة منه فقط، وهي: (أنفق بلال، ولا تخشى من ذي العرش إقلالاً).

قال أبو نعيم: «غريب من حديث هشام، تفرد به حرب».

قلت: وحرب بن ميمون هذا: هو صاحب الأغمية كما وقع منسوباً في رواية عند أبي نعيم؛ وهو شيخ ضعيف منكر الحديث، بل قال عنه سليمان بن حرب: (هذا أكذب الخلق) وضعفه الجماعة أيضاً، بل قال الحافظ في «التقريب»: (متروك الحديث مع عبادته) وهو مترجم في «التهذيب» (تميزاً) عن (حرب بن ميمون الأنصاري البصري الأكبر) ذلك الثقة الصدوق من رجال مسلم والترمذي وابن ماجه في (التفسير) وقد فرق بينهما غير واحد من النقاد، وميزوا الأول صاحب الأغمية بـ (الأصغر)، والثاني الثقة بـ (الأكبر)، وقد غفل الإمام من كل هذا، وظن أن (حرب بن ميمون) صاحب هذا الحديث: هو الأكبر الثقة، وجود سند الحديث في «الصحيحه» [٦/ ٣٤٧]، ولم يفعل شيئاً، والإسناد منكر جداً من هذا الوجه، وله طرق أخرى عن ابن سيرين به . . . وكلها مناكير .

والمحفوظ: عن ابن سيرين في هذا الحديث مرسل، وفي الباب عن بلال وابن مسعود وعائشة، وكلها مناكير أيضاً، وقد غلط من حسن بعض أسانيد هذا الحديث، أو قواه بطرقه وشواهد، =

٦٠٤١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ الْغَنَمَ بَيْنَ أَصْحَابِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ، تَقَعُ الشَّاةُ بَيْنَ الرَّجْلَيْنِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: دَع لِي نَصِيكَ أَتَزْوِجُ بِهِ.

٦٠٤٢- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ سَيْحَانَ، حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَعَرَضَتْ لَهُ حَاجَةٌ، فَإِنَّ التَّسْبِيحَ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيحَ لِلنِّسَاءِ».

= وقد أطلق الحافظ العراقي أن الحديث ضعيف من جميع طرقه، كما نقله عنه المناوي في «الفيض» [٦١/٣]، ونحوه في تخريج أحاديث «الإحياء» [١٢٨/٤] ولا يصح في هذا الباب حديث قط، إنما المحفوظ فيه: مراسيل عن ابن سيرين وأبي حصين الأسدي وغيرهما، والله المستعان.

٦٠٤١- ضعيف: هذا إسناد مذكر مثل الذي قبله، قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٤٢/٤]: «هذا إسناد فيه مقال، بشر بن سيحان ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أغرب» وباقي رجال الإسناد رجال الصحيح».

قلت: وهذه غفلة مكشوفة جداً، وحرب بن ميمون في سنده ليس من رجال أحد الستة أصلاً، وهو العبدى أبو عبد الرحمن العابد المعروف بـ (الأصغر) شيخ ضعيف عندهم، بل كذبه سليمان بن حرب كما سبق في الحديث الماضي؛ وهو آفة الإسناد دون بشر بن سيحان ذلك الصدوق الصالح؛ وكأن البوصيري قد خال (حرب بن ميمون) أبا الخطاب الأنصاري مولى النضر المعروف بـ (الأكبر) ذلك الثقة المشهور، فهو المحتج به في «صحيح مسلم» وهو غير (حرب بن ميمون العبدى) صاحب هذا الحديث، وقد فرق بينهما غير واحد من النقاد.

ثم جاء النور الهيثمي وقال في «المجمع» [٥١٧/٤]: «رواه أبو يعلى، وفيه حرب بن ميمون العبدى، وهو ضعيف، ووثقه أبو حاتم، وبقية رجاله ثقات».

قلت: كذا قال، والرجل لم يوثقه إلا من تساهل البتة، فكيف بإمام المتعنتين أبي حاتم؟! وإنما قال عنه «شيخ» وهذه الكلمة في إفادتها ضعف الرجل أظهر عشرين مرة من توثيقه، والهيثمي ليس دقيقاً في نقل عبارات الأئمة في «الجرح والتعديل»، بل لا يعتمد عليه في هذا أصلاً، كما بينته في غير هذا المكان، والله المستعان.

٦٠٤٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٥٥].

۶۰۴۳- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَبَارَكٍ، وَعَبَادُ بْنُ الْعَوَامِ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنْ يَصْلِيَ الرَّجُلُ مَخْتَصِرًا.

۶۰۴۴- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ أَبِي لَبِيدٍ، عَنِ ابْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا، فَلَمْ تَطْعَمْهَا وَلَمْ تَسْقِهَا، وَلَمْ تُرْسِلْهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ حَتَّى مَاتَتْ فِي رِبَاطِهَا، وَدَخَلَتْ مُومِسَةً الْجَنَّةَ، مَرَّتْ بِكَلْبٍ عَلَى طَوِي يُرِيدُ الْمَاءَ وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ظِمَانٌ، فَفَزَعَتْ خُفَّهَا- أَوْ مُوزَجَهَا- فَرَبَطَتْهُ فِي نِطَاقِهَا- أَوْ خِمَارِهَا- ثُمَّ نَزَعَتْ لَهُ فَسَقَتْهُ حَتَّى أُرْوَتْهُ».

۶۰۴۵- حَدَّثَنَا أَبُو إِبْرَاهِيمَ التَّرْجَمَانِيُّ، حَدَّثَنَا صَالِحُ الْمُرِّي، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ نَتَنَازَعُ فِي الْقَدْرِ، فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْهَهُ، فَكَأْنَا فُقِيَ عَلَى وَجْهِهِ حَبُّ الرَّمَانِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «أَبْهَذَا أَمْرْتُمْ؟! أَبْهَذَا أُرْسِلْتُ إِلَيْكُمْ؟! إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَمَّا تَنَازَعُوا فِي هَذَا الْأَمْرِ، إِنِّي عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَنَازَعُوا فِيهِ».

۶۰۴۳- صحيح: أخرجه البخارى [۱۱۶۲]، ومسلم [۵۴۵]، والنسائى [۸۹۰]، والترمذى [۳۸۳]، وأبو داود [۹۴۷]، وأحمد [۳۳۱/۲، ۳۳۹]، والدارمى [۱۴۲۸]، وابن خزيمة [۹۰۸]، وابن حبان [۲۲۸۵]، والحاكم [۳۹۶/۱]، وابن أبى شيبه [۴۵۹۸]، وابن الجارود [۲۲۰]، والبيهقى فى «سننه» [۳۳۷۹، ۳۳۸۰]، والبغوى فى «شرح السنة» [۲۴۷/۳]، وأبو عوانة [رقم ۱۵۴۶، ۱۵۴۷، ۱۵۴۸، ۱۵۴۹]، وجماعة من طرق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة به . . . ولفظ أبى داود وابن الجارود وغيرهما: (نهى رسول الله ﷺ عن الاختصار فى الصلاة).

قال الترمذى: «حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح».

قلت: وقد رواه غير واحد عن ابن سيرين به . . . والله المستعان.

۶۰۴۴- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۵۹۳۵].

۶۰۴۵- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۶۰۳۵].

٦٠٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَا تَعُدُّونَ الرَّقُوبَ فِيكُمْ؟» قَالُوا: الَّذِي لَا وَكْدَ لَهُ، قَالَ: بَلْ هُوَ الَّذِي لَا فَرْطَ لَهُ.

٦٠٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ سَجَدَ فِي ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَمَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُمَا، وَسَجَدَ فِي ﴿أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَمَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُمَا.

٦٠٤٨- حَدَّثَنَا عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذِ بْنِ مَعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ

٦٠٤٦- حسن: أخرجه الترمذى [٢١٣٣]، وابن حبان فى «المجروحين» [٣٧٢/١]، وأبو إسماعيل الهروى فى «ذم الكلام» [١/ رقم ٥٢]، وابن بطة فى «الإبانة» [٢/ رقم ١٩٨٣]، وعلى بن عمر الحربى فى «الفوائد المتقاة» [رقم ٤١]، والبيهقى فى القضاء والقدر [رقم ٣٧٧]، وغيرهم من طرق صالح بن بشير المرى عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة به .

قال الترمذى: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث صالح المرى، وصالح المرى له غرائب ينفرد بها لا يتابع عليها».

قلت: وهذا الحديث منها، وصالح لم يكن بصالح فى حفظه، وأقل ما يقال فيه: «ضعيف منكر الحديث» وقد تركه جماعة؛ وما هو مما يطاق له تفرد عن هشام بن حسان أصلاً، وحديثه هذا أنكره عليه ابن حبان فى «المجروحين» لكن فى الباب عن جماعة من الصحابة:

أصحابها - نحو هذا السياق - حديث عبد الله بن عمرو قال: (خرج رسول الله ﷺ على أصحابه وهم يختصمون فى القدر، فكأنا يفتأ فى وجهه حب الرمان من الغضب، فقال: بهذا أمرتم؟! أو لهذا خلقتم؟! تضربون القرآن بعضه ببعض، بهذا هلكت الأم قبلكم) أخرجه ابن ماجه [٨٥]، وجماعة كثيرة، وسنده حسن صالح . وفى الباب عن أنس بن مالك، وقد مضى الكلام عليه [برقم ٣١٢١]، والله المستعان .

٦٠٤٧- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٦٠٣٢].

٦٠٤٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٩٦].

محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحلفوا بآبائكم، ولا بأمهاتكم، ولا بالأنداد، ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون».

٦٠٤٩ - حَدَّثَنَا هَدْبَةُ، حَدَّثَنَا حماد بن الجعد، حَدَّثَنَا قتادة، أن محمد بن سيرين، حدثه، أن أبا هريرة حدثه، أن النبي ﷺ، قضى في المصراة، إذا اشتراها الرجل حلبها، فهو بالخيار إن شاء أمسك، وإن شاء ردها، ومعها صاعاً من تمرٍ.

٦٠٥٠ - حَدَّثَنَا هَدْبَةُ، حَدَّثَنَا حماد بن الجعد، حَدَّثَنَا قتادة، أن محمد بن سيرين،

٦٠٤٩ - صحيح: أخرجه أبو داود [٣٢٤٨]، والنسائي [٣٧٦٩]، وابن حبان [٤٣٥٧]، والطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٤٥٧٥]، والبيهقي في «سننه» [١٩٦١٣]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣٦٧/١٤]، وفي «الاستذكار» [٥/٢٠٥]، والمؤلف في «المعجم» [رقم ٢٢٨]، وغيرهم من طرق عن عبيد الله بن معاذ العنبري عن أبيه عن عوف الأعرابي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عوف إلا معاذ».

قلت: وظاهر سنده الصحة، رجاله كلهم ثقات أثبات رجال الشيخين؛ لكن خولف عوف الأعرابي في وصله، خالفه أيوب السختياني، فرواه عن ابن سيرين به مرسلًا بالنهي عن الحلف إلا بالله فقط، هكذا أخرجه عبد الرزاق [١٥٩٢١، ١٦٠٣٤].

وهذا الوجه هو الذي صححه الدارقطني في «العلل» [٥٧/١٠]، لكن يظهر لي صحة الوجهين جميعاً، وابن سيرين كان كثير التوقيف في الرواية! وقد عهد منه إرسال ما وصله، وربما أوقفه ولم يرفعه، ويكون كل ذلك ثابتاً عنه برواية «الثقات» من أصحابه؛ كما مضى مثيل ذلك في الحديث الماضي [رقم ٦٠٣٩]، فقد رواه عنه أيوب على ثلاثة ألوان، تارة عنه عن أبي هريرة به موصولاً، وتارة يوقفه ولا يرفعه، وتارة يرسله، وكل ذلك محفوظ عن أيوب عنه، فكأنه سمعه موصولاً وموقوفاً، ثم كان يفتري يرسله.

وحديثنا هنا من هذا القبيل إن شاء الله؛ فيحمل الوجه المرسل: على أن ابن سيرين كان يفتي به الناس، فإذا جلس للرواية: أقام إسناده، وشيّد بنيانه، هذا ما عندي؛ وللحديث شواهد ثابتة، لكن دون هذا التمام: والله المستعان.

٦٠٥٠ - صحيح: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٢/٢٤٥]، من طريق المؤلف به . . . =

حدثه، أن أبا هريرة حدثه، أن النبي ﷺ، قضى أن العجماء جبارٌ، والمعدن جبارٌ، والبئر جبارٌ، وفي الركاز الخمس.

= قال ابن عدى: «لا أعلم روى هذا الحديث عن قتادة غير حماد بن الجعد».

قلتُ: وحماد هذا ضعيف عندهم، وهو من رجال «التهذيب» لكن الحديث صحيح ثابت، وله طرق عن ابن سيرين به . . . منها:

١- ما رواه قره بن خالد عن بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً: (من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام؛ فإن ردها رد معها صاعاً من طعام لا سمراء).

أخرجه مسلم [١٥٢٤]، والترمذى [١٢٥٢]، وابن الجارود [٦٢١]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٥١٢]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٥٣٣]، وأبو عوانة [رقم ٤٩٦٠]، وجماعة غيرهم.

٢- ورواه حماد بن سلمة عن هشام بن حسان وحيب بن الشهيد وأيوب السختياني ثلاثتهم عن ابن سيرين عن أبي هريرة به نحو اللفظ الماضى: أخرجه أبو داود [٣٤٤٤]، والدارقطنى فى «سننه» [٧٤/٣]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٤٠٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٥٠٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١٩/٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٨/ ٢١٣]، وفى «الاستذكار» [٥٣٤/٦]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة به.

قلتُ: وسنده صحيح مستقيم؛ وتحرف (هشام بن حسان) عند الطحاوى إلى (هشام بن عروة) وقد توبع عليه حماد عن هشام وأيوب:

١- أما هشام: فرواه عنه جماعة عن ابن سيرين عن أبي هريرة به نحو اللفظ الماضى أيضاً: أخرجه ابن ماجه [٢٢٣٩]، وأحمد [٥٠٧/٢]، والدارمى [٢٥٥٣]، والمؤلف [برقم ٦٠٦٥]، وابن الجعد [٢٩٩٥]، وابن الجارود [٥٦٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٠٣/ ١٨-٢٠٤]، وأبو عوانة [رقم ٤٩٦٢، ٤٩٦٣] و[رقم ٥٤٩٠]، وغيرهم من طرق عن هشام ابن حسان به . . . ولفظ ابن الجارود قريب من لفظ المؤلف مع قوله: (لا سمراء).

قلتُ: وسنده حجة! لكن رواه بعضهم عن هشام فأوقفه على أبي هريرة، كعبد الرزاق فى المصنف [١٤٨٥٩]، والوجهان محفوظان.

٢- وأما أيوب: فرواه عنه ابن عيينة بلفظ (من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين، إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها وصاعاً من تمر، لا سمراء).

= أخرجه مسلم [۱۵۲۴] - واللفظ له - والنسائي [۴۴۸۹]، وأحمد [۲/۲۴۸]، والحميدي [۱۰۲۹]، وابن الجارود [۵۶۵]، وأبو عوانة [رقم ۴۹۶۱]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة به .

قلتُ: وهكذا رواه معمر وحماد بن سلمة عن أيوب مرفوعاً، وخالفهم حماد بن زيد وابن عليّة، فروياه عن أيوب فأوقفاه على أبي هريرة، والوجهان محفوظان، وهكذا رواه جماعة آخرون عن ابن سيرين عن أبي هريرة به مرفوعاً وموقوفاً، وكل ذلك صحيح .

وللحديث طرق أخرى كثيرة عن أبي هريرة به نحوه . . . يأتي منها حديث ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: (لا تلقوا الركبان للبيع، ولا تصروا الإبل والغنم، من ابتاع من ذلك شيئاً فهو بخير النظرين؛ فإن شاء أمسكها، وإن شاء ردها ومعها صاع تمر) أخرجه المؤلف [برقم ۶۲۶۷]، والنسائي [۴۴۸۷] - واللفظ له - وأحمد [۲/۲۴۲]، والشافعي [رقم ۴۶۸ / ترتيبه]، والحميدي [۱۰۲۸]، والبيهقي في «المعرفة» [۳۵۳۰]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة به .

قلتُ: وسنده حجة، وقد توبع عليه ابن عيينة :

١- تابعه مالك على نحوه . . . وزاد في أوله: (لا تلقوا الركبان للبيع، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا تناجشوا، ولا يبيع حاضر لباد . . .) .

أخرجه في «الموطأ» [۱۳۶۶]، ومن طريقه البخاري [۲۰۴۳]، ومسلم [۱۵۱۵]، وأبو دود [۳۴۴۳]، وابن حبان [۴۹۷۰]، والشافعي [۹۱۸]، والمؤلف [برقم ۶۳۴۵]، والبيهقي في «سننه» [۱۰۴۹۴، ۱۰۶۸۳]، وفي «المعرفة» [رقم ۳۵۲۹]، والبغوي في «شرح السنة» [۱۱۵ / ۸]، وأبو عوانة [رقم ۴۸۹۹]، وجماعة من طرق عن مالك به . . .

ولفظ الزيادة لمالك في «الموطأ» وقوله: (ولا تناجشوا) ليس عند أبي داود، وليست الزيادة كلها عند ابن حبان والشافعي ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» .

٢- وتابعه عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه به . . . مع الزيادة الماضية : عند المؤلف [برقم ۶۳۲۱]، وسنده صحيح إليه . . . والله المستعان .

وقد استوفينا طرقه وشواهدة في «غرس الأشجار» ولله الحمد .

٦٠٥١- حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حَدَّثَنَا أبو خالد، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «غُفِرَ لِرَجُلٍ آخَرَ غُصْنَا عَنْ طَرِيقٍ».

٦٠٥٢- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حَدَّثَنَا محمد بن الحسن الأسدي، حَدَّثَنَا أبو هلال، حَدَّثَنَا محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «سَبَابُ الْمُؤْمِنِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ».

٦٠٥١- صحيح: هذا إسناد جيد؛ رجاله رجال «الصحيح»، وأبو خالد: هو الأحمر: سليمان بن حيان الصدوق المتماذك، وشيخه: هو هشام بن حسان الإمام الحافظ؛ وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة بها نحوه في سياق أتم . . . منها:

١- ما رواه العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: (بينما رجل يمشى في طريق، إذ أبصر بعض شوك؛ فقال: واللّه لأرفعن هذا، لا يصيب أحداً من المسلمين، فرفعه، فغفر الله له).

أخرجه المؤلف [برقم ٦٤٨٥]- واللفظ له- وأحمد [٤٨٥/٢]، وابن شاهين في «فضائل الأعمال» [رقم ٥٥٠] وغيرهم من طريقين عن العلاء به. قلت: وهذا إسناد جيد على شرط مسلم.

٢- ومنها: ما رواه حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي رافع الصائغ عن أبي هريرة مرفوعاً: (إن شجرة كانت تؤذي المسلمين، فجاء رجل فقطعها؛ فدخل الجنة) أخرجه مسلم [١٩١٤]- واللفظ له- وأحمد [٣٠٤/٢، ٣٤٣، ٤١٦]، وابن راهويه [٣٢]، والمؤلف [برقم ٦٤٢٤]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة به. قلت: وسنده صحيح حجة . . . وله طرق أخرى ثابتة أيضاً.

٦٠٥٢- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٣٩٤٠]، والطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٥٧٢٣]، وابن أبي شيبة [١٣٢٤٢]، وابن أبي الدنيا في «الصمت» [١/ رقم ٥٩١]، وفي «ذم الكذب» [رقم ١٢٩]، والخطيب في «تاريخه» [١٤٣/٥]، وابن عدي في «الكامل» [١٧٣/٣]، والعقيلي [٤/ ٥٠]، والطبراني أيضاً في «الدعاء» [رقم ٢٠٤٨]، وغيرهم من طريق محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي المعروف بـ(التل) عن أبي هلال محمد بن سليم الراسبي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به.

٦٠٥٣- حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَادَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَيُّصَلِي أَحَدَنَا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: «إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، فَأَوْسَعُوا عَلَي أَنْفُسِكُمْ، جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ، صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَبَاءٍ، فِي سَرَاوِيلٍ وَرِدَاءٍ، فِي تَبَانٍ وَقَبَاءٍ- قَالَ: وَأَحْسَبُهُ- فِي تَبَانٍ وَرِدَاءٍ».

= قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ابن سيرين: إلا أبو هلال؛ تفرد به محمد بن الحسن، ولا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد».

قلت: بل روى من طرق أخرى عن أبي هريرة، إلا أنها كلها مناكير، مثل هذا الطريق الذي يقول عنه البوصيري في «مصباح الزجاجية» [٢/٢٦٩]: «هذا إسناد حسن، أبو هلال اسمه محمد بن سليم مختلف فيه، وكذلك محمد بن الحسن».

كذا، ومحمد بن الحسن: إلى الضعف أقرب، وقد أنكر عليه العقيلي وابن عدى هذا الحديث، وساقاه في ترجمته، وشيخه أبو هلال له مناكير أيضاً، ولا يحتمل له التفرد عن مثل ابن سيرين أصلاً، وقد روى منخل بن حكيم هذا الحديث عن ابن عون عن ابن سيرين عن أبي هريرة به مثله . . . عند الخطيب في «تاريخه» [٣/٣٩٧]، وأبي نعيم في «الحلية» [٨/٣٥٩]، من طريق داود الخريبي عن منخل به.

قلت: وهذا غير محفوظ أيضاً، ومنخل هذا أورده ابن عدى في «الكامل» [٦/٤٢٧]، وقال: (ليس بالمعروف) ونقل عن ابن معين قوله: «لا أعرفه».

قلت: لكن الحديث صحيح ثابت، وقد مضى من حديث ابن مسعود [برقم ٤٩٩١، ٥٢٧٦، ٤٩٨٨، ٥١١٩، ٥٣٣٢، ٥٣٤٦].

٦٠٥٣- صحيح: أخرجه مسلم [٥١٥]، وأحمد [٢/٢٣٠]، والسراج في «مسنده» [١٦٢/١، ١٦٤]، وابن حبان [١٧١٤]، وغيرهم من طرق عن إسماعيل ابن عليّة عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به . . . وهو عند مسلم وأحمد والسراج بالفقرة الأولى منه فقط، وزادوا: (فقال: أو كلكم يجد ثوبين؟!).

قلت: في سياق المؤلف وعنه ابن حبان إدراج، فقوله: (إذا وسع الله عليكم . . . إلخ) كله مدرج من قول عمر بن الخطاب، بين ذلك حماد بن زيد في روايته هذا الحديث عن أيوب عن =

٦٠٥٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَسْلَمُ وَغِفَارُ، وَشَيْءٌ مِنْ مُزَيْنَةَ وَجُهَيْنَةَ أَوْ شَيْءٍ مِنْ جُهَيْنَةَ وَمُزَيْنَةَ- خَيْرٌ عِنْدَ اللَّهِ، قَالَ: أَحْسَبُهُ قَالَ: يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَسَدٍ، وَغَطْفَانَ، وَهَوَازِنَ، وَتَمِيمٍ».

٦٠٥٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا مُسْلِمٌ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ»، وَقَالَ: بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا وَيَزِيدُهَا.

= ابن سيرين عن أبي هريرة به مثل سياق المؤلف إلا أنه زاد عقب الفقرة الأولى: (أو كلكم يجد ثوبين؟!) ثم قال: (ثم سألت رجل عمر؟! فقال: إذا وسع الله فأوسعوا . . .) وساق الحديث: هكذا أخرجه البخاري [٣٥٨]، والبيهقي في «سننه» [٣٠٩٢]، وفي «الأدب» [٥٨٥]، وهكذا رواه حماد بن سلمة عن عاصم الأحول وأيوب وحبیب بن الشهيد وهشام بن حسان كلهم عن ابن سيرين عن أبي هريرة به نحو رواية حماد عن أيوب الماضية: أخرجه ابن حبان [٢٣٠٦].

وقد نبّه على هذا الإدراج: الحافظ في «الفتح» [٤٧٦/١]، والسخاوي في «المقاصد» [ص ٩٧]، وللرفوع منه: طرق كثيرة عن أبي هريرة به مع الزيادة المشار إليها، وقد مضى بعضها [برقم ٥٨٨٣، ٥٨٨٨] . . . والله المستعان.

٦٠٥٤ صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٨٠].

٦٠٥٥- صحيح: أخرجه البخاري [٦٠٣٧]، ومسلم [٨٥٢]، والنسائي [١٤٣٢]، وابن ماجه [١١٣٧]، وأحمد [٢٣٠/٢، ٢٨٤]، وابن خزيمة [١٧٣٧]، وابن حبان [٢٧٧٣]، والطيالسي [٢٤٩٨]، والحميدي [٩٨٦]، وابن الجارود [٢٨٢]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٦٥]، والقطيعي في «الألف دينار» [رقم ٨]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٨/١٩]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٩١٣]، وأبو عوانة [رقم ٢٥٤٨]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ١٩١٦]، والفخر ابن البخاري في «مشيخته» [رقم ١٣١]، وغيرهم من طرق عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وليس عند ابن البخاري وابن حبان والطيالسي وابن الجارود: قول أبي هريرة في آخره: (وقال بيده يقللها ويزيدها).

٦٠٥٦- حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَا يَزَالُ النَّاسُ يَسْأَلُونَ عَنِ الْعِلْمِ حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللَّهُ خَلَقَنَا، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟ قَالَ: فَإِذَا هُوَ أَخَذُيْدُ رَجُلٍ، قَالَ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، قَدْ سَأَلَنِي عَنْهَا رَجُلٌ، وَهَذَا الثَّانِي-أَوْ رَجُلَانِ وَهَذَا الثَّلَاثُ.

٦٠٥٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَسْوَاسِ، الدَّرْهِمِ بِالْدَّرْهِمِينَ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ.

٦٠٥٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، وَحَبِيبٍ، وَهَشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، وَقَتَادَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي

= قلتُ: وللحديث طرق أخرى عن ابن سيرين، وكذالجه طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . سيأتي منها رواية الحكم بن أبان عن عكرمة عن أبي هريرة قال: (سمعت رسول الله ﷺ يذكر الساعة التي في الجمعة على المنبر يقللها بإصبعه) أخرجه المؤلف [برقم ٦٦٦٨]، والطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٢٧٠٢] و[٩/ رقم ٩٣٤٦]-واللفظ له- وغيرهما من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح في المتابعات، والحكم فيه كلام معروف! وقد قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الحكم بن أبان إلا حفص بن عمر العدني».

قلتُ: كلا، بل تابعه موسى بن عبد العزيز العدني عند المؤلف، وقد استوفينا طرق الحديث في «غرس الأشجار».

٦٠٥٦- صحيح: أخرجه مسلم [١٣٥]، وابن منده في «الإيمان» [١/ رقم ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١]، وأبو عوانة [رقم ٢٣٤]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٣٤٧، ٣٤٨]، وغيرهم من طرق عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به نحوه .

قلتُ: وللحديث طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به .

٦٠٥٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٣٤].

٦٠٥٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٣٩].

كنت صائماً، فأكلت وشربت ناسياً، فقال رسول الله ﷺ: «اللَّهُ أَطْعَمَكَ وَسَقَاكَ، أَتَمَّ صَوْمَكَ».

٦٠٥٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ الْهَذَلِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

٦٠٥٩- باطل: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٣/٣٢٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦١/٢٣٠]، والبزار فى «مسنده» [٢/٢٠٩٥ / كشف الأستار]، وغيرهم من طريق شبابة بن سوار عن أبي بكر الهذلى عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به . . .
ولفظ البزار: (ما رخص رسول الله ﷺ فى شعر الجاهلية؛ إلا قصيدتين للأعشى: إحداهما فى أهل بدر، والأخرى فى عامر وعلقمة).

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن العديم فى «بغية الطلب» [٣/١٠٨]، وقال البوصيرى فى «تحف الخيرة» [٦/٤٨]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف أبي بكر الهذلى» وقال صاحبه الهيثمى فى «المجمع» [٨/٢٢٧]: «رواه كله البزار وأبو يعلى باختصار، وفى إسنادهما من لا تقوم به حجة».

قلتُ: يعنى أبا بكر الهذلى، ذلك الإخبارى التالف، وهو متروك عندهم، بل كذبه غندر، وفى ترجمته: ساق له ابن عدى هذا الحديث، ثم قال فى ختامها [٣/٣٢٥]: «وفى حديثه ما لا يحتمل، ولا يتابع عليه» وهو من رجال ابن ماجه وحده، وتابعه عليه من هو مثله فى السقوط والضعف، أعنى سليمان بن أرقم البصرى، فرواه عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: (رخص رسول الله ﷺ فى كل شعر جاهلى إلا قصيدتين للأعشى، زعم أنه أشرك فيهما).

أخرجه البزار فى «مسنده» [٢/٢٠٩٦ / كشف]، ورواه سليمان بن مرة أخرى فاضطرب فى متنه، فقال: عن ابن سيرين عن أبي هريرة: (أن النبى ﷺ عفا عن شعر الجاهلية) ثم قال سليمان: (فذكرت ذلك للزهرى: فقال: عفا عنه إلا فى قصيدتين، كلمة أمية التى ذكره فيها أهل بدر، وكلمة الأعشى التى يذكر فيها الحوض) فجعله من قول الزهرى موقوفاً عليه، هكذا أخرجه يحيى بن سعيد الأموى فى «مغازيه» كما فى «اللبداية» لابن كثير [٣/٣٤٣]، ومن طريقه ابن عدى فى «الكامل» [٣/٢٥٤]، وقال ابن كثير: «هذا حديث غريب، وسليمان بن أرقم هذا متروك».

قلتُ: والحديث ظاهر البطلان.

سيرين، عن أبي هريرة، قال: رخص رسول الله ﷺ، في شعر الجاهلية إلا قصيدة أمية بن أبي الصلت في أهل بدر، وقصيدة الأعشى في ذكر عامرٍ وعلقمة.

٦٠٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ حَبِيبٍ، وَهَشَامٍ، وَأَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - أَحْسَبُهُ قَالَ - : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : «الْفَأْرَةُ يَهُودِيَّةٌ، وَإِنَّهَا لَا تَشْرَبُ أَلْبَانَ الْإِبِلِ» .

٦٠٦١ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ الرَّبِيعِ الْيَحْمَدِيُّ، عَنْ هَشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «الْفَأْرَةُ مَسْخٌ، وَعَلَامَةٌ ذَلِكَ أَنَّهَا تَشْرَبُ أَلْبَانَ الشَّاةِ، وَلَا تَشْرَبُ أَلْبَانَ الْإِبِلِ» .

٦٠٦٢ - حَدَّثَنَا خَلِيفَةُ بْنُ خِيَاطٍ، حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ كَهْمَسٍ، حَدَّثَنَا هَشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ : «خَيْرُ أَهْلِ الْمَشْرِقِ عَبْدُ الْقَيْسِ» .

٦٠٦٠ - ضعيف بهذا اللفظ: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٣١].

٦٠٦١ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٣١].

٦٠٦٢ - حسن: قلتُ: هكذا رواه المؤلف عن خليفة بن خياط، وقد خالفه أحمد بن الحسين بن نصر أبو جعفر الخذاء، فرواه عن خليفة بإسناده به موقوفاً، ولم يرفعه، هكذا أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ١٦١٥]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٨٥٥]، كلاهما قالوا: أخبرنا أحمد بن الحسين به .

قلتُ: وأحمد هذا وثقه الدراقطني كما في «سؤالات حمزة السهمي ل»ه [ص ١٤٦ / رقم ١٤٤]، وليس هو في قوة المؤلف أصلاً، فكان الموقوف أصح، وقد قال الطبراني عقب روايته: «لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا عون» وقال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ١٨]: «رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات» وقال البوصيري في «إنحاف الخيرة» [٧/ ١٠٦]: «رواه أبو يعلى الموصلي، ورجاله ثقات» .

قلتُ: خليفة بن خياط فيه كلام معروف! إلا أنه صدوق متماسك؛ وأما شيخه (عون بن كهمس) روى عنه جماعة؛ وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٨/ ٥١٥]، وتابعه الذهبي على توثيقه في «الكاشف» أما الحافظ فلم يلتفت إلى هذا التوثيق، وقال عنه في «التقريب»: =

٦٠٦٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسْمُوا بِأَسْمِي، وَلَا تَكْتُنُوا بِكُنْيَتِي».

= «مقبول» يعنى إذا توبع، وإلا قلَّين، والأقرب أنه شيخ صدوق؛ لكنه قليل الرواية، فلذلك لم يعرفه الإمام أحمد، وهو من رجال أبي داود وحده، فالإسناد حسن كما قال العراقي فى «محنة القرب فى فضل العرب» [ق ٤٩/١]، كما فى «الصحيححة» [رقم ١٨٤٣]، وهو موقوف كما مضى؛ وقد صح الحديث مرفوعاً أيضاً. فراجع الصحيححة [رقم ١٨٤٣] للإمام.

٦٠٦٣- صحيح: أخرجه البخارى [٣٣٤٦، ٥٨٣٤]، ومسلم [٢١٣٤]، وأبو دود [٤٩٦٥] وابن ماجه [٣٧٣٥]، والدارمى [٢٦٩٣]، وعبد الرزاق [١٩٨٦٦]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/٢٩٥]، وابن شاهين فى «الناسخ والمنسوخ» [رقم ٨٠]، والبيهقى فى «الشعب» [٢/١٤٠٩]، وفى «سننه» [١٩١٠٢]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٩٠٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٢/٣٢٩]، وأحمد [٢/٢٤٨، ٢٦٠، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٩١] و[٢/٢٧٠، ٤٩٩]، وابن أبى شيبه [٢٥٩٢٤]، والحميدى [١١٤٤]، وجماعة من طرق عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة به. قلت: وله طرق أخرى كثيرة عن أبى هريرة به... يأتى منها: ما رواه شريك عن سلم عن أبى زرعة بن عمرو عن أبى هريرة به مثله... أخرجه المؤلف [برقم ٦١٠٢]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٣/٤٠]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ١٨٧٩/ طبعة دار الفاروق]، وغيرهم من طريقين عن شريك به.

قلت: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ وشريك إمام فقيه، إلا أنه ضعيف الحديث مضطرب، وقد اضطرب فى متنه هنا، كما شرحنا فى «غرس الأشجار» لكنه توبع على هذا اللفظ كما يأتى، وهو المحفوظ بلا ريب؛ وشيخه (سلم بن عبد الرحمن) هو النخعى الكوفى الثقة المشهور؛ وقد تصحف اسمه عند المؤلف إلى (سالم) وليس بشيء، وروى عنه شعبة هذا الحديث بإسناده به مثله... إلا أنه سماه: (عبد الله بن يزيد النخعى) وهذا من أغلاط شعبة فى أسماء الرجال، كما نص عليه الإمام أحمد فى «العلل» [٣/٣٨٦]، رواية ابنه عبد الله، ومثله الدارقطنى فى «العلل» أيضاً [١١/٢١١/٢١٢].

ورواية شعبة: عند أحمد [٢/٤٥٧، ٤٦٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/٣٣٦] وابن راهويه [١٨٠]، وابن الجعد [رقم ٦٩٩]، والبخارى فى «تاريخه» [٤/١٥٦]، والمزى فى «تهذيبه» [١٦/٣١٢]، وغيرهم من طرق عن شعبة به.

۶۰۶۴ - حَدَّثَنَا أَبُو يَاسِرٍ عَمَارُ الْمَسْتَمَلِيُّ، حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَطِيَّةَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ يَحْدُثُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: إِنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ كَانَ فِي غَزَاةٍ، فَقَالَ تَحْتَ شَجَرَةٍ فَلَدَغَتْهُ نَمْلَةٌ، فَلَمَّا ارْتَحَلَ أَمَرَ بِمَا تَحْتَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَحْرَقَ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَفَلَا نَمْلَةٌ وَاحِدَةٌ؟! »

۶۰۶۵ - حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، وَهَشَامُ بْنُ حَسَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - قَالَ هَشَامٌ: «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى مُصْرَاةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ لَا سَمْرَاءَ.»

۶۰۶۶ - حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ هَشَامِ بْنِ حَسَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ.»

۶۰۶۷ - حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ النَّاجِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَقِيعِ عَلَى امْرَأَةٍ جَائِمَةٍ عَلَى قَبْرِ تَبْكِي، فَقَالَ

= قلتُ: وسنده صحيح مستقيم؛ وقد استوفينا طرقه وشواهد مع أحاديث الباب في كتابنا: «غرس الأشجار» واللَّه المستعان.

۶۰۶۴ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۵۸۴۸].

۶۰۶۵ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۶۰۴۹].

۶۰۶۶ - صحيح: أخرجه مسلم [۲۲۴۶]، وأحمد [۲/۳۹۵، ۴۹۱، ۴۹۹، ۲۷۲]، والبيهقي في «سننه» [۶۲۸۳]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ۲۰۳۴، ۲۰۳۵، ۲۰۳۶، ۲۰۳۷]، والخطيب في «تاريخه» [۳/۳۰۸] و[۷/۳۳۴]، وابن عبد البر في «التمهيد» [۱۸/۱۵۲-۱۵۳]، وابن منده في «التوحيد» [رقم ۲۵۸]، والمؤلف في «معجمه» [رقم ۱۱۸]، وكذا الإسماعيلي في «معجمه» [رقم ۸۰]، وعبد الرزاق [۲۰۹۳۶]، وجماعة من طرق عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به... وزاد ابن منده: (فإن الله هو الدائم...).

قلتُ: وله طرق أخرى عن أبي هريرة به مثله ونحوه.

۶۰۶۷ - ضعيف بهذا السياق: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [۳/۳۶۸]، من طريق المؤلف به =

لها: «يَا أُمَّةَ اللَّهِ، اتَّقِي اللَّهَ وَأَصْبِرِي»، فقالت: يا عبد الله، إني الحرى الشكلى، فقال: «يَا أُمَّةَ اللَّهِ، اتَّقِي اللَّهَ وَأَصْبِرِي»، قالت: يا عبد الله، لو كنت مصاباً عذرتنى، فقال: «يَا أُمَّةَ اللَّهِ، اتَّقِي اللَّهَ وَأَصْبِرِي»، قالت: يا عبد الله، قد أسمعت فانصرف عني، قال: فمضى رسول الله ﷺ، فاتبعه رجلٌ من أصحابه فوقف على المرأة، فقال لها: ما قال لك الرجل الذاهب؟ قالت: قال لى كذا وكذا، قال: فهل تعرفينه؟ قالت: لا، قال: ذاك رسول الله ﷺ! قال: فوثبت مسرعةً، وهى تقول: أنا أصبر، أنا أصبر يا رسول الله، قال رسول الله ﷺ: «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى، الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى».

٦٠٦٨- وبه عن أبي هريرة، أن امرأة أتت النبي ﷺ، ومعها ابنٌ لها مريضٌ، فقالت: يا رسول الله، ادع الله أن يشفى ابني هذا، قال: فقال لها رسول الله ﷺ: «هَلْ

= قال الهيثمى فى «المجمع» [٧٩/٣]: (رواه أبو يعلى . . . وفيه بكر بن الأسود أبو عبيدة الناجى، وهو ضعيف) وقال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١٣٠/٢]: (رواه أبو يعلى بسند ضعيف؛ لضعف أبى عبيدة بكر بن الأسود).

قلتُ: هكذا جزم الرجلان بكون (أبى عبيدة الناجى) هو (بكر بن الأسود) ذاك الضعيف المشهور، وهو من رجال «اللسان» [٤٧/٢]، لكن أشار ابن عدى عقب روايته: إلى أن (با عبيدة الناجى) هذا: هو سعيد بن زربى الخزاعى البصرى، وهو يكنى بأبى عبيدة أيضاً، إلا أنه لم يوصف بـ (الناجى) ثم أسند ابن عدى هذا الحديث من طريق بشر بن الوليد عن سعيد بن زربى عن ابن سيرين عن أبى هريرة به نحوه

وسعيد هذا: شيخ واه، من رجال الترمذى وحده، فسواء كان هو المراد فى هذا الإسناد أو صاحبه قبله؛ فالإسناد ساقط بأحدهما ولا بد، والحديث منكر بهذا السياق، لكن جاء الحافظ فى «المطالب» [رقم ٨٢٤]، وقال: (حديث حسن، فإن أبا عبيدة -يعنى الناجى- وإن كان فيه مقال؛ فإن للأصل شاهداً قوياً من حديث أنس -رضى الله عنه- أخرجه البخارى وغيره) كذا قال، وغفل عن كون سياقه هنا فيه ألفاظ لم تأت فى حديث أنس ولا غيره إلا من هذا الطريق الواهى، وقد مضى حديث أنس [برقم ٣٤٥٨، ٣٥٠٤].

٦٠٦٨- ضعيف بهذا اللفظ: هذا إسناد منكر كالذى قبله، وقال الهيثمى فى «المجمع» [٩٣/٣]:
= (رواه أبو يعلى، وفيه أبو عبيد الناجى، وهو ضعيف).

لَكَ فَرَطٌ؟» قالت: نعم يا رسول الله، قال: «فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَوْ فِي الْإِسْلَامِ؟» قالت: بل في الإسلام، قال: «جَنَّةٌ حَصِينَةٌ، جَنَّةٌ حَصِينَةٌ، جَنَّةٌ حَصِينَةٌ».

= قلتُ: ومع ضعفه فقد خولف سنده، خالفه عبد الرزاق، فرواه عن هشام عن ابن سيرين عن امرأة يقال لها: (رجاء) قالت: (كنت عند النبي ﷺ إذ جاءته امرأة بابتها؛ فقالت: يا رسول الله: ادع الله لي فيه بالبركة؛ فإنه قد توفي لي ثلاثة، فقال لها رسول الله ﷺ: أمند أسلمت؟! قالت: نعم؛ فقال رسول الله ﷺ: جنة حصينة. . .).

هكذا أخرجه أحمد [۵/ ۸۳] - واللفظ له - والطبراني في «الكبير» [۲۴ / رقم ۷۰۸]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [۶ / رقم ۳۳۰۳]، وأبو نعيم في «المعرفة» [رقم ۷۰۰۸]، وابن منده في «المعرفة» كما في «الإصابة» [۷ / ۶۴۳]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [۱ / ۱۳۴۹]، من طرق عن عبد الرزاق بإسناده به . . . وعند الطبراني وقع تسمية المرأة بـ (رحماء) بدل: (رجاء). قال الهيثمي في «المجمع» [۳ / ۸۶]، بعد أن عزاه لأحمد والطبراني: (ورجاله رجال الصحيح) وقال الحافظ في «الإصابة» [۷ / ۶۴۲]: (رجالهم ثقات).

قلتُ: بل ظاهر سنده الصحة، لولا أن عبد الرزاق قد خولف فيه أيضاً، خالفه يزيد بن هارون، ذلك الضابط المتقن، فرواه عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال: (حدثني امرأة كانت تأتينا يقال لها: مارية أنها دخلت على عبيد الله بن معمر: وعنده رجل من أصحاب النبي ﷺ فحدث ذلك الرجل: عبيدة الله بن معمر عن النبي ﷺ أن امرأة أتته بصبي لها . . .) وساق الحديث نحو لفظ عبد الرزاق، ثم قال ابن سيرين: (ثم خرجت - يعني المرأة - من عند عبيد الله - يعني ابن معمر - فأتتنا وحدثنا به)، هكذا أخرجه ابن أبي شيبة [۱۱۸۸۹] - واللفظ له - وأحمد [۵ / ۸۳]، من طريق يزيد بن هارون به . . . إلا أن أحمد سَمَّى المرأة (ماوية) بالو، بدل (مارية).

قلتُ: وهذا أصح من رواية عبد الرزاق؛ وهو المحفوظ عن ابن سيرين؛ وسنده مغموز، لجهالة حال (مارية) أو: (ماوية) شيخة ابن سيرين فيه، وللحديث طرق أخرى وشواهد ثابتة، لكن دون هذا السياق جميعاً.

نعم لذلك السياق: شاهد نحوه من مراسيل أبي قلابة الجرمي: عند عبد الرزاق [۲۰۱۳۷]، وفي النفس من تقويته به، وقد وجدت الحافظ قد قال في «المطالب» [رقم ۸۳۱]، بعد أن ساق الحديث من طريق المؤلف: (هذا إسناد حسن، فإن أبا عبيدة - يعني الناجي - وإن كان فيه مقال؛ لكن جاء من وجه صحيح عن أبي زرعة - يعني ابن عمرو - عن أبي هريرة).

٦٠٦٩- حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ اسْتَجَنَّ جَنَّةَ حَصِينَةَ، مَنْ سَلَفَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَوْلَادٍ فِي الْإِسْلَامِ».

٦٠٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ- لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ- قَالَ: «النَّاسُ مَعَادِنٌ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَهُوا».

= قُلْتُ: وَهَذَا الْوَجْهَ الْمَشَارَإِلَيْهِ: هُوَ دُونَ سِيَاقِهِ هُنَا، فَفِي تَحْسِينِهِ بِهِ نَظْرَ عَرِيضٍ، وَرَاجِعَ الْمَاضِي [بِرَقْم ٥٨٨٢].

٦٠٦٩- ضَعِيفٌ بِهَذَا اللَّفْظِ: أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» [٩/ رَقْم ٨٣٤٥]، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ» [١٦٢/٦٥]، وَالْبَزَارِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [١/ رَقْم ٨٥٩/ كَشْفُ الْأَسْتَارِ]، مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ بِهِ . . . وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ: (مَنْ صَلَبَهُ . . .) بَدَلَ: (أَوْلَادٍ) وَعِنْدَ الْبَزَارِيِّ: (بِجَنَّةِ كَثِيفَةَ . . .) بَدَلَ (جَنَّةِ حَصِينَةَ).

قَالَ الْبَزَارِيُّ: (لَا نَعْلَمُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ إِسْحَاقَ - كُوفِيٌّ، يُقَالُ لَهُ: أَبُو شَيْبَةَ . . . وَليْسَ حَدِيثُهُ حَدِيثَ حَافِظٍ).

قُلْتُ: بَلْ هُوَ شَيْخٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ لَيْسَ بِشَيْءٍ، كَمَا قَالَه الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ ضَعَفُوهُ جَمِيعًا، لَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا، وَهُوَ مِنْ رِجَالِ التِّرْمِذِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ، وَبِهِ أَعْلَى الْهَيْثَمِيِّ فِي «الْمَجْمَعِ» [٨٦/٣]، فَقَالَ: «فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ أَبُو شَيْبَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ».

قُلْتُ: وَشَيْخُهُ (يَزِيدُ بْنُ الْحَكَمِ) لَمْ يُوَثِّقْهُ أَحَدٌ نَعْرَفَهُ أَصْلًا، وَهُوَ مُتَرَجِّمٌ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» [٩/ ٢٥٧]، وَالْحَدِيثُ أَصْلُهُ صَحِيحٌ ثَابِتٌ، لَكِنْ دُونَ هَذَا اللَّفْظِ أَيْضًا، فَرَاجِعَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَاضِي [بِرَقْم ٥٨٨٢].

● تَنْبِيهِ: الْحَدِيثُ مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثَ: عِنْدَ الْفَسْوِيِّ فِي «الْمَعْرِفَةِ» أَيْضًا [١/ ١١٤/ الطَّبْعَةُ الْعِلْمِيَّةُ] . . . وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

٦٠٧٠- صَحِيحٌ: أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ [٩٢]، وَالْقِضَاعِيُّ فِي «الشَّهَابِ» [١/ رَقْم ١٩٦]، وَابْنُ بَيْهَقِيٍّ فِي «الشَّعْبِ» [٢/ رَقْم ١٧٠١]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ =

٦٠٧١ - حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ».

٦٠٧٢ - حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ ابْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْعَجَمَاءُ جَرَحَهَا جُبَارٌ، وَالْبَيْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ».

٦٠٧٣ - حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَلَقَى الْجَلْبُ.

= به . . . وليس عند البيهقي قوله: (في الخير والشر) وعند القضاعي مكانها: (كمعادن الذهب والفضة).

قلت: قد اختلف في رفعه ووقفه على ابن سيرين، كما شرحه الدارقطني في «العلل» [٤٧/ ١٠-٤٨]، ثم قال: «والصواب المرفوع» وللحديث طرق أخرى كثيرة عن أبي هريرة به . . . يأتي بعضها [برقم ٦٤٧١].

٦٠٧١ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٣٩].

٦٠٧٢ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٥٠].

٦٠٧٣ - صحيح: أخرجه مسلم [١٥١٩]، وابن ماجه [٢١٧٨]، والنسائي [٤٥٠١]، وأحمد [٤٨٧/٢]، والدارمي [٢٥٦٦]، والبيهقي في «سننه» [١٠٦٩٩، ١٠٧٠٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٩/٤]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٨/٤]، والخطيب في «تاريخه» [٥/ ٢٠٢]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣٢٢/١٣]، وفي «الاستذكار» [٥٢٧/٦]، وأبو عوانة [رقم ٤٩٠٨]، وغيرهم من طرق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به . . . وزاد الجميع: (فمن تلقاه، فاشترى منه، فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار) لفظ النسائي، ولفظ ابن ماجه: (لا تلقوا الأجلاب، فمن تلقى منه شيئاً؛ فاشترى، فصاحبه بالخيار؛ إذا أتى السوق).

قلت: وقد تويع عليه هشام عن ابن سيرين: تابعه أيوب السختياني عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً: (أن رسول الله ﷺ نهى أن يتلقى الجلب؛ فإن تلقاه إنسان، فابتاعه، فصاحب=

٦٠٧٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ- أَوْ مِنْ فَيْحِ أَبْوَابِ جَهَنَّمَ- فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ».

٦٠٧٥- حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجَمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

٦٠٧٦- حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ

= السلعة فيها بالخيار إذا ورد السوق) أخرجه الترمذى [١٢٢١]- واللفظ له- وأبو داود [٣٤٣٧]، وأحمد [٤٠٣/٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٦٣٦٢]، وعبد الرزاق [رقم ١٤٨٧٩]، وعنه ابن الجارود [٥٧١]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٧١٠، ١٠٧٠٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٩/٤]، وأبو عبد الله الدقاق فى معجم شيوخه [رقم ١٣]، وتام فى «الفوائد» [١/ رقم ٣٨٠]، والمؤلف [برقم ٦٠٧٨] وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٣/ ٣٢٢-٣٢٣]، و[١٨٨/١٨]، وفى «الاستذكار» [٥٢٧/٦]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٧١٨]، وأبو عوانة [رقم ٤٩٠٩]، والمؤلف فى «المعجم» [رقم ٢٦٩]، وجماعة من طريقتين عن أيوب به .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب من حديث أيوب».

قلتُ: وقال الذهبى فى «سير النبلاء» [١٣/ ٢٠٨-٢٠٩]، بعد أن أخرجه من طريق أبي داود قال: «هذا حديث غريب صحيح، وأخرجه الترمذى من طريق عبيد الله بن عمرو، وهو من أفراد».

قلتُ: كلا، بل توبع عليه عبيد الله عن أيوب: تابعه معمر عند (عبد الرزاق) وعنه جماعة .

٦٠٧٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٧١].

٦٠٧٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٥٠].

٦٠٧٦- صحيح: أخرجه مسلم [٢٨٢]، وأبو داود [٦٩]، وأحمد [٣٦٢/٢]، والدارمى [٧٣٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٦٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١٤/١]، وأبو بكر الباغندى فى جزء فيه ستة مجالس من «أماله» [رقم ٣٢]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [رقم ٦٤٩]، وغيرهم من طرق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به . =

محمد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ».

٦٠٧٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمُوصِلِيُّ، حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ لَوْ فِدَا عَبْدِ الْقَيْسِ: «أَنْتَهَاكُمْ عَنِ النَّقِيرِ، وَالْحَنْتَمِ، وَالِدُبَّاءِ، وَالْمُزْقَتِ، وَالْمَزَادَةِ الْمَجْبُوبَةِ، وَلَكِنْ اشْرَبْ فِي سِقَاتِكَ وَأَوْكِهِ».

٦٠٧٨- حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ سَالِمٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَلْقَى الْجَلْبُ، فَإِنْ تَلَقَاهُ إِنْسَانٌ فَابْتَاعَ، فَصَاحِبَ السَّلْعَةِ بِالْخِيَارِ، إِذَا وَرَدَ السُّوقَ.

٦٠٧٩- حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةُ أَوْلَادٍ لَمْ يَبْلُغُوا الْحَنْثَ، إِلَّا أَدْخَلَهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ»، قَالَ: «يُقَالُ لَهُمْ: ادْخُلُوا الْجَنَّةَ، فَيَقُولُونَ: حَتَّى يَجِيءَ أَبَوَانَا، فَيُقَالُ لَهُمْ: ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَبَوَاكُمْ».

٦٠٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عِمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ،

= قلت: وقد توبع عليه هشام مرفوعاً، ورواه عنه بعضهم فأوقفه، وهكذا رواه أيوب وغيره عن ابن سيرين عن أبي هريرة موقوفاً ومرفوعاً، والوجهان صحيحان. كما أوضحنا في «غرس الأشجار».

٦٠٧٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٤٤].

٦٠٧٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٧٣].

٦٠٧٩- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٨٢].

٦٠٨٠- صحيح: أخرجه البخاري [٢٥٩٧، ١٣٥٣]، ومسلم [١٠٣٢]، وأبو داود [٢٨٦٥]، والنسائي [٢٥٤٢، ٣٦١١]، وابن ماجه [٢٧٠٦]، وأحمد [٢/٢٥٠، ٤١٥، ٤٤٧]، =

عن أبي هريرة، قال: أتى رسول الله ﷺ رجلاً، فقال: يا رسول الله، أى الصدقة أعظم؟ قال: «أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ شَحِيحٍ شَحِيحٍ، تَخْشَى الْفَقْرَ، وَتَأْمَلُ الْعَيْشَ، وَلَا تُمَهِّلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ، قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ».

= وابن حبان [٢٣١٢، ٣٣٣٥]، وابن راهويه [١٧٠]، والبيهقى فى «سننه» [٧٦٢١]، وفى «الشعب» [٣/ ٣٤٦٩]، والبخارى فى «شرح السنة» [١٧٢/ ٦-١٧٣]، وفى «تفسيره» [١/ ١٨٦، ١٨٧]، والطحاوى فى «المشكلى» [١٩٠/ ٢]، ووكيع القاضى فى «أخبار القضاة» [٣/ ٤٠]، وجماعة من طرق عن عمارة بن القعقاع عن أبى زرعة بن عمرو عن أبى هريرة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . .

وعند البخارى وابن حبان والطحاوى والبخارى قوله: (تأمل الغنى) بدل (العيش)، هو رواية لمسلم، أما أبوداود فعنده (تأمل البقاء) وهو رواية لمسلم والنسائى وأحمد، وهو لفظ البيهقى أيضاً، وعند أبى داود: (وأنت صحيح حريص) بدل: (صحيح شحيح) وهو رواية البخارى، وعند ابن راهويه فى أوله: (قال راجل: يا رسول الله: كيف أتصدق؟! . . .) بدل: (أى الصدقة أعظم؟!) وعند ابن ماجه ووكيع القاضى ورواية للمؤلف [برقم ٦٠٩٢]: (قال: نبئنى يا رسول الله عن مالى كيف أتصدق فيه؟! قال: نعم والله لتنبأن، أن تصدق وأنت صحيح شحيح . . . الخ) وقال فى آخره عندهم: (وهو لهم وإن كرهت).

قلت: هكذا رواه جماعة عن عمارة بن القعقاع؛ وتابعهم شريك القاضى عن ابن ماجه ووكيع القاضى ورواية للمؤلف [برقم ٦٠٩٢]، لكنه زاد فى أوله عند ابن ماجه والمؤلف: (جاء رجل إلى النبى ﷺ فقال: يا رسول الله نبئنى: ما حق أناس منى بحسن الصحبة؟! فقال: نعم وأبيك لتنبأن، أمك، قال: ثم من؟! قال: ثم أمك، قال: ثم من؟! قال: ثم أمك، قال: ثم من؟! قال: ثم أبوك . . .).

قلت: وهذه الزيادة وحدها: عند البخارى [٥٦٢٦]، ومسلم [٢٥٤٨]، وأحمد [٣٩١/ ٢]، وابن راهويه [١٧٢]، وجماعة كثيرة من طرق عن عمارة بن القعقاع بإسناده به نحوه . . . وليس عند البخارى ومسلم قوله: (نعم وأبيك لتنبأن)، وفى رواية لمسلم زاد: (ثم أدناك أدناك) وهى رواية للمؤلف أيضاً [برقم ٦٠٩٤]، ونحو هذه الزيادة عند ابن ماجه [٣٦٥٨]، وهناد فى «الزهد» [٢/ رقم ٩٦٤]، وغيرهما من الطريق الماضى به . . . والله المستعان لارب سواه.

٦٠٨١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ سَكَتَ هَنِيئَةً قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، أَرَأَيْتَ سَكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ، مَا تَقُولُ؟ قَالَ: أَقُولُ: «اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ، كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ».

٦٠٨٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مِنْ أَحَقِّ النَّاسِ مِنِّي بِحَسَنِ الصَّحْبَةِ؟ قَالَ: «أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مِنْ؟ قَالَ: «تُمْ أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مِنْ؟ قَالَ: «تُمْ أَبُوكَ».

٦٠٨٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أُلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ

٦٠٨١- صحيح: أخرجه البخارى [٧١١]، ومسلم [٥٩٨]، وأبو داود [٧٨١]، والنسائى [٦٠]، [٨٩٥]، وابن ماجه [٨٥٠]، وأحمد [٣/٢٣١، ٤٩٤]، والدارمى [١٢٤٤]، وابن خزيمة [٤٦٥]، وابن حبان [١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٨]، والدارقطنى فى «سننه» [٣٣٦/١]، وابن أبى شيبه [٢٩٢٠٨]، وابن راهويه [١٦١]، وابن الجارود [٣٢٠]، والبيهقى فى «سننه» [٢٨٩٥]، وأبو عوانة [رقم ١٥٩٨، ١٥٩٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/٣٩-٤٠]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٢٢٢]، وغيرهم من طرق عن عمارة بن القعقاع عن أبى زرعة بن عمرو عن أبى هريرة به نحوه.

قلتُ: وتماثل تخريجه فى «غرس الأشجار» واللّه المستعان.

٦٠٨٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٨٠].

٦٠٨٣- صحيح: أخرجه ابن حبان [٤٨٤٧]، ومسلم [١٨٣١]، من طريق جرير بن عبد الحميد عن عمارة بن القعقاع عن أبى زرعة بن عمرو عن أبى هريرة به.

قلتُ: وقد توابع عليه عمارة على نحوه: تابعه أبو حيان يحيى بن سعيد بن حيان التيمى عن أبى زرعة عن أبى هريرة به

أخرجه أبو عبد الله البخارى [٢٩٠٨]، ومسلم [١٨٣١]، وأحمد [٢/٤٢٦]، وابن حبان [٤٨٤٨]، وابن أبى شيبه [٣٣٥٣٠]، وابن راهويه [١٨٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٧٩٨٥]، =

الْقِيَامَةِ، عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا تُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهَا حَمْحَمَةٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَلَى رَقَبَتِهِ نَفْسٌ لَهَا صِيَاخٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، وَلَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقُولُ: لَا أَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ، تَخْفَقُ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقُولُ: لَا أَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ».

٦٠٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ زُمْرَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَالَّذِينَ يَلُونَهُمْ عَلَى صُورَةِ أَشَدِّ كَوْكَبٍ دُرِّيٍّ فِي السَّمَاءِ

١٧٩٨٦]، والطبري في «تفسيره» [٧/٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨/ طبعة الرسالة]، وأبو عوانة [رقم ٧٠٧٧، ٧٠٧٨، ٧٠٧٩، ٧٠٨٠، ٧٠٨١، ٧٠٨٢]، والمؤلف [برقم ٦٠٩٨]، وأبو إسحاق الفزاري في «السير» [رقم ٢٣٩]، وغيرهم من طرق عن أبي حبان التيمي بإسناده به نحوه . . . والفقرة الرابعة: ليست عند البخاري وابن حبان، والفقرة الثانية والأخيرة: ليستا عند ابن أبي شيبه، وزادوا جميعاً في أوله: (قام فينا النبي ﷺ فذكر الغلول وعظم أمره . . .) لفظ البخاري . قلت: وهذه الزيادة ثابتة في رواية عمارة بن القعقاع أيضاً عند مسلم وحده، وقد كنا أغفلنا التنبيه على ذلك سابقاً .

٦٠٨٤- صحيح: أخرجه البخاري [٣١٤٩]، ومسلم [٢٨٣٤]، وابن حبان [٧٤٣٧]، وأبو نعيم في «صفة الجنة» [رقم ٢٤٦]، وابن راهويه [١٧٧]، والبعث في «تفسيره» [٧٤/١]، وفي «شرح السنة» [١٥/٢١١-٢١٠]، والبيهقي في «البعث والنشور» [رقم ٣٢٣]، وغيرهم من طريقين عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة به . . . وزاد الجميع: (ولا يتفلون) بعد قوله: (ولا يتغوطلون) .

إِضَاءَةً، لَا يَبُولُونَ وَلَا يَتَغَوَّطُونَ وَلَا يَمْتَحِطُونَ، أَمْشَاطُهُمُ الذَّهَبُ، وَرَشْحُهُمُ الْمِسْكُ، وَمَجَامِرُهُمُ الْأَلْوَةُ، وَأَزْوَاجُهُمُ الْحُورُ الْعَيْنُ، أَخْلَاقُهُمْ عَلَى خَلْقٍ وَاحِدٍ، عَلَى صُورَةٍ أَبِيهِمْ آدَمَ، سَتُونَ ذِرَاعًا فِي السَّمَاءِ».

۶۰۸۵- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ وَرَأَاهَا النَّاسُ، قَدْ آمَنَ مِنْ عَلَيْهَا حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ، أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا».

= قلت: هكذا رواه جرير بن عبد الحميد وعبد الواحد بن زياد كلاهما عن عمارة به . . . وهو المحفوظ عنه، وخالفهما: محمد بن فضيل، فرواه عن عمارة فقال: عن أبي صالح عن أبي هريرة به . . .، وجعل شيخ عمارة (أبا صالح) بدل (أبي زرعة بن عمرو).

هكذا أخرجه ابن أبي شيبة [۳۵۹۹۶]، وعنه ابن ماجه [۴۳۳۳]، وأحمد [۲/۲۳۱]، والطبراني في «الأوسط» [۳/۳۲۷۳]، وأبو نعيم في «صفة الجنة» [۲۴۶]، وغيرهم من طرق عن محمد ابن فضيل بإسناده به . . . إلا ابن أبي شيبة، فإن سياقه انتهى عند وله: (في السماء إضاءة). قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عمارة إلا محمد بن فضيل».

قلت: وهو ثقة ضابط؛ إلا أنه غلط فيه، كما أشار إلى ذلك الإمام أحمد قبل روايته في «المسند» [۲/۲۳۱]، وجزم به ابن رجب في «شرح العليل» [۲/۷۵۵] طبعة عترة، وقال: «الصحيح خلافه؛ وأنه عن أبي زرعة» يعنى ابن عمرو بن جرير راويه عن أبي هريرة، وهو كما قال.

إذا عرفت هذا: فاعلم أنه وقع عند ابن ماجه هكذا: (محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة) وهذا عندي خطأ لا أدري ممن هو؟! لأن ابن ماجه يرويه من طريق ابن أبي شيبة، وهو في «المصنف»: (عن ابن فضيل عن أبي صالح عن أبي هريرة) على الصواب؛ وهكذا هو عند أبي نعيم في «صفة الجنة» من طريق ابن أبي شيبة، فكأن ما وقع غلط من الناسخ أو غيره، ومن ظن أنه ربما كان من ابن ماجه نفسه، فقد أبعده، والله أعلم.

۶۰۸۵- صحيح: أخرجه البخارى [۴۳۵۹]، ومسلم [۱۵۷]، وأبو داود [۴۳۱۲]، وأحمد [۲/۲۳۱]، والنسائى في «الكبرى» [۱۱۱۷۷]، وابن راهويه [۱۷۶]، وابن منده في «الإيمان» [۲/رقم ۱۰۲۱]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ۴۰۲]، وغيرهم من طرق عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة به.

٦٠٨٦- وبإسناده، عن أبي زرعة قال دخلت أنا وأبو هريرة داراً تبني بالمدينة لسعيد، أو لمروان، قال: فتوضأ أبو هريرة وغسل يديه حتى بلغ إبطيه وغسل رجليه حتى بلغ ركبتيه، فقلت: ما هذا يا أبا هريرة، قال: إنه منتهى الحلية قال ورأى مصوراً يصور في الدار فقال: قال رسول الله ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي! فَلْيَخْلُقُوا حَبَّةً وَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً!!».

= قلت: وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة . . . منها:

١- ما رواه العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به مثله . . . أخرجه مسلم [١٥٧]، وأحمد [٣٧٢/٢]، وابن حبان [٦٨٣٨]، والطبراني في «الصغير» [١] / رقم [١٧٤]، والطبري في «تفسيره» [١٢/ رقم ١٤٢١٠، ١٤٢٣٦]، طبعة الرسالة، وابن منده في «الإيمان» [٢/ رقم ١٠٢٢]، وأبو عوانة [رقم ٣١٩]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٨٥]، وغيرهم من طرق عن العلاء به.

٢- ومنها: ما رواه فضيل بن غزوان عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة مرفوعاً: (ثلاث إذا خرجن لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً: طلوع الشمس من مغربها، والدجال، ودابة الأرض).

أخرجه مسلم [١٠٨]، وأحمد [٤٤٥/٢]، والمؤلف [برقم ٦١٧٠، ٦١٧٢]، وابن أبي شيبة [٣٧٥٩٦]، وابن راهويه [٢١٨]، وابن منده في «الإيمان» [٢/ رقم ١٠٢٣]، وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» [٦/ رقم ٦٩٥]، والطبري في «تفسيره» [١٢/ رقم ١٤٢٤٧] / طبعة الرسالة، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٥٥٨]، وأبو عوانة [رقم ٣١٨]، والبيهقي في «الاعتقاد» [رقم ١٨٦]، وغيرهم من طرق عن فضيل بن غزوان به.

٦٠٨٦- صحيح: أخرجه البخاري [٥٦٠٩، ٧١٢٠]، ومسلم [٢١١١]، وأحمد [٢/ ٢٣٢]، وابن حبان [٥٨٠٩]، وابن أبي شيبة [٢٥٢١١]، وابن راهويه [١٦٣]، والبيهقي في «سننه» [١٤٣٤٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٢٨٣]، وأبو بكر الإسماعيلي في «المستخرج» كما في «الفتح» [١٠/ ٣٨٦]، والبخاري في «تفسيره» [٦/ ٣٧٥]، وفي «شرح السنة» [١٢/ ١٢٩]، وغيرهم من طرق عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة به . . . وهو عند مسلم والبيهقي والبخاري وابن حبان وابن راهويه: بقصة التصوير فقط، وهو رواية للبخاري أيضاً، وكذا المؤلف [برقم ٦١٠١]، وزادوا جميعاً سوى ابن راهويه وابن حبان- : =

۶۰۸۷- حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا ابن فضيل عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا، فَلَيْسَتْ قَلْبٌ مِنْهُ أَوْ لِيَكْثُرُ» .

۶۰۸۸- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْوَصَالَ» ثلاث مرات، قالوا: يا رسول الله، إنك تواصل، قال: «لَسْتُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلِي إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي، أَكْلُفُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ» .

= (أو ليخلقوا شعيرة) لفظ مسلم؛ وهو عند أحمد وابن أبي شيبة والبخاري بتقديم قصة التصوير على قصة الوضوء، وقصة الوضوء عند ابن أبي شيبة مختصرة بلفظ: (ثم دعا بوضوء فتوضأ) وليس عند البخاري قوله: (وغسل رجله حتى بلغ ركبتيه)، وعند أحمد: (هذا مبلغ الحلية) بدل: منتهى (الحلية).

قلت: قد غلط بعضهم على أبي زرعة بن عمرو، وروى عنه قصة الوضوء وحدها: فرجع قول أبي هريرة في آخره، كما شرحنا ذلك في كتابنا: «غرس الأشجار» مع طرقه وشواهد... والله الحمد.

۶۰۸۷- صحيح: أخرجه مسلم [۱۰۴۱]، وابن ماجه [۱۸۳۸]، وأحمد [۲/۲۳۱]، وابن حبان [۳۳۹۳]، وابن أبي شيبة [۱۰۶۷۳]، والقضاعي في «الشهاب» [۱/رقم ۵۲۵]، والطحاوي في «شرح المعاني» [۲/۲۰]، والبيهقي في «سننه» [۷۶۶۰]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ۴۴]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ۲۳۲۲]، وابن الجوزي في التلبيس [ص ۴۷۹]، وغيرهم من طرق عن محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة به.

قلت: وفي الباب عن جماعة من الصحابة... والله المستعان.

۶۰۸۸- صحيح: أخرجه مسلم [۱۱۰۳]، وأحمد [۲/۲۳۱]، وابن أبي شيبة [۹۵۹۵]، وابن راهويه [۱۶۸]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [۲/۳۳]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ۲۴۸۲]، والفريابي في الصيام [رقم ۳۰]، والكلاباذي في «بحر الفوائد» [ص ۳۳۵]، وغيرهم من طرق عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة به... وفي سياق أبي الشيخ اختصار.

٦٠٨٩- وعن أبي هريرة قال أتى جبريل النبي فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ خَدِيجَةٌ أَتَتْكَ بِنَاءً فِيهِ إِدَامٌ، أَوْ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ، فَإِذَا هِيَ أَتَتْكَ فَاقْرَأْ عَلَيْهَا مِنْ رَبِّهَا السَّلَامَ، وَبَشِّرْهَا بَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مَنْ قَصَبَ لَهَا صَخَبٌ فِيهِ وَلَا نَصَبٌ.

٦٠٩٠- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ عَيْسَى بْنِ الْمَسِيبِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْهَرُّ سَبْعٌ».

= قلت: وله طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . والله الحمد.

٦٠٨٩- صحيح: أخرجه البخارى [٧٠٥٨، ٣٦٠٩]، ومسلم [٢٤٣٢]، وأحمد [٢/ ٢٣٠]، وابن حبان [٧٠٠٩]، والحاكم [٣/ ٢٠٤]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ١٠]، وابن أبى شيبه [٣٢٢٨٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٣٥٨]، وابن أبى عاصم فى «الأحاد والمثانى» [٥/ رقم ٢٩٨٩]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٣٤٦]، وأبو منصور ابن عساكر فى «الأربعين فى مناقب أمهات المؤمنين» [رقم ٤]، وأبو القاسم فى «تاريخ دمشق» [٥٠/ ١١]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ١٣٤٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٤/ ١٥٥]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ٤٣٠]، وفى «الدلائل» [رقم ٦٤٢]، وغيرهم من طرق عن محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبى زرعة بن عمرو عن أبى هريرة به . . . وهو باختصار عند النسائى فى أوله، وليس عند ابن حبان قوله: (إدام) وزاد البخارى ومسلم وأحمد والنسائى وابن بشران والبغوى وأبو القاسم وأبو منصور [ابنا عساكر]، والبيهقى فى «الدلائل» قوله: (ومنى) بعد قوله: (فاقرأ عليها من ربها السلام . . .).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة».

قلت: بلى قد أخرجاه بهذه السياقة يا أبا عبد الله، وهكذا أوهام الحاكم التى خرجت عن حد الاعتدال، كأنه ما كان ينظر فى «الصحيحين» ويتكل على حفظه الخوآن، والله المستعان.

٦٠٩٠- منكر: أخرجه أحمد [٢/ ٤٤٢]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ٦٣]، وابن أبى شيبه [٣٤٣]، وابن راهويه [١٧٨]، والحاكم [١/ ٢٩٢]، والبيهقى فى «سننه» [١١٠٨] و[١١٢١]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ١٩٠]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٢٥٢]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ٣٨٦]، وغيرهم من طرق عن وكيع عن عيسى بن المسيب البجلي عن أبى زرعة بن عمرو عن أبى هريرة به . . . ولفظ الحاكم والبيهقى ورواية للدارقطنى: (السنور سبع).

٦٠٩١- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ طَلْقِ بْنِ مَعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أْتَتْ امْرَأَةً بَصْبِي لَهَا، فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، ادْعِ اللَّهَ، ادْعِ اللَّهَ، فَلَقَدْ دَفَنْتِ ثَلَاثَةً، فَقَالَ: «دَفَنْتِ ثَلَاثَةً؟» فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ: «قَدْ احْتَضَرْتَ بِحِطَّارٍ شَدِيدٍ مِنَ النَّارِ».

٦٠٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عِمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، وَابْنِ شَبْرَمَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْبِئْنِي مِنْ أَحَقِّ النَّاسِ بِحَسَنِ الصَّحْبَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ وَأَبِيكَ لَتُنْبَأَنَّ: أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ»، قَالَ: تَنْبِئْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَأَتَّصِدُقَ بِهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ وَاللَّهِ لَتُنْبَأَنَّ: تَصَدَّقْ وَأَنْتَ

= قلتُ: هذا إسناد منكر، وحديث منكر، مداره على عيسى بن المسيب، وقد ضعفوه إلا من لم يخبّر حاله، وحديثه هذا أنكره عليه جماعة، وقد اضطرب في وقفه ورفع أيضاً، وشذ الحاكم وقال: (هذا حديث صحيح، وعيسى بن المسيب تفرد عن أبي زرعة، إلا أنه صدوق، ولم يُجرح قط).

قلتُ: وهذا من مجازاته التي لا تطاق، وقد ردنا عليه ردّاً مشبعاً مع ذكر كلمات النقاد حول هذا الحديث في كتابنا: «غرس الأشجار».

٦٠٩١- صحيح: أخرجه مسلم [٢٦٣٦]، والنسائي [١٨٧٧]، وأحمد [٤١٩/٢]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ١٤٤، ١٤٧]، وابن أبي شيبة [١١٨٧٨]، والبيهقي في «سننه» [٦٩٣٣]، وفي «الشعب» [٧/ رقم ٩٧٤٦]، وفي «الأدب» [رقم ٧٤٩]، وابن راهويه [رقم ١٦٩]، وتام في «فوائده» [٢/ رقم ١٠٧٩]، وابن حبان في «الثقات» [٤٩١/٦]، والمزني في «تهذيبه» [١٣/ ٤٦٠]، والخطيب في «الكفاية» [ص ٦٣]، وغيرهم من طريقتين عن طلق بن معاوية النخعي عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة به.

قلتُ: وهذا إسناد قوى، وطلق وثقه ابن حبان وتبعه الذهبي في «الكاشف» وذكره ابن خلفون أيضاً في «الثقات» وروى عنه جماعة من الكبار؛ واحتج به مسلم في «صحيحه» وما تكلم فيه أحد، فقول الحافظ عنه «مقبول» غير مقبول على اصطلاحه.

٦٠٩٢- صحيح: صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٨٠].

صَحِيحٌ، شَحِيحٌ، تَأْمَلُ الْعَيْشَ، وَتَخَافُ الْفَقْرَ، وَلَا تُمَهِّلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ نَفْسُكَ هَاهُنَا، وَهَاهُنَا، قُلْتُ: مَالِي لِفُلَانٍ، وَمَالِي لِفُلَانٍ، وَهُوَ لَهُمْ وَإِنْ كَرِهْتُ».

٦٠٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التِّيَاحِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَحْدُثُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «تَهْلِكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيَّ هَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ»، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوهُمْ!».

٦٠٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِنْ أَحَقِّ النَّاسِ مِنِّي بِحَسَنِ الصَّحْبَةِ؟ قَالَ: «أُمَّكَ، ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ».

٦٠٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو

٦٠٩٣ - صحيح: أخرجه البخارى [٣٤٠٩]، ومسلم [٢٩١٧]، وأحمد [٣٠١/٢]، والدولابى فى «الكنى» [رقم ٧٢٤]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٢٣١٧]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن أبى التياح يزيد بن حميد عن أبى زرعة بن عمرو عن أبى هريرة به . قلت: ومن هذا الطريق أخرجه الخلال فى «علله» [رقم ٨٤ / منتخب ابن قدامة]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٢٧٩٧]، وقد كان الإمام أحمد ينكر متن هذا الحديث، يعنى على من يتدرج به فى ترك الجمع والجماعات، وبعض الواجبات، وإلا فالحديث ثابت سنداً ومتناً، وكلام أحمد: قد وجهه الإمام أحمد شاكر فى تعليقه على «المسند» وراجع لمعنى الحديث: «الفتح» [١٣ / ١٠].

٦٠٩٤ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٨٠].

٦٠٩٥ - حسن: أخرجه ابن حبان [٢٩٠٨]، والحاكم [٤٩٥ / ١]، والبيهقى فى «الشعب» [٧ / رقم ٩٨٥٥]، وفى «الأداب» [رقم ٧٣٥]، وغيرهم من طرق عن يونس بن بكير عن يحيى بن أيوب البجلي عن أبى زرعة بن عمرو عن أبى هريرة به . قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وتعقبه أبو عبد الله الذهبى بقوله: «قلت: يحيى وأحمد ضعيفان، وليس يونس بحجة» .

قلت: أما أحمد: فهو ابن عبد الجبار راويه عن يونس بن بكير عند الحاكم، وهو ضعيف كما =

زرعة، حدَّثنا أبو هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَكُونُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ الْمُنْزِلَةُ، فَمَا يَبْلُغُهَا بِعَمَلٍ، فَمَا يَزَالُ اللَّهُ يَتْلِيهِ بِمَا يَكْرَهُ، حَتَّى يُبَلِّغَهُ أَيَّاهَا».

٦٠٩٦ - حَدَّثَنَا حَسِينُ بْنُ الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا عِمَارَةُ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ».

= قال الذهبي، لكن سماعه لـ «مغازي ابن بكير» صحيح محتج به؛ وهو من رجال «التهذيب» .
وأما شيخه يونس: فهو مختلف فيه، وليس بالحجة كما يقول الذهبي، إلا أنه لا يزال متمسكاً، وحديثه في رتبة الحسن كما صرح به الذهبي نفسه في ترجمته من «الميزان» وحديثه عند مسلم في الشواهد لا الأصول، كما قاله الذهبي في «النبلاء» [٢٤٨/٩]، وأما شيخه (يحيى بن أيوب البجلي) فقد وثقه أبو داود وابن حبان والبخاري، وقال الفسوي: «ليس به بأس» ونحوه قال الحافظ في ترجمته من «التقريب» واختلف فيه قول ابن معين، فمرة ضعفه، ومرة قال: «صالح الحديث» فمثله حسن الحديث على الأقل، فتضعيف الذهبي له في تعقبه للحاكم، ليس بجيد، بل وثقه الذهبي نفسه في «الكاشف»، فكأنه رجع عن تليينه، فإن كتابه (تلخيص المستدرک) كان من أوائل ما ألف.

إذا عرفت هذا: علمت أن إسناده الحديث: حسن صالح، وليس صحيحاً كما يقول الحاكم، ولا ضعيفاً، كما يريد الذهبي في تعقبه على صاحب «المستدرک»، وأحمد بن عبد الجبار: راويه عن يونس بن بكير عند الحاكم، لم ينفرد به عنه؛ بل تابعه عليه أبو كريب ابن العلاء الحافظ عند المؤلف هنا: وعنه ابن حبان، وكذا تابعه عقبة بن مكرم الثقة المأمون: عند المؤلف أيضاً كما يأتي [برقم ٦١٠٠]، وللحديث شواهد لا يثبت منها شيء، مضى بعضها [برقم ٩٢٣] . . . والله المستعان.

● تنبيه: الحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» [٢/٢٩٢]، وقال: «رواه أبو يعلى، وفي رواية له: «يكون له عند الله المنزلة الرفيعة» ورجاله ثقات» وأورده المنذرى بصيغة الجزم: في «الترغيب» [٤/١٤٣].

٦٠٩٦ - صحيح: أخرجه البخاري [٦٠٤٣، ٦٣٠٤]، ومسلم [٢٦٩٤]، والترمذي [٣٤٦٧]، وابن ماجه [٣٨٠٦]، وأحمد [٢/٢٣٢]، وابن حبان [٨٣١، ٨٤١]، وابن أبي شيبة =

٦٠٩٧- حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ عِمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا كَبَّرَ إِلَى الصَّلَاةِ مَكَثَ هَنِيئَةً قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ ، فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبَى وَأُمَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا تَقُولُ فِي سَكَّتِكَ هَذِهِ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ؟ فَقَالَ : «اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ ، كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ ، كَمَا يُنَقِّي الثُّوبَ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالثَّلْجِ وَالْمَاءِ وَالْبَرَدِ» .

٦٠٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَبُو حِيَانَ التَّمِيمِيُّ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ، فَذَكَرَ الْغُلُولَ فَعَظَّمَ أَمْرَهُ ، ثُمَّ قَالَ : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، لَا أُلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، عَلَيَّ رَقَبَتَهُ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ ، فَيَقُولُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَغْنِنِي ، فَأَقُولُ : لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، قَدْ أَبْلَغْتُكَ ، لَا أُلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، عَلَيَّ رَقَبَتَهُ شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ ، فَيَقُولُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَغْنِنِي ، أَقُولُ : لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، قَدْ أَبْلَغْتُكَ ، لَا أُلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، عَلَيَّ رَقَبَتَهُ فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ ، فَيَقُولُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي ،

= [٢٩٤١٣، ٣٥٠٢٦] ، والنسائي في «الكبرى» [١٠٦٦٦] ، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٦٩٢] ، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٣٩/٦٦] ، والبغوي في «شرح السنة» [٤٢/٥] ، وفي «تفسيره» [٢٦٥/٦] و[٢٨/٨] طبعة دار طيبة ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» [رقم ١٠٤٣] ، وفي «الاعتقاد» [رقم ١٧٩] ، وفي «الدعوات» [رقم ١١٧] ، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [رقم ١٧٨٩] ، والدارقطني في «الأفراد» [رقم ٥٤٦٤ / أطرافه] ، وغيرهم من طرق عن محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة به .

قال الترمذی : «هذا حديث حسن غريب صحيح» .

قلتُ : إنما كان غريباً لتفرد عمارة به عن أبي زرعة ، كما جزم به الدارقطني عقب روايته في «الأفراد» ، وهو كما قال . . . والله المستعان .

٦٠٩٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٨١] .

٦٠٩٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٨٣] .

أَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، قَدْ أبلغْتُكَ، لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَلَى رَقَبَتِهِ نَفْسٌ لَهَا صِيحٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْنِنِي، أَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، قَدْ أبلغْتُكَ، لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِقُ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اغْنِنِي، أَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، قَدْ أبلغْتُكَ، لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْنِنِي، أَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، قَدْ أبلغْتُكَ».

۶۰۹۹ - حَدَّثَنَا عَقِبَةُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَابِنَ لَهَا مَرِيضٌ، لِيَدْعُوهُ بِالشِّفَاءِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ مَاتَ آجَرَكَ اللَّهُ فِيهِ»، قَالَتْ: قَدِمْتُ ثَلَاثَةَ فِي الْإِسْلَامِ.

۶۱۰۰ - حَدَّثَنَا عَقِبَةُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ جَرِيرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَكُونُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ الْمَنْزِلَةُ الرَّفِيعَةَ مَا يَنَالُهَا بِعَمَلٍ، فَمَا يَزَالُ اللَّهُ يُبْتَلِيهِ بِمَا يَكْرَهُ، حَتَّى يُبْلَغَهُ إِيَّاهَا».

۶۱۰۱ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ الْأَخْنَسِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا عِمَارَةُ بْنُ

۶۰۹۹ - حسن بهذا اللفظ: أخرجه أحمد [۲/ ۵۳۶]، من طريق أبي أحمد الزبيرى عن يحيى بن أيوب البجلي عن أبي زرعة ابن عمرو عن أبي هريرة به نحوه . . . ولفظه: (جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ بولد لها مريض يدعو له بالشفاء والعافية، فقالت: يا رسول الله: قد مات لى ثلاثة، قال فى الإسلام؟! قالت: فى الإسلام، لم يبلغوا الحنث يحتسبهم إلا احتظر بحظير من النار) هكذا.

قلت: وهذا إسناد صالح كالذى قبله؛ وقد توبع عليه يحيى بن أيوب: تابعه طلق بن معاوية فى سياق أحسن كما مضى [برقم ۶۰۹۱].

۶۱۰۰ - صحيح: مضى قريباً [برقم ۶۰۹۵].

۶۱۰۱ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۶۰۸۶].

القعقاع، عن أبي زرعة، قال: دخلت مع أبي هريرة دار مروان فإذا فيها تماثيل، فقال أبو هريرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ خَلَقَ خَلْقًا كَخَلْقِي، فَلِيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً!». .

٦١٠٢- أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْمُثَنَّى الْمَوْصِلِيُّ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَمُّوا بِأَسْمِي، وَلَا تَكْتُبُوا بِكُنْيَتِي».

٦١٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: نَبِئْتُ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ فِي الدُّنْيَا قُوْتًا».

٦١٠٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٦٣]

٦١٠٣- صحيح: دون قوله: (فى الدنيا): أخرجه أبو بكر الدينورى فى «القناعة» [رقم ٥٨]، وابن عساکر فى «تاريخه» [٤/١١٤]، من طريق المؤلف به.

قلت: هكذا رواه أبو معاوية عن الأعمش، وخولف فيه، خالفه أبو أسامة حماد بن أسامة ووكيع ومحاضر بن المورع كلهم روه عن الأعمش عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة به . . . فجوّدوه بذكر شيخ الأعمش، وهذا هو المحفوظ عنه:

١- ورواية وكيع: عنده فى «الزهد» [١١٥]، ومن طريقه مسلم [١٠٥٥]، والترمذى [٢٣٦١]، وابن ماجه [٤١٣٩]، وأحمد [٢/٤٤٦، ٤٨١]، وابن أبى شيبه [٣٤٣٧٨]، وأبو بكر الدينورى فى القناعة [٦٠]، وأبو نعيم فى «مستخرجه على مسلم» [رقم ٢٣٥٠]، وحماد ابن إسحاق فى «تركة النبى ﷺ» [رقم ٢٠]، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» [٢/ رقم / ٦٩٨ مؤسسة الريان]، وغيرهم من طرق عن وكيع بلفظ: (اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً). قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

٢- ورواية أبى أسامة: عند مسلم [١٠٥٥]، والبيهقى فى «الشعب» [٢/ رقم ١٤٥٤] و[٧/ رقم ١٠٣٤٩]، وفى «سننه» [٢٦٨٤، ١٣٠٨٦]، وفى «الدلائل» [رقم ٢٩٤، ٢٣٣٨]، وابن حبان [٦٣٤٣]، وابن راهويه [١٢٥]، وأبو بكر الدينورى فى القناعة [رقم ٦١] وابن عساکر فى «تاريخه» [٥٦/٣٣٨]، وأبى الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [٨٤٥]، وقاسم السرقسطى =

٦١٠٤ - حَدَّثَنَا وَهْبٌ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي حِيَانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ، مَا أَرْجَى عَمَلٍ عَمَلْتَهُ عِنْدَكَ مَنْفَعَةٌ فِي الْإِسْلَامِ؟» قَالَ بِلَالٌ: مَا عَمَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي مَنْفَعَةً أَنِّي لَمْ أَطْهَرِ بَطْهَورٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطَّهَورِ لِرَبِّي مَا كَتَبَ لِي أَنْ أَصَلِّيَ، قَالَ: «فَإِنِّي سَمِعْتُ اللَّيْلَةَ خَشَفَ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ».

= في «غريب الحديث» [ج ٢/٥/٢]، كما في «الصحيحة» [رقم ١٣٠]، وغيرهم من طرق عن أبي أسامة بإسناده به . . . وعند الجميع سوى البيهقي -: (كفأفًا) بدل: (قوتًا). وليس عندهم (في الدنيا) كما عند المؤلف هنا، وليس يصح ذلك الحرف في هذا الحديث، لما علمته من ضعف إسناده المؤلف، والحديث محفوظ دون قوله: (في الدنيا).

٣- ورواية محاضر: عند ابن حبان [٦٣٤٤]، وأبي بكر الدينوري في «القناعة» [رقم ٥٩]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ٢٣٣٨]، والخطيب في «موضح الأوهام» [٢/٣٥١]، من طريق عباس الدوري عن محاضر به مثل لفظ وكيع.

قلت: وقد تويع عليه الأعمش على هذا الوجه: تابعه فضيل بن غزوان عن عمارة: عند البخاري [٦٠٩٥]، ومسلم [١٠٥٥]، وأحمد [٢/٢٣٢]، والبيهقي في «الشعب» [٧/رقم ١٠٣٤٩]، وأبي بكر الدينوري في «القناعة» [رقم ٦٢]، وأبي الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٨٤٧]، وأبي نعيم في «الأربعين على مذهب الصوفية» [رقم ٧]، والبغوي في «شرح السنة» [١٤/٢٤٤]، وغيرهم من طرق عن محمد بن فضيل عن أبيه به . . . ولفظ البخاري ومن طريقه البغوي: (اللهم ارزق آل محمد قوتا)، وهو عند الباقرين مثل لفظ وكيع، وهو المعتمد كما قاله الحافظ في «الفتح» [١١/٢٩٣]، وعند أبي الشيخ: (اللهم اجعل عيشي) بدل: (رزق) وعند أحمد: (بيتي) بدل (محمد).

قلت: قد أغفلنا التنبيه على أن لفظ حديث أبي أسامة عند قاسم السرقسطي هكذا: (اللهم اجعل رزقي ورزق آل محمد كفأفًا).

● تنبيه: عزا السيوطي هذا الحديث في «الجامع الصغير» إلى مسلم وجماعة بزيادة (في الدنيا) ولا أصل لها عند من عزا إليهم، إنما وقعت في رواية المؤلف هنا؛ وسنده ضعيف كما علمت. والحديث محفوظ دونها كما مضى . . . والله المستعان.

٦١٠٤ - صحيح: أخرجه البخاري [١٠٩٨]، ومسلم [٢٤٥٨]، وأحمد [٢/٣٣٣]، [٤٣٩]، =

٦١٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو معمر، حَدَّثَنَا محمد بن فضيل، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال: جَلَسَ جبريل إلى النبي ﷺ، فنظر في السماء فإذا ملكٌ ينزل، فقال له جبريل: إن هذا الملك ما نزل مذ خُلِقَ قَبْلَ الساعة، فلما نزل، قال: يا محمد أرسلنى إليك ربك أملكاً أجعلك، أم عبداً رسولاً؟ قال له جبريل: تواضع لربك يا محمد، قال: «لَا بَلْ عَبْدًا رَسُولًا».

٦١٠٦- حَدَّثَنَا أبو كريب، حَدَّثَنَا وكيعٌ، وأبو أسامة، قالوا: حَدَّثَنَا جرير بن أيوب البجلي، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أَنْزَلَ، فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ».

= وابن خزيمة [١٢٠٨]، وابن حبان [٧٠٨٥]، والنسائي في «الكبرى» [٨٢٣٦]، وابن راهويه [١٧٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٥٣/١٠]، [٤٥٤]، والبغوى في «شرح السنة» [٤/١٤٧]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٢٧٠٤]، وغيرهم من طرق عن أبي حيان عن أبي زرعة ابن عمرو عن أبي هريرة به . . . نحوه . . . مع تقديم وتأخير، وزادوا جميعاً في أوله - : (أن النبي ﷺ قال لبلال عند صلاة الفجر . . .) لفظ البخارى .
قلت: وأبو حيان: هو يحيى بن سعيد بن حيان التيمى .

٦١٠٥- صحيح: أخرجه أحمد [٢/٢٣١]، وابن حبان [٦٣٦٥]، وابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» [رقم ١٢٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/٧٢-٧٣]، والبزار في «مسنده» [٣/رقم ٢٤٦٢ / كشف الأستار]، وغيرهم من طرق عن محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة به نحوه .
قال البزار: «لا نعلم يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد» .

قلت: وهو صحيح على شرطهما . . . وقد قصر الإمام في «الصحيحة» [٣/٣]، وصححه على شرط مسلم وحده، وللحديث شواهد أيضاً . . . والله المستعان .

٦١٠٦- صحيح: أخرجه أحمد [٢/٤٤٦]، وفي «فضائل الصحابة» [٢/رقم ١٥٣٧]، والعقيلي في «الضعفاء» [١/١٩٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٣/١٠٤]، والبزار في «مسنده» [٣/رقم ٢٦٨٢ / كشف الأستار]، وغيرهم من طرق عن جرير بن أيوب البجلي عن أبي زرعة ابن عمرو عن أبي هريرة به . . . وعند أحمد: (غريضاً) بدل: (غضاً) . =

٦١٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْحَنْظَةُ بِالحَنْظَةِ، وَالْمَلْحُ بِالمَلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزْدَادَ فَهُوَ رَبًّا، إِلَّا مَا اخْتَلَفَ أَلْوَانُهُ».

٦١٠٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عِمَارَةَ بْنِ القَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ

= قلتُ: وهذا إسناد تالف، قال الهيثمي في «المجمع» [٤٧٠/٩]: «رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري... وفيه جرير بن أيوب البجلي، وهو متروك» وقال البزار عقب روايته: «جرير ليس بالحافظ».

قلتُ: قد تركه النسائي وجماعة، وقال البخاري: (منكر الحديث) بل قال أبو نعيم: «كان يضع الحديث» راجع «اللسان» [١٠١/٢]، وقد ساق له العقيلي هذا الحديث في ترجمته من «الضعفاء» ثم قال عقبه: (وله غير حديث، ولا يتابع على شيء منها، وهذا يروى بغير هذا الإسناد بإسناد صالح).

قلتُ: هو كما قال، فقد صح الحديث من طرق عن ابن مسعود به... مضى بعضها [برقم ١٦، ٥٠٥٨، ٥٠٥٩]. والله المستعان.

٦١٠٧- صحيح: أخرجه مسلم [١٥٨٨]، والنسائي [٤٥٥٩]، والبيهقي في «سننه» [١٠٢٨٣]، وابن عبد البر في «الاستذكار» [٣٩٣/٦]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١٤٠]، وأبو عوانة [رقم ٥٤٠٠، ٥٤٠١، ٥٤٠٢]، وغيرهم من طرق عن فضيل بن غزوان عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة به... وزادوا جميعاً: (والشعير بالشعير) وزاد ابن عساكر وأبو عوانة في رواية له في أوله: (الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم وزناً بوزن...).

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه الطحاوي في «المشكل» [١٠٦/١١]، مع الزيادة الأولى، وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه... مضى بعضها [برقم ١٠١٦]، وانظر الآتي [برقم ٦٣٧٥، ٦٣٧٦]. والله المستعان.

٦١٠٨- صحيح: أخرجه البخاري [٢٤٠٥، ٤١٠٨]، ومسلم [٢٥٢٥]، وابن حبان [٦٨٠٨]، وابن راهويه [١٧١]، وابن الجارود [٩٧٥]، والبيهقي في «سننه» [١٢٩٢٥]، والبخاري في «شرح السنة» [١٤/٦٥-٦٦]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٣٠١، ٣٠٧٠/٣] طبعة دار الفاروق]، وغيرهم من طرق عن جرير بن عبد الحميد عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة به نحوه.

أبي هريرة؛ ومغيرة، عن الحارث العكلى، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال: لا أزال أحب بنى تميم بعد ثلاث: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هُم أَشَدُّ أُمَّتِي عَلَى الدَّجَالِ»، وكانت على عائشة نسمة من بنى إسماعيل، فقدم سبى خولان، فقالت عائشة: يا رسول الله، ألا أبتاع منهم؟ قال: «لا»، فلما قدم سبى بلعنبر، قال: «ابْتَاعِي، فَإِنَّهُمْ وَلَدُ إِسْمَاعِيلِ»، وجاءت صدقات بنى تميم، فقال: «هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا».

٦١٠٩- حَدَّثَنَا منصور بن أبي مزاحم، حَدَّثَنَا محمد بن فضيل، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال: كان رسول الله ﷺ إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ يسكت بين التكبير والقراءة.

٦١١٠- حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن صالح الأزدي، حَدَّثَنَا محمد بن فضيل، عن عمارة، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ

= قلت: ولجريد فيه شيخ آخر: فرواه عن مغيرة بن مقسم عن الحارث العكلى عن أبي زرعة عن أبي هريرة به نحوه . . . أخرجه البخارى ومسلم وابن الجارود [٩٧٤]، والبغوى وغيرهم . . . والله المستعان .

٦١٠٩- صحيح: مضى سابقاً فى سياق أتم [برقم ٦٠٨١].

٦١١٠- صحيح: أخرجه النسائى فى «الكبرى» [١١٢٣٦]، وابن حبان [٥٧٣]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٨٩٩٧]، وابن أبى الدنيا فى «الإخوان» [رقم ٥]، والطبرى فى «تفسيره» [١٥ / رقم ١٧٧١٣ / طبعة الرسالة]، وغيرهم من طرق عن محمد بن فضيل عن أبيه فضيل بن غزوان عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة به نحوه . . . وعندهم: (من غير أموال ولا أنساب) بدل: (من غير أرحام ولا أنساب) . . .

قلت: ورجاله ثقات كما قال العراقى فى «المغنى» [١٢٣/٢]، بل ظاهر سنده الصحة أيضاً، لكن أعله البيهقى عقب روايته، فقال: «كذا قال، وهو وهم، والمحفوظ عن أبي زرعة عن عمر ابن الخطاب، وأبو زرعة عن عمر مرسل» يعنى منقطع، ثم أخرجه هو وأبو داود [٣٥٢٧]، وابن راهويه فى «مسنده» كما فى «تخريج الكشاف» [١٣٠/٢]، وغيرهم من طرق عن جرير بن عبد الحميد عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو عن عمر بن الخطاب به نحوه . . . وزاد فى أوله: (ما هم بأنبياء ولا شهداء . . .).

عِبَادًا يَغْبِطُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ وَالشُّهَدَاءُ»، قيل: من هم؟ لعلنا نحبههم، قال: «هُمْ قَوْمٌ تَحَابُّوا بِنُورِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ أَرْحَامٍ وَلَا أَنْسَابٍ، وَجُوهُهُمْ نُورٌ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ، لَا يَخَافُونَ إِنْ خَافَ النَّاسُ، وَلَا يَحْزَنُونَ إِنْ حَزَنَ النَّاسُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿الْآيَاتِ أَوْلِيَاءَ اللَّهُ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ﴿٦٢﴾ [يونس: ٦٢].»

= قلت: وتوبع عليه جرير على هذا الوجه: تابعه قيس بن الربيع عن عمارة بإسناده به نحوه . . . عند البيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٨٩٩٩]، وأبى نعيم في «الحلية» [١/ ٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٧/ ٤٣٦]، والواحدى في «الوسيط» والطيالسى في (مسنده) كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للزبلى [٢/ ١٣٠]، وغيرهم من طرق عن قيس به .

قلت: وقيس ليس بعمدة، فالتعويل على رواية جرير وحده، وما فضيل بن غزوان بدون جرير في الحفظ والضبط، بل جرير كان قد تغير حفظه بأخرة قليلاً، فإن كان مسلك البيهقي في توهم فضيل في إسناد الوجه الأول، هو مخالفة جرير - ومعه قيس بن الربيع - له، فلا يستقيم ذلك عندي، اللهم إلا إذا غلب على الظن سلوك فضيل بن غزوان الجادة في روايته، ولعله كذلك إن شاء الله، فالحديث معلول من هذا الوجه .

ثم نظرت: فإذا الغفلة قد أخذتني، ولم أتيقظ إلى أن فضيل بن غزوان: قد تابعه ابنه محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع به مثل رواية أبيه: هكذا وقع عند المؤلف وعنه ابن حبان، والإسناد صحيح إليه به . . . ، ولم يفتن لهذا الإمام الألبانى في «الصححة» [رقم ٣٤٦٤]، وتبعته على ذلك دون قصد، وليس هذا اختلافاً على محمد بن فضيل في سنده، لأن واصل بن عبد الأعلى بن واصل قد روى هذا الحديث فقال: عن محمد بن فضيل عن أبيه وعمارة بن القعقاع - (كلاهما) - عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة به . . . هكذا رواه النسائي في «الكبرى» .

وهذا ظاهر في كون محمد بن فضيل قد سمع الحديث من أبيه عن عمارة، وسمعه من عمارة نفسه أيضاً، فهو من المزيد . . . إذا عرفت هذا: صعب الجزم بترجيح رواية جرير بن عبد الحميد - ومن تابعه - على رواية فضيل وابنه، فلعل الوجهين كلاهما محفوظان عن القعقاع إن شاء الله؛ وقد رد الإمام الألبانى على البيهقي ترجيحه لرواية جرير، في «الصححة» إشارة .

وفي الباب شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه في سياق أتم، ولا يصح منها شيء قط، لكن بعضها يُقَوَّى بعض، وهي صالحة للاستشهاد بها في هذا المقام، منها حديث ابن عمر =

٦١١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمِ الْأَنْطَاكِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يَزِيدَ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَدُّ يُقَامُ فِي الْأَرْضِ خَيْرٌ مِنْ مَطَرٍ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا».

= عند الحاكم [٤/١٨٨]، وصححه، وزعم الإمام في «الصحيحة» أن الذهبي وافقه على ذلك، ثم قال: «وهو كما قالوا» وليس بشيء، وفي الإسناد جهالة والد (زياد بن خيثمة الكوفى) كأن الحاكم والإمام قد ظناه (خيثمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة) الثقة المشهور، وليس به، وفي الباب أيضاً عن أبي مالك الأشعري: عند أحمد [٥/٣٤٣]، وجماعة كثيرة، وحسن سنده الذهبي في «العلو» [ص ١٠١ / رقم ٢٤٣ / طبعة أضواء السلف]، وفي تحسينه نظر، وراجع «الصحيحة» [رقم ٣٤٦٤]، للإمام . . . والله المستعان.

٦١١١- منكر: أخرجه النسائي [٤٩٠٤]، وأحمد [٢/٣٦٢، ٤٠٢]، وابن ماجه [٢٥٣٨]، وابن حبان [٤٣٩٨]، وابن الجارود [٨٠١]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٧٣٨١]، والبخارى في «تاريخه» [٢/٢١٢]، والمزى في «تهذيبه» [٢٣/٥٩]، وغيرهم من طرق عن ابن المبارك - وهذا في «مسنده» [رقم ١٥٧]- عن عيسى بن يزيد الأزرق عن جرير بن يزيد البجلي عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة به . . . نحوه . . . وعند النسائي وابن الجارود وابن المبارك ورواية لأحمد قال: (ثلاثين صباحاً) بدل: (أربعين) وفي رواية لأحمد: (ثلاثين أو أربعين) بالشك . قلت: هذا إسناد منكر، وجرير بن يزيد: شيخ شامى منكر الحديث، كما قاله أبو زرعة الرازى، ولا عبرة بذكر ابن حبان له في «الثقات» وقد اضطرب جرير في وقفه ورفع أيضاً، والوجه الموقوف هو الذى صوبه النسائي في «الكبرى» [٤/٣٣٥]، وصححه الدارقطنى في «العلل» [١١/٢١٣]، وهو لا يصح موقوفاً ولا مرفوعاً .

وقد غلط محمد بن قدامة المصيصى فى هذا الحديث غلطاً بيناً، فرواه عن ابن عليه عن يونس بن عبيد عن عمرو بن سعيد عن أبي زرعة عن أبي هريرة به نحوه . . . ، أخرجه ابن حبان وغيره . قلت: فصار ظاهر سنده الصحة، وليس بشيء، فقد خولف فيه ابن قدامة، خالفه من هو أوثق منه وأحفظ، أعنى عمرو بن زرارة الثقة المأمون الحافظ، فرواه عن ابن عليه عن يونس فقال: عن جرير بن يزيد عن أبي زرعة عن أبي هريرة به موقوفاً، فعاد الحديث إلى الإسناد الأول، وهو الصواب بلا ريب، وللحديث شواهد تالفة عن جماعة من الصحابة أيضاً، وقد خرجناها مع استيفاء الكلام على هذا الحديث فى «غرس الأشجار» والله الحمد .

٦١١٢ - حَدَّثَنَا زكريا بن يحيى، حَدَّثَنَا هشامٌ، حَدَّثَنَا ابن شبرمة، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر»، قال: فقال رجلٌ: يا رسول الله، إن النقبة من الجرب تكون بعجز البعير أو بذنبه فيشمل ذلك كله جرباً! قال: فقال رسول الله ﷺ: «من أعدى الأول؟ خلق الله كل دابة فكتب، رزقها، وموتها، وأجلها».

٦١١٢ - ضعيف بهذا التمام: أخرجه أحمد [٣٢٧/٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣٠٨/٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٢/١٦٩-١٧٠]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ١٢٥٥]، وابن راهويه [١٩٣]، والخطيب فى «تاريخه» [١١/١٦٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٧/٢٩٤]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن شبرمة عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة به نحوه . . . وهو عند ابن راهويه بالفقرة الأولى منه فقط، وهذه الفقرة ليس منها عند الطحاوى سوى قوله: (لا عدوى) وهى كلها ليست عند البغوى، وزاد هو وأحمد فى أوله: (لا يعدى شئ شيئاً) زاد أحمد: (ثلاثاً) وليس عند البغوى قوله: (خلق الله كل دابة . . . إلخ).

قلتُ: وسنده ظاهره الصحة، رجاله رجال «الصحيح» لكن ابن شبرمة قد خولف فى سنده، خالفة ابن أخيه عمارة بن القعقاع، فرواه عن أبي زرعة فقال: عن صاحب له عن ابن مسعود به . . . كما مضى [برقم ٥١٨٢]، وهذا هو الذى صوبه أبو حاتم الرازى كما فى «العلل» [رقم ٢٣١٣]، فراجع ما علقناه عليه هناك.

وللحديث طرق أخرى وشواهد دون هذا التمام، ذكرنا بعضها ثمة، فانظره . . . وأرانى هناك: قد ضعفت الحديث بهذا التمام، فإنى لم أقف على شاهد معتبر للفقرة الأخيرة، والجزء الذى فيه (مسند ابن مسعود) ليس بيدى الآن، ونسيت أن أفيد حكمى عليه كى أثبتة هنا، فإن كنت قد ذكرت شواهد معتبرة لسائر فقرات الحديث؛ فيها ونعمت، وإلا فهو ضعيف بهذا التمام، وأصله صحيح من طريق آخر عن أبي هريرة ثابت فى (الصحيحين) والله المستعان.

● تنبيه: الحديث أيضاً: أخرجه ابن حبان [٦١١٩]، وأبو عبيد فى «الغريب» [ق/١ ٥٦]، وأبو حفص الكنانى فى «الأمالى» [١/٩/٢]، كما فى «الصحيحة» [٣/١٤٣]، كلهم من طريق ابن شبرمة به.

٦١١٣- حَدَّثَنَا زكريا بن يحيى، حَدَّثَنَا هشيمٌ، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: دخل عيينة بن حصن الفزاري على رسول الله ﷺ، فرآه يقبل حسناً أو حسيئاً، قال: فقال: يا رسول الله، لقد ولد لي عشرة ما قبلت أحداً منهم! قال: فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَا يَرْحَمَ لَا يُرْحَمَ».

٦١١٤- حَدَّثَنَا إبراهيم بن محمد بن عرعة، حَدَّثَنَا إسماعيل بن عبد الكريم، قال: حَدَّثَنِي عبد الصمد بن معقل، أنه سمع وهباً يخطب الناس على المنبر فقال: إحتفظوا مني ثلاثاً إياكم وهوى متبعاً، وقرين سوء وإعجاب المرء بنفسه.

٦١١٥- حَدَّثَنَا إبراهيم، حَدَّثَنَا إسماعيل، حَدَّثَنَا عبد الصمد أنه سمع وهباً يقول: إن لكل شيء طرفين ووسطاً، فإذا أمسك بأحد الطرفين مال الآخر، وإذا أمسكت بالوسط اعتدل الطرفان، وقال: عليك بالأوساط من الأشياء.

٦١١٦- حَدَّثَنَا محمد بن المثني، حَدَّثَنَا عبد الوهاب، حَدَّثَنَا محمد بن عمرو، عن

٦١١٣- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٥٨٩٢].

٦١١٤- صحيح: أخرجه أحمد في «الزهد» [ص ٦٢٠ / رقم ٢٢٣٥ / طبعة دار ابن رجب]، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» [٤/ ٥٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦٣/ ٣٨٧]، من طريق إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل عن عبد الصمد بن معقل عن وهب بن منبه به.

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ وإسماعيل وعبد الصمد: ثقتان من رجال «التهذيب» وقال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٣٨٩]: «رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات» وهو كما قال.

٦١١٥- صحيح: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» [٤/ ٤٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦٣/ ٣٩٤]، من طريقين عن إسماعيل بن عبد الكريم عن عبد الصمد بن معقل عن وهب به.

قلت: وسنده صحيح كالذي قبله؛ وقد قال الهيثمي في «المجمع» [٨/ ٢٠٩]: «رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات» [٨/ ٢٠٩]، وله طريق آخر يرويه جعفر بن سليمان الضبعي عن عيسى بن سنان أبي سنان القسملی عن وهب به مثله . . . أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ١١٧١ / طبعة دار الفاروق]، وأبو سنان ضعفوه.

٦١١٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٥٢].

أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: حرم رسول الله ﷺ كل ذى نابٍ من السباع، والمجثمة، والحمار الإنسى يوم خيبر.

٦١١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَيَّ إِحْدَى-أَوْ ثِنْتَيْنِ- وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَيَّ إِحْدَى-أَوْ ثِنْتَيْنِ- وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ أُمَّتِي عَلَيَّ ثَلَاثَ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً».

٦١١٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رِيحًا فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْحَبِيثَةُ فَلَا يَدْخُلُ مَسْجِدَنَا»، يَعْنِي: الثُّوم.

٦١١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَسْلَمَ يرمون، فَقَالَ: «ارْمُوا

٦١١٧- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٥٩١٠].

٦١١٨- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٥٩١٦].

٦١١٩- صحيح: أخرجه ابن حبان [٤٦٩٥]، والحاكم [١٠٣/٢]، والبزار في «مسنده» [٢/ رقم ١٧٠٢/ كشف الأستار]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . وهو عند البزار حتى قوله: (كان رامياً) وحسب.

قلت: وسنده حسن صالح، قال الهيثمي في «المجمع» [٤٨٩/٥]: «رواه البزار، وفيه محمد ابن عمرو بن علقمة، وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلت: وهو كما قال؛ لكن أعله البزار، فالعقب روايته: «رواه غير واحد عن محمد ابن عمرو عن أبي سلمة مرسلًا» كذا، ولم أفق عليه كذلك، وقد رواه عنه موصولاً: يزيد بن هارون والفضل بن موسى وابن أبي عدى وغيرهم؛ نعم: قد خولف فيه محمد بن عمرو، فأخرجه الطبراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٩٨٩]، من طريق هشام بن عمار عن عبد الله بن يزيد البكري عن سليمان بن راشد البصري [كذا، وصوابه: المصري]، عن أبي سلمة عن حمزة بن عمرو الأسلمي به نحوه.

بَنِي إِسْمَاعِيلَ، فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا، أَرْمُوا وَأَنَا مَعَ ابْنِ الْأَدْرَعِ»، فَأَمْسَكَ الْقَوْمَ قَسِيَهُمْ، وَقَالُوا: مَنْ كُنْتَ مَعَهُ غَلَبَ، قَالَ: «أَرْمُوا وَأَنَا مَعَكُمْ كُلُّكُمْ».

٦١٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، سَأَلَ عَنْ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

٦١٢١- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

= قلتُ: وهذه مخالفة ساقطة، وهشام كان قد تغير حفظه حتى صار يتلقن، وشيخه البكري يقول عنه أبو حاتم: «ضعيف الحديث ذاهب الحديث» كما في ترجمته من «الجرح والتعديل» [٥ / ٢٠١]. . . وسليمان بن راشد شيخ مجهول!

والمحفوظ عن أبي سلمة هو الأول بلا ريب؛ وللفقرة الأولى من الحديث: طريق آخر عن أبي هريرة، إلا أنه ضعيف معلول، راجع عنه: «الصحيححة» [٣/ ٤٢٣]، و«علل الدارقطني» [٩ / ١٩٦]، وللحديث شاهد من رواية سلمة بن الأكوع به نحوه . . . عند البخاري [٢٧٤٣، ٣١٩٣، ٣٣١٦]، وأحمد [٤/ ٥٠]، وابن حبان [٤٦٩٣]، وجماعة كثيرة . . . والله المستعان .

٦١٢٠- صحيح: أخرجه أحمد [٢/ ٤٧١]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١/ رقم / ٢٠٩ / ظلال]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٨/ ٩٨-٩٩] و[١٨/ ١٢٥]، والفريابي في «القدر» [رقم ١٦٩]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . وعند الفريابي: (سئل رسول الله ﷺ عن اللاهين).

قلتُ: وسنده صالح، وللحديث طرق عن أبي هريرة به . . . منها: ما رواه الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة قال: (سئل رسول الله ﷺ عن ذراري المشركين، فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين) أخرجه البخاري [١٣١٨، ٦٢٢٥] - واللفظ له - ومسلم [٢٦٥٩]، والنسائي [١٩٤٩]، وأحمد [٢/ ٢٥٩، ٢٦٨، ٣٩٣، ٥١٨]، وابن حبان [١٣١]، والطيلالسي [٢٣٨٢]، وعبد الرزاق [٢٠٠٧٧]، والبغوي في «شرح السنة» [١/ ١٥٣]، وغيرهم، وتمام تخريجه في «غرس الأشجار» .

٦١٢١- صحيح: أخرجه ابن حبان [٧٤٩٠]، والحاكم [٤/ ٦٤٧]، وأحمد كما في «الإصابة» [١/ ١٠٦]، والطبري في «تفسيره» [١١/ رقم ١٢٨٢٢]، وابن حزم في «جمهرة الأنساب» =

عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ النَّارُ، فَرَأَيْتُ فِيهَا ابْنَ قَمْعَةَ بْنِ خِنْدِفٍ وَهُوَ يَجْرُ قُصْبَهُ فِي النَّارِ، وَهُوَ أَوْلُ مَنْ سَيَّبَ السَّائِبَةَ، وَغَيْرَ عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ، وَأَشْبَهُ مَنْ رَأَيْتُ بِهِ أَكْثَمُ بْنُ الْجَوْنِ»، قال: فقال أكثم: يا رسول الله، أياضرنى شبهه؟ قال: «لا، إِنَّكَ مُسْلِمٌ وَهُوَ كَافِرٌ».

٦١٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي خَلِيفَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرُو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «اعْتَرَضَ لِي الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِي، فَأَخَذْتُ بِحَلْقِهِ فَخَنَقْتُهُ، فَإِنِّي لِأَجِدُ بَرْدَ لِسَانِهِ عَلَيَّ ظَهْرَ كَفِّي، وَلَوْ لَا دَعْوَةُ أَخِي سُلَيْمَانَ لَأَصْبَحَ مَرْبُوطًا تَنْظُرُونَ إِلَيْهِ».

= [ص ٢٢٣]، والدارقطنى فى «المؤتلف والمختلف» [١/١٢٩]، وغيرهم من طرق عن محمد ابن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة به نحوه . . . وزاد أحمد: «وبحر البحائر، وحمى الحامى، ونصب الأوثان . . .».

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم).

قلت: بل هو حسن فقط؛ للكلام المعروف فى محمد بن عمرو، ثم إن مسلماً ما أخرج له إلا فى المتابعات وحسب، كما جزم المزرى وغيره؛ وقد بالغ ابن حزم - كعاداته - وزعم أن الحديث - من هذا الطريق - فى غاية الصحة .

نعم: لهذا السياق طريق آخر: يرويه محمد بن إسحاق فى «سيرته» عن محمد ابن إبراهيم التيمى عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة به نحوه . . . أخرج ابن أبي خيثمة فى «تاريخه» [١/٢٣٨]، وابن أبي عاصم [رقم ٨١]، وأبو عروبة بن أبي معشر الحرانى [رقم ٢٩]، كلاهما فى «الأوائل» والطبرى فى «تفسيره» [١/١١ رقم ١٢٨٢٠ طبعة الرسالة]، وابن منده فى «المعرفة» كما فى «الإصابة» [١/١٠٧]، وغيرهم من طرق عن ابن إسحاق به .

قلت: وهذا إسناد صالح أيضاً، وابن إسحاق قد صرح بالسماع عند الطبرى وابن منده وأبي عروبة، وهكذا هو فى «سيرة ابن إسحاق» [١/٢٠١ / تهذيب ابن هشام]، وللحديث طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة بأوله دون هذا التمام . . . والله المستعان .

٦١٢٢ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٥١].

٦١٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٦١٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، وَعَنْ لِبْسَتَيْنِ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ شَيْءٌ، وَأَنْ يَشْتَمَلَ أَحَدُكُمْ الصَّمَاءَ عَلَى أَحَدِ عَاتِقَيْهِ.

٦١٢٣- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٣٤]، وأحمد [٥٠١/٢]، وابن حبان [٢٨]، والشافعي [١١٨٦]، وهناد في «الزهد» [٢/ رقم ١٣٨٥]، والبيهقي في «المعرفة» [رقم ١٦]، وابن الأعرابي [رقم ١٥٢٠]، وابن المقرئ [رقم ٥٢٢]، كلاهما في «المعجم»، والطبراني في «طرق حديث من كذب على متعمداً» [رقم ٧١، ٧٢]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة به . . . وهو عند ابن الأعرابي وابن المقرئ ورواية للطبراني بلفظ: (من كذب على متعمداً) .

قلت: وهذا إسناد صالح؛ لكن خولف فيه محمد بن عمرو - وهو صدوق متماسك - خالفه حصن بن عبد الرحمن الدمشقي، فرواه عن أبي سلمة فقال: عن عائشة به . . . ، ونقله إلى (مسند عائشة) .

هكذا أخرجه الطحاوي في «المشكل» [٢٠٦/١]، والطبراني في «طرق حديث من كذب على متعمداً» [رقم ١٧٦]، وابن عساکر في «تاريخه» [١٤/ ٣٦٠]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ١٥٩٢]، وغيرهم من طرق عن الأوزاعي عن حصن به .

قلت: والأول أصح؛ وحصن هذا لا يعرف حاله! كما قال ابن القطان الفاسي، وهو من رجال «التهذيب» وللحديث طرق أخرى كثيرة عن أبي هريرة به . . . وهو حديث صحيح متواتر .

٦١٢٤- صحيح: أخرجه الترمذي [١٢٣١]، والنسائي [٤٦٣٢]، وأحمد [٤٣٢/٢]، [٤٧٥] و[٥٠٣/٢]، وابن حبان [٤٩٧٣]، وابن الجارود [٦٠٠]، والبيهقي في «سننه» [١٠٦٦٠]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣٨٨، ٣٨٩]، والبغوي في «شرح السنة» [٨/ ١٤٢]، والخطيب في «المتفق والمفترق» [رقم ١٤٨٥]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . . . وهو عند الجميع - سوى أحمد والبغوي - بالفقرة الأولى منه فقط .

= قال الترمذی: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح» وقال البغوی: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهو كما قالوا؛ وسنده هنا حسن صالح؛ ومحمد بن عمرو صدوق محدث عالم؛ ولفظ الفقرة الأخيرة عند البغوی هكذا: (وعن الصماء اشتمال اليهود) وهو رواية لأحمد، وفي رواية أخرى لأحمد: (أن يشتمل أحدكم الصماء في ثوب واحد).

وللحديث طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به... نحوه دون الفقرة الأولى بتمامها، منها: رواية حفص بن عاصم عن أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيعتين، وعن لبستين، وعن صلاتين، نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس، وعن اشتمال الصماء، وعن الاحتباء في ثوب واحد يفضى بفرجه إلى السماء، وعن المنابذة والملاسة).

أخرجه البخاري [٥٥٩]، وجماعة؛ وهو مخرج في «غرس الأشجار» وللنهى عن (بيعتين في بيعة) شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً، وكذا لسائر الحديث شواهد ثابتة، وهي مخرجة في المصدر المشار إليها آنفاً... والله المستعان لا رب سواه.

● تنبيه مهم: روى هذا الحديث: يزيد بن هارون وإسماعيل بن جعفر وعبد العزيز الدراوردي ويحيى القطان ومحمد بن عبد الله الأنصاري وعبد بن سليمان وعبد الوهاب بن عطاء ومعاذ ابن معاذ غيرهم، كلهم عن محمد بن عمرو بن علقمة بإسناده: (نهى عن بيعتين في بيعة...) وخالفهم يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، فرواه عن محمد بإسناده به بلفظ: (من باع بيعتين في بيعة، فله أو كسهما أو الربا) فخالفهم في متنه.

هكذا أخرجه أبو داود وابن حبان والبيهقي وجماعة؛ وقول الجماعة عن محمد بن عمرو أصح بلا ريب عندي، وابن أبي زائدة وإن كان حافظاً كبير الشأن؛ إلا أنه لا يسلم من الوهم والخطأ، بل قال عنه أبو زرعة: «يحيى قلما يخطئ؛ فإذا أخطأ أتى بالعظائم» فكأن هذا من ذلك، على أنه رواه مرة أخرى مثل لفظ الجماعة عن محمد بن عمرو: كما أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» [٣٨٨/٢٤]، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» [رقم ٥٥٣].

وهذا يؤيد غلظه في الرواية الأولى؛ وقد أبعد من زعم أن الغلط ممن دونه، أو أن محمد بن عمرو قد اضطرب في لفظه، وقد بسطنا الكلام على هذا جداً في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» ولله الحمد.

٦١٢٥- حَدَّثَنَا أَبُو موسى، حَدَّثَنَا عمرو بن خليفة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه، فأصاب عائشة القرع في غزوة بني المصطلق.

٦١٢٦- حَدَّثَنَا أبو كريب، حَدَّثَنَا أبو أسامة، عن مفضل بن يونس، عن الأوزاعي، عن أبي يسار القرشي، عن أبي هاشم، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، رأى مختئاً قد خضب رجله بالحناء، فقال: «مَا بَالُ هَذَا؟!» فقيل: يا رسول الله، يتشبه بالنساء، قال:

٦١٢٥- صحيح: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ١٦٥]، والبزار في «مسنده» [٣/ رقم / ٢٦٦٣ كشف الأستار]، من طريقين عن عمرو [وعند البزار: (عمر) وهو خطأ] بن خليفة البكرأوى عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة به . قال البزار: (لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد).

قلتُ: وهو إسناد مغموز؛ محمد بن عمرو حديثه حسن كما يقول الهيثمي في «المجمع» [٩/ ٣٦٩]، بعد أن عزا الحديث للمؤلف والطبراني؛ وإنما الشأن في الراوى عنه: (عمرو بن خليفة البكرأوى)، فإنه وإن ذكره ابن حبان في «الثقات» [٧/ ٢٢٩]، إلا أنه قال: «ربما كان في بعض روايته بعض المناكير» ولهذا ذكره الحافظ في «اللسان» [٤/ ٣٦٣]، ولم يتابع عليه عن (محمد بن عمرو) وليس هو بـ (عمر بن أبي خليفة العبدي البصرى) المترجم في «التهذيب»، كما ظن ذلك حسين الأسد في تعليقه على مسند المؤلف [١٠/ ٥٠٨]، واستجاز لنفسه أن يغيره من سند المؤلف (عمرو بن خليفة) إلى (عمر بن أبي خليفة) ومثله صنع المعلق على (الطبعة العلمية).

ووصف الرجل بـ (البكرأوى) عند البزار والطبراني؛ يمنع جزماً: أن يكون هو (عمر بن أبي خليفة) لأنه عبدي بصرى مشهور. فانتبه، والحديث صحيح على كل حال: فيشهد له حديث عائشة الماضى [برقم ٤٣٩٧، ٤٩٢٧، ٤٩٣٥]، والله المستعان لا رب سواه.

٦١٢٦- ضعيف: أخرجه أبو دود [٤٩٢٨]، والدارقطنى في «سننه» [٢/ ٥٤]، والبيهقى في «سننه» [١٦٧٦٤]، وفى «الشعب» [٣/ رقم ٢٧٩٨]، وابن نصر فى تعظيم قدر الصلاة [٢/ رقم ٩٦٣]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٨/ ٤٢٧]، وغيرهم من طريق مفضل بن يونس عن الأوزاعي عن أبي يسار القرشى عن أبي هاشم عن أبي هريرة به .

قلتُ: وعلقه ابن الجوزى من هذا الطريق فى «المتناهى» [٢/ ٧٥٢]، ثم قال: «قال الدارقطنى: أبو هاشم وأبو يسار مجهولان، ولا يثبت الحديث».

فأمر به، فُنْفَى إلى النقيع، قالوا: يا رسول الله، نقتله؟ قال: «إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَقْتَلَ الْمُصَلِّينَ»، والنقيع: ناحية في المدينة، وليس بالنقيع.

٦١٢٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا حِجَاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ،

= قلتُ: هو كما قال؛ أما أبو هاشم: فلم يرو عنه سوى أبي يسار القرشي وحده، وقد قال ابن القطان الفاسي: (هو مجهول الحال) ووافقه عليه الذهبي في «الميزان» والحافظ في «التقريب» وأما أبو يسار القرشي: فقد نص أبو حاتم على جهالته، واعترضه المنذرى في «الترغيب» [٣/ ٧٦]، قائلاً: «وليس كذلك، فإنه قد روى عنه الأوزاعي والليث، فكيف يكون مجهولاً؟!» وأخذ ذلك منه الذهبي في «الميزان» وهو اعتراض ضعيف، كما بيناه في «غرس الأشجار» والحديث ضعف سنده: النووي في «الخلاصة» [١/ ٢٤٧]، وفي المجموع [١/ ٢٩٥] و[١٣/ ٣]، والعراقي في «طرح الثريب» [٢/ ١٨٧]، والمناوى في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٧٤٥]، وغيرهم؛ وللفقرة الأخيرة منه شواهد كثيرة. . . مضى بعضها [برقم ٩٠]، واللَّه المستعان.

٦١٢٧- صحيح لغيره: دون قول أبي هريرة في آخره: أخرجه الطبرني في «الأوسط» [٤/ ٤٢٦٣]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٨١٧٦]، من طريقين عن إسرائيل بن يونس عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن أبي هريرة به. . . وعندهما قول أبي هريرة في آخره مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي يحيى القتات إلا إسرائيل، ولا رواه عن مجاهد إلا أبو يحيى».

قلتُ: والقتات هذا: قد اختلف في اسمه على ألوان، وهو شيخ ضعيف عندهم؛ وقد صح عن الإمام أحمد أنه قال: «روى عنه إسرائيل أحاديث كثيرة مناكير جداً» وقد أعله الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٤٦٧]، بشيخ الطبراني، وغفل عن العلة القادحة.

لكن للحديث شواهد تقويه إن شاء الله، أصحابها حديث حارثة بن وهب الخزاعي مرفوعاً: (ألا أخبركم بأهل الجنة؟! كل ضعيف متضعف، لو أقسم على الله لأبره، ألا أخبركم بأهل النار؟! كل عتل جواظ مستكبر) أخرجه البخاري [٤٦٣٤، ٥٧٢٣، ٦٢٨١]، ومسلم [٢٨٥٣]، وجماعة كثيرة، وقد مضى [برقم ١٤٧٧]، وقد مضى نحو هذا السياق من حديث أنس أيضاً [برقم ٣٩٨٧]، لكن بشرطه الأول فقط، وزاد: (ذو طمرين لا يؤبه له) ولتلك الجملة: =

عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا أُنبئُكُم بأهل الجنة؟» قلت: بلى يا رسول الله، قال: «كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ ذِي طَمَرَيْنِ لَا يُؤْبَهُ لَهُ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ، أَلَا أُنبئُكُم بأهل النار؟» قلت: بلى يا رسول الله، قال: «كُلُّ جَطِّ جَعَطٍ مُسْتَكْبِرٍ»، قال: قلت لأبي هريرة: ما الجط؟ قال: الضخم، قال: قلت: ما الجعظ؟ قال: العظيم في نفسه.

٦١٢٨- حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَمِيدُ الرَّوَاسِي ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيذِ، وَالْمَزْفَتِ، وَالِدَبَاءِ.

٦١٢٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ذَرِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجِئْنَا فَاسْتَأْذَنَّا.

= شواهد عن جماعة من الصحابة؛ منهم معاذ بن جبل وحذيفة وعائشة وثوبان وابن مسعود وغيرهم، وكلها ضعيفة، لكن يقوى بعضها بعضاً؛ بل لتلك الجملة وحدها: طريق آخر يرويه حفص بن ميسرة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: (رب أشعث ذى طمرين لو أقسم على الله لأبره) أخرجه ابن حبان [٦٤٨٣]، وسنده جيد؛ وهو من هذا الطريق عند مسلم [١٨٥٤]، وجماعة بلفظ: (رب أشعث مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبره). وله طريق آخر: يرويه إبراهيم بن حمزة الزبيرى عن عبد العزيز بن أبي حازم عن كثير بن زيد المدنى عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أبي هريرة مرفوعاً: (رب أشعث أغبر ذى طمرين تنبو عنه أعين الناس؛ لو أقسم على الله لأبره) أخرجه الحاكم [٣٦٤ / ٤]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧ / ١]، والطحاوى فى «المشكل» [١٢٤ / ٢]، وسنده فيه ضعف وانقطاع، وله طريق ثالث نحوه أيضاً... والله المستعان.

٦١٢٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٤٤].

٦١٢٩- صحيح: أخرجه البخارى [٥٨٩٢، ٦٠٨٧]، والترمذى [٢٤٧٧]، وأحمد [٥١٥ / ٢]، والحاكم [١٧ / ٣]، والبيهقى فى «سننه» [٤١٣٦، ١٣٢٦٢، ١٧٤٥١]، وفى «الشعب» [٦ / ٨٨٣٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٨٥ / ١٢]، وهنادى فى «الزهد» [٧٦٤ / ٢]، وجماعة كثيرة من طرق عن عمر بن ذر عن مجاهد بن جبر عن أبي هريرة به نحوه فى سياق طويل =

۶۱۳۰ - حَدَّثَنَا بشر بن هلال الصواف، قال: حَدَّثَنَا عبد الوارث، عن ليث، عن مجاهد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا صَامَ يَوْمًا تَطَوُّعًا، ثُمَّ أُعْطِيَ مِلَّةَ الْأَرْضِ ذَهَبًا، لَمْ يَسْتَوْفِ ثَوَابَهُ دُونَ يَوْمِ الْحِسَابِ».

۶۱۳۱ - حَدَّثَنَا هارون بن معروف، حَدَّثَنَا سفيان، عن زياد بن سعد، عن هلال بن أبي ميمونة، عن أبي ميمونة: شهدتُ أبا هريرة خَيْرَ غلامًا بين أبيه وأمه، وقال: إن رسول الله ﷺ خَيْرَ غلامًا بين أبيه وأمه.

= ولفظ البخارى فى الموضع الأول: (عن أبي هريرة قال: دخلت مع رسول الله ﷺ فوجد لبنًا فى قدح؛ فقال: أبا هر، الحق أهل الصفة فادعهم إلى، قال: فأتيتهم فدعوتهم؛ فأقبلوا فاستأذنوا؛ فأذن لهم فدخلوا).

قلتُ: ورواية المؤلف هنا بالمعنى مع اختصار منخل.

۶۱۳۰ - منكر: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [۵/ رقم ۴۸۶۹]، من طريق بشر بن هلال عن عبد الوارث بن سعيد عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة به.
قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [۱۸/۳]: «رواه أبو يعلى الموصلى بسند فيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف».

قلتُ: وكان قد اختلط أيضًا، وهذا الحديث من مناكيره، وقد أغرب الهيثمى فى «المجمع» [۳/ ۴۲۳]، وقال: «فيه ليث بن أبي سليم، وهو ثقة، ولكنه مدلس...».

قلتُ: أما كونه ثقة، فدليل على معرفة الهيثمى بالرجال، وراجع ترجمة الليث من «التهذيب وذيوله» وأما كونه «مدلس»، فما علمنا أحدًا سبق الهيثمى إلى ذلك، إلا أن يعنى بقوله: (الإرسال الخفى) والحديث ذكره الذهبى من منكرات الليث فى ترجمته من «الميزان» [۳/ ۴۲۳]، وهو كذلك، واللّه المستعان.

۶۱۳۱ - صحيح: أخرجه الترمذى [۱۳۵۷]، وابن ماجه [۲۳۵۱]، والشافعى [۱۳۷۷]، وسعيد ابن منصور [۲۲۷۵]، والبيهقى فى «سننه» [۱۵۵۳۵]، وفى «المعرفة» [رقم ۴۹۹۹]، والبغوى فى «شرح السنة» [۳۳۱/۹]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن هلال بن أبي ميمونة عن أبي ميمونة الفارسى المدنى عن أبي هريرة به مثله... وزاد ابن ماجه: (وقال: يا غلام: هذه أمك وهذا أبوك).

٦١٣٢- حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا حِجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَرِيحٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَخَذَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، فَقَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ، وَبَثَّ الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ بَعْدَ الْعَصْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، آخِرَ الْخَلْقِ مِنْ آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ».

= قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه أحمد [٢٤٦/٢]، والحميدى [١٠٨٣]، والطحاوى فى «المشکل» [٢٠٨/٧، ٢٠٩]، وغيرهم، ولكن فى سياق أطول بمعناه.
وقال الترمذى: «حديث حسن صحيح، وأبو ميمونة اسمه سليم».
قلتُ: وسنده صحيح مستقيم؛ وقد توبع عليه ابن عيينة وزیاد بن سعد معاً، كما شرحناه فى «غرس الأشجار».

٦١٣٢- منكر: أخرجه مسلم [٢٧٨٩]، وأحمد [٣٢٧/٢]، وابن خزيمة [١٧٣١]، وابن حبان [٦١٦١]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٠١٠]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ١١٤]، والخطيب فى «تاريخه» [١٨٨/٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٧٤٨٣]، وفى «الأسماء والصفات» [رقم ٣٦، ٨١٢ / طبعة الحاشدى]، وفى «القضاء والقدر» [رقم ٩٦]، وابن منده فى «التوحيد» [٧٢/١]، وابن البخارى فى «مشيخته» [رقم ١٠٦٨]، وأبو الشيخ فى «العظمة» [٤/ رقم ٨٧٥١]، والمزى فى «تهذيبه» [٤٦٩/٣]، وغيرهم من طرق عن حجاج بن محمد الأعمور عن ابن جريح عن إسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة به مثله . . . وزادوا جميعاً - سوى النسائى وابن حبان - فى آخره: (فيما بين العصر إلى الليل).

قلتُ: ومن هذا الطريق مع الزيادة: أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [١٥/ رقم ١٧٩٧١] و[٢١/ ٤٣٣ / طبعة الرسالة]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٤٧٦]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ٣٠٤ / طبعة المكتبة العصرية].

وقال الحافظ ابن كثير فى «تفسيره» [١/ ٢١٥ / طبعة دار طيبة]: «هذا الحديث من غرائب «صحيح مسلم» وقد تكلم عليه على بن المدينى والبخارى وغير واحد من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب الأحبار، وإنما اشتبته على بعض الرواة فجعلوه مرفوعاً، وقد حرر ذلك البيهقى» =

۶۱۳۳- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا مَبْشَرٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ حَسَانَ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا فَرَّغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُدِ، فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ».

= قلتُ: إعلال ابن المدينى نقله عنه البيهقى فى «الأسماء والصفات» وهو إعلال قوى جداً؛ وإعلال البخارى: ذكره فى ترجمة أيوب بن خالد من «تاريخه» [٤١٣/١]، وهو إعلال قوى أيضاً؛ ولا ريب فى تقديمه على صحيح مسلم وغيره له، وقد تكلف جماعة من المتأخرين كالمعلمى والألبانى وغيرهما؛ الدفاع عن الحديث ومناقشة إعلال الحفظ له.

والحق: أنه حديث منكر سنداً وامتناً، كما شرحناه فى مكان آخر، وبسطنا هناك علله مع الرد على تكلف المصححين له من المتأخرين، وأنا على يقين من كون مسلم لو كان علم بإعلال شيخه له، ما أدخله فى «صحيحه» أصلاً، فكيف وقد سبق البخارى بإعلال هذا أيضاً؟! سبقه صاحبه على بن عبد الله بن المدينى، وهو أعلم أهل الدنيا بعلم العليل، لا يدانيه فى ذلك أحمد ولا ابن مهدى وابن معين ولا أضرابهم؛ فضلاً عن تلامذة هؤلاء ومن بعدهم، فالحديث معلول جداً، وعلنه مما لا تنجبر البتة، والله المستعان.

● تنبيه مهم: سقط (ابن جريج، وإسماعيل بن أمية) من سند المؤلف فى الطبعين.

۶۱۳۳- صحيح: أخرجه مسلم [٥٨٨]، وأبو داود [٩٨٣]، والنسائى [١٣١٠]، ابن ماجه [٩٠٩]، وأحمد [٢٣٧/٢، ٤٧٧]، وابن خزيمة [٧٢١]، وابن حبان [١٩٦٧]، وابن الجارود [٢٠٧]، والبيهقى فى «سننه» [٢٧٠٢] و [٢٧٠٣]، وفى «إثبات عذاب القبر» [رقم ١٩٠]، وأبو عوانة [رقم ٢٠٤٣]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٢٠١/٣-٢٠٢]، والسراج فى «مسنده» [٢٧١/١]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٤٨٣]، وجماعة من طرق عن الأوزاعى عن حسان بن عطية عن محمد بن أبى عائشة عن أبى هريرة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وعند أبى داود وابن ماجه وابن حبان والبعغوى ورواية لمسلم وأحمد: (إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير) لفظ ابن ماجه، وزاد النسائى وابن الجارود وابن المنذر فى آخره: (ثم يدعو لنفسه بما بدا له).

قلتُ: واختلف فى سنده على الأوزاعى على لون غير محفوظ، وله فيه إسناد آخر صحيح عنه؛ وللحديث طرق أخرى: قد استوفيناها فى «غرس الأشجار» والله الحمد.

٦١٣٤- حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الرُّقِيُّ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةَ أَوْ زِيَادِ بْنِ الْمُغِيرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَاتِلُوا النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا فَعَلُوهَا فَقَدْ حَقَّنُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

قال: وسمعته، يقول: «لِلضَّيْفِ عَلَى مَنْ نَزَلَ بِهِ مِنَ الْحَقِّ ثَلَاثٌ، فَمَا زَادَ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَعَلَى الضَّيْفِ أَنْ يَرْتَحِلَ لَا يُؤْتَمُ أَهْلَ مَنْزِلِهِ».

٦١٣٤- صحيح: دون الشطر الثاني من الفقرة الثانية: أخرجه إبراهيم الحربى فى إكرام الضيف [رقم ١١٣]، وابن راهويه [٣٠٤]، وابن حبان فى «الثقات» [٢٥٧/٤]، والدولابى فى «الكنى» [رقم ١٣٨٦]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٣٢١]، والبزار فى «مسنده» [٢/ رقم ١٩٣٠ / كشف الأستار]، وغيرهم من طرق عن الليث بن أبى سليم عن زياد عن أبى هريرة به . . . وهو عند البزار والحربى والدولبى والخرائطى: بالفقرة الثانية فقط، وهو عند ابن راهويه وابن حبان: بالفقرة الأولى فقط.

قال الهيثمى فى «المجمع» [٣٢٢/٨]: «رواه أبو يعلى والبزار، وفيه ليث بن أبى سليم، وهو مدلس، وبقيه رجاله ثقات».

قلت: ولا يوافق الهيثمى على هذا أصلاً، والليث ضعيف مختلط، ولم يصفه أحد بالتدليس قبل الهيثمى، وقد اضطرب فى اسم شيخه على ألوان، فتارة يقول: (عن زياد بن أبى المغيرة أو زياد بن المغيرة) هكذا بالشك، كما عند المؤلف؛ وتارة لا يشك ويقول: (عن زياد أبى المغيرة) كما عند الخرائطى والدولابى، وإبراهيم الحربى، وتارة يقول: (عن زياد بن الحارث) كما رواه عنه ابن طهمان عند البخارى فى «تاريخه» [٣/٣٧٦]- إشارة- وتارة يقول: (عن زياد) ولا ينسبه، كما وقع عند الباقيين، ومن هنا جاء ضعف الليث، وسواء كان شيخه هذا أو ذلك أو ذاك أو ذا، فهو شيخ مجهول لا يُعرف، ونكرة لا تُتعرَّف، نعم: لكن للحديث شواهد ثابتة لفقراته جميعاً دون قوله: (وعلى الضيف أن يرتحل لا يؤتم أهل منزله)، فهى ضعيفة لتفرد الليث بها. فللفقرة الأولى: طريق آخر صحيح يرويه الزهرى عن ابن المسيب عن أبى هريرة به . . . أخرجه الشيخان.

ويشهد للفقرة الثالثة: حديث أبى سعيد الخدرى الماضى [برقم ١٠١٩]، وهو حديث صحيح ثابت.

قال : وسمعتہ ، يقول : یعنی « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِشَيْءٍ إِلَّا اسْتَجَابَ لَهُ فِيهِ : فَمَا أَنْ يُعْطِيَهُ إِيَّاهُ ، وَإِمَّا أَنْ يُكْفَرَ عَنْهُ بِهِ مَأْتَمًا ، مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ أَوْ قَطِيعَةٍ رَحِمٍ » .

۶۱۳۵ - حَدَّثَنَا عبيد اللہ بن عمر ، حَدَّثَنَا علي بن هاشم ، حَدَّثَنَا عبد السلام بن عجلان ، عن أبي يزيد المدني ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « إِنَّ الشُّرُودَ يَرُدُّ » ، يَعْنِي : الْبَعِيرَ الشُّرُودَ .

= ويشهد للفقرة الثانية : طريق آخر صحيح عن أبي هريرة به . . مضى [برقم ۵۸۹۰] ، لكن دون قوله : (وعلى الضيف أن يرتحل لا يؤثم أهل منزله) وهي زيادة منكرا؛ لتفرد الليث بها ، والله المستعان .

۶۱۳۵ - ضعيف: أخرجه الدارقطني في «سننه» [۲۳/۳] ، والبيهقي في «سننه» [۱۰۵۲۸] ، [ورقم ۱۰۵۲۹] ، والحسن بن سفيان في «مسنده» ، وابن شاهين في «الصحابة» ، وابن مردويه في (تفسيره) كما في «الإصابة» [۳۱۸/۱] ، وابن عدى في «الكامل» [۱۸۳/۵] ، وأبو نعيم في «المعرفة» [۱۱۳۴] ، وابن أبي الدنيا في «الأهوال» [۱۳۰] ، وغيرهم من طرق عن عبد السلام ابن عجلان عن أبي يزيد المدني عن أبي هريرة به . . . وهو في سياق أتم عند بعضهم . قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وعبد السلام بن عجلان وإن كان قد ذكره ابن حبان في «الثقات» [۱۲۷/۷] ، إلا أنه قال : «يخطئ ويخالف» وهذه عاداته فيمن يتردد في حالهم ، فإنه يذكرهم في «الثقات» ثم يغمزهم ، كما نبه على ذلك المعلمي اليماني في تعليقه على «الفوائد المجموعة» وهذا الرجل قال عنه أبو حاتم : «شيخ بصرى ، يكتب حديثه» يعنى للاعتبار ؛ وقد توقف غيره في الاحتجاج به كما يقول الذهبي في «الميزان» .

وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [۱۴۲/۴] ، ومثله الحافظ في «الإصابة» [۳۱۸/۱] ، وقال عن عبد السلام : «ضعيف» وقبله عبد الحق الإشبيلي في «أحكامه» وقال عن عبد السلام : «ليس بمشهور» كما في فيض القدير [۱۷۴/۴] .

والحديث : ضَعَفَ سننه المناوى في «التسير بشرح الجامع الصغير» [۱۶۰/۲] / طبعة مكتبة الشافعى] .

وأبو يزيد المدني : شيخ بصرى لا يعرف له اسم ، لكن روى عنه أيوب السختياني والكبار ، ووثقه ابن معين وابن حبان ، وقواه الإمام أحمد ؛ ومشاه أبو زرعة ، واحتج به البخارى في «صحيحه» فقول الحافظ عنه : «مقبول» غريب جداً ، والله المستعان .

٦١٣٦- حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حَدَّثَنَا أبو داود، حَدَّثَنَا أبان بن عبد الله البجلي، عن مولى لأبي هريرة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ دخل الخلاء، فأتيته بماء فاستنجى، ومسح يده بالتراب، ثم غسل يده.

٦١٣٧- حَدَّثَنَا أحمد بن إبراهيم الدورقي، حَدَّثَنَا أبو داود، عن عمران القطان،

٦١٣٦- ضعيف: أخرجه أحمد [٣٥٨/٢]، والدارمي [٦٧٨]، والبيهقي في «سننه» [٥٢٣]، وابن عدى في «الكامل» [٣٨٧/١]، وغيرهم من طرق عن أبان بن عبد الله البجلي عن مولى لأبي هريرة به نحوه . . . في سياق أتم.

قلت: وهذا إسناد ضعيف معلول، وأبان بن عبد الله: مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، وشيخه مجهول لا يعرف! ووقع عند البيهقي: (قال: وأظنه قال: أبو وهب قال: سمعت أبا هريرة) وأبو وهب هذا مجهول الجهالتين أيضاً.

وقد اضطرب أبان في سنده، فعاد ورواه عن إبراهيم بن جرير عن أبيه: (أن النبي ﷺ دخل الغيطة، ففضى حاجته؛ فأناه جرير بإداوة من ماء؛ فاستنجى منها، ومسح يده بالتراب) أخرجه ابن ماجه [٣٥٩]- واللفظ له- وابن خزيمة [٨٩]، والطبراني في «الكبير» [٢/ رقم ٢٣٩٣]، والبيهقي في «سننه» [٥٢٢]، والنسائي [٥١]، وجماعة من طرق عن أبان بن عبد الله به.

قلت: وهذا منكر جداً، والحديث محفوظ عن جرير دون قضية مسح اليد بالأرض، وقد خولف أبان في هذا الطريق، خالفه شريك القاضي، فرواه عن إبراهيم بن جرير فقال: عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة به نحوه في سياق أتم، أخرجه أبو داود [٥٢١]، وجماعة كثيرة؛ وشريك ضعيف الحفظ هو الآخر، وقول جرير هو الأشبه بالصواب - مع اضطرابه فيه - كما قال النسائي، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث في «غرس الأشجار».

ويغني عن هذا الحديث: ما ثبت في حديث عائشة وميمونة -رضي الله عنهما- في صفة غسله ﷺ من الجنابة- أنه ﷺ بعد أن غسل فرجه: (ضرب بيده الأرض فمسحها ثم غسلها . . .) لفظ حديث ميمونة عند البخاري [٢٧٢]، وهو مخرج مع حديث عائشة في «غرس الأشجار» وانظر الماضي [برقم ٤٨٦٥].

٦١٣٧- منكر: أخرجه الطيالسي [٢٤٥٧]، وعنه أحمد [٣٦٢/٢]، والثعلبي في «تفسيره» [٩/ ٢٩٩ / طبعة إحياء التراث العربى]، من طريقين عن عمران بن داود القطان عن قتادة عن أبي مراية عن أبي هريرة به.

عن قتادة، عن أبي مراية، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا تُصَلِّي الملائكةُ على نائحةٍ ولا مُرنةٍ».

٦١٣٨ - حَدَّثَنَا العباس بن الوليد النرسي، حَدَّثَنَا وهيبٌ، عن خثيم بن عراك بن مالك، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لَيْسَ فِي عَبْدِ الْمُسْلِمِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ».

= قلتُ: وهذا إسناد منكر، وفيه ثلاث علل:

الأولى: عمران القطان: قد مشاه بعضهم، والتحقيق: أنه ضعيف الحفظ، كثير المخالفة للناس، لاسيما في روايته عن قتادة خاصة، فتراه يأتي عنه بما لا يتابع عليه، وهو من رجال «السنن».

والثانية: قتادة إمام في التدليس، ولم يذكر فيه سماعاً.

والثالثة: أبو مراية اسمه: عبد الله بن عمرو البصري؛ ما روى عنه سوى رجلين فقط، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» ومثله مجهول الصفة، وهو من رجال «التعجيل» [ص ٥١٩]، ولا يحفظ هذا المتن إلا من ذلك الوجه، وقد عرفت ما فيه، ثم تجد المنذرى يقول في «ترغيبه» [٤/ ١٨٤]: (رواه أحمد وإسناده حسن إن شاء الله) وترى البوصيري يشطح جداً، ويقول في «إتحاف الخيرة» [٢/ ١٥١]: «رواه أبود اود الطيالسي وأبو يعلى وأحمد بن حنبل بإسناد صحيح» أما صاحبه الهيثمي فإنه قال في «المجمع» [٣/ ١٠٠]: (رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه أبو مراية، ولم أجد من وثقه، ولا من جرحه، وبقية رجاله ثقات).

ونجيب عليه: يكون إمامه في توثيق الأعمار والمجاهيل: قد أورد أبو مراية في «ثقاته» [٥/ ٣١]، فكيف فاته الوقوف عليه فيه؟ وعمران القطان: وإن تسامحنا بشأنه؛ فليس بثقة على الإطلاق، فأيش دعواه: «وبقية رجاله ثقات»؟! فكأنه على عادته في تقديم التعديل مطلقاً في الرواة المختلف فيهم، وهذا مذهب طريف، ينفرد أبو الحسن به، فانتبه يا عبد الله ولا تكن من الغافلين.

● تنبيه: قد سقط (قتادة) من إسناد المؤلف في الطبعيتين.

٦١٣٨ - صحيح: أخرجه البخارى [١٣٩٥]، ومسلم [٩٨٢]، والنسائي [٢٤٧٢]، وأحمد [٤٠٧/ ٤٣٢]، وابن أبي شيبة [١٠١٣٧، ٣٦٣٨٦]، والبيهقي في «سننه» [٧١٩١]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٧/ ١٣٥]، وجماعة كثيرة من طرق عن خثيم بن عراك ابن مالك عن أبيه عن أبي هريرة به.

٦١٣٩- حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عِرَّكَ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفَطْرِ.

٦١٤٠- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الضَّحَّاكِ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيحٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبِيرِ، عَنْ ابْنِ عَمِّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ، جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ،

= قلتُ: وقد توابع عليه خثيم: تابعه جماعة عن أبيه به . . . ورواياتهم مخرجة في «غرس الأشجار» وللحديث طرق كثيرة عن أبي هريرة به . . . منها: ما رواه: أسامة بن زيد الليثي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به مثله . . . أخرجه الدارقطني في «سننه» [١٢٧/٢]، والمؤلف [برقم ٦٥٦٣]، من طريقين عن أسامة بن زيد به.

قلتُ: وسنده صحيح في المتابعات؛ ومن هذا الطريق: أخرجه الطبري أيضاً في «تهذيب الآثار» [رقم ١٢٢٠]، والله المستعان.

٦١٣٩- صحيح: أخرجه أبو داود [١٥٩٤]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٧١٩٤]، من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر العمري عن رجل عن مكحول الشامي عن عراك بن مالك عن أبي هريرة به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف معلول، وقد اختلف في سنده على عبيد الله العمري على ألوان، ذكرها الدارقطني في «العلل» [١٣١/١١]، وشرحناها في «غرس الأشجار» مع الاختلاف في سنده على مكحول أيضاً، والمحفوظ عنه أنه يرويه عن سليمان بن يسار عن عراك عن أبي هريرة به دون الاستثناء، هكذا رواه عنه أيوب بن موسى عند مسلم [٩٨٢]، وجماعة كثيرة، والحديث مع الاستثناء: قد ثبت في رواية مخرمة بن بكير عن أبيه عن عراك بن مالك عن أبي هريرة به . . . عند مسلم وابن خزيمة والبيهقي والدارقطني وأبي عوانة وجماعة، وكذلك ثبت الاستثناء في رواية جعفر بن ربيعة عن عراك: عند جماعة أيضاً؛ وقد بسطنا طرق الحديث مع ألفاظه وزياداته في «غرس الأشجار» . . . والله المستعان.

٦١٤٠- ضعيف بهذا السياق والتمام: أخرجه أبو داود [٤٤٢٩]، والبيهقي في «سننه» [١٦٧٧٥]، والنسائي في «الكبرى» [٧١٦٤]، وغيرهم من طريق أبي عاصم النبيل عن ابن جريح عن أبي الزبير المكي عن ابن عمِّ لأبي هريرة به نحوه.

فقال: يا رسول الله، إني قد زنيت، فأعرض عنه، حتى قالها أربعاً، فلما كان في الخامسة، قال: «زَنَيْتَ؟» قال: نعم، قال: «وَتَدْرِي مَا الزَّيْنِي؟» قال: نعم، أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً، قال: «مَا تُرِيدُ إِلَيَّ هَذَا الْقَوْلِ؟» قال: أريد أن تطهرني، قال: فقال رسول الله ﷺ: «أَدْخَلْتَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا، كَمَا يَغِيبُ الْمَيْلُ فِي الْمَكْحَلَةِ، وَالْعَصَا فِي الشَّيْءِ؟» قال: نعم يا رسول الله، قال: فأمر برجمه، فرجم، فسمع النبي ﷺ رجلين، يقول أحدهما لصاحبه: ألم تر إلى هذا، ستر الله عليه، فلم تدعه نفسه حتى رُجِمَ رَجْمَ الْكَلْبِ! فسار النبي ﷺ شيئاً، ثم مرَّ بجيفة حمار، فقال: «أَيْنَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ أَنْزَلَا، فَكُلَا مِنْ جِيْفَةِ هَذَا الْحِمَارِ»، قَالَا: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهَلْ يُؤْكَلُ هَذَا؟ قَالَ: «فَمَا نَلْتُمَا مِنْ أَخِيكُمَا أَنْفَا أَشَدُّ أَكْلًا مِنْهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ الْآنَ فِي أَنْهَارِ الْجَنَّةِ يَتَقَمَّصُ فِيهَا».

٦١٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ شُعْبَةَ،

= قلتُ: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات سوى (ابن عم لأبي هريرة) فهو مبهم لم يسم، نعم رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير أن عبد الرحمن بن الصامت ابن عم أبي هريرة أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول . . . وساق الحديث بطوله نحوه . . . أخرجه عبد الرزاق [١٣٣٤٠]، ومن طريقه أبو داود [٤٤٢٨]، والنسائي في «الكبرى» [٧١٦٥]، وابن حبان [٤٣٩٩]، والدارقطني في «سننه» [١٩٦/٣]، وابن الجارود [٨١٤]، وغيرهم من طرق عن عبد الرزاق به. قلتُ: وهذا إسناد ضعيف أيضاً، و(عبد الرحمن بن الصامت) قد صمت النقاد عن توثيقه، سوى ابن حبان وحده، فإنه ذكره في «ثقاته» على عادته في توثيق من لم يعرف، والرجل لم يرو عنه سوى أبي الزبير وحده، ولا يعرف إلا بهذا الحديث كما يقول البخاري، وقد أصاب الحافظ النباتي حيث قال عنه في «ذيل الكامل»: «من لا يعرف إلا بحديث واحد؛ ولم يشهر حاله، فهو في عداد المجهولين) وجزم الذهبي بجهالته في «الكاشف» وقال في «الميزان»: «لا يدري من هذا» وقد اختلف في اسم أبيه على أقوال، كما ذكرناه في «غرس الأشجار».

وأصل الحديث في «الصحيحين» عن أبي هريرة: دون هذا السياق والتمام جميعاً.

٦١٤١ - صالح: أخرجه أبو داود [٤٩٤٢]، والترمذي [١٩٢٣]، وأحمد [٤٤٢/٢]، ٤٦١،

٤٦١، [٥٣٩] وابن حبان [رقم ٤٦٢، ٤٦٦]، والحاكم [٢٧٧/٤]، والطيالسي [رقم ٢٥٢٩]، =

قال: كتب به إلى منصور وقرأته عليه، قال: حدثني أبو عثمان مولى المغيرة بن شعبة، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: سمعت رسول الله ﷺ صاحب هذه الحجرة الصادق المصدوق، يقول: «لا تُنزع الرحمة إلا من شقي».

٦١٤٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مَبْشَرٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي

= والطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٢٤٥٣]، وابن أبي شيبة [٢٥٣٦٠]، وابن راهويه [٢٨٣]، وأبو القاسم البغوي في «الجمعيات» [رقم ٨٨٩]، والقضاعي في «الشهاب» [٢/ رقم ٧٧٢]، وابن أبي الدنيا في «العيال» [رقم ٢٥٦]، والقطيبي في «الألف دينار» [رقم ٢٤١]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٣/ ٢٩٣]، والخطيب في «تاريخه» [٧/ ١٨٣]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ ١١٠٥١]، وفي «الآداب» [رقم ٣١]، والبغوي في «شرح السنة» [١٣/ ٣٨]، والدولابي في «الكنى» [١/ ٥]، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» [ص ٤٤٠]، والمزي في «تهذيبه» [٣٤/ ٧١]، وغيرهم من طرق عن منصور بن المعتمر عن أبي عثمان مولى المغيرة بن شعبة عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا إسناد صالح إن شاء الله؛ وأبو عثمان مولى المغيرة: قد روى عنه جماعة من الثقات؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» واحتج به في «صحيحه» وصح له الحاكم؛ وحسن له الترمذي أيضاً، فمثله في رتبة الصدوق؛ وقد اختلف في اسمه، فقيل: (سعيد) وقيل (عمران) وهو والد موسى بن أبي عثمان التبان المدني كما جزم به المزي وغيره، وقد قال الترمذي عقب روايته: «هذا حديث حسن» وفي نسخة «حسن صحيح» وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه؛ وأبو عثمان هذا هو مولى المغيرة، وليس بالنهدى، ولو كان النهدي؛ لحكمت بصحته على شرط الشيخين».

قلت: ولو فعلت؛ لرددناه عليك البتة، إذ لم يحتج صاحبنا «الصحيح» برواية منصور بن المعتمر عن أبي عثمان النهدي أصلاً، فكيف يكون لو كان على شرطهما؟! فواعجباً لأبي عبد الله النيسابوري! تراه يهتم حتى في الاحتمال، والحديث قال عنه ابن الجوزي في «شرح الشهاب» والذهبي في «المهذب»: «إسناده صالح» كما نقله عنهما المناوي في «الفيض» [٦/ ٤٢٢]، وبالغ المناوي وصححه سنده في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٩٦٢].

٦١٤٢ - صحيح: أخرجه أبو داود [٥٠٩٧]، وابن ماجه [٣٧٢٧]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٧٦٨، ١٠٧٦٧]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤]، وأحمد =

الزهري، قال: حدثني ثابت الزرقى، أن أبا هريرة، قال: أخذت الناس ريحاً بطريق مكة، وعمر حاجٌ، فاشتدت عليهم، فقال لمن حوله: ما الريح؟ فلم يرجع إليه شيئاً، فبلغني الذي سأله عنه عمر، فاستحثت راحلتي حتى أدركته، فقلت: يا أمير المؤمنين، أخبرنا بأنك سألت عن الريح، وإنى سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «الرَّيحُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ، تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ، وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ، فَلَا تَسْبُوهَا، وَسَلُّوا اللَّهَ مِنْ خَيْرِهَا، وَاسْتَعِينُوا بِهِ مِنْ شَرِّهَا».

٦١٤٣ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ السَّكَنِ الْبَصْرِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ،

= [٢٦٧/٢، ٥١٨]، وابن حبان [١٠٠٧، ٥٧٣٢]، والحاكم [٤/٣١٨]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٧٢٠، ٩٠٦]، والشافعى [٣٦٣]، وعبد الرزاق [٢٠٠٤]، وابن أبى شيبة [٢٦٣١١، ٢٩٢١٨]، وأبو الشيخ فى «العظمة» [٤/١٣١٣]، والبيهقى فى «سننه» [٦٢٥٦]، وفى «الشعب» [٤/رقم ٥٢٣٣]، وفى «الدعوات» [رقم ٣٠٠]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٠٩٨]، وأبو عوانة [رقم ٢٥١٠، ٢٥١١]، والبغوى فى «شرح السنة» [٤/٣٩١-٣٩٢]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٩٣٧]، والطحاوى فى «المشکل» [٧/٣]، والفسوى فى «المعرفة» [١/١٩٢] / الطبعة العلمية]، وغيرهم من طرق عن الزهري عن ثابت بن قيس الزرقى المدنى عن أبى هريرة به نحوه . . . وهو عند أبى داود وابن ماجه وغيرهمها بالمرفوع منه فقط، دون القصة فى أوله.

قلتُ: وهذا إسناد قوى؛ وثابت بن قيس الزرقى وثقه النسائى وابن حبان، وقال أبو عبد الله ابن منده: «مشهور من أهل المدينة» وقد انفرد الزهري بالرواية عنه، وقال الحاكم عقب روايته: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخ» ووهم كعادته، وثابت بن قيس لم يخرج له أحد الشيخين أصلاً، وقد اختلف فى سند الحديث على الزهري على ألوان، والمحفوظ عنه هو الماضى؛ وبذلك جزم حمزة الكنانى الحافظ فيما نقله عنه أبو الحجاج المزى فى «تحفة الأشراف» [رقم ١٣٢٢٣].

والحديث حسنٌ سنه: النووى فى «الأذكار» وفى «الرياض» وفى «الخلاصة» وفى «المجموع» وصححه المناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/٨٣] / طبعة مكتبة الشافعى]، وللمرفوع منه: شواهد أيضاً . . . واللّه المستعان.

٦١٤٣ - منكر: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٣/رقم ٢٩٠٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/٣٢٧]، العقيلى [١/٢٤٤]، والبخارى فى «مسنده» [١/٢٥٢-٢٥٣] وعقب رقم ٥٢١ / كشف =

عن أبي ظبيان، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لِكُلِّ شَيْءٍ صَفْوَةٌ، وَصَفْوَةُ الصَّلَاةِ التَّكْبِيرَةُ الْأُولَى».

= الأستار]، وغيرهم من طرق عن سويد بن سعيد عن الحسن بن السكن عن الأعمش عن أبي ظبيان حصين بن جندب عن أبي هريرة به .
قلتُ: هذا إسناد منكر جداً، وفيه علتان:

الأولى: سويد بن سعيد هو أبو محمد الحدثاني، الشيخ الصدوق الصالح؛ إلا أنه عمى وتغير حتى صار يتلقن ما ليس من حديثه، فتناوله النقاد؛ حتى أقذع ابن معين القول فيه، ولم يخرج له مسلم إلا ما توبع عليه، أو ما كان من صحيح حديثه، وبه أعله المناوي في «الفيض» [٥ / ٢٨٥]، لكنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه محمد بن بكار عن الحسن بن السكن بإسناده به بلفظ: (صفوة الإيمان: الصلاة، و صفوة الصلاة: التكبيرة الأولى) أخرجه البيهقي التي في «الشعب» [٣ / رقم ٣٩٠٩]، بإسناد مستقيم إليه به .

والثانية: الحسن بن السكن: وهو شيخ منكر الحديث كما قاله الإمام أحمد وأبو حاتم، وحديثه هذا أنكره عليه العقيلي وابن عدى وغيرهما؛ وبه أعله الحافظ في «التلخيص» [٢ / ٢٨]، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» [٢ / ٤٦]، وقبلهما حكى البزار عن علي بن عمرو الفلاس أنه أنكر هذا الحديث على الحسن بن السكن، وأنه لم يكن يرضاه، وكذا أنكر عليه الذهبي هذا الحديث في ترجمته من «الميزان» [١ / ٤٩٣].

ثم جاء الهيثمي، وزعم في «المجمع» [٢ / ٢٧٣]، أن الحسن بن السكن هذا: ذكره ابن حبان في «الثقات» وليس بشيء، لأن المترجم في «الثقات» [٨ / ١٧٨]، متأخر الطبقة عن صاحبنا هنا، وإن وافقه في الاسم واسم الأب .

والحديث ضعفه غير واحد؛ وجازف السيوطي وحسنَّ سنده في (الجامع الصغير) ورده عليه المناوي في «الفيض» [٥ / ٢٨٥]، وفي «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢ / ٥٧٨] طبعة مكتبة الشافعي].

وللحديث شاهد ساقط من رواية عبد الله بن أبي أوفى به مرفوعاً عند أبي نعيم في «الحلية» وابن عدى في «الكامل» وقد تكلمنا عليه في كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار» ولله الحمد .

٦١٤٤ - حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ سَرِيحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ،
عَنِ السُّدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ
بِأَمِّهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، قَالَ: «يُدْعَى أَحَدُهُمْ فَيُعْطَى كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وَيَمْدُّ لَهُ فِي
جِسْمِهِ سِتُونَ ذِرَاعًا، وَيَبْيَضُ وَجْهُهُ وَيُجْعَلُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ، قَالَ: فَيَنْطَلِقُ إِلَى
أَصْحَابِهِ فَيَرَوْنَهُ مِنْ بَعِيدٍ، فَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ ائْتِنَا بِهَذَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي هَذَا، حَتَّى
يَأْتِيَهُمْ، فَيَقُولُ: أَبْشِرُوا، إِنَّ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْكُمْ هَذَا، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُوتَى كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ
يُسْوَدُ وَجْهُهُ، وَيَزَادُ فِي جِسْمِهِ سِتُونَ ذِرَاعًا عَلَى صُورَةِ آدَمَ، وَيَلْبَسُ تَاجًا مِنَ النَّارِ،
فَيَرَاهُ أَصْحَابُهُ فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ هَذَا! اللَّهُمَّ لَا تَأْتِنَا بِهَذَا، فَيَأْتِيَهُمْ،
فَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ أَخْرَهُ، فَيَقُولُ: أَبْعِدْكُمْ اللَّهُ، فَإِنَّ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْكُمْ مِثْلَ هَذَا».

٦١٤٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَدَامَةَ، حَدَّثَنَا حِجَابُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ

٦١٤٤ - ضَعِيفٌ: أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ [٣١٦٦]، وَابْنُ حِبَانَ [٧٤٣٩]، وَالْحَاكِمُ [٢/٢٦٥]، وَابْنُ بَرَكَةَ [١٠٠/٩٩-١٠٠/١٠٠] طَبْعَةٌ مَكْتَبَةُ دَارِ طَيْبَةَ، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي
«الْحَلِيَّةِ» [٩/١٥-١٦]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرَفِ ابْنِ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
السُّدِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ» وَقَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ».
قُلْتُ: مَا هُوَ بِحَسَنٍ وَلَا صَحِيحٍ، بَلْ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ مَعْلُولٌ، فَقَدْ خَوْلَفَ فِيهِ إِسْرَائِيلُ، خَالَفَهُ
الثَّوْرِيُّ الْإِمَامُ، فَرواهُ عَنِ السُّدِيِّ بِإِسْنَادِهِ بِهِ مَوْقُوفًا، وَلَمْ يَرْفَعَهُ، هَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ
كَمَا فِي «الْعَلَلِ» [٢/٨٩]، ثُمَّ قَالَ: «وَالثَّوْرِيُّ أَحْفَظٌ» وَهُوَ كَمَا قَالَ؛ ثُمَّ مَدَّارُ الْحَدِيثِ مَوْقُوفًا
وَمَرْفُوعًا عَلَى وَالِدِ السُّدِيِّ: (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ) وَهُوَ شَيْخٌ مَغْمُورٌ، تَفَرَّدَ عَنْهُ ابْنُهُ
بِالرَّوَايَةِ؛ كَمَا انْفَرَدَ ابْنُ حِبَانَ بِذِكْرِهِ فِي «الثَّقَاتِ» فَالْحَدِيثُ لَا يَثْبُتُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وَاللَّهِ
الْمُسْتَعَانُ.

٦١٤٥ - باطل: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ [١٦١٥]، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» [٥/٥٢٦٢]، وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ
فِي «الشَّعْبِ» [٧/٩٨٩٥]، وَفِي «إثبات عذاب القبر» [رقم ١٥٤]، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي
«الْكَامِلِ» [١/٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢] وَ[٦/٣٤٦]، وَابْنُ حِبَانَ فِي «المَجْرُوحِينَ» [١/١٠٦]، =

إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ مَاتَ مَرِيضًا مَاتَ شَهِيدًا، وَوُقِيَ فِتْنَانِ الْقَبْرِ، وَغُدِيَ وَرِيحٌ عَلَيْهِ بَرِزْقٌ مِنَ الْجَنَّةِ».

= وابن عساكر في «تاريخه» [١٧١/٥٤] و[٢٢١/٦١]، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» [ص ٢٥٢]، والعسكرى في «تصحيقات المحدثين» [ص ١٣٤]، والآنوسى في «مشيخته» [رقم ١٤٠]، والخطيب في «موضح الأوهام» [٣٦٧/١]، وغيرهم من طرق عن ابن جريج عن إبراهيم بن محمد عن موسى بن وردان عن أبي هريرة به... وهو عند الآنوسى والطبرانى وابن عساكر ورواية لابن عدى: بالفقرة الأولى منه فقط.

قلت: قد اختلف في سنده على ابن جريج على ألوان، والمحفوظ عنه هو الوجه الماضى؛ و(إبراهيم بن محمد) هو ابن أبي يحيى الأسلمى ذلك الشيخ الساقط المشهور، ولوهائه: كان ابن جريج يدلسه أحياناً، فيرويه عن موسى بن وردان مباشرة بلا واسطة، وكان أكثر خاله ينسبه إلى جد غير مشهور، فيقول: (عن إبراهيم بن محمد بن عطاء) وربما قال: (عن إبراهيم ابن أبي عطاء) وكان ربما كناه بكنية غير معروف بها، فيقول: (عن أبي الليث) وأبو الليث هو نفسه إبراهيم بن محمد، كما جزم ابن الجوزى في «الموضوعات» ثم أعله بإبراهيم هذا، وساق كلام النقاد بشأنه.

■ وحاصله: أن إبراهيم بن محمد الأسلمى متروك غير مرغوب فيه، وقد كذبه ابن معين وغيره بخط عريض، وقد شرحنا حاله في غير هذا المكان؛ وحديثه هذا: أنكره عليه ابن عدى وابن حبان وجماعة؛ وقد غلط إبراهيم في متنه أيضاً، فنقل ابن الجوزى في «الموضوعات» [٣/٢١٧]، عن الإمام أحمد أنه قال: «إنما هو: من مات مرابطاً، وليس هذا الحديث بشيء» يعنى بلفظ: (من مات مريضاً) ومثله قاله أبو حاتم وأبو زرعة كما نقله عنهما ابن أبي حاتم في «العلل» [٣٥٨/١].

ويؤيده: أن ابن لهيعة قد رواه عن موسى بن وردان عن أبي هريرة بلفظ (من مات مرابطاً) كما أخرجه أحمد [٤٠٤/٢]، وجماعة؛ وقد صح الحديث بهذا اللفظ؛ لكن زعم إبراهيم بن محمد أنه حديث ابن جريج باللفظ الماضى (من مات مرابطاً)، فغيره ابن جريج إلى (من مات مريضاً) كذا أسنده البيهقى في «الشعب» وابن عدى في «الكامل» إلى إبراهيم به... وإبراهيم غير مصدق في هذا أصلاً، كما أشار ابن الجوزى في «الموضوعات» [٢١٧/٣]، =

٦١٤٦- قَالَ: وحدثني ابن أبي رواد، ومحمد بن ربيعة الكلابي جميعاً، قالوا: حدثنا ابن جريج، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، مثله .

٦١٤٧- حَدَّثَنَا سويد بن سعيد، حَدَّثَنَا ضمامٌ، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَكْثَرُوا مِنْ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَبْلَ أَنْ يُحَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهَا».

= والحديث باللفظ الأول: (من مات مريضاً) له طريق آخر واه عن أبي هريرة به مرفوعاً، وكذا له شاهد بلفظه من حديث أنس أيضاً، وكل ذلك شبه لا شيء، وهو باطل بهذا اللفظ البتة .

٦١٤٦- باطل: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٣١٩/٢]، من طريق الحسن بن زياد اللؤلؤي عن ابن جريج عن موسى بن وردان عن أبي هريرة بالفقرة الأولى منه فقط . قلت: والحسن بن زياد وإن كان واهياً؛ إلا أنه قد توبع عليه عند المؤلف؛ وقد قال ابن عدى عقب روايته: «وهذا الحديث يرويه ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى عن موسى بن وردان، ويقول: إبراهيم بن عطاء، هكذا يسميه، فإذا روى ابن جريج عن موسى هذا الحديث يكون قد دلسه» .

قلت: وهو كما قال؛ وكان ابن جريج يدلس إبراهيم لسقوطه عندهم، ولم يسمعه من موسى بن وردان أصلاً، وإلا لقال: «سمعت» وانظر ما قلناه قبله والله المستعان .

٦١٤٧- ضعيف: أخرجه الطبراني في «الدعاء» [رقم ١١٤٣]، والخطيب في «تاريخه» [٣٨/٣]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٥٢-٥٣/٦]، وأبو القاسم حمزة الكناني في «جزء البطاقة» [ص ٤٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٢٥/٦١]، وابن عدى في «الكامل» [١٠٤/٤]، وأبو المظفر محمود المشيخي في «مسموعه من أبي عبد الله الغرناطي» كما في «تاريخ قزوين» [٢/٢٠]، وغيرهم من طرق عن ضمام بن إسماعيل عن موسى بن وردان عن أبي هريرة به . . . وزاد الجميع: (ولقنوها موتاكم) .

قال المنذرى في «الترغيب» [٢٦٨/٢]: (رواه أبو يعلى بإسناد جيد قوى) .

قلت: ما هو بهذا ولا ذاك، وكيف وشيخ أبي يعلى: (سويد بن سعيد) ذلك الذي عمى وتغير حتى صار يتلقن ما ليس من حديثه؟! وقد كان صحيح الرواية قبل ذلك؛ ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه؛ وشيخه (ضمام بن إسماعيل) مختلف فيه، وثقه جماعة ومشوه؛ لكن قال الدارقطني: «متروك» وقال الأزدي: «يتكلمون فيه، وفي حديثه لين» كما نقله عنه مغلطاي في =

= «الإكمال» وقول الدارقطني: نقله عنه البرقاني في سؤالاته [ص ٣٨ / رقم ٢٣٧]، وقال ابن حبان بعد أن ذكره في ثقاته [٤٨٦ / ٦]، «وكان يخطئ» وذكره ابن عدى في «الضعفاء» وأنكر عليه هذا الحديث، وساقه في ترجمته مع غيره، ثم قال: «وهذه الأحاديث التي أملتيتها لضمام ابن إسماعيل، لا يروونها غيره، وله غيرها الشيء اليسير».

■ فالحاصل: أن ضمام هذا الشيخ صالح الحديث إن شاء الله؛ وحديثه في رتبة الحسن؛ اللهم إلا إذا خولف؛ أو جاء بما ينكر عليه، وحديثه هنا: أنكره عليه أبو أحمد الجرجاني! وساقه في ترجمته من «الكامل» وقال ما قال مما ذكرناه آنفاً؛ وترى الذهبي يجازف ويقول في ترجمة ضمام من «ميزانه» [٣٢٩ / ٢] «صالح الحديث؛ لينه بعضهم بلا حجة» هذا مع كونه ينقل في آخر ترجمته عن الدارقطني قوله: «متروك»، وهذا شديد غاية، كأن الدارقطني لم يصبر على تلك الأخبار التي ينفرد بها ضمام دون متابع، وقد مضى قول الأزدي وابن عدى في ضمام، على أنا لا نهدر توثيق من وثقه؛ بل نقول عن الرجل: «صدوق يخطئ» أو «صدوق له أوهام» أو نقول كما يقول الحافظ عنه في «التقريب»: (صدوق ربما أخطأ) أما أن نهدر قول كل من تكلم فيه، مع وضوح عبارة أكثرهم في كونه كان يخطئ وينفرد بما لا يتابع عليه، فلا يكون ذلك إلا إحصار في «الميزان»، وليس الرجل بالذي يقال عنه تلك العبارة: «لينه بعضهم بلا حجة».

ثم يقول الذهبي: «وقد أورده ابن عدى في كامله، وسرد له أحاديث حسنة» كأنه يعني: (حسنة) عنده هو، وإلا فإن ابن عدى لم يكن يرضأها من طريق ضمام أصلاً، وعادة ابن عدى في «كامله» أنه يسوق للراوى بعضاً (مما يضعف من أجله؛ أو يلحقه بروايته اسم الضعف) كما نص هو على ذلك في مقدمة كتابه [٢ / ١]، ولا يكون ضمام عنده إلا ضعيف الحديث، وعبارته في آخر ترجمته تدل على ذلك؛ وأبو أحمد الجرجاني إمام كبير حافظ ناقد؛ من حذاق هذا الشأن؛ فإذا لم يخالفه من هو أتمن منه في جرح الرواة تعديلهم؛ يكون قوله هو المتبع؛ لا سيما وقوله في النقلة رصين جداً؛ لكونه قائماً على سبر مروياتهم؛ وغريبة أحاديثهم؛ وعرضها على أحاديث الثقات عنده؛ بخلاف بعضهم ممن يسايرون غيرهم في الجرح والتعديل دون ممارسة عملية لأخبار النقلة عن كتب ومعرفة.

■ فالحاصل: أننا خالفنا أبا أحمد وغيره بشأن حال (ضمام بن إسماعيل) لكون الرجل قد مشاه جماعة من الكبار، ثم اعتمدنا قول ابن عدى وصنيعه في إنكار ما تفرد به هذا الشيخ مما أورده له في ترجمته من «الكامل» وما عده - مما لم ينكر عليه - سبيله الاستقامة إن شاء الله . =

٦١٤٨ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا ضَمَامٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَهَادُوا تَحَابُوا».

= وهذا الحديث مع الثلاثة الآتية، مما أنكره ابن عدى على ضمام؛ فينبغي التوقف عن قبولها؛ لكونه قد انفرد بها ولم يتابع عليها من ممن يقبل خبره؛ وكون الناقد يستنكر للراوى حديثاً أو ينكره عليه؛ يعنى أنه يراه قد أخطأ فيه ولم يحفظه، وضمام ممن يجوز عليه هذا؛ وقد خبرنا ذلك فى كلام من تكلم فيه بحجة، وإن كره ذلك الذهبى، والحديث أعله العراقى بموسى بن وردان، لكونه مختلفاً فيه هو الآخر، كما نقله عنه المناوى فى «الفيض» [٨٩/٢]، ثم تعقبه بقوله: «ولعله بالنسبة لطريق ابن عدى، أما طريق أبى يعلى فقد قال الهيثمى - يعنى «المجمع» [٨٧/١٠]: «رجالہ رجال الصحيح»، غير ضمام بن إسماعيل وهو ثقة، وبذلك يُعرف أن إطلاق رمز المصنف - يعنى به السيوطى - لضعفه؛ غير جيد).

قلت: بل تعقيبك أنت ليس بجيد!! ثم إن (موسى بن وردان) لا يزال رابضاً فى سند أبى يعلى أيضاً، وليست أفة الحديث منه على التحقيق؛ وإن ضعفه غير واحد، ثم رأيت المناوى ضعف سند الحديث فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٤٠٥/١]، وسبقه السيوطى إلى تضعيف الحديث فى «الجامع الصغير» ونحوهما العراقى كما مضى.

٦١٤٨ - ضعيف: أخرجه البخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٥٩٤]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٨٩٧٦]، وفى «سننه» [١١٧٢٦]، وفى «الأدب» [رقم ٨١]، وأبو الشيخ فى «الأمثال» [رقم ٢٤٥]، وتمام فى «فوائده» [٢/ رقم ١٥٧٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ١٠٤] وابن عساكر فى «تاريخه» [٦١/ ٢٢٥، ٢٢٧]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢١/ ١٧، ١٨]، وفى «الاستذكار» [٨/ ٢٩٢-٢٩٣]، والنسائى فى «الكنى» كما فى «نصب الرأية» [٤/ ١٦١]، والحاكم فى «المستدرک» كما فى «إنحاف الخيرة» للبوصيرى [٣/ ١٢١]، والدولابى فى «الكنى» [٢/ ٤٦٦، ٦٤٨]، والمزى فى «تهذيبه» [١٣/ ٣١٣]، وغيرهم من طرق عن ضمام بن إسماعيل عن موسى بن وردان عن أبى هريرة به.

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه الدارقطنى فى الأفراد [٢/ رقم ٥٤٦٣/ ٥] أطرافه، وقال: «تفرد به ضمام بن إسماعيل ختن أبى قبيل عن موسى بن وردان» وقد مضى فى الحديث قبله: أن موسى وضمام مختلف فيهما، والتحقيق: أنهما صدوقان، وحديثهما فى رتبة الحسن إن شاء الله؛ اللهم إلا إذا خولفا، أو جاء أحدهما بما ينكر عليه، وهذا الحديث خاصة؛ قد أنكره ابن عدى والدارقطنى على ضمام؛ فذكره له الثانى فى كتابه: «الأفراد والغرائب» ورأيه فى ضمام =

= شديد، قد ذكرناه في الكلام على الحديث الماضي؛ وأما ابن عدى: فإنه ساقه في ترجمته من كتابه «الكامل» وقال في ختامها: «وهذه الأحاديث التي أملتتها لضمام بن إسماعيل لا يرويه غيره . . .» وهذا ظاهر في كونها ينكرها عليه، وهذا ما فهمه الزيلعي في «نصب الراية» [٤/ ١٦١]، حيث قال: (رواه ابن عدى في «الكامل» وأعله بضمام بن إسماعيل، وقال: إن أحاديثه لا يرويه غيره . . .).

فالحديث ضعيف من هذا الوجه على التحقيق؛ وهو الذي جزم به ابن الملقن في خ «لاصة البدر المنير» [٢/ ١١٨]، ومثله صاحب «المختصر» كما نقله عنه الشوكاني في «الفوائد المجموعة» [ص ٨٤]، وقبلهما أشار المنذرى إلى ذلك في «الترغيب» [٣/ ٢٩٢]، فقال بعد أن ذكر بعض طرق الحديث المعضلة: (وقد أسند من طرق فيها مقال) وقال العراقي في «المغنى» [٢/ ١١٨]: «أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة، وضعفه ابن عدى» وقد مشى جماعة على ظاهر إسناده من هذا الوجه: وجودوه، فأشار ابن عبد البر إلى تحسينه في «التمهيد» [٢١/ ١٢]، وقال ابن طاهر المقدسى في «تخريج أحاديث الشهاب»: «وأصح ما ورد في هذا الباب: هذا الحديث» نقله عنه ابن الملقن في «البدر المنير» [٧/ ١١٧]، وجرّد سنده العراقي في «المغنى» [٢/ ٤١]، وتبعه المناوى في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٩٢٨ طبعة مكتبة الشافعى]، وحسّن سنده الحافظ في «بلوغ المرام» [رقم ٩٣٥]، وفي «التلخيص» [٣/ ١٦٣]، وتبعه على ذلك جماعة؛ وقبلهم قال السخاوى في «المقاصد» [ص ٢٧١]: «وهو حديث جيد».

وهذا كله فيه نظر، نعم: رجال إسناده الحديث هنا: مقبولون، وحديثهم صالح في الجملة؛ لكن محل ذلك أن لا تكون تلك الأحاديث من جملة ما أنكرها النقاد عليهم، وخالفهم فيها من كان أثبت منهم، وهذا الحديث خاصة: قد أنكره الدارقطنى وابن عدى على ضمام بن إسماعيل، كما مضى بيان ذلك قريباً؛ فالإسناد معلول كما ترى، ثم إن فيه علة أخرى، فقد اختلف على ضمام في سنده، فرواه عنه سويد بن سعيد وعمرو بن خالد الحنظلى ومحمد بن بكير الحضرمى وأبو الشريك يحيى بن يزيد المرادى وعبد الواحد بن يحيى وغيرهم كلهم على الوجه الماضى؛ وخالفهم جميعاً: يحيى بن عبد الله بن بكير، فرواه عن ضمام فقال: عن أبي قبيل المعافى عن عبد الله بن عمرو به مرفوعاً، هكذا أخرجه القضاعى في «الشهاب» [١/ رقم ٦٥٧]، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» [ص ١٢٥].

قال ابن طاهر المقدسى في «تخريج أحاديث الشهاب» كما في «البدر المنير» [٧/ ١١٧]: =

٦١٤٩- وبه عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «يا بني قصى، يا بني هاشم، يا بني عبد مناف، أنا النذير، والموت المغير، والساعة الموعد».

٦١٥٠- وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال المليئة والصداع

= «قول الجماعة أولى؛ وإن كان يحيى بن بكير ثقة؛ فيحتمل أن يكون عند ضمام فيه طريقان: عن أبي قبيل وموسى» كذا قال، والأولى من احتمالهما أن يقال: لعل ضماماً! قد اضطرب في سنده أيضاً، والحديث ضعيف على كل حال؛ وفي الباب شواهد لا يصح منها شيء مثل لفظه هنا أصلاً، ومن قواه بها؛ فقد تساهل جداً، وكلها مناكير على التحقيق؛ واللّه المستعان لا رب سواه.

٦١٤٩- ضعيف: أخرجه البيهقي في «الشعب» [٧/ ١٠٥٧٨]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/ ٢٥٨] و[٤/ ٣٨٧]، والقضاعي في «الشهاب» [١/ ٣٣٣]، وابن عدى في «الكامل» [٤/ ١٠٤]، وابن أبي داود في «البعث» [٣]، وابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» [١٨]، وفي «الأهوال» [رقم ٢]، وغيرهم من طرق عن ضمام بن إسماعيل عن موسى بن وردان عن أبي هريرة به. قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٣٩٢]: «رواه أبو يعلى؛ ورجاله رجال الصحيح، غير ضمام ابن إسماعيل، وهو ثقة».

قلت: بل هو دون الثقة بلا تردد، وكيف يكون ثقة من تركه الدارقطني، وتكلم فيه غير واحد! نعم: هو صدوق متماسك إن شاء الله، وحديثه في رتبة الحسن؛ إلا إذا خولف أو جاء بما ينكر عليه، وهذا الحديث خاصة: قد أنكره عليه ابن عدى، وساقه مع غيره في ترجمته من «الكامل» وقال في ختامها: «وهذه الأحاديث التي أمليتها لضمام بن إسماعيل: لا يرويه غيره...» وقد لئّن سنده العراقي في «المغنى» [٤/ ٢٠٠]، وقول الهيثمي: «ورجاله رجال الصحيح» غلط منه بلا شك، فإن موسى بن وردان لم يخرج له أحد الشيخين أصلاً، واللّه المستعان.

● تنبيه: ليس عند ابن أبي الدنيا قوله: (يا بني قصى، يا بني هاشم) وليس عند القضاعي قوله: (يا بني عبد مناف) وليس عند ابن عدى قوله: (يا بني هاشم).

● تنبيه آخر: رأيت للحديث طريقاً آخرًا عن أبي هريرة به نحوه في سياق أتم عند الطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٨٦]، وسنده موضوع، واللّه المستعان.

٦١٥٠- ضعيف: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٤/ ١٠٤]، والحري في «غريب الحديث» [١/ ٣٣٠]، من طريق سويد بن سعيد عن ضمام بن إسماعيل عن موسى بن وردان عن أبي هريرة به. قال المنذرى في «الترغيب» [٤/ ١٥١]: «رواه أبو يعلى، ورواته ثقات».

بِالْعَبْدِ وَالْأُمَّةِ، وَإِنَّ عَلَيْهِمَا مِنَ الْخَطَايَا مِثْلَ أَحَدٍ، فَمَا يَدْعُهُمَا وَعَلَيْهِمَا مِثْقَالُ خَرْدَلَةٍ».

٦١٥١- حَدَّثَنَا عمرو الناقد، حَدَّثَنَا قران بن تمام، عن محمد بن أبي حميد، عن

= قلتُ: ومثله قاله الهيثمي في «المجمع» [٢٩/٣]، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» [١٢٩/٤]، وهذا تساهل منهم جميعاً، لأن رجال الإسناد مختلف فيهم.

١- أما سويد بن سعيد: فقد كان صدوقاً ثقة في نفسه، ثم عمى وتغير حتى صار يتلقن ما ليس من حديثه، فسقط حديثه كله، لا ما كان قد حدث به قديماً؛ وسبيل معرفة ذلك لا يدرك بعد، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه وحسب، وقد قال الإمام في «الضعيفة» [رقم ٢٤٣٣]: (فأخشى أن يكون هذا الحديث مما تلقنه).

قلتُ: هذا بعيد عندي؛ فقد توبع الرجل عليه، تابعه رجلاان:

الأول: هانئ بن المتوكل الاسكندراني: على نحوه . . . عند البيهقي في «الشعب» [٧/رقم ٩٩٠٣]، لكن هانئ هذا قد تكلموا فيه بما تراه في «اللسان» [١٨٦/٦].

والثاني: محمد بن خلاد الإسكندراني: على مثله عن ضمام بن إسماعيل بإسناده به . . . عند البيهقي في «الشعب» [٧/رقم ٩٩٠٤]، ومحمد هذا: ثقة مشهور؛ غامر الذهبى وأورده في «الميزان» قائلاً: «لا يدري من هو؟!» وقد تعقبه الحافظ في «اللسان» [١٥٥/٥]، بذكر من وثقه من الأئمة؛ ولم يغمزه أحد سوى قول ابن يونس عنه في «تاريخه»: «يروى مناكير» وهذا لا يُوجب ضَعْفَهُ، لاسيما وقد وثقه جماعة؛ فكأنه (صدوق له أوهام) فحديثه قوى في الجملة؛ فالإسناد ثابت إلى ضمام بن إسماعيل إن شاء الله.

٢-٣- وأما ضمام وموسى بن وردان: فكلاهما متكلم فيه، إلا أنهما صدوقان متماسكان إن شاء الله؛ لكن أنكر ابن عدى هذا الحديث على ضمام بن إسماعيل، وساقه له مع غيره في ترجمته من «الكامل» فهو آفة الحديث عندي، وله شاهد من حديث أبي الدرداء به نحوه مرفوعاً، عند أحمد وجماعة؛ وسند ضعيف معلول، راجع الكلام عليه في «الضعيفة» [٢٤٣٣].

٦١٥١- منكر: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [١/رقم ٤٥٨]، وابن عدى في «الكامل» [٦/١٩٦]، والعقيلي [١/٣٠٨]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٣/٣١٠]، وعنه ابن مردويه في «جزء فيه أحاديث ابن حبان» [رقم ٤٨]، والطبري في «تفسيره» [٢٢/٣٠٧/ طبعة الرسالة]، وابن وهب في «الجامع» [رقم ٢٧]، وأبو القاسم القشيري في «الرسالة» [ص ٧٣]، وأبو =

موسى بن وردان، عن أبي هريرة، قال: كنا عند النبي ﷺ فقام رجل، فقال: يا رسول الله، ما أعجز - أو قال: ما أضعف - فلاناً؟! فقال النبي ﷺ: «اغْتَبْتُمْ صَاحِبِكُمْ وَأَكَلْتُمْ لَحْمَهُ».

٦١٥٢ - حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا عبدة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «عُذِبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ رَبَطْتَهَا، فَلَمْ تَدَعُهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ حَتَّى مَاتَتْ».

٦١٥٣ - حَدَّثَنَا سويدٌ، حدثنا عاصم بن هلال أبو النضر، عن محمد بن جحادة، عن أبي إسحاق الهمداني، عن الأغر، قال: أشهد على أبي هريرة، وأبي سعيد، أنهما شهدا على رسول الله ﷺ، يقول: «خَمْسٌ مَنْ قَالَهُنَّ صَدَقَهُ اللَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَكَلَّمَ بِهِؤَلَاءِ الْكَلِمَاتِ فِي مَرَضِهِ، حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ».

= الشيخ أيضاً في «التوبيخ والتنبية» [رقم ١٨٦]، وغيرهم من طرق عن محمد بن أبي حميد الأنصاري الملقب بحماد عن موسى بن وردان عن أبي هريرة به نحوه.

قلت: وهذا إسناد منكر، ومحمد بن أبي حميد: ساقط الحديث عندهم، قال بن معين: «ضعيف ليس بشيء» وقال السعدي: «واهي الحديث» وقال النسائي: «ليس بثقة» وقال البخاري والساجي وأبو حاتم وغيرهم: «منكر الحديث» وقال أحمد: «أحاديثه مناكير» وضعفه سائر النقاد؛ وهو من رجال «التهذيب».

وحديثه هذا: أنكره عليه ابن عدي، وساقه في ترجمته من «الكامل» وبه أعله: الهيثمي في «المجمع» [١٧٧/٨]، والبوصيري في «الإتحاف» [٢٣/٦].

٦١٥٢ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٣٥].

٦١٥٣ - ضعيف: هذا حديث قد اختلف في سنده ومرتبه على أبي إسحاق على ألوان، والمحفوظ فيه: موقوفاً على أبي هريرة . . . ، وقد مضى الكلام عليه [برقم ١٢٥٨]، وراجع «علل الدارقطني» [٣٠٢-٣٠٣].

٦١٥٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ حَمِزَةَ الزِّيَّاتِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَابِيِّ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، أَنَّهُمَا شَهِدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْعَبْدُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، يَقُولُ اللَّهُ: صَدَقَ عَبْدِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَحَدِي، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، قَالَ: صَدَقَ عَبْدِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَلِي الْمُلْكُ وَالْحَمْدُ، قَالَ: وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، قَالَ: يَقُولُ: صَدَقَ عَبْدِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِي»، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: ثُمَّ قَالَ الْأَعْرَابِيُّ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ: أَيُّ شَيْءٍ قَالَ؟ [فَقَالَ]: «فَمَنْ رَزَقَهُنَّ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ».

٦١٥٥- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَابِيِّ صَاحِبِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَنْزِلُ اللَّهُ حِينَ يَبْقَى ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ، فَيَقُولُ: مَنْ يَشْكُو أَعْطَاهُ؟ وَمَنْ يَدْعُنِي أُسْتَجِبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُ أَعْفِرَ لَهُ؟»، فَلِذَلِكَ كَانُوا يَفْضَلُونَ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ عَلَى أَوَّلِهِ.

٦١٥٦- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنِ أَفْلَحِ بْنِ حَمِيدٍ، عَنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنِ سَلْمَانَ الْأَعْرَابِيِّ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْجُمَاعَةِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاةِ الْفَدَى خَمْسَةً وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

٦١٥٧- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنِ عَمَارِ بْنِ رَزِيْقٍ، عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَابِيِّ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ

٦١٥٤- ضعيف: انظر قبله.

٦١٥٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٣٧].

٦١٥٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٥٧].

٦١٥٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ١٥٢٥، ١٢٨٣].

اللَّهِ ﷺ: « مَا جَلَسَ قَوْمٌ مُسْلِمُونَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَتَغَشَّتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ ».

٦١٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَسِّي، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجُ، أَنَّهُ شَهِدَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلَائِكَةٌ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ، فَإِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ طَوَّأَ الصُّحُفَ وَجَاوَرُوا يَسْتَمِعُونَ الذَّكْرَ، وَمَثَلُ الْمُهْجَرِ كَمَثَلِ الَّذِي يَهْدِي بَدَنَةً، وَكَالَّذِي يَهْدِي الْبَقْرَةَ، وَكَالَّذِي يَهْدِي الْكَبْشَ، ثُمَّ كَالَّذِي يَهْدِي الدَّجَاجَةَ، ثُمَّ كَالَّذِي يَهْدِي الْبَيْضَةَ ».

٦١٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يَحْدُثُ، عَنْ الْأَعْرَجِ أَبِي مُسْلِمٍ، أَنَّهُ شَهِدَ عَلِيَّ بْنَ هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ، أَنَّهُمَا شَهِدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: « لَا يَقْعُدُ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ ».

٦١٥٨ - صحيح: أخرجه البخارى [٨٨٧]، ومسلم [٨٥٠]، والنسائى [١٣٨٥]، وأحمد [٢/ ٢٨٠، ٥٠٥، ٥١٢]، والدارمى [١٥٤٤]، والبيهقى فى «سننه» [٥٦٥٤، ٩٩٣٢]، وفى «المعرفة» [رقم ١٧٩٧]، وأبو نعيم فى «المستخرج على مسلم» [رقم ١٣٠]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٧٣٩]، والشافعى فى «سننه» [رقم ١٥٣ / رواية الطحاوى]، والطحاوى فى «المشكلى» [١٧٩ / ٦، ١٨٠]، وغيرهم من طرق عن الزهرى عن أبى عبد الله الأعرج عن أبى هريرة به نحوه.

قلت: هكذا رواه معمر وابن أبى ذئب ويونس الأيلى وجماعة، ورواه يزيد بن الهاد ويحيى بن سعيد الأنصارى عن الزهرى فقالا: (عن أبى سلمة وسعيد بن المسيب وأبى عبد الأعرج ثلاثتهم عن أبى هريرة به) وهذا صحيح ثابت عن الزهرى، وما عداه: فهو خطأ وأوهام، كما شرحناه فى «غرس الأشجار» ولله الحمد.

٦١٥٩ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ١٢٥٢].

٦١٦٠- حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَغْرَ أَبِي مُسْلِمٍ، قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُمَا شَهِدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا جَلَسَ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللَّهَ، إِلَّا حَفَّتْ بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ، وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ».

٦١٦١- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنِ الْأَغْرَ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا أَنْضَجَتِ النَّارُ».

٦١٦٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ١٢٥٢].

٦١٦١- صحيح: أخرجه أبو داود [١٩٤]، وأحمد [٤٥٨/٢]، وابن حبان [١١٤٨]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن أبي بكر بن حفص بن عمر بن سعد المدني عن الأغر سلمان أبي عبد الله عن أبي هريرة به ولفظ ابن حبان: (توضأ مما مست النار) وعند أبي داود: (الوضوء مما أنضجت النار).

قلت: وسنده صحيح مستقيم؛ لكن اختلف فيه على شعبة، فرواه عنه القطان وغندر ومعاذ العنبري ثلاثتهم على الوجه الماضي؛ وخالفهم عبد الصمد بن عبد الوارث، فرواه عن شعبة فقال: عن أبي بكر بن حفص عن الأغر عن رجل آخر! عن أبي هريرة به وزاد فيه رجلاً مبهماً بين الأغر وأبي هريرة، هكذا أخرجه أحمد [٢٨/٤]، عن عبد الصمد به.

قلت: وقد خولف الإمام أحمد فيه عن عبد الصمد، خالفه عبدة بن عبد الله الصفار - وهو ثقة مشهور - فرواه عن عبد الصمد عن شعبة عن أبي بكر بن حفص: أن الأغر ورجلاً آخر حدثاه عن أبي هريرة به فقرن هذا الرجل الآخر مع (الأغر) في سنده، هكذا أخرجه ابن أخي ميمى في «فوائده» [ص ٦١].

فيبدو لي: أن عبد الصمد قد اضطرب في سنده ولم يضبطه، والصحيح: ما رواه الجماعة عن شعبة؛ ولأبي بكر بن حفص فيه إسناد آخر؛ وللحديث طرق كثيرة عن أبي هريرة به . . . يأتي بعضها [برقم ٦٦٠٥]، وله شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة أيضاً، وقد مضى بعضها؛ واستيفاء طرقه وشواهد في «غرس الأشجار» بعون الله وتوفيقه.

٦١٦٢- حَدَّثَنَا عِبَادُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ بْنِ مَسْلَمٍ، وَيَكْنَى أَبُو مَسْلَمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ يَوْمًا السُّوقَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَلَسَ إِلَيَّ الْبِزَارِيُّ، فَاشْتَرَى سِرَاوِيلَ بِأَرْبَعَةِ دَرَاهِمٍ، وَكَانَ لِأَهْلِ السُّوقِ وَزَانٌ يَزِنُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّزَنُ وَأَرْجِحُ»، فَقَالَ الْوَزَانُ: إِنَّ هَذِهِ لِكَلِمَةٌ مَا سَمِعْتَهَا مِنْ أَحَدٍ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ لَهُ: كَفَى بِكَ مِنَ الرَّهَقِ وَالْجَفَاءِ فِي دِينِكَ أَنْ لَا تَعْرِفَ نَبِيَّكَ!، فَطَرَحَ الْمِيزَانَ، وَوَثِبَ إِلَيَّ يَدْرُسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرِيدُ أَنْ يَقْبَلَهَا، فَحَذَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ مِنْهُ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟ إِنَّمَا يَفْعَلُ هَذَا الْأَعَاجِمُ بِمَلُوكِهَا، وَلَسْتُ بِمَلِكٍ، إِنَّمَا أَنَا رَجُلٌ مِنْكُمْ»، فَوَزَنَ وَأَرْجَحَ وَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السِّرَاوِيلَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ:

٦١٦٢- باطل: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٦٥٩٤]، وابن حبان في «المجروحين» [٢/ ٥١]، والعقيلي [٤/ ٤٥٣]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٢٢٧٥]، وابن العديم في «بغية الطلب» [٢/ ٤٨٥]، والمعافي النهرواني في «الجليس الصالح» [٤/ ١٦٤-١٦٥ / طبعة عالم الكتب]، والدارقطني في (الأفراد) كما في «المقاصد» [ص ٤١٦]، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» [٣/ ٤٦-٤٧]، وابن بشران في «الأمالى» [٢/ ٥٣-٥٤]، والحافظ محمد ابن ناصر في «التنبيه» [١٦/ ١-٢]، كما في «الضعيفة» [١/ ٢٠٤]، وابن عدى كما في «اللالي» المصنوعة» [٢/ ٢٢٣]، وغيرهم من طرق عن يوسف بن زياد البصرى عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي عن الأعرابي مسلم عن أبي هريرة به نحوه . . . وهو عند العقيلي مختصر بشطر من أوله حتى قوله: (اتزن وأرجح) وانتهى سياق ابن الأعرابي عند قوله: (إلا أن يكون ضعيفاً).

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي هريرة إلا الأعرابي، ولا عن الأعرابي إلا عبد الرحمن بن زياد» وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، قال الدارقطني: الحمل فيه على يوسف بن زياد؛ لأنه مشهور بالباطيل، ولم يحدث عن الإفريقي غيره - يعني بهذا الحديث -» وقال السخاوي في «فتاويه الحديثية» [ق ١/ ٨٦]، كما في الضعيفة [رقم ٨٩]: «سنده ضعيف جداً، واقتصر شيخنا في «فتح الباري» على ضعف رواته؛ ولشدة ضعفه جزم بعض العلماء بأنه ﷺ لم يلبس السراويل» وقال في «المقاصد» [ص ٤١٦]: «هو ضعيف؛ بل بالغ ابن الجوزي فذكره في «الموضوعات» وضمَّعَّ سنده العراقي وابن حجر كما نقله عنهما المناوي في «الفيض» [٤/ ١٨٨]، وقال هو في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ١٧١ / طبعة مكتبة الشافعي]: «إسناده ضعيف جداً، بل قيل: موضوع».

فذهبت لأحمله عنه، فقال: «صَاحِبُ الشَّيْءِ أَحَقُّ بِشَيْئِهِ أَنْ يَحْمِلَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا يَعْجِزُ عَنْهُ، فَيُعِينُهُ أَخُوهُ الْمُسْلِمُ»، قال: قلت: يا رسول الله، وإنك لتلبس السراويل؟ قال: «أَجَلٌ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، وَبِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَإِنِّي أَمَرْتُ بِالسَّتْرِ فَلَمْ أَجِدْ شَيْئًا أَسْتَرَمَنَّهُ».

= قلتُ: وأفة الحديث تتردد بين رجلين، أو هي منهما معاً:

الأول: عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، والكلام فيه طويل الذيل، وحاصله: أنه ضعيف صاحب مناكير، وكان يدلّس عن محمد بن سعيد المصلوب أحاديث بواطيل، كما أشار ابن حبان في ترجمته من «المجروحين» وأنكر عليه هذا الحديث، وبه وحده: أعله البوصيري في «تحف الخيرة» [رقم ٥٤٥٦]، وهو قصور منه بلا ريب.

الثاني: وأما يوسف بن زياد البصرى: فهو ساقط الحديث جداً، وقد قال البخارى وأبو حاتم وغيرهما: «منكر الحديث» وقال الدارقطنى: «وهو مشهور بالأباطيل» وقال النسائى: «ليس بثقة» وضعفه الساجى وجماعة، وهو من رجال «اللسان» [٣٢١/٦]، وقال العقيلى: «لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به» ثم ساق له هذا الحديث فى ترجمته من «الضعفاء».

وبه وحده: أعله الهيثمى فى «المجمع» [٢١٢/٥]، وهو قصور منه هو الآخر، ويوسف والإفريقي معاً: أعله الذهبى فى «تلخيص الموضوعات» [ص ٢٦٣]، ومثله السيوطى فى «الحاوى» [٤٥/٢]، وكذا الشوكانى فى «نيل الأوطار» [١٠٢/٢]، وقد مضى عن الدارقطنى: أن يوسف بن زياد قد تفرد به عن الإفريقي، ولم يروه أحد عنه، نقله عنه ابن الجوزى فى (الموضوعات) لكن نوزع الدارقطنى فى تلك الدعوى، فردها عليه السيوطى كما نقله عنه المناوى فى «الفيض» [١٨٨/٤]، بكون يوسف لم ينفرد به، بل تابعه عليه حفص بن عبدالرحمن عند البيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦٢٤٤]، وفى «الآداب» [رقم ٥٠٩].

قلتُ: ومن طريقه: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٠٥/١] من طريق فتح بن الحجاج عن حفص به.

قلتُ: وفتح بن الحجاج: هو أبو نوح الفقيه النيسابورى المعروف، له ترجمة فى تاريخ الذهبى [٢٢٦/١٩ / طبعة دار الكتاب العربى]، «وإكمال ابن ماكولا» [٢٣٨/٢].

وأما حفص بن عبدالرحمن! فقد قال عنه محدث الديار المصرية: محمد عمرو عبد اللطيف =

= في «تكميل النفع» [الحديث رقم ۱۸]: «لم أهدت إليه» وقبله قال الإمام في «الضعيفة» [رقم ۸۹]: «لم أعرف ابن عبد الرحمن هذا؟!». .

قلتُ: وهذه غفلة منهما بلا ريب، وحفص هذا: لا يكون إلا ابن عبد الرحمن بن عمر بن فروح أبو عمر الفقيه القاضى النيسابورى الشيخ الصالح؛ وهو من رجال «التهذيب» قال الحافظ: (صدوق عابد روى بالإرجاء) وهو وإن لم يذكروا فى ترجمته روايته عن (عبد الرحمن الإفريقى) غير أنه مشهور بالرواية عن تلك الطبقة؛ ولا تنس أن الراوى عنه نيسابورى مثله، وقد جازف المناوى فى «الفيض» [۴/ ۱۸۸]، وزعم أن حفصاً هذا قال عنه ابن حبان: «يروى الموضوعات عن الثقات» كذا، وهذا لا حقيقة له البتة، إنما قال ذلك ابن حبان عن (عبد الرحمن الإفريقى) فلعله اشتبه على المناوى، أما حفص بن عبد الرحمن: فقد ذكره ابن حبان فى «ثقافته» [۸/ ۱۹۹]، ومثناه غير واحد أيضاً.

■ والحاصل: أن الحديث باطل جداً من هذا الوجه؛ ويشبه أن يكون الحمل فيه على الإفريقى، كأنه سمعه من محمد بن سعيد المصلوب -الكذاب المعروف- ثم دلسه عنه، وقد برئت ذمة (يوسف بن زياد) بمتابعة (حفص بن عبد الرحمن) له عن الإفريقى به . . . وشيخ الإفريقى (مسلم أبو الأغر) ثقة مشهور من رجال مسلم؛ وقد وقع فى اسمه اختلاف عند بعضهم، كأن ذلك من سوء حفظ الراوى عنه (عبد الرحمن الإفريقى) وقد سُمى أباه (مسلماً) كما عند المؤلف وغيره، ولم يقل هذا أحد سواه، واللّه المستعان.

ولشطر الحديث الأول: شاهد من رواية سويد بن قيس عند الترمذى والنسائى وجماعة، وقد خرجناه فى «غرس الأشجار».

● تنبيهان:

الأول: قد تصحف (الأغر أبى مسلم) عند المعافى النهروانى إلى (الأعرابى مسلم) ولم يتبه له المعلق عليه، (طبعة عالم الكتب) ووقع عند ابن العديم: (عن الأعرج)، كذا، وهذا قريب من الذى قبله، وصوابه: (عن الأغر).

والثانى: وقع عند العقيلى فى «الضعفاء» [۴/ ۴۵۲]، و[۱/ ۱۵۵] طبعة دار الصمىعى، زيادة (عن الأوزاعى) بين عبد الرحمن الإفريقى وشيخه، وهى زيادة لا معنى لها، وما دخل الأوزاعى وهذا الحديث الساقط؟! ثم بدأ لى أن ذلك محرف أيضاً عن (الأغر) فانظر بلواء التصحيف! واللّه المستعان.

٦١٦٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَغْرَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُصَدِّقُ الْعَبْدَ فِي خَمْسٍ يَقُولُهُنَّ، إِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، قَالَ: صَدَقَ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ: صَدَقَ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، قَالَ: صَدَقَ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَهُ الْمَلِكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، قَالَ: صَدَقَ عَبْدِي».

٦١٦٤- قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَحَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ، عَنِ الْأَغْرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا قَالَهُنَّ فِي مَرَضِهِ، ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَدْخُلِ النَّارَ».

٦١٦٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِيوب، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنِ ابْنِ قَارِظٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ».

٦١٦٣- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ١٢٨].

٦١٦٤- ضعيف: هذا جزء من الذي قبله، فراجع [رقم ١٢٥٨].

٦١٦٥- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر في حديثه [رقم ٢٠٩]، والسراج في «مسنده» [٢٢٨/١]، وأحمد [٤٧٣/٢]، من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن قارظ عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا إسناد صالح، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح»؛ سوى محمد بن عمرو: ففيه كلام معلوم، إلا أنه صدوق متماسك، وابن قارظ: هو إبراهيم بن عبد الله، أو عبد الله بن إبراهيم المدني، ولمحمد بن عمرو في هذا الحديث: أسانيد متنوعة، منها الآتي، وقد تابعه الزهري عن أبي سلمة به . . .

وقد سمعه أبو سلمة من أبي هريرة أيضاً مباشرة دون واسطة، وقد شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» ومضى بعض ذلك سابقاً، وللحديث طرق كثيرة عن أبي هريرة به . . . يأتي جملة منها [برقم ٦١٦٧، ٦٥٢٥].

۶۱۶۶- قَالَ مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنِي سَلْمَانُ الْأَعْرَجُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

مثل هذا .

۶۱۶۷- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ الْمَدَنِيُّ، ابْنُ أَبِي سَلْمَانَ الْأَعْرَجِ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي سَلْمَانُ الْأَعْرَجُ، أَرَدْتُ الْكَرَى إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَرَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: أَلْزَمَ مَسْجِدَكَ هَذَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيْمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَمَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ».

۶۱۶۶- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ۲۰۹]، والسراج في «مسنده» [۲۲۸/۱]، وأحمد [۴۷۳/۲]، وأبو جعفر ابن البخاري في «جزء من أماليه» [رقم ۱۰ / ضمن مجموع مؤلفاته]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [۳/ ۱۴۹، ۳۶۹]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن سلمان أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة به .

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ وابن علقمة صدوق صالح، وشيخه الأغر: ثقة متفق عليه؛ والحديث رواه جماعة عن سلمان الأغر عن أبي هريرة به . . . منهم: الزهري وأبو بكر ابن عمرو بن حزم وزيد بن رباح وعبيد الله بن سلمان الأغر وغيرهم؛ وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» وانظر الآتي .

۶۱۶۷- صحيح: هذا إسناد حسن صالح؛ وعبد الواحد المدني: هو ابن سلمان الأغر: ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [۲۱/۶]، ثم نقل عن أبيه أنه قال: «ما أعلم أحداً روى عنه غير أبي الربيع الزهراني - وهو شيخ المؤلف هنا- وأرى حديثه مستقيماً، ما أرى به بأساً» .

وقد تابعه جماعة عن أبيه به مثله . . . دون شطره الثني، كما مضى الإشارة إلى ذلك في الحديث قبله؛ أما شطره الثاني، فصحيح ثابت من حديث أبي هريرة أيضاً: وله طرق متضافرة عنه: منها ما رواه حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة به . . .

أخرجه البخاري [۱۱۳۸، ۱۷۸۹، ۶۲۱۶، ۶۹۴۰]، ومسلم [۱۳۹۱] وأحمد [۲/ ۲۳۶، ۳۷۶، ۴۰۱، ۴۳۸، ۴۶۵] و[۴/ ۳]، وابن حبان [۳۷۵۰]، وعبد الرزاق [۵۲۴۳]، وابن أبي شيبه [۳۱۶۵۹]، وجماعة كثيرة، وتمام تخريجه في «غرس الأشجار» وله شواهد ثابتة أيضاً عن جماعة من الصحابة .

أبو حازم عن أبي هريرة

٦١٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي مَجْهُودٌ، فَأَرْسَلْ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ، ثُمَّ أَرْسَلْ إِلَى أُخْرَى، فَقَالَتْ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى قَلْنَ كُلَّهُنَّ مِثْلَ ذَلِكَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ، فَقَالَ: «مَنْ يُضَيِّفُ هَذَا اللَّيْلَةَ؟» فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَاَنْطَلَقَ بِهِ إِلَى رَحْلِهِ، فَقَالَ لَامْرَأَتِهِ: هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟ قَالَتْ: لَا، إِلَّا قُوتَ صَبِيَانِي، قَالَ: فَعَلَّلِيهِمْ بِشَيْءٍ، فَإِذَا دَخَلَ ضَيْفِنَا أَصْبَحِي السَّرَاجَ وَأَرِيهِ أَنَا نَآكِلٌ، فَإِذَا أَهْوَى لِيَأْكُلَ فِقُومِي إِلَى السَّرَاجِ حَتَّى تَطْفِئِيهِ، قَالَ: فَفَعَدُوا وَأَكَلَ الضَّيْفِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «قَدْ عَجِبَ اللَّهُ مِنْ صَنِيعِكُمَا اللَّيْلَةَ».

= • تنبيه: وقع اضطراب في سند المؤلف من طبعة حسين الأسد، فعنده: (عن عبد الواحد المدني عن ابن أبي سلمان الأغر قال: حدثني جدي سلمان الأغر) كذا عنده، ووقع سنده على الصواب في الطبعة العلمية [٣٦٩/٥]، إلا أن فيه زيادة مقحمة هناك، وهي قوله: (حدثنا عبد الواحد المدني عن ابن سلمان الأغر . . .) فحرف (عن) لا معنى لها، والإسناد مستقيم دونها؛ والله المستعان.

٦١٦٨ - صحيح: أخرجه البخاري [٣٥٨٧، ٤٦٠٧]، ومسلم [٢٠٥٤]، والترمذي [٣٣٠٤]، والنسائي في «الكبرى» [١١٥٨٢]، وابن أبي شيبة [٣٤٧٠٥]، والبيهقي في «سننه» [٧٥٩١]، وفي «الشعب» [٣/٣٤٧٨]، وفي «الأسماء والصفات» [٢/٢٧٩] طبعة الحاشدي، وأبو عوانة [رقم ٦٧٧٩، ٦٧٨٠]، والشعبي في «تفسيره» [٩/٢٧٨-٢٧٩ / طبعة الحلبي]، والكلاباذي في «بحر الفوائد» [ص ٢٠١-٢٠٢ / الطبعة العلمية]، والخطيب في «الأسماء المبهمة» [ص ٩٤، ٩٥]، والطبري في «تفسيره» [٢٣/٢٨٤-٢٨٥ / طبعة الرسالة]، والبعغوي في «تفسيره» ح ٧٦-٧٧ / طبعة دار طيبة]، وإبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» [رقم ٧٨]، وابن حبان [٥٢٨٦]، وغيرهم من طرق عن فضيل بن غزوان عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة به . . . وهو عند جماعة بنحوه . . . وزاد الجميع =

۶۱۶۹- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَنْظَةُ بِالْحَنْظَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ وَالْمَلْحُ بِالمَلْحِ، يَدًا بِيَدٍ، وَزَنَا بِوَزْنٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أزدَادَ فَقَدْ أَرَبَى، إِلَّا مَا اخْتَلَفَ أَلْوَانُهُ».

= سوی ابن حبان- فی آخره قوله: فأنزل الله: ﴿ وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ، وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [الحشر: ۹]، وهو عند الترمذی والنسائی وابن أبي شيبة وأبي عوانة ورواية لمسلم مختصراً، ولفظ الترمذی: (عن أبي هريرة: أن رجلاً من الأنصار بات به ضيف، فلم يكن عنده إلا قوته وقوت صبيانه، فالامراته: نومي الصبية وأطفئى السراج وقربى للضيف ما عندك؛ فنزلت هذه الآية: ﴿ وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ وفي رواية لمسلم: (جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ليضيفه، فلم يكن عنده ما يضيفه، فقال: ألا رجل يضيف هذا رحمه الله؟! فقام رجل من الأنصار يقال له: أبو طلحة، فانطلق به إلى رحله . . .) قال مسلم: (وساق الحديث نحو حديث جرير - يعنى ابن عبد الحميد، وهو طريق المؤلف هنا- وذكر فيه نزول الآية . . .). قلت: وهذا اللفظ رواية أيضاً للطبري والخطيب: لكن باختصار يسير دون سياق حديث جرير هنا. قال الترمذی: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وقد توبع عليه فضيل بن غزوان: تابعه يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة به نحو سياق المؤلف مع زيادة الآية في آخره . . . أخرجه ابن حبان [۷۲۶۴]، وأبو عوانة [رقم ۸۳۹۶] - وليس عنده الآية- والمؤلف أيضاً [۶۱۸۲]، ولكن في سياق أطول من سياقه هنا، وسنده حسن؛ ويزيد بن كيسان مختلف فيه: إلا أنه حسن الحديث على التحقيق.

ورأيت الحاكم [۴/ ۱۴۵]، قد أخرجه بإسناد جيد إلى عدی بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة به نحو سياقه هنا . . . ثم قال: «هذا حديث على شرط مسلم ولم يخرجاه».

قلت: بل أخرجاه، ولكن من طريق آخر عن أبي حازم به كما مضى . . . والله المستعان.

۶۱۶۹- صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة [۲۰۶۰۳]، وأحمد [۲/ ۲۳۲]، ومن طريقه ابن الجوزی فی «التحقيق» [۲/ ۱۶۸]، وابن عبد البر فی «التمهيد» [۱۳/ ۳۱۱]، وغيرهم من طريق محمد ابن فضيل بن غزوان عن أبيه عن أبي هريرة به . . . زاد ابن أبي شيبة وابن عبد البر: (كيل بكيل) وهذه الفقرة عند أحمد ومن طريقه ابن الجوزی: بدل قوله: (يداً بيد) وليس عند ابن أبي شيبة: ذكر التمر ولا الملح.

٦١٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ إِذَا خَرَجْنَا لَمْ يَنْفَعْ نَفْسًا إِيْمَانُهَا: الدَّابَّةُ، وَالدَّجَالُ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا».

٦١٧١- حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ،

= قلتُ: وسنده صحيح على شرطهما؛ وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . واستيفاء تخريجه في «غرس الأشجار».

٦١٧٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٨٥].

٦١٧١- صحيح: أخرجه مسلم [١٠١٣]، والترمذي [٢٢٠٨]، وابن حبان [٦٦٩٧]، والبخاري في «تفسيره» [٤٩٨/٨] طبعة دار طيبة]، وفي «شرح السنة» [٣٥/١٥]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ٢٢٦٦]، وغيرهم من طرق عن محمد بن فضيل عن أبيه بن غزوان عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

قلتُ: كأن غرابته؛ لتفرد محمد بن فضيل به عن أبيه، وقد توبع عليه فضيل بن غزوان: تابعه سعد بن طارق أبو مالك الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة به نحوه . . . في سياق أتم في أوله، ولفظه: (تلقى الأرض أفلاذ كبدها من الذهب والفضة، فلا يتفجع بها بعد ذلك اليوم، فيمر بها الرجل فيضربها برجله، فيقول: في هذه كان يقتل من كان قبلنا، وأصبحت اليوم لا يتفجع بها).

أخرجه في المؤلف في «مسنده الكبير» كما في «المطالب العالية» [رقم ٤٦٣٧]، وعنه ابن حبان في «صحيحه» [٦٨٥٣]، من طريق عبد الغفار بن عبد الله الموصلي عن علي بن مسهر عن سعد ابن طارق به.

قلتُ: وهذا إسناد مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح، سوى (عبد الغفار بن عبد الله) ذكره ابن حبان في «الثقات» [٤٢١/٨]، وقال: «حدثنا عنه الحسن بن إدريس الأنصاري والمواصلة».

قلتُ: وتوثيقه لهذه الطبقة معتمد على التحقيق، وهذا الطريق يأتي عند المؤلف [برقم ٦٢٠٣]، لكن مختصراً دون موضع الشاهد.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تَقَىءُ الْأَرْضُ أَفْلاذَ كَبِدِهَا أَمْشَالَ الْأَسْطُوانِ مِنَ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ، قَالَ: فَيَجِيءُ السَّارِقُ، فَيَقُولُ: فِي هَذَا قُطِعَتْ يَدِي، وَيَجِيءُ الْقَاتِلُ، فَيَقُولُ: فِي هَذَا قُتِلْتُ، وَيَجِيءُ الْقَاطِعُ، فَيَقُولُ: فِي هَذَا قُطِعَتْ رَحِمِي، وَيَدْعُونَهُ لَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ شَيْئًا».

٦١٧٢- حَدَّثَنَا عبد الله بن عامر بن زرارة، حدثنا ابن فضيل، عن أبيه فضيل بن غزوان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ إِذَا خَرَجْنَا لَمْ يَنْفَعْ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ أَمْنًا مِنْ قَبْلِ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجُ الدَّجَالِ، وَخُرُوجُ الدَّابَّةِ»

٦١٧٣- حَدَّثَنَا عبد الله بن عمر بن أبان، حدثنا محمد بن فضيل، عن أبيه، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: أصابني جهدٌ شديدٌ، فلقيت عمر بن الخطاب، فاستقرأته آيةً من كتاب الله، فدخل داره وفتحها عليَّ، قال: فمشيت غير بعيد فخررت لوجهي من الجهد، فإذا رسول الله ﷺ قائمٌ على رأسي، فقال: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ»، فقلت: لبيك يا رسول الله وسعديك، قال: فأخذ بيدي، قال: فأقمني وعرف الذي بي، فانطلق بي إلى رحله، فأمر لي بعس من لبن، فشربت منه، ثم قال: «عُدْ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ»، فعدت فشربت منه، ثم قال: «عُدْ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ»، فعدت فشربت، حتى استوى بطني فصار كالقدح، قال: ورأيت عمر فذكرت له الذي كان من أمري، قال: فقلت له: تولى ذلك من كان أحقَّ به منك يا عمر، والله لقد استقرأتك الآيات ولأنا أقرأ لها منك، قال عمر: والله لأن أكون أدخلتكَ أحب إليَّ من أن يكون لي حمر النعم.

٦١٧٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٨٥].

٦١٧٣- صحيح: أخرجه البخاري [٥٠٦٠]، وابن حبان [٧١٥١]، والطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٣٢٧١]، وابن عساکر في «تاريخه» [٦٧/ ٣٢٢-٣٢٣]، وغيرهم من طرق عن محمد بن فضيل بن غزوان عن أبيه عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة به نحوه.
قلت: وله طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه.

٦١٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَكِيِّ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعَ عَلِيَّ الْمَشْرُكِينَ، قَالَ: «إِنِّي لَمْ أُبْعَثْ لِعَانًا، إِنَّمَا بُعِثْتُ رَحْمَةً».

٦١٧٤- صحيح: أخرجه مسلم [٢٥٩٩]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [٣٢١]، من طرق عن مروان بن معاوية الفزارى عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم سلمان الأشجعى عن أبي هريرة به. قلت: هكذا رواه محمد بن عباد المكى وابن أبي عمر العدنى عبداً لله بن محمد المسندى ثلاثتهم عن مروان بن معاوية به . . . وتابعهم:

١- يحيى بن معين: على مثله إلا أنه قال: (ولم أبعث عذاباً) بدل: (لعاناً)، أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٢/ رقم ١٤٠٣]، وأبو القاسم القشبرى فى «الرسالة» [ص ١١٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٧٢-٩١/٤]، من طرق عن يحيى بن معين به.

٢- وعلى بن المدنى: على مثل رواية ابن معين: عند ابن عساكر فى «تاريخه» [٩١/٤]، لكن الإسناد إليه مغموز.

٣- ورواه يحيى بن صاعد عن العباس عن مروان بإسناده به مثل رواية ابن معين: أخرجه أبو بكر أحمد بن جرير السلمانى فى «حديث أبى علىّ اللخينى» [٦/٥]، قال: حدثنا أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد قال: حدثنا العباس به.

قلت: هذا الطريق: ذكره الإمام فى «الضعيفة» [رقم ٣٢٢٠]، ثم قال: «العباس الراوى عنه ابن صاعد فى الطريق الأولى: لم أعرفه» ثم احتمل أنه ربما كان محرفاً من (عباد) وهو ابن الوليد الغبرى المترجم فى «التهذيب» ثم قال الإمام: «وهو صدوق؛ وإلا فمجهول لم أعرفه».

قلت: وسواء كان هذا ذاك أو غيره، فقد تابعه يحيى بن معين على مثل روايته بلفظها كما مضى؛ وبذلك يزول ما زعمه الإمام فى (الضعيفة) أن قوله: (ولم أبعث عذاباً) شاذ أو منكر، وأن المحفوظ هو قوله: (لم أبعث لعاناً) كذا زعم، ولو وقف على متابعة يحيى بن معين؛ لجزم بكون اللفظين جميعاً محفوظين بلا ريب، والحديث تويع عليه مروان بن معاوية: تابعه هياج بن بسطام عن أبى حازم عن أبى هريرة به . . . مثل لفظ المؤلف بالمرفوع منه فقط مع تقديم وتأخير، أخرجه العقيلى فى «الضعفاء» [٤٦٦/٤]، فى ترجمة (هياج) وهو شيخ تالف الحديث، روى له ابن ماجه وحده، وأنكر عليه العقيلى هذا الحديث، وقال عقب روايته: «لا يتابع عليه ولا على شيء من حديثه، والحديث من غير هذا الطريق معروف بإسناد صالح».

٦١٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُحَارَبِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: مَا أَشْبَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلَهُ ثَلَاثًا تَبَاعًا مِنْ خَبْزِ الْبُرِّ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا ﷺ .

= قلتُ: ربما كان يريد طريق مروان بن معاوية الماضي، أو بعض طرقه الأخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . ولم أجده عنه من طريق آخر: إلا بنحو الفقرة الثانية فقط، وقد اختلف عليه في وصله وإرساله أيضاً، راجع «الصحيحة» [٨٠٣/١]، وللفقرة الثانية: شاهد من حديث (كرز ابن سامة أو أسامة) عند أبي نعيم وابن عبد البر وجماعة في «الصحابة» راجع «الإصابة» [٥/٥٨٨] . . . واللَّهِ الْمُسْتَعَانُ .

٦١٧٥- صحيح: أخرجه مسلم [٢٩٧٦]، والترمذى [٢٣٥٨]، وأحمد [٤٣٤/٢]، وابن حبان [٦٣٤٦]، والبيهقى في «سننه» [١٣٠٨٧]، وابن بشران في «الأمالي» [رقم ٤٠٢]، والطبرى في «تهذيب الآثار» [رقم ٦٢٥، ٢٥١٠]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/١١٢-١١٦]، وابن راهويه [٢٢٠]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة به . . . وليس عند ابن راويه قوله: (حتى فارق الدنيا) ووقع عند أحمد ومسلم والبيهقى: (من خبز حنطة) بدل (خبز البر) وهو رواية لابن عساكر؛ ولفظ الترمذى: (ما شبع رسول الله ﷺ وأهله ثلاثاً تباعاً من خبز البر حتى فارق الدنيا) ومثله عند البيهقى وابن بشران وابن عساكر ومسلم في رواية له، إلا أنهم زادوا في أوله من قول أبي حازم قال: (رأيت أبا هريرة - رضی اللہ عنہ - يشير بأصابعه مراراً يقول: والذي نفسى بيده) لفظ البيهقى . قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه» .

قلتُ: وسنده صالح، ويزيد بن كيسان صدوق متماسك؛ وقد توبع عليه: تابع:

١- عبد الحميد بن سليمان الخزاعي عن أبي حازم عن أبي هريرة أنه قال: (ما شبع رسول الله ﷺ من الكسر اليابسة حتى فارق الدنيا، وقد أصبحتم تهذرون الدنيا، ونقر بإصبعه) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [٤٠٣/١]، والخطابى في «غريب الحديث» [٤٢٠/٢]، من طريقين عن سعيد بن منصور عن عبد الحميد به .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، وعبد الحميد ضعيف عندهم، وهو من رجال الترمذى وابن ماجه .

٢- وأبو سفيان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: (ما شبع رسول الله ﷺ وأهله ثلاثة أيام =

٦١٧٦- حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ سَرِيحٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانَ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَتَذَاكِرْنَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّكُمْ يَذْكُرُ لَيْلَانَا الصَّهْبَاءَ بِحَنِينٍ حِينَ طَلَعَ الْقَمَرُ وَهُوَ مِثْلُ شِقِّ جَفْنَةٍ».

٦١٧٧- حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ سَرِيحٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانَ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي

= تَبَاعًا مِنْ خَبِزِ حَنْطَةَ) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ» [٤/ ١١٣]، مِنْ طَرِيقِ حَاجِبِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَبِي الْأَزْهَرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ بِهِ.

قُلْتُ: وَأَبُو سَفْيَانَ هَذَا لَمْ أَمِيزْهُ بَعْدَ، وَالطَّرِيقُ إِلَيْهِ مَغْمُوزٌ أَيْضًا.

٣- وَفَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: (مَا شَبِعَ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ طَعَامٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَتَّى قَبِضَ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ [٥٠٥٩]- وَاللَّفْظُ لَهُ- وَابْنُ حَبَانَ [٦٣٤٥]، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» [٣/ ٣٢٦٨]، وَوَكَيْعٌ فِي «الزَّهْدِ» [١٠٤]، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ» [٤/ ١١٢]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرُقٍ عَنْ فَضِيلِ بِهِ . . . وَزَادَ ابْنُ حَبَانَ: (رَلَا الْأَسْوَدِينَ: التَّمْرَ وَالْمَاءَ). قُلْتُ: وَلَهْطَرَقَ أُخْرَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ نَحْوَهُ . . . وَكَذَلِكَ شَوَاهِدٌ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَيْضًا . . . وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

● تَنْبِيهِ: الْحَدِيثُ مِنَ الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ [٣٣٤٣]، بِلَفْظٍ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ: مَا شَبِعَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ تَبَاعًا مِنْ خَبِزِ الْحَنْطَةِ حَتَّى تُوَفَّاهُ اللَّهُ عِزَّ وَجَلَّ).

٦١٧٦- حَسَنٌ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [١١٧٠]، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٨٣٣٦]، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «مُسْتَخْرَجِهِ عَلَى مُسْلِمٍ» [رَقْمٌ ٢٦٧٣]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرُقٍ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مَعَاوِيَةَ عَنْ يَزِيدِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ سَلْمَانَ الْأَشْجَعِيَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ . . . وَلَيْسَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَالْبَيْهَقِيِّ قَوْلُهُ: (لَيْلَانَا الصَّهْبَاءُ بِحَنِينٍ) وَعِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ: (لَيْلَانَا الصَّهْبَاوَاتُ بِخَيْبِرٍ) كَذَا عِنْدَهُ (خَيْبِرٍ) بَدَلَ (حَنِينٍ) وَإِحْدَاهُمَا مَحْرُفَةٌ مِنَ الْأُخْرَى.

قُلْتُ: وَسَنَدُهُ حَسَنٌ صَالِحٌ؛ وَيَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ فِيهِ كَلَامٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَزَالُ مَتَمَّاسِكًا، وَلِلْحَدِيثِ شَاهِدٌ نَحْوَهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِهِ . . . مَضَى عِنْدَ الْمُؤَلَّفِ [بِرَقْمٍ ٥٣٩٣].

٦١٧٧- حَسَنٌ: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ [٣١٨٠]، وَأَبُو عَوَانَةَ [٨٣٠٦]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقِ مَرْوَانَ بْنِ مَعَاوِيَةَ عَنْ يَزِيدِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ سَلْمَانَ الْأَشْجَعِيَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ نَحْوَ هَذَا السِّيَاقِ.

قُلْتُ: وَسَنَدُهُ حَسَنٌ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَجَمَاعَةٍ مَطْوَلًا، وَسَيَأْتِي تَمَامَ تَخْرِيجِهِ قَرِيبًا [بِرَقْمٍ ٦١٨١].

حازم، عن أبي هريرة، قال: أخذ رجلٌ من الأنصار الشفيرة، والنبى ﷺ فى بيت الأنصارى، فقال النبى ﷺ: «إِيَاكَ وَالْحُلُوبَ».

٦١٧٨- حَدَّثَنَا الْحَارِثُ، حَدَّثَنَا مروان، عن يزيد بن كيسان، عن أبى حازم، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ لأبى طالب حين حضره الموت: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْفَعُ لَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قال: يا ابن أخى، لولا أن تعيرنى قريش لأقررت عينك بها، فنزلت: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدَى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦].

٦١٧٨- حسن: أخرجه مسلم [٢٥]، والترمذى [٣١٨٨]، وأحمد [٤٣٤/٢، ٤٤١]، وابن حبان [٦٢٧٠]، والبيهقى فى «الشعب» [١/٩١]، وفى «الاعتقاد» [رقم ٩٩]، وفى «القضاء والقدر» [رقم ١١٨، ٢٩٦]، وابن راهويه [٢٠٨]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٤٠١]، وأبو عوانة [رقم ٢٤، ٢٥]، والطبرى فى «تفسيره» [٤/١٠٠ / طبعة دار طيبة]، والواحدى فى «أسباب النزول» [ص ٢٢٨ / طبعة الحلبي]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [١/ رقم ٥٣٠]، وابن منده فى «الإيمان» [١/ رقم ٣٨، ٣٩]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [٩/ رقم ١٧٠٠٠ / طبعة المكتبة العصرية]، والشعلبي فى «تفسيره» [٧/ ٢٥٤ / طبعة إحياء التراث العربى]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦٦/ ٣٣١]، والخطابى فى «غريب الحديث» [١/ ٤٩٠-٤٩١]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن كيسان عن أبى حازم سلمان الأشجعى عن أبى هريرة به.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن كيسان».

قلت: ويزيد مختلف فيه، إلا أنه حسن الحديث كما يقول الذهبى فى «الكاشف» واحتجاج مسلم به يقوئيه، وقال ابن منده: (هذا حديث ثابت صحيح، أخرجه الجماعة إلا البخارى، ولم يخرج ليزيد بن كيسان).

قلت: وليس مراده بـ (أخرجه الجماعة) يعنى أصحاب الكتب الستة، على اصطلاح المتأخرين، بل مراده: مشاهير المحدثين ونحو ذلك؛ والحديث عزاه ابن كثير فى «البداية» [٣/ ١٢٤]، للنسائى، فوهم ولا بد، فليس هو فى «الكبرى» ولا «الصغرى» أصلاً، يدلك عليه: أن صاحب «تحفة الأشراف» عزاه لمسلم والترمذى وحسب.

٦١٧٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ سَمِعْنَا وَجِبَةً فَزَعْنَا لَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذَا حَجَرٌ أُقْذِفُ بِهِ فِي جَهَنَّمَ مِنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفًا، فَهَذَا حِينَ سَقَطَ فِيهَا فَسَمِعْتُمْ».

٦١٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «احْشِدُوا فَإِنِّي سَافِرٌ عَلَيْكُمْ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»، فَحَشِدُوا فَقَرَأَ عَلَيْنَا: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص]، حَتَّى خْتَمَهَا، ثُمَّ دَخَلَ، فَقَالَ بَعْضُنَا: قَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «سَافِرٌ عَلَيْكُمْ ثُلُثَ الْقُرْآنِ» وَلَمْ يَقْرَأْ مَا هَذَا إِلَّا لَخْبَرِ جَاءَهُ مِنَ السَّمَاءِ، قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: «إِنَّهَا ثُلُثُ الْقُرْآنِ».

٦١٧٩- حسن: أخرجه مسلم [٢٨٤٤]، وأحمد [٣٧١/٢]، وابن حبان [٧٤٦٩]، وابن أبي الدنيا في «صفة النار» [رقم ١٣]، والآجري في «الشریعة» [رقم ٩١٨]، والبيهقي في «البعث والنشور» [رقم ٤٦٥]، وغيرهم من طريقين عن يزيد بن كيسان عن سلمان أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة به .

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ ويزيد صدوق متماسك . وللحديث طرق أخرى وشواهد دون هذا السياق جميعاً، والله المستعان .

٦١٨٠- حسن: أخرجه مسلم [٨١٢]، والترمذي [٢٩٠٠]، وأحمد [٤٢٩/٢]، والبيهقي في «الشعب» [٢/ رقم ٢٥٦٧]، وابن راهويه [٢٢١]، وأبو عوانة [رقم ٣٩٤٥، ٣٩٤٦]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ١٨٣٩]، والطحاوي في «المشکل» [٣/ ١٥٤]، والخطيب في «الجامع» [٥٨-٥٩]، وعنه السمعاني في «أدب الإملاء» [ص ٤٧-٤٨]، وابن الضريس في «فضائل القرآن» [رقم ٢٤٢]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وأبو حازم الأشعي اسمه سلمان» .

قلتُ: والراوى عنه: يزيد بن كيسان: هو اليشكري الكوفي الشيخ الصدوق المتماسك؛ وقد تكلم فيه بعضهم، إلا أنه حسن الحديث؛ وقد توبع عليه باختصار: تابعه بشير بن سلمان الكندي عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: (خرج إلينا رسول الله ﷺ فقال: احشدوا؛ فإنني =

۶۱۸۱- حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ، حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خُرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، فِإِذَا هُوَ بِأَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ، فَقَالَ: «مَا أَخْرَجَكُمَا هَذِهِ السَّاعَةَ؟» قَالَا: الْجُوعُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنَا وَالَّذِي

= سأقرأ عليكم ثلث القرآن، فقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾﴾ حتى ختمها)، أخرجه مسلم [۸۱۲]، والبيهقي في «الشعب» [۲/ رقم ۲۵۳۶]، وأبو عوانة [رقم ۳۹۴۸]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ۱۸۴۰]، وابن الضريس في «فضائل القرآن» [رقم ۲۵۰]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ۸۴۲]، والطحاوي في «المشکل» [۳/ ۱۵۲]، وغيرهم من طرق عن محمد بن فضيل عن بشير بن سلمان بإسناده به . . . واللفظ للبيهقي؛ وهو عند أبي عوانة وابن الضريس: بالمرفوع منه فقط .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مليح؛ وبشير ثقة معروف، وهو من رجال الجماعة إلا البخاري؛ وقد رواه عنه أيضاً: أبان بن تغلب، ولكن في سياق أتم من سياق ابن فضيل: عند ابن الأعرابي في المعجم [رقم ۲۲۳۷]، لكن الإسناد إليه لا يثبت هناك، وللمرفوع من الحديث: شواهد كثيرة . . . وهو حسن بسياقه هذا هنا .

۶۱۸۱- حسن بهذا اللفظ والسياق: أخرجه مسلم [۲۰۳۸]، والطبراني في «الكبير» [۱۹/ رقم ۵۷۱]، والبيهقي في «الشعب» [۴/ رقم ۴۶۰۲]، والحري في «إكرام الضيف» [رقم ۹۸]، والحسين بن حرب في «زوائده على زهد ابن المبارك» [رقم ۱۱۶۹]، وابن عبد البر في «التمهيد» [۲۴/ ۳۴۰-۳۴۱]، وأبو عوانة [رقم ۸۳۰۳]، وغيرهم من طريقين عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة به .

قلتُ: وهذا إسناد صالح، ويزيد بن كيسان: مضى غير مرة: أنه صدوق متماسك؛ ومن هذا الطريق: أخرجه ابن ماجه وغيره، ولكن مختصراً ببعض فقراته وحسب، كما مضى بيان ذلك قريباً [برقم ۶۱۷۷]، وقد توبع عليه يزيد بن كيسان: تابعه بشير بن سلمان عن أبي حازم عن أبي هريرة به نحوه في سياق أطول . . . لكن دون بعض ألفاظه هنا: أخرجه أبو عوانة [رقم ۸۳۰۵] -وساق طرفاً من أوله فقط- وابن خزيمة كما ذكره البيهقي في «الدلائل» [عقب رقم ۳۱۷]، وللحديث: طرق كثيرة عن أبي هريرة، وشواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه في سياق أتم . . . لكن دون بعض ألفاظه هنا، مضى بعضها [برقم ۷۸، ۲۵۰]، والحديث هنا: حسن بلفظه وسياقه .

بَعَثَنِي بِالْحَقِّ مَا أَخْرَجَنِي إِلَّا الَّذِي أَخْرَجَكُمْ، قَوْمُوا»، قال: فقاموا معه، فأتى بيت رجل من الأنصار، فإذا هو ليس ثمَّ، وإذا المرأة، فلما نظرتُ إلى رسول الله ﷺ وصاحبيه، قالت: مرحباً وأهلاً.

فقال لها رسول الله ﷺ: «أَيْنَ أَبُو فَلان؟» قالت: انطلق يستعذب لنا من الماء، قال: فبينما هم كذلك، إذ جاء الأنصاري وعليه قربةٌ، فلما نظر إلى نبي الله ﷺ وصاحبيه كبر، ثم قال: الحمد لله، ما أجد من الناس اليوم أكرم أضيافاً!، قال: فانطلق فقطع لهم عذقاً فيه بسرٌّ وتمرٌّ، فوضعه بين أيديهم، فقال له النبي ﷺ: «لَوْلَا اجْتَنَيْتَ»، فقال الأنصاري: يا رسول الله، تخيروا على أعينكم، وأخذ المدينة فانطلق، فقال رسول الله ﷺ: «إِيَّاكَ وَالْحُلُوبَ»، قال: فذبح لهم فأكلوا من ذلك العذق ومن تيك الشاة، وشربوا من الماء.

فقال لهم نبي الله: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُسْأَلَنَّ عَنْ هَذَا النَّعِيمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ الْجُوعُ، ثُمَّ لَمْ تَرْجِعُوا حَتَّى أَصَبْتُمْ هَذَا، هَذَا مِنَ النَّعِيمِ».

٦١٨٢ - حَدَّثَنَا داود بن رشيد، حَدَّثَنَا خلف بن خليفة، حَدَّثَنَا يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، أن ضيفاً نزل برسول الله ﷺ يوماً، فأرسل إلى نسائه: «هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَدْ نَزَلَ بِي ضَيْفٌ اللَّيْلَةَ»، فأرسلن إليه: لا والذي بعثك بالحق ما عندنا إلا الماء، قال: فبينما هو كذلك إذ جاء رجلٌ من الأنصار، فقال نبي الله: «أَعِنْدَكَ شَيْءٌ تَذْهَبُ بِضَيْفِنَا هَذِهِ اللَّيْلَةَ؟» قال الأنصاري: نعم يا نبي الله، قال: فانطلق بالضيف، قال: فلما أتى منزله قال للمرأة: أعينك شيء؟ قالت: نعم، خبزة لنا، قال: فكانت تصلحين المصباح، فأطفئيه، وضعى الخبز، فجعل يدخل يده مع الضيف هو وامرأته، ويرفعون أيديهم إلى أفواههم ولا يأكلون شيئاً، وخلوا بين الضيف والخبز فأكلها، فلما أصبح انطلق الضيف إلى حاجته، قال الأنصاري: بلغ ساعتى التى أتى فيها رسول الله ﷺ، قال: فجئت إلى رسول الله ﷺ فنظر إلى من بعيد، قال: «مَا صَنَعْتَ بِضَيْفِكَ اللَّيْلَةَ؟!»، قال: فظننت أن الضيف شكانى إلى رسول الله، فقلت: يا رسول

اللَّهِ، فَقُلْتُ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَرَنِي أَنَّ رَبَّكَ عَجِبَ مِمَّا صَنَعْتَ بِضَيْفِكَ - أَوْ قَالَ: ضَحِكَ».

٦١٨٣ - حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ، حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا تَفْنَى هَذِهِ الْأُمَّةُ حَتَّى يَقُومَ الرَّجُلُ إِلَى الْمَرْأَةِ فَيَفْتَرِشَهَا فِي الطَّرِيقِ، فَيَكُونَ خِيَارُهُمْ يَوْمَئِذٍ مَنْ يَقُولُ: لَوْ وَا رَبِّيَّهَا وَرَاءَ هَذَا الْحَائِطِ!». .

٦١٨٣ - حسن بهذا اللفظ: قال الهيثمي في «المجمع» [٣٣١ / ٨]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح» وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٣٢ / ٨]: «رواه مسدد موقوفاً، ورواه أبو يعلى مرفوعاً، ورواهما ثقات».

قلت: أما طريق مسدد فلم أفق عليه، ورجال إسناد المؤلف: رجال «الصحيح» كما قاله الهيثمي؛ أما يزيد بن كيسان: فقد مضى غير مرة: أنه صدوق متماسك؛ فيه كلام لا ينزل بحديثه عن درجة القبول؛ وشيخه أبو حازم: هو سلمان الأشجعي التابعي المشهور؛ وأما شيخ المؤلف: هو (داود بن رشيد) فتقنة نبيل.

وأما شيخه: (خلف بن خليفة) فهو أبو أحمد الأشجعي الثقة المشهور؛ لكن نص غير واحد من النقاد على كونه قد اختلط أو تغير بآخرة، وقال مسلمة الأندلسي: «من سمع منه قبل التغير فروايته صحيحة».

قلت: لم يميز أحد سماع من سمع منه قبل اختلاطه وبعده، والذي يدولى من كلامهم: أن اختلاطه كان قبل موته؛ وسماع الأكثرين منه إنما كان قبل تغيره إن شاء الله؛ وقد احتج به مسلم في «صحيحه» من رواية ابن أبي شيبعة ومحرز بن عون ويحيى بن أيوب المقابري كلهم عنه . . . وهؤلاء من أقران (داود بن رشيد) راوى الحديث عنه هنا؛ وقد زعم الحاكم في «المدخل» أن مسلماً إنما أخرج له في «الشواهد»، وليس كما قال، بل أخرج له حديثاً في «الأصول» [برقم ٤٧٥].

■ والحاصل: أن سند الحديث هنا: صالح إن شاء الله؛ وفي الباب: شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه دون لفظه هنا، فراجع «الصحيح» [٤٨١]، و«الفتح» [١٣ / ٨٤].

٦١٨٤ - حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حَدَّثَنَا أبو خالد، عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَفَنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

٦١٨٤ - صحيح: أخرجه مسلم [٩١٧]، وابن ماجه [١٤٤٤]، وابن أبي شيبة س [١٠٨٥٧]، وابن الجارود [٥١٣]، والبيهقى فى «سننه» [٦٣٩١]، وابن أبى الدنيا فى «المحتضرين» [رقم ٧]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١١٤٥]، وأبو نعيم فى «مستخرجه على مسلم» [رقم ٢٠٥٤]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٨٥٤]، وأبو عروبة الحرانى فى جزء من حديثه [رقم ٧]، وابن حزم فى «المحلى» [١٥٧/٥]، والذهبي فى «سير النبلاء» [١٦/٣٣٣-٣٣٤]، وغيرهم من طريق سليمان بن حيان أبى خالد الأحمر عن يزيد بن كيسان عن سلمان أبى حازم الأشجعى عن أبى هريرة به .

قلتُ: هذا إسناد حسن صالح، وأبو خالد الأحمر وشيخه: صدوقان مشهوران، لكن أعلاه أبو الفضل الجارودى الحافظ، فقال فى رسالته «علل أحاديث فى صحيح مسلم» [رقم ١٩]: «هذا غلط فيه أبو خالد الأحمر» ثم ذكر أن أصل الحديث إنما وقع فى قصة أبى طالب لما قاله له النبى ﷺ: (قلت: لا إله إلا الله، أشهد لك بها يوم القيامة)، يعنى وغلط أبو خالد فى لفظه وسياقه، فجاء به على هذا النحو .

قلتُ: ويعكر عليه أن أبا خالد الأحمر لم ينفرد به عن يزيد على هذا اللفظ، بل تابعه عليه مروان ابن معاوية الفزارى عن يزيد بن كيسان بمثله سواء . . . عند ابن منده فى التوحيد [ص ٢٨٩/ رقم ٢٠٠ / طبعة دار الفضيلة]، من طريق أبى مسعود الرازى عن ابن أبى شيبة عن مروان به .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح إلى مروان؛ إلا أننى أخشى ألا يكون محفوظاً، فقد خولف فيه أبو مسعود الرازى - وهو حافظ إمام له غرائب - خالفه الإمام مسلم وابن ماجه وبقى بن مخلد وعبيد بن غنم وإسماعيل بن قتيبة وأبو بكر ابن أبى عاصم وغيرهم، كلهم رووه عن ابن أبى شيبة فقالوا: عن أبى خالد الأحمر عن يزيد بن كيسان به .

قلتُ: وهذا أصح عندى؛ والحديث صحيح على كل حال، فله طرق أخرى عن أبى هريرة، وشواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً، وقد أطلنا تخريجه فى «غرس الأشجار» ومضى من تلك الشواهد: حديث أبى سعيد الخدرى [١٠٩٦، ١١٧٧، ١٢٣٩]، مثل لفظه هنا، وسنده صحيح محفوظ، وهو ثابت فى «صحيح مسلم» أيضاً .

٦١٨٥- حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ سَرِيحٍ، حَدَّثَنَا مِرْوَانَ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَامَ عَنْ رَكْعَتِي الْفَجْرِ فَصَلَاهُمَا بَعْدَمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ.

٦١٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا، فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا؟»، قَالَ: قَدْ نَظَرْتُ.

٦١٨٥- صحيح: أخرجه مسلم [٦٨٠]، والنسائي [٦٢٣]، وابن ماجه [١١٥٥]، وأحمد [٤٢٨/٢]، وابن خزيمة [٩٩٩، ٩٨٨، ١١١٨، ١٢٥٢]، وابن حبان [١٤٥٩، ٢٦٥١]، وابن راهويه [١٩٨]، والبيهقي في «سننه» [٢٩٩٧، ٤٣٣١]، وأبو عوانة [رقم ٢٠٩٢]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ١٣٦٠] و[رقم ١٣٦١]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٠٨٥]، [٢٦٩٠، ٢٧١٨]، والسراج في «مسنده» [١/٤٦٤]، والطحاوي في شرح «المشکل» [١٣/١٠-١٤]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٥/٢٥١]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة به نحوه في سياق أطول.

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ ويزيد: صدوق متماسك، وقد توبع عليه: تابعه بشير بن سلمان أبو إسماعيل الكوفي عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: (عرسنا مع النبي ﷺ ذات ليلة، فلم نستيقظ حتى آذتنا الشمس؛ فقال رسول الله ﷺ ليأخذ كل رجل منكم برأس راحلته، ثم ليتنح عن هذا المنزل، ثم دعاء بماء فتوضأ، فسجد سجدتين، ثم أقيمت الصلاة فصلي).
أخرجه ابن أبي شيبه [٤٧٣٧] و[٣٦٠٩٨]، وعنه المؤلف [برقم ٦٢٠٨]، وابن الجارود [٢٤٠]، من طريق محمد بن فضيل عن أبي إسماعيل به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح؛ وبشير ثقة مشهور من رجال الجماعة إلا البخاري، وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه في سياق أتم، وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً، وقد استوفينا طرقه وشواهدة في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٦١٨٦- صحيح: أخرجه مسلم [١٤٢٤]، والنسائي [٣٢٤٦، ٣٢٤٧]، وأحمد [٢/٢٨٦]، [٢٩٩]، وابن حبان [٤٠٤١، ٤٠٤٤]، والدارقطني في «سننه» [٣/٢٥٣]، وسعيد بن منصور [٥٢٣]، والبيهقي في «سننه» [١٣٢٦٤، ١٤١٣٢]، والحميدي [١١٧٢]، ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء» [٤/٣٨٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/١٤]، وأبو عوانة [رقم ٤٠٣٤]، =

٦١٨٧- حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَسَاوِمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَنَهَى عَنِ التَّنَاجُشِ، وَنَهَى أَنْ يُتَلَقَى الْجَلْبَ، وَنَهَى أَنْ تَسْأَلَ

= [٤١٤٥، ٤٠٣٥]، والبغوي في «تفسيره» [٣٨٦/٦ / طبعة دارطيبة]، والثعلبي في «تفسيره» [٥٧/٨]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم سليمان الأشجعي عن أبي هريرة به . . وهو عند جماعة بنحوه . . وليس عند الجميع [سوى مسلم والبيهقي وأبي نعيم في رواية لهم] قوله: (قال: قد نظرت) وفي رواية لمسلم والبيهقي وأبي نعيم: نحوه في سياق أطول . قلت: وهذا إسناد صالح؛ ويزيد بن كيسان وإن ضعفه بعضهم؛ إلا أنه صدوق متمسك؛ لكن أنكر العقيلي عليه هذا الحديث، وساقه في ترجمته من «الضعفاء» ثم قال عقب روايته: (لا يتابع عليه) كذا، وليس كما قال؛ بل تابعه عليه بشير بن سلمة أبو إسماعيل الكفوي على نحوه عن أبي حازم عن أبي هريرة به في سياق أتم: عند الطحاوي في «المشكّل» [٣٦/١٣]، بإسناد صحيح عن ابن عيينة عن بشير أبي إسماعيل به .

قلت: وهذا إسناد صحيح، وبشير ثقة مشهور من رجال الجماعة إلا البخاري، وقد توبع عليه ابن عيينة عن أبي إسماعيل به نحوه في سياق أطول: عند الحاكم [١٩٣/٢]، بإسناده الصحيح إلى زهير بن معاوية عن أبي إسماعيل الأسلمي به .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة» .

قلت: بل هو على شرط مسلم وحده، فإن البخاري لم يحتج بأبي إسماعيل أصلاً، ولا أخرج بتلك الترجمة حديثاً قط، ثم قال الحاكم: «إنما أخرج مسلم من حديث شعبة عن أبي إسماعيل عن أبي حازم عن أبي هريرة: أن رجلاً تزوج، فقال رسول الله ﷺ هلا نظرت إليها؟! فقط» .

قلت: وهذا الطريق ليس عند مسلم البتة، بل هو من أوهام الحاكم المعروفة، ثم قال: «وأبو إسماعيل هذا: هو بشير بن سلمان [بالوصل: سليمان، وهو خطأ] وقد احتج جميعاً به» .

قلت: ما زال الرجل يصر على تلك الدعوى، ولا تزال نحن - نصر على أن أبا إسماعيل لم يخرج له البخاري شيئاً في «صحيحه» فضلاً عن أن يحتج به، واللّه المستعان لا رب سواه .

٦١٨٧- صحيح: أخرجه مسلم [١٠٢٠]، وأبو عوانة [٤٨٩٧] و[٤٨٩٨]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [٢٢٨٣]، والبيهقي في «سننه» [٧٥٨٩]، وغيرهم من طريق عبيد اللّه ابن عمر الرقي عن زيد بن أبي أنيسة عن عدى بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة به . . . =

المرأة طلاق أختها، ونهى أن يمنع الماء مخافة أن يُرعى الكلاء، ونهى أن يبيع حاضر لباد، ومن منح منحةً غدت بصدقة، وراحت بصدقة، صبوحها وغبوقها.

٦١٨٨- حَدَّثَنَا هَاشِمٌ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ عَدِيِّ ابْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ مَشَى مَعَ جَنَازَةٍ حَتَّى يُفْرَغَ مِنْهَا، فَلَهُ قِيرَاطَانِ، وَمَنْ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ يُفْرَغَ مِنْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ»، قلنا: وما القيراط يا رسول الله؟ قال: «مِثْلُ أَحَدٍ».

= وهو عند مسلم والبيهقي وأبي نعيم: بالفقرة الأخيرة منه فقط، ولفظ مسلم والبيهقي في أوله: (عن النبي ﷺ أنه نهى .. فذكر خصلاً وقال . . .) ثم ذكر الفقرة الأخيرة فقط.

قلتُ: وقد توبع عليه ابن أبي أنيسة: تابعه شعبة عن عدى بن ثابت بإسناده مرفوعاً: (نهى رسول الله ﷺ عن التلقى، وأن يتباع المهاجر من الأعرابي، وأن تشتتر المرأة طلاق أختها، وأن يستام الرجل على سوم أخيه، ونهى عن النجش، وعن التصرية).

أخرجه البخارى [٢٥٧٧]- واللفظ له- ومسلم [١٥١٥]، والنسائي [٤٤٩١]، وابن راهويه [٢٢٦]، والبيهقي في «سننه» [١٠٤٨٧، ١٠٦٧٦]، وأبو عوانة [رقم ٤٨٩٤، ٤٨٩٥]، وغيرهم من طرق عن شعبة به . . . وليس عند مسلم وابن راهويه: الفقرة الثانية من السياق الماضى.

قلتُ: وللحديث طرق كثيرة عن أبي هريرة به مفرقاً بفقراته . . . وقد استوفينا الكلام عليه في «غرس الأشجار» واللّه المستعان.

٦١٨٨- صحيح: أخرجه الطحاوى في «المشکل» [١٧٨/٣]، من طريق على بن معبد بن شداد عن عبید اللّٰه بن عمرو الرقى عن زيد بن أبي أنيسة عن عدى بن ثابت عن أبي حازم سلمان الأشجعى عن أبي هريرة به.

قلتُ: هذا إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» سوى على بن معبد، فهو من رجال الترمذى والنسائى، وقد توبع عليه عدى بن ثابت، تابعه يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً: (من صلى على جنازة فله قيراط؛ فإن اتبعها حتى توضع فى القبر، فله قيراطان؛ قال: قلتُ: يا أبا هريرة: ما القيراط؟! قال: مثل أحد).

أخرجه أحمد [٤٧٤/٢]- واللفظ له- ومسلم [٢١٥٠]، والبيهقي في «سننه» [٦٥٤٠]، =

٦١٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ حَمْزَةَ الزِّيَاتِ، عَنْ عَدِيِّ ابْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ: أَذْكَرُنِي فِي نَفْسِكَ أَذْكَرَكَ فِي نَفْسِي، وَأَذْكَرُنِي فِي مَلَأٍ مِنَ النَّاسِ أَذْكَرَكَ فِي مَلَأٍ» يَعْنِي خَيْرٍ مِنْهُمْ.

= وأبو عوانة [رقم ٢١١٨]، والفخر ابن البخارى فى «مشيخته» [رقم ٦٧٤، ٦٧٥]، وغيرهم من طريق يحيى بن سعيد عن يزيد بن كيسان به .

قلتُ: وهذا إسناد حسن؛ ويزيد صدوق متماسك، وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . يأتى بعضها [برقم ٦٤٥٣، ٦٦٤٠، ٦٦٥٩].

٦١٨٩- صحيح: أخرجه ابن حبان [٨١٠]، والطبرانى فى «الدعاء» حرقم [١٨٦٤]، وابن شاهين فى «فضائل الأعمال» [رقم ١٦٦]، والذهبي فى «سير النبلاء» [٤٥٠/١٧]، وغيرهم من طريق معاوية بن هشام عن حمزة بن حبيب الزيات عن عدى بن ثابت عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة به .
قال الذهبي: «تفرد به معاوية» .

قلتُ: وهو شيخ صدوق من رجال الجماعة إلا البخارى، ومن فوقه ثقات مشاهير، فالإسناد حسن، لكن اختلف على معاوية فى سنده، فرواه عنه أبو كريب محمد بن العلاء على الوجه الماضى، وخالفه حسين بن عبد الأول، فرواه عن معاوية فقال: عن حمزة عن حبيب بن أبى ثابت عن أبى حازم عن أبى هريرة به مرفوعاً، وجعل شيخ حمزة فيه (حبيب بن أبى ثابت) بعد أن كان: (عدى بن ثابت)، هكذا ذكره والدارقطنى فى «العلل» [٢٣٧/٨]، ثم قال: «وقول أبى كريب أصح» .

قلتُ: وهو كما قال، وحسين بن عبد الأول مختلف فيه، راجع ترجمته فى «الميزان» و«لسانه» [٢/٢٩٤]، وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة .

منها: ما رواه الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة به نحوه فى سياق أتم، وزاد فى أوله: (أنا عند ظن عبدى بى . . .) أخرجه البخارى [٦٩٧٠]، ومسلم [٢٦٧٥]، والترمذى [٣٦٠٣]، وابن ماجه [٣٨٢٢]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٧٣٠]، وأحمد [٢/٢٥١، ٤١٣]، وجماعة كثيرة من طرق عن الأعمش به . . . وقال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» . =

٦١٩٠ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَدَّةٌ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيْبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيْبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».

٦١٩١ - حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رَشِيْدٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيْدُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى بَنِي أُمِيَّةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، وَسَعِيْدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَيَّ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ وَعَلَيَّ دِيْنٌ، قَالَ: «فَاقْضِ دِيْنَكَ».

٦١٩٠ - صحيح: أخرجه مسلم [١٤٥]، وابن ماجه [٣٩٨٦]، والآجری فی «الغرباء» [رقم ٤]، وأبو عوانة [رقم ٢٩٨]، وأبو نعیم فی «المستخرج» [رقم ٣٧٠]، وابن منده فی «الإيمان» [١/ رقم ٤٢٣]، والبيهقي فی «الزهد» [٢١٣]، والخطيب فی «شرف أصحاب الحديث» [٣١]، وفی «تاریخ الخطيب» [٣٠٧/١١]، وابن حزم فی «الإحكام» [٥٤٧/٤] و[١٠٧٧/٨]، وغيرهم من طرق عن مروان بن معاوية الفزاري عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة به.

قلتُ: وسنده صالح؛ وي زيد بن كيسان مختلف فيه، إلا أنه لا يزال متماسكاً؛ ويقويه احتجاج مسلم به؛ وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به.. وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً. وهو حديث صحيح ثابت.. وراجع «الصحيحة» [١٢٧٣]، للإمام.

٦١٩١ - قوى: قال الهيثمي في «المجمع» [٢٣٢/٤]: (رواه أبو يعلى، وفيه [أبو] عبد الله مولى بن أمية، ولم أجد من ذكره، وبقية رجاله رجال الصحيح) وقال حسين الأسد في تعليقه على مسند المؤلف [٥٤/١١]: «رجالها ثقات غير أبي عبد الله مولى بن أمية، ما وجدت له ترجمة فيما لد من مصادر».

قلتُ: والرجل شامى معروف، اسمه (ناصر) ترجمه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٩٥/٦١] - [٣٨٦]، ثم أسند عن أبي زرعة الرازي توثيقه؛ وهو مترجم أيضاً في «التهذيب وذيوله» (تميز!) وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة» وباقي رجال الإسناد ثقات مشاهير، وأبو حازم: هو سلمان الأشجعي.

والحديث من طريق المؤلف: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٧٦-٣٨٥/٦١]، ثم رواه من طريق آخر ضعيف عن الوليد عن ناصر مولى بن أمية عن المقبري وحده عن أبي هريرة به. =

٦١٩٢- حدثنا أبو خيثمة، حدثنا جرير، [عن الليث]، عن يونس، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما استجار عبدٌ من النار سبع مرات في يومٍ، إلا قالت النار: يا رب إن عبدك فلاناً قد استجارك مني فأجره، ولا يسأل الله عبدٌ الجنة في يومٍ سبع مرات، إلا قالت الجنة: يا رب إن عبدك فلاناً سألني فأدخله».

= قلتُ: والوليد في سنده: هو ابن مسلم الإمام المعروف، وقد ثبت عليه التدليس، لكنه لم يكن مكثراً منه إلا عن الأوزاعي وحده! لاسيما تدليس التسوية، أما روايته عن غير الأوزاعي: فالأصل: أنها مستقيمة؛ حتى يثبت خلاف ذلك. والله المستعان.

٦١٩٢- منكر: أخرجه ابن راهويه [٢١٣]، والبخارى في «تاريخه» [٧٩/٢]-معلقاً- وأبو نعيم في «صفة الجنة» [ص ٩١/ رقم ٦٨/ طبعة دار المأمون]، والضياء في «صفة الجنة» [٣/ ٨٩ / ١]، كما في «الصحيحة» [٢٢/ ٦]، والبيهقي في «الدعوات» [رقم ٢٧٠]، والحسن بن سفيان في «مسنده» كما في «حادى الأرواح» [ص ٦٣]، وغيرهم من طرق عن جرير بن عبد الحميد عن الليث بن أبي سليم عن يونس بن خباب عن أبي حازم عن أبي هريرة به نحوه... وهو عند أبي نعيم بشرطه الثاني فقط، وهو عند البخارى مختصراً بطرف من أوله وحسب. قال الهيثمى في «المجمع» [٢٦٩/ ١٠]: «رواه البزار، وفيه يونس بن خباب؛ وهو ضعيف».

قلتُ: تساهل الهيثمى بشأن الرجل، وقد قال صاحبه البوصيرى في «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٦٩]، بعد أن عزاه للمؤلف: «فيه يونس بن خباب، قال فيه البخارى: «منكر الحديث» واتفقوا على ضعفه» وقال الجوزجاني: «كذاب مفتر» وقال أبو حاتم: «مضطرب الحديث؛ ليس بالقوى» وتركه غير واحد؛ بل نقل ابن الجوزى تكذيبه عن يحيى القطان أيضاً، وقد مشاه من لم يخبر حاله! وكان الرجل مع سقوطه في الرواية؛ ساقط العدالة أيضاً، قال أبو داود: «يونس بن خباب شتام لأصحاب رسول الله ﷺ» وقال ابن معين: «كان يشتم عثمان» وقال الدارقطنى: «كان رجل سوء، فيه شيعية مفرطة، كان يسب عثمان» وقال أبو أحمد الحاكم: «تركه يحيى - يعنى القطان - وعبد الرحمن - يعنى ابن مهدى - وأحسنا فى ذلك؛ لأنه كان يشتم عثمان، ومن سب أحداً من الصحابة فهو أهل أن لا يروى عنه».

قلتُ: ووصفه بالغلو والوقيعه غير واحد؛ وقد صح ذلك عنه من طرق، فلا رضى الله عنك يا يونس، كأن حبك لعلّى - رضى الله عنه - لا يتم إلا بنهشك عرض عثمان، فوالله لأنت الشيخ الضال المعثر، مالك وهؤلاء الجلّة جميعاً؟! هلا ترحمت عليهم، وعافيت نفسك بإيثار السكوت =

= وإلجام لسانك عن تناولهم بما يقذف بك حيث لا تحب؟! هلا دريت أن من تسعى للذنب دونه وعنه هو خصيمك يوم القيامة أيها المفلس؟! وهل ظننت أن مثل: عليّ - رضی اللہ عنہ - يُسرُّ بما اقترفته في حق أخيه عثمان؟! تالله لقد خسرت حب الرجلين جميعاً، ومالك في أحدهما من نصيب! وليس لحم عثمان - رضی اللہ عنہ - مما تستطيع أنياب أمثالك من السفلة أن تقضمه، بل هو علقم حنظل في حلق كل شيعي غال أو رافضي بغيض، وقد جرّد اللّهُ لأصحاب رسول اللّهِ ﷺ رجالاً ذوى ألسُن حداد؛ ومطارق شداد، وعُتد وعتاد؛ يذبون بها عن حريمهم؛ ويطوون بساط كل متجرئ عليهم؛ ويدرأون بها في نحر كل متسلط إليهم؛ أو جاهل بعلياء منازلهم؛ فليجرب كل مجرم متهور حظه من هؤلاء الرجال ما شاء.

وهذا الساقط - أعنى يونس بن خباب - مع كونه آفة الحديث، فقد اضطرب في سنده على ألوان كما يأتي؛ والراوى عنه: ليث بن أبي سليم لم يكن في الحديث بالليث؛ وهو ضعيف مضطرب الحديث على التحقيق، وهو وشيخه من رجال «التهذيب» وباقي رجال الإسناد ثقات مشاهير؛ وأبو حازم: هو سلمان الأشجعي.

وقد عاد الليث: ورواه عن يونس بن خباب فقال: عن أبي علقمة عن أبي هريرة به نحوه مرفوعاً، وأسقط منه (أبا حازم) وأبدله بـ (أبي علقمة)! هكذا أخرجه البزار في «مسنده» [٤/ رقم ٣١٧٥]، كشف الأستار [ياسناد صحيح إلى الليث به.

قلت: وهذا من يونس بن خباب، اضطرب فيه كما أشرنا سابقاً؛ وقد توبع الليث على هذا الوجه عن يونس، تابعه:

١- منصور بن المعتمر: عند البزار [٤/ ٣١٧٥] كشف، والدارقطني في «العلل» [١١/ ١٨٩-١٩٠]، من طريق الأشجعي عن الثوري عن منصور به.

قلت: وهذا سند صحيح إلى منصور؛ إن كان الأشجعي قد ضبطه عن الثوري، واسمه (عبيد اللّهُ ابن عبيد الرحمن) ثقة مشهور، وقد خولف فيه الثوري، خالفه شيبان النحوي، فرواه عن منصور عن يونس عن أبي علقمة عن أبي هريرة به موقوفاً، ولم يرفعه، هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [١١/ ١٩٠]، وشيبان ثقة حجة؛ فأشبهه أن يكون يونس قد اضطرب فيه كعادته.

٢- وتابعه: شعبة عن يونس عن أبي علقمة عن أبي هريرة به نحوه مرفوعاً: عند الطيالسي [٢٥٧٩]، ومن طريقه أبو نعيم في «صفة الجنة» [ص ٩٢/ رقم ٦٩/ طبعة دار المأمون]، قال:

= قلتُ: وهكذا رواه عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة: كما ذكره الدارقطني في «العلل» [١٨٩/١١]، ثم قال: «ووقفه غيره» يعني عن شعبة، وهو كما قال؛ فرواه آدم بن أبي إياس عن شعبة بإسناده به موقوفاً على أبي هريرة، إلا أنه قال: (عن علقمة الأنصاري) بدل: (أبي علقمة) هكذا أخرجه البخاري في «تاريخه» [٧٩/٢] -إشارة.

والوجهان عندي محفوظان عن شعبة: إنما يضطرب يونس فيه كل مرة.

٣-٤- وهكذا رواه شعيب بن صفوان وعمرو بن مجمع كلاهما عن يونس بن خباب عن أبي علقمة عن أبي هريرة به مرفوعاً: ذكره الدارقطني في «العلل» [١٨٩/١١].

٥- وتابعهم: إسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التيمي: عند البزار في «مسنده» [٤/ رقم ٣١٧٥/ كشف]، من طريق إبراهيم بن يوسف - وهو الكندي - عن أبي يحيى التيمي به.

قلتُ: ووقع عنده: (إبراهيم بن يوسف أبو يحيى التيمي) كذا! وهو خطأ بلا ريب، وكم في (الكشف) من أغلاط تحتاج إلى ضبط وكشف!

هكذا رواه هؤلاء عن يونس بن خباب عن أبي علقمة عن أبي هريرة مرفوعاً، وخالفهم: واصل مولى أبي عيينة، فرواه عن يونس قال: (حدثني علقمة بين زمزم والمقام عن أبي هريرة موقوفاً) هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [١١/ ١٩٠].

فهذه ثلاثة ألوان من الاختلاف على يونس في سنده، ولون رابع، فقال البخاري في «تاريخه» [٧٩/٢]: «ويقال: عن أبي داود وشاذان عن شعبة . . . عن يحيى بن يعلى عن يونس عن أبي علقمة عن أبي الدرداء» ثم قال البخاري: (أبو الدرداء لا يصح ههنا) وهذا إشارة منه إلى عدم ثبوت هذا اللون، وكما اختلف على يونس في سنده، فقد اختلف عليه في (شيخه) أيضاً، رواه عنه الليث فقال: (عن أبي حازم) ورواه عنه الأكثرون فقالوا: (عن أبي علقمة) ورواه آدم عن شعبة عن يونس فقال: (عن علقمة الأنصاري).

فهذه ثلاثة ألوان كلها مضت؛ ولون رابع، فرواه عنه عمرو بن قيس الملائي فقال: (عن يزيد بن علقمة) وأوقفه على أبي هريرة، هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [١١/ ١٩٠]، ثم قال بعد أن ساق أكثر الاختلاف فيه على يونس: «والأشبه بالصواب من ذلك: قول من قال: عن أبي علقمة عن أبي هريرة» يعني به موقوفاً أو مرفوعاً، والأشبه عندي: أن يونس بن خباب: قد اضطرب فيه على أكثر تلك الوجوه إن لم يكن جميعها، وقد مضى أنه شبه لا شيء، وقول =

= الحافظ عنه بـ«التقريب»: «صدوق يخطئ، ورُمى بالرفض» فيه تساهل لا يخفى، والأولى أن يقال: (متروك رافضى خبيث) وقد صح عنه تناوله لأمير المؤمنين عثمان - رضی اللہ عنہ - وهذا وحده كاف لسقوط عدالته البتة، فدعك من قول من أحسن الظن به، ولم يقف على دخائله، وكل من: يبلغ به حبه لعليّ بن أبي طالب - رضی اللہ عنہ - إلى الطعن في غرمائه عنده - من الصحابة، فهو رافضى بغض، .

نعم: قد توبع هذا اليونس في روايته على اللون الثالث! فرواه الطيالسي [٢٥٧٩] - طبعة دار المعرفة - [ورقم ٢٧٠٢ / طبعة دار هجر]، قال: حدثنا شعبة عن يعلى بن عطاء قال سمعت أبا علقمة، قال شعبة: وحدثني يونس بن خباب [في طبعة المعرفة (قبا)]: سمع أبا علقمة عن أبي هريرة، ولم يرفعه يعلى إلى أبي هريرة، قال: قال: من قال أسأل الله الجنة . . . إلخ .

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١٦٩/٦]: (إسناد الطيالسي الأول: على شرط مسلم).

قلتُ: بل رجاله رجال مسلم؛ وليس على شرطه؛ وظاهره أنه مقطوع على أبي علقمة، وهكذا جزم به المعلق على «مسند الطيالسي» [٤/٣٠٥ / طبعة دار هجر]، وهكذا نقل الحافظ في «المطالب» [رقم ٣٥١١]، والبوصيري في «الإتحاف»: إسناد الطيالسي كما هنا، لكن نقل ابن القيم في «حادي الأرواح» [ص ٦٤]، إسناد الطيالسي الثاني، وفيه: (عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ).

وهذا مرفوع، وهكذا خرج أبو نعيم في «صفة الجنة» من طريق يونس بن حبيب - وهو راوى مسند الطيالسي - عن الطيالسي بإسناده به مرفوعاً .

قلتُ: وهذا الإسناد ظاهره الوقف على أبي هريرة: في مطبوعة «مسند الطيالسي» وعنه الحافظ في «المطالب» و«الإتحاف» فالذي أراه: أن الأصح: هو ما نقله ابن القيم في «حادي الأرواح» ويؤيده: رواية أبي نعيم السابقة؛ ويكون (ذكر النبي ﷺ قد سقط من «مسند الطيالسي» وكأنه سقط قديم، بدلالة نقل الحافظ والبوصيري لإسناده كما مضى، وعليه يكون المراد من قول الطيالسي: «ولم يرفعه يعلى إلى أبي هريرة» يعنى بروايته عن النبي ﷺ وإنما اكتفى بقوله: (عن أبي علقمة قال قال أبو هريرة . . .) وذكره موقوفاً عليه .

■ فالحاصل: أن الحديث عند الطيالسي له إسنادان:

الأول: منهما موقوف .

= والثانى : مرفوع ؛ وإن أوهمت عبارة الطياسى : أن الأول مقطوع ، والثانى موقوف ، وعلى كل حال فالخطب هيّن ، فسواء كان الإسناد الثانى : مرفوعاً أو موقوفاً ؛ فمداره على (يونس بن خباب) وقد كشفنا لك دخيلته سابقاً .

أما الإسناد الأول : فسواء كان مقطوعاً أو موقوفاً : فهو مستقيم إن شاء الله ؛ ويعلى بن عطاء ثقة مشهور ؛ ومثله (أبو علقمة) وهو الفارسى المصرى المترجم فى «التهذيب وذيوله» ؛ ويعلى ابن عطاء معروف الرواية عنه ، وكلاهما من رجال مسلم فى «صحيحه» .

■ فالحاصل : أن الحديث لا يصح مرفوعاً ، بل هو منكر جداً ! والأشبه أنه من قول أبى هريرة أو أبى علقمة ، والثابت فى هذا الباب : إنما هو حديث أنس الماضى [برقم ٣٦٨٢ ، ٣٦٨٣] .

● تنبيه مهم : قد سقط (الليث بن أبى سليم) من سند المؤلف فى الطبعتين ، ويبدو أنه سقط قديم ، فقد روى الضياء هذا الحديث فى كتابه «صفة الجنة» من طريق المؤلف به . . كما هنا ، وقد نبّه المعلق على «صفة الجنة» لأبى نعيم [ص ٩١ / طبعة دار المأمون] ، إلى هذا السقط عند أبى يعلى ومن طريقه الضياء ، ويؤيد كونه سقطاً قديماً : أن جماعة قد نقلوا إسناد أبى يعلى كما هو هنا ، دون ذكر الليث فيه ، منهم ابن القيم فى «حادى الأرواح» والحافظ فى «المطالب والبوصيرى فى «الإتحاف» ، بل وجازف ابن القيم وقال : «وإسناده على شرط الصحيحين» ومثله قاله المنذرى فى «الترغيب» [٢٤٣ / ٤] ، وكذا المناوى فى «الفيض» [١٤٤ / ٦] .

وقبل هؤلاء جميعاً : قال الضياء عقب روايته : (هذا الحديث عندى : على شرط الصحيحين) وهذه غفلة منهم جميعاً عن ذلك السقط المشار إليه - وسيأتى التذليل عليه - ثم لم يذكر أحد منهم : من يكون يونس فى سنده؟! وهل صح سماعه من أبى حازم أم لا؟! ومن يكون جرير الراوى عنه عند المؤلف؟! هل هو (ابن حازم) أم (ابن عبد الحميد) وكذلك أغفلوا تعيين أبى حازم! هل هو (سلمان الأشجعى؟! أم (سلمة بن دينار)؟! أم سواهما؟!!

ومفاد دعواهم : أن تلك الترجمة (جرير عن يونس عن أبى حازم عن أبى هريرة) قد احتج بها البخارى ومسلم ، وكذا برواتها ، وهذا يلزمه الإجابة على ما سبق؟! وأين هو؟! نعم : جاء الإمام الألبانى : وانتصر لصحة إسناد أبى يعلى على شرط الشيخين ، ثم انتدب نفسه لترجمة رواة إسنادهم وتمييزهم ، فقال فى «الصحيحه» [رقم ٢٥٠٦] :

= ١- أبو حازم هو سلمان الأشجعى الكوفى ، وهو ثقة بلا خلاف) .

= قلتُ: وأصاب في هذا بلا مناقشة، ثم قال .

٢- يونس: هو ابن يزيد الأيلي، . . . كذا زعم، ثم قال: «جرير: هو ابن حازم . . .» كذا زعم، ثم قال: «أبو خيثمة: هو زهير بن حرب» .

قلتُ: فأين له برواية أبي خيثمة عن جرير بن حازم؟! إنما يروى أبو خيثمة عن (جرير بن عبد الحميد) وهو المذكور في (مشايخه) من ترجمته في «التهذيب» ومتى رأيت أبا خيثمة يروى عن جرير ولا ينسبه، فاعلم أنه ابن عبد الحميد وحسب، ليس سواه أحد، وهو المراد في الإسناد هنا بلا جدال أصلاً .

إنما غر الإمام الألباني: أنه رأى (جرير بن حازم) المذكور في تلامذة (يونس بن يزيد الأيلي) في ترجمة الثاني من «التهذيب» وكذا رآه في مشايخ الأول أيضاً، وهو معروف بالرواية عنه، ولكن من أين للإمام أن (يونس) في سنده هو (ابن يزيد الأيلي) وهم لم يذكره في تلاميذ (أبي حازم الأشجعي) ولا ذكروا (أبا حازم) في مشيخة يونس، فأنى له الجزم بذلك؟! بل يونس في سنده: هو ابن خباب: كما جزم به الحافظ في «المطالب» ومثله البوصيري في (الإتحاف) وكذا وقع منسوباً عند جماعة أيضاً . . .

ثم إن الإمام جعل يشنع جداً على حسين الأسد في تعليقه على مسند المؤلف [١١ / ٥٥]، وكذا على المعلق على «صفة الجنة» [ص ٩١-٩٢]، لأبي نعيم، لكونهما قد جزما بكون يونس في سنده (هو ابن خباب) ثم أعلاه به، ولم يرض الإمام ذلك، ولجَّ في الوهم زاعماً أن يونس ابن خباب قد تابع يونس الأيلي على روايته عن أبي حازم، وأن حسين الأسد قد خلط بينهما خلطاً قبيحاً، بل وأخطأ خطأ فاحشاً، ثم جعل يقول: (والواجب في مثل هذا: التأنى والتحرى في شأنهما- يعنى يونس الأيلي وابن خباب- حتى يتمكن من التعرف على شخصيتهما، وإلا وقع في الخطأ ولا بد، كما حصل للمشار إليه ذلك . . .) .

كذا قال، وهو الواقع في الخطأ هنا لا محالة، ثم جعل يفذلك خطأ حسين الأسد فيخلطه بين رجلين كلاهما تابع الآخر على رواية هذا الحديث عن أبي حازم، ثم قال بعد أن أثبت متابعة يونس الأيلي ليونس بن خباب أو العكس، قال: (وهذا هو الراجح؛ لأن جرير بن حازم من المعروف من ترجمته أنه يروى عن يونس بن يزيد الأيلي كما تقدم، [كذا، ومن أين له أن يونساً في سنده هو الأيلي يا عباد الله؟!] فهذا هو ملحظ أولئك الجفاظ الذين صرحوا بصحة =

٦١٩٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لِأُمَّيِّ فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأَذَنْ لِي».

= الحديث، وأنه على شرط «الصحيحين»، فهل خفى هذا على ذاك المعلق -يعنى حسيناً الأسد- فوقع في الخطأ، أم أصابه غرور بعض الشباب بما عندهم من علم ضحل بهذا الفن الشريف؟! ذلك ما لا أدريه!؟.

ثم جعل يعنى أيضاً المعلق على «صفة الجنة» لأبي نعيم؛ بأشد مما نعى به على حسين الأسد، وهكذا نجد للإمام -أحياناً- نقداً لا يطاق، ويكون المنتقد هو على الجادة؛ والإمام هو المخطئ؛ فيما قال وبحث، ولم يفعل الإمام فيما قاله شيئاً، وانحرف به قلمه إلى ما كان طيئه أولى به، وليس ليونس بن يزيد الأيلي في هذا الحديث شيء أبداً، إنما الحديث شيء حديث (يونس بن خباب) وأنا أقسم على ذلك ولا أحنث إن شاء الله؛ وكأن ذنب يونس الأيلي: أن اسمه وافق اسم الثاني، وأين الثاني من الأول؟! ثم إن الإسناد قد سقط منه (الليث بن أبي سليم) بين جرير ويونس.

يدلك عليه: أن جميع من أخرجه: قد رووه من طرق عن جرير عن الليث عن يونس به... وهذا هو الصواب؛ لأن جريراً لم يلحق ابن خباب، وما عُرف بتدليس حتى يحتمل تدليسه الليث فيه، ولا يقال: لعله اختلف على جرير في سنده، فهذا بعيد عندي، ولو سلم ذلك -على تكلفه- لكان رواية الجماعة عن جرير عن الليث عن يونس به...؛ أصح من رواية المؤلف هنا، وقد نص المزني وغيره في ترجمة (يونس بن خباب) على رواية الليث عنه؛ وقد وقع منسوباً عند جماعة أيضاً.

إذا صح لك هذا: اندفع عندك تصحيح من صحح هذا الإسناد التالف على شرط الشيخين، غفلة عن السقوط المشار إليه، وكذا غفلة عن كون (يونس) في سنده: هو ابن خباب ذلك الساقط الرافض الخبيث، والله المستعان لا رب سواه.

٦١٩٣- صحيح: أخرجه مسلم [٩٧٦]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٢١٨٩]، والفاكهي في «أخبار مكة» [رقم ٢٣٠٧]، والطحاوي في «المشكل» [١١٤/٦]، والبيهقي في «سننه» [رقم ١٣٨٥٧]، وأبو نعيم أيضاً في «أخبار أصبهان» [١٣٣/١]، وغيرهم من طريق مروان بن معاوية عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة به. =

٦١٩٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَنِي الْجُحْدُ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى نِسَائِهِ فَلَمْ يَجِدْ عِنْدَهُنَّ شَيْئًا، فَقَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يُضَيِّفُ هَذَا اللَّيْلَةَ؟» فَقَامَ رَجُلٌ فَذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ، فَقَالَ لِأَهْلِهِ: ضَيْفُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا تَدْخِرِيهِ شَيْئًا، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا عِنْدِي إِلَّا قُوتُ الصَّبِيَّةِ، قَالَ: فَإِذَا أَرَادَ الصَّبِيَّةَ الْعِشَاءَ فَنَوْمِيهِمْ، وَتَعَالَى فَأُطْفِئِي السَّرَاجَ فَتَطْوِي بَطُونَنَا اللَّيْلَةَ، فَفَعَلْتُ، ثُمَّ غَدَا الرَّجُلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَقَدْ عَجِبَ اللَّهُ أَوْ ضَحِكَ اللَّهُ مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانَةَ»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَيُؤْتِرُونَكَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

= قلتُ: وهذا إسناد صالح، ويزيد بن كيسان صدوق صالح، وفيه كلام لا ينزل بحديثه عن درجة القبول؛ وقد توبع عليه مروان بن معاوية، تابعه:

١- محمد بن عبيد الطنافسي عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: (زار النبي ﷺ قبر أمه؛ فبكى وأبكى من حوله؛ فقال: استأذنت ربي في أن أستغفر لها، فلم يؤذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها؛ فأذن لي؛ فزوروا القبور؛ فإنها تذكروا الموت)

أخرجه مسلم [٩٧٦]- واللفظ له- وأبو داود [٣٢٣٤]، والنسائي [٢٠٣٤]، وابن ماجه [١٥٧٢]، وأحمد [٤٤١ / ٢]، وابن حبان [٣١٦٩]، والحاكم [٥٣١ / ١] وابن أبي شيبه [١١٨٠٧]، والبيهقي في «سننه» [٦٩٤٩، ٦٩٨٤]، وفي «المعرفة» [رقم ٢٣٦٠]، وفي «الدلائل» [رقم ١٠٣]، والبعغوي في «تفسيره» [٤ / ١٠١ / طبعة دار طيبة]، والفاكهى في «أخبار مكة» [رقم ٢٣٠٧]، وابن راهويه [٢٠٥]، والبعغوي في «شرح السنة» [٥ / ٤٦٣]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عبيد به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

٢- وتابعه أيضًا: الوليد بن القاسم الهمداني: على نحو رواية محمد بن عبيد: عند ابن الشجري في «الأمالي» [ص ٣٠٠ / طبعة عالم الكتب]، وللحديث شاهد صحيح من رواية بريدة بن الحصيبي عند: الترمذي وأحمد وجماعة . . . وهو مخرج في «غرس الأشجار».

٦١٩٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦١٦٨].

٦١٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْفَرَاتِ الْقَزَّازِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةٌ إِلَّا سَاقُهَا مِنْ ذَهَبٍ».

٦١٩٦- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَلَمْ تُجِبْهُ، فَبَاتَتْ عَاصِيَةً، لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ».

٦١٩٥- ضعيف: أخرجه الترمذى [٢٥٢٥]، وابن حبان [٧٤١٠]، وابن أبي داود فى البعث [رقم ٦٦]، ومن طريقه الفخر ابن البخارى فى «مشيخته» [رقم ٩٨٤]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ١٨٠]، وفى «صفة الجنة» [رقم ٤٠٠/ طبعة دار المأمون]، والخطيب فى «تاريخه» [٥/ ١٠٨]، وابن أبى الدنيا فى «صفة الجنة» [رقم ٤٥]، والدارقطنى فى «الأفراد» [٥/ رقم ٥٤٤١/ الطبعة العلمية]، والمزى فى «تهذيبه» [٩/ ٤٥٣]، وغيرهم من طريق زياد بن الحسن بن الفرات عن أبيه عن جده عن أبى حازم سلمان الأشجعى عن أبى هريرة به .
قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب» وقال الدارقطنى: «تفرد به الحسن بن الفرات القزاز عن أبيه، ولم يروه عنه غير ابنه زياد».

قلت: وزياد هذا: ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٨/ ٢٤٨]، لكن قال أبو حاتم الرازى: «منكر الحديث» وقال الدارقطنى: «لا بأس به، ولا يحتج به»، يعنى بنفى البأس عنه: الكذب والوهاء ونحو ذلك وهو أفة هذا الطريق: وبه أعله ابن القطان الفاسى فى «بيان الوهم» [٢/ ٣٢٧]، وساقه له الذهبى فى ترجمته من «الميزان» [٢/ ٨٨]، وأبوه: (الحسن بن الفرات) وجده (فرات ابن أبى عبد الرحمن القزاز) ثقتان من رجال «الصحيح» ولا يصح فى هذا الباب شىء مرفوع .

٦١٩٦- صحيح: أخرجه البخارى [٣٠٦٥، ٤٨٩٧]، ومسلم [١٤٣٦]، وأبو داود [٢١٤١]، وأمد [٤٣٩/ ٢، ٤٨٠]، وابن حبان [٤٧٢، ٤١٧٣]، وابن أبى شيبنة [١٧١٣٣]، وابن راهويه [٢٠٠]، وابن أبى الدنيا فى «العيال» [رقم ٥٢، ٥٤٤]، وأبو عوانة [رقم ٤٢٩٦، ٤٢٩٧]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٩/ ١٥٧]، وأبو نعيم فى «مستخرجه على مسلم» [رقم ٣٣٦٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٤٨٥]، وفى «الآداب» [رقم ٤٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٤/ ٤١٨]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن أبى حازم سلمان الأشجعى عن أبى هريرة به . . . وهو عند جماعة بنحوه . . .

۶۱۹۷- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: إِمَامٌ كَذَّابٌ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ، وَالشَّيْخُ الزَّانِي».

= وعند أبي داود وأحمد وابن أبي شيبة والبيهقي ومسلم وابن راهويه وابن أبي الدنيا وغيرهم: بدل قوله: (فباتت عاصية) قال: (فبات غضبان عليها) لفظ مسلم وغيره، وهو رواية للبخاري والمؤلف وابن حبان.

قلت: فإن قيل: قد عنعنه الأعمش في جميع طرقه!

قلنا: قد راه عنه شعبة عند البخاري وغيره؛ فأما بذلك غائلة تديسه، وقد توبع الأعمش على نحوه عن أبي حازم، وكذاله طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه... . وقد اسوفينا تخريجه في «غرس الأشجار بتخريجه منتقى الأخبار»... ولله الحمد.

۶۱۹۷- صحيح: أخرجه مسلم [۱۰۷]، وابن راهويه [۲۰۱]، وابن طهمان في «مشيخه» [رقم ۱۲۲]، والبيهقي في «سننه» [۱۶۴۱۸]، وفي «الشعب» [۴/رقم ۵۴۰۵] و[۶/رقم ۸۱۵۵]، والبعغوي في «شرح السنة» [۱۳/۱۶۸]، وأبو عوانة [رقم ۱۱۴]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ۲۸۹]، وأبو القاسم التيمي في «المحجة» [۱/رقم ۱۴۸]، والخرائطي في «مساوي الأخلاق» [رقم ۱۳۰، ۴۶۲]، والطحاوي في «المشكل» [۸/۲۰۲]، وابن منده في «الإيمان» [۲/۶۱۹، ۶۲۰، ۶۲۱]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة به... . وزاد الجميع: قوله: (ولا يزيكهم) بعد قوله: (يوم القيامة). قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه أحمد [۲/۴۸۰]، مع الزيادة الماضية؛ لكن تحرف عنده: (أبو حازم) إلى (أبي صالح)! وهو على الصواب في طبعة الرسالة [۱۶/۱۶۸].

فإن قيل: لم يذكر الأعمش فيه سماعاً من أبي حازم!

قلنا: بلى قد صرح بالسماع عند الفسوي في «المعرفة» [۳/۲۶۰/ الطبعة العلمية]، وهو هناك مختصراً بطرف من أوله فقط، وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به... .

منها: ما رواه عبد الرحمن بن إسحاق المدني المعروف بـ (عباد) عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: (ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة: الشيخ الزاني، والإمام الكذاب، والعائل المزهو) أخرجه المؤلف [۶۵۹۷].

٦١٩٨- حدثنا محمد بن عباد، حدثنا سفيان، عن منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَجَّ الْبَيْتَ لَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

= وابن حبان [٧٣٣٧]، والطحاوى فى «المشكل» [٢٠٣/٨]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن به .

قلتُ: وهذا إسناده جيد، رجاله كلهم رجال (الصحيح) وعبد الرحمن: فيه كلام معروف؛ لكنه متماسك، وقد توبع عليه:

١- تابعه إسماعيل بن يعلى الثقفى أبو أمية: على مثله إلا أنه قال: (وعائل مختال) بدل: (والعائل المزهو)، أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٣١٦/١]، وأبو أمية هذا: ساقط الحديث عندهم! راجع ترجمته من «اللسان» [٤٤٥/١]، والإسناده إليه لا يثبت أيضاً.

٢- وتابعه عبيد الله بن عمر العمرى عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة مرفوعاً: (أربعة يبغضهم الله - عز وجل -: البياع والخلاف، والفقير المختال، والشيخ الزانى، والإمام الجائر) أخرجه النسائى [٢٥٧٦]، وابن حبان [٥٥٥٨]، والبيهقى فى «الشعب» [٤/ رقم ٤٨٥٣] و[٦/ رقم ٧٣٦٥]، والقضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ٣٢٤]، وابن حزم فى «المحلى» [١١/ ٢٢٩]، والخطيب فى «تاريخه» [٩/ ٣٥٨]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن عبيد الله به .

قلتُ: وهذا إسناده صحيح مستقيم؛ وقد صححه السيوطى فى (الجامع الصغير) وقبله: صححه العراقى والذهبى كما نقله عنهما المناوى فى «الفيض» [١/ ٤٧٠]، واستيفاء تخريج هذا الحديث وطرقه وشواهده فى «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦١٩٨- صحيح: أخرجه البخارى [١٧٢٣، ١٧٢٤]، ومسلم [١٣٥٠]، والنسائى [٢٦٢٧]، وابن ماجه [٢٨٨٩]، والترمذى [٨١١]، وأحمد [٢/ ٢٤٨، ٤١٠، ٤٨٤، ٤٩٤]، والدارمى [١٧٩٦]، وابن خزيمة [٢٥١٤]، وابن حبان [٣٦٩٤]، والطيالسى [٢٥١٩]، وابن أبى شيبه [١٢٦٤٠]، وعبد الرزاق [٨٨٠٠]، وابن راهويه [١٩٤، ١٩٥]، والحميدى [١٠٠٤]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [رقم ٨٩٦]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [رقم ٣١٤١]، [٣١٤٢]، وجماعة من طرق عن منصور بن المعتمر عن أبى حازم سلمان الأشجعى عن أبى هريرة به . . . وعند الترمذى: (غفر له ما تقدم من ذنبه) قوله: (كما ولدته أمه) وهو لفظ شاذ ليس بالمحفوظ، كما بينه الإمام فى «الضعيفة» [رقم ٤٥٨٦].

=

قال الترمذى: «حديث حسن صحيح».

٦١٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قِيلَ لِسَفِيَانَ: رَفَعَهُ؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ- لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغَنِيٍِّّ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ».

= قلتُ: ولمنصور فيه شيخ آخر يرويه عن أبي حازم أيضاً عن أبي هريرة به . . وهذا وجه ملحوظ عنه أيضاً، وقد توبع منصور عليه عن أبي حازم عن أبي هريرة به . . . كما شرحناه في «غرس الأشجار».

٦١٩٩- صحيح: أخرجه ابن خزيمة [٢٣٨٧]، والحاكم [٥٦٥/١]، والبيهقي في «سننه» [١٢٩٣٩]، والذهبي في «سير النبلاء» [٤١١/٥]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن منصور ابن المعتمر عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة به .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

قلتُ: هو كما قال؛ وقد شك فيه سفيان عند المؤلف والبيهقي، لكن جزم به عند الباقيين؛ وهو الأصح؛ لأن رواية الجزم عنه: هم أثبت الناس فيه؛ منهم الحميدي؛ وقد علق روايته البيهقي في «سننه» لكن خولف ابن عيينة في سنده، خالفه إسرائيل، فرواه عن منصور فقال: عن سالم بن أبي الجعد عن أبي هريرة به ، فأبدل (أبا حازم) بـ (سالم بن أبي الجعد) .

هكذا أخرجه البزار في (مسنده) كما في «نصب الراية» [٢٨٨/٢]، والدارقطني في «سننه» [١١٨/٢]، من طريق إسرائيل به .

قال البزار: «وهذا الحديث: رواه ابن عيينة عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة - رضی اللہ عنہ - والصواب حديث إسرائيل» .

قلتُ: ثم جاء الثوري وخالف الكل، ورواه عن منصور فقال: عن سالم بن أبي الجعد به مرسلًا، ليس فيه (أبو هريرة) هكذا أخرجه مسدد في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ٩٨١]، من طريق يحيى القطان عن سفيان به .

قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن منصور إن شاء الله، فإن الثوري أثبت الثلاثة في منصور، بل هو الثابت مطلقًا، لكن جاء محمود بن محمد الواسطي وروى هذا الحديث عن وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله الطحان عن حصن بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن أبي هريرة به ، هكذا أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٨/ رقم ٧٨٥٩]، وتوبع عليه محمود الواسطي عن وهب به مثله . . . تابعه محمد بن عبدوس ثنا وهب به . . . عند القضاعي في «الشهاب» [٢/ رقم ٨٨٥] .

٦٢٠٠- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَقِيَ شَرَّ مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَبَيْنَ رِجْلَيْهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ».

= قلتُ: ومحمود وابن عبدوس كلاهما ثقتان مشهوران، ومن فوقهما أثبات من رجال (الصحيح) فالإسناد: ظاهره الصحة كما ترى، لكن نص الدارقطني في «العلل» [١١/ ١٨٥]، على أن حصيناً رواه عن أبي حازم عن أبي هريرة موقوفاً، فكأنه اختلف على حصين فيه، وأجدني مطمئناً إلى ترجيح وقْفه من هذا الوجه، لكن ليس عندي ما أجزم به على صحة ما يتقدح في صدرى.

وعلى كل حال: فللحديث طريق آخر: يرويه أبو بكر ابن عياش عن أبي حصين عثمان بن عاصم الأسدي عن سالم بن أبي الجعد عن أبي هريرة به . . . أخرجه النسائي [٢٥٩٧]، وابن ماجه [١٨٣٩]، وأحمد [٢/ ٣٣٧، ٣٨٩]، وابن حبان [٣٢٩٠]، والدارقطني في «سننه» [٢/ ١١٨]، والمؤلف [برقم ٦٤٠١]، وابن أبي شيبه [١٠٦٦٤، ٣٦٥٠٧]، وابن الجارود [٣٦٤]، والبيهقي في «سننه» [١٢٩٤٠]، وابن معين في جزء من «حديثه» [رقم ٣٢]، وأبو عروبة الخرائفي في جزء من «حديثه» [رقم ١٥]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ١٧٢٠/ طبعة دار الفاروق]، والخطيب في «المتفق والمفترق» [رقم ١٨٢٨]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ١٤]، وأبو نعيم في «الحلية» [٨/ ٣٠٨]، وفي «ذكر من اسمه شعبة» [رقم ٢٦/ طبعة مكتبة «الغريباء»]، وغيرهم من طرق عن أبي بكر ابن عياش به.

قلتُ: وسنده ظاهره السلامة، لكن اضطرب فيه ابن عياش، وقد جزم الإمام أحمد بكون سالم ابن أبي الجعد لم يسمع من أبي هريرة، كما نقله عنه ابن عبد الهادي في «التنقيح» [٢/ ١٨٧]، وابن الملتن في «البدر المنير» [٧/ ٣٦٢]، وللحديث: طريق ثالث عن أبي هريرة به . . . عند ابن حبان في مقدمة المجروحين [١/ ٨٧]، لكن سنده لا يثبت، وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً . . . وهو حديث ثابت إن شاء الله وقد استوفينا الكلام عليه في كتابنا الكبير «غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار».

٦٢٠٠- صحيح: أخرجه الترمذى [٢٤٠٩]، وابن حبان [٥٧٠٣]، والحاكم [رقم ٨١٤١/ طبعة الحرمين]، وابن أبي عاصم في «الزهد» [رقم ١٤]، وابن عدى في «الكامل» [٦/ ٤٦٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٥/ ٦٣-٦٤]، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المراغى في «ثواب =

= الأعمال» «ثواب الأعمال» كما فى «تاريخ قزوين» [۱/ ۱۰۳]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عجلان عن أبى حازم عن أبى هريرة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وزاد ابن عدى فى أوله: (من وقاه الله شر إبليس دخل الجنة . . .) لكن طريق ابن عدى إلى ابن عجلان: غير محفوظ، ومثله تلك الزيادة .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب» وقبل ذلك قال: «أبو حازم الذى روى عن أبى هريرة اسمه: سلمان مولى عزة الأشجعية، وهو كوفى، وأبو حازم الذى روى عن سهل بن سعد هو أبو حازم الزاهد مدنى اسمه: سلمة بن دينار» .

قلت: وسند الحديث قوى مستقيم؛ وابن عجلان ثقة إمام على التحقيق؛ وشيخه أبو حازم: هو سلمان الأشجعى كما يشير إليه كلام الترمذى الماضى؛ ثم رأيت الدارقطنى قد ذكر هذا الحديث فى «علله» [۸/ ۲۳۷]، ونص على أن سعيد بن أبى أيوب رواه عن ابن عجلان فقال: عن أبى حازم عن أبى صالح عن أبى هريرة به . . .

فإن صح هذا؛ فأخشى أن يكون ابن عجلان قد اضطرب فيه، لكن الأقرب: أن ذلك من أوهام سعيد بن أبى أيوب على ابن عجلان، وسعيد وإن كان ثقة صدوقاً، إلا أنه خولف فيه، خالفه أبو خالد الأحمر وخالد بن الحارث المصرى، ومعدان بن عيسى ثلاثهم عن ابن عجلان بالإسناد الأول، وقول الثلاثة أولى من قول الواحد؛ لاسيما خالد بن الحارث وحده أتقن وأثبت من سعيد بن أبى أيوب، لكن ما زال القلق يعاودنى بشأن اضطراب ابن عجلان فيه، ولا يُطمأن إلى كون الوجهين محفوظين، وقد ذكر الدارقطنى وجهاً آخر من الاختلاف على ابن عجلان فى سنده، إلا أنه ضعيف، ثم أغرب وقال: «وأبو حازم هذا: هو سلمة بن دينار لم يسمع من أبى هريرة شيئاً، والحديث يرويه أبو حازم عن سهل بن سعد» .

قلت: وهذا يخالف ما أشار إليه الترمذى من كون أبى حازم الذى يروى هنا عن أبى هريرة: هو سلمان الأشجعى؛ نعم: كأن ابن عجلان قد روى عن الرجلين جميعاً؛ إلا أنه بالرواية عن أبى حازم الأشجعى أشهر، ويبدو لى: أن أبا حازم هنا: هو سلمة بن دينار المدنى كما قال الدارقطنى آنفاً؛ فإن صح هذا؛ فقد خولف ابن عجلان فى سنده، خالفه عمر بن على المدنى، فرواه عن أبى حازم سلمة بن دينار عن سهل بن سعد مرفوعاً به . . . نحوه . . .

أخرجه البخارى [۶۱۰۹، ۶۴۲۲]، والترمذى [۲۴۰۸]، وأحمد [۵/ ۳۳۳]، وابن حبان [۵۷۰۱]، والحاكم [۴/ ۳۹۹]، والطبرانى فى «الكبير» [۶/ ۵۹۶۰]، والمؤلف [۷۵۵۵] =

= ، والبيهقى فى «سننه» [١٦٤٤٨]، وفى «الشعب» [٤/ رقم ٤٩١٣، ٥٤٠٧]، وفى الآداب [رقم ٢٩٠]، وأبو نعيم فى «الخليّة» [٣/ ٢٥٢]، وابن أبى الدنيا فى «الورع» [رقم ١٣٤]، وفى «الصمت» [رقم ٣]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٥/ ٦٢، ٦٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣١٣/١٤]، وغيرهم من طرق عن عمر بن على بإسناده مرفوعاً: (من يتكفل لى ما بين لحييه، وما بين رجله أتكفل له بالجنة) لفظ الترمذى، وهو رواية لابن عبد البر؛ ولفظ أحمد فى أوله: (من توكل لى ما بين . . .).

ومثله عند الحاكم وابن حبان وابن أبى الدنيا ورواية للبخارى والبيهقى فى «الشعب» ولفظ البيهقى فى «سننه»: (من يضمن لى . . .) ومثله عند المؤلف، وهو رواية لابن عبد البر، والبخارى ومن طريقه البغوى، وهو لفظ البيهقى أيضاً فى (الآداب) ولفظ الطبرانى وأبى نعيم: (من يحفظ لى . . . إلخ).

قال الترمذى: «حديث سهل: حديث حسن صحيح غريب من حديث سهل بن سعد». قلت: إنما استغربه؛ لكون عمر بن على المقدمى قد تفرد به عن أبى حازم؛ وكذلك استغربه البخارى أيضاً، كما نقله عنه الترمذى فى «العلل» [رقم ٣٩٣]، وساق هناك حديث أبى هريرة الماضى من طريق ابن عجلان عن أبى حازم، ونقل عن البخارى أنه قال: «هو حديث أبى خالد» يعنى معروفاً من حديث أبى خالد الأحمر عن ابن عجلان؛ وسكون البخارى والترمذى عن هذا الطريق: يدل على كونه محفوظاً عندهما، لكن يبقى الكلام فى تعيين (أبى حازم) الذى روى عنه ابن عجلان هذا الحديث! فإن كان هو (سلمة بن دينار) فقد خولف فيه ابن عجلان كما مضى آنفاً، والقول قول من خالفه، زيادة على كون (سلمة بن دينار) لم يسمع من أبى هريرة كما جزم به الدارقطنى، وكذا جزم به غيره أيضاً، راجع «جامع التحصيل» [ص ١٨٧]، للعلائى، وإن كان (أبو حازم) هو (سلمان الأشجعى) كما يدل عليه تعقيب الترمذى عقب روايته؛ فالإسناد مستقيم كما ذكرنا قبل.

وللحديث طريق آخر واه عن أبى هريرة به مثل لفظ حديث سهل بن سعد عند الطبرانى أبى نعيم: أخرجه الحاكم [٤/ ٣٩٧]، وقد جازف وصحح سنده على عادته. وفى الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً . . . والله المستعان لا رب سواه.

● تنبيه: وقع سقط فى أول سنده عند الحاكم، فانتبه.

٦٢٠١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجُبَّارِ بْنِ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ لِيَقْضِيَ فَرَضًا مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ، كَانَتْ خُطْوَاتُهُ: إِحْدَاهُمَا تَحُطُّ خَطِيئَةً وَالْأُخْرَى تَرْفَعُ دَرَجَةً».

٦٢٠٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبِرِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسْهَرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَبْلُغُ حَلِيَّةُ الْجَنَّةِ مَبْلَغَ الْوُضُوءِ»، وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ تَوَضَّأَ ذَاتَ يَوْمٍ، فَبَلَغَ الْوُضُوءَ إِلَى إِبْطِهِ.

٦٢٠١- صحيح: أخرجه مسلم [٦٦٦]، وابن حبان [٢٠٤٤]، وابن راهويه [١٩٧]، وأبو عوانة [رقم ١١٤٥]، والسراج في «مسنده» [٣٨٦، ٢١١/١]، وابن شاهين في «الترغيب» [رقم ٨٨]، والبيهقي في «سننه» [٤٧٤٧]، وفي «الشعب» [٤/رقم ٢٦٢٠ / طبعة مكتبة الرشد]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ١٤٩٢]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١٢٣٥]، والذهبي في «التذكرة» [١/٢٤١-٢٤٢]، وغيرهم من طرق عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن زيد بن أبي أنيسة عن عدى بن ثابت عن أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة به . قلت: قد قال الذهبي عقب روايته: «هذا حديث غريب من الأفراد، أخرجه مسلم وحده عن شيخ له عن زكريا بن عدى عن عبيد الله، وكأنه قد تفر به عن زيد» وهو كما قال؛ وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . يأتي بعضها [برقم ٦٦٣٧].

٦٢٠٢- صحيح: أخرجه ابن حبان [٦٢٠٢]، من طريق المؤلف به . . . إلا أنه لم يذكر فعل أبي هريرة الموقوف عليه، ولفظ المرفوع .

٢- وتابعه أيضاً: خلف بن خليفة عن سعد بن طارق أبي مالك الأشجعي عن أبي حازم الأشجعي قال: (كنت خلف أبي هريرة وهو يتوضأ للصلاة، فكان يمد يده حتى يبلغ إبطه، فقلت له: يا أبا هريرة ما هذا الوضوء؟! فقال: يا بني فروخ أتم ههنا؟! لو علمت أنكم ههنا ما توضأت هذا الوضوء، سمعت خليلي ﷺ يقول: تبلى «الحلية» من المؤمن حيث يبلغ الوضوء) أخرجه مسلم [٢٥٠]- واللفظ له - والنسائي [١٤٩]، وأحمد [٣٧١/٢]، والبيهقي في «سننه» [٢٦٠]، والبغوي في «شرح السنة» [١/٤٢٦]، وأبو نعيم في «المستخرج» [٥٨٤]، وأبو عوانة [رقم ٦٦٦]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١٨٣، ١١٢٩]، والخطيب في «تاريخه» [٥/١٨١]، وغيرهم من طرق عن خلف بن خليفة به .

٦٢٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَفَارِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسْهَرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ رِيحًا حَمْرَاءَ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ، فَيَكْفِتُ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَمَا يُنْكِرُ النَّاسُ مِنْ قِلَّةٍ مَنْ يَمُوتُ مِنْهَا مَاتَ شَيْخُ بَنِي فُلَانٍ، مَاتَتْ عَجُوزُ بَنِي فُلَانٍ».

٦٢٠٤- حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفْرِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ، لَا

= قلتُ: وخلف بن خليفة: صدوق صالح من الثقات؛ إلا أنه قد اختلط بأخره، لكنه توبع عليه كما مضى. ولتحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به مرفوعاً وموقوفاً نحوه... وقد استوفينا تخريجه في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦٢٠٣- صحيح: أخرجه ابن حبان [٦٨٥٣]، من طريق المؤلف به... إلا أنه زاد في آخره زيادة أخرى؛ وتلك الزيادة ثابتة عند المؤلف في «مسند الكبير» كما في «المطالب» [رقم ٤٦٣٧].

قلتُ: وسنده صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح»، سوى (عبد الغفار) شيخ أبي يعلى، وهو (عبد الغفار عبد الله بن الزبير الموصلي) مضى أن ابن أبي حاتم قد ترجمه في «الجرح والتعديل» [٥٤/٦]، وكذا ذكره ابن حبان في «الثقات» [٤٢١/٨]، وقال: (حدثنا عنه الحسين بن إدريس الأنصاري والمواصلة...) وهذا توثيق منه مقبول على الرأس والعينين، زيادة على كونه قد احتج به في «صحيحه» كما مضى... والله المستعان لا رب سواه.

٦٢٠٤- صحيح: هذا إسناد صحيح مليح؛ رجاله كلهم ثقات رجال (الصحيح) وأبو داود الحفري: هو عمر بن أبي زيد، وشيخه: هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وأبو حازم: هو سلمان الأشجعي.

والراوي عنه: هو أبو مالك الأشجعي، وقد اختلف في سنده على أبي مالك! فرواه عنه يحيى ابن أبي زائدة على الوجه الماضي به موقوفاً على أبي هريرة، وخالفه سعيد بن مسلمة الأموي، فرواه عن أبي مالك فقال: عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً: (أمتي أمة مرحومة قدرع عنهم العذاب إلا عذابهم أنفسهم بأيديهم) هكذا أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٧/ رقم ٦٩٠٩]، عن محمد بن علي بن حبيب الطرائفي الرقي عن علي بن ميمون، ثنا سعيد بن مسلمة الأموي به.

عذاب عليها إلا ما عذبت هي أنفسها، قال: قلت: وكيف تعذب أنفسها؟! قال: أما كان يوم النهر عذاب؟ أما كان يوم الجمل عذاب؟ أما كان يوم صفين [عذاب]؟!

٦٢٠٥ - حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حَدَّثَنَا أبو داود، عن ابن أبي زائدة، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَسْرَعُ قَبَائِلِ الْعَرَبِ فَنَاءُ قُرَيْشٍ، وَأَوْشَكَ أَنْ يَمُرَّ الْمَارُّ بِالنَّعْلِ، فَيَقُولُ: هَذَا نَعْلُ قُرَشِيٍّ»

٦٢٠٦ - حَدَّثَنَا أبو كريب، حَدَّثَنَا معاوية بن هشام، عن سفيان، عن أبي مالك

= قلت: وهذا ليس بشيء، والمحفوظ عن أبي مالك هو الوجه الأول الموقوف، وسعيد بن مسلمة شيخ منكر الحديث كما قال البخاري وأبو حاتم والساجي وابن حبان وغيرهم؛ وهو من رجال الترمذي وابن ماجه وحدهما، وأين هو من يحيى بن أبي زائدة الإمام الثقة الضابط؟! وأيضاً: فالطريق إليه مغموز هو الآخر، فإن (محمد بن علي بن حبيب) وإن روى عنه جماعة، إلا أنه لم يُؤَثَّرْ توثيقه عن أحد قط نعرفه، بل ما وقفنا له على ترجمة أصلاً، وهذا الوجه المرفوع: ذكره الهيثمي في «المجمع» [٤٥٧/٧]، وعزاه للطبراني في «الأوسط» ثم أعلاه بـ (سعيد بن مسلمة) وقد ورد الحديث من طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه مرفوعاً، ولا يصح منها شيء قط، والموقوف هو المحفوظ... فاعلمه.

٦٢٠٥ - صحيح: أخرجه أحمد [٣٣٦/٢]، والبزار في «مسنده» كما في «الأحكام الكبرى» لعبد الحق الإشبيلي [٤٩٢/٤]، من طريق أبي داود الحفري عمر بن سعد عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن سعد بن طارق أبي مالك الأشجعي عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة به نحوه... وعندهما: (تمر المرأة بالنعل... بدل: (يمر المار...)).

قال البزار: «تفرد به بعضهم عن بعض».

قلت: وكلهم ثقات مشاهير من رجال «الصحيح» والإسناد مستقيم لا علة له؛ وقد قال البوصيري في الإتحاف [١١٤/٧]: «رواه أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو يعلى الموصلي، ورواته ثقات» وقال الهيثمي في «المجمع» [٦٠/٩]: «رواه أحمد وأبو يعلى والبزار وقال: «هذه» بدل: «هذا» ورجال أحمد وأبو يعلى رجال الصحيح».

٦٢٠٦ - صحيح: أخرجه أبو داود [٩٢٩]، والحاكم [٣٩٦/١]، وعنه البيهقي في «سننه» [٢/٢٦٠]، وغيرهم من طريق معاوية بن هشام الأسدي عن الثوري عن سعد بن طارق أبي مالك =

الأشجعي، عن أبي حازم، عن أبي هريرة - قال: أراه رفعه، قال: «لا إغرار في تسبيح ولا صلاة».

٦٢٠٧ - حدثنا هريم بن عبد الأعلى بن الفرات الأسدي، وهارون بن معروف، قالوا: حدثنا المعتمر بن سليمان، قال: سمعت أبي يحدث، عن أبي حازم، عن أبي

= الأشجعي عن سلمان أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (لا غرار في تسليم ولا صلاة).

قلت: وهذا إسناده جيد؛ رجاله كلهم ثقات أثبات سوى معاوية بن هشام، ففيه كلام؛ غير أنه صدوق متماسك صالح الحديث؛ إلا أنه شك في رفعه، لكنه توبع عليه - دون شك - عن الثوري: تابعه ابن مهدي عن الثوري بإسناده به مرفوعاً بلفظ (لا غرار في صلاة ولا تسليم) أخرجه أحمد [٤٦١/٢]، وعنه أبو داود [٩٢٨]، والحاكم [٣٩٦/١]، وعنه البيهقي في «سننه» [٣٢٢٤]، والبغوي في «شرح السنة» [٢٥٧/١٢]، والطحاوي في «المشكّل» [٤/١٢٧]، والخصاص في «أحكام القرآن» [٣٧٥/٥]، وغيرهم من طرق عن ابن مهدي به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

قلت: وهو كما قال؛ وقد صحح سنده النووي في «الخلاصة» [٥١١/١]، وفي «المجموع» [١٠٤/٤]، ومثله المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٩٦٨/٢] طبعة مكتبة الشافعي . . والله المستعان.

● تنبيهان :

الأول: فاتنا أن ننبه على أن لفظ أحمد: (لا إغرار في صلاة ولا تسليم) بدل: (لا غرار . . .) .
والثاني: سقط قوله (حدثنا) بين: (أبو كريب) و: (معاوية بن هشام) من سند المؤلف في طبعة حسين الأسد . . . فانتبه.

٦٢٠٧ - صحيح: هذا إسناده لست أستسيغه؛ لأن المحفوظ المعروف عن معتمر بن سليمان: أنه يرويه عن أبيه عن نعيم بن أبي هند عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة به . . . ، هكذا بزيادة: (ابن أبي هند) بين سليمان التيمي وأبي حازم، وأكد أجزم بكون (نعيم) قد سقط من إسناده المؤلف في الطبعتين، وليس يجيء عندي أن يكون ذلك من قبيل الاختلاف فيه على معتمر بن سليمان، هذا ما لست أشمه هنا، لكن ليس لدى برهان ملموس على ما يتقدح في صدري، ويتوقد في سويداء قلبي.

هريرة، قال: قال أبو جهل: هل يعفر محمدٌ وجهه بين أظهركم؟ قالوا: نعم، قال: فبالذي نحلف به، لو رأيتُ ذاك لأطأن على رقبته، قال: فقليل له: هو ذاك يصلى!، فأتاه، زعم ليطأ على رقبته! قال: فما فجعتهُ منه إلا وهو ينكص على عقبيه ويتقى يديه، فانتهى إليه أصحابه فقالوا: مالك يا أبا الحكم؟! قال: إن بيني وبينه لخندقاً من نارٍ وأجنحة! فقال نبي الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ دَنَا مِنِّي لَأَخْتَطَفْتَهُ الْمَلَائِكَةُ عَضْوًا عَضْوًا»، قال: فأنزل الله: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ﴿١﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴿٢﴾﴾ [العلق: ٩، ١٠]، ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴿٣﴾﴾ [العلق: ١٣]، يعنى أبا جهل، ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴿٤﴾﴾ إلى آخر الآيات [العلق: ١٤]، ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴿٥﴾﴾ [العلق: ١٧] قومه ﴿سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ ﴿٦﴾﴾ [العلق: ١٨] قال: الملائكة ﴿كَلَّا لَا تَطِعُهُ﴾ [العلق: ١٩]، وأمره بالذي أمره به، قال هريم: قال المعتمر: قال: هذا أبي ذكره عن أبي هريرة أم لا، حين ذكر: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ﴿٧﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴿٨﴾﴾

[العلق: ٩، ١٠]

= وعلى كل حال: فدعك من كل هذا، فالحديث محفوظ من رواية المعتمر عن أبيه عن نعيم بن أبي هند عن أبي حازم عن أبي هريرة به . . . هكذا رواه عنه مسدد ومحمد بن عبد الأعلى وعبد الله ابن معاذ وعارم ويعقوب الدورقي وزكريا بن عدى وغيرهم، ورواياتهم عند مسلم [٢٧٩٧]، والنسائي في «الكبرى» [١١٦٨٣]، وأحمد [٣٧٠/٢]، وابن حبان [٦٥٧١]، وأبي القاسم الأصبهاني في «دلائل النبوة» [ص ٦٥، ١٩٢]، والبغوي في «تفسيره» [٤٧٩ / ٨]، والثعلبي في «تفسيره» [٢٤٦/١٠]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ٤٩٦]، وغيرهم من طرق عن معتمر به . . . نحوه، وقد انتهى سياق النسائي عند المرفوع منه فقط .

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه الطبري في «تفسيره» [٥٢٦/٢٤] طبعة الرسالة، لكن وقع عنده خطأ في إسناده، وهو على الصواب في طبعة دار هجر [٥٣٨/٢٤] تحقيق التركي، ولم ينتبه له المعلق على «مسند أحمد» [٤٢٦/١٤] طبعة الرسالة، فأوهم أن سليمان التيمي قد توبع عليه عن نعيم بن أبي هند، وليس بشيء، وفي الباب عن ابن عباس به نحوه مختصراً، فراجع «الصحيحة» [رقم ٣٢٩٦].

٦٢٠٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : عَرَّسْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ ، فَلَمْ نَسْتَيْقِظْ حَتَّى آذَتْنَا الشَّمْسُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لِيَأْخُذَ كُلُّ رَجُلٍ بِرَأْسِ رَاحِلَتِهِ ، ثُمَّ يَتَنَحَّى عَنْ هَذِهِ الْمَنَازِلِ » ، ثُمَّ دَعَا بِالْمَاءِ فَتَوَضَّأَ ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ .

٦٢٠٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَا ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَرِدُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ ، سِيمَا أُمَّتِي لَيْسَ لِأَحَدٍ غَيْرُهَا » .

٦٢١٠- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ .

٦٢٠٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦١٨٥] .

٦٢٠٩- صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة [٤٢] ، وعنه ابن ماجه [٤٢٨٢] ، وابن ماجه [١٠٤٨] ، ٧٢٤٣ ، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٠/٢٦١] ، وغيرهم من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن سعد بن طارق أبي مالك الأشجعي عن سلمان أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة به . قلت: وهذا إسناد صحيح مريح ، وقد توبع عليه ابن أبي زائدة :

١- تابعه مروان بن معاوية الفزاري : على نحوه في سياق أتم : عند مسلم [٢٤٧] ، وعنه البغوي في «الأنوار» [رقم ٧] ، وأبي عوانة [رقم ٣٥٨] ، وأبي نعيم في «المستخرج على مسلم» [٥٨٠] ، والبيهقي في «البعث والنشور» [رقم ١٣٤] ، وغيرهم من طرق عن مروان به .

٢- ومحمد بن فضيل : على نحو سياق مروان : عند مسلم [٢٤٧] ، وأبي نعيم في «المستخرج» [رقم ٥٧٩] .

٣- وأبو خالد الأحمر : على نحو سياق مروان : عند أبي عوانة [رقم ٣٥٩] ، بإسناد صحيح إليه به .

قلت: وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة به نحوه .

٦٢١٠- صحيح: أخرجه النسائي في «الكبرى» [٤٦٩٩] ، من طريق ابن أبي عبيدة عن أبيه عن الأعمش عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة به .

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح؛ وابن أبي عبيدة: هو محمد بن عبد الملك؛ وأبوه: هو عبد الملك بن مغن الكوفى؛ وهما ومن فوقهما ثقات مشاهير من رجال «الصحيح» وقد توبع عليه عبد الملك: ١- تابعه أسباط بن محمد: على مثله عن الأعمش عند أبي عوانة [رقم ٤٤٩١، ٤٢٧٦]، والذهبي في «التذكرة» [٤/١٤٧٤/١ ترجمة أبي عامر العبدى] من طريقين عن أسباط به. قلتُ: وأسباط شيخ صدوق من رجال الجماعة.

٢- وتابعه شريك بن عبد الله النخعي عن الأعمش عن أبي صالح وأبي حازم كلاهما عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (لا يحل مهر لزانة، ولا ثمن الكلب) أخرجه الحاكم [٢/٣٩]، من طريق أبي كريب عن عبد الرحمن بن شريك عن أبيه به. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

قلتُ: كلا، وليس عبد الرحمن بن شريك من رجال مسلم أصلاً، بل ولا أخرج له أحد من الستة، اللهم إلا البخارى في «الأدب المفرد» وهو شيخ ضعيف على التحقيق، وأبوه إمام فقيه كبير الشأن؛ إلا أنه كان كثير الأوهام، واسع الخطو فى الخطأ والخلط، ولم يخرج له مسلم إلا ما توبع عليه من حديثه؛ أو ما شاركه الثقات فيه.

٣- ومحمد بن فضيل بلفظ: (نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب وعسب الفحل) وفى لفظ: (وعسب التيس) أخرجه ابن ماجه [٢١٦٠]، والترمذى فى «علله» [رقم ٢٠٧]، والنسائى فى المجتبى [٤٦٧٥]، - وسقط عنده: «أبو هريرة» - وفى «الكبرى» [٤٦٩٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/٥٣]، وفى «المشکل» [١١/٢٢٢]، وغيرهم من طرق عن ابن فضيل بإسناده به . . . وهو عند الطحاوى بالنهى عن ثمن الكلب فقط.

قال الترمذى: «سألت محمداً عن هذا الحديث! فقال: لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير ابن فضيل».

قلتُ: معذرة، بل توبع عليه كما مضى؛ وابن فضيل ثقة حافظ صاحب حديث؛ لكن تجد أباً حاتم الرازى يصر على أنه انفراد بروايته عن الأعمش على هذا الوجه، كما نقله عنه ولده فى «العلل» [رقم ٢٨٣٤]، فيستدرك عليه بمثل ما استدرك به على البخارى قبله، ثم زاد أبو حاتم على البخارى قوله: (وأخشى أنه -يعنى ابن فضيل- أراد أباً سفيان عن جابر عن النبى ﷺ) يعنى فغلط ورواه عن الأعمش عن أبى حازم عن أبى هريرة.

والحامل لأبى حاتم على هذا: أن جماعة من أصحاب الأعمش الأثبات: قد رووه عنه فقالوا: =

٦٢١١- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، وَعَثْمَانُ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ حَسَنِ بْنِ فِرَاتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ تَسُوسُهُمْ أَنْبِيَائُهُمْ، كُلَّمَا ذَهَبَ نَبِيٌّ خَلَفَ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَيْسَ كَائِنٌ فِيكُمْ» يَعْنِي نَبِيًّا.

قالوا: فما يكون يا رسول الله؟ قال: «تَكُونُ خُلَفَاءُ وَتَكْثُرُ»، قالوا: كيف نصنع؟ قال: «أَوْفُوا بِبَيْعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، وَأَدُّوا الَّذِي عَلَيكُمْ، وَسَيَسْأَلُهُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِي عَلَيْهِمْ»، وفي حديث عثمان: «يَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ».

= عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله بن مرفوعاً، كما مضى هذا الوجه [برقم ٢٢٧٥]، لكن الأمر أكبر من هذا، فقد اختلف في سنده على الأعمش كثيراً، وكذا في وقفه ورفع، حتى قال الترمذي: «هذا حديث في إسناده اضطراب» ودعوى الاضطراب فيه بعيدة، والتحقيق: أن ثمَّ ألواناً من الاختلاف فيه على الأعمش محفوظة ثابتة؛ والباقي لا يصح عنه؛ كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» وراجع علل الدارقطي [١١/١٩٧-١٩٨]، وما علقناه على الحديث الماضي [برقم ٢٢٧٥] وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، وهو ثابت من حديث جابر وأبي هريرة جميعاً؛ وكذا عن غيرهم من الصحابة . . . والله المستعان.

٦٢١١- صحيح: أخرجه البخاري [٣٢٦٨]، ومسلم [١٨٤٢]، وابن ماجه [٢٨٧١]، وأحمد [٢/٢٩٧]، وابن حبان [٤٥٥٥، ٦٢٤٩]، وابن أبي شيبة [٣٧٢٦٠]، وابن راهويه [٢٢٢]، والبيهقي في «سننه» [١٦٣٢٥]، وعلى بن محمد الحميدي في جزء من «حديثه» [رقم ١٤]، وابن أبي عاصم في «السنة» [٢/ رقم ١٠٧٨ / ظلال]، وأبو عوانة [رقم ٧١٢٦، ٧١٢٧]، [٧١٢٨، ٧١٢٩، ٧١٣٠، ٧١٣١]، والبغوي في «شرح السنة» [١٠/٥٦]، والخطيب في «تاريخه» [٥/٤٧٢]، وابن عساكر في «المعجم» [١١٤٨]، والمزي في «تهذيبه» [٦/٣٠٢]، وغيرهم من طرق عن فرات بن أبي عبد الرحمن القزاز عن سلمان أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة به نحوه.

قلت: من هذا الطريق أخرجه الخلال في «السنة» [١/ رقم ٧ / طبعة دار الراجعية]، وكذا البيهقي في «الدلائل» [رقم ٢٦١٥] . . . والله المستعان.

٦٢١٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَزَكِّيهِمْ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: مَلِكٌ كَذَّابٌ، وَالْعَائِلُ الْمُسْتَكْبِرُ، وَالشَّيْخُ الزَّانِي».

٦٢١٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَلَمْ تَأْتِهِ، فَبَاتَ غَضَبَانَ عَلَيْهَا، لَعْنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ».

٦٢١٤- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ، كَانَ إِذَا اشْتَهَى أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَهُ.

٦٢١٢- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٦١٩٧].

٦٢١٣- صحيح: مضى سابقاً [برقم ٦١٩٦].

٦٢١٤- صحيح: أخرجه البخارى [٣٣٧٠، ٥٠٩٣]، ومسلم [٢٠٦٤]، وأبو داود [٣٧٦٣]، والترمذى [٢٠٣١]، وابن ماجه [٣٢٥٩]، وأحمد [٤٧٤/٢، ٤٧٩، ٤٨١]، وابن حبان [٦٤٣٦، ٦٤٣٧]، وابن راهويه [٢١٦]، وابن الجعد [٧٤٠]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧/١٣١]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٣٩٨]، وفى «الشعب» [٥/رقم ٥٨٦٧]، وفى «الدلائل» [رقم ٢٦٥]، والبغوى [١١/٢٩٠]، وأبو عوانة [رقم ٨٤٣٦، ٨٤٣٧، ٨٤٣٨، ٨٤٣٩]، ٨٤٤٠، ٨٤٤١، ٨٤٤٢، ٨٤٤٣، ٨٤٤٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/٦٣، ٦٤، ٢٤٧]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن أبى حازم سلمان الأشجعى عن أبى هريرة به.

قلت: قد اختلف فى سنده على الأعمش، إلا أن المحفوظ عنه هو ذلك الوجه، وبه جزم أبو حاتم كما فى «العلل» [رقم ١٥٤٤، ٢٢٢٧]، وكذا الدررطنى فى «علله» [١٩٣-١١-١٩٧]، ونحوه فى «الإلزامات» [ص ١٤٥]، وقبلهما أشار ابن معين إلى هذا فى «تاريخه» [٣/٤٥١].
رواية الدورى].

وقد قال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث حسن صحيح».

فإن قيل: لم يذكر الأعمش فى هذا الحديث سماعاً من أبى حازم، وهو إمام فى التدليس.

قلنا: بلى قد صرح بالسماع من رواية وضاح الشكرى عنه عند أبى عوانة [رقم ٨٤٤١]، وكذا رواه شعبة عنه عند جماعة كثيرة.

٦٢١٥- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ الْحُسْنَ وَالْحُسَيْنَ فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَبْغَضَهُمَا فَقَدْ أَبْغَضَنِي».

٦٢١٥- صحيح: أخرجه أحمد [٥٣١/٢]، والحاكم [١٨٧/٣]، والطبراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٦٤٦]، وعبد الرزاق [٦٣٦٩]، والبيهقي في «سننه» [٦٦٨٥]، والطحاوي في «المشکل» [٢١٤/٩]، والآجری فی «الشریعة» [رقم ١٦٧٤ / طبعة دار الوطن]، وغيرهم من طرق عن الثوري عن سالم بن أبي حفصة عن أبي حازم سلمان الأشجعي عن أبي هريرة به. قلت: قد اختلف في سنده على الثوري، والمحفوظ عنه لونان: اللون الأول: هو ذا.

والثاني: روايته عن أبي الجحاف عن أبي حازم عن أبي هريرة به . . . وهذا اللون يأتي الكلام عليه قريباً.

وما عدا ذلك عن الثوري: فخطأ وأوهام، كقول من رواه عنه فقال: عن أبي بن أبي ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة به . . . كما عند الطبراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٦٤٩]، وقائل ذلك: هو سيف بن محمد الثوري ذلك الساقط لله الهابط، وقد كذبه وهجره، وهو من رجال الترمذي وحده، وقد تلون فيه هذا الساقط، فراجع «علل الدارقطني» [١١/١٩١-١٩٢]. وقد تويع الثوري على الوجه الأول عن سالم بن أبي حفصة:

١- تابعه إسرائيل بن يونس على مثله: عند الطبراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٦٤٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٤/١٥٢]، وعلقه الرفاعي في «تاريخ قزوين» [١/٤٣٨]، وغيرهم من طريقين عن إسرائيل به. قلت: والإسناد ثابت إلى إسرائيل.

٢- ورواه على بن عباس عن سالم بن أبي حفصة وكثير النواء عن أبي حازم عن أبي هريرة به . . . أخرجه الطبراني في «الكبير» [٣/ رقم ٢٦٥١]، من طريق إبراهيم بن محمد بن ميمون عن علي بن عباس به.

قلت: وهذا إسناد لا يثبت، وإبراهيم متكلم فيه، راجع ترجمته في «اللسان» [١/١٠٧]، وعلي بن عباس: شيخ ضعيف صاحب مناكير، وهو من رجال الترمذي وحده. =

= ٣- وتابعهم محمد بن فضيل على مثله : عند ابن عدى فى «الكامل» [٣/٣٤٤]، من طريق المؤلف عن عبد الرحمن بن صالح عن ابن فضيل به .

قلتُ : وهذا إسناد صحيح إلى ابن فضيل . . وهو ثقة حافظ مشهور . . . وقد قال الحاكم عقب روايته الطريق الأول : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» .

قلتُ : هيهات واللّه ، وما كان سالم بن أبى حفصة فى إسناد فيصح قط ، وهو شيخ مختلف فيه ، والتحقيق : أنه ساقط العدالة ، ليس بأهل أن يروى عنه أصلاً ، وقد كان شيعياً محترقاً ، فقال العقيلي : «ترك لغلوه ؛ وبحق ترك» .

قلتُ : إى ورى ؛ وقد صح عن هذا المجرم أنه كان يطوف حول الكعبة ويقول : (لبيك قاتل نعثل ، لبيك مهلك بنى أمية) شهد عليه بذلك عبد اللّه بن إدريس وحسين بن على الجعفى وهما ثقتان عدلان مأمونان ؛ وقول سالم (لبيك قاتل نعثل) يعنى عثمان - رضى اللّه عنه - فقد كانوا يشبهونه بيهودى يسمى (نعثلاً) فانظر إلى ذلك الشيخ الأحمق ! يتقرب إلى اللّه بمقتل عثمان - رضى اللّه عنه - فتباً لسالم سائر الدهر ! والكلام فيه طويل الذيل ، وقد بسطناه فى مواضع مضت ، وفى غيرها أيضاً .

فإن قلت : الرجل قد شهد له غير واحد بكونه كان صدوقاً فى الحديث .

قلنا : نعم ، ولكن ضعفه غير واحد أيضاً ؛ ثم لو كان ثقة بلا خلاف ، لما زاده ذلك رفعة لحاله عندنا ، وكل من يتناول الصحابة أو بعضهم - ولم يثبت عنه الرجوع والتوبة - فهو ساقط أبداً ، وإكان حافظاً محدثاً لم يُحفظ عليه فى الحديث غلطة ، مع توثيق أهل الدنيا له ، وهذام ذهب جماعة من النقاد ، قد ذكرنا نصوص كلامهم فى موضع آخر . .

وقد أنكر الذهبى هذا الحديث - من هذا الطريق - على سالم هذا فى ترجمته من «الميزان» [٣/١٦٤] ، لكن سالماً لم ينفرد به عن أبى حازم ، بل تابعه عليه جماعة :

١- فرواه الثورى عن أبى الجحاف داود بن أبى عوف الكوفى عن أبى حازم سلمان الأشجعى عن أبى هريرة به . . . أخرجه أحمد فى «مسنده» [٢/٢٨٨] ، وفى فضائل الصحابة [٢/ رقم ١٣٥٩] ، والنسائى فى «الكبرى» [٨١٦٨] ، والطبرانى فى «الكبير» [٣/ رقم ٢٦٤٧] ، وابن راهويه [٢١١، ٢١٢] ، وابن عدى فى «الكامل» [٣/٨٢] ، والمزى فى «تهذيبه» [٨/٤٣٧] ، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٤/١٥١، ١٥٢] ، وغيرهم من طرق عن الثورى به . =

٦٢١٦- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حَازِمَةَ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَضَلَّ اللَّهُ عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا، فَكَانَ لِلْيَهُودِ يَوْمَ السَّبْتِ، وَلِلنَّصَارَى يَوْمَ الْأَحَدِ، فَجَاءَ اللَّهُ بِنَا فَهَدَانَا لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَجَعَلَ الْجُمُعَةَ وَالسَّبْتَ وَالْأَحَدَ، وَكَذَلِكَ هُمْ تَبَعٌ لَنَا يَوْمَ

= قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن ماجه [١٤٣]، وقال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [٦٢/١]: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات».

قلتُ: بل هو دون الصحيح وفوق الحسن، وأبو الجحاف: مختلف فيه، والتحقيق أنه شيخ قوى الحديث متماسك، ولم يثبت عنه أنه كان غالباً فى التشيع، ومن دونه وفوقه ثقات.

٢- ورواه أبو كريب عن يحيى بن عبد الرحمن الأرحبى ثنا عبيدة بن الأسود عن القاسم بن الوليد الطائى عن طلحة بن مصرف عن أبى حازم عن أبى هريرة به . . . أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٣/ رقم ٢٦٥٠]، من طريقين عن أبى كريب به . . . بالفقرة الأولى منه فقط.

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ ورجاله كلهم ثقات مشاهير، سوى يحيى بن عبد الرحمن وشيخه، فهما مقبولان من رجال (السنن).

٣- ورواه أبو العباس بن عقدة عن يحيى بن زكريا بن شيبان عن أرطاة بن حبيب عن أيوب بن واقد عن يونس بن خباب عن أبى حازم عن أبى هريرة به . . . أخرجه الخطيب فى «تاريخه» [١٤١/١].

قلتُ: وهذا إسناد ساقط، ابن عقدة ليس بعمدة، وأيوب بن واقد واه عندهم، وهو من رجال الترمذى وحده، ويونس بن خباب شيخ منكر الحديث تالف جداً، وهو من رجال «السنن».

٤- ورواه أبو نعيم الملائى عن سلم الخذاء عن الحسن بن سالم بن أبى الجعد عن أبى حازم عن أبى هريرة به . . . علقه البخارى فى «تاريخه» [٤/ ١٥٩] - إشارة - ووصله الطبرانى فى «الكبير» [٣/ رقم ٢٦٤٥]، من طريق الفضل بن دكين به.

قلتُ: وهذا إسناد حسن فى المتابعات؛ وسلم وشيخه لا يُحفظ فيهما توثيق معتمد. وللحديث: طرق أخرى عن أبى هريرة، وكذاله شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً . . . وهو حديث صحيح . . . والله المستعان.

٦٢١٦- صحيح: أخرجه مسلم [١٩٥، ٨٥٦]، والنسائى [١٣٦٨]، وابن ماجه [١٠٨٣]، والبيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٢٩٦٧]، وفى «فضائل الأوقات» [رقم ١/ ٢٤٨]، والحاكم =

الْقِيَامَةِ، نَحْنُ الْآخِرُونَ فِي الدُّنْيَا، الْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْمَقْضَى لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الْخَلَائِقِ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُونَ حِينَ تُزْلَفُ الْجَنَّةُ: مَنْ يَسْتَفْتِحُ لَنَا الْجَنَّةَ؟ فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ، اسْتَفْتِحْ لَنَا الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: وَهَلْ أَخْرَجَكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا خَطِيئَةُ أَبِيكُمْ آدَمَ؟! لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، اْعْمِدُوا إِلَيَّ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ، خَلِيلِ رَبِّهِ، فَيَأْتُونَهُ، فَيَقُولُونَ: يَا إِبْرَاهِيمَ، اسْتَفْتِحْ لَنَا الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ، اْعْمِدُوا إِلَيَّ أَخِي مُوسَى الَّذِي كَلَّمَهُ اللَّهُ تَكْلِيمًا، فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، اذْهَبُوا إِلَيَّ كَلِمَةَ اللَّهِ وَرُوحَهُ عَيْسَى فَيَأْتُونَهُ، فَيَقُولُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، اذْهَبُوا إِلَيَّ مُحَمَّدًا ﷺ، فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا فَيَسْتَأْذِنُ فَيُؤْذَنُ لَهُ، فَتُرْسَلُ مَعَهُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحْمُ، فَتَقْفَانِ بِجَنبَتِي الصِّرَاطِ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، فَيَمُرُّ أَوْلَكُمْ كَمَرُّ الْبَرْقِ كَيْفَ يَمُرُّ، ثُمَّ يَرْجِعُ فِي طَرْفَةٍ، ثُمَّ يَمُرُّ كَمَرُّ الرِّيحِ، ثُمَّ يَمُرُّ كَمَرُّ الطَّيْرِ، ثُمَّ كَشَدُّ الرَّجَالِ، تَجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ، وَنَبِيُّكُمْ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الصِّرَاطِ، يَقُولُ: سَلِّمْ، حَتَّى تَعْجِزَ أَعْمَالُ النَّاسِ، حَتَّى يَجِيءَ الرَّجُلُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمُرَّ إِلَّا زَحْفًا، وَفِي حَافَتِي الصِّرَاطِ كَلَالِيبُ مُعَلَّقَةٌ مَأْمُورَةٌ تَأْخُذُ مَنْ أَمَرَتْ بِهِ، فَتَنَاجِ مَخْدُوشٌ، وَمَكْدُوسٌ فِي النَّارِ».

والذى نفس أبي هريرة بيده، إن قعر جهنم تسعين خريفًا .

= [٤/٦٣١]، وابن خزيمة في «التوحيد» [١/٢٠٣، ٣٥١]، وابن منده في «الإيمان» [٢/رقم ٨٨٣]، وأبو عوانة [رقم ٤٤٠، ٢٥٠٤، ٢٥٤١]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ١٩٢٨]، وغيرهم من طرق عن محمد بن فضيل عن سعد بن طارق أبي مالك الأشجعي عن سلمان أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة، وعن ربيع عن حذيفة به نحوه . . . وهو عند مسلم مفرقًا؛ وعند البغوي والحاكم وابن منده وابن خزيمة وابن أبي داود: دون ثلثه الأول حتى قوله: (يوم القيامة على الخلائق)، وهو عند الآخرين: بذلك الثلث فقط دون السياق الطويل بعده .

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

قلت: وهو كما قال .

٦٢١٧- حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدِّسْتَوَائِيُّ، عَنْ عِبَادِ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْمَرَأَةِ، وَوَيْلٌ لِلْعُرْفَاءِ، وَوَيْلٌ لِلْأُمْنَاءِ، لِيَتَمَنَّيَنَّ أَقْوَامٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّ ذَوَابَّهُمْ كَانَتْ مُعَلَّقَةً بِالثَّرْيَاءِ، يَتَذَبذَبُونَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَأَنْتَهُمْ لَمْ يَلُوا عَمَلًا».

٦٢١٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَيْسِرَةَ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يُؤْذِنُ جَارَهُ، مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُحْسِنْ قِرَى ضَيْفِهِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا قِرَى الضَّيْفِ؟ قَالَ: «ثَلَاثٌ فَمَا كَانَ بَعْدَهُ فَهُوَ صَدَقَةٌ، مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَشْهَدْ بِخَيْرٍ أَوْ لِيَسْكُتْ، وَاسْتَوْصُوا

٦٢١٧- منكر بهذا التمام: مضى الكلام عليه [برقم ٤٧٤٥].

٦٢١٨- صحيح: أخرجه البخارى [٤٨٩٠]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [١٦٢/٩]، ومسلم [١٤٦٨]، وابن راهويه [٢١٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٤٩٩]، وإبراهيم الحربى فى «إكرام الضيف» [رقم ١١]، وأبو نعيم فى «مستخرجه على مسلم» [رقم ٣٤٤٧]، والخرائطى [رقم ٢١٩، ٣٠٦، ٤٦٢]، والطبرانى [رقم ٢٢٨]، كلاهما فى «مكارم الأخلاق» وابن منده فى «الإيمان» [١/ رقم ٢٩٨]، وابن الأبار فى «معجم أصحاب القاضى أبى على الصدقى» [ص ٩/ طبعة دار صادر]، والطبرانى أيضاً فى «الصغير» [٢/ رقم ٧٤٠] وغيرهم من طريق حسين بن على الجعفى عن زائدة بن قدامة عن ميسرة الأشجعى عن أبى حازم سلمان الأشجعى عن أبى هريرة به . . . وهو عند الطبرانى فى «لصغير» بالفقرة الرابعة فقط، وهو عنده والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» بالفقرة الأولى فقط، لكن لفظ الخرائطى: (فليكرم جاره) بدل: (فلا يؤذِنُ جاره) وفى رواية له: بالفقرة الرابعة فقط، وهو عند الحربى: بالفقرة الثانية منه فقط، وهو رواية للخرائطى أيضاً؛ وهو عند ابن منده دون قوله: (واستوصوا بالنساء . . . إلخ)، وهو عند أبى نعيم: بالفقرة الأخيرة المتعلقة بالنساء مع قوله فى أوله: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فإذا شهد أمراً فليتكلم بخير أو ليسكت) وهو سياق مسلم والبيهقى، وهو عند البخارى بالفقرة الأخيرة مع الأولى فقط، ومثله البغوى.

=

قال الطبرانى: «لم يروه عن ميسرة لا زائدة، تفرد به الجعفى».

بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضَلْعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضَّلْعِ أَعْلَاهُ، فَإِنَّ أَقَمَّتْهُ كَسْرَتَهُ، وَإِنْ تَرَكَتَهُ [لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ]، وَأَسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا».

٦٢١٩- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا معاوية بن هشام، عن الوليد بن عبد الله بن جميع، عن أبي الطفيل، عن أبي هريرة، قال: شكوت إلى رسول الله ﷺ سوء الحفظ، قال: «افتح كساءك»، قال: ففتحت، قال: «ضمه»، قال: فما نسيت بعد شيئاً.

٦٢٢٠- حَدَّثَنَا نصر بن علي الجهضمي، حَدَّثَنَا صفوان بن عيسى، عن بشر بن

= قلت: وثلاثهم ثقات مشاهير؛ وميسرة الأشجعي: قد اختلف في اسم أبيه، فقيل: (عمار) وقيل: (تمام) والأول هو المشهور؛ وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه مفرقاً . . . يأتي جملة منها . . . والله المستعان لا رب سواه.

٦٢١٩- صحيح: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٧٥/٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦٧/ ٣٣٢]، من طريق الحسن بن حماد الوراق عن معاوية بن هشام عن الوليد بن عبد الله بن جميع عن أبي الطفيل عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا إسناد جيد؛ ومعاوية وشيخه صدوقان يحتج بحديثهما على الصواب؛ وما قيل فيهما لا ينزل بهما عن درجة القبول؛ وكلاهما احتج بهما في «صحيح مسلم» فَيُجْتَنَّبُ من أخبارهما ما يتيقن أنهما قد أخطأ فيه وحسب، نعم: قد ساق ابن عدى هذا الحديث في ترجمة (ابن جميع) من (كامله)، وتبعه الذهبي في «الميزان» [٣٣٧/٤]، لكن لأصل الحديث: طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به نحوه . . . يأتي بعضها [برقم ٦٢٢٩، ٦٢٤٨]، وأصح من الآتى: ما رواه ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: (قلت: يا رسول الله: إنى أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه، قال: ابسط رداءك، فبسطه، قال: فغرف بيديه ثم قال: ضمه، فضمته فما نسيت شيئاً بعده).

أخرجه البخارى [١١٩، ٣٤٤٨]- واللفظ له- والترمذى [٣٨٣٥]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣٦٢/٢]، وجماعة غيرهم . . . والله الحمد .

٦٢٢٠- ضعيف: أخرجه أبو داود [٩٣٤]، ومن طريقه ابن عبد البر فى «التمهيد» [١٣/٧]، وابن ماجه [٨٥٣]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٧/٣٤]، وغيرهم من طرق عن صفوان بن عيسى عن بشر بن رافع عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة به . . . نحوه . . . =

رافع، عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة، عن أبي هريرة، قال: ترك الناس ﴿آمِينَ﴾،
 إن كَانَ رسول الله ﷺ إذا قرأ: ﴿غَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، قال: ﴿آمِينَ﴾، حتى يسمع الصف الأول.

٦٢٢١ - حَدَّثَنَا نصر بن علي، حَدَّثَنَا صفوان بن عيسى، عن بشر بن رافع، عن أبي

= وزاد ابن ماجه والمزى فى آخره من قول أبى هريرة: (فيرتج بها المسجد) وعند أبى داود ومن
 طريقه ابن عبد البر قال: (حتى يسمع من يليه من الصف الأول).

قال البوصيرى: فى «مصباح الزجاجة» [١/١٣٤]: «هذا إسناد ضعيف، أبو عبد الله لا يعرف
 حاله! وبشر ضعفه أحمد، وقال ابن حبان: يروى الموضوعات».

قلتُ: وقبله قال ابن القطان الفاسى فى «بيان الوهم» كما فى «نصب الراية» [٨/٢٧١]: «بشر
 ابن رافع أبو الأسباط الحارثى ضعيف، وهو يروى هذا الحديث عن أبى عبد الله ابن عم أبى
 هريرة، وأبو عبد الله هذا لا يعرف له حال، ولا روى عنه غير بشر، والحديث لا يصح من
 أجله».

قلتُ: وبهذا أعله الحافظ فى «التلخيص» [١/٢٣٨]، وقبله اكتفى عبد الحق الإشبلى بإعلاله بـ
 (بشر بن رافع) وحده، وتابعه على ذلك: الشمس ابن عبد الهادى فى «التنقيح» [١/٢٦١]،
 وليس ذلك بجيد، وقد مال مغلطاي فى «الإعلام» [١/١٤٤٥]، إلى تمشية حال (أبى عبد الله
 ابن عم أبى هريرة) وهو ظاهر تصرف ابن الملقن أيضاً فى «البدر المنير» [٣/٥٨٧]، وقد ردنا
 عليهما فى «غرس الأشجار» والرجل: مجهول الحال البتة، ولم يؤثر فيه توثيق يعول عليه،
 والراوى عنه: شيخ منكر الحديث على التحقيق، ومع كل هذا: فقد حسن السيوطى سند
 الحديث فى «الجامع الصغير»، ورده عليه المناوى فى «الفيض» [٥/١١٧]، وفى «التيسير» [٢/
 ٤٧٧]، وضعف سنده فى الثانى، وللحديث طريق آخر، وشواهد لكن دون تمامه هنا، وقد
 استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار» وذكرنا هناك أوام جماعة ممن تكلموا عليه وخرّجوه .
 والله المستعان .

٦٢٢١ - صحيح: أخرجه ابن ماجه [٨١٤]، من طريق صفوان بن عيسى عن بشر بن رافع عن أبى
 عبد الله ابن عم أبى هريرة عن أبى هريرة بالمرفوع منه فقط، دون ذكر أبى بكر وعمر
 وعثمان .

عبد اللہ ابن عم أبي هريرة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يفتتحون القراءة بـ: ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ ﴾ [الفاتحة: ١].

٦٢٢٢ - حَدَّثَنَا بشر بن الوليد الكندي، حَدَّثَنَا قزعة بن سويد، عن عمرو بن دينار، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُوقِنًا، دَخَلَ الْجَنَّةَ».

= قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [١/ ١٣٠]: «هذا إسناد ضعيف، أبو عبد الله الدورسي ابن عم أبي هريرة مجهول الحال، وبشر بن رافع ضعفه أحمد، وقال ابن حبان: يروى أشياء موضوعة».

قلتُ: وبالثاني منهما: أعله ابن عبد البر، فذكر الحديث في رسالته «الإنصاف» [٢/ ١٦٣/ ضمن مجموع الرسائل المنيرية]، ثم قال: «وبشر بن رافع: عندهم منكر الحديث، قد اتفقوا على إنكار حديثه، وطرح ما رواه، وترك الاحتجاج به، لا يختلف علماء الحديث في ذلك».

قلتُ: ولكن للحديث طرق أخرى عن أبي هريرة بالمرفوع منه فقط، وقد استوفيناها في «غرس الأشجار» وأصحها: طريق عبد الواحد بن زياد عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة قال: (كان رسول الله ﷺ إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين، ولم يسكت).

أخرجه مسلم [٥٩٩] - واللفظ له - وابن خزيمة [١٦٠٣]، والبيهقي في «سننه» [٢٩٠٢]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٢٠٠]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ١٣٣٠]، والسراج في «مسنده» [١/ ٢٩١]، وغيرهم من طرق عن عبد الواحد به.

قلتُ: وسنده مستقيم؛ وقد استدركه الحاكم [١/ ٣٣٦]، فوهم جداً على عادته، وقد صح الحديث مثل سياق المؤلف هنا: من رواية أنس بن مالك كما مضى [برقم ٣٠٣١، ٣٠٩٣، ٣١٢٨، ٣١٣١، ٣٥٢٢، ٣٨٧٤]، وقد استوفينا أحاديث الباب في «غرس الأشجار» ولله الحمد.

٦٢٢٢ - صحيح: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٧٧٨]، من طريق عبيد الله القواريري عن قزعة بن سويد عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا قزعة بن سويد؛ تفرد به القواريري».

٦٢٢٣- حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حدثنا قزعة، عن الحجاج بن الحجاج، عن سلمة بن جنادة، عن حنش، عن أبي هريرة، قال: كنا مع رسول الله ﷺ جلوساً، فجاء رجلٌ فدخل بجذع من المعز سمين سيد، وجذع من الضأن مهزول خسيس، فقال: يا رسول الله، هذا جذعٌ من الضأن مهزولٌ خسيسٌ، وهذا جذعٌ من المعز سمينٌ سيدٌ وهو خيرهما، أفأضحى به؟ قال: «ضَحَّ بِهِ، فَإِنَّ لِلَّهِ الْخَيْرَ».

= قلتُ: ما تفرد به عبید الله أصلاً، بل تابعه بشر بن الوليد الكندي عند المؤلف؛ وكذلك رواه يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد قالوا: حدثنا قزعة بن سويد به مثله سواء: أخرجه عنهما الخطيب في «تاريخه» [٤/ ٢١]، لولا أن الطريق إليهما مغموز!

ومدار الحديث على (قزعة بن سويد) وهو ضعيف مضطرب الحديث، ولم يرو له سوى الترمذى وابن ماجه وحدهما، راجع ترجمته في «التهذيب وذيوله»؛ وفي الإسناد علة أخرى، وهى أن عمرو بن دينار لم يسمع من أبى هريرة، كما نص عليه أبو زرعة الرازى، ونقله عنه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٦/ ٢٣١]، وفى «المراسيل» [ص ١٤٤].

وللحديث: طرق أخرى عن أبى هريرة - بعضها ثابت - لكن دون هذا اللفظ هنا، وكذاله شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً، وبعضها قريب من لفظه، وكلها يشهد لمعناه بلا ريب، مضى منها حديث أنس بن مالك مرفوعاً [برقم ٣٢٢٨]، بلفظ: (من مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه، دخل الجنة) وفى لفظ آخر مضى [برقم ٣٨٩٩، ٣٩٤١]: (بشر الناس أنه من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة) وفى لفظ ثالث مضى [برقم ٤٢٠٢]: (اعلم أنه من شهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة) وكل ذلك صحيح ثابت... ولله الحمد.

٦٢٢٣- ضعيف: أخرجه الحاكم [٤/ ٢٥٣]، من طريق أبى العباس يعقوب بن محمد [كذا، وهو مقلوب، وصوابه: محمد بن يعقوب، وهو الأصم]، عن الربيع بن سليمان - وهو المرادى - عن قزعة بن سويد عن الحجاج بن الحجاج - وهو الباهلى الأحول - عن سلمة بن جنادة عن حنش بن الحارث عن أبى هريرة به نحوه باختصار يسير؛ إلا أنه قال فى آخره: (ضح به؛ فإن الله أغنى).

الحسن، عن أبي هريرة

٦٢٢٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا حِجَاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ ﴿يَس﴾ فِي لَيْلَةٍ، أَصْبَحَ مَغْفُورًا لَهُ، وَمَنْ قَرَأَ ﴿حَم﴾ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الدُّخَانُ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ، أَصْبَحَ مَغْفُورًا لَهُ».

= قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» كذا قال، وقد تعقبه الذهبي بقوله: «قزعة ضعيف».

قلت: وهو كما قال؛ وقد مشاه من لم يخبر حاله، وهو من رجال الترمذى وابن ماجه، و(حنش بن الحارث) ثقة مشهور من رجال «التهديب» لكنه متأخر الطبقة عن إدراك أبي هريرة، وليس هو المراد هنا أصلاً، إنما الذى يروى عن أبي هريرة: شيخ يسمى (حنش العبدى)، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [١٥/٤]، وقال: «لم أجد له ترجمة» كذا، وغفل عن كونه مترجماً عند البخارى فى «تاريخه» [٣/١٠٠]، وابن أبى حاتم فى كتابه [٣/٢٩١]، وابن حبان فى «الثقات» [٤/١٨٤]، والأخير: هو عمدة الهيثمى فى توثيق الأعمار والغائبين، مسaire منه لمؤلفه، ولم يذكروا فى ترجمته: إلا روايته عن أبي هريرة، وعنه سلمة بن جنادة وحسب، فدعك من ذكر ابن حبان له فى «كتابه»، فإنه ما عرفه وما درى حاله! ولم يسم أحد أباه (حارثاً) كما وقع فى سند الحاكم، وأراه خطأ من الناسخ أو صاحب «المستدرک» نفسه، كأنه وقع له (عن حنش) غير منسوب، فظنه (ابن الحارث النخعى) ذلك الثقة المأمون.

٦٢٢٤ - ضعيف: أخرجه الترمذى [٢٨٨٩]، والبيهقى فى «الشعب» [٢/٢٤٧٧، ٢٤٧٦]، وعنه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٧/٣٠-٣١]، وابن الضريس فى «الفضائل» [رقم ٢١٣]، ومن طريقه الحافظ فى «أمالى الأذكار» [٣/٢٥٩]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٦٨/ طبعة دار ابن حزم]، وأبو جعفر ابن البخترى فى «جزء فيه ستة مجالس من أماليه» [رقم ٦٥/ ضمن مجموع مؤلفاته]، والثعلبى فى «تفسيره» [٨/٣٤٨/ طبعة دار إحياء التراث]، وابن الجوزى فى «الموضوعات» [١/٢٤٧]، وابن مردويه فى «تفسيره» كما فى «تخرىج أحاديث الكشاف» [٣/ رقم ٢٧٢]، للزلىعى، ونظام الملك أبو على الحسن بن على بن إسحاق فى =

= «الأحاديث السداسية» كما فى «تاريخ قزوين» [٨٢/٣]، وغيرهم كلهم من طرق عن هشام بن زياد أبى المقدم المدنى عن الحسن بن أبى الحسن البصرى عن أبى هريرة به . . . وهو عند الجميع - سوى ابن البخرى وابن الجوزى وابن الضريس - بشرطه الثانى فقط، نعم: فى سياق ابن الضريس: اختصار، ومثله عند نظام الملك أيضاً. ولفظ الترمذى: (من قرأ حم الدخان فى ليلة الجمعة غفر له).

قال البيهقى: «تفرد به هشام، وهو كذلك ضعيف».

قلت: بل تالف. الحديث ليس بشيء، وقد تركوه وهجروه، بل شكك أبو حاتم الرازى فى سماعه من الحسن أيضاً، فقال: «يقال: إنه أخذ كتاب حفص المنقرى - وهو ثقة معروف - من أصحاب الحسن، فروى عن الحسن، ويقال أنه وقع إليه كتاب يونس بن عبيد عن الحسن؛ فروى عن الحسن» ثم قال أبو حاتم: «وعنده عن الحسن أحاديث منكرة، وهو منكر الحديث».

قلت: وبه أعله الترمذى - كما يأتى - والحافظ فى «أمالى الأذكار» [٢٥٩/٣]، أيضاً، وسبقه البيهقى كما مضى . . . وأقره عليه المناوى فى «الفتح السماوى» [٩٨٩/٣].

وقد قال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهشام أبو المقدم يضعف، ولم يسمع الحسن من أبى هريرة، هكذا قال أيوب ويونس بن عبيد وعلى بن زيد». قلت: وهذا هو الذى جزم جماهير أئمة الصنعة كما يأتى بيان ذلك قريباً إن شاء الله بعقب تخريج هذا الحديث.

■ والحاصل: أن سند الحديث هنا: فيه علتان:

الأولى: الانقطاع بين الحسن وأبى هريرة.

والثانية: سقوط (هشام بن زياد) فى الرواية.

وقد أعله ابن الجوزى بـ (محمد بن زكريا)! راويه عنده عن عثمان بن الله عن هشام بن زياد به . . . ، وهذا إعلال ليس بشيء، لأن للحديث طرقاً أخرى مستقيمة عن هشام بن زياد به . . . ؛ فإعلاله به - مع الانقطاع فيه - هو المتعين بلا ريب، وقد غلط ابن الجوزى غلطاً آخرًا، فإنه ظن (محمد بن زكريا) الواقع عنده فى سنده: هو الغلابى، فنقل فيه قول الدارقطنى: «يضع الحديث» وليس هو هو، وإنما هو (محمد بن زكريا القرشى الأصبهانى) الشيخ الصالح الصدوق؛ مترجم فى طبقات أبى الشيخ ابن حبان [٣/٣٤٩]، وقد تكلم فى بعض سماعه، فذكره =

= الذهبى فى «الميزان» وكذا الحافظ فى «اللسان» [٥/ ١٦٧]، وسماعه من (عثمان بن الله) خاصة، صحيح مستقيم .

فالعجب من السيوطى : مسابرة لابن الجوزى فى «اللآلىء المصنوعة» [١ / ٢١٤]، إذ قال عقب ذكر الحديث من تلك الطريق التى أخرجه منه ابن الجوزى، قال : «باطل، محمد بن زكريا يضع» فانظر لتلك الغفلة التى تابعهما عليها ابن عراق فى «تنزيه الشريعة» [١/ ٢٨٩]، دون تحرير لهذا الخبط والخلط، ثم جاء الحافظ ابن كثير، وأورد الحديث فى «تفسيره» [٦/ ٥٦١ / طبعة دار طيبة]، من طريق المؤلف به . . .

ثم قال : «إسناد جيد» كذا، ولا أدرى من أى وجه أتته تلك الجودة؟! والحديث من هذا الوجه الماضى : ضعيف منقطع كما قاله الصدر المناوى، ونقله عنه صاحب «فيض القدير» [٦/ ٢٠٠]، وتابعه عبد الرؤوف المناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٨٤٥ / طبعة مكتبة الشافعى]، فقال : «فيه ضَعْف وانقطاع» وضعفه شديد كما عرفت .

نعم : قد توبع هشام بن زياد على شطره الأول عن الحسن : فرواه غير واحد عن الحسن عن أبي هريرة به . . . ولا يصح منها شيء إلى الحسن، اللهم إلا ما رواه شجاع بن الوليد عن زياد بن خيثمة عن محمد بن جحادة عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً : (من قرأ يس فى ليلة ابتغاء وجه الله، غفر له فى تلك الليلة) أخرجه الدارمى [٣٤١٧] - واللفظ له - والبيهقى فى «الشعب» [٢/ رقم ٢٤٦٣، ٢٤٦٤]، وتمام فى «فوائده» [٤/ رقم ١٣٥٧ / الروض البسام]، والدارقطنى فى «الأفراد» [٥/ رقم ٥٠٠٠ / أطرافه / الطبعة العلمية] والخطيب فى «تاريخه» [٣/ ٢٥٣]، وغيرهم من طريقين عن شجاع به .

قال الدارقطنى : «تفرد به شجاع بن الوليد أبو بدر عن زياد بن خيثمة عن ابن جحادة عن الحسن» .

قلتُ : وزياد وشيخه ثقتان من رجال «الصحيح» ومثلهما (شجاع بن الوليد) إلا أن بعضهم قد تكلم فيه ؛ والتحقيق : أنه صدوق متماسك محدث زاهد؛ فإن كان قد حفظه عن زياد؛ فالإسناد قوى إلى الحسن؛ وهذا أمثل طرقه عن أبي سعيد البصرى كما ذكرنا، ومن الطريق الماضى : أخرجه ابن حبان أيضاً [٢٥٧٤ / إحسان]، إلا أنه قال : (عن الحسن عن جندب) فنقله إلى (مسند جندب) كذا، وليس بشيء، فإما أن يكون ذلك غلطاً من ناسخ الأصل، أو هو من =

= أو هام ابن حبان المعروفة؟! ولا يُستبعد عليه مثل هذا، فقد رأيت تلميذه الدارقطني يتعقبه في أشباه ذلك فيما علته على «المجروحين».

واحتمال أن يكون ذلك من قبيل الاختلاف على شجاع بن الوليد - أو الراوى عنه - في سنده، غير وارد عندى، ثم وقفت على «أمالى الأذكار» [٢٥٧/٣-٢٥٨]، للحافظ؛ فوجدته: قد عزا الحديث أيضاً من طريق شجاع بن الوليد: إلى ابن مردويه في «تفسيره» ثم ذكر طريق ابن حبان في «صحيحه» وأنه وقع عنده (عن جندب) بدل (أبى هريرة)، ثم قال: (وأخرجه الضياء المقدسى في «المختارة» من طريق ابن حبان، ثم قال: كذا قال: عن جندب، وما أظنه إلا وهماً) ثم قال الحافظ: «ثم ذكر - يعنى الضياء - رواية محمد بن نصر من «تفسير ابن مردويه» وكأنه - يعنى الضياء - لم يستحضر طريق الدارمى ولا تمام؛ فهؤلاء ثلاثة من الحفاظ خالفوا رواية ابن حبان؛ لكن لا أدرى: هل الوهم فيه منه - يعنى من ابن حبان - أو من شيخه».

قلت: وشيخه هو (محمد بن إسحاق بن إبراهيم) الثقفى أبو العباس الحافظ السراج الإمام الثقة المأمون، نعم، قد قال عنه تلميذه ابن حبان في «الثقات» [١٢٩/٩]: «يغرب» فرمما كان احتمال الحافظ قريباً؛ إلا أن الوهم فيه من ابن حبان: أظهر عندى.

■ والحاصل: فقد ثبت بهذا: صحة رواية الحسن لهذا الحديث عن أبى هريرة به . . . ويبقى: أن الحسن لم يسمع من أبى هريرة أصلاً، كما يأتى بسط الكلام عليه قريباً إن شاء الله. فإن قلت: قد صرح الحسن بسماع من أبى هريرة فى سند المؤلف أمامكم.

قلنا: نعم، لكن الراوى عنه (هشام بن زياد) وهو غير ثقة ولا مأمون، فلو أقسم على سماع الحسن بالأيمان الغلاظ، ما قبلناه منه، والدليل قائم على نفى السماع مطلقاً، كما يأتى بيانه.

فإن قلت: قد قال الحافظ فى «أمالى الأذكار» [٢٥٧/٣]، عقب ذكره طريق شجاع بن الوليد عن زياد بن خيثمة عن محمد بن جحادة عن الحسن عن أبى هريرة به.

قال: «هذا حديث حسن».

قلنا: هذا لا يعنى تحسينه لسنده أصلاً، بل مراده من ذلك: أنه كذلك بطرقه وشواهدة، كما هى عادته فى إطلاق تلك العبارة، لاسيما فى «أماليه»، وليس كما قال أصلاً، على ما يأتى بيانه بعون الله.

= ثم اعلم: أن الحديث - بشطره الأول - قد اختلف على الحسن فيه على ألوان، فرُوى عنه عن أبي هريرة به مرفوعاً . . . كما مضى . . . وأصحها: طريق ابن جحادة عنه كما سبق .
وروى عنه به مرسلًا، ليس فيه أبو هريرة .
وقيل: عنه به مرفوعاً عليه .

ولم يثبت عنه من كل ذلك: إلا ما رواه شجاع بن الوليد عن زياد بن خيثمة عن محمد بن جحادة عنه عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلتُ: ولهذا الشرط طريق آخر عن أبي هريرة مرفوعاً: (من قرأ ياسين في ليلة غفر له) أخرجه أبو طاهر السلفي في «الطيوريات» [رقم ٦٥٣ / طبعة أضوء السلف]، من طريق أبي يعلى - وهذا في «معجمه» [رقم ٥٢] لكن عنده: «من قرأ الآيتين»، «بدل «من قرأ ياسين» - يعنى محمد بن الأزهر عن محمد بن كثير عن مخلد بن الحسين عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة به .

قلتُ: وهذا إسناد ساقط، ومحمد بن كثير: هو ابن أبي عطاء الثقفي؛ وهو شيخ مختلف فيه، والتحقيق: أنه منكر الحديث كما قاله الإمام أحمد؛ وكان كثير الانفراد عن الثقات؛ بما لا يتابعه عليه الأثبات، وهو من رجال «السنن» وقد ذكر بعضهم: أنه اختلط بأخرة أيضاً، فكانه حدّث بهذا الحديث في ذلك الحين، ولعله تَلَقَّنَه، إذ ليس له أصل من حديث هشام بن حسان ولا ابن سيرين بمثل ذلك اللفظ الذي جاء به، وباقي رجال الإسناد ثقات؛ ومحمد بن الأزهر: هو الجوزجاني الثقة المأمون؛ وقد نُكِّمَ فيه بما لا يضر حديثه أصلاً، فراجع ترجمته من «الميزان» ولسانه [٥/ ٦٤٠]، على أنه لم ينفرد به عن محمد بن كثير: بل تابعه عليه على بن ميمون الرقي - وهو ثقة صدوق - كما ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ١٦٩٢]، ونقل عن أبيه أنه قال عن هذا الحديث: «حديث باطل، إنما رواه جسر - وهو ابن فرقد الضعيف المشهور - عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا» .

قلتُ: كأن أبا حاتم لم يبلغه رواية غير واحد عن الحسن عن أبي هريرة به موصولاً، وأصحها: طريق شجاع بن الوليد عن زياد بن خيثمة عن محمد بن جحادة عن الحسن به .

وهذا إسناد صالح إلى الحسن كما مضى بيان ذلك؛ وقد رأيت السيوطي قال عن هذا الطريق في «اللائح المصنوعة» [١/ ٢١٤]: «هذا إسناد على شرط الصحيح» كذا قال، وهو تساهل منه =

= بلا ريب، إذ ليس في «الصحيح» حديث بتلك الترجمة قط، مع كون الحسن لا يصح له سماع من أبي هريرة أصلاً، على ما يأتي بيانه؛ فمتى كان الانقطاع في الأسانيد لا يؤبه له في شرط «الصحيح»؟! وكلم للجلال السيوطي أمثال تلك الإطلاقات الفاسدة،؟.

وللحديث - بشطريه شواهد عن جماعة من الصحابة به نحو لفظه هنا، وكلها كاسدة واهية لا يصح منها شيء البتة، بل هي مناكير على التحقيق، وقد رأيت الدارقطني في «العلل» [١٠٢٦٩ / ٢٦٧]، قد ساق طرقاً من الاختلاف في هذا الحديث على الحسن البصري، ثم قال: «وليس فيها شيء ثابت».

قلت: وهو كما قال . . وكذا الحال في شواهد أيضاً . والله المستعان .

● تنبيه مهم: قد اختلف حول سماع الحسن البصري من أبي هريرة، فأشار إلى ثبوته صاحبه قتادة، وهو الذي جزم به الحافظ موسى بن هارون الجمال، وجمهور النقاد على عدم سماعه منه، جزم بذلك كبار أصحاب الحسن نفسه، مثل أيوب وعلي بن زيد ويونس بن عبيد وزيد الأعمى وغيرهم؛ وتابعهم على ذلك: بهز بن أسد ويحيى بن معين وعلي بن المديني وأبو حاتم وصاحبه ومحمد بن يحيى الذهلي والترمذي والنسائي وأبو حاتم ابن حبان والدارقطني وغيرهم من الأئمة الأعلام؛ بل قال يونس بن عبيد: «ما رآه قط».

فإن قيل: قد ورد من غير وجه عن الحسن تصريحه بالسماع من أبي هريرة، روى ذلك عنه الثقات والضعفاء .

قلنا: قد قال أبو زرعة الرازي كما في «المراسيل» [ص ٣٦]: «لم يسمع الحسن من أبي هريرة ولم يره، فقيل له: فمن قال: حدثنا أبو هريرة؟! قال: يخطئ» وكذا جزم بذلك غيره أيضاً، بل قال المناوي في «الفيض» [٦ / ٢٦٠]: «كل مسند جاء فيه التصريح بسماعه منه - يعني الحسن عن أبي هريرة - وهم».

قلت: والنقاد هؤلاء: قد خبروا الأسانيد، وشاهدوا الأصول، ووقفوا على خبايا الزوايا، مع المعرفة التامة بأحوال الرواية والنقلة وتفقد سماعهم، والتصريح بالسماعات في غضون الأسانيد: وإن كان من أمارات السماع وصحته للراوي عن شيخه؛ إلا أنه ليس مقبولاً على إطلاقه، لاحتمال أن يكون ذلك التصريح غير محفوظ، أو غلطاً من بعضهم، ولذلك ترى حذاق النقاد ربما يعلنون إسناداً بالانقطاع، مع كونه مسلسلاً بذكر السماع فيه، وفي هذا يقول =

٦٢٢٥- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: لَقِيَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَجُلًا بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ لَهُ: كَأَنَّكَ لَسْتَ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْبَلَدِ! قَالَ: أَجَلٌ، قَالَ: أَلَا أَحَدَّثَكَ بِحَدِيثِ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَسَى اللَّهُ يَنْفَعَكَ بِهِ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ ابْنُ آدَمَ صَلَاتُهُ، يَقُولُ اللَّهُ لِمَلَائِكَتِهِ: انظُرُوا فِي صَلَاةِ عَبْدِي، فَإِنْ وَجَدُوهَا كَامِلَةً كُتِبَتْ لَهُ كَامِلَةً، وَإِنْ وَجَدُوهَا انْتَقَصَ مِنْهَا شَيْئًا، قَالَ: انظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لَهُ مِنْ تَطَوُّعٍ؟ قَالَ: فَتُكْمَلُ صَلَاتُهُ مِنْ تَطَوُّعِهِ، وَتُؤْخَذُ الْأَعْمَالُ عَلَى قَدْرِ ذَلِكَ».

= ابن رجب في «شرح العلل» [٣٦٩/١]: «فينبغي التفتن لهذه الأمور، ولا يغتر بذكر السماع والتحديث في الأسانيد؛ فقد ذكر ابن المديني أن شعبة وجدوا له غير شيء يذكر فيه الإخبار عن شيوخه، ويكون منقطعاً» وقال أيضاً: (كان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هو خطأ، يعني ذكر السماع).

قلت: ومثل هذا: وقع في جملة روايات دُكرَ فيها سماع الحسن من أبي هريرة، منها هذا الحديث كما وقع في سند المؤلف، ومنها الحديث الآتي [برقم ٦٢٣٧]، فاستدرك مثل تلك الروايات على حذاق النقاد في صدد إثبات سماع الحسن من أبي هريرة؛ لا يصدر إلا ممن لم يهضم تصرفات هؤلاء الأئمة الحفظة في مرويات النقلة وأحوالهم.

ثم لو ثبت ما في تلك الروايات من تصريح الحسن بالسماع والتحديث من أبي هريرة، لما كان ذلك مقبولاً أيضاً، لأن الحسن كان له مذهب في التدليس خفي، أفصح عنه البزار بقوله: «سمع الحسن البصري عن جماعة، وروى عن آخرين لم يدركهم؛ وكان يتأول فيقول: حدثنا، وخطبنا، يعني قومه الذين حُدِّثُوا وخطبوا بالبصرة» فما يدرينا؟! فكأنه فعلها مع أبي هريرة أيضاً كما فعلها مع ابن عباس وغيره، هذا على التسليم بصحة تحديده عنه؛ فكيف وكل ذلك خطأ وأوهام؟! وقد استوفينا المقام حقه بشأن سماع الحسن من أبي هريرة: في كتابنا الكبير «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار». ويأتي بعض ذلك عند الكلام على الحديث الآتي [برقم ٢٦٣٧]. . . . وما ذكرناه هنا تذكرة وحسب . . . والله المستعان لا رب سواه.

٦٢٢٥- صحيح المرفوع منه: أخرجه الطيالسي [٢٤٦٨]، وابن أبي شيبة [٧٧٧٠]، والبخاري في «تاريخه» [٢/٣٤] ترجمة أنس بن حكيم، إشارة، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٢/٣٣٩]، =

= والبيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٣٢٨٣]، وغيرهم من طرق عن أبى الأشهب جعفر بن حيان عن الحسن البصرى عن أبى هريرة به نحوه . . . وفى سياق ابن أبى شيبه: اختصار؛ وهو عند أبى الشيخ إشارة مع الفقرة الأولى المرفوعة منه فقط، وليس عنده ولا عند البخارى: السياق الموقوف فى أوله.

قلت: هكذا رواه وكيع وشيبان والطيالسى وغيرهم عن أبى الأشهب، وخالفهم محمد بن يزيد الواسطى الكلاعى، وهو ثقة حجة، فرواه عن أبى الأشهب فقال: عن نافع عن أبى هريرة بنحو المرفوع منه فقط، فأبدل (الحسن) بـ (نافع) هكذا أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٢/ ١٣٧]، من طريق أحمد بن الحسين الصوفى عن محمد بن حرب النشائى عن محمد بن يزيد به.

قلت: هذه مخالفة لا تثبت بهذا الإسناد، والراوى عن محمد بن حرب متكلم فيه، فراجع ترجمته فى «تاريخ مدينة السلام» [٤/ ٩٨]، ثم على التسليم بصحة الإسناد إلى محمد بن يزيد الواسطى، فهو من أوهامه - على ثقته وأمانته - والصحيح (عن أبى الأشهب عن الحسن عن أبى هريرة) كذا قاله الدارقطنى فى «العلل» [٨/ ٢٤٧].

ثم إن أبى أحمد الجرجانى قد ساق الحديث فى ترجمة (جعفر بن الحارث أبى الأشهب الكوفى) من كتابه «الكامل»، وهذا من أغلاطه المكشوفة، فإن الذى يرويه عن الحسن: هو جعفر بن حيان أبو الأشهب العطاردى الثقة المأمون؛ هذا زيادة عن كون جعفر بن الحارث متأخراً عن صاحبنا هنا؛ ولا تعرف له رواية عن الحسن أصلاً.

■ فالحاصل: أن المحفوظ فى هذا الإسناد: هو ما رواه الجماعة عن أبى الأشهب العطاردى عن الحسن البصرى عن أبى هريرة به.

● وهذا إسناد معلول من وجهين:

الأول: الانقطاع بين الحسن وأبى هريرة؛ فهو لم يسمع منه؛ ولا يصح له عنه شئ البتة، كما جزم بذلك حذاق النقاد؛ وأئمة هذا الشأن على ما مضى ونقلناه فى ذيل الحديث الماضى . . .

فإن قلت: قد روى عباد بن ميسرة هذا الحديث عن الحسن البصرى فقال: (حدثنا أبو هريرة عن النبى ﷺ) وصرح بسماع الحسن من أبى هريرة، كما علقه عنه البخارى فى «تاريخه» [٢/ ٣٤].

قلنا: قد قال البخارى عقب هذا الطريق: «لا يصح سماع الحسن من أبى هريرة فى هذا». =

= قلت: يعنى أن عباد بن ميسرة قد غلط في ذكره السماع بين الحسن وأبي هريرة، وهو شيخ ضعيف من رجال «التهذيب» فلا يلتفت إلى روايته.

فإن قلت: قد قال الطيالسي عقب وايته: «وسمعت شيخاً من المسجد الحرام يحدث بهذا الحديث فقال: الحسن وهو في مجلس أبي هريرة لما حدث بهذا الحديث: واللّه لهذا لابن آدم خير من الدنيا وما فيها» وهذا يفيد سماع الحسن لأبي هريرة هنا.

قلنا: شيخ أبي داود لم يسم فالإسناد لا يثبت أصلاً، وبهذا أعله الإمام في صحيح أبي داود [١١٩/٤]، إلا أنه قال: «ولو صح؛ لكان نصاً في سماع الحسن من أبي هريرة لهذا الحديث».

قلت: وهذا لا يلزم أيضاً؛ لأن ذلك الشيخ لم يذكر سماعه من الحسن البتة، وإنما قال: «قال الحسن» وماذا يفيد هذا في الاتصال مع جهالة القائل عيناً وحالاً وكل شيء؟!!

والوجه الثاني: في إعلال الإسناد: هو أنه اختلف فيه على الحسن على ألوان كثيرة، وقد صحح منها أبو زرعة - الرازي - كما في «العلل» [رقم ٤٢٦] - قول من رواه فقال: عن الحسن البصرى عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة به مرفوعاً، وهذا اللون هو الذى صوبه الدارقطنى أيضاً في «العلل» [٢٤٧/٨].

وهذا أولى من دعوى الاضطراب التى جزم بها المزى فى ترجمة (أنس بن حكيم) من تهذيبه [٣٤٦/٣]، وهذا الوجه الماضى: أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقى وابن عبد البر وجماعة، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد» وليس كما قال، فإن أنس بن حكيم ليس بالمعروف، بل جهله ابن المدينى وابن القطان الفاسى وغيرهما؛ وقد توبع الحسن عليه، تابعه على بن زيد بن جدعان عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة بنحوه مرفوعاً: عند ابن ماجه [١٤٢٥] وجماعة.

وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . ولا يصح منها شيء قط، اللهم إلا ما رواه حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن يحيى بن يعمر عن أبي هريرة مرفوعاً: (أول ما يحاسب به العبد صلواته؛ فإن كان أكملها، وإلا قال الله - عز وجل - انظروا لعبدى: من تطوع؛ فإن وجد له تطوع قال: أكملوا به الفريضة) أخرجه النسائى [٤٦٧] - واللفظ له - وابن راهويه [٥٠٦]، ومن طريقه الطحاوى فى شرح «المشكل» [١٥٨/٦]، والخطيب فى «تاريخه» [٨٠/٦]، والعقيلي فى «الضعفاء» [١٣٢/٣] - معلقاً - وغيرهم من طريقين عن حماد بن سلمة به . =

قلتُ: وهذا إسناد صححه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» [٢١٨-٢١٩/٣]، وهو كما قال؛ فإن رجاله كلهم رجال «الصحيح»، و(الأزرق بن قيس) ثقة مأمون، وقد وقع في سند الخطيب: (عن الأزرق عن قيس . . .) كذا في (طبعة الكتب العلمية) وهي كذلك أيضاً في طبعة بشار عواد [٦٠٠/٦]، والصواب: (عن الأزرق بن قيس) تحرفت (بن) إلى (عن).

وقد اختلف في سنده اختلاف لا يؤثر في صحة هذا الطريق إن شاء الله، فقد رواه النضر بن شمل وعبد الملك الجدي كلاهما عن حماد بن سلمة على الوجه الماضي، وخالفهم الحسن بن موسى الأشيب وعفان بن مسلم وأبو الوليد الطيالسي وعبيد الله بن محمد التيمي كلهم رواه عن حماد بن سلمة فقالوا: عن الأزرق بن قيس عن يحيى بن يعمر عن رجل من أصحاب النبي ﷺ به نحو سياق المؤلف مرفوعاً، فأبهما فيه شيخ يحيى بن يعمر

هكذا أخرجه أحمد [٤ / ٦٥، ١٠٣] و[٥/٧٢] و[٥/٣٧٧]، ومن طريقه أبو نعيم في «الصحابة» [رقم ٧٣١٠ / طبعة دار الوطن]، وابن أبي شيبة [٣٦٠٠٨]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [١ / رقم ١٨٦]، والطحاوي في «المشكّل» [١٥٧/٦]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١ / ١٣٠٦]، وغيرهم.

قلتُ: وقد جوده ابن رجب من هذا الوجه في «فتح الباري» [٣/٣٦١]، والظاهر عندي: أن هذا الصحابي المبهم رواى الحديث هنا: هو نفسه أبو هريرة، كما فسّر ذلك النضر بن شميل وعبد الملك الجدي عن حماد بن سلمة في الطريق الأول. ولم يثبت هذا، ورجح قول الجماعة عن حماد: فالإسناد ثابت أيضاً؛ وإبهام الصحابي غير ضار على المذهب المختار عندهم.

ومن هذا الطريق الثاني: أخرجه الحاكم في «المستدرک» [١/٣٩٤ / الطبعة العلمية] و[١ / ٣٨٤ طبعة الحرمين] و[١/٢٦٣ / طبعة دار المعرفة]، من طريقين آخرين عن حماد بن سلمة بإسناده به.

قلتُ: وسقط عنده (يحيى بن يعمر) من سنده.

وفي الباب: عن جماعة من الصحابة أيضاً: ولا يصح منها شيء مرفوع على التحقيق، وقد مضى منها حديث أنس بن مالك [برقم ٣٩٧٦، ٥٤٢٤]، ومضى أيضاً: شاهد للفقرة الأولى فقط من حديث ابن مسعود [بقم ٥٤١٤]، وقد استوفينا تخريجه والكلام على طريقه وشواهد في كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٦٢٢٦- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ أَبَدًا: الْوَتْرَ قَبْلَ النَّوْمِ، وَصَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَالغَسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

٦٢٢٦- صحيح: دون الفقرة الثالثة: أخرجه أحمد [٢/٢٢٩، ٢٣٣، ٢٦٠، ٣٢٩، ٤٧٢]، والطبراني [٢٤٧١]، والطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ٢٢٢٥]، وابن أبي شيبة [٤٩٩٥]، وأبو نعيم في «الحلية» [٨/٣٨٩]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٤/٢٦٦]، وابن عدى في «الكامل» [٥/٩٢]، وأبو الحسن ابن المقير في «جزء من أحاديثه وفوائده» [رقم ٧٨/ ضمن مجموع أجزاء حديثية]، وغيرهم من طرق عن الحسن البصرى عن أبي هريرة به . . . نحوه . . . وهو عند ابن أبي شيبة: بالفقرة الأخيرة فقط، ومثله أبو الشيخ أيضاً، وعند ابن عدى: (وصلاة الضحى)، بدل الفقرة الثانية.

قلتُ: وليس في إسناده سوى أن الحسن لم يصح له سماع من أبي هريرة أصلاً، كما جزم بذلك حذاق النقاد من أئمة هذا الشأن، فراجع ما علقناه بذيل الحديث الماضى [برقم ٦٢٢٤].

فإن قلتُ: قد روى ربيعة بن كلثوم هذا الحديث عن الحسن، وصرح بسماعه من أبي هريرة، كما أخرجه البخارى في «تاريخه»، وابن سعد في «الطبقات» [٧/١٥٨]، وابن أبي حاتم في «المراسيل» [ص ٣٦] كلهم بإسناد صحيح إلى ربيعة به

قلنا: قد كفانا أبو حاتم الرازى مؤنة هذا الأمر! فقال عقب روايته كما في (المراسيل): (لم يعمل ربيعة بن كلثوم شيئاً، لم يسمع - يعنى الحسن - من أبي هريرة شيئاً . . .).

قلتُ: وربيعة هذا شيخ قوى الحديث من رجال مسلم؛ إلا أن النسائى قد قال: «ليس بالقوى» فالظاهر أن هذا من ذلك، يعنى أنه غلط في ذكره السماع بين الحسن وأبي هريرة.

ثم اعلم يا عراك اللّٰه: أن الحديث صحيح محفوظ دون الفقرة الأخيرة، (والغسل يوم الجمعة) فإن الصواب مكانها: (وركعتى الضحى) أو (وصلاة الضحى)؛ فإن الحسن - يرحمه اللّٰه - كان ربما أوهم وأبدل الثانية بالأولى، فقد أخرج عبد الرزاق [١٨/٦٤، ٤٨٥٠، ٧٨٧٥]، وعنه أحمد [٢/٢٧١، ٤٨٩]، والبخارى في «تاريخه» [٤/١٥]، من طرق عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة قال: (أوصانى رسول اللّٰه ﷺ بثلاث لست بتاركهن فى حضر ولا سفر: نوم على وتر، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتى الضحى) ثم قال قتادة: «ثم أوهم الحسن بعد ذلك، فجعل مكان «ركعتى الضحى»: «غسل يوم الجمعة» هذا لفظ عبد الرزاق. =

٦٢٢٧- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ أَجْهَدَ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ».

= فإن قلت: قد رواه جماعة آخرون عن أبي هريرة: وذكروا فيه (غسل الجمعة)؟! .

قلنا: لم يصح من ذلك شيء قط، كما شرحناه في «غرس الأشجار» والصحيح المشهور عن أبي هريرة: ليس فيه (غسل يوم الجمعة) إنما فيه مكانها: (وصلاة الضحى) هكذا رواه جماعة عنه، منهم:

١- أبو عثمان النهدي: عند البخارى [١١٢٤، ١١٨٨٠]، ومسلم [٧٢١]، والنسائى [١٦٧٧]، وجماعة كثيرة.

٢- وعطاء بن أبي رباح: عند المؤلف [برقم ٦٣٦٩]، وتمام فى «فوائده» [٢/ رقم ٤١٢/ مع الروض البسام]، من طريقين ضعيفين عن عطاء عن أبي هريرة به. قلت: ولا يصح هذا عن عطاء من ذلك الوجه.

وقد استوفينا طرقه عن أبي هريرة: فى كتابنا «غرس الأشجار».

٦٢٢٧- صحيح: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٣٤١٠]، وابن عدى فى «الكامل» [١٨/١] و[١٠٣/٥] و[١٠٨/٥]، والدارقطنى فى «علله» [٢٥٩/٨]، وغيرهم من طرق عن أبي هريرة به نحوه . . . وعند الطبرانى: (وألرزق الختان بالختان: فقد وجب الغسل) وهو رواية لابن عدى، وليس عندهما قوله: (أنزل أم لم ينزل).

قلت: وسنده معلول بكون الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً، وقد اختلف عليه فى سنده على ألوان كثيرة، ذكرها أبو الحسن الدارقطنى فى «العلل» [٢٥٢-٢٥٩]، ثم قال: «والصحيح عن الحسن: عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . . .» .

قلت: ومن هذا الوجه المحفوظ: أخرجه البخارى [٢٨٧]، ومسلم [٣٤٨]، وأبو داود [٢١٦]، والنسائى [١٩١]، وابن ماجه [٦١٠]، وأحمد [٢٣٤، ٣٤٧، ٣٩٣، ٤٧٠]، [٥٢٠]، والدارمى [٧٦١]، وابن حبان [١١٧٤، ١١٧٨، ١١٨٢]، والدارقطنى فى «سننه» [١١٢/١]، والطيالسى [٢٤٤٩]، وابن أبى شيبه [٩٣١]، وابن راهويه [١٩، ٢٠]، وابن الجارود [٩٢]، والبيهقى فى «سننه» [٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٧٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٥٦/١]، وأبو عوانة [رقم ٨٢٢-٨٢٥]، والبعغوى =

٦٢٢٨ - حَدَّثَنَا وهب بن بقية الواسطي، حدثنا خالد، عن يونس، عن الحسن، عن رجل من بني سليط، قال: كنت في ضيعة لى، فرأيت جمعاً، فقلت: ما هذا؟ قالوا: رسول الله ﷺ يعظ أصحابه، فأدخلت رأسى بين الناس، فإذا النبي ﷺ، يقول: «المسلم أخو المسلم - ثلاث مرآت - لا يظلمه، ولا يخذله، التقوى ها هنا»، وأوماً بيده إلى صدره.

= فى «شرح السنة» [٥، ٤/٢]، وابن المنذر فى «الأوسط» [١/ رقم ١٨، ٥٦٥]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [رقم ٧٧٨، ٧٧٩]، وجماعة غيرهم من طرق عن قتادة [وَقُرْنًا معه مطر الوراق عند الأكثرين] عن الحسن البصرى عن أبى رافع الأنصارى عن أبى هريرة بنحوه . . . وعند أبى داود: (وأزق الختان بالختان) ومثله عند ابن المنذر؛ هو رواية للبيهقى فى «سننه».

وقوله فى آخر الحديث: (وإن لم ينزل) هو رواية لمسلم والبغوى وابن حبان والدارقطنى والبيهقى وابن راهويه وأبى عوانة، وفى رواية أخرى للدارقطنى والبيهقى وأحمد والبغوى وأبى نعيم بلفظ: (أنزل أو لم ينزل) وهى معلقة عند الطيالسى وعنه بعضهم.

٦٢٢٨ - صحيح: أخرجه أحمد [٤/٦٦، ٦٩] و [٥/٢٤، ٢٥، ٧١، ٣٧٩، ٣٨١]، والدارقطنى فى «حديث أبى الطاهر الذهلى» [رقم ١٠٣]، ولوين فى جزء من «حديثه» [رقم ١٠٥]، وابن المدينى فى «العلل» [ص ٩١]، والفسوى فى «الوحدان» كما فى «أسد الغابة» [١/٤٧٣]، ومن طريقه أبو نعيم فى «معرفة الصحابة» [رقم ٣٦٣٢] و [رقم ٧١٩٦، ٧١٩٧ / طبعة دار الوطن]، وابن قانع فى «معجمه» [١/ رقم ٤٣٦ / طبعة مكتبة الغرباء]، وغيرهم من طرق عن الحسن البصرى عن رجل من بنى سليم به نحوه.

قلت: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ وإبهام الصحابى غير ضار، على المذهب المختار؛ وقد وقع تسميته عند بعضهم بـ (شجار السليطى) وقد صرح الحسن بسماعه منه فى رواية لأحمد وغيره؛ وقد قال الله يثمى فى «المجمع» [٨/٣٣٧]: «رواه أحمد: بأسانيد، وإسناده حسن؛ ورواه أبو يعلى بنحوه . . .».

قلت: سند أبى يعلى: غاية فى الصحة، رجاله كلهم ثقات أثبات رجال «الصحيح» وخالد: هو ابن عبد الله الطحان، وشيخه يونس: هو ابن عبيد العبدى؛ والحسن: هو الحسن!

ثم أعلم أنه قد اختلف على الحسن فى وصله، فرواه عنه: يونس بن عبيد والمبارك بن فضالة وعلى بن زيد بن جدعان وعباد بن راشد وغيرهم، كلهم على الوجه الماضى الموصول، وخالفهم =

٦٢٢٩- حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ يَأْخُذْ مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ كَلِمَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، أَوْ أَرْبَعًا، أَوْ خَمْسًا فَصَرَّهِنَّ فِي طَرْفِ ثَوْبِهِ فَيَتَعَلَّمُهُنَّ؟» قَالَ: فَنَشَرْتُ ثَوْبِي وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْدُثُ، ثُمَّ ضَمَمْتَهُ، فَأَرْجُو أَنْ لَا أَكُونَ نَسِيْتُ حَدِيثًا مِمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٦٢٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو يُونُسَ الْجِزْيِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ،

= جميعاً: مالك بن دينار، فرواه عن الحسن به مرسلًا بلفظ (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله) هكذا أخرجه ابن المديني في «العلل» [رقم ١٤٩]، وقول الجماعة أصح، وربما أرسله الحسن لحاجة؟! وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً . . والله المستعان.

٦٢٢٩- ضعيف بهذا السياق: أخرجه أحمد [٢/٣٣، ٤٢٧]، والدارقطني في «حديث أبي الطاهر الذهلي» [رقم ٨٠]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٥٣١ / طبعة دار ابن الجوزي]، وغيرهم من طريقين عن الحسن البصرى عن أبي هريرة به نحوه مع اختلاف يسير .

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [١١/٣٢٢] و[٦٧/٣٢٩، ٣٣٠]، ورجال إسناده ثقات رجال «الصحيح» إلا أنه معلول بكون الحسن لا يصح له سماع من أبي هريرة، كما مضى شرح ذلك فيما علقناه على ذيل الحديث الماضى [برقم ٦٢٢٤].

وأصل الحديث: صحيح ثابت في «الصحيح» دون هذا السياق هنا، ولا تلك الحروف: (من يأخذ مما فرض الله . . . إلخ). وهذا مضى لأصله: طريق آخر [برقم ٦٢١٩]، فانظره ثمة.

٦٢٣٠- صحيح: هذا إسناد واه، وفيه علل:

١- عبادة بن كثير: أراه الثقفى البصرى السارق المعروف، وإن يكن هو: الرملى الشامى: ضعيف أيضاً.

٢- وأبو أمية عبد الكريم: هو ابن أبي المخارق الضعيف المعروف.

٣- والحسن لا يصح له سماع من أبي هريرة أصلاً.

ثم جاء داود بن المحبر وروى هذا الحديث فقال: ثنا حماد -يعنى ابن سلمة- عن حميد وغيره عن الحسن به مرسلًا، ليس فيه أبو هريرة، هكذا أخرجه ابن أبي أسامة فى «مسنده» كما فى

«إتحاف الخيرة» [١/٨٧].

عن أبي أمية عبد الكريم، قال: حدث الحسن بن أبي الحسن، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «لا يقبل الله صلاة إلا بطهور، ولا صدقة من غلول».

٦٢٣١- حَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ مَكْرَمٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، وَنَحْنُ إِذْ ذَاكَ بِالْمَدِينَةِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَتَجِيءُ الصَّلَاةُ، فَتَقُولُ: أَيُّ رَبٍّ، إِنِّي الصَّلَاةُ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّكَ

= وقال البوصيري عقب ذكره: «مدار الإسناد على داود، وهو ضعيف، ومع ضعفه فهو مرسل» . قلتُ: تسامح بشأن داود، وإلا فهو ليس يساوى شيئاً .

وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به مثله . . . أصحابها: ما أخرجه أبو عوانة [٦٤٣]، من طريق القاضي أبي العباس البرتي قال: ثنا الحكم بن موسى قال: ثنا هقل عن هشام بن حسن عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به مثله . . . إلا أنه قال: (إلا بوضوء) بدل: (طهور).

قلتُ: وهذا إسناد صحيح للغاية، رجاله كلهم أثبات رجال «الصحيح» سوى القاضي البرتي: وهو ثقة مأمون جليل الشأن؛ له ترجمة حسنة في «سير النبلاء» [١٣/٤٠٧-٤١٠]، ولله الحمد . . . وفي الباب عن جماعة من الصحابة: مضى مها حديث أنس [برقم ٤٢٥١]، وحديث ابن عمر [رقم ٥٦١٤، ٥٦٧٧]، والله المستعان.

٦٢٣١- ضعيف: أخرجه أحمد [٢/١٦٢]، والطبراني في «الأوسط» [٧/رقم ٧٦١١]، وابن سمعون في «أماليه» [رقم ١١٦]، وغيرهم من طرق عن عباد بن راشد عن الحسن البصري عن أبي هريرة به .

قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/٦٢٤]: «فيه عباد بن راشد، وثقه أبو حاتم وغيره، وضعفه جماعة، وبقيه رجال أحمد رجال الصحيح» .

قلتُ: هذا الشيخ ما وثقه أبو حاتم أصلاً، إنما قال عنه: «صالح الحديث» وأين هذا من ذلك التوثيق المطلق الذي لا يخرج من فم أبي حاتم إلا يشق الأنفس؟! وعباد هذا: هو ابن راشد البصري التميمي؛ وهو مختلف فيه كما أشار الهيثمي؛ إلا أنه متمسك إن شاء الله، وقد أخرج له البخاري مقروناً مع غيره؛ وهو من رجال أبي داود والنسائي وابن ماجه؛ وإطلاق توثيقه من المتأخرين، ليس بجيد؛ كما فعل البوصيري في «إنحاف الخيرة» [٨/٦٣]، حيث قال عقب ذكره هذا الحديث: «رواه أبو يعلى الموصلي وأحمد بن حنبل، ورواته ثقات» .

عَلَى خَيْرٍ، ثُمَّ تَجِيءُ الصَّدَقَةُ، فَتَقُولُ: أَيُّ رَبٍّ، إِنِّي الصَّدَقَةُ، فَيَقُولُ: إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ، وَيَجِيءُ الصِّيَامُ، وَتَجِيءُ الْأَعْمَالُ كَذَلِكَ، فَتَقُولُ: أَيُّ رَبٍّ، وَيَجِيءُ- أَحْسَبُهُ قَالَ: الْإِسْلَامُ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبٍّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَأَنَا الْإِسْلَامُ، فَيَقُولُ اللَّهُ: إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ، بِكَ آخِذُ الْيَوْمِ وَبِكَ أُعْطِيَ»، ثم قال الحسن: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

= وعلة الحديث: إنما هي في كون الحسن لم يصح له سماع من أبي هريرة أصلاً، وبهذا أعله عبد الله بن أحمد الإمام بن الإمام، فقال عقب روايته هذا الحديث عن أبيه في «المسند»: «عباد بن راشد ثقة؛ ولكن الحسن لم يسمع من أبي هريرة».

وهذا الكلام قد استشكله الإمام الألباني، فقال في «الضعيفة» [١٢/٦١٣]: «يبدو أن توثيق عبد الله أحمد لعباد هذا؛ يتنافى مع جزمه بأن الحسن لم يسمع من أبي هريرة . . .» ثم قال: (ولو كان عباد ثقة دون ضعف فيه؛ لكان ينبغي أن يلحق هذا الحديث بحديث «المختلعات» . . .».

يعنى في صحة سماع الحسن له من أبي هريرة، وقد سبقه الهيتمي إلى ذلك الإشكال في كلام عبد الله بن أحمد السابق، فقال في «غاية المقصد» [٢/٣٠٣٣]، بعد حكاية مقالة عبد الله: (قلت: وقد وثق عباد بن راشد، وأبو سعيد ثقة أيضاً - يعنى راويه عن عباد عند أحمد - وقد قال الحسن: «حدثنا أبو هريرة إذ ذاك ونحن في المدينة» فكيف يقول هذا؟!» يعنى؛ إذا كان عباد هذا ثقة عند عبد الله بن أحمد؛ وصرح بسماع الحسن من أبي هريرة في هذا الحديث؛ فكيف يجزم عبد الله بكون الحسن لم يسمع من أبي هريرة؟! مع كونه يرى تصريح الحسن بالتحديث أمام عينيه؟! هكذا يقول الهيتمي وغيره من المتأخرين، كأن الثقة عندهم معصوم من الغلط والوهم! فعلى تسليم القول بثقة (عباد بن راشد) مطلقاً، فالظاهر: أن عبد الله بن أحمد يخطئه في تصريحه بسماع الحسن من أبي هريرة، لأن الحفاظ تكاد تكون كلمتهم متفقة على عدم سماع الحسن من أبي هريرة البتة، وقد كانوا يغلطون جماعة أوثق وأتقن من (عباد بن راشد) صرحوا في أحاديثهم بسماع أبي سعيد البصرى من عبد الرحمن بن صخر، ويحملون ذلك على الخطأ والوهم، فكيف وعباد بن راشد فيه كلام مشهور؟! فاحتمال غلظه في هذا أظهر من غيره.

ثم إن الحسن البصرى كان له مذهب خفى في التدليس، فيقول: (حدثنا ابن عباس) ويقصد =

٦٢٣٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ الْمَقْدَامِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمَقْدَمِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ ﴿الدُّخَانِ﴾ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، أَصْبَحَ مَغْفُورًا لَهُ».

٦٢٣٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَزَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، قَالَا: حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، أَخْبَرَنَا

= بذلك: تحديث ابن عباس لقومه من أهل البصرة، والحسن واحد منهم بلا ريب، وفي هذا يقول البزار: «سمع الحسن البصرى من جماعة، وروى عن آخرين لم يدركهم؛ وكان يتأول فيقول: حدثنا وخطبنا، بمعنى: قومه لا ذين حدثوا وخطبوا بالبصرة».

إذا عرفت هذا: فرجما يخرج تصريحه بالسماع هنا: هذا المخرج، ويبرىء عباد بن راشد من تبعة الوهم فيه، وراجع ما علقناه بشأن سماع الحسن من أبي هريرة: بذيل الحديث الماضى [٦٢٢٤]. والله المستعان لا رب سواه.

● تنبيهان :

الأول: قال الطبرانى عقب روايته: «لم يرو هذا الحديث عن عباد بن راشد إلا الحجاج بن نصير» وليس كما قال، بل تابعه: أبو سعيد مولى بنى هاشم عند أحمد؛ ويونس بن بكير: عند المؤلف هنا.

والثانى: قد وقع قول الحسن فى آخره: مدرجاً عند الآخرين، فانتبه لذا يارعاك الله.

٦٢٣٢- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٢٤].

٦٢٣٣- ضعيف: أخرجه أبو داود [٣٣٣١]، وأحمد [٤٩٤/٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٢٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٣٤٠/٤]، وأبو عمرو الدانى فى «الفتن» [٣/قم ٢٤٠]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/١٣٠]، والخطيب فى «الجامع» [٣/٤٨٠]، وغيرهم من طرق عن عباد بن راشد التميمى عن سعيد بن أبى خيرة عن الحسن البصرى عن أبى هريرة به نحوه... ولفظ أبى داود: (ليأتين على الناس زمان لا يبقى أحد إلا أكل الربا؛ فإن لم يأكله أصابه من بخاره). وفى رواية له: (أصابه من غباره) مثل لفظ الجماعة؛ وسيأقاه الأول: قريب منه عند البيهقى وبعضهم، ومثله عند ابن عدى والخطيب.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لكون الحسن لا يصح له سماع من أبى هريرة، كما نص عليه جمهور المحدثين؛ فراجع تعليقنا: على ذيل الحديث الماضى [برقم ٦٢٢٤]، وبهذا أعله: الذهبى فى «المهذب» فقال: «لم يصح للانقطاع» كما نقله عنه المناوى فى «الفيض» [٣٤٦/٥]، وأشار إلى =

عباد بن راشد المنقري، قال: سمعت سعيد بن أبي خيرة يحدث عن الحسن، أخبرني الحسن، منذ نحو من أربعين سنة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَأْكُلُونَ فِيهِ الرَّبَّاءَ»، قال: قيل: يا رسول الله، كلهم؟ قال: «مَنْ لَمْ يَأْكُلْهُ مِنْهُمْ نَالَ مِنْ غَبَارِهِ»

٦٢٣٤ - حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا رُوْحٌ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، عَنْ

= هذا: المنذرى فى «الترغيب» [٨/٣]، وقد أعلَّ الحديث بعلمتين أخريين:

١- فأعله بعضهم: بسعيد بن أبى خيرة، لكونه لم يوثقه أحد غير ابن حبان، لكن روى عنه جماعة؛ وما علمته انفرد بحديث منكر ليس فيه من يُحمَل عليه سواه.

٢- وكذا أعله غير واحد: بعباد بن راشد، فساقه له ابن عدى فى ترجمته من «الكامل» وتابعه ابن القيسرانى وذكر الحديث فى «ذخيرة الحفاظ» [٢٧٦٧/٥]، وقال: «وعباد ضعيف» والتحقيق: أن عبادة هذا صدوق متماسك؛ ثم هو لم ينفرد بهذا الحديث عن (سعيد بن أبى خيرة) بل تابعه عليه: داود بن أبى هند: عند النسائى [٤٤٥٥]، وابن ماجه [٢٢٧٨]، وابن نصر فى «السنة» [رقم ٢٠٢]، والحاكم [١٣/٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٢٥٣]، والبعوى فى «شرح السنة» [٥٥/٨]، وابن أخى ميمى فى «فوائده» [ص ١٤٠، ١٤٣]، والمزى فى «تهذيبه» [٤١٦/١٠]، وغيرهم.

لكن اختلف فيه على داود فى سنده، ووكذا فى وقفه ورفعه، كما شرحنا ذلك فى «غرس الأشجار» وراجع «علل الدارقطنى» [٢٥٨/١٠]، وللحديث: طريق آخر تالف جداً عن أبى هريرة: عند الطبرانى فى «مسند الشاميين» [١/ قم ٥٧١].

والمحفوظ فى هذا الباب عن أبى هريرة: هو ما رواه عنه سعيد المقبرى مرفوعاً: (ليأتين على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال، أمن حلال أم من حرام) أخرجه البخارى وجماعة.

٦٢٣٤ - صحيح: أخرجه الترمذى [٢٧٠٣]، وأحمد [٥١٠/٢]، وابن السنى فى «اليوم واللييلة» [١/ رقم ٢٢٣] مع عسالة الراغب، وغيرهم من طرق عن روح بن عبادة عن حبيب بن الشهيد عن الحسن البصرى عن أبى هريرة به . . . وزاد أحمد: (والصغير على الكبير) وهو رواية الترمذى.

قال الترمذى: «هذا حديث قد روى من غير وجه عن أبى هريرة، وقال أيوب السختيانى ويونس بن عبيد وعلى بن زيد: إن الحسن لم يسمع من أبى هريرة».

الحسن، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ لِمَنْ رَكِبَ عَلَى الْمَاشِي، وَالْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ».

٦٢٣٥ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ

= قلتُ: وهذا هو علة ذلك الإسناد، لكن للحديث طريق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به:

١- منها: ما رواه ابن جريج عن زياد بن سعد عن ثابت مولى عبد الرحمن بن زيد عن أبي هريرة مرفوعاً به مثل لفظ المؤلف . . .

أخرجه البخارى [٥٨٧٩]، ومسلم [٢١٦٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٦٢/١٢]، وأبو داود [٥١٩٩]، وأحمد [٣٢٥/٢]، وابن راهويه [٤٧٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٨٥٠٠]، وفى «الشعب» [٦/ رقم ٨٨٦٢]، وفى «الأدب» [رقم ٢٠٦]، وأبو محمد الفاكهى فى حديثه [رقم ٢٤٦]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [١/ رقم ٢١٩] مع عجالة الراغب، وغيرهم.

٢- ومنها: ما رواه معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة مرفوعاً به . . . إلا أنه قال: (ليسلم الصير على الكبير، والمار على القاعد، والقليل على الكثير) ولم يذكر الفقرة الأولى، أخرجه عبد الرزاق [١٩٤٤٥] - واللفظ له - والبخارى [٥٨٧٧]، وأبو داود [٥١٩٨]، والترمذى [٢٧٠٤]، وأحمد [٣١٤/٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٦١-٢٦٢]، وجماعة كثيرة غيرهم.

٦٢٣٥ - صحيح: أخرجه أحمد [٣٥٥/٢] و [٥٣٣/٢]، وفى «الزهد» [ص ١٥، ٣٩٤]، وأبو بكر ابن الباغندى فى جزء فيه ستة مجالس من «أماليه» [رقم ١٩] ضمن جمهرة الأجزاء، من طرق عن جرير بن حازم عن الحسن البصرى عن أبي هريرة به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ والحسن لا يصح له سماع من أبي هريرة، والحديث من هذا الطريق: أخرجه أيضاً: ابن أبى الدنيا فى «الصمت» [رقم ١٠٢]، لكن قال فى آخره: (أربعين خريفاً) بدل (سبعين خريفاً).

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة: أقربها إلى لفظه هنا: ما رواه محمد بن إسحاق بن يسار حدثنى محمد بن إبراهيم - وهو التيمى - عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة مرفوعاً: (إن الرجل ليتكلم بالكلمة لا يرى لها بأساً يهوى بها سبعين خريفاً من النار) أخرجه الترمذى =

اللَّهِ ﷻ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ فَمَا يَرَى أَنْ تَبْلُغَ حَيْثُ بَلَغَتْ، يَهْوَى بِهَا فِي النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا».

= [٢٣١٤] - واللفظ له - وأحمد [٢/٢٣٦، ٢٩٧]، وابن حبان [٥٧٠٦]، والحاكم [٤/٥٩٧/ الطبعة الهندية]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق - [وسقط ابن إسحاق من سند الحاكم] - بإسناده به .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم» .

قلت: إنما هو حسن فقط؛ ولم يخرج مسلم حديثاً بتلك الترجمة قط، وقال الترمذى عقب روايته: (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه).

قلت: وقد اختلف فيه على ابن إسحاق، رواه عنه يزيد بن هارون وابن أبي عدى وعبد الأعلى السامى على الوجه الماضى، وخالفهم: محمد سلمة الباهلى، فرواه عن ابن إسحاق فقال: عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة به . . . ، فأسقط منه (عيسى بن طلحة)، وأبدله بـ (أبي سلمة) هكذا أخرجه ابن ماجه [٣٩٧٠]، بإسناد صحيح إلى محمد بن سلمة به .

قال البوصيرى: فى «مصباح الزجاجة» [٢/٢٧٧]: «هذا إسناد ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق». قلت: كذا يقول هذا الرجل كثيراً، هلا قال: «إسناد ضعيف؛ لعدم تصريح ابن إسحاق بالسماع» إذ جزمه بتدليس ابن إسحاق بمجرد عنعنته: لا يتهياً له ولا لغيره أصلاً، اللهم إلا إذا أقام البرهان على تدليس ابن إسحاق بخصوص هذا الحديث هنا، ولا طاقة له بذلك قط، ثم إن المحفوظ عن ابن إسحاق: هو الإسناد الأول من رواية الجماعة عنه؛ فكأن محمد بن سلمة قد لزم فيه الطريق .

وقد توبع ابن إسحاق على الوجه المحفوظ عنه: تابعه يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين فيه، يزل بها فى النار أبعد ما بين المشرق والمغرب) أخرجه مسلم [٢٩٨٨]، والبخارى [٦١١٢]، وابن حبان [٥٧٠٧، ٥٧٠٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٤٤١]، وفى «الشعب» [٤/٤٩٥٦]، والدولابى فى «الكنى» [رقم ٥٩٢]، والخطيب فى م «وضح الأوهام» [٨٩/٢]، والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [٣١١/١١]، والسلفى فى الطيوريات [رقم ٤٣٢]، والذهبى فى «المعجم المختص» [١٣٦/١]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن عبد الله بإسناده به . . . وليس عند البخارى قوله: (والمغرب). =

٦٢٣٦- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي بِثَلَاثٍ... الْحَدِيثُ .

٦٢٣٧- حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْمُخْتَلَعَاتُ وَالْمُنْتَزِعَاتُ هُنَّ الْمَنَافِقَاتُ» .

٦٢٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ مَسْلَمٍ، عَنِ

= قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه أحمد [٣٧٨/٢]، ومن طريقه ابن الجوزي في «ذم الهوى» [٢/ رقم ٨٨٤/ بتخريجى]، وقد تحرف (عيسى بن طلحة) عند أحمد إلى (أبي سلمة) وهو خطأ مكشوف، نبه عليه المعلق عليه [١٤/٤٩٣-٤٩٤/ طبعة الرسالة]، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً نحو لفظه هنا .

٦٢٣٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٢٦] .

٦٢٣٧- ضعيف: أخرجه أحمد [٤١٤/٢]، والنسائي [٣٤٦١]، وابن أبي شيبة [١٩٢٥٧]، والبيهقي في «سننه» [١٤٦٣٩]، والدارقطني في «العلل» [١٠/٢٦٧]، وغيرهم من طرق عن الحسن البصرى عن أبي هريرة به

قال الحسن عقب روايته عن النسائي: «لم أسمع من غير أبي هريرة» .

قلتُ: قال النسائي عقب روايته: «الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً» وهو كما قال؛ لكن أبى جماعة من المتأخرين هذا، وتعجبوا من صنع النسائي، وما علموا: أن أبا عبد الرحمن إنما يُخَطِّئُ من دون الحسن في ذلك الحرف: (لم أسمع . . . إلخ)، وهو كما قال؛ كما شرحنا ذلك شرحاً مستفيضاً في «غرس الأشجار» فالحديث معل بالانقطاع ولا بد، بل فيه علة أخرى، وهى الاختلاف على الحسن في وصله وإرساله، فراجع «علل الدارقطني» [١٠/٢٦٦-٢٦٧] . وقد وقع أوهام لجماعة ممن تكلموا بهذا الحديث، وقد ذكرناها وتعقبناها فى المصدر المشار إليه؛ وذكرنا هناك: أن للحديث شواهد عن طائفة من الصحابة؛ إلا أنها كلها مناكير على التحقيق، واللّه المستعان .

٦٢٣٨- صحيح: أخرجه الترمذى [١٣١٩]، والدارقطني في «العلل» [١٠/٣٥٥-٣٥٦]، من طريق أبى كريب عن إسحاق بن سليمان الرازى عن المغيرة بن مسلم عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى عن أبي هريرة به مثله .

يونس، عن الحسن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ سَمْعَ الْبَيْعِ، سَمْعَ الشَّرَاءِ، سَمْعَ الْقَضَاءِ».

= قلتُ: وقد خولف فيه أبو كريب، خالفه إسحاق بن أحمد الخراز، فرواه عن إسحاق بن سليمان فقال: عن المغيرة عن يونس عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة به . . . ، فأسقط منه (الحسن) وأبدله بـ (سعيد المقبرى) هكذا أخرجه الحاكم [٥٦/٢ / الطبعة الهندية]، من طريق عبد الرحمن ابن حمدان الجلاب عن إسحاق به . . . قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

قلتُ: بل هو معلول الإسناد جداً، وقد زعم الإمام فى «الصحيحة» [٤٧٣/٢]، أن الذهبى قد وافق الحاكم على تصحيحه، ثم قال: (قلتُ: وهو كما قال، لولا أنى لم أعرف الخراز هذا). قلتُ: لكنى قد عرفته ولله الحمد: فهو إسحاق بن أحمد بن مهران أبو يعقوب الخراز، ترجمه الذهبى فى «تاريخه» [وفيات سنة ٢٧٩هـ]، ثم قال: «وهو ثقة» والراوى عنه (عبد الرحمن بن حمدان) هو: ابن المرزبان الهمداني الجلاب أبو محمد، ترجمه الذهبى أيضاً فى «تاريخه» [وفيات سنة ٣٥٠هـ]، ونقل عن شيرويه الحافظ أنه قال عنه: «كان صدوقاً قدوة؛ له أتباع». قلتُ: فالإسناد ثابت إلى إسحاق بن سليمان الرازى؛ لكن يبقى الاختلاف عليه فى سنده، وأبو كريب أثبت وأتقن من (إسحاق بن أحمد) بلا ريب، فروايته هى المحفوظة إن شاء الله. وينقدح فى نفسى: أن يكون ما وقع عند الحاكم خطأ محضاً، ربما كان من الناسخ أو غيره دون مَسَاس برجال الإسناد البتة، وعلى كل حال: فالوجه الأول هو المحفوظ، وقد قال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث غريب، وقد روى بعضهم هذا الحديث عن يونس عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة».

قلتُ: ورأيتاه قد أخرج الحديث أيضاً فى «علله الكبير» (رقم ٢١٧)، ثم نقل عن البخارى أنه قال: «هو حديث خطأ، روى هذا الحديث: إسماعيل ابن عليه عن يونس عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة) ثم قال البخارى: «وكننت أفرح بهذا الحديث - يعنى لسلامة إسناده - حتى روى بعضهم هذا الحديث عن يونس عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة».

قلتُ: قد اختلف فى سنده على يونس: على ألوان كثيرة، ذكر منها الدارقطنى فى «علله» [٤٢/٣]، ثلاثة ألوان، وهى:

٦٢٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ».

٦٢٤٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو طَارِقٍ السَّعْدِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَأْخُذْ عَنِّي هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ فَيَعْمَلُ بِهِنَّ أَوْ يَعْلَمُهُنَّ مَنْ يَعْمَلُ بِهِنَّ؟» قَالَ: قُلْتُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَأَخَذَ بِيَدِي فَعَدَّ فِيهَا خَمْسًا وَقَالَ: «اتَّقِ الْمُحَارِمَ تَكُنْ أَعْبَدَ النَّاسِ، وَأَرْضَ بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَكَ تَكُنْ

= ١- روايته: عن عطاء بن فروخ عن عثمان بن عفان به مرفوعاً نحوه .

٢- وروايته: عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به .

٣- وروايته: عن الحسن البصري عن أبي هريرة به .

ثم قال الدارقطني: «وكلها محفوظة عن يونس» فإن صح ما قال؛ فقد صح الحديث من رواية يونس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به . . . كما هو اللون الثاني .

أما اللون الأول: فهو معلول بجهالة حال (عطاء بن فروخ)، مع كونه لم يلق عثمان أيضاً، وروايته: عند النسائي وابن ماجه وجماعة كثيرة، وهي مخرجة في «غرس الأشجار» .

وأما اللون الثالث: فهو معلول بعدم صحة سماع الحسن من أبي هريرة، كما شرحنا هذا فيما علقناه بذيل الحديث الماضي [برقم ٦٢٢٤] .

لكن الخلاف على يونس في سنده: أكبر من هذا كله، ولا أراني مطمئناً إلى عبارة الدارقطني السابقة، وقد رأيت في موضع آخر من «علة» [١٠/٣٥٤-٣٥٦]، قد بسط وجوه الاختلاف في سنده: بأكثر مما ذكره في الموضع الأول [٣/٤٣]، لكن: للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: نحو لفظه هنا، أصحها: حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً: (رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع؛ وإذا اشترى، وإذا اقتضى) أخرجه البخاري [١٩٧٠]- واللفظ له- وابن ماجه [٢٢٠٣]، وجماعة؛ وقد خرجناه مع أحاديث الباب: في كتابنا «غرس الأشجار» . والله المستعان .

٦٢٣٩- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٤٩] .

٦٢٤٠- ضعيف بهذا اللفظ: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٦٥] .

أَغْنَى النَّاسِ، وَأَحْسَنَ إِلَيَّ جَارِكَ تَكُنْ مُؤْمِنًا، وَأَحِبَّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ تَكُنْ مُسْلِمًا، وَلَا تَكْثِرِ الضَّحِكَ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الضَّحِكِ تُمِيتُ الْقَلْبَ» .

٦٢٤١- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، عَنْ عِبَادِ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ أَبِي خَيْرَةَ، يَحْدُثُ دَاوُدَ بْنَ أَبِي هَنْدٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَأْكُلُونَ فِيهِ الرَّبَّاءَ»، قَالُوا: كُلُّ النَّاسِ - أَوِ النَّاسِ كُلَّهُمْ؟ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَأْكُلْهُ نَالَهُ مِنْ غُبَارِهِ» .

٦٢٤١- ضعيف : مضى الكلام عليه قريباً [برقم ٦٢٣٣].

● تنبيه : وقع في إسناد المؤلف من طبعة الحسين الأسد : (عن عبد بن كثير) كذا، وهو خطأ محض، وصوابه (عن عباد بن راشد) وهو هكذا في الطبعة العلمية [٣٩٧/٥] . . فالله المستعان .

أبو عبيد عن أبي هريرة

٦٢٤٢- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «لَأَنْ يَحْتَزِمَ أَحَدُكُمْ حُزْمَةً مِنْ حَطَبٍ، فَيَحْمِلَهَا عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَبِيعَهَا، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَعَهُ».

٦٢٤٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ -بَصْرِيٌّ- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يُدْخِلُهُ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ»، قَالُوا: «وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِرَحْمَةٍ».

٦٢٤٢- صحيح: أخرجه البخارى [١٩٦٨، ٢٢٤٥]، ومسلم [١٠٤٢]، والنسائى [٢٥٨٤]، وأحمد [٤٥٥/٢]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٦٢، ٦٣/ مسند عمر]، وأبو نعيم فى «المستخرج على مسلم» [رقم ٢٣٢٥]، وغيرهم من طرق عن الزهري عن أبى عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف عن أبى هريرة به.

قلت: وله طرق أخرى وشواهد عن جماعة من الصحابة.

٦٢٤٣- صحيح: أخرجه البخارى [٥٣٤٩]، ومسلم [٢٨١٦]، وأحمد [٢٦٤/٢]، والبيهقى فى «سننه» [٦٣٥٥]، وفى «الشعب» [٧/ رقم ١٠١٤٩]، والطبرانى فى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٣٢٠٩]، ولوين فى جزء من «حديثه» [رقم ٦٥]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٢٣١]، وغيرهم من طرق عن الزهري عن أبى عبيد مولى عبد الرحمن عن أبى هريرة به نحوه... وهو عند البخارى والبيهقى فى سياق أتم فى آخره.

قلت: وله طرق أخرى عن أبى هريرة، يأتى بعضها [برقم ٦٥٩٤]، ومضى بعضها [برقم ١٧٧٥] و[رقم ٣٩٨٥]، واللّه المستعان.

طاووس عن أبي هريرة

٦٢٤٤- حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ سَرِيحٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَجِيرٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَذَكَرَ مَرَّةً وَلَمْ يَرْفَعِهِ، أَنَّ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَلَفَ بِيَمِينٍ لِيُطِيفَنَّ اللَّيْلَةَ بِتَسْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّهُنَّ تَلِدُ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ الْمَلِكُ- أَوْ صَاحِبُهُ-: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَنَسِيَ، فَطَافَ بِهِنَّ، فَلَمْ تَجِبْ امْرَأَةٌ بِشَيْءٍ إِلَّا وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، جَاءَتْ بِشَقِ غُلَامٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّ سَلِيمَانَ اسْتَشْنَى لَمْ يَحْنَثْ، فَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ».

٦٢٤٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، سَمِعَ طَاوُوسًا،

٦٢٤٤- صحيح: أخرجه الحميدى [١١٧٥]، والبخارى [٦٣٤١]، ومسلم [١٦٥٤]، وابن حبان [٤٣٣٨]، وأبو عوانة [رقم ٦٠٠٠]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ٣٦٠/ طبعة الحاشدى]، وابن أبى الدنيا فى «ذم البغى» [رقم ٣٥]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن هشام بن حجير عن طاوس بن كيسان عن أبى هريرة به . . . نحوه .
قلت: ولابن عيينة فيه إسناد آخر: يرويه عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة به مثله ونحوه . . . أخرجه البخارى ومسلم والحميدى [١١٧٤]، وابن حبان والمؤلف [برقم ٦٣٤٧]، وابن أبى الدنيا وأبو عوانة [رقم ٥٩٩٩]، والبيهقى، كلهم من طرق عن ابن عيينة به مقروناً مع إسناده الأول.

قلت: وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه .

٦٢٤٥- صحيح: أخرجه البخارى [٦٢٤٠]، ومسلم [٢٦٥٢]، وأبو داود [٤٧٠١]، وابن ماجه [٨٠]، وأحمد [٢/٢٤٨]، وابن حبان [٦١٨٠]، والحميدى [١١١٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/١٢٤]، والبيهقى فى «الشعب» [١/١٨٤]، وفى «الأسماء والصفات» [رقم ٤١٥]، وفى «الاعتقاد» [رقم ٨٣]، وفى «القضاء والقدر» [رقم ١٢]، والفرىابى فى القدر [رقم ١١٦]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [١/٦٥]، وعبد الله بن أحمد فى «السنة» [١/٢٨٧] و [٢/٥٠٦]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [١/١٤٥]، وابن عساكر فى «معجمه» [رقم ٢٩٩]، والخطيب فى «الفييه والمتفقه» [١/٥٩٨]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٣/٦٩٣/ تحقيق أحمد مسعود حمدان]، والبغوى أيضاً فى «تفسيره» [٥/٢٩٩-٣٠٠/ =

قال: سمعت أبا هريرة يحدث، عن النبي ﷺ، قال: «احتج آدم وموسى، فقال موسى: يا آدم، أنت أبونا وأخرجتنا من الجنة بذنبك! قال له آدم: يا موسى، اصطفاك الله، وخط لك التوراة بيده، لم تلومني على أمر قدره الله على قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟! فحج آدم موسى».

٦٢٤٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ زَنْجُوِيهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْنُثْ».

= طبعة دار طيبة، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس بن كيسان عن أبي هريرة به مثله . . . وهو عند بعضهم بنحوه .

قلت: وله طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . مضى منها بعضها [بقم ١٥٢٨]، وسيأتي له طريق آخر: يرويه داود بن أبي هند عن الشعبي عن أبي هريرة مرفوعاً: (لقى آدم موسى - عليهما السلام - فقال: أنت آدم الذي أشقيت الناس وأخرجتهم من الجنة؟! فقال له آدم: أنت الذي اصطفاك الله على الناس برسالاته وبكلامه؟! قال: نعم، قال: فلم تجد فيما أنزل الله تعالى عليك: أنه سيخرجني منها قبل أن يدخلنيها؟! قال: نعم، فخصم آدم موسى).

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» [١/ رقم ١٣٩] - واللفظ له - وابن منده في «الرد على الجهمية» [رقم ٢٦] واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [٤/ رقم ١٠٣٥ / طبعة دار طيبة]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١٤٨٦]، والمؤلف [٦٦٤٢]، والبيهقي في «القضاء والقدر» [رقم ١٩]، وفي «البعث والنشور» [رقم ١٦٨]، وغيرهم من طرق عن داود بن أبي هند بإسناده به . . . وهو عند ابن منده في سياق طويل، وعند المؤلف: مختصراً بطرف من أوله فقط .

قلت: وسنده صحيح مليح؛ وقد قال ابن عساكر عقب روايته: «غريب الإسناد» فكأنه يشير إلى تفرد ابن أبي هند به عن عامر الشعبي، وإلا فقد تويع من فوقه ومن دونه عليه، فلا معنى للغرابة إلا ما أشرنا، وفي الباب عن جماعة من الصحابة .

٦٢٤٦ - صحيح: أخرجه الترمذي [١٥٣٢]، والنسائي [٣٨٥٥]، وابن ماجه [٢١٠٤]، وأحمد [٣٠٩/٢]، وابن حبان [٤٣٤١]، وأبو عوانة [رقم ٥٩٩٧]، والطحاوي في «المشکل» [٥/ ٧٧]، والسلفي في «الطيوريات» [رقم ٥٥٤]، والطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٣٠٠]، =

٦٢٤٧- حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حَدَّثَنَا شريكٌ، عن ليث، عن طاوس، عن أبي هريرة، يرفعه إلى النبي ﷺ: «يُبْعَثُ النَّاسُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ».

= وغيرهم من طرق عن عبد الرزاق - وهذا في «مصنفه» [١٦١١٨]- عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة به . . وعند النسائي وابن حبان والطحاوي: (فقد استثنى) بدل: (لم يحث) وعند ابن ماجه (فله ثنياه . . .). قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ابن طاوس إلا معمر».

قلتُ: وقد غلط فيه معمر، واختصره من حديثه الطويل عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . . . في قصة سليمان بن داود - عليهما السلام- (لأطوفن الليلة على سبعين امرأة تلد كل امرأة غلاماً يقاتل في سبيل الله، فطاف عليهن فلم تلد امرأة منهن إلا امرأة نصف غلام، فقال رسول الله ﷺ: لو قال: إن شاء الله؛ لكان كما قال) هكذا جزم البزار؛ وقبله نقل الإمام أحمد عقب روايته عن عبد الرزاق أنه قال: (هو اختصره، يعني معمرًا).

وخالف في هذا البخاري وابن معين، وجزما بكون عبد الرزاق هو الذي أخطأ فيه واختصره، وسواء كان المخطئ هذا أو ذلك، فالحديث معلول على كل حال، لكن نازع في هذا جماعة من المتأخرين، وصححو الحديثين جميعاً، وردُّوا تخطئة مَنْ خطأ عبد الرزاق أو شيخه في اختصاره الحديث الأول من الثاني، وشغب بعضهم في ذلك بما تعقبناه عليهم في «غرس الأشجار» وكذا في «إيقاظ العابد بما وقع من الوهم في تنبيه الهاجد» . . . ولله الحمد.

وقد صحح الحديث الأول: من رواية ابن عمر مرفوعاً نحوه: عند الخمسة وأحمد وجماعة كثيرة؛ لكن اختلف في رفعه ووقفه، والوجهان: محفوظان كما حققناه في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦٢٤٧- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٤٢٢٩]، وأحمد [٣٩٢/٢]، والقضاعي في «الشهاب» [١/ رقم ٥٧٨]، وتام في «فوائده» [رقم ٢٣٧]، وغيرهم من طرق عن شريك القاضي عن الليث ابن أبي سليم عن طاوس عن أبي هريرة به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد واه، فيه الليث وشريك، وكلاهما سيئ الحفظ؛ والليث أضعف الرجلين، بل كان منكر الحديث، وقد اضطرب هو أو شريك في رفعه، فقال: أبو حاتم الرازي كما في «العلل» [رقم ٢١٤٤]: «لم يرو هذا الحديث عن شريك عن ليث مرفوعاً، وروى غير شريك موقوفاً» فالإسناد معلول كما ترى؛ ومع هذا: فقد حسنه العراقي في «المغنى» [٣/ رقم ٢١]، =

الأعرج عن أبي هريرة

٦٢٤٨ - حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، يقول: إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ، والله الموعد، كنت رجلاً مسكيناً أخدم رسول الله ﷺ على ملء بطني، وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق، وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم، فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ يَيْسُطُ ثَوْبَهُ، فَلَمْ يَنْسَ شَيْئًا سَمِعَهُ مِنِّي»، فَبَسَطْتُ ثَوْبِي حَتَّى قَضَى حَدِيثَهُ، ثُمَّ ضَمَمْتُهَا إِلَيَّ، فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا سَمِعْتُهُ مِنْهُ.

٦٢٤٩ - حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن الأعرج،

= وقبله المنذرى فى «الترغيب» [١/ ٢٥]، وتابعهما المناوى فى كتابه «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١ / ٧٤٠ / طبعة مكتبة الشافعى]، وكل هذا: غفلة عما مضى، ثم رأيت العراقى قد عاد وقال فى موضع آخر من «المغنى» [٤/ ١٦٥]، بعد أن عزاه لابن ماجه: (وفيه ليث بن أبى سليم، مختلف فيه).

قلت: والحديث صحيح على كل حال؛ فله شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث ابن عمر [برقم ٥٦٩٦]، ويأتى حديث أم سلمة [برقم ٦٩٢٦]، وحديث صفية [برقم ٧٠٦٩، ٧١١٦] والله المستعان.

٦٢٤٨ - صحيح: أخرجه البخارى [٥٩٢١]، ومسلم [٢٤٩٢]، وأحمد [٢/ ٢٤٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٥٨٦٨]، والحميدى [١١٤٢]، وأبو خيثمة فى «العلم» [رقم ٩٦]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ١٥٨٣ / طبعة دار الفاروق]، وإسماعيل الأصبهانى فى «الدلائل» [ص ٨٦]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ١٢٥٨]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهري عن عبد الرحمن الأعرج عن أبى هريرة به.

قلت: وقد توابع ابن عيينة عليه: تابعه جماعة عن الزهري بإسناده به نحوه . . . والله المستعان.

٦٢٤٩ - صحيح: أخرجه مسلم [١٦٠٩]، وأبو داود [٣٦٣٤]، والترمذى [١٣٥٣]، وابن ماجه [٢٣٣٥]، وأحمد [٢/ ٢٤٠]، والحميدى [١٠٧٦]، وابن الجارود [١٠٢٠]، والبيهقى فى «سننه» [١١١٥٧]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٨٦٥]، وأبو عوانة [رقم ٥٥٤٠]، والشافعى فى «سننه المأثورة» [رقم ٤٧٧ / رواية الطحاوى]، وأبو زرعة الشامى فى «تاريخه» [ص ٧٥]، =

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ، فَلَا يَمْنَعُهُ».

٦٢٥٠- حَدَّثَنَا زَهِيرٌ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامَ الْوَلِيمَةِ، يُدْعَى إِلَيْهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

٦٢٥١- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَثْمَانَ، عَنِ

= وابن عساكر في «معجم شيوخه» [رقم ١١١٥]، والحسين بن حرب في «البر والصلة» [رقم ٢٤٧]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهري عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به... ولفظ مسلم: (لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره) وزاد هو الجميع - سوى أبي زرعة - في آخره: (فلما سمعوا حديث أبو هريرة: طأطؤا رؤوسهم، فقال: مالي أراكم عنها معرضين؟! والله لأرمين بها بين أكتافكم) لفظ الترمذي.

قال الترمذي: «حديث أبي هريرة: حديث حسن صحيح».

قلت: قد توبع ابن عيينة عليه عن الزهري به نحوه... تابعه جماعة من أصحاب ابن شهاب؛ لكن اختلف فيه على ألوان، ذكرها الدارقطني في «العلل» [١٠/٢٩٢-٢٩٥]، ثم قال: (والمحفوظ عن الزهري: عن الأعرج عن أبي هريرة).

قلت: وتوبع الزهري على هذا الوجه: تابعه أبو الزناد المدني عن الأعرج عن أبي هريرة به نحوه... عند المؤلف [برقم ٦٣٠٩]، من طريق خالد الطحان عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه به.

قلت: وهذا إسناد قوى. وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه... وهي مخرجة في «غرس الأشجار» ولله الحمد.

٦٢٥٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٩١].

٦٢٥١- حسن: أخرجه مسلم [٢٦٦٤]، وابن ماجه [٧٩]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٤٦١]، وابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله» [رقم ٥٣]، وابن أبي عاصم في «السنن» [١/٣٥٦]، والبيهقي في «الشعب» [١/١٩٤]، وفي «سننه» [١٩٦٠]، وفي «الاعتقاد» [ص ١٥٩]، وفي «الأسماء والصفات» [رقم ٣٣٣/ طبعة الحاشدي]، وفي «القضاء والقدر» [١٥٨]=

محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَكُلُّ عَلَى خَيْرٍ، أَحْرَصُ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَأَسْتَعِينُ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ».

= وابن سمعون في «أماليه» [رقم ٢١٠]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٤٤٣]، وأبو القاسم المهرواني في «فوائده» [رقم ٦١]، والطحاوي في «المشکل» [١/١٣٨-١٣٩]، والخطيب في «الفييه والمتفق» [١/ رقم ٨٠١]، وفي «الجامع» [١/ رقم ٩٦]، والفسوى في «المعرفة» [٣/ ١٢٦]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [٤/ ١٠٢٨]، والمزى في «تهذيبه» [٩/ ١٣٥]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن إدريس عن ربيعة بن عثمان عن محمد بن يحيى ابن حبان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به . . . وهو عند جماعة بنحوه . . . وانتهى سياق الخطيب عند قوله: (ولا تعجز) وزاد الفسوى وحده قبل آخره: (وإياك واللو . . .) وليس عند الطحاوي قوله: (فلا تقل: لو أنى فعلت كذا وكذا، ولكن).

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ مداره على ربيعة بن عثمان بن ربيعة المدني؛ وهو شيخ مختلف فيه، والتحقيق: أنه صدوق متمسك بالحديث على لين فيه، والحديث رواه جماعة عن ابن إدريس بإسناده به . . .

منهم على بن حرب الطائي؛ واختلف عليه في سنده، فرواه عنه أحمد بن سليمان الموصلى على الوجه الماضى عند البيهقى في «الاعتقاد» وابن عساكر في «معجمه» والخطيب في (الجامع) وخالفه محمد بن خالد الفارسى، فرواه عنه فقال: عن ابن إدريس عن ربيعة بن عثمان عن ابن عجلان عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة به . . . فزاد فيه (ابن عجلان) بين ربيعة ومحمد بن يحيى، هكذا أخرجه ابن حبان [٥٧٢٢]، قال: أخبرنا محمد بن خالد به .

قلتُ: والمحفوظ هو الأول؛ ويبدو أن محمد بن خالد لم يضبط إسناده، فإن الثابت: عن ابن عجلان أنه يروى هذا الحديث عن ربيعة بن عثمان وليس العكس، وسيأتى الإشارة إلى ذلك؛ ثم اعلم أن (ابن عجلان) قد سقط من سند ابن حبان، والظاهر أنه سقط قديم، وقد نبّه عليه الحافظ في «إتحاف المهرة» [١٥/ ٢٠٤]، فقال: «سقط ابن عجلان من الإسناد . . . من أصل سماعنا، ولا بد منه، . . .».

قلتُ: ثم أيد ذلك بكلام ابن حبان عقب روايته . . . وهو كما قال .

٦٢٥٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: ذُكِرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْهَلَالُ، فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ».

= وقد خولف عبد الله بن إدريس في سنده، خالفه محمد بن عجلان، فرواه عن ربيعة بن عثمان عن الأعرج عن أبي هريرة به نحوه ، وأسقط منه: (محمد بن يحيى بن حبان) بين ربيعة والأعرج، هكذا أخرجه أحمد [٣٦٦/٢، ٣٧٠]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٤٥٩]، والمؤلف [برقم ٦٣٤٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٤٩/١٤-٣٥٠]، والطحاوي في «المشكل» [١٣٧/١-١٣٨]، والفسوي في «المعرفة» [١٢٦/٣]، وغيرهم من طريق ابن المبارك عن ابن عجلان به.

قلت: قد اختلف على ابن عجلان فيه على ألوان، كأنه كان لا يضبطه، ولا أنشط هنا - لشرح ذلك الاختلاف وتحريه.

وعلى كل حال: فطريق ابن إدريس الأولى: هي أصح شيء في هذا الباب، وقد قال الحافظ عن ذلك الطريق في «الفتح» [٢٢٨/١٣]: «وهذه الطرق: أصح طرق الحديث، وقد أخرجها مسلم من طريق عبد الله بن إدريس أيضاً، واقتصر عليها، ولم يخرج بقية الطرق من أجل الاختلاف على ابن عجلان في سنده».

قلت: وقد رأيت الدارقطني: قد ساق الاختلاف على ابن عجلان في سنده من كتابه «العلل» [٣٠٣-٣٠١/١٠]، ثم قال: «ورواه عبد الله بن إدريس، فضبط إسناده وجوّده، رواه عن ربيعة ابن عثمان عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة، وهو الصحيح». وهو كما قال. والله المستعان لا رب سواه.

٦٢٥٢- صحيح: أخرجه مسلم [١٠٨١]، والنسائي [٢١٢٣]، وأحمد [٢٨٧/٢]، وابن أبي شيبه [٩٠٢٤]، والبيهقي في «سننه» [٧٩٧١]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ٢٤٣٠]، وغيرهم من طريق عبيد الله بن عمر العمري عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به.

قلت: وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به مثله ونحوه . . . وقد استوفينا تخريجه وأحاديث الباب: في «غرس الأشجار».

٦٢٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَقْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَرَّضَ عَلَيْهِ رِيحَانٌ فَلَا يَرُدُّهُ، فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْمَحْمَلِ طَيِّبُ الرِّيْحِ».

٦٢٥٤- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ صَوْتَ الدِّيَكَةِ فَإِنَّهَا رَأَتْ مَلَكًا، فَسَلُّوا وَارْغَبُوا، وَإِذَا سَمِعْتُمْ نَهَاقَ الْحِمَارِ فَإِنَّهَا رَأَتْ شَيْطَانًا، فَاسْتَعِيدُوا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ مَا رَأَتْ».

٦٢٥٣- صحيح: أخرجه مسلم [٢٢٥٣]، وأبو داود [٤١٧٢]، والنسائي [٥٢٥٩]، وأحمد [٣٢٠/٢]، والبيهقي في «سننه» [٥٧٦٢]، وفي «الآداب» [رقم ٦٠٤]، وأبو القاسم المهرواني في «الفوائد المنتخبة» [رقم ١٥٩]، والفخر ابن البخاري في «مشيخته» [رقم ٢٤]، وغيرهم من طريق سعيد بن أبي أيوب المصري عن عبيد الله بن أبي جعفر مولى بنى كنانة المصري عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به . . . وهو عند الجميع سوى مسلم: (من عرض عليه طيب . . .) بدل: (ريحان).

قلت: وهذا إسناد ثابت؛ وعبيد الله: ثقة فقيه إمام عابد زاهد قدوة؛ وقد نُقِلَ عن أحمد أنه قال عنه «ليس بقوى»، ولا يصحح ذا، والثابت عن أحمد هو الثناء عليه وتمشية حاله؛ وقد اختلف في سند الحديث على سعيد بن أبي أيوب، فرواه عنه: عبد الله بن يزيد المقرئ الثقة الحجة على الوجه الماضي، وخالفه عبد الله بن وهب، فرواه عن سعد فقال: حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به . . . مثل لفظ الجماعة، فأسقط منه (عبيد الله بن أبي جعفر)، وأبدله بـ (جعفر بن ربيعة) هكذا أخرجه ابن حبان [٥١٠٩]، من طريق حرمله بن يحيى عن ابن وهب به.

قلت: ليس ابن وهب عندي بدون عبد الله بن يزيد المقرئ، والأقرب أن الوجهين محفوظان عن سعيد، ولا مانع أن يكون له فيه شيخان، وسعيد إمام حجة: يُحْتَمَلُ له ذلك . . . واللَّهِ المستعان.

٦٢٥٤- صحيح: أخرجه أحمد [٣٢١/٢]، وابن حبان [١٠٠٥]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٧٧٩]، وابن السني في «اليوم والليلة» [١/ رقم ٣١٢ / مع عجالة الراغب]، والبيهقي =

= فى «الدعوات» [رقم ٣٩٣]، وغيرهم من طريق سعيد بن أبى أيوب - وقُرنَ معه الليث عند النسائى والبيهقى - عن جعفر بن ربيعة بن شرحبيل المصرى عن عبد الرحمن الأعرج عن أبى هريرة به نحوه . . . وليس عند النسائى والبيهقى قوله: (وارغبوا) وعندهما مكانها: (فأسألوا الله من فضله) . . . وزادا أيضاً: (تصبح بالليل) بعد قوله: (إذا سمعت الديكة) .

قلتُ: وسنده صحيح حجة، وقد توبع عليه سعيد بن أبى أيوب: تابعه عليه الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة بإسناده به نحوه . . . أخرجه البخارى [٣١٢٧]، ومسلم [٢٧٢٩]، وأبو داود [٥١٠٢]، والترمذى [٣٤٥٩]، وابن أبى شيبه [٢٩٨٠٥]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٧٨٠، ١١٣٩١]، وغيرهم من طريق قتيبة بن سعيد عن الليث به . . . وعند الجميع: (فأسألوا الله من فضله) بدل قوله: (فسلوا وادعوا) وعندهم فى الفقرة الثانية: (فتعوذوا بالله من الشيطان) بدل قوله: (فاستعيذوا بالله من شر ما رأيت) وهذا لفظ الجميع سوى الترمذى؛ فعنده: (فتعوذوا بالله من الشيطان الرجيم).

قال الترمذى: «هذا حسن صحيح».

قلتُ: وقد توبع عليه قتيبة عن الليث: تابعه:

١- هاشم بن القاسم الليثى: على نحوه وزاد: (من الليل) بعد قوله: (إذا سمعتم صياح الديكة) أخرجه أحمد [٣٠٦/٢]، قال: ثنا هاشم به .
قلتُ: وهاشم ثقة حجة .

٢- وتابعه شعيب بن حرب: على نحو رواية هاشم: عند أحمد [٣٦٤/٢]، قال: حدثنا شعيب بن حرب به .
قلتُ: وشعيب ثقة ثبت .

٣- وعبد الله بن صالح كاتب الليث: على نحو رواية هاشم بن القاسم إلا أنه زاد أيضاً قوله: (من الليل) بعد قوله: (وإذا سمعتم نهاق الحمير) أخرجه البخارى فى «الأدب المفرد» [١٢٣٦]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٢٠٠٦]، من طريق كاتب الليث به . . . وليس عند الطبرانى: تلك الزيادة المشار إليها .

قلتُ: وعبد الله بن صالح فيه كلام معروف، ولم ينفرد بتلك الزيادة عن الليث، بل تابعه عليها شعيب بن حرب عند أحمد [٣٦٤/٢]، كما مضى، إلا أننا أغفلنا هناك التنبيه على تلك الزيادة فى رواية شعيب، فُتستدرك من هنا .

٦٢٥٥- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ ثَمَّ لِيَسْتَنْشِرَ»

= ٤- وسعيد بن أبي مريم: على نحو رواية قتيبة بن سعيد: عند البغوي في «شرح السنة» [٥ / ١٢٦]، من طريق الذهلي عن سعيد به .

قلتُ: وسعيد إمام فقيه حجة، وهو سعيد بن الحكم بن محمد المصري .

٥- وابن وهب: على نحو رواية هاشم بن القاسم: عند النسائي في «الكبرى» [١٠٧٧٩]، والبيهقي في الدعوات [رقم ٣٩٣]، من طريقين عن ابن وهب عن الليث وسعيد بن أبي أيوب كلاهما عن جعفر بن ربيعة به .

قلتُ: وابن وهب: هو ابن وهب! واللّه المستعان .

● تنبيه: قد خولف جعفر بن ربيعة في سياق الحديث عن الأعرج، خالفه بعض الضعفاء عن سعد بن إبراهيم عن الأعرج، كما يأتي عند المؤلف [برقم ٦٢٩٦]، فراجع الكلام عليه هناك، واللّه يتولاك .

٦٢٥٥- صحيح: أخرجه مسلم [٢٣٧]، والنسائي [٦٨]، وأحمد [٢/٢٤٢]، والبيهقي في «المعرفة» [٢٣٦]، والحميدي [٩٥٧]، ومن طريقه أبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ٥٦٠]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد اللّه بن ذكوان أبي الزناد المدني عن عبد الرحمن ابن هرمز الأعرج عن أبي هريرة به . . . ولفظ الحميدي ومن طريقه أبو نعيم: (إذا استنشر فليستنشر وترأ) وزاد مسلم والبيهقي في أوله: : (إذا استجمر أحدكم، فليستجمر وترأ) .

قلتُ: وقد توبع عليه سفيان ابن عيينة: تابعه: مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: (إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء، ثم ليثتر، ومن استجمر فليوتر) أخرجه مالك [٣٣]- واللفظ له- ومن طريقه البخاري [١٦٠]، وأبو دود [١٤٠]، والنسائي [٨٦]، وأحمد [٢٧٨/٢]، وابن حبان [١٤٣٩]، وابن الجارود [٣٩]، والبيهقي في «سننه» [٢٢٤]، وفي «المعرفة» [رقم ١٥٦]، وأبو عوانة [رقم ٦٧١]، والبغوي في «شرح السنة» [١/٤١٢]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٣٣٩]، وغيرهم من طريق مالك بإسناده به . . . وليس عند أبي داود والنسائي وابن المنذر: الفقرة الثانية .

قلتُ: وهكذا رواه ورقاء بن عمر عن أبي الزناد بإسناده به مثل: لفظ المؤلف: عند ابن عبد البر في «التمهيد» [٢٢١/١٨]، بإسناد صحيح إليه؛ وقد رواه عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه =

٦٢٥٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ».

٦٢٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «الشَّيْخُ شَابٌ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ: حُبِّ الْعَيْشِ، وَحُبِّ الْمَالِ».

٦٢٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ، وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ».

= عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بالفقرة الثانية منه: (إذا استجمر أحدكم فليوتر) أخرجه أحمد [٢/٢٥٤]، والمؤلف [برقم ٦٣٢٨]، من طريقين عن عبد الرحمن به.

قلت: وهذا إسناد قوى مستقيم، وعبد الرحمن ثبت في أبيه.

٦٢٥٧- صحيح: أخرجه مالك [١٤٢٧]، وعنه البخارى [٢٢٢٦، ٦٥٦١]، ومسلم [١٥٦٦]، وابن ماجه [٢٤٧٨]، والترمذى [١٢٧٢]، والنسائى فى «الكبرى» [رقم ٥٧٧٤]، وأحمد [٤٦٣/٢]، وابن حبان [٤٩٥٤]، والشافعى [١٧٥٦]، والطبرانى فى «الأوسط» [٨/رقم ٨٥٨٣]، وابن أبى شيبه [٢٠٩٤٩، ٢٣١٩١]، والحميدى [١١٢٤]، وابن الجارود [٥٩٦]، والبيهقى فى «سننه» [١١٦٢٣]، وفى «المعرفة» [٣٨٥٢]، وأبو عوانة [رقم ٥٢٥٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٦٨/٦]، وأبو عبيد فى «الأموال» [٦٢٣]، ويحيى بن آدم فى «الخراج» [رقم ٣٠٦]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/٣٢٩]، وجماعة من طرق عن أبى الزناد عبد الله بن ذكوان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبى هريرة به . . . وهو عند جماعة بنحوه.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وله طرق أخرى: قد خرجناها فى «غرس الأشجار».

٦٢٥٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٤٦].

٦٢٥٩- صحيح: أخرجه مسلم [١٠٥١]، وابن ماجه [٤١٣٧]، وأحمد [٢/٢٤٣]، وابن حبان [٦٧٩]، والحميدى [١٠٦٣]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/رقم ١٢٠٨]، وأبو الشيخ فى =

= «الأمثال» [رقم ٧٤]، وابن بشران في «أماليه» [رقم ٥٠٧]، وهناد في «الزهد» [١ / رقم ٣٢٢٣]، وابن عبد البر في «جامع البيان» [٢ / رقم ٧٠٧]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ٢٣٤٣]، والبيهقي في «الآداب» [رقم ٧٧٢]، وابن جميع في «معجمه» [رقم ٢٢٢٨]، وغيرهم من طرق عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان عن الأعرج عن أبي هريرة به .

قلتُ: وله طرق أخرى عن أبي هريرة به . . . منها: ما رواه عبد الرحمن بن إسحاق المدني عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به مثله . . أخرج المؤلف [برقم ٦٥٩٩]، من طريق خالد الطحان عن عبد الرحمن بن إسحاق به .

قلتُ: وهذا إسناد جيد؛ وعبد الرحمن قوى الحديث؛ وهو المعروف بـ (عباد) وليس هو بأبي شيبة الواسطي، ذلك الضعيف المطرح، وقد توبع عليه عبد الرحمن عن المقبري: تابعه: عثيم ابن نسطاس مولى كثير بن الصلت عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به مرفوعاً مثله وزاد: (ثم إن الله تبارك وتعالى: يوفى كل عبد ما كتب له من الرزق؛ فأجملوا في الطلب، خذوا ما حل، ودعوا ما حرم) أخرج القضاعي في «الشهاب» [٢ / رقم ١٢٠٩] - واللفظ له - والمؤلف [برقم ٦٥٨٣]، من طريقين عن ابن وهب عن أسامة بن زيد المدني عن عثيم بن نسطاس به .

قال المنذرى في الترغيب [٢ / ٣٣٩]: «رواه أبو يعلى، وإسناد حسن إن شاء الله» وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٣ / ٧٦]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف: «هذا إسناد حسن» .

قلتُ: وهو كما قالوا؛ وأسامة بن زيد وشيخه صدوقان متماسكان . . . ولتلك الزيادة في آخره: شواهد عن جماعة من الصحابة، أصحابها: حديث جابر بن عبد الله: عند ابن ماجه [٢١٤٤]، وابن حبان [٣٢٣٩]، و[رقم ٣٢٤١]، والحاكم [٥ / ٤]، و[٤ / ٣٦١]، وعنه البيهقي في «سننه» [١٠١٨٤، ١٠٨٥]، وابن الجارود [٥٥٦]، وجماعة .
وسند ابن حبان: صحيح حجة؛ ومثله أحد إسنادي الحاكم وعنه البيهقي .

● تنبيه مهم: قد تصحف اسم (عبيد بن نسطاس) هكذا (عبيد) فلم يفتن لذلك أحد قط أعلمه، فجاء الهيثمي وقال في «المجمع» [٤ / ١٢٣]: «رواه أبو يعلى، وفيه عبيد بن نسطاس، مولى كثير بن الصلت، ولم أجد من ترجمه، وبقية رجاله ثقات» وهكذا وقع (عبيد بن نسطاس) عند الحافظ في «المطالب» [رقم ٩٣٠، ١٣٥٥ / طبعة العاصمة]، وعند البوصيري في «الإتحاف» [رقم ٢٧٢٣ / طبعة دار الوطن]، عندما نقلنا إسناد المؤلف، واستروح المعلقون =

= على الكتابين - وكذا حسين الأسد وغيره - على كون (عبيد بن نسطاس) مترجماً في (التهذيب) وذيوله تمييزاً، وكل ذلك غفلة منهم عن حقيقة الأمر، وأرى أن الحافظ المزى: هو أول من أخطأ في تحرير اسم هذا الرجل، وتابعه من جاء بعقبه دون تحقيق ما قال، إذ ليس في النقلة سوى (عبيد بن نسطاس) واحد فقط، وهو ابن أبي صفية العامري الكوفي الثقة المعروفة؛ وهو من رجال ابن ماجه وحده؛ وليس في كتب الرجال المتقدمة: رجل يشبهه في الاسم واسم الأب أصلاً. فجاء المزى وكأن نظره وقع على اسم هذا الرجل في سند المؤلف هنا، فلم يفتن إلى التصحيف الواقع في اسمه، فترجمه في «تهذيبه» [٢٣٩/١٩]، تمييزاً، عقب ترجمته لـ (عبيد ابن نسطاس الكوفي) فقال: (عبيد بن نسطاس مولى كثير بن الصلت، وهو أخو عثيم بن نسطاس، مدني يروى عن سعيد المقبري، وعنه أسامة بن زيد وسعيد مسلم بن بانك؛ ذكرناه للتمييز بينهما) كذا قال، وهو غير مسبوق بهذا أصلاً، وأعجب منه: قوله: (وهو أخو عثيم بن نسطاس).

والحقيقة: أنه هو هو، فالرجلان واحد بلا ريب، هذا مدني وذاك مثله، وهذا يروى عن المقبري وعنه أسامة بن زيد وغيره، وذاك مثله، وهذا مولى كثير بن الصلت، وذاك مثله أيضاً، لم يبق إلا اختلافهما في الاسم، هذا (عبيد) والآخر (عثيم).

وهذا اختلاف لا وجود له في الواقع البتة، إنما هو تصحيف وغلط وأوهام، من (عثيم) إلى (عبيد)، ٩، وهاك حجة دامغة على كلامي، فقد ذكر المزى نفسه في ترجمة (عثيم بن نسطاس) من «تهذيبه» [٥١٥/١٩]، أن أبا داود قد أخرج له في كتاب (القدر) هذا الحديث بعينه - يعني الزيادة المشار إليها - من روايته عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به مرفوعاً، فلم يبق باعث للتردد بكون (عثيم) قد تصحف إلى (عبيد) عند المؤلف وغيره، وأن المزى وجماعة لم يفتنوا لهذا الأمر أصلاً، وغرهم ذلك التحريف إلى أن يترجموا لـ (عبيد بن نسطاس) في (التهذيب) وذيوله (تمييزاً) مع كونه هو نفسه (عثيم بن نسطاس).

إذا عرفت هذا: فاعلم أن (عثيمًا) هذا: قد نص الذهبي على أن اسمه (عثمان) ولقبه (عثيم) كما نقل عنه العلامة محمد عوامة في هامش طبعته النفيسة «الكاشف» [١٣/٢]، وكذا نص الذهبي على ذلك أيضاً في «تاريخه» [٥٢٤/- طبعة دار الكتاب العربي]، وقد ترجمه الأكثرون بلقبه (عثيم) أما ابن أبي حاتم: فقد ترجمه مرتين: مرة بلقبه [٣٧/٧]، ومرة باسمه [١٧١/٦]، ونقل في الموضع الثاني عن أبيه أنه قال عنه: (لا بأس به) وكذا ذكره ابن حبان في =

٦٢٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، « قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ أَنْفِقْ أَنْفِقْ عَلَيْكَ ». وقال: « يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى سَحَاءً، لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ».

= «الثقات» وروى عنه جماعة من الثقات المشاهير؛ فالرجل صدوق صالح الحديث؛ فلا عبرة بعد ذلك بقول الحافظ عنه في «التقريب»: «مقبول»، فإنه ما وقف على قول أبي حاتم فيه، والله المستعان لا رب سواه.

٦٢٦٠- صحيح: أخرجه مسلم [٩٩٣]، وأحمد [٢٤٢/٢]، والحميدى [١٠٦٧]، وابن خزيمة في «التوحيد» [٢٥٢/١]، وعبد الغنى المقدسى في «التوحيد» [ص ٣٦/ رقم ٦] وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٣٩٩، ١٣٢٩]، والبيهقى في «الأسماء والصفات» [رقم ٧٢٠/ طبعة الحاشدى]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن أبي الزناد عبد الله عن ذكوان بن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به . . . وليس شرطه الأول: عند ابن خزيمة .

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» [رقم ٢٢٣٨]، وقد توبع عليه ابن عيينة عن أبي الزناد، تابعه جماعة منهم:

١- شعيب بن أبي حمزة: على نحوه وزاد: (وقال: رأيتُم ما أنفق منذ خلق السماء والأرض؛ فإنه لم يغيض ما فى يده، وكان عرشه على الماء، ويده «الميزان» يخفض ويرفع) أخرجه البخارى [٤٤٠٧] و[٦٩٧٦]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٢٣٩]، وعبد الغنى المقدسى فى «التوحيد» [ص ٣٧/ رقم ٨]، وابن منده فى «الرد على الجهمية» [١/ ٤٠]، وأبو القاسم التميمى فى «الحجة» [٢١٢/١]، وغيرهم . ولفظ الزيادة البخارى .

٢- ومنهم: محمد بن إسحاق بن يسار: على نحو رواية شعيب إلا أنه قال: (ويده الأخرى) وليس عنده الفقرة الأولى عند المؤلف وغيره؛ وقال فى أوله: (يمين الرحمن) بدل: (يمين الله) .

أخرجه الترمذى [٣٠٤٥]- ولفظ سياقه له- وابن ماجه [١٩٧]، وأحمد [٥٠٠/٢]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٣/ رقم ٧٠٠]، وابن بطة فى «الإبانة» [٣/ رقم ٢٢٤]، وغيرهم من طريق يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق به .

=

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

٦٢٦١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ وَالْجِسْمِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ دُونَهُ فِي الْمَالِ وَالْجِسْمِ».

٦٢٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَيْهِ عَاتِقُهُ مِنْهُ شَيْءٌ».

= قلتُ: وسنده صحيح في المتابعات؛ وابن إسحاق صدوق إلا أنه يدلس؛ ولم يذكر فيه هنا سماعاً.

٣- وعبد الرحمن بن أبي الزناد: على نحو رواية شعيب: عند المؤلف [برقم ٦٣٤٣]، من طريق داود بن عمرو الضبي عن عبد الرحمن بإسناده به... إلا أنه لم يذكر الشطر الأول عند المؤلف وغيره.

قلتُ: وهذا إسناد قوى مستقيم؛ وعبد الرحمن ثبت في أبيه وهشام بن عروة وحدهما، وضعيف في غيرهما.

٦٢٦١- صحيح: أخرجه البخاري [٦١٢٥]، ومسلم [٢٩٦٣]، وأحمد [٢/٢٤٣]، وابن حبان [٧١٤]، والحميدي [١٠٦٦]، والبيهقي في «الشعب» [٤/٤٥٧٤]، وأبو يحيى المروزي في «جزء ابن عيينة» [رقم ٤٣]، ومن طريقه البيهقي في «الآداب» [عقب رقم ٨٠٦]، وأبو بكر ابن المقرئ في «جزء نافع بن أبي نعيم» [رقم ٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٨/٣٧٤] و[٢٨/٤٦]، والبعغوي في «شرح السنة» [١٤/٢٩٢]، وفي «تفسيره» [٦/٧٨/ طبعة دار طيبة]، والحافظ في «الأمالي المطلقة» [ص ٥]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن ذكوان أبي الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به نحوه... ولفظ البخاري وجماعة: (إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه في المال والخلق؛ فلينظر إلى من هو أسفل منه).

قلتُ: وله طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه.

٦٢٦٢- صحيح: أخرجه البخاري [٣٥٢]، ومسلم [٥١٦]، وأبو داود [٦٢٦]، والنسائي [٧٦٩]، وأحمد [٢/٢٤٣]، والدارمي [١٣٧١]، وابن خزيمة [٧٦٥]، والشافعي [٧٧]، [٨٨٨]، وابن أبي شيبة [٣٥٠٩]، والبيهقي في «سننه» [رقم ٣٠١٩، ٣١٠٣]، وفي «المعرفة» =

٦٢٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ-وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ- إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَتَعَبُ دَمًا لَلْوَنِ لَوْ نُ دَمٍ، وَالرِّيحُ رِيحُ الْمَسْكِ».

٦٢٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «النَّاسُ تَبِعَ لِقَرِيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ، مُسَلِّمُهُمْ تَبِعَ مُسَلِّمِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ تَبِعَ لِكَافِرِهِمْ».

= [رقم ١٠٦٦، ١٠٦٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٤٢٢]، وأبو عوانة [رقم ١/ ٣٩٨]، والسراج فى «مسنده» [١/ ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠]، وابن المنذر فى «الأوسط» [٢٣٣٣]، والحميدى [٩٦٤]، وابن الجارود [١٧١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٦/ ٣٧٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦/ ٣٧٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٣٨٢]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن ذكوان أبى الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبى هريرة به .
قلتُ: وله طرق أخرى عن أبى هريرة به مرفوعاً . . . وقد خرجناها فى كتابنا: «غرس الأشجار» . . . والله الحمد .

٦٢٦٣- صحيح: أخرجه مالك [٩٨٤]، ومن طريقه البخارى [٢٦٤٩]، ومسلم [١٨٧٦]، والنسائى [٣١٤٧]، وأحمد [٢/ ٢٤٢]، وابن حبان [٤٦٥٢]، وسعيد بن منصور فى «سننه» [٢٥٧١، ٢٥٧٢]، والحميدى [١٠٩٢]، والبيهقى فى «سننه» [٦٥٩٣، ١٨٣٠٩]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٠٩٩]، وأبو عوانة [رقم ٧٣١٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٠/ ٣٤٩]، وفى «تفسيره» [٢/ ١٣٥] / طبعة دار طيبة]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٢٧٣]، وعلى بن عمر الحربى فى «الفوائد المتقاة» [رقم ٢٨]، وجماعة غيرهم من طرق عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة به .

قلتُ: وقد رواه غير واحد عن الأعرج: منهم ابن عجلان وابن لهيعة وغيرهما، وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه . . . وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار» .

٦٢٦٤- صحيح: أخرجه البخارى [٣٣٠٥]، ومسلم [١٨١٨]، وأحمد [٢/ ٢٤٢]، والطيالسى [٢٣٨٠]، والحميدى [١٠٤٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٣٠٨]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٩]، وأبو عوانة [رقم ٦٩٧٠، ٦٩٧١]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٤/ ٥٧]، والدينورى فى =

٦٢٦٥- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «تَجِدُونَ مِنْ شَرِّ النَّاسِ ذَا الْوَجْهِينِ، الَّذِي يَأْتِي هَوَلاءِ بِوَجْهِهِ، وَهَوَلاءِ بِوَجْهِهِ».

٦٢٦٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَايَةً: «إِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلَا يَرِفْثُ وَلَا يَجْهَلُ، فَإِنْ أَمْرٌ شَاتَمَهُ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ إِنِّي صَائِمٌ».

= «المجالسة» [رقم ٣١٤٩]، والخطيب في «الكفاية» [ص ٤١٦ / الطبعة العلمية]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن ذكوان أبي الزناد المدني عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به . قلتُ: وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه منها: ما رواه عوف بن أبي جميلة عن خلاص بن عمرو عن أبي هريرة به نحوه أخرجه أحمد [٣٩٥ / ٢]، والمؤلف [برقم ٦٤٣٩]، من طريقين عن عوف به . قلتُ: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح؛ وقد استوفينا سائر طرقه في «غرس الأشجار» ولله الحمد .

٦٢٦٥- صحيح: أخرجه مالك [١٧٩٧]، ومن طريقه مسلم [٢٥٢٦]، وأبو داود [٤٨٧٢]، وأحمد [٢/ ٢٤٥، ٤٦٥، ٥١٧]، وابن حبان [٥٧٥٥]، والبخارى في «الأدب المفرد» [١٣٠٩]، والحميدى [١١٣٢]، والقضاعي في «الشهاب» [١/ ٦٠٥]، وابن أبي الدنيا في «الصمت» [رقم ٢٧٦]، والبيهقى في «سننه» [٢٠٦٠٩]، وفي «الشعب» [٤/ ٤٨٧٩]، وفي «الأدب» [رقم ١١٣]، والبعغوى في «شرح السنة» [١٣/ ١٤٥]، والخطابى في «العزلة» [٥٧]، وأبو إسحاق اللّه الهاشمى في «أماليه» [٤٨]، وأبو نعيم في «الحلية» [٦/ ٣٤٨-٣٤٩]، وابن عساكر في «المعجم» [١٢٩٥]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن ذكوان أبي الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . قال ابن عساكر: «هذا حديث حسن صحيح» .

قلتُ: وهو كما قال؛ وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه .

٦٢٦٦- صحيح: أخرجه مسلم [١١٥١]، وأحمد [٢/ ٢٤٥]، والحميدى [١٠١٤]، والنسائى في «الكبرى» [٣٢٦٩]، وأبو عوانة [رقم ٢٦٨٣]، وابن أبي الدنيا في «فضائل القرآن» [٣٩]=

٦٢٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَايَةً قَالَ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ وَلَا تُصِرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِنْ شَاءَ أَنْ يَمْسُكَهَا، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَرُدَّهَا بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ لَا سَمْرَاءَ» قَالَ أَبُو خَيْثَمَةَ: يَعْنِي الْخَنْطَةَ.

٦٢٦٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ: «أَلَا رَجُلٌ يَمْنَحُ أَهْلَ بَيْتِ النَّاقَةِ، يَغْدُو بِعِشَاءٍ وَيَرُوحُ بِعِشَاءٍ، إِنْ أَجْرَهَا لِعَظِيمٍ»، قَالَ أَبُو خَيْثَمَةَ: لَوْ قَالَ: بَعْسَاسٍ، كَانَ أَجُودَ.

= وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد الله بن ذكوان أبي الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به .

قلتُ: قد توبع ابن عيينة عليه: تابعه مالك ومغيرة بن عبد الرحمن الحزامي وغيرهما: وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» .

٦٢٦٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٤٩] .

٦٢٦٨- صحيح: أخرجه مسلم [١٠١٩]، وأحمد [٢/٢٤٢]، والحميدي [١٠٦١]، والبيهقي في «سننه» [٧٥٩٠]، وفي «المعرفة» [رقم ٢٥٦٦]، والخطابي في «غريب الحديث» [١٠٦/٢]، كما في «الصحيحة» [٦/١٧٠]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد الله بن ذكوان أبي الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به . . . ولفظ الحميدي ومن طريقه الخطابي: (أفضل الصدقة: المنيحة؛ تغدو بعس، أو تروح بعس) وهذه الفقرة الثانية من ذاك اللفظ: وقعت عند مسلم وأحمد؛ لكن ليس عند مسلم قوله: (وتروح بعس) وفي رواية للمؤلف [برقم ٦٢٨٨]: (تغدو بإناء، وتروح بأخرى) وفي أوله: (نعم الصدقة اللقحة الصفى منحة أو الشاة الصفى . . .) وعند البيهقي: (تغدو برفد، وتروح برفدان) وزاد في أوله (أفضل الصدقة: المنيحة) .

قلتُ: وقد رواه غير واحد عن أبي الزناد: منهم:

١- عبد الرحمن بن أبي الزناد: عند المؤلف [برقم ٦٢١٨]، وقد مضى الإشارة إلى لفظ روايته

٦٢٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ، السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيِّدَ أَنْ كُلَّ أُمَّةٍ...».

= ٢- وشعيب بن أبي حمزة: عند البخارى [٥٢٨٥]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [٦ / ١٦٢]، بلفظ: (نعم الصدقة: اللقحة الصفى منحة، والشاة الصفى منحة، تغدو بإناء وتروح بأخر).

٣- ومالك: على نحو رواية شعيب: عند البخارى [٢٤٨٦]، والبيهقى فى «الشعب» [٥ / رقم ٣١١١]، وأبى القاسم الجوهري فى «مسند الموطأ» [رقم ٥٧٢]، وغيرهم.

● تنبيه: لفظ البيهقى فى (المعرفة) مثل لفظ الحميدى؛ فقد رواه هناك من طريقه.

● تنبيه آخر: رأيت أبا نعيم: قد أخرج الحديث فى «مستخرجه على مسلم» [رقم ٢٢٨٢]، من طريقين عن ابن عيينة بإسناده به... وقال فى رواية له: (أفضل الصدقة: المنحة، تغدو العشاء؛ وتروح العشاء)... والله المستعان.

٦٢٦٩- صحيح: أخرجه مسلم [٨٥٥]، والنسائى [١٣٦٧]، وأحمد [٢/٢٤٣] و[٢/٢٤٩]، وابن خزيمة [١٧٢٠]، والحميدى [٩٥٤]، والبيهقى فى «سننه» [٥٣٥٥، ٥٣٥٦]، وفى «المعرفة» [رقم ١٧٠٣]، وأبو عوانة [رقم ٢٥٣٧] وأبو نعيم فى «مستخرجه» [رقم ١٩٢٤]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن أبى الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبى هريرة مرفوعاً قال: (نحن الآخرون، ونحن السابقون يوم القيامة، بيد أن كل أمة أوتيت الكتاب قبلنا وأوتيناها من بعدهم، ثم هذا اليوم الذى كتبه الله علينا هداًنا الله له، فالناس لنا فيه تبع، اليهود غداً، والنصارى بعد غد) لفظ مسلم.

قلت: وقد توبع عليه سفيان: تابعه مالك شعيب بن أبى حمزة وغيرهما، وكذا للحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه:

١- رواية شعيب: عند البخارى [٢٣٦، ٨٣٦، ١٠٨٠، ٢٥٢٥، ٢٧٢٣]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [١٠ / ٦٨-٦٩]، والبيهقى فى «سننه» [٥٣٥٤]، وأبى عوانة [رقم ٢٥٣٣]، وغيرهم من طرق عن شعيب بإسناده به نحوه... وهو عند البغوى بالفقرة الأولى منه فقط، وهو رواية البخارى.

٦٢٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لِأَمَرْتَهُمْ بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ، وَلِأَمَرْتَهُمْ بِالسُّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

٦٢٧١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي

= ٢- ورواية مالك: عند ابن خزيمة [١٧٢٠]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ٢٢٢١]، وأبي عوانة [رقم ٢٥٣٤]، وأبي القاسم الجوهري في مسند الموطأ [رقم ٥٧٦]، وغيرهم من طرق عن مالك عن أبي الزناد بإسناده به نحوه.

قلت: وقد مضى أن له طرقاً عن أبي هريرة به نحوه.

٦٢٧٠- صحيح: أخرجه مسلم [٢٥٢]، وأبو داود [٤٦]، والنسائي [٥٣٤]، والشافعي [٤٠]، والحميدي [٩٦٥]، وابن ماجه [٦٩٠]، وابن خزيمة [١٣٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤٤/١]، والبيهقي في «سننه» [١٤٣، ١٥٣]، وفي «المعرفة» [رقم ١٤٢]، وفي «الشعب» [٤/رقم ٢٥١٦]، وابن المنذر في «الأوسط» [٩٩٨]، والبغوي في «شرح السنة» [١/٣٩٢]، وأبو عوانة [رقم ٤٧٤]، وأبو نعيم في «المستخرج» [١/٣١٢]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن أبي الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به... وليس (تأخير العشاء) عند مسلم ولا الطحاوي؛ ولفظ (السواك) ليس عند ابن ماجه وحده.

قلت: وقد رواه مالك وورقاء بن عمر وغيرهما عن أبي الزناد أيضاً؛ وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه... يأتي بعضها [برقم ٦٥٧٦].

● تنبيه: سيأتى الحديث من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة به... دون ذكر (تأخير العشاء) عند المؤلف [برقم ٦٣٤٣]، وهو من هذا الطريق أيضاً: عند تمام في «فوائده» [١/رقم ٩٠٧]، كلاهما من طريقين عن عبد الرحمن به.

قلت: وهذا إسناد قوى، وعبد الرحمن ثبت في أبيه وهشام بن عروة وحدهما، ضعيف في غيرهما على التحقيق.

٦٢٧١- صحيح: أخرجه مسلم [٢٩٥٤]، والحميدي [١١٠٣] خ [١١٧٩]، من طريقين عن ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به... وهو عند الحميدي مفرداً، وليس عنده قوله: (فما يصل الإناء إلى فيه حتى تقوم) ولا قوله: (فما يصدر حتى تقوم). =

هريرة، يبلغ به قال: «تَقُومُ السَّاعَةُ وَالرَّجُلُ يَحْلُبُ اللَّفْحَةَ، فَمَا يَصِلُ الْإِنَاءُ إِلَى فِيهِ حَتَّى تَقُومَ، وَالرَّجُلَانِ يَتَبَايَعَانِ الثُّوبَ، فَمَا يَتَبَايَعَانِهِ حَتَّى تَقُومَ، وَالرَّجُلُ يَلِطُ فِي حَوْضِهِ، فَمَا يَصْدُرُ حَتَّى تَقُومَ».

٦٢٧٢- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي

= قلتُ: وتوبع عليه ابن عيينة: تابعه جماعة؛ منهم:

١- شعيب بن أبي حمزة: على نحو لفظ سفيان؛ لأنه زاد قوله: (ولتقوم الساعة وقد رفع أكلته إلى فيه لا يطعمها) أخرجه البخارى [٦١٤١]، ومن طريقه البغوى فى «تفسيره» [٣/٣١٠]، والبيهقى فى «الشعب» [١/٢٥٥]، وأبو عمرو الدانى فى «الفتن» [٤/٣٨٥]، وغيرهم.

٢- وورقاء بن عمر: على نحو لفظ شعيب: عند أحمد [٢/٣٦٩]، وابن حبان [٦٨٤٥]، وأبى عمرو الدانى فى «الفتن» [٤/٣٨٤]، وغيرهم.

٣- وعبد الرحمن بن أبى الزناد: على نحو لفظ شعيب أيضاً: عند أبى عمرو الدانى فى «الفتن» [٤/٣٨٢]، بإسناد صحيح إليه به.

٦٢٧٢- صحيح: أخرجه مسلم [١٨٣٥]، وأحمد [٢/٢٤٤]، وابن أبى شيبه [٣٢٥٣٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٧٢٨]، والحميدى [١١٢٣]، ومن طريقه أبو عوانة [رقم ٧٠٩٠]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد الله بن ذكوان أبى الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبى هريرة به.

قلتُ: ورواه جماعة من أبى الزناد به . . . منهم:

١- شعيب بن أبى حمزة: به مثله وزاد: (ومن عصانى فقد عصى الله، ومن يعصى الأمير فقد عصانى . . .) أخرجه البخارى [٢٧٩٧]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [١٠/٦٨-٦٩].

٢- وابن عجلان: على مثل رواية شعيب: عند ابن حبان [٤٥٥٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥١/٩٨]، من طريقين عن عيسى بن حماد عن الليث بن سعد عن محمد بن عجلان به.

=

قلتُ: وهذا إسناد قوى مستقيم.

هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي».

٦٢٧٣- وبإسناده عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا تصم المرأة يوماً سوى رمضان وزوجها شاهد، إلا بإذنه».

= ٣- ومغيرة بن عبد الرحمن الحزامي: على مثل رواية شعيب: عند مسلم [١٨٣٥]، وأبي عوانة [رقم ٧٠٩١]، وغيرهما.

٤- ومالك: على مثل رواية شعيب: عند أبي عوانة [رقم ٧٠٩٦]، من طريق إبراهيم بن الوليد الجشاش عن سعيد بن داود عن مالك به.

قلت: وهذا لا يثبت عن مالك أصلاً، وسعيد بن داود: هو الزنبري المدني، تكلم غير واحد في روايته عن مالك، بل ضعفه الدارقطني والخليلي وغيرهما، وهو من رجال (التهذيب).

٦٢٧٣- صحيح: أخرجه الترمذي [٧٨٢]، وابن ماجه [١٧٦١]، والنسائي في «الكبرى» [٣٢٨٧، ٣٢٨٨]، وأحمد [٢/٢٤٥]، والدارمي [١٧٢٠]، وأبو عوانة [رقم ٢٩٤٥]، والبعغوي في «شرح السنة» [٦/٣٢١]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن أبي الزناد عبد الله ابن ذكوان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه.

قال الترمذي: (حديث أبي هريرة حسن صحيح، وقد روى هذا الحديث عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ).

قلت: والوجهان محفوظان عن أبي الزناد؛ وقد تويع ابن عيينة على اللون الماضي عن أبي الزناد: تابعه شعيب بن أبي حمزة على نحو في سياق أتم دون ذكر (رمضان) فيه: عند البخاري [٤٨٩٩]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [٦/٢٠٣]، وأبي عوانة [رقم ٢٩٤٨]، والطحاوي في «المشكل» [٥/١٣٠]، وغيرهم.

ولأبي الزناد فيه إسناد آخر: يرويه عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة نحوه مرفوعاً . . . عند أحمد والدارمي والنسائي في «الكبرى» وابن حبان وجماعة؛ وقد خرجناه في «غرس الأشجار».

وجاء جعفر بن ربيعة وخالف أبا الزناد في الإسناد الأول، فقال: عن الأعرج به مرسلًا، ليس فيه أبو هريرة، هكذا أخرجه النسائي في «الكبرى» [٣٢٨٩]، هكذا قصر به جعفر ولم يوجد، وأبو الزناد أحفظ منه وأثبت بلا خلاف؛ فالقول قوله . . . والله المستعان.

٦٢٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ قَالَ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ».

٦٢٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ قَالَ: «طَعَامُ الْاِثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ، وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَافِي الْأَرْبَعَةِ».

٦٢٧٤- صحيح: أخرجه مسلم [٢٦١٢]، وأحمد [٢/٢٤٤]، وعنه ابنه عبد الله في السنة [٢/٤٦٣]، وابن حبان [٥٦٠٥]، والحميدى [١١٢١]، والبيهقى في سننه [١٧٣٥٨]، وفي «الأسماء والصفات» [٢/٢٣٨] طبعة الحاشدى، والآجرى في «الشيعة» [رقم ٧١٥]، وأبو عمرو السمرقندى في «الفوائد المنتقاة» [رقم ١٤]، وابن حزم في «المحلى» [١١/١٦٨]، وغيرهم من طرق عن ابن عينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به . . . وزاد أحمد وعنه ابنه وابن حبان والآجرى: (فإن الله خلق آدم على صورته).
قلت: وتوبع عليه ابن عينة عن أبي الزناد: تابعه:

١- مغيرة بن عبد الرحمن الحزامى: بلفظ: (إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه) أخرجه مسلم [٢٦١٢].

٢- وشعيب بن أبي حمزة: على مثل رواية المغيرة: عند ابن حبان [٥٦٠٤]، وابن راهويه [٣٧٦]، وأبي زرعة الشامى في «الفوائد المعللة» [رقم ٨٣]، والخرائطى في «مساوى الأخلاق» [رقم ٦٩٥]، وغيرهم.

٣- وعبد الرحمن بن أبي الزناد: على مثل رواية المغيرة: عند المؤلف [برقم ٦٣١١]، بإسناد صحيح إليه.

٤- ومحمد بن إسحاق: على مثل رواية المغيرة: عند أحمد [٢/٤٤٩]، بإسناد صحيح إليه به.

٥- ومالك: على مثل رواية المغيرة: عند الدينورى في «المجالسة» [رقم ٣١٤٧]، لكن الإسناد إليه ليس يثبت أصلاً.

٦٢٧٥- صحيح: أخرجه مالك [١٦٥٨]، ومن طريقه البخارى [٥٠٧٧]، ومسلم [٢٠٥٨]، والترمذى [١٨٢٠]، وأحمد [٢/٢٤٤]، والحميدى [١٠٦٨]، والنسائى فى الكبرى [٦٧٧٣]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/٥٦٣٣]، وأبو عوانة [رقم ٨٤٠٧]، وأبو القاسم الجوهرى فى «مسند الموطأ» [رقم ٥٦٧]، والبعوى فى «شرح السنة» [١١/٣٢٠]، وغيرهم من طريقين [مالك، وابن عينة]، عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به .
=

٦٢٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ: أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ، مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، مِصْدَاقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]».

= قال الترمذی: «حديث حسن صحيح».

قلتُ: وله طرق أخرى عن أبي هريرة به.

٦٢٧٦- صحيح: أخرجه البخارى [٣٠٧٢، ٤٥٠١]، ومسلم [٢٨٢٤]، والترمذی [٣١٩٧]، وابن حبان [٣٦٩]، والحميدى [١١٣٣]، وابن حزم فى «المحلى» [١٢/١]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ٢٢٤٧/ طبعة أحمد مسعود حمدان] والبيهقى فى «البعث والنشور» [رقم ١٨٠/ طبعة مؤسسة الكتب الثقافية]، وأبو نعيم فى «صفة الجنة» [ص ١٣٩/ رقم ١١٤/ طبعة دار المأمون]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به.

قال الترمذی: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وقوله: (مصدق ذلك . . .) مدرج من قول أبي هريرة؛ كما بين ذلك: البخارى والبيهقى فى رواية لهما؛ وقد توبع عليه ابن عيينة: تابعه مالك عن أبي الزناد به مثله وزاد: (ذخراً بله ما أطلعكم الله عليه) أخرجه مسلم [٢٨٢٤]، والبيهقى فى البعث والنشور [رقم ١٧٩]، وغيرهم من طريقين عن ابن وهب عن مالك به.

قلتُ: وتابعه أيضاً: عبد الوهاب بن بخت على نحو رواية مالك عن أبي الزناد: عند أبي نعيم فى «صفة الجنة» [رقم ١١٥]، بإسناد صحيح إليه . . .
وعبد الوهاب ثقة صدوق من رجال «التهذيب».

وقد توبع أبو الزناد عليه: تابعه عبد الله بن الفضل بن العباس المدنى عن الأعرج عن أبي هريرة به مثل لفظ ابن عيينة، دون الآية فى آخره: أخرجه الطبرانى فى «مسند الشاميين» [١/ رقم ١٣٥]، من طريقين عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن ابن الفضل به.

قلتُ: وهذا إسناد حسن؛ وابن ثوبان فيه كلام معروف؛ وهو عندى صدوق صالح؛ ما لم يخالف أو يأت بما ينكر عليه، وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به.

٦٢٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَايَةٌ قَالَ: «لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا، مِائَةٌ غَيْرَ وَاحِدٍ، مَنْ حَفِظَهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَهُوَ وَتَرٌ يُحِبُّ الْوَتَرَ».

٦٢٧٨- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عَقَدٍ، فَإِذَا

٦٢٧٧- صحيح: أخرجه البخارى [٦٠٤٧]، ومسلم [٢٦١٧٧]، والترمذى [٣٥٠٨]، والحميدى [١١٣٠]، وابن مردويه فى جزء فيه «أحاديث ابن حيان» [رقم ٢٢]، وعبد الغنى المقدسى فى «التوحيد» [قم ٢٢]، و[رقم ٢٣]، وأبو نعيم فى جزء فيه «طرق حديث (إن لله تسعة وتسعين اسماً» [رقم ٧, ٨, ٩, ١٠]، وأبو سعيد الدارمى فى «الرد على بشر الميرسى» [١/ ١٧٨- ١٧٩]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ٤]، وابن منده فى «التوحيد» [رقم ١٥٠]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن أبى الزناد عبد الله بن ذكوان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبى هريرة به . . . وليس عند الترمذى قوله: (وهو وتر يحب الوتر) ومثله ابن منده، وفى لفظ لبعضهم: (من أحصاها) بدل: (من حفظها).

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح . . .».

وقال ابن منده: «مشهور عن ابن عيينة».

قلت: وتوبع عليه ابن عينة: تابعه: شعيب بن أبى حمزة وعبد الرحمن بن أبى الزناد، وورقاء ابن عمر، ومحمد بن إسحاق ومالك، وعبد الرحمن بن إسحاق المدنى وغيرهم؛ وقد اختلف فى متنه وسياقه: على شعيب بن أبى حمزة، وللحديث: طرق أخرى عن أبى هريرة أيضاً، وقد بسطنا الكلام عليه فى غير هذا المكان.

٦٢٧٨- صحيح: أخرجه مسلم [٧٧٦]، والنسائى فى [١٦٠٧]، وأحمد [٢/ ٢٤٣]، وابن خزيمة [١١٣١]، والحميدى [٩٦٠]، ومن طريقه أبو عوانة [رقم ٢٢١٧]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [رقم ١٧٦٨]، والآجرى فى «فضل قيام الليل» [رقم ١٧]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن أبى الزناد عبد الله بن ذكوان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبى هريرة به نحوه . . . وزاد مسلم والنسائى وغيرهما قوله: (إذا نام بكل عقدة يضرب عليك ليلاً طويلاً . . .) بعد قوله: (ثلاث عقد).

اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِذَا تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَتَانِ، فَإِذَا صَلَّى انْحَلَّتِ الْعُقْدُ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانَ».

٦٢٧٩- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «عُودُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، عُودُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، عُودُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ».

= وزادوا أيضاً قوله: (فأصبح نسيطاً طيب النفس) بعد قوله: (فإذا صلى انحلت العقد . . .).

قلت: قد توبع عليه ابن عيينة عن أبي الزناد، تابعه جماعة: منهم:

١- مالك: على نحو رواية سفيان مع الزيادة الماضية: عنده في «الموطأ» [رقم ٤٢٤]، ومن طريقه البخاري [١٠٩١]، وأبي داود [١٣٠٦]، وابن حبان [٢٥٥٣]، والبيهقي في «سننه» [٤٤١٨]، والبغوي في «شرح السنة» [٣٢/٤]، وأبي عوانة [رقم ٢٢١٥]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٢٥٠٣]، وابن نصر في «قيام الليل» [رقم ٢٨ / مختصره]، وأبي القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» [رقم ٥٢٩]، والطحاوي في «المشكّل» [١/١٨٢]، وغيرهم.

٢- وعبد الرحمن بن أبي الزناد: على مثل رواية مالك: عند ابن المنذر والبيهقي والطحاوي مقروناً مع مالك في سنده . . . ووقع وحده: عند المؤلف [برقم ٦٣٢٢]، كلهم من طريقين عن عبد الرحمن به.

قلت: وسنده قوى مستقيم.

٦٢٧٩- صحيح: أخرجه مسلم [٥٨٨]، والحميدي [٩٨٢]، والنسائي [٥٥٠٨، ٥٥١٣]، [٥٥١٦]، وأحمد [٢٥٨/١]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٣٧٥]، وأبو نعيم في «المستخرج» [١٣٠٤]، والسراج في «مسنده» [٢٧٢/١]، والطحاوي في «المشكّل» [١٣/ ٩٩]، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» [رقم ١٨٩]، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» [رقم ٥٥٠]، وابن الأعرابي [رقم ١٠٤١] وابن جميع [رقم ٢٨٢]، كلاهما في «المعجم» وغيرهم من طرق عن عبد الله بن ذكوان أبي الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة

٦٢٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ».

٦٢٨١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ: «سَبَقْتُ رَحْمَتِي غَضَبِي».

= ولفظه في أوله عند أحمد: (أن رسول الله ﷺ كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم... .) وليس عنده: الاستعاذة من «عذاب القبر»، ومثله عند ابن الأعرابي وابن جميع؛ إلا أن عندهما: الاستعاذة من عذاب القبر؛ ووقع عند الطحاوي والسراج والطبراني في أوله: (أن رسول الله ﷺ كان يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم... .) وهو رواية للنسائي.

وفي رواية أخرى له في أوله: (أن رسول الله ﷺ كان يدعو يقول في دعائه: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم... .).

قلتُ: وله طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه.

٦٢٨٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٣٦].

٦٢٨١- صحيح: أخرجه مسلم [٢٧٥١]، وأحمد [٢/٢٤٢]، والحميدي [١١٢٦]، وابن أبي الدنيا في «حسن الظن» [رقم ١٣]، والبيهقي في «الشعب» [٢/ رقم ١٠٣٧]، وابن خزيمة في «التوحيد» [١/ رقم ١٥٨]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد بن ذكوان أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به.

قلتُ: وقد توبع عليه سفیان عن أبي الزناد: تابعه:

١- مالك بلفظ: (لما قضى الله الخلق: كتب عنده فوق عرشه: إن رحمتي سبقت غضبي) أخرجه البخاري [٧٠١٥]، والنسائي في «الكبرى» [٧٧٥٧]، وابن بطة في «الإبانة» [٣/ ١٢٩]، والفریابی في «القدر» [٩٣]، والبيهقي في «الأسماء والصفات» [٢/ ٨٤١]، وغيرهم.

٢- ومغيرة بن أبي حمزة: على مثل رواية مالك: عند البخاري [٦٩٨٦]، والبيهقي في «الاعتقاد» [ص ١١٤]، وفي «الأسماء والصفات» [٢/ رقم ٨٨١]، وغيرهم.

٣- وميرة بن عبد الرحمن: على مثل رواية مالك: عند البخاري [٣٠٢٢]، ومسلم [٣٧٥١]، والنسائي في «الكبرى» [٧٧٥٠]، وابن أبي الدنيا في «حسن الظن» [رقم ٣٣]، =

٦٢٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: إِنْ هُمْ عَبْدِي بِحَسَنَةٍ فَكُتِبُوا لَهُ حَسَنَةٌ، فَإِنْ عَمَلَهَا فَكُتِبُوا بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، فَإِنْ هُمْ بِسَيِّئَةٍ فَلَا تَكْتُبُوهَا، فَإِنْ عَمَلَهَا فَكُتِبُوا سَيِّئَةً، وَإِنْ تَرَكَهَا فَكُتِبُوا حَسَنَةً».

= والآجری فی «الشریعة» [ص ٢٩٥]، والفريابی فی «القدر» [رقم ٩٢]، وأبى القاسم التميمى فى «الحجة» [٢/٨٤/٤١]، وغيرهم.

٤- وعبد الرحمن بن أبى الزناد: على مثل رواية مالك: عند أحمد [٢/٣٥٨]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [١/١٤٨]، والخلال فى «السنة» [١/٣٢٧]، والفريابی فى «القدر» [رقم ٩٢] وغيرهم.

٥- وورقاء بن عمر: على مثل رواية مالك: عند أحمد [٢/٢٥٩]، والآجری فى «الشریعة» [ص ٢٩٥] وغيرهما.

٦- ومحمد بن إسحاق: على مثل رواية مالك: عند أحمد [٢/٢٥٧].

قلت: وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به.

منها: ما رواه معتمر بن سليمان التيمى عن أبيه عن قتادة عن أبى رافع الصائغ المدنى عن أبى هريرة به مثل رواية مالك ومن تابعه

أخرجه البخارى [٧١١٤، ٧١١٥]، وأحمد [٢/٣٨١]، وابن حبان [٦١٤٤]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/٢٨٨٩]، والمؤلف [برقم ٦٤٣٢]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [١/٦٠٨]، والخلال فى «السنة» [١/٣٢٨]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٨١٩]، وغيرهم من طرق عن معتمر بن سليمان به .

قلت: وهذا إسناد معلول، وقتادة لم يصح له سماع من أبى رافع، هكذا جزم شعبة والإمام أحمد وأبو داود وغيرهم، وما وقع عند البخارى: من تصريحه بالسماع من أبى رافع، فما هو إلا وهم محض، الأقرب: أنه من أغلاط سليمان التيمى، فقد تكلم غير واحد فى روايته عن قتادة، وغمزوه فيها، والله المستعان.

٦٢٨٢ - صحيح: أخرجه مسلم [١٢٨]، والترمذى [٣٠٧٣]، وأحمد [٢/٢٤٢]، وابن حبان

[٣٨٠]، والنسائى فى «الكبرى» [١١١٨١]، وعلى بن محمد الحميدى فى جزء من «حديثه» =

٦٢٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُطَّلُ ظُلْمُ الْغَنِيِّ، وَإِذَا أُحِيلَ أَحَدُكُمْ عَلَيَّ مَلِيءٌ فَلْيَتَّبِعْ».

= [رقم ٥٣]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [١/ رقم ٤٤٥]، والطحاوى فى «المشكلى» [٤/ ١٥٤]، والخطيب فى المتفق والمفترق [١١١٣]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد الله بن ذكوان أبى الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبى هريرة به . . . وهو مختصر عند الحميدى. قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وقد زاد الطحاوى فى رواية له: (فاكتبوها إلى سبع مائة ضعف) يعنى الحسنه، وزاد فى السيئه قوله: (فإن تركها من خشيتى) وقد توبع عليه ابن عيينة عن أبى الزناد: تابعه:

١- مغيرة بن عبد الله الحزامى: على نحوه . . . إلا أنه زاد فى السيئه قوله: (وإن تركها من أجلي . . .) وزاد فى الجسنة قوله: (إلى سبعمائة ضعف) أخرجه البخارى [٧٠٦٢]، والبيهقى فى «الشعب» [١/ رقم ٣٣٦]، ومحمد بن عيسى فى (مسموعاته من أبى الفتح الراشدى) كما فى «تاريخ قزوين» [١/ ١٦٥]، وغيرهم.

٢- وورقاء بن عمر: على مثل رواية المغيرة: عند ابن حبان [٣٨٢]، وأبى نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٤٠]، وغيرهما. قلت: وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه.

منها: ما رواه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة مرفوعاً: (قال الله - عز وجل - : إذا همَّ عبدى بحسنة ولم يعملها، كتبتهأ له حسنة، فإن عملها، كتبتهأ عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف، وإذا هم بسيئه ولم يعملها لم أكتبها عليه؛ فإن عملها؛ كتبتهأ سيئه واحدة) أخرجه مسلم [١٢٨]-واللفظ له- ابن حبان [٣٨٣]، وابن طهمان فى «مشيخته» [رقم ١٠٤]، والمؤلف [برقم ٦٥٠٠]، وابن منده فى الإيمان [١/ رقم ٣٧٨]، وأبو عوانة [رقم ٢٣٩]، وأبو نعيم فى «مستخرجه» [رقم ٣٣٤]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٢٥٩]، وغيرهم.

٦٢٨٣- صحيح: أخرجه مالك [١٣٥٤]، والنسائى [٤٦١٨، ٤٦٩١]، وابن ماجه [٢٤٠٣]، وأحمد [٢/ ٢٤٥، ٤٦٤، ٤٦٥]، والدارمى [٢٥٨٦]، وابن حبان [٥٠٥٣، ٥٠٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٥٨٢]، وابن أبى شيبه [٢٢٤٠٣]، وابن الجارود [٥٦٠]، =

٦٢٨٤- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَمِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، أَوْ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ».

٦٢٨٥- حَدَّثَنَا بَشْرٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ».

٦٢٨٦- حَدَّثَنَا بَشْرٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنَ الْجَنَّةِ، وَفِيهِ أُعِيدَ فِيهَا».

٦٢٨٧- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ

= والحيميدى [١٠٣٢]، والبيهقى فى «سننه» [١١١٦٩، ١١١٧١]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٧٣٨، ٣٧٦٠]، وأبو عوانة [رقم ٥٢٤٦، ٥٢٤٧، ٥٢٤٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٨/٢٠٩-٢١٠]، وفى «تفسيره» [١/٣٤٦-٣٤٧]، والشافعى فى «سننه» [رقم ٢٣٥/رواية الطحاوى]، والطحاوى فى «المشكل» [٣/٢٢] و[٧/٢٦]، وابن حزم فى «المحلى» [٨/١٠٨]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن ذكوان أبى الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبى هريرة به نحوه وهو عند جماعة مثل لفظه هنا.

قال الترمذى: «حديث حسن صحيح».

قلتُ: وله طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه.

٦٢٨٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٩٣].

٦٢٨٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٥٧].

٦٢٨٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٢٥].

٦٢٨٧- صحيح: هذا إسناد قوى؛ وابن أبى الزناد: فقيه مشهور، وهو ثبت فى أبية وهشام بن عروة وحدثهما، ضعيف فى غيرهما، هذا هو التحقيق بشأنه؛ كما شرحنا فى غير هذا المكان =

الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُضِعَتْ فِي يَدِي».

٦٢٨٨- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نِعْمَ الصَّدَقَةُ اللَّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً، أَوْ الشَّاةُ الصَّفِيُّ تَغْدُو بِإِنَاءٍ وَتَرُوحُ بِأُخْرَى».

= والراوى عنه: إمام فقيه صدوق؛ وباقي رجال الإسناد: ثقات أثبات من رجال «الصحيح» وقد توابع عليه أبو الزناد عن الأعرج به مثله . . . تابعه ابن لهيعة عند أحمد [٣٩٥/٢]، بإسناد صحيح إليه به .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح في المتابعات، وابن لهيعة حاله معلومة! وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به . . . منها:

ما رواه العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: (فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لى الغنائم، وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون) .

أخرجه إسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٢٤٩]- واللفظ له- ومن طريقه مسلم [٥٢٣]، والترمذى [عقب رقم ١٥٥٣]، وأحمد [٤١٢/٢]، وابن حبان [٢٣١٣]، و٦٤٠١ و[٦٤٠٣]، والمؤلف [برقم ٦٤٩١]، والبيهقى فى «سننه» [٤٠٦٣] و[١٧٤٩٦]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٤/ رقم ١٤٤٠، ١٤٤١].

وإسماعيل الأصبهاني فى «دلائل النبوة» [ص ١٩٣] و[ص ٢١٠]، وأبو نعيم فى «مستخرجه» [١١٥٣]، وأبو عوانة [١١٦٩]، وابن المنذر فى «الأوسط» [٥٠٦]، والسراج فى «مسنده» [١٧/١]، والطحاوى فى «المشکل» [٦٢/٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٣/١٩٧]- [١٩٨]، وفى «الأنوار» [رقم ٨]، وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن إسحاق المصرى فى «جزء من حديثه» كما فى «تاريخ قزوين» [٦٢/١]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ١٠٣٣]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن به .

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ وله طرق أخرى ثابتة .

٦٢٨٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٦٨].

٦٢٨٩- حَدَّثَنَا بَشْرٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا امْرَأَةٌ تُرَضِعُ ابْنَهَا إِذْ مَرَّ بِهَا رَاكِبٌ وَهِيَ تُرَضِعُهُ، فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ لَا تُمِتْ ابْنِي حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ هَذَا الرَّاَكِبِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلَنِي مِثْلَهُ، ثُمَّ رَجَعَ فِي الشَّدَى، فَمُرَّ بِامْرَأَةٍ تُجَرُّ وَيَلْعَبُ بِهَا الصَّبِيَّانُ، فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ ابْنِي مِثْلَهَا»، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِثْلَهَا»، قَالَ: يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا الرَّاَكِبُ فَإِنَّهُ كَافِرٌ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَيَقُولُونَ لَهَا: تَزْنِي، وَتَقُولُ: حَسْبِيَ اللَّهُ!، فَيَقُولُونَ لَهَا: تَسْرِقُ، فَتَقُولُ: حَسْبِيَ اللَّهُ!»

٦٢٩٠- حَدَّثَنَا بَشْرٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «تَحَاجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتِ النَّارُ: أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ، وَقَالَتِ الْجَنَّةُ: فَمَا لِي لَا يَدْخُلْنِي إِلَّا ضِعْفَاءُ النَّاسِ وَسَقَاطُهُمْ وَعَجْزُهُمْ؟! فَقَالَ اللَّهُ لِلْجَنَّةِ: إِنَّمَا أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشَاءُ، وَقَالَ لِلنَّارِ: إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكَ مِنْ أَشَاءُ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا».

٦٢٨٩- صحيح: هذا إسناد مستقيم؛ وعبد الرحمن أبي الزناد: ثبت في أبيه وهشام بن عروة وحدهما، ضعيف في غيرهما، والراوى عنه: صدوق فقيه إمام؛ وقد توبع عليه عبد الرحمن: ١- تابعه شعيب بن أبي حمزة: عن أبي الزناد بإسناده به نحوه . . . عند البخارى [٢٢٧٩]، من طريق أبي اليمان عن شعيب به .

٢- وورقاء بن عمر: على مثله: عند ابن حبان [٦٤٨٨]، من طريق محمد بن رافع عن شبابة ابن سوار عن ورقاء بن عمر به .

قلت: وهذا إسناد قوى؛ رجاله كلهم رجال «الصحيح».

وللحديث: طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به نحوه .

٦٢٩٠- صحيح: أخرجه مسلم [٢٨٤٦]، والنسائي في «الكبرى» [٧٧٤٠]، وابن حبان [٧٤٧٧]، والبخارى في «الأدب المفرد» [رقم ٥٥٤]، والحميدى [١١٣٧]، والدارقطنى في «الصفات» [رقم ١٠]، والخراائطى في «مساوى الأخلاق» [رقم ٥٧٦]، والبيهقى في «الأسماء والصفات» [١/ رقم ٣٣١، ٣٥٦]، والآجرى في «الشريعة» [رقم ٩١٠]، وغيرهم من طرق =

٦٢٩١- حَدَّثَنَا بَشْرٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُ الْأَرْضَ، إِلَّا عَجَبَ الدَّنْبِ، مِنْهُ خُلِقَ وَفِيهِ يُرَكَّبُ».

٦٢٩٢- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ الْمَدَنِيُّ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَتَأْخُذُنَّ كَمَا أَخَذَتِ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ ذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، وَشِبْرًا بِشِبْرٍ، وَبَاعًا بِبَاعٍ، حَتَّى لَوْ أَنَّ أَحَدًا أُولِكَ دَخَلَ جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ»، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: اقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ الْقُرْآنَ: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً﴾ [التوبة: ٦٩]، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمَا فَعَلْتَ فَارِسَ وَالرُّومَ؟ قَالَ: «فَمَا النَّاسُ إِلَّا هُمْ».

= عن عبد الله بن ذكوان أبي الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به نحوه . . . وزاد النسائي والدارقطني والخراطي في آخره: (فأما النار: فلا تمتلى حتى يضع الرحمن - عز وجل - فيها قدمه؛ فتقول: قط قط، فهنالك تمتلى ويزوى بعضها إلى بعض؛ وأما الجنة: فلا يظلم الله من خلقه أحداً) هذا لفظ النسائي؛ وهو رواية لمسلم والبيهقي.

قلت: والحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه .

٦٢٩١- صحيح: أخرج مالك [٥٦٧]، ومسلم [٢٩٥٥]، وأبو داود [٤٧٤٣]، والنسائي [٢٠٧٧]، وأحمد [٣٢٢/٢، ٤٢٨]، وابن حبان [٣١٣٨]، وابن المقرئ في «المعجم» [رقم ٢٥٦]، والطحاوي في «المشكل» [٥٨/٦]، والبعغوي في «شرح السنة» [١٥/١٢٢]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن ذكوان أبي الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به .

قلت: وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به .

٦٢٩٢- صحيح: دون قول أبي هريرة: أخرجه الطبري في «تفسيره» [١٤/٣٤١ / طبعة الرسالة]، من طريق أبي صالح كاتب الليث عن أبي معمر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة به .

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف أبي معمر: وهو نجيح بن عبد الرحمن السندي المدني: ذلك الشيخ الضعيف المختلط، وكان لا يحسن يقيم إسناداً، كما أشار إليه الإمام أحمد، فراجع =

= ترجمته في «التهذيب وذيوله»؛ لكنه لم ينفرد به كما يأتي؛ والراوى عنه: أبو صالح عبد الله بن صالح المصري؛ وهو كثير الأوهام ليس بحجة على التحقيق، لكن تابعه: بشر بن الوليد الكندي عند المؤلف، وبشر: صدوق فقيه إمام.

● وقد توبع عليه أبو معشر عن سعيد المقبرى: تابعه:

١- ابن أبي ذئب: على نحوه باختصار يسير بلفظ: (لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتى بأخذ القرون قبلها: شبراً بشبر، وذراعاً بذراعاً، فقليل: يا رسول الله: كفارس والروم؟! فقال: ومن الناس إلا أولئك؟!؛ أخرجه البخارى [٦٨٨٨] - واللفظ له - والإسماعيلي في «مستخرجه» كما في «الفتح» [٣٠٠ / ١٣]، وأحمد [٣٢٥ / ٢، ٣٣٦، ٣٦٧]، ونعيم بن حماد في «الفتن» [٢ / رقم ١٩٩٣]، وابن نصر في «السنة» [رقم ٤٦]، وأبو عمرو الدانى في «الفتن» [٢ / رقم ٢٢٤، ٢٢٧]، والآجرى في «الشريعة» [رقم ٣١]، وابن بطة في «الإبانة» [رقم ٣، ٧٢١]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [٧ / ١]، وغيرهم من طرق عن ابن أبي ذئب به.

٢- ومحمد بن زيد بن المهاجر المدنى: على نحو لفظ ابن أبي ذئب، إلا أنه قال في أوله: (والذى نفسى بيده: لتتبعن سنن الذين من قبلكم . . .) ولفظه في آخره: (قالوا: ومن هم يا رسول الله أهل الكتاب؟! قال: فمه؟!؛ أخرجه أحمد [٣٢٧ / ٢]، وأطبرى في «تفسيره» [١٤ / رقم ١٦٩٣٢ / طبعة الرسالة]، والآجرى في «الشريعة» [رقم ٣٢]، وابن بطة في «الإبانة» [رقم ٧٢٠]، وغيرهم من طرق عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن محمد بن زيد به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مليح؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» وابن جريج: قد صرح بالسماع عند أحمد والجميع.

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه.

منها: ما رواه محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً: (لتتبعن سنة من كان قبلكم، باعاً ببايع، وذراعاً بذراع، وشبراً بشبر، حتى لو دخلوا في جحر ضب لدخلتم فيه، قالوا: اليهود والنصارى؟! قال: فمن إذا؟!).

أخرجه ابن ماجه [٣٩٩٤] - واللفظ له - وابن أبي شيبة [٣٧٣٧٦]، والحارث [٢ / رقم ٧٥٤ / زوائد الهيثمى]، وأحمد [٤٥٠ / ٢]، وابن نصر في «السنة» [رقم ٤٤، ٤٥]، وأبو عمرو الدانى في «الفتن» [٣ / رقم ٢٢٦]، وأبو القاسم التميمى في «الحجة» [١ / رقم ١٦٠]، وابن نصر =

٦٢٩٣- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ الْمَدَنِيُّ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، وَمُوسَى ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ الْهَرْجُ»، قَالُوا: وَمَا الْهَرْجُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْقَتْلُ» ثَلَاثَ مَرَاتٍ، قَالُوا: كُلُّ عَامٍ نَقْتُلُ أَلْفًا أَوْ أَلْفَيْنِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: «لَا أَعْنِي ذَاكَ، وَلَكِنْ يَقْتُلُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا»، قَالُوا: وَنَحْنُ أَحْيَاءٌ وَنَفْعَلُ؟ قَالَ: «يُمِيتُ اللَّهُ قُلُوبَ أَهْلِ ذَلِكَ الزَّمَانِ كَمَا يُمِيتُ أَبْدَانَهُمْ».

٦٢٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِثْلُ الْمُؤْمِنِ كَالْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ، تَصْفِقُهَا الْأَرْوَاحُ حَتَّى تَهْبَّ لَهَا رِيحٌ فَتَصْرَعَهَا».

= فى «السنة» [رقم ٧٢]، وهشام بن عمار فى نسخته عن سعيد بن يحيى اللخمي [رقم ٨٨]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو به .

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجاة» [٢/ ٢٨٠]: «هذا إسناد صحيح» .

قلت: بل صالح فقط، للكلام المعروف فى محمد بن عمرو! .

وفى الباب: عن جماعة من الصحابة أيضاً . . . والله المستعان .

٦٢٩٣- ضعيف بهذا التمام: أخرجه الحارث [٢/ رقم ٧٩١ / زوائد الهيثمى] من طريق هاشم بن قاسم عن أبي معشر عن سعيد المقبرى وموسى بن سعيد عن أبي هريرة به .

قلت: هذا إسناد لا يثبت، وأبو معشر هو: نجيح بن عبد الرحمن السندى، الضعيف المختلط المعروف، وهو من رجال «التهذيب» وباقى رجال الإسناد ثقات؛ وللفقرة الأولى: طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به . . . يأتى بعضها [برقم ٦٣٢٣، ٦٥١١، ٦٦٤٥]، ولسائر الحديث: شاهد ثابت من حديث أبي موسى الأشعري به نحوه مرفوعاً . . . لكن دون قوله: (قالوا: كل عام تقتل ألفاً وألفين من المشركين!) وقوله: (يميت الله قلوب أهل ذلك الزمان . . . إلخ) فهذه الألفاظ لا تثبت أصلاً، والحديث هنا ضعيف بها جميعاً .

٦٢٩٤- صحيح: هذا إسناد صالح؛ لولا أن ابن إسحاق لم يذكر فيه سماعاً، وهو عريق فى التدليس، وباقى رجال الإسناد ثقات رجال «الصحيح» .

لكن للحديث: طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به نحوه .

٦٢٩٥- حَدَّثَنَا بشر بن سِيحان، حَدَّثَنَا حلبس بن غالب، حَدَّثَنَا سفيان الثوري، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إني زوجت ابنتي وإني أحب أن تعينني بشيء، قال: «مَا عِنْدِي شَيْءٌ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتِنِي بِقَارُورَةٍ وَأَسْعَةِ الرَّأْسِ وَعُودِ شَجْرَةٍ...»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي الْفَوَائِدِ.

= منها: ما رواه عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً: (مثل المؤمن كممثل الخاصة من الزرع من حيث أتنها الريح كفتاتها؛ فإذا اعتدلت تكفأ بالبلاء...) أخرجه البخاري [٥٣٢٠، ٧٠٢٨]، وأحمد [٥٢٣/٣]، والبيهقي في «الأسماء والصفات» [١/ رقم ٣٠١]، والخطيب في «موضح الأوهام» [٥٢١/٢]، وغيرهم من طريق هلال بن علي عن عطاء به.

قلتُ: وفي الباب عن كعب بن مالك مرفوعاً: (مثل المؤمن كممثل الخامة من الزرع، تفيئها الريح، تصرعها مرة، وتعديلها أخرى...) أخرجه البخاري ومسلم وأحمد وجماعة كثيرة، واللفظ لمسلم.

٦٢٩٥- باطل: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٢٨٩٥]، والخطيب في «تاريخه» [٦/ ٢٣]، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» [١/ ٢٩١-٢٩٢]، وابن عدي في «الكامل» [٢/ ٤٥٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/ ٤٨]، وإسماعيل التميمي في «دلائل النبوة» [ص ٥٩]، وغيرهم من طريق بشر بن سِيحان عن حلبس بن غالب الكوفي عن الثوري عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به في سياق أتم.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي الزناد إلا سفيان، ولا عن سفيان إلا حلبس، تفرد به بشر».

قلتُ: والآفة من حباس هذا، فهو شيخ ساقط الحديث، قال عنه ابن عدي: «بصرى منكر الحديث عن الثقات» ثم ساق له هذا الحديث، ثم قال: «وهذا أيضاً عن الثوري بهذا الإسناد منكر...» وقال ابن حبان في «المجروحين» [١/ ٢٧٧]: «حلبس بن محمد الكلبي: شيخ يروي عن سفيان الثوري ما ليس حديثه، لا يحل الاحتجاج به بحال».

قلتُ: قد نص أبو أحمد الجرجاني في ترجمة هذا الرجل من «كامله» أنه يقال له (حلبس بن محمد) و(حلبس بن غالب) وأنه كلاهما واحد، وقال عنه الدارقطني أيضاً: «متروك الحديث» نقله عنه الذهبي في «الميزان» [١/ ٥٨٧]، وبه أعله جماعة:

١- منهم الهيثمي في «المجمع» [٨/ ٥٠٣] و[٤/ ٤٧٠]، وقال عنه: «متروك».

٦٢٩٦- حدثنا محمد بن عباد حدثنا، أبو سعيد، عن يحيى بن أبي سليمان، عن سعد بن إبراهيم، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إِذَا سَمِعْتُمْ نَهْيَ الْحِمَارِ، وَنُبَاحَ الْكَلْبِ، وَصَوْتَ دِيكٍ بِاللَّيْلِ فَتَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ مَا لَا تَرَوْنَ».

= ٢- والبوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٥٦/٤] و[٨٩/٧]، فقال فى الموضع الأول: «هذا إسناد ضعيف . . .» ثم ذكر كلام ابن عدى والدارقطنى فى حلبس؛ وقال فى الموضع الثانى: «هذا حديث ضعيف . . .».

٣- والذهبي: فقد ساق الحديث فى ترجمة حلبس من (الميزان) ثم قال عقبه: (هذا منكر جداً) وأقره المناوى فى «الفيض» [٨٠/٥].

٤- وقال ابن كثير فى «البداية» [٢٥/٦]: «هذا حديث غريب جداً».

٥- وقبلهم قال ابن الجوزى فى «الموضوعات» عقب روايته: «هذا حديث موضوع؛ وهو مما عملته يدا حلبس».

قلت: الله يحب الإنصاف يا رجل، وحلبس: لم يتهمه أحد قبلك بالوضع والتوليد، وإن كان ساقطاً ومطروحاً، ثم رأيت ابن عراق: قد تعقب ابن الجوزى بنحو تعقبى له هنا: فى «تنزيه الشريعة» [٣٨٠/١]، وقد مضى قول ابن عدى: عن حلبس وحديثه هذا.

● تنبيه: الحديث أخرجه المؤلف أيضاً فى «معجمه» [رقم ١١٦]، من نفس طريقه هنا . . . لكن بسياقه جميعاً . . . دون الإشارة إليه كما فعل هنا.

٦٢٩٦- منكر بهذا السياق: أخرجه ابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» [١/ رقم ٣١٣/ مع عجالة الراغب]، من طريق المؤلف به.

قلت: هذا حديث منكر سنداً ومتناً.

١- أما الإسناد: فقد قال أبو حاتم الرازى عن هذا الحديث كما فى «العلل» [رقم ٢٥٧١]، فقال: «هذا حديث منكر بهذا الإسناد».

قلت: وفيه (يحيى بن أبي سليمان) وهو أبو صالح المدنى، وهو شيخ مختلف فيه، وثقه ابن حبان والحاكم، لكن قال البخارى: «منكر الحديث» وقال أبو حاتم: «مضطرب الحديث، ليس بالقوى» وقد اعتمد الحافظ ضَعْفَهُ فى «التقريب» فقال: «لين الحديث» وهو كما قال، وباقي =

٦٢٩٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى الْمِصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ابْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ رَبِيعَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا هَامَ، لَا هَامَ».

٦٢٩٨- حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِنْ أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ».

٦٢٩٩- حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَقْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

= رجال الإسناد ثقات مشاهير من رجال «الصحيح» وأبو سعيد: هو مولى بنى هاشم عبد الرحمن ابن عبد الله البصرى .

١- وأما المتن: فذكر (الديك) فيه غير محفوظ أصلاً، والمعروف في هذا الحديث: هو ما رواه جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة به . . . مثل السياق الماضى [٦٢٥٤]، فانظره ثمة .

٦٢٩٧- صحيح: أخرجه أحمد [٤٢١/٢]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣٨/١]، والطحاوى في «المشكّل» [٩٨/٧]، والطبرى في «تهذيب الآثار» [ص ٩/ رقم ١١/ مسند على]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث المصرى عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة به .

قلت: وهذا إسناد صحيح مليح؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير، رجال «الصحيح» وللحديث طرق أخرى فى سياق أتم .

٦٢٩٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٨٣].

٦٢٩٩- صحيح: أخرجه أحمد [٢٤٣/٢]، والحميدى [١١٢٨]، وأبو الشيخ فى «الطبقات» [٥٤٦/٣]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/ رقم ٥١٥]، والخطيب فى «تاريخه» [٢٢٣/٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٧٤/٢]، والبيهقى فى «المعرفة» [رقم ٦٣٦٨] وابن بطة فى «الإبانة» [رقم ١١٤٥]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١٥٠٨]، وغيرهم من طرق عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: (لا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يزنى حين يزنى وهو مؤمن) لفظ أحمد، وزاد الحميدى: (ولا ينتهب نهبة حين ينتهبها وهو مؤمن)، ومثله عند البيهقى والطبرى فى =

= «تهذيب الآثار» [٢/ رقم ٩٠٦ / مسند ابن عباس]، ووقعت هذه الرواية: عند ابن عدى وابن منده وأبي الشيخ: من رواية الأعرج عن أبي سلمة عن أبي هريرة به... وهذا هو الصواب. قلت: وسنده صحيح على شرط الشيخين، وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به... فى سياق أتم... منها:

ما رواه همام عن قتادة عن الحسن البصرى وعطاء بن أبى رباح كلاهما عن أبى هريرة مرفوعاً: (لا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يزنى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يشرب الخمرين يشربها وهو مؤمن، ولا يغل حين يغل وهو مؤمن، ولا ينتهب حين ينتهب وهو مؤمن) وقال عطاء: (ولا ينتهب نهبة ذات شوف وهو مؤمن) أخرجه أحمد [٢/ ٣٨٦] - واللفظ له - والمؤلف [برقم ٦٣٦٤، ٦٤٤٣]، من طرق عن قتادة به.

وليس عند المؤلف: الفقرة الرابعة، وقول عطاء: رواية له فى الموضع الثانى، وهو مرفوع كما يدل عليه السياق هناك، وكذا عند أحمد.

قلت: وسنده من طريق عطاء: صحيح حجة؛ إلا أن قتادة لم يذكر فيه سماعاً، وهو إمام فى التدليس، وطريق الحسن: معل بالانقطاع بينه وبين أبى هريرة، فهو لم يسمع منه أصلاً، كما بيّننا هذا: فيما علقناه على ذيل الحديث الماضى [برقم ٦٢٢٤].

لكن الحديث ثابت: لطرقه الأخرى الثابتة عن أبى هريرة به مرفوعاً: منها ما رواه البخارى [٢٣٤٣]، وعقب [٥٢٥٦، ٦٣٩]، ومسلم [٥٧]، والنسائى [٥٦٥٩، ٥٦٦٠]، وابن ماجه [٣٩٣٦]، وجماعة من طريق الزهرى عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبى هريرة به... مثل اللفظ الماضى؛ إلا أنه لم يذكر: الفقرة الرابعة، وهى قوله: (ولا يغل حين يغل وهو مؤمن) ولفظ الفقرة الأخيرة عندهم: (ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن) وفى لفظ: (... نهبة ذات شرف...).

قلت: وللزهرى فيه إسناد آخر: يرويه عن أبى سلمة بن عبد الرحمن وابن المسيب كلاهما عن أبى هريرة به مثله دون الفقرة الرابعة والأخيرة، أخرجه الشيخان وغيرهما أيضاً.

ومنها: ما رواه معمر عن همام بن منبه عن أبى هريرة به نحو سياق الزهرى الماضى: مع ذكر الفقرة الرابعة والأخيرة: أخرجه عبد الرزاق [١٣٦٨٤]، ومن طريقه ابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [١/ رقم ٥٣٤]، ومسلم [٥٧]، وأحمد [٢/ ٣١٧]، وأبو عوانة [رقم ٣٨]، والبغوى =

٦٣٠٠ - حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَسْرِقُ السَّارِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ خَمْرًا حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

= في «شرح السنة» [١/٨٩]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ٢٠٤]، والبيهقي في «الشعب» [٧/رقم ٥١٠٩]، وفي الاعتقاد [رقم ٢٤٣]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [رقم ١٥٠٩]، وابن شاذان في «مشيخته الصغرى» [رقم ٣٤]، وابن منده في «الإيمان» [٢/رقم ٥١٣]، وغيرهم من طرق عن عبد الرزاق عن معمر به. قلتُ: وله طرق أخرى ثابتة أيضاً. واللّه المستعان.

● تنبيه: الحديث عند المؤلف: موقوف كما ترى، إلا أنه ينقدح عندي: أن يكون ذكر النبي ﷺ قد سقط من إسناده، وأن الصواب أنه مرفوع، وإلا يكون قد اختلف على هشام بن عروة في رفعه ووقفه، فرواه عنه عقبه بن خالد السكوني موقوفاً كما هنا؛ ورواه عنه محاضر بن المورع مرفوعاً، كما عند الخطيب في «تاريخه» [٥/٢٢٣]، وعقبه أثبت من محاضر؛ فالقول قوله، لكن هشام بن عروة قد خولف في هذا الوجه الموقوف عنه، خالفه ابن عيينة وشعيب بن أبي حمزة وشعبة وورقاء بن عمر كلهم رووه عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به مرفوعاً. . . . كما مضى.

وهذا هو المحفوظ بلا ريب عن أبي الزناد: وقد تابعهم أيضاً: عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه بإسناده به مرفوعاً: عند المؤلف [برقم ٦٣٠٠] - وهو الآتي [وزاد: (قال أبو الزناد: وحدثني أبو سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ولا ينتهب نهبة يرفع المسلمون إليه فيه رؤوسهم وهو مؤمن)].

قلتُ: قد خولف عبد الرحمن في سند تلك الزيادة، خالفه شعيب بن أبي حمزة عند (ابن منده) وشعبة وورقاء عند (أبي الشيخ وابن عدي)، فكلهم جعلوها من رواية الأعرج عن أبي سلمة عن أبي هريرة به. . . . وليس من رواية أبي الزناد عن أبي سلمة، وقول الجماعة أولى؛ والزيادة صحيحة من الطريقتين جميعاً. . . .

أما سفيان بن عيينة: فإنه أدرج تلك الزيادة في رواية الأعرج عن أبي هريرة، كما وقع عند الحميدى ومن طريقه البيهقي والطبري، فانتبه يارعاك اللّه.

٦٣٠١- قَالَ أَبُو الزناد: وحدثني أبو سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً يَرْفَعُ الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهِ فِيهِ رُؤُوسَهُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

٦٣٠٢- حَدَّثَنَا وَهْب، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزناد، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْفَجْرَ، أَوْ رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ».

٦٣٠٣- حَدَّثَنَا وَهْب، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزناد، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ وَلَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْتَظَرَهُ الصَّلَاةُ».

٦٣٠٤- حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزناد، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَزَلَ تَحْتَ شَجَرَةٍ، فَلَدَغَتْهُ نَمَلَةٌ، فَأَمَرَ بِجَهَازِهِ فَأَخْرَجَ مِنْ تَحْتِهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَحَرِقَتْ، فَأُوحِيَ إِلَيْهِ: أَلَا نَمَلَةٌ وَاحِدَةٌ».

٦٣٠١- صحيح: انظر قبله.

٦٣٠٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٩٣].

٦٣٠٣- صحيح: هذا إسناد قوى مستقيم؛ ووهب: هو ابن ببيعة، وخالد: هو ابن عبد الله الطحان، وعبد الرحمن: هو ابن أبي الزناد؛ وأبو الزناد: هو عبد الله بن ذكوان، والأعرج: هو عبد الرحمن بن هرمز، وأبو هريرة: هو أبو هريرة.

وقد توبع عليه: عبد الرحمن عن أبيه: تابعه مالك على نحوه: عنده في «الموطأ» [٣٨١]، ومن طريقه البخاري [٦٢٨]، ومسلم [٦٤٩]، وأبي داود [٤٧٠]، وأحمد [٤٨٦/٢]، والبيهقي في «سننه» [٤٧٦٥]، وأبو عوانة [رقم ١٣١٩]، والبخاري في «شرح السنة» [٣٧٠-٣٦٩/٢]، وغيرهم.

٦٣٠٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٤٨].

٦٣٠٥- حَدَّثَنَا وَهْبٌ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «ذُرُونِي مَا تَرَكَتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

٦٣٠٥- صحيح: أخرجه اللالكائي في «شرح الاعتقاد» [١/ رقم ١٧٦ / طبعة دار طيبة]، من طريق يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد - وقرن معه مالكا - عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا إسناد قوى؛ وابن أبي الزناد: ثبت في أبيه وهشام بن عروة وحدهما، ضعيف في غيرهما، ولم ينفرد به أيضاً، بل تابعه عليه:

١- مالك: على نحوه: عند البخاري [٦٨٥٨]، والبيهقي في «القضاء والقدر» [رقم ٢٣٩]، وابن حزم في «الإحكام» [٨/ ٤٩٨]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [١/ رقم ١٧٦]، ومحمد بن الحسن في «موطئه» [٣/ رقم ٩٩٥ / طبعة دار القلم]، وغيرهم.

٢- وابن عيينة: على نحوه: عند الشافعي في الأم [٥/ ٢١٠]، ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» [رقم ٥٥]، والحميدي [١١٢٥]، وابن حبان [١٨]، ومسلم [١٣٣٧]، ومن طريقه ابن حزم في «الإحكام» [٤/ ٤٥٣]، والبعقوي في «شرح السنة» [١/ ١٩٩]، وغيرهم.

٣- ومحمد بن إسحاق بن يسار: على نحوه: عند أحمد [٢/ ٢٥٨]، وأبي إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» [١/ رقم ٤]، من طريقين عن يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق به. قلت: وهذا إسناد صحيح في المتابعات؛ وابن إسحاق لم يذكر فيه سماعاً، وهو عريق في التدليس.

٤- ومغيرة بن عبد الرحمن الحزامي: عند مسلم [١٣٢٧]، ومن طريقه أبو محمد الفارسي في الإحكام [٤/ ٤٥٣].

٥- وورقاء بن عمر: عند أبي إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» [١/ رقم ٢٣]، بإسناد صحيح إلى محمد بن مشكان عن شيبابة بن سوار عن ورقاء به.

قلت: وهذا إسناد قوى مستقيم؛ رجاله ثقات رجال «الصحيح» سوى (محمد بن مشكان) وهو شيخ صدوق، مترجم في «ثقات ابن حبان» [٩/ رقم ١٢٧]، وللحديث طرق أخرى عن =

٦٣٠٦- حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، [عَنْ أَبِي الزِّنَادِ]،
عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ
يَهُودَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ كَمَا تَنَاتَجُ الْإِبِلُ مِنَ بَهِيمَةِ جَمْعَاءَ، هَلْ تُحْسِنُونَ مِنْ جَدْعَاءَ؟!»
قالوا: أفرأيت من يموت يا رسول الله؟ قال: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ».

= أبي هريرة . . . منها: ما رواه الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب المدني عن عمه عن أبي هريرة به نحوه . . . أخرجه المؤلف [برقم ٦٦٧٦]، وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» [١/ رقم ٣٨]، من طريقين عن الحارث به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح في المتابعات؛ والحارث مختلف فيه، وهو من رجال «التهذيب» وعمه: قد اختلف في اسمه على أقوال، ولم يؤثر توثيقه إلا عن ابن حبان وحده، والله المستعان.

٦٣٠٦- صحيح: هذا إسناد قوى مكين؛ رجاله كلهم ثقات أثبات سوى عبد الرحمن بن أبي الزناد، وهو فقيه مدني مشهور؛ غير أنه متكلم فيه، إلا أنه ثبت في روايته عن أبيه وهشام بن عروة وحدهما، ولم ينفرد به، بل تابعه جماعة عليه عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة .
١- منهم: مالك: على نحوه: عنده في «الموطأ» [٥٧١]، ومن طريقه أبو داود [٤٧١٤]، وابن حبان [١٣٣]، والبيهقي في «سننه» [١١٩١٧]، وفي «المعرفة» [رقم ٣٩٩٤٥]، والآجري في «الشریعة» [رقم ٤٠٧]، والفريابي في «القدر» [رقم ١٣٦]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [رقم ٩٦]، وابن قتيبة في «غريب الحديث» [٣٥٠/١]، وابن بطة في «الإبانة» [٢/ رقم ١٤٧٨]، والبعوي في «شرح السنة» [١/ ١٥٤-١٥٥]، والبيهقي أيضاً في الاعتقاد [ص ١٦٤]، وغيرهم من طرق عن مالك به.

٢- وابن عيينة: على نحوه: إلا أنه لم يذكر الفقرة الثانية منه، وزاد: (ويمجسانه ويشركانه . . .) أخرجه الحميدي [١١١٣].

٣- وعبد الله بن الفضل الهاشمي: على نحوه دون قوله: (قالوا: أفرأيت من يموت . . . إلخ) ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» [٥٨/١٨].

٤- وعبد الرحمن بن إسحاق المدني: على نحوه: ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» [٦٤/١٨].

= قلتُ: وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة: منها:

٦٣٠٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، قَالَ: «ارْكَبْهَا»، قَالَ: «إِنهَا بَدَنَةٌ»، قَالَ: «وَيَحْكُ! ارْكَبْهَا».

= ١- ما رواه الأوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة على الفقرة الأولى منه فقط، وزاد: (ويمجسانه).

أخرجه ابن حبان [١٢٨]، والمؤلف [برقم ٦٣٩٤]، والبيهقي في «سننه» [١١٩٢٥]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [٣/ رقم ٩٩٥، ٩٩٦]، والبزار [٢/ رقم ٨٠٨٢]، وغيرهم من طرق عن الأوزاعي به.

قال البزار: «لا نعلم أحداً قال: عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة، إلا محمد بن يوسف عن الأوزاعي عن الزهري».

قلت: كلا، فلم ينفرد به محمد بن يوسف عن الزهري، بل تابعه عليه: مبشر بن إسماعيل والوليد بن مزيد؛ والإسناد ظاهره الصحة، فقد توبع عليه أبو عمرو الأوزاعي عن الزهري: تابعه:

١- معاوية بن سلام على مثله عن الزهري: عند ابن عساكر في «تاريخه» [٣٩٠-٣٨٩/٥٩]، بإسناد قوى إليه به.

٢- وزيد بن المسور: كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٢٨٨/٨] . . .

لكن اختلف فيه على الزهري: على عدة ألوان، وكلها محفوظة، كما قاله الذهلي في «الزهریات» كما في «التمهيد» [٥٨/١٨]، ونحوه جزم به الدارقطني في «العلل» [٢٨٨/٨].

٣- ومنها ما رواه خالد بن عبد الله الطحان عن عبد الرحمن بن إسحاق المدني المعروف بـ (عباد) عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة بالفقرة الأولى منه فقط، أخرجه المؤلف [برقم ٦٥٩٣]، من طريق وهب بن بقیة عن خالد الطحان به.

قلت: وهذا إسناد قوى؛ وعبد الرحمن: صدوق متماسك؛ وباقي رجال الإسناد ثقات أثبات . . . والله المستعان لا رب سواه.

٦٣٠٧- صحيح: هذا إسناد قوى؛ مثل الذي قبله، وقد اختلف فيه على عبد الرحمن بن أبي الزناد، فرواه عنه خالد الطحان على الوجه الماضي؛ وخالفه الواقدي، فرواه عنه فقال: عن عبد الرحمن عن أبيه عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة به . . . =

= هكذا ذكره الدارقطني في «الأحاديث التي خولف فيها مالك» [ص ١٢٣]، والواقدي وإن كان تالفاً على سعة علمه، إلا أن عبد الرحمن بن أبي الزناد: قد توبع على الوجهين عن أبيه، فتابعه على الوجه الأول: جماعة من الكبار، منهم:

١- مالك: على نحوه: عنده في «الموطأ» [٨٤٢]، ومن طريقه البخارى [١٦٠٤]، و[٢٦٠٤]، ٥٨٠٨]، ومسلم [١٣٢٢]، وأبو داود [١٧٦٠]، والنسائي [٢٧٩٩]، وأحمد [٤٨٧/٢]، والطحاوى في «شرح المعانى» [١٦٠/٢]، وابن الجارود [٤٢٨]، والبيهقى في «سننه» [٩٩٨٤]، وفي «المعرفة» [رقم ٣٣٥٣]، والبغوى في «شرح السنة» [١٩٥/٧]، والشافعى في «سننه» [رقم ٤٥٩/رواية الطحاوى]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ٣٠٦٢]، والخطيب في «الفييه والمتفقه» [رقم ١٠٢٠]، وغيرهم .

وهكذا رواه المغيرة بن عبد الرحمن الحزامى والثورى - فى رواية عنه - وعبد الرحمن بن إسحاق المدنى وموسى بن عقبه وأبو أيوب الإفريقى وغيرهم، كلهم عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة به نحوه . . . وقد خرجنا رواياتهم فى «غرس الأشجار» .
ورواه جماعة آخرون على الوجه الثانى: منهم:

١- ابن عيننة: على نحوه: عند أحمد [٢٤٥/٢]، وابن حبان [٤٠١٦]، والحميدى [١٠٠٣]، وابن الجارود [٤٢٧]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٩٦-٢٩٧/١٨]، وغيرهم .
وهكذا رواه الثورى - فى رواية عنه - ونافع بن أبى نعيم وإسحاق بن حازم وغيرهم كلهم عن أبى الزناد عن موسى بن أبى عثمان عن أبى هريرة به نحوه . . . وقد خرجنا رواياتهم فى «غرس الأشجار» .

والوجهان: محفوظان عن أبى الزناد كما قاله أبو الحسن ابن مهدى فى «العلل» [٢٩٩/١٠] .
وللحديث: طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه:

منها: ما رواه يحيى بن أبى كثير عن عكرمة عن أبى هريرة به نحوه . . . وزاد فى آخره: (قال: فلقد رأيته يسير النبى ﷺ، والنعل فى عنقها) أخرجه البخارى [١٦١٩، ١٦٢٠]، وأحمد [٢٧٨/٢، ٤٧٨]، والمؤلف [برقم ٦٦٦٧]، وفى «المعجم» [رقم ١٢٣]، والإسماعيلى فى «مستخرجه» كما فى «تغليق التعليق» [٩٠/٣]، وغيرهم من طرق عن ابن أبى كثير بإسناده به . . . واللفظ للبخارى .

٦٣٠٨- حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجَمَاءُ جُرْحُهُا جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَالْبَيْتْرُ جُبَارٌ، وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ».

٦٣٠٩- حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَأَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَنْ يَضَعَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ، فَلْيَفْعَلْ».

٦٣١٠- حَدَّثَنَا وَهْبٌ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ الْأَنْصَارَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اقْسِمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَمْوَالِ؟ قَالَ: «لَا، تَكْفُونُ الْمُؤُونَةَ، وَتَقَاسِمُوا الثَّمَرَ»، قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا.

= قلتُ: وهذا الإسناد ظاهره الصحة، إلا أنه معلول: كما شرحناه في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار»، وراجع عل الدارقطني [١١/١٢٣-١٢٤]، والحديث صحيح على كل حال... والله المستعان.

٦٣٠٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٥٠].

٦٣٠٩- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٤٩].

٦٣١٠- صحيح: هذا إسناد قوى؛ وقد توبع عليه عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه: تابعه:

١- شعيب بن أبي حمزة: مرفوعاً: (قالت الأنصار للنبي ﷺ: أقسم بيننا وبين إخواننا النخيل، قال: لا؛ فقال: تكفوننا المؤونة، ونشرككم في الثمرة، قالوا: سمعنا وأطعنا) أخرجه البخارى [٢٥٧٠، ٢٢٠٠]، وفي «الأدب المفرد» [رقم ٥٦١]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [٢١٦/٨]، وفى «تفسيره» [٧٧/٨] طبعة دار طيبة، وغيرهما.

٢- ومغيرة بن عبد الرحمن الحزامى: على مثل رواية شعيب: عند البخارى [٣٥٧١]، وغيره.

٣- وموسى بن عقبة: على مثل رواية شعيب: عند النسائى فى «الكبرى» [٨٣٢١]، من طريق إبراهيم بن طهمان عن موسى به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم.

٦٣١١- وبإسناده عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ».

٦٣١٢- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنْ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ وَلَا مُؤْمِنَةٌ إِلَّا وَأَنَا أَوْلَى بِهِ، فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَلْيَدْعُ إِلَيَّ، فَأَنَا وَلِيُّهُ، وَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ مَالًا فَلِعَصْبَتِهِ مَا كَانَ».

٦٣١٣- وبإسناده أن النبي ﷺ، قال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَّخِذُ عِنْدَكَ عَهْدًا لَنْ تَخْلَفَهُ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، أَى الْمُؤْمِنِينَ ضَرَبْتُ، أَوْ شَتَمْتُ، أَوْ آذَيْتُ، أَوْ لَعَنْتُ، فَاجْعَلْهَا لَهُ رَحْمَةً، وَزَكَاةً، وَقُرْبَةً تَقْرِبُهُ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٦٣١١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٧٤].

٦٣١٢- صحيح: هذا إسناد قوى؛ وقد توبع عليه عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه بإسناده به . . . تابعه جماعة، منهم:

١- ورقاء بن عمر: على نحوه: عند مسلم [١٦١٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٢١٤٩]، وأبى عوانة [رقم ٥٦٣٢]، وابن حزم فى «المحلى» [١٨٠/٩].

٢- والثورى: على نحوه: عند الدارمى [٢٥٩٤]، من طريق عبيد الله بن موسى عن الثورى به. قلت: وهذا إسناد حجة؛ وقد توبع عليه ابن موسى: تابعه المؤمل بن إسماعيل: عن الثورى بإسناده به نحوه مختصراً، عند أحمد [٤٦٤/٢] وغيره.

وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه . . . وبعضها به مختصراً، مضى منها الحديث [رقم ٥٩٤٨] . . . والله المستعان.

٦٣١٣- صحيح: هذا إسناد قوى؛ وقد توبع عليه عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه بإسناده به . . . تابعه جماعة منهم:

١- المغيرة بن عبد الرحمن الحزامى: على نحوه: عند مسلم [٢٦٠١].

٢- وابن عيينة: على نحوه: دون قوله فى آخره: (وقربة تقربه بها يوم القيامة) أخرجه مسلم [٢٦٠١]، وأحمد [٢/٢٤٣] و[٣/٣٣]، ومن طريقه الطحاوى فى «المشكلى» [١٥/١١٥]-

٦٣١٤- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «أبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم».

٦٣١٥- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقل أحدكم: الكرم، فإنما الكرم الرجل المسلم».

٦٣١٦- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «لَقِيدُ سَوَاطِئِ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِمَّا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ».

= ٣- ومحمد بن إسحاق: على نحوه: عند أحمد [٤٤٩/٢] و[٣٣/٣]، والمؤلف [برقم ١٢٦٢]، من طريق يزيد بن هارون عن ابن إسحاق به.

قلت: وسنده صحيح في المتابعات؛ وابن إسحاق لم يذكر فيه سماعاً، وهو وحش بالتدليس.

٤- ونافع بن أبي نعيم: على نحوه: عند أبي بكر ابن المقرئ في «جزء نافع بن أبي نعيم» [رقم ٣]، وتمام في «فوائده» [٢/ رقم ١١١٦]، من طريقين عن ابن أبي فديك عن نافع به. قلت: وهذا إسناد صحيح قوي.

٥- وموسى بن عقبة: على نحوه: عند البزار [٢/ رقم ٨٨٨٨]، من طريق إبراهيم بن طهمان عن موسى به.

قلت: وهذا إسناد مليح أيضاً.

وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه.

٦٣١٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٧١].

٦٣١٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٢٩].

٦٣١٦- صحيح: أخرجه ابن عبد البر في «جامع البيان» [٢/ رقم ٦٩٦ / طبعة دار الريان]، من

طريق وهب بن بقية عن خالد الطحان عن عبد الرحمن بن إسحاق المدني المعروف بـ (عباد) عن

أبي الزناد عبد الله بن ذكوان عن الأعرج عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا إسناد قوى؛ وعبد الرحمن صدوق صالح متمسك؛ وفيه كلام معروف؛ وباقي

رجاله ثقات أثبات؛ وقد تويع عليه عبد الرحمن عن أبي الزناد: تابعه =

٦٣١٧- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «لا يبيع أحدكم على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، حتى ينكح أو يترك».

= موسى بن عقبة: على مثله عند البيهقي في «البعث والنشور» [رقم ٣٨٠]، من طريق إبراهيم بن طهمان عن موسى به.

قلت: وهذا إسناد صحيح مستقيم.

وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه.

● تنبيه مهم: (عبد الرحمن) في إسناد المؤلف هنا: هو ابن إسحاق المدني المعروف بـ (عباد) وهو الماضى أيضاً فى الأحاديث السابقة بتلك الأرقام [٦٣٠٠- إلى رقم ٦٣١٥]، وكذا هو الآتى فى الأحاديث [رقم ٦٣١٧- إلى رقم ٦٣٣١]، كنا نظنه: (عبد الرحمن بن أبى الزناد) لكونه معروفاً بالرواية عن أبيه؛ وغفلنا عن كون الذى يروى عنه عند المؤلف: و (خالد بن عبد الله الطحان) وهو غير معروف الرواية عن أبى الزناد، إنما يروى عن (عبد الرحمن بن إسحاق).

٦٣١٧- صحيح: هذا إسناد قوى؛ وعبد الرحمن فى سنده: هو ابن إسحاق المدني المعروف بـ (عباد) كما مضى التنبيه على ذلك فى ذيل الحديث الماضى؛ وهو شيخ مختلف فيه، إلا أنه صدوق متماسك، وقد احتج به الجماعة إلا البخارى؛ وقد توبع عليه عن أبى الزناد به مثله: تابعه عبد الرحمن بن أبى الزناد عليه مثله دون الفقرة الأولى: عند سعيد بن منصور [٦٤٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/٣]، من طريقين عن عبد الرحمن به.

قلت: وهذا إسناد قوى؛ وعبد الرحمن وإن تكلم فيه؛ إلا أنه ثبت فى أبيه هشام بن عروة وحدهما، وهكذا رواه مالك والمغيرة بن عبد الرحمن الحزامى وابن عيينة وغيرهم عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة به نحوه مفرقاً، وبعضهم فى سياق أتم.

وقد خرجنا رواياتهم فى (غرس الأشجار) وقد مضت رواية ابن عيينة عند المؤلف [برقم ٦٢٦٧] وسيأتى من رواية عبد الرحمن بن إسحاق فى سياق أطول [برقم ٦٣٢١]، وراجع الماضى [برقم ٦٤٠٩].

وللحديث: طرق أخرى عن أبى هريرة به مثله. . . وبعضها: مفرقاً ببعضه، منها: ما رواه العلاء ابن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبى هريرة مرفوعاً: (لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، ولا يستم على سيمة أخيه) أخرجه أحمد [٤٦٢/٢] - واللفظ له - و [٤٥٧/٢]، ومسلم [١٤١٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٦٧٧، ١٠٦٧٨]، والمؤلف [برقم ٦٥١٤]، =

٦٣١٨- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «لولا الهجرَةُ لَكُنْتُ امرأً من الأنصار، ولو سَلَكَ النَّاسُ وادياً أو شُعبَةً- وسَلَكَتِ الأنصارُ وادياً أو شُعبَةً لَسَلَكَتُ وادياً الأنصارِ- أو شُعبَةً الأنصارِ».

٦٣١٩- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَكُونُ كَنْزُ أَحَدِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجاعاً أقرعُ يَفِرُّ مِنْهُ صاحِبُهُ، وَيَطْلُبُهُ، وَيَقُولُ: أنا كَنْزُكَ، حَتَّى يُلْقِمَهُ إصْبَعَهُ».

= وإسماعيل بن جعفر في (حديثه) ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [١١٨/٨-١١٩]، وأبو عوانة [رقم ٤١٢٤]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ٣٢٩٢، ٣٢٩٣]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٧٦٦]، وأبو عمرو وإسماعيل بن نجيد السلمى في «جزء فيه من أحاديثه» [رقم / ٥٠ ضمن مجموع أجزاء حديثه]، وغيرهم من طريق عن العلاء به.

٦٣١٨- صحيح: هذا إسناده جيد؛ وعبد الرحمن بن إسحاق: هو المدني المعروف بـ(عباد الصدوق الصالح التماسك؛ ولم ينفرد به عن أبي الزناد: بل توبع عليه، تابعه عليه: ١- شعيب بن أبي حمزة: على مثله عند البخاري [٦٨١٧].

٢- ومحمد بن إسحاق: على نحوه: عند أحمد [٦٧/٣]، من طريق يزيد بن هارون عن ابن إسحاق به.

قلتُ: وفيه عن ابن إسحاق، إلا أن الإسناده صحيح في المتابعات.

٦٣١٩- صحيح: هذا إسناده جيد؛ وعبد الرحمن بن إسحاق المدني المعروف بـ(عباد الشيخ الصدوق التماسك؛ وباقي رجاله ثقات أثبات؛ وقد توبع عليه عبد الرحمن: تابعه:

١- شعيب بن أبي حمزة: على مثله: عند البخاري [٤٣٨٢]، والنسائي [٢٤٤٨]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٧/١٥٢]، وأبو نعيم في «مستخرجه على البخاري» كما في «الفتح» [٨/٣٢٤]، وغيرهم من طريقين عن شعيب به... وهو عند البخاري مختصراً دون قوله: (يفر منه صاحبه... إلخ).

٢- وورقاء بن عمر: على مثله: عند أحمد [٣٥٠/٢]، من طريق علي بن حفص المدائني عن وورقاء به.

قلتُ: وهذا إسناده قوى مستقيم... رجاله ثقات رجال «الصحيح».

قلتُ: وله طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه.

٦٣٢٠- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ قَدْ كَفَاهُ حَرَّهُ وَمُؤْنَتَهُ فَلْيَقُلْ: اجْلِسْ فَكُلْ، أَوْ لِيَأْخُذْ لَهُ مِنَ الطَّعَامِ-- وَأَشَارَ-بِيَدِهِ- أَى: هَكَذَا وَهَكَذَا فَلْيَضَعْهَا فِي كَفِّهِ، فَلْيَقُلْ: كُلْ هَؤُلَاءِ».

٦٣٢١- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَلَقُّوا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ، وَلَا

٦٣٢٠- صحيح: هذا إسناد جيد؛ وعبد الرحمن فى سنده: هو ابن سحاق المدنى المعروف بـ (عباد) الشيخ الصدوق المتماذك؛ وباقى رجاله ثقات أثبات؛ وقد توبع عليه عبد الرحمن، تابعه عليه:

١- ابن عينة: على نحوه عن أبى الزناد: عند الحميدى [١٠٧٠]، والشافعى فى «مسنده» [رقم ١٤٥٣ / ترتيب عابد السندى]، وفى «سننه» [رقم ٤٩٩ / رواية الطحاوى]، ومن طريقه الطحاوى فى «شرح المعانى» [٣٥٧ / ٤]، والبيهقى فى «سننه» [رقم ١٥٥٦٠]، وأحمد [٢ / ٢٤٥]، وغيرهم من طرق عن ابن عينة به.

قلت: وهذا إسناد صحيح حجة.

لكن خولف فيه ابن عينة وعباد المدنى، خالفهما: عبد الرحمن بن أبى الزناد، فرواه عن أبيه فبالك عن موسى بن أبى عثمان عن أبيه عن أبى هريرة به نحوه، هكذا أخرجه الخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٤٨١]، من طريق نصر بن داود عن سعد بن عبد المجيد عن عبد الرحمن به.

قلت: إن كان سعد قد ضبطه؛ فلا يبعد أن يكن لأبى الزناد فيه إسنادان، وعبد الرحمن بن أبى الزناد: وإن كان متكلماً فيه، إلا أنه ثبت فى أبيه كما أشار ابن معين وغيره.

وقد توبع أبو الزناد على الوجه الأول: تابعه جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبى هريرة مرفوعاً بلفظ: (إذا أحدكم قرب إليه مملوكه طعاماً، قد كفان عناده، وحره؛ فليدعه فليأكل معه، فإن لم يفعل فليأخذ لقمة فليجمعها فى يده) أخرجه ابن ماجه [٣٢٩٠]، من طريق عيسى بن حماد عن الليث بن سعد عن جعفر به.

قلت: وهذا إسناد صحيح مليح؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح».

وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه.

٦٣٢١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٤٩].

تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَيَرُدُّ مَعَهَا صَاعَ تَمْرٍ».

٦٣٢٢- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «لا تقوم الساعة حتى يكثر أحدكم المال، فيفيض حتى يهيم رب المال من يعطيه، وحتى يعرضه، فيقول الذي يعرضه عليه: لا أرب لي فيه».

٦٣٢٣- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى يقبض

٦٣٢٢- صحيح: هذا إسناد جيد كالذي قبله؛ وقد توبع عليه عبد الرحمن - وهو ابن سحاق المدني - تابعه جماعة عن أبي الزناد، منهم:

١- شعيب بن أبي حمزة على نحوه: عند البخارى [١٣٤٦، ٦٧٠٤]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [٢٦/١٥-٢٧]، وأبو عمرو الدانى فى «الفتن» [٣/٢٤٣، ٤٤٠]، وغيرهم.
٢- وورقاء بن عمر: على نحوه: عند أحمد [٣/٥٣٠]، وابن حبان [٦٦٨٠]، من طريقين عن ورقاء به.

قلتُ: وهذا إسناد قوى ثابت.

٣- وعبد الرحمن بن أبي الزناد: على نحوه: عند أبي عمرو الدانى فى «الفتن» [٣/ رقم ٢٤٧]، من طريق أسد بن موسى عن عبد الرحمن به.
قلتُ: وهذا إسناد قوى أيضاً.

وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه.

٦٣٢٣- صحيح: هذا جزء من الحديث قبله، فهكذا وقع فى:

١- رواية شعيب بن أبي حمزة: عن أبي الزناد بإسناده به: عند البخارى [٦٧٠٤]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [٢٦/١٥-٢٧]، وأبى عمرو الدانى فى «الفتن» [٦/٢٤٣، ٤٤٠] وغيرهم.

٢- وكذا فى رواية ورقاء بن عمر عن أبي الزناد: عند أحمد [٢/٣١٣]. =

الْعِلْمُ، وَيَكْثُرُ الْجَهْلُ، وَتَظْهَرُ الْفِتْنُ، وَيَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ»، قالوا: وما الهرج يا رسول الله؟ قال: «هُوَ الْقَتْلُ الْقَتْلُ».

٦٣٢٤- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى الَّذِي يَجْرُ إِزَارَهُ أَوْ رِدَاءَهُ- بَطْرًا».

= ٣- وكذا في رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد: عن أبيه: عند أبي عمرو الداني في «الفتن» [٣/ رقم ٤٣٩، ٢٤٤]، وأبي الحسن الأبنوسى في «مشيخته» [١٠٣]، من طريقين عن عبد الرحمن به.

قلت: وله طرق أخرى بنحوه عن أبي هريرة.

٦٣٢٤- صحيح: هذا إسناده جيد؛ وعبد الرحمن في سنده: هو ابن إسحاق المدني المعروف بـ (عباد) الشيخ الصدوق المتماذك. وباقي رجاله ثقات أثبات؛ وقد توبع عليه عبد الرحمن: تابعه:

١- مالك: على نحوه: عنده في «الموطأ» [١٦٢٩]، ومن طريقه البخارى [٥٤٥١]، والبيهقى في «الشعب» [٥/ رقم ٦١٢٢]، والبغوى في «شرح السنة» [٩/١٢]، وأبو عوانة [رقم ٨٥٦٩]، وأبي القاسم التميمى في «الحجة» [٢/٤٩٩]، وأبو الفضل الزهرى في «حديثه» [رقم ٦٦٤]، وعبد الله بن أحمد في «السنة» [٢/٥٣٤].

٢- وعبد الرحمن بن أبي الزناد: على نحوه: عند ابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» [رقم ٢٣٢]، من طريق محمد بن بكار عن عبد الرحمن به.

قلت: وهذا إسناده قوى؛ وعبد الرحمن وإن كان متكلماً فيه، إلا أنه ثبت في أبيه، والراوى عنه: هو ابن الريان الهاشمى الثقة الصادق.

٣- وأبو أويس المدني: على مثله عند ابن عدى في «الكامل» [٤/١٨٣]، من طريق محمد بن يحيى بن سليمان عن عاصم بن على بن عاصم عن أبي أويس به.

قلت: وهذا إسناده مغموز، إلا أنه صحيح في المتابعات.

وستأتى رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد: على نحوه عن أبيه وزاد: (قال: وبينما رجل يتبختر يمشى فى بردية قد أعجبتة نفسه، فحسف الله به الأرض، فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة) أخرجه المؤلف [برقم ٦٣٣٤]، وابن أبي الدنيا [برقم ٢٣٣، ٢٣٢]، فى «التواضع والخمول» كما مضى.

٦٣٢٥- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ، فَإِنِ أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَعَدَلَ، فَإِن لَّهُ بِذَلِكَ أَجْرًا، وَإِنِ أَمَرَ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَإِن عَلَيْهِ مِنْهُ» .

= قلتُ: وهذه الزيادة: قد تويع عليها ابن أبي الزناد: تابعه:

١- مغيرة بن عبد الرحمن الخزامي: على نحوه: عند مسلم [٢٠٨٨]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٨١٦٣]، وغيرهما.

٢- وورقاء بن عمر: على نحوه: عند أحمد [٥٣١/٢]، من طريق علي بن حفص عن ورقاء به.

قلتُ: وهذا إسناد قوى مستقيم . . . وهو عند أبي عوانة أيضاً [رقم ٨٥٦٥].

٣- وشعيب بن أبي حمزة: على نحو سياق ابن أبي الزناد كله: عند أبي عوانة [رقم ٨٥٦٩]، من طريق أبي اليمان عن شعيب به.

قلتُ: وهذا إسناد على شرط «الصحيح» .

٤- وأبو أويس المدني: على نحوه: عند ابن عدى في «الكامل» [١٨٣/٤]، من طريق عاصم ابن علي بن عاصم عن أبي أويس به.

قلتُ: وهذا إسناد جيد في المتابعات.

ولتلك الزيادة: طرق أخرى عن أبي هريرة به . . . منها ما رواه: العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً قال: (بينما رجل يمشى في الطريق، وعليه حلة، إذ أعجبته نفسه؛ فخسف به، فهو يتجلجل في الأرض يوم القيامة) أخرجه ابن بشران في «أماليه» [رقم ٣٥٥]، والمؤلف [برقم ٦٤٨٤]، من طريقين عن إسماعيل بن جعفر - وهذا في «حديثه» [رقم ٣٠٦] - عن العلاء به.

قلتُ: وهذا إسناد صالح على شرط مسلم.

٦٣٢٥- صحيح: أخرجه البخاري [٢٧٩٧]، ومسلم [١٨٤١]، وأبو داود [٢٧٥٧]، والنسائي

[٤١٩٦]، وأحمد [٥٢٣/٢]، والبيهقي في «سننه» [١٨٥٩٦]، وأبو عوانة [رقم ٧١٢٥]،

وغيرهم من طرق عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به نحوه.

٦٣٢٦- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ».

٦٣٢٧- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ اللَّهِ! يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللَّهِ، يَا أُمَّ الزُّبَيْرِ عَمَّةَ مُحَمَّدٍ، يَا فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ، إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللَّهِ، سَلَانِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتُمْ».

٦٣٢٨- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا اسْتَجَمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُوتِرْ».

٦٣٢٩- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «غِفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، وَأَسْلَمُ سَأَلَهَا اللَّهَ».

٦٣٢٦- صحيح: أخرجه البخارى [٧٠١]، ومسلم [٤١٤]، وابن حبان [٢١٠٧]، والبيهقى فى «سننه» [٤٨٥١]، وأبو عوانة [رقم ١٦٢٨]، وأبو القاسم الجوهرى فى «مسند الموطأ» [رقم ٥٢٤]، وأبو نعيم فى «المستخرج على مسلم» [رقم ٩٢٣]، وغيرهم من طرق عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة به نحوه.

قلت: وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه . . . وقد مضى بعضها [برقم ٥٩٠٩]، ويأتى بعض آخر [برقم ٦٥٧٢].

٦٣٢٧- صحيح: أخرجه البخارى [٣٣٣٩]، ومسلم [٢٠٦]، وأحمد [٣٩٨/٢، ٤٤٨]، وأبو عوانة [رقم ٢٧٤، ٢٧٥]، وأبو نعيم فى «المستخرج على مسلم» [رقم ٥٠٧]، وغيرهم من طرق عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة به نحوه.

قلت: وله طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه.

٦٣٢٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٠٥] . . . وكذا [برقم ٦٢٥٥].

٦٣٢٩- صحيح: أخرجه البخارى [٩٦١]، ومسلم [٢١٥]، وأحمد فى «مسنده» [٤١٨/٢]، وفى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٦٨٢]، والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» =

٦٣٣٠- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «الملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة الليل وملائكة النهار، ثم يجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم، فيقول: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: أتيناهم وهم يصلون وتركناهم وهم يصلون».

٦٣٣١- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «من صلى بالناس فليخفف، فإن فيهم السقيم والضعيف وذا الحاجة، وإذا صلى أحدكم وحده فليطل ما شاء».

= [٤٩٣/٢]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٣٤٦]، وغيرهم من طرق عن أبي الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به.

٦٣٣٠- صحيح: أخرجه مالك [٤١١]، ومن طريقه البخاري [٥٣٠، ٣٠٥١، ٦٩٩٢، ٧٠٤٨]، ومسلم [٦٣٢]، والنسائي [٤٨٥]، وأحمد [٤٨٦/٢]، وابن حبان [١٧٣٧]، والبيهقي في «الشعب» [٣/ رقم ٢٨٣٦]، وفي «سننه» [عقب رقم ٢٠١٦]، وأبو عوانة [رقم ١١١٩]، وأبو القاسم التميمي في «الحجة» [٢/ رقم ١٧٣]، والسراج في «مسنده» [١/ ١٩٤، ١٩٥، ٣٤٦، ٣٤٧]، وغيرهم من طرق عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به نحوه.

قلت: وله طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه.

٦٣٣١- صحيح: أخرجه مالك [٣٠١]، ومن طريقه البخاري [٦٧١]، ومسلم [٤٦٧]، وأبو داود [٧٩٤]، والترمذي [٢٣٦]، والنسائي [٨٢٣]، وأحمد [٤٨٦/٢]، وابن حبان [١٧٦٠]، والشافعي [٢١٠]، والبيهقي في «سننه» [٥٠٥٨، ٥٠٥٩]، وفي «المعرفة» [رقم ١٥٨٢]، والبعغوي في «شرح السنة» [٢/ ٤٠٧-٤٠٨]، وأبو عوانة [رقم ١٥٦١]، وغيرهم من طرق عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به.

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه السراج في «مسنده» [١/ ١٠٥]، وأبو القاسم الجوهري في مسند الموطأ [رقم ٥٢٣]، وابن حزم في «الإحكام» [٧/ ٩٣٨]، وغيرهم.

وقد قال الترمذي: «حديث حسن صحيح...».

وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه.

٦٣٣٢- حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو الضَّبِّي، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، أَوْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ».

٦٣٣٣- وَبِإِسْنَادِهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عُقَدٍ، فِي كُلِّ عُقْدَةٍ يَضْرِبُ مَكَانَهَا: عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ! فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ رَبَّهُ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَأَصْبَحَ نَشِيطَ النَّفْسِ، طَيِّبَ النَّفْسِ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانَ».

٦٣٣٤- وَبِإِسْنَادِهِ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى رَجُلٍ يَجْرُ إِزَارَهُ بَطْرًا»، قَالَ: «وَبَيْنَمَا رَجُلٌ يَتَبَخَّرُ يَمْشِي فِي بُرْدِيهِ قَدْ أَعْجَبَتْهُ نَفْسُهُ، فَخَسَفَ اللَّهُ بِهِ الْأَرْضَ، فَهُوَ يَتَجَدَّلُ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

٦٣٣٥- وَبِإِسْنَادِهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَرَوْنَ قِبَلْتِي هَا هُنَا؟ وَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ خُشُوعُكُمْ وَلَا رُكُوعُكُمْ، وَإِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي».

٦٣٣٦- وَبِإِسْنَادِهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُولُوا الْكِرْمَ، إِنَّمَا الْكِرْمُ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ».

٦٣٣٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٩٣].

٦٣٣٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٧٨].

٦٣٣٤- صحيح: مضى الكلام عليه قريباً [برقم ٦٣٢٤].

٦٣٣٥- صحيح: أخرجه مالك [٣٩٩]، ومن طريقه البخاري [٤٠٨، ٧٠٨]، ومسلم [٤٢٤]،

وأحمد [٣٠٣/٢، ٣٧٥]، وابن حبان [٧٣٣٧]، والحميدي [٩٦١]، وأحمد أيضاً [٣٦٥/

٢]، والبعغوي في «شرح السنة» [٢٨٩/١٣]، وأبو عوانة [رقم ١٧١٧]، والسراج في «مسنده»

[٢٦٦٣/١]، والكلاباذي في «بحر الفوائد» [ص ٣٠٠]، وأبو القاسم الجوهري في مسند الموطأ

[رقم ٥٣٠]، وغيرهم من طرق عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به.

٦٣٣٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٢٩].

٦٣٣٧- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ الْمَسْكِينُ بِهَذَا الطَّوَّافِ، الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَالْتَمَرَةُ وَالْتَمْرَتَانِ»، قالوا: فما المسكين يا رسول الله؟ قال: «الَّذِي لَا يَجِدُ غَنِيَّ يُغْنِيهِ، وَلَا يَفْطَنُ لَهُ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ».

٦٣٣٨- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَقَدْ

٦٣٣٧- صحيح: أخرجه مالك [١٦٤٥]، ومن طريقه البخارى [١٤٠٩]، ومسلم [١٠٣٩]، والنسائى [٢٥٧٢]، وابن حبان [٣٣٥٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٩٢٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٦٤/٢]، والنحاس فى «الناسخ والمنسوخ» [ص ٥١٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٨٦/٦]، وفى «تفسيره» [٣٣٨/١]، وأبو نعيم فى «المستخرج على مسلم» [رقم ٢٣١٧]، والطحاوى أيضاً فى «أحكام القرآن» [١٣٦٢/٣٦١، ٤٣٧]، وغيرهم من طرق عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة به نحوه.

قلت: وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة، منها:

ما رواه شريك بن أبى نمر عن عطاء بن يسار عن أبى هريرة مرفوعاً: (ليس المسكين بالذى ترده التمرة والتمرتان، ولا اللقمة واللقمتان، إنما المسكين المتعفف، اقرء وإن شئتم لا يسألون الناس إلخافاً) أخرجه مسلم [١٠٣٩]- واللفظ له- والبخارى [٤٢٦٥]، والنسائى [٢٥٧١]، وأحمد [٣٩٥/٢]، والمؤلف [برقم ٦٣٧٨]، والبيهقى فى «سننه» [٧٦٥٦، ١٢٩٢٨]، وفى «الشعب» [٣/ رقم ٣٤٣٥، ٣٥١٨]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [رقم ٢٣١٨] و[٢٣١٩]، وأبو عبيد فى «الأموال» [رقم ١٢٨٨]، وكذا ابن زنجويه فى «الأموال» [رقم ١٦٩٦]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٣٨٧]، وأبو الحسين الأبنوسى فى «مشيخته» [رقم ٢١٠]، والطبرى فى «تفسيره» [٣٠٩/١٤] / طبعة الرسالة]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ٢٨٧٦]، وغيرهم من طريقين عن شريك بن أبى نمر به.

قلت: وهذا إسناد قوى.

٦٣٣٨- صحيح: أخرجه مالك [٢٩٠]، ومن طريقه البخارى [٦١٨، ٦٧٩٧]، ومسلم [٦٥١]، والنسائى [٨٤٨]، وأحمد [٢٤٤/٢]، وابن حبان [٢٠٩٦]، والشافعى [٢١٣]، وعبد الرزاق [١٩٩٨]، والحميدى [٩٥٦]، وابن الجارود [٣٠٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» =

هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحَطَبٍ فَيُحْتَطَبَ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ بِهَا، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ
بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُخَالَفُ إِلَى رَجَالٍ فَأَحْرِقُ عَلَيْهِمْ بِيُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ
يَعْلَمُ أَحَدُكُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ، لَشَهِدَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ».

٦٣٣٩- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ: إِذَا أَحَبَّ
الْعَبْدُ لِقَائِي أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ، وَإِذَا كَرِهَ لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ».

٦٣٤٠- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوُ الْمَشْرِقِ،
وَالْفَخْرُ وَالْحِيَلَاءُ فِي أَهْلِ الْخَيْلِ وَالْوَبَرِ، وَالْفِدَادِينَ أَهْلُ الْوَبَرِ، وَالسَّكِينَةَ فِي أَهْلِ
الْغَنَمِ».

= [١٦٨/١]، والسراج فى «مسنده» [٢٣١/١]، وغيرهم من طرق عن أبى الزناد عن الأعرج عن
أبى هريرة به نحوه.

قلت: وله طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه.

٦٣٣٩- صحيح: أخرجه مالك [٥٦٩]، ومن طريقه البخارى [٧٠٦٥]، والنسائى [١٨٣٥]،
وابن حبان [٣٦٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٦٢/٥]، وأبو القاسم الجوهري فى «مسند
الموطأ» [رقم ٥٣٦]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [٢٢٩/١]، وأحمد [٤١٨/٢]، والذهبى
فى «التذكرة» [٣٥٦/١]، وفى سير النبلاء [١٢٤/٩-١٢٥]، وغيرهم من طرق عن أبى الزناد
عن الأعرج عن أبى هريرة به.

قلت: وله طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه.

٦٣٤٠- صحيح: أخرجه مالك [١٧٤٣]، ومن طريقه البخارى [٣١٢٥]، ومسلم [٥٢]، وأحمد
[٤١٨، ٥٠٦/٢]، وابن منده فى «الإيمان» [١/ رقم ٤٣٤]، والبغوى فى «شرح السنة»
[٢٠٤١٤]، وأبو عوانة [رقم ١٦٦]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [رقم ١٨٢]، وأبو القاسم
الجوهري فى «مسند الموطأ» [رقم ٥٦٩]، وغيرهم من طرق عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى
هريرة به.

قلت: وله طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه.

٦٣٤١- وبإسناده، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ، فَإِنْ هُوَ اتَّقَى وَعَدَلَ كَانَ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرٌ، وَإِنْ أَمَرَ بِغَيْرِهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ، وَإِنَّمَا الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ» .

٦٣٤٢- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمَلَائِكَةُ يَتَعَابُونَ فِيكُمْ، مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ، فَيَقُولُ: كَيْفَ تَرَكَتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكَنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ» .

٦٣٤٣- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَيَّ أُمَّتِي أَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ» .

٦٣٤٣م- وقال: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى، لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ سَحَّ اللَّيْلِ وَسَحَّ النَّهَارِ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مِنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟! فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَعَرَشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَيَبِيدُهُ الْأُخْرَى الْمِيزَانَ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ» .

٦٣٤٤- حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَيَّ مَلِيءٌ فَلْيَحْتَلْ» .

٦٣٤١- صحيح: مضى الكلام عليه قريباً [برقم ٦٣٢٥].

٦٣٤٢- صحيح: مضى قريباً [برقم ٦٣٣٠].

٦٣٤٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٧٠].

٦٣٤٣م- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٦٠].

٦٣٤٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٨٣].

٦٣٤٥- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «لا تَلَقُوا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَلَا الْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

٦٣٤٦- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَرْدَاسٍ أَبُو الْهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ رِبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَفْضَلُ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٍ، أَحْرَصُ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَلَا تَعْجِزْ، فَإِنْ غَلَبَكَ أَمْرٌ فَقُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ صَنَعَ، وَإِيَّاكَ وَاللَّوْءَ، فَإِنَّ اللَّوْءَ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ».

٦٣٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ وَعَنْ هِشَامِ بْنِ حَجِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ- أَحَدُهُمَا رَوَايَةٌ- قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُطِيفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى مِئَةِ امْرَأَةٍ، كُلُّهُنَّ تَلِدُ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَنَسِيَ فَطَافَ عَلَيْهِنَّ، فَلَمْ تَأْتِ مِنْهُنَّ امْرَأَةٌ، إِلَّا

٦٣٤٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٤٩].

٦٣٤٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٥١].

٦٣٤٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٤٤].

● تنبيه: وقع في إسناده المؤلف من الطبعتين: (عن هشام بن حجير عن أبيه) كذا: (عن أبيه) وهو غلط لا ريب فيه، كأنه تحريف من الناسخ أو غيره،؟ وهشام لم يذكره له رواية عن أبيه أصلاً، مع كون أبيه غائباً عن كتب التراجم وطبقات النقلة، إنما صواب الإسناد: (عن هشام بن حجير عن طاوس) كما وقع عند من أخرج هذا الحديث سوى المؤلف . .

ولم يفتن حسين الأسد إلى هذا التحريف، فجعل يقول: ما تراه في تعليقه [٢٣١/١١]، مما يدل على عدم التحرير واليقظة، والله المستعان.

امْرَأَةً جَاءَتْ بِشِقِّ غُلامٍ، فقال النبي: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَجَاءَتْ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ بِغُلامٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ».

٦٣٤٨ - حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حَدَّثَنَا يزيد بن عياض بن جعدبة، حَدَّثَنَا الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «لَا أَحِبُّ أَنْ يَبِيتَ الْمُسْلِمُ جُنْبًا، أَخْشَى أَنْ يَمُوتَ فَلَا تَحْضُرُ الْمَلَائِكَةُ جِنَازَتَهُ».

٦٣٤٩ - حَدَّثَنَا أبو كريب، حَدَّثَنَا زيد بن الحباب، عن منصور، قال: أخبرني محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْزِلُنَا غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عِنْدَ الْخَيْفِ، مَسْجِدِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ».

٦٣٤٨ - باطل: أخرجه ابن شاهين في ن «اسخ الحديث ومنسوخه» [رقم ١٣٥]، وابن عدى في «الكامل» [٢٦٥ / ٧]، والذهبي في الميزان [٤٣٧ / ٤ - ٤٣٨]، وغيرهم من طريقين عن يزيد بن عياض عن الأعرج عن أبي هريرة به . . . وهو عند ابن شاهين بنحوه . قلت: وهذا إسناد ساقط جداً، ويزيد هذا: تركوه وكذبوه، فكذبه مالك وابن معين والنسائي وغيرهم؛ وتركه الأكثرون، نعم: للحديث: شاهد مرفوع من رواية عمار بن ياسر: مضى عند المؤلف [برقم ١٦٣٥]، وهو لا يصح أيضاً . . والله المستعان .

٦٣٤٩ - صحيح: هذا إسناد صحيح في المتابعات؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير؛ سوى (محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان) وهو المدني المعروف بـ (محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان) وهو المدني المعروف بـ (الديباج) شيخ مشهور؛ إلا أنه مختلف فيه، لكنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه جماعة: منهم:

١- شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد بإسناد به بلفظ: (منزلنا - إن شاء الله - إذا فتح الله الخيف حيث تقاسموا على الكفر) أخرجه البخاري [٤٠٣٣]، ومن طريقه ابن حزم في «حجة الوداع» [رقم ٣٢٤]، والبيهقي في الدلائل [رقم ١٨٤٣]، وغيرهم .

٢- وورقاء بن عمر: على مثل رواية شعيب: عند مسلم [١٣١٤]، وأحمد [٣٢٢ / ٢]، وأبي نعيم في «المستخرج» [رقم ٣٠٢٩] .

قلت: وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة به .

٦٣٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنِ عَسْكَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي معاوية بن صالح، عن أبي مريم، عن أبي هريرة، أنه سمعه يقول: «مَنْ رَأَى أَخَاهُ فَلْيَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَإِنْ حَالَتْ بَيْنَهُمَا شَجَرَةٌ أَوْ حَائِطٌ أَوْ صَخْرَةٌ، فَلَقِيَهُ، فَلْيَسَلِّمْ عَلَيْهِ».

٦٣٥٠- قوى: أخرجه البخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ١٠١٠]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٨٨٥٦]، والمحاملى فى «الرابع من أماليه» كما ذكره الحافظ فى «النكت الظراف» [١٠/ ١٨٥]، وغيرهم من طريق أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث عن معاوية بن صالح الشامى عن أبي مريم عن أبي هريرة به نحوه . . . ولفظ البخارى: (من لقي أخاه فليسلم عليه؛ فإن حالت بينهما شجرة أو حائط، ثم لقيه فليسلم عليه).

قلت: وهذا إسناد قوى؛ وأبو مريم: هو الأنصارى الشامى صاحب القناديلى مولى أبي هريرة؛ وهو شيخ صدوق؛ وثقه العجلى، وروى عنه جماعة، وقال الإمام أحمد: (رأيت أهل حمص يحسنون الثناء عليه . . .) والراوى عنه: إمام فقيه صالح؛ أعنى (معاوية بن صالح) والراوى عنه: أبو صالح عبد الله بن صالح: شيخ مختلف فيه، والراجح ضَعْفُهُ والتوقف فى حديثه، إلا أنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه عبد الله بن وهب على نحوه مختصراً عند البيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٨٨٥٨]، بلفظ: (إذا لقي أحدكم أخاه فليسلم عليه).

قلت: وهكذا أخرجه أبو داود فى (سننه / رواية ابن العبد) كما ذكره المزى فى (تهذيبه) وفى تحفة الأشراف من طريق ابن وهب عن معاوية بن صالح عن أبي مريم عن أبي هريرة به . قلت: ووقع فى رواية ابن داسة من «سنن أبي داود» [٥٢٠٠]، من طريق ابن وهب عن معاوية عن أبي موسى عن أبي مريم عن أبي هريرة به نحو سياق المؤلف هنا، هكذا بزيادة (أبي موسى) بين معاوية بن صالح وأبي مريم؛ وأبو موسى هذا: مجهول لا يعرف، ونكرة لا تتعرف، وقد جزم الحافظ المزى فى «تحفة الأشراف» [١٠/ ١٨٦]، بكون ما وقع فى رواية ابن العبد ل (سنن أبي داود) بدون ذكر (أبي موسى) هو الأشبه بالصواب؛ وأيد ذلك بكون أبي داود: قد روى لمعاوية بن صالح عن أبي مريم عن أبي هريرة حديثاً آخرأ ليس فيه (أبو موسى) بين (معاوية) و(أبي مريم) .

ويؤيد هذا أيضاً: ما مضى من رواية عبد الله بن صالح عند المؤلف والبخارى؛ وكذا رواية ابن وهب عند البيهقى فى «الشعب» فكان ذكر (أبي موسى) وهم مجرد من بعض رواة «سنن أبي داود» عنه، والله المستعان .

٦٣٥١- وبإِسْنَادِهِ، حدثني معاوية بن صالح، عن عبد الوهاب بن بخت، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، مثله .

٦٣٥١- قوی: أخرجه البيهقي في «الشعب» ٦/ رقم ٨٨٥٧، وفي «الآداب» [رقم ٢١٣]، والطبراني في «مسند الشاميين» ٣/ رقم ٢٠٧٢، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٧/ ٣٠٤]، والطحاوي في «المشکل» [١٣/ ٨٥]، وغيرهم من طريق عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به نحوه .

قلتُ: وهذا إسناد متماسك؛ وعبد الوهاب بن بخت: هو أبي عبيدة المكي الشامي الشيخ الصدوق الصالح؛ والراوي عه (معاوية بن صالح) إمام فقيه قوى الحديث، وفيه كلام يسير؛ لا ينزل بحديثه عن درجة الاحتجاج أصلاً، أما الراوي عنه: (عبد الله بن صالح) فهو كاتب الليث المصري؛ ذلك الشيخ المختلف فيه بما يوجب التوقف في حديثه جملة، وهو لم ينفرد به على كل حال .

بل تابعه عليه عبد الله بن وهب - الثقة الثبت - على نحوه: عند أبي داود [عقب رقم ٥٢٠٠]، والبيهقي في «الشعب» ٦/ رقم ٨٨٥٩، وابن عدى في «الكامل» ٦/ ٤٠٥]، وابن حبان في «المجروحين» ٢/ ١٤٧]، والطحاوي في «المشکل» [١٣/ ٨٥]، وغيرهم من طرق عن ابن وهب به .

قلتُ: وهذا إسناد أصح من الذي قبله؛ ومتابعة جلييلة من شيخ جليل! لكن لم يرض ابن حبان إلا أن يعكر هذا الصفو، وجاء عجلاً، وأورد الحديث في ترجمة (عبد الوهاب بن بخت) من كتابه (المجروحين) وقال: عن عبد الوهاب: «كان صدوقاً في الرواية؛ إلا أنه كان يخطئ كثيراً، ويهم شديداً، حتى كثر في روايته الأشياء المقلوبة، فبطل الاحتجاج به» .

قلتُ: ما بطل الاحتجاج به إلا عندك وحلك، وسائر أئمتك قد وثقوه وأثنوا عليه دونك، كابن معين وأبي زرعة وأبي حاتم ويعقوب الفسوي وأبي داود والنسائي وغيرهم؛ ثم أنت ما استطعت التدليل على كثرة خطئه، وشدة وهمه، إلا بسوقك حديثين لا ثالث لهما في ترجمته: الأول: زعمت أنه وهم فيه على الزهري، فكان ماذا؟! ثم ليس الرجل هو الذي يروى عن الزهري أصلاً، إنما ذاك آخر يقال له: (عبد الوهاب بن أبي بكر المدني) شيخ ثقة معروف؛ وأنت جعلته والذي قبله شخصاً واحداً، وقد خطأك تليمنك الدارقطني في هذا، وقال في (عبد الوهاب بن أبي بكر): «من زعم أنه عبد الوهاب بن بخت، فقط أخطأ فيه» .

= وأما الحديث الثاني : فهو هذا الحديث ، وأين وجه الاستدلال منه على كثرة خطأ عبد الوهاب ؛ فضلاً عن شدة وهمه . فإن تفلست متفلسف ، وزعم أن (عبد الوهاب بن بخت) قد تفرد به عن أبي الزناد به . . . ولم يتابع عليه؟!!

قلنا له : عبد الوهاب حق له التفرد عن شاء وقتما شاء ، ريثما شاء ، وهو الثقة المأمون وإن كره ذلك أبو حاتم البستي وحده ، وقد علم شطط ابن حبان في هذا الباب جداً ، حتى إنه ربما استرسل في جرح الثقة حتى ما يدرى ما يخرج من رأسه ، فإذا ما حُوققَ في دليل دعواه ؛ سقط في يده ، وبان وهاء ما تعلقت به راحتاه .

ثم جاء ابن حزم : وزعم في محله [٥٦/٩] ، أن (عبد الوهاب بن بخت) غير مشهور العدالة ، كذا زعم ، هلا قال : (غير مشهور العدالة عندي) وإلا فمن يصدقه في هذا أصلاً وقد زُيِّفَ الحافظ النباتي دعواه في كتابه «الكامل» كما نقله عنه الحافظ في «التهذيب» .

وقد أكثر أبو محمد الفارسي من إطلاق تلك الدعوى في خلق من مشاهير الثقات ؛ حتى غمزه الغامزون لأجل هذا ، ووجهت إليه سهام اللوم ، وما كان الرجل يُؤْتَى إلا من قلة اطلاعه ؛ وعريض دعوته ، سامحه الله .

ثم أتى أبو أحمد الجرجاني : وساق الحديث في ترجمة (معاوية بن صالح) من كتابه «الكامل» مع جملة أحاديث ، ثم قال في ختام الترجمة : «ولمعاوية بن صالح غير ما ذكرت : حديث صالح . . . وحدث عنه الليث وبشر بن السري وثقات الناس ، وما أرى بحديثه بأساً ، وهو عندي صدوق ، إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات» .

قلتُ : فالأصل : في حديث الرجل : هو السلامة ؛ حتى يخالف من هو أوثق منه ، أو يأتي بما ينكر عليه ، وحديثه هنا : ما خالف في روايته أحداً ؛ ولا أنكره عليه منكر ، وقد أخطأ من زعم : أن ابن عدى يسوق في ترجمة الراوي : كل ما أنكر عليه بما أورده إليه بإسناده ، بل قد يورد له الحديث ويصححه ، كما أنه ربما يسوق أحاديثه لينظر فيها! أو يكون متردداً في حمل العهدة على بعض روايتها دون صاحب الترجمة ، وربما ساق الحديث المنكر ؛ ثم يبرئ ساحة صاحب الترجمة من جنائته ، ويُعصَّبها بمن فوقه أو دونه ، وربما استغرب جملة أحاديث يذكرها في ترجمة الراوي ، كما فعل مع جماعة منهم (معاوية بن صالح) هنا . . .

فقد يقال : إن ابن عدى : قد استغرب هذا الحديث ؛ لتفرد معاوية به عن عبد الوهاب بن بخت ، =

۶۳۵۲- حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ حَدِيثًا فَعَطَسَ عِنْدَهُ فَهُوَ حَقٌّ».

= وتلك ليست بقادحة في حديث مثل معاوية بن صالح أيضاً؛ فإنه يُحتمل له التفرد؛ لسعة ما روى، مع ثقته وصدقه وإمامته؛ ودع عنك تعنت أبي حاتم الرازي وغيره فيه، وكان عند كاتب الليث كتاب يرويه عن معاوية بن صالح؛ فيه من الغرائب شيء كثير، وربما لزقت تلك الغرائب بمعاوية دون كاتب الليث، فتكلم فيه بعضهم من أجلها، مع كون الأولى أن تُحتمل التبعة فيها: على الراوي عنه دونه، أعنى ذلك المضعف (عبد الله بن صالح كاتب الليث).

■ والحاصل: أن الحديث هنا: قوى إن شاء الله؛ وقد حسنَّ سنده: المناوي في «الفيض» [٤٣٦/١]، وفي «التيسير» [٢٥٤/١]، وقبله قال ابن مفلح في «الآداب الشرعية» [١/٤٦٢]: «إسناده جيد» وصححه الإمام في الصحيحة [رقم ١٨٦]، والتحقيق: أن سنده دون الصحة، وفوق الحسن، فهو جيد أو قوى ونحوهما... والله المستعان.

● تنبيه: الحديث أخرجه أيضاً: ابن النجار في «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [٥٨/٤] الطبعة العلمية، والذهبي في سير النبلاء [١٣/١٩-٢٠] وغيرها.

● تنبيه آخر: رأيت الحافظ ابن القيسراني: قد أورد هذا الحديث في كتابه المسمى «ذخيرة الحافظ» [٣٦١-٣٦٢]، الذي جمعه لسرد الأحاديث التي يستدل بها ابن عدى على ضعف المترجم عنده في «الكامل» كما يقول ابن طاهر في مقدمة «ذخيرته»، ثم إنه قال عقب ذكره الحديث: «ولم يذكر عليه كلاماً» يعني ابن عدى.

وهذا يؤيد: أن أبا أحمد لم ينكر هذا الحديث على معاوية بن صالح بمجرد أن ساقه له في ترجمته، فتأمل!

۶۳۵۲- باطل: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٦/رقم ٦٥٠٩]، وتمام في «فوائده» [٢/رقم ١٠٠٥]، وابن عدى في «الكامل» [٦/٤٠١]، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» [٧/رقم ٩٣٦٥]، وابن شاهين كما في «اللآلئ المصنوعة» [٢/٢٤٢]، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» [٣/٧٧]، والدارقطني في «الأفراد» كما في «المقاصد الحسنة» [ص ٦٤٣]، وغيرهم من طرق عن بقية بن الوليد عن معاوية بن يحيى عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان المدني عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن أبي هريرة به.

= قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي الزناد إلا معاوية بن يحيى، تفرد ببقية، ولا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد» وقال الدارقطني عقب روايته في «الغرائب والأفراد» [٢٩٧/ب/ أطرافه]، كما في هامش «علل أبي حاتم» [٦/٣١١/ طبعة سعد الحميد]: «تفرد به معاوية ابن يحيى عن أبي الزناد عن الأعرج».

وقال البيهقي عقب روايته: «معاوية بن يحيى هذا: أبو مطيع الأضرابلسي فيما زعم ابن عدى، وهو منكر عن أبي الزناد».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث باطل، تفرد به معاوية بن يحيى، قال يحيى بن معين: هو هالك ليس بشيء، وقال السعدي: ذاهب الحديث) وقال الهيثمي في «المجمع» [٨/١١٤]: «فيه معاوية بن يحيى الصدفي، وهو ضعيف».

قلت: قد تعارض كلام جماعة في تعيين رواي الحديث عن (أبي الزناد) هل هو (معاوية بن يحيى الصدفي الشامي)؟! أم: (معاوية بن يحيى الأضرابلسي)؟! فساق ابن عدى الحديث في ترجمة الثاني، وتبعه عليه جماعة؛ ومضى في كلام الهيثمي: أنه الأول، وذهب إليه غير واحد أيضاً، فقال الذهبي في «الميزان» [٤/١٣٩-١٤٠]، بعد أن أورد الحديث في ترجمة الأضرابلسي: (لعل هذا في الحديث: هو الصدفي) ولا هذا يشير كلام النووي الآتي قريباً، وهو وظاهر اختيار ابن الجوزي أيضاً، وقد نحظر الإمام المعلمي في هذا الاختلاف حول راوي الحديث عن أبي الزناد، وذهب إلى أنه الصدفي إلى هذا الخبر أليق به؛ ولأنه عاصر أبا الزناد، فلا مانع أن يكون اجتمع به، وأوضح ذلك: أنه كان يشتري الصحف؛ فيحدث بما فيها! غير مبال أسمع أم لم يسمع» ثم مال الإمام المعلمي إلى الثاني؛ فقال: «ويقوى هذا- يعني كونه معاوية الصدفي- أن بقية مدلس؛ ولا يجهل أن الأضرابلسي عند الناس: أحسن حالاً من الصدفي، فلو كان شيخه في هذا هو الأضرابلسي لصرح به».

قلت: وسواء كان هذا أو ذاك، فكلاهما متكلم فيه، وإن كان الأضرابلسي أقومهما حالاً:

١- أما الصدفي: فشيخ هالك بلا ريب، تركه الأكثرون، وضعفه جماعة؛ وكان له مناكير لا تطاق، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه .

٢- وأما الأضرابلسي، فهو شيخ مختلف فيه، وجزم الدارقطني بكونه كان أكثر مناكيراً من الصدفي، وهو من رجال النسائي وابن ماجه . . .

= وكلا الرجلين: روى عنهما بقية بن الوليد أيضاً، ولم يميز بينهما فى روايته هنا، فلهذا حصل الإشكال، ثم إن بقية: مع ثقته وصدقه: إلا أنه كان إماماً فى التدليس والتسوية، ولم يذكر فى هذا الحديث سماعاً أصلاً، وأجارك الله من عدم تصريح بقية بالتحديث، وقد جازف البوصيرى وقال فى «مختصر الإتحاف» [٢/ ق ١٦١ / أ]، كما فى «الروض البسام بتخريج فوائده تمام» [٤٥١ / ٣]: «سنده ضعيف، لتدليس بقية» كذا يقول، ولو سأله الحجة على تدليس بقية فى هذا الحديث؛ لضاقت عليه الأرض بما رحبت، إذ ليس فى عدم تصريحه بالسماع ما يدل على تدليسه أصلاً، إنما يتوقف فى تصحيح حديثه وحسب، وهلا قال: (إسناده ضعيف؛ لكون بقية لم يذكر فيه سماعاً؛ وهو يدلّس ويسوى؟! ثم تراه يغفل عن (معاوية بن يحيى) شيخ بقية فى سنده.

وقد مضى أنهم اختلفوا فى تمييزه، وسبب هذا الاختلاف، وقد بدا لى الآن تمييزه هنا بلا تردد أصلاً، فقد كنت غفلت عن سند تمام الرازى لهذا الحديث، فقد وقع عنده [٣/ رقم ١٢٢٠ / مع الروض البسام]: (نا بقية عن معاوية أبى مطيع . . .) وأبو مطيع: هى كنية معاوية بن يحيى الأذربلسى؛ أمّا: معاوية بن يحيى: فهو يكنى بـ (أبى روح) وقد عرفت حال الرجلين سابقاً؛ والأذربلسى أقومهما حالاً كما مضى؛ بل وثقه جماعة، إلا أنه كان يروى مناكير أيضاً، بل نص الدارقطنى على كونه أكثر مناكيراً من معاوية الصدقى، ولا تخلو الدعوى من مبالغة.

وعلى كل حال: فإذا انضاف إلى معاوية: عدم تصريح بقية بالسماع من شيخه وشيخه من شيخه - فقد كان يدلّس التسوية - مع نكارة المتن جداً، لا يكون الإسناد إلا باطلاً، وقد سئل أبو حاتم الرازى عن هذا الحديث - بذاك الإسناد - كما فى «العلل» [رقم ٢٥٥٢ / طبعة سعد الحميد]، فقال: «هذا حديث كذب» .

قلت: وهذا قريب، فإن متن الحديث منكر جداً، لا يكاد يطاق، وقد قال الشمس ابن القيم فى «المنار المنيف» [ص ٥١]، وهو بصدد بيان علامات الحديث الموضوع بتكذيب الحسّ له: «وكذلك حديث «إذا عطس الرجل عند الحديث، فهو دليل صدقه» وهذا وإن صحّ بعض الناس سنده، فالحس يشهد بوضعه؛ لأننا نشهد العطاس، والكذب يعمل عمله، ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يروى عن النبى ﷺ لم يحكم بصحته بالعطاس، ولو عطسوا عند شهادة زور لم تصدق» .

= وقد نقل السخاوى فى «المقاصد» [ص ٦٤٣]، عن بعضهم أنه قال: (هو باطل؛ ولو كان سنده كالشمس) وهذا نقله المناوى أيضاً فى «الفيض» [١١٧/٦]، ثم زاد من قول هذا البعض: «إذ كيف يجوز أن يثبت أن رسول الله ﷺ شهد بصدق كل محدث عطس عنده، وكم أرى فى الناس من كذاب محدث يبطل قارن حديثه العطاس» ثم نقل المناوى عن البدر الزركشى وغيره أنهم ردوا هذا الكلام على قائله (بكون الحديث لو صح إسناده - ولم يكن فى العقل ما يأباه، وجب تلقيه بالقبول . . .).

قلت: وليس هذا مقام ذلك، فإن الحديث سنده باطل كما مضى؛ وكذا منته مما يأباه العقل المستقيم أيضاً، وكأن البعض قد غرهم قول أبى زكريا النواوى فى «فتاويه» [ص ١٣٦ / طبعة در الحديث]، وقد سئل: «هذا الذى يقوله الناس عند الحديث إذا عطس، إنه تصديق للحديث، هل له أصل أم لا؟» فأجاب: «نعم، له أصل أصيل، روى أبو يعلى الموصلى فى مسنده بإسناد جيد حسن عن أبى هريرة . . .» وساق الحديث ثم قال: «كل رجال إسناده ثقات متقنون، إلا بقية بن الوليد، فمختلف فيه، وأكثر الحفاظ والأئمة يحتجون بروايته عن الشاميين، وهو يروى هذا الحديث عن معاوية بن يحيى الشامى».

قلت: وهذه هفوة بلا ريب، بل وتسامح بشأن معاوية بن يحيى لا يوافق عليه أصلاً، ثم أين هو عن كون بقية - مع التسليم بثقته - لم يذكر فيه سماعاً، وهو عريق فى ضروب التدليس، لاسيما التسوية منه؟! وقد رد كلام النووى هذا: جماعة من الحذاق المتأخرين، منهم المعلمى اليمانى فى تعليقه على «الفوائد المجموعة» [ص ٢٢٥]، وقال: «والذين استنكروا الخبر من الأئمة: أعلم بالحديث ورواته عن النووى . . .».

قلت: وتابعه الإمام الألبانى فى «الضعيفة» [رقم ١٣٦]، على الإنكار لما قاله الشرف النووى، وكذا عبد القادر الأرناؤوط فى تعليقه على «أذكار النووى» [١/٢٣٥]، إلا أن الثلاثة وهموا فى تعيين شيخ بقية فى سنده، وجزموا بكونه (معاوية بن يحيى الصدفى) وقد عرفت أنه ليس به، إنما هو (معاوية بن يحيى الأطرابلسى) أبو مطيع الشامى، وقد وقع بكنيته عند تمام فى «فوائده» كما سبق بيانه. وقد استروح جماعة من المتأخرين إلى دعوى النووى الماضية، وحسن بعضهم سند الحديث جزافاً، كما فعل المناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/٨٠٠] طبعة مكتبة الشافعى]، وسبقه السيوطى إلى تحسين منته فى الجامع [١/رقم ١٠٨٢ / مع الفيض]، مع كونه قد اختار ضعفه فى «النكت البديعات» وكذا فى «الدرر» كما حكاها عنه المناوى فى «الفيض» =

٦٣٥٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يُصَلُّ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَيَّ عَاتِقَهُ مِنْهُ شَيْءٌ».

٦٣٥٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ

= [١١٧/٦] و [٥٢٩/١]، وكل هذا تساهل مردود، والحق: أن الحديث ساقط سنداً، باطل أو موضوع متناً، ولا يجادل في هذا الأمر عارف!.

فإن قيل: بل للحديث طريق آخر ليس فيه (بقية بن الوليد) ولا شيخه: (معاوية بن يحيى الأطرابلسي) وهو ما أخرجه أبو أحمد الجرجاني في «كامله» [١٧٩/٤]، من طريق عبد الله بن جعفر بن نجيح المدني عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به نحوه.

قلنا: وهذا إسناد مطرح أيضاً، وعبد الله بن جعفر - وهو والد ابن المديني الإمام - شيخ ضعيف صاحب مناكير، وكلامهم فيه معروف منشور، حتى حكى تضعيفه عن ولده نفسه، وقد نص ابن معين وغيره على كونه كان قد تغير بأخرة أيضاً، فلعله لئن هذا الحديث الباطل، أو جاء من أغلاطه الفاحشة التي تركه النسائي وغيره لأجلها، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث جداً، يحدث عن الثقات بالمناكير، يكتب حديثه ولا يحتج به...».

قلت: وقد نزه الله أبا الزناد وشيخه وشيخه، ورسول الله ﷺ عن التفوه بمثل هذا الباطل المكشوف، وللحديث شواهد: ليست أسانيدنا بأحسن حالاً من حديثنا هنا، وقد غسلنا منها أيدينا بماء وأشنان، والله المستعان.

٦٣٥٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٦٢].

٦٣٥٤- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٣٧٤]، ومن طريقه مسلم [١٦٤٣]، وابن ماجه [٢١٣٥]، وأحمد [٣٧٣/٢]، والدارمي [٢٣٣٦]، وابن خزيمة [٣٠٤٣]، والبيهقي في «سننه» [١٩٨٩٨]، وأبو عوانة [رقم ٥٨٥٥]، وغيرهم من طريقين عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة به... وهو عند بعضهم بنحوه.

قلت: وهذا إسناد قوى، وفي الباب عن أنس بن مالك، وقد مضى [برقم ٣٤٢٤، ٣٨٤٢]، والله المستعان.

عبدالرحمن الأعرج، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ أدرك شيخاً يمشى بين ابنه يتوكأ، عليهما، فقال النبي ﷺ: «مَا شَأْنُ هَذَا الشَّيْخِ؟» فقال ابنه: يا رسول الله كان عليه نذرٌ، فقال النبي ﷺ: «ارْكَبْ أَيُّهَا الشَّيْخُ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ غَنَى عَنْكَ وَعَنْ نَذْرِكَ».

٦٣٥٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ النَّذْرَ لَا يُقْرَبُ مِنْ ابْنِ آدَمَ شَيْئاً لَمْ يَكُنِ اللَّهُ قَدْرَهُ، وَلَكِنَّ النَّذْرَ يُوَافِقُ الْقَدْرَ، فَيُخْرِجُ بِذَلِكَ مِنَ الْبَخِيلِ، مَا لَمْ يَكُنِ الْبَخِيلُ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَ».

٦٣٥٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَرْعَرَةَ، حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ قَتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ

٦٣٥٥- صحيح: أخرجه مسلم [١٦٤٠]، وأحمد [٣٧٣/٢]، والبيهقي في «سننه» [١٩٨٩١]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١/ رقم ٣١٢]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [٤/ رقم ١٠٢٩]، وأبو عوانة [رقم ٥٨٣٨، ٥٨٤٢]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٣٧٥]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [١٠/ ٢١-٢٢]، والطحاوي في «المشكل» [١٩٧/٢]، وغيرهم من طريقين عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن الأعرج عن أبي هريرة به مثله . . . وبعضهم بنحوه .

قلت: وهذا إسناد قوى، وقد توبع عليه عمرو: تابعه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به نحوه . . . عند البخارى وأحمد والحميدى وأبى داود والنسائى وابن ماجه وجماعة، وقد خرجه فى «غرس الأشجار» .

٦٣٥٦- ضعيف: أخرجه الترمذى [٥٠]، وابن ماجه [٤٦٣]، وابن حبان فى «المجروحين» [٤/ ٢٣٥]، والعقلى فى «الضعفاء» [١/ ٢٣٤]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٣٢١]، وابن الجوزى فى «العلل المتناهية» [١/ ٣٥٥]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٠٧]، وغيرهم من طريق سلم بن قتيبة عن الحسن بن على بن محمد بن ربيعة الهاشمى عن الأعرج عن أبى هريرة به . . .

ولفظ الترمذى: «جاءنى جبريل فقال: يا محمد إذا توضأت فانتضح) ومثله ابن الجوزى، ونحوه عند أبى نعيم والعقلى؛ وهو رواية لابن عدى، وعند ابن ماجه مختصراً بلفظ: (إذا توضأت فانتضح) دون الجملة قبله .

الهاشمي، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرني جبريل عليه السلام بالنصح».

٦٣٥٧- حَدَّثَنَا إبراهيم بن زياد سبلان، حَدَّثَنَا أبو معاوية، حَدَّثَنَا محمد بن إسحاق، عن جميل بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي هريرة، قال: قال

= قال الترمذي: «هذا حديث غريب، وسمعت محمداً - يعنى البخارى - يقول: الحسن بن عليّ الهاشمي: منكر الحديث».

قلتُ: والحسن هذا ضعفه قاطبة، بل أبو حاتم: «ليس بقوى؛ منكر الحديث، روى ثلاثة أحاديث أو أربعة أو نحوها: مناكير» وقال الدارقطني: (يروى المناكير عن المشاهير، وهو ضعيف واه) ونحوه قال ابن حبان في ترجمته من «المجروحين» ثم ساق له هذا الحديث مع غيره من روايته عن الأعرج، ثم قال: «جميعاً: باطلان» وكذا أنكره عليه ابن عدى والعقيلي؛ وبه أعله ابن الجوزي وجماعة، وضعف سنده: عبد الحق الإشبيلي كما نقله عنه المناوي في «الفيض» [٣٢٣/١]، ورد على السيوطي رمزه له بالحسن.

وللحديث: شواهد لا يثبت منها شيء قط، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» والله المستعان.

● تنبيه مهم: تصحف قوله: (بالنصح) إلى: (بالنصح) بالصاد المهملة، عند الهيثمي في «المجمع» [٢٦٣/١] طبعة دار الفكر، وعند البوصيري في إتحاف الخيرة [١/١٥٥] طبعة دار الوطن، وهكذا أيضاً في طبعة حسين الأسد من (مسند المؤلف) وهي على الصواب في الطبعة العلمية.

٦٣٥٧- ضعيف: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٥٣٢١]، والمؤلف في «المعجم» [رقم ١٠١]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٣٨٠٦] طبعة مكتبة الرشد [٣/ رقم ٤١٠٠ / الطبعة العلمية]، وابن شاهين في «الترغيب» [رقم ٤٣٨]، وابن أبي حاتم الرازي في «علل الحديث» [رقم ٩٧٣]، وغيرهم من طريق أبي معاوية الضرير عن محمد بن إسحاق بن يسار عن جميل [وتصحف عند البيهقي إلى «حميد»]، بن أبي ميمونة عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة به نحوه . . . وهو عند البيهقي مختصراً، وهو عند ابن أبي حاتم: بالفقرة الأخيرة منه فقط.

رسول الله ﷺ: «مَنْ خَرَجَ حَاجًّا فَمَاتَ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ الْحَاجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ خَرَجَ مُعْتَمِرًا فَمَاتَ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ الْمُعْتَمِرِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ خَرَجَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَاتَ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ الْغَازِيِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

= قال ابن كثير في «تفسيره» [٢/٣٩٣ طبعة دار طيبة]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف: «هذا حديث غريب من هذا الوجه».

وقال الهيثمي في «المجمع» [٣/٤٧٩]: «رواه الطبرني في «الأوسط»، وفيه جميل بن أبي ميمونة، وقد ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات». قلت: وجميل هذا: لم يذكروا من الرواة عنه سوى ابن إسحاق والليث؛ ولم يؤثر توثيقه عن أحد سوى ابن حبان وحده، وهو يتساهل في توثيق رجال تلك الطبقة كما هو معلوم؛ فالرجل: مجهول الحال على التحقيق، وليس هو ممن يحتمل له التفرد عن مثل عطاء بن يزيد أصلاً.

وقد عاد الهيثمي وقال في موضع آخر من «المجمع» [٥/٥١٣]: «رواه أبو يعلى، وفيه ابن إسحاق، وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات» هكذا يسائر ابن حبان على توثيقه جميل بن أبي ميمونة، وليس بشيء، والهيثمي أتبع لابن حبان من ظله، في توثيق جماعة من الأعمار ممن لم يُؤثر فيهم توثيق إلا عن أبي حاتم البستي وحده، كأنه ما كان يدرى ما وراء الأكمة.

ثم جاء صاحبه البوصيري وقال في «الإتحاف» [٣/٤٤] و[٥/٣٦]، بعد أن ساق إسناد المؤلف: «هذا إسناد ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق» هكذا يجازف الرجل كعادته، وكيف صح له أن ابن إسحاق قد دلس فيه؟! وأين برهانه على تلك الدعوى التي هو كثير اللهج بها في إعلال حديث المدلسين فيما لم يذكروا فيه سماعاً، وهلا قال: (إسناده ضعيف؛ لعدم تصريح ابن إسحاق بالسماع)؟! وابن إسحاق وحش التدليس جداً، كابن جريج، كانا يدلسان كل أحد، فإن لم يذكر في حديثهما سماعاً، فلا علينا إن غسلنا أيدينا من روايتهما بماء وأشنان، وقد أشار المنذرى في «الترغيب» [٢/١١١، ١٧٤]، إلى إعلال الحديث بابن إسحاق! يعني بعدم ذكره السماع في سنده، لكونه مدلساً؛ وإلا فإنه في نفسه صدوق متماسك عالم كبير الشأن.

ثم إن في الإسناد علة أخرى، فقد قال الطبراني عقب روايته: «لم يرو هذا الحديث عن عطاء بن يزيد الليث إلا جميل بن أبي ميمونة، ولا عن جميل إلا محمد بن إسحاق؛ تفرد به أبو معاوية) وأبو معاوية: هو محمد بن خازم الضرير الحافظ الثقة المأمون؛ إلا أن جماعة من حذاق =

= المحدثين قد تكلموا في غير ما يرويه عن أبي محمد الأسدي! فقال الإمام أحمد: «أبو معاوية في غير حديث الأعمش: مضطرب لا يحفظها جيداً»، وقال ابن خراش: «هو في الأعمش ثقة، وفي غيره فيه اضطراب» ونقل ابن رجب في «شرح العلل» عن ابن المديني أنه قال: (أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش، حافظ له؛ وكان في غير حديث الأعمش يقرأ عليه الكتاب) قال ابن رجب: (يعنى أنه كان لا يحفظه).

قلتُ: وقد بان اضطرابه في هذا الحديث، فقد رواه عنه جماعة على الإسناد الماضي: عن ابن إسحاق عن جميل عن عطاء عن أبي هريرة به... وخالفهم أبو كريب، فرواه عنه فقال: عن ابن إسحاق عن ميمون بن أبي جبلة عن عطاء عن أبي هريرة بنحو الفقرة الأخيرة منه فقط، فأبدل (جميل بن أبي ميمونة) بـ (ميمون بن أبي جبلة) هكذا أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ٩٧٣]، وميمون هذا: ذكره ابن حبان في «الثقات» [٤٧٣/٧]، وقال: «يروى عن عطاء ابن يزيد عن أبي هريرة، روى عنه ابن إسحاق» وقد سئل أبو زرعة عن الإسنادين الماضيين أيهما أصح؟! فقال: «اللَّهُ أعلم» كما في «علل ابن أبي حاتم» [٤١٥/٣] / طبعة سعد الحميد، فلم يقض بينهما بشيء.

ثم جاء عمرو بن عليّ الفلاس وروى هذا الحديث عن أبي معاوية فقال: أخبرنا أبو معاوية الضير قال: حدثنا هلال بن ميمون الفلستيني عن عطاء بن يزيد الليثي بإسناده به، فأسقط منه (ابن إسحاق) و(شيخه)، وأبدلهما بـ (هلال بن ميمون) هكذا أخرجه ابن صاعد في مجلسين من «الأمالي» [ق ٥١/٢]، وعنه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» [٢١/٢]، كما في الصحيحة [٥٢/٦].

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه ابن شاهين في «فضائل الأعمال» [ص ٢٩٤-٣٢٤]، كما نقله عنه المعلق على «المطالب العالية» [٦/٣٤٥] طبعة دار العاصمة - ووقع في سنده تحريف - وقد جزم الدارقطني في علله [١١٠/١١]، بكون عمرو الفلاس قد وهم على أبي معاوية في سنده، وأن الصواب: هو قول من رواه عن أبي معاوية على الإسناد الأول عن ابن إسحاق عن جميل عن عطاء عن أبي هريرة به...

والأقرب عندي: أن يكون أبو معاوية قد اضطرب في سند الحديث على تلك الألوان الماضية ولم يحفظه، ولم يفطن المحدث أبو إسحاق الحويني إلى ما في رواية عمرو الفلاس من الإغلال =

٦٣٥٨ - حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر القواريري، حدثنا مسلم بن خالد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا دَخَلْتَ عَلَيَّ أَحْيِكَ الْمُسْلِمَ، فَكُلْ مِنْ طَعَامِهِ وَلَا تَسْأَلْهُ، وَاشْرَبْ مِنْ شَرَابِهِ وَلَا تَسْأَلْهُ».

= والدخّل ورام الرد بها على دعوى الطبراني بتفرد جميل بن أبي ميمونة به عن عطاء، وقال في «تنبية الهاجد» [رقم ٩٧]، يخاطب أبا القاسم اللخمي؟! : «قلت: رضى الله عنك، فلم يتفرد به جميل، بل تابعه هلال بن ميمون الفلسطيني، فرواه عن عطاء بن يزيد الليثي بسنده سواء» كذا قال، وقد رددنا عليه في «إيقاظ العابد» بما لا فائدة من إعادته هنا.

وقبله انخدع الإمام في «الصحيحة» [رقم ٢٥٥٣]، برواية عمرو الفلاس الماضية، وقال بعد أن ساق طريقها: «هذا إسناد جيد» وخفى عليه أنه طريق معلول جداً، إن سلم من وهم الفلاس، لم يسلم من اضطراب أبي معاوية في الحديث كله، وليس محمد بن خازم ممن يحتمل منه تعدد الأسانيد للحديث الواحد في روايته عن غير الأعمش، وإن سلم الحديث من هذا كله - دون وهم الفلاس - بقي أن المحفوظ في سنده: هو الوجه الأول، وقد عرفت ما فيه!

والمحفوظ في هذا الباب عن أبي هريرة: هو ما أخرجه الحميدى [١٠٩٠]، وغيره عن ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: (ثلاثة في ضمان الله - عز وجل - رجل خرج من بيته إلى مسجد من مساجد الله - عز وجل - ورجل خرج غازياً في سبيل الله - عز وجل - ورجل خرج حاجاً).

قلت: وسنده كالشمس، لا شك فيه ولا لبس، والله المستعان.

٦٣٥٨ - ضعيف: قال البوصيرى في إتحاف الخيرة [١٨٥/٥]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف مسلم ابن خالد» وقال الهيثمي في «المجمع» [٦٠/٥]: «رواه أحمد والطبراني في «الأوسط» وفيه مسلم بن خالد الزنجي، والجههور ضَعْفُهُ، وقد وثق، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح».

قلت: ومسلم هذا: فقيه مكى معروف؛ إلا أنه في الحديث منحنى الرتبة؛ وذلك لكثرة أوامه؛ وشنيع غلطه، وكثرة المناكير التي يأتى بها عن الثقات، مع اضطراب في حديثه أيضاً، وقد وثقه من لم يخير حاله جيداً؛ وإلا فالجرح به أولى، وعنه يقول البخارى: «منكر الحديث» ومثله قال أبو حاتم الرازى، وزاد: «يكتب حديثه، ولا يحتج به، تعرف وتنكر» وهذا من أعدل الأقوال فيه، وقد ساق له الذهبي عدة مناكير من روايته في ترجمته من «الميزان» [١٠٣/٤]، ثم قال: «وهذه الأحاديث وأمثالها: تُردُّ بها قوة الرجل، ويضعف».

= قلتُ: وقد أنكر عليه ابن عدى هذا الحديث، وساقه في ترجمته من «الكامل» كما يأتي، وقد اضطرب مسلم فيه على ألوان:

١- فتارة رواه على الوجه الماضي.

٢- وأخرى رواه فقال: عن زيد بن أسلم عن سُمَيٍّ عن أبي صالح عن أبي هريرة به نحوه . . . أخرجه أحمد [٣٩٩/٢]، والحاكم [١٤٠/٤]، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» [١/ رقم ٢٩٦١]، وعنه الدارقطني في «سننه» [٢٥٨/٤]، والطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ٢٤٤٠] و[٥/ رقم ٥٣٠٥]، والبيهقي في «الشعب» [٥/ رقم ٥٨٠١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٢٢٢]، والخطيب في «تاريخه» [٣/ ٧٨]، وابن عدى في «الكامل» [٦/ ٣٠٩]، والديلمي في «مسند الفردوس» [١/ ١١٣/ ١/ ١] مختصره، كما في «الصحيحة» [٢/ ١٢٦]، وغيرهم من طرق عن مسلم بن خالد عن زيد بن أسلم عن سُمَيٍّ [وسقط «سمى» من سند البغوي]، عن أبي صالح عن أبي هريرة . . . وزاد البغوي وعنه الدارقطني والطحاوي في آخره: (فإن خشى منه؛ فليكسره بالماء).

قال ابن عدى: «وهذا بهذا الإسناد: ليس يرويه عن زيد بن أسلم عن سُمَيٍّ: غير الزنجي ابن خالد».

قلتُ: وقد اضطرب فيه على لونين كما مضى؛ وبه أعلى جماعة؛ وقد ذكر ابن عدى أيضاً: أن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى هذا الحديث عن أبيه عن أبي هريرة به وعبد الرحمن هذا: شيخ منكر الحديث، وليس لهذا الحديث أصل عن زيد بن أسلم أصلاً.

نعم: قد روى ابن عيينة هذا الحديث عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به نحوه مرفوعاً . . . أخرجه الحاكم [١٤٠/٤]، عن طريق بشر بن موسى عن الحميدي عن سفيان به . قال الحاكم: «صحيح الإسناد على شرط مسلم وحده».

قلتُ: الإسناد قوى لولا أنه اختلف في وقفه ورفعته على سفيان، فرواه عنه الحميدي مرفوعاً كما مضى؛ وتابعه يحيى بن غيلان على رفعه عن سفيان، كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٣٩٢١٠]، ثم قال: «ووقفه غيرهما عن ابن عينة، والموقوف أصوب» .

قلتُ: أوقفه ابن أبي شيبة عن سفيان عنده في «المصنف» [٢٤٤٢٢]، وتابعه عبد الرزاق على وقفه عن سفيان: عنده في مصنفه [١٧٠٢٣]، والقول ما قاله أبو الحسن ابن مهدي إن شاء الله .

٦٣٥٩- حدثنا أبو الربيع، حدثنا فليح، عن سهيل بن أبي صالح، عن عطاء بن يزيد، قال: قال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَبَّحَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمَدَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، خَلَّفَ الصَّلَاةَ، غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ زَبَدِ الْبَحْرِ».

= وقد رأيت الذهبى: قد ساق الحديث من الطريق الأول فى «سير النبلاء» [٨/ ١٧٨]، ثم قال: «هذا حديث منكر» كأنه يرد بهذا على قول الحاكم عقب روايته الحديث من طريق الزنجى، قال: «هذا حديث صحيح الإسناد» وقد عرفت ما فى هذه العبارة من الدخّل، ولله الحمد.

٦٣٥٩- صحيح: أخرجه الطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٧١٧]، من طريق أبى الربيع الزهرانى عن فليح بن سليمان عن سهيل بن أبى صالح عن عطاء بن يزيد الليثى عن أبى هريرة به مثله إلا أنه قال: (وحمداً أربعاً وثلاثين) بدل: (ثلاثاً وثلاثين).

قلت: هكذا رواه فليح، وفيه كلام معروف! لكنه عاد مرة أخرى ورواه عن سهيل بن أبى صالح فقال: عن أبى عبيد المذحجى عن عطاء بن يزيد عن أبى هريرة به مثله . . . وزاد فيه واسطة بين سهيل وعطاء، هكذا رواه عنه أبو الربيع الزهرانى أيضاً، وإبراهيم بن عمر ابن أبى الوزير وسريج بن النعمان كلهم عن فليح به . . . عند أحمد [٢/ ٤٨٣]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٧١٨]، والسراج فى «مسنده» [١/ ٣٢١]، وأبى عوانة [رقم ٢٠٨٣] وغيرهم.

قلت: وقد توبع فليح على هذا الوجه عن سهيل: تابعه جماعة كثيرة: منهم خالد الواسطى: عند مسلم [٥٩٧]، وابن خزيمة [٧٥٠]، والمؤلف [برقم ٦٣٦٢]، وعنه ابن حبان [٢٠١٦]، والبيهقى فى «سننه» [٢٨٤٨]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٧١٦]، وأبو نعيم فى «المستخرج على مسلم» [رقم ١٣٢٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٢٢٨-٢٢٩]، والبيهقى أيضاً فى الدعوات [رقم ١٠٠]، وابن عساکر فى «تاريخه» [٦٧/ ٦٥]، وغيرهم من طرق عن خالد بن عبد الله الواسطى عن سهيل بإسناده به . . . نحوه.

قلت: وهكذا رواه حماد بن سلمة وروح بن القاسم وزيد بن أبى أنيسة وإبراهيم بن طهمان وغيرهم؛ وقد خرجنا رواياتهم فى «غرس الأشجار» وقد اختلف فيه على سهيل على ألوان، والمحفوظ عنه: هو الوجه الماضى؛ وقد خولف فيه سهيل، خالف مالك، فرواه عن أبى عبيد عن عطاء بن يزيد عن أبى هريرة به نحوه موقوفاً عليه.

٦٣٦٠ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟! هَلْ تُضَارُّونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «كَذَلِكَ تَرَوْنَهُ، يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ الْقَمَرَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ، حَتَّى تَبْقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا شُفَعَاؤُهَا، وَيَضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ، ثُمَّ أَدْعَى فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ

= والوجهان محفوظان جميعاً عن أبي عبيد؛ وللحديث ظرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه
وقد ذكرناه وبسطنا الكلام على الحديث: في المصدر المشار إليه آنفاً . . . والله المستعان لارب
سواه .

٦٣٦٠ - صحيح: أخرجه البخارى [٧٠٠٠]، ومسلم [١٨٢]، وأحمد [٢/٢٩٣]، والطياليسى [٢٣٨٣]، والنسائى فى الكبرى [١٤٨٨]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [١/ رقم ٤٥٣]، [٤٧٥]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٣/ رقم ٨١٧]، وابن منده فى الإيمان [٢/ رقم ٨٠٢، ٨٠٣]، وعبد الله بن أحمد فى «السنة» [١/ رقم ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢]، والدارقطنى فى «الرؤية» [ص ٤٦/ رقم ٣٢، ٣٠، ٣١]، وأبو سعيد الدارمى فى الرد على الجهمية [ص / ١٠٦ رقم ١٧٧]، وأبو نعيم فى «المستخرج على مسلم» [رقم ٤٥٥]، وأبو عوانة [رقم ٤١٩، ٤٢٠]، وأبو محمد ابن النحاس فى «الرؤية» [رقم ٤]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم ابن سعد الزهرى - وهذا فى نسخته [رقم ١٠ / ضمن مجموع أجزاء حديثه] - عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثى عن أبي هريرة به نحوه . . . وهو عند اللالكائى وعبد الله بن أحمد والطيالسى: بطرف من أوله فقط، وهو رواية لابن أبى عاصم والدارقطنى وابن منده، وهو عند الدارمى باختصار، ومثله النسائى .

قلت: قد توبع عليه إبراهيم بن سعد: تابعه جماعة من أصحاب الزهرى عنه على نحوه . . . به . . . مطولاً ومختصراً .

وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به مطولاً ومختصراً .

وسياتى بعض هذه الطرق [برقم ٦٦٨٩] . . . والله المستعان .

يَتَكَلَّمُ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ، وَدَعَا الرُّسُلُ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وَفِي
الْجِسْرِ كَلَالِيبٌ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانَ؟» قالوا: نعم، قال: «فَإِنَّهُ مِثْلُ
شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَدْرِي مَا قَدْرُ عَظْمِهِ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، يَخْطَفُ النَّاسَ
بِأَعْمَالِهِمْ، مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُ وَدَى يَعْمَلُهُ، وَمِنْهُمْ الْمَجَازِي- أَوْ كَلِمَةٌ تُشَبِّهُهَا لَمْ يَحْفَظْهَا
إِبْرَاهِيمُ- حَتَّى إِذَا فَرَّغَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ
كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، مِمَّنْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَرْحَمَهُ، فَيُخْرِجُونَهُمْ، فَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ
السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ آثَارَ السُّجُودِ، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ
الْحَيَاةِ- أَوْ قَالَ: مِنْ مَاءِ الْحَيَاةِ- فَيَنْبِتُونَ كَمَا تَنْبِتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، وَ[يَبْقَى]
رَجُلٌ مُقْبِلٌ بَوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ، يَقُولُ: يَا رَبِّ، أَصْرَفُ وَجْهِي، سَفَعَنِي رِيحُهَا وَأَحْرَقَنِي
دُخَانُهَا، فَيَقُولُ: هَلْ رَأَيْتَ إِنْ أُعْطَيْتَكَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ،
فَيُعْطِي اللَّهُ مَا شَاءَ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَائِقٍ، فَلَا يَزَالُ يَدْعُو حَتَّى يَصْرِفَ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ،
فَإِذَا أَقْبَلَ بَوَجْهِهِ إِلَى الْجَنَّةِ سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ، قَدَّمَنِي
إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَيَحْكُ- أَوْ وَيَلِكُ- ابْنُ آدَمَ، مَا أَغْدَرَكَ! أَلَمْ
تُعْطِنِي عُهُودَكَ وَمَوَائِقَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَنِي غَيْرَ مَا أُعْطَيْتَكَ؟! فَلَا يَزَالُ يَدْعُو حَتَّى
يَقُولَ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطَيْتَكَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ؟ فَيُعْطِي رَبَّهُ مَا شَاءَ مِنْ عُهُودٍ
وَمَوَائِقٍ أَنْ لَا يَسْأَلَهُ غَيْرَهُ، فَيَقْدُمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا قَامَ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ تَفَهَّقَتْ لَهُ
الْجَنَّةُ، فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الْخَبْرَةِ وَالسَّرُورِ، فَسَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا
رَبِّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَا أَغْدَرَكَ! أَلَمْ تُعْطِنِي عُهُودَكَ وَمَوَائِقَكَ أَنْ لَا
تَسْأَلَنِي غَيْرَ مَا أُعْطَيْتَكَ؟! فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، لَا أَكُونُ أَشْقَى خَلْقِكَ! وَلَا يَزَالُ يَدْعُو
وَيَسْأَلُهُ حَتَّى قِيلَ لَهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَيُقَالُ لَهُ: تَمَنَّ، فَيَتَمَنَّى، حَتَّى إِنْ اللَّهُ يَذْكُرُهُ مِنْ
كَذَا وَكَذَا، حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ، قَالَ: لَكَ هَذَا وَمِثْلُهُ.»

۶۳۶۱- قَالَ عطاء بن يزيد، وأبو سعيد مع أبي هريرة يسمع حديثه لا يرد عليه منه شيئاً، حتى إذا قال: «لَكَ هَذَا وَمِثْلُهُ مَعَهُ»، قال أبو سعيد: «لَكَ هَذَا وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ»، قال أبو هريرة: ما حفظت من قوله: إلا «لَكَ هَذَا وَمِثْلُهُ مَعَهُ»، قال أبو سعيد: أشهد أني حفظت عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «هُوَ لَكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ»، قال أبو هريرة: فذلك آخر رجل دخل الجنة.

۶۳۶۲- حَدَّثَنَا وهب بن بقية، أخبرنا خالد، عن سهيل، عن أبي عبيد، عن عطاء ابن يزيد الليثي، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ فَتَلَّكَ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ تَمَامَ الْمِثَّةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَ لَهُ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ».

۶۳۶۳- أَخْبَرَنَا أبو عبيدة ابن فضيل بن عياض، حدثنا مؤمل بن إسماعيل، حدثنا حماد بن زيد، عن معمر، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد وأبي هريرة، قالوا: قال رسول الله ﷺ: «عَلَى الصِّرَاطِ حَسَكُ سَعْدَانَ، هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانَ؟».

۶۳۶۱- صحيح: هذا طرف من الذي قبله.

۶۳۶۲- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۶۳۵۹].

۶۳۶۳- صحيح: أخرجه عبد الرزاق [۲۰۸۵۶]، ومن طريقه البخاري [۶۲۰۴]، وأحمد [۲/ ۲۷۵، ۵۳۳]، وابن حبان [۷۴۲۹]، وابن منده في الإيمان [۲/ رقم ۸۰۶]، والبيهقي في «الاعتقاد» [ص ۱۹۹- ۲۰۰]، والدارقطني في الرؤية [رقم ۳۳] و[رقم ۳۴، ۳۵، ۳۶]، وأبو عوانة [رقم ۴۲۲]، وغيرهم من طرق عن معمر عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة [وَقُرْنِ مَعَهُ (أبو سعيد) في رواية للدارقطني وحده] به نحوه مطولاً.

قلت: وقد رواه غير واحد عن الزهري به نحوه في سياق طويل، منهم إبراهيم بن سعد الزهري؛ وقد مضت روايته قريباً [برقم ۶۳۶۰]، وفي سند المؤلف هنا: مؤمل بن إسماعيل، وهو شيخ ضعيف على التحقيق، مع إمامته في السنة، وقد غلط في سنده على حماد بن زيد، =

٦٣٦٤- حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنِ الْحَسَنِ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، وَفِي حَدِيثِ عَطَاءٍ: «وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، قَالَ: يُنْزَعُ مِنْهُ الْإِيمَانُ، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ.

٦٣٦٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ النَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ الْعَطَّارُ، عَنِ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ».

٦٣٦٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَتَةً».

= فقد قال الدارقطني عقب روايته من هذا الطريق في كتابه «الرؤية» [ص ١٣٥ / طبعة مكتبة المنار]: «أغرب مؤمل عن حماد بن زيد في إسناده، فأسنده عن أبي سعيد وأبي هريرة من أوله، وغيره يرويه عن حماد بن زيد، أسنده عن أبي هريرة وحده، ويذكر في آخره أبا سعيد، وكذلك رواه حماد بن زيد عن معمر والنعمان بن راشد جميعاً عن الزهري عن عطاء بن يزيد».

قلت: وهو كما قال . . . وقد أطنب الدارقطني في طرق الحديث، وشواهد، وبيان الاختلاف في بعض أسانيده . . . والله المستعان .

٦٣٦٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٩٩].

● تنبيه: الجملة الأخيرة: (قال: ينزع منه . . . إلخ) هو من قول عطاء موقوفاً عليه، كما وقع ذلك صريحاً عند أحمد [٣٨٦/٢].

٦٣٦٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٤٩].

٦٣٦٦- صحيح: أخرجه النسائي [٢١٤٩، ٢١٥٠]، وأحمد [٣٧٧/٢]، وعبد الرزاق [٧٦٠١]، وابن أبي شيبة [٨٩١٤]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣٢٢/٣]، والعقيلي [٣١٤/٤]، وأبو عوانة [رقم ٢٧١]، وأبو إسحاق الهاشمي في «أماليه» [رقم ٧١]، والخطيب في «موضح الأوهام» [٤٠٢/١]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة به.

٦٣٦٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا بِالْبُرْكََةِ فِي السَّحُورِ وَالثَّرِيدِ.

= قلتُ: وهذا الإسناد ضعيف؛ لضعف ابن أبي ليلى، لأنه لم ينفرد به عن عطاء، بل تابعه عليه:

١- يعقوب بن عطاء بن أبي رباح: على مثله عند ابن عدى في «الكامل» [١٤٣/٧]، لكن يعقوب هذا: شيخ منكر الحديث.

٢- وتابعه أيضاً: عبد الملك بن أبي سليمان: على مثله عن عطاء عند النسائي [٢١٤٧]، والطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٤٩٩٠]، وأبي عوانة [رقم ٢٧٥١] و[رقم ٢٧٥٢]، وغيرهم من طريقين عن عبد الملك به.

قلتُ: وهذا إسناد متين؛ إلا أنه اختلف على عبد الملك في وقفه ورفعته، وقد قال الدارقطني في «العلل» [١١٠٤/١١]، بعد أن ذكر الاختلاف في علي عبد الملك: «ورفعه صحيح».

قلتُ: وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة لا يثبت منها شيء، لكن في الباب: عن جماعة من الصحابة به مثله... مضى منها: حديث أنس [برقم ٢٨٤٨، ٣١٣٠، ٣١٥٠، ٣٩٠٠]، ٣٩٠١، ٣٩٢٢، ٣٩٢٣، ٣٩٣٥]، وكذا حديث ابن مسعود [٥٠٧٣]... واللَّه المستعان.

٦٣٦٧- ضعيف: أخرجه أحمد [٢/ ٢٨٣]، وعبد الرزاق [١٩٥٧١]، وأبو عوانة [رقم ٢٧٥٣]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١٤٠٤]، وغيرهم من طريقين عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة به.

قال الهيثمي في «المجمع» [٥/ ١١]: «رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه محمد بن أبي ليلى، وهو سيء الحفظ، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلتُ: وهو آفة هذا الإسناد، لكن للحديث طريق آخر: يرويه أسد بن عيسى المعروف بـ (فعين) عن أرطاة بن المنذر عن داود بن أبي هند عن بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (البركة في ثلاث: في الجماعة والثريد والسحور) أخرجه الخطيب في «موضح الأوهام» [١/ ٤٩٧]، من طريق محمد بن جعفر الصالحى عن مكحول البيروتي عن مزداد بن جميل عن أسد بن عيسى به.

قال الإمام الألباني في «الصحيحة» [رقم ١٠٤٥]: «هذا إسناد حسن، رجاله ثقات. غير أسد هذا...» ثم ساق في ترجمة الرجل من «اللسان» [١/ ٣٨٥]، وحاصلها: أن الرجل صدوق يحتاج به إن شاء الله؛ لكن غفل الإمام عن كون الإسناد إليه لا يثبت أصلاً، فيه (محمد بن جعفر =

٦٣٦٨ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو بْنِ شَقِيقٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَمَجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: هَلَكْتُ، قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: غَشِيَتْ امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «أَعْتَقَ رَقَبَةً»، قَالَ: لَا أَجِدُ، قَالَ: «أَهْدُ بَدَنَةً»، قَالَ: لَا أَجِدُ، قَالَ: «اجْلِسْ»، فَأَعْطَاهُ رَجُلٌ شَيْئًا، فَقَالَ: «تَصَدَّقْ بِهَذَا فَإِنَّهُ يُجْزِي عَنْكَ»، قَالَ: مَا أَحَدٌ أَحْوَجَ إِلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ عِيَالِي، قَالَ: وَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِتِسْعَةِ عَشْرَ صَاعًا أَوْ عَشْرِينَ أَوْ وَاحِدٍ وَعَشْرِينَ، فَأَعْطَاهُ، فَقَالَ: «لَكَ وَلِعِيَالِكَ».

= ابن الحسن أبو الفرج صاحب المصلى) وعنه يقول الخطيب في ترجمته من «تاريخ مدينة السلام» [٢/ ١٥٤]: «أحاديثه تدل على سوء ضبطه وضعف حاله» ثم ساق طرفاً من فاحش غلظه على الثقات، ثم نقل عن حمزة السهمي أنه قال عنه: «ضعيف لا يحتج بحديثه، ما رأيت له أصلاً جيداً، ولا رأيت أحداً يثنى عليه خيراً» وله ترجمة في «اللسان» [١٠٧/٥]، وللحديث: شواهد لا يصح منها شيء قط، والله المسعان.

ثم نظرت: فإذا للحديث طريق آخر: يرويه أبو ياسر عمار بن هارون عن مسلمة بن علقمة عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (السحور بركة، والثريد بركة، والجماعة بركة) أخرجه المؤلف [برقم ٦٤٤٧]، قال حدثنا أبو ياسر به.

قال الهيثمي في [١١/٥]: (رواه أبو يعلى، وفيه أبو ياسر عمار بن هارون، وهو ضعيف).

قلت: بل هو منكر الحديث، وقد تركه موسى بن هارون الحمالي، ولم يرضه ابن المديني، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث» وقال ابن عدي: «عامّة ما يرويه غير محفوظ» بل اتهمه بالسرقة في مكان آخر، وهو مترجم في «التهذيب» تمييزاً، وشيخه: مسلمة بن عقبة: مختلف فيه أيضاً، والحديث باطل من رواية الشعبي، ولم يحدث به داود ابن أبي هند أصلاً، والله المستعان.

٦٣٦٨ - منكر بهذا السياق: أخرجه ابن حبان في «المجروحين» [٢/ ٢٣٣]، والطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ١٧٨٧]، والبخاري في «تاريخه» [٦/ ٤٧٤]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٠-١١/ ٢]، والدارقطني في «سننه» [٢/ ١٩٠]، وغيرهم من طرق عن الليث بن أبي سليم عن مجاهد وعطاء [وهو عند الدارقطني وابن عبد البر: (عن مجاهد) وحده]، كلاهما عن أبي هريرة به نحوه وهو عند الدارقطني مختصراً بلفظ: (أن النبي ﷺ أمر الذي أفطر يوماً من رمضان بكفارة الظهر) وهو عند البخاري مختصراً أيضاً ببعض ألفاظه فقط . =

٦٣٦٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْخَطَّابِ، حَدَّثَنَا مَوْمِلٌ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ: الْوَتْرَ قَبْلَ النَّوْمِ، وَصَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكَعَتِي الضُّحَى.

= قلتُ: ومن طريق ليث عن مجاهد وحده عن أبي هريرة: أخرجه الدارقطني أيضاً في «العلل» [١٠/٢٤٦، ٢٤٧]، نحو سياق المؤلف هنا، وقال عقب روايته في «سننه»: «ليث ليس بالقوي» وقال البخاري عقب روايته: «لا يتابع عليه» يعنى ليثاً، وبه أعله جماعة؛ فقال الحافظ في «الفتح» [٤/١٦٧]، بعد أن أشار لتلك الرواية هنا: «وليث ضعيف، وقد اضطب في روايته سنداً ومثلاً، فلا حجة فيه . . .» وكذا أعله به النووي في «المجموع» [٦/٣٣٠]، وساقه ابن حبان من مناكير الليث: في «المجروحين» ثم قال يعلق على بعض ألفاظ الحديث: «قوله: «اهد بدنة» كلام باطل ما قاله رسول الله ﷺ قط، إنما قال له حيث قال: لا أجد، قال: صم شهرين متتابعين» وهذه اللفظة: «اهد بدنة» أشد ما أنكر على الليث في تلك الرواية، فقد قال السيوطي في فتاويه [٣/٩]: (قال الحافظ: ذكر البدنة فيه منكر، والظاهر أن ليثاً إنما زاد ما زاد غفلة وتخليطاً، لا عن قصد وعمد) وكذا أنكره عليه الذهبي في ترجمة الليث من «سير النبلاء» [٦/١٨٣]، وفي «الميزان» [٣/٤٢١].

والليث لم يكن في الحديث بالليث، بل كان كثير الأخطاء، فاحش الوهم، مضطرب الحديث، مع اختلاطه بأخرة أيضاً، وقد جازف الهيثمي - كعادته - وقال في «المجمع» [٣/٣٩٢]: «رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه ليث بن أبي سليم، وهو ثقة، ولكنه مدلس» كذا يقول، كأن الليث لو صرح في الحديث بالسماع؛ لصار حديثه صحيحاً، والحقيقة: أن وصف الليث بالتدليس، لا يُعرف إلا من قبل الهيثمي وحده، وقد تعقبه الحافظ وغير واحد من المتأخرين في هذا الأمر، ثم هو مضطرب جداً في حال الليث، فتارة يوثقه، ومرة يضعفه، تماماً كما كان يفعل مع ابن لهيعة وغيره، وهذا من الشواهد الكثيرة: على كون النور الهيثمي: لم يكن من أحلاس هذا الفن، ولا له فيه ذوق أهله أصلاً، إنما كان يجيد منه ضرباً واحداً فقط، كما قاله صاحبه الشهاب العسقلاني!

وقد صح الحديث من طرق عن أبي هريرة مرفوعاً: دون هذا السياق هنا، وسيأتي بعضها [برقم ٦٣٩٣]، فانظر تعليقنا هناك . . . والله المستعان.

٦٣٦٩ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٢٦].

٦٣٧٠- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ شَيْبَةَ الْمُؤَدَّبِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَمَضَّمْ وَلَا يَسْتَنْشِرْ، وَالْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ».

٦٣٧١- حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ.

٦٣٧٠- ضعيف بهذا التمام: أخرجه الدارقطني في «سننه» [١/١٠١]، والطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٥٣٨]، وابن حبان في «المجروحين» [٢/١١٠]، والطبري في «تفسيره» [١٠/٣٣] طبعة الرسالة]، وغيرهم من طرق عن علي بن هاشم بن البريد عن إسماعيل بن مسلم المكي عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة به . . . وهو عند الطبري بالفقرة الثانية منه فقط، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عطاء إلا إسماعيل، تفرد به علي بن هاشم». قلت: ويعلى بن هاشم: أعله ابن حبان، وساقه في ترجمته من (المجروحين) وقال عنه: «كان غالباً في التشيع، يروي المناكير عن المشاهير، حتى كثر ذلك في رواياته، مع ما يقرب من الأسانيد». قلت: والتحقيق: أن علياً هذا: شيخ صدوق متمسك؛ وثقه جمهور النقاد، واحتج به الجماعة إلا البخاري، وإنما الآفة من شيخه (إسماعيل بن مسلم المكي) وهو منكر الحديث على فقهه وعلمه، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله» وقد اضطرب في سنده أيضاً، وليس الحديث محفوظاً عن عطاء ولا أبي هريرة أصلاً، نعم: له طرق أخرى - بالفقرة الثانية - عن أبي هريرة، ولا يصح منها شيء قط.

وكذا للحديث كله شواهد عن جماعة من الصحابة به مفرقاً، وكلها معلولة البتة، ولا صحيح يثبت في هذا الباب، كما شرحنا ذلك شرحاً مطولاً في «غرس الأشجار» وإنما صح اللفظ الثاني من الفقرة الأولى فقط، وهو الأمر بالاستئثار عند الوضوء، صح ذلك من حديث أبي هريرة كما مضى [برقم ٦٢٥٥].

● تنبيه مهم: وقع عند الدارقطني وابن حبان والطبراني: (وليستنشق) بدل قوله: (وليستنشر) وبينهما فرق عظيم كما تعلم!

٦٣٧١- صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة [٢٠٩٠٨، ٢٢٦٤٠]، وابن معين في «تاريخه» [٣/٤٩٣] رواية الدوري]، من طريق وكيع عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة به . . . وزاد ابن أبي شيبة في رواية له: «وعن مهر البغي، وكسب الحجام، =

۶۳۷۲- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدِةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ، أَنْزَلَ مِنْهَا وَاحِدَةً بَيْنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَالْوَحْشِ وَالْهَوَامِّ، فَبِهَا يَتَعَاطَفُونَ، وَبِهَا يَتَرَاحِمُونَ، وَبِهَا تَعَطَّفُ الْوَحْشُ عَلَى أَوْلَادِهَا، وَأَخَّرَ لِنَفْسِهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ رَحْمَةً، يَرْحَمُ بِهَا عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

= (ومن الكلب) قال ابن معين عقب روايته: «وحدث به ابن أبي شيبه عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وهذا خطأ، إنما هو حديث ابن أبي ليلى».

قلت: وابن أبي ليلى فقيه ضعيف الحفظ، مضطرب الحديث، وقد رواه مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن أبي هريرة به في سياق أتم، عند البيهقي في «سننه» [۱۰۷۹۳]، وقال عقبه: «رواية حماد عن قيس فيها نظر».

قلت: ومؤمل كثير الأخطاء مع إمامته في السنة، لكن الحديث صحيح ثابت على كل حال، فله طرق أخرى عن أبي هريرة به.

منها: ما رواه شعبة عن المغيرة بن مقسم عن عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي هريرة به في سياق أتم: عند النسائي [۴۶۷۳]، وأحمد [۲/۲۹۹]، من طريقين عن غندر عن شعبة به. قلت: وسنده قوى؛ إلا أن جملة النهي عن (عسب الفحل) قد وقد عت موقوفة من قول أبي هريرة في رواية أحمد.

لكن للحدث طريق آخر ظاهره الاستقامة: مضى الكلام عليه عند تخريج الماضي [برقم ۶۲۱۰]، وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً.

۶۳۷۲- صحيح: أخرجه مسلم [۲۷۵۲]، وابن ماجه [۴۲۹۳]، وأحمد [۲/۴۳۴]، وابن حبان [۶۱۴۷]، وابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» [رقم ۱۴۵]، وهناد [رقم ۱۳۱۸]، وابن المبارك [رقم ۸۹۳]، كلاهما في «الزهد» وابن المبارك أيضاً في «مسنده» [رقم ۳۵]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [۳۷۷/۱۴]، والثعلبي في «تفسيره» [۱/۱۰۰۱/ طبعة دار إحياء التراث العربى]، وابن عساكر في «معجمه» [رقم ۶۸۷]، والسخاوى في «البلدانيات» [ص ۱۲۰-۱۲۱]، وغيرهم من طرق عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة به نحوه وهو عند ابن ماجه والثعلبي باختصار يسير.

=

قال السخاوى: «هذا حديث صحيح».

٦٣٧٣- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ، لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَجِدْ عَرَفَ الْجَنَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

= قلت: وله طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به نحوه . . . وبعضها مختصراً، منها: ما رواه العلاء ابن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به نحوه مختصراً بلفظ: (خلق الله مائة رحمة، فوضع واحدة بين خلقه، وخبأ عنده مائة إلا واحدة) أخرجه مسلم [٢٧٥٢] - واللفظ له - والترمذى [٣٥٤١]، وأحمد [٢/٣٣٤، ٤٨٢]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٢٧٦]، ومن طريقه البيهقى فى «الأسماء والصفات» [٢/ رقم ١٠٣٨]، وابن منده فى «التوحيد» [رقم ١٩٣]، والمؤلف [برقم ٦٥٠٩]، وغيرهم من طرق عن العلاء به .
قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» . . . وهو كما قال .

٦٣٧٣- ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه أبو داود [٣٦٦٤]، وابن ماجه [٢٥٢]، وأحمد [٢/٣٣٨]، وابن حبان [٧٨]، والحاكم [١/١٦٠]، وابن أبى شيبه [٢٦١٢٧]، والبيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ١٦٣٤ / طبعة مكتبة الرشد]، والسهمى فى «تاريخه» [ص ١٦٥]، والخطيب فى «تاريخه» [٣/٥] [٣٤٦] و[٧٨/٨]، وفى «اقتضاء العلم» [رقم ١٠٢]، وفى «الجامع» [١/ رقم ١٧]، وفى الفقيه والمتفقه [رقم ٨٠٧]، والدينورى فى «المجالسة» [رقم ٩٧٦]، والعقيلى [٣/٤٦٦]، والخرائطى فى «أخلاق حملة القرآن» [رقم ٥٨]، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» [١/ رقم ٦٢٢ / طبعة مؤسسة الريان]، وأبو نعيم فى الرواة عن سعيد بن منصور [ص ٥٥]، وأبو الحسن القطان فى «زياداته على سنن ابن ماجه» [عقب رقم ٢٥٢]، والبيهقى أيضاً فى المدخل إلى السنن الكبرى [رقم ٣٧٤]، وابن المقرئ فى «المعجم» [رقم ٥٩ / طبعة الكتب العلمية]، والخطيب أيضاً فى المتفق المفق [٣/ رقم ١٤٢٢]، وغيرهم من طرق عن فليح بن سليمان عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر أبى طوالة عن سعيد بن يسار عن أبى هريرة . . . وهو عند بعضهم بنحوه .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح سنده، رواه ثقات على شرط الشيخين» .
وصحح سند النووى فى «المجموع» [١/٢٣]، وفى الرياض [رقم ١٦٢٠]، وكذا صححه الذهبى فى «الكبائر» [ص ١٢٠ / تحقيق مشهور سليمان] .
=

٦٣٧٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أُمِرْتُ بِقَرِيَّةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى: يَشْرَبُ وَهِيَ الْمَدِينَةُ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ حَبَّ الْحَدِيدِ».

= قلتُ: مداره على فليح بن سليمان، وفيه مقال معروف! والتحقيق أنه ليس بعمدة، كاتبه محمد، وكان الشيخان - يعنى البخارى وصاحبه - ينتقيان من حديثه ما سلم من الخطأ، وصلاح لإدارجه فى «الصحيح» ولو تركاه جملة لكان أولى، والأمر هين على كل حال؛ فإن مسلماً لم يخرج له إلا حديثاً واحداً، وهو (حديث الإفك) وأما صاحبه أبو عبد الله الجعفى! فقد قال الحافظ فى «مقدمة الفتح» [ص ٤٣٥]: (ولم يعتمد عليه البخارى اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما، إنما أخرج له أحاديث أكثرها فى المناقب، وبعضها فى الرقاق).

قلتُ: وقد توابع على متونها أيضاً؛ فلا يلتفت بعد هذا إلى قول صاحب «المستدرک» عن فليح: «اتفاق الشيخين عليه يقوى أمره» فقد عرفت ما فيه، ثم إن الحافظ أباً جعفر العقيلي قد أنكر على فليح هذا الحديث، ولم يسق له غيره فى ترجمته من «الضعفاء» وكذا ساقه له الذهبى فى ترجمته من «الميزان» [٣/٣٦٦]، ونص فى ترجمته من «سير النبلاء» [٧/٣٥٤]، على كون هذا الحديث من أفراد فليح، وقد أشار ابن مفلح إلى إعلال الحديث فى «الآداب الشرعية» [٢/١٠٥]، فقال: «فليح وإن كان من رجال الصحيحين؛ فقد تكلم فيه ابن معين وأبو حاتم والنسائى وغيرهم».

قلتُ: وقد خولف فليح فى سنده وصله، خالفه محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم، فرواه عن أبى طوالة فقال: عن رجل من بنى سالم به مراسلاً، هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [١١/٩]، ثم قال: «والمرسى أشبه بالصواب».

قلتُ: لكن ابن عمارة هذا مختلف فيه، وهو من رجال السنن، وقد خالفه زائدة بن قدامة، ذلك الجبل الراسخ، فرواه عن أبى طوالة فقال: عن محمد بن يحيى بن حبان عن رهط من أهل العراق عن أبى ذر موقوفاً عليه، ولم يرفعه، هكذا ذكره أبو زرعة الرازى كما فى «العلل» [رقم ٢٨١٩]، وهذا هو المحفوظ عن أبى طوالة بلا ريب، وللحدث شواهد: ثبت بعضها، لكن دون سياقه هنا، فالله المستعان.

٦٣٧٤- صحيح: أخرجه مالك [١٥٧١]، ومن طريقه البخارى [١٧٧٢]، ومسلم [١٣٨٢]، وأحمد [٢/٢٣٧، ٢٤٧، ٣٨٤]، وابن حبان [٣٧٢٣]، وعبد الرزاق [٧١٦٥]، والنسائى =

٦٣٧٥- حَدَّثَنَا مجاهد بن موسى، حَدَّثَنَا القعنبي، حَدَّثَنَا سليمان بن بلال، عن موسى بن أبي تميم، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا».

٦٣٧٦- حَدَّثَنَا أبو موسى، حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن مهدي، عن زهير بن محمد، قال: حَدَّثَنِي موسى بن أبي تميم، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، وَالدَّرْهَمُ بِالدَّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا».

= في «الكبرى» [٤٢٦١، ١١٣٩٩]، والحميدى [١١٥٢]، والمفضل الجندى في «فضائل المدينة» [رقم ١٩]، والبغوى في «شرح السنة» [٣٢٠/٧]، وأبو عوانة [رقم ٣٧٤٥، ٣٧٤٦]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ٣١٩٦، ٣١٩٧]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد ابن يسار عن أبي هريرة به.

قلتُ: هكذا رواه الحفاظ من أصحاب يحيى، وجاء داود بن عبد الله الجعفرى فرواه عن عبد العزيز الدراوردى عن يحيى بن سعيد فقال: عن ابن المسيب عن أبي هريرة به... فصار شيخ يحيى فيه هو (ابن المسيب) بدل: (سعيد بن يسار)، هكذا أخرجه العقلى في «الضعفاء» [٢/٣٦]، في ترجمة داود هذا، ثم قال عقبه: «وقال مالك وابن عيينة وعمرو بن الحارث عن يحيى ابن سعيد عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه، وهذا أولى».

قلتُ: فكأن الوهم فيه من داود بن عبد الله الجعفرى، فقد قال عنه العقلى: (فى حديثه وهم) لكن داود هذا الجمهور على توثيقه، وهو من رجال (ابن ماجه) وفى شيخه الدراوردى كلام أيضاً، فالتبعة فيه على أحدهما ولا بد، والله المستعان.

٦٣٧٥- صحيح: أخرجه مالك [١٢٩٨]، ومن طريقه مسلم [١٥٨٨]، والنسائى [٤٥٦٧]، وأحمد [٣٧٩/٢، ٤٨٥]، وابن حبان [٥٠١٢]، والشافعى [٨٧٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٢٦٦]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٤٣٧، ٣٤٠٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦٣/٨]، وأبو عوانة [رقم ٥٣٦٥، ٥٣٦٦]، وغيرهم من طرق عن موسى بن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة به.

قلتُ: وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحو.

٦٣٧٦- صحيح: انظر قبله.

۶۳۷۷- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ، مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ تَكُونُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَعَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ، فَرَأَى فِي وَجْهِ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ وَبَيْصًا مِنْ نُورٍ، فَرَأَى رَجُلًا مِنْهُمْ لَهُ وَبَيْصٌ أَعْجَبَهُ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا يَا رَبُّ؟ قَالَ: هَذَا مِنْ وَلَدِكَ اسْمُهُ دَاوُدُ، قَالَ: وَكَمْ عُمُرُهُ يَا رَبُّ؟ قَالَ: سِتُّونَ سَنَةً، قَالَ: زِدْهُ مِنْ عُمُرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً، قَالَ: إِذَا يُكْتَبُ وَيُخْتَمُ وَلَا يُبَدَّلُ، قَالَ: فَلَمَّا نَفَذَ عُمُرَ آدَمَ إِلَّا الْأَرْبَعِينَ الَّتِي وَهَبَهَا لِدَاوُدَ، أَتَاهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، فَقَالَ آدَمُ: إِنَّهُ قَدْ بَقِيَ مِنْ عُمُرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً، قَالَ: أَلَمْ تَعْطِهَا ابْنِكَ دَاوُدَ؟! قَالَ: فَجَحَدَ فَجَحَدَتْ

۶۳۷۷- حسن بهذا اللفظ والسياق: أخرجه ابن وهب في «القدر» [رقم ۸]، وعنه الفريابي في «القدر» [رقم ۲۰]، من طريق هشام بن سعد المدني عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة به.

قلتُ: هكذا رواه ابن وهب عن هشام، وقد وهم فيه، كما جزم به أبو زرعة الرازي كما في «العلل» [رقم ۱۷۵۷]، فقال: «وهم ابن وهب في حديثه».

قلتُ: وآية وهمه: أن أبا نعيم الملائى والقاسم بن الحكم بن العرنى، وخلاد بن يحيى السلمى وغيرهم كلهم خالفوه في سنده، ورواه عن هشام بن سعد فقالوا: عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة به نحوه . . .

هكذا أخرجه الترمذى [۳۰۷۶]، والحاكم [۲/ ۳۵۴، ۶۴۰]، والمؤلف [برقم ۶۶۵۴]، وابن منده في «الرد على الجهمية» [۱/ رقم ۲۳]، وأبو محمد الفاكهى في «حديثه» [رقم ۱۳۶]، وعنه أبو الحسين ابن بشران في الجزء الأول من فوائده [رقم ۱۲۳/ ضمن مجموع أجزاء حديثية]، وابن عساكر في «تاريخه» [۷/ ۳۹۴-۳۹۵]، وغيرهم من طرق عن هشام بإسناده الماضى به . . . نحو سياق المؤلف دون الفقرة الأخيرة: (فرأى فيهم . . . الخ)

قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن هشام بن سعد؛ وقد قال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ» وقال ابن منده: «هذا حديث صحيح من حديث هشام بن سعد» وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم) . =

ذُرَيْتُهُ، وَخَطِيءَ آدَمَ فَخَطِئَتْ ذُرَيْتُهُ، وَنَسِي فَنَسِيَتْ ذُرَيْتُهُ. فَرَأَى فِيهِمُ الْقَوِيَّ وَالضَّعِيفَ، وَالْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ، وَالْبَتْلَى، قَالَ: يَا رَبِّ، أَلَا سَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ؟ قَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أَشْكُرَ».

= قلتُ: إنما هو حسن الإسناد فقط، وهشام بن سعد مختلف فيه، ضعفه جماعة، ومشاه آخرون، لكنه كان أثبت الناس في زيد بن أسلم، كما قاله أبو داود صاحب «السنن» وهو من رجال الجماعة إلا البخارى، كما قال أبو داود صاحب «السنن» وهو من رجال الجماعة إلا البخارى، وقد نقل الحافظ في «التهذيب» عن الحاكم أنه قال عن هشام: «أخرجه له مسلم في الشواهد» كذا قال، ثم تراه يصحح سنده هنا على شرط مسلم، فكيف يستقيم له هذا؟! وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة به نحوه في سياق تم دون الفقرة الأخيرة التي عند المؤلف، وهو عند الترمذى [٣٣٦٨]، وابن حبان [٦١٦٧]، والحاكم [١٣٢/١]، وجماعة، وسنده حسن في الشواهد. وقد حسنه الترمذى وصححه الحاكم.

● تنبيهان:

الأول: أخشى أن يكون ابن وهب كما وهم في سنده على هشام بن سعد، أن يكون قد وهم عليه أيضاً في تلك الزيادة التي في آخره عند المؤلف، وهى: (فرأى فيهم القوى والضعيف . . . إلخ) فإن الجماعة الذين خالفوه في سنده؛ قد خالفوا في إهمال تلك الزيادة أيضاً، ولم يذكروها أصلاً، ولم أقف لها على شاهد ثابت بعد.

والثانى: أن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: قد تابع هشام بن سعد على الطريق الذى أخطأ ابن وهب عليه فيه، فرواه عن أبيه زيد بن أسلم فقال: عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة به نحوه في سياق أتم، فيه ألفاظ منكراً، أخرجه ابن أبى حاتم في «تفسيره» [٥/ رقم ٨٥٣٥ / طبعة المكتبة العصرية]، وابن منده في «الرد على الجهمية» [١/ رقم ٢٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٧/ ٣٩٥-٣٩٦]، وأبو الشيخ في «العظمة» [٥/ رقم ١٠١٥]، من طريق محمد بن شعيب عن عبد الرحمن به . . . وهو عند أبى الشيخ مختصراً ببعض فقراته فقط.

قلتُ: وهذا إسناد منكر، وعبد الرحمن بن زيد: شيخ ضعيف منكر الحديث، وكان يروى عن أبيه المناكير التى لا تطاق، ويأتى عنه بالأوابد والعظام، حتى قال الحاكم وأبو نعيم: «روى عن أبيه أحاديث موضوعة».

۶۳۷۸- حَدَّثَنَا يحيى بن أيوب، حَدَّثَنَا إسماعيل، حَدَّثَنَا شريك، عن عطاء بن يسار مولى ميمونة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «لَيْسَ الْمُسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ التَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَاللُّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ، إِنَّمَا الْمُسْكِينُ الْمُتَعَفِّفُ، اقْرَأُوا إِن شِئْتُمْ: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ الْحَافًا﴾ [البقرة: ۲۷۳]».

۶۳۷۹- حَدَّثَنَا محمد بن الخطاب، حَدَّثَنَا مؤملٌ، حَدَّثَنَا حماد بن سلمة، حَدَّثَنَا عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ، قال: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ».

= قلتُ: وقد تركه جماعة أيضاً، بل خولف في سنده وبعض متنه، خالفه هشام بن سعد من رواية الجماعة عنه كما مضى ذكر ذلك.

۶۳۷۸- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۶۳۳۷].

۶۳۷۹- صحيح: أخرجه مسلم [۷۱۰]، وأبو داود [۱۲۶۶]، والترمذی [۴۲۱]، والنسائي [۸۶۵، ۸۶۶]، وابن ماجه [۱۱۵۱]، وابن خزيمة [۱۱۲۳]، وابن حبان [۲۱۹۰، ۲۱۹۳]، [۲۴۷۰]، والطبرانی في «الأوسط» [۸/ رقم ۸۱۷۰]، وفي «الصغير» [۱/ رقم ۲۱، ۵۲۹]، وعبد الرزاق [۳۹۸۹]، وابن راهويه [۳۷۳]، والبيهقی في «سننه» [۴۳۲۳، ۴۳۲۴]، وفي «المعرفة» [رقم ۱۴۲۴، ۱۴۲۵]، والطحاوی في «شرح المعاني» [۱/ ۳۷۱]، والبخاری في «شرح السنة» [۳/ رقم ۸۰۴]، وأبو عوانة [رقم ۱۳۵۶، ۱۳۵۷]، وأبو نعیم في «المستخرج» [رقم ۱۵۹۸] و[رقم ۱۵۹۹، ۱۶۶۰، ۱۶۰۱]، والدينوری في «المجالسة» [رقم ۲۳۵۹]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ۲۶۹۲]، وجماعة كثيرة من طرق عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة به.

قال الترمذی: «حديث حسن صحيح».

قلتُ: قد اختلف في رفعه ووقفه على عمرو بن دينار، وقد صحح رفعه الترمذی والبخاری والبيهقی وغيرهم؛ والناهض عندي: أن الوجهين جميعاً محفوظان، وقد شرحنا ذلك شرحاً واسعاً في «غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار»، وراجع «علل الدارقطني» [۸۳-۱۱-۹۳]، والله المستعان.

٦٣٨٠- حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو الضَّبِّي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ، عَنْ عَمْرٍو ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ».

٦٣٨١- حَدَّثَنَا عَمْرٌو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سَفِيانُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ [الإنشقاق: ١]، و﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١].

٦٣٨٢- حَدَّثَنَا عَمْرٌو بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ فِي ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، و﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ [الإنشقاق: ١].

٦٣٨٣- حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا عِمَارَةُ بْنُ زَاذَانَ الصَّيْدَلَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ حَفِظَ عِلْمًا، فَسُئِلَ عَنْهُ فَكْتَمَهُ، إِلَّا جِيءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَلْجُومًا بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ».

٦٣٨٠- صحيح: انظر قبله .

٦٣٨١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٩٦].

٦٣٨٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٩٦].

٦٣٨٣- صالح: أخرجه أبو داود [٣٦٥٨]، وأحمد [٢/٢٦٣، ٣٠٥، ٣٤٤] و[٢/٣٥٣]، وابن حبان [٩٥]، والبيهقي في «الشعب» [٢/رقم ١٧٤٣]، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» [١/١٠٢]، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» [١/ص ٥/رقم ٣/ طبعة دار ابن الجوزي]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن علي بن الحكم البناني عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة به .

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره السلامة، بل حسنه بعضهم، فقال المنذري في «مختصر السنن» [٥/٢٥١]، وهو بصدد الكلام على هذا الحديث: «وقد روى عن أبي هريرة من طرق فيها مقال، والطريق التي أخرجه بها أبو داود: طريق حسن: فإنه رواه عن التبوذكي - وقد احتج به البخاري =

= ومسلم - عن حماد بن سلمة - وقد احتج به مسلم واستشهد به البخاري - عن علي بن الحكم - وهو أبو الحكم البناني، قال الإمام أحمد: ليس به بأس، وقال أبو حاتم الرازي: لا بأس به، صالح الحديث - عن عطاء بن أبي رباح - وقد اتفق الإمامان على الاحتجاج به

قلتُ: لا ريب أن رجاله كلهم ثقات مشاهير؛ وعلى بن الحكم نُكِّمَ فيه بلا حجة، وحماد بن سلمة: ثقة إمام؛ إلا أنه تغير قليلاً بأخرة؛ لكن جازف ابن الجوزي، وأعل الحديث به عقب روايته، فقال: «حماد مجروح»، هكذا يقول بلا روية، وكأنه ما يدري أن البخاري قد عقب بعدم إخراج حديثه، وأن مسلماً وأصحاب السنن قد احتجوا به جميعاً، وحماد أحمد أئمة المسلمين بلا ريب؛ وغاية ما قيل عنه: أنه قد تغير حفظه قليلاً بأخرة، ولم يختلط قط، فكان ماذا؟! ومن تجاوز غير هذا في الغمز من حماد؛ فقد تعدى طوره، ولن يجد في يده ما يعضد دعواه أصلاً، إلا ما حكى وقيل، مما لا يلتفت له نقاد تلك الصنعة، ولا يرفعوا له رأساً أصلاً، كما شرحنا ذلك شرحاً موسعاً في ترجمة حماد من كتابنا «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل» .

■ والحاصل: أن ما وُصِفَ به حماد من ذلك التغير في آخر عمره: لا دليل فيه لكل مغامر على رد كل حديث يكون فيه أبو سلمة البصري! فنعدُّ هذه القولة الماضية من فم ابن الجوزي: من تلك الهفوات الشنيعة التي وُسمَ بها الرجل في كتبه وتواليه، سامحه الله وغفر له .

وعود على بدء فنقول: قد توبع حماد على سنده الماضي:

١- تابعه الصعق بن حزن عن علي بن الحكم به . . . : كما ذكره العقيلي في «الضعفاء» [١] / ٢٥٧ / ترجمة الحكم بن عبد الملك] والصعق: ثقة عابد له أوهام. وهو من رجال مسلم والنسائي .

٢- وكذا تابعه: عمارة بن زاذان عن علي بن الحكم بإسناده به .

أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد وجماعة كثيرة، وعمارَة: شيخ بصري مختلف فيه، وقد اختلف عليه في سنده على ألوان، فرواه عنه جماعة على الوجه الماضي، وهو المحفوظ عنه، ورواه عنه بعضهم فقال: عن علي بن الحكم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة به، ورواه عنه آخر: فصرح بسماع علي بن الحكم عن عطاء في سنده، وكل ذلك أخطاء وأوهام، والصواب عنه: هو الأول: وقد رأيت العقيلي في «الضعفاء» [١/ ٧٤]، قد قال عن طريق عمارَة هذا:

=

«إسناد صالح» وهو عندي: صالح في المتابعات والشواهد .

= والحديث: هكذا رواه حماد بن سلمة ومن معه عن عليّ بن الحكم بن عطاء كما مضى . . . وخالفهم عبد الوارث بن سعيد، وأفسد عليهم إسناده، كما أفسده علينا، فرواه عن عليّ فقال: عن رجل عن عطاء عن أبي هريرة به . . . ، فأدخل بين عليّ وعطاء: (رجلاً مبهماً) هكذا أخرجه الحاكم وجماعة، وهذه علة خفية كما يقول الحافظ في «النكت الظراف» [١٠/٢٦٥-٢٦٦]، وسبقه ابن القطان الفاسى إلى إعلال الحديث بتلك العلة: في بيان الوهم والإيهام [٢/٤٢٥]، وقد أخطأ بعضهم فيه على عبد الوارث بن سعيد، فرواه عنه عن عليّ بن الحكم عن عطاء عن رجل عن أبي هريرة به . . . ، فجعل (الرجل المبهم) بين عطاء وأبي هريرة، هكذا أخرجه الحاكم [١/١٨٢]، ثم بين أن ذلك وهم على عبد الوارث؛ وأن الصواب عنه: هو ما رواه أولاً عن عليّ بن الحكم عن رجل عن عطاء عن أبي هريرة به .

قلت: وقد زعم بعضهم أن ذلك الرجل المبهم في سنده: الحجاج بن أرطاة، وهى دعوى مجردة دون برهان، وقد استبعدها ابن عبد البر فى «جامع البيان» وأصاب بلا ريب عندى .

ثم جاء بعض أصحابنا وردّ رواية عبد الوارث بن سعيد، لمخالفته الجماعة فى سنده عن عليّ بن الحكم، ومنهم (حماد بن سلمة) وهو كان أروى الناس عن عليّ بن الحكم كما قاله أبو داود، وأن المحفوظ: هو ما رواه هؤلاء عن عليّ بن الحكم عن عطاء به . . . دون واسطة بينهما .

قلت: وهذا كله غفلة عن كون ما أتى به عبد الوارث: ما هو إلا زيادة واجب قبولها؛ وهو أثبت من جميع من روى هذا الحديث عن علة بن الحكم، وزيادة مثله على الرأس والعينين، فما أراه إلا قد حفظ ونسوا، وجاء بما أغفلوا، وفسد إسناده الحديث جملة، بعد أن كان ظاهره الصحة .

وقد ورد الحديث من طرق أخرى عن عطاء عن أبي هريرة به مرفوعاً وموقوفاً، ولا يثبت منها بشىء على التحقيق، وقد علقه الحافظ الخليلى فى «الإرشاد» [١/٣٢١-٣٢٢] انتخاب السلفى]، من طريق عطاء عن أبي هريرة به مرفوعاً . . .

ثم قال: «معلول، لم يتفقوا عليه، رواه عن عطاء: مالك بن دينار وعمارة وعليّ بن الحكم وجماعة، والناس يجمعون طرقه، ولم يروه عنه - يعنى عن عطاء -: المتفق عليهم من أصحابه، والمحفوظ من حديث أبي هريرة موقوف» .

قلت: وخالفه أبو الحسن ابن مهدى فى «علله» [١٠/٦٨]، فجزم بكون المرفوع هو المحفوظ، ولم يثبت عندنا هذا ولا ذاك بإسناد نظيف .

= وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به . . . وكلها منكورة، وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً، ولا يصح منها شيء قط، لكن بعضها يقوى بعضاً إن شاء الله؛ بل طريقه عن أبي هريرة وحده: وإن كانت لا تسلم من مقال: إلا أن الحديث ثابت بمجموعها، وقد حسن بعضها: العقيلي والمنذرى وجماعة؛ وقال الترمذى عقب روايته حديث أبي هريرة: «حديث حسن» وكذا حسن بعضها: ابن القطان في «بيان الوهم» [٥/٢١٨-٢١٩]، وقبله البغوى في «شرح السنة» [١/٣٠١]، وكذا مشى الحافظ العراقى بعض شواهد في (إصلاح المستدرک) وقبله صححه الحاكم، وكذا الذهبي في «الكبائر» وقال الحافظ في «القول المسدد» [ص ٤٥]: «والحديث وإن لم يكن في نهاية الصحة؛ لكنه صالح للحجة».

قلتُ: وهذا أعدل الأقوال فيه، فإن قيل: قد سئل الإمام أحمد عن تلك الأحاديث التي فيها: «من كتم علماً ألجمه الله بلجام من نار» فقال: «لا يصح منها شيء» كما نقله عنه أبو بكر ابن صدقة الحافظ في «مسائله» وعنه الخلال في «جامعه» وعنه ابن مفلح في «الآداب الشرعية»، فما جوابكم؟! .

قلنا: هذا كلام مستقيم، فإن الأحاديث في هذا الباب لا يثبت منها شيء على التحقيق، إلا أنها تنتهض بمجموعها على الاحتجاج بها؛ فإن كان مراد الإمام أحمد: أنها لا تصح أصلاً مفردة أو مجتمعة، فقد عارضه غير واحد من المتقدمين، كالترمذى والعقيلي وغيرهما، وصححه خلق من المتأخرين كما مضى الإشارة إليه، فإذا اختلف قول المتقدمين من أئمة هذا الشأن في صحة رواية وضعفها؛ فإن للاجتهاد مُتَّسَعاً في الترجيح بين أقوالهم على وفق مناهجهم، وجادة طريقهم في النقد والتعليل.

ولو لم نجد للمتقدمين: كلاماً حول تلك الأحاديث، إلا مقولة الإمام أحمد الماضية؛ لما عدلنا عنها، وما توجهنا إلا إليها، ضارين بأقوال المتأخرين - حول تلك الأحاديث - عرض الحائط، لكن الحق أحق أن يتبع، والدقُّ لرأس المبتل أوفق إن لم يُقَطَّع، وما تحلى طالب علم بأحسن من الإنصاف وترك التعصب للعلماء والناس، ألهمنا الله مسaire السبيل الحق في القول والعمل.

وبعد: فلعلنا نفرّد جزءاً حديثياً، نستوعب فيه تخريج هذا الحديث وطرقه وشواهد . . . والله المستعان لا رب سواه.

٦٣٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ ، حَدَّثَنَا أَبُو هَانِيءٍ الْخَوْلَانِيُّ حَمِيدُ بْنُ هَانِيءٍ ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ مُسْلِمَ بْنِ يَسَارَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «سَيَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يُحَدِّثُونَكُمْ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَاهُمْ» .

٦٣٨٤- حسن: أخرجه مسلم [٦]، وأحمد [٣٢١/٢]، وابن حبان [رقم ٦٧٦٦]، والحاكم [١٨٤/١]، وابن راهويه [٣٣٢]، والبخارى في «تاريخه» [٢٧٥/٧]، وابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» [١٤/٢]، وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» [٤/رقم ٦٠٧]، والبعغوى في «شرح السنة» [١/٢٢٣]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ٧٠]، وابن وضاح في «البدع» [رقم ٢٣٨]، والبيهقى في «الدلائل» [رقم ٢٩٣٥]، والسلفى في جزء من (حديثه عن أبي الحسين الثقفى) [رقم ٧/ضمن مجموع أجزاء حديثية]، والخطيب في «موضح الأوهام» [٢/٤٥٥]، والحاكم أيضاً في معرفة علوم الحديث [ص ٥٠]، ومن طريقه الذهبى في «المعجم المختص» [١/٢١]، وابن عساكر في المعجم [رقم ٨٣٣]، وغيرهم من طريقين عن سعد بن أبي أيوب عن أبي هانئ حميد بن هانئ الخولانى عن أبي عثمان مسلم بن يسار عن أبي هريرة به .

قال البغوى: «هذا حديث حسن» وقال الحاكم: «هذا حديث ذكره مسلم فى خطبة الكتاب مع الحكايات، ولم يخرج فى أبواب الكتاب . . .» .

قلت: وهو كما قال، وقد فرق جماعة من الخذاق بين الأحاديث التى يذكرها مسلم فى مقدمة «صحيحه» وبين الأحاديث التى يذكرها فى صلب «الصحيح» ثم خرج الحاكم عن الطور وقال: «وهو صحيح على شرطهما جميعاً، ومحتاج إليه فى «الجرح والتعديل»، ولا أعلم له علة» .

قلت: بل الحديث صالح الإسناد فقط، ورجاله كلهم ثقات سوى «مسلم بن يسار» وهو أبو عثمان المصرى مولى الأنصار؛ فهو شيخ صدوق صالح، روى عنه جماعة من الثقات، وذكره ابن حبان فى «الثقات» ونقل غير واحد عن الدررطنى أنه قال عنه: «يعتبر به» والذى فى كتاب البرقانى عن أبى الحسن [ص ٦٥/رقم ٤٩٢]، قال: «من أهل مصر، لا يعتبر به» والأول أصح عندى، وقال الذهبى بعد أن ترجم للرجل فى «الميزان» [٦/٤٢٠]: «ولا يبلغ حديثه درجة الصحة، وهو فى نفسه صدوق» وقال فى «سير النبلاء» [٤/٥١٤]: «وهو قليل الحديث، صدوق» .

۶۳۸۵ - حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا مَبْشَرٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ امْرَأَةً مَرَّتْ تَعْصِفُ رِيحَهَا، فَقَالَ: يَا أُمَّةَ الْجَبَارِ، الْمَسْجِدَ تَرِيدِينَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: وَلَهُ تَطْيِيتٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَارْجِعِي، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَخْرُجُ إِلَى الْمَسْجِدِ تَعْصِفُ رِيحَهَا، فَيَقْبَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهَا صَلَاةً حَتَّى تَرْجِعَ فَتَغْتَسِلَ».

= قلتُ: وهو كما قال، وكلامه أولى من قول الحافظ عنه في «التقريب»: «مقبول» فتلك قوله لا تسلم له بشأن الرجل على مفهومها عنده وحده.

والحديث رواه أيضاً: شراحيل بن يزيد عن مسلم بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (يكون في آخر الزمان دجالون كذبون، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فيأيكم وإياهم، لا يضلونكم، ولا يفتنونكم) أخرجه مسلم في مقدمة «صحيحه» [ص ۱۲]، وابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» [۲/ ۱۴]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ۷۱]، والطحاوي في «المشكل» [۷/ ۱۳۲]، وغيرهم من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن شريح عن شراحيل به . . . واللفظ لمسلم.

قلتُ: وشراحيل شيخ صدوق أيضاً . . . فالإسناد صالح.

ومن الطريق الماضي: أخرجه الخطيب أيضاً في «الكفاية» [ص ۴۲۹]، وللحديث: طريق آخر عن أبي هريرة به نحو السياق الماضي: عند أحمد وابن ماجه وغيرهما، وسنده ضعيف . . . والله المستعان.

۶۳۸۵ - حسن: أخرجه ابن خزيمة [۱۶۸۲]، والبيهقي في «سننه» [۵۱۵۸، ۵۷۶۷]، وفي الآداب [رقم ۶۰۹]، والسراج في «مسنده» [۱/ ۲۹۵]، وابن عساكر في «تاريخه» [۶۱/ ۲۴۰ / ۲۴۱] و[۶۲/ ۴۰]، وغيرهم من طرق عن الأوزاعي، عن موسى بن يسار، عن أبي هريرة به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد قوى لولا أنه منقطع، وموسى بن يسار: هو الشامي الأردني، ويقال له أيضاً: (موسى بن سيار) بتقديم السين على الياء، قال عنه أبو حاتم الرازي: «هو شيخ مستقيم الحديث . . . روى عن أبي هريرة مرسلًا، ولم يدركه . . . نقله عنه ابنه في «الجرح والتعديل» [۸/ ۱۶۷]، وليس هو بـ (موسى بن يسار عم محمد بن إسحاق بن يسار) ذلك الثقة المشهور؛ =

= فهو قرشى مدنى معروف؛ متقدم الطبقة عن موسى بن يسار الشامى، وكلاهما يروى عن أبي هريرة، إلا أن المدنى: سماعه من أبي هريرة صحيح ثابت فى «صحيح مسلم» .

وقد خلط بينهما جماعة من المتأخرين، فقال المنذرى فى «الترغيب» [٦٠/٣]، بعد أن عزا الحديث لابن خزيمة وحده: «إسناده متصل، ورواته ثقات . . . كذا، وتابعه على ذلك: الإمام أحمد شاكر فى تعليقه على المسند [١٣/٨٤]، وهما فى ذلك ولا بد، كأنه اشتبه عليهما (موسى بن يسار الشامى) صاحب هذا الحديث، بـ (موسى بن يسار المدنى) فظننا صاحب الحديث هو الثانى، وليس بشيء، والمدنى: لم يلقه الأوزاعى ولا أراه لحقه أصلاً.

وللحديث طريق آخر: يرويه عاصم بن عبد الله بن عاصم العمرى عن عبيد مولى أبي رهم المدنى عن أبي هريرة به نحوه . . . عند أبي داود [٤١٧٤]، وابن ماجه [٤٠٠٢]، وأحمد [٢/٢٤٦، ٢٩٧، ٤٤٤، ٤٦١]، والطياليسى [٢٥٥٧]، والمؤلف [برقم ٦٤٧٩]، وعبد الرزاق [٨١٠٩]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٤٦١]، والحميدى [٩٧١]، وأبى القاسم البغوى فى الجعديات [رقم ٢٢٦٨]، والشافعى فى «سننه» [رقم ١٧٧]، ومن طريقه البيهقى فى «المعرفة» [رقم ١٦٢٦]، وابن أبى شيبه فى «الأدب» [رقم ١٠٢]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ١٧١١]، وابن بشران فى «أماليه» [رقم ٦٢٠]، وابن حبان فى «المجروحين» [٢/١٢٨]، والمزى فى «تهذيبه» [١٩/٢٢٠]، وغيرهم من طرق عن عاصم بن عبيد الله به . . . وهو عند ابن أبى خيثمة وابن بشران: بالمرفوع منه فقط، وكذا هو عند ابن أبى شيبه فى (الأدب) وفى «المصنف» [٢٦٨٦٤].

قلت: وهذا إسناد لا يثبت من هذا الطريق، وعاصم بن عبيد الله: شيخ منكر الحديث كما قاله البخارى وجماعة؛ وبه أعله المنذرى فى «الترغيب» [٦٠/٣]، والمناوى فى «الفيض» [٣/١٥٥]، لكنه لم ينفرد به عن عبيد مولى أبي رهم، بل تابعه عليه عبد الرحمن بن الحارث بن أبى عبيد عن جده عبيد عن أبي هريرة به نحوه . . . ولفظ المرفوع منه: (لا تقبل لامرأة صلاة تطيبت بطيب لغير زوجها حتى تغتسل منه غسلها من الجنابة) وزاد فى آخره من قول أبي هريرة: (فاذهى فاغتسلى منه، ثم ارجعى فصلى) أخرجه البيهقى فى «سننه» [٥١٥٩]، من طريق عباس الدورى عن خالد بن مخلد عن عبد الرحمن به .

قال البيهقى عقب روايته: (جده - يعنى جد عبد الرحمن: أبا الحارث عبيد بن أبى عبيد، وهو: عبد الرحمن بن الحارث بن أبى الحارث بن أبى عبيد).

۶۳۸۶- حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، شَكَ دَاوُدَ فِي خَمْسَةِ أَوْ دُونَ.

۶۳۸۷- حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُوقِرِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: قَالَ

= قلتُ: وسنده صالح إن شاء الله، وخالد بن مخلد: من رجال الجماعة إلا أبا داود، وفيه كلام معروف؛ وهو صدوق متمسك، وحديثه على الاستقامة حتى يخالف ممن هو فوقه، أو يأتي بما ينكر عليه، وشيخه (عبد الرحمن بن الحارث) روى عنه جماعة.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وسئل عنه أبو زرعة الرازي فقال: «لا بأس به» كما في «الجرح والتعديل» [٢٢٤/٥]، فمثله يحتج به، وجده: عبيد بن أبي عبيد: روى عنه جماعة أيضاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقبله قال العجلي: «تابعه ثقة» وما ذكره أحد - علمته - من ألف في «الضعفاء»، وما علمته روى منكراً، وهو عندى شيخ صدوق إن شاء الله. وللحديث طرق عن أبي هريرة بالرفوع منه نحوه . . . ولا يثبت منها شيء، إنما الثابت هو ما ذكرناه . . . والله المستعان.

۶۳۸۶- صحيح: أخرجه مالك [١٢٨٥]، ومن طريقه البخارى [٢٠٧٨، ٢٢٥٣]، ومسلم [١٥٤١]، وأبو داود [٣٣٦٤]، والترمذى [١٣٠١]، والنسائى [٤٥٤١]، وأحمد [٢٣٧/٢]، وابن حبان [٥٠٠٦، ٥٠٠٧]، والشافعى [٧٠١]، وابن الجارود [٦٥٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣٠/٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٤٤٦، ١٠٤٤٨]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٥١١]، وأبو عوانة [رقم ٥٠٥٠]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٨/٩٠]، وأبو عبيد فى «الأموال» [رقم ١٠٤٩]، وجماعة من طرق عن مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى عبد الله بن أبي أحمد الأسدى عن أبي هريرة به.

قال الترمذى: «حديث حسن صحيح».

قلتُ: وفى الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه.

۶۳۸۷- صحيح: أخرجه النسائى [٢٨٧٧]، والبخارى فى «تاريخه» [٤/١٩٢]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٠٧/١٠]، من طريق بشر بن شعيب بن أبي حمزة عن أبيه عن الزهرى عن سحيم مولى بنى زهرة عن أبي هريرة به.

سحيمٌ مولى بنى زهرة، وكان يصاحب أبا هريرة، إنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «يَغْزُو هَذَا الْبَيْتَ جَيْشٌ يُخَسَفُ بِهِمْ بِالْبَيْدَاءِ».

٦٣٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَوْسِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مِثْلُ الَّذِي يَسْمَعُ الْحِكْمَةَ فَيُحَدِّثُ بِشَرِّ مَا

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات والشواهد؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير سوى (سحيم) مولى بنى زهرة، وهو من شيوخ الزهرى الذى انفرد بالرواية عنه، لكن ذكره ابن حبان فى (الثقات) ونقل ابن شاهين فى «الثقات» [ص ١٠٩]، عن ابن عمار الحافظ أنه قال عنه: «شيخ ثقة؛ إلا أنه كان محتاجاً» فإن ثبت هذا النقل بشأن الرجل؛ فالإسناد قوى.

وللحديث طريق آخر: يرويه عمر بن حفص بن غياث عن أبيه عن مسعر عن طلحة بن مصرف عن الأغر أبى مسلم عن أبى هريرة به مرفوعاً بلفظ: (لا تنتهى البعوث عن غزو هذا البيت حتى يخسف بجيش منهم) أخرجه النسائى [٢٨٧٨]، والحاكم [٤٧٦/٤]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧ / ٢٤٤]، وتمام فى فوائده [١ / رقم ٧٠١]، وأبو الشيخ فى «الطبقات» [٤ / ٥] و [٢٦٣]، والفاكهى فى «أخبار مكة» [رقم ٧٢٠]، وابن أخى ميمى فى «فوائده» [ص ١٤٧]، والفخر ابن البخارى فى «مشيخته» [٢ / ١٤٩٩-١٥٠٠]، وغيرهم من طرق عن عمر بن حفص به.

قال الحاكم: «هذا حديث غريب صحيح، ولم يخرجاه، ولا أعلم أحداً حدث به غير عمر بن حفص بن غياث . .».

قلتُ: وهو كما قال، ورجالهم ثقات رجال «الصحيح».

وفى الباب عن جماعة من الصحابة، يأتى بعضها [برقم ٦٩٢٦، ٧٠٤٣، ٧٠٦٩].

● تنبيه: الحديث من الطريق الأول: أخرجه أيضاً: الفسوى فى «المعرفة» [٢١٧/١]، ومن طريقه ابن النجار فى «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [٤ / ١١٨ / الطبعة العلمية]، من طريق الزهرى بإسناده به.

٦٣٨٨ - ضعيف: أخرجه ابن ماجه [٤١٧٢]، وأحمد [٣٥٣/٢]، [٤٠٥، ٥٠٨]، وابن راهويه [١٣٠]، والبيهقى فى «الشعب» [٢ / رقم ٧٢٢، ١٧٨٨]، والرامهرمزي [رقم ٥٧، ٥٨]، وأبو الشيخ [رقم ٢٩١]، كلاهما فى «الأمثال» وابن عدى فى «الكامل» [١٩٩/٥]، وابن =

سَمِعَ، مَثَلُ رَجُلٍ أَتَى رَاعِيًا، فَقَالَ: يَا رَاعِي، أَجْزَرْنِي شَاةٌ مِنْ غَنَمِكَ، فَقَالَ: اذْهَبْ فَخُذْ بِأُذُنِ خَيْرِهَا شَاةً، فَذَهَبَ فَأَخَذَ بِأُذُنِ كَلْبِ الْغَنَمِ».

= الأعرابي في «المعجم» [رقم ۲۳۰۷]، وأبو الحسن القطان في «زوائده على سنن ابن ماجه» [عقب رقم ۴۱۷۲]، وأحمد بن منيع، والعسكري كما في «المقاصد» [ص ۵۹۳ / طبعة الكتاب العربي]، والطيالسي [۲۵۶۳]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة بن علي بن زيد بن جدعان عن أوس ابن خالد عن أبي هريرة به نحوه . . .

ولفظ الطيالسي: (مثل الذي يسمع الحكمة فلا يحدث إلا بشر ما سمع، كمثل الذي قال له: ادخل الزرب، فخذ أسمن شاة منها، فخرج بالكلب يقوده) . . .

وفي رواية للرامهرمزي في أوله: (مثل الذي يسمع خطبة ثم لا يعي ما يسمع . . .).

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه عبد الغني المقدسي في «العلم» [۱ / ۱۹]، كما في «الضعيفة» [۴ / ۲۶۰]، ثم قال: «هذا إسناد حسن» كذا قال، ومداره على (علي بن زيد بن جدعان) وهو فقيه منكر الحديث على التحقيق، وبه أعله البوصيري في «تحف الخيرة» [۱ / ۲۱۸]، ومثله صاحبه الهيثمي في «المجمع» [۱ / ۳۳۹]، إلا أنه قال: «رواه أبو يعلى، وفيه على بن زيد، وهو ضعيف، واختلف في الاحتجاج به».

قلت: لكن العمل على توهين ابن جدعان، بل تركه جماعة أيضاً، ومن وثقه أو مشاه، فلم يخبر حاله جيداً؛ وقد قال البوصيري أيضاً في «مصباح الزجاجية» [۴ / ۲۲۸]: «هذا إسناد فيه على بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف».

قلت: وشيخه (أوس بن خالد) شيخ مجهول، انفرد به عنه ابن جدعان بالرواية، ولا عبرة بذكر ابن حبان له في «الثقات» [۴ / ۴۴]، لما علم من تساهله في توثيق تلك الطبقة من النقلة، وقد قال البخاري عن أوس: «لا يروى عنه إلا على بن زيد، وعلى فيه بعض النظر».

وقال أبو الفتح الأزدي: (منكر الحديث) وقال بن القطان الفاسي: (أوس مجهول الحال، له ثلاثة أحاديث عن أبي هريرة منكراً).

وقد قيل: بكونه هو: (أوس بن عبد الله الربيعي، أبا الجوزاء البصري)، وليس ييشىء، وإن كان ابن جدعان يروى عن الرجلين جميعاً، وقد فرق بينهما غير واحد، وذكر الإمام في «الضعيفة» [۴ / ۲۶۰]، أن عبد الغني المقدسي قدرى هذا الحديث في «العلم» [۱ / ۱۹]، من طريق يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة فقال: عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس به . . . =

٦٣٨٩- حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَكَلِّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ».

= هكذا قال: وقد جزم الإمام بشذوذ تلك الرواية، لكون الحديث عند أحمد وغيره من طريق يزيد ابن هارون عن حماد بالإسناد الأول، وهو الصواب بلا ريب وليت الإمام ذكر لنا سند عبد الغنى القدسي إلى يزيد بن هارون في ذلك الطريق الغريب، وقد يكون بعضهم دخل له إسناد في إسناد، أو حديث في حديث.

والحديث: حديث ابن جدعان، وبه يعرف، وعليه أنكره ابن عدى وساقه له في ترجمته من «الكامل» والحديث: ضعَّف سنده العراقي في «المغنى» [٢/٢١٠]، وتبعه على ذلك جماعة.

أما السيوطي: فقد تساهل وحسنه في «الجامع الصغير» [٥/٥١٠/٥ مع الفيض]، وردة عليه المناوي في التيسير بشرح الجامع الصغير [٢/٧١٩/٢ طبعة مكتبة الشافعي]، والله المستعان.

٦٣٨٩- صحيح: أخرجه البخاري [٤٩٦٨، ٦٢٧٨]، ومسلم [١٢٧]، وأبو داود [٢٢٠٩]، والترمذي [١١٨٣]، والنسائي [٣٤٣٤، ٣٤٣٥]، وابن ماجه [٢٠٤٠]، وأحمد [٢/٣٩٣، ٤٨١، ٤٩١]، وابن حبان [٤٣٣٤]، والبيهقي [٢٤٥٩]، وابن أبي شيبة [١٨٠٦٢]، وابن راهويه [٦، ٥]، والحميدي [١١٧٣]، والبيهقي في «سننه» [١٣٩٧٣، ١٤٥٢١، ١٤٨٣٠]، وفي «الشعب» [١/١٣١، ٣٣٢]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٥٧٦]، والبغوي في «شرح السنة» [١/١٠٨]، وجماعة من طرق عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة به . . . وهو عند جماعة بنحوه .

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: قد اختلف على قتادة في سنده على ألوان، ذكرها الدارقطني في «العلل» [٨/٣١٤-٣١]، ثم قال: «والصحيح عن قتادة عن زرارة عن أبي هريرة مرفوعاً وهو كما قال؛ وقد صرح قتادة بالسماع: عند الطيالسي ورواية للبخاري وجماعة؛ وتوابع عليه أيضاً: تابعه يونس ابن عبيد عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة به نحوه . . . عند ابن حبان [٤٣٣٥]، والمؤلف [برقم ٦٣٩٠]، والقضاعي في «الشهاب» [٢/رقم ١١١٥]، وغيرهم من طريق سالم بن نوح البصري عن يونس به .

٦٣٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ نَفْسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَكَلِّمْ بِهِ».

٦٣٩١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَتَى بَيْتَ فَاطِمَةَ، فَخَرَجَتْ مَعَهُ، فَقَالَ: أَتُمُّ لَكَع؟ قَالَ: فَاحْتَبَسَ، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا تَلْبَسُهُ سَخَابًا أَوْ تَغْسَلُهُ، قَالَ: فَجَاءَ - يَعْنِي - الْحَسَنُ يَشْتَدُّ، فَاعْتَنَقَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَحِبُّهُ فَأَحِبَّهُ، وَأَحِبُّ مَنْ يُحِبُّهُ».

= قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٣/٣٤٦-٣٤٧]، ثم قال: «وهذا معروف عن قتادة عن زرارة بن أوفى، فأما عن يونس بن عبيد: فما أعلم رواه عنه غير سالم». قلتُ: وسالم هذا ليس بسالم، فهو شيخ مختلف فيه، وليس ممن يحتمل له التفرد عن مثل يونس ابن عبيد أصلاً، وقد صح عن سالم نفسه أنه قال: «ضاع مني كتاب يونس والجريري فوجدتهما بعد أربعين سنة» فينبغي استصحاب الحيطة في روايته عن هذين خاصة، ولولا أن مسلماً قد احتج بهذا الشيخ، لكن الضعف به أولى. وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . وقد بسطنا تخريجه وشواهد في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦٣٩٠ - صحيح: انظر قبله.

٦٣٩١ - صحيح: أخرجه البخاري [٢٠١٦]، ومسلم [٢٤٢١]، وابن ماجه [١٤٢]، وأحمد [٢/٢٤٩]، والحميدي [١٠٤٣]، والنسائي في «الكبرى» [٨١٦٤]، وابن أبي الدنيا في العيال [رقم ٢١٣]، والبيهقي في «سننه» [٢٠٨٦٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣/١٨٨، ١٨٩، ١٩٠]، وفي «المعجم» [رقم ١٠٧٢]، والباغندي في «أماليه» [رقم ١٥]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [رقم ٢٢٥٣]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد المكي عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبي هريرة به نحوه . . . وهو عند النسائي والبيهقي واللالكائي وابن ماجه ورواية لمسلم وابن عساكر: بالمرفوع منه فقط، ومثله عند أحمد =

٦٣٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ الْوَلِيدُ بْنُ شِجَاعٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ شَعِيبِ بْنِ شَابُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْتَشِرِ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ».

= قلتُ: وقد توبع عليه ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد:

١- تابعه ورقاء بن عمر: على نحوه . . . وزاد في آخره من قول أبي هريرة: (فما كان أحد أحب إليَّ من الحسن بن عليٍّ بعدما قال رسول الله ﷺ ما قال) أخرجه البخارى [٤٥٤٥]، وأحمد [٣٣١/٢]، وابن حبان [٦٩٦٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٤/١٣٤-١٣٥]، وغيرهم من طريقين عن ورقاء به . . . وليست الزيادة عند أحمد والبغوى، .
قلتُ: وقد اختلف على ورقاء فى سنده، كما شرح ذلك الدارقطنى فى «العلل» [١١/١٦١-١٦٢]، ثم قال: (والصواب: عن ورقاء عن عبيد الله بن أبي يزيد عن نافع بن جبير عن أبي هريرة . . .) وهو كما قال.

٦٢٩٢- صحيح: أخرجه مسلم [١١٦٣]، وأبو داود [٢٤٢٩]، والترمذى [٤٣٨]، والنسائى [١٦١٣]، وأحمد [٣٤٢/٢]، والدارمى [١٤٧٦]، وابن خزيمة [١١٣٤]، [٢٠٧٦]، وابن حبان [٣٦٣٦]، والحاكم [٤٥١/١]، وابن راهويه [٢٧٦]، [٢٧٧]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٤٣٣]، والبيهقى فى «سننه» [٨٢٠٤]، [٨٢٠٦]، [٨٢٠٥]، وفى «الشعب» [٣/رقم ٣٧٧٢، ٣٧٧٤، ٣٧٧٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٤/٣٥]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [رقم ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢]، وأبو عوانة [رقم ٢٩٥٩]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٣٥٠٥]، وجماعة من طريقين عن حميد بن عبد الرحمن الحميرى البصرى عن أبي هريرة به . . . وهو عند جماعة بنحوه . . . وزاد الجميع: (وأفضل الصيام بعد شهر رمضان: شهر الله المحرم) ولفظ ابن خزيمة: (سئل - أى النبى ﷺ: أى صلاة أفضل بعد المكتوبة، وأى الصيام أفضل بعد شهر رمضان؟! فقال: أفضل الصلاة بعد المكتوبة: الصلاة فى جوف الليل، وأفضل الصيام بعد شهر رمضان: شهر الله المحرم) ومثله عند الحاكم، وهو رواية لمسلم وأبى نعيم، وكذا المؤلف كما يأتى [برقم ٦٣٩٥].

= قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

٦٣٩٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مَبَشَرٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتُ!، قَالَ: «وَيَحْكُ! وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي وَأَنَا صَائِمٌ، قَالَ: «أَعْتَقَ رَقَبَةً»، قَالَ: مَا أَجِدُ، قَالَ: «صُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»، قَالَ: مَا أُسْتَطِيعُ، قَالَ: «أَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا»، قَالَ: مَا أَجِدُ، قَالَ: فَآتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، فَقَالَ: «خُذْهُ فَتَصَدَّقْ بِهِ»، قَالَ: أَعْلَى غَيْرِ أَهْلِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ وَاللَّهِ مَا بَيْنَ طَنْبِي الْمَدِينَةَ أَهْلَ بَيْتِ أَحْوَجَ إِلَيْهِ مِنِّي، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَسْنَانُهُ، قَالَ: «فَخُذْهُ وَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ وَاسْتَغْفِرْ رَبَّكَ».

٦٣٩٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مَبَشَرٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ:

= قلتُ: وَهَمَّ الرَّجُلُ كِعَادَتِهِ، بَلِ الْحَدِيثُ عِنْدَ مُسْلِمٍ كَمَا مَضَى .

قال الترمذی: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح».

قلتُ: قد رواه عن (حميد بن عبد الرحمن) رجلان: أبو بشر جعفر بن إياس، والثاني: محمد ابن المنتشر من رواية عبد الملك بن عمير عنه به . . .

وقد اختلف في سنده على عبد الملك وأبي بشر معاً، كما شرحه الدارقطني في «العلل» [٩ / ٨٩-٩٠]، وكذا فصلنا الكلام عليه في «غرس الأشجار» واللّه المستعان.

٦٣٩٣- صحيح: أخرجه البخارى [٥٨١٢]، وابن حبان [٣٥٢٦] و[٣٥٢٧]، والدارقطني في «سننه» [٢ / ١٩٠]، والبيهقي في «سننه» [٧٨٣٧، ٩٦٧٧، ٩٦٧٨، ١٥٠٦٦، ١٩٧٥٣]، والطحاوى في «شرح المعاني» [٢ / ٦١]، وأبو عوانة [رقم ٢٨٦]، وأبو جعفر ابن البخترى في الجزء الحادى عشر من «فوائده» [رقم ١٨ / ضمن مجموع مؤلفاته]، وغيرهم من طرق عن الأوزاعى عن الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف المدنى عن أبى هريرة به نحوه . . . وليس عند البخارى قوله: (وأطعمه أهلك، واستغفر ربك).

قلتُ: قد رواه جماعة كثيرة عن الزهرى به نحوه . . . واختلف عليه في سنده ومتنه على ألوان، وقد استوفى الدارقطني: هذا الاختلاف في «علله» [١٠ / ٢٢٣-٢٤٧]، وكذا شرحناه أيضاً في «غرس الأشجار» . . .

٦٣٩٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٣٠٦].

حدثني حميد بن عبد الرحمن، قال: حدثني أبو هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيَنْصَرَانِهِ، وَيَمَجِّسَانِهِ».

٦٣٩٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْتَشِرِ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَرْفَعُهُ، قَالَ: سُئِلَ: أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ؟ وَأَيُّ الصِّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ؟ قَالَ: فَقَالَ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، وَأَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْحَرَمِ».

شهر بن حوشب عن أبي هريرة

٦٣٩٦ - حَدَّثَنِي عبيد الله بن عمر القواريري، حدثنا عبيد بن واقد الليثي، حدثنا سعيد بن عطية، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْتَجِيبَ اللَّهُ لَهُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ وَالْكَرْبِ، فَلْيُكْثِرِ الدُّعَاءَ فِي الرَّخَاءِ».

٦٣٩٦ - ضعيف: أخرجه الترمذی [٣٣٨٢]، والطبرانی في «الدعاء» [رقم ٤٥]، وابن عدی في «الكامل» [٣٥٢/٥]، وابن عساکر في «تاريخه» [١١٨/١١]، و[٨٣/٣٥]، وعبد الغنی المقدسی في «الدعاء» [١٤٤-١٤٥]، وغيرهم من طريق عبيد بن واقد البصری عن سعيد بن عطية الليثي عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة به.
قال الترمذی: «هذا حديث غريب».

قلتُ: كأنما يشير إلى ضعفه، فإن (عبيد بن واقد) شيخ منكر الحديث، ضعفه أبو حاتم الرازي، وترجمه ابن عدی في «الكامل» وساق له جملة من مناكيره، منها هذا الحديث، ثم قال: «وعبيد ابن واقد له غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه» وقال في ترجمة إسماعيل ابن يعلى من «كامله» [٣١٦/١]: «وعبيد بن واقد: شيخ بصری، وهو أيضاً في جملة الضعفاء» وشيخه (سعيد بن عطية الليثي) شيخ صدوق إن شاء الله؛ وشهر بن حوشب: فيه كلام كثير، لخصه الحافظ في «التقريب» فقال: «صدوق كثير الإرسال والأوهام» ولعلنا نشير إلى بعض حاله قريباً.

وللحديث: طريق آخر عن أبي هريرة به نحوه... عند الحاكم [٧٢٩/١]، ومن طريقه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» [٩٠/٢] / الطبعة العلمية، والطبرانی في «مسند الشاميين» [٣/ رقم ٢٠٠٤]، وفي «الدعاء» [رقم ٤٤]، وعبد الغنی المقدسی في «الدعاء» [١٤٤-١٤٥]، كما في «الصحيححة» [٩٢/٢]، وغيرهم، وسنده لا يثبت، راجع الكلام عليه في «الصحيححة» [٢/ ٩٢].

وله طريق ثالث: عند الخطيب في «تاريخه» [٤١٤/١] و[٣٩٩/٨]، ومن طريقه ابن الجوزي في «المتناهيّة» [٨٤٣-٨٤٢/٢]، وسنده باطل، وله طريق رابع: عند ابن عدی في «الكامل» [٢/ ٤١٤] ترجمة حبيب بن رزق، وسنده كذب محض، وقد تساهل من حسن الحديث بتلك الطرق التي يُرْتَى لها، فالله المستعان.

٦٣٩٧- حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَشْرٍ- يعنى جعفر بن إياس-
عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْتَجِيبَ
اللَّهُ لَهُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ وَالْكَرْبِ، فَلْيَكْثِرِ الدُّعَاءَ فِي الرَّخَاءِ».

٦٣٩٨- وَيَأْسِنَادُهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ
لِلْعَيْنِ، وَالْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَفِيهَا شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ».

= • تنبيهه: قد رأيت أبا نعيم الحافظ: قد أخرج هذا الحديث من الطريق الأول: فى «أخبار
أصبهان» [١٩٧/١]، من طريق عمر الفلاس عن عبيد بن واقد بإسناده به نحوه.

ثم قال عقبه: «قال عمرو - يعنى الفلاس - : لا أعلمه رواه غير عبيد بن واقد، وكان ثقة».

قلت: وهذا معارض بتضعيف أبى حاتم وابن عدى للرجل، وفى ترجمته عند أبى أحمد
الجزجاني ما يدل على ضعفه، ثم إن ابن عدى قد أنكر عليه هذا الحديث بخصوصه، ثم لو سلم
الحديث منه؛ لم يسلم من (شهر بن حوشب)، والكلام فيه طويل الذيل، وسنأتى على بعضه
قريباً إن شاء الله.

• تنبيه آخر: قد غفلت عن كون: (عبيد بن واقد) قد توبع عليه عند المؤلف فى الآتى، تابعه
جعفر بن أبى وحشية، والإسناد ثابت إليه، وجعفر ثقة صدوق؛ فلم يبق فى الإسناد ما يُعَلُّ به:
سوى شهر بن حوشب وحده، وأجارك الله من مفاريدته عن الثقات؛ فضلاً عن الأصحاب،
وليس هو ممن يساق حديثه فى صدد المحفوظ عند النقلة: إلا عند من لا يدري ما وراء الأكمة؟!
والله المستعان لا رب سواه.

٦٣٩٧- ضعيف: انظر قبله.

٦٣٩٨- صحيح: أخرجه الترمذى [٢٠٦٨]، وابن ماجه [٣٤٥٥]، وأحمد [٣٠١/٢]، وأحمد [٣٠٥]،
[٣٥٦، ٣٥٧، ٤٢١، ٤٨٨، ٤٩٠، ٥١١]، والدارمى [٢٨٤٠]، والطيبالسى [٢٣٩٧]،
والنسائى فى «الكبرى» [٦٦٧١، ٦٦٧٢، ٦٦٧٣]، وابن راهويه [٣٣٣/١١]، وابن الأعرابى
فى «المعجم» [رقم ٣٢٤]، والباغندى فى «أمالیه» [رقم ٨٦]، وغيرهم من طرق عن شهر بن
حوشب عن أبى هريرة به نحوه . . . وزاد الترمذى وابن ماجه والطيبالسى والخطيب والبغوى
ورواية لأحمد والمؤلف [برقم ٦٤٠٧]، وابن راهويه كلهم فى أوله: (تنازعنا أصحاب رسول
الله ﷺ فى هذه الآية فى ﴿كَشَجَرَةٍ خَبِيْثَةٍ اَجْتَنَّتْ مِنْ فَوْقِ الْاَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾ ﴿١٠﴾ =

٦٣٩٩ - حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ تَكَلَّمَ بَعْدَمَا قَالَ لِعَبْدِ الْقَيْسِ فِي الظُّرُوفِ مَا قَالَ، فَقَالَ: «اشْرَبُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ، كُلُّ أَمْرٍ حَسِبَ نَفْسِهِ».

= [إبراهيم: ٢٦]، فقلنا: نحسبها الكمأة، فخرج رسول الله ﷺ فقال: ماذا تذاكرون؟! فقلنا: هذه الآية في الشجرة التي ذكرها الله... لفظ ابن راهويه، ونحو هذا اللفظ عند الخطيب والمؤلف والطيالسي وأحمد، ولفظ ابن ماجه: (كنا نتحدث عند رسول الله ﷺ فذكرنا الكمأة، فقالوا: هو جذرى الأرض، فسمى الحديث إلى رسول الله ﷺ...) ونحو هذا اللفظ عند الترمذى والبعغوى ورواية لأحمد أيضاً. قال الترمذى: «هذا حديث حسن».

قلتُ: هو كما قال؛ لكن سنده هنا معلول جداً، فقد اختلف فيه على (شهر بن حوشب) على ألوان كثيرة، ذكرها الدارقطنى فى «العلل» [١١/٢٣-٢٧]، ثم قال: «وشهر ضعيف» فكأنه يشير: إلا أنه ربما اضطرب فيه، وهذا ليس غريباً على شهر، والكلام فيه طويل، والتحقيق: أنه ضعيف؛ لكثرة أوهامه؛ وتلك المناكير التى يجىء بها دون متابع، وهو صدوق فى الأصل. وللحديث: طريق آخر عند أبى هريرة: يرويه سعيد بن عامر الضبعى عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبى هريرة به مثله... أخرجه الترمذى [٢٠٦٦]، والطحاوى فى «المشكّل» [١٤/١٥٩]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٤٤٥]، من طرق عن سعيد بن عامر به.

قال الترمذى: «حديث حسن غريب، ولا نعرفه إلا من حديث سعيد بن عامر عن محمد بن عمرو».

قلتُ: والأول: ثقة إمام، والثانى: صدوق متماسك؛ فالإسناد صالح، وقال عنه ابن عساكر عقب روايته: «محموظ»، وللحديث: شواهد عن جماعة من الصحابة به مفرقاً... وهو حديث صحيح ثابت.

٦٣٩٩ - ضعيف: أخرجه أحمد [٢/٣٠٥، ٣٢٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/٢٢٩] والقضاعى فى «الشهاب» [١/رقم ٢٠١]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٣/٤٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٦/٦٤]، وغيرهم من طرق عن شهر بن حوشب عن أبى هريرة به... نحوه... وهو عند أبى نعيم: فى سياق أطول.

٦٤٠٠- وبإسناده، عن النبي ﷺ، قال: «الْكَمَاءُ بَقِيَّةٌ مِنَ الْمَنِّ وَمَاوَاهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ».

٦٤٠١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ عِيَّاشٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لَغَنِيِّ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ».

٦٤٠٢- حَدَّثَنَا سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَثِيمٍ بْنُ عِرَّكَ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَهْلًا عَنِ اللَّهِ مَهْلًا، لَوْلَا شَبَابُ خُشْعٍ، وَشَيْوُخُ رُكْعٍ، وَأَطْفَالُ رُضْعٍ، وَبَهَائِمُ رُتْعٍ، لَصَبَّ عَلَيْكُمْ الْعَذَابُ صَبًّا».

= قال الهيثمي في «المجمع» [٥/٩٤]: «رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه شهر بن حوشب، وفيه ضعف، وهو حسن الحديث».

قلت: بل ضعيف الحديث على التحقيق؛ وذلك لكثرة أخطائه؛ واضطرابه في الأسانيد والمتون؛ مع تلك المناكير التي ينفرد بها، ومنها هذا الحديث، فإنه صحيح محفوظ دون هذا اللفظ هنا، فانظر الحديث الماضي [برقم ٦٠٧٧]، ومضى أيضاً شاهده من حديث ابن عباس [برقم ٢٧٢٩]، والله المستعان.

● تنبيه: خالد الأول في سنده: هو ابن عبد الله الطحان، وخالد الثاني: هو ابن مهران الخذاء... وكلاهما إمامان ثقتان.

٦٤٠٠- صحيح: انظر قبل الماضي.

٦٤٠١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦١٩٩].

٦٤٠٢- منكر: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [١٠/٧٠٨٥]، والبيهقي في «سننه» [٦١٨٣]، والخطيب في «تاريخه» [٦/٦٤]، وابن عدى في «الكامل» [١/٢٤٣]، والبخاري في «مسنده» [رقم ٨١٤٦]، وغيرهم من طريقين عن إبراهيم بن خثيم بن عراك عن أبيه عن جده به نحوه.

قال الطبراني: «لم يرو هذا هذا الحديث عن خثيم إلا ابنه، تفرد به سريح، ولا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد».

٦٤٠٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنْدٍ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ بَنِي رَبِيعَةَ بْنِ كَلَابٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُخَيِّرُ الرَّجُلَ بَيْنَ الْعَجْزِ وَالْفُجُورِ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ فَلْيَخْتَرْ الْعَجْزَ عَلَى الْفُجُورِ».

= قلتُ: لم ينفرد به سريح، بل تابعه عليه محمد بن موسى الحريري عند (البنار) بإسناد صحيح إليه به.

ومدار الحديث على (إبراهيم بن خثيم) وبه أعله البيهقي، فقال عقب روايته: «إبراهيم بن خثيم غير قوي» كذا قال، وهذا تسامح بشأن الرجل، وقد تعقبه ابن التركماني في «الجواهر النقي» [٣/٣٤٥]، فقال: «وأهل هذا الشأن أغلظوا فيه القول، فقال النسائي: متروك، وقال أبو الفتح الأزدي: كذاب، وقال الجوزجاني: اختلط بأخرة».

قلتُ: وكذا أسقطه سائر النقاد فسقط على أم رأسه، وهو من رجال «الميزان» و«لسانه» وقد أنكر عليه ابن عدى هذا الحديث، وساقه في ترجمته من «الكامل» وبه أعله جماعة:

١- منهم: الهيثمي في «المجمع» [١٠/٣٩٠].

٢- والحافظ في «التلخيص» [٢/٩٧].

٣- وابن الملقن في «البدور المنير» [٥/١٥٨]، وفي الخلاصة [١/٢٥٠].

وللحديث: شواهد كلها تالفة، وقد تساهل السيوطي، وحسنه في «الجامع الصغير»، وردّه عليه المناوي في «الفيض» [٥/٣٤٤].

٦٤٠٣ - ضعيف: أخرجه أحمد [٢/٢٧٨، ٤٤٧]، وابن راهويه [١٥٠]، وابن بشران في «الأمالى» [رقم ٥٧]، ونعيم بن حماد في «الفتن» [رقم ٥٠٠، ٥١٤]، وهناد في «الزهد» [٢/رقم ١٢٩٦]، والحاكم [٤/٤٨٤]، وفي «معرفة علوم الحديث» [ص ٧٠]، والبيهقي في «الشعب» [١٠/رقم ٧٩٧٩] طبعة مكتبة الرشد، وغيرهم من طرق عن داود بن أبي هند عن شيخ لم يُسمَّه عن أبي هريرة به...

قال الهيثمي في «المجمع» [٧/٥٦٢]: «وراه أحمد وأبو يعلى عن شيخ عن أبي هريرة، وبقيّة رجاله ثقات».

قلتُ: ونحوه قال صاحبه البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٨/١٢]، فكأنهما يُعلان إسناده: =

= بجهالة ذلك الشيخ الذى لم يُسمِّ، وهو كما قالوا؛ إلا أن صاحب «المستدرک» قد قال عقب روايته: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والشيخ الذى لم يسم سفيان الثورى عن داود ابن أبى هند: هو سعيد بن أبى خيرة» ثم أسنده من طريق أبى بكر الشافعى عن إسحاق بن الحسن بن ميمون ثنا سعيد بن سليمان أنبا عباد بن العوام عن داود بن أبى هند عن سعيد بن أبى خيرة [بالأصل: «جبيرة» وهو تصحيف] عن أبى هريرة به . . .

قال الإمام فى «الضعيفة» [رقم ٥٨٤٢]، بعد أن ساق هذا الإسناد: «قلت: الحسن بن ميمون هذا: لم أجد له ترجمة فيما لدى من المراجع . . .» .

قلت: ما هو ذلك، إنما صاحبنا هنا هو (إسحاق بن الحسن بن ميمون) أبو يعقوب الحربى الثقة المعروف؛ وهو مترجم فى «تاريخ مدينة السلام» [٣٨٢/٦]، فكأن: (إسحاق) قد سقط من نسخة الإمام من «مستدرک الحاكم» أو سقط هو من نظره عفواً.

وحاصل هذا: أن الإسناد مستقيم إلى عباد بن العوام به ، لكن عبداً قد خولف فيه، خالف محمد بن فضيل وأبو معاوية الضرير وهشيم كلهم عن داود بن أبى هند عن رجل لم يسم عن أبى هريرة به .

قلت: وتابعهم الثورى على هذا الوجه أيضاً، إلا أنه اختلف عليه فى سنده، فرواه عنه وكيع وعبد الرزاق وغيرهما على اللون الماضى؛ وخالفهم أشعث بن عطف، فرواه عن الثورى فقال: عن ابن أبى هند عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة به . . . ، فسَمِّى شيخ داود فيه (ابن المسيب) هكذا أخرجه أبو عمرو ابن نجيد فى «جزئه المشهور» [رقم ١٧/ ضمن مجموع أجزاء حديثية]، من طريق محمد بن حميد الرزاي عن أشعث به .

قلت: وهذه مخالفة تالفة، وأشعث: مختلف فيه، ذكره ابن حبان فى «الثقات» ومشاه أبو حاتم وأبو زرعة، لكن أورده ابن عدى فى «الكامل» [٣٧٩-٣٨٠]، وساق له جملة أخبار من مروياته عن الثورى، ثم قال: (ولأشعث أحاديث غير ما ذكرته عن الثورى لا يتابع عليها) ثم قال: (ولم أر له منكراً، إلا أنه يخالف الثقات فى الأسانيد).

قلت: والتحقيق بشأنه: أنه صدوق يكتب حديثه وينظر فيه، ولا يحتمل منه التفرد عن مشاهير الثقات، فضلاً عن أن يخالف الناس فى الراوى عن هؤلاء، ثم إن الراوى عنه (محمد بن حميد الرازى) فيه كلام معروف، وحاصله: أنه حافظ عارف؛ إلا أنه واه، وهو من رجال «التهذيب»

= وشيخه من رجال «الميزان» و«لسانه» ثم جاء بعضهم وروى الحديث عن الثوري فقال: (عن داود ابن أبي هند عن أبي صالح عن أبي هريرة) هكذا ذكره الدارقطني في «علله» [١١ / ٢١٥]، ثم قال: «وذلك وهم من قائله، والمحفوظ عن الثوري عن داود عن شيخ عن أبي هريرة، وهو الصواب» وهو كما قال بلا ريب، ثم جاء علي بن عاصم الواسطي وخالف الجميع في سنده عن داود، فقال: عن داود قال: نزلت جديلة قيس، فسمعت شيخاً أعمى يقال له: أبو عمر! يقول: سمعت أبا هريرة يقول: . . . وذكر الحديث، هكذا أخرجه الحاكم في م «عرفة علوم الحديث» [ص ٧٠]، وعنه البيهقي في «الدلائل» [رقم ٢٩١٠]، من طريق يحيى بن أبي طالب عن علي به.

قلتُ: وعليّ هذا ضَعْفٌ لكثرة خطئه؛ وإصراره على وهمه، إلا أنه لم ينفرد بروايته على هذا الوجه، بل تابعه مكى بن إبراهيم عن داود بن أبي هند قال: نزلت جديلة قيس، فإذا أمامهم رجل أعمى يقال له: أبو عمر، فسمعت يقول: سمعت أبا هريرة يقول: . . . وساق الحديث، هكذا أخرجه البيهقي في الآداب [رقم ٢٨٦]، وفي «الزهد» [رقم ٢٤١]، بإسناد مستقيم إلى مكى به.

قلتُ: واللون الأول من رواية الثوري وغيره عن داود هو المحفوظ، وأرى أن قول مكى بن إبراهيم عن داود: يوافق قول الجماعة أيضاً، فإنه لم يُسمَّ شيخ داود فيه، غاية ما جاء به: أنه نسبه إلى (جديلة قيس) وكناه ب (أبي عمر) وماذا في هذا؟! فما خرجنا بكنية الرجل ونسبه عن جهالته أصلاً، وقد زعم العلالي في «جامع التحصيل» [ص ٩٦]، أن هذا الرجل: (هو أبو عمر الجدلي) وقال: (وهو معروف) وذلك بعد أن ساق رواية علي بن عاصم السابقة عند الحاكم وعنه البيهقي، وهو يعني ب (أبي عمر الجدلي) هذا: قيس بن مسلم العدواني الثقة المشهور، المحتج به عند (الجماعة).

وهذه غفلة مكشوفة جداً، لأن قيساً هذا لم يدرك أبا هريرة ولا كاد، بل هو من أقران داود الراوى عنه، وكيف غفل العلالي عن كون الشيخ قد صرح بسماعه من أبي هريرة في رواية علي بن عاصم المشار إليها؟! فعلى تسليم كون رواية علي بن عاصم - ومعه مكى بن إبراهيم - محفوظة عن داود بن أبي هند، فإن شيخ داود لا يزال مجهول الجهالتين عندنا، غاية ما في الباب: أننا قد عرفنا أنه شيخ من (جديلة قيس) ويكنى ب (أبي عمر) فماذا حصلنا؟! وبأى شيء في حال الرجل تمسكنا؟! =

٦٤٠٤ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو بْنِ شَقِيقٍ، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَشْرَسَ يَحْدُثُ، عَنْ سَيْفٍ، عَنْ يَزِيدِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَرْحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ».

= فإن قلت: بقى رواية عباد بن العوام عن داود، تلك التى سمى شيخ داود فيها بكونه هو: (سعيد ابن أبى خيرة) . . .

قلنا: قد مضى أن عباداً قد حولف فيه، خالفه من هو أثبت منه وأوثق، كالثورى وهشيم وغيرهما، فلم يسموا فيه شيخ (داود) ولو سَكَمْنَا أن عباداً لم يغلط فيه، فالإسناد معلول أيضاً لا يثبت، فإن (سعيد بن أبى خيرة) لا يعرف له إدراك لأحد من الصحابة أصلاً، فضلاً عن الرواية عنهم، فضلاً عن السماع منهم، إنما هو مشهور بالرواية عن أبى سعيد البصرى وحده، ثم هو لم يؤثر فيه توثيق معتبر، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله»، فالإسناد من هذا وذا وذاك: ضعيف لا يصح، والله المستعان.

● تنبيه: ثم رأيت المناوى فى «الفيض» [٤/١١٧]، قد غفل عن العلة الصادقة فى سند الحديث، ورام إعلاله بما يشهد العارف على أنه كان تام الفقر فى هذا الفن، ثم إنه تناقض جداً، وقال فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/١٢٣] / طبعة مكتبة الشافعى]، بعد أن نقل تصحيح الحاكم: (وأقروه) هكذا يقول هذا الرجل، فكأنما يعنى نفسه بهذا الإقرار، إلا أنه أشار إليه بصيغة التعظيم، والمناوى هذا: لا يدرى ما يقول فى مواطن كثيرة، ولولا فحش أوهامه؛ وعظيم غلظه وبعد مرامه؛ ما جرّد أبو الفيض الغمارى كتابه (الحاوى لعلل المناوى)، على شطط لا يقبل منه فى مواضع، ولو سكت المناوى: لكان خيراً له إن شاء الله، ولكن جرى قلم القدر بكل شىء كائن إلى يوم القيامة . . . فسامح الله الجميع .

٦٤٠٤ - ضعيف جداً: أخرجه ابن بطة فى «الإبانة» [٢/ رقم ١٨٨٢]، من طريق محمد بن أبى السرى العسقلانى عن المعتمر بن سليمان عن أشرس بن الحسن عن سيف عن يزيد الرقاشى [بالأصل: «زيد» وهو تحريف] عن صالح بن سرج عن أبى هريرة به .
قلت: وهذا إسناد واه، قال اليشمى فى «المجمع» [٧/٤١٩]: «رواه أبو يعلى، وفيه صالح بن سرج، وكان خارجياً» .

قلت: وصفه بهذا: الإمام أحمد كما فى ترجمته من «ضعفاء العقيلي» [٢/٢٠٤]، وقد ذكره ابن حبان فى (الثقات) واحتج به فى «صحيحه» وهو من رجال «تعجيل المنفعة» [ص ١٨١]، =

= وقد غفل الهيثمي عن إعلاله أيضاً ب (يزيد الرقاشي) فتعقبه المناوي في «الفيض» [٢٢٢/٦]،
قائلاً: «أقول: فيه أيضاً: يزيد الرقاشي، وهو متروك، فتعصبيه - يعنى الهيثمي - الجنابة برأس
الخارجي - يعنى صالح بن سرج - وحده، خارج عن الإنصاف» .

قلتُ: وبالرقاشي وحده: أعله البوصيري في «مختصر إتحاف الخيرة» [١/١٢٥ / رقم ٢٣٧]،
فقال: «رواه أبو يعلى من طريق يزيد الرقاشي، وهو ضعيف» وهذا قصور منه أيضاً، مع تسامح
في شأن الرقاشي .

١- أما القصور: فهو غفلته عن زيادة الإعلال بما مضى ويأتى ! .

٢- وأما التسامح: فإن يزيد بن أبان الرقاشي: شيخ واه على التحقيق، بل تركه بعضهم أيضاً،
وكان صاحب مناكير واضطراب ما شاء الله، هذا مع الزهد والورع، راجع ترجمته من
«التهذيب وذبوله» وفي إسناد الحديث علل أخرى، منها:

١- أشرس بن الحسن: هو ابن أبي الحسن الزيات البصري، ترجمه ابن عدى في «الكامل»
[٤٣٢/١]، وساق له عدة أخبار منها هذا الحديث، ثم قال: «وأشرس هذا: لا أعرف له: من
الرواية إلا أقل من عشرة أحاديث، وأرجو أنه لا بأس به» .

قلتُ: ابن عدى كثيراً ما يقول في الراوى تلك العبارة: «لا بأس به» ويعنى أنه صدوق في نفسه
لا يكذب، كما نبّه على هذا المعلمي اليماني في بعض تعاليقه على (الفوائد المجموعة /
للسوكاني) وهذا الأشرس: لم يذكروا من الرواة عنه سوى ثلاثة نفر أو أقل، وانفرد ابن حبان
بذكره في «الثقات» [١٣٥/٨]، فقال: «شيخ يروى عن سيف، روى عنه المعتمر بن سليمان» .

قلتُ: وهذا يشير إلى عدم معرفته به أصلاً، ثم عاد وترجمه في موضع آخر [٨١/٦] وقال:
«أشرس بن الحسن المازني: يروى عن يزيد الرقاشي، روى عنه ابن المبارك» .

قلتُ: وهما واحد إن شاء الله، والمازني ترجمه البخاري في «تاريخه» [٤٢/٢]، وقال: (سمع
يزيد الرقاشي، روى عنه ابن المبارك) وعنه أخذ ابن حبان: ترجمة الرجل، وهكذا ترجمه ابن
أبي حاتم أيضاً في «الجرح والتعديل» [٣٢٢/٢]، إلا أنه لم يذكر نسبته (مازنيًا) إنما قال:
(أشرس بن الحسن . . .) وحسب، فالحاصل: أن أشرس هذا: شيخ ليس بالحجة، وإنما يكتب
حديثه وينظر فيه! .

٢- وشيخه (سيف) وما سيف؟! ومن يكون سيف؟! لا أدري من أى أهل الأرض يكون هذا =

= الغائب؟! وما رأيته: هو أن ابن حبان ذكره من شيوخ الأشرس في «الثقات» كما مضى، فمن عرف من حال هذا الرجل شيئاً فليخبرنا به عاجلاً.

وقد سقط هذا الرجل من سند ابن عدى في «الكامل» فإنه رواه [٤٣٢/١]، من طريق محمد ابن أبي السرى عن معتمر بن سليمان عن أشرس بن أبي الحسن عن يزيد الرقاشى عن صالح بن شريح [بالأصل: (شريح) بالسین، وهو تصحيف]، عن أبي هريرة به

قلتُ: أنا أستبعد أن يكون قد اختلف على ابن أبي السرى في سنده، فقد مضى الحديث من هذا الطريق عند ابن بطة في «الإبانة» بزيادة (سيف) بين أشرس ويزيد الرقاشى، وهكذا هو عند المؤلف؛ وكذا هو في «المطالب» [١٢/١] رقم ٢٩٧١ / طبعة دار العاصمة]، وفي «إتحاف الخيرة» [١/ رقم ٢٠٨ / طبعة دار الوطن]، لكن وقع في «المقصد العلى» للهيثمى [٢/ ٨٣ / الطبعة العلمية]، بإسقاط (سيف) من بين أشرس والرقاشى، مثل ما وقع عند ابن عدى، والصواب إثبات (سيف) بين الشيخين في سنده، لاسيما وقد نص ابن حبان في ترجمة أشرس من «الثقات» أنه روى عن سيف؟.

نعم، ربما كان أشرس بن الحسن يضطرب في سنده، أو ما كان يضبط شيخه فيه، فتارة يرويه عن سيف عن الرقاشى، وأخرى يرويه: عن الرقاشى مباشرة دون واسطة، وربما يكون قد دلس (سيفاً) في سنده عند ابن عدى، لكن احتمال سقوطه من الإسناد: عندى هو الأولى إن شاء الله .

ثم إنه وقع في سند ابن عدى الماضى: (عن صالح بن شريح عن أبي هريرة) هكذا (صالح بن شريح) وهذا لا يكون إلا السكونى الذى يروى عن أبي عبيدة بن الجراح، وكان كاتبه كما نص عليه: أبو الحسين الرازى - والد تمام الرازى - فيما نقله عنه الحافظ في «الإصابة» [٣/ ٤٥٧]، ونص الحافظ على أن له إدراكاً، فيبعد أن يكون هو المراد في سند الحديث هنا، فإننى أرى أن يزيد الرقاشى لم يلحقه، وأيضاً: فلم يذكروا أنه روى عن أبي هريرة، ولا ذكروا رواية الرقاشى عنه، فالله أعلم .

ثم نظرت: فإذا الأقرب: أن (صالح بن شريح) هو المصحف عند المؤلف وغيره إلى (صالح بن سرج) سَبَقْنَا إِلَى هَذَا: الإمام الألبانى في «الضعيفة» [رقم ٤٦٥٢]، فقال عن (صالح بن سرج): (ما أظنه إلا تصحيفاً، فإن صالح بن سرج الخارجى، دون صالح بن شريح فى الطبقة؛ فإنه من أتباع التابعين، يروى عن عمران بن حطان التابعى الخارجى، وأما ابن شريح: فهو تابعى كما رأيت» .

= قلتُ: يؤيده: أنى رأيت ابن ماکولا فى «الإكمال» [٢٨٢ / ٤]، قال فى ترجمة (صالح بن شريح): «وروى عن أبى هريرة . . .» .

قلتُ: وهو شيخ معدود من أهل الشام؛ وقد ترجمه غير واحد فى «تاريخ الحمصيين» كما تراه فى ترجمة الرجل من «الإصابة» وله ترجمة فى «تاريخ ابن عساكر» [٣٣٧ / ٢٣] أيضاً، ونص هناك على روايته عن أبى هريرة مثل ابن ماکولا، والراوى عنه فى هذا الحديث: هو (يزيد الرقاشى) لا يستبعد له لقياه والسماع منه أيضاً، فقد ذكروا من الرواة عن صالح بن شريح: (عيسى ابن أبى رزين) وهو من طبقة الرقاشى؛ بل لعل الرقاشى يكون فوقه بدرجة أو درجتين فى الطبقة. أما: (صالح بن سرج) فلم يذكروا من الرواة عنه: (يزيد الرقاشى) ولا ذكروا له رواية عن أبى هريرة أصلاً، بل لم يذكروا من شيوخه: سوى عمران بن حطان وحده.

إذا عرفت هذا: تبين لك أن صاحب هذا الحديث هنا: (هو صالح بن شريح) وهو السكونى الشامى؛ سئل عنه أبو زرعة الرازى؟! فقال: «مجهول» كما فى ترجمته من «الجرح والتعديل» [٤ / ٤٠٥]، ولا عبرة بذكر ابن حبان له فى «الثقات» [٣٧٦ / ٤]، فإنه ما وقف على حاله، على تساهله المعروف فى توثيق رجال تلك الطبقة.

إذا عرفت هذا: صح لك سقوط هذا الإسناد البتة، وقد رأيت الحافظ قد قال فى «المطالب» [٤٨٩ / ١٢]، بعد أن ساق الحديث من طريق المؤلف: «هذا إسناد ضعيف»، وهو أشد من هذا كما علمت .

● تنبيه: رأيت الإمام فى «الضعيفة» [١٨١ / ١٠]، قد ساق الحديث من طريق معمر بن سليمان عن أشرس عن يزيد الرقاشى عن صالح بن شريح عن أبى هريرة به عازياً له: إلى ابن عدى وأبى يعلى .

قلتُ: وغفل عن كون إسناد أبى يعلى: قد قع فيه زيادة (سيف) بين أشرس ويزيد الرقاشى، وقد نبه الناشر على تلك الزيادة فى هامش «السلسلة الضعيفة» وأجاد . . . فالله المستعان.

● تنبيه آخر: يبدو أن التصحيف الذى وقع فى اسم والد: (صالح بن شريح) هو تصحيف قديم، فقد مضى أن الهيثمى قد أعل الإسناد بـ (صالح بن سرج) كما رآه عند المؤلف فى نسخته من «مسنده» وهكذا هو على غير الصواب فى «المطالب» و«إنحاف الخيرة» و«المقصد العلى» فالحمد لله على ما نبّه وعلم.

٦٤٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَزْرَقِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: مَرَّ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجَنَازَةٍ مَعَهَا نِسَاءٌ يُبْكِينَ، فَنَهَاهُنَّ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعْنَهُنَّ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، فَإِنَّ النَّفْسَ مُصَابَةَ، وَالْعَيْنَ دَامِعَةٌ، وَالْعَهْدَ قَرِيبٌ».

٦٤٠٥ - ضعيف: أخرجه أحمد [٣٣٣/٢]، من طريق محمد بن بشر عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عمرو بن الأزرق عن أبي هريرة به نحوه في سياق أتم.

قلت: هكذا رواه محمد بن بشر عن هشام فقال: (عن عمرو بن الأزرق) وتابعه على هذا: عبدالرحيم بن سليمان عند المؤلف، وكذا عبد الله بن إدريس: كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٢٢//١١]، وخالفهم حماد بن سلمة وابن جريج ووهيب بن خالد ومعمرو وطائفة من الثقات كلهم روه عن هشام فقالوا: (عن سلمة بن الأزرق) بدل (عمرو بن الأزرق).

هكذا أخرجه ابن ماجه [عقب رقم ١٥٨٧]، وأحمد [٢٧٣/٢] و[٤٠٨/٢]، وابن حبان [٣١٥٧]، وعبد الرزاق [٦٦٧٤]، وابن أبي شيبة [١٢١٣٦]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٤٤٠]، والبيهقي في «سننه» [٦٩٥١]، وفي «المعرفة» [رقم ٧٨٠]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة بإسناده به نحوه . . . وهو عند بعضهم في سياق أتم في أوله.

قلت: فهذان لوانان من الاختلاف على هشام في اسم راوى الحديث عن أبي هريرة، وقد اختلف عليه في سنده على ألوان كثيرة، ذكرها الدارقطني في «علله» [٢٣-٢٠/١١]، ثم قال: «والصحيح عن هشام: قول عثمان بن مکتل وابن جريج ومن تابعهما . . .» يعنى بذلك اللون الماضى: «عن هشام عن وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سلمة بن الأزرق عن أبي هريرة به . . .».

قلت: وهذا إسناده ضعيف، رجاله كلهم ثقات: (سوى سلمة بن الأزرق) فلم يرو عنه سوى محمد بن عمرو على التحقيق، ولا وثقه معتمد نعرفه، وبه أعلمه ابن القطان الفاسى في «بيان الوهم والإيهام» [٢٠٧/٤]، فقال: (وسلمة المذكور: لا تعرف حاله، ولا أعرف أحداً من مصنفى الرجال ذكره . . .) فالحديث لا يصح من أجله) وقد أورده ابن الذهبى في «الميزان» [١٨٨/٢]، وقال: «لا يعرف حديثه»! ثم ساق له هذا الحديث، ثم قال: (وهذا الرجل: لم يذكره ابن أبى حاتم).

٦٤٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ حِيَانَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبِي الْمُهَاجِرِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مَهْرَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا.

٦٤٠٧ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا عَقْبَةُ - يَعْنِي الْأَصْمَ الرَّفَاعِي - عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَدَارَوْا فِي الْكَمَاءِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَرَاهَا الشَّجَرَةَ الَّتِي اجْتَثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ، فَأَمْسَكَ عَنْهُمُ بَعْضُهُمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ، وَالْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ».

٦٤٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ عَيْسَى بْنِ أَبِي عَزَةَ، [عَنِ الشَّعْبِيِّ]، عَنْ أَبِي ثَوْرٍ الْأَزْدِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنْامَ، قَالَ عَيْسَى: وَكَانَ الشَّعْبِيُّ يُوتِرُ أَوَّلَ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَنَامُ.

= قلتُ: ولا ابن حبان ولا البخاري أيضاً، مع كون ابن حبان قد احتج به في «صحيحه»، وأنا أخشى أن يكون الرجل مترجماً عند بعضهم دون اسم أبيه هنا، فينظر في اسم: (سلمة) من كتب التراجم، فيأني أتعجب، كيف أغفلوا ذكر هذا الرجل في كتبهم؟! .

وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث وطرقه، مع اختلاف النقلة في وجوهه وأسانيده: بكتابتنا الكبير «غرس الأشجار» ولله الحمد.

٦٤٠٦ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٦٩٥].

٦٤٠٧ - صحيح: المرفوع منه فقط: مضى الكلام عليه [برقم ٦٣٩٨].

٦٤٠٨ - صحيح: أخرجه الترمذي [٤٥٥]، والدارقطني في «الأفراد» [٥/ رقم ٥٤٣٠ / الطبعة العلمية]، ومن طريقه المزى في «تهذيبه» [١٧٨/٣٣]، من طريق أبي كريب عن يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة عن إسرائيل عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن أبي ثور الأزدي عن أبي هريرة به . . . ولفظ أبي الحسن الدارقطني: (أوصاني أن لا أنام إلا على وتر) وهو عنده في سياق أتم. قال الدارقطني: «غريب من حديث الشعبي عن أبي ثور عن أبي هريرة؛ تفرد به عيسى بن أبي عزة عنه؛ وتفرد به إسرائيل عن عيسى، وتفرد به يحيى - يعني ابن أبي زائدة - عن إسرائيل».

وقال الترمذي: «حسن غريب من هذا الوجه».

٦٤٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَعْقُوبِ بْنِ سَلْمَى اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ».

= قلتُ: وسنده قوى؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير؛ وأبو ثور الأزدي: هو الحداني الكوفي الشيخ الصالح؛ سئل عنه أبو داود فقال: «كوفي جليل؛ أدرك أصحاب رسول الله ﷺ» وذكره ابن حبان في «الثقات» وقد جزم الترمذى وغيره بكون أبي ثور نفسه: هو (حبيب بن أبي مليكة) لكن فرق بينهما جماعة، وهو الذى اعتمده الحافظ فى ترجمة (حبيب) من «التقريب» فقال: «وقيل: إنه أبو ثور الأزدي، ولا يصح».

قلتُ: والحديث صحيح محفوظ أيضاً من طرق عن أبي هريرة . . . ، وقد مضى بعضها [برقم ٢٦١٩، ٦٣٦٩]، فانظرها ثمة .

● تنبيهه: قد سقط ذكر الشعبى من سند المؤلف فى طبعة حسين الأسد؛ وهو ثابت فى الطبعة العلمية [٤٥٧/٥].

وكذا تصحف قول عيسى بن أبى عزة فى آخره: (وكان الشعبى . . .) عند المؤلف من الطبعتين إلى قوله: (وكان جابر) ولا معنى لهذا، فإن عيسى لم يدرك جابراً، وهو مكثر عن الشعبى، معروف بالرواية عنه؛ فالأقرب أنه يعنيه هنا بقوله؛ وهكذا هو عند الترمذى فى ذيل الحديث: (قال عيسى بن أبى عزة: وكان الشعبى . . .).

٦٤٠٩ - ضعيف: أخرجه أبو داود [١٠١]، وابن ماجه [٣٩٩]، وأحمد [٤١٨/٢]، والحاكم [١/٢٤٥، ٢٤٦]، والدارقطنى فى «سننه» [٧٩/١]، والطبرانى فى «الأوسط» [٨/رقم ٨٠٨٠]، وفى «الدعاء» [برقم ٣٧٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٨٣، ١٩٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/٤٠٩]، والترمذى فى «علله» [رقم ١٤]، والمزى فى «تهذيبه» [١١/٣٣٢]، والحافظ فى «نتائج الأفكار» [١/٢٤]، وغيرهم من طرق عن محمد بن موسى الفطرى عن يعقوب بن سلمة الليثى عن أبيه عن أبي هريرة به .

قلتُ: هذا إسناد معلول، فقد نقل الترمذى عقب روايته عن البخارى أنه قال: «يعقوب بن سلمة المدنى، لا يعرف له سماع من أبيه، ولا يعرف لأبيه سماع من أبي هريرة».

وقال الحافظ عقب روايته فى «نتائج الأفكار»: «هذا حديث غريب» ثم كشف علته فقال: =

٦٤١٠ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ كَعْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمُحْجَلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ».

= «يعقوب بن سلمة: . . . شيخ قليل الحديث، ما روى عنه من الثقات سوى محمد بن موسى، وأبوه مجهول، ما روى عنه سوى ابنه» .

قلتُ: وحاصل هذا: جهالة حال يعقوب مع عدم معرفة سماعه من أبيه، وكذا جهالة أبيه مع عدم المعرفة بسماعه من أبي هريرة هو الآخر، وقد وهم الحاكم وهماً شنيعاً، فظن أن يعقوب هذا: هو ابن أبي سلمة الماجشون، ذلك الثقة المشهور، فقال عقب روايته: «هذا حديث صحيح الإسناد، وقد احتج مسلم بـيعقوب بن أبي سلمة الماجشون» .

قلتُ: وتعقبه في هذا طائفة من أئمة هذا الفن، وهَمَّوه فيما خال وظن، منهم الصريفي وابن دقيق العيد والنووي ومغلطاي وابن الملقن والحافظ وغيرهم . وقد ذكرنا نصوص كلامهم في «غرس الأشجار» مع سائر طرق الحديث عن أبي هريرة، وكذا شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً؛ وكلها معلولة الأسانيد، كما شرحاه هناك، وقد مضى منها حديث أبي سعيد الخدري [برقم ١٠٦٠، ١٢٢٨].

وقد كنا جَزَمْنَا بتحسينه بطرقه في غير هذا المكان، ونحن نتراجع عن ذلك هنا؛ بعدما استبان لنا ضَعْفُه البتة، واللَّه يغفر لنا تقصيرنا فيما سلف؛ فما نحن بمعصومين .

٦٤١٠ - صحيح: أخرجه أحمد [٣٦٢/٢]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٤٦٧]، وأبو عبيد في «الطهور» [رقم ٢٤]، وغيرهم من طرق عن الليث بن أبي سليم عن كعب عن أبي هريرة . به .

قلتُ: هكذا رواه زائدة وعلى بن عصام وجرير بن عبد الحميد والحارث بن عمير وغيرهم عن الليث على هذا الوجه الماضي، وخالفهم: مطلب بن زياد الكوفي، فرواه عن الليث فقال: عن طاوس عن أبي هريرة به، فأسقط منه: (كعباً) وأبدله بـ(طاوس) هكذا ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ١٨١]، ثم نقل عن أبيه أنه قال: «إنما هو ليث عن كعب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ» .

٦٤١١- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ كَعْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿غَيْرَ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾» [الفتاحة: ٧]، فَقَالَ الَّذِينَ خَلْفَهُ: (آمِينَ)، فَالْتَقَتْ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ وَأَهْلِ الْأَرْضِ (آمِينَ)، غَفَرَ اللَّهُ لِلْعَبْدِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، قَالَ: «وَمَثَلُ الَّذِي لَا يَقُولُ: (آمِينَ)، كَمَثَلِ رَجُلٍ غَزَا مَعَ قَوْمٍ، فَأَقْتَرَعُوا، فَخَرَجَتْ سِهَامُهُمْ وَلَمْ يَخْرُجْ سَهْمُهُ، فَقَالَ: مَا لِسَهْمِي لَمْ يَخْرُجْ؟! قَالَ: إِنَّكَ لَمْ تَقُلْ: (آمِينَ)».

= قلتُ: كأنه يُوهَّم مطلباً في روايته، ومطلب مختلف فيه، فالوهم منه إن شاء الله؛ اللهم إلا إن يكون الليث قد اضطرب في سنده كعاداته، وقد كان ضعيفاً مختلطاً صاحب مناكير وغرائب، وشيخه كعب: رجل مدني مجهول الجهالتين، سئل عنه أبو حازم الرازي فقال: «هو رجل وقع إلى الكوفة، روى عنه الليث بن أبي سليم، لا يعرف، مجهول لا أعلم روى عنه غير الليث وأبي عوانة حديثاً واحداً» وقال الترمذي: «كعب ليس بالمعروف، لا نعلم أحداً روى عنه غير ليث بن أبي سليم» وقد جهله المزني وابن حجر، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه وحدهما. . ولا عبرة بذكر ابن حبان له في «الثقات»، فإنه لم يكشف عن حاله أصلاً، وإنما ذلك على قاعدته في توثيق أعمار رجال الصدور الأول، لكن للحديث طرق أخرى عن أبي هريرة: أصحابها: ما رواه سعيد بن أبي هلال عن نعيم المجرم عن أبي هريرة به نحوه . . . أخرج البخاري [١٣٦]، ومسلم [٢٤٦]، وأحمد [٤٠٠/٢]، وابن حبان [١٠٤٩]، والبيهقي في «سننه» [٢٦٢]، وفي «الشعب» [٣/٢٧٤٢]، والبغوي في «شرح السنة» [١/٤٢٥]، وأبو عوانة [رقم ٦٠٣]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ٥٧٨]، وأبو عبيد في «الطهور» [رقم ٢١]، وغيرهم من طريقتين عن سعيد بن أبي هلال به . قلتُ: قد ذهب جماعة من الحفاظ إلى أن قوله: (فمن استطاع منكم أن يطيل غرته؛ فليفعل) مدرج من قول أبي هريرة موقوفاً عليه، وفي ذلك نظر قد شرحناه في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦٤١١- منكر بهذا التمام: أخرج ابن راهويه [٢٩٨]، وأبو الشيخ في «الأمثال» [رقم ٢٧٧]، وابن مردويه في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» [١/٤٧/١ / طبعة دار طيبة]، من طريق جرير ابن عبد الحميد عن ليث بن أبي سليم عن كعب عن أبي هريرة به وزاد ابن راهويه في آخره: (قال أبو هريرة: وكان الإمام إذا قال: ولا الضالين، جهر آمين). =

٦٤١٢- وبإسناده، عن أبي هريرة، قال: كان النبي ﷺ، يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُوعِ فَإِنَّهُ بئس الضَّجِيعُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بئسَ البِطَانَةُ-أَوْ بئسَتِ العَلَامَةُ».

= قلتُ: وسنده ضعيف كالذى قبله، فيه الليث بن أبي سليم وشيخه كعب! وقد مضى أن الأول ضعيف مختلط، والثاني مجهول غائب، وقد أعله ابن رجب في «الفتح» [٤/٤٩٩]، بشيخ الليث وحده، فقال: «كعب هذا: قال أحمد: لا أدري من هو؟! وقال أبو حاتم: مجهول لا يعرف».

قلتُ: وجهله غير واحد كما مضى ذكر ذلك في الحديث قبله.

وقد أشار المنذرى إلى إعلاله بالليث في «الترغيب» [١/١٩٥]، وقال البوصيرى في «إتحاف الخيرة» [٢/٥٠]: «ليث: هو ابن أبي سليم: ضعيف، وهو - يعنى الحديث - فى «الصحيحين» وغيرهما دون قوله «ومثل الذى لا يؤمن . . .» إلى آخره . . .».

قلتُ: أما صاحبه الهيثمى: فإنه قال فى «المجمع» [٢/٢٨٨]: «قلتُ: فى الصحيح بعضه، رواه أبو يعلى، وفيه ليث بن أبي سليم، وهو ثقة مدلس، وقد عنعنه».

قلتُ: وصف الليث بالتدليس ليس ببعيد، لكنه شىء لم يسبق إليه الهيثمى أصلاً، وقد تعقبه صاحبه ابن حجر فى هذا الأمر فيما علقه فى موضع من كتابه (مختصر زوائد البزار) وبين أنه لم يعرف أحداً قبل الشيخ نور الدين! قد وصف الليث بالتدليس، ثم الهيثمى مضطرب الرأى جداً فى حال الليث، فتارة يضعفه، وتارة يوثقه، تماماً كما كان يفعل مع ابن لهيعة وبعضهم، فيسقط قوله فى الرجل جملة.

والحديث: منكر بهذا التمام، وقد صح شطره الأول: من طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٥٨٧٤].

٦٤١٢- صحيح: أخرجه ابن ماجه [رقم ٣٣٥٤]، وابن راهويه [رقم ٢٩٩]، والمزى فى «تهذيبه» [٢/١٩٨]، من طريقين عن الليث بن أبي سليم عن كعب عن أبي هريرة به . . . وليس عند ابن ماجه: (أو بئسَتِ العَلَامَةُ).

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [٢/١٧٤]: «هذا إسناد ضعيف، كعب: هو المدنى، مجهول، تفرد بالرواية عنه: ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف».

= قلتُ: هو كما قال، وقد اختلف على الليث في سنده، فرواه عنه جرير بن عبد الحميد، وهريم ابن سفيان كلاهما عن الليث بالإسناد الماضي؛ وخالفهما معمر، فرواه عن الليث فقال: عن رجل عن أبي هريرة به مثله . . . وزاد: (قال: وكان يكره أن يقول الرجل: إنه كسلان، أو يقول لصاحبه: إنك لكسلان) هكذا أبهم معمر فيه: شيخ الليث، ولم يسمه، أخرجه عبد الرزاق [١٩٦٣٦]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [١٧٠/٥]، من طريق عبد الرزاق عن معمر به.

قلتُ: لا يبعد أن يكون الليث لم يكن يضبطه، فإنه لم يكن في الحديث بالليث، بل كان ضعيفاً مختلطاً مضطرب الحديث.

وقد صح الحديث من طريق آخر: يرويه عبد الله بن إدريس عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به مثل لفظ المؤلف هنا . . . أخرجه أبو داود [١٥٤٧]، والنسائي [٥٤٦٨، ٥٤٦٩]، وابن حبان [١٠٢٩]، والمزى في «تهذيبه» [٣٤/١٥]، وغيرهم عن ابن إدريس به.

قلتُ: وهذا إسناد قوى مستقيم، رجاله كلهم ثقات مشاهير؛ وفي ابن عجلان: كلام خفيف؛ ولا يزال الرجل ثقة إماماً فقيهاً على التحقيق؛ وقد جازف الصدر المناوي وغيره، وأعلوا الحديث بابن عجلان، كما نقله عنهم صاحب «فيض القدير» [١٥٠/٢]، وهذا إعلال مردود على صاحبه بلا ريب، والحديث قد صحح النووي سنده: في «الأذكار» [رقم ١٠٢٠]، وفي «الرياض» [رقم ١٤٨٥].

قلتُ: وقد توبع ابن إدريس عليه عن ابن عجلان به مثله . . . تابعه سليمان بن بلال: عند البيهقي في الدعوات [رقم ٢٩٩]، من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه عبد الحميد عن سلمان به.

قلتُ: وهذه متابعة مغموزة، وإسماعيل فيه كلام معروف! وكذا توبع ابن عجلان عليه عن سعيد المقبري:

١- تابعه عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة به مثله . . . أخرجه النسائي [٥٤٦٩]، والمزى في «تهذيبه» [٣٤/١٥]، من طريق عبد الله بن إدريس عن ابن عجلان وعبد الله بن سعيد كلاهما عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به.

٦٤١٣- وبإسناده، عن أبي هريرة، قال: رأيت رسول الله ﷺ يسجد في: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١].

٦٤١٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، حَدَّثَنَا عِمَارُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ، عَنْ كَعْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ، فَإِنَّ صَلَاتِكُمْ عَلَيَّ زَكَاةٌ لَكُمْ، وَسَلُّوا لِي الْوَسِيلَةَ»، فقيل: يا رسول الله، وما الوسيلة؟

= قلتُ: وهذه متابعة تالفة، وعبد الله بن سعيد هذا: شيخ ساقط الحديث، والجمهور على تركه، وضعفه الباقر، راجع ترجمته في «التهديب وذيوله» ولشدة وهائه: لم يُسمَّه النسائي في روايته، إنما قال: (عن ابن إدريس قال: حدثنا ابن عجلان، وذكر آخر - عن سعيد بن أبي سعيد . . .) تماماً كما كان يفعل مع ابن لهيعة إذا جاء في بعض أسانيد، فانظر لشرط النسائي، وبالغ تحرُّزه.

٢- وأبو معشر نجيح بن عبد الرحمن السدي: عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به مثله . . . مع زيادة في أوله، أخرجه الطبراني في «الدعاء» [رقم ١٣٦٠]، وابن سعد في «الطبقات» [١ / ٤٠٨]، من طريقين عن أبي معشر به . . . وهو عند ابن سعد: بالفقرة الأولى منه فقط . قلتُ: وهذه متابعة ضعيفة أيضاً، وأبو معشر السدي: شيخ ضعيف مختلط، وهو من رجال «السنن».

٣- ومحمد بن عبيد الله العرزمي عن المقبري عن أبي هريرة به مثله . . . مع زيادة في أوله أيضاً: أخرجه الطبراني في «الدعاء» [رقم ١٣٦١]، من طريق زكريا الساجي عن محمد بن معمر البصري عن أبي بكر الحنفي عن العرزمي به . قلتُ: والعرزمي هذا: قد ذمَّه الناس وهجره، ولم يكن يساوي في الحديث فلساً، وهو من رجال ابن ماجه والترمذي وحدهما.

وفي الباب: شواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً . . . والله المستعان .

٦٤١٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٩٦].

٦٤١٤- صحيح: دون قوله: (فإن صلاتكم عليَّ زكاة لكم): أخرجه الترمذي [٣٦١٢]، وعبد الرزاق [٣١٢]، وعنه أحمد [٢ / ٢٦٥]، وابن أبي شيبه [٣١٧٨٤]، وابن راهويه [٢٩٧]، [٣٦٥]، والحارث في «مسنده» [٢ / ١٠٨٢ / زوائد الهيثمي]، وهناد في «الزهد» [١ / ١٤٧] =

قال: «أَعْلَى دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، لَيْسَ يَنَالُهَا إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ، وَأَنَا أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ».

= وإسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» [٤٦]، والمزى في «تهذيبه» [١٩٨/٢٤]، وغيرهم من طرق عن الليث بن أبي سليم عن كعب بن أبي هريرة به نحوه . . . وليس عند الترمذى: الجملة الأولى المتعلقة بالصلاة، وليس عند عبد الرزق وعنه أحمد قوله: (فإن صلاتكم على زكاة لكم) ولفظهما في أوله: (قال: إذا صليتم على فسلوا الوسيلة . . .) ولفظ الباقي في أوله، (صلوا على، فإن صلاة أحدكم على زكاة . . .) وفي رواية لأحمد [٣٦٥/٢]، نحو سياق المؤلف هنا، لكن باختصار.

قال الترمذى: «هذا حديث غريب إسناده، ليس بالقوى، وكعب ليس هو بمعروف، ولا نعلم أحداً روى عنه غير ليث بن أبي سليم».

قلت: وكذا جزم بجهالته: أبو حاتم الرازى كما فى ترجمته من «الجرح والتعديل» [١٦١/٧]، وسئل عنه الإمام أحمد فقال: (لا أدرى من هو؟! نقله عنه ابن رجب فى «الفتح» [٤٩٩/٤]، وجهله أيضاً: المزى وابن حجر وغيرهما؛ والراوى عنه (الليث بن أبى سليم) ضعيف مختلط صاحب مناكير، وبه وحده: أعله البوصيرى فى «مختصر الإتحاف» [١٧٥/٩] رقم [٥٢٦٧]، وهو قصور منه بلا ريب، شاركه فيه صاحبه الهيثمى فى «المجمع» [٣٤٠/٢]، إلا أنه جازف وقال: «فيه ليث بن أبى سليم، وهو ثقة مدلس».

قلت: وتوثيقه الليث مطلقاً، يدل على أنه لا يعرف حقيقة الليث أصلاً، كأنه ما نظر ترجمته فى «تهذيب الكمال» لشيخ شيوخه أبى الحجاج المزى، وليس الهيثمى مستقر الرأى فى الليث على خطة واحدة، بل تراه يضطرب فى حاله على ألوان، كما كان يفعل مع ابن لهيعة وبعضهم، يضعفه تارة، ويوثقه أخرى، وربما توقف فيه، فلم يسبق بذلك قط، كما نبه على هذا صاحبه الشهاب ابن حجر فى مواضع من «مختصر زوائد البزار» . . .

ثم إن الليث قد اختلف عليه فى سنده، فرواه عنه محمد بن فضيل وشريك القاضي وسعيد بن زيد بن درهم والثورى وجريير بن عبد الحميد وغيرهم كلهم على الإسناد الماضى . . . وخالفهم أبو الأحوص سلام بن سليم - الثقة الثبت - فرواه عن الليث فقال: عن الليث عن رجل عن أبى هريرة به نحوه . . .، أخرجه هناد فى «الزهد» [١/ رقم ١٤٦]، فهذان لونا من الاختلاف على ليث فى سنده، ولون ثالث، فرواه عنه معتمر فقال: عن ليث عن كعب به نحوه مرسلًا، =

= ليس فيه أبو هريرة، هكذا أخرجه إسماعيل القاضي «فضل الصلاة على النبي ﷺ» [رقم ٤٧]، فهذه ثلاثة لوان، ولون رابع، فرواه عنه داود ابن عليّة فقال: عن الليث عن مجاهد عن أبي هريرة به نحوه . . . ، هكذا علقه ابن عدى في «الكامل» [١٢٢/٣]، ووصله البزار في «مسنده» [١/ رقم ٣٦٣/ كشف الأستار]، من طريق عثمان بن سعيد الأزدي عن داود به . قلت: وداود ضعيف عندهم، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٩٤/٢]، لكن يبدو أن الليث هو المضطرب في الحديث على تلك الألوان كلها، وقد جربنا عليه أمثال هذا كثيراً . وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة به نحوه . . . عند الطبراني في «الأوسط» [٤/ رقم ٣٩٢٣]، وسنده منكر .

لكن في الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . أصحها:

حديث كعب بن علقمة عن عبد الرحمن بن جبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: (إذا سمعتم المؤذن، فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا عليّ؛ فإنه من صلى عليّ صلاة، صلى الله بها عليه عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة؛ فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو . . .) أخرجه مسلم [٣٨٤] - واللفظ له - وأبو داود [٥٢٣]، والترمذي [٣٦١٤]، والنسائي [٦٧٨]، وأحمد [١٦٨/٢]، وابن خزيمة [٤١٨]، وابن حبان [١٩٠] و[١٦٩١، ١٦٩٢]، والطبراني في «الأوسط» [٩/ رقم ٩٣٣٥]، والبزار [٦/ رقم ٢٤٥٣]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [٣٥٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ١٤٣]، والبيهقي في «سننه» [١٧٨٩]، والبخاري في «شرح السنة» [٢/ ٢٨٤-٢٨٥]، وأبو عوانة [رقم ٩٨٣]، [٩٨٤، ٩٨٥]، والسراج في «مسنده» [١/ ٥٣]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ٨٤٢]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١١٤٦]، وأبو محمد الفاكهي في «حديثه» [رقم ١٠٩]، والفسوي في «المعرفة» [٢/ ٢٩٧ الطبعة العلمية]، والخطيب في «المتفق والمفترق» [٣/ ٢٤]، وابن السني في «اليوم والليلة» [١/ رقم ٩٤/ مع عحالة الراغب]، وجماعة آخرون من طرق عن كعب بن علقمة به .

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» .

قلت: أما قوله في لفظ المؤلف: (وما الوسيلة؟! قال: أعلى درجة في الجنة . . .) فيشهد لذا اللفظ: ما رواه موسى بن وردان عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: (إن الوسيلة درجة عند الله =

٦٤١٥- حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ زَكْرِيَا أَبُو عَمْرٍو الْمَدَائِنِيُّ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَعِقَ الْعَسَلَ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَ لَعَقَاتٍ، لَمْ يُصِبْهُ عَظِيمٌ مِنَ الْبَلَاءِ».

= ليس فوقها درجة . . .) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٢٦٣/١] و[٢/١٤٦٦]، وإسماعيل القاضي في فضل الصلاة [رقم ٤٩]، وابن مردويه في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» [٣/١٠٤ / طبعة دارطبية]، من طرق عن عمارة عن موسى بن وردان به .

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ وموسى صدوق متمسك؛ وطريق الطبراني في الموضوع الثاني إلى عمارة: سنده صحيح، وقد توبع عليه عمارة عن موسى به . . . تابعه ابن لهيعة عند أحمد [٣/٨٣]، وراجع «الصحيح» [رقم ٣٥٧١] للإمام .

أما قوله في لفظ المؤلف: (فإن صلاتكم على زكاة لكم)، فتلك الجملة لها شواهد أيضاً، إلا أنه لا يصح منها شيء قط، ولا أراها تتقوى ببعضها أصلاً، فالله المستعان .

٦٤١٥- منكر: أخرجه ابن ماجه [٣٤٥٠]، والطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٤٠٨]، والبيهقي في «الشعب» [٥/ رقم ٥٩٣٠]، وابن بشران في «الأمالي» [رقم ٨٠٩]، والبخاري في «تاريخه» [٦/ ٥٤]، والعقيلي في «الضعفاء» [٣/ ٤٠]، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» [٣/ ٢١٥]، والدولابي في «الكنى» [٢/ رقم ١٠٢٥]، وابن حبان في «المجروحين» [١/ ٣١٣]، وغيرهم من طرق عن سعيد بن زكريا القرشي المدائني عن الزبير بن سعيد الهاشمي عن عبد الحميد بن سالم عن أبي هريرة به ولفظ ابن حبان في أوله: (من لعق ثلاث لعقات عسل ثلاثة غدوات . . .).

قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، قال يحيى: الزبير ليس بشيء، قال العقيلي: وليس لهذا الحديث أصل عن ثقة» .

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٢/ ١٩١]: «هذا إسناد فيه لين، ومع ذلك فهو منقطع، قال البخاري: لا يعرف لعبد الحميد سماع عن أبي هريرة» .

قلتُ: فحاصل هذا: أن بالإسناد علتين:

الأولى: ضعف الزبير بن سعيد، فهو شيخ ليس بذاك، ضعفه أحمد وأبو زرعة والساجي والنسائي وجماعة، واختلف فيه قول ابن معين، فحكى عنه عباس الدوري أنه وثقه، ونقل =

= عنه فى موضع آخر أنه قال: «ليس بشيء» وهكذا حكى عنه أبو دود ضعفه أيضاً؛ وهذا أولى؛ موافقته قول الجماعة، وشذابن حبان وحده وذكره فى «الثقات» [١ / ٣٣٣]، ثم عاد وأورده فى «المجروحين» وقال: «شيخ يروى عن عبد الحميد بن سالم، روى عنه سعيد بن زكريا المدائنى، قليل الحديث، منكر الراوية فيما يرويه، يجب التكب عن مفاريدته، والاحتجاج بما وافق الثقات عنه» ثم ساق له هذا الحديث، وقال عقبه: «وليس هذا: بالزبير بن سعيد صاحب عبد الله بن على بن يزيد بن ركانة».

قلت: كأنه يفرق بينهما، وليس بشيء، بل هذا هو ذلك، ولم يفرق بينهما أحد - أعلمه - قبل ابن حبان، بل جمعهما البخارى وجميع من ترجم له فى ترجمة واحدة، والزبير هذا على ضعفه: كان ينفرد بمناكير عن الثقات وغيرهم أيضاً، فقال أبو داود: «فى حديثه نكارة» وقال ابن أبى خيثمة: (يروى عن ابن المنكدر مناكير) وكذا أنكر عليه العجلي حديثاً رواه فى الطلاق.

وبهذا الشيخ: أعله ابن مفلح فى «الأداب الشرعية» [٣ / ١٩٣]، وسبقه إلى ذلك: ابن الجوزى كما مضى، لكن أنكر الحافظ عليه: التعلق بالزبير فى الحكم على الحديث بالوضع، فقال ابن عراق فى «تنزيه الشريعة» [٢ / ٣٥٩]: (رأيت بخط الحافظ ابن حجر على هامش «تلخيص الموضوعات» لابن درباس، مانصه: الزبير بن سعيد لم يتهم؛ فكيف يحكم على حديثه بالوضع؟!).

قلت: ليس هذا بلازم، فقد يروى الثقة الموضوع، يشبه له، فكيف بمن فى حفظه كلام؟! فكيف بمن اختلف فى جرحه وتعديله؟! فكيف بمن يكون الجمهور على تضعيفه مع وقوع المناكير فى حديثه؟! أمثال الزبير بن سعيد هنا؟!!

نعم: الأولى هى الحكم على الحديث بـ (النكارة) و(الضعف الشديد) دون الوضع، وقد رأيت الذهبى أخرج الحديث فى «تذكرة الحفاظ» [٣ / ٩٨٧]، ثم قال: «هذا حديث منكر، والزبير ضعيف».

والعلة الثانية: هى الانقطاع بين عبد الحميد بن سالم وأبى هريرة، فقد مضى أن البخارى قد قال عقب رويته: «لا نعرف سماعه من أبى هريرة» قاله فى ترجمة (عبد الحميد) من «تاريخه»؛ وقال العقيلي بعد أن ساق الحديث فى ترجمة: (عبد الحميد) من «الضعفاء»: (ليس له أصل عن ثقة) وكذا علق ابن عدى: هذا الحديث فى ترجمة (عبد الحميد) من «الكامل» [٥ / ٣٢٠] =

٦٤١٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَارِظٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ وَعَنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتَ».

٦٤١٧- حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَاشٍ

= وتبعه عليه الذهبي في «الميزان» [٥٤٠/٢]، وقال: «رواه سعيد بن زكريا المدائني، ولا بأس به عن الزبير بن سعيد عنه . . . ما حدث عنه غير الزبير».

قلت: الأولى عندي: أن يساق هذا الحديث في ترجمة (الزبير بن سعيد) كما قال ابن حبان في «المجروحين» ثم عبد الحميد بن سالم: لم يذكر له راوياً عنه سوى (الزبير) وحده، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [١٢٧/٥]، والأشبه: أنه شيخ مجهول كما جزم به الحافظ في ترجمته من «التقريب» وضعف سند الحديث في «الفتح» [١٤٠/١٠]، إلا أنه وهم وعزاه لابن ماجه من حديث جابر، وليس بشيء، إنما هو عنده من حديث أبي هريرة، والحديث: أعلى المناوي أيضاً في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٨٥٧/٢] طبعة مكتبة الشافعي، فقال: «وفيه انقطاع وضعف».

وللحديث: طريق آخر موضوع، عن أبي هريرة به في سياق مختلف أيضاً، عند أبي الشيخ في «الثواب» كما في «اللآلئ المصنوعة» [٣٤٤/٢]، ودعك منه، ولا يصح في هذا الباب شيء . . . والله المستعان.

٦٤١٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٤٦].

٦٤١٧- منكر بهذا السياق: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٤٧]، وتمام في «فوائده» [٤/ رقم ١٥٥١/ مع الروض البسام]، وعنه أبو الحسن الربيعي في «فضائل أهل الشام» [رقم ١١٥]، وابن عدي في «الكامل» [٨٤/٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [١/ ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦] و[٥٥/ ٢٤-٢٥]، وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن عياش عن الوليد بن عباد عن عامر الأحول عن أبي صالح الخولاني عن أبي هريرة به.

قال الطبراني: «لم يروه عن عامر الأحول إلا الوليد بن عباد، تفرد به إسماعيل بن عياش».

وقال ابن عدي: «وهذا الحديث بهذا اللفظ: ليس يرويه ير ابن عياش عن الوليد بن عباد».

الحمصی، عن الولید بن عباد، عن عامر الأحول، عن أبی صالح الخولانی، عن أبی هريرة، عن النبی ﷺ، قال: «لَا تَرَالُ عِصَابَةَ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَبْوَابِ دِمَشْقٍ وَمَا حَوْلَهُ، وَعَلَى أَبْوَابِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَمَا حَوْلَهُ، لَا يَضُرُّهُمْ خُذْلَانٌ مِنْ خَذَلِهِمْ، ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ».

= قلتُ: والولید بن عباد هذا: شیخ شامی لا یدری من یكون؟! ذكره ابن حبان فی «الثقات» [٧/ ٥٥١]، علی عادته فی توثیق من هذا الضرب من الأعمار، وخالفه أبو أحمد الجرجانی فی الحافظ؟! وأورده فی «الكامل» وقال: «ليس بمستقيم» ثم ساق له جملة أخبار منها هذا الحديث، ثم قال فی ختام ترجمته: «والولید بن عباد: عامة ما يرويه قد ذكرته، ولا يروى عنه غير إسماعيل بن عياش . . .» وكذا أنكر عليه الذهبي هذا الحديث، وساقه فی ترجمته من «الميزان» [٤/ ٣٤٠]، وقيل ذلك قال عنه: «مجهول» وهو كما قال؛ وبه أعله الهيثمي فی «المجمع» [٧/ ٥٦٥]، فقال: «رواه الطبرانی فی «الأوسط» وفيه الولید بن عباد، وهو مجهول» ثم تناقض الهيثمي، وقال فی موضع آخر [١٠/ ٤١]: «رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات» كذا قال، كأنه تراجع عن تجهيل الوليد، وتابع ابن حبان على توثيقه، ولم يفعل شيئاً، وعامر الأحول فی سنده: هو ابن عبد الواحد البصرى، مختلف فيه، وهو متماسك إن شاء الله من رجال «التهذيب» وشيخه (أبو صالح الخولانی) قال عنه الإمام الألبانی فی «تخريج أحاديث فضائل الشام» [ص ٦٥]: «لم أعرفه، وفي الرواية بهذه الكنية: جماعة، لم يُنسب أحد منهم هذه النسبة «الخولانی»، والله أعلم».

قلتُ: أبو صالح هذا: شيخ معروف الحال مجهول الاسم، وقد سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: «لا بأس به» وقال أبو زرعة: «لا يعرف اسمه» كما في «الجرح والتعديل» [٩/ ٣٩٢]، وقال أبو زرعة: «لا يعرف اسمه» كما في «الجرح والتعديل» [٩/ ٣٩٢]، وذكره ابن حبان فی «الثقات» [٥/ ٥٨٩]، أيضاً؛ فانحصرت العلة: في الوليد بن عباد راويه عن عامر الأحول، وقد عرفت حاله.

وقد جاء القاضي عبد الجبار الخولانی: وروى هذا الحديث في «تاريخ داريا» [ص ٦٠]، فصحف في سنده ما شاء الله، وسمي شيخ الوليد بن عباد فيه (عاصم الأحول) بدل: (عامر الأحول) وسمى شيخ الأحول فيه (با مسلم الخولانی) بدل: (أبا صالح الخولانی) هكذا قال. وقد جزم الحافظ في «المطالب» [٣١١/ /] طبعة دار العاصمة، بكونه قد قلب إسناده بما رأته، =

٦٤١٨ - حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاك بن مخلد، حَدَّثَنَا أبي، حَدَّثَنَا عبد الحميد بن جعفر، حَدَّثَنَا عمران بن أبي أنس، عن عمر بن الحكم، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ، قال: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا، رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ».

= وسبقه ابن عساكر إلى التنبيه على هذا في «تاريخه» [٢٥٤/١]، فقال: «رواه أبو علي عبد الجبار . . . الداراني في «تاريخ دارياً» . . . إلا أنه صحف في إسناده في موضعين . . .» ثم ذكر ما ذكرناه آنفاً.

وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . وكلها تالفة الأسانيد، وكذاله شواهد عن جماعة من الصحابة كلها معلولة، والمحفوظ عن أبي هريرة وغيره من الصحابة: هو دون ذكر أبواب دمشق وبيت المقدس فيه، فالحديث: منكر هنا بهذا التمام . والله المستعان لا رب سواه .

● تنبيه: كنت قد جزمت سابقاً بكون (الوليد بن عباد) شيخاً من أهل الشام، كأنني أخذت ذلك من رواية إسماعيل بن عياش عنه، وليس بلازم، فإن لم يثبت هذا، فإن ابن عياش قد تكلموا في روايته عن غير أهل بلده من الشوام، فهذه علة أخرى تضاف إلى سند الحديث هنا، والله أعلم بحقيقة الحال.

٦٤١٨ - صحيح: أخرجه مسلم [١٤٦٩]، وأحمد [٣٢٩/٢]، والبيهقي في «سننه» [١٤٥٠٤]، وأبو عوانة [رقم ٤٤٩٣، ٤٤٩٤]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٣٤٤٨]، وغيرهم من طرق عن عبد الحميد بن جعفر عن عمران بن أبي أنس عن عمر بن الحكم الأنصاري عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا إسناد قوى؛ وعبد الحميد بن جعفر: لِيَّته النسائي وبعضهم، والجمهور على توثيقه؛ ويقويه احتجاج به مسلم به؛ وقد اختلف عليه في سنده، فرواه عنه أبو عاصم النبيل، وعيسى بن يونس، وعبد الله بن حمران الأموي، ثلاثتهم على الوجه الماضي؛ وخالفهم هشيم ابن بشير، فرواه عن عبد الحميد فقال: عن عبد الحميد قال: أخبرني عمر بن الحكم عن أبي هريرة به . . . فأسقط منه (عمران بن أبي أنس).

هكذا أخرجه المؤلف في الآتي [برقم ٦٤١٩]، قال: حَدَّثَنَا عبد الله بن مطيع - وهو البكري الثقة - حَدَّثَنَا هشيم به.

قلت: وهذا إسناد مغموز، فلم يصرح فيه هشيم بالسمع، وهو عريق في ضروب التدليس، =

٦٤١٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَطِيْعٍ، حَدَّثَنَا هَشِيْمٌ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيْدِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا، رَضِيَ مِنْهَا غَيْرَهُ».

٦٤٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزَّبْرَقَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ هَارُونَ، وَمُوسَى بْنُ أَبِي عَيْسَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ بِكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا طَغَى نِسَاؤُكُمْ، وَفَسَقَ فِتْيَانُكُمْ؟!» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ هَذَا لِكَائِنٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَأَشَدُّ مِنْهُ! كَيْفَ بِكُمْ إِذَا تَرَكْتُمُ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ?!» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ هَذَا لِكَائِنٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَأَشَدُّ مِنْهُ! كَيْفَ بِكُمْ إِذَا رَأَيْتُمُ الْمُنْكَرَ مَعْرُوفًا، وَالْمَعْرُوفَ مُنْكَرًا؟».

= ولو فعلها؛ لربما جزمنا بصحة الوجهين عن عبد الحميد بن جعفر، فإنه صح سماعه من عمر بن الحكم - وهو عم أبيه - أيضًا، فيكون الإسناد من المزيد، والله المستعان.

٦٤١٩- صحيح: انظر قبله.

٦٤٢٠- منكر: قال الهيثمي في «المجمع» [٧/ ٥٥١]: (في إسناد أبي يعلى: موسى بن عبيدة، وهو متروك) وبه أعله البوصيري في «تحاف الخيرة» [٨/ ١٠]، فقال: «رواه أبو يعلى بسند ضعيف؛ لضعف موسى بن عبيدة الربذي».

قلت: موسى هذا إلى الترك أقرب منه إلى الضعف، وكان يروى عن الثقات من أكابر وبواطيل، مع كونه كان صالحًا في نفسه، مع الزهد والعبادة وكل جميل، إلا أنه لم يكن في الرواية بشيء، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله».

وشيخاه: (عمر بن هارون) و(موسى بن أبي عيسى) معروفان:

فالأول: هو عمر بن هارون الأنصاري الزرقى: ترجمه البخاري في «تاريخه» [٤٠٦]، فقال: «روى عنه عمر بن حمزة . . .» وقبل ذلك ذكر أنه يروى عن أبيه، ثم قال: «وروى عنه موسى ابن عبيدة حدثنا عمر بن هارون عن أبي هريرة - رضی اللہ عنہ - عن النبي ﷺ فلا أدري هو هذا أم لا؟!».

قلت: بل هو هو إن شاء الله، فلم يفرق بينهما أحد نعلمه؛ ولا ذكروا في تلك الطبقة سواء وحده، وهو متقدم عن (عمر بن هارون البلخي) التالف المشهور.

=

= والأول: ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [١٤٠/٦]، أيضاً، ولم يحك فيه شيئاً، وانفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [١٥٣/٥]، وهو يتساهل في توثيق تلك الطبقة من النقلة، فالظاهر: أن الرجل مجهول الصفة.

والثاني: (موسى بن أبي عيسى) هو أبو هارون المدني الغفاري الثقة المعروف؛ وهو من رجال مسلم وأبي دود؛ ولا يعرف له إدراك لأحد الصحابة أصلاً، وقد عده الحافظ في «التقريب» من الطبقة الذين عاصروا صغار التابعين وحسب، وكذا (عمر بن هارون) لم يثبت له السماع من أحد من الصحابة أيضاً، إنما يروى عن أبيه عن أبي هريرة، كما نص عليه البخاري وأبو حاتم؛ وزعم ابن حبان في ترجمته من «الثقات» أنه يروى عن أبي هريرة، كأنه وهم في ذا، وعلى ثبوته: فمجرد الرواية لا تستلزم السماع، فالحاصل: أن الإسناد منقطع أيضاً.

وقد خولف موسى بن عبيدة الربذي في وصله، خالفه أبو محمد ابن عيينة، فرواه عن موسى ابن أبي عيسى به نحوه معضلاً، ليس فيه (أبو هريرة) هكذا أجزجه ابن المبارك في «الزهد» [رقم ١٣٧٦]، ونعيم بن حماد في «الفتن» [رقم ١١١]، من طريق سفيان به . . . وهو عند نعيم مختصراً بالفقرة الأخيرة منه فقط.

قلت: وهذا هو المحفوظ عن موسى بلا ريب.

وقد رأيت العراقي في «المغنى» [٢٤٥/٢]، قد عزا الحديث إلى المؤلف، ثم قال: «إسناده ضعيف» كذا، وهو منكر على التحقيق.

وللحديث طريق آخر: يرويه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ياسين الزيات عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به نحوه . . .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٩/٩٣٢٥]، حدثنا همام بن يحيى عن حريز بن المسلم الصنعاني عن عبد المجيد به.

قال الهيثمي في «المجمع» [٥٥١/٧]: «في إسناد الطبراني: جرير بن المسلم، ولم أعرفه، والراوى عنه شيخ الطبراني «همام بن يحيى» ولم أعرفه».

قلت: أما شيخ الطبراني: فهو همام بن يحيى بن همام الصنعاني، لم أجد له ترجمة إلا عند الخطيب في «المتفق والمفترق» [٣/٣٤٦]، ولم يذكر من حاله شيئاً، ولا ذكر من الرواة عنه

=

سوى الطبراني وحده، فهو شيخ مغمور لا يدري حاله!

٦٤٢١- حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاک، حَدَّثَنَا أَبِي، أَخْبَرَنَا عبد الحميد بن جعفر، قال: سمعت أبا الجهم القواس، يحدث أبي- وكان رجلاً فارسياً ثقیلاً اللسان، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ- قال: سمعت أبا هريرة، يقول: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «يَظْهَرُ مَعْدَنٌ فِي أَرْضِ بَنِي سُلَيْمٍ، يُقَالُ لَهُ فِرْعَوْنُ أَوْ فِرْعَانٌ- وَذَلِكَ بِلِسَانِ أَبِي الْجَهْمِ قَرِيبٌ مِنَ السَّوَاءِ- يَخْرُجُ إِلَيْهِ شِرَارُ النَّاسِ- أَوْ يُحْشَرُ إِلَيْهِ شِرَارُ النَّاسِ».

= وأما (حريز بن المسلم) فقد تصحف اسمه على الهيثمي إلى: (جرير) بالجيم في أوله، والراء في آخره، وإنما هو (حريز) بالحاء في أوله، والزاي في آخره: هكذا ضبطه ابن ماکولا في «الإكمال» [٨٦/٢]، وكناه بـ (أبي المسلم الصنعاني) وذكره ابن حبان في «الثقات» [٢١٣/٨]، وقال: «يروى عن سفيان بن عيينة، روى عنه أهل اليمن» وهذا منه توثيق مقبول عندي إن شاء الله.

وأفة هذا الإسناد بحق: هي (ياسين الزيات) وهو ابن معاذ أبو خلف الكفوي ذلك الشيخ المطروح، وقد تركه النسائي وابن الجنيدي وأبو داود وجماعة؛ وقال البخاري وغيره: «منكر الحديث» وأسقطه غير واحد من النقاد أيضاً، وهو من رجال «الميزان» و«لسانه» [٢٣٨/٦]. وللحديث: شواهد عن أنس وابن مسعود وعمر بن الخطاب وغيرهم، وكلها ساقطة هابطة، لا يثبت منها شيء أصلاً، والله المستعان.

٦٤٢١- منكر بهذا اللفظ: قال الهيثمي في «المجمع» [٢٢٦/٣]: «رواه أبو يعلى؛ ورجاله ثقات». قلت: كأن الهيثمي قد تابع ابن حبان على توثيق أبي الجهم راويه عن أبي هريرة، وليس بذلك، وأبو الجهم هذا: لم يعرفه الإمام الألباني في «الصحيح» [٣٨٤/٤]، وغفل عن كونه هو (أبو الجهم عاصم بن روية) ترجمه البخاري في «تاريخه» [٤٨٨/٦]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٣٤٢/٦]، ولم يذكر من حاله شيئاً، ولا ذكر من الرواة عنه سوى رجل واحد، وهو (خضر بن أبي بكر) عند البخاري؛ وعند ابن أبي حاتم: (حصين بن أبي بكر) وأحدهما مصحف من الآخر، ثم بدا لي أن كلاهما خطأ، والصواب: (حصن بن أبي بكر) وهو الباهلي أبو رياح الشيخ الثقة المشهور؛ مترجم عند ابن أبي حاتم والبخاري وغيرهما. وشيخه أبو الجهم: انفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» [٢٣٦/٥]، وهو يتساهل في توثيق رجال تلك الطبقة، كما هو معلوم، وقد وقع له غلط في ترجمته أيضاً، اغتر به المعلق على «تاريخ البخاري».

٦٤٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كَانَ أَبِي يَصَلِّيْ خَلْفَ أَبِي هُرَيْرَةَ بِالْمَدِينَةِ ، قَالَ : وَكَانَتْ صَلَاتُهُ نَحْوًا مِنْ صَلَاةِ قَيْسَ ، يَتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ ، فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ : هَكَذَا كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ وَأَجُوزًا .

= ■ والحاصل : فهذا الرجل هو آفة هذا الإسناد، ومن دونه ثقات مشاهير معروفون .

ثم نظرت : فإذا أبو الجهم في سنده : ليس هو (عاصم بن ربيعة) أصلاً، إنما هو شيخ آخر غير مُسَمَّى ، ذكره الإمام مسلم في «الكنى» [١/ ١٨٤ / طبعة المجلس العلمي بالمدينة المنورة] ، وابن منده في «فتح الباب» [ص ١٩٧ / رقم ١٣٠١ / طبعة مكتبة الكوثر] ، وأبو أحمد الحاكم في «الكنى» [١/ ٥٦] ، كما في هامش «الكنى» لمسلم ، والذهبي في «المقتنى» [ص ١٥٥ / طبعة المجلس العلمي بالمدينة المنورة] ، وغيرهم ، وكلهم فرَّق بينه وبين (أبي الجهم عاصم بن ربيعة) ، ونص مسلم وابن منده وغيرهما على رواية عبد الحميد بن جعفر عنه ، وكذا نص أبو أحمد الحاكم على كونه فارسياً أيضاً ، وهكذا وقع في إسناد المؤلف هنا ، وهو شيخ مجهول لا يعرف ، ونكرة لا تتعرف ، وهو آفة الإسناد هنا على التحقيق .

وللحديث طريق آخر مختصراً عن أبي هريرة بلفظ : (لا تقوم الساعة حتى تظهر معادن كثيرة، لا يسكنها إلا أرذال الناس) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ١٥٠٩] ، من طريق يحيى ابن كثير أبي غسان العنبري عن حفص المزني عن عبد الرحمن بن أبي عائشة عن أبي هريرة . قال الهيثمي في «المجمع» [٧/ ٦٤٠] : «رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه من لم أعرفه» . قلت : لعله يعني (حفصاً المزني) فلم أفق له على ترجمة ، وباقي رجال الإسناد مقبولون معروفون .

وفي الباب شواهد نحوه مختصراً . . وهو منكر هنا بهذا السياق ، والله المستعان لا رب سواه .

٦٤٢٢- حسن : أخرجه أحمد [٢/ ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٧٢] ، والحميدي [٩٨٧] ، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٥٠٥٣] ، وابن أبي شيبَةَ [٤٦٦٩ ، ٤٦٧٠] ، وابن راهويه [٢٧١] ، والسراج في «مسنده» [١/ ١١٥] ، وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي البجلي عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه .

قلت : هذا إسناد صالح إن شاء الله ؛ ليس فيه إلا (أبو خالد الأحمسي) وهو شيخ صدوق على التحقيق ؛ فهو وإن تفرد عنه ابنه بالرواية ؛ إلا أن ابن حبان قد ذكره في «الثقات» وصحح =

٦٤٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْأَوْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: دَخَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ الْمَسْجِدَ، فَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ، فَقَامَ إِلَيْهِ شَابٌّ، فَقَالَ: أَتَشَدُّكَ بِاللَّهِ، أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ؟» قَالَ: فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ».

= له الترمذى وغيره؛ وما علمته روى خبراً منكراً، وقد وثقه الحافظ العراقي في «المغنى» [٢/ ٢٩٢]، وساق له الحافظ أثيراً من طريقه في «الفتح» [٩/ ٥٧٣] ثم قال: «وإسناده قوى» وهذا يخالف قوله عن أبي خالد في «التقريب»: «مقبول» يعني عند المتابعة، وإلا فلين، كما نص هو على ذلك في مقدمة «التقريب»، ورأيت البوصيرى أيضاً: قد ساق هذا الحديث في «إتحاف الخيرة» [٢/ ٢٤]، ثم قال: «رجالها ثقات»، والصواب في أبي خالد: أنه صدوق وحسب. وللرفوع من الحديث: شواهد ثابتة . . . والله المستعان.

٦٤٢٣ - صحيح المرفوع منه: أخرجه ابن أبي شيبة [٣٢٠٩٢]، وفي «مسنده» كما في «تخريج أحاديث الكشاف» [٢/ ٢٣٦]، للزيلعي، والبزار في «مسنده» [٣/ رقم ٢٥٣١ / كشاف]، وابن عدى في «الكامل» [٣/ ٨٠] و[٤/ ١٢]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٢٣٢ / ٤٢]، وغيرهم من طرق عن شريك بن عبد الله النخعي عن داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودى عن أبيه عن أبي هريرة به نحو سياقه هنا . . . وليس عند ابن عدى: القصة في أوله، وهو رواية لابن عساكر أيضاً، وزاد ابن أبي شيبة في آخره: (فقال الشاب: أنا منك برىء، أشهد أنك قد عادت من والاه، وواليت من عاداه، قال: فحصبه الناس بالحصا).

قال الهيثمي في «المجمع» [٩/ ١٣١]، بعد أن عزاه للمؤلف والطبراني والبزار قال: «وفي إسناد أبي يعلى: داود بن يزيد، وهو ضعيف».

وقال البوصيرى في «إتحاف الخيرة» [٨٢٩٧]: «رواه أبو بكر ابن أبي شيبة، وعنه أبو يعلى، ورواه البزار، ومدار أسانيدهم على داود بن يزيد، وهو ضعيف».

قلت: وهو كما قالوا، وداود هذا: ضعفه أحمد وأبو داود وابن معين وابن المدينى والنسائى وجماعة، وساق له ابن عدى هذا الحديث في ترجمته من «الكامل» وقال في ختامها: «ولم أر في أحاديثه منكراً يجاوز الحد، إذا روى عنه ثقة، وداود وإن كان ليس بالقوى في الحديث؛ فإنه يكتب حديثه، ويقبل إذا روى عنه ثقة».

٦٤٢٤- حَدَّثَنَا هُدَيْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَتْ شَجَرَةٌ تَضِيقُ الطَّرِيقَ، فَقَطَعَهَا رَجُلٌ فَعَزَلَهَا عَنِ الطَّرِيقِ، فَغُفِرَ لَهُ».

= قلتُ: والراوى عنه هنا (شريك بن عد الله النخعي) فى حفظه مقال معروف، ولم ينفرد به عن داود، بل تابعه عليه: إدريس بن يزيد الأودى عن أخيه داود عن أبيهما عن أبي هريرة به مثله... مع قصة أخرى فى أوله: أخرجه السلفى فى «الطيوريات» [رقم ٧٦٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/٢٣١-٢٣٢]، من طريق على بن ثابت الدهان عن منصور بن أبي الأسود عن إدريس الأودى به.

قلتُ: وهذا إسناد ثابت إلى إدريس، لكن خولف فيه منصور بن أبي الأسود، خالفه عكرمة بن إبراهيم الأزدي، فرواه عن إدريس فقال: عن أبيه عن أبي هريرة به... وأسقط منه: (داود بن زيد) هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٢/رقم ١١١]، وابن المقرئ فى «المعجم» [رقم ١٧]، وأبو العباس ابن عقدة فى «المولاة» كما فى «تخريج أحاديث الكشاف» [٢/٢٣٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/٢٣١]، وغيرهم من طريق أبي جعفر النفيلى عن عكرمة به... قال الطبرانى: (لم يرو هذا الحديث عن إدريس إلا عكرمة، تفرد به النفيلى).

قلتُ: والنفيلى ثقة إمام، إنما الآفة من عكرمة، وهو الباهلى الأزدي المتروك، وحاله مما يُرْتَى له، فراجع ترجمته فى «الميزان» و«لسانه» [٤/١٨١].

والوجه الأول: هو المحفوظ عن إدريس الأودى، كما أشار ابن عساكر إلى هذا عقب روايته. وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به... وكلها مناكير، لكن الحديث - المرفوع منه - صحيح متواتر عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث على [برقم ٥٦٧]، وقد قال الحافظ فى «الفتح» [٧/٧٤]: «وأما حديث: «من كنت مولاة، فعلى مولاة» فقد أخرجه الترمذى والنسائى، وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة فى كتاب مفرد، وكثير من أسانيدنا صحاح وحسان)... وهو كما قال، وقد صححه خَلَقٌ من المتقدمين والمتأخرين.

٦٤٢٤- صحيح: أخرجه أحمد [٢/٣٠٤، ٣٤٣، ٤١٦]، وابن راهويه [٣٢]، ومسلم [١٩١٤]، وأحمد بن محمد المجدر القزوينى فى «مسموعه من أبي الفتح الراشدى» كما فى «تاريخ قزوين» [٢/٢٤٧] الطبعة العلمية، وابن العديم فى «بغية الطلب» [٣/٣٧١]، والذهبي فى «سير النبلاء» [٦/٤٠٨-٤٠٩]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن =

٦٤٢٥ - حَدَّثَنَا هَدْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ، وَالْيَدَانِ تَزْنِيَانِ، وَالرِّجْلَانِ تَزْنِيَانِ، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ».

٦٤٢٦ - وَبِإِسْنَادِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كَانَ زَكَرِيَّا نَجَارًا».

= ثابت ابن أسلم البنانى عن أبى رافع نفيح الصائغ المدنى عن أبى هريرة مرفوعاً: (إن شجرة كانت تؤذى المسلمين، فجاء رجل فقطعها، فدخل الجنة) لفظ مسلم.

قلت: وللحديث طرق أخرى ثابتة عن أبى هريرة به نحوه مضى بعضها [برقم ٦٠٥١]، فانظره ثمة . . . والله المستعان.

٦٤٢٥ - صحيح: أخرجه أحمد [٣٤٤/٢، ٥٢٨، ٥٣٥]، وابن راهويه [٣٠]، والطحاوى فى «المشکل» [٦/٧-]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت البنانى عن أبى رافع الصائغ المدنى عن أبى هريرة به . . . وليس عند ابن راهويه: الفقرة الثانية منه. قلت: وهذا إسناد كالشمس، لا شك فيه ولا لبس.

وللحديث: طرق أخرى ثابتة عن أبى هريرة به . . . منها:

ما رواه العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدنى عن أبيه عن أبى هريرة به مثله . . . أخرجه أحمد [٣٧٢/٢، ٤١١]، وابن حبان [٤٤١٩]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٢٦٠] ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [١٣٨/١]، والطحاوى فى «المشکل» [٧/٧]، وابن الجوزى فى «ذم الهوى» [١/ رقم ٤٣٠/ بتخرىجى]، وغيرهم من طرق عن العلاء به.

قلت: وهذا إسناد صالح على شرط مسلم.

٦٤٢٦ - صحيح: أخرجه مسلم [٢٣٧٩]، وابن ماجه [٢١٥٠]، وأحمد [٢٩٦/٢، ٤٠٥]، [٤٨٥]، وابن حبان [٥١٤٢]، وابن راهويه [٢٤]، والحاكم [٦٤٥/٢]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٠٥٣]، والطحاوى فى «المشکل» [٣/١٠]، والدينورى فى «المجالسة» [رقم ١٣٣٣]، والخلال فى «الحث على التجارة» [رقم ٧١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٩/١٩]، وابن العديم فى «بغية الطلب» [٥٩/٤]، وهارون بن حبان أبو موسى القزوينى فى «جزء من حديثه» كما فى «تاريخ قزوين» [٨٦/٤] الطبعة العلمية]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت البنانى عن أبى رافع الصائغ المدنى عن أبى هريرة به.

= قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

قلت: ما معنى استدراكه وهو في صلب «صحيح مسلم» كما مضى؟! ثم إن عبد الرحمن بن مهدي قد روى هذا الحديث عن حماد بن سلمة عند أحمد في رواية له [٢/٤٨٥]، وقال عقبه: «ربما رفعه، وربما لم يرفعه» يعني أن حماد كان يتردد في رفعه ووقفه، وهذا لا يُعَلُّ به الحديث إن شاء الله، بل يُحْمَل على أن حماداً ربما كسل فلم يجوده، أو تورع - أحياناً - في رفعه، ثم ثبت بعد ذلك على إقامته وتجويده عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة به مرفوعاً، هكذا رواه عنه هدا بن خالد والهيثم بن جميل ومحمد بن عبد الله الخزاعي وحجاج بن منهال ويزيد بن هارون، وعفان بن مسلم، وسليمان بن حرب، وعارم بن الفضل وغيرهم من أصحاب حماد عن حماد به مرفوعاً دون شك أو تردد، وهذا أولى بلا ريب . . .

ثم جاء محمد بن عبد العزيز الدينوري وروى هذا الحديث عن عفان بن مسلم عن حماد بن سلمة بإسناده به مثله . . . إلا أنه زاد في أوله: (كان إدريس خياطاً)، هكذا أخرجه أبو بكر الدينوري في «المجالسة» [رقم ٣١١٨]، حدثنا محمد بن عبد العزيز به .

قلت: وهذه زيادة باطلة لا أصل لها، وابن عبد العزيز هذا: شيخ قزويني لا يسوى فلساً، وقد أكثر عنه صاحب «المجالسة» جداً، قال عنه الخليلي في «الإرشاد» [٢/٦٢٦] انتخاب السلفي: (ضعفوه جداً؛ فسقط) وأورده ابن عدى في «الكامل» [٦/٢٨٩]، وساق له مناكير لا تطاق، وقال الذهبي في «الميزان»: «هو منكر الحديث ضعيف» وراجع «اللسان» [٥/٢٦٠]. والراوى عنه «صاحب المجالسة» جزم إمام الفن أبو الحسن ابن مهدي الحافظ في «غرائب مالك» أنه كان يضع الحديث، وليس هذا الاتهام الصريح جداً؛ مما يصح لكل مغامر أن يتفذلك في مناقشته أصلاً، فضلاً عن تكلف رده بما لا يأتي إلا بشق الأنفس .

والحديث رواه الإمام أحمد وغيره عن عفان بن مسلم عن حماد بن سلمة بإسناده مرفوعاً . . . ولم يذكروا فيه تلك الزيادة الموضوعية، وهذا هو المحفوظ بلا ريب .

ثم إن أبا عروة البصرى الحافظ - أعنى معمر بن راشد - نهض وروى هذا الحديث مرة، فخالف حماد بن سلمة في وصله، فرواه عن ثابت البناني فقال: عن أبي رافع به موقوفاً عليه قوله، هكذا أخرجه عبد الرزاق [٢٠٦٢٢]، أخيرنا معمر به .

٦٤٢٧- وبإسناده، أن النبي ﷺ، قال: «إِذَا أَطَاعَ الْعَبْدُ سَيِّدَهُ، وَأَطَاعَ رَبَّهُ، فَلَهُ

أَجْرَانِ».

٦٤٢٨- وبإسناده، عن أبي هريرة - أحسبه عن النبي ﷺ - قال: «مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ

يَنَعَمُ، لَا يَبْأَسُ، لَا تَبْلَى ثِيَابُهُ وَلَا يَفْنَى شَبَابُهُ، فِي الْجَنَّةِ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ».

= قلتُ: وما فعل معمر في هذا شيئاً، والقول قول حماد في هذا الحديث؛ لأنه أثبت أهل الدنيا في ثابت البناني؛ أما معمر: فقد ضعف ابن معين وغيره روايته عن ثابت، وكان كثير المناكير والأخطاء عنه، حتى كان ابن المديني يقول عن تلك الأحاديث التي ينفرد بها معمر عن ثابت: (هي أحاديث أبان بن أبي عياش)، يعني غلط فيها معمر: وجعلها عن ثابت البناني، ومتى كان ثابت يتدنس بتلك الأقدار؟! وضح عن العقيلي أيضاً أنه قال: (أنكرهم رواية عن ثابت: معمر) راجع «شرح العلل» لابن رجب [٥٠١/٢]، واللّه المستعان لا رب سواه.

٦٤٢٧- صحيح: أخرجه أحمد [٣٤٤/٢]، وابن راهويه [٢١]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٨٦٠٣ / الطبعة العلمية] و[١١/ رقم ٨٢٤٠ / طبعة مكتبة الرشد]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي رافع نفي الصائغ المدني عن أبي هريرة به... وزادوا في آخره: «قال: فلما أعتق أبو رافع بكى، فقيل له: ما يبكيك؟! قال: كان لى أجران، فذهب أحدهما».

قلتُ: وسنده صحيح حجة على شرط مسلم.

وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به.

● تنبيه: قال البيهقي عقب روايته: «أخرجه مسلم من حديث حماد».

قلتُ: وليس هو في «صحيح مسلم»، البتة، كما نبّه عليه المعلق على «الشعب» [١١/٩٧ / طبعة مكتبة الرشد]، واللّه المستعان.

٦٤٢٨- صحيح: أخرجه مسلم [٢٨٣٦]، وأحمد [٤٠٧/٤]، [٤٦٢، ٤١٦]، [٣٦٩]، والدارمي

[رقم ٢٨٦١ / طبعة دار «المغنى»]، وابن راهويه [رقم ٣٦]، والحسين بن حرب في «زوائده

على زهد ابن المبارك» [رقم ١٤٥٦]، وأبو الشيخ في «العظمة» [١١١٢/٣]، والطبري في

«تفسيره» [٢٠/١٨٦ / طبعة دار الرسالة]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٣٩٤]، والبيهقي =

٦٤٢٩- وبإسناده، عن أبي هريرة، أن رجلاً كان يلتقط الأذى من المسجد، فمات ففقدته النبي ﷺ، قال: «مَا فَعَلَ فَلَانُ؟» قالوا: مات، قال: «أَفَلَا آذَنْتُمُونِي بِهِ؟» فكانهم استخفوا بشأته، فقال لأصحابه: «انْطَلِقُوا فَدُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ»، فذهب فصلى عليه، ثم قال: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ يُنَوِّرُهَا عَلَيْهِمْ بِصَلَاتِي».

= في «البعث والنشور» [ص ١٩٤ / رقم ٢٩٤ / طبعة مركز الخدمات الثقافية]، وأبو نعيم في صفة الجنة [ص ١٢٥ / رقم ٩٧ / طبعة دار المأمون]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي رافع نفي الصانع المدني عن أبي هريرة به . . . وهو عند مسلم: بشطره الأول فقط .

قلتُ: وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به .

● تنبيه: وقع في سند الدارمي [رقم ٢٨١٩ / طبعة دار الكتاب العربي]: (عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أيوب عن أبي رافع عن أبي هريرة . . .) هكذا بزيادة (أيوب) بين (ثابت) ولأبي رافع) وهي زيادة مقحمة لا معنى لها! كما نبه على ذلك المعلق على طبعة در «المغني» من «سنن الدارمي» [رقم ٢٨٦١] والله المستعان .

٦٤٢٩- صحيح: دون الفقرة الأخيرة منه: أخرجه ابن حبان [٣٠٧٦]، من طريق المؤلف به .

قلتُ: هذا إسناد حجة على شرط مسلم . . . وقد تويع حماد بن سلمة على نحوه عن ثابت البناني به . . . تابعه جماعة منهم: (حماد بن زيد، وصالح بن رستم، وحماد بن واقد، ويونس بن عبيد) كلهم روه عن ثابت البناني، لكن اختلف عليهم في سياقه، وكذا في تلك الفقرة الأخيرة منه: (إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها، وإن الله ينورها عليهم بصلاتي) فلم يذكرها حماد بن واقد ولا يونس بن عبيد في روايتهما عن ثابت، وذكرها صالح بن رستم كما ذكرها حماد بن سلمة عن ثابت هنا، أما حماد بن زيد: فقد اختلف عليه فيها: فروى عنه جماعة هذا الحديث: فلم يذكروا تلك الزيادة في آخره، ورواه عنه آخرون: فذكروها في آخره .

ثم جاء جماعة آخرون: منهم: أحمد بن عبدة، وعارم بن الفضل، وغيرهما- فرووا الحديث عن حماد بإسناده . . . نحو سياق المؤلف هنا؛ إلا أنهم بينوا أن تلك الفقرة في آخره: مدرجة من قول ثابت البناني به مرسلًا، لم يسمعه من أبي رافع عن أبي هريرة أصلاً، وهذا هو الصواب إن شاء الله . . . وقد شرحه وفصله الخطيب في كتابه «الدرج» [٢ / رقم ٦٣٤-٦٣٩]، وسبقه =

٦٤٣٠ - حَدَّثَنَا هُدْبَةُ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُجَّاجِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، تَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، حَتَّى يَنْصَرِفَ أَوْ يُحَدِّثَ».

٦٤٣١ - وبإسناده غير إبراهيم بن الحجاج، عن أبي هريرة أن فرعون أوتد لامرأته أربعة أوتاد في يديها ورجليها فكان إذا تفرقوا عنها ظللتها الملائكة فقالت ﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [التحریم: ١١]، فكشف لها عن بيتها في الجنة .

= = البيهقي إلى التنبيه على ذلك في «سننه» [٤/٤٦]، وبهذا جزم الحافظ في «الفتح» [١/٥٥٣]، فقال: «وإنما لم يخرج البخاري هذه الزيادة؛ لأنها مدرجة في هذا الإسناد، وهي من مراسيل ثابت - يعني البناني - بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن زيد، وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتاب «بيان المدرج» . . .» .

قلتُ: وقد بسطنا الكلام على تخريج هذا الحديث في كتابنا «غرس الأشجار» .

٦٤٣٠ - صحيح: أخرجه مسلم [٦٤٩]، وأبو داود [٤٧١]، وأحمد [٢/٤١٥، ٥٢٨]، وابن خزيمة [رقم ٣٦٠]، والقضاعي في «الشهاب» [٢/ رقم ٩١٦]، وأبو عوانة [رقم ١٣٢٠]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ١٤٨٢]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي رافع نفي الصائغ عن أبي هريرة به . . . وزاد الجميع في آخره: (قلتُ: ما يحدث؟! قال: يفسو أو يضرط) وهو عند القضاعي: بالفقرة الأولى منه .

قلتُ: وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . وقد استوفينا تخريجه في «غرس الأشجار» والله المستعان .

٦٤٣١ - صحيح: قال الهيثمي في «المجمع» [٩/٣٥٠]: «رواه أبو يعلى، ورجال رجال الصحيح» وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٧/٨٨]، وقال الحافظ في «المطالب» [رقم ٣٨٥٨]: «صحيح موقوف» .

قلتُ: وكذا صحح السيوطي سنده في «الدر المنثور» [٨/٢٢٩]، وهو كما قالوا، وسنده على شرط مسلم أيضاً .

٦٤٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمِينَةَ ، حَدَّثَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، أَنَّ أَبَا رَافِعٍ حَدَّثَ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ : إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي» .

٦٤٣٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ الْجَوْهَرِيِّ ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامِ بْنِ مَسْكِينٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : سَأَلْتُ الْحَسَنَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، فَقَالَ : نَهَى عَنْهُ ، إِلَّا فِي أَيَّامِ مِتَابَعَةٍ ، قَالَ : وَحَدَّثَنِي أَبُو رَافِعٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، إِلَّا فِي أَيَّامٍ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ .

٦٤٣٤ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا هَشِيمٌ ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ ،

= • تنبيهه : قول المؤلف : (وبإسناده غير إبراهيم بن الحجاج) يعنى وبالإسناد الماضى (عن هذبة عن حماد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة به . . .) دون ذكر ابن حجاج فيه .

٦٤٣٢ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٨١] .

٦٤٣٣ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٨١] .

٦٤٣٤ - صحيح: أخرجه الطحاوى فى «شرح المعانى» [٧٩/٢] ، من طريق أبى بكر ابن أبى داود عن القاسم بن سلام بن مسكين عن أبيه عن الحسن البصرى عن أبى رافع نفيح الصائغ عن أبى هريرة به مثله .

قلتُ : وهذا إسناد قوى ؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» سوى أبى بكر ابن أبى داود ، وهو (عبد الله بن سليمان بن الأشعث) وهو إمام حجة ، لم يتكلم فيه أحد ببرهان ، كما شرحنا ذلك فى ترجمته فى كتابنا : «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل» ، وشيخه (القاسم بن سلام بن مسكين) ذكره ابن حبان فى «الثقات» [١٨/٩] ، وقال : «مستقيم الحديث» وهذا توثيق غال نفيس ، وقال ابن أبى حاتم فى ترجمته من «الجرح والتعديل» [١١٠/٧] : «سألت أبى وأبا زرعة عنه ، فقالا : صدوق» وضعفه الساجى وأبو الفتح الأزدى ، كما نقله الحافظ فى «التهذيب» وهو تضعيف لم يذكر برهانه؟! مع تعنت الشيخين - يعنى الساجى والأزدى - فى الجرح والنقد ، والقاسم : مترجم فى «التهذيب وذبوله» (تمييزاً) .

عن أبي رافع، قال: صليت خلف أبي هريرة العشاء الآخرة، فسجدنا في ﴿إِذَا أَلْسَمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ [الإنشقاق: ١]، فلما فرغ من صلاته قلت: أتسجد في إذا السماء انشقت؟ قال: صلى بنا رسول الله ﷺ فسجد فيها، فلا أزال أسجد فيها.

٦٤٣٥ - حَدَّثَنَا زكريا بن يحيى، حَدَّثَنَا هشيمٌ، عن القاسم بن مهران، حَدَّثَنَا أبو رافع، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَا يَبْزُقَنَّ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ تَحْتَ رِجْلِهِ الْيُسْرَى، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَبْزُقْ فِي نَاحِيَةِ ثَوْبِهِ، ثُمَّ يَرُدُّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ»، قال أبو هريرة: كأنى أنظر إلى رسول الله ﷺ يرد ثوبه بعضاً على بعضٍ.

= وللحديث: طرق أخرى عن أبي رافع: لا يثبت منها شيء، وقد صح من وجوه أخرى ثابتة عن أبي هريرة، وقد خرجناها في «غرس الأشجار»... ويأتي بعضها [برقم ٦٦٧٢].

٦٤٣٥ - صحيح: أخرجه مسلم [٥٥٠]، وابن راهويه [٣٨]، وأبو عوانة [رقم ١١٩٩]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [١ / رقم ١٢٠]، والبيهقي في «سننه» [٣٤٠٨]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ١٢٠٩]، والحرابي في «غريب الحديث» [٣ / ١١٢٢]، وغيرهم من طرق عن هشيم بن بشير عن القاسم بن مهران عن أبي رافع عن أبي هريرة به نحوه... وهو عند أبي عوانة والحرابي مختصراً، ولفظ أبي عوانة: (رأيت النبي ﷺ بزق في ثوبه وهو في الصلاة، فلقد رأيته يرد بعضه على بعض) ولفظ الحرابي: (إذا كان أحدكم في صلاة فلا يبصق بين يديه، ولا عن يمينه، ولكن عن يساره) وكذا هو عند ابن نصر مختصراً بلفظ: (إذا كان أحدكم في صلاة، فلا يبزقن أمامه؛ فإنه مستقبل إليه) وليس عند ابن راهويه: قول أبي هريرة في آخره، وكذا ليس عنده قوله: (ثم يرد بعضه على بعض) وعنده مكانه: (وليتفل هكذا: وعزل ثوبه). قلت: وهذا إسناد مستقيم؛ والقاسم بن مهران: هو القيس مولى بنى قيس بن ثعلبة، وثقه ابن معين وغيره، وشيخه (أبو رافع) هو نفيع الصائغ الثقة النبيل المشهور؛ وقد فرق ابن أبي حاتم - تبعاً لأبيه - بينه وبين (أبي رافع) راوى الحديث هنا، وكلاهما واحد على التحقيق، وهشيم: هو ابن بشير: الإمام الحجة، إلا أنه عريق في التدليس، غير أنه صرح بالسماع عند ابن راهويه. ولم ينفرد به عن القاسم: بل تابعه عليه: شعبة وابن عليّة وعبد الوارث بن سعيد، وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار».

٦٤٣٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُقَدَّمِ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يحدث، عن قتادة، أن أبا رافع حدث، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «يَحْفَرُونَ كُلَّ يَوْمٍ حَتَّى يَكَادُوا يَرَوْنَ شُعَاعَ الشَّمْسِ، فَيَقُولُونَ: نَرْجِعُ إِلَيْهِ غَدًا، فَيَرْجِعُونَ وَهُوَ أَشَدُّ مَا كَانَ، فَإِذَا بَلَغَتْ مُدَّتَهُمْ، وَأَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَبْعَثَهُمْ عَلَى النَّاسِ، قَالُوا: نَرْجِعُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ غَدًا، فَيَرْجِعُونَ إِلَيْهِ كَهَيْئَةِ مَا تَرَكَوهُ فَيَحْفَرُونَ»، أو كما قال، قال: فقال رسول الله ﷺ: «فَيَفِرُّ النَّاسُ مِنْهُمْ فِي حُصُونِهِمْ»، أو كما قال، قال المعتمر: وقال أبي، عن قتادة: «إِنَّهُمْ يَرْمُونَ فِي السَّمَاءِ سِهَامًا، فَتَرْجِعُ إِلَيْهِمْ فِيهَا دَمٌ فَيَقُولُونَ: ظَهَرْنَا عَلَى الْأَرْضِ وَقَهَرْنَا أَهْلَ السَّمَاءِ!»، أو كما قال، قال: «فَيَبْعَثُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ النَّعْفَ فِي أَقْفَائِهِمْ فَيَقْتُلُونَهُمْ»، فقال رسول الله ﷺ: «حَتَّى إِنْ دَوَّابَهُمْ تَسَمَّنُ وَتَبْطَرُ مِمَّا تَأْكُلُ لِحُومِهِمْ» أو كما قال.

٦٤٣٦- ضعيف: أخرجه ابن حبان [٦٨٢٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٣٣-٢٣٤]، من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه سليمان التيمي عن قتادة عن أبي رافع نفي الصائغ عن أبي هريرة به . . . وقد انتهى سياق ابن حبان إلى قوله: (يفير الناس منهم إلى حصونهم). قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة، إلا أنه معلول، وسيأتى شرح ذلك قريباً إن شاء الله . . . وقد توبع عليه سليمان التيمي:

١- تابعه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بإسناده نحوه . . . أخرجه أحمد [٥١٠/٢]، وابن ماجه [٤٠٨٠]، والطبري في «تفسيره» [١٨/١٠٩/١] طبعة الرسالة، وأبو عمرو الداني في «الفتن» [٦/٦٦٦]، وغيرهم من طرق عن ابن أبي عروبة بإسناده به.

قلت: بالنعنة رواه عن سعيد أربعة نفر: (روح بن عبادة) و(عبد الأعلى السامي) و(يزيد بن زريع) و(يحيى بن سلام المغربي).

١- أما يزيد: فروايته عند (الطبري) وقال فيها: (ثنا سعيد عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة . . .) هكذا بالنعنة بين قتادة وأبي رافع.

٢- وأما يحيى بن سلام: فروايته عند (الداني) وقال فيها: (عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة . . .) هكذا بالنعنة بين قتادة وأبي رافع.

= ٣- وأما عبد الأعلى السامى : فروايتہ عند (ابن ماجه) وقال فيها : (حدثنا سعيد عن قتادة قال : حدثنا أبو رافع عن أبي هريرة . . .) هكذا صرح بسماع قتادة من أبي رافع ، وهكذا هو فى «سنن ابن ماجه» [٤٠٨٠ / طبعة دار الفكر] ، و[رقم ٤٠٨٠ / طبعة دار الجليل] و[رقم ٤٠٨٠ / طبعة دار المعارف] ، وكذا فى (طبعة دار إحياء الكتب العربية) .

قلتُ : لكن جزم إمام المحققين المعلمى اليمانى فى «الأنوار الكاشفة» [ص ١٩٥] ، بكون الصواب فى إسناد ابن ماجه هو (. . . قتادة قال : حدث أبو رافع) كذا (حدثت) دون (حدثنا) ، وأيد ذلك بكون ابن كثير قد نقل إسناد ابن ماجه فى «تفسيره» [١٧٣ / ٦ / طبعة بولاق] و[٥ / ٣٣٣ / طبعة المنار] ، وفيه : (حدث أبو رافع) .

قلتُ : وهو كذلك أيضاً فى كثير من الطبعات الحديثة لـ «تفسير ابن كثير» بيدى منها الآن : طبعة مكتبة الرشد [١٩٧ / ٥] ، ورجَّح المعلمى ما نقله ابن كثير ؛ لكونه قد اطلع على خمس نسخ (مخطوطة) من سنن ابن ماجه فى (مكتبة الحرم المكى) وكلها فيها الإسناد مثل ما نقله ابن كثير : (حدث أبو رافع) وليس فى واحدة منها : (حدثنا أبو رافع) .

ثم بين المعلمى : أن ما وقع فى تلك النسخ المطبوعة من «سنن ابن ماجه» ما هو إلا جهل من القائمين على طبعتها ، فقال : «فلو كان فى الأصل «قال حدثنا» لاختصر فى الأصول المخطوط لهذه النسخ . . . إلى «ثنا» كسابقه فى أثناء السند ؛ ولكنه جهل الطابعين ، حسبوا أنه لا يقال : «حدث فلان» وإنما يقال : «حدثنا فلان» فأصلحوه بزعمهم ، وتبع متأخرهم متقدمهم) .

قلتُ : والقول ما قاله هذا الناقد البصير . . والصواب فى إسناد ابن ماجه هو قول قتادة : (حدث أبو رافع) وهذا لا يفيد سماعاً كما هو معلوم .

٤- وأما رواية روح بن عباد : فهى عند (أحمد) وقد قال فيها : (ثنا سعيد بن أبى عروبة عن قتادة ثنا أبو رافع) هكذا صرح بسماع قتادة من أبى رافع ، وقد خدش المعلمى اليمانى فى ذلك التصريح بالسماع ، فقال فى «الأنوار الكاشفة» [ص ١٩٥] : «وأحسب هذا خطأ من ابن المذهب راوى «المسند» عن القطيعى عن عبد الله بن أحمد ، وفى ترجمته من «الميزان» و«اللسان» قول الذهبى «الظاهر من ابن المذهب أنه شيخ ليس بمتقن ، وكذلك شيخه ابن مالك ، ومن ثم وقع فى المسند أشياء غير محكمة المتن ولا الإسناد» . . . » ثم قال المعلمى : «ومن المحتمل : أن يكون الخطأ من روح ؛ فإن كلاً من يزيد وعبد الأعلى أثبت منه ، وقتادة مشهور بالتدليس ؛ فلو كان الخبر عند سعيد عنه مصرحاً بالسماع ؛ لحرص سعيد على أن يرويه كذلك دائماً . . . » =

= قلتُ: وهذا كلام ناهض عندي إن شاء الله . . . ويؤيده: أن قتادة لم يصح له سماع من أبي رافع أصلاً، كما يأتي من أقوال حذاق أئمة هذا الفن؛ فالمحفوظ فيه عن ابن أبي عروبة هو عدم ذكره لتصريح قتادة فيه بالسماع من أبي رافع. وتابعه أيضاً على هذا الحديث عن قتادة:

٢- حماد بن سلمة به نحوه باختصار، عند العقيلي في «الضعفاء» [٢/ ٢٨٥]، من طريق حجاج بن منهال عن حماد بن سلمة به.

٣- وأبو عوانة على نحوه عن قتادة: عند الترمذي [٣١٥٣]، والحاكم [٤/ ٥٣٤]، من طرق عن هشام بن عبد الملك أبي الوليد الطيالسي عن أبي عوانة به.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب؛ إنما نعرفه من هذا الوجه مثل هذا).

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الصحيحين، ولم يخرجاه).

قلتُ: ما هو على شرط أحدهما، بل هو معلول البتة، وقد اختلف في سنده على أبي الوليد الطيالسي، فرواه عنه محمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن بشار وغيرهما كلهم على الوجه الماضي؛ وخالفهم محمد بن يونس الكديمي، فرواه عن أبي الوليد عن أبي عوانة فقال: عن قتادة عن خلاس - وهو ابن عمرو - عن أبي رافع به نحوه فأدخل فيه واسطة بين (قتادة) و(أبي رافع) هكذا أخرجه ابن مردويه في «تفسيره» كما ذكره الحافظ في «النكت الظراف» [٣٩٢١٠].

قلتُ: وهذه مخالفة واهية، فإن الكديمي هذا: شيخ حافظ عارف؛ إلا أنه ساقط متهم عندهم، بل رماه غير واحد بالوضع والتوليد، راجع ترجمته في «التهذيب» و«ذيل» . . . ومع سقوط الكديمي في الراوية؛ إلا أنني أراه قد حفظ في روايته ما لم يحفظ غيره، كما يأتي بيانه قريباً . . . وقد يصدق الكذب.

قلتُ: فهؤلاء كبار أصحاب قتادة: (ابن أبي عروبة، وسليمان التيمي، وأبو عوانة) كلهم رواه عنه على الوجه الماضي، وجاء سعيد بن بشير وخالفهم في رسناده، فرواه عن قتادة فقال: عن قتادة عن صاحب له؟! عن أبي سعيد الخدرى به . . . ، فأسقط منه (أبا رافع) وأبدله بـ (صاحب مبهم).

هكذا أخرجه ابن مردويه في «تفسيره» كما ذكره الحافظ في «النكت الظراف» [١٠ / ٣٩٢]. =

= وهذه مخالفة لا يعبأ بها أصلاً، وسعيد بن بشير ضعيف على التحقيق، وقد تكلم غير واحد في روايته عن قتادة أيضاً، فقال الساجي: «حدث عن قتادة مناكير» وقال ابن حبان: (يروى عن قتادة ما لا يتابع عليه) وهو من رجال الأربعة وحدهم

فالمحفوظ عن قتادة: هو ما رواه سليمان التيمي وأصحابه على الوجه الأول، وقد تابعهم عليه أيضاً: شيبان بن يحيى عند أحمد [٥١١/٢]، قال: ثنا شيبان عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة به نحوه .

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة كما تقدم؛ بل قواه ابن كثير في «تفسيره» [٥/١٩٨/ طبعة دار طيبة]، لكنه قال: «في رفعه نكارة» ثم شرع في بيان ذلك حتى قال: (ولعل أبا هريرة تلقاه من كعب - يعنى الأحبار- فإنه كثيراً ما كان يجالسه ويحدثه، فحدث به أبو هريرة، فتوهم بعض الرواة عنه أنه مرفوع» كذا قال، ثم رأيت في «البداية» [٢/١١٢]، حاول صرّف تلك النكارة التي نظرها في رفع الحديث، وجاء بكلام متكلف، حمله عليه ظاهر جودة إسناده، إلا أنه قال: «فإن لم يكن رفع هذا الحديث محفوظاً؛ وإنما هو مأخوذ عن كعب الأحبار كما قاله بعضهم [قلتُ: ليته سمى لنا هذا البعض!]، فقد استرحنا من المؤنة . . .» .

قلتُ: ونحن نزيحه من تلك المؤنة، وذلك بإبداء علة أخرى - غير ما ذكر- في سند الحديث قاصمة، وهي أن قتادة لم يصح له سماع من أبي رافع الصائغ البتة، وهاك نصوص النقاد في هذا:

١- ففي «علل الإمام أحمد» [١/٥٢٨/ رواية عبد الله]، قال: «قال شعبة: لم يسمع قتادة من أبي رافع شيئاً» .

قلتُ: وشعبة كما كان من أثبت الناس في قتادة إن لم يكن أثبتهم مطلقاً؛ فقد كان أيضاً: أعلمهم بما سمع وما لم يسمع، وكان كثيراً ما يوقفه في الأسانيد، ويتعنته في تفقد سماعه من شيوخه، وله في ذلك أخبار وحكايات معروفة . . . فلو لم يكن في نفى سماع قتادة من أبي رافع إلا قول شعبة هنا - مع عدم ظهور برهان المخالف - لكفى في الجزم بذلك، فكيف وقد تابعه غير واحد على ذلك النفي؟! .

٢- فقال الإمام أحمد في رواية أبي طالب عنه: «لم يسمع قتادة من أبي رافع» كما نقله عنه ابن أبي حاتم في «المراسيل» [ص ١٧١]، ومثله قال في رواية الأثرم عنه، كما نقله ابن رجب =

- = فى «شرح العلل» وقد استدلل الإمام أحمد على ذلك النفى بقوله عن قتادة: «أدخل بينه وبين أبي رافع: خلاصاً والحسن» كما فى «علله» [١/٥٢٨ / رواية عبد الله].
- وفى «سؤالات أبى داود» [ص ٤٥٢ / رقم ٢٠٥٩]، قال: (سئل أحمد: هل سمع قتادة من أبى رافع؟! قال: لا يشبه؛ لأنه يدخل بينهما رجلين: الحسن وخلاس).
- قلتُ: وبهذا المسلك: استدلل الدارقطنى أيضاً على نفى السماع.
- ٣- فقد قال فى «علله» [١١/٢٠٩]: (وقتادة لم يسمع من أبى رافع؛ وإنما سمع حديث أبى رافع عن الحسن البصرى وخلاس بن عمرو عنه).
- قلتُ: وخلاس مكثر من الرواية عن أبى رافع؛ وقد أكثر قتادة من الرواية عنه عن أبى رافع؛ وكذا كان مكثراً من الرواية عن الحسن عن أبى رافع عن أبى هريرة، فالظاهر: أنه كان يسقط الوساطة بينه وبين أبى رافع حيثما نشط للتدليس، وما أراه إلا وقد فعلها فى هذا الحديث، فقد مضى أن محمد بن يونس الكديمى قد روى هذا الحديث عن أبى الوليد الطيالسى عن أبى عوانة عن قتادة عن خلاس عن أبى رافع عن أبى هريرة به.
- والكديمى وإن كان ساقط الحديث؛ إلا أن روايته قد وافقت الجادة فى رواية قتادة عن أبى رافع، ولسنا نعتد عليها فى إثبات عدم سماع قتادة لأبى رافع أصلاً، وإنما نستشهد بها على سبيل الاستئناس وسبب. ولا فيكفى ما سبق نقله عن حذاق أئمة هذا الشأن، ومعهم أبو داود أيضاً.
- ٤- فى «سننه» [٢/٧٦٩]، عقب الحديث [رقم ٥١٩٠]: «قال أبو على اللؤلؤى - وهو أحد رواة السنن-: سمعت أبا داود يقول: قتادة لم يسمع من أبى رافع شيئاً».
- ولفظه فى رواية أبى الحسن ابن العبد عنه: «يقال: لم يسمع قتادة من أبى رافع شيئاً» كما نقله عنه الحافظ فى «الفتح» [١١/٣١]، والقولان محفوظان عن أبى داود، ومثل هذا لطفى المطلق: لا يحتمل التأويل أصلاً، فدعك من قول الحافظ فى «التهذيب» [٨/٣١٨]، عقب نقل هذا النفى عن أبى داود: (كأنه - يعنى أبا داود - يعنى حديثاً مخصوصاً، وإلا فى «صحيح البخارى» تصريح بالسماع منه» كذا قال، وقد سبقه الذهبى إلى هذا فى «سير النبلاء» [٥/٢٨٣]، حيث نقل عن البخارى حديث سليمان التيمى عن قتادة سمعت أبا رافع، [قلتُ: الذى فى الصحيح هو قول سليمان: حدثنا قتادة أن أبا رافع حدثه] عن أبى هريرة . . .).

= قلتُ: لا يحسن معارضة ذلك النفي القطعي؛ بمثل ما ورد في ظاهر هذا الإسناد المشار إليه، وسيأتى الجواب عليه بعون الله. ثم أين الذهبى وابن حجر من كون أبي داود لم ينفرد بنفى سماع قتادة من أبي رافع، بل سبقه إليه شعبة فيما حكاه عنه الإمام أحمد؛ بل وجدت الميمونى قد قال: «سمعت أبا عبد الله - يعنى الإمام أحمد - يقول: قال شعبة: لم يلق قتادة أبا رافع، إنما كتب عن خلاص عنه» كما فى «سؤلات المروذى» وغيره عن أحمد [ص ١٦٠ / رقم ٣٥٠]، وهذا أعم من نفي السماع كما ترى، وكذا جزم الإمام أحمد والدارقطنى بعدم سماع قتادة من أبي رافع أصلاً.

■ فالحاصل: أن الحديث معل بالانقطاع بين قتادة وأبي رافع، ولذلك قال المعلمى فى «الأنوار الكاشفة» [ص ١٩٦]، بعد أن أعل الخبر بالانقطاع، قال: (الخبر لم يصح عن أبي رافع) فإن قيل: قد قال المزى فى «تحفة الأشراف» [١٠ / ٣٩٢]، بعد أن نقل عن أبي داود قوله: (قتادة لم يسمع من أبي رافع) قال: «وقال غيره: سمع منه!» وهذا ظاهر فى أن ثم من النقاد من جزم بسماع قتادة من أبي رافع، فيقدم المثبت على النافى، .

قلنا: لم يُسم المزى القائل بذلك، والظاهر: أنه يعنى به أبا عبد الله الجعفى صاحب «الصحيح»، كأنه فهم هذا: من احتجاج البخارى برواية قتادة عن أبي رافع فى «كتابه»، بل وقع تصريح قتادة بالسماع من أبي رافع عنده أيضاً.

فأخرج فى «صحيحه» [٧١١٤]، من طريق معتمر بن سليمان (قال: سمعت أبي يقول: حدثنا قتادة: أن أبا رافع حدثه أنه سمع أبا هريرة . . .) ثم ساق الحديث الماضى قريباً [برقم ٦٤٣٢]. بل وقع تصريح قتادة بالسماع من أبي رافع فى هذا الحديث - هنا - أيضاً، فوقع عند (ابن حبان) من طريق المعتمر بن سليمان عن أبيه سليمان التيمى عن قتادة أن أبا رافع حدثه عن أبي هريرة . . . به

قلتُ: وهذا التصريح بالسماع لا حجة فيه لأحد على إثبات سماع قتادة من أبي رافع؛ لأن ذلك معدوداً من أخطاء سليمان التيمى، فهو على ثقته وإمامته، قد تكلم غير واحد فى روايته عن قتادة، فقال الإمام أحمد: «لم يكن التيمى من الحفاظ من أصحاب قتادة»، وقال أيضاً: «كان التيمى من الثقات، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة» نقله عنه الأثرم فى «الناسخ والمنسوخ» كما ذكره ابن رجب فى «شرح العلل» ثم ساق الأثرم جملة أخبار من رواية سليمان التيمى عن =

= قتادة . . . منها روايته (عن قتادة أن أبا رافع حدثه) وسأل عنها الإمام أحمد وعرضها عليه ، فقال له أحمد : «هذا اضطراب» يعنى من سليمان التيمى ؛ فكأنه يغلطه فى تلك الروايات عن قتادة ، وأنه وهم عليه فيها ، ويؤيده : أن أحداً من الأثبات فى قتادة : لم يذكر تصريح قتادة بالسماع من أبى رافع فى حديث قط .

والذى يبدو : أن البخارى لم يفتن إلى ما فطن إليه غيره من الانقطاع بين قتادة وأبى رافع ، وغره تلك الرواية التى ساقها فى «صحيحه» من طريق سليمان التيمى عن قتادة أن أبا رافع حدثه ، وهو مأجور على كل حال ؛ إذ إنه غير مكلف بمعرفة كل دقائق هذا الفن ، ولا هو فى استطاعته أصلاً ، والإمام أحمد : أدق منه نظراً فى معرفة علل المتون والأسانيد ، وإن كان البخارى فى هذا الشأن : عَلمًا مُفَرِّدًا لا يشق له غبار ، ولكن : (فوق كل ذى علم عليم) .

فإن قيل : قد صرح ابن أبى عروبة عن قتادة بسماعه من أبى رافع أيضاً ، فى هذا الحديث كما أخرجه أحمد .

قلنا : وهذا لا يثبت أيضاً ، إنما هو من أوهام بعضهم ! كما مضى الكلام عليه مفصلاً فيما سبق .

فإن قيل : قد وقع عند ابن ماجه فى هذا الحديث من طريق قتادة قال : (حدثنا أبو رافع) .

قلنا : هذا شبه لا شىء ، إنما هو من تصرفات الطابعين والقائمين على نشر «سنن ابن ماجه» ، وتبعهم عليه من جهد فى طبع الكتاب اعتماداً عليهم ؛ دون مقابلة على أصول صحيحة لإخراجه ، وقد سبق أن الإمام المعلمى اليمانى : قد وقف على خمس نسخ مخطوطة من «سنن ابن ماجه» فى (مكتبة الحرم المكى) ليس فيهن ذلك السماع الزائف ، إنما وقع فيها : (عن قتادة قال : حدث أبو رافع) وهكذا نقله ابن كثير فى «تفسيره» وفى «البداية والنهاية» [١١٢/٢] ، أيضاً ، فقال فى الأول : «وكذا رواه ابن ماجه عن أزهر بن مروان عن عبد الأعلى عن سعيد بن أبى عروبة قال : حدث أبو رافع . . .» وهكذا رأيت الحافظ قد نقل إسناد ابن ماجه فى «الفتح» [١٠٩/١٣] ، فقال : «وأخرجه ابن ماجه من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة قال : حدث أبو رافع» فله الحمد .

فإن قيل : لو وافقناكم على كون قتادة لم يسمع من أبى رافع شيئاً ، للزمكم تصحيح روايته عنه مع الإقرار بالانقطاع ؛ لكونكم قد نقلتم عن الإمام أحمد وغيره : أن قتادة إنما يروى حديث أبى رافع بواسطة خلاص بن عمرو والحسن البصرى ، وكلاهما ثقة إمام ، فإذا علمنا عدالة الوساطة بين قتادة وأبى رافع ؛ وجب تصحيح روايته عنه ؛ مع الاعتراف بعدم سماعه منه . =

= قلنا: هذا ليس بلازم أصلاً، لأن الإمام أحمد لم يقل: (كل حديث يرويه قتادة عن أبي رافع: إنما سمعه من خلاص والحسن عنه) حتى يصح لكم إلزامنا، إنما قال عن قتادة: «أدخل بينه وبين أبي رافع: خلاصاً والحسن»، وقال في موضع آخر وقد سئل: «سمع قتادة من أبي رافع؟! قال: لا يشبه؛ لأنه يدخل بينهما رجلين: الحسن وخلاص» وحكى مرة عن شعبة أنه قال: (لم يلتق قتادة: أبا رافع، إنما كتب عن خلاص عنه).

فهذا وأشباهه: ظاهر في كون قتادة كان يكثر الرواية عن أبي رافع بواسطة خلاص والحسن، فلما جاءت روايته - أحياناً - عن أبي رافع دون ذكر واسطة بينهما، انقدح عند شعبة وأحمد صحة عدم سماعه من أبي رافع أصلاً، ولذلك: ما روى عنه شعبة حديثاً، من روايته عن أبي رافع دون واسطة؛ لعلمه بأنه لا يصح له السماع منه، إنما كان يروى عنه ما سمعه من خلاص بن عمرو أو الحسن عن أبي رافع وحسب . . .

وهذا من براهين يقظة شعبة؛ وتحريه السماع بين النقلة في طبقات الإسناد؛ فإنه كان من أوائل من فتشوا عن هذا الخطب ونقروا عنه، وله في ذلك حكايات وأخبار معروفة مشهورة.

■ والحاصل: أنه لا يلزم من كون قتادة قد أكثر من الرواية عن أبي رافع بواسطة خلاص أو الحسن عنه؛ أن يكون كل حديث لا يكون بين قتادة وأبي رافع فيه أحد؛ يكون قتادة قد دلس خلاصاً أو الحسن في إسناده، وهذا ظاهر إن شاء الله . . .

ثم لو ضربنا عن كل ذلك صفحاً، وعقدنا ولو على رأى العامرية صلحاً، وسلمنا بصحة سماع قتادة من أبي رافع في الجملة، فإن كل حديث يرويه قتادة عن أبي رافع دون أن يذكر سماعه فيه، يكون معلولاً بلا ريب؛ لأن قتادة إمام في التدليس، كما كان يقول عنه فقيه العراق في وقته: أبو الحسن ابن المغلس الظاهري الإمام الحجة، ومتى لم يقل قتادة في إسناد خبر: «سمعت» أو «حدثنا» ونحوهما؛ فاغسل يديك من حديثه، وبهذا أعل الحافظ إسناد الحديث هنا، فإنه قال في «الفتح» [١٣/١٠٩]، بعد أن عزاه للترمذي وغيره: «ورجاله رجال الصحيح»؛ إلا أن قتادة مدلس . . . ثم استروح فقال: «لكن وقع التصريح في رواية سليمان التيمي عن قتادة: بأن أبا رافع حدثه».

قلت: وهذا استروح إلى لا شيء، فقد مضى أن سليمان قد أخطأ على قتادة بذكره السماع بينه وبين أبي رافع في سنده، والمحفوظ عنه في هذا الحديث: أنه يرويه عن أبي رافع دون ذكر سماع فيه أصلاً.

٦٤٣٧- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خَلَّاسٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «لِلْمُؤْمِنِ زَوْجَتَانِ يَرَى مَخَّ سَوْقِهِمَا مِنْ بَيْنِ ثِيَابِهِمَا».

٦٤٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَزْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَوْسُفَ، عَنْ سَعِيدِ،

= وبعد اللتيا والتي : فهذا ما عندنا بشأن هذا الحديث . . . وهو حديث ضعيف بهذا السياق جميعاً؛ وله شواهد ثابتة عن أبي سعيد الخدرى والنواس بن سمعان وغيرهما : ولكن دون قصة حفر السد فى أوله، واللّه المستعان لارب سواه .

٦٤٣٧- صحيح: أخرجه أحمد [٣٨٥/٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٤٣٤/٦]، وابن أبى الدنيا فى صفة الجنة [ص ١٩٧/ رقم ٢٨١ / طبعة مكتبة ابن تيمية]، وأبو نعيم فى «صفة الجنة» [رقم ٣٧١ / طبعة دار المأمون]، وغيرهم من طريق معاذ بن هشام الدستوائى عن أبيه عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن أبى رافع نفيح الصائغ عن أبى هريرة به .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح؛ لو صرح فيه قتادة بالسماع، وهو عريق التدليس جداً، ورجال الحديث كلهم ثقات من رجال «الصحيح» وفى هشام بن معاذ كلام غير مسقط روايته أصلاً، وقد أغرب المعلق على (صفة الجنة/ لأبى نعيم) وأعل الإسناد بعننة خلاص بن عمرو أيضاً، بعد أن وصفه بالتدليس، ولا يصح هذا عن خلاص البتة، إنما كان يرسل وحسب، فلو وجد من وصفه بالتدليس من المتقدمين، لكان مراده به: الإرسال الخفى، فإنهم كثيراً ما يصفون راوياً بتدليس؛ ويرويدون به أنه كان يرسل عمن لقيه ولم يسمع منه، والحدث صحيح على كل حال: فإن له طرقاً أخرى ثابتة .

منها: ما رواه معمر عن همام بن منبه عن أبى هريرة فى سياق حديث وصف أهل الجنة، وفيه: «لكل واحد منهم: زوجتان، يرى مخ ساقهما من وراء اللحم . . .» أخرجه عبد الرزاق [٢٠٨٦٦]، ومن طريقه البخارى [٠٧٣]، ومسلم [٢٨٣٤]، وجماعة كثيرة .

٦٤٣٨- صحيح: أخرجه أبو داود [٣٦١٦، ٣٦١٨]، وابن ماجه [٢٣٢٩] و[٢٣٤٦]، وأحمد [٤٨٩/٢، ٥٢٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٥٩٩٩، ٦٠٠٠]، وابن راهويه [٢٢]، والدارقطنى فى «سننه» [٢١١/٤] و[٢١٢/٤]، وابن أبى شيبه [٢١١٦٠، ٢٦٦٩٠]، والبيهقى فى «سننه» [١١١٤٧، ٢١٠٠٤]، والطحاوى فى «شرح مشكل الآثار» [٧٧/٧]، وغيرهم من طرق =

عن قتادة، عن خلاص، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أن رجلين تدارآ في البيع وليس بينهما بينة، فأمرهما رسول الله ﷺ أن يتساهما على اليمين، أحبأ أو كرها.

٦٤٣٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ خَلَّاسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ النَّاسَ أَتْبَاعُ لِقُرَيْشٍ: كُفَّارُهُمْ أَتْبَاعُ لِكُفَّارِهِمْ، وَمُسْلِمُهُمْ أَتْبَاعُ مُسْلِمِهِمْ».

٦٤٤٠ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى، عَنْ ابْنِ لَهَيْعَةَ، عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا قَامَ مِنْ مَنَامِهِ، فَلْيُفْرِغْ عَلَى يَمِينِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِيمَ بَاتَتْ يَدُهُ».

٦٤٤١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُ فِي يَدَيَّ سَوَارِينَ مِنْ ذَهَبٍ، فَهَمَنِي شَأْنُهُمَا، فَفَنَفَخْتُهُمَا، فَطَارَا، فَأَوْلَتْهُمَا كَذَّابَيْنِ يَخْرُجَانِ بَعْدِي، وَأَوْحَى إِلَيَّ: أَنْ انْفُخْهُمَا،

= عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن أبي رافع نفيح الصائغ عن أبي هريرة به ...

وليس عند الطحاوي قوله: (أحبا أو كرها) وهو رواية لأبي داود ومن طريقه البيهقي، وابن ماجه وأحمد والدارقطني.

قلت: وسنده صحيح مستقيم؛ وقد صرح قتادة بالسماع عند ابن راهوية؛ فأما بذلك غائلة تدليسه.

وقد اختلف في سند هذا الحديث ومتنه على قتادة، إلا أن هذا الوجه: صحيح محفوظ عنه؛ كما شرحنا ذلك في كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» واللّه المستعان.

٦٤٣٩ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٦٤].

٦٤٤٠ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٦٣].

٦٤٤١ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٩٤].

فَنَفَخْتُهُمَا، فَطَارَا، فَأَوْلَتْهُمَا كَذَابَيْنِ يَخْرُجَانِ بَعْدِي، فَكَانَ أَحَدُهُمَا الْعَنْسِيُّ صَاحِبَ صَنْعَاءَ، وَالْآخَرُ مُسَيْلِمَةَ».

٦٤٤٢- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَرْعَرَةَ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ، عَنْ عَتَبَةَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ».

٦٤٤٣- حَدَّثَنَا هُدَيْبَةُ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

٦٤٤٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ الْهَادِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْبَدْوِيِّ عَلَى الْقُرَوِيِّ».

٦٤٤٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٩٥].

٦٤٤٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٩٩].

٦٤٤٤- صحيح: أخرجه أبو داود [٣٦٠٢]، وابن ماجه [٢٣٦٧]، والحاكم [١١١/٤]، والدارقطنى فى «سننه» [٢١٩/٤]، وابن الجارود [١٠٠٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١٦٧/٤]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٩٧١]، وأبو زرعة الشامى فى «الفوائد المعللة» [رقم ١٦٩]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ١٢٩٦، ٤٧٩٦]، وغيرهم من طريقين عن يزيد بن عبد الله بن الهادى عن محمد بن عمرو بن عطاء القرشى عن عطاء بن يسار عن أبى هريرة به نحوه . . .

قال المنذرى فى «مختصر السنن»: «رجال إسناده: احتج بهم مسلم فى صحيحه».

وقال ابن عبد الهادى فى «المحرر» [١/٦٤٩]: «رواته ثقات».

قلت: وسنده صحيح مليح، وقد جوده ابن عبد الهادى فى «التنقيح» [٨٣/٥]، وقد أعل بما لا يقدر، كما أوضحته فى «غرس الأشجار» وراجع «الصحيححة» [٢٩٠-٢٩/٨]، للإمام . . . والله المستعان.

٦٤٤٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ: وَاحِدَةٌ بَيْنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَالْوُحُوشِ وَالْهَوَامِّ، فِيهَا يَتَعَاطَفُونَ، وَبِهَا يَتَرَاحِمُونَ، وَبِهَا تَعَطِفُ الرَّحْسُ عَلَى أَوْلَادِهَا، وَأَخْرَجَتْ سَعَةً وَتَسْعِينَ يَرْحَمُ بِهَا عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٦٤٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ، حَدَّثَنَا كَلْثُومُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي سَدْرَةَ، أَنَّ عَطَاءَ الْخُرَاسَانِيَّ حَدَّثَهُمْ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ، يَقُولُ: «مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُنُوتِ».

٦٤٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو يَاسِرٍ، حَدَّثَنَا مُسْلِمَةُ بْنُ عُلْقَمَةَ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «السُّحُورُ بَرَكَةٌ، وَالشَّرِيدُ بَرَكَةٌ، وَالْجَمَاعَةُ بَرَكَةٌ».

٦٤٤٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٣٧٢].

٦٤٤٦- ضعيف بهذا اللفظ: هذا إسناد واه، وكثوم بن محمد: شيخ ضعيف صاحب مناكير؛ قال أبو حاتم: «لا يصح حديثه» وذكره ابن عدى فى «الكامل» [٧٢/٦]، وقال: «يحدث عن عطاء الخراسانى بمراسيل، وغيره بما لا يتابع عليه» وهو من رجال «الميزان» و«لسانه» [٤٨٩/٤]، وانفرد ابن حبان بذكره فى «الثقات» [٢٨/٩]، وقال: «يعتبر حديثه إذا روى عن غير عطاء الخراسانى»، كذا قال، ويعارضه كلام ابن عدى الماضى، وهو الأصح والأولى؛ والرجل ضعيف فى عطاء وغيره على التحقيق، وقد أكثر عن عطاء بما لا يتابع عليه، وعطاء الخراسانى: مختلف فىه، وهو صدوق عابد على التحقيق، لكن لا يصح له سماع من أحد الصحابة، بل قال ابن معين: «لا أعلمه لقي أحداً من أصحاب النبي ﷺ».

وقد جزم أبو موسى المدينى بكونه لم يسمع من أبى هريرة، راجع ترجمته من «جامع التحصيل» [ص ٢٣٨]، وهو من رجال الجماعة إلا البخارى، وقد صح الحديث بلفظ: (سئل رسول الله ﷺ: أى الصلاة أفضل؟! قال: طول القنوت) مضى ذلك من حديث جابر [برقم ٢١٣١]، [٢٢٩٦].

٦٤٤٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٣٦٧].

٦٤٤٨ - حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو الضَّبِّي، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّ عُمَرَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالْحَبِشَةَ يَلْعَبُونَ فزَجَرَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعَهُمْ، فَإِنَّهُمْ بَنُو أَرْفَدَةَ».

٦٤٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ زَنْجُوِيه، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنِ عِمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ أَبِي مَرَّةَ مَوْلَى عَقِيلِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَا ذُتَّبَانَ ضَارِيَانِ جَائِعَانِ فِي غَنَمٍ افْتَرَقَتْ، أَحَدُهُمَا فِي أَوْلَاهَا وَالْآخَرُ فِي آخِرِهَا، بِأَسْرَعِ فَسَادًا مِنْ أَمْرِي فِي دِينِهِ، يُحِبُّ شَرَفَ الدُّنْيَا وَمَالَهَا».

٦٤٤٨ - صحيح: أخرجه النسائي [١٥٩٦]، وأحمد [٥٤٠/٢]، وابن حبان [٥٨٧٦]، وأبو عوانة [رقم ٢٦٥٣]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١١٥٤]، والطحاوي في «المشکل» [١٥٤-١٥٥]، وغيرهم من طرق عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به .. وزادوا جميعاً - سوى ابن الأعرابي - قوله: (يا عمر ..) بعد قوله: (دعهم ..). قلت: وهذا إسناد صحيح حجة على شرط الشيخين، وقد تويع عليه الأوزاعي: تابعه معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال: (بيننا الحبشة يلعبون عند رسول الله ﷺ بحرابهم إذ دخل عمر بن الخطاب؛ فأهوى إلى الحصباء فحصبهم بها، فقال له رسول الله ﷺ: دعهم يا عمر) أخرجه عبد الرزاق [١٩٧٢٤]، ومن طريقه مسلم [٨٩٣]، والبخاري [٢٧٤٥]، وأحمد [٣٠٨/٢]، وابن حبان [٥٨٦٧]، والبيهقي في «سننه» [١٩٥٤١]، والبخاري في «شرح السنة» [٣٢٣/٤]، وأبو عوانة [رقم ٢٦٥٥]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٢٠٠٩]، وابن حزم في «المحلى» [٩٣/٥]، وغيرهم.

٦٤٤٩ - ضعيف بهذا السياق: أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» [رقم ٣٥٧]، وفي «إصلاح المال» [رقم ١٦]، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» [٧/رقم ١٠٢٠ / الطبعة العلمية] و[١٢/رقم ٩٧٨٩ / طبعة مكتبة الرشد]، من طريق أحمد بن عيسى المصري عن ابن وهب عن يحيى ابن أيوب الغافقي المصري عن عيسى بن موسى عن عبد الله بن محمد بن عقال عن أبي مرة مولى عقال عن أبي هريرة به.

قال البوصيري في «الإتحاف» [١٥٠/٧]: «رواه أبو يعلى والطبراني بإسناد جيد».

٦٤٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مَعْدِيُّ بْنُ سَلِيمَانَ أَبُو سَلِيمَانَ صَاحِبُ الطَّعَامِ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ عَسَى أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَّخِذَ مِنَ الْغَنَمِ فَيُقِيمَ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ: مِيلٌ أَوْ مِيلَيْنِ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَتَأْتِي الْجُمُعَةَ فَلَا يُجْمَعُ، ثُمَّ تَأْتِي الْجُمُعَةَ فَلَا يُجْمَعُ، فَيُطَبَعُ عَلَى قَلْبِهِ، فَيَكُونُ مِنَ الْغَافِلِينَ؟!».

= قلتُ: ما هو بجيد ولا قوى، كما يأتيك بيانه بعون الله.

وقال الهيثمي في «المجمع» [١٠/٤٣٧]: (رواه أبو يعلى، ورجاله رجال «الصحيح»، غير محمد ابن عبد الملك [بن] زنجويه، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وقد وثقا).
قلتُ: أما ابن زنجويه: فوثقة مأمون من رجال «السنن» ولا التفات إلى غمز مسلمة بن القاسم في حفظه.

وأما: عبد الله بن محمد بن عقيل: فهو مختلف فيه، ضعفه قوم، ومشاه آخرون، والتحقيق: أنه شيخ ضعيف صاحب مناكير وغلطات، وقد فصلنا حاله: فيما علقتنا على «ذم الهوى» لابن الجوزي [١/ رقم ٤٥٦]، وهو آفة الإسناد هنا؛ وشيخه: (أبو مرة مولى عقيل) هو يزيد المدني مولى عقيل بن أبي طالب الشيخ الثقة المشهور، وهو من رجال الجماعة.
وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة . . . وكلها مناكير.

وفي الباب: عن جماعة من الصحابة بأسانيد معلولة، ولا يصح منها إلا حديث كعب بن مالك الأنصاري مرفوعاً بلفظ: (ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم؛ بأفسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه) أخرجه الترمذي [٢٣٧٦]، وأحمد وجماعة كثيرة، وهو أصح شيء في هذا الباب: متناً وإسناداً . . . والله المستعان.

٦٤٥٠ - ضعيف بهذا السياق: أخرجه ابن ماجه [١١٢٧]، وابن خزيمة [١٨٥٩]، والحاكم [٤٣٠/١]، والبيهقي في «الشعب» [٣/٣٠١١]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٠/٢٨٣-٢٨٤]، وغيرهم من طريقين عن معدى بن سليمان عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به.

=

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم».

٦٤٥١- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «كَرَمَ الْمُؤْمِنُ تَقْوَاهُ، وَمُرُوءَتَهُ عَقْلَهُ، وَحَسْبُهُ دِينُهُ، وَالْجَبْنُ وَالْجُرْأَةُ غَرَائِزُ يَضَعُهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَيْثُ شَاءَ: فَالْجَبَانُ يَفِرُّ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، وَالْجَرِيءُ يُقَاتِلُ عَمَّا لَا يُبَالِي أَنْ لَا يَأُوبَ بِهِ إِلَى أَهْلِهِ».

= قلتُ: هكذا يجازف الرجل، وقد تعقبه ابن الملقن في «البدرد المنير» قائلًا [٤/٥٨٦]: «قلتُ: وفي إسناد هذا: معدى بن سليمان، ولم يخرج له مسلم، وإنما أخرج له الترمذى وابن ماجه، وقال ابن حبان: إنه كان يروى المقلوبات عن الثقات، والملزوقات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال عبد الحق: لين الحديث».

قلتُ: وقال أبو زرعة: «واهى الحديث، يحدث عن ابن عجلان بمناكير» وضعفه أبو حاتم والنسائى أيضاً، وصحح الترمذى حديثه، فما التفت إليه أحد، وبه أعله الحافظ في «التخليص» [٢/٥٣]، وقال البوصيرى في «مصباح الزجاجه» [١/١٧٤]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف معدى بن سليمان . . .» وقبله: أعله ابن رجب في «الفتح» [٥/٤٠٦]، بمعدى بن سليمان فقال: «معدى هذا: تكلم فيه أبو زرعة وغيره وقال أبو حاتم: شيخ».

قلتُ: وحاصل شأن معدى: أنه شيخ منكر الحديث، إلى الترك ما هو، وباقي الرجال الإسناد: ثقات مشاهير.

وللحديث: بهذا اللفظ: شواهد عن جماعة من الصحابة نحوه وكلها مناكير على التحقيق، مضى منها حديث جرير بن عبد الله [برقم ٢١٩٨].

وأصح شيء في هذا الباب: إنما هو بمثل حديث أبي الجعد الضمري مرفوعاً: (من ترك الجمعة ثلاث مرات، تهاوناً بها، طبع الله على قلبه) وقد مضى عند المؤلف [برقم ١٦٠٠]، وانظر الحديث الآتى [برقم ٧١٦٧].

● تنبيه: رأيت المنذرى في «الترغيب» [١/٢٩٦]، قد عزا حديث أبى هريرة إلى ابن ماجه قائلًا: «بإسناد حسن» كذا قال، ولو تمهل قليلاً، لعلم أن إسناده منكر بلا ريب.

٦٤٥١- منكر: أخرجه القضاعى في «الشهاب» [١/٢٩٧]، وابن حبان في «المجروحين» [٣/٤١]، والدارقطنى في «سننه» [٣/٣٠٢]، وغيرهم من طريقتين عن معدى بن سليمان عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبى هريرة به . . . وهو عند الدارقطنى مختصراً جداً بلفظ: (الحسب: المال، والكرم: التقوى)، وقد انتهى سياق القضاعى عند قوله: (حيث شاء) وليس عند ابن حبان: الفقرات الثلاث الأولى.

۶۴۵۲- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى الْغَدَاةَ، فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَا يَتَّبِعَنَّكُمْ اللَّهُ مِنْ ذِمَّتِهِ، أَلَا وَمَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَقَدْ خَفَرَ ذِمَّةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَا يَرِيحُ رِيحَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا لَتُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ خَرِيفًا».

= قلتُ: وهذا إسناد منكر، آفته (معدى بن سليمان) وهو شيخ ضعيف منكر الحديث، كما مضى شرح ذلك بالحديث قبله.

وبه أعله: السخاوى فى «المقاصد» [ص ۲۸۱]، وقبله: أنكره ابن حبان على (معدى) وساقه فى ترجمته من «المجروحين»، وتبعد عليه الذهبى فى «الميزان» [۴/ ۱۴۳].

وللفقرات الثلاث الأولى: طرق أخرى عن أبى هريرة به . . . ، ولا يصح منها شىء، بل كلها مناكير على التحقيق، واللّه المستعان.

۶۴۵۲- صحيح: الشطر الأول فقط، أخرجه الترمذى [۲۱۶۴] و[۱۴۰۳]، وابن ماجه [۱۴۰۳]، والحاكم [۱۳۸/۲]، وغيرهم من طرق عن معدى بن سليمان عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبى هريرة به . . . وهو عنده الترمذى مفرقا، وهو عند ابن ماجه والحاكم: بنحو الشطر الثانى فقط.

قلتُ: وسنده منكر كالذى قبله، فيه (معدى بن سليمان) ذلك الشيخ الضعيف، وقد مضى شرح حاله [برقم ۶۴۵۰]، وقد جازف المناوى، وحسّن سنده، بعد أن عزاه للترمذى فى كتابه «التيسير بشرح الجامع الصغير» [۲/ ۸۲۵ / طبعة مكتبة الشافعى]، وغره أن السيوطى قد رمز لحسنه فى «الجامع الصغير» [۶/ ۱۴ / مع فيض القدير]، والسيوطى إنما يحسن المتن دون الإسناد، ولكن: أين للمناوى أن يفقه طرائق القوم فى هذا؟! فإنه مغرم جداً فى تعقب السيوطى فى كل صغير وكبير، بل وبحق وبياطل، وربما جره قلمه إلى ما يكره فى مواضع، سامحه اللّه، ومن تلك المواطن التى يكون تعقبه للسيوطى كالهواء، أنه يعمد إلى حديث رمز له السيوطى بالصحة أو الحسن؛ فيتعقبه بكون إسناده عند فلان لا يصح، وربما سايره - كما هنا - وبالغ بتحسين أو تصحيح سنده عند من عزا السيوطى الحديث إليه.

وكل ذلك غفلة: عن كون مراد السيوطى بالصحة أو الحسن: هو متن الحديث دون سنده، فيكون المناوى يغرب بما يشرق فيه أبو الفضل الأسيوطى، وهكذا تكون زلات من يقحم =

= نفسه فيما لا يحسن، وفي «المداوي للعل المناوي» أنماط كثيرة لتخبطات المناوي في الكلام على الأسانيد والرجال، فالله المستعان.

أما صاحب «المستدرک» فهو في واد آخر، فإنه قال عقب روايته: «حديث أبي هريرة صحيح على شرط مسلم» كذا، ما كفاه صحيح سنده، حتى جعله على شرط مسلم، و«معدى بن سليمان» مع ضعفه: ليس من رجال مسلم ولا في غمرات الأحلام، إنما أخرج له الترمذى وابن ماجه وحسب.

وقد قال الترمذى عقب رواية الحديث في الموضع الأول: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

وقال في الموضع الثاني: «حديث أبي هريرة صحيح، وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ».

قلت: وهو كما قال إن شاء؛ فللهديث طرق أخرى عن أبي هريرة به مفرقاً: فيشهد للفقرة الأولى: طريق آخر:

١- يرويه أبو الشيخ في «الطبقات» [١٠٦/٣-١٠٧]، من طريق أبي بكر محمد بن عيسى الطرسوسى عن قالون المدنى القارئ عن محمد بن جعفر - وهو ابن أبي كثير - عن سُمَيٍّ - وهو القرشى المدنى - عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: (من صلى الصبح فهو في ذمة الله؛ فلا تخفروا الله في جواره حتى يمسي؛ ومن صلى المغرب فهو في ذمة الله حتى يصبح، فلا تخفروا الله في ذمته).

قلت: وهذا إسناد غريب جداً من هذا الوجه، وأبو بكر الطرسوسى: حافظ معروف؛ إلا أنه مختلف في حاله، فذكره ابن حبان في «الثقات» [١٥١/٩-١٥٢]، وقال: «يخطئ كثيراً» وأورده ابن عدى في «الكامل» [٢٨٣/٦]، وقال: «عامه ما يرويه: لا يتابعونه عليه، وهو في عداد من يسرق الحديث» وهو من رجال «الميزان» [٦٧٩/٣].

■ والحاصل: أنه ليس بعمدة، ولا أرتضى قول ابن عدى فيه، فقد وصفه الحاكم بالفهم والتثبت وأثنى عليه، فالأشبه: هو ما ذكره ابن حبان بشأنه.

ثم إن لهذا الشطر من الحديث: شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة به نحوه... مضى منها حديث جندب بن عبد الله [برقم ١٥٢٦]، وحديث أنس [برقم ٤١٠٧، ٤١٢٠]، فراجع كلامنا هناك.

٦٤٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مَعْدَى، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: مَنْ أَدْنُ بَجَنَازَةٍ فَانصَرَفَ عَنْهَا إِلَى أَهْلِهَا كَانَ لَهُ قَيْرَاطٌ، فَإِذَا شِيعَهَا كَانَ لَهُ قَيْرَاطٌ، فَإِذَا صَلَّى عَلَيْهَا كَانَ لَهُ قَيْرَاطٌ، فَإِذَا جَلَسَ حَتَّى يَقْضَى قِصَاؤُهَا كَانَ لَهُ قَيْرَاطٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَيْرَاطُ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدٍ، أَوْ أَعْظَمُ مِنْ جَبَلٍ أَحَدٍ».

= وأما شطر الحديث الثانى: فله طريق آخر وشواهد ثابتة به نحوه . . . دون قوله: (له ذمة الله، وذمة رسوله، فقد خفر ذمة الله - عز وجل-)، فهو ضعيف بهذا التمام، وقد بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار وبتخريج منتقى الأخبار».

٦٤٥٣ - منكر بهذا السياق: أخرجه ابن حبان فى «المجروحين» [٣/٤٠-٤١]، والبزار فى «مسنده» [١/ رقم ٨٢٣ / كشف الأستار]، ومسلم فى «التمييز» [رقم ٨٣]، والذهبي فى «سير النبلاء» [١١/٩-١٠]، وغيرهم من طرق عن معدى بن سليمان عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه . . . ولفظ ابن حبان: (من أودن بجنائز فأتى أهلها، فعزاهم، كتب له قيراط؛ فإن شيعها: كتب له قيراطان، فإن صلى عليها، كتب له ثلاثة قيراط؛ فإن انتظر دفنها: كتب له أربع قيراط، والقيراط مثل أحد) ولفظ البزار: (من أتى جنازة فى أهلها فله قيراط، فإن اتبعها، فله قيراط، فإن انتظرها حتى تدفن فله قيراط) ونحوه عند الذهبي إلا أنه زاد عليه: (ومن صلى عليها: فله قيراط) ولفظ مسلم فى أوله: مثل لفظ البزار. قال البزار: «لا نعلم رواه إلا معدى».

قلت: وهو شيخ ضعف منكر الحديث، وقد مضى شرح حاله قريباً عند الحديث [رقم ٦٤٥٠]، وبه أعله الحافظ فى «التلخيص» [٢/١٣٥]، فقال: «ومعدى: فيه مقال» أما صاحبه الهيثمى: فإنه أغرب جداً وقال فى «المجمع» [٣/١٣٣]: «رواه البزار، وفيه معدى بن سليمان، وصححه الترمذى، ووثقه أبو حاتم وغيره، وضعفه أبو زرعة والنسائى، وبقيه رجاله رجال الصحيح».

قلت: يا لله! والهيثمى من أين له توثيق أبي حاتم وغيره لهذا الشيخ؟! ولم يقل عنه أبو حاتم إلا قوله: (شيخ)، أمثل هذا يعده الهيثمى توثيقاً؟! ثم من غير أبي حاتم قد وثق هذا الشيخ كما جازف الهيثمى؟! لن تجده ولا فى المنام، فانظر لدعاوى الهيثمى التى لن يستطيع إقامة البرهان على بعضها، حتى وإن ركب المجرة، وكم له من مجازفات وتخبطات لا نطاق فى كتبه وتوالياً؟! سامحه الله على تلك العجلة وترك التروى.

= والحديث بهذا السياق-: قد أنكره ابن حبان على (معدى بن سليمان)، وساقه له في ترجمته من «المجروحين» وتبعه الذهبي على هذا في «الميزان» [٤/١٤٣]، وقبلهما أنكره الإمام مسلم عقب روايته في «التمييز» فقال: «هذه الرواية: المتقنون من أهل الحفظ على خلافها، وأنهم لم يذكروا في الحديث إلا: «قيراطين»: قيراط لمن صلى عليها ثم يرجع، ولمن انتظر دفنها: قيراطان، وكذلك روى أصحاب أبي هريرة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، ويروى عن غير أبي هريرة عن النبي ﷺ بوجوه ذوات عدد سنذكرها إن شاء الله».

ثم قال: «فأما حديث معدى بن سليمان في روايته من ذكر أربعة قراريط، فلم يواطأ عليه من وجه من الوجوه المعروفة، وخولف في إسناده عن ابن عجلان . . .».

قلتُ: ثم أخرجه هو وأبو عوانة في «صحيحه» كما في «الفتح» [٣/١٩٦]، من طريق ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة .

قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن ابن عجلان بلا ريب؛ وقد توبع عليه ابن عجلان على هذا الوجه: تابعه ابن أبي ذئب وعبد الرحمن بن إسحاق وأبو معشر وغيرهم عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: (من شهد جنازة حتى يصلى فله قيراط، ومن شهد حتى تدفن كان له قيراطان، قيل: وما القيراطان؟! قال: مثل الجبلين العظيمين) وهذا لفظ رواية ابن أبي ذئب عند البخاري [١٢٦١].

وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به نحو هذا السياق المحفوظ: مضى منها بعضها: [برقم ٦١٨٨] ومنها: ما رواه داود بن الزبير عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن أبي هريرة مرفوعاً: (من صلى على جنازة فله قيراط، ومن انتظر حتى تدفن فله قيراطان، القيراط مثل أحد) أخرجه المؤلف في الآتي [برقم ٦٦٤٠]، من طريق زكريا بن يحيى الواسطي عن داود به .

قلتُ: وداود بن الزبيران: ساقط الحديث جداً، بل كذبه بعضهم، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه؛ إلا أنه لم ينفرد به عن داود بن أبي هند: تابعه مسلمة بن علقمة على نحو اللفظ الماضي في سياق أتم: عند النسائي [١٩٩٧]، والطبراني في «الأوسط» [٢/رقم ٢١٣٣]، من طريقين عن مسلمة به .

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن داود بن أبي هند إلا مسلمة بن علقمة» .

٦٤٥٤ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ ، فَهِيَ خِدَاجٌ ، فَهِيَ خِدَاجٌ ، فَهِيَ خِدَاجٌ ، غَيْرُ تَمَامٍ » ، قَالُوا : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، إِذَا كُنْتَ خَلْفَ الْإِمَامِ ؟ قَالَ : اقْرَأْ فِي نَفْسِكَ يَا فَارَسِي .

= قلتُ: ومسلمة هذا: مختلف فيه، والقول فيه قول أبي حاتم: حيث قال: «صالح الحديث» إلا أن الرجل كان ينفرد عن داود بن أبي هند بما لا يتابع عليه، بل نقل العقيلي في ترجمته من «الضعفاء» [٢١٢/٤]، وكذا ابن عدي في «الكامل» [٣١٨/٦]، عن الإمام أحمد أنه قال عن مسلمة: «حدث عن داود بن أبي هند أحاديث منكرة» وهو من رجال الجماعة إلا البخاري. فالحديث: معلول من هذا الوجه، ومن طريقه: ما رواه ابن عيينة عن سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ ذِكْوَانَ السَّمَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: (من صلى على جنازة كان له قيراط، ومن تبعها حتى يفرغ من أمرها كان له قيراطان، أحدهما مثل أحد) أخرجه الحميدي [١٠٢١] - واللفظ له - وأحمد [٢٤٦/٢]، وابن الجارود [٥٢٦]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٢٩٤٩]، والمؤلف [برقم ٦٦٥٩]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة به.

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه أبو داود أيضاً [٣١٦٨]، وسنده صحيح مليح؛ رجاله كلهم ثقات أثبات رجال «الصحيح».

وقد توبع عليه (سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ) عن أبي صالح: تابعه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: (من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط؛ فإن تبعها: فله قيراطان، قيل: وما القيراطان؟! قال: أصغرهما مثل أحد) أخرجه مسلم [٩٤٥]، - واللفظ له - وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ٢١١٧]، والمؤلف في «المعجم» [رقم ٢٦]، وغيرهم من طرق عن سهيل به. قلتُ: وهكذا رواه الأعمش عن أبي صالح؛ إلا أنه اختلف عليه في سنده على ألوان.

وللحديث طرق أخرى ثابتة، وشواهد عن جماعة من الصحابة أيضاً، وقد خرجناها في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦٤٥٤ - صحيح: أخرجه مسلم [٣٩٥]، والترمذي [٢٩٥٣]، وأحمد [٢٤١/٢]، [٤٥٧، ٤٧٨]، وابن حبان [٧٧٦، ١٧٨٨، ١٧٩٥]، والشافعي [١٤٠]، والدارقطني في «سننه» [٣١٢/١]، والحميدي [٩٧٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢١٦/١]، وفي «أحكام القرآن» [١/ ٢٤٧]، وفي «المشكل» [٩٤/٣]، والبيهقي في «سننه» [٢١٩٥، ٢٧٥٥، ٣٧٦٧]، وفي =

٦٤٥٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ شَهِدَ جَنَازَةً فَصَلَّى عَلَيْهَا مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَذَهَبَ أَبُو هُرَيْرَةَ حَتَّى جَلَسْنَا بِالْمَقْبَرَةِ، فَجَاءَ أَبُو سَعِيدٍ، فَقَالَ لِمَرْوَانَ: أَرْنِي يَدَكَ، فَأَعْطَاهُ يَدَهُ، فَقَالَ: قُمْ، قَالَ: فَقَامَ، ثُمَّ قَالَ مَرْوَانَ: لِمَ أَقْمَتَنِي؟ قَالَ: كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَأَى جَنَازَةً، قَامَ حَتَّى يُمَرَّ بِهَا، وَقَالَ: «إِنَّ الْمَوْتَ فَرَعٌ»، فَقَالَ مَرْوَانَ: أَصْدَقَ أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، [قال]: فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَخْبِرَنِي؟ قَالَ: كُنْتُ إِمَامًا فَجَلَسْتُ فَجَلَسْتُ.

٦٤٥٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ،

= «المعرفة» [رقم ٧٦٠]، وأبو عوانة [رقم ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٩، ١٦٨٠]، وجماعة كثيرة من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه. وهو عند مسلم وجماعة في سياق أتم في آخره مرفوعاً. قال الترمذى: «هذا حديث حسن».

قلت: رجاله ثقات سوى (العلاء بن عبد الرحمن) فهو مختلف فيه، إلا أنه متمسك . . . وقد رواه عنه مالك وابن عجلان وجماعة فقالوا: عن العلاء عن أبي السائب الأنصارى مولى هشام ابن زهرة عن أبي هريرة به . . . وهذا محفوظ عنه أيضاً. وللحديث: طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة بالرفوع منه . . . وقد بسطنا تخريجه في «غرس الأشجار بتخريج متقى الأخبار».

٦٤٥٥- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٣٠٤]، ومن طريقه الحاكم [٥٠٩/١]، وابن خزيمة في «حديث علي بن حجر» [ج ٣/ رقم ٣٥]، كما في «الصحیححة» [٨٤٠/٦]، والطبري في «تهذيب الآثار» [٢/ رقم ٨٠٦/ مسند عمر]، وغيرهما من طريقين عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه بهذه السياقة».

قلت: هو كما قال؛ وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . وقد خرجناها في «غرس الأشجار» وراجع الصحیححة [٢٨/٥].

٦٤٥٦- صحيح: أخرجه مسلم [٢٩٩٤]، والترمذى [٤٧٠]، وأحمد [٥١٦/٢] و[٣٩٧/٢]، وابن خزيمة [٩٢٠]، وابن حبان [٢٣٥٧، ٢٣٥٩]، والحارث بن أبي أسامة في «عواليه» =

عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «التَّشَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنْ تَشَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْتُمْ مَا اسْتَطَاعَ».

٦٤٥٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ،

= [رقم ٦٧]، والبيهقي في «سننه» [٣٣٩١]، وفي «الشعب» [٧/ رقم ٩٣٦٧]، وإسماعيل بن جعفر في حديثه [رقم ٢٥٣]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [٣/ ٢٤٣]، وابن جريج في «جزء من حديثه» [رقم ٦٤]، وابن المقرئ في «المعجم» [رقم ١٣٣٦]، وابن المظفر في «غرائب مالك» [رقم ٥٦]، وجماعة من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به . . . وزاد . . . الترمذي وابن المقرئ وإسماعيل بن جعفر والبغوي : قوله : (في الصلاة . . .) بعد قوله : (التشاؤب . . .).

قال الترمذي : (حديث أبي هريرة : حديث حسن صحيح).

قلتُ : وهو كما قال ؛ وسنده صالح على شرط مسلم ؛ وهو قد أخرجه كما ترى ؛ وللحديث : طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به .

٦٤٥٧ - حسن : أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٤٣]، ومن طريقه مسلم [١٦٣١]، وأبو داود [٢٨٨٠]، والترمذي [١٣٧٦]، والنسائي [٣٦٥١]، وأحمد [٢/ ٣٧٢]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٣٨]، وابن خزيمة [٢٤٩٤]، وابن حبان [٣٠١٦]، والجارود [٣٧٠]، والبيهقي في «سننه» [١٢٤١٥]، وفي «الشعب» [٣/ رقم ٣٤٤٧]، وفي «المعرفة» [رقم ٤٠٧٦]، وابن أبي الدنيا في «العيال» [٤٣٠]، وأبو عوانة [٥٨٢٤، ٥٨٢٥]، وجماعة كثيرة من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به . . . قال الترمذي : «هذا حديث حسن صحيح . . .».

قلتُ : العلاء بن عبد الرحمن : فيه كلام معروف؟! وهو متماسك صحيح الحديث على التحقيق ؛ فالإسناد حسن مستقيم .

وللحديث : طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه وكلها معلولة لا يصح منها سوى هذا الطريق هنا .

وفي الباب شوهة : لا يثبت منها شيء أصلاً، كما شرحنا في «غرس الأشجار» . . . والله المستعان .

عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ».

٦٤٥٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَلَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ».

٦٤٥٩ - وَبِإِسْنَادِهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «يَأْتِي الْمَسِيحُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ وَهَمَّتْهُ الْمَدِينَةُ، حَتَّى يَنْزِلَ دُبُرَ أَحَدٍ، ثُمَّ تَصْرِفُ الْمَلَائِكَةُ وَجْهَهُ قِبَلَ الشَّامِ، وَهُنَالِكَ يَهْلِكُ».

٦٤٥٨ - صحيح: أخرجه مسلم [٢٨٨]، والترمذى [٢٠٢٩]، وأحمد ٢/٢٣٥، ٣٨٦، [٤٣٨]، والدارمى [١٦٧٦]، وابن خزيمة [٢٤٣٨]، وابن حبان [٣٢٤٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٥٠٩٢]، والبيهقى فى «سننه» [٧٦٠٦، ٢٠٨٧٩]، وفى «الشعب» [٦/ رقم ٨١٣٤، ٨٣٢٨]، وفى «الأربعين الصغرى» [رقم ١١٢]، وابن أبى الدنيا فى «التواضع والخمول» [رقم ٧٤]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٢٧١]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [٦/ ١٣٢-١٣٣]، وفى «تفسيره» [٦/ ٤٠٣] / طبعة دار طيبة، وجماعة كثيرة من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدنى عن أبيه عن أبى هريرة به . . وهو عند بعضهم بنحوه .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: هكذا رواه أصحاب العلاء عنه، وخالفهم مالك بن أنس، فرواه عن العلاء به نحوه موقوفاً عليه، هكذا أخرجه فى «موطئه» [١٨١٧]، وكلاهما صحيح محفوظ عن العلاء. وفى الباب: عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . وهو حديث صحيح .

٦٤٥٩ - حسن: أخرجه إسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٢٧٩]، ومن طريقه مسلم [٤٨٦]، والترمذى [٢٢٤٣]، وأحمد [٢/ ٣٩٧، ٤٠٧، ٤٥٧]، وابن حبان [٥٧٧٤، ٦٨١٠]، وأبو عوانة فى «المستخرج» [رقم ٣١٩٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ٣٢٦]، وفى «تفسيره» [٧/ ١٥٥] / طبعة دار طيبة، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٨١٣]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبى هريرة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . =

٦٤٦٠- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «الْيَمِينُ الْكَاذِبَةُ مَنْفَقَةٌ لِلْسَّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ».

= وزاد الترمذى فى أوله: (الإيمان يمان، والكفر من قبل المشرق، والسكينة لأهل الغنم، والفخر والرياء فى الفدادين أهل الخيل وأهل الوبر . . .) وهو رواية لأحمد وابن حبان؛ وهذه الزيادة أيضاً: عند مسلم [٥٢]، وأحمد [٣٧٢/٢، ٤٨٤]، والمؤلف [برقم ٦٥١٠]، وأبى عوانة [رقم ١٦٦٣]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٢٧٧٨]، وأبى نعيم فى «المستخرج» [رقم ١٨٣]، والطحاوى فى «المشكل» [٢/١٨٠]، وابن منده فى «الإيمان» [١/ رقم ٤٢٨]، وغيرهم من هذا الطريق بتلك الزيادة وحدها .
قال الترمذى: (هذا حديث حسن صحيح).

قلتُ: فى الباب شواهد: ولكن دون لفظه هنا، والله المستعان.

٦٤٦٠- صحيح: أخرجه أحمد [٢/٢٣٥، ٢٤٢، ٤١٣]، وابن حبان [٤٩٠٦]، وابن أبى شيبة [٣٢١٩٣]، والحميدى [١٠٣٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٠١٨٩]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [٢٨١]، وأبو عوانة [٥٤٨٠، ٥٤٧٩، ٥٤٨١، ٥٤٨٢، ٥٤٨٣]، والخرائطى فى «مساوى الأخلاق» [رقم ١١٤]، والكلاباذى فى «بحر الفوائد» [ص ١٩٢]، والقضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ٢٥٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢/٢٦٩]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [٣/ رقم ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥ / مسند على]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدنى عن أبيه عن أبى هريرة به . . . وفى رواية لأحمد والطبرى: (محمقة للبركة).

قلتُ: وسنده صالح على شرط مسلم. وللحديث: طرق أخرى عن أبى هريرة به . . . منها:
ما رواه الزهرى عن ابن المسيب عن أبى هريرة مرفوعاً: (الحلف منفقة للسلعة، محمقة للبركة) أخرجه البخارى [١٩٨١]- واللفظ له- ومسلم [١٦٠٦]، وأبو داود [٣٣٣٥]، والنسائى [٤٤٦١]، والبيهقى فى «سننه» [١٠١٨٦]، والقضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ٢٥٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣٧/٨]، وأبو عوانة [رقم ٥٤٧٨]، وجماعة .
وقد اختلف فى سنده على الزهرى، كما شرحناه فى «غرس الأشجار» والله الحمد.

٦٤٦١- حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ بَنِي الْحَكَمِ يَنْزُونَ عَلَى مَنْبَرِهِ وَيَنْزِلُونَ، فَأَصْبَحَ كَالْمَتَغَيِّظِ وَقَالَ: «مَا لِي رَأَيْتُ بَنِي الْحَكَمِ يَنْزُونَ عَلَى مَنْبَرِي نَزْوُ الْقُرْدَةِ؟!»: قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَجْمِعًا ضَاحِكًا بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ ﷺ.

٦٤٦١- حسن: أخرجه ابن خيثمة في «تاريخه» [١٧٩٣، ١٨٠٢ / طبعة مكتبة الفاروق]، وابن عساكر في «تاريخه» [٢٦٦٥٧]، من طريقين عن عبد العزيز بن أبي حازم المدني عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به.

قال الهيثمي في «المجمع» [٤٣٩ / ٥]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال «الصحيح» غير مصعب ابن عبد الله بن الزبير، وهو ثقة».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٢٩ / ٨]: «رواه أبو يعلى، ورواته ثقات».

قلت: وسنده صالح، لكن رأيت ابن الجوزي جعل ينازع في هذا، وأورد الحديث في «علله المتناهية» [٧٠٢ / ٢]، من طريق أبي عمرو ومحمد بن أحمد الحيرى - راوى مسند أبي يعلى - عن أبي يعلى بإسناده به . . . هنا.

ثم قال: «هذا حديث لا أصل له، . . . فيه العلاء بن عبد الرحمن، قال يحيى: ليس حديثه بحجة، مضطرب الحديث، لم يزل الناس يتقون حديثه . . .» ثم قال: «وفيه أبو عمرو الحيرى: وكان متشيعاً، كذلك قال أبو الفضل المقدسى . . .» هكذا جازف الرجل كعادته، وهو مغرم بإيراد الجرح، والغفلة عن التعديل.

١- أما العلاء بن عبد الرحمن: فقد قال فيه ابن معين ما قال أنفأ، وصح عنه في رواية أخرى أنه قال: «صالح الحديث» كما نقله عنه ابن طهمان في «سؤالاته» [رقم ٣٣٨]، وقال الخليلي في «الإرشاد» [٢١٨ / ١] انتخاب السلفي، [عن العلاء: «مختلف فيه؛ لأنه ينفرد بأحاديث لا يتابع عليها» ولبعضهم فيه كلام طفيف أيضاً؛ وجمهور النقاد على توثيق العلاء وتقوية حاله؛ فوثقه الإمام أحمد والواقدي وابن حبان والترمذي وجماعة، ومشاه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وجماعة؛ واحتج به مسلم في «صحيحه» وروى عنه جماعات من كبار الأئمة؛ كالسفيانين وشعبة ومالك وسليمان بن بلال وغيرهم من هؤلاء الجلة. فمثله يحتاج بحديثه بلا ريب، وهو عندي: صدوق وسط؛ وحديثه فوق الضعيف ودون الصحيح على التحقيق . . . =

= وأبوه (عبد الرحمن بن يعقوب المدني) هو مولى الحرقة: أحد الشيوخ الثقات المأمونين؛ وقد احتج به مسلم أيضاً.

٢- أما أبو عمرو الحيرى: فراوى «مسند أبي يعلى الصغير» وهو (أحمد بن محمد بن أحمد) النيسابورى الإمام المحدث الحافظ الرّحّال المسند؛ كان أحد الثقات الأثبات المشاهير؛ وما ضربه التشيع - إن ثبت عنه-، أصلاً، والظاهر من حاله: أنه كان يتشيع ذلك التشيع المحمود؛ ثم لم يصفه بهذا إلا أبو الفضل المقدسى؟! وهو محمد بن طاهر الحافظ المعروف؛ ومتى كان قوله فى النقلة معتمداً عند ابن الجوزى حتى يتكياً عليه هنا؟! وهو الذى مزق أديم وجه ابن طاهر فى جملة من كتبه حيث أراد، ثم يجيء هنا: ويستمسك برميّه أبا عمرو الحيرى بالتشيع، وما يضر ابن الجوزى بصنيعه هذا: غير نفسه، سامحه اللّهُ، وقد ترجمنا لأبى عمر الحيرى: ترجمة حسنة فى مقدمة هذا الكتاب: فلترجع ثمة.

ثم إن أبا عمرو لم ينفرد بالحديث عن أبى يعلى! بل تابعه عليه أبو بكر ابن المقرئ ذلك الحافظ الكبير الحجّة؛ فرواه عن أبى يعلى بإسناده به مثله . . . [وهو فى «مسنده الكبير» كما فى «المطالب العالية» رقم ٤٥٨٥]، وللحافظ، ومن طريقه: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٥٧/٢٦٦]. والحديث: قد توبع عليه عبد العزيز بن أبى حازم عن العلاء بن عبد الرحمن بن نحوه . . . تابعه مسلم بن خالد الزنجى عند الحاكم [٤/٥٢٧]، والفسوى فى «المعرفة» [٣/٣٥٢] الطبعة العلمية، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٥٧/٢٦٥-٢٦٦]، من طريقين عن مسلم الزنجى به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

قلتُ: سامح اللّهُ هذا الرجل، فقد صار شرط الشيخين عنده كالكرة، يتلاعب بها كيفما شاء، وقتما يشاء، ريثما شاء، فياللّهُ العجب، متى كان كان مسلم الزنجى من رجال أحد الشيخين فضلاً عنهما معاً؟! مع كونه شيخاً ضعيفاً منكر الحديث على التحقيق، وهو من رجال أبى داود وابن ماجه وحدثهما، لكنه متابع - هنا - على كل حال.

ثم إن العلاء بن عبد الرحمن: لم يحتج به البخارى أصلاً، وإنما هو من رجال مسلم وأصحاب «السنن».

٦٤٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ الْوَلِيدُ بْنُ شِجَاعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ
مُسْلِمٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ:
«مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ».

= والحديث من طريق الزنجي: أخرجه البيهقي أيضاً في «الدلائل» [رقم ٢٨٧٢]، وفي الباب
شواهد تالفة جداً، راجع الكلام عليها في «الصحيححة» [رقم ٣٩٤٠]، للإمام . . . والله
المستعان.

٦٤٦٢- ضعيف: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٥ / رقم ٤٧٥٤]، وابن عدي في «الكامل»
[٦ / ٣١١]، والبغوي في «تفسيره» [١ / ٢٦١ / طبعة دار طيبة]، وغيرهم من طريق يحيى بن
زكريا بن أبي زائدة عن مسلم بن خالد الزنجي عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن
أبيه عن أبي هريرة به . . . ولفظ البغوي: (ملعون من أتى امرأته في دبرها).
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن العلاء إلا مسلم بن خالد، ولا عن مسلم إلا ابن أبي
زائدة؛ تفرد به سهل بن عثمان».

قلت: ما تفرد به سهل أصلاً، بل تابعه عليه (الوليد بن شجاع) عند المؤلف، وكذا (عبد الله بن
عمرو بن أبان) و(عبدان بن محمد الوكيل) كلاهما عند بن عدي في «الكامل» ومتابعة (عبد الله
ابن عمر بن أبان) وحده عند البغوي.

وقد قال ابن عدي عقب روايته: «وهذا عن العلاء: يرويه مسلم، وعن مسلم: ابن أبي زائدة».
قلت: وابن أبي زائدة: إمام حافظ، وأفة الإسناد: هي في شيخه (مسلم الزنجي) ذلك الفقيه
المعروف، وقد تجاذبت فيه أقوال النقاد، والتحقيق بشأنه: أنه ضعيف منكر الحديث، ولم يخرج له
من الجماعة سوى أبي داود وابن ماجه وحدهما، ولا يحتمل التفرد عن (العلاء بن عبد الرحمن)
بمثل هذا الحديث الفائده أصلاً، والعلاء شيخ مدني مشهور، وهو مكثر حديثاً وأصحاباً؛
والراوة عنه: أمثال شعبة والسفيانين وسليمان بن بلال وهؤلاء الكبار، فأين كانوا - أو
بعضهم - عن تلك الغرائب التي يأتينا بها الزنجي عن العلاء؟! والحديث: منكر من هذا الوجه
بلا ريب، وقد أنكره ابن عدي على مسلم الزنجي، وساقه في ترجمته من «الكامل» وتبعه على
ذلك: الذهبي في «الميزان» [٤ / ١٠٣]، وبه أعله الحافظ في «التلخيص» [٣ / ١٨١].

وقد اضطرب الزنجي في سنده أيضاً، فرواه عنه يزيد بن أبي حكيم - الثقة المشهور - عن العلاء
بإسناده به موقوفاً على أبي هريرة، ولم يرفعه، هكذا ذكره الحافظ في «التلخيص» [٣ / ١٨١]، =

= وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة: ولا يصح منها شيء قط، والمحفوظ: إنما هو من قول أبي هريرة موقوفاً عليه بلفظ: (من أتى أدبار الرجال والنساء فقد كفر) هكذا أخرجه النسائي في «الكبرى» [٩٠٢١]، بإسناد مليح إليه به . . . ولا يصح غيره، .

نعم: وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً، إلا أن الأسانيد عنهم: معلولة جداً، ما ثبت منها شيء، ولا بعض شيء، وقد جزم غير واحد من حذق هذا الفن: بكونه لم يصح في هذا الباب حديث.

فقال الحافظ في «التلخيص» [١٨٠/٣]: «قال البزار: لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً، لا في الحظر ولا في الإطلاق، وكل ما روى فيه عن خزيمته بن ثابت من طريق فيه: فغير صحيح» قال: الحافظ: «وكذا روى الحاكم عن أبي علي النيسابوري، ومثله عن النسائي، وقاله قبلهما البخاري».

قلتُ: وقبلهم قال الشافعي: «ليس فيه - يعنى إتيان النساء في الدبر - عن رسول الله ﷺ في التحريم والتحليل حديث ثابت» أخرجه عنه ابن أبي حاتم في «مناقبه» [ص ٢١٧]، بإسناد صحيح إليه به . . .

وقد أظن النسائي جداً: في إعلال أحاديث الباب في «سننه الكبرى» [٣١٤-٣٢٥]، بما لا مزيد عليه، وقد صح عنه أنه قال: «لا يصح في الدبر شيء» نقله عنه المزني والذهبي وغير واحد.

ورأيت الحافظ أيضاً. قد قال في مختصر مسند البزار [١/٥٨٣]: «والحديث منكر، لا يصح من وجه، كما صرح بذلك البخاري والبزار والنسائي وغير واحد».

وقال أيضاً في «الفتح» [٨/١٩١]: «وذهب جماعة من أئمة الحديث؛ كالبخاري والذهلي والبزار والنسائي وأبي علي النيسابوري إلى أنه لا يثبت فيه شيء» ثم قال: «قلتُ: لكن: طرقها كثيرة؛ فمجموعها صالح الاحتجاج به».

قلتُ: نعم، هذا محتمل على مضمض، والأولى: هو التسليم لحذق أئمة هذا الفن من المتقدمين في تضعيف أحاديث الباب، ودعوى تواتر أحاديث: (تحريم إتيان النساء في الدبر)، يقول بها كل من لا يدرى ما وراء الأكمة، أو كل من هو ساغب لاغب، وكم ادعى التواتر في أحاديث غاية أمرها هو انجبار ضعفها بطرق تُسرد.

٦٤٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّى، ثُمَّ جَلَسَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ مَا لَمْ يُحَدِّثْ أَوْ يَقُمْ».

= وقد جمع الحافظ نفسه في تلك القضية مؤلفاً حافلاً أسماه «تحفة المستريض بمسألة التحميص»، وقف عليه أبو الفيض الغماري، وقال في صفته من كتابه «جؤنة العطار» [١/٥٩ / الطريفة رقم ٩٦]: (صنّف فيه - يعنى الحافظ- جميع الأحاديث الواردة فى النهى عن ذلك، وأتى بغرائب عن الأئمة، بل وعن الصحابة والتابعين فى ذلك ما يدهش الواقف عليه، وتَنَحَّلُ معه حبوته عجباً من الاطلاع على تلك النقول الغريبة، وعلى تلك الكتب التى ينقل منها). قلتُ: وكذا رأيت الحافظ السخاوى قد وصف هذا التأليف العجيب، فى كتابه الجواهر والدرر [٢/٦٩٢ / طبعة دار ابن حزم].

وقد شرعتُ فى تأليف نفيس فى خصوص تلك المسألة، وسميته: «عُصَاةُ الْأَفْكَارِ حَوْلَ إِيْتَانِ النِّسَاءِ فِي الْأَدْبَارِ» واستوفيت فيه طرق الأحاديث الواردة فى هذا الشأن، وبيان وجوه العلل منها؛ مع كشف النقاب عن مذاهب علماء الأمصار فى تلك القضية؛ ومناقشة قول من زعم الإجماع على تحريمها، ولذلك الكتاب قصة! ذكرتها فى مقدمته . . . والله المستعان.

٦٤٦٣- صحيح: أخرجه أحمد [٢/٢٦١، ٤٢٢]، وابن خزيمة [٧٥٦]، وابن المنذر فى «الأوسط» [٣/ رقم ١٥٦٢]، وغازى بن أبى الخير الحداد فى «مسموعه من أبى الخير بن إسماعيل» كما فى «تايخ قزوين» [٤/١٥ / الطبعة العلمية]، والسراج فى «مسنده» [١/٨١]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدنى عن أبيه عن أبى هريرة به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد صالح لو صرح فيه ابن إسحاق بالسمع، وهو مدلس عريق التدليس، لكنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه: حفص بن ميسرة عن العلاء بإسناده به نحوه عند ابن خزيمة [٧٥٦]، من طريق ابن وهب عن حفص به.

قلتُ: وهذا إسناد حسن على شرط مسلم. وللحديث: طرق أخرى - ثابتة - عن أبى هريرة به نحوه . . . وقد مضى بعضها [برقم ٦٤٣٠]، وانظر أيضاً [رقم ٦٣٠٣].

٦٤٦٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ الْمَدِينِيِّ، وَكَانَ خَيْرًا مِنْ أَبِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَأَيْتُ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ مَلَكًا يَطِيرُ مَعَ الْمَلَائِكَةِ بِجَنَاحَيْنِ فِي الْجَنَّةِ»

٦٤٦٤ - ضعيف: أخرجه الترمذی [٣٧٦٣]، والحاكم [٢٣١/٣]، والدينورى فى «المجالسة» [١٧٢/٦] رقم ٢٥٢٠ / طبعة در ابن حزم]، وأبو الفضل الزهرى فى «حديثه» [رقم ٣٦٢]، والخطيب فى «موضح الأوهام» [١٩٩/٢]، والمخلص فى «الفوائد المتقاة» [١/١٢/٩]، وأبو حفص الكتانى فى «حديثه» [١/١٣٦]، والضياء فى «مناقب جعفر» [٢/١]، كما فى «الصحيحة» [رقم ١٢٢٦]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/١٨١]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن جعفر بن نجيح المدينى عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدنى عن أبيه عن أبي هريرة به . . . وليس عند الترمذى ومن طريقه ابن الأثير قوله: (بجناحين) وكذا ليس عند الجميع - سوى الحاكم - قوله: (ملكاً).

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه الأجرى فى «الشرعية» [٥/ رقم ١٧١٩ / طبعة دار الوطن]، بلفظ: (رأيت جعفرًا له جناحان يطير بهما).

قال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث غريب من حديث أبى هريرة، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن جعفر، وقد ضعفه يحيى بن معين وغيره، وعبد الله بن جعفر هو والد على بن المدينى».

قلتُ: وقد عزَّ علينا ذلك، ولكن ما الحيلة؟! وعبد الله هذا: كان مع ضعفه منكر الحديث أيضاً، ينفذ عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، وقد روى تضعيفه عن ابنه نفسه، وهو من رجال الترمذى وابن ماجه وحدهما.

لكن أبى الحاكم إلا المجازفة كعادته، وجعل يتناغم ويقول: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» كذا زعم، وقد تعقبه ابن الملقن فى «البدر المنير» [٨/١١٢]، قائلاً: «قلت: لا، بل واه، فإن فى إسناد الحاكم: المدينى - يعنى عبد الله بن جعفر - وهو واه».

قلتُ: كأنه أخذ هذا من قول الذهبى فى «تلخيص المستدرک» يرد على الحاكم: «قلتُ: المدينى واه».

=

قلتُ: ولم ينفرد به المدينى، بل توبع عليه . . تابعه:

١- تابعه نصر بن حاجب القرشي عن العلاء بن عبد الرحمن بإسناده به مرفوعاً بلفظ: (أريت جعفرًا ملكًا يطير بجناحيه في الجنة) أخرجه ابن حبان [٧٠٤٧/٧ إحصان]، من طريق أحمد بن منصور الحنظلي عن يحيى بن نصر بن حاجب عن أبيه به .

قلتُ: وهذه متابعة لا يفرح بها أصلاً، ويحيى بن نصر: وإن ذكره ابن حبان في «الثقات» [٢٥٤/٩]، واحتج به في «صحيحه»، فقد قال عنه أبو زرعة: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: (تكلم الناس فيه) وقال العقيلي: «منكر الحديث» وضعف الدارقطني رجال إسناده هو فيهم، وأورده غير واحد في «الضعفاء» وهو من رجال «الميزان» و«لسانه» [٢٨/٦]، فالرجل ضعيف ليس بعمدة، وأبوه (نصر بن حاجب) مختلف فيه أيضاً، والضعف إليه أقرب، راجع ترجمته في «الميزان» و«لسانه» [١٥٢/٦].

٢- وتابعه أيضاً: عوبد بن أبي عمران عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به . . . نحو سياق المؤلف دون قوله: (ملكاً) أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» [٢/ رقم ١٤٣٦/ طبعة دار الوطن]، من طريق سليمان الشاذكوني عن عوبد به .

قلتُ: وهذا إسناده قد أفقرت منه الأرض، وعوبد: شيخ ساقط الحديث عندهم، قال أبو داود: (حديثه شبه البواطيل) وقال الجوزجاني: «آية من الآيات» وتركه النسائي وجماعة، وقال البخاري وأبو حاتم وغيرهما: (منكر الحديث) ولا يخلو كتاب في «الضعفاء» من ترجمته، وكان سليمان الشاذكوني يُلقنه ما شاء مما يميله عليه شيطانه، وقد تناقض ابن حبان بشأنه، تارة يوافق الجماعة على توهينه؛ وتارة يشذ ويذكره في «ثقاته»، وهو من رجال «الميزان» و«لسانه» [٣٨٦/٤]، وقد تصحف اسمه في بعض المصادر إلى (عويذ) بالذال في آخره قبله ياء، وفي بعض المصادر: (عويذ) بالياء مع الدال، والصواب: (عوبد) بالباء الموحدة مع الدال المهملة في آخره. هكذا هو في أكثر مصادر ترجمته . . .

والراوي عنه (سليمان الشاذكوني) حافظ عارف واسع الاطلاع، إلا أنه أفسد نفسه، وقد كذبه غير واحد، ما أشبهه بمحمد بن يونس الكديمي، وهو من رجال كتب «الضعفاء» .

■ فالحاصل: أن الحديث غير محفوظ من هذا الطريق البتة، وقد ضعّف سنده النووي في «تهذيب الأسماء» [٢٠٧/١]، والحافظ في «الفتح» [٧٦/٦]، وعلى القاري في «فوائد القلائد» على أحاديث شرح العقائد [ص ٧٥/ رقم ٤٢/ تحقيق مشهور حسن]،

= وقال المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/٥٠ / طبعة مكتبة الشافعي]: «قال الحاكم: «صحيح» ورد عليه».

وللحديث: طريق آخر يرويه حماد بن سلمة عن عبد الله بن المختار البصري عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (مرَّبِّي جعفر الليلة في ملاء من الملائكة وهو مخضب الجناحين بالدم، أبيض الفؤاد) أخرجه الحاكم [٣/٢٣٤]، من طريق سليمان بن حرب عن حماد بن سلمة به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

قلتُ: وزعم الإمام في «الصحيحة» [رقم ١٢٢٦]، أن الذهبي وافقه على تلك المجازفة، ثم قال الإمام: (وهو كما قالوا).

وقبله صححه الحافظ في «الفتح» [٧/٧٦]، على شرط مسلم أيضاً، وتبعه عليه البدر العيني في «عمدة القاري» [١٦/٢٢٠].

وكل ذلك: غفلة عن كون مسلم لم يحتج بتلك الترجمة قط، فما أخرج لحماد بن سلمة عن ابن المختار، ولا لابن المختار عن ابن سيرين، هلا قالوا: (رجالهم رجال مسلم) وسكتوا؟! ثم هو معلول جداً من هذا الوجه، فقد خولف فيه حماد بن سلمة، خالفه سميه حماد بن زيد، فرواه عن عبد الله بن المختار به نحو معضلاً، ليس فيه (ابن سيرين) ولا (أبو هريرة) هكذا أخرجه ابن أبي الدنيا في «الهواتف» [رقم ١١]، وابن سعد في «الطبقات» [٤/٣٩]، من طرق عن حماد بن زيد به.

قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن ابن المختار إن شاء الله؛ وحماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة عندهم، ما يتردد في ذلك عارف، وابن سلمة: وإن كان شيخ الإسلام؛ إلا أن حفظه قد تغير قليلاً بأخرة، ولذا تحاشى البخاري إخراج حديثه، وقد غلط الحافظ غلطاً آخر، فإنه عزا الحديث - من هذا الوجه - للترمذي أيضاً، وليس هو عنده البتة من هذا الطريق ولا هذا السياق، إنما أخرجه على الوجه الأول من طريق عبد الله بن جعفر عن العلاء بإسناده به... كما مضى.

وفى الباب: عن جماعة من الصحابة بأسانيد تالفة ومنكرة، وقد ورد من مرسل سالم بن أبي الجعد: عند الطبراني في «الكبير» [٢/١٤٧٣] و[رقم ١٤٦٨]، وفيه عنعنة الأعمش مع =

٦٤٦٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، وَعِدَّةٌ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ».

= إرساله، وجاء من رواية إسماعيل بن أبي خالد عن رجل به نحوه مرفوعاً، أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [٤/٣٨-٣٩].

قلتُ: وسنده صحيح إلى إسماعيل؛ ولكن حاله كما ترى! فيه (رجل) وما رجل؟! وإسماعيل: كما روى عن بعض الصحابة كأبي جحيفة وابن أبي أوفى، وكذا عن كبار التابعين، فقد روى أيضاً عن نفيح بن الحارث الأعمى الساقط المشهور أيضاً، بل كذبه ابن معين وجماعة، وكذا روى عن جماعة من أقرانه المختلف في حالهم، فاحتمال أن يكون ذلك الرجل المبهم في روايته الماضية: صحابياً أو تابعياً مأموناً، يقابله احتمال أن يكون ذلك الرجل: شيخاً تالفاً أو متروكاً، على أن لفظ الرجل المبهم هناك: لفظ انقطاع أيضاً، وربما يكون سمعه من رجل آخر عن ثالث به...! ودائرة الاحتمال تتسع لكل هذا.

وأصح شيء في هذا الباب: هو ما أخرجه البخارى [٣٥٠٦، ٤٠١٦]، والنسائى في «الكبرى» [٨١٥٨]، وجماعة من طريق الشعبى: (أن ابن عمر -رضى الله عنهما- كان إذا سلم على ابن جعفر، قال: السلام عليك يا ابن ذى الجناحين).

وهذا موقوف كما ترى، وقد جازف من ادعى أن له حكم الرفع، كأنه فهم منه من لم يفهمه الحافظ وغيره من شُرَّاح «الصحيح» فالله المستعان.

٥٤٦٥- قوى: أخرجه مسلم [٢٩٥٦]، والترمذى [٢٣٢٤]، وابن ماجه [٤١١٣]، وأحمد [٣٢٣/٢، ٤٨٥]، وابن حبان [٦٨٧، ٦٨٨]، والبيهقى في «الشعب» [٧/٩٧٩٧، ١٠٤٦١، ١٠٤٦٢]، وفى «الآداب» [رقم ٧٢٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٤/٢٩٦]، [٢٩٧]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٦/٣٥٠]، وابن أبى الدنيا فى «ذم الدنيا» [رقم ٥]، وابن أبى عاصم فى «الزهد» [١/١٤٢]، وأبو عمرو ابن نجيذ فى «جزئه» [رقم ٢٦/ضمن مجموع أجزاء حديثية]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٨/١٠٢]، والسلفى فى «معجم السفر» [ص ٤٢٣]، وجماعة من طرق عن العلاء بن الرحمن بن يعقوب المدنى عن أبيه عن أبى هريرة به.

=

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

٦٤٦٦ - حَدَّثَنَا عَمْرُوُ النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَعْنِي يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - : اسْتَقْرَضْتُ عَبْدِي فَلَمْ يَقْرِضْنِي، وَشَتَمَنِي عَبْدِي وَهُوَ لَا يَدْرِي، يَقُولُ: وَادَّهْرَاهُ! وَادَّهْرَاهُ! وَأَنَا الدَّهْرُ».

= قلتُ: وله طرق أخرى عن أبي هريرة به . . . وكلها معلولة لا تصح، وفي الباب عن جماعة من الصحابة بأسانيد مغموزة، وأصحها: حديث أبي هريرة هنا . . . والله المستعان.

٦٤٦٦ - صحيح: أخرجه البخري في «خلق أفعال العباد» [رقم ٣٢٠]، وأحمد [٢/٣٠٠]، [٥٠٦]، وابن خزيمة [٢٤٧٩]، والحاكم [١/٥٧٩] و[٢/٥٣٣]، والطبري في «تفسيره» [٣/٢٢٠٧] و[٢٢٢/٧٩] طبعة دار الرسالة، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبي عن أبي هريرة به . . . وزاد الحاكم في رواية له: (ثم قال أبو هريرة قول الله - عز وجل - : ﴿إِنْ تَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضْعِفْهُ لَكُمْ﴾ [التغابن: ١٧] . . .).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

قلتُ: كلا، فلم يحتج مسلم بابن إسحاق، بل أخرج له في المتابعات وحسب، ثم هو عريق في التدليس، ولم يذكر في هذا الحديث سماعاً، إلا أنه لم ينفرد به . . . بل تابعه:

١- إبراهيم بن طهمان في مشيخته [رقم ١٠٥]، عن العلاء بإسناده به .

قلتُ: وهذا إسناده حسن مستقيم . . . وإبراهيم ثقة صالح.

٢- ومحمد بن جعفر بن أبي كثير عن العلاء بإسناده به نحوه .

أخرجه الطبري في «تفسيره» [٣/ رقم ٢٢٠٦ / طبعة الرسالة]، من طريق أبي كريب عن خالد ابن مخلد القطواني عن محمد بن جعفر به .

قلتُ: وهذا إسناده صالح أيضاً . . . رجاله رجال «الصحيح» .

٣- وعبد العزيز بن أبي حازم عن العلاء بإسناده به مختصراً .

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» [١/ رقم ٥٨٩ / ظلال]، من طريق يعقوب بن حميد بن

٦٤٦٧- حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَيْبَعَةَ الْكُوفِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْعَلَاءِ الرَّازِيِّ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسُوفَةَ وَالْمُسْفَلَةَ، فَأَمَّا الْمَسُوفَةُ: فَالَّتِي إِذَا أَرَادَهَا زَوْجَهَا، قَالَتْ: سَوْفَ، الْآنَ. وَأَمَّا الْمُسْفَلَةُ: فَالَّتِي إِذَا أَرَادَهَا زَوْجَهَا، قَالَتْ: إِنِّي حَائِضٌ، وَلَيْسَتْ بِحَائِضٍ.

٦٤٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ يَحْدُثُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَمَا غَرَبَتْ عَلَى يَوْمٍ أَفْضَلَ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا تَفْرَعُ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، إِلَّا

= قلتُ: عبد العزيز ثقة فقيه؛ أما ابن كاسب: فهو إلى الضعف أقرب، وكلاهما من رجال (التهذيب).

وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه في «الصحيحين».

٦٤٦٧- باطل: قال الهيثمي في «المجمع» [٤/٤]: «رواه أبو يعلى، وفيه يحيى بن العلاء، وهو ضعيف متروك».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٤/٢٠]: «هذا إسناد ضعيف؛ يحيى بن العلاء الرازي: متروك».

قلتُ: يحيى هذا هالك جداً، بل قال أحمد: «كذاب يضع الحديث» وتركه سائر النقاد، وهو من رجال ابن ماجه وأبي داود، وبه أعلى المناوى في «الفيض» [٥/٢٧٢]، باقى رجال الإسناد معروفون مقبولون.

ولشطر الحديث الثانى: طرق أخرى وشواهد كلها تالفة، .

٥٤٦٨- صحيح: أخرجه أحمد [٢/٤٥٧]، وابن خزيمة [١٧٢٧]، والطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٧٩٠]، وإسماعيل بن جعفر [رقم ٢٥٨]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٢/٢٧]، وابن حبان [٢٧٧٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٤/٢٣٣]، والبزار [٨٣٢٤]، والنسائى فى «الكبرى» كما فى «تحفة الأشراف» [١٠/٢٢٩-٢٣٠]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدنى عن أبيه عن أبي هريرة به . . نحوه . . وهو عند النسائى وابن خزيمة وابن حبان والبزار بنحو شرطه الثانى فقط، : (على كل باب من أبواب المسجد . . . إلخ).

= قال البغوى: «هذا حديث صحيح».

هَذَيْنِ الثَّقَلَيْنِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلَكَانِ يَكْتُبَانِ مَنْ جَاءَ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ، كَرَجُلٍ قَرَّبَ بَدَنَةً، وَكَرَجُلٍ قَرَّبَ بَقْرَةً، وَكَرَجُلٍ قَرَّبَ شَاةً، وَكَرَجُلٍ قَرَّبَ دَجَاجَةً أَوْ طَائِرًا، إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ جَلَسَتِ الْمَلَائِكَةُ فَاسْتَمَعُوا الذِّكْرَ، وَطَوَّيَتِ الصُّحُفَ».

٦٤٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْوَكَيْعِيُّ، حَدَّثَنَا مُؤَمِّلٌ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْتَمِسُوا- أَوْ قَالَ: اطْلُبُوا- الْأَمَانَةَ فِي قُرَيْشٍ، فَإِنَّ أَمِينَ قُرَيْشٍ لَهُ فَضْلٌ عَلَيَّ أَمِينَ مِنْ سِوَاهُمْ، وَإِنَّ قَوْمِي قُرَيْشٍ لَهُ فَضْلٌ عَلَيَّ قَوْمِي مِنْ سِوَاهُمْ».

= قلتُ: وهو كما قال؛ وسنده جيد على شرط مسلم؛ لكن اختلف فيه على العلاء بن عبد الرحمن، فرواه عنه شعبة وإسماعيل بن جعفر وجماعة كثيرة على هذا الوجه الماضي؛ وخالفهم ابن جريج، فرواه عن العلاء فقال: عن أبي عبد الله إسحاق المدني مولى زائدة عن أبي هريرة به نحوه . . . ، فأسقط منه والد العلاء، وأبدله بـ (أبي عبد الله إسحاق المدني) هكذا أخرجه عبد الرزاق [٥٥٦٣]، وعنه أحمد [٢/٢٧٢]، والنسائي في «الكبرى» كما في تحفة الأشراف [٩/٢٩٤-٢٦٥]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٤٤٣]، وغيرهم من طرق عن ابن جريج - وهذا في «جزئه» [رقم ٦٣] - به.

قلتُ: وتوبع ابن جريج على هذا الوجه عن العلاء: تابعه زيد بن أبي أنيسة كما ذكره الدارقطني في «العلل» [٩/٢٤]، ثم قال: «ويشبه أن يكون القولان عن أبي هريرة صحيحين».

قلتُ: وهو كما قال؛ و(أبو عبد الله إسحاق المدني) شيخ ثقة من رجال مسلم، ثم جاء محمد ابن إسحاق ورواه عن العلاء على وجه غير محفوظ، وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . ، وقد مضى بعضها [برقم ٦١٥٨]، وانظر أيضاً [٥٩٩٢٠، ٥٩٩٤١، ٦٢٨٦].

٦٤٦٩- منكر: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [١/٢٦٩٢]، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٧/١١٤]، من طريقين عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة به.

قال الهيثمي في «المجمع» [٧٥٦/٩]: «إسناده حسن».

٦٤٧٠- حَدَّثَنَا زكريا بن يحيى الواسطى، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي بكر ابن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ سِوَاهُ مِنَ الْغُرَمَاءِ».

٦٤٧١- حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ

= قلتُ: بل ليس بحسن، وابن جدعان: شيخ ضعيف صاحب مناكير على التحقيق، وبه أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١١٤/٧]، فقال: (فيه على بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف)، والراوى عنه (مؤمل بن إسماعيل) ضعيف الحديث أيضاً على صلابته فى «السنة»، إلا أنه لم يتفرد به عن حماد؛ بل تابعه عليه بشر بن السرى عند ابن أبى عمر العدنى فى (مسنده) كما فى «المطالب» [رقم ٤٢٣٣]، ويكفى ابن جدعان: فى ضعف الحديث ونكارته.

٦٧٠- صحيح: أخرجه مالك [١٣٥٨]، والبخارى [٢٢٧٢]، ومسلم [١٥٥٩]، وأبو داود [٣٥١٩]، وابن ماجه [٢٣٥٨]، والترمذى [١٢٦٢]، والنسائى [٤٦٧٦]، وأحمد [٢٢٨/٢، ٢٤٧، ٢٥٨، ٤٧٤]، والدارمى [٢٥٩٠]، وابن حبان [٥٠٣٦، ٥٠٣٧]، والشافعى [١٥٢٦، ١٥٢٥]، والطيالسى [٢٥٠٧]، والدارقطنى فى «سننه» [٣٠، ٢٩/٣] و[٢٣٠/٤]، وعبد الرزاق [١٥١٦٠]، وابن أبى شيبه [٢٠١٠١، ٣٦٥١١]، وابن الجارود [٦٣٠]، والحميدى [١٠٣٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١٦٤/٤]، وفى «المشكل» [١٩٤/١١، ١٩٥]، والبيهقى فى «سننه» [٤٥، ٤٤٦]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٧٢٣، ٣٧٢٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٨٦/٨]، وأبو عوانة [رقم ٥٢٢١، ٥٢٢٢]، وجماعة من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن أبى بكر ابن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبى بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبى هريرة به نحوه. قال الترمذى: «حديث حسن صحيح».

قلتُ: وله طرق أخرى عن أبى هريرة به... وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار» واللّه المستعان.

٦٤٧١- صحيح: أخرجه البخارى [٣١٧٥، ٣٣٠١]، ومسلم [٢٣٧٨]، والدارمى [٢٢٣]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٢٤٩]، وأحمد [٤٣١/٢]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن سعيد القطان عن عبيد اللّه بن عمر العمرى عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبيه عن أبى هريرة =

عمرو، حدثنا محمد بن يحيى بن سعيد، حدثنا أبي، حدثنا عبيد الله بن عمر، عن سعيد ابن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: يا رسول الله، من أكرم الناس؟ قال: «أَتْقَاهُمْ لِلَّهِ»، قالوا: ليس عن هذا نسألك... الحديث.

= قال: (قيل: يا رسول الله: من أكرم الناس؟! قال: أتقاهم، قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: فيوسف بنى الله ابن نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله، قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: فعن معادن العرب تسألوني؟! خيرهم في الجاهلية خايرهم في الإسلام إذا فقهوا) لفظ مسلم. قلت: هكذا رواه أصحاب يحيى القطان عنه؛ وخالفهم محمد بن سنان الباهلي، فرواه عن يحيى القطان عن عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به نحوه... دون الفقرة المتعلقة بيوسف - عليه السلام - فأسقط منه قوله: (عن أبيه) بين المقبري وأبي هريرة، هكذا أخرجه ابن حبان [٦٤٨]، من طريق ابن سنان به.

قلت: وقول الجماعة عن يحيى القطان هو الأصح؛ ومحمد بن سنان وإن كان ثقة ثبتاً من رجال البخاري، إلا أنه لا يقوى على مخالفة الإمام أحمد وابن المديني وغندر وعمرو والفلاس ومحمد ابن المثني وغيرهم ممن رووه عن يحيى على الوجه الأول...

وهو المحفوظ، لكن خولف يحيى القطان فيه هذا الوجه المحفوظ عنه، خالفه عبدة بن سليمان وأبو أسامة ومعتمر بن سليمان وابن نمير وغيرهم، كلهم رووه عن عبيد الله العمري عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به نحوه...، ولم يذكروا واسطة بين المقبري وأبي هريرة.

هكذا أخرجه البخاري [٣١٩٤، ٣٢٠٣، ٤٤١٢]، وابن أبي شيبه [٢١٩١٩]، والنسائي في «الكبرى» [١١٢٥٠]، والمؤلف [برقم ٦٥٦٢]، والطحاوي في «المشكل» [١٣٤/٥]، والبغوي في «شرح السنة» [١٢٥/١٣]، وفي «تفسيره» [٣٤٩/٧] طبعة دار طيبة، وابن عبد البر في «جامع البيان» [١/٥٢] طبعة دار الريان، وغيرهم من طرق عن عبيد الله به.

قلت: وقد نظر أهل العلم في هذا الاختلاف، أما الدارقطني: فإنه رجح الوجه الأول، وقال في «العلل» [١٣٥/٨]: «والقول قول يحيى بن سعيد»، وأما البخاري: فالظاهر أنه يصحح الوجهين جميعاً، وهذا هو الأظهر عندي؛ فإن الليث بن سعد قد رواه عن أبي معشر المدني عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به... مثل رواية الجماعة عن عبيد الله العمري، أخرجه ابن عبدا لبر في «جامع البيان» [١/٥٣]، بإسناد صحيح إلى الليث به.

قلت: وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه.

٦٤٧٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ صَخْرٍ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ جَاءَ مَسْجِدِي هَذَا لَمْ يَأْتِهِ إِلَّا خَيْرٌ يَتَعَلَّمُهُ أَوْ يُعَلِّمُهُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْ جَاءَ لِغَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ الَّذِي يَنْظُرُ إِلَى مَتَاعٍ غَيْرِهِ».

٦٤٧٢- منكر: أخرجه ابن ماجه [٢٢٧]، وأحمد [٢/٣٥٠، ٤١٨، ٥٢٦]، وابن حبان [٨٧]، والحاكم [١/١٦٨، ١٦٩]، وابن أبي شيبة [٧٥١٧، ٣٢٥٢١]، والبيهقي في «الشعب» [٢/٢] رقم [١٦٩٨]، وابن عدى في «الكامل» [٢/٢٧٥]، ومحمد بن أبي عمر العدني في «مسنده» كما في «مصباح الزجاجة» [١/٧٤]، والبيهقي أيضاً في «الأدب» [رقم ٨٦١]، وفي «المدخل إلى السنن» [رقم ٢٧٦، ٢٧٧]، وغيرهم من طرق عن أبي صخر حميد بن صخر الخراط عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به نحو.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا بجميع رواته، ثم لم يخرجاه، ولا أعلم له علة».

قلت: كذا قال وزعم، وقد تعقبه البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٧٤٩١]، فقال: «وقول الحاكم: «إن الشيخين احتجا بجميع رواته» فيه نظر، فلم يحتج البخاري بحميد، ولا أخرجه له في «الصحيح» وإنما روى له في كتاب «الأدب المفرد» حديثين، نعم: أخرجه له مسلم في «صحيحه»...».

وهو كما قال؛ وقد جاء الشوكاني في «نيل الأوطار» [٢/١٦٥]، وزعم أن حميداً في سنده: هو (حميد الطويل) وليس بشيء؛ وحميد الطويل متقدم الطبقة عن حميد بن صخر هنا. والحديث: ذكره المنذرى في «الترغيب» [١/٥٩-٦٠]، ثم قال: «رواه ابن ماجه والبيهقي، وليس في إسناده من ترك، ولا من أجمع على ضعفه».

قلت: كأنه يتهيب الحكم عليه بصحة أو بضعف، لكن البوصيري لم يتهيب ذلك أصلاً، وقال في «مصباح الزجاجة» [١/٧٤]: «هذا إسناد صحيح، احتج مسلم بجميع رواته» وصححه الإمام الألباني في «الثمر المستطاب» [١/٥٢٦]، على شرط مسلم، وهو غفلة منهما عن كون مسلم لم يحتج بتلك الترجمة قط، فما أخرج لحميد بن صخر -أو زياد- من روايته عن سعيد المقبري أصلاً.

= نعم: هو قد احتج بـ (حميد بن صخر - ويقال له: حميد بن زياد-) في «صحيحه» لكن حميداً هذا: قد اختلف بشأنه، فمشاه الإمام أحمد وغيره، ووثقه ابن معين - في رواية- وابن حبان والدارقطنى والعجلى وغيرهم؛ وضعفه النسائى والإمام أحمد وابن معين - في رواية عنهما - وغيرهم، وذكره غير واحد في «الضعفاء» وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يهيم»، والتحقيق: أنه شيخ صدوق صالح الحديث ما لم يخالف من هو أوثق منه؛ أو يأتي بما ينكر عليه.

وهذا الحديث: قد أنكره عليه ابن عدى، وساقه في ترجمته من «الكامل» وقد خولف في سنده أيضاً، خالفه عبيد الله بن عمر العمرى - وهو أثبت منه خمسين مرة- فرواه عن سعيد المقبرى فقال: عن عمر بن أبى بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومى عن أبى عن كعب الأحبار به نحوه . . . موقوفاً عليه، هكذا أخرجه ابن أبى شيبة [٣٤٦١٨]، من طريق عبد الله ابن نمير عن عبيد الله به .

قلت: وهذا هو المحفوظ عن المقبرى بلا ريب، لكن اختلف فيه على عبيد الله العمرى، فرواه عنه ابن نمير على الوجه الماضى؛ وخالفه عبدة بن سليمان، فرواه عن عبيد الله فقال: عن المقبرى عن عمر بن أبى بكر عن كعب الأحبار به نحوه . . . وأسقط منه قوله: (عن أبيه) بين عمر بن أبى بكر وكعب الأحبار، هكذا أخرجه هناد فى «الزهد» [٢/ رقم ٩٥٧]، حدثنا عبدة به .

قلت: وقد خولف عبيد الله العمرى فيه أيضاً، خالفه ابن عجلان المدنى الفقيه المعروف، واختلف عليه هو الآخر، فرواه عنه الثورى فقال: أخبرنى محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبى بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن كعب به نحوه . . .

هكذا أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [١٦/٦]، بإسناد جيد إلى الثورى به .

قلت: ورواه ابن عيينة عن ابن عجلان فقال: (عن المقبرى عن أبى بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عن كعب الأحبار به . . . ، فزاد فيه قوله: (عن أبيه) هكذا أخرجه أبو نعيم أيضاً فى «الحلية» [١٦/٦]، بإسناد صحيح إليه به .

قلت: قدرجح الدارقطنى فى «العلل» [٣٨١/١٠]، قول عبيد الله العمرى من الوجه الثانى عنه، فقال: «وقول عبيد الله بن عمر: أشبه بالصواب» .

قلت: ورواه مالك فى «الموطأ» [٣٨٢]، وعن سُمى مولى أبى بكر عن أبى بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام به نحوه موقوفاً عليه بشطره الأول فقط، ولم يذكر فيه (كعب الأحبار) . =

٦٤٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ صَخْرٍ، عَنِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثًا، فَأَعْظَمُوا الْغَنِيمَةَ وَأَسْرَعُوا الْكُرَةَ، فَقَالَ رَجُلٌ... الحديث.

= قلتُ: وفي الباب: عن سهل بن سعد الساعدي مرفوعاً به نحو سياق المؤلف هنا، أخرجه الطبراني في «الكبير» [٦/ رقم ٥٩١١]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣/ ٢٥٤]، وغيرهما، وسنده ضعيف لا يثبت، كما شرحناه في (غرس الأشجار) ورددنا هناك على مَنْ حَسَنَهُ أَوْ قَوَّاهُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ لَا رَبَّ سِوَاهُ.

٦٤٧٣- ضعيف: أخرجه ابن حبان [٢٥٣٥]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٣٠٩/١]، وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» [رقم ١٢٥]، وابن عدي في «الكامل» [٢/ ٢٧٥]، وغيرهم من طرق عن حاتم بن إسماعيل عن حميد بن صخر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به... وسيأتي سياقه تماماً عند المؤلف [برقم ٦٥٥٩].

قال الهيثمي في «المجمع» [٢/ ٤٩١]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» وقبله قال المنذري في «الترغيب» [١/ ٢٦٥]: «رواه أبو يعلى، ورجاله إسناده: رجال الصحيح...». ومثلهما: قد قال السيوطي أيضاً في «فتاويه» [١/ ٦٥]، وقال الإمام الألباني في «تمام المنة» [ص ٢٥٧]: «سنده صحيح على شرط مسلم».

قلتُ: هلا قال: «سنده صحيح» ثم سكت، فإن مسلماً لم يحتج بتلك الترجمة قط، ولا أخرج في «صحيحه» من رواية حميد بن صخر عن سعيد المقبري شيئاً أصلاً.

نعم: حميد بن صخر من رجال مسلم؛ وقد مضى شرح حاله في الحديث قبله؛ وحاصله: أنه شيخ صدوق متماسك؛ اللهم إلا إذا خالف من هو أثبت منه؛ أو جاء بما يُنكر عليه، فهناك يُردُّ ما انفرد به، وهذا الحديث هنا: قد أنكره عليه ابن عدي الحافظ، وساقه في ترجمته من «الكامل» وقال في ختامها: «ولحاتم بن إسماعيل عن حميد بن صخر أحاديث غير ما ذكرته، وفي بعض هذه الأحاديث عن المقبري... ما لا يتابع عليه».

قلتُ: وأراه لا يحتمل له التفرد عن مثل سعيد المقبري إن شاء الله... فالإسناد معلول من هذا الوجه.

وللحديث: طريق آخر به نحوه عن أبي هريرة به... عند البزار في «مسنده» وفي سنده مجهول، راجع الكلام عليه في «الصحيحة» [رقم ٢٥٣١]. =

٦٤٧٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ أَوْ تَمَائِيلٌ»

قال: فقلنا: انطلقوا بنا إلى عائشة، فأخبرناها بما قال أبو طلحة: فقالت: لا أدري، وسأحدثكم بما رأيته فعل، خرج رسول الله ﷺ في بعض غزواته، وكنت أتحمين قفوله، فأخذت نمطاً كان لنا، فسترت به على العرس، فلما أقبل قمت، فقلت: السلام عليك يا رسول الله، الحمد لله الذي أعزك ونصرك وأكرمك، قالت: فرفع رأسه فنظر إلى النمط فلم يرد على شيئاً، وعرفت الكراهية في وجهه، فانطلق حتى هتك النمط، ثم قال: «يَا عَائِشَةُ!، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا فِيمَا رَزَقْنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَاللَّبْنَ»، قالت: فأخذته فجعلته وسادةً وحشوتها ليفاً، فلم يعب ذلك على.

٦٤٧٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو قَطْنٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خَلَّاسٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ، كَانَتْ قُرْعَةً».

= وفي الباب: شاهد من حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد في «مسنده» [١٧٥/٢]، والطبراني في «الكبير» كما في «المجمع» [٤٩١/٢]، وسنده منكر، ولا عبرة بمن جَوَّدَ سند الطبراني، كالمنذرى في «ترغيبه» [٢٦٥/١]، والإمام في «الصحيح» [رقم ٢٥٣١]، والله المستعان.

٦٤٧٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٢٧].

٦٤٧٥- صحيح: أخرجه مسلم [٤٣٩]، وابن ماجه [٩٩٨]، وأبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» [رقم ٩٧٦]، والسراج في «مسنده» [٢٥٥/١]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١٢٧/٤٨]، وأبو الحسين الثقفى في «جزء من فوائده» [رقم ٥/ضمن مجموع أجزاء حديثية]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٤٨١-٤٨٢/٣]، والخطيب في «تاريخه» [١٢/١٩٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٨٨/٥]، والذهبي في «التذكرة» [٥١٣/٢]، وفي «سير النبلاء» [١٤/٥٤٥-٥٤٦]، وغيرهم من طرق عن عمرو بن الهيثم أبي قطن عن شعبة عن قتادة عن خلاس بن عمرو عن أبي رافع نفع الصائغ عن أبي هريرة به.

٦٤٧٦- حَدَّثَنَا عمرو بن محمد الناقد، حَدَّثَنَا عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، حَدَّثَنَا سليمان التيمي، عن بكر بن عبد الله المزني، عن أبي رافع، قال: صليت مع أبي هريرة صلاة العشاء، فقرأ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الإنشقاق: ١]، فقلت له، فقال: سجد بها أبو القاسم عليه السلام، وأنا معه، فقال التيمي: أو قال: سجدت بها مع أبي القاسم عليه السلام، فلا أزال أسجد حتى ألقى أبا القاسم عليه السلام.

٦٤٧٧- حَدَّثَنَا أبو همام، حَدَّثَنَا ضمرة، عن ابن عطاء، عن أبيه، قال: زار أبو

= قال الذهبي: «غريب، تفرد به أبو قطن عمرو بن الهيثم».

قلت: وهو ثقة ثبت؛ لكن أنكر عليه صالح جزرة هذا الحديث، فقال: «هذا حديث خطأ، لم يرفعه أحد إلا أبو قطن . . .» ثم جزم بكون المحفوظ إنما هو عن أبي هريرة به موقوفاً عليه، نقله عنه الخطيب عقب روايته الحديث؛ وهو كما قال؛ لكن توبع أبو قطن على رفعه، فرواه يعلى بن عباد الكلابي - وهو شيخ ضعيف - عن خيثمة بن يحيى عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة به مرفوعاً. هكذا أخرجه الخطيب في «تاريخه» [٣٥٤ / ١٤]، ثم نقل عن الدارقطني أنه ضعف يعلى هذا، ورأيت الدارقطني قد قال في «العلل» [٦١ / ٩]، بعد أن ذكر رواية شعبة وهمام: «وغيرهما يرويه عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة عنه موقوفاً، قال ذلك: سعيد بن أبي عروبة، وأبان العطار عن قتادة»، ثم قال: «هذا أشبه» وهو كما قال أبو الحسن! لكن الحديث صحيح ثابت على كل حال: فله طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به نحوه.

منها: ما رواه مالك عن سُمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة مرفوعاً: (لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا . . .) أخرجه مالك في «الموطأ» [١٤٩]، ومن طريقه البخاري ومسلم وجماعة كثيرة؛ وقد خرجناه مع سائر طرقه وأحاديث الباب في «غرس الأشجار».

● تنبيه: حديث أبي هريرة أيضاً: عند ابن خزيمة [١٥٥٥]، والبيهقي في «سننه» [٤٩٧٣]، وغيرهما.

٦٤٧٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٩٦].

٦٤٧٧- ضعيف جداً: أخرجه ابن ماجه [٣٣٣٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [١١٣ / ٤]، من طريق ضمرة بن ربيعة عن عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني عن أبيه عن أبي هريرة به =

هريرة قومه فأتوه برقاق من الرقاق الأول، فلما رآه بكى، فقيل له: ما يبكيك يا أبا هريرة؟ فقال: ما رأى رسول الله ﷺ هذا بعينه قط.

٦٤٧٨- وبإسناده، عن أبي هريرة، قال: إن كان لتمرُّ بال رسول الله ﷺ الأهلَّة، ما يُسرج في بيت أحدٍ منهم سراجٌ، ولا يوقد فيه نارٌ، وإن وجدوا زيتًا ادَّهَنوا به، وإن وجدوا ودكًا أكلوه.

= قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [١٨٧/٢]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف ابن عطاء، واسمه: عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني...».

قلت: عثمان هذا متفق على ضعفه عندهم، وكان يروى مناكير عن أبيه كما قال أبو نعيم الحافظ؛ وأبوه مختلف فيه، وهو لم يسمع من أبي هريرة كما قاله أبو موسى المدني؛ راجع «جامع التحصيل» [ص ٢٣٨]، وهو من رجال الجماعة إلا مسلمًا. وفي الباب: عن أنس بن مالك، مضى [برقم ٢٨٩٠]، فانظره ثمة.

٦٤٧٨- منكر بهذا التمام: قال الهيثمي في «المجمع» [٥٨٥/١٠]: «رواه أبو يعلى، وفيه عثمان بن عطاء الخراساني، وهو ضعيف، وقد وثقه دحيم، وبقية رجاله ثقات».

قلت: إنما قال دحيم عن عثمان: «لا بأس به» مع تسامح دحيم في نقد الرواة والنقل، وعثمان ضعيف منكر الحديث على التحقيق، وثقه دحيم أم لم يوثقه، وغيره أعلم بحال الرجل منه، ولولا دحيم؛ لقام الاتفاق على ضعف عثمان، راجع ترجمته من «التهذيب وذيلوه» ثم هو كان يروى مناكير عن أبيه أيضًا، كما قاله أبو نعيم الحافظ؛ وأبوه: عطاء الخراساني؛ فيه مقال معروف؛ ثم هو لم يسمع من أبي هريرة أصلاً، كما جزم به أبو موسى المدني الحافظ؛ فراجع «جامع التحصيل» [ص ٢٣٨].

وللحديث: طريق آخر عن أبي هريرة به نحوه في سياق أتم دون قوله: (وإن وجدوا زيتًا... إلخ) أخرجه أحمد [٤٠٤/٢]، وابن سعد في «الطبقات» [٤٠١/١]، والبزار في «مسنده» [رقم ٣٦٧٥/كشاف الأستار]، وغيرهم؛ وحسن الهيثمي سنده في «المجمع» [٥٦٧/١٠]، وليس كما قال، بل سنده هناك منكر.

والمحفوظ في هذا الباب: هو مثل حديث عائشة الماضي [برقم ٤٥٣٩، ٤٥٤٠]، والله المستعان.

٦٤٧٩- حَدَّثَنَا زكريا بن يحيى زحمويه، حدثنا شريك، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبيد بن أبي عبيد مولى أبي رهم، قال: كنت أمشي مع أبي هريرة إلى المسجد، فمرت به امرأة عاطرة تنفح ريحها، فقال لها: أين تذهبين يا أمة الجبار؟ قالت: إلى المسجد، قال: وله تطيب؟ قالت: نعم، قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَطَيَّبَتْ لِهَذَا الْمَسْجِدِ لَتَخْرُجَ إِلَيْهِ، لَمْ تُقْبَلْ لَهَا صَلَاةٌ حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنْهُ غُسْلَهَا مِنْ الْجَنَابَةِ».

٦٤٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو خيثمة، حدثنا سفيان بن عيينة، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «الْيَمِينُ الْكَاذِبَةُ مَنْفَقَةٌ لِلْسَّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلرِّبْحِ».

٦٤٨١- حَدَّثَنَا أَبُو خيثمة، حدثنا إسماعيل، عن روح بن القاسم، عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمُسْتَبَانَ مَا قَالَا: فَعَلَى الْبَادِي مَا لَمْ يَعْتَدِ الْمَظْلُومُ».

٦٤٧٩- حسن: مضى الكلام عليه [برقم ٦٣٨٥].

٦٤٨٠- صحيح: مضى قريباً [برقم ٦٤٦٠].

٦٤٨١- صحيح: أخرجه مسلم [٢٥٨٧]، وأبو داود [٤٨٩٤]، والترمذي [١٩٨١]، وأحمد [٢/٢٣٥، ٤٨٨]، وابن حبان في [٥٧٢٨]، والبخارى في «الأدب» [رقم ٤٢٣]، والبيهقي في «سننه» [٢٠٨٧٨]، وفي «الشعب» [٥/رقم ٦٦٦٧]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٨٧]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [١٣/١٣٢-١٣٣]، والخراطي في «مساوي الأخلاق» [رقم ٣٢]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٢/٢٠٧]، والخطيب في «تاريخه» [٣/٢٢٢]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

قلت: وفي الباب عن جماعة من الصحابة به . . . مضى منها حديث أنس بن مالك [برقم ٤٢٥٩].

٦٤٨٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ أَبِي بْنُ كَعْبٍ أُمَّ الْقُرْآنِ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي التَّوْرَةِ، وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ، وَلَا فِي الزَّبُورِ، وَلَا فِي الْفُرْقَانِ مِثْلَهَا، إِنَّهَا لَهِيَ السَّبْعُ الْمُثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ».

٦٤٨٣ - وَبِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ»، قَالُوا: مَا اللَّاعِنِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ».

٦٤٨٤ - وَبِإِسْنَادِهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي طَرِيقٍ فِي

٦٤٨٢ - حسن: أخرجه الترمذى [٣١٢٥]، وأحمد [٣٥٧/٢]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٢٠٥]، والخطيب فى «تاريخه» [٣٦٤/٤]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٢٩٢]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [٤/٤٤٤]، والقاسم بن سلام فى «فضائل القرآن» [رقم ٣٢٥]، والطحاوى فى «مشكل الآثار» [٣/١٤٩]، والطبرى فى «تفسيره» [١٧/١٣٧-١٣٨، ١٣٩]، والواحدى فى «أسباب النزول» [ص ١٢]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدنى عن أبيه عن أبي هريرة به . . . وهو عند الخطيب مختصراً بلفظ: (السبع المثاني: الحمد لله رب العالمين) وهو عند النسائى فى سياق طويل، ونحوه رواية للطبرى. قلت: وسنده صالح على شرط مسلم؛ إلا أنه اختلف فى سنده على العلاء على ألوان كثيرة، وهذا الوجه صحيح محفوظ عنه؛ كما شرحنا ذلك فى «غرس الأشجار» . . . والله المستعان.

٦٤٨٣ - حسن: أخرجه مسلم [٢٦٩]، وأبو داود [٢٥]، وأحمد [٣٧٢/٢]، وابن خزيمة [٦٧]، وابن حبان [١٤١٥]، والبيهقى فى «سننه» [٤٧٣]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٢٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/٣٨٣]، وأبو نعيم فى «المستخرج على مسلم» [رقم ٦٢٠]، وأبو بكر ابن المقرئ فى «الأربعين» [رقم ٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٥/١٦٤]، وغيرهم من طريق إسماعيل بن جعفر - وهذا فى «جزئه» [رقم ٢٩٣] - عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدنى عن أبي هريرة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه.

قلت: وفى الباب عند جماعة من الصحابة بأسانيد مغموزة، وقد خرجناها فى كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» وراجع «الإرواء» [١/١٠٠-١٠١]، للإمام . . . والله المستعان.

٦٤٨٤ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٣٢٤].

حَلَّةَ لَهُ، إِذْ أَعْجَبَتْهُ نَفْسُهُ وَبُرْدُهُ، فَخُسِفَ بِهِ، فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

٦٤٨٥- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي طَرِيقٍ إِذْ بَصُرَ بَعْضَ شَوْكٍ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَأَرْفَعَنَّ هَذَا لَا يُصِيبُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَرَفَعَهُ، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ».

٦٤٨٦- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «الصَّلَاةُ الْخُمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا لَمْ تُغَشَّ الْكَبَائِرُ».

٦٤٨٧- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِي، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ - أَوْ شَهِيدًا».

٦٤٨٨- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ مَكَانِي».

٦٤٨٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٥١]

٦٤٨٦- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٤٤]، ومن طريقه مسلم [٢٣٣]، وابن ماجه [١٠٨٦]، وابن خزيمة [٣١٤، ١٧١٤]، وابن حبان [٢٤١٨، ١٧٣٣]، وأحمد [٤٨٤/٢]، والبيهقي في «سننه» [٤٢٣٨، ٢٠٥٤٧]، وفي «الشعب» [٣/رقم ٢٨١٩]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٤/٤٥-٤٦]، وأبو عوانة [رقم ١٣١١]، والسراج في «مسنده» [١/١٨٨]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٧١٧]، والبغوي في «شرح السنة» [٢/١٧٧]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به . . . وهو عند ابن ماجه : دون ذكر الصلوات الخمس .

قلتُ : وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به .

٦٤٨٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٤٣].

٦٤٨٨- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٤٥]، ومن طريقه مسلم [١٣٧٨]، وأحمد [٢/٣٩٧]، وابن حبان [٣٧٣٩]، وأبو عوانة [رقم ٣٧٤٣]، والبغوي في =

٦٤٨٩- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورٍ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامٍ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا».

٦٤٩٠- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ

بِوَأْتِقَهُ»

= «شرح السنة» [٣٢٤/٧]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ٣١٩٠]، وغيرهم من طريقين عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به.

قلتُ: وله طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٥٩٤٣]، فانظره ثمة . وأخرجه ابن ماجه [٣٩٠١]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٤٦]، ومن طريقه اللالكائي في «شرح السنة» [رقم ١٥٠٥]، وغيرهم من طريقين عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبي عن أبي هريرة به.

قلتُ: هذا إسناد صالح على شرط مسلم؛ وللحديث: طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به نحوه . . . وهو حديث حجة صحيح.

٦٤٨٩- صحيح: أخرجه مسلم [٢٦٧٤]، وأبو داود [٤٦٠٩]، والترمذي [٢٦٧٤]، وابن ماجه [٢٠٦]، وأحمد [٣٩٧/٢]، والدارمي [٥١٣]، وابن حبان [١١٢]، والبيهقي في «الاعتقاد» [ص ٢٣٠]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [١/ رقم ٦]، وأبو عوانة [رقم ٥٨٢٣]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٤٧]، والبغوي في «شرح السنة» [١/ ٢٢٢]، وفي «تفسيره» [٥/ ١٥ / طبعة دار طيبة]، وابن بطة في «الإبانة» [رقم ١٥٢]، وجماعة من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة به نحوه . . . عند أحمد [٥٠٤/٢]، وغيره؛ ورجاله ثقات إلا أنه منقطع، وفي الباب عن جرير بن عبد الله: عند مسلم وجماعة.

٦٤٩٠- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٤٨]، ومن طريقه مسلم [٤٦]، وأحمد [٣٧٢/٢]، والبخاي في «الأدب المفرد» [رقم ١٢١]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ٩٥٣٥]، والقضاعي في «الشهاب» [٢/ رقم ٨٧٥]، والبغوي في «شرح السنة» [١٣/ ٧٢]، =

٦٤٩١- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ».

٦٤٩٢- حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مَزَاحِمٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، بِإِسْنَادِهِ نَحْوَهُ .

٦٤٩٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «تَدْرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «ذَكَرْتُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُهُ، قِيلَ: «إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهَتَهُ».

= وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ١٦٨]، وأبو عوانة [رقم ٨٢]، وابن منده في «الإيمان» [١/ رقم ٣٠٤، ٣٠٥] و[رقم ٣٠٦]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به .

قلتُ: وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة به نحوه دون لفظه هنا، مضى بعضها [برقم ٦٢١٨]، وفي الباب عن جماعة من الصحابة . . . مضى منهم حديث أنس [برقم ٣٩٠٩، ٤٢٥٢]، وفي رواية عن أنس مثل لفظه هنا: عند أحمد [٣/ ١٥٤]، وجماعة بسند صحيح إليه . . والله المستعان .

٦٤٩١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٨٧] .

٦٤٩٢- صحيح: انظر قبله .

٦٤٩٣- حسن: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٥٠]، ومن طريقه مسلم [٢٥٨٩]، وابن حبان [٥٧٥٩]، والنسائي في «الكبرى» [١١٥١٨]، والبيهقي في «سننه» [٢٠٩٥٢]، وفي «الشعب» [٥/ رقم ٦٧١٩]، وفي «الأدب» [رقم ١١٩]، وابن أبي الدنيا في «الصمت» [رقم ٢٠٤]، وفي «ذم الغيبة» [رقم ٧٢]، والبخاري في «شرح السنة» [١٣/ ١٣٨-١٣٩]، وفي «تفسيره» [٧/ ٣٤٦]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١٤١٧]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به .

قلتُ: هكذا رواه إسماعيل بن جعفر عن العلاء، وتابعه عليه جماعة: منهم:

- ١- عبد العزيز الدراوردي به نحوه . . إلا أنه قال في أوله : (عن أبي هريرة قال : قيل : يا رسول الله : ما الغيبة؟! قال : ذكرك أخاك . . الخ) أخرجه أبو داود [٥٨٧٤]، والترمذي [١٩٣٤]، والدارمي [٢٧١٤]، والمؤلف [برقم ٦٥٣٢]، وابن وهب في «الجامع» [رقم ٤١٠]، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» [٢٣/٢٠]، وغيرهم .
- ٢- وعبد الرحمن بن إسحاق المدني على نحو رواية عبد العزيز : عند المؤلف [برقم ٦٥٢٨]، والطبري في «تفسيره» [٣٠٥/٢٢]، وغيرهما .
- ٣- وعبد الرحمن بن إبراهيم القاص : على نحو رواية عبد العزيز : عند أحمد [٢/٣٨٤]، وابن أبي شيبة [٢٥٣٨]، وتمام في «فوائده» [١/ رقم ٨٥٣]، وأبي الشيخ في «التوبيخ» [رقم ١٨٩]، وغيرهم .
- ٤- وشعبة على نحو رواية إسماعيل بن جعفر إلا أنه قال في تفسير الغيبة : (ذكرك أخاك بما ليس فيه) وفي لفظ قال : (أن تذكر أخاك بما فيه) أخرجه أحمد [٢/٢٣٠، ٤٥٨]، وابن حبان [٥٧٥٨]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣٣/٢٠]، وفي «الاستذكار» [٨/٥٦٢]، والطبري في «تفسيره» [٢٢/٣٠٥-٣٠٦ / طبعة دار الرسالة]، وأبو الشيخ في «التوبيخ» [رقم ٢٤٦]، كلهم من طريق غندر عن شعبة به . . . ووقع عند أبي الشيخ وابن عبد البر : في تفسير الغيبة بقوله : (ذكرك أخاك بما يكره) مثل لفظ المؤلف . . . وهو الصواب .
- ٥- وعبد العزيز بن أبي حازم : على نحو لفظ المؤلف : عند أبي الشيخ في «التوبيخ» [رقم ١٩٦] .
- ٦- وروح بن القاسم : على نحو رواية عبد العزيز : عند الكلاباذي في «بحر الفوائد» [ص ٢٥٧]، والخطيب في «الكفاية» [ص ٣٧] .
- ٧- وسابق البربري : على نحو رواية المؤلف : عند الخطيب في موضع الأوهام [٢/١٦٠]، بإسناد مغموز إليه .
- قلتُ : وقد قال الترمذي عقب روايته من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي : «هذا حديث حسن صحيح» .
- وللحديث : طريق آخر عن أبي هريرة به نحوه . . . عند ابن عدى [٧/٢٩٦]، وأبي الشيخ في «الطبقات» [١/٤٤٠-٤٤١]، وسنده منكر تالف، وقد سئل عنه أبو حاتم الرازي كما =

٦٤٩٤- وبإسناده، عن أبي هريرة، أن رجلاً قال للنبي ﷺ: إن أبي مات وترك مالا ولم يوص، فهل يكفر عنه أن أتصدق عنه؟ فقال: «نعم».

٦٤٩٥- وبإسناده، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا».

= في «العلل» [رقم ١٨٨١]، فقال: «هذا حديث منكر» يعني من هذا الطريق التالف، وفي الباب عن جماعة من الصحابة بأسانيد منكرا، لا يثبت منها شيء قط.

وقد صح من مرسل المطلب بن عبد الله بن حنطب به نحوه . . . عند مالك في «الموطأ» [رقم ١٧٨٦] . . . والله المستعان.

٦٤٩٤- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٥١]، ومن طريقه مسلم [١٦٣٠]، والنسائي [٣٦٥٢]، وابن ماجه [٢٧١٦]، وأحمد [٣٧١/٢]، والبيهقي في «سننه» [١٢٤١٤]، وأبو عوانة [رقم ٥٨١٦، ٥٨١٧]، والبغوي في «شرح السنة» [١٩٩/٦] - [٢٠٠]، وابن حزم في «المحلى» [٣١٣/٩]، والخطيب في «تاريخه» [٣٣٧-٣٣٨/٢]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به. قلت: وفي الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . مضى منها: حديث ابن عباس [رقم ٢٥١٥]، وحديث عائشة [برقم ٤٤٣٤].

٦٤٩٥- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر [رقم ٢٥٢]، ومن طريقه مسلم [٤٠٨]، وأبو داود [١٥٣٠]، والنسائي [١٢٩٦]، وأحمد [٣٧٢/٢، ٣٨٥، ٢٦٢]، والدارمي [٢٧٧٢]، وابن حبان [٩٠٦، ٩١٣]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٦٤٥]، والبيهقي في «الشعب» [٢/رقم ١٥٥٣]، وفي «الدعوات» [١٤٦]، وإسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» [رقم ٨، ٩، ١١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٨١/٥٦]، وأبو عوانة [رقم ٢٠٤٠]، والبغوي في «شرح السنة» [١٩٥/٣]، وأبو نعيم في «مستخرجه» [رقم ٩٠٥]، وأبو الفرج ابن الشيخة في «الثاني من شعار الأبرار في الأدعية والأذكار» [رقم ٢٦/ضمن مجموع أجزاء حديثه]، والخطيب في «موضح الأوهام» [١٩/٢]، والسلفي في «الطيوريات» [رقم ٣٦٥]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به . . . =

٦٤٩٦- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، إِنَّ شَيْئًا وَلَكِنْ لِيَعْزِمَ، وَلِيُعْظِمَ الرَّغْبَةَ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَتَعَاطَمُهُ شَيْءٌ أُعْطَاهُ».

٦٤٩٧- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «إِذَا ثُوبَ بِالصَّلَاةِ، فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، أَنْتُمْ هَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَاتِمُّوا، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ».

= ولفظ ابن الشيخة: (من صلى على مرة واحدة، كتب الله له بها عشر حسنات) وهو رواية لابن عساكر وأحمد وابن حبان وإسماعيل القاضي . قلتُ: وفي الباب عن جماعة من الصحابة به .

٦٤٩٦- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٥٥]، ومن طريقه مسلم [٢٦٧٩]، وابن حبان [٨٩٦]، وابن أبي الدنيا في «الصمت» [رقم ٣٧٠]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠]، وأحمد [٤٥٧/٢، ٤٥٨]، والبيهقي في «الدعوات» [رقم ٣١٤]، والبعغوي في «شرح السنة» [٥/١٩٣-١٩٤]، والذهبي في «التذكرة» [٣/١٠٤٧]، وفي «سير النبلاء» [١٧/٢٥٣-٢٥٤]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٦٠٧]، وغيرهم من طرق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به . قلتُ: وللحديث : طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه .

٦٤٩٧- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٥٤]، ومن طريقه مسلم [٦٠٢]، ومالك [١٥٠]، وأحمد [٢/٢٣٧، ٤٦٠، ٥٢٩]، وابن خزيمة [١٠٦٥]، وابن حبان [٢١٤٨]، والبيهقي في «سننه» [٣٤٤٣، ٥٦٦٣]، وفي «المعرفة» [رقم ١٨٠١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/٣٩٦، ٣٩٧]، وفي «المشكل» [١٤/٩٩]، والبعغوي في «شرح السنة» [٢/٣١٦-٣١٧]، وأبو عوانة [رقم ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٥٤٢]، والسراج في «مسنده» [١/٢٩٥]، والشافعي في «سننه» [رقم ٦٣/رواية الطحاوي]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه [وقرن معه: «إسحاق أبو عبد الله» عند مالك ومن طريقه جماعة]، عن أبي هريرة به نحوه .

٦٤٩٨- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «لا تَطْلُعُ الشَّمْسُ وَلَا تَغْرُبُ عَلَيَّ يَوْمٍ أَفْضَلَ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ تَفْرَعُ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِلَّا هَذَيْنِ الثَّقَلَيْنِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلَكَانِ يَكْتُبَانِ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ، فَكَرَجُلٍ قَدَّمَ بَدَنَةً، وَكَرَجُلٍ قَدَّمَ بَقْرَةً، وَكَرَجُلٍ قَدَّمَ شَاةً، وَكَرَجُلٍ قَدَّمَ طَائِرًا، وَكَرَجُلٍ قَدَّمَ بَيْضَةً، فَإِذَا قَعَدَ الْإِمَامُ طُوِيَتْ الصُّحُفُ».

٦٤٩٩- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «أَتَدْرُونَ مِنَ الْمُفْلِسِ؟» قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، فقال: «إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُقْضَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ، أُخِذَتْ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ».

= قلت: وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . وقد خرجناها في «غرس الأشجار»، والله المستعان.

٦٤٩٨- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٤٦٨].

٦٤٩٩- حسن: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [٢٦٣]، ومن طريقه مسلم [٢٥٨١]، والترمذى [٢٤١٨]، وأحمد [٣٠٣/٢، ٣٣٤، ٣٧١]، وابن حبان [٤٤١١] و[٧٣٥٩]، والبيهقى في «سننه» [١١٢٨٤]، وفي «الشعب» [١/٣٤٤]، وابن بشران في «أماله» [رقم ٢٤١]، وابن وهب في «الجامع» [رقم ٥٤٨]، والخرائطى في «مساوى الأخلاق» [رقم ٣٧]، والبعغوى في «شرح السنة» [١٤/٣٦٠]، والكلاباذى في «بحر الفوائد» [ص ١٣٦] و[ص / ٣٨٤ الطبعة العلمية]، وابن حزم في «المحلى» [١/٢٢-٢٣، ٤٨]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدنى عن أبيه عن أبي هريرة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه. قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وإسناده صالح؛ رجاله كلهم ثقات سوى العلاء بن عبد الرحمن، وهو صدوق متمسك.

٦٥٠٠- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «قال الله عز وجل: إذا هم عبدي بحسنة ولم يعملها كتبت لها له حسنة، فإن عملها كتبت لها له عشر حسنات إلى سبع مائة ضعف، وإذا هم عبدي بسيئة فلم يعملها لم أكتبها عليه، فإن عملها كتبت لها عليه سيئة واحدة».

٦٥٠١- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «العينان تزنيان، واللسان يزني، والرجلان تزنيان، يحقق ذلك الفرج أو يكذبه».

٦٥٠٢- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ أتى المقبرة، فقال: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، وددت أنا قد رأينا إخواننا!» قالوا: أولسنا

= وللحديث طريق آخر: يرويه الحسين بن إسماعيل المحاملي عن أحمد بن إسماعيل المدني عن حاتم بن إسماعيل عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة به نحوه . . .
أخرجه الخطيب في «تاريخه» [٤/٢٢-٢٣]، وفي «موضح الأوهام» [٢/٢٢-٢٣]، بإسناد صحيح إلى المحاملي به.

قلت: وهذا إسناد منكر جداً، آفته أحمد بن إسماعيل هذا، وهو شيخ ضعيف منكر الحديث، قال ابن عدى: «حدث عن مالك، وحدث عنه وعن غيره بالبواطيل» وقال ابن حبان: «يأتى عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، حتى شهد من الحديث صناعته: أنها معلولة» وضعفه ابن صاعد وابن قانع وغيرهما؛ وصحح جماعة سماعه «الموطأ» من مالك وحده، وهو من رجال ابن ماجه وحده، راجع ترجمته في «التهذيب وذيوله» . . والله المستعان.

٦٥٠٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٢٨٢].

٦٥٠١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٤٢٥].

٦٥٠٢- صحيح: أخرجه مالك [٥٨]، ومسلم [٢٤٩]، وأبو داود [٣٢٣٧]، والنسائي [١٥٠]، وابن ماجه [٤٣٥٦]، وأحمد [٢/٣٠٠، ٤٠٨]، وابن خزيمة [٦]، وابن حبان [١٠٤٦]، والبيهقى فى «سننه» [٣٩٢، ٣٩٣]، وفى «الشعب» [٣/٢٧٤٣]، وفى «المعرفة» [رقم ١٩٨]، وأبو نعيم فى «مستخرجه على مسلم» [رقم ٨٢]، وأبو عبيد فى «الظهور» [رقم ٢٨]، وأبو القاسم الجوهري فى «مسند الموطأ» [رقم ٦١٨]، وأبو عوانة [رقم ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/٣٢٢-٣٢٣]، والطحاوى فى «مشكل الآثار» =

إخوانك يا رسول الله؟ قال: «بَلْ أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ»، فقالوا: كيف تعرف من لم يأت بعد من أمتك يا رسول الله؟ فقال: «أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَيْلٌ غَرٌّ مُحَجَّلَةٌ بَيْنَ ظَهْرِي خَيْلٍ دُهُمٍ بِهِمْ، أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟!»! قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غَرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْخَوْضِ، أَلَا لِيَذَادَنَّ عَنِ حَوْضِي كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ، فَأَنَادِيهِمْ أَلَا هَلُمَّ، فَيَقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سَحَقًا! سَحَقًا.»

٦٥٠٣- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ.»

= [١٢٢/٩] و[١٩١/١١]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه . . . وهو عند أبي داود بالفقرة الأولى منه فقط، وليس عند النسائي قوله: (ألا ليزادن عن حوضي . . . إلخ . . .).

قلت: وسنده حسن صالح؛ وللحديث شواهد به مفرقا عن جماعة من الصحابة . . . وهي مخرجة في «غرس الأشجار».

٦٥٠٣- صحيح: أخرجه مالك [٣٨٤]، ومسلم [٢٥١]، والترمذي [٥١]، والنسائي [١٤٣]، وأحمد [٢/٢٣٥، ٢٧٧، ٣٠١، ٣٠٣، ٤٣٨]، وابن خزيمة [٥]، وابن حبان [١٠٣٨]، وعبد الرزاق [١٩٩٣]، والبيهقي في «سننه» [٤٧٤٩، ٣٩١]، وفي «المعرفة» [رقم ١٩٧]، وأبو عوانة [رقم ٦٢٣، ٦٢٤]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧]، والبعقوي في «شرح السنة» [١/٣٢٠]، وابن أبي عاصم في «تفسيره» [٨٤٩/٣]، وأبو عبيد في «الطهور» [رقم ١٥]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٦٢]، وجماعة من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به .

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

قلت: وللحديث طرق أخرى وشواهد عن جماعة من الصحابة، وقد خرجناه في «غرس الأشجار»، والله المستعان .

۶۵۰۴- وبإِسْنَادِهِ، أن رسول الله ﷺ، قال: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ»، قال: ما هن يا رسول الله؟ قال: «إِذَا لَقَيْتُهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانصَحْ لَهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَشَمِّتْهُ، وَإِذَا مَرِضَ فَعُدَّهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ».

۶۵۰۵- وبإِسْنَادِهِ، أن رسول الله ﷺ، قال: «لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ فِي النَّارِ أَبَدًا».

۶۵۰۴- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ۵۹۳۴].

۶۵۰۵- صحيح: أخرجه مسلم [۱۸۹۱]، وأبو داود [۲۴۹۵]، وأحمد [۳۶۸/۲]، وابن حبان [۴۶۶۵]، وابن أبي شيبة [۱۹۵۱۴]، والبيهقي في «سننه» [۱۸۳۱۲]، وأبو عوانة [رقم ۷۳۹۲، ۹۳۹۳]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ۲۷۵]، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» [رقم ۶۲۱]، وابن خزيمة في «التوحيد» [رقم ۵۴۸]، والبغوي في «شرح السنة» [۳۵۶/۱۰]، وغيرها من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به.

قلتُ: وللحديث طريق آخر يرويه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: (لا يجتمعان في النار اجتماعاً يضر أحدهما الآخر، قيل: من هم؟! يا رسول الله؟! قال: من قتل كافراً ثم سدد) أخرجه مسلم [۱۸۹۱] - واللفظ له - والنسائي [۳۱۰۹]، وأحمد [۲/ ۲۶۳]، [رقم ۳۴۰، ۳۵۳، ۳۹۹]، والحاكم [۸۲/۲] والطبراني في «الصغير» [رقم ۴۱۰]، والبيهقي في «سننه» [۱۸۳۱۱]، وأبو نعيم في «الحلية» [۲۶۱/ ۸]، والحسن الأشيب في «حديثه» [رقم ۳۰]، وأبو عوانة [رقم ۷۳۹۴]، وجماعة من طرق عن سهيل بن أبي صالح به.

قال أبو نعيم: «ثابت مشهور من حديث سهيل».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

قلتُ: لا معنى لاستدراكه على مسلم، لأنه عنده كما مضى؛ اللهم إلا أن يكون مراد الحاكم: أن مسلماً لم يخرجه بهذا السياق عنده، فإن سياق الحاكم أتم... والله المستعان.

٦٥٠٦- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «لا يقل أحدكم: عبدي وأمتي، كلكم عبيد الله وكل نسائكم إماء الله، ولكن ليقل: غلامي، جاريتي، وفتاتي وفتاتي».

٦٥٠٧- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «لو يعلم المؤمن ما عند الله عز وجل من العقوبة، ما طمع بجنته أحد، ولو يعلم الكافر ما عند الله من الرحمة، ما قنط من جنته أحد».

٦٥٠٦- صحيح: أخرجه مسلم [٢٢٤٩]، وأحمد [٤٦٣/٢، ٤٨٤]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٠٧٠]، والبيهقي في «الشعب» [٨٥٥٦/٦]، وابن أبي الدنيا في «الصمت» [٣٦٣]، والبغوي في «شرح السنة» [٣٥٢/١٢]، والطبري في «تهذيب الآثار» [٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩/مسند عمر]، والطحاوي في «المشکل» [١٠٩/٤]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٧٣]، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» [٥٣/٥] الطبعة العلمية، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [٢٢٢/١]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به.

قلت: وللحديث طرق أخرى ثابتة عن أبي هريرة به نحوه.

٦٥٠٧- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [٢٥٦]، ومن طريقه مسلم [٢٧٥٥]، والترمذي [٢٥٤٢]، وأحمد [٤٨٤، ٣٣٤/٢]، وابن حبان [٦٥٦، ٣٤٥]، والبيهقي في «الشعب» [٢/رقم ١٠٠٠]، وابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» [رقم ١٩]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن، لا نعرفه إلا من حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة...» قلت: وهذه ترجمة صالحة. ومن هذا الطريق: أخرجه البزار في «مسنده» أيضاً [رقم ٨٣٣١].

وللحديث طريق آخر: يرويه عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (لا يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة، ولو يعلم المؤمن بكل الذي عند الله من العذاب لم يأمن من النار) أخرجه البخاري [٦١٠٤]، وجماعة... والله المستعان.

٦٥٠٨- وبإِسْنَادِهِ، أن رسول الله ﷺ، قال: «لا عدوى، ولا هامة، ولا نوء، ولا صفر»

٦٥٠٩- وبإِسْنَادِهِ، أن رسول الله ﷺ، قال: «خلق الله مائة رحمة، فوضع واحدة بين خلقه، وخبأ عنده مائة إلا واحدة».

٦٥١٠- وبإِسْنَادِهِ، أن رسول الله ﷺ، قال: «الإيمان يمان، والكفر قبل المشرق، والسكينة في أهل الغنم، والفخر والرياء في الفدادين أهل الخيل والوبر».

٦٥١١- وبإِسْنَادِهِ، أن رسول الله ﷺ، قال: «لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون دجالون، كلهم يزعم أنه رسول الله، وحتى يقبض العلم، وتظهر الفتن، ويكثر الهرج»، قالوا: يا رسول الله، وما الهرج؟ قال: «القتل».

٦٥١٢- وبإِسْنَادِهِ، أن رسول الله ﷺ، قال: «وما من داء إلا في الحبة السوداء منه شفاء، إلا السام».

٦٥٠٨- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٧٤]، ومن طريقه مسلم [٢٢٢٠]، وأبو داود [٣٩١٢]، وابن حبان [٦١٣٣]، والبغوي في «شرح السنة» [١٢ / ١٧٤]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١ / رقم ٢٧٥ / ظلال]، وأحمد [٣٩٧ / ٢]، والخطيب في «تاريخه» [١١٨ / ٦]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به . . . وليس عند ابن أبي عاصم قوله: (ولا نوء). قلت: وللحدث طرق كثيرة عن أبي هريرة به نحوه . . . وقد مضى بعضها [برقم ٦١١٢]، ويأتي بعضها [برقم ٦٦٣٢].

٦٥٠٩- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٣٧٢].

٦٥١٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٤٥٩]، وانظر [رقم ٦٣٤٠].

٦٥١١- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٤٥].

٦٥١٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٤٢].

٦٥١٣- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «لَتُؤَدَّنَ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجُلُحَاءِ مِنَ الشَّاةِ الْقُرَنَاءِ».

٦٥١٤- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خَطْبَتِهِ».

٦٥١٥- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فَتَنَّا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، وَيُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا، يَبِيعُ دِينَهُ بَعْرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا».

٦٥١٣- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [٢٨٢]، ومن طريقه مسلم [٢٥٨٢]، والترمذى [٢٤٢٠]، وأحمد [٢٣٥/٢، ٣٠١، ٣٢٣، ٣٧٢]، وابن حبان [٧٣٦٣]، والبخارى في «الأدب المفرد» [رقم ١٨٣]، والبيهقى في «سننه» [١١٢٨٥]، وتمام في «فوائده» [رقم ٨٥٥]، والبغوى في «شرح السنة» [١٤/٣٦٠]، وفي «تفسيره» [٣/١٤٢]، وأسد السنة في «الزهد» [رقم ١٠١]، واللالكائى في «شرح السنة» [رقم ١٨٠٩]، وابن أبى الدنيا في «الأهوال» [رقم ١٧٧]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدنى عن أبى هريرة به.

قال الترمذى: «حديث حسن صحيح».

قلت: وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة به نحوه.

وكذا فى الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً . . . راجع «الصحيحه» [١٥٨٨]:

٦٥١٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٣١٧].

٦٥١٥- صحيح: أخرجه مسلم [١١٨]، والترمذى [٢١٩٥]، وأحمد [٣٠٣/٢، ٣٧٢، ٥٢٣]، وابن حبان [٦٧٠٤]، والطبرانى فى «الأوسط» [٨/رقم ٨٧٨٩]، وابن بشران فى «الأمالى» [٢٤٢]، والفريابى فى «صفة النفاق» [رقم ١٠١، ١٠٢]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [٢٨٦] ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [١٥/١٥]، وأبو عوانة [١٣٩]، وأبو نعيم فى «المستخرج» [٣٠٩]، وابن منده فى «الإيمان» [١/رقم ٤٥١]، وأبو عمرو الدانى فى «الفتن» [١/٤٩]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة به.

٦٥١٦- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سِتًّا: طُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، أَوْ الدَّجَالَ، أَوْ الدُّخَانَ، أَوْ الدَّابَّةَ، أَوْ خَاصَّةَ أَحَدِكُمْ، أَوْ أَمْرَ الْعَامَّةِ».

٦٥١٧- وبإسناده، عن أبي هريرة، قال: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ مِنْ مَغْرِبِهَا آمَنَ النَّاسُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ فَيَوْمَئِذٍ ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]».

٦٥١٨- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «الْمُسْتَبَانَ مَا قَالَا: فَعَلَى الْبَادِي مَا لَمْ يَعْتَدِ الْمَظْلُومُ».

٦٥١٩- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «الْجُرْسُ مَزَامِيرُ الشَّيْطَانِ».

= قال الترمذی: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: وله طريق آخر عند أبي عمرو الداني في «الفتن» [١/ رقم ٤٧]، وسنده ضعيف. وفي الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . مضى منها حديث أنس [برقم ٦٢٦٠].

٦٥١٦- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [٢٨٣]، ومن طريقه مسلم [٢٩٤٧]، وأحمد [٣٣٧/٢، ٣٧٢]، والبخاري في شرح السنة [٤٤/١٥]، والطحاوي في «المشکل» [٣/ ٣٠]، وابن منده في «الإيمان» [٢/ رقم ١٠٠٩]، و[رقم ١٠١٠، ١٠١١]، وأبو عمرو الداني في «الفتن» [٦/ رقم ٧٠٩]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به.

قلت: وللحديث طريق آخر يرويه قتادة عن الحسن البصري عن زياد بن رباح عن أبي هريرة به نحوه . . . أخرجه مسلم [٢٩٤٧]، وأحمد [٢/ ٣٢٤، ٤٠٧]، وابن حبان [٦٧٩٠]، وجماعة.

٦٥١٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٠٨٥].

٦٥١٨- صحيح: مضى قريباً [برقم ٦٤٨١].

٦٥١٩- حسن: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٨٨]، ومن طريقه مسلم [٢١١٤]، وأبو داود [٢٥٥٦]، وأحمد [٣٦٦/٢، ٣٧٢]، وابن خزيمة [٢٥٥٤]، وابن حبان [٤٧٠٤]، والحاكم [٦١٣/٩]، والنسائي في «الكبرى» [٨٨١٢]، والبيهقي في «سننه» [١٠١٠٦]، =

٦٥٢٠- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ مر على صبرة من طعام، فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً، فقال: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟» قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ؟! مَنْ غَشَّنِي فَلَيْسَ مِنِّي».

٦٥٢١- وبإسناده، عن أبي هريرة، أن رجلاً قال: سعي يا رسول الله، قال: «إِنَّمَا

= وفي «الآداب» [رقم ٦٣١]، والكلاباذى في «بحر الفوائد» [ص ٩٥]، وأبو زرعة الشامي في «الفوائد المعللة» [رقم ٤٠]، والخطيب في «تاريخه» [٧٠ / ١٣]، والذهبي في «التذكرة» [٣٥٨ / ١]، وغيرهم من طريقين عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به . . . وعند أبي داود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والخطيب والذهبي وأبي زرعة: (مزمار) بدل: (مزامير).

قال الحاكم: «هذا حديث على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

قلتُ: لا والله، قد أخرجه مسلم كما رأيت، فالله المستعان.

٦٥٢٠- حسن: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٨٩]، ومن طريقه مسلم [١٠٢]، والترمذى [١٣١٥]، وابن حبان [٤٩٠٥]، والحاكم [١١ / ٢]، والبيهقى في «سننه» [١٠٥١٤]، والبغوى في «شرح السنة» [١٦٦ / ٨]، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» [رقم ٢٨٤]، وغيرهم من طريق إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . ولفظ الترمذى: (من غش فليس منا) ولفظ ابن حبان: (من غشنا فليس منا) ولفظ الحاكم: (من غشنا فليس مني) ولفظ إسماعيل بن جعفر مثل الترمذى، ولفظ أبي نعيم مثل ابن حبان.

قال الترمذى: «حديث حسن صحيح».

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم».

قلتُ: ما جدوى استدراكه وهو في مسلم؟! .

وقد توبع عليه إسماعيل بن جعفر عن العلاء: تابعه: ابن عيينة، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، وحفص بن ميسرة، وغيرهم، وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦٥٢١- صحيح: أخرجه أبو داود [٣٤٥٠]، وأحمد [٣٣٧ / ٢، ٣٧٢]، والطبرانى في «الأوسط»

[١ / رقم ٤٢٧]، والبيهقى في «سننه» [رقم ١٠٩٢٦]، وفي «المعرفة» [رقم ٣٦٦٩]، =

يَرْفَعُ اللَّهُ وَيَخْفِضُ، إِنِّي لِأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عِنْدِي مَظْلَمَةٌ»، وَقَالَ لَهُ آخَرُ: سَعْرٌ، فَقَالَ: «أَدْعُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ».

٦٥٢٢- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ، قال: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً فَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ».

٦٥٢٣- وبإسناده، عن أبي هريرة، أنه قال: «إِذَا بَلَغَ بَنُو أَبِي الْعَاصِ ثَلَاثِينَ، كَانَ دِينَ اللَّهِ دَخْلًا، وَمَالُ اللَّهِ دَوْلًا، وَعِبَادُ اللَّهِ خَوْلًا».

= وإسماعيل ابن جعفر في «حديثه» [٢٩٠]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [١٧٧/٨]، وابن منده في «التوحيد» [رقم ٢٧٤]، وابن عبد البر في «الاستذكار» [٤١٣/٦]، وغيرهم من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه.

قال الطبراني: «لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ».

قلت: وسنده حسن؛ كما قاله ابن الملقن في «البدرد المنير» [٥٠٨/٦]، والسخاوي في «المقاصد» [ص ٧١٩]، وكذا حسن سنده: الحافظ في «التلخيص» [١٤/٣] وأورده الهيثمي في «المجمع» [١٧٨/٤]، ثم قال: «رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله رجال الصحيح».

قلت: الحديث ليس على شرطه، لأنه عند أبي دود كما مضى.

وفي الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه... مضى منهم حديث أنس بن مالك [برقم ٢٧٧٤، ٢٨٦١، ٣٨٣٠]، والله المستعان.

٦٥٢٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٤٥٤].

٦٥٢٣- ضعيف: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٢٨٤]، ومن طريقه ابن خزيمة في حديث علي بن حجر [ج ٣ رقم ١٥]، كما في «الصحيحة» [رقم ٧٤٤]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٥٧/٢٥٣-٢٥٤]، والخطابي في «غريب الحديث» [٤٣٦/٢]، من طريق إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به... وعند الخطابي: (كان دين الله دخلاً، ومال الله نحلاً، وعباد الله خولاً) وهو لفظ إسماعيل في «حديثه» وعند ابن خزيمة: (ومال الله بخلاً) وهو رواية لابن عساكر، ولعلها محرفة، وفي رواية أخرى لابن عساكر: (كان دين الله دغلاً).

= قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٨ / ٨٤]: «رواه أبو يعلى بسند صحيح».

قلتُ: إنما هو حسن فقط، للكلام المعروف فى العلاء بن عبد الرحمن.

ثم جاء الهيثمى وقال فى «المجمع» [٥ / ٤٣٤]: «رواه أبو يعلى من رواية إسماعيل، ولم ينسبه، عن ابن عجلان، ولم أعرف إسماعيل، وبقيّة رجاله رجال الصحيح».

قلتُ: كذا قال، فأيش هذه الغفلة؟! ومن جاء بابن عجلان هنا؟! وإسماعيل فى سنده: هو ابن جعفر بن أبى كثير، الثقة الثبت المعروف جداً، ولو رجع الهيثمى ببصره قبل ما يزيد على ثلاثين حديثاً؛ لوجد المؤلف قد نسبه، كما فى الحديث [رقم ٦٤٨٢]، ولكن كأن الهيثمى قد طُبِعَ على العجلة فى كتبه، وإلا فمن أين كانت تأتيه تلك الأوهام الفاحشة؟!.

ثم اعلم يا رعاك الله: أن الحديث هنا موقوف كما ترى، لكن قد اختلف على العلاء بن عبد الرحمن فى ذلك، فرواه عنه إسماعيل بن جعفر موقوفاً كما مضى؛ وخالفه جماعة، كلهم رووه عن العلاء به مرفوعاً، ومن هؤلاء:

١- سليمان بن بلال على نحو رواية المؤلف: عند البيهقى فى «الدلائل» [٦ / ٥٠٧ / الطبعة العلمية]، بإسناد مستقيم إليه به .

وهكذا أخرجه تمام فى «فوائده» [٥ / ١٢٧ / رقم ١٧١٥ / مع الروض البسام]، من طريق آخر صحيح إلى سليمان به .

٢- وعبد الله بن جعفر المدينى: على نحوه: عند ابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [٣٨٣٥]، من طريق عبد السلام بن صالح عن عبد الله به .

قلتُ: وابن جعفر هذا: ضعف واه، وهو من رجال ابن ماجه والترمذى وحدهما، فراجع ترجمته من «التهذيب وذيلوه»؛ لكنه متابع كما مضى وسيأتى، والراوى عنه: تكلموا فيه أيضاً .

٣- ورواه عبد العزيز بن أبى حازم المدنى: على نحوه عن العلاء بإسناده به مرفوعاً: عند ابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٣٨٣٦]، من طريق مصعب بن عبد الله الزبيرى عن ابن أبى حازم به .

قلتُ: وهذا إسناد ثابت إلى عبد العزيز؛ وهو ثقة فقيه من رجال الجماعة .

وبعد: فقد رأيت - أراك الله الخير- أن إسماعيل بن جعفر قد خولف فى رفع الحديث، خالفه عبد العزيز بن أبى حازم وسليمان بن بلال، فروياه عن العلاء به مرفوعاً .

٦٥٢٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنِي وَالْمَسْجِدِ، فَإِذَا نَقَلَ النَّاسُ حَجْرًا نَقَلَ عَمَارٌ حَجْرَيْنِ، وَإِذَا نَقَلُوا الْبِنَةَ، نَقَلَ لِبْتَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْحَ ابْنِ سُمَيَّةَ، تَقَتَّلَهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ».

= والذي يبدو لي : أن العلاء بن عبد الرحمن قد اضطرب فيه، فهو وإن وثقه جماعة؛ واحتج به سلم؛ إلا أن بعضهم قد تكلم فيه، فضعفه ابن معين في رواية عنه؛ وقال الخليلي الحافظ في «الإرشاد»: «مختلف فيه؛ لأنه ينفرد بأحاديث لا يتابع عليها» وكذا غمزه بعضهم أيضاً، وقد أنكروا عليه حديثه عن أبيه عن أبي هريرة: (إذا انتصف شعبان فلا تصوموا)، فلا يبعد على من كان هذا حاله: أن يكون قد اضطرب في سند الحديث هنا، ولم يضبطه.

والموقوف عندي: هو الأشبه، وقد زعم بعضهم: أن الموقوف هنا لا ينافي المرفوع، لكون الموقوف له حكم الرفع؛ لأن مثله لا يقال بالرأي، وليس ذلك بشيء عندي، والموقوف: لا يزال موقوفاً أبداً، طالما لم يكن في لفظه أمارات تدل على رفعه؛ غير تلك الظنون التي لا يُسَلَّمُ بها كل أحد، ولا هي متفق عليها بين القوم، أعنى قاعدة: (إعطاء الموقوف: حكم المرفوع إذا كان مثله لا يدرك أو يقال بالرأي المحض) وقد أبطلناها في غير هذا المكان بما لا مزيد عليه، وسبقنا إلى تقويض عروشها: أبو محمد الفارسي وغيره من محققي الأئمة . . . والله المستعان.

وللوجه المرفوع من هذا الحديث: شواهد كلها منكرة، مضى منها حديث أبي سعيد الخدري [برقم ١١٥٢]، ولا صحيح يثبت في هذا الباب قط، وإن تساهل بعضهم وقوى بعضها.

٦٥٢٤ - صحيح: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٤٣/٤١١-٤١٢]، وابن عدي في «الكامل» [٤/١٧٨]، من طريق عبد الله بن جعفر المدني عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبيه عن أبي هريرة به . . . وهو عند ابن عساكر باختصار يسير في أوله.

قال الهيثمي في «المجمع» [٩/٤٨٧]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح».

قلت: يا هذا، زَنُ كلامك قبل أن تفوه به، متى كان عبد الله بن جعفر بن نجيح المدني من رجال (الصحيح؟!) وهو شيخ واه على التحقيق، ولم يخرج له سوى ابن ماجه والترمذي وحدهما، وقد ساق له ابن عدي هذا الحديث في ترجمته من كتابه «الكامل» في «الضعفاء»، لكنه لم ينفرد به عن العلاء: بل تابعه عليه عبد العزيز الدراوردي عند الترمذي [رقم ٣٨٠٠]، ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» [١/٨١٠]، ويعقوب بن شيبه في «مسنده» كما في «فتح الباري» =

٦٥٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رُوحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ، حَاشَا الْبَيْتِ الْحَرَامِ».

٦٥٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ».

= لابن رجب [٤٩١/٢]، وابن المقرئ في «المعجم» [برقم ٥١٠]، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» [رقم ٦٤١]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤٢٨/٤٣]، وغيرهم من طرق عن عبد العزيز بإسناده به نحوه وهو عند الجميع - سوى يعقوب بن شيبه - بالرفوع منه فقط، بلفظ: (أبشر عمار، تقتلك الفئة الباغية).

قال الترمذى: «حديث حسن صحيح غريب من حديث العلاء بن عبد الرحمن».

قلت: وظاهر سنده الصلاح، إلا أنه معلول بعلة خفية، لا يدرها كل أحد.

فقال ابن رجب في «الفتح» [٤٩٢/٢]، بعد أن عزاه للترمذى ويعقوب بن شيبه قال: «وإسناده في الظاهر على شرط مسلم، ولكن قد أعله يحيى بن معين، بأنه لم يكن في كتاب الدراوردى، قال: -يعنى ابن معين- وأخبرنى من سمع كتاب العلاء- يعنى من الدراوردى - ليس فيه هذا الحديث، قال يحيى: والدراوردى: حفظه ليس بشيء، كتابه أصح».

قلت: والقول ما قال أبو زكريا الغطفانى الحافظ؟! .

لكن: الحديث صحيح على كل حال؛ لشواهده الكثيرة عن جماعة من الصحابة، أقربها إلى سياق المؤلف هنا: حديث أبي سعيد الخدرى قال: (كنا ننقل لبن المسجد لبنة لبنة، وكان عمار ينقل لبنتين لبنتين، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ عَنْ رَأْسِهِ الْغُبَارَ وَقَالَ: وَيْحَ عِمَارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ . . .).

أخرجه البخارى [٤٣٦، ٢٦٥٧] - واللفظ له - وأحمد [٩٠، ٥/٣]، وابن حبان [٧٠٧٩]، والطيالسى [٢١٦٨، ٦٠٣]، وجماعة كثيرة.

٦٥٢٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٥١].

٦٥٢٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٤٦٥].

٦٥٢٧- حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً، كُتِبَ لَهُ بِهَا عَشْرُ حَسَنَاتٍ».

٦٥٢٨- وَبِإِسْنَادِهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سئلَ عَنِ الْغَيْبَةِ، فَقَالَ: «أَنْ تَقُولَ لِأَخِيكَ مَا يَكْرَهُ، وَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَقَدْ بَهْتَهُ».

٦٥٢٩- وَبِإِسْنَادِهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَأَمْتِي، كُلُّكُمْ عَبْدُ اللَّهِ، وَكُلُّ نِسَائِكُمْ إِمَاءُ اللَّهِ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: فَتَايَ، وَغُلَامِي، جَارِيَتِي».

٦٥٣٠- وَبِإِسْنَادِهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى فَقْدَ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَكَوَّنُ فِي صُورَتِي».

٦٥٣١- وَبِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «أُمُّ الْقُرْآنِ مِنَ السَّبْعِ الْمَثَانِي الَّتِي أُعْطِيَتْهَا»، كَأَنَّهُ يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ.

٦٥٣٢- حَدَّثَنَا عمرو بن محمد الناقد، حَدَّثَنَا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سئلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْغَيْبَةِ، قَالَ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِيهِ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ بَهْتَهُ».

٦٥٢٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٤٩٥].

٦٥٢٨- حسن: مضى قريباً [برقم ٦٤٩٣].

٦٥٢٩- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٥٠٦].

٦٥٣٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٤٨٨].

٦٥٣١- حسن: هذا مختصر من سياق أطول مضى [برقم ٦٤٨٢].

٦٥٣٢- حسن: مضى قريباً [برقم ٦٤٩٣].

٦٥٣٣- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَحْدُثُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ، وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذِبًا، وَإِذَا أُوْتِمِنَ خَانَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ».

٦٥٣٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَحْكِي عَنْ

٦٥٣٣- صحيح: أخرجه مسلم [٥٩]، والترمذى [٢٦٣١]، وابن أبي الدنيا فى «مكارم الأخلاق» [رقم ١٥٢]، وفى «الصمت» [رقم ٤٧٠]، وفى «ذم الكذب» [رقم ٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٢٤٣/٧]، والفرىابى فى «صفة النفاق» [رقم ٣، ٢]، وأبو عوانة [رقم ٤٣]، وأبو نعيم فى «المستخرج على مسلم» [رقم ٢١١، ٢١٢]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١٥٢٦]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/ رقم ٥٢٨، ٥٢٩]، وجماعة من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدنى عن أبيه عن أبى هريرة به . . . وليس عند الترمذى قوله: (وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم) وكذا ليس عند ابن أبى الدنيا والفرىابى وأبى عوانة .
قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب من حديث العلاء، وقد روى من غير وجه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ» .

قلتُ: وهو كما قال أبو عيسى .

وفى الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً: مضى منها حديث أنس بن مالك [برقم ٤٠٩٤] . . . والله المستعان .

٦٥٣٤- صحيح: أخرجه البخارى [٧٠٦٨]، ومسلم [٢٧٥٨]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٢٥٢]، وأحمد [٢/ ٢٩٦، ٤٠٥، ٤٩٢]، وابن حبان [٦٢٢]، والحاكم [٤/ ٢٧٠]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٥٥٣]، وفى «الشعب» [٥/ رقم ٧٠٨٧]، وفى «الأربعون الصغرى» [رقم ٩]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٧٧٦]، و[رقم ١٧٧٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٧٢]، وفى «تفسيره» [٢/ ١٠٨]، والطحاوى فى «المشكلى» [٩/ ٨٠]، والسلفى فى «الطيوريات» [رقم ١١٧]، وغيرهم من طريقين عن إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة عن عبد الرحمن بن أبى عمرة عن أبى هريرة به نحوه .

ربه عز وجل، قال: «أَذْنَبَ عَبْدِي ذَنْبًا، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ، اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَذْنَبَ عَبْدِي ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، ثُمَّ عَادَ فَأَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ، اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: عَبْدِي أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، اَعْمَلْ مَا شِئْتَ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكَ».

٦٥٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ

= قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن السني في «اليوم والليلة» [١/ رقم ٣٦١/ مع عجلة الراغب]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١٥٦]، وفي «الأربعين البلدانية» [ص ١٩٣-٩٤]، والبيهقي أيضا في «الأسماء والصفات» [١/ رقم ٩٦، ٤٥٥ / طبعة الحاشدي]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [رقم ١٦١١]، والرافعي في «تاريخ قزوين» [١/ ٤٤١]، والمزني في «تهذيبه» [١٧/ ٣٢٠]، والحافظ في «الأمالي المطلقة» [ص ١٣٥]، وغيرهم من الطريق الماضي به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

قلتُ: هذه غفلة باردة ما عدناها من صاحب «المستدرک».

٦٥٣٥ - قوی: أخرجه الترمذی [١٦٥٥]، والنسائي [٣٢١٠، ٣٢١٨]، وابن ماجه [٢٥١٨]، وأحمد [٢/ ٢٥١، ٣٧]، وابن حبان [٤٠٣٠]، والحاكم [٢/ ١٧٤، ٢٣٦]، وعبد الرزاق [٩٥٤٢]، والبيهقي في «سننه» [١٣٢٣٤، ٢١٤٠١]، وابن الجارود [٩٧٩]، وابن المبارك في «مسنده» [رقم ٢٢٥]، وتمام في «فوائده» [رقم ٦٥٢]، والبغوي في «شرح السنة» [٧/ ٩]، والدارقطني في «علله» [١/ ٣٥١]، وأبو نعيم في «الحلية» [٨/ ٣٨]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به نحوه.

قال الترمذی: «هذا حديث حسن». وقال البغوی: «هذا حديث حسن».

ثم جاء الحاكم: وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

قلتُ: كلا، إنما سنده قوي وحسب، وابن عجلان، أنت تزعم أن مسلماً خرج له (ثلاثة عشر حديثاً كلها في الشواهد) كما نقله عنك الذهبي في «الكاشف» وقال الحافظ في «تهذيبه» عن ابن عجلان: «إنما أخرج له مسلم في المتابعات، ولم يحتج به» وهذا فيه نظر عندي، وعلى تصحيح احتجاج مسلم به في «صحيحه» فلا يكون الإسناد قوياً على شرطه أيضاً، لأنه لم يخرج له عن سعيد المقبري شيئاً قط.

سعيد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُ: الْغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْمَكَاتِبُ الَّتِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ، وَالنَّاكِحُ الَّتِي يُرِيدُ التَّعْفُفَ».

٦٥٣٦- وبإسناده، قال: قال رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَارِ السُّوءِ فِي دَارِ الْمَقَامَةِ، فَإِنْ جَارَ الْبَادِيَةَ يَتَحَوَّلُ».

= وابن عجلان: ثقة إمام فقيه على التحقيق: وقد نُكِّمَ في روايته عن (سعيد المقبري) بما لا يوجب رَدَّهَا البتة، وقد جازف بعض أبناء العصر، وضعف ابن عجلان في المقبري، وصار كلما وقف على رواية له عن سعيد! جعل يغمز منها حتى يشتفى، ويدراً في نحرها شديداً، حتى يؤول أمره - أخيراً- إلى التنكب عنها جملة، ووسمها بالضعف والوهن، ويتكأ في هذا على ما لا حجة له فيه أصلاً.

والأصل في رواية ابن عجلان عن سعيد المقبري: هو السلامة حتى يظهر الخلل، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» وغيره.

وقد اختلف على ابن عجلان في رفعه، فرواه عنه مشاهير أصحاب على الوجه الماضي مرفوعاً، وخالفهم خالد بن الحارث أبو عثمان البصري، فرواه عن ابن عجلان به موقوفاً، هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [٣٥١/١٠]، ثم قال: «ورفعه صحيح».

قلت: وهو الصواب . . . وقد يكون الوجهان محفوظين جميعاً، ويُحْمَلُ هذا: على حضور باعث النشاط وغيبته عند ابن عجلان، والله المستعان.

وقد استوفينا الكلام على هذا الحديث وطرقه في «غرس الأشجار».

٦٥٣٦- صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة [٢٥٤٢١]، ومن طريقه الطبراني في «الدعاء» [رقم ١٣٤٠]، وهناد في «الزهد» [٢/ رقم ١٠٣٧]، وابن حبان [١٠٣٣]، والحاكم [٧١٤/١]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ١١٧]، وأبو أحمد العسكري في «تصحيقات المحدثين» [ص ٣٢٣]، والبيهقي في الدعوات [رقم ٢٩٦]، وغيرهم من طريق أبي خالد سليمان بن حيان الأحمر عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به . . . وهو عند بعضهم: بنحوه . . . ؛ ووقع عند البخاري: (فإن جار الدنيا . . .) كذا، بدل: (فإن جار البادية . . .) وهو لفظ شاذ، كما نبّه عليه الإمام في «الصحيحة» [رقم ٣٩٤٣]، وقد تكون لفظة: (الدنيا محرفة من (البادية) قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

= قلتُ: أنت قد زعمت أن مسلماً لم يخرج لابن عجلان إلا في الشواهد وحسب، فكيف يكون الإسناد هنا على شرطه؟! ولو صح أنه احتج به مطلقاً، ما كان الحديث على شرطه أيضاً، لأن مسلماً لم يخرج لابن عجلان شيئاً من روايته عن سعيد المقبري، وإنما الإسناد: قوى وحسب؛ وقد اختلف على ابن عجلان في لفظه، فرواه عنه أبو خالد الأحمر - وهو صدوق له أوهام - على اللفظ الماضي: (اللهم: إني أعوذ بك من جار السوء . . .) وخالفه يحيى القطان - وهو أثبت منه وأتقن - فرواه عن ابن عجلان بلفظ: (تعوذوا باللَّه من جار السوء . . .).

هكذا أخرجه النسائي [٥٥٠٢]، من طريق عمرو الفلاس عن يحيى به .

قلتُ: وهذا هو المحفوظ في لفظه إن شاء الله .

وهكذا رواه صفوان بن عيسى الزهري عن ابن عجلان به . . . عند البيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ٩٥٥٣]، وعنه بختيار بن عبد الله في «مسموعه من أبي الفتح» كما في «تاريخ قزوین» [٣٥٢/٢/ الطبعة العلمية]. وقد تويع ابن عجلان على هذا اللفظ أيضاً: فرواه عبد الرحمن بن إسحاق المدني المعروف بـ (عباد) عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً قال: (تعوذوا باللَّه من شر جار المقام، فإن جار المسافر إذا شاء أن يزال زال) أخرجه أحمد [٣٤٦/٢]، والحاكم [١/ ٧١٤]، والخرائطي في «مساوي الأخلاق» [رقم ٣٨٩]، وغيرهم من طريق وهيب بن خالد عن عبد الرحمن به . . . واللفظ لأحمد .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شط مسلم».

قلتُ: إنما هو حسن وحسب، وعبد الرحمن بن إسحاق: فيه كلام معروف؛ لكنه صدوق متماسك؛ والحاكم نفسه قد جزم بكون مسلم لم يخرج له إلا في الشواهد، كما نقله عنه الحافظ في «التهذيب» فكيف يكون إسناده هنا على شرط مسلم؟! .

وقد زعم الإمام في «الصحيحة» [١٤٤٣]، أن الذهبي قد وافق الحاكم على لقول الماضي، وسبقه المناوي إلى هذا في «فيض القدير» [١/ ٤٩٢]، بل قال في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٢٩٤ / طبعة مكتبة الشافعي]: (وقال - يعني الحاكم - : «صحيح» وأقره) كذا قال .

والتحقيق: أنه هو الذي أقره وحده، والذهبي برئ من تلك الإقرارات الباردة البتة، وكم خدش بها بعضهم من منزلته وعلياه مكانه، اتكلاً على تلك السنَّة السيئة التي سنَّها لهم المناوي في «فيضه» من زعمه موافقة الذهبي للحاكم على مجازفاته بمجرد سكوته، فاللهم غفرًا! =

٦٥٣٧- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ».

= والحديث من الطريق الأول: قد صحح العراقي سنده في «تخريج الإحياء» [١٣٢/٢]، والله المستعان لا رب سواه.

وفى الباب: شاهد من حديث عقبة بن عامر: عند الطبرنى فى «الكبير» [١٧/١٧٠ رقم ٨١٠]، وفى «الدعاء» [رقم ١٣٣٨]، وسنده صالح.

٦٥٣٧- صحيح: أخرجه النسائى [٥٥٣٦]، وابن ماجه [٢٥٠]، والحاكم [١٨٥/١]، وابن أبى شيبه [٢٩١٢٦]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٣٦٥، ١٣٦٦]، والطيالسى [٢٣٢٣]، وغيرهم من طرق عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به.

قلت: وهذا إسناد ظاهره السلامة، إلا أنه معلول، فقد اختلف فيه على سعيد المقبرى، فرواه عنه ابن عجلان وابن أبى ذئب وأبو معشر السندى ثلاثتهم على الوجه الماضى، وخالفهم الليث ابن سعد الإمام، فرواه عن سعيد المقبرى عن أخيه عباد بن أبى سعيد عن أبى هريرة به... فأدخل فيه واسطة بين (سعيد المقبرى) و(أبى هريرة) هكذا أخرجه أبو داود [١٥٤٨]، والنسائى [٥٤٦٧، ٥٥٣٧]، وابن ماجه [٣٨٣٧]، وأحمد [٢/٣٤٠، ٣٦٥، ٤٥١]، والحاكم [١٨٥/١، ٧١٦، ١]، وابن راهويه [٤٢٦]، والبخارى فى «تاريخه» [٣٦/٦]، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» [١/رقم ٥٨٤ / طبعة الريان]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ٧١]، والآجرى فى «أخلاق العلماء» [رقم ١٠٤]، والخطيب فى «الفقيه والمتفقه» [رقم ٨٠٣]، وابن سمعون فى «الأمالى» [رقم ٩١]، وغيرهم من طرق عن الليث به... وهو عند البخارى مختصراً بطرف من أوله فقط.

قلت: وهذا الوجه هو المحفوظ عن سعيد المقبرى؛ وبه جزم الدارقطنى فى «العلل» [١٠/٣٩٥]، وقبله قال النسائى عقب روايته الوجه الأول: «سعيد لم يسمعه من أبى هريرة؛ بل سمعه من أخيه عن أبى هريرة» ثم أسنده إلى الليث بن سعد به.

وقد قال الحاكم عقب روايته هذا الوجه المحفوظ: «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه؛ فإنهما لم يخرجاه لعباد بن أبى سعيد المقبرى، لا لجرح فيه؛ بل لقلته حديثه، وقلة الحاجة إليه».

٦٥٣٨- وبإسناده، عن أبي هريرة، قال: سأله رجل: كم أحثو على رأسى وأنا جنب؟ قال: كان رسول الله ﷺ يحثو على رأسه ثلاث حثيات، قال الرجل: إن شعرى طويل؟ فقال: كان رسول الله ﷺ أكثر شعراً منك وأطيب.

٦٥٣٩- حدثنا أبو بكر، حدثنا عبد الرحمن المحاربى، عن أبي خالد الدالانى، عن زيد بن أبى أنيسة، عن سعيد المقبرى، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «رَحِمَ اللهُ عَبْدًا كَانَتْ لِأَخِيهِ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ فِي عَرْضٍ أَوْ مَالٍ، فَاسْتَحَلَّهَا مِنْهُ قَبْلَ أَنْ تُوْخَذَ مِنْهُ وَلَيْسَ تَمَّ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ جَعَلُوا عَلَيْهِ مِنْ سَيِّئَاتِهِمْ».

= قلت: عباد هذا لم يذكروا عنه راوياً سوى أخيه سعيد وحده، لكن وثقه العجلي؛ وذكره ابن خلفون فى «الثقات» ثم نقل عن محمد بن عبد الرحيم الثبان أنه قال: «عباد بن كيسان: ثقة» وصح له الحاكم كما مضى؛ فالظاهر أنه شيخ صدوق إن شاء الله، فالإسناد حسن صالح. وللحديث: طرق أخرى عن أبي هريرة به... وكلها مناكير، وفى الباب عن جماعة من الصحابة أيضاً، مضى منهم حديث أنس بن مالك [برقم ٢٨٤٥]، وهو حديث صحيح ثابت. ٦٥٣٨- صحيح: أخرجه ابن أبى شيببة [٦٩٦]، وعنه ابن ماجه [٥٧٨]، وأحمد [٢/٢٥١]، والحميدى [٩٧٧]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٦/٨١]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٦٤٩]، والبخارى فى «مسنده» [١/٣١٤ / كشف الأستار]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة به... وهو عند بعضهم بنحوه... وفى سياق البزار باختصار.

قلت: وسنده قوى مستقيم.

وفى الباب عن جماعة من الصحابة: مضى منها حديث جابر بن عبد الله [برقم ١٨٤٦]، [٢٢٢٧]، وباقى شواهد مخرجة فى (غرس الأشجار).

٦٥٣٩- ضعيف بهذا السياق: أخرجه الترمذى [٢٤١٩]، وأبو القسم التنوخى فى «الفوائد العوالى المؤرخة» [ص ١٣٥-١٣٧ / تخريج الحفاظ الصورى]، من طريق محمد بن عبد الرحمن المحاربى عن أبى خالد الدالانى عن زيد بن أبى أنيسة عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة به نحوه. قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث سعيد المقبرى».

= وقال الحافظ أبو علي الصوري في تخريجه «الفوائد العوالي»: «لم يسمع زيد بن أبي أنيسة هذا الحديث من سعيد بن أبي سعيد المقبرى، بينهما فيه مالك».

قلت: هو كما قال؛ وأبو خالد الدالانى فى سنده: هو يزيد بن عبد الرحمن الكوفى، ذلك الشيخ الضعيف المعروف، وقد وثقه جماعة، إلا أن ممارسة حديثه تدل على صدق قول من ضَعَّفَه، قد كان كثير الوهم، فاحش الخطأ، مع مخالفته الثقات والأثبات فى كثير من رواياته، منها هذا الحديث هنا، فقد خالفه فيه خالد بن أبى يزيد الحرانى الثقة المشهور، فرواه عن ابن أبى أنيسة فقال: عن مالك بن أنس عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به نحو سياق المؤلف، فزاد فيه مالك بن أنس بن زيد والمقبرى.

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٢ / رقم ٦٨٣]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٦ / ٣٤٣]، وأبو علي الصوري فى تخريجه (الفوائد العوالي / لأبى القاسم التنوخى) [ص ١٣٨]، والذهبى فى «التذكرة» [٤ / ١٤٠٩]، وأبو الشيخ الأصبهانى فى «ذكر رواية الأقرن» [ص ٧٤ / رقم ٢٤٣]، كما ذكره صاحب (تخريج الأحاديث المعلولة فى «الحلية») وغيرهم من طريق محمد بن سلمة الباهلى عن خالد بن أبى يزيد به.

قال أبو نعيم: «صحيح فى «الموطأ»، غريب من حديث زيد عن مالك» وقال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن زيد إلا أبو عبد الرحيم، تفرد به محمد بن سلمة».

قلت: هكذا رواه محمد بن سلمة مرة؛ ورواه مرة أخرى بإسناده به. . فزاد فيه قوله: (عن أبيه) بين سعيد المقبرى وأبى هريرة، هكذا أخرجه ابن حبان [٧٣٦٢]، وأبو بكر ابن المقرئ فى «المنتخب من غرائب أحاديث مالك بن أنس» [ص ٤٢ / رقم ٧]، كما ذكره صاحب (تخريج الأحاديث المعلولة فى «الحلية») والخطيب البغدادي كما فى «سير النبلاء» [٨ / ١٢١] ترجمة مالك]، وغيرهم من طريق محمد بن سلمة به.

قلت: الناهاض عندى: أن زيد بن أبى أنيسة قد اضطرب فى سنده، ولم يضبط متنه عن مالك، فهو وإن كان أحد الثقات المشاهير؛ إلا أن الإمام أحمد قد سئل عنه فقال: «حديثه حسن مقارب، وإن فيها لبعض النكرة» وسئل عنه مرة: «فحرك يده وقال: صالح، وليس هو بذلك» فلعل هذا من ذلك، فإنه قد خولف فى سنده ومنتنه عن مالك.

فرواه الثقات الأثبات عن مالك عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة مرفوعاً: (من كانت عنده مظلمة لأخيه؛ فليتحلله منها؛ فإنه ليس ثم دينار ولا درهم من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته؛ =

= فإن لم يكن له حسنات، أخذ من سيئات أخيه فطرحته عليه) أخرجه البخارى [٦١٦٩] - واللفظ له - وأحمد [٤٣٥ / ٢]، والبيهقى فى «سننه» [١١١٤٠]، والدارقطنى فى «العلل» [١٠ / ٣٥٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٤٣ / ١٤]، وابن عبد البر فى «المهيد» [٤٢ / ٢٠] و [٢٣٣ / ٢٣٤]، وغيرهم من طرق عن مالك به .

قلتُ: هكذا رواه يحيى القطان وإسماعيل بن أبى أويس وابن طهمان وخالد بن حميد وابن هب ومعن بن عيسى وجماعة؛ وخالفهم بعض من لا يلتفت إلى مخالفته فى مالك، راجع «علل الدارقطنى» [٣٥٨ - ٣٥٦ / ١٠].

فهذا هو المحفوظ عن سعيد المقبرى سياقاً وإسناداً .

وقد توبع عليه مالك عن سعيد: تابعه:

١- ابن أبى ذئب: على نحوه: عند البخارى [٢٣١٧]، وأحمد [٤٣٥ / ٢]، [٥٠٦]، وابن حبان [٧٣٦١]، والطبرانى فى «الصغير» [١ / رقم ٣٤٨]، والبيهقى فى «سننه» [٦٣٠٥]، [١١٢٣٠]، وفى «الشعب» [٧٤٧٠ / ٦]، وأبى القاسم البغوى فى «الجمعيات» [رقم ٢٧٧١]، [٢٨٤٢]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [١٣٨ / ٧]، وغيرهم من طرق عن ابن أبى ذئب به .

٢- وعبد الرحمن بن إسحاق المدنى المعروف بـ (عباد) بلفظ: (من كان عليه دين فليقضه إياه أو ليتحلل منه قبل أن يقضيه فى يوم لا ذهب ولا ورق، قالوا: فماذا يقضيه يا رسول الله؟ قال: يؤخذ من حسناته؛ فإن وُقت؛ وإلا طرح عليه من سيئات الآخر) أخرجه المؤلف [رقم ٦٥٩٦]، من خالد الطحان عن عبد الرحمن به .

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه مسدد فى «مسنده» كما فى «تغليق التعليق» [٣ / ٣٦١]، وسنده حسن صالح .

٣- وعبد الله بن عمر العمرى: على نحو سياق المؤلف به . . . عند الطيالسى [٢٣٢٧]، قال: حدثنا العمرى عن سعيد المقبرى به

قلتُ: والعمرى ضعيف منكر الحديث، وهو من رجال «التهذيب» وقد خولف فى متنه، خالفه مالك وابن أبى ذئب وعبد الرحمن بن إسحاق، كلهم رووه عن المقبرى فلم يذكروا تلك الجملة فى أوله: (رحم الله امرأ . . .) والحديث محفوظ دونها، وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار» .

٦٥٤٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِرُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَلَا يَبْرُكْ بَرُوكَ الْفَحْلِ».

٦٥٤١ - حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا زَنَتَ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَبَيِّنْ زَنَاهَا،

٦٥٤٠ - منكر: أخرجه ابن أبي شيبة [٢٧٠٢]، والبيهقي في «المعرفة» [رقم ٨٨٢]، و«سننه» [٢٤٦٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢٥٥/١]، من طرق عن محمد بن فضيل عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن جده عن أبي هريرة به . . . ولفظ البيهقي في «سننه» «ولا يبرك بروك الجمل» بدل قوله: (بروك الفحل).

قال البيهقي: (عبد الله بن سعيد المقبري: ضعيف) قاله عقب روايته في «سننه» وقال في «المعرفة»: «هكذا رواه عبد الله بن سعيد المقبري؛ غير أنه ضعيف لا يُفْرَحُ بما يتفرد به».

قلت: وأشار الترمذي إلى هذا الطريق عقب [رقم ٢٦٩]، ثم قال: (وعبد الله بن سعيد المقبري: ضَعَفَهُ يحيى القطان، وغيره).

وعبد الله هذا: شيخ هالك جداً، بل صح عن يحيى القطان ما فهم منه أنه يكذبه، وقد أسقطه سائر النقاد فسقط على أم رأسه، فالإسناد تالف البتة، وعبد الله هذا: من رجال ابن ماجه والترمذي وحدهما.

وفي الباب: عن وائل بن حجر، ولكن من فعله ﷺ دون قوله كما هنا، وسنده لا يثبت.

وقد جاء الحديث من طريق آخر عن أبي هريرة بنقيض متنه هنا، وهو معلول أيضاً، وقد استوفينا الكلام على طرق هذا الحديث وشواهدة في (غرس الأشجار) ولا يثبت في هذا الباب شيء على التحقيق، والله المستعان لا رب سواه.

٦٥٤١ - صحيح: أخرجه مسلم [١٧٠٣]، وأحمد [٢٤٩/٢]، والشافعي [١٧٧٧]، وابن أبي شيبة [٣٦٠٨٩]، والنسائي في «الكبرى» [٧٢٤٧، ٧٢٤٨]، والحميدي [١٠٨٢]، والبيهقي في «سننه» [١٦٨٧٩]، وفي «المعرفة» [رقم ٥٣٥٠]، وأبو عوانة [رقم ٦٣٢١]، والطحاوي في «المشكّل» [٨٧/٩]، وغيرهم من طرق عن أيوب بن موسى عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به نحوه.

فَلْيَجْلِدَهَا الْحَدَّ وَلَا يُثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَّتْ، فَلْيَجْلِدَهَا الْحَدَّ وَلَا يُثْرَبْ، فَإِنْ زَنَّتْ فَلْيَجْلِدَهَا الْحَدَّ وَلَا يُثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَّتْ فَلْيَعِمْهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ».

٦٥٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمِ الْأَنْطَاكِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَنْتَظِرُ أَحَدُكُمْ إِلَّا غَنَى مُطْعِيًّا، أَوْ فَقْرًا مُنْسِيًّا، أَوْ مَرَضًا مُفْنِدًا، أَوْ مَوْتًا مُجْهَزًا، أَوْ الدَّجَالَ، أَوْ الدَّجَالَ شَرُّ غَائِبٍ يَنْتَظِرُ، أَوْ السَّاعَةَ، فَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرٌ».

= قلتُ: قد اختلف في سنده على سعيد المقبري على ألوان، المحفوظ منها: هو قول من رواه عنه عن أبيه عن أبي هريرة به.

وهذا الذي جزم به ابن المديني وغيره؛ وقد بسطنا الكلام عليه في «غرس الأشجار» . . . والله المستعان.

٦٥٤٢ - ضعيف: أخرجه الحرابي في «غريب الحديث» [٢/٦٤٢ / جامعة أم القرى]، من طريق محمد بن عبد الرحمن بن سهم عن عبد الله بن المبارك عن معمر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مختصراً بالفقرة الأولى والثانية منه فقط.

قلتُ: هذا إسناد ظاهره السلامة، إلا أنه معلول، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» لكن خولف محمد بن سهم - وهو ثقة يغرب - في سنده، خالفه الحسين بن حرب وعنبسة بن سعيد وهناد وغيرهم من أصحاب ابن المبارك، كلهم روه عنه فقالوا: عن معمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به نحوه . . . ، فأفسدوا إسناده، وكشفوا عورته.

هكذا أخرجه الحاكم [٤/٣٥٦]، والبيهقي في «الشعب» [٧/١٠٥٧٣]، والقضاعي في «الشهاب» [٢/٨٣٣]، وهناد في «الزهد» [رقم ٥٠٤]، وابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» [رقم ١١٠]، وغيرهم من طرق عن ابن المبارك - وهذا عنده في «الزهد» [رقم ٧] - عن معمر به . . . وهو عند هناد مختصراً بالفقرة الأولى والثانية منه فقط.

قلتُ: هكذا رواه أصحاب ابن المبارك عنه على هذا الوجه، وهو المحفوظ بلا ريب، ثم جاء محمد بن إبراهيم بن أبي سكينه ورواه عن ابن المبارك فقال: (عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه . . .).

= هكذا أخرجه القضاعى فى «الشهاب» [٢ / رقم ٨٢٤]، بإسناد لا بأس به إلى ابن أبى سكينه به . قلتُ : ما فعل محمد بن إبراهيم فى روايته هذه شيئاً ، وما نراه إلا وقد غلط فيها ، كما غلط (محمد بن سهم) قبله ، والرجلان : ثقتان معروفان ؛ إلا أن الأول : قال عنه ابن حبان : «ربما أخطأ» وهكذا قال عن الثانى ، فكأن هذا من ذاك .

والمحفوظ عن ابن المبارك : هو ما رواه الجماعة عنه كما مضى ؛ وقد خولف فيه ابن المبارك ، فرواه محمد بن حميد الرازى عن إبراهيم ابن المختار عن إسرائيل عن إبراهيم بن أعين عن معمر عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به نحوه ، هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٤ / رقم ٣٩٤٥] ، والخطيب فى «السابق واللاحق» [ص ١٠٧-١٠٨ / طبعة دار الصمعى] ، من طريقين عن محمد ابن حميد به .

قال الطبرانى : «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن عجلان إلا معمر ، ولا عن معمر إلا إبراهيم ابن المختار ، تفرد به محمد بن حميد» .

قلتُ : وهذه مخالفة تالفة ، ولا تثبت أصلاً ، وابن حميد شيخ واه البتة ، وشيخه ابن المختار : مختلف فيه ، وقد ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٨ / ٦٠] ، وقال : «يَتَقَى حديثه من رواية ابن حميد عنه» .

قلتُ : وهذا الحديث منها ، وكلاهما من رجال «التهذيب» .

والثابت عن معمر : هو ما رواه الثقات عن ابن المبارك عنه عمن سمع سعيد المقبرى عن أبى هريرة به .

والحديث أخرجه الحاكم [٤ / ٣٥٦] ، ثم قال : عقب روايته : «إن كان معمر بن راشد سمع من المقبرى ؛ فالحديث صحيح على شرط الشيخين» .

قلتُ : وقع فى سند الحاكم : (عن معمر عن سعيد المقبرى) هكذا : (عن) دون (عمن سمع) فلذلك قال ماق ال ، ومعمر : ما ثبت له سماع من سعيد المقبرى أصلاً ، ولو ثبت ؛ فقد أدركنا برواية الجماعة عن ابن المبارك عنه فى هذا الحديث : أنه لم يسمعه من سعيد البتة ؛ وإنما سمعه من واسطة مبهمه لم يُسَمَّها عنه ، كما يدل ذلك على ذلك قوله : (عمن سمع سعيد المقبرى) ذكر ذلك جماعة عن ابن المبارك عن معمر كما مضى . . .

ورواه عبدان المروزى عن ابن المبارك عن معمر عن المقبرى به . . . ، ولم يقل فيه (عمن سمع =

٦٥٤٣- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى بْنِ يَزِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فَدِيكٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ سَلِيمَانَ مَوْلَى بَنِي مَخْزُومٍ، عَنِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُعْتَرِكُ الْمَنَآيَا بَيْنَ السَّبْعِينَ».

٦٥٤٤- وَبِإِسْنَادِهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أَقَلُّ أُمَّتِي أَبْنَاءُ سَبْعِينَ سَنَةً».

٦٥٤٥- وَبِإِسْنَادِهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اجْتَهَدَ، قَالَ: «يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ».

= (المقبري) كما وقع عند الحاكم في «مستدرکه» ورواية الجماعة: عليها التعويل؛ لأن فيها زيادة واجب قبولها، وهي قولهم فيه عن معمر: (عمن سمع سعيداً المقبري) وهكذا فسد الإسناد. لكن أبي المناوي في «الفيض» [٣/١٩٥]، إلا أن ينسب تصحيحه للحاكم بإطلاق، مع كون الحاكم علق تصحيحه على ثبوت سماع معمر من المقبري، وما كفى المناوي هذا، حتى قال: «وأقره الذهبي» بل رأيتَه قال في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/٨٧٥] طبعة مكتبة الشافعي، [عن الحاكم: «صححه، وأفروه» كذا يقول هذا المجازف أبداً، وأنا أجد ملأً عجباً في تعقبه هو والهيثمي، لكثرة أوهام الرجلين جداً، وعظيم غفلتهما في مواطن كثيرة، مع الاضطراب في أصول هذا الفن الشريف، لاسيما الأول منهما، سامحهما الله. وللحديث: طريق آخر: عند الترمذي [٢٣٠٦]، وجماعة، وسنده باطل شبه لا شيء، والله المستعان.

٦٥٤٣- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٩٠].

٦٥٤٤- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٩٠].

٦٥٤٥- ضعيف جداً: أخرجه الترمذي [٣٤٣٦]، والبيهقي في «الدعوات» [رقم ١٨٧]، وفي «الاعتقاد» [رقم ٢٣]، من طريق ابن أبي الفديك عن إبراهيم بن الفضل المخزومي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به.

وزاد الترمذي في أوله: (أن النبي ﷺ كان إذا أهمله الأمر، رفع رأسه إلى السماء فقال: سبحان الله العظيم...) وهذه الزيادة: عند المؤلف في الآتي بعد هذا [رقم ٦٥٤٦]، وعنه ابن السني في «اليوم والليلة» [١/ رقم ٣٣٩/ عجلة الراغب].

٦٥٤٦- وبإسناده، أن رسول الله ﷺ كان إذا همَّ الأمر نظر إلى السماء، فقال: «سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ».

٦٥٤٧- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ سِيحَانَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّزِينِيُّ، قَالَ: فَمَا رَأَيْتَ مِثْلَهُ بَعِينِي قَطُّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَمَّا أَسْلَمَ ثَمَامَةُ، أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ.

= قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب».

قلت: هكذا وقع قوله في النسخ المطبوعة عندي، والذي في «تحفة الأشراف» [٩/٤٦٧]: «هذا حديث غريب».

وهذا هو اللائق بحال الحديث، فإن إسناده ساقط البتة، فيه إبراهيم بن الفضل المخزومي، وهو شيخ تالف متفق على ضعفه بين القوم، بل تركه غير واحد، وكان مع ضعفه: كثير المناكير عن الثقات، وليس لهذا الحديث أصل عن سعيد المقبرى.

وقد ضعف سنده: ابن مفلح في «الآداب الشرعية» [١/١٨٤]، وأعله بـ (إبراهيم بن الفضل) في الفروع [٢/١٩١].

وفى الباب: عن ابن مسعود وأنس بن مالك به نحوه فى سياق أتم، ولا يثبت هذا ولا ذاك، وكلاهما منكران على التحقيق، وقد صح الحديث دون قوله: (كان إذا اجتهد) من حديث أنس ابن مالك: عند النسائى فى «الكبرى» [١٠٤٠٥]، وغيره بإسناد صالح إن شاء الله . . . والله المستعان.

٦٥٤٦- ضعيف جداً: انظر قبله.

٦٥٤٧- صحيح: هذا إسناد ضعيف معلول.

١- أما ضعفه: فلجهالة شيخ الثورى، ذلك الرجل المبهم، والراوى عن الثورى: أظنه: عمرو ابن محمد بن أبى رزين الخزاعى، وهو شيخ صدوق من رجال (الترمذى) وباقى رجال الإسناد: ثقات.

٢- وأما كونه معلولاً: فقد رواه الليث بن سعد وعبيد الله بن عمر العمرى وأخوه عبد الله وغيرهم كلهم عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به نحوه فى سياق أتم . . . ولم يذكروا فيه واسطة بين سعيد وأبى هريرة، وهذا هو المحفوظ.

٦٥٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: رَكِبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَجْمَعِ السَّيُولِ، فَقَالَ: «أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِمَنْزِلِ الدَّجَالِ مِنَ الْمَدِينَةِ؟» فَقَالَ: «هَذَا مَنْزِلُهُ، يُرِيدُ الْمَدِينَةَ، فَلَا يَسْتَطِيعُهَا، عَلَى كُلِّ نَقْبٍ مِنْ نِقَابِهَا مَلَكٌ شَاهِرٌ سِلَاحَهُ لَا يَدْخُلُهَا الدَّجَالُ»، وَهُوَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عِنْدِي أَتَمُّ مِنْ هَذَا.

٦٥٤٩ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو،

= ورواية عبيد الله العمري وأخيه: أخرجهما عبد الرزاق [٩٨٣٤] و[١٩٢٢٦]، ومن طريقه ابن خزيمة [٢٥٣]، وابن حبان [١٢٣٨]، وابن الجارود [١٥]، والبيهقي في «سننه» [٧٧٦]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٦٢٠]، وأبو عوانة [رقم ٦٦٩٩]، والطحاوي في «المشکل» [١١٨/١١]، وغيرهم من طرق عن عبد الرزاق عن عبيد الله وعبد الله ابني عمر العُمريين عن سعيد المقبري به.

قلتُ: وسنده حجة من طريق عبيد الله العمري وحده . . . وطريق الليث بن سعد عن المقبري: ثابت عند الشيخين، وقد خرجناه في «غرس الأشجار» واللّه المستعان.

٦٥٤٨ - ضعيف بهذا السياق: قال الهيثمي في «المجمع» [٦٦٢ / ٧]: «رواه أبو يعلى، وفيه أبو معشر، وهو ضعيف».

قلتُ: وهو كما قال، وأبو معشر: هو نجيح بن عبد الرحمن السندي الشيخ الضعيف المختلط المشهور، وهو من رجال «السنن» وهو ممن لا يحتمل له تفرده عن سعيد المقبري أصلاً.

وقدرأيت البوصيري قد قال في «إتحاف الخيرة» [٥٠ / ٨]: «رواه أبو يعلى الموصلي؛ ورواته ثقات» كذا، كأنه غفل عن حال أبي معشر في سنده! وباقي رجال الإسناد ثقات من رجال «الصحيح».

والحديث: صحيح من طرق أخرى عن أبي هريرة وغيره من الصحابة، لكن دون سياقه هنا جميعاً، فانظر الماضي [برقم ٨٠٤].

٦٥٤٩ - صحيح: هذا إسناد ضعيف معلول .

١ - أما ضَعْفُهُ: ففيه شيخ المؤلف (سويد بن سعيد) وهو صدوق في الأصل؛ بل ثقة، إلا أنه عمي وتغير حتى صار يتلقن، فتناولوه لذلك، حتى أفحش ابن معين القول فيه، ولم يخرج له مسلم إلا ما كان من صحيح حديثه؛ أو مما توبع عليه، وليته تحاشاه أصلاً، وباقي رجال الإسناد ثقات أثبات أعلام.

عن المقبرى، عن أبى هريرة، قال: قال ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ وَغَدَاً وَابْتَكَّرَ حَتَّى يَأْتِيَ، فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى»، قال: فحدثت أبا بكر عمرو بن حزم بهذا، فقال: «وَزِيَادَةٌ أَرْبَعَةٌ أَيَّامٌ».

٦٥٥٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ الْأَخْنَسِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ لَنْ تَسْعُوا النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَسْعُهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ الْوَجْهِ».

= ٢- وأما إعلاله: فقد اختلف على سعيد المقبرى فى سنده على ألوان كثيرة، والمحفوظ الذى جزم جماعة من الحفاظ كابن المدينى وأبى حاتم وصاحبه والدارقطنى [وهو ظاهر اختيار البخارى أيضاً] وغيرهم: هو ما رواه ابن أبى ذئب [واختلف عليه، إلا أن الصواب عنه هو ذا . . .] عن سعيد المقبرى عن أبيه عن عبد الله بن وداعة عن سليمان الفارسى مرفوعاً: (لا يغتسل رجل يوم الجمعة، ويتطهر ما استطاع من طهر، ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته، ثم يخرج، فلا يفرق بين اثنين، ثم يصلى ما كتب له، ثم ينصت إذا تكلم الإمام؛ إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى).

أخرجه البخارى [٨٤٣، ٨٦٨]- واللفظ له- ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [٢٢٩/٤]، أحمد [٤٤٠/٥]، وابن حبان [٢٧٧٦]، والبزار [٦/ رقم ٢٥٠٤]، والبيهقى فى «سننه» [٤٢٢٢، ٥٦٨٤] و[٥٧٤٩]، وفى «المعرفة» [رقم ١١٢٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣٦٩/١]، وغيرهم من طرق عن ابن أبى ذئب به.

قلتُ: وقد استوفينا تخريجه مع أحاديث الباب فى «غرس الأشجار».

٦٥٥٠- ضعيف: أخرجه ابن أبى شيبة [٢٥٣٣٣]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٢٥/١٠]، وأبو الحسين بن الحسين بن محمد فى «مسموعات من أبى على الطوسى» كما فى «تاريخ قزوين» [٢/ ٣٦٩٢ الطبعة العلمية]، من طريق عبد الله بن إدريس عن عبد الله بن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبيه عن أبى هريرة به.

قلتُ: هكذا رواه أحمد بن أبى الحوارى وابن أبى شيبة ويعقوب الدورقى ثلاثتهم عن ابن إدريس به على هذا الوجه . . . وخالفهم أسود بن سالم أبو محمد العابد، فرواه عن ابن إدريس عن أبيه عن جده عن أبى هريرة به . . . فصار ظاهر إسناده الجودة.

= هكذا أخرجه البزار [٢/ رقم ١٩٧٩ / كشف الأستار]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [٢/ ٧٢]، كلاهما من طريق محمد بن عبد الله بن المبارك عن الأسود به .

قال البزار: (لا نعلم رواه عن ابن إدريس إلا أسود، وكان ثقة) .

قلت: وقد مشى الحافظ على ظاهر هذا الإسناد، وحسنه في «الفتح» [٤٥٩/١٠]، وقبله قال المنذرى في «الترغيب» [٣/ ٢٦٠]: «رواه أبو يعلى والبزار من طرق أحدهما حسن جيد» يعنى هذا الطريق الماضى، فإن رجاله كلهم ثقات؛ سوى جد عبد الله بن إدريس؛ واسمه: (يزيد بن عبد الرحمن الأودى) وهو شيخ صدوق من رجال «التهذيب» وروايته عن أبي هريرة: ثابتة في «السنن» .

ورأيت المناوى في «الفيض» [٢/ ٥٥٧]، قد نقل تحسين الحديث عن العلائى، كأنه يعنى الطريق الماضى أيضاً، وكأن العراقى قد عناه - هو الآخر - بقوله في «المغنى» [٣/ ٢٩]، بعد أن عزاه للمؤلف والبزار والطبرانى: (وبعض طرق البزار رجاله ثقات) واغتر المناوى بهذا، وحسن سند الحديث في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٧٢٥ / طبعة مكتبة الشافعى].

وكل ذلك: غفلة منهم عن كون إسناد البزار الماضى: معلولاً لا يصح، انفرد به الأسود بن سالم عن ابن إدريس به . . . ، والأسود وإن كان ثقة صالحاً من العباد؛ إلا أنه لا يحتمل مخالفة الجماعة ممن رووه عن ابن إدريس على الوجه الأول، يعنى: (عن ابن إدريس عن عبد الله بن سعيد المقبرى عن جده عن أبي هريرة به . . .) .

وهذا هو المحفوظ بلا ريب عندى، والحديث حديث (عبد الله بن سعيد المقبرى) وبه يُعرف، وعليه أنكر، وفيه اضطراب، فرواه عنه ابن إدريس على الوجه الماضى (عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة) ومن هذا الطريق: أخرجه على بن حرب الطائى أيضاً في «حديثه» [١ / ١١]، كما فى الضعيفة [٢/ ٩٥]، وهكذا رواه ابن فضيل عن عبد الله بن سعيد به . . . كما عند المؤلف . . .

وجاء القاسم بن مالك والثورى وغيرهما: فرووه عن عبد الله بن سعيد فقالوا: عن أبيه عن أبي هريرة به . . . ، فأبدلوا: (جده) بـ (أبيه) هكذا أخرجه الحاكم [١/ ٢١٢]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٨٠٥٤ / الطبعة العلمية]، وابن راهويه [٥٣٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ١٦٣]، والطبرانى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ١٨]، والخطيب فى «موضح الأوهام» =

= [٢/٢٠٩]، والمعافى فى النهروانى فى «الجليس الصالح» [١/٥٠٨ / طبعة عالم الكتب]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن سعيد المقبرى عن أبيه [وسقط قوله: «عن أبيه» من سند النهروانى]، عن أبي هريرة به .

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه البزار فى «مسنده» [٢/ رقم ١٩٧٧ / كشف الأستار]، بإسناده عن عبد الله به . . . وزاد: (وحسن الخلق) وهذه الزيادة عند الآخرين أيضاً .

وأخرجه أبو بكر الجصاص فى «أحكامه» [٣/٢٦٧] و[٤/٢٦٧]، من هذا الوجه أيضاً مع الزيادة .

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح معناه، يقرب من الأول - يعنى من الحديث الماضى قبله - غير أنهما - يعنى الشيخين - لم يخرجاه عن عبد الله بن سعيد» .

وقال البيهقى: «تفرد به أبو عباد عبد الله بن سعيد عن أبيه» .

وقبله قال البزار: «لم يتابع عبد الله بن سعيد على هذا، وتفرد به» .

قلتُ: وتعقبه الهيثمى فى «كشف الأستار» [٢/٤٠٨]، قائلاً: «قلتُ: قد توبع عليه» كذا قال، وهذه مجازفة منه لا عدمناها، وأين له متابعة عبد الله بن سعيد عن أبيه؟! والظاهر: أنه يعنى المتابعة بالمعنى الأعم، فإن للحديث طريقاً آخر عن أبي هريرة عند البزار كما يأتى؛ فكأنه هو مراد الهيثمى بالمتابعة، لكن لا يحسن التعقب على البزار بمثل هذا المعنى البعيد .

ومدار الحديث - من هذا الوجه - على (عبد الله بن سعيد المقبرى) وهو شيخ واه ساقط الحديث، تركه جماعة من حذاق النقاد، وضعفه الباقون، وكان مغرماً برواية الغرائب والمناكير عن أبيه وجده، وقد اضطرب فى سنده هنا، تارة يجعله (عن أبيه عن أبي هريرة به . . .) وتارة يُسقط أباه، ويجعله (عن جده عن أبي هريرة به . . .) والوجهان تالفان؛ لأن مرجعهما إليه، وهو من رجال الترمذى وابن ماجه؛ وبه أعلى الهيثمى فى «المجمع» [٨/٤٩]، وقبله: أنكره عليه ابن عدى، وساقه له فى ترجمته من «الكامل» وتبعه على ذلك: الذهبى فى «الميزان» [٢/٤٢٩] .

وللحديث: طريق آخر: يرويه أحمد بن الوزير عن عاصم عن طلحة عن عطاء عن أبي هريرة به نحوه . . . وزاد: (وحسن الخلق) أخرجه البزار [٢/ رقم ١٩٧٨ / كشف]، قال: حدثنا أحمد

٦٥٥١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُبَّ صَائِمٍ حَظَّهُ مِنْ صِيَامِهِ الْجُوعُ وَالْعَطَشُ، وَرُبَّ قَائِمٍ حَظَّهُ مِنْ قِيَامِهِ السَّهْرُ».

= قال البزار: «طلحة لئن الحديث».

قلتُ: بل هو شيخ متروك منحنط الرتبة، وهو (طلحة بن عمرو الحضرمي) من رجال ابن ماجه وحده، فالإسناد ساقط، والراوى عنه (عاصم) لم أميِّزه، ويبدو أنه (أبو عاصم النبيل)، ويكون أداة الكنية قد سقطت من الإسناد قبل اسمه، هكذا جزم به بعضهم، وأراه كذلك إن شاء الله؛ فقد ذكر المزى وغيره: رواية أبي عاصم النبيل عن طلحة بن عمرو الحضرمي.

وفى الباب: عن عائشة به نحوه... عند البيهقي فى «الشعب» [١٠ / رقم ٧٦٩٦] - طبعة دار طيبة - وسنده باطل، والله المستعان.

● تنبيهان :

الأول: عزاء العراقى فى «المغنى» [٢ / ١٣٦]، هذا الحديث إلى الحاكم، ثم قال: «وصححه» ونسبة تصحيحه إلى الحاكم هكذا بإطلاق، غير جيد؛ لأن الحاكم إنما صحح معناه وحسب، كما مضى.

والثانى: رأيت الحديث من الوجه الثانى: (عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبى هريرة) عند ابن أبى الدنيا أيضاً فى «مدارة الناس» [ص ٥٥ / رقم ٥٤]، ومن طريقه الخطيب فى «الجامع» [١ / ٣٥٢]، ولفظه فى آخره: (حسن الخلق، وطلاقة الوجه).

ووجدته من الطريق الأول: (عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبى هريرة) عند ابن عساكر فى [رقم ١٠٦٦]، وزدا فى آخره: (وخلق حسن).

ووجدته من ذلك الطريق الذى غلط فيه الأسود بن سالم ورواه عن ابن إدريس: (عن أبيه عن جده عن أبى هريرة به...) عند: ابن أبى الدنيا فى التواضع والخمول [رقم ١٩٠]... والله المستعان.

٦٥٥١- قوى: أخرجه إسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٣٥١]، وعنه أحمد [٢ / ٣٧٣]، والدارمى [٢٧٢٠]، وابن خزيمة [١٩٩٧]، وابن حبان [٣٤٨١]، والحاكم [١ / ٥٩٦]، والبيهقى فى «سننه» [رقم ٨٠٩٧]، وفى «فضائل الأوقات» [رقم ٥٩]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢ / ١٤٢٦]، والبعغوى فى «شرح السنة» [٦ / ٢٧٣-٢٧٤]، وأبو محمد الخلال =

٦٥٥٢- وبإسناده، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ، فَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا فَأَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي، فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ».

= في «المجالس العشرة» [رقم ٢٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٤٦/٣٧]، وغيرهم من طرق عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه .

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط البخارى).

قلت: بل على شرطهما جميعاً؛ فقد احتجا بتلك الترجمة هنا؛ وعمرو بن أبي عمرو: مختلف فيه، إلا أنه صدوق متماسك؛ ولم ينفرد به عن سعيد المقبري؛ بل تابعه عليه أسامة بن زيد المدني: عند ابن ماجه [١٦٩٠]، والنسائي في «الكبرى» [٣٢٥]، وأحمد [٤٤١/٢]، وغيرهم؛ لكن اختلف عليه في سنده على ثلاثة ألوان، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» . . . والله المستعان.

٦٥٥٢- صحيح: أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٣٥٢]، ومن طريقه أبو القاسم البغوي في «جزء من حديثه» [رقم ١٤]، وأبو محمد البغوي في «شرح السنة» [١٤/٣٢٤-٣٢٥]، وفي «تفسيره» [٥/٢١٣]، والبيهقي في «الشعب» [٥/٦٨١٥]، والطبري في «تهذيب الآثار» [٢/١١١٣، ١١١٤ / مسند عمر]، والكلاباذي في «بحر الفوائد» [ص / ١٢٢ الطبعة العلمية]، وابن الشجري في «الأمالي» [٢/٢٢٤-٢٢٥ طبعة عالم الكتب]، والبيهقي أيضاً في «الأسماء والصفات» [١/٤٥٨]، وفي «الآداب» [رقم ٨٢١]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٤/٢٧٥]، وغيرهم من طرق عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن سعيد المقبري [ووقع عند البغوي في «تفسيره» وفي رواية له في «شرح السنة»: (عن سعيد بن المسيب)، وهذا خطأ من بعضهم، كأنه وقع عنده (عن سعيد) غير منسوب، فظنه بعضهم (ابن المسيب) وهذا لا شيء! إنما هو سعيد المقبري]، عن أبي هريرة به . . . وزاد البيهقي والطبري والكلاباذي، والبغوي في «تفسيره» في آخره قوله: (وهو للذي عمله) ولفظ الكلاباذي: (وهو لمن عمل له) وهذه الزيادة رواية للبغوي في «شرح السنة».

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

قلت: وهو كما قال؛ وسنده قوى على شرط الشيخين .

٦٥٥٣- وبإسناده، أن النبي ﷺ، قال: «بُعِثْتُ مِنْ خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَ قَرْنَا فَقَرْنَا، حَتَّى بُعِثْتُ مِنَ الْقُرُونِ الَّتِي كُنْتُ مِنْهَا».

٦٥٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ».

٦٥٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ حَزْمٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ ذَلِكَ.

= وللحديث طريق آخر: يرويه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه عند مسلم وابن ماجه وجماعة كثيرة . . . وقد خرجناه في (غرس الأشجار) ولله الحمد.

٦٥٥٣- قوى: أخرجه البخارى [٣٣٦٤]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٣٥٣]، وعنه أحمد [٣٧٣/٢] و[٤١٦/٢]، والبيهقى فى «الشعب» [٢/١٣٩٢]، وفى «الدلائل» [رقم ٨٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٣/١٩٥]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٣١/ طبعة دار الوطن]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٣/٩٥]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/٢٤]، وابن النجار فى «ذيل تاريخ مدينة السلام» [٢/١٠٧/ الطبعة العلمية]، والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [٦/٥٧٤]، وغيرهم من طرق عن عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه.

قلت: وسنده قوى. وعمرو مولى المطلب: مختلف فيه، إلا أنه صدوق متمسك، واحتجاج الشيخين به يقويه.

٦٥٥٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٨٥٧].

٦٥٥٥- صحيح: قال الهيثمى فى «المجمع» [٣/٦٧٣]: «رواه أبو يعلى، والبخارى بنحوه . . . ورجال أبى يعلى رجال الصحيح».

قلت: وهذه غفلة مكشوفة، فإن أبا معشر فى سنده: وهو نجيح بن عبد الرحمن السندى ليس من رجال «الصحيح» ولا كاد، إنما هو من رجال «السنن» ثم هو ضعيف مختلط.

لكن الحديث صحيح على كل حال، فله طرق أخرى عن أبى سعيد الخدرى به . . . راجع الماضى [برقم ١١٦٥]، وفى الباب عن جماعة من الصحابة به مله . . . =

٦٥٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذَا الْقُرْآنِ شِرَّةً، وَلِلنَّاسِ عَنْهُ فِتْرَةٌ، فَمَنْ كَانَتْ فِتْرَتُهُ إِلَى الْقَصْدِ فَنِعْمًا هِيَ، وَمَنْ كَانَتْ فِتْرَتُهُ إِلَى الْإِعْرَاضِ فَأُولَئِكَ هُمْ بُورٌ».

٦٥٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ

= وفى الباب : شواهد لا يثبت منها شيء قط ، والله المستعان .

● تنبيه : قال البيهقي فى «الشعب» عقب روايته : «ولهذا شاهد من حديث ابن المسيب عن أبى هريرة . . .» وما وقفت عليه من هذا الطريق ، والحديث ثابت على كل حال .

٦٥٥٧- منكر : أخرجه البيهقي فى «الشعب» [٢/ ٢٦٣٢] ، وابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى المطالب [٣٣٤٠] ، وسعيد بن منصور فى التفسير [٢/ ٤٩٧ / ١٦٧ / طبعة دار الصميعى] ، من طرق عن أبى معشر نجيح بن عبد الرحمن السندى عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به نحوه . قلت : ومن هذا الطريق أخرجه الخطابى فى «غريب الحديث» [١٩٩ / ١ / ١٩٨ طبعة جامعة أم القرى] ، وقال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٦ / ١١٢] : «هذا الإسناد ضعيف ؛ لضعف أبى معشر» وقال صاحبه الهيثمى فى «المجمع» [٧ / ٣٤٩] : «رواه أبو يعلى ، وفيه أبو معشر نجيح ، وهو ضعيف يعتبر بحديثه» .

قلت : هو كما قال ؛ والإسناد هنا منكر جداً ، وأبو معشر على ضعفه واختلاطه ؛ ليس بمن يحتمل تفرد عن مثل سعيد المقبرى ، وكان مغرماً برواية المناكير عن الثقات ، والغرائب عن الأثبات ، وهو من رجال «السنن» .

وللحديث : طريق آخر مستقيم عن أبى هريرة . . لكن دون هذا السياق هنا ، فراجع الصحيحة [٦ / ٨٣٧] ، للإمام .

٦٥٥٨- صحيح : أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢ / رقم ٢١٥٩] ، وفى «الأوسط» [٣ / رقم ٢٧٩٠] وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٢ / رقم ١٠٠٢] ، والبخارى فى «تاريخه الأوسط» - المسمى بالصغير - [ص ١٢١ / رقم ٥٠٩ ، ٥١٠] ، وابن عبد البر فى «الاستيعاب» [١ / ١٢٠] ، والطحاوى فى «المشكلى» [٢ / ٧١] ، والفسوى فى «المعرفة» [٢ / ١٦٨] ، والدارقطنى فى «المؤتلف والمختلف» [١ / ٦٦] ، وغيرهم من طرق عن زيد بن أسلم عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به .

أسلم، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، أن أبا بصرة حميل بن بصرة لقي أبا هريرة وهو مقبل من الطور، فقال: لو لقيتك قبل أن تأتيه لم تأته، إني سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «تُضْرَبُ أَكْبَادُ الْمُطِيِّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى».

٦٥٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ صَخْرٍ، عَنِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْثًا فَأَعْظَمُوا الْغَنِيمَةَ، وَأَسْرَعُوا الْكُرَةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا رَأَيْنَا بَعْثًا قَطُّ أَسْرَعَ كُرَةً، وَلَا أَعْظَمَ مِنْهُ غَنِيمَةً مِنْ هَذَا الْبَعْثِ، فَقَالَ: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَسْرَعِ كُرَةٍ مِنْهُ، وَأَعْظَمِ غَنِيمَةٍ؟ رَجُلٌ تَوَضَّأَ فِي بَيْتِهِ فَأَحْسَنَ وُضُوئَهُ، ثُمَّ تَحَمَّلَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَصَلَّى فِيهِ الْغَدَاةَ، ثُمَّ عَقَّبَ بِصَلَاةِ الضُّحَاةِ، فَقَدْ أَسْرَعَ الْكُرَةَ، وَأَعْظَمَ الْغَنِيمَةَ».

٦٥٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْرَبُوا الْقُرْآنَ وَالتَّمَسُّوا غَرَائِبَهُ».

= قلت: وهذا إسناد صحيح حجة .

وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة عن أبي بصرة به نحوه .

وفى الباب: عن جماعة من الصحابة أيضاً . مضى منها حديث أبي هريرة [برقم ٥٨٨٠] والله المستعان .

٦٥٥٩- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٦٤٧٣] .

٦٥٦٠- ضعيف جداً: أخرجه ابن أبي شيبة [٢٩٩١٢]، من طريق عبد الله بن إدريس عن عبد الله بن سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة به .

قال الهيثمي في «المجمع» [٣٤٠/٧]: «رواه أبو يعلى، وفيه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، وهو متروك» .

وقال صاحبه البوصيري في «الإتحاف» [٣٤٤/٦]: «مدار إسناد حديث أبي هريرة على عبد الله بن سعيد، وهو ضعيف» .

= قلت: قول الهيثمي أولى، فعبد الله هذا: ساقط الحديث جداً، تركه أكثر النقاد؛ وضعفه الباقون، وهو من رجال «السنن» وقد اضطرب في إسناده أيضاً، فعاد ورواه مرة أخرى فقال: عن أبيه عن أبي هريرة به . . .

هكذا أخرجه الحاكم [٤٧٧/٢]، والبيهقي في «الشعب» [٢/ رقم ٢٢٩١، ٢٢٩٢]، والخطيب في «تاريخه» [٧٧/٨]، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» [رقم ١٦١]، وأبو بكر الأنباري في «الوقف والابتداء» [ق ٤/٢]، وأبو الفضل الرازي في «معاني أنزل القرآن على سبعة أحرف» [٦٨-٦٩]، كما في «الضعيفة» [٥٢٢/٣]، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن سعيد به .

قلت: جازف الحاكم على عادته، وجعل يهذى ويقول: «هذا حديث صحيح الإسناد على مذهب جماعة من أئمتنا» كذا قال هذا الرجل، وقد رد الذهبي عليه ذلك وقال: «بل أجمع على ضعفه» يعني (عبد الله بن سعيد المقبري) المتفرد به .

وقد رواه عنه معارك بن عباد على هذا الوجه الماضي؛ إلا أنه زاد فيه سياقاً منكراً جداً، وروايته عند البيهقي في «الشعب» [٢/ رقم ٢٢٩٣]، وابن جبرون المعدل في «الفوائد العوالي» [١/ ٢٨]، والثقفى في الثقفيات [ج ٩ رقم ١٤]، كما في «الضعيفة» [٥٢٣/٣] .

ومعارك هذا: شيخ واه، كما قال أبو زرعة، وقال أبو حاتم: «أحاديثه منكراً» وذكره جماعة في «الضعفاء» وهو من رجال الترمذي وحده، وشيخه ساقط كما مضى .

وبعد: فهذان لوان من اضطراب عبد الله بن سعيد في سنده، ولون ثالث، فرواه عنه أبو معاوية الضريير فقال: عن أبيه عن جده عن أبي هريرة به . . .

هكذا أخرجه السلفي في «معجم السفر» [ص ٢٤٩/ رقم ٨١٩] . ولون رابع، فرواه عنه عباد ابن العوام فقال: (عن أبيه أو جده، عن أبي هريرة) هكذا بالشك، أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» [رقم ٦١٩] .

وقد ساق الدارقطني في «العلل» [٣٦٧/١٠]، هذه الاختلافات كلها، ثم قال: «والاختلاف من عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، وهو ضعيف ذاهب» وهو كما قال .

وقد ذكر الدارقطني: أن أسامة بن زيد المدني قد روى هذا الحديث أيضاً عن سعيد المقبري، ولم أقف على روايته بعد، وفي الباب شواهد لا يُفْرَحُ بها طرفة عين، والله المستعان . =

٦٥٦١ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حَبَابٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ التَّمَارِ الْمَدَنِيِّ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، قَالَ: كُنَّا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ إِذْ جَاءَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، فَسَلَّمَ فَرَدَدْنَا عَلَيْهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَمَضَى، فَقُلْنَا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، هَذَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ سَلَّمَ عَلَيْنَا، قَالَ: فَتَبِعَهُ فَلَحَقَهُ، قَالَ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ يَا سَيِّدِي، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّهُ سَيِّدٌ».

= • تنبيه: رأيت الإمام في «الضعيفة» قد عزا هذا الحديث إلى ابن أبي شيبه والمؤلف من طريق عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة به . . . ، وهذه غفلة مشكوفة، إنما هو عندهما من طريق عبد الله عن جده عن أبي هريرة به . . . فانتبه يارعاك الله .

٦٥٦١ - ضعيف: أخرجه النسائي في «الكبرى» [١٠٠٧٩]، والحاكم [٣/١٨٥]، والطبراني في «الكبير» [٣/٢٥٩٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٣/٢٣٠]، وغيرهم من طرق عن زيد ابن الحباب عن محمد بن صالح المدني عن مسلم بن أبي مريم المدني عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به .

قال الهيثمي في «المجمع» [٩/٢٨٣]: «راوه الطبراني، ورجاله ثقات».

قلت: محمد بن صالح المدني: هو أبو عبد الله الأزرق مولى بنى فهر، ذكره ابن حبان في «الثقات» ثم عاد وأورده في «المجروحين» [٢/٢٦٠]، وقال: «شيخ يروى المناكير عن المشاهير . . . لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد» ثم أنكر عليه حديثاً من روايته عن (مسلم بن أبي مريم)، والعمدة على جرحه؛ لكونه مُفسِّراً.

وقد أورده الذهبي في «الميزان» [٣/٥٨١]، وذكر تناقض ابن حبان بشأنه؛ ثم قال: (وقال غير ابن حبان: لا بأس به) ولم يذكر ذلك القائل؟! وقد سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: «شيخ».

فالتحقيق: أنه رجل ضعيف، وقد خلط بعضهم بينه وبين (محمد بن صالح بن دينار التمار) فكلاهما مدني يلقب بـ (التمار) والصواب التفريق بينهما، فقد فرق بينهما البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان وغيرهم، ولم يذكروا (مسلم بن أبي مريم) إلا في شيوخ صاحبنا هنا، وكذلك لم يذكروا في الرواية عنه (زيد بن الحباب) إلا في محمد بن صالح الأزرق أيضاً، وفي «سؤالات البرقاني للدارقطني» قال: «سألت الدارقطني عن محمد بن صالح، يروي عنه زيد ابن الحباب؟! فقال: هو التمار، متروك» فلعله صاحبنا هنا .

٦٥٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَى النَّاسِ أَكْرَمُ؟ قَالَ: «أَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَتْقَاهُمْ»، قَالُوا: فَغَيْرَ هَذَا نَسَأَلُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَأَكْرَمُ النَّاسِ يُوسُفُ ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ ابْنِ نَبِيِّ اللَّهِ ابْنِ خَلِيلِ اللَّهِ»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِنَّ خِيَارَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ، إِذَا فَقَهُوا».

٦٥٦٣ - حَدَّثَنَا الْأَشْجِحُ، حَدَّثَنَا عَقْبَةُ، وَأَبُو أُسَامَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ فِي فِرْسِهِ وَلَا عَبْدِهِ صَدَقَةٌ».

٦٥٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَقْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ، عَنْ عِرَاقِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ.

٦٥٦٥ - حَدَّثَنَا مَسْرُوقُ بْنُ الْمَرْزَبَانِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ السَّلَامَ فَلْيَقُلْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَا تَبَدُّوْا قَبْلَ اللَّهِ بِشَيْءٍ».

= وللفقرة المرفوعة من الحديث في آخره: شاهد صحيح من رواية أبي بكر الثقفي عند البخارى وأبي داود وجماعة كثيرة.

٦٥٦٢ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦٤٧١].

٦٥٦٣ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦١٨٣].

٦٥٦٤ - صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٦١٣٨].

٦٥٦٥ - باطل: أخرجه الدينورى فى «المجالسة» [٦/ رقم ٢٧٨١]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [١/ رقم ٢٣٤/ مع عجالة الراغب]، من طريق عبد السلام بن حرب عن عبد الله بن سعيد المقبرى عن جده عن أبى هريرة به.

قال الهيثمى فى «المجمع»: «رواه أبو يعلى، وفيه عبد الله بن سعيد المقبرى، وهو ضعيف جداً».

٦٥٦٦- حدثنا سهل بن زنجلة، حدثنا الوليد، سمعت ابن عجلان يذكر، عن سعيد

المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَجْلِسِ فَلْيَسَلِّمْ، فَإِنْ قَامَ فَلْيَسَلِّمْ، فَإِنَّ الْأُولَى لَيْسَتْ أَحَقَّ مِنَ الْآخِرَةِ».

= قلت: وبه أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [١٢/٦]، والحافظ في «المطالب» [١٨١/٣].

وقد رواه عبد الله بن سعيد مرة أخرى بلفظ: (إن الله هو السلام، فلا تبدؤوا بشيء قبله؛ فإذا قيل: السلام عليكم، فقولوا: السلام عليكم) أخرجه المؤلف [برقم ٦٥٧٤]، ويأتي قريباً.

٦٥٦٦- صحيح: أخرجه النسائي في «الكبرى» [١٠٢٠٢]، والشعبي في «تفسيره» [١٢٠/٧]،

من طريقين عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة إلا أنه معلول، فقد اختلف في سنده على ابن عجلان على ثلاثة لوان، هذا الوجه أحدها:

وثانيها: ما رواه عنه هشام بن حسان فقال: عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به

وثالثها: ما رواه عنه الليث بن سعد وبشر بن الفضل وقران بن تمام ويحيى القطان وأبو عاصم النبيل وجماعة كلهم عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به . .

أخرجه أبو داود [٥٢٠٨]، وأحمد [٢٣/٢، ٢٨٧، ٤٣٩]، والترمذي [٢٧٠٦]، وابن حبان

[٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ١٠٠٧، ١٠٠٨]، والمؤلف [برقم

٦٥٦٧]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٢٠١، ١٠٢٠٣]، والبيهقي في «الشعب» [١١/رقم

٨٤٦٠]، وفي «الأدب» [رقم ٢١٢]، والحميدي [١١٦٢]، وأبو محمد الفاكهي في «حديثه»

[٢٢]، والإسماعيلي في «المعجم» [رقم ٥٣]، والطحاوي في «المشكل» [٢١١/٣، ٢١٢]،

وغيرهم من طرق عن ابن عجلان بإسناده به نحوه .

قلت: وهذا الوجه الأخير: هو الذي صوبه الدارقطني في «العلل» [٣٩٠/١٠]، وأيد ذلك

بكون يعقوب بن زيد الأنصاري قد تابع ابن عجلان على هذا اللون الثالث عن سعيد المقبري .

ويعقوب: ثقة مشهور؛ وروايته عند البخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٩٨٦]، والنسائي في

«الكبرى» [١٠٢٠٠]، وابن حبان [٤٩٣]، وغيرهم من طريقين عن يعقوب بن زيد بإسناده به

نحوه في سياق أتم .

=

قلت: وهذا إسناد صحيح مستقيم .

٦٥٦٧- حَدَّثَنَا سَهْلٌ، حَدَّثَنَا الْقَطَانُ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،
مثله، ولم يذكر أباه .

٦٥٦٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي طَلْحَةُ بْنُ أَبِي
سَعِيدٍ، أَنَّ سَعِيدَ الْمَقْبَرِيِّ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ احْتَبَسَ
فِرْسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِيْمَانًا وَتَصَدِيقًا بِمَوْعِدِ اللَّهِ، كَانَ شِبَعُهُ، وَرِيُّهُ، وَبَوْلُهُ، وَرَوْتُهُ
حَسَنَاتٍ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٦٥٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَسِيْبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرٍ، عَنِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مر على جنازة فأتوا عليها خيراً، فقال
النبي ﷺ: «وَجِبَتْ»، ثم مرَّ عليه بجنازة أخرى فأتوا عليها شراً، فقال النبي ﷺ:
«وَجِبَتْ»، ثم قال: «أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ».

= والحديث قال عنه الترمذى: (حديث حسن) وجوده النووي في «الأذكار» [ص ٥٧٣]، وحسنه
في «المجموع» [٤/٥٩٩].

وفي الباب شواهد: عن جماعة من الصحابة أيضاً.

٦٥٦٧- صحيح: انظر قبله .

٦٥٦٨- صحيح: أخرجه البخارى [٢٦٩٨]، والنسائى [٣٥٨٢]، وأحمد [٣٧٤/٢]، وابن حبان
[٤٦٧٣]، والحاكم [١٠١/٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٥٣١]، وفى «الشعب» [٤/رقم
٤٣٠٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣٨٨/١٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/٢٧٤]،
وغيرهم من طريقين عن طلحة بن أبى سعيد المصرى عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به . . .
وليس عند البخارى، ومن طريقه البغوى والبيهقى فى «الشعب» قوله: «حسنت» وليس عند
النسائى قوله: (يوم القيامة)، وليس عند حبان قوله: (وبوله)، ومثله الطحاوى .
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

قلت: بل أخرجه البخارى يا رجل، فأيش تلك الغفلة؟! .

٦٥٦٩- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٥٩٧٩].

٦٥٧٠- حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ وَالِي عَشْرَةٍ إِلَّا يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولَةً يَدُهُ إِلَى عُنُقِهِ حَتَّى يَفُكَّ عَنْهُ الْعَدْلُ، أَوْ يُوبِقَهُ الْجَوْرُ».

٦٥٧٠- صحيح: هذا إسناد قوى فى المتابعات؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير سوى (سويد بن سعيد)، فهو صدوق صالح، إلا أنه تغير وعمى حتى صار يتلقن، ولم يخرج له مسلم إلا ما كان من صحيح حديثه؛ أو ما تابعه الثقات عليه، وقد توبع على هذا الحديث كما يأتى؛ واختلف فى سنده على ابن عجلان، فرواه عنه عبد الله بن رجاء على هذا الوجه عند المؤلف، وخالفه أبو عاصم النبيل وعبد الله بن محمد بن عجلان وابن أبي ذئب روح بن القاسم وغيرهم، كلهم رووه عن ابن عجلان فقالوا: عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه . . . ، فأسقطوا منه (سعيد المقبرى)، وأبدلوه بـ (والد بن عجلان).

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٦٢٢٥]، والمؤلف [برقم ٦٦٢٩]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٠١، ٢٠٠٢]، وفى «الشعب» [٦/ رقم ٧٨٢]، وأبو نعيم فى فضيلة العابدین [رقم ٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [١٠/ ٥٩]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [٢/ رقم ١١٢٠ / طبعة در ابن الجوزى]، ومن طريقه ابن الشجرى فى «الأمالى» [٢/ ٢٢٦ / طبعة عالم الكتب]، وابن أبى شيبة [٣٣٢٢١ / طبعة عوامة]، وغيرهم من طرق عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه . . . وعند أبى بكر الشافعى ومن طريقه ابن الشجرى: (أو يوثقه بجوره) بدل: (أو يوبقه الجور) ووقع عند ابن أبى شيبة: (ما من أمير ثلاثة) كذا (ثلاثة) بدل: (عشرة) وهى خطأ من شيخ ابن أبى شيبة، وهو (أبو خالد الأحمر) وفى حفظه مقال معروف، والصواب: (عشرة).

قلتُ: والوجهان معاً محفوظان عن ابن عجلان؛ فقد رواه عنه يحيى القطان فقال: عن ابن عجلان حدثنى سعيد - يعنى المقبرى - عن أبى هريرة، وسمعت أبى يحدث عن أبى هريرة به نحوه أخرجه أحمد [٢/ ٤٣١]، والمؤلف [برقم ٦٦١٤]، والبزار فى «مسنده» [٢/ رقم ١٦٤٠ / كشف]، وغيرهم من طرق عن يحيى القطان به .

قال البزار: «لا نعلم أحداً جمع ابن عجلان، عن سعيد وابن عجلان عن أبيه إلا يحيى» . قلتُ: ويحيى إمام حافظ؛ وهو أثبت القوم فى ابن عجلان؛ فالإسناد - من الوجهين - حسن قوى .

٦٥٧١ - حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ رَبُّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ، وَمَنْ كُنْتُ خَصْمَهُ خَصَمْتُهُ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُوفِهِ أَجْرَهُ».

= وللحديث طريق أخرى - بعضها ثابت - عن أبي هريرة به نحوه .

والحديث: ذكره المنذرى فى «الترغيب» [١٧٤/٣]، ثم قال: «رواه أحمد بإسناد جيد، رجاله رجال الصحيح».

قلت: ابن عجلان قد جزم الحافظ وغيره بكون مسلم لم يحتج به، إنما أخرج له فى المتابعات حسب، فالله المستعان.

٦٥٧١ - صحيح: أخرجه البخارى [٢١١٤، ٢١٥٠]، وابن ماجه [٢٤٤٢]، وأحمد [٣٥٨/٢]، وابن حبان [٧٣٣٩]، والطبرانى فى «الكبير» [٢/٨٨٥]، وابن الجارود [٥٧٩]، والبيهقى فى «سننه» [رقم ١٠٨٣٦، ١١٤٣٧]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٨٠٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٨/٢٦٥-٢٦٦]، والطحاوى فى «المشکل» [٥٦/٥] و[١٧٣/٧]، وابن حزم فى «المحلّى» [١٧/٩]، وفى «الإحكام» [٥٩٧/٥]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن سليم الطائفى عن إسماعيل بن أمية عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة به . . . وهو عند جماعة بنحوه . . . وليس عند البخارى ومن طريقه البغوى وابن حزم قوله: (ومن كنت خصمه خصمته).

قال الطبرانى: «لم يروه عن المقبرى إلا إسماعيل بن أمية؛ تفرد به يحيى بن سليم».

قلت: وهذا من غرائب يحيى بن سليم، وهو شيخ مختلف فيه، والتحقيق: أنه رجل إلى الضعف أقرب منه إلى غيره، لكن ما كان البخارى يخرج لأمثال هذا وغيره إلا ما كان من صحيح حديثه، وقد صح عنه قوله: «كل رجل لا أعلم صحيح حديثه من سقيمه، لا أروى عنه» وهذه قاعدة حسنة نفيسة جيداً؛ يُفْزَعُ إليها فى إخراج حديث طائفة قد صح عنه نفسه أنه تكلم فيهم، أو أن أمرهم إلى الضعف أقرب، كيحيى بن سليم هنا، ولذلك فقد صحيح البغوى هذا الحديث عقب تخريجه فقال: «هذا حديث صحيح»، وقد جازف جماعة من المتأخرين رتبة وطبقة، وجزموا بضعف الحديث هنا قولاً واحداً، وقد رددنا عليهم رداً مشبعاً جداً فى «غرس الأشجار» والله المستعان.

٦٥٧٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَعَدَ فَاقْعُدُوا، وَإِذَا قَامَ فَاقُومُوا، وَالْإِمَامُ جُنَّةٌ ضَامِنٌ لِمَنْ لِيَصَلَاةِ الْقَوْمِ، فَإِذَا صَلَّى لَوْ قَتَلَهَا وَأَقَامَ حُدُودَهَا- أَظُنُّ أَنَّهُ قَالَ-: كَانَ لَهُ أَجْرُهُ وَمِثْلُ أَجُورِهِمْ، لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ لَمْ يُصَلِّهَا لَوْ قَتَلَهَا وَيَقِمَ حُدُودَهَا، كَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهَا وَأَوْزَارُهُمْ، وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ».

٦٥٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرَّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ

٦٥٧٢- ضَعِيفٌ بِهَذَا التَّمَامِ: هَذَا إِسْنَادُ وَاهٍ، آفَتَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيُّ، ذَلِكَ الشَّيْخُ الضَّعِيفُ الْوَاهِي، وَهُوَ مِنْ رِجَالِ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ وَحَدَّثَهُمَا. وَقَدْ تَوَبَّعَ عَلَيْهِ؛ لَكِنْ دُونَ هَذَا السِّيَاقِ جَمِيعًا، فَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الْعَمَرِيِّ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهَذَا شَطْرِهِ الْأَوَّلِ فَقَطْ، بِإِخْتِصَارٍ أَيْضًا، وَزَادَ: (وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . . .) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» [٧/ رَقْمٌ ٧٤٥٦]، مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ ابْنِ الْحَرِيشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاءِ الْمَكِّيِّ بِهِ.

قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءِ الْمَكِّيِّ؛ تَفَرَّدَ بِهِ زَيْدُ بْنُ الْحَرِيشِ».

قُلْتُ: وَزَيْدٌ وَمَنْ دُونَهُ وَفَوْقَهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ؛ فَالطَّرِيقُ مُسْتَقِيمٌ؛ وَهُوَ الْمَحْفُوظُ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ مَتْنًا وَإِسْنَادًا.

وَلِشَطْرِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: طَرِقٌ أُخْرَى ثَابِتَةٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهَذَا نَحْوَهُ . . . وَكَذَا شَوَاهِدٌ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَيْضًا، وَقَدْ مَضَى بَعْضُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا شَطْرُهُ الثَّانِي: فَله شَوَاهِدٌ أَيْضًا ثَابِتَةٌ؛ لَكِنْ دُونَ تِلْكَ الْحُرُوفِ وَالسِّيَاقِ جَمِيعًا، وَقَدْ خَرَجْنَا الْجَمِيعَ فِي «غَرَسِ الْأَشْجَارِ».

٦٥٧٣- صَحِيحٌ: هَذَا إِسْنَادٌ سَاقِطٌ، آفَتَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيُّ؛ ذَلِكَ الشَّيْخُ الضَّعِيفُ الْوَاهِي، وَقَدْ تَرَكَه جَمَهْرَةُ النُّقَادِ فَتَرَكُوا، وَهُوَ مِنْ رِجَالِ «التَّهْذِيبِ» وَبَاقِي رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ مَشَاهِيرٌ، =

أبي سعيد، عن جده، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ كَانَ لابنِ آدَمَ وَأَدِيانٍ مِنْ ذَهَبٍ لَابْتَغَى ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ».

٦٥٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَلَا تَبَدُّوْا بِشَيْءٍ قَبْلَهُ، فَإِذَا قِيلَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ».

= سوى أبي هشام الرفاعي، فهو مختلف فيه، لكنه لم ينفرد به؛ بل تابعه إبراهيم بن سعيد الجوهري - وهو ثقة حافظ - عن محمد بن فضيل به . . . عند المؤلف أيضاً [برقم ٦٦١١].
وللحديث: طريق آخر: يرويه عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله الليثي المدني عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به نحوه باختصار يسير: عند ابن عدى في «الكامل» [١٥٦/٤]، بإسناد صحيح إليه به .

قلتُ: وعبد الله هذا شيخ ضعيف منكر الحديث، كما قاله أبو حاتم الرازي وغيره، بل قال: «لا أعلم له حديثاً مستقيماً» وكان شديد البراعة جداً في الإتيان عن الثقات بتلك المناكير التي لا يدرى كيف وقعت له؟! وقد اختلط بأخرة أيضاً، وأنكر عليه ابن عدى هذا الحديث وغيره، وساقه له في ترجمته من «الكامل» وهو من رجال ابن ماجه وحده .

وللحديث: طريق آخر يرويه العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني عن أبي هريرة به مثله . . . إلا أنه قال: (لو أن لابن آدم واديين من مال . . .) بدل: (من ذهب) وزاد في آخره: (ويتوب الله على من تاب) أخرجه ابن ماجه [٤٢٣٣]، من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن العلاء به .

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٣٤٤/٢]: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات» .
قلتُ: إنما هو صالح وحسب، للكلام المعلوم في العلاء بن عبد الرحمن . . . وهو صدوق متماسك .

ورأيت للحديث طريقاً ثانياً: عند الطبراني في «الدعاء» [رقم ١٦٤٠]، لكن سنده منكر .
وله شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . مضى منها حديث جابر [برقم ١٨٩٩]، [٢٣٠٣]، وحديث ابن عباس [برقم ٢٥٧٣]، وحديث أنس [برقم ٢٨٤٩، ٢٨٥٨، ٢٩٥١]، [٣٠٦٣، ٣١٤٣، ٣١٨١، ٣٢٦٦].

٦٥٧٤ - ضعيف جداً: مضى الكلام عليه [برقم ٦٥٦٥].

٦٥٧٥- حَدَّثَنَا جَبَّارَةٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ النَّهْشَلِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ خَلْقًا يَبِثُّهُمْ تَحْتَ اللَّيْلِ كَيْفَ شَاءَ، فَأَوْكُوا السَّقَاءَ، وَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ، وَعَطُّوا الْإِنَاءَ، فَإِنَّهُ لَا يَفْتَحُ بَابًا، وَلَا يَكْشِفُ غَطَاءً، وَلَا يَحُلُّ وَكَاءً».

٦٥٧٦- حَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ مَكْرَمٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ

٦٥٧٥- صحيح: قال الهيثمي في «المجمع» [٢٠٧/٨]: «رواه أبو يعلى، وفيه عبد الله بن سعيد المقبري، وهو ضعيف».

وقال صاحبه البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٣٢/٦]: «مدار الإسناد على عبد الله بن سعيد المقبري، وهو ضعيف».

قلت: تسامحا بشأن الرجل، وإلا فهو واه، تركه أكثر النقاد فسقط ولن يقوم، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه؛ وشيخ المؤلف: (جبارة) هو ابن المغلس الحماني الشيخ الضعيف المشهور، وهو من رجال ابن ماجه وحده.

وللحديث: طريق آخر يرويه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه مختصراً بلفظ: (أمرنا رسول الله ﷺ بتغطية الإناء، وإيكاء السقاء، وإكفاء الإناء) أخرجه ابن ماجه [٣٤١١]- واللفظ له- وأحمد [٣٦٧/٢]، والدارمي [٢١٣٢]، وابن خزيمة [١٢٨]، والبيهقي [١١٤٤]، وغيرهم من طريق خالد بن عبد الله الطحان عن سهيل به.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٢٠٠/٢]: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات».

قلت: بل هو قوى على شرط مسلم. وفي سهيل كلام معروف . . . وفي الباب عن جابر بن عبد الله به مرفوعاً نحو سياق المؤلف هنا . . . وقد مضى [برقم ٢٢٥٨]، لكن ليس فيه هناك تلك الجملة: (إن لله - عز وجل - خلقا يبثهم تحت الليل كيف شاء) وهي بنحوها ثابتة في بعض طرق حديث جابر عند البخاري في «الأدب المفرد» [رقم ١٢٣٠]، بإسناد صحيح إليه . . . ونحوه عند الحميدي أيضاً [١٢٧٣]، بإسناد صالح. وقد استوفينا تخريجه في «غرس الأشجار».

٦٥٧٦- صحيح: هذان إسنادان لحديث واحد:

الأول: يرويه ابن إسحاق عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به.

أبي سعيد، عن أبي هريرة؛ وعن عمه عبد الرحمن بن يسار، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَخْرَتُ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ إِلَيَّ ثُلُثَ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ، هَبَطَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَلَمْ يَزَلْ بِهَا حَتَّى يَطَّلِعَ الْفَجْرُ، يَقُولُ: أَلَا تَائِبٌ؟ أَلَا سَائِلٌ يُعْطَى؟ أَلَا دَاعٍ يُجَابُ؟ أَلَا مُذْنَبٌ يَسْتَغْفِرُ فَيُغْفَرُ لَهُ؟ أَلَا سَقِيمٌ يَسْتَشْفِي فَيُشْفَى؟».

= وهذا إسناد ضعيف معلول، أما ضَعْفُهُ؛ فلكون ابن إسحاق لم يذكر فيه سماعًا، وهو شديد التدليس، وأما إعلاله: فقد خولف فيه يونس بن بكير - وهو صدوق يخطئ - خالفه إبراهيم بن سعد الزهري، ومحمد بن سلمة الحراني، وأحمد بن خالد الوهبي، كلهم رووه عن ابن إسحاق قال: حدثني سعيد المقبري عن عطاء مولى أم صبية عن أبي هريرة به نحوه وزادوا فيه واسطة بين (سعيد المقبري) و (أبي هريرة).

هكذا أخرجه أحمد [١٢/١] و [٥٠٩ / ٢]، والدارمي [١٤٨٤]، وأبو سعيد الدارمي في الرد على الجهمية [ص ٧٨]، والدارقطني في «الزول» [رقم ٣٥، ٣٦]، والطبري في «تهذيب الآثار» كما في «الإعلام» لمغلطاي [١/١٠٣١]، وغيرهم من طرق عن ابن إسحاق بإسناده به نحوه وزادوا جميعا في أوله: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة).

قلت: وهذه الزيادة وحدها: عند النسائي في «الكبرى» [٣٠٤٠]، والبخاري في «تاريخه» [٦/٤٦٢]، وهذا الوجه: هو المحفوظ عن ابن إسحاق؛ وقد صرح فيه بالسماع عند جماعة؛ لكن في الإسناد جهالة (عطاء مولى أم صبية) فهو شيخ مدني مغمور، ولم يُؤثَر توثيقه عن غير ابن حبان أصلاً، وقد اختلف في سند هذا الحديث على سعيد المقبري على ألوان شتى، المحفوظ منها وجهان: هذا أحدهما، والثاني: ما رواه جماعة عن عبيد الله العمري عن سعيد عن أبي هريرة به نحوه دون الفقرة الأخيرة، مع الزيادة الماضية في رواية ابن إسحاق أنفًا: وهذا الوجه: أخرجه أحمد [٢/٤٣٣]، وجماعة من طرق عن عبيد الله العمري به.

قلت: وسنده حجة؛ وهو عند جماعة كثيرة به مفرقًا أيضًا، وستأتي الفقرة الأولى مع الزيادة المشار إليها هنا: من هذا الطريق عند المؤلف [٦٦١٧]، وتقام تخريجه في «غرس الأشجار».

والإسناد الثاني: يرويه ابن إسحاق عن عمه عبد الرحمن بن يسار عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب به.

٦٥٧٧- حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ، فَرَدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنَ غَيْرَ هَذَا فَعَلِمَنِي، قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَأْسَكَ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا، ثُمَّ أَفْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

= قلتُ: وهذا إسناد معلول أيضاً، فقد خولف فيه يونس بن بكير، راويه عن ابن إسحاق عند المؤلف، خالفه إبراهيم بن سعد الزهرى، ومحمد بن سلمة الحرانى وغيرهما، فرووه عن ابن إسحاق عن عمه عن عبيد الله عن أبيه عن أبي رافع عن علي بن أبي طالب به . . . ، فزادوا فيه (أبا رافع) بين ابنه عبيد الله وعلي بن أبي طالب . . .
 هكذا أخرجه أحمد [١/١٢٠]، والدارمى [١٤٨٥]، وأبو سعيد الدارمى فى «الرد على الجهمية» [ص ٧٩]، والبخارى [٢/٤٧٨]، وغيرهم من طريق ابن إسحاق به .
 قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن ابن إسحاق؛ وإسناده حسن صالح؛ وابن إسحاق قد صرح بالسماع عندهم؛ وهو صدوق متماسك أحد الأئمة؛ وباقى رجال الإسناد ثقات سوى (عبد الرحمن بن يسار) وهو القرشى المطلبى عم محمد بن إسحاق؛ فهو صالح الحديث؛ وقد وثقه ابن معين وابن حبان، وهو من رجال «تعجيل المنفعة» [ص ٢٥٩].
 وللحديث: طرق أخرى شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة أيضاً . . . وقد استوفينا الجميع فى «غرس الأشجار».

٦٥٧٧- صحيح: أخرجه البخارى [٧٢٤، ٧٦٠]، ومسلم [٣٩٧]، وأبو داود [٨٥٦]، والترمذى [٣٠٣]، والنسائى [٨٨٤]، وأحمد [٢/٤٣٧]، وابن خزيمة [٤٦١، ٥٩٠]، وابن حبان [١٨٩٠]، والبيهقى فى «سننه» [٢١٩٠، ٢٣٠٢، ٢٥٨٥]، وفى «المعرفة» [رقم ١٢٦٥]، وأبو عوانة [رقم ١٦٠٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/٢٣٣]، وفى «المشكلى» [٥/٢١٦]، وجماعة من طرق عن يحيى القطان عن عبيد الله العمري عن سعيد المقبرى عن أبيه عن أبي هريرة به .

٦٥٧٨- حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «تُنَكَّحُ النِّسَاءُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسْبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَظَفِرُ بِيَدَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ».

= قال الترمذی: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: هكذا رواه أصحاب يحيى القطان عنه؛ وخالفهم بندار، فرواه عن القطان بإسقاط والد سعيد المقبري بينه وبين أبي هريرة، هكذا أخرجه الدارقطني في «العلل» [١٠/٣٦١]، وقول الجماعة عن القطان هو الأشبه؛ وقد خولف فيه القطان، خالفه ابن عمير وأبو أسامة وأنس بن عياض وغيرهم، كلهم رواه عن عبيد الله العمري فقالوا: عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به نحوه وأسقطوا منه (والد سعيد المقبري) بينه وبين أبي هريرة.

هكذا أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه [١٠٦٠]، وابن أبي شيبة [٢٩٥٩]، والبيهقي، والبغوي في «شرح السنة» [٣/٤-٣]، وأبو عوانة [رقم ١٦١٠]، وجماعة من طرق عن عبيد الله به.

قلتُ: والأشبه أن يكون الوجهان جميعاً محفوظين عن عبيد الله العمري، وهو ظاهر اختيار الشيخين، فإنهما أخرجاه من الطريقتين؛ ورجح الترمذی وغيره الوجه الأول، وقد استوفينا شرح الاختلاف في طرقه وألفاظه بـ «غرس الأشجار» وراجع «فتح الباري» [٢/٢٧٨]، وكذا [١/٣٥٢].

٦٥٧٨- صحيح: أخرجه البخاري [٤٨٠٢]، ومسلم [١٤٦٦]، وأبو داود [٢٠٤٧]، والنسائي [٣٢٣٠]، وابن ماجه [١٨٥٨]، وأحمد [٤٢٨/٢]، والدارمي [٢١٧٠]، وابن حبان [٤٠٣٦]، والدارقطني في «سننه» [٣/٣٠٢]، والبيهقي في «سننه» [١٣٢٤٤]، وأبو عوانة [رقم ٤٠٠٨، ٤٠٠٩، ١٠]، والبغوي في «شرح السنة» [٩/٧-٨]، وأبو نعيم في «المستخرج» [رقم ٣٤٣٤]، وغيرهم من طرق عن يحيى القطان عن عبيد الله العمري عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة به . . . ولفظ البخاري ومسلم وابن حبان وجماعة في أوله: (تنكح المرأة . . .).

قلتُ: قد اختلف في سنده على يحيى القطان على وجه غير محفوظ، ذكرناه في (غرس الأشجار) وراجع «علل الدارقطني» [١٠/٣٨٣-٣٨٤] واللّه المستعان.

٦٥٧٩- حَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ مَكْرَمٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَهْدَى إِلَيَّ نَاقَةً مِنْ إِبِلٍ، فَعَوَّضْتُهُ مِنْهَا بِسِتِّ بَكَرَاتٍ، فَظَلَّ يَوْمَهُ يَسْخَطُ، وَيَأْتِي اللَّهَ، لَا أَقْبَلُ بَعْدَ يَوْمِي هَذَا هَدِيَّةً إِلَّا مِنْ قُرَشِيٍّ، أَوْ ثَقَفِيٍّ، أَوْ دَوْسِيٍّ، أَوْ أَنْصَارِيٍّ».

٦٥٧٩- صحيح: أخرجه أبو داود [٣٥٣٧]، والترمذي [٣٩٤٦]، والبخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٥٩٦]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٣/ رقم ١٥١٧]، وغيرهم من طريق محمد بن إسحاق بن يسار عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه . . . وهو عند أبي داود مختصراً دون القصة في أوله، وزاد: (مهاجر) بعد قوله (وايم الله . . . إلخ).
وسياق ابن أبي عاصم نحو سياق أبي داود؛ وسياق الترمذي في أوله هكذا: (أهدى رجل من بني فزارة إلى النبي ﷺ ناقة من إبلة التي كانوا أصابوا بالغابة، فعوضه منها بعض العوض؛ فتسخطه؛ فسمعت رسول الله ﷺ على هذا المنبر يقول: إن رجلاً من العرب يهدى أحدهم الهدية؛ فأعوضه منها بقدر ما عندي . . . إلخ). . . ونحوه باختصار عند البخاري أيضاً.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

قلت: ولم يذكر ابن إسحاق فيه سماعاً، وهو قبيح التدليس عندهم، وقد خولف فيه ابن إسحاق، خالفه ابن عجلان ومسعر وأبو معشر السندي وأيوب بن أبي سكين أبو العلاء وغيرهم، كلهم رووه عن سعيد المقبري بإسقاط أبيه من سنده، وهذا هو المحفوظ من روايات هؤلاء جميعاً.

وأصحها: رواية ابن عجلان: وهي عند الحميدي [٤٥٣]، وأحمد [٢/ ٢٤٧]، والبيهقي في «سننه» [١١٨٠١]، والحاكم [٢/ ٧١]، وعبد الرزاق [١٩٩٢١]، ومن طريقه النسائي [٣٧٥٩]، وغيرهم من طرق عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به نحوه في سياق أتم، وهو عند أحمد وعبد الرزاق ومن طريقه النسائي مختصراً دون القصة في أوله.
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم».

قلت: ابن عجلان قد نص الحافظ وغيره على أن مسلماً لم يحتج به، وإنما أخرج له في المتابعات وحسب . . . والإسناد قوى على كل حال. وطريق مسعر: عند ابن أبي شيبة [٣٣١٦٥] طبعة عوامة، مختصراً دون القصة في أوله، وسنده صحيح أيضاً.

٦٥٨٠ - حَدَّثَنَا عَقِبَةُ بْنُ مَكْرَمٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ
 الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ مِنْ تُرَابٍ، ثُمَّ جَعَلَهُ
 طِينًا، ثُمَّ تَرَكَهُ حَتَّى إِذَا كَانَ حَمًا مَسْنُونًا، خَلَقَهُ وَصُورَهُ، ثُمَّ تَرَكَهُ حَتَّى إِذَا كَانَ
 صَلْصَالًا كَالْفَخَّارِ. قَالَ: فَكَانَ إِبْلِيسُ يَمُرُّ بِهِ، فَيَقُولُ: لَقَدْ خُلِقْتَ لِأَمْرٍ عَظِيمٍ! ثُمَّ
 نَفَخَ اللَّهُ فِيهِ رُوحَهُ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ جَرَى فِيهِ الرُّوحُ بَصْرَهُ وَخِيَاشِيمَهُ، فَعَطَسَ فَلَقَاهُ
 اللَّهُ حَمْدَ رَبِّهِ، فَقَالَ الرَّبُّ: يَرْحَمُكَ رَبُّكَ، ثُمَّ قَالَ اللَّهُ: يَا آدَمُ اذْهَبْ إِلَى أَوْلِيكَ
 النَّفَرِ، فَقُلْ لَهُمْ: وَأَنْظُرْ مَا يَقُولُونَ، فَجَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ
 وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَجَاءَ رَبَّهُ، فَقَالَ: مَاذَا قَالُوا لَكَ؟ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا قَالُوا لَهُ، قَالَ: يَا رَبُّ، لَمَّا
 سَلَّمْتُ عَلَيْهِمْ، قَالُوا: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، قَالَ: يَا آدَمُ، هَذَا تَحِيَّتِكَ وَتَحِيَّةُ
 ذُرِّيَّتِكَ، قَالَ: يَا رَبُّ، وَمَا ذُرِّيَّتِي؟ قَالَ: اخْتَرِ يَدِي يَا آدَمُ، قَالَ: اخْتَارُ يَمِينَ رَبِّي،

= وللحديث: طرق أخرى وشواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . وقد استوفيناها في
 كتابنا: «غرس الأشجار» ولله الحمد.

٦٥٨٠ - منكر: بهذا السياق في أوله: قال الهيثمي في «المجمع» [٨/ ٣٦٣]: «رواه أبو يعلى وفيه
 إسماعيل بن رافع، قال البخاري: «ثقة مقارب الحديث» وضعفه الجمهور، وبقية رجاله رجال
 الصحيح».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٧/ ٥٥]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف إسماعيل بن رافع». .
 قلت: إسماعيل هذا: شيخ ضعيف منكر الحديث على التحقيق، ومن وثقه أو مشاه فلم يخبر
 حاله، وتكاد كلمة النقاد تكون مجتمعة على ضعف الرجل وسقوطه، لولا ما شذ به أبو عبد
 الله الجعفي عن الجماعة، وقال في إسماعيل ما قال، فراجع ترجمة الرجل من «التهذيب
 وذيوله».

والحديث منكر جداً بهذا التمام في أوله، لم يتابع عليه إسماعيل بن رافع أصلاً . . . وإنما رواه
 الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به نحو سياق الحديث
 هنا؛ ولكن دون الفقرة الأولى المتعلقة بخلق آدم مع مرور إبليس عليه .

وَكَلَّتَا يَدَيَّ رَبِّي يَمِينًا، فَبَسَطَ اللَّهُ كَفَّهُ، فَإِذَا كُلُّ مَا هُوَ كَائِنٌ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا رِجَالٌ مِنْهُمْ عَلَى أَفْوَاهِهِمُ النُّورُ، وَإِذَا رَجُلٌ يَعْجَبُ آدَمُ مِنْ نُورِهِ، قَالَ: يَا رَبُّ، مَنْ هَذَا؟ قَالَ: ابْنُكَ دَاوُدُ، قَالَ: يَا رَبُّ، فَكَمْ جَعَلْتَ لَهُ مِنَ الْعُمْرِ؟ قَالَ: جَعَلْتُ لَهُ سِتِّينَ، قَالَ: يَا رَبُّ، فَأَتَمَّ لَهُ مِنْ عُمْرِي حَتَّى يَكُونَ عُمُرُهُ مِائَةَ سَنَةٍ، فَفَعَلَ اللَّهُ وَأَشْهَدَ عَلَيَّ ذَلِكَ، فَلَمَّا نَفِدَ عُمْرُ آدَمَ، بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكَ الْمَوْتِ،

= وهذا الطريق: أخرجه الترمذى [٣٣٦٨]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٠٤٦]، وابن حبان [٦١٦٧]، والحاكم [١٣٢/١]، وعنه البيهقى فى «سننه» [٢٠٣٠٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٩٢-٣٩٣/٧]، والطبرى فى «تاريخه» [٩٨/١]، وابن منده فى «الرد على الجهمية» [١/ رقم ٢٦]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [١/ رقم ٨٩]، وغيرهم من طرق عن الحارث بن أبى ذباب بإسناده به . .

وزادوا - إلا النسائى - فى آخره: (قال: فمن يومئذ أمر بالكتاب والشهود) لفظ الترمذى، وهو عند النسائى باختصار.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بالحارث بن عبد الرحمن بن أبى ذباب».

قلت: الحارث هذا مختلف فيه، وهو محتمل إن شاء الله؛ واحتجاج مسلم به يقويه؛ لكنه. خولف فى سنده، خالفه محمد بن عجلان - وهو أثبت منه وأوثق - فرواه عن سعيد المقبرى فقال: عن أبيه عن عبد الله بن سلام به نحوه موقوفاً عليه، هكذا أخرجه ابن بطة فى «الإبانة» [٢/ رقم ١٥٩١]، من طريق الليث بن سعد عن ابن عجلان به . .

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه النسائى فى «الكبرى» [١٠٠٤٧]، ولكن باختصار، ثم قال: «وهذا هو الصواب» وقال عن طريق الحارث بن أبى ذباب الماضى: «هو منكر» وهو كما قال .

لكن للحديث: طرق أخرى به نحوه عن أبى هريرة . . . دون ما انفرد به إسماعيل بن رافع فى أوله هنا، وقد مضى بعض تلك الطرق عند المؤلف [برقم ٦٣٧٧]، فراجع تعليقتنا عليه هناك . . . والله يتولانا ويتولاك . . .

فَقَالَ آدَمُ: أَوْلَمَ يَبْقَ مِنْ عُمْرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ الْمَلِكُ: أَلَمْ تُعْطِهَا ابْنَكَ دَاوُدَ؟ فَجَحَدَ ذَلِكَ، فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَنَسِيَ فَنَسِيَتْ ذُرِّيَّتُهُ».

٦٥٨١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمِنْ سَاعَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سَاعَةٌ تَأْمُرُنِي أَنْ لَا أَصَلِّيَ فِيهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّيْتَ الصُّبْحَ فَأَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، ثُمَّ الصَّلَاةُ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ حَتَّى يَنْتَصِفَ النَّهَارُ، فَإِذَا انْتَصَفَ

٦٥٨١ - ضعيف بهذا التمام: أخرجه ابن خزيمة [١٢٧٥]، وابن حبان [١٥٥٠]، والبيهقي في «سننه» [٦٠٢٣]، والسراج في «مسنده» [٤٦٤/١]، والطحاوي في «المشكّل» [٢٢٣/٩]، وغيرهم من طريق ابن وهب عن عياض بن عبد الله القرشي عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة به .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف معلول، رجاله كلهم ثقات سوى عياض بن عبد الله، وهو ابن عبد الرحمن القرشي الفهري، وهو شيخ مدني مختلف فيه، وكان مسلم ينتقى من حديثه ما تابعه الثقات عليه؛ ورواية عبد الله بن وهب عنه خاصة قد تكلم فيها الحافظ الساجي، وقد اختلف في سنده الحديث على سعيد المقبري على ثلاثة ألوان، وقد شرحناها في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

والمحفوظ عنه: هو ما رواه الليث بن سعد عنه عن عون بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن عم أبيه عبد الله بن مسعود به نحوه في سياق طويل، هكذا أخرجه الشاشي في «مسنده» [٢/٩٠١]، بإسناد صحيح إلى الليث به .

قلتُ: وهذا الوجه هو الذي صححه الدارقطني عن سعيد المقبري، كما نقله عنه ابن رجب في «فتح الباري» [٢٨٩/٣].

ثم قال ابن رجب: «وهو منقطع، عون لم يسمع من ابن مسعود» .

قلتُ: لم يختلف أحد في ذلك أصلاً، راجع «جامع التحصيل» [ص ٢٤٩].

وللحديث: شاهد صحيح ثابت في «صحيح مسلم» من حديث عمرو بن عبسة في سياق طويل، ولكن دون تمام سياقه هنا، ولأكثر فقراته: شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة بمعناه .

النَّهَارَ فَأَقْصَرَ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ، قَالَ: حِينَئِذٍ تُسَعَّرُ جَهَنَّمُ، وَشِدَّةُ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمِ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، فَالصَّلَاةُ مَحْضُورَةٌ مَشْهُودَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ، فَإِذَا صَلَّيْتَ الْعَصْرَ فَأَقْصَرَ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ، ثُمَّ الصَّلَاةُ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الصُّبْحَ».

٦٥٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَعْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي

٦٥٨٢- صحيح: أخرجه الترمذى [٢٤٨٦]، وابن خزيمة [١٨٩٨]، والحاكم [١٥١/٤]، وابن عساکر فى «تاريخه» [٢٨٨/٨] وغيرهم من طريقين عن معن بن محمد الغفارى عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به.

قلت: قد اختلف على معن فى سنده، إلا أن هذا الوجه صحيح محفوظ عنه؛ وسنده قوى؛ فإن معن بن محمد قد روى عنه جماعة من الثقات؛ وذكره ابن حبان فى «الثقات» واحتج به البخارى فى «الصحيح» وقال عنه الحافظ فى «الفتح» [٩٤/١]: «ثقة قليل الحديث» وهذا يخالف قوله عنه فى «التقريب»: «مقبول» وقوله الأول أصح. والحديث صححه الحاكم عقب روايته.

وفيه شيخ آخر: فرواه عن حنظلة بن على الأسلمى عن أبى هريرة به... أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٧/ رقم ٧٣٨١]، والبيهقى فى «سننه» [٨٣٠٢]، وأبو عوانة [رقم ٨٢٤٢]، وغيرهم من طريقين عن معن بن محمد به.

قلت: وهذا إسناد قوى أيضاً؛ وعلى الأسلمى ثقة مشهور من رجال مسلم... وقد وقع فى سنده خطأ عند البيهقى.

والحديث: قد رواه أيضاً معمر عن رجل من غفار عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة به... أخرجه عبد الرزاق [١٩٥٧٣]، وعنه أحمد [٢١٣/١٣-٢١٤ / طبعة الرسالة]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢٨٠/١١]، من طريق عبد الرزاق عن معمر به.

قلت: ومن هذا الطريق: أخرجه مسدد فى «مسنده» ومن طريقه الحافظ فى «تغليق التعليق» [٤ / ٤٩١]، ثم قال الحافظ: «وفى الحكم بصحته نظر؛ لمحل هذا الرجل المجهول» يعنى به هذا الرجل الغفارى شيخ معمر فيه، ثم قال: «ويحتمل أن يكون هو معن بن محمد الغفارى». =

أبي، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ بِمَنْزِلَةِ الصَّائِمِ الصَّابِرِ».

٦٥٨٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ أُسَامَةَ، عَنْ عَثِيمِ بْنِ نَسْتَّاسٍ مَوْلَى كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ حَدَّثَهُ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ الْغِنَى لَيْسَ عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ، وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُؤَفِّي عَبْدَهُ مَا كَتَبَ لَهُ مِنَ الرِّزْقِ، فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، خُذُوا مَا حَلَّ، وَدَعُوا مَا حُرِّمَ».

*** **

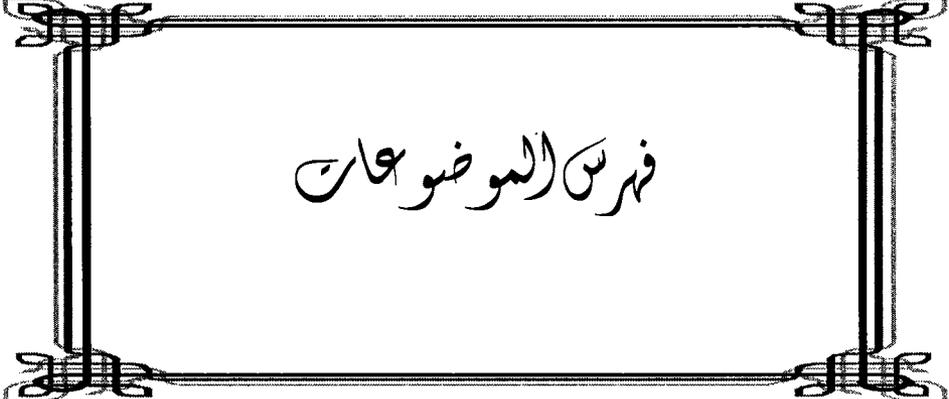
أخر المجلد الثامن، ويليه المجلد التاسع، وأوله:

بقية مسند أبي هريرة - رضی اللہ عنہا -

= قلت: وما احتمله هنا، قد رأيتَه جزم به في «الفتح» [٥٨٣/٩]، فقال: «وهذا الرجل هو معن ابن محمد الغفاري فيما أظن؛ لاشتهار الحديث من طريقه . . .» وكأن كما قال إن شاء الله . وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة: عند أبي نعيم في «الحلية» [١٤٢/٧]، وسنده منكر لا يصح .

وفي الباب شواهد: قد أوردناها في «غرس الأشجار» وذكرنا هناك له طريقًا ثالثًا عن أبي هريرة؛ وكذا أوهم جماعة ممن تكلموا عليه تصحيحًا وتضعيفًا، والله المستعان .

٦٥٨٣ - صحيح: مضى الكلام عليه مفصلاً [برقم ٦٢٥٩] .



فہرست الموضوعات

فهرس الموضوعات

| الموضوع | رقم الصفحة |
|--------------------------------|------------|
| تابع مسند عبد الله بن عمر . | ٥ |
| مسند أبي هريرة- رضى الله عنه . | ١٠٥ |
| الحسن عن أبي هريرة . | ٤١٣ |
| أبو عبيد عن أبي هريرة . | ٤٣٧ |
| طاووس عن أبي هريرة . | ٤٣٨ |
| الأعرج عن أبي هريرة . | ٤٤١ |
| شهر بن حوشب عن أبي هريرة . | ٥٤٥ |
| فهرس الموضوعات . | ٦٩٣ |

1